

هذه	فهرست	تنوير	الابصار
كتاب الطهارة ٥	باب المياه ١٠	باب التيمم ١٣	باب المسح ١٥
باب الحيض ١٦	باب الانحاس ١٨	فصل الاستنجاء ١٩	كتاب الصلوة ٢٠
باب الاذان ٢٠	باب شروط الصلوة ٢٢	باب صفة الصلوة ٢٤	فصل اذا ادى الشروع فيها ٢٦
فصل جهل الامام ٣٠	باب الامامة ٣١	باب الاستحباب ٣٤	باب ما يفسد الصلوة ٣٥
باب الوتر والنوافل ٣٨	باب ادراك الفريضة ٤٠	باب قضاء الفوات ٤١	باب سجود التماس ٤٢
باب صلوة المريض ٤٣	باب سجود التلاوة ٤٤	باب صلوة المسافر ٤٥	باب الجمعة ٤٦
باب العيدين ٤٨	باب الكسوف ٤٩	باب الاستسقاء ٤٩	باب صلوة الجنان ٥٠
باب صلوة الخوف ٥٠	باب الشهيد ٥٣	باب صلوة في الكعبة ٥٤	كتاب الزكاة ٥٤
باب التسايمه ٥٥	باب زكاة البقر ٥٦	باب زكاة الغنم ٥٦	باب زكاة المال ٥٧

باب العاشر ٥٧	باب الركاز ٥٨	باب العشر ٥٩	باب المصروف ٥٩
باب صدقة الفطر ٦٠	كتاب الصوم ٦٢	باب ما يفسد الصوم ٥٤	فصل في العوارض ٦٥
باب الاعتكاف ٦٧	كتاب الحج ٦٨	فصل في الاحرام ٦٩	باب القران ٧٢
باب التمتع ٧٣	باب المنى ٧٣	باب الاحصاء ٧٦	باب الحج من غير ٧٦
باب الهدى ٧٧	كتاب النكاح ٧٨	فصل في المحرمات ٧٩	باب الولي ٨٠
باب الكفارة ٨٢	باب المهر ٨٣	باب نكاح الرقيق ٨٦	باب نكاح الكافر ٨٧
باب القسم ٨٨	باب الرضاع ٨٩	كتاب الطلاق ٩٠	باب الصريح ٩١
باب طلاق غير المدخول بها ٩٣	باب الكفارات ٩٤	باب تفويض الطلاق ٩٥	باب الامر باليد ٩٦
فصل في المشيئة ٩٦	باب التعليق ٩٧	باب طلاق المريض ٩٩	باب الرجعة ١٠٠
باب الايلاء ١٠٢	باب الخلع ١٠٣	باب الظهار ١٠٤	باب الكفارة ١٠٥



باب باللعان	باب الغنين	باب العدة	فصل في الحدود
١٠٦	١٠٧	١٠٧	١٠٩
باب الحضنة	باب النفقة	كتاب العتق	باب حق البعز
١١١	١١٣	١١٧	١١١
باب الخلع بالعتق	باب التدبير	باب الاستيلاء	كتاب الايمان
١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢
باب اليمين	باب اليمين في الكل	باب اليمين في الطلاق والعتاق	باب اليمين في البيع والشراء والصوم
١٢٤	١٢٦	١٢٩	١٣٠
باب اليمين في الضرب والقتل	كتاب الحدود	باب الوطئ الذي يجب للحدود الذي لا يجب	باب الشهادة على الزنا
١٣١	١٣٣	١٣٤	١٣٥
باب حد الشرب	باب حد القذف	باب التعزير	كتاب السرقة
١٣٦	١٣٦	١٣٧	١٣٩
باب كيفية القطع	باب قطع الطريق	كتاب الجهاد	باب المغنم وقسمته
١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤
فصل في كيفية القطع	فصل في كيفية القسمة العشر	باب استيلاء الكفار	فصل في استيلاء الكفار
١٤٤	١٤٤	١٤٥	١٤٦
باب العشر والخروج	فصل في الجزية	باب المرتد	باب البغات
١٤٦	١٤١	١٤٩	١٥٢
كتاب اللقيط	كتاب اللقطة	كتاب الابق	كتاب المفقود
١٥٣	١٥٤	١٥٤	١٥٥

كتاب الشركة	فصل في الشركة الفاسدة	كتاب الوقف	فصل في راعي شرط الواقف
١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٦١
فصل فيما يتعلق بوقف الأولاد	كتاب البيوع	فصل فيما يدخل في البيع	باب الشرط
١٦٥	١٧١	١٧٣	١٧٤
باب خيار الرؤية	باب خيار العيب	باب بيع الفاسد	باب فضل في الفضول
١٧٦	١٧٧	١٨٠	١٨٣
باب الاقالة	باب المراجعة والتولية	فصل في الصرف	فصل في القرص
١٨٥	١٨٥	١٨٦	١٨٧
باب الربا	باب المحقوق	باب الاستحقاق	باب التسلم
١٨٨	١٨٨	١٩٠	١٩١
باب المتفرقات	باب الصرف	كتاب الكفالة	باب كفالة الرجلين
١٩٣	١٩٥	١٩٧	٢٠١
كتاب الحوالة	كتاب القضاء	فصل في الحبس	باب كتاب القاض الى القاضي
٢٠٢	٢٠٢	٢٠٤	٢٠٨
كتاب الشهادات	باب القبول وعدله	باب الاختلاف في الشهادة	باب الشهادة على الشهادة
٢١١	٢١٢	٢١٥	٢١٦
كتاب الوكالة	باب الوكالة بالبيع والشراء	باب الوكالة بالخصومة	باب عزل الوكيل
٢١٧	٢١٨	٢٢١	٢٢٢
كتاب الدعوى	باب التحالف	فصل في دفع الدعوى	باب دعوى الرجلين
٢٢٣	٢٢٦	٢٢٧	٢٢٧

(١١)



باب عو النسب	كتاب الاقوار	باب الاستثناء	باب اقوار الميراث
٢٢٨	٢٣٠	٢٣٢	٢٣٢
فصل مسائل شتى	كتاب الصلح	فصل عو الذين	فصل الفخاج
٢٣٤	٢٣٥	٢٣٧	٢٣٧
كتاب المضاربة	باب المضارب	فصل المتفرقات	كتاب الايداع
٢٣١	٢٣٩	٢٣٩	٢٤٠
كتاب العارية	كتاب الهبة	باب الرجوع في الهبة	باب ما يجوز من الاجارة
٢٤٢	٢٤٤	٢٤٥	٢٥٠
باب الاجارة الفا	باب ضمان الاجارة	باب فسخ الاجارة	كتاب المكاتب
٢٥٢	٢٥٣	٢٥٥	٢٥٧
باب ما يجوز للمكاتب	باب كتابة العبد المشترك	باب موت المكاتب	كتاب الولاء
٢٥٨	٢٥٩	٢٥٩	٢٦٠
كتاب الاكراه	كتاب الحجر	فصل بلوغ الغلام	كتاب الماذون
٢٦٠	٢٦٢	٢٦٣	٢٦٣
كتاب الغصب	كتاب الشفعة	باب طلب الشفعة	باب ما ثبت فيه
٢٦٥	٢٦١	٢٦٩	٢٧٠
باب ما يبطلها	كتاب القسمة	كتاب المزارعة	كتاب المساقاة
٢٧١	٢٧٢	٢٧٤	٢٧٥
باب الزبايح	باب الاضيحة	كتاب المظفر	فصل اللبس
٢٧٦	٢٧٧	٢٧٩	٢٨١

فصل النظر والمس	باب الاستبراء	فصل في البيع	باب اجبا الموان
٢٨٢	٢٨٢	٢٨٤	٢٨٨
كتاب الاشربة	كتاب الصيد	كتاب الرهن	باب ما يجوز ارتها
٢٩٠	٢٩١	٢٩٣	٢٩٤
باب الرهن بوضع على عذر	باب التصرف	كتاب الجنابات	فصل فيما يجب القود
٢٩٥	٢٩٦	٢٩٩	٢٩٩
باب القود	فصل الفضلين	باب الشهادة في القتل	كتاب الذبايح
٣٠٢	٣٠٣	٣٠٤	٣٠٥
فصل الشجاج	فصل الجنين	باب ما يحدث الرجل في الطريق	فصل الحايض المايل
٣٠٥	٣٠٦	٣٠٧	٣٠٨
باب جنابة البيهية	باب جنابة المملوك	فصل الجنابة على العبدية العبد	فصل غضب القن
٣٠٨	٣٠٩	٣١٠	٣١١
باب القسامة	كتاب المعاقل	كتاب الوصايا	باب الوصية بثلاث ماله
٣١١	٣١٣	٣١٣	٣١٥
باب العتق في المرد	باب الوصية للفقارب	باب الوصية بالخلافة	فصل وصايا الذمي وغيره
٣١٧	٣١٧	٣١٨	٣١٩
باب الوصي	فصل شهادة الاوصياء	كتاب الخنثى	كتاب الفرائض
٣١٩	٣٢٠	٣٢١	٣٢٥
فصل العصبية	باب العول	باب توريث ذوي الارحام	فصل المناصفة
٣٢٦	٣٢٧	٣٢٧	٣٢٨



من الطاهر محمد الله  
عن أبي عبد الله  
والله يرحم الله  
محمد وآله



كتاب شرح تنوير الابصار وجامع  
الحجرات المسمي بالدر المختار تأليف  
محقق عصره ومخبر يدوره الخوم

الشيخ علاء الدين أفندي

المفتي بدمشق الشام

رحمہ اللہ تعالیٰ

ونفعا به

آمین



**MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ**

KISIM: V. Carullah

ESKI KAYIT No.

YENİ KAYIT No.

TASNIF No.



باب فخراج  
الفروض

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 حمداً لك يا من شرحت صدورنا بأنواع الهداية سابقاً ونورت بصائرنا  
 بتووير الابصار لاحقاً وانضت طيننا من اشعة شريعتك المطهرة بجرايقنا  
 واعذقت لديننا من جوارحنا الموفرة زرافايها واتممت علينا حبسنا بسرت  
 ابداً تبصر هذا الشرح المختصر تجاه وجه منبع الشريعة والهدى وضجيجية الجليلين  
 ابي بكر وعمر بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الذين حازوا  
 من منحه فتح كشف فيض فضلك الوافي حقاً بقا وبعتاً فيقول فقير ذي  
 اللطف الخفي محمد علاء الدين بن الشيخ الإمام جامع بني امية ثم المفتي بدستور  
 المحبة الحنيفة لما بيضت لجزء الاول من خزائن الاسرار وبدائع الافكار في شرح  
 تووير الابصار وجامع البحار قد رتبه في عشر مجلدات كباراً فصرفت العناية  
 نحو الاختصار وسميته بالدر المختار في شرح تووير الابصار الذي فاق  
 كتب هذا الفن في الضبط والتصحيح والاختصار ولعمري لقد اضحت روضة  
 هذا العالم به مفتحة الانوار مستكسلة الانها من عجائب ثمرات التحقيق  
 تختار من غرائب دوائر تدقيق تحرير الافكار لشيخنا شيخ الاسلام  
 محمد بن عبد الله القزويني عمدة المتأخرين الاخيار فاني اروي به  
 عن شيخنا الشيخ عبد النبي الخليلي عن المصنف عن ابن نجيم المصري بسنده  
 الى صاحب هذا المذهب ابي حنيفة بسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم المصطفى  
 المختار عن جبريل عن الله الواحد له القهار كما هو معسوط في اجازاتنا بطرق  
 عديدة عن المسايخ المتبحرين الكبار وما كانت في الدرر والغرر لم عنده  
 الا ما ندر وما زاد عن نقله عن وتدفنا يله رؤسا للاختصار وما مولي من  
 الناظر فيه ان ينظر بعين الرضا والاستصاها وان يتلاني تلافه بقدر  
 الامكان او يصلح ليصف عنه عالم الاسرار والاضمار ولعمري ان السلافة  
 من هذا الخطر لا مري على البشر ولا غرو فان النسيان من خصائص الانسنة  
 والخطا والزلل سعي الادمية واستغفر الله مستعيذاً به من حسد يسد  
 باب الانصاف وورد عن جميل الاوصاف الاوان الحسد حسد من تعلق به

هلك وكفى للحاسد ما اخر سورة الفلق في اضطرابه بالقلق لله در الحسد  
 ما اعد له بدا بصاحبه فقتله وما انا من كيد الحسود يا من ولا جاهل يزي  
 ولا يتدبر والله در القايل يحسدون وشبه الناس كلهم من عاشر في الناس يوماً  
 غير محسود اذ لا يسود كيد يدون ودود يدح وجسود يقده لان من ذرع  
 الاحسن يحسد المحسن فاللئيم يفضح والكريم يصلح لكن يا اخي بعد الوقوف على  
 حقيقة الحال والاطلاع على سائر المتأخرين كصاحب البحر والنهر والفيض والله  
 وحدنا المرحوم وعزير زاده واخي زاده وسعداي قندي والزليجي والاكمل  
 والكمال وابن الكمال مع تحقیقات سخ بها البان وتلقيتها عن نحو الجلال  
 ويا ابي الله العصمة لكتاب غير كتابه والمصنف من اغتفر قليل خطا المراني كبر  
 صوابه ومع هذا فمن اتقن كتابه فهو الفقيه الماهر ومن ظفر بما فيه فيقول بملا  
 فيه كمررت الاول والاخر ومن حصل له الحظ الوافر لانه البحر لكن  
 بلا ساحل وابل القطر غير انه متواصل بحسن عبارات ورمز اشارات  
 وتنفيع معاني وتحرير مباني وليس الجبر كالعبان وستقر به بعد التامل العيان  
 فخذ ما نظرت من حسن روضة الاسماء ودع ما سمعت من الحسن وسلمني  
 خذ ما نظرت وخذ شيئاً سمعت به في طلعة الشمس ما يغنيك عن رطل هذا  
 وقد اوضحت اعراض المصنفين اعراض سهام السنة الحساد ونفايس تصانيفهم  
 معرضة بايدهم تنتهب خوايدهم ترسها بالكسار اذا العلم لانجالي بعب  
 ولم يتقن منه زلة منه تعرف فكم افسد الراوي كالا ما بعقله وكم حرق لا قول قوم  
 وصح فوله وكما نسخ اضحى لمعني مغيرا وجاء بشئ لم يرد المصنف وما كان قصدي  
 من هذا ان يدسج ذكرتي بين المحررين من المصنفين والمؤلفين بل القصد رباض  
 القرحة وحفظ الفروع الصحيحة مع رجا العفريات ودعا الاخوان وما على من عرا  
 الحاسدين عنه حال جاني فيتلقونه بالقبول انسا الله تعالى بعد وفاتي كما قيل  
 تري الغني ينكر فضل الغني لو ما وخبنا فاذا ما ذهب الى به الحصر على نكتة يكتبها  
 عنه بما الذهب فيها كمولفاهم هذا المات هذا الفن مظهر الدقائق استعملت  
 الفكر فيها اذا ما الليل جن سحر يا اربع الاقوال واوجز العبارة معتبر في دفع



الابرار الطيف الاشارة فرما خالفت في حكم او دليل فحسب من لا اطلاع له ولا  
فهم عدول عن السبل ورماعيت تبعا لما سترح عليه المص كلمة او حرفا ما دري  
ان ذلك لئلا تنكسر تدق عن نظره وتخفي وقد استدني شيخنا الحبر السامي والجر  
الطامي واحدا زمانه وحسنه او انه سبغ في الاسلام كسبح خير الدين الرمي  
اطال الله بقاءه امين قل من لم ير المعاصريين ويرى الاولاد القديما ان  
ذاك القديم كان حديثا وسبق في هذا الحديث قديما وعلى ان المقصود والمراد  
ما استدنيه شيخنا راس المحققين والنقاد محمد افندي الحاسني وقد اجاد  
لكل بني لدينا مراد ومقصده وان مرادي صحة وفراغ لا يبلغ في علم  
الشرعية مبلغا يكون به لي في الجنان بلاغ ففي مثل هذا فليست افسر والوالهي  
وحسبي من الدنيا الغرور بلاغ في الفوز الذي نعمهم مريد به العيش رغد  
والشرب يساع مقلد سعة حق طي من حاد واعلم ان تصور مجده  
اورسه ويعرف موضوعه وغايته واستمداده فالفقه لغة العلم بالسني ثم خص  
بعلم الشريعة وفقه بالكس فقه علم وفقه بالضم فقه صارت فقهها واصطلاحا  
عند الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية الفريعة من ادلتها التفصيلية وعند  
الفقهاء حفظ الفروع واقله ثلاث وعند اهل الحقيقة المخرج بين العلم والعمل  
لقول الحسن البصري انما الفقيه المعروض عن الدنيا الزاهدي في الآخرة البصير  
بعبوب نفسه وموضوعه فقل المكلف ثبوتا وسلبا واستمداده من الكتاب  
والسنة والاجماع والقياس وغايته الفوز بسعادة الدارين واما فضله فكثير  
شهير ومنه في الخلاصة وغيرها النظرة في كتب صحابنا من غير سماع افضل من قيام  
الليل وتعلم الفقه افضل من تعلم باقي القران وجميع الفقه لا بد منه وفي  
الملتقط وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل ان يعرف بالشعر والخولان اخر امره في  
المسئلة وتعلم الصبيان ولا بالحساب لان اخر امره في مساحة الارضين ولا  
بالتنسیر لان اخر امره في التذكرة بالقصص بل يكون علمه في الحلال والحرام وما  
لا بد من الاحكام كما قيل اذا ما اعترز وعلم بعلم فعلم الفقه اولي باعترازه فلم  
طيب نفوح ولا كسك وكطير بطير ولا كبار وقد مدحه الله بتسميته خيرا

بقله ومن بوث الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا وقد فسر الحكمة زمرة ارباب التفسير  
وعلم الفروع الذي هو العلم الكبير ومن هنا قيل وجنر علوم علم فقد لانه يكون  
الى كل العلوم توسلا فان فقهها واحدا متورعا على الف الذي يهد تفضل واعتلا  
وهما معا خوز ان مما قيل للامام محمد تفقه فان الفقه قايده الى البر والتقوي  
واعدل قايده ولكن مستفيدا كل يوم زيادة من الفقه والسبح في بحور الفوائد  
فان فقهها واحدا متورعا استد على كسيطان من الف عابد ومن كلام علي رضي  
الله عنه ما الفضل الا لاهل العلم انهم على الهدى من استهدي دلاء ووزن  
كل امرئ ما كان يحسنه والجاهلون لاهل العلم اعلاء فانزاج علمه ولا تخجل  
به ابداء الناس موني واهل العلم حيا وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة  
العلم يرفع المملوك الى مجالس الملوك لولا الغلبة لهلك الامراء وانما العلم لاربابه  
ولاية ليس لها عزل ان الامير هو الذي يضطحي امير عند عزله ان زال سلطان  
الولاية كان في سلطان فضله واعلم ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر  
ما يحتاج لدينه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنذوبا وهو التبحر في  
الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم الفلسفة والسجدة والتفكير والزم علوم  
الطبايعين والسحر والبهانة ودخل في الفلسفة علم المنطق ومن هذا القسم علم  
الحرف والموسيقا ومكروها وهو شعار المولدين من الغر والبطلان ومباحا  
كاشعارهم التي لا يستحق فيها كذا في فوائده شتي من الاشياء والنظائر ثم نقل  
في مسئلة الرباعيات ومحطها ان الفقه هو ثمرة الحديث وليس ثواب الفقيه اقل  
من ثواب المحدث وفيها كل انسان غير الابن لا يعلم ما اراد الله تعالى له وبه  
لان ارادته تعالى غيب لا الفقه فانهم علموا ارادته تعالى بهم بحديث الصادق  
للمصدق من ردا الله به خيرا يفقهه في الدين وفيها كل شئ يسئل عنه  
العبد يوم القيمة الا العلم لانه طلب من بئس ان يطلب الزيادة منه وقد رب  
زديني علما فكيف يسال عنه وفيها اذا اسئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا  
قلنا وجوبا مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب  
واذا اسئلنا عن معتقدنا ومعتقد خصومنا قلنا وجوبا الحق ما نحن عليه



والباطل ما علمه خصوصاً وفيها العلوم ثلاث علم نفع وما احترق وهو علم النحو  
والاصول وعلم لا نفع ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نفع واحترق  
وهو علم الحلال والحرام وقد قالوا الفقه زرع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه  
وسقاه علقمة وحصد ابراهيم النخعي ودرسه حماد وطحنه ابو حنيفة وعجنه ابو  
يوسف وخزله محمد وسائر الناس يا كيون من خبزه وقد نظم بعضهم فقال  
الفقه زرع ابن مسعود وعلقمة حصاده ثم ابراهيم دواس نعلم طاحنه  
يعقوب عجنه محمد خبز والاكل الناس وقد ظهر عليه تصانيفه كالجامعين والمبسوط  
والزيادات والمواد حتى قيل انه صنّف في العلوم الدينية تسعين وتسعين  
كتاباً ومن تلامذته الشافعي رضي الله عنهما ونزوح بام الشافعي وفوض اليه كتبه  
وبالدر فبسببه صار الشافعي فيها ولقد انصف الشافعي حيث قال من اراد الفقه  
فليعلم اصحاب ابي حنيفة فان الشافعي رضي الله عنهما ونزوح بام الشافعي وهو  
الذي كتبه المعاني قد تبسرت لهم والله ما صرت فقهها الا بكتب محمد بن الحسن  
وقال اسماعيل بن ابي رجا رايته محمد في المنام فقلت له ما فعل الله بك قال غفر  
لي ثم قال لو اردت ان اعذبك ما جعلت هذا العلم فيك فقلت له فاني  
ابو يوسف قال فو قنا بدر جنة قلت فابو حنيفة قال هيها ت ذاك في اعلاطين  
كيف وقد صلي الفجر بوضوء العسا اربعين سنة ورجع عسا وخمسين حجة وراي به  
في المنام مرة ولها قصة مشهورة في حجة الاخرة استاذن حجة الكعبة  
بالدخول ليل الاقامتين العمودين على رجله اليمنى ووضع اليسرى على ظهرها  
حتى ختم نصف القرآن ثم ركع وسجد ثم قام على رجله اليسرى ووضع اليمنى على  
ظهرها حتى ختم القرآن فلما سلم بكى ومما جاريه وقال الهى ما عبدك هذا  
العبد حق عبادة تارك عرفت ان حق معرفتك فنب نقصان خدمته لكال معرفته  
فتفها تف من جانب لبيت يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق المعرفة وقد خدمتنا  
فاحسنتم الخدمة وقد غفرنا لك ولما اتبعك ممن كان على مذهبك الى يوم  
القيمة وقيل لاني حنيفة بم بلغت ما بلغت قال ما بخلت الافادة وما استلكت  
عن الاستفادة وقال سافر بن كرام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله رجوت

الاخفاف وقال فيه حسبي من الخيرات ما اعدت له يوم القيمة في رضي الرحمن  
دين النبي محمد خير الورى ثم اعتقادي مذهب النعمان وعنه عليه الصلاة  
والسلام ان ادم افتخر بي وانا افتخر ببرجل من امتي اسمه نعمان ركنته ابو  
حنيفة هو سراج امتي وعنه عليه الصلاة والسلام ان سائر الانبياء يوم القيمة  
يفتحون لي يوم القيمة وانا افتخر بابي حنيفة من احبه فقد احبني ومن  
ابغضه فقد ابغضني كذا في التقدمة شرح مقدمة ابي ليلت قال في الضياء  
المعنوي وقول ابن الجوزي انه موضوع فانه نصيب لا يذري بطرق مختلفة  
وروي الجرجاني في مناقبه بسنده لسهل بن عبد الله الشافعي انه قال لو كان  
في امة عيسى مثل ابي حنيفة لما تهودوا ولما تنصروا ومناقبه اكثر من ان  
تتخصر وصنف فيها سبط ابن الجوزي مجلد من كبرهين وسماه الانتصار لا يعلم  
انه الانتصار وصنف غيره اكثر من ذلك والحاصل ان ابا حنيفة النعمان  
من اعظم عجزات المصطف بعد القرآن وحسبك من مناقبه اشتها مذهبها  
ما قال قولاً الا اخذ به آسان من المنة الاعلام وقد جعله الله الحكم لاصحابه  
واتباعه من زمانه الى هذه الايام الى ان يحكم بمذهبه عيسى عليه السلام  
وهو كالصديق رضي الله عنه له آجره واجر من دون الفقه والفقه وفتح  
احكامه على اصوله العظام الى يوم الحشر والقيام وهذا يدل على اسر  
عظيم اختص به كبرهين سائر اعل العظام كيف لا وقد اتبعه على مذهبها  
كثير من الاولياء الكرام من اتصف بثبات المجاهدة وركض في ميدان  
المجاهدة كابرهم بن ادهم وشقيق البلخي ومهرون الكرخي وابي يزيد  
البسطامي وفضيل بن عياض وداود الطائفي وابي حامد القاف وخلف بن  
ايوب وعبد الله بن المبارك ومكي بن الجراح وابي بكر بن الوراق وغيرهم  
من لا يحصى لبعده ان يستقصي فلو وجدوا فيه شبهة ما اتبعوه ولا اقتدوا  
به ولا وافقوه وقد قال الاستاذ ابو القاسم القسيري في رسالته مع صلاته  
في مذهبها وتقدم في هذه الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول انا  
أخذت هذه الطريقة من ابي القاسم لنصرا بادي وقال ابو القاسم انا



أخذتها من الشبلي وهو أخذها من السري السقطي وهو من معروف الكرخي  
وهو من دوا الطائي وهو أخذ العلم والطريقة عن أبي حنيفة وكل منهم  
أثنى عليه وأقر بفضلهم فعلى الدنيا أجمع لم يكن إلا أسوة حسنة في هؤلاء  
السادة الكبار كانوا منهم في هذا الأقرار والانتخاب وهم لهذه  
الطريقة ورأيها شريفة والحقيقة ومن بعدهم في هذا الأمر فلم تبع  
وكل ما خالف ما اعتقدوه مردود مبتدع وبالجملة فليس أبو حنيفة في هذا  
وورعه وعبادته وعلمه وفهمه بمساركة وما قال فيه ابن المبارك **شع** لقد  
زان البلاد من علمها **هـ** أما المسلم أبو حنيفة **هـ** بأحكامه وأثاره وفقهه كآيات  
الزبور على حنيفة **هـ** فإني المستقرين له نظيره ولا في المغربين ولا يكونه **هـ** بيت  
شهر السراي **هـ** وصام نهاره بدر حنيفة **هـ** فمن كان في حنيفة في علاه **هـ**  
أمام الخليفة والخليفة **هـ** رأيت العايبين له سقاها **هـ** خلاف الحق مع حجج ضعيفة  
وكيف يحل أن يؤذي فتيه **هـ** له في الأرض آثار شريفة **هـ** وقد قال ابن أدريس **هـ**  
صحح النقل في حكم لطيفة **هـ** بان الناس في فقهه **هـ** على فقه الإمام أبي حنيفة  
فلقنه ربنا أعدادا **هـ** يعلم من رد قول أبي حنيفة **هـ** وقد ثبت أن ثابته  
والدلالة ما أدرك علي بن أبي طالب فدعاه ولذنته بالبركة وصح أن  
أبا حنيفة سمع الحديث من سبعة من الصحابة كما بسط في واحد من  
الفتي وأدرك بالسبعين من صحابيا كما بسط في أوائل الضياء وقد  
ذكر العلامة شمس الدين محمد أبو النصر بن عرس شاه الأنصاري الحنفية  
في منظومته اللغنية للسماة بجواهر العقائد ودور القلائد ثمانية من الصحابة  
من روي عنهم الإمام الأعظم أبو حنيفة رحمة الله عليه وعليهم أجمعين حيث  
قال معتقدا مذهب عظيم الشأن أبي حنيفة المفتي النعمان **هـ** التابعي سابق  
الاعتبار لعلم والدين سراج الأمة جمعها من أصحاب درگاه **هـ** انهم قد  
اقتنى وسلوكا طريقه واضحة المنهاج **هـ** سالمة من الضلال الداجي **هـ** وقد  
روى عن انس وجابر **هـ** وابن أبي أوفى كذا عن عامر **هـ** اعني بابا الطفيل **هـ** ابن **هـ**  
وابن انس الفتى ومثله **هـ** من ابن جبر وقد روي الإمام **هـ** وبنت عجر وهي التمام

مرضى الله الأكرم دائما عنهم وعن كل أصحاب العظماء وتوفي ببغداد قيل في السجن  
ليالي القضاء وله سبعون سنة بتا مريح حنين ومائتة قيل وتوفي ولد  
الأمام الشافعي فغدا من منافقه وقد قيل الحكمة في مخالفة تلامذه انه رأى  
صبيا يلعب في الطين فحذر من السقوط فاجابه احذر انت السقوط فان في  
سقوط العالم سقوط العالم حينئذ قال لأصحابه ان توجد لكم دليل فتولوا  
به فكان كل واحد رواية عنه ويرجحها هذا من غاية احتياطه وورعه وعلمه  
بان الاختلاف من آثار الرحمة فمهما كان أكثر كانت الرحمة أوفى لما قالوا  
رسم المفتي ان من اتفق عليه أصحابنا كما في الروايات الظاهرة يفتي به قطعاً  
واختلف فيها اختلفوا فيه والأصح كما في السراجية وغيرها ان يفتي بقول  
الإمام علي الاطلاق ثم بقول الثاني ثم بقول الثالث ثم بقول زفر والحسن  
بن زياد وصح في الحاوي لقد يسهل قوة المدرك وفي وقف الجبر وغيره متى كان  
في المسئلة قولان مصححان جازا القضاء والافتاء بأحدهما وفي أول المصنفات  
أما العلامات الافتاء فقول وعليه الفتوى وبه يفتي وبه ناخذ وعليه الاعتماد  
وعليه عملا يوم وعليه عمل الأمة وهو الصحيح والأظهر والأصح والأوجز  
المختار وخونها ما ذكر في حاشية البرودي انتهى قال شيخنا العلامة في نظره  
وبعض الألفاظ أكد من بعض فلفظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح والأصح والأجود  
وعنها ولفظ به يفتي أكد من الفتوى عليه والأصح أكد من الصحيح والأجود  
أكد من الاحتياط انتهى قلت **هـ** ذكر في شرح المنية المحلي عند قوله لا يجوز  
من المصنف لا بغلافه اذا تعارضت مسائل معتبرين غير أحدهما بالصحة  
والأخر بالأصح فالأخذ بالصحيح أولى لأنها اتفقا على أنه صحيح والأخذ بالمشق  
أوفق فليحفظ ثم رأيت في رسالة آداب المفتين اذا أزيلت رواية في كتاب  
معتبر بالأصح والأولى والأرفق ونحوها فله ان يفتي بها ونحوها أيضاً  
أياماً واذا أزيلت بالصحة والمأخوذ به أوبه يفتي أو عليه الفتوى لم يفت  
بخالفه الا اذا كان في الهداية ملاحاً هو الصحيح وفي الكافي بخالفه هو الصحيح  
فيخير ويختار الأقوى عنده والليق والأصح انتهى فليحفظ وحاشا



ما ذكره الشيخ فاسم في تصحيحه انه لا فرق بين المفتي والقاضي الا ان  
المفتي يجزئ عن الحكم والقاضي ملزم به وان الحكم واكتفى بالقول الرجوع  
جهل وخرق للاجماع وان الحكم الملحق باطل بالاجماع وان الرجوع عن  
التقليد بعد العمل باطل اتفاقا وهو المختار في المذهب وان الخلاف خاص  
بالقاضي المجتهد وما المقلد فلا ينفذ بخلاف مذهب اصلا كما في القينة قلت  
ولا سيما في زماننا فان السلطان ينصرف في منوره على نهية عن القضاء لا يقول  
الضعيفة فكيف بخلاف مذهب فيكون معزولا بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه  
فلا ينفذ قضاء الفقيه والبرهان والبرهان في البرهان وهذا امر يوجب الحق الذي  
يعرض عليه بالواجب نعم امر الامير متى صادف فعلا مجتهدا فيه نفذ امره  
كما في سير التاتر خاتمة وشرح السير الكبير فليحفظ وتذكر ان المجتهد المطلق  
قد فقد وما المقيّد فعلى سبع مراتب مشهورة وما نحن فعلى اثنى عشر ما رجح  
وما صحح كالتواتر في حياتهم فان قلت قد يكون اقوالا بالارجح وقد  
يختلفون في التصحيح قلت يعمل بمثل ما علموا من اعتبار تغير العرف واحوال  
الناس وما هو الا وفق وما ظهر عليه التعامل وما قوي وجهه ولا تخلو  
الوجود عن من يميز هذا حقيقة لا ظنا وعلى من لم يميز ان يرجع لمن يميز البراءة  
ذمة فمسألة التوفيق والقبول بجاه الرسول كيف لا وقد سر الله  
تعالى ابتداء بوضعه في الروضة المحمدية والبقعة المحمدية المانوية  
تجاه وجه صاحب الرسالة وخازن الكمال والبساله وجميعية الجليلين الدواعي  
الكامنين رضي الله عنهما وعن سائر الصحابة اجمعين والدين ومقلديهم  
اليوم الذين هم تجاه الكعبة الشريف تحت الميزاب في الحطيم والمقام والله  
الميسر للتمام **كتاب الطهارة** قدمت لعبادات على غيرها  
اهتماما بشأنها والصلاة تالية للامان والطهارة مفتاحها بالنظر وسر  
بها مختص لا زعم لها في كل الاركان وما قيل قدمت لكونها شرط لا يسقط  
اصلا ولذا فاقد الطهورين يوحى الصلاة وما اورد من ان السنة لذكر ود  
كل ذلك اما النية في القينة وغيرها من نوات عليه الاموم تكفيه لنية

2  
بلسانه واما الطهارة ففي الظاهرية وغيرها من قطعت يده ورجلاه وبوجه  
جراحة يصلي بلا وضوء ولا يتيمم ولا يعيد في الاصح واما فاقد الطهور ففي  
الفيض وغيره انه يشبهه عند ما واليه رجوع الاسام وعليه الفتوى قلت  
وبه ظهري ان تعد الصلاة بلا طهر غير مكفر كصلاته لغير القبلة او مع ثوب  
نجس وهو ظاهر المذهب كما في الخاتمة وفي سير الوهابية وفي كفر من صلى بغير  
طهارة مع العهد خلف في الروايات يسطر ثم هو مركب ضا في مبتدا وخبر  
او فعل لفعل محذوف فان اراد التعدا دني على السكون وكسر تخالفا من  
السالكين واصله لا مية لا مية وحصل يتوقف حده لقباع على معرفة  
الراجح نعم فالكتاب صدر بمعنى الجمع لغة جعل شرعا عنوانا لمسائل مستقلة  
بمعنى المكتوب والطهارة مصدر بظهور الفتح ويضم بمعنى النظافة لغة  
ولذا افردها وشرعا النظافة من حدث او خبث ومن جمع نظرا لانواعها  
وهي كثيرة وحكمها شهر وحكمها استحادة ما لا يحل بدونها **وسببها** اي سبب  
وجوبها **الاحل** فقلد فرضا كان او غيره كالصلاة ومن **المصحف الابحار**  
اي بالطهارة صاحب البحر قال بعد سورة الاقوال ونقل كلام الكمال الظاهر  
ان السبب هو الارادة في الفرض والتفعل لكن ترك ارادة التفعل يسقط الوجوب  
ذكره الزيلعي في الظاهر وقال العلامة فاسم في نكتة الصحيح ان سبب وجوب  
الطهارة وجوب المصلاة او ارادة ما لا يحل الا بها **وقيل** **الحديث** في الحكمة  
وهو وصف شرعي يحل في الاعضاء يزيل الطهارة وما قيل انه مانعة شرعية  
فامتنع بالاعضاء سببها الى غاية استعمال الزيل فتعريف بالحكم والحبس  
من الحقيقة وهو عين مستقذمة شرعا وقيل سببها القيام الى الصلاة ونسبا  
الى اهل الظاهر وفسادها ظاهر واعلم ان اثر الخلاف انما يظهر في نحو التحايق  
نحو ان وجب على كل طهارة فانت طالق دون الاعم للاجماع على عدمه فتاوى  
عن الخلاف ذكره في التوسيع وبه اندفع ما في السراج من اثبات المنة  
من جهة الاعم بل وجوبها موسع بدخول الوقت كالصلاة فاذا ضاق الوقت  
صار الوجوب فيها مضيقا وشرائطها ثلاثة عشر على ما في الاشباه شرائط



وجوبها تسعة وشرائط صحتها اربعة ونظمها شيخنا العلامة على التقديسي  
 شارح نظم الكنز فقال شرط الوجوب العقل والاسلام وقد فرغنا من احكامه  
 وحديثه على حيز وعدم نفاسها وضيق وقت قدحهم وشرط صحة عموم  
 البصر بانه الطهور ثم في المرة فقد نفاسها وحيزها وان يزول كل مانع عن  
 البدن وجعلها بعضهم اربعة شروط وجودها المحس وجود الزل والنزال  
 عنه والقدره على الازالة وشرط وجودها الشرعي كونها لا تنزل شرع الامار  
 في مثله وشرط وجوبها التكليف والحديث وشرط صحتها صدور الطهر  
 اهل في محله مع تقدمه نعه ونظمها فقال تعلم شروطها للوضوء مهمة  
 مقسمة في اربع فئات فشرط وجود المحس منها الثلاثة سلامة اعضا وقدره  
 ايمان استعمال الماء القراح وهو معا وشرط وجود الشرع في خذها باعنا  
 فطلق ما مع طهارته ومع طهوريته ايضا تفريبيان وشرط وجوب  
 وهو اسلا ما بلغ مع الحديث التمييز بالعقل بايمان وشرط التصحيح  
 الوضوء زوال ما يعادل يصل المياه من ادران كسح ومصر ثم لم يتخلل  
 وضوء مناف يا عظيم الشأن وزيد على هذا ايضا تقاطع مع الغسل  
 ليس هذا الثاني وصفها فرض الصلاة واجب للطواف قبل ومس المصحف  
 للقول بان المطهرين الملائكة وسنة للنوم ومنذ وب في نيف وثلاثين  
 موضعا ذكرتها في الخزائن منها بعد كذب وغيبة وفقهه وشعرها كل  
 جزو وبعد كل خطيئة وللخروج من خلاف لعلماء وركنها غسل ومسح وزوال  
 نجس وانها ما وترا ببحورها ودليلها آية اذ اقمتم الى الصلاة وهي مدينة  
 اجماعا واجمع اهل السير ان الوضوء والغسل فرضا بمكة مع فرض الصلاة  
 بتعليم جبريل عليه السلام وانه عليه الصلاة والسلام لم يصل قط الا بوضوء  
 بل هو شريعة من قبلنا بدليل هذا وصوى ووضوء الانبياء من قبلي وقد تقر  
 في الاصول ان شرع من قبلنا شرع لنا اذ اقصاه الله ورسوله من غير انكار ولم  
 يظهر شخذه فائدة نزول الآية تقر بالحكمة الثابت فاتي اختلاف العلماء  
 الذي هو رحمة كيف قد استملت على نيف وسبعين حكما مبسوطا في تيمم

الضيا عن فوائد الحديث وعلى ثمانية امور كلها مبني طهارتين الوضوء والغسل  
 ومطهرين الماء والصعيد وحكيين الفصل والمسح وموجبين الحديث والجنابة ومبشرين  
 المرض والسفر ودليلين التفصيل في الوضوء والاجابة في الغسل وكنايتين الفائط  
 والملازمة وكرامتين تظهر الذنوب واتمام النجاسة اي بموته شهيد الحديث من امو  
 على الوضوءات شهيدا ذكر في الجوهرة وانما قال امنوا بالغيبه دون امنتم ليعلم كل  
 من آمن في يوم القيمة قاله في الضيا وكأنه مبني على ان في الآية التفاتا والتحقيق  
 خلافه واتي في الوضوء اذ التحقيق وفي الجنابة بان التسيكية للاسارة  
 الى ان الصلاة من الامور الانزمية والجنابة من الامور العارضة وصرح بذكر  
 الحديث في الفصل والتيمم دون الوضوء ليعلم ان الوضوء سنة وفرض والحديث  
 شرط للمباني لا الاول فيكون الفصل على الغسل والتيمم على التيمم عينا والوضوء  
 على الوضوء نور على نور **كان الوضوء اربعة** عبر بالادراك لانه افيد اسلاسه  
 خما يقال ان اريد الفرض القطعي بردتقته بالمسوح بالربع وان اريد العملي بر  
 المفصول وان اجيب عنه بالخصناه في شرح الملتقى ثم الركن ما يكون فرضا  
 داخل الماهية واما الشرط فما يكون خارجا فالفرض اعم منها وهو ما قطع بزمه  
 حتى يكفر جاحده كاصل مسح الرأس وقد يطلق على العملي وهو ما تقوت الصحة  
 بقواته كالمقدار الاجتهادي في الفروض فلا يكفر جاحده **غسل الوجبة** اي اسالة  
 الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي الغيض اقله قطرتان في الاصح **مرة** لان الامر  
 لا يقتضي التكرار **وهو** مشتق من المواجهة واشتقاق التلافي من المز يد اذا  
 كان اشهر في المعنى شايع كاشتقاق الرعد من الارتعاد واليم من التيمم  
**من مبتدأ سطح جهته** اي المتوضي بقربة المقام الى **اسفل ذنبه** اي منبت اسنانه  
 السفلى **طولا** كان عليه شعرا ولا عدل عن قولهم من قصا شعره الجاري على الغالب  
 الى الطرد ليعمل الاعم والاصلع والارزع **وما بين سحمتي الا ذنبن غرضا**  
**وتح** **فجرب** المباني وما يظهر من السفة عند انضمامها **وما بين العذار**  
**والاذن** لدخوله في الحدود يعني **لا غسل باطن العينين** والانتقا والضم واصو  
 شعر الحاجبين والحية والشارب ووثيم ذباب الحرج **وغسل اليدين** اسقط

بذل اناسه في

المباين بالذنب



لفظ فزادي لعدم تقيد الفرض بالانفراد **والرجلين** الباديتين السليمتين فان  
المجر وحيتين والمستورتين بالحفد وظفيتها المسح **مرة** لما مر مع **الرفيقين والكعبين**  
على المذهب وما ذكرنا من ان الثابت بعبادة النقص غسل يد ورجل والاخرى  
بدلالة وفي البحث في الي وفي ارجلكم قال في الجرا طائل تحتها بعد انعقاد الاجام  
على ذلك **ومسح ربيع الراس مرة** نوى الاذنين ولو باصابعه مطرا وبلا باق بعد  
غسل على المشهور لا بعد مسح الا ان يتقاطر ولو ماصبعها او اصبعين لم يجز الا ان  
يكون مع الكف او بالابهام والسبابة مع ما بينهما او بمياه ولو ادخل راسه  
الانا او خفه او جبيرته وهو محدث اجزاه ولم يصير مستعملا وان نوى تقاطرا  
على الصحيح كما في الجرح من البدايع **وغسل جميع الحجة فرض** يعني عليها ايضا على المذهب  
الصحيح للفتي به المرجوع اليه وما عدا هذه الرواية مرجوع عنه كما في البدايع ثم  
لا خلاف ان المسترسل لا يجب غسله ولا مسح بل يمين وان الخفيفة التي تزي  
بشرتها لم يزم غسل ما تحتها كذا في النهروني لبرهان يجب بشره لم يسترها  
الشعر كما يجب وسار بوعنفقة في المختار **ولا يعاد الوضوء** ولا بل المحل  
**بخلق راسه وحجته كما لا يعاد الغسل للمحل ولا الوضوء بخلق ثماره وحاجبه**  
**وقلم ظفره وكشط جلده وكذا لو كان على اعضاء وضوءه قرحة كالدملة وغيرها**  
**جلده رقيقة فتوضا وامر لما عليها ثم نزعها لا يزم إعادة الغسل على**  
**ما احتتها** وان تألم بالانزع على الاشبه لعدم البدلية بخلاف نزع الخف نصار  
كما لو مسح خفه ثم خفه او قشره **فمسح** روع في اعضائه شقاق غسله ان  
قدروا الاسحة والازكره ولو بيده ولا يقدر على الماء يمسح ولو قطع من الفرق  
غسل محل القطع ولو خلق ليدان ورجلان فلو يبطش بها غسلها ولو باحد  
فهي الاصلية فيغسلها وكذا الزايدة ان بنتت من محل الفرض كما صبح وكف  
زايدان والا فها حاذي منها محل الفرض غسله وما لا فلا لكن يندب مجتبي  
**وسننه** انا دانه لا واجب للوضوء ولا للغسل والا لقدم وجهها لان كل  
سنة مستقلة بدليل وحكمها ما يوجب على فعله ويلازم على تركه وكثيرا  
ما يعرفون به لانه محط مواقع انظارهم وعرفها السمني بما ثبت بقوله عليه

السلام وبفعله وليس بواجب لا مستحب لكنه تعريف لطلقها والشرط في الموكدة  
مواظبته مع ترك ولو حكما لكن شأن الشرط ان لا تذكر في التعاريف او رده عليه  
في الجراح بناء على ما هو المنصور من ان الاصل في الاشياء التوقف الا ان الفقهاء  
كثيرا ما يلحقون بان الاصل الاباحة والتعريف بناء عليه **البداية بالنية** اي نية عبادة  
لا تصح الا بالطهارة كوضوء او رفع حدث او امتثال امر وحر حوا بانته بدونها ليس  
بعبادة ويا تم تركها وبانها فرض في الوضوء لما موربه وفي التوضي بسور حمار  
ونبيذ تمر كما لقيمته وبان وقتها عند غسل الوجه وفي الاشياء ينبغي ان تكون  
عند غسل اليدين للرسغين لينا لنواب السن قلت لكن في القهستاني وحملها  
قبل سائر السن كما في الخفة فلا تسن عندنا قبيل غسل الوجه كما تفرض عند الشافعي  
انتهى وفيها سبع سوالات مشهورة نظها العرافي فقال **سبع سوالات** لذي الفهم  
تحكي كل عالم في النية **حقيقة** حكم محل وزن **وسرطها** القصد والكيفية  
**والبداية بالتسمية** قول لا وتحصل بكل ذكر لكن الوارد عنه عليه لصلاة والسلام  
بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام **قبل الاستنجاء وبعده** الاحال انكشاف  
وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو نسيها فسمى في خلا له لا تحصل السنة بل للندوة  
واما الاكمل فتحصل السنة في باقيه لا في فاته وتيق بسم الله اوله واخره **والبداية**  
**بغسل اليدين** الطاهرتين ثلاثا قبل الاستنجاء وبعده وقيد الاستيقاظ  
اتفاقا ولذا لم يقل قبل دخولها الا باللائحة وهم خصا من سنة بوقت الحاجة  
لان معاهيم الكتب حجة بخلاف اكثر معاهيم النصوص كذا في النهروني وفيه من الحج المفهوم  
معتمد في الروايات اتفاقا ومنه اقوال الصحابة قال وينبغي تقييده بما يدرك  
بالرأي لا ما لم يدرك به انتهى وفي القهستاني عن حدود النهاية المفهوم  
في نفس العقوبة كما في قوله تعالى كالا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون واما اعتبار  
في الرواية فاكثري لا كافي **الى الرسغين** بالضم مفصل الكف بين الكوع والكوع  
واما البوع ففي الرجل قال **وعظم يلى** ايها الكوع وما يليه من الكوع  
والرسغ في الوسط **وعظم يلى** ايها رجل ملقب ببوع فخذ بالعلم واحذر من  
الغلط ثم ان لم يمكن رفع الا انا ادخل اصابع يسهامه بضمه وصبي اليمنى



لاجل التيامن ولو ادخل الكفان اراد الغسل صا لما استعمل اوان اراد  
 الاغتراف لا ولو لم يمكنه الاغتراف بشيء ويده بخستان يتمم وصلى ولم  
 وهو سنة كما ان الفاتحة واجبة **تنوب عن الفرض** ويسن غسلها ايضا مع  
 اللزعين **والسواك** سنة مؤكدة كما في الجوهرة عند المضمضة وقيل قبلها  
 وهو للوضوء عندنا الا اذا نسيه فيندب للصلاة كما يندب في صغائر سن وتغير  
 من الحجة وقراءة قران واقراء ثلاث في الاطال وثلاث في الاسفل **ثلاثة**  
 وندب انساكه بماء وكونه بينا مستويا بلا عقد في غلط خنصر وطول شبر  
 ويستاك عرضا اطولا ولا مضطجعا فانه يورث كبل الطحال ولا يقبضه فانه  
 يورث لباسوا ولا يمضمه فانه يورث لعمى ثم يغسله ولا فيستاك الشيطان  
 به ولا يزاد على السبر والا فالشيطان يركب عليه ولا يضعه بل ينصبه والا فخط الخطون  
 قهستان ويكره يؤذو بحجر مذي سمر ومن منافعها انه شفاء لما دون  
 الموت وتذكر للشهادة عنده وعند فقده او فقدا سنانة تقوم الحرقلة الحسنة  
 او الاصبع مقامه كما يقوم هكذا مقام المرأة مع القدرة عليه **وغسل الفم** اي  
 استيعابه ولذا عبر بالغسل والاختصار **ربياه** ثلاثة **والانف** بلوغ الما المارن  
**ربياه** وهما سنتان موكرتان مستملتان على سنن حسن الترتيب والتاكيد وتحديد  
 الما وفعلها باليمين **والمباغرة فيها** بالغرغرة ومجاورة الما من **العصر الصائم** لا حال  
 الفساد وسر تقديمها اعتبارا ووصاف الماء لان لون يدركها البصر وطعمها بالشم ويجز  
 بالانف ولو عنده ما يكفي للغسل مرة معهما وثلاثا بدونها غسل مرة ولو اخذ  
 ما تمضمض به بعضه واستنشق بباقيه اجزاه وعكسه لا وهل يدخل اصبعه في  
 فيه وانفذ الاولى نعم قهستان **وتخليل اللحية** لغز المحرم بعد التثليث بحبل  
 ظهر كف الى عنقه **وتخليل الاصابع** اليدين بالتسبيك والرجلين بخنصر يده  
 اليسرى ما ديا بخنصر رجلاه اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلا لها فلو مضته فرض  
**وتثليث الغسل** المستوعب ولا عبرة للغرفات ولو اتيه بمره ان اعتاده اتم  
 والا ولو زاد لهما سنة القلب ولقصد الوضوء على الوضوء لا بأس به وحديث  
 فقد تعدي بمحمول على الاعتقاد وهل كراهتهم تكرار في مجلسين نزيهه بل في

القهستان في معزها الجواهر الاسراف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيع فتأمل **ق**  
**كل** **سنة** مستوعبة فلو تركه وداوم عليه اتم **واذنيه** معهما **لكن لو مسح**  
 عامته فلا بد من ماء جديد **والترتيب** المذكور في النضر عند النساء وفي فرض وهو  
 مطالب بالدليل **والولا** بكسر الواو وغسل المتأخر او مسحه قبل جفاف الاول لا غدا  
 حتى لو بقي ما وقع فرضي لطالبه لا بأس به ومثله الغسل والتيمم وعند ما كفر فرض  
 ومن السنن الدكر ترك لطم الوجه وغسل فرجها الخارج **وستحبه** ويسمي  
 مندوبا وادبا وفضيلة وهو ما فعله عليه السلام مرة وتركه اخري وما احب السلف  
**التيامن** في اليدين والرجلين ولو مسح الاذنين والخذل من قبل غير اي عضو من  
 لا يستحب التيامن فيها **ومسح الرقبة** بظهر يديه **والخالقون** لانه بدعة **ومن اداه**  
 عبره من لان له اداها اخر او صلها في الفتح الى نصف وعشرين را وصلتها في الخزان الى  
 نصف وستين **استقبال القبلة** ودلك **اعضائه** في المرة الاولى **واذ خال خنصر** المبلولة **صالح**  
**اذنه** عند مسحها **وتقديمه على الوقت** **لغير المعذور** وهذه احاديث المسائل المستنائة  
 من قاعدة الفرض افضل من الكف لان الوضوء قبل الوقت مندوب وبعده فرض  
 الثانية ابرام المعسر مندوب افضل من انظار الواجب لنا لئلا الابتداء  
 بالسلام سنة افضل من رده الواجب لظهور من قال لفرض افضل من تطوع عابدا  
 حتى ولو قد جاء منه باكثره الا انظر قبل وقت ابتداء السلام كذا ابرام معسر **وتحريك**  
**خاتمة الواسع** ومثله القرب وكذا الضيق ان علم وصول الماء والافرض **وعلم**  
**الاستعانة بغيره** الا لعذر وما استعانة عليه الصلاة والسلام بالمغيرة فلتعلم  
 لجواز عدم **التكليم باللام للناس** الحاجة تفوته **والجلوس في مكان مرتفع** تحريما  
 عن الماء المستعمل وعارة الكمال وحفظ ثيابه من التقاطط وهي اسهل **والجمع بين نية**  
**القلب وفعل اللسان** هذه رتبة وسطى بين من سن التلفظ بالنية ومن كرهها  
 لعدم نقله عن السلف **والتسمية** كما مر **عند غسل كل عضو** وكذا الممسوح **والدعا**  
**بالوارد عنده** اي عند كل عضو وقد رواه ابن حبان وغيره عنه عليه الصلاة  
 والسلام من طرق قال محقق السافعية الرملي فيعمل به في فضائل الاعمال وان  
 انكره النووي **فان** **شدة** شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه



وان يدخل تحت أصل عام وان لا يعتد سنية ذلك الحادثة والمثل للوضوء فلا يجوز  
العمل به بحال ولا ريب الا اذا قرن ببيان ضعفه **والصلاة والسلام على**  
**النبي بعده** اي بعد الوضوء لكونه في التزليم اي بعد كل عضو وان يقول **يقبده**  
اي الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين **وان يسرب**  
**بعده من فضل وضوئه** كما رزم مستقبل القبلة قائما او قاعدا وفيما عداها  
يكبر قائما تنزيها وعن ابن عمر كنا نأكل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونحن  
ننسي ونسرب ونحن قيام وبخصل المسافر شرب ما شيا من الاداب تعاهد موثبه  
فكعبه وعرقوبه واخصيه واطالته غمرته وتحجيره وغسل رجليه بيساره وبليها عند  
ابتداء الوضوء في استئثار التمسح بمندبل وعدم نقض يده وقراءة سورة القدر وصلاة  
ركعتين في غير وقت كراهة **ومكرهه لطم الوجه** او غيره بالماء تنزهها والتفتير  
**والاسراف** ومنه الزيادة على الثلاث **فنه** تحريم ما لو بها النهر والمساوكة له امتا  
الموقوف على من يتطهر به ومنه ماء المدراس فحرام **وتلث المسح بما جدد** اما بما  
واحد فمندوب ومسنون ومن منهية التوضي بفضله الماء المرأة او في موضع  
نجس لان الماء الوضوء حرمتا وفي المسجد الا في اناء او موضع اعذر لذلك والقاء  
لنفاثته ولا متخا ط في الماء **وينقض خروج** كل خارج **نجس** بالفتح ويكسر منه اي من  
التوضي الحي معتادا او لا من السيلين او لا **ما بطهر** بالسبب المنعول اي الحقه حلم  
التطهير ثم المراد بالخروج من السيلين تحريم الظهور وفي غيرها عين السيل  
ولو بالقوة لما قالوا الوضوء الدم كلما خرج ولو تركه لسال نقض والا كما لو سال  
في باطن عين او جرح او ذكروا لم يخرج وكذا مع وعرق الا عرق مد من الخمر فنقض  
على ما سيذكره الله ولنا فيه كلام **وخروج غير نجس** **رج** او **دودة** او **حصاة**  
**من دبره** خروج ذلك من جرح ولا خروج **رج** من قبل غير بفضة اما هو فينبذ  
لها الوضوء وقبل يجب وقيل لو منثنة **وذكر** لانه اختلاج حتى لو خرج رجز من  
الدبر وهو يعلم انه لم يكن من الاعلا فهو اختلاج فلا ينقض وانما قيد بالرج  
لان خروج الدودة والحصاة منهما لنا قضا جاعا كما في الجوهرة **والخروج دودة**  
**من جرح اذن او انف** وفيه **وكذا الحسم** **منه** لطهارتها وعدم السيل

فيها عليها وهو مناط النقص **والمنج** بعضه **والمنج** **بنفسه** **سيان** في حكم النقص  
على المختار كما في البرازية قال لان في الاخراج خروج انصارا الفصد وفي الفتح عن  
الكافي انه الاصح واعتمده القهستاني وفي القينة وجامع الفتاوى انه الاسببه  
ومعناه انه الاسببه بالنصوص رواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه  
ينقضه **في ملأ فاه** بان يضبط بتكلف **من مرة** بانكسر اي صفرا **او علق** او  
سودا واما العلق النازل من الرأس فغيره نقض **او طعام او ماء** اذا وصل  
الى معدته وان لم يستقر وهو نجس مغلظ ولو من صبي ساعة ارتضاعه هذا هو  
الصحيح لمخالطة الجاسة ذكره الحلبي ولو هو في المري فلا تنقض اتفاقا كفي  
حيث اورد ود كثير لطهارته في نفسه كما فهمنا ثم فانه طاهر مطلقا به يفتي  
بخلاف ماء فم الميت فانه نجس كفي عين حمزا وبول وان لم ينقض لقلته بخا  
بالاصالة لا بالمخالطة **ولا ينقضه في من** **بلفم** على المعتمد **اصلا** الا المخلوط بطعام  
فيعتبر الغالب لو استويا فكل على حدة **وينقضه دم** مانع من جوف وفيه **غلبت**  
**بزاق** حكم الغالب **وساواه** احتياط لا ينقضه **المغلوب** **البزاق** والفتح كالدم  
والاختلاط بالمخلوط كالنزاق وكذا ينقضه **طقة مصت** **عصا** **امثلة** **من الدم** **وساواه**  
**القداد** ان كان كبيرا لانه **يخرج منه دم مسفوح** سائل لا تكن العلقة والقداد  
كذلك لا ينقض **كعوض** **وذياب** كما في الخائفة لعدم الدم المسفوح وفي القهستاني  
لا ينقض المني تجا وز الورم ولو سد بالرباط ان نفذ البذل للخارج فنقض **ويجمع**  
**القي** ويجعل كفي واحد **لا اتحاد السبب** وهو الفسيان عند محد وهو لا يصلح لان لا  
اضافة الاحكام الى اسبابها الا لما نزع كما بسط في الكافي **وكلا ما ليس بجذ** **اصلا**  
بتسوية زيادة الباقي فليل ودم لو ترك لم يسال **ليس بنجس** عند الثاني وهو الصحيح  
رفقا باصحاب القرح خلافا للمحد وفي الجوهرة يفتي بقول محمد لو للصاب ما يعا  
**وينقضه حكما** **نوم من زيل مسكته** اي قوته الماسكة بحيث تزول مقعدته من الارض  
وهو النوم على احد جنبه او ركبته او قفاه او وجهه **ولا يزل مسكته** لا ينقض وان  
في الصلاة او غيرها على المختار كما لنوم قاعدا ولو مستندا الى ما لو انزل السقط  
على المذهب وسأجد على الهيئة المسنونة ولو في الصلاة على المعتمد ذكره الحلبي



او متوكلا او محتسبا وراسه على ركبتيه او سببه المنكب وفي فمها او سرج او الكا  
 ولو الدابة عريانا فان حال المبتوط نقضه والا لا ولو ناسا قاعا دائما لم يسقط  
 ان انتبه حين سقط فلا نقض به يفتي كذا عمن يفهم كذا ما قيل عنه والعلة  
 لا ينقض كنوم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهل ينقض اغما وحكم وغشيهم ظاهر  
 كلام المبتوط نعم وينقضه **اغما** ومنه الغشي **وجنون** **وسكر** لم يخل في مسيه  
 تامل ولو بالكل الحسية **وتحققه** هي ما يسمعه جيرا **بالغ** ولو امرأة  
 سهوا **تنظان** فلا يبطل وضو صبي وناسم بل صلاتها به يفتي **بصل** ولو حكما  
 كالباقي **بطهارة معزى** ولو تيمما **مستقلة** فلا يبطل وضو في ضمن الغسل  
 لكن يرجع في الخائبة والنفخ والنهر لا ينقض عقوبة له وعليه الجمهور وكذا في الذخير  
 الا شرفه **صلاة كاملة** ولو عند السلام عمدا فانها تبطل الوضوء لا الصلاة  
 خلافا لفرق كاحرره في السر بلايته ولو قهرا اما ما واحدت عمدا سم  
 فحقه الموعوم ولو مسبقا فلا نقض بخلافها بعد كلامه عمدا في الاصح ومن سأل  
 الامتحان ولو شئ لباني للسمع فحقه قبل قيامه للصلاة انتقض لا بعده  
 لبطلانها بالقيام لها **وباسرة** **فاحسنه** تمام الفرجين ولو بين المراتين  
 او الرجلين مع الانتسا **للجائنين** للباسر والباسر ولو بالليل على المعتد لا ينقضه  
**مس ذكره** لكن يغسل به ندبا **واسرة** لكن يندب للخروج من الخلاف لا سيما  
 لا سام لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب كرهه منجه **كما لا ينقض لو خرج من اذنه**  
 ونحوها كعنه وندبه **فيح** ونحوه كصد يد ما صرة وعين **لا بوجع وان** خروج  
**به** لانه دليل الجرح فذرع من بعينه رمد او عمن ناقض فان استمر صرا  
 عذ مجتبي والناس عنه فافلون **كما ينقض لو احس حليله بقطنه وابتل الظفر**  
**الظاهر** هذا القطنه عالية او مجاذبه لراس الحليل وان مستقلة عنه لا ينقض  
 وكذا الحكم في الدور والفرج **الداخل وان ابتل الطرف الداخل لا ينقض ولو**  
 سقطت فان رطبه انتقضه والا لا وكذا لو ادخل اصبعه في ذميره ولم يغيبها  
 فان غيبها او ادخلها عند الاستنجاء بطل وضوه وضو من شروخ  
 يستحب للرجل ان يحسني ان رابده الشيطان ويجب ان كان لا ينقطع الا به قد

ما يصلح باسوري خرج دبره ان ادخله بيده انتقض وان دخل بنفسه لا وكذا  
 لو خرج بعض الدودة فدخلت من لادركه راسا فالذي لا يخرج منه البول  
 المعتاد بمنزلة الجرح الخشني غير المشكل فزجده الاخر كالجرح والمشكل ينتقض  
 وضوه بكل منكر الوضوء هل يكفر ان انكر الوضوء للصلاة نعم وبغيرها لا  
 في بعض وضو اعاد ما شك فيه لو في خلاله ولم يكن الشك عادة له والا لا ولو علم  
 انه لم يغسل عصفوا وسك تعيينه غسل رجله اليسرى لانه اخر العمل ولو يقن  
 الطهارة وسك بالحدث وبالعكس اخذ باليقين ولو تيقنهما وسك في السابق فهو  
 متطهر ومثله التيمم ولو شك في غساة ماء او ثوب وطلاقا وعق لم يعتبر  
 وتامد في الاشياء **وفرض الغسل** اراد به ما يعمر الغلي كما مر وبالفعل المفروض  
 كما في الجوهره وطاهره عدم شرطية غسل فيه وانفذ في المسنون كذا في الجرح  
 عدم فرضيته ما فيه والا فما شرطية في تحصيل السنة **غسل كل فم** وكيف الشتر  
 غيلا ان الجرح ليس بشرط في الاصل **وانفه** حتى ماتحتا كدران **وباقى بدنه**  
 كثر في المغرب وغيره البدن من المنكب الى الاليت ورج فالراس والعنق واليد  
 والرجل خارجة لغتة داخله تبعا **لذلك** لانه متمم فيكون مستحبا  
 لا شرطا خلافا لما لا **وجب** اي يفرض **غسل** كل ما يمكن من البدن بالخرج  
 مرة كاذن **وسرة** **وشارب** **وجاب** وانما الحية وشعر راس ولو متلبدا الماء  
 في فاطره ومن المبالغة **وفرنج خارج** لانه كالنعم لا داخل لانه باطن ولا تدخل  
 اصبعها في قبلها به يفتي **لا يجب** **لما فيه خرج كعين** وان اكل الجمل بخمس  
**ونقب** **نظم** **ولا داخل قلقة** بل يندب هو الاصح قاله الكمال وعلا به بالخرج  
 الامسكال وفي المسعودي ان امكن فسخ القلقة بلا مستقرة يجب **الا لا وكيف**  
**بل اصل ظفرتها** اي شعر المرأة للظفورة للخرج اما المنقوض فيفرض غسل  
 كله اتفاقا ولو لم يبتل اصلا يجب نقضها مطلقا هو الصحيح ولو ضرها غسل  
 راسها تركته وقيل مسحها ولا تمنع نفسها من زوجه واستحب في التيمم **لا**  
 يكفي بل **ظفرتها** فينقضها وجوبا **ولو علويا او تركيا** لامكان حلقه **ولا يمنع**  
 الطهارة **ونيم** اي جزؤ ذباب وبرغوث لم يصل الماء تحته **وخنا** ولو جرم



به يفتي **ودرن ووسخ** عطف تفسير وكذا دهن ودرسومته **وثرات** وطين  
ولو في ظرف مطلقا أي قرويا أو سدينا في الإصح بخلاف نحو عجين ولا يمنع  
ما على ظرف صباغ ولا طعام بين أسنانه أو في سنة المجوف برفقي بقل  
أن صلبا منع وهو الأصح ولو كان خامه ضيقا نزعده وهو كره وجوب القسط  
ولو لم يكن بثقب ذنه قرطه فدخل الماء فيه أي ثقب عنده **ورده** على  
أذنه أجزاء كسرة وأذن دخلها الماء **والأيد** دخل **ادخله** ولو بأصبعه ولا  
يتكلف لحسب وخوّه والمعتبر غلبه ظنه بالوصول **شروع** نسي المضمضة  
أو جزوا من بدنه نصلي ثم تذكر فلو نفل لم يعد لعدم صحة شروعه عليه غسل فتمت  
رجال لا يدعه وإن راوه والمرأة بين رجال ونساء توخره لا بين نساء فقط  
واختلف في الرجل بين رجال ونساء ونساء كما بسطه ابن السكينة وينبغي لها  
أن تتيمم وتصل العجز شرا عن لباء وما الاستنجاء فيترك مطلقا والفرق  
لا يخفى **وسنت** كسني الوضوء سوى الترتيب فادبه كادابه سوى استقبال  
القبلة لأنه يكون غالبا مع كشف عورة وقالوا لو مكث في ماء جاري أو حوض  
كبير أو مطر قد راوضوا وغسل فقد اكمل السنة **البداءة بغسل يديه وقتر**  
وإن لم يكن به خبث ابتاعا للحديث **وخبث بدنه أن كان** عليه خبث مثلا  
تسبح ثم يتوضأ اطلقة فانصرف إلى الكامل فلا يؤخر قدومه ولو في مجمع  
الماء لما أن المعتمد طهارة الماء المستعمل على أنه لا يوصف بالاستعمال  
الأبعد انفصاله عن كل البدن لأنه في الغسل كعضو واحد في الحاجة  
إلى غسلها ثانيا إلا إذا كان بدنه خبثا لغسل القابلين بقا خبثهما  
أما استحبابه ليكون البدأ والختم بأعضاء الوضوء قالوا الوضوء أوله لا  
يأتي به ثانيا لأنه لا يستحب وضوء الغسل اتفاقا أما الوضوء بعد الغسل  
فاختلف في المجلس على مذهبينا وفصل بينهما بصلاة كقولنا فمعة فليست  
**ثم يغتسل الماء** على كل بدنه ثانيا مستوعبا من الماء المعروف في الشرع للوضوء  
والغسل وهو ثانيا قيل المقصود عدم الإسراف وفي الجواهر لا خلاف  
في الماء الجاري وقد قدمناه عن القهستاني **باديا بمنكب الإيمن ثم الإيسر**

**ثم برأسه ثم على بقية بدنه مع ذلك** نذبا وقيل يثنى بالراس وقيل يبدأ  
بالراس وهو الأصح وظاهر الرواية والأحاديث قال في الجواهر بضعف  
نصيح الدار **وصح نقل بنية عضو إلى عضو آخر فيه بشرط التقاطع** **لا في**  
**الوقاوة** لما مر أن البدن كله كعضو واحد **وفرغ من الغسل عند** خروج  
مضى من العضو والأفلا يفرض اتفاقا لأنه في حكم الباطن **منفصل من**  
**مقتر** هو صلب الرجل وترأيت المرأة ومنه أبيض ومنها أصفر فلو اغتسلت  
فخرج منها مني أن منها أعادت الغسل لا الصلاة **والألا بشهوة** أي  
لذة ولو حكم كالحتم ولم يذكر الدفق ليشمل من المرأة فإن الدفق فيه غير  
ظاهر وأما أسناده إليه أيضا في قوله تعالى خلق من ماء دافق الآية  
فيحتمل التغليب مستدل بها كالفهستاني نعتها لا حتى جلي غير مصيب  
تأمل ولأنه ليس بشرط عندها خلافا للثاني ولذا قال **وأن لم يخرج من**  
**راس الذكر** **بها** وشروطه أبو يوسف وبقوله يفتي في صنف خاف ربه واستحي  
كما في الاستصفا وفي القهستاني والتاخر خائنه مغزيا للنوازل وبقول  
أبي يوسف تأخذ لأنه أسرى على المسلمين قلت ولا سيما في الشارح السفر في  
الثانية خرج مني بعد الوضوء وذكره منتسب لزمه الغسل قال في البحر  
أنه وجد الشهوة وهو يقيد قوله بعدم الغسل بخروج البول **وعند**  
**الإلحاح حشفة** وهي ما فوق الختان **أدنى** حترار عن الجني يعني إذا لم تنزل  
وإذا لم يظهر لها صورة **الأدنى** كما في البحر أو الإلحاح **قد رها من مقلوعها**  
ولو لم يبق منه قدرها قال في الأسباب لم يتعلق به حكم ولم أره في أحد سبيلي  
**أدنى حي جامع مثله** سيجي محترزة **عليها** أي الفاعل والمفعول **لو كانا**  
**مكافئين** ولو أحدهما كلفا فعليه فقط دون الآخر ولو كان يمنع من الصلاة حتى  
يغتسل ويؤمر به ابن عمر تأديبا **وان** وصليته **لم ينزل** منسأ لاجتماع يعني لو  
دبر غيره أما في دبر نفسه فزج في الزهر عدم الوجوب إلا بالانزاع ولا بد من الخش  
الشكل فإنه لا غسل عليه بالإلحاح في قبل أو دبر ولا على من جامعته إلا بالانزال  
لأن الكلام في حشفة وسبيلين محققين **وعند روية مستيقظ** خرج السكرات



والغني عليه **منيا او مذيا وان لم يتذكر الاحتلام** الا اذا علم انه مذى او  
شك انه مذى او ذى وكان ذكر امتشاق قبل النوم فلا غسل عليه ثقافا  
كالودي لكن في الجواهر الا اذا انما مضطجها او يتقن انه منى او تذكر  
حلم فعله الغسل والناس عنه غافلون لا يفرض ان **تذكر ولو مع اللذة** ولا يزال  
**ولم يركب** راس المذكر بل **اجماعا وكذا المرأة** مثل الرجل على المذهب ولو وجبت  
الزوجة ماء ولا يميز ولا تذكر ولا ما قبلها غيرهما اغتسلا **او كحشفة** او قدر  
ملفوفة بحزقة **ان وجد لذة الجماع** وجب الغسل **والالا على الاصح والاحوط**  
الوجوب وعند النقطاع **حيض ونفاس** هذا وما قبله من اضافة الحكم الى الشرط  
اي يجب عنده لانه بل بوجوب الصلاة او ارادة ما لا يحل كما مر **لا عند مذى**  
**وودي** بل الوضوء منه ومن البول جميعا على الظاهر ولا عند ادخال اصبع **وخو**  
كذكر غير اردي وذكر خشي وميت وصبي لا يشبه ما يصنع من نحو حشيب  
**في الدبر والقبل** على المختار ولا عند **طهر** **بيته او ميتة او صغيرة غير مشهورة**  
بان تصير مضغاة بالوطى وان غابت الحشفة ولا ينتقض الوضوء فلا يلزم الا  
غسل الذكر قهستانى عن النظر وسيجي ان رطوبة الفرج طاهرة عند قتله  
**بلا انزال** لقصور الشهوة اما به فيحال عليه **كما لا غسل لو اتي عذرا ولم يزل عذرا**  
بضم فسكون البكارة فانها تمنع النقاء المختارين الا اذا جلت لانزالها  
وتعيد ما ضلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان خروج منها من فرجها  
الداخل شرط لوجوب الغسل على المفتي به ولم يوجد قاله الحلبي **وجب** اي يفرض  
**على الاحياء المسلمين كفاية** اجماعا **ان يغسلوا** بالتحقيق **الميت** المسلم الا الخنثى  
فيتم **كما يجب** من **اسلم جنبا او حايضا** او نفسا ولو بعد لا تقطع على الاصح  
كما في السربلانية عن البرهان وعلا ابن الكمال ببقاء الحدث الحكمي **او يبلغ لابس**  
بل بانزاله وحيضا وولدت ولم تر دما او اصاب كل يد به نجاسة وبعضه  
ورخى كما نهاه **الاصح** راجع للجميع معزى للعنايين والمختار وجوبه على من  
افاق فان قلت وهو مخالف ما ياتي متنا الان يحمله انه راي منيا وهذا السكرا  
والمغني عليه كذا ذكر راجع **والا** بان اسلم طاهرا او بلغ بسن **فمذروب** **سن لصلاة**

**جمعة** ولصلاة **عيد** هو الصحيح كما في غير الاذكار وغيره وفي الخاتمة  
لو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر اجماعا ويكفي غسل واحد بعد جمعة  
اجتمعا مع جنابة كالفرغ من جنابة وحيض **ولا جلا احرام** وفي جبل **عرفة** بعد  
الزوال **ونذبحون افاق** وكذا المغني عليه كما في غير الاذكار وهذا السكرا  
كذلك لماره وعند حامية وفي ليلة **براءة** وعرفة **وقدر** اذا راها **وعند الوقوف**  
**بجز دفعة** غداة يوم النحر للوقوف **وعند دخول منى يوم النحر** لم يجرى الحج وكذا  
لبقية الرمي **وعند دخول مكة لطواف الزيارة** ولصلاة **كسوف** وحسوف  
**واستسقاء** وفزع وظلمة **وريج** **سديد** وكذا الدخول المدينة والحضور مجمع  
الناس لمن لبس ثوبا جديدا وغسل ميتا او يرا دقله ولتايب من ذنب  
وقادم من سفر ولستحاضة انقطع دمها **من ماء اغتسلها او وضوئها**  
عليه اي الزوج **ولو غنية** كما في الفقه لانه لا بد لها عنه فصار كالسرا جرة  
لحامر عليه ولو كان الاغتسال لاعتن جنابة وحيض بل لازالة الثعب بالفتق  
قال شيخنا الظاهر انه لا يلزمه **ويحرم** بالحدث **الاكبر دخول مسجد** لا يصلح  
عيد وجنابة رباط ومدرسة ذكره المصنف وغيره في الحيض بقيل الوتر لكن في  
وقف القنية المدرسة اذا لم يمنع اهلها الناس من الصلاة فيها فهي مسجد **ولو**  
**للعبور** خلافا للشافعي **الا لضرورة** بحيث لا يمكنه غيره ولو احتلم فيه ان  
خرج مسرا يتمم ندبا وان مكث لحون فوجوبا ولا يصلح ولا يقرب **ويحرم**  
**تلاوة قرآن** ولو دون اية على المختار **بقصد** فلو قصد الاداء او التنا أو انتاح  
اسرا او التعليم ولقن كلمة كلمة حلي في الاصح لانها في محلها حتى لو قصد بالفاحة  
التنا في الجنابة لم يكره الا اذا قرئ المصلي قاصدا التنا فانها تجزئه لانها في محلها  
فلا يتغير حكمها بقصد **ومسند** **سديد** كما بعده وهو ما قبله ساقط من نسخ  
الشيخ وكأنه لا يكره في الحيض **ويحرم** **طواف** لوجوب الطهارة فيه **ويحرم**  
اي بالاكبر **وبالا** **صغير** **من مصحف** اي ما فيه اية كدرهم ودار وهل مسخو التوراة  
كذلك ظاهر كلامهم **لا الا بغلاف** **مخفاف** غير مشرنا وبصرة به يفتي وحل قلبه  
بعود واختلفوا في مسه بغير اعضا الطهارة وبما غسل منها وفي القراءة بعد



للمضمضة والمنع أصح ولا يكره النظر إليه أي القران **لجنب** وجان وضد ونفسا لا الجنا  
 لا تحل العين كما لا تتركه **أدعية** أي تحتمل إذا فالوضوء مطلق الذكر مندوب  
 وتركه خلاف الأولى وهو رجع كراهة التنزيه ولا يكره **مسح** بصفي المصحف **دلو** ولا  
 بأس بدفعه له وطلبه منه للضرورة إذا حفظ في الصغر كما تقتضيه الحجج **ولا يكره كتابته**  
**قران** **والصحيحة** **واللوح** **على الأرض** **عند الثاني** خلافا للحمد وينبغي أن يقال  
 أن وضعه على الصحيفة ما يحول بينهما وبين يده يؤخذ بقول الثاني والافق  
 الثالث قال الحلي **وكره له قراءة توريته** **واخل** **وربور** لأن الكل كلام الله وما  
 يدل غير معين وجزم العيني في شرح الجمع بالحرمته وخضها في النهر عالم يدل  
**لأقراءة قنوت** **ولا** كذا وسريه بعد غسل يديه ولا معاودة أهله قبل اغتساله  
 إلا إذا احتلم لم يأت أهله قال الحلي ظاهر الأحاديث ما تفيد الذنب لا في  
 الجواز المفاد من كلامه **والتفسير** **المصحف** **لا الكتب الشرعية** فانه رخص  
 مسها باليد لا التفسير كما في الدرر بمن مجمع الفتاوى وفي السراج المسحوب  
 أن لا يأخذ كتب الشرعية بالكم أيضا تعظيما لكره في الأسباه من قاعدة إذا اجتمع  
 المحلل والحرام فقد جوز أصحابنا مسكت لتفسير الحديث ولم يفسلوا بين كون  
 الأكثر تفسير أو قرانا ولو قيل به اعتبار الغالب لكان حسنا قلت كونه  
 يخالف ما روي في **شروع المصحف** إذا صار محال لا يقرأ فيه يدفن كالمسلم  
 وينع الكافر من مسه رجوزه محمدا إذا اغتسل ولا بأس بتعليمه القران والفقه  
 عيسى يهتدي ويكره وضع المصحف تحت رأسه إلا للحفظ والمعلمة على الكتاب  
 لا الكتابة ويوضع الخوكم فوقه التعجب ثم الكلام ثم الفقه ثم الأخيار ولولا  
 ثم التفسير تكره إذا تردد وهم عليه آية إلا إذا كسر رقبته في غلافه متحاف لم يكره دخول  
 الخلابه بالاحترار أفضل يجوز رمي براءة القلم ولا ترمي براءة القلم المستعمل لا احترامه  
 كسيت المسجد كناسه لا يلقى في موضع يخل بالتحظيم ولا يجوز لف شيء في كاعده  
 فيه فقه وفي كتب الطب يجوز ولونه اسم الله والرسول فيجوز يحوم ليلف فيه شيء  
 وهو بعض الكتابة بالريق يجوز وقد ورد النهي في محو اسم الله بالزقاق وعنه عليه  
 الصلاة والسلام القران أحب إلى الله تعالى من السموات والأرض ومن فيهن

لا

يجوز قران المراتة في بيت فيه مصحف مستور بساطا وغيره كتب عليه الملك بكرة  
 بسطه واستعماله لا تعلية للزينة وينبغي أن لا يكره كلام الناس مطلقا وقيل يكره  
 مجرد الحروف والأول أوسع وما في البحر قلت وظاهره انتفاء الكراهة بمجرد  
 تعظيمه وحفظه علق به أولان به أولا وهل ما يكتب على المراءج وجد للجو مع كذا  
 يحرم **باب** **المياه** جمع ما بالماء ويقصر أصله مؤه قلبت الفاء والقاف لها  
 همزة وهو جسم لطيف به حياة كل نام برفع **الحديث** **مطلقا** **بما** **مطلق** هو ما يتبادر  
 عند الإطلاق **كما** **رساء** **وإدته** **وعيون** **وإبا** **وجار** **وإبل** **مذاب** بحيث يتقاطر  
 ويجدد هذا قسم باعتبار ما يشاهد ولا فالكل من السماء لقوله تعالى  
 الم تر أن الله أنزل من السماء الآية والنكرة ولو مبنيته في مقام الامتنان فهم  
**وما** **زمر** **بلا** كراهة وعن أحمد بكرة **وبما** **قصد** **تشميسه** **بلا** كراهة وكرهه  
 عند الشافعية طيبة وكره أحمد المسخن بالنجاسة ويرفع **بما** **ينعقد** **بما** **لأبما**  
 حاصل بذريان **ملح** لبقاء الأول على طبيعته الأصلية وانقلاب الثاني إلى طبيعة  
 المحيية **ولا** **بعض** **نبات** أي مختصر من شجر أو غير ذلك لا ينفق **بخلاف** **ما** **يقطر** **من**  
**الكرم** والفواكه **بنفسه** فانه يرفع الحديث وقيل لا وهو لا يظهر كما في الشربلانية  
 عن البرهان واعتمده القهستاني فقالوا لا اعتصام بريحه الحقيقي والحكم كماء  
 الكرم وكذا ماء الدابوغة والبطيخ بلا استخراج وكذا نبيذ التمر **ولا** **بما** **مغلو**  
**بشيء** **طاهر** الغلبة بما يكال لا مزاج بتشرب نبات أو بطيخ ماء لا يقصد  
 به التطييف وما يغلبة الخاطئة فلو جامدا فبخانه ما لم يزل الاسم كنبذ تمر  
 ولو ما نعا فلو ما ينال أو صافه فتفسير أكثرها أو موافقا كلبن فبا حدها أو  
 مما لا يستعمل فبالأجزاء المطلق أكثر من النصف جان التطهير بالكل والألا  
 وهذا يعم الحلاتي والملاقي في الفساد فيجوز التوضي ما لم يعلم المستعمل على ما حقه  
 في البحر والنهر والمخ قلت لكن الشربلانية في شرح الوهبانية فرق بينهما فتأمل  
**يجوز** رفع الحديث **بما** **ذكر** **وان** **ما** **فيه** أي الماء ولو قليلا **غير** **موي** **كزنبور**  
**وعقرب** **وبق** أي يعوض وقيل بق الحشيب في المجتبى الأصح في علق مصر الدم أنه  
 يفسد منه يعلم حكم بق وقراد وعلق وفي الوهبانية دود القز وماه وبنزله

مسح

محرم



وحزوه طاهر كردة متولدة من نجاسة وما يولد ولو كلب الماء او خزيرة **كسك**  
**وسطان** وصفدع الابرار دم سائل وهو ما لاسترة بين اصابعه فيفسد في  
 الاصح تحية بريته ان لها دم والا **وكذا الحكم لومات** ما ذكر **خارج** **رجب** **والقنية** في الاصح  
 فلو قففت فيه نحو صفدع جاز الوضوء به لا شرب حرمة لحمه **وينجس** الماء القليل **بوت**  
**ماي معاش بري مولد** في الاصح **كبط** **وارز** وحكم سائر المايعات كما في الاصح  
 حتى لو وقع بولي في عصير عشرين عشرين لم يفسد ولو سال دم رجله مع العصير لا ينجس  
 خلافا للمحدث كره السمنى وغيره **وبتغير** **احدا** **وصاف** **من لون** او طعمه **ويخرج** **ينجس**  
 الكثير ولو جازيا اجاعا اما القليل فينجس بان لم يتغير خلافا لما لا **لا** **لوتغير** **بطول**  
**مكت** فلو علم نية نجاسة لم تجز ولو سكر فالاصل الطهارة والتوضي من الحيض  
 افضل من النهر غما للمعتزلة **وكذا يجوز بما قاله** طاهر **جامد** مطلقا **كاشنا**  
**وزعفران** لكن في الجرح القنية ان امكن الصبغ به لم يجز كنيذ تمر **وفاكهة**  
**ورق شجر** وان غير كل اوصافه في الاصح **ان بقى بقية** **اي** واسمها **من يجوز**  
**بجار وقعت فيه نجاسة** والجاري هو ما يعد جازيا عرفا قريبا تبينة والاول  
 اظهر والى ان **اشهر وان** وصليته **لم يكن جريانه** **بمدد** في الاصح فلو سدل النهر من  
 فوق فتوضا رجل ما يجري بلامد جاز لان جازا وكذا لو حفر نهر من حوض صغير  
 او صب فيقده الماي في طرف ميزاب وتوضا فيه وعند طرفه الاخر انما يجمع الما جاز  
 توضيه به ثانيا وثم وثم وتما في الجرح **ان لم يراه** **اي يعلم اثره** فلو فيه جيفة  
 او بالفيه رجل فتوضا اخر من اسفله جاز ما لم يره في المحرقة **اثره** وهو اما **طعم**  
**لون** او **ريح** ظاهره يهيم الخيفة وغيرها وهو ما رجح الكاكي وقال التلمذة واسم  
 انه المختار وقواه في النهر واقرة المص في القهستان من المضمرات عن الضاب عليه  
 التقوي وقيل ان جري عليها نصفه فأكبر لم يجز وهو احوط والمحق الجاري حوض  
 الحمام لو الماء نازلا والعرف متدارك حوض صغير يدخله الماء من جانب ويخرج  
 من اخر يجوز التوضي من كل جوانبه مطلقا به يفتي وكعين من عشرين في خمس ينبع  
 الماء منه به يفتي القهستان في معر يا للتسمية **وكذا يجوز** **بدا** **كثير** **كذلك** **اي وقع**  
 فيه نجس لم يراه ولو في موضع وقوع المرتبة به يفتي بحر **والمعتبر** في مقدار الدال

اكبر راي المتبلي به فيه فان غلب على ظنه عدم خلوص اي وصول النجاسة الى  
 الجانب الاخر جازيا **ولا** هذا ظاهر الرواية عن الامام واليه رجع محمد وهو  
 الاصح كما في الغاية وغيرها وحقق في الجرح انه المذهب به يعارضان التقدير  
 في عشر لا يرجع الى اصل يعتمد عليه ورد ما اجاب به صدر الشريعة لكن في النهر  
 وانت خبير بان اعتبار العشر اضبط ولا سيما في حق من لا راي له من العوام فلذا  
 اتيت به المتأخرون الاعلام اي في المربع باربعين وفي المدور بستة وثلاثين  
 وفي المثلث من كل جانب خمسة عشر وربعاً وخمسا بذر اعي الكراس ولوله طول  
 لا عرض لكنه يبلغ عشر في عشر جاز تيسيرا ولو اعلاه عشر واسفله اقل جاز حتى  
 يبلغ الاقل ولو بعكس فوقع فيه نجس لم يجز حتى يبلغ العشر ولو جرد ماوه فتقب  
 ان الما منفصلا من الجرح جاز لانه كما المستقف وان متصلا لانه كما القصعة  
 حتى لو وقع فيه نجس لا يوقع فيه فوات لتسقله ثم المختار طهارة النجس  
 لمجرد جريانه وكذا البير وحوض الحمام هذا وفي القهستان في المختار ذراع الكراس  
 وهو سبع قبضات فقط فيكون ثمانا في ثمان بذراع زمان ثمان قبضات  
 وثلاث اصابع على القول المفتي به بالعشر اي ولو حكما ليعبر بال طول الارض  
 وكذا يبرعها عشرة في الاصح وحينئذ فلو ماوها بقدر العشر لم ينجس كما في المسنة  
 وج فحق خمس اصابع تقريبا ثلاثة الاف وثلاثمائة واثناعشر من الماء  
 الصافي ويسعد عند كل ضلع منه طول او عرضا وعمقا ذراعان وثلاثة ارباع  
 ذراع ونصف اصبع تقريبا كل ذراع اربع وعشرون اصبعاً انتهى قلت وفيه  
 كلام اذا المعتمد عدم اعتبار الحق وحده فتبصر **ولا يجوز** **بما** **المدد** **الطبعه** وهو  
 السيلان والاروا والنبات **بسبب كثر** **وما** **باقلا** **الابا** **قصد به** **التنظيف** **كاشنا**  
 وصابون فيجوز ان بقي بقية او بما **استعمل لاجل قربة** **اي** ثواب لو مع رفع حد  
 او من يميز او حايض لعادت عبادة او غسل ميت ولا يد لاكل او منه بنية السنة  
**او لاجل رفع حد** ولو مع قربة كوضو محدث ولو التيمم فلو توضا متوضي لغيره  
 او تعليم او لطین بيده لم يصير مستم الاتفاقا كزيادة على الثلاث بلانية قربة وكفيل  
 نحو فخذ او ثوب طاهر او دابة توكل **او لاجل اسقاط فرض** هو الاصل في الاستعمال



كانه عليه الحال بان يغسل بعض اعضائه او يدخل يده او رجله في جيب الغرغرة  
 وعنه فانه يصير مستعملا لسقوط الفرض اتفاقا وان لم يزل حدث غشوه وجبا  
 ما لم يتم لعدم تجزئها زوالا ربويا على المعتمد قلت وينبغي ان يزداد او سنة ليجمع  
 المضمضة والاستنشاق فنامل **اما اذا انفصل من عضو وان لم يستقر في سبي**  
 على المذهب قيل اذا استقر ربح المخرج ورد بان ما يصيب منديل المتوضي ويأبى  
 اتفاقا وان كثر **وهو ظاهر** ولو من جنب على الظاهر لكن يكره شربه والعجن به تنزهها  
 لا يستقذار ويروى رواية بخاسته تحريمها وحكمها **ان ليس بطهور** لحدث بل بحسب الراي  
**فشرع** اختلف في محدث النفس في يبرد لوان تبرد مستحيا بالماء ولا يجبر  
 عليه ولم ينو ولم يتدلك ولا صغ ان طاهر والماء مستعمل لا شراط الانفصال  
 للاستعمال والمراد ان ما اتصل باعضائه وانفصل عنها مستعمل لا كل الماء على  
 ما مر **وكلاها** **ث** وسئل المصنف قاله القهستاني في الاول وما **دبغ** ولو  
 بشمس **وهو كملها طهر** فيصلي به ويتوضا منه **وما لا يجتمعا فلا** وعليه **فلا يطهر جلدية**  
 صغيرة ذكره الزيلعي اما فيصها **ظاهر مفارقة** كما انه لا يطهر بذكاة لتقديهما باحتماله  
**خلا جلد خنزير** فلا يطهر وقدم لان المقام للاهانة **وادمي** فلا يدبغ لكرامته ولو  
 دبغ طهر وان حرم استعماله حتى لو طحن عظمه في دقيق لم يוכל في الاصح احتراما  
 وافاد كلامه طهارة جلد كلب فيل وهو المعتمد **وما** اي احاب **طهر به** بدباغ  
**طهر بذكاة** على المذهب لا يطهر **لحمه** **على قول الاكثر** ان كان **غير مأكول** هذا ص  
 ما يفتي به وان قال في الغنص الفتوى على طهارته **وهل يشترط** لطهارة جلده **كون**  
**الذكاة شرعية** بان تكون من الاهل في المحل بالتسمية **قيل نعم** **قيل لا** والاولا **ظاهر**  
 لان ذبح الجوسي وتارك التسمية عمدا كلاذبح **وان صم** **الثاني** في صحة الزاهدي في القنية  
 والمجتهبي باقرا في البحر **فشرع** ما يخرج من دار الحرب كسجائب ان علم دبغه  
 بطاهر **ظاهر** او بخمس فحس وان شك فغسله افضل **وسعر الميتة** غير الخنزير  
 على المذهب **وعظمها وعصبها** على المشهور **وحافزها** **وقرنها** الخالية عن الدسومة  
 وكذا كل ما لا تحل الحياة حتى لا نفحة واللبن على الراي **وسعر الانسان** غير اللبثوق  
**وعظمه** وسنه مطلقا على المذهب واختلف في اذنه ففي البدائع خمسة

وفي الخائنة لا وفي الاشياء المنفصلة من الحي كهيئة الا في حق صاحبها **ظاهر** وان  
 كثر ويفسد الماء بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر **ودم سكر طاهر** اعلم انه  
**ليس الكلب بخمس العين** عند الامام وعليه الفتوى وان رجع بعضهم بخاسته  
 كالبسطة ابن السخنة يباع ويوجر ويضمن ويتخذ جلده مصليا ولو اولا واخرج  
 حيا ولم يصب منه الماء لا يفسد ماء البئر ولا الكلب بان يغاضه ولا بعضه بالمعزة  
 ولا صلاة حاملة ولو كبير وشروط الخلو في سدفه ولا خلاف في نجاسته كحد وطهارة  
 شعره **والسك طاهر** **خلال** فهو كل كل حال **وكذا نافعته طاهرة** **مطلقا على الراي**  
 فتح وكذا الزباد اشياء لا تستحال اليها الطبيعية **وبول مأكول اللحم** **بخمس** نجاسته  
 بخففة وطهره محمد ولا يشرب بوله اصلا لا للتداوي ولا لغيرة عند ابي حنيفة  
**فشرع** اختلف في التداوي بالمحرم وظاهر المذهب المنع كما في رضاع  
 البحر كن نقل المصنعة ومنها عن الحارثي وقيل رخص اذا علم فيه الشفا ولم  
 يعلم دوا اخر كما رخص الحزن للعطشان وعليه الفتوى **فصل في البيرة اذا**  
**وقعت نجاسته** ليست بجيوان ولو بخففة او قطرة بول ودم او ذنب  
 فارة لم يسمع فلو سمع فيه ما في الفارة في **يبردون** **القدر الكبير** على ما مر  
 ولا عبرة كالحق على المعتمد **واما** **بها** او خارجها والقي فيها ولو فارة  
 يابسة على المعتمد لا الشهيد النظيف والمسلم المغسول ما الكافر فينجسها  
 مطلقا كسقط **حيوان دموي** غير ما يماهي **وانتفع** او تعط او تنفس ولو  
 تنفس خارجها ثم وقع فيها ذكره الوالي **تنزع كل ما بها** الذي كان فيها  
 وقت الوقوع ذكره ابن الكمال **بعد اخراجه** الا اذا تعذر كخشبة او خرقة  
 متنجسة فينزع للمالي حدا يلا نصف الدلو يطهر الكل تبعا ولو نزع  
 بعضه ثم زاد في الغد نزع قدر الباقي في الصحيح خلاصة قيل بالموت لانه  
 لو اخرج حيا وليس بخمس العين ولا به حدث او جنب لم ينزع سبني الا  
 ان يدخل فيه الماء فيعتبر بسوءه فان نجس نزع الكل والا لا هو الصحيح  
 نعم ينذب نزع عشرة في المشكوك لاجل الطهورية كما في الخائنة زادة في  
 التاتار خائنة وعشرين في الفارة واربعين في سفر ووجادة خلاصة



كادى يحدث ثم هذا اذا لم تكن الفارة هاربة من هرو ولا الهه هاربا من كلب  
 ولا شاة من سبع فان كان نزع كله مطلقا كما في الجملة لكن في النزع عن  
 المحتجب الفتوى على خلافه لان في بولها سكا **وان تعذر نزع كلها**  
 لكونها عينا **فبقدر ما فيها** وقت ابتداء النزع قال الحلبي **بوخذ لك بقو**  
**رجلين لهما بصارة بالماء** به يفتي بقيل يفتي بما تين في ثلاثا به وهذا  
 اسرود لا حوط فاذا اخرج الحيوان **غير منتفخ ولا متفخخ** ولا منه عط  
 فان كان كادى وكذا سقط وسخلة وجدي واور كبير **نزع كله وان كان**  
**كمامة** وهو نزع **اربعين من الدلا** وجوبا الي ستين ندبا وان كعصفور  
 وقارة **ففسر من الثلاثين** كما مر وهذا بعد المعين وغيرها بخلاف نزع  
 وجب حيث راق الماء كله لتخصيص الابرار بالاناء يخرجون في  
 حواشيه للكنز ونحوه في الشف ونقل عن القسمة ان حكم الركبة كالبرق وعن  
 الفوائد ان الحب المطور اكثر في الارض كالبرق عليه فالصريح والوزير  
 الكبير نزع منه كالبرق فاعتزم هذا الخبر انتهى **بدلو وسط** وهو دلتان  
 البير فان لم يكن فاسع صاعا وغيره بحسب به ويكفي ملا اكثر الدلو ونزع  
 ما جددان قل وجريان بعضه وعوران قدر الواجب **وما بين حمامة وقارة**  
 في الجنة **كفارة في الحكم كما انه ما بين دجاجة وشاة كدجاجة** فالحق بطريق  
 الدلالة بالاصغر كما ادخل الاقل في الاكثر كفارة مع هرة ونحو الهرتين  
 كساة اتفاقا ونحو الفاريتين والثلاثين في الخمس كساة والست كساة على  
 الظاهر ويحكم بنجاستها مغلظة من **وقت الوقوع ان علم والا فمد يوم**  
**وليالة ان لم ينتفخ في حق الوضوء والفضل وما عجز به ينطعم** كالا بقل  
 يباع من شافعي ما في حق غير كغسل ثوب ليحكم بنجاسته في الحال وهذا لو  
 تطهر عن حدث او غسل عن خبث والالم يلزم شئنا جماعا جوهره **ومنذ**  
**ثلاثة ايام** يليها **ان انتفخ وتفسخ** استحسانا وقال من وقت العلم  
 بالابلية شئ قبله قبل وبه يفتي **فمد** وجدي ثوبه منيا او بولا او  
 دما اعاد من احدى يوم وبول ورعان ولو وجلبه جنبه فارة ميتة فان

لا شئ فيها اعاد مذكور وضع القطن والافسالة ايام لو مستغنى او ناستغنى والا  
 يوم وليالة **ولا نزع** في بول فارة في الاصل فيض ولا **بخرو حمامة وعصفور** وكذا  
 سباع طير في الاصل لتعذر صونها عنه ولا بتقاطر بول كروسل وبرغبا  
**بخس للعفو عنها** **وبعري ابل وغنم كما يعفى لوقوعها في محلب** وقت الحلب  
**فزميتا** فورا قبل تفتت وتلون والتعبيد لبعض من اتفاق لان ما فوق ذلك  
 كذلك ذكره في الفيل وغيره ولذا قال **قيل القليل المعفو عنه ما يستقله**  
**الناظر واكثر بعكسه** **وعليه الاعتماد** كما في الهداية وغيرها لان ابا حنيفة لا يفتي  
 شيئا بالراي **فمنع** البعدين البير والبالوعة بقدرها لا يظن للخبث اثر  
 ويعتبر **سور يسير** اسم فاعل من اسري بقي الاختلاط بلعابه **ففسر راي**  
**مطلقا** ولو جنبنا او كافرا وامراة يغيب كره سورها للرجل كعكسه **للاستلزام**  
 واستعمال برقي الغير وهو لا يجوز محبتي **وما كوال كحم** ومنه الفرس في  
 الاصل وسلكه ما لادم له **طاهر الغنم** قيد لكل **طاهر** ظهور بلا كراهة وسور  
**خنزير وكل سباع بها ثم** ومنه الهرة البرية **وشارب خنزير وشربها**  
 ولو شارب طويلا لا يستوعب الانسان فنجس ولو بعد زهات **وهرة فورا**  
**اكثر فارة بخس** يغلف **وسوم هرة ودجاجة مخلاة** وابل وبقر جلالة فالأحسن  
 ترك دجاجة ليحتمل ابل وبقر قيسا في **نكرو** تنزهها في الاصل ان وجد غيره  
 والالم يكره اصلا كما كلفه **سباع طير** لم يعلم ربيها طهارة متقارها  
 وسواكن **بيوت طاهر** للصورة **وسور حار** اهل ولو ذكر في الاصل **وبغل**  
 امه حمامة فلو فرسا او بقره نظاهر كقول من حمار وحشي وبقرة ولا عبرة  
 لعلمته الشبهة لتصريحهم بحلا كل ذيب ولدت شاة اعتبار الام وجواز الاكل  
 يستلزم طهارة السور كما لا يخفى وما نقله المصنف عن الاشباه من تصحيح عدم  
 الحل قال شيخنا عزيز **مشكوك في ظهوره** **لانه طهارة** حتى لو وقع في ماء  
 قليل اعتبر بالاجزاء وهل يطهر الخس قولان **فيديو ضابه** او يقتل **ويقيم**  
 اي جمع بينها احتياطاً في صلاة واحدة **ان فقد ما** مطلقا **وصح تقدم بها شاة**  
 في الاصل ولو يثمنه وصلي ثم اراقه كزبد اعادة التيمم والصلاة لاحتمال



طهرته ويقدم التيمم على نية التيمم المذهب الصحيح المقتضى به لان الحجة اذا راجع  
 عن قول لا يجوز الا خذ به وكذا حكم العرق كسور فخرها اذا وقع في الماء  
 صار مشكلا على المذهب في الصبي وفي الحي طهرها الجلالة عفوية الثوب  
 والبدن وفي الثانية انه طاهر على الظاهر **باب التيمم** ذلك به تناسيا  
 بالكتاب فهو من خصايص هذه الامة بلا استيعاب هو لغة القصد وسرها  
**قصد صعيد** شرط القصد لانه النية **مظهر** خراج الارض المتخسنة اذا خفت  
 فانها كالماء للستعمال **استعماله** حقيقة او حكما لعدم التيمم بالحجر الامس **بصفة**  
**مخصوصة** هذا يفيد ان الصريحين ركن وهو الاصح الا حوط **راجل اقامة القرية**  
 خرج التيمم فانه لا يصلي به ويركع شيان الضربان والاشيعاب  
 وشروطه ستة النية والمسح وكونه بثلاثة اصابع فاكثر والصعيد وكونه  
 مطهرا وفق الماء وسنته ثمانية الضرب بباطن كفيه وافباليها وادبارها  
 ونيفضها وتفرج اصابعه وتسمية وترتيب فولا وزياد ان برهان في الشرط  
 الاسلام وضمت اليه سنة الثمانية بيت اخر غير شرطية لانه فقلت  
 والاسلام شرط طهره من غير نية ومسح وتيمم صعيد **مظهر** وسنة كمي ووطن  
 وزجن ونقص رتب والواقبل وتذرو **من عجز** مبتدأ خبر تيمم **عن استعمال**  
**الماء** للطلق الكافي لطهارته لصلاة تقوى الخلف **بعد** ولو قيا في المص  
**مبلا** اربعة الاف ذراع وهو اربع وعشرون اصبعاً وهي ستة شعرات طهر  
 بطن وهي ست شعرات بقل **او لم يرض** يستد او يمتد بغلبة ظن او قول حاذق  
 مسلم ولو يجرى او لم يجد من يوفيه فان وجد ولو باجر مثل ولد ذلك  
 لا تيمم في ظاهر المذهب وفيه لا يجب على احد الزوجين يرضى صاحبه وتعمده  
 ولو في ملكه يجب **وبره** هلك الحنبلي وعرضه ولو في المص اذا لم تكن له اجرة  
 حرم ولا ما يد فيه وما قبل ان في زماننا تحيل في الهادة فيما لا ياذن به  
 الشرع نعم ان كان له مال غائب يلزمه الشرايينية والا لا **او خوف**  
**عدو** كحجة او نار على نفسه ولو من قاسق وحسن عزم او ماله ولو امانته  
 ثم ان نسا الخوف بسبب عيب عباد الصلاة والا لانه سماوي **او**

**عطش** ولو لكلمه او ريق القافاة حال الا وما لا وكذا العجين اواز التيمم كما سجي  
 ويقدر ان الحال عطش روايه بتعذر حفظ الغسل بعد الماء وفي السراج  
 المضطرب اخذ قهرا وقتاله فان قتل رب الماء فهو له وان المضطرب ضمن بقوله  
 اودية **او عدم الة** طاهرة مستخرج بها الماء ولو شامها وان نقص ياد لانه  
 او شقه نصفين قدر قيمة الماء لو وجد من ينزل اليه باجر **نيم** لهذه الاعذار  
 كلها حتى لو تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضا يبع التيمم يصل بذلك  
 التيمم لان اختلاف اسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى  
 وتصير الاولى كان لم تكن جامع الفصولين فليحفظ **مستوعبا وجهه**  
 حتى لو ترك شعرة او ورنه منخرة لم يجز **ويدير** فينزح الخاتم والسوا را  
 يمكن به يفتي **مع مرفقيه** فمسخة الاقطع **بضربتين** ولو من غيره او ما يقوم  
 مقامها الماني الخلاصة وغيرها لو حررك راسه او دخل في موضع العيار نية  
 التيمم جازو الشرط وجود الفعل منه **ولو جنباً او حائضاً** ظهرت  
 لعادتها **او نفساً بمظهر من جنس الارض وان لم يكن عليه نفع** اي غبار  
 فلو لم يدخل بين اصابعه لم يجز لصريته بالنية للتحلل عن كمال احتياج اليها  
 نعم لو يمسح به يضرب بالابا للوجود اليه واليسري فمستأني **وبه مطلقاً**  
 عجز عن التراب واللا ان ترا بليق **فلا يجوز** بلولو ولو مسحوا التولاء من  
 حيوان البحر ولا بمرجات لشبهه للبنات يكون ان شجارا نابتة في حجر الحجر  
 على ما حره المص **لا ينطبق** كفضة وزجاج **ومترمد** بالاحتراق لا رما الحجر  
 فيجوز الحجر مدقوقا ومغسول وحاطب مطين او محصصا وان من طين غير  
 مدقوقة رطبة غير مخلو بجماء ككتل لا يذبحي التيمم به قبل فوت وقت الصلاة  
 يصير مثله بلا ضرورة معاداة في محالها فيجوز تراب عليها وقيل لا يجزى  
 بان يستين اثر التراب بمديله عليه وان لم يستين لم يجز وكذا كمالا  
 يجوز التيمم عليه كخطة وجو حجة فليحفظ **والحكم للغالب لو اختلفت اثار** **بغيره**  
 كذهب فضة ولو مسبوكن وارض محترقة ولو الغلبة لتراب جان والا لانه  
 ومنه علم حكم المساموي **جاء قبل الوقت ولا كثر من فرض** وجاز **لغيره**



كالنفل لانه لا بد من طلق عند الضرورة **وجاز خوف فوت صلاة جنازة**  
اي كان تكبيراتها ولو جنبها او حائضا ولو جنيها حزيما ان امكنه التقضي بينها  
ثم زال عكده اعادة التيمم والا لانه يعني **وفوت عيد بقراغ** اما ما زال  
**ولو كان بناء** بعد شروعه متوضيا وسبق جده **بالفرق بين كونه اما ثانيا** في  
الاصح لان المناط خوف الفوات لا الى بدل فجاز لكسوف وسنين رطاب وكسوة  
فجر خاف فوتها وحدها ولو مرسلا وردة وان لم تجز الصلاة به قال في  
البحر وكذا الكلام لا تسترط له الطهارة لما في المبتغي وجاز لدخول مسجد مع وجود  
الماء ولو مرفقه واقره المصلى في النهر الظاهر ان سراد المبتغي للجنب فسقط الدليل  
قلت في المنية يتم لدخول مسجد ومن صحف مع وجود الماء ليس بشيء بل  
هو عدم لانه ليس بعبادة يخاف فوتها لكن في التقييد عن المختار المختار  
جواز مع الماء لسجدة التلاوة لكن سيجي تقييده بالسفر لا الحضرة ثم لم يأت في  
الشريعة وشهر وجها ما يؤيد كلام البحر قال وظاهر البرازية جوازها لتسع مع  
وجود الماء وان لم تجز الصلاة به **لا يتيمم لفوت جمعة ووقت** ولو قتل وتر  
لفواتها الى بدل وقيل يتيمم لفوت الوقت قال الحلبي فلا حوط ان يتيمم ويصلي  
ثم يعيد **ويجب** اي يفرض **طلبه** ولو برسوله قدر **عقوبة** ثلاثمائة ذراع من كل جانب  
ذكره الحلبي في البدائع الاصح طلبه قدرها لا يضرب نفسه ورفقته بالانتظار  
**ان ظن** فلما قويا **قربه** دون ميل بامارة او اخبار عدل **والا يغلب** على ظنه قربه  
**لا يجب** بل يندب ان رجا والا لا ولو صلى يتيمم بقعة من يسئله ثم اخبره بالماء  
اعادوا **الا وشهد** له اي التيمم في حق جواز الصلاة به **نية عبادة** ولو صلاة  
جنازة او سجدة تلاوة لا شك في الاصح **مقصودة** ومن صحف لا تصح اي لا تجز  
ليعم قراءة القرآن للجنب **بدون طهارة** خرج السلام وروى **فلم يتيتم كافي لا وضوء**  
لانه ليس باهل المنية فما افتقر اليها لا يصح منه روع تيمم جنب بنية الوضوء يعني  
**وندى** **الراجية** رجا قويا **احز الوقت** المستحب ولو لم يوضوء وتيمم وصلى جاز لونه  
وبين الماء **والاصح** من ليس في العمر ان رجا التيمم **نسي الماء في رحله**  
وهو ما ينسي عادة **لا اعادة عليه** ولو ظن فاما اعاد اتفاقا كما لو نسيه في

عنفه وظهره او في مقدمه راكبا او موقفة سابقا ونسي ثوبه وصلى عريان  
او في ثوب نجس او مع نجس ومعه ما ينيله او توشا بما نجس او صلى محدثا ثم  
ذكر ان عاد اجاما **ويطلبه** وجوبا من رفقده **من هو معه فان منع** ولو دلالة  
بان استهلكه **تيمم** لتحقيق عجزه **وان لم يعطه الا بتمن مثله** او يغني بسير **له ذلك**  
فاضلا عن حاجته **لا يتيمم** ولو اعطاه **بكثر** يغني فاحسن وهو ضعف قيمته في  
ذلك المكان **او ليس له** **من ذلك تيمم** واما للعطش فيجب على القادر شربا بضع  
قيمة حيا لنفسه وانما يعتبر المثل في تسعة عشر موضعا مذكورة في الاسماء  
**وقبل طلبه الماء لا يتيمم على الظاهر** اي ظاهر الرواية عن اصحابنا لانه مبدور  
عادة كما في البحر عن المسوق وعليه فيجب طلب الماء ولو الرضا وكذا الانتظار  
لو قال له حتى ستقي فان خرج الوقت ولو كان في الصلاة ان ظن الاعطاش  
قطع والا لا لكن في التقييد عن المحيط ان ظن اعطاش الماء او الالة وجب  
الطلب **بالالا والمقصود** **فاقد الماء والتراب الطهورين** بان حبس في مكان نجس لا  
يمكنه اخراج مطهر وكذا العاجز عنها الممرض **ويؤخرها عنه** **فقال لا يتسبب** بالمصلين  
وجوبا فيترك ويسجدان وحدهما كانا يابسا ولا يوي قاعا ثم يعيد كالصحيح  
**به يعني** **واليم مع رجوعه** اي الاماس كل في الفضر وفيه ايضا **مقطع اليد والرجلين**  
**اذا كان بوجهه جراحة يغسل بغير طهارة** ولا يتيمم **لا يعيد على الاصح** وبها  
ظهر ان تعذر الصلاة بلا طهر غير مكفر فيلحفظ وقد مر وسجي في صلاة المريض  
**فروع** صلي المحبوس بالتيمم ان في المصرا عاده والا لاهل التيمم سجدة  
التلاوة ان في السفر نعم والا للماء المسبلي في القلاة لا يمنع التيمم ما لم  
يكن كثيرا فيعلم انه للوضوء ايضا ويستحب للوضوء الجنب ولي بمباح من حايض  
ومحدث وميت ولو لا حدهم فهو اولى ولو مستركا ينفي صرف الميت جاز  
تيمم جماعة من محل واحد حيلة جواز تيمم من معه ماء زمزم ولا يخاف العطش  
ان يخلطه بما يغلبه او سبي على وجب يمنع الرجوع **وناقضه** **ناقض الاصل** ولو غسلا  
فلو تيمم للجنباته ثم احدث صا محدثا لا جنبا فتوضا وينزع خفيه ثم  
بعده مسح عليه ما لم يمر بالماء فمعه في عبارة الشريعة كما في العسر سرفا فهم



وقدره ما ولو باباحة في صلاة **كاف لظهره** ولو مرة مرة **فضل عن حاجته** كعطر  
وعجن وغسل بخس مانع ولمعة جنابة لان المستفول بالحاجة وغير الكافي بالمعد  
**لا ردة وكذا** ينقصه كل ما يمنع وجوده **التيتم اذا وجد بعده** لان ما جاز  
لعد بطل بزياله والحاصل ان كل مانع وجوده التيمم نقض وجوده التيمم  
**وما يمنع** وجوده التيمم في الابتداء **فلا** ينقض وجوده ذلك التيمم ولو قال  
وكذا زوال ما اباحه اي التيمم كان اظهر واخصر وعليه ولو تيمم بعد ميل  
فسا رفا تنقضا تنقض فيلحفظ **ومرونا عس** تيمم عن حدث او نائم غير  
تممكن تيمم عن جنابة **على ما** كان **كاستيقظ** فينقض وابقا تيممه وهو رواية  
المصححة عند المختار للفتوي كالتيمم بقرية ماء لا يعلم به كافي البحر وغيره  
واقره المصنف **لو كان اكثر** اي اكثر اعضاء الوضوء عدد اولى الغسل مباحة  
**مجردا** و به جدي اعتبارا لاكثر **وبعكس** يغسل الصحيح ويمسح الخرج وكذا  
**ان استويا غسل الصحيح** من اعضاء الوضوء ولا راية في الغسل **ومسح الباقي**  
**منها وهو الاصح** لانه **احوط** فكان اولى وصح في النقص غير التيمم كما تيمم لو  
الخرج بيديه وان رجد من موضعه خلافا لهما **ولا يجمع بينهما** اي تيمم وغسل  
كما لا يجمع بين حيض وحبل واستحاضة ونفاس ولا بين نفاس واستحاضة  
او حيض او حيض ولا زكاة وعشر او خراج او فطرة ولا عشر مع خراج ولا فطرة  
وصوم او قصاص ولا ضمان وقطع او اجر ولا جلد مع رجم ونفي ولا مهر ومعتقة  
او حاد وضمان اخضاها او موتها من جماعة ولا مهر مثل وتسمية ولا وصية ويرا  
وغيرها مما سيجي في محال النساء الله تعالى **من به وجع الرأس لا يستطيع معه**  
**سجدة** محذورا لا غسل جنبا في الفرض عن غيب الرعاية تيمم واقية فاريا الهداية  
انه **يسقط عنه فرض سجدة** ولو عليه جبهة ففي مسحة اقران وكذا يسقط غسل  
فيمسحه ولو على جبهة ان لم يضم ولا سقطت اصلا رجلا عادما لذكر العضو  
كافي المعلوم حقيقة **باب المسح على الخفين** اخره لبقوة السنة  
وهو لغة امر ما اليد على الشيء وسره عا اصابة البلة الخف مخصوص في زمن  
مخصوص والخف شرعا الساتر للكعبين فاكثر من جلد ونحوه **شرط مسحة**

بلاية امور الاول **كونه ساترا** محل فرض الغسل **القدم مع الكعب** ويكون  
نقصانه اقل من الخرق المانع فجوز على الزبول ولو سدود الله ان يظهر  
قد لانه اصابع وجوز **ميسا** سمر قندستر الكعبين باللفافة **والثاني كونه**  
**مما يمكن متابعه المشي** المقادير منها فاكثر فلا تجز على متخذ من زجاج وثوب  
او حديد **وهو جاز** فالغسل افضل الاتيمه فهو افضل بل ينبغي وجوبه على من  
ليس معه الا ما يكفيه او خوف فوت وقت ووقوف عرفة بحر وفي القهستان انه  
رخصة بسقطة العزيمة ولهذا الوصل الماء في خفة بنية الغسل ينبغي ان  
يصير **مما يستسهل مشهوره** منكزه مبتدع وعلى راي الثاني كافي في القهفة  
بقوته بالاجماع بل بالتواتر رواته اكثر من ثمانين منهم اعشتم قهستان وتبين انما  
ورد بانه غير مغيبا للكعبين اجاءا فالحبر بالحوا **لمحذرت** ظاهره عدم جواز  
لمحذرت الوضوء الا ان يقال لما حصله القرية بذلك صار كانه محدث **للجنب** وطاف  
والمنفى لا يلزم تصويره وفيه ان النفي الشرعي يقتضي ان اثبات علة ظاهره  
جواز مسح مغسل جمعة ونحوه وليس كذلك في ما في المبسوط ولا بعد ان يجعل  
في حكمه فالاحسن ملتصقي لا يغسل والسنة ان يجتهد **خطوطا باصابع يديه**  
قليل **لا يبدل من قبل اصابع رجله متوجها الى اصل الساق** ومحملة **على ظاهره خفيه**  
من روسا باصابعه معقد السراك ويستحب الجمع بين ظاهره وباطنه او جزم فيه  
ولو فوق خف او لفافة ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذلي لانه رجل مجهول  
لا يقدر فيما خالف المنقول **وجوز رتبة** ولو من غير **وسطر** **لثخينين** بحيث يشي  
ويثبت على الساق بنفسه ولا يبري ما تحته ولا يشف الا ان ينفذ في الخف قدر الفرض  
ولو نزع احدها مسح الخف والموق الباقي ولو ادخل يده تحتها ومسح خفيه **لثخينين**  
بسكون النون ما جعل على اسفل طلاء **والمجلدين مرة** ولو امرأة او خنثى **مكبوسين**  
**على طهر** فلو احدث مسح بخفيه او لم يمسح فليس موقيه لا يمسح عليه **تامة** خرج  
الناقض حقيقة كالمعة او مغيبة كتميم وهذا ورايه **مسح** في الوقت فقط الا  
اذا توشا وليس على لا نقطاع فكا لصح **عند المحذرت** فلو تحققت المحذرت ثم طاف  
الماء بجل قدماه ثم تم وصوته ثم احدث جاز ان يمسح يوما **وليلة** **لقيم** **وبلاية**



ايام وليا لها المسافر وابتدأ المدة من وقت المحدث قد يمسح المقيم سنا وقد لا يمكن  
الامن اربع كن توشأ وتخفف قبل الفجر فلما طلع عليه فلا تشهد احد لا يجوز على  
عمامة قلنسوة وبرقع وقفا نرين لعدم الحرج وفرضه عملا قدر ثلاث صابغ اليد  
اصغرها طولاً وعرضاً من كل رجل لا من الخف فتعوانيه مدا الاصبع فلو مسح برؤس  
اصابعه وجاز في اصولها لم يجز الا ان يستل من الخف عند الوضع قدر الفرض قاله  
المصنف ثم قال وفي الذخيرة ان الماتيقاطر جاز ولا لولو قطع قد مر ان يقي من  
طوره قدر الفرض مسح والاعسل كمن قطع من كعبه لولو رجل واحدة مسحها  
وجاز مسح خف مفصوب خلافاً للمخالبه كما جاز غسل رجل مفصوبة اجاءا  
والخرق الكبير بوحدة او صلته وهو قدر ثلاث صابغ القدم الاصابع كلها  
ومقطوعها يعتبر باصابع مائة يمنعه الا ان يكون فوقه خف اخرا جرم وقير  
فيمسح عليه وهذا لو خرق على غير اصابعه وعقبه ويرى ما تحته فلو عليها اعتبر الثلاث  
ولو عليها اعتبر به واكثره ولو لم ير القدر المانع عند المسح لصلاته ولم يمنع وان  
كثر كما لو انفتحت الظلمات دون البطانة وتجمع الخرق في خف واحد لا فيها بشرط  
ان يقع فرضه على الخف نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير واقل خرقة تجمع للمسح  
الحالي والاستقبالي كما ينتقض لما صنوي قهستان في قلت وبران ما ينتقض  
التي تمنع ورفع كنجاسة وانكسار حتى انعقادها كما سيجي في حفظ ما دخل  
فيه المسئلة لا مادونه الحاقا له بموضع الخمر بخلاف نجاسة متفرقة وانكسار  
عمود وطب محرم وعلام ثوب من حرير فانها تجمع مطلقا واختلف في جمع  
خرق اذني افضحية وينبغي ترجيح الجمع احتياطاً وانما قضى ناقض وضوء  
لانه بعضه ونزع خف ولو اخل او مضى المدة وان لم يمسح ان اخرج من غلبة الظن  
ذهاب رجله من برد الضرورة نصير كالجيرة فيستوعبه بالمسح ولا يتوقت فلذا  
قالوا لو تمت المدة وهو في صلته ولا ما مضى في الاصح وقيل يفسد ويتيسم  
وهو لا سبه وبعدها اي النزح والمضى غسل المتوضي رجليه لا غير الحول  
المحدث السابق قد مره لا مانع كبر في تيسم مخرج وخرق اكثر قد مر من الخف  
الشري وكذا اخراجه نزع في الاصح اعتباراً لا اكثر ولا عبرة بخروج عقبه

ودخله وما روي من التقصير والعتبة فتعديما اذا كان بنيت نزع الخف  
اما اذا لم يكن اي نزول عقبه بنيت بل لسعة او غيرها فلا ينتقض بالاجماع  
كما يعلم من البرجندي معزيا للنهاية وكذا القهستاني لكن باختصار  
حتى نزعهم بعضهم انه خرق الاجماع فتنبه وينتقض ايضا بغسل اكثر  
الرجل فيه لو دخل الماء خفيه وصحى غير واحد وقيل لا ينتقض وان بلغ  
لأكثر الركبة وهو لا ظهر كما في البحر عن السراج لان استار القدم بالخف يمنع  
سراية المحدث الى الرجل فلا يقع هذا غسلا معتبرا فلا يوجب بطلان  
المسح نزع فليغسلها ثانيا بعد المدة او النزح كما مر وبقي من نواقض الخرق  
وخروج الوقت للمعذور مسح مقيم بعد حدثه فمما فر قبل تمام يوم وليلة  
فلو بعده نزع مسح ثلاثا ولو اقام مسافرا بعد مضي مدة مقيم نزع  
والا تمها لانه صار مقيما وحكم مسح جيرة هي عيذان يجبر بها الكسرة وخرقة  
كرحة وموضع فصدولي ويحذو ككصا بة جراحة ولو براسه كغسل الماء  
فيكون نرضا يعني عليها ثبوتها بظني وهذا قولهما واليه يرجع الامام خلاصة  
وعليه لفتوي شرح مجمع وقد مرنا ان لفظ الفتوي كذا في التصحيح من المختار  
والاصح والصحيح ثم انه يخالف مسح الخف من وجوه ذكر منها ثلاثة عشر  
فقال فلا يتوقت لانه كالغسل حتى يوم الاصح ولو بدلها باخرى سقطت  
اعليا لم يجب عادة المسح بل يندب ويجمع مسح جيرة رجل معه اي مع غسل  
الاخرى لا مسح خفيها بل خفيها ويجوز اي يصلح مسحها ولو شدت بلا وضوء  
دفعاً للحرج ويترك للمسح كالغسل ان ضرراً لا يترك وهو اي مسحها مسرعة  
بالعجز عن مسح نفس الموضع فان قدر عليه فلا مسح عليها والحاصل لزوم  
غسل الرجل ولو بما جاز فان ضرر مسح فان ضرر مسحها فان ضرر سقط اصلا  
ويصح نحو مقصد وجرح على كل عصابة مع فرجتها في الاصح ان ضرره الماء  
او حلقها ومنه ان لا يمكنه ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها انكسار الخف  
فجعل عليها دارا او وضعه على شقوق رجله اجري الماء عليه ان قدر  
والا مسح والترك والمسح يبطله سقوطها عن بر والا لافان سقطت



في الصلاة استأنفها وكذا الحكم لو سقط الدوا وبراموضها ولم تسقط  
تحتي وينبغي تقييد ما لم يضربا لها فان ضربه فلا تجزئ **للرجل والمرأة والمحدث**  
**والجنب في المستح عليها وعلى ثوبها سواء اتفاقا اذا ولا يستتر في**  
**مسحها استيعاب وتكرار في الاصح فيكفي مسح اكثرها مرة به يفتي**  
**وكذا لا يستتر فيها نية اتفاقا بخلاف الخفية في قوله وما في نسخ المتر دمج**  
**عنه المصنف في شرحه بالاشارة الحيف** عنون به لكثرة راصات  
والاف في ثلاثة حيض ونفاس والاف استحاضة **هو** لغة السلا وسرا  
على القول بان من الاحداث ما نعت شرعية بسبب عدم المذكور وعلى  
القول بان من الانجاس **دم من رحم** خرج الاستحاضة ومنه ما تراه صغيرا  
فأيسر ومشكل **للولادة** خرج النفاس وسببه ابتداء ابتلاء الله لحق الاكل  
الشجرة وركنة روزا لدم من الرحم وشرطه تقدم نضاب الطهر ولو حكا  
وعلم بقصده عن اقله واوانه بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز فيه تترك  
الصلاة ولو مبتدأة في الاصح لان الاصل الصحة والحيض دم صحت سمي  
**اقله ثلاثة ايام مليا اليها** الثلاث فالاضافة لبيان العدد المقد  
بالساعات الفلكية لا الاختصاص فلا يلزم كونها ليالي تذكر الايام وكذا  
قوله **واكثره عشرة** بعشر ليالي كذا رواه الدارقطني وغيره **والناقص**  
عن اقله **والزائد على اكثره** او اكثر النفاس وعلى عادة وجا وزاكثرها **وما**  
**تراه** صغيرة دون تسع على المعتد لا يستعمل في ظاهر المذهب **وحامل** ولو قبل  
خروج اكثر الولد **استحاضة** **واقل الطهر** بين الحيضين او النفاس والحيض  
**خمسة عشر يوما** وليا ليها اجماعا **ولا حد لاكثره** وان استغرق الشهر  
**الا عند الاحتياج في نصيحة لها اذا استمر بها الدم** فيحل الاجل العدة  
بشهرين به يفتي وعم كرامة المبتدأة وللعدة ومن نسبت عاوتها من الحيض  
والمضلة واذا لها ما بعدد ايام كان او بها كما بسط في الجهر وما صله  
انها تحريمية تردد بين حيض ودخول فيه وطهر تنقضا لكل صلاة وان  
وان بينهما والدخول فيه تغسل لكل صلاة وتترك عن موكدة ومسيح او جماعا

وتصوم رمضان ثم تقضي عشر من يوم ان علمت بدليته ليلا والاف  
وعشرين وتطوف الركن ثم تعيده بعد عشرة ولصدروا تعيده وتعتد  
لطلاق بسبعة اشهر على الفتى به **وما تراه** من لون ككدره وترتبه في مدته  
للعقادة **سوي بياض خالص** قل هو شئ يسبب الخيط البياض **لو المري**  
**طهر** **متخللا بين** الدين فيها **حيض** لان العدة لاوله واخره وعليه المتون  
فليحفظ ثم ذكر احكامه بقوله **يمنع صلاة** مطلقا ولو سجدة **سكر وضوما ونقصه**  
**لزوفا دونها** للحرج ولو شرعت تطوعا فيها فحاضت فقضتها خلافا لما نزع  
صدر الشريعة بجره في الفرض لو نأت طاهرة وقامت حائضا حكم بحضها  
مدقامت وبعبارة مدنا مت احتياطا **يمنع دخول مسجد وحل الطواف**  
ولو بعد خولها المسجد **ومنها** **ما تحت زارة** يعني ما بين سر  
وركنه ولو بلا شهوة وحل ما عداه مطلقا رجل يحل النظر بمباشرة الشبه  
تردد **وقراءة قرآن** بقصده **ومسه** ولو مكتوبا بالفا ريت في الاصح **الابغلا**  
للفصل كما مر **وكذا يمنع حمل** كالوج وورق فيه اية **ولا باس** لحايض وجنب  
**بقراءة ادعية ومسها** **وعملها والذكر وتسبيح** وزيارة قبور ودخول  
تخاطب بفصل ذكره الحلي **ولا يكره تحميمها** **فان** **يكلم** عند الحيض **وتيسر**  
وصح في الهداية الكراهة وهو احوط **ويحل وطئها اذا انقطع حيضها الا**  
**لاقله** فان لدون عاوتها رجل يغتسل وتصل وتصوم احتياطا وان  
لعادتها فان كتابية حل في الحال والا لا يحل **حتى تغتسل** او تيمم بشرط  
**او يعضي عليها زمن يسع الغسل** وليس اليساب **والتحريمية** يعني من اخرقت  
الصلاة لتعليمهم بوجوبها في ذمتها حتى لو طهرت في وقت العيد لا بد  
ان يعضي وقت الظهور كما في السراج وهل تعتبر التحريمية في الصوم الاصح لا  
وهي من الطهر مطلقا وكذا الفصل لو لاكثره والا فمن الحيض فتقضي ان  
قد الغسل والتحريمية ولو لعشرة فقد راء التحريمية فقط ليلا تزيد اياما على  
عشرة فليحفظ **وطئها يكفر مستحله** كما جزم به غير واحد وكذا مستحل



وطن الدبر عند الجمور مجتبي **وقيل** لا يكفر في المسائلتين وهو الصحيح خلاصة  
**وعليه المهور** لانه حرام لغيره ولما يجي في المرتد انه لا يفتي بتكفير مسلم كان في  
 كفره خلاف ولو رواية ضعيفة نعم هو كبره لو عا مدامختاراه لما بالحرمة لاجل  
 او مكرها واناسيا قلزمه التوبة ويندرج تصدقه بدنيا راضف ومصرفه  
 كزكاة وعلى المرأة تصدق قال في الضيا الظاهر **لا ودراستحاضة حكمه كزكاة**  
**دائما** فقلنا كما لا يمنع صوما وصلاة ولو نفلا وجماعا الحديث توفى وصلى وان  
 قطر الدم على الحصى **والنفاس لغة** ولادة المرأة وسرها **دم** فلو لم تره هل تكون  
 نفسا المعتمد نعم **خرج** من رحم فلو ولدته من سرتها ان سال الدم من  
 الرحم نفسا والاذنات جرح وان ثبت لاحكام الولد **عقب** **لدا** واكثره  
 ولو منقطعها عضوا عضوا لا قلها فتتوضا ان قدرت او تتيمم وتعي بصلا  
 ولا تؤخر ناعذرا الصحيح القادر **حكمه** كالحيض في كل شيء الا في سبعة موضع  
 ذكرتها في الخرائن وسرحتي الملتقى منها **انه لا حد لا قلها** الا اذا احتيج اليه لعادة  
 كقوله اذا ولدت فانت طالق فقالت مضت علي فقدره الا سام خمسة عشر  
 يوما مع ثلاث حيض والثاني باحد عشر والثالث بساعة **واكثره اربعون**  
**يوما** كذا رواه الترمذي وغيره ولان اكثره اربعة امثال كثر الحيض **والزنا**  
 على اكثره **استحاضة** لو مبتدأة اما المعتادة فتدلفا وتها ركز الحيض فان  
 انقطع على اكثرها او قبله فالكل نفاس وكذا حيض وان وليه طهر تام والافراد  
 وهي تثبت وتنقل مرة به يفتي وتما منه فيما علقناه على الملتقى **والنفاس لأم القرون**  
**من الاول** ما ولدان بينهما دون نصف حول وكذا الاول والثالث كثر منه في الاصح  
 والنقضاء **العادة من الاخر وفاقا** لتعلقه بالفراغ **وسقط** ملك السنين التي  
 سقطت **ظهر بعض خلقه كذا** **ورجل** او اصبع او ظفر او شعر ولا يستبين خلقه  
 الا بعد مائة وعشرين يوما **ولرحمها** **فتنصير المرأة** **به نفسا والامة امر ولد**  
**ويخت به** في تعلقه **وتنقض به العدة** فان لم يظهر له شيء فليس بشيء والمرئي  
 حيضان دام ثلاثا رتقده طهر تام ولا استحاضة ولو لم يدرك له ولا عدد  
 ايام حملها وداما رتقده الصلاة ايا مريضها ييقين ثم تغسل ثم تصلي

في كل يوم  
 من الحيض

كعدو

كعدو **ولا يجدا** **يا من عدة** بل هو ان تبلغ من السن ما لا يحض مثلها فيه  
 فاذا بلغتته وانقطع دمها حكمها يا سها **فما راته** **بعك** **الا** **نقطاع** **حيض** **في بطل**  
 الاعتداد بالاشهر وتفسد الاثمة **وقيل** **يجد بخمسين سنة** **وعليه المهور** **والفتوى**  
 في زماننا مجتبي وغيره **تيسيرا** وحله في العدة بخمسين وخمسين قال في الضيا  
 وعليه الاعتداد **وماراته** **بعدها** اي المدة المذكورة **فليس** **حيض** **في ظاهر المدة**  
 الا اذا كان دما خالصا فيض حتى يبطل به الاعتداد بالاشهر لكن قبل  
 تمامها لا بعده حتى لا تفسد الاثمة هو المختار للفتوى جوهر وعرضا  
 وسحقته في العدة **وصاحب عذر من** **به سلس بول** لا يمكنه امساكه **واستطلاق**  
**بطن** **وانقالات** **يج** **او استحاضة** **او عيونه** **مدا** **وعمس** **او غير** **كذلك** **ما يخرج**  
 بوجع ولا من اذن او دبر او سرة **ان استوعب عذره** **تمام وقت صلاة** **مفروضة**  
 بان لا يجدي جميع وقتها زمانا يتوضي ويصلي فيه خاليا عن الحدث **ولو حكما**  
 لان الانقطاع اليسير ملحق بالعدم **وهذا شرط العذر في حق الابتداء**  
**وفي حق البقاي** **وجوده في جزئ من الوقت** **ولو مرة في حق الزوال** **الشرط**  
**استيعاب الانقطاع** **تمام الوقت حقيقة** لانه الانقطاع الكامل وحكمه الوضوء  
 لا غسل ثوبه ونحوه **لكل فرض** **اللام للوقت** كما في لدلول الشمس **ثم يصلي به فيه**  
**فرضا ونفلا** **ودخل الواجب الاول** **فاذا خرج الوقت بطل** اي ظهر حدثه  
 السابق حتى لو توضا على الانقطاع ودام الى خروجه لم يبطل بالخروج ما لم يطر  
 حدث اخر او يسيل تسلة مع خفه وافاد ان لو توضا بعد الطلوع ولو بعد  
 اوضي لم يبطل بالخروج وقت الظهر **وان سال** **على ثوبه** **فوق** **درهم** **جاز له ان**  
**لا يغسله** **ان كان** **لو غسله** **تجس** **قبل الفراغ** اي الصلاة **والا** **يتجس** **قبل فراغه**  
**فلا يجوز تركه** **غسله** هو المختار للفتوى وكذا مريض لا يبسط ثوبا لا تجس فورا  
 له تركه **للعذر** **واما تبقى طهارته في الوقت** بشرط ان اذا توضا لعذره ثم طهر  
 عليه حدث ما خربان سال **احد** **منه** **يد** **او جرحه** **او قرحته** **ولو من جدي** **ثم سال**  
**الاخر** **فلا تبقى طهارته** **ف** **وع** **يجب** **رد عذره** **او تقليد** **بقدر قدرته** **ولو**  
 بصلاة موبيا وورده لا يبقى ذاعذر بخلاف الحايض ولا يصلي من به انقالات



يرج خلف من به سلس بول لان معد حدث وبجاسة **باب** **الاجناس** جمع  
جنس بفتحين وهو لغة نعم الحقيقى والحكمى وعرفا يختص بالاول يجوز رفع نجاسة  
حقيقة عن مجملها ولو انا او ما كولا علم مجملها او لا **ولو استعمل به يفتى بكل**  
**مانع طاهر فالع** للنجاسة ينقص بالعصر **كل ما ورد** حتى ليرقى لتطهر اصبع  
ويدي بالجنس لا بها **بخلاف بخول بن** كزيت لانه غير قانع وما قيل ان اللبن  
وبول ما يוכל من زبل فخالق المختار **ويطهر خف** ويخوف كعسل **تنجس بذي جرم**  
هو كل ما يرى بعد الجفاف ولو من غير ما يحز وبول صابه تراب به يفتى بذلك  
يزول به اثرها **والا** حرم **يفسل** ويظهر **مقيل** لا مسام له **كرامة** وظفر وعظم وزجاج  
رائحة دهون او خرايطي وصناع فضة غير منقوشة **مسح** يزول به اثرها  
لكون ورج **لاجل صلاة** عليها **لا يتيمم** بها لان المشر وطها الطهارة  
وله الطهوية **وحكم جر** ويخوف كل بن **مفرد** وخص **بالخا** تحجرة سطح **وسج**  
**وكلا قايمن** في ارض **كذلك** اي كارض فيطهر بجفاف وكذا كلما كانت ثابته  
فيها لا خذه حكمها باتصالها بها فالمفصل يفصل الا حرا خسا كرخا  
فكارض **ويطهر مني** اي محله **يا سبر** بفرس ولا يضربا، اخره **ان طهر** **واسفة**  
كان كان مستنجيا بما، وفي المحتجبى اوج فترغ فانزل لم يطهر الا بفسله  
لثوته بالجنس انتهى اي برطوبة الفرج فيكون متفرا على قولها بجاستها  
اما عنده فهي طاهرة كسائر رطوبات البدن جوهره **والا** يكن يا سبا  
ولا راسها طاهرة **يفسل** كسائر النجاسات ولود ما غيبا على المشهور **بالا**  
**فرق بين منيه** ولور فيقال مرض به **ومنيها** ولا بين مني آدمي وغيره كما حجة  
الباقي ولا بين **توبه** ولو جديدا وبطننا في الاصح **وبدن** على الظاهر **الذهب**  
ثم هل يعود نجسا بيلا بعد فركه المعتقد لا وكذا كل ما حكم بطهارة بغير مانع  
وقد انشئت الخزان المطهرات التي ينفذ ملاين وغيرت نظم ابن وهبان  
وعسل ومسح والجفاف بطهره وخت وقلب العين والحز يد كره ودين وتخليل  
زكاة تخلله وفرك وذكر والدخول التقوية تصوره في البعض نذر نزعها وناسا  
ويغلى غسل بعض نفور ويطهر **زيت** **تنجس** **بجعله** **صا بونا** به يفتى الحاي كسور

٢٤  
بماء نجس لا بأس بالحز فيه **كطين** **تنجس** **فجعل** **منه** **كونه** **بعد** **جعل** **في** **الناس** **يطهر**  
ان لم يظهر فيه اثر النجس بعد الطبخ ذكره الحاي **وعنى** **السابع** **عرق قد**  
**درهم** وان كره تحزما فيجب غسله ومسا دونه تنزها فيسند وفوقه مبطر  
فيغرض والعبرة لوقت الصلاة لا الاكثر صابته على الاكثر نهر **وهو شقال** وزنه  
عشر من قيراطا في نجس **كشف** له جرم **وعرض** **مقعر** **الكف** وهو داخل بماء  
الاصابع في رقيق من **مغلظة** **كعذرة** ادمي وكذا كلما خرج منه موجبا  
لوضوء او غسل مغلظ **وبول** **عز** **ما كول** **ولو من** **مضجر** **لم يطهر** **الابول** **النجاس**  
النجاس وحزوه نطاهر وكذا بول الفارة لتعذبا التحز عنه وعليه الفتوى  
كما في التاتارخانية وسيجي جزا الكتابان حزوها لا يفسد ما لم يظهر اثره وفي  
الاشباه بول السنور في غير اوانيها عفو عليه الفتوى **ودر** مسفق جرم من  
سائر الحيوانات الا دمه فهد ما دام عليه وسابق في لحمه يزول وعروق وكبد  
وطحال وقلب بالمسك ودمه مسك وقمل وبرغوث ربق زار في السراج وكثا  
وهو كما في القاموس كرمات دويبة حمر الساعد المستثنى اثني عشر **وحز**  
وفي باقي الاسربة رمايات التغليظ والتخفيف والطهارة ورجح في البحر الاول  
وفي النهر اوسط **وحز** كل طير لا يزرق في الهواء كبطا اهل **ودجاج** اما ما يزرق  
فيه فان ما كولا نطاهر **والا** تخفف **وروت** **وخيل** افادها نجاسة حزوكل  
حيوان غير الطيور **وقال** **المخففة** وفي الشرب لا ينية قولها اظهر وطهرها محمد  
اخر اللبوي وبه قال مالك **ولو اصابه من نجاسة** **مغلظة** **وبجاسة** **مخففة**  
**جعلت** **المخففة** **تبعها** **للفليظة** احتياطا كما في الظهيرة ثم متى اطلق النجاس  
نظاها التغليظ **وعنى** **دون** **ربع** جميع البدن **وتوب** ولو كبر اهو المختار  
ذكره الحاي ورجح في الشرب على التقدير ببيع للصاب كيدوكم وان قال في القاء  
وعليه الفتوى من نجاسة **مخففة** **كبول** **ما كول** **ومن** **الفلس** **وطهره** **محل** **وخز**  
**طير** من السباع او غيرها غير ما كول وقيل طاهر وصح ثم الخفة انما تظهر في الماء فليغظ  
**وعنى** **عن** **دم** **مسك** **ولعاب** **بغل** **وحمار** **والله** **ذهب** **طهارتها** **وبول** **النفث** **كرك**  
ابر وكذا اجابها لآخر وان كثر باصابة الماء للضوء لكونه لوقع في ماء قليل







للزلة اسالك صغير لبول وغائط نحو القبلة وكذا مدرجها اليها واستقبال الشمس  
وقبلها اي لا قبل بول وغائط وبول وغائط في ماء ولو جازي في المصحح وفي الجرح  
انما في الزاكر حجة وفي الجاربي تنزيهية وعلى طرف نهر او بئر او حوض او عين  
او تحت شجرة مثمرة او في زرع او في ظل ينتفع بالجلوس فيه ويجنب مسجد ومصل  
عيد وفي مقابر ويدين دواب وفي طريق الناس وفي مهب ريح وجرفارة او حية  
او غلظة وتقب نراد العيني وفي موضع يعبر عليه حذرا ويقعد عليه ويجنب طريق او  
قافلة او خيمة وفي اسفل الارض الى اعلاها والتكلم عليها وان يبول قائما او  
مضطجعا او متجرجا من ثوبه بلا عذر او يبول في موضع هو او يغتسل فيه  
لحديث لا يبولن احدكم في مستحمه فان غامه الوساوس منه **شروع**  
يجب الاستبراء بشي وتنجس ويوم على شقه الايسر ويختلف بطباع الناس ومع  
طهارة الغسول تطهر اليد ويستترط ازالة الراحة عنها وعن المخرج الا اذا عجز  
والناس عنه غافلون استنجى المتوضي ان على وجه السنة بان ارخي انتفضر والا لا  
تأمر ومشي على نجاسة ان ظهر عينها تنجس والا لا ولو وقعت في نهر فاصاب ثوبه  
ان ظهر اثرها يتنجس والا لا لفطاهر في نجس مبتل بماء ان بحيث لو غضر فطر  
تنجس والا لا لولف في مبتل بخوبول ان ظهر نذارة او اثره تنجس والا لا فارة  
وجدت في خمر فزمت فتخال ان منسخة فنجس والا لا وقع خمر في خل ان قطرة  
لم يجل الا بعد ساعة وان كوزا حلي في الحال ان لم يظهر اثره فارة وجدت في خمر  
وليد هل ماتت فيها امر في جرة امر يجر على القمعة ثلاث قرب من سمن وعسل  
ودبس اخذ من كل حصنة وخلط فوجد فيه فارة يضعها في الشمس فان خرج منها  
الدهن فقربه والا فان بقي بالجلد فاصلا او متطالفا فالدبس يعمل بخبر الحرة  
في الذبيحة وخبر الحلي في ماء او طها م يتجرى في ثياب قلها طاهرا وان اكثرها  
طاهرا لا قلها بل يحكم بالاغلب لا لصنعة شرب يحكم مراكل الحنن لا نحو  
سمن ولبن شعير في بعر او روث صلب يوكل بعد غسله وفي خنثى لا مارة كل  
حيوان كبولة وجرتة كن بله حكمه العصير حكم الماء رطوبة الفرج طاهرة خلافا  
لها العبرة للطاهر من تراب وماء اختلط فيده يفتي مشي في حمام

لا نجس ما لم يعلم انه غساله نجس لا ينبغي اخذ الماء من الابنوبة لانه يصير الماء  
راكدا التكرار في الحمام ليس من المرفوعة لان فيه اظها من قلوب الكناية ثياب النفس  
واهل الذممة طاهرة ديباج اهل فارس نجس بجلوسهم فيه البول لبريقه راي في ثوب  
غيره نجسا ما نعان غلب على ظنه انه لو اخبره ازالها وجب الا لا لانه بالمعروف على هذا  
حمل السجادة في زماننا اول احتياط لما ورد اول شروع في المقصود ما يستدل عليه في الطهارة  
وفي الموتى الصلاة **في الصلاة** شروع في المقصود بعد بيان الويلتي  
ولم تخل عنها شريعة رسول ولما صارت قرية بواسطة الكهنة كانت دور الائمة  
لامنه بل من فروعه وهي لغة الدعا فنقلت شرعا الى الافعال المعلومه وهو لظاهر  
لوجودها بدون الدعا في الامم والاخرى **هي فرض عين على كل مكلف** بالاجماع  
فرضت في الاسرايلة السبت سابع عشر رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف كانت  
قبله صلاتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ثمانيان **وجب ضربا بن**  
**عشر عليها بيد لا خشبة** كحديث مروا ولا ذكر بالصلاة وهم ابناء سبع فاضربوه  
دهم بنا عشر فكت والصوم كالصلوة على الصحيح كانه صوم القهستان معزيا  
لذا هدي وفي خطر الاختيار انه يوم بالصوم والصلاة وينهي عن شرب  
الخمر ليالف الخمر وترك المحرم **ويكفر جاحدا** لثبوتها بدليل قطعي **وتاركها**  
عمدا **مجانة** اي تكاسلا ساق **يجلس حية يصلي** لانه يحبس لحق العبد الحق  
الحق احق وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم وعند الشافعي يقتل بصلاة  
واحدة هذا وقيل كفر **وحكمه باسلام فاعلمها** بسروط اربعة ان يصلي في  
الوقت مع جماعة موتيا متمما وكذا الواذن في الوقت وسجد للتلاوة او في  
السائمة صار مسلما لا لوصلي في الوقت ومنفردا او اماما او افسدها او فعل  
بقية العبادات لانها لا تختص بشيء بعينها ونظمها صاحب النهرقا **ش**  
وكاف في الوقت صلي باقتداء منها صلاته لا مفسدا او اذن معلنا او زكي  
سواهما كان سجدة تركي فمسلم لا بالصلاة منفردة ولا الصيام والزكاة والحج زكاة  
**وهي عبادة بدنية تحضة فلا نيابة فيها اصلا** اي لا بالنفس كما صحت في  
الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم بالقدية للفاقي لانها انما تجوز باذن



الشرح ولم يوجد سببها ترادف النعم من الخطاب ثم الوقت أي الجزر **والاول**  
 منه ان **اتصل به الاداء والا فاما** أي جزء من الوقت **يتصل به الاداء والا**  
 يتصل الاداء بجزء من السبب هو **الجزر والاخير** ولونا قصدا حتى تحجب على محضون  
 ويحجب على افاق او حايض ونفسا طهرتا وصبي بلغ ومرتدا مسلما وان صليا  
 في اول الوقت **وبعد عز وجل يضاف السبب الى جملة** لينتبت الواجب بصفة  
 الكمال وانما الاصل حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح **وقت صلاة**  
**الفجر** قدمه لانه لا خلاف في طرفه واول من صلاة ادم واول المحسن وهو  
 وقد حمل الظاهر لانه اولها ظهورا وبينا ولا يخفى توقف وجوب الاداء  
 على العلم بالصفة فلذا لم يقص نبينا عليه الصلاة والسلام الفجر بصفته  
 ليلة الاسراء ثم هل كان قبل البعثة متعبدا بشرع احد المختار عندنا  
 لا بل كان يعمل بما ظهر له بالكشف الصادق من شريعة ابراهيم وغيره  
 وضع تعبد في حراجه من اول **طلوع الفجر الثاني** وهو البياض المنتشر  
 المستطيل المستطيل **الذي قيل طلوعه** كما بالضم غير منصرف اسم الشمس  
**وقت الظهور من زواله** أي ميله كاعين كبد السماء **الى بلوغ الظل مثليه** و  
 مثله وهو قولها وزفر الائمة الثلاثة قال الطحاوي وبه نأخذ في غير  
 الاذكار وهو لما خوذ به في البرهان وهو الاظهر لبيان جبريل وهو  
 نصر في الباب وفي القيص وعليه عمل الناس اليوم وبه يغني **سوي في يكون**  
 للاشياء قبيل **الزوال** ويختلف باختلاف الزمان والمكان ولو لم يجد  
 ما يعرف اعتبر بقامته وهي ستة اقدام ونصف قدم من طرفها **وامه**  
**وقت العصر من اتي قبيل الغروب** فلو غربت الشمس ثم عادت هل  
 يعود الوقت لظاهره نعم وهي الوسطى على المذهب **وقت المغرب من**  
**الى غروب الشفق وهو الحمر** عندها وبه قالت الثلاثة واليه يرجع الامم  
 كما في شروع الجميع وغيرها فكان هو المذهب **وقت العشاء والوتر منه الى**  
**الصبح** ولكن لا يصح ان يقدم عليها الوتر لانها بالوجوب الترتيب لانها فوضت  
 عند الامام **وقادقها** كبلغا رفاهه فيه يطلع الفجر قبل غروب الشفق في

اليه

اربعين سنة **مكلف بها في قدر لها** ولا يفوت القضاء فقد وقت الاداء به افق  
 البرهان الكبير واختاره الكمال وتبعه ابن السخنة في الغارزه فصحة فزعم  
 المصانف المذهب **قيل لا** يكلف بها لعدم سببها وبه جز في الكثر والدر والملي  
 وبه افق البقاله ووافقها الحلواني والرعناي ورجحه الشربلاي والحلي **وقيل**  
 المقال ومثما ذكره الكمال قلت لا يساعده حديث الدجال لانه وان وجب الكثر  
 من ثلاثمائة ظهر متلا قبل الزوال ليس كمسئلتنا لان للفقد فيه العلامة لا الزمان  
 واما فيها فقد فقد الامران **والمستحب للرجل الا يتدلى في الفجر باسفار والمختم به**  
 هو المختار بحيث يرتل اربعين اربعين ثم يعيده بطهاره لو نسد وقيل بوجوب جدا  
 لان الفساده وهو **الحاج بمن دلفه** فالتغليس افضل كراهه مطلقا وفي غير  
 الفجر الافضل لها نظار فراغ الجماعة **وتأخير ظهر الصيف** بحيث يسي في الظل  
**مطلقا** كذا في الجميع وغيره اي بلا اشتراط سدة حر وحرارة بلد وقصد جماعة  
 وما في الجوهرة وغيرها من اشتراط ذلك منظور فيه **وجمعة لظهور اصلا**  
**واستحبها** في الزمانين لانها خلفه **وتأخير عصر** صيفا وشتا توسعة للنفوس  
**ما لم يتغير ذلك** بان لا تحار العين فيها في الاصح **وتأخير عشاء الى تلك الليل** قيده  
 الحائنة وغيرها بالنساء ما في الصيف فيندب تعجيلها **فان اخذها الى ما زاد على**  
**النصف** كره تعجيل الجماعة ما اليه قباج **واخر العصر الى اصفرار ذلك** فلو شرع  
 فيه قبل التغير فمذموم **واخر المغرب الى شتال الخوم** أي كثرها كره  
 اي التأخير لا الفعل لانه ما مور به **تحريم** الا بعدد كسره وكون على كذا وتأخير  
**الوتر الى آخر الليل** لائق بالانتباه **والاقتل** التومر فان فاق فاته الافضل  
**والمستحب تعجيل ظهر شتال** الحق به الربيع وبالصيف الخريف وتعجيل **عصر وعشاء**  
**يوم غيم** وتعجيل **مغرب مطلقا** وتأخير قدر ركعتين يكره نزيها وتأخير  
**عزها فيه** هذا في ديار كثر شتا وها ويقل رباية اوقاتها اما في ديار فراغ  
 الحكم الاول وحكم الاذان كالصلاة تعجيلها وتأخيرها **وكره** تحريمها وكلها لا  
 يجوز مكره **صلاة مطلقا ولو قضا** او واجبة او نافلة او على جنازة وسجدة  
 تلاوة وسهولا سكر فنية مع **شروق** الا العوام فلا ينعون من فعلها لانهم



يتكونها والاداء الجائز عند البعض اولى من التركا صلاطا في القنية وغيرها  
**واستوى** الايام للجمعة على قول الثاني المصحح للمعتمد كذا في الاسباه ونقل الخليل  
عن الحاروي ان عليه لفتوى **وعزوب** **لا عصر يومه** فلا يكره فعله لادائه كما وجب  
بخلاف الفجر والا حاديث تعارضت فتساقت كما بسطه صدر السريعة **ويعقد**  
**نقل** **بشروع** **فيها** بكرة الراحة التحريم لا ينعقد **الفرض** وما هو ملحق به كواجب عليه  
كوتر وسجدة تلاوة وصلاة جنازة تليق الا في كامل وحضرت الجنازة قبل  
لوجوبه كما فلا يتبادر ناقصا فلو وجبتا فيها لم يكره فعلها اي تحريرا وفي الخفة  
الافضل ان لا تؤخر الجنازة **وصح** مع الكراهة **تطوع** **بدا** **به** **فيها** **ونذر** **اداء**  
**فيها** **وقد نذر** **فيها** **وقضا** **تطوع** **بدا** **به** **فيها** **فانفسد** لوجوبه ناقصا ثم ظاهر  
الرواية وجوب القطع والقضاء في كامل كما في البحر وفيه عن البغية الصلاة فيها  
على النبي صلى الله عليه وسلم فضل من قراءة القرآن وكانه لانها من اركان  
الصلاة فالاولى ترك ما كان ركنها **واكره** **نقل** **قصد** **او** **لوحية** **مسجد** **وكل**  
**ما كان** **واجبا** **لا** **يعين** **بل** **غيره** وهو ما يتوقف وجوبه على فعله **كمنذ** **وس**  
**وركعتي** **طواف** **وسجدة** **في** **سهو** **والذي** **يسرع** **فيه** **في** **وقت** **مستحب** **او** **مكروه** **ثم**  
**افسد** **ولو** **سنة** **فجر** **بعد** **صلاة** **فجر** **وصلاة** **عصر** **ولو** **المجته** **بعرفة** **لا يكره** **قضا**  
**فائنة** **ولو** **وتر** **او** **لا** **سجدة** **تلاوة** **وصلاة** **جنازة** **وكذا** **الحكم** **من** **كراهة** **نقل** **وزا**  
**غيره** **لا** **فرض** **او** **واجب** **لحينه** **بعد** **طلوع** **فجر** **سوي** **سنة** **لشغل** **الوقت** **به** **تقدرا**  
**حتى** **لو** **نوي** **تطوعا** **كان** **سنة** **الفجر** **بلا** **تعيين** **وقبل** **صلاة** **مغرب** **بكرامة** **تاخير**  
**الايسر** **وعند** **حز** **وج** **اما** **من** **الحجة** **او** **قيامه** **للصعود** **ان** **لم** **يكن** **له** **حجة** **خطبة**  
**ما** **وسجدي** **نها** **عشر** **الى** **تمام** **صلاته** **بخلاف** **فائنة** **فانها** **لا** **تكره** **وقد** **ها** **المص**  
**في** **الجمعة** **بواجبة** **الترتيب** **والا** **فيكره** **وبه** **يحصل** **التوفيق** **بين** **كلامي** **النهاية**  
**والصدر** **وكذا** **اكره** **تطوع** **عند** **اقامة** **صلاة** **مكتوبة** **اي** **اقامة** **امام** **مذهبه**  
**لحديث** **ذا** **اقيمت** **الصلاة** **فلا** **صلاة** **الا** **للمكتوبة** **الا** **سنة** **فجر** **ان** **لم** **يخف** **لوقت**  
**جماعتها** **ولو** **بادر** **راك** **تشهد** **ها** **فان** **خان** **تركها** **اصلا** **وما** **ذكر** **من** **الحيل** **مردود**  
**وكذا** **اكره** **غير** **المكتوبة** **عند** **ضييق** **الوقت** **وقيل** **صلاة** **العیدین** **مطلقا**

وبعد ما بسجل البيت في الاصح وبين صلاة الجمع بعرفة ومزدلفة وكذا بعد  
كما مر وعند مدافعة الاخبيين او احدهما والريح ووقت حضور طعام تاق  
نفسهم اليه وكذا كل ما يشغل باله عن افعالها ويخل بخشوعها لا يناسا كان  
هذه بينة ولا ثبوت وقتا وكذا تكرر في اماكن كفوق كعبته وفي طريق ومزلة ومخزلة  
ومقبرة ومغتسل وحمار وبطن وادومها طنابل وغنم وبقر زادي الكافي  
ومرابط دواب واصطبل وطاحون وكنيف وسطوحها ومسل وادوارض  
معضوبة او لا غير لو مز رعيها ومكروبة وصحرا بلا ستره لما رويكره النعم  
قبل العسنا والكلام للباج بعدها وبعد طلوع الفجر الى ادائه ثم لباس  
سنيته على حاجته وقيل يكره الى طلوع ذكرا وقيل الى ارتفاعها فيض ولا جمع بين  
فرضين في وقت بعد سفر ومطر خلافا للسافعي وما رواه محمول على الجمع  
فعلا لا رقتا فان جمع فيه لو قد مر الفرض على وقته وحرملو عكس اي اخره عنه  
وان صح بطريق القضا **الحاج** **بعرفة** **ومزدلفة** كما سيجي ولا بأس بالتقليد  
عند الضرورة لكن يسترطان يلتزم جميع ما يوجب ذلك الا تمام ما قدمنا ان  
الحكم الملتق باطل بالاجماع **باب** **الاذان** **هو** **لغة** **الاعلام** **وسمعا**  
**اعلام** **مخصوص** **لم** **يقبل** **بدخول** **الوقت** **ليعلم** **كفائته** **وبين** **يدي** **الخطيب** **على** **وجه**  
**مخصوص** **بالفاظ** **كذلك** **اي** **مخصوصة** **سببه** **ابتداء** **اذان** **جبريل** **ليلة** **الاسرا**  
**واقامته** **حين** **ما** **مته** **عليه** **السلام** **محم** **روى** **عبدالله** **بن** **زيد** **اذان** **للكا** **النازل**  
**من** **السماء** **في** **السنة** **الاولى** **من** **الحجرة** **وهل** **هو** **جبريل** **قيل** **وقيل** **وسببه** **بقا** **دخول**  
**الوقت** **وهو** **سنة** **للرجال** **في** **مكان** **عال** **موكدة** **هي** **كالواجب** **في** **الحق** **الا** **ثم**  
**للفرائض** **الحسن** **في** **وقتها** **ولو** **قضا** **لانه** **سنة** **للصلوة** **حتى** **يبرده** **بالوقت**  
**لا** **يسن** **لغيرها** **كعيد** **في** **عاز** **اذان** **وقع** **بعضه** **قبله** **كالاقامة** **خلافا** **للتا**  
**في** **الفجر** **تربيع** **تكبير** **في** **ابتدائه** **وعن** **الما** **في** **تنتين** **ولا** **تجميع** **فانه** **مكروه** **ملتقى**  
**والا** **لحسن** **فيه** **اي** **تغني** **بغير** **كلماته** **فانه** **لا** **يجل** **فعله** **وسما** **ع** **كا** **لتغني** **بالقران** **وبالا**  
**تغير** **حسن** **وقيل** **لا** **باس** **به** **في** **الحيعتين** **وتسلف** **فيه** **يسكتنه** **بين** **كل** **كلمتين** **ويكر**  
**تركه** **وتندب** **عاده** **ويانفت** **فيه** **وكذا** **انها** **مطلقا** **وقيل** **ان** **الحمل** **متسعا**



بيننا ويسارا فقط لا يستدبر القبلة **بصلاة وفلاح** ولو وجد اولو دلائه سنة  
الاذان مطلقا ويستدير في المنارة لو متسعة ويخرج راسه منها ويقول نذبا بعد  
**فلاح** اذان فجر الصلاة خير من النوم مرتين لانه وقت نوم ويجعل نذبا اصبعيه  
في صماخ اذنيه فاذا نه بدونه حسن وبه احسن والاقامة كالاذان فيها مكر هي  
اي الاقامة وكذا الامامة **افضل منه** فتح ولا يضع القدم اصبعيه في اذنيه لانها اخفض ويكره  
بضم الدال اي يسرع فيها فلو ترسل لم يعد لها في الاصح ومن يدق ناقص الصلاة بعد  
**فلاحها مرتين** وعند الثلاثة هي فرادي **يستقبل** غير الركب القبلة **ويكره**  
تركه تنزيها ولو قدم فيها موخر اعاذ ما قدر فقط **ولا تكلم فيها** اصلها لو رد كلام  
فان تكلم ستانف **ويشوب** بين الاذان والاقامة في الكمال لكل بما تعارفه **ويجلس**  
**بينهما** بقدر ما يحضر الملازمون مراعاة الوقت **النذر** **الاول** **المغرب** فيسكت ثانيا  
قدر ثلاث ايات قصار ويكره الوصل اجماعا **فلاح** التسليم بعد الاذان  
حدث في ربيع الآخر **٧٨١** سنة في عشاء ليلة الاثنين ثم الجمعة بعد عشرين  
احدث في الكمال **المغرب** ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة ويسن ان **يوزن**  
**ويقيم لفائته** رافعا صوته لوجاهة اوصح الا بيته منفردا **وكذا** **يستان** **اولي**  
**نوايت** لا فاسدة **ويخير فيه الباقي** لو في مجلس وتغله اولي ويقيم لكل **ولا يسن**  
ذلك فيها **تصليته** **لنساء** **اداء** **وقضا** ولو جماعة كجماعة صبيان رعييد لا يسا  
ايضا ظهر يوم الجمعة في مصر ولا فيما يقضى من **الفوائت** في مسجد لان فيه  
تشويشا وتغليطا ويكره **قضا** **وها فيه** لان التاخير مقصيته فلا يظهرها بزارية  
**ويجوز** بالكره اذ ان صبي ومراهق وعبد ولا يحل الا باذن كاخير خاص  
**واعمي** **وولد** **زنا** **واعرابي** وانما يستحق ثواب الموزنين اذا كان عالما بالسنة  
والاوقات ولو غير محتسب **ويكره** **اذان** **جنب** **واقامة** **محدث** **لا اذانه**  
على المذهب **واذان** **امراة** **وخشي** **وفاسق** ولو لما لكنه ان لم بها مائة واذا  
من جاهل تقى **وسكران** ولو مباح كعتوه وصبي لا يعقل **وقاعدة** **لا اذان**  
**لنفسه** **وراكب** **اللسان** **فرويعا** **اذان** **جنب** **نذبا** **وقيل** **وجوبا** **الا اقامته**  
**لمسرة** **وعينه** **تكراره** في الجمعة دون تكرارها **وكذا** **يعاد** **اذان** **امراة** **ويجنو**

٢٨  
ومعتوه **وسكران** **وصبي** **لا يعقل** **لا اقامته** **لما** **ترى** **يجب** **استقبالها** **الموت**  
موزن وغشيده وخرسه وحصره ولا ملقن وذها به للوضوء لسبق حدث خلافة  
لكن عبر في السراج ويندب وجز من المص بعد صحة اذان مجنون ومعتوه وصبي  
لا يعقل قلت وكافروفا سقى لعدم قبول قوله في الديانات **وكره تركها** معا  
لمسافر ولو منفردا **وكذا تركها** لا تركه بحضور الرفقة **بخلاف** **مصل** **ولو جماعة**  
في بيته **عصر** او قرية لها مسجد فلا يكره تركها اذا اذن الحي بكيفية او مصل  
في مسجد بعد صلاة جماعة **فيه** بل يكره فعلها وترك الجماعة الا في مسجد على طريق  
فلا بأس بذلك هو **اقامه** **غير من اذن** **بفجبهته** اي لموزن **لا يكره** **مطلقا**  
وان بحضوره كره ان لحقه وحسته كما كره مسيده في اقامته **ويجب** **وجوبا**  
وقال الحلواني نذبا والواجب الاجابة **بالقدم** **من سماع الاذان** ولو جوبا الا جابضا  
ونفسا وسامع خطبة وفي صلاة جنازة وجماع ومستراح وكل وتعليم علم وتعلمه  
بخلاف قرآن **بان يقول** **بلسانه** **كقوله** **ان سمع** **المسنون** **منه** وهو ما كان  
عربيا لا نحن فيه ولو تكرارا جاب **لاول** **الاف** **الحصيلتين** **فيقول** **في الصلاة** **خير**  
**النوم** **فيقول** **صدقت** **وررت** **ويندب** **ليقام** **عند سماع الاذان** **بزارية** **لم يذكر**  
هل يستمر الى فراغه او يجلس ولو لم يجبه حتى فرغ لماره وينبغي تداركه ان قصر  
الفعل ويدعو عند فراغه بالوسيلة لرسول الله **ولو كان** **في المسجد** **حين سمعه**  
**ليس عليه** **الاجابة** **ولو كان** **خارجا** **جواب** **بالمسئلي** **بما** **لقد** **دم** **ولو اجاب**  
**باللسان** **لان** **لا يكون** **محييا** **وهذا** **بنا** **على** **ان** **الاجابة** **للطلوبه** **بقدمه**  
**باللسانه** **كما** **هو** **قول** **الحلواني** **وعليه** **فيقطع** **قرآن** **القرآن** **لو كان** **يقرؤه** **منزله**  
**ويجب** **ولو لم** **يسجد** **لان** **اجاب** **بالحضور** **وهذا** **متفرع** **على** **قول** **الحلواني** **في** **الظاهر**  
**وجوبا** **باللسانه** **لظا** **هل** **الامر** **في** **حديث** **ان** **اسمعتهم** **الموزن** **فقولوا** **مثل** **ما** **يقول** **كما**  
**يسطه** **في** **البحر** **واقره** **المص** **وقوا** **في** **النهر** **نا** **قلا** **عن** **الحيط** **وعنه** **بان** **يخط** **الاول** **لا يرد**  
**السلام** **ولا** **يسلم** **ولا** **يقول** **بل** **يقطعها** **ويجب** **ولا** **يستغل** **بغير** **الاجابة** **تار** **وينبغي**  
**ان** **لا** **يجيب** **باللسانه** **اتفاقا** **في** **الاذان** **بين** **يدي** **الخطيب** **وان** **يجيب** **بقدمه**  
**اتفاقا** **في** **الاذان** **الاول** **يوم** **الجمعة** **لوجوب** **السمع** **بالف** **وفي** **لتا** **تار** **خاينه**



انما يجيب اذان سجدة وسئل ظهير الدين عن من سجدة في ان من جهات ما اذا  
يجب عليه قال جابته اذان سجدة بالفضل **يجيب الإقامة** ندبا اجامها **كالاذان**  
ويقول عند قد قامت الصلاة اقامتها الله وادامها **وقيل** لا يجيبها او به جزئي  
**فتاوى** روع صل السنة بعد الاقامة او حضرا امام بعدها لا يعيدها بزاز  
وينبغي ان طال الفصل او وجد ما يعدها لها كالان تعاد دخل المسجد  
والموذن يقيم بعد الى قيام الامام في مصلاه رئيس الحلة لا ينتظر ما لم يكن ركبا  
والوقت متسع كره له ان يؤذن في مسجدين ولا يذال اذان والاقامة باني  
المسجد مطلقا وكذا الامامة لو عدل الا فضل كون الامام هو الموذن وفي ايضا  
انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه وقام وصلى الظهر وقد حققناه في الخزانة  
**باب شروط الصلاة** هي ثلاثة انواع شرط انعقاد كنية وحركية  
ووقت وخطبة وشرط دوام كطهارته وستر عورة واستقبال قبلته وشرط بقاء  
فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنته بابتداء الصلاة وهو القراءة فانه ركن في نفسه  
شرط في غيره لوجوده في كل اركان تقديرا ولذا لم يجز استخلاف الامي ثم  
الشرط لغة العلامة اللازمة وشرعا ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه هي  
سنة **طهارة بدنه** اي جسده لدخول الاطراف في الحسد دون البدن فللخط  
**من حديث** بنوعه وقدمه لانه اغلظ **وخبث** مانع كذلك **وتوبه** وكذا ما تمرك  
بحركته او يعاد جامله كصبي عليه خسران لم يستسك بنفسه منع والا لار  
كخبث كلب ان سادفه في الاصح **ومكانه** اي موضع قدس او أحدها ان رفع الاخر  
موضع سجوده اتفاقا في الاصح لا موضع يديه وركبتيه على الظاهر الا اذا سجد  
على كفه كما سيجي **من الثاني** اي الخبث لقوله تعالى وثيابك فطهر فبدنه مكانه  
بالاولى لانها الزم **والرابع** **ستر عورته** ووجوبه عام ولو في الخلو على الصحيح  
الاغرض صحيح ولد ليس توجب جنس في غير الصلاة **وهو للرجل ما تحت سترته**  
**ما تحت ركبته** وشرط احمد ستره جدي منكبته ايضا وعن مالك هي القبل والذكر  
فقط وما هو عورة منه عورة من الامة ولو خشي او مدبرة او مكاتبة او  
امر ولد مع ظهرها وبطنها وما جنبها فتبع لها ولو اعتقها مصلية اذا ستر

كما قدرت صحت والا لا علمت بعقده او لا على المذهب قال ان صليت صلاة صحيحة  
فانت حرة قبلها فضلت بالاقناع ينبغي الغا قبلية ووقوع العتق كالحج  
في الطلاق الذوري **واللحقة** ولو خشي جميع بدنها حتى شعرها النازل في الاصح  
**خلا الوجهين والكفان** فظهر الكف عورة في المذهب **والقدمين** على المعتد  
وصونها على الراجح وذراعيها على المرجوح **وتمنع من كشف الوجه بين رجال** لانه  
عورة بل خوف **الفتنة** كسده وان امن الشهوة لانه اغلظ ولذا ثبت به حرمة  
المصاهرة كما ياتي في الحظر **ولا يجوز** النظر اليه بشهوة كوجه امره فانه يحرم النظر  
الي وجهها بوجه الامر اذا ساكر في الشهوة اما بدونها فيباح ولو جملها كما اعتمد  
قال فحل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة وفي السراج  
لا عورة للصغير جدا ثم ما دام لم يشتهه فقبل ودبر ثم تفلظ الي عشر سنين  
ثم كبا لغ وفيه شبهه يدخل على النساء خمسة عشر **ويمنع** حتى انعقاد  
**كشف ربيع** عصفوقا ردا ركن بلا صنعت من عورة **عظيمة** او خفيفة على المعتد **والفليضة**  
**تبلد** بر ما حولها **والخفيفة** ما عدا ذلك من الرجل والمرأة وتجمع بالاجز الوشي عضو  
واحد والا فبالقدر فان بلغ ربيع ادناها كاذن منع **والشرط** سترها عن غير  
ولو حكما كما كان مظلما **لا سترها عن نفسه** به يغني فلوراه من زيفه لا تضد  
وان كره **وعاد** ما سائر لا يصف ما تحت ولا يضرب التصاقه وتسلله ولو حريرا او  
طينا يبقى الى تمام صلاة او ما كدر الا ما في ان وجد غيره وهل تكفيه الظلمة  
في جميع الاثر بخلافه في الاضطراب لا الاختيار **يصلى قاعدا** كما في الصلاة قبل  
ما دار عليه **موميا** بركوع وسجود وهو افضل من صلاة قاعدا بركوع وسجود **قائما**  
بايما او بركوع وسجود لان الستر اهم من اداء الاركان **ولو ابع** له ثوب ولو باعارة  
**ثبت قدرته** هو الاصح ولو عله به ينتظر ما لم يخف فوت الوقت هو الاظهر كراجي  
ما وثوب وطهارة مكان **وهي** بمنزلة الشرع بمنزلة ينبغي ذلك **ولو وجد ما**  
اي ساترا **لكل جنس** ليس باصلي كجلد ميتة لم يدبغ فانه لا يستر به فيها اتفاقا  
بل خارجها ذكره الواجبة **او اقل** من ربيع طاهر يذهب صلاته فيه وجاز الايما كما  
رحم محمد بسره واستحسنه في الاسرار وبه قال الشافعي لو كان ربيع طاهر اصل



فنه حتماً اذ الربيع كالكل وهذا الذي يجد ما ينزل به الخاسته او يقللها فيتحتم  
لبس قلوبه بغير نجاسة والصنابطان من ابتلى بلبتين فان تساويا خيراً  
او اختلفا اختار الاخف **ولو وجدت الحرة الباءة سائر استبريدتها**  
**مع ربع رأسها يجب ترها** فلو تركت ستر رأسها أعادت بخلاف المراهقة لانه  
لما سقط بعد الرقوبه عذر الصبا **ولي ولو كان يسترا قبل من ربع الرأس**  
يجب بل يند بكن قوله **ولو وجد المكلف ما يستبر به بعض العورة وجب استعماله**  
ذكره الكمال زاد الحلبي وان قل يقتضي وجوبه مطلقاً فتأمل **ويسترا قبل والبر**  
**اولا فان وجد ما يسترا حدها قبل يسترا لانه** الفحش في الركوع والسجود  
القبل حكاه في البحر بلا ترجيح وفي النهر الظاهر ان الخلاف في الاولوية والتعليل  
يفيد انه لو صلى بالامانة عين ستر قبل ثم فحذه ثم بطن المرأة وظهرها ثم الركبة  
ثم الباقي على السواء **واذا لم يجد المكلف المسافر ما ينزل به نجاسة او يقللها**  
لبعدته ميلاً او لعطش **صلى معها او عارياً ولا إعادة عليه** وينبغي لزومها لو  
العجز عن مزيل وسائر بفعل العباد كما ترى في التيمم ثم هذا المسافر لان المقيم  
يسترط الساتر وان لم يملكه فتهستأى **والخامس النية بالاجماع وهي الارادة**  
المرجحة لاحد الساترين اي ارادة الصلاة لله تعالى على الخلوص لا مطلق العلم  
في الاصح الا ترى ان من علم الكفر لا يكفر ولو فواه كفر **والمعتبر فيها عمل القلب**  
**اللازم لا ارادة** فلا عبرة للذكر باللسان وان خالف القلب لانه كلام لانية  
الا اذا عجز عند احضاره له ولم صابته فيكفيه اللسان مجتبي **هو اي عمل القلب**  
**ان يعلم عند الارادة بداهة** لا تأمل اي صلاة يصلي فلو لم يعلم الا بتأمل لم  
يجز **واللفظ بها مستحب** هو المختار ويكون بلفظ لا ضي ولو فارسي لانه لا غلب  
في الانشاءات ونصح بالحال تهستأى **وقيل سنة** يعني احب او سنة علم انا اذ  
لم ينقل عن المصطفى صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة والتابعين بل قيل بدعة وفي  
المحيط انه يقول اللهم اني اريد صلاة كذا فيسرها لي وتقبلها مني تسجي في الحج  
**وجاز تقديمها على التكبير** ولو قبل الوقت وفي البدائع خرج من منزله يريد  
الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضره النية جاز ومفاده جواز تقديم

الاقتدا ايضا في حفظ ما لم يوجد بينهما قاطعها من عمل غير لا يفي بصلاة  
وهو كل ما يمنع البناء بشرط الساقعي قراتها فيندب عندنا ولا عبرة  
**بنية متاخرة عنها على المذهب** حوزة الكرخي الى الركوع وكفي مطلق نية  
**الصلاة** وان لم يقل لله لنفل **وسنة** راتبة وتراويح على المعتمد اذ تعيينها  
بوقوعها وقت الشروع والتعيين احوط **ولا بد من التعيين** عند النية  
فلو جهل الفرضية لم تجز ولو علم ولو عين الفرض عن غيره ان نوى الفرض  
في الكا جاز وكذا لو امر غيره فيما لا سنة قبلها **الفرض** انه ظهر او عصر قدره  
باليوم او الوقت ولا هو الاصح **ولو الفرض قضاء** لكنه يعين ظهر يوم كذا  
على المعتمد ولا سهيل نية اول ظهر عليه او اخر ظهر وفي القهستاني عن النية  
لا يستتر ذلك في الاصح وسجي اخر الكتاب **واجب** انه وتراو نذر او  
سجود تلاوة وكذا سكر خلاف **وهو دون** تعيين **عدد ركعاته** لخصوصها  
ضمناً فلا يضطر الخطا في عددها **وينوي المقتدي المتابعة** لم يقل ايضا لانه  
لو نوى الاقتدا بالامام او الشروع في صلاة الامام ولم يعين الصلاة  
صح في الاصح وان لم يعلم بها جعله نفسه تبعاً لصلاة الامام بخلاف  
ما لو نوى صلاة وان انتظر تكبيره في الاصح لعدم نية الاقتدا  
الا في جمعة وجنازة وعيد على المختار لا خصوصاً بها بالجماعة **ولو نوى**  
**فرض الوقت مع بقائه جاز الا في الجمعة** لانها بدل **الا ان يكون عنده**  
في اعتقاده **انها فرض الوقت** كما هو رأي البعض فتصح **ولو نوى طهر الوقت**  
فلو مع بقائه اي الوقت **جاز ولو في الجمعة ولو مع علمه** بان كان قد  
خرج **وهو لا يعلم** يصح في الاصح ومثله فرض الوقت فالاولى نية ظهر  
اليوم كجواز مطلقاً لصحة القضاء بنية الا داء كعكسه هو المختار **ومصلي**  
**الجنازة ينوي الصلاة لله وينوي ايضا الدعاء الميت** لا بد الواجب عليه  
فيقول **اصلي لله داعياً للميت وان اشتبه عليه الميت** ذكرنا ما انني يقول  
**نويت اصلي مع الامام علي بن ابي طالب عليه السلام** وافاد في الاشياء بحسب  
انه لو نوى الميت لذكر فبان انه انني او عكسه لم يجز وانه لا يضرب تعيين



عدد الموقى الا اذا بان انهم كثر بعد نية الزايد والامام موقوف **صلاته فقط**  
ولا يشترط لصحة الاقتداء **امامته** المقنن بل لنيل التوابع عند اقتداء  
احد به لا قبله كما يجنب في الاشياء لو امر رجلا فلا يخش في لا يوم احدا  
بالمرئى الامامته وان امر نساء فان اقتدت به المرأة بما ذية **لرجل**  
في غير صلاة جنازة فلا بد لصحة صلاتها من نية امامتها لا يلزم  
الفساد بالمحاذاة بالالتزام وان لم يتقيد بما ذية اختلف فيه فقتل بشرط  
وقيل لا جنازة اجماعا وكجعة وعيد على الاصح خلاصته واشباهه وعليه ان  
لم يتخذ احدا تمت صلاتها والا لا **ونفذ استقبال القبلة ليست بشرط**  
مطلقا في الراجح فاقبل لو فوي بناء الكعبة او المقام او محراب مسجد  
لم يجز مفرغ على المرحوم **كينة تعيين الامام في صحة الاقتداء** فانها ليست  
بشرط فلو انتم به بطنه زيدا فاذا هو بكر صح الا اذا عيّن به باسمه فبان  
غيره الا اذا عرفه بمكان كالقاهر في المحراب او اشارة كهذا الامام الذي  
هو زيد الا اذا اشار لصفة مختصة بهذا الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح  
وبعكس يصح لان الشاب يدعى شيخا لعملة وفي المحتجبى نوي ان لا يصلي الا  
خلف من هو على مذهبه فاذا هو على غيره لم يجز **فانما كان**  
الاعتبار بالتسمية عندنا لم يختص ثواب الصلاة في مسجده عليه السلام  
بما كان في زمنه فليحفظ **والسادس استقبال القبلة** حقيقة او حكما  
كعاجز الشرط حصوله لا طلبه وهو شرط زائد لا يتلوا يسقط لا ابتلاء  
يسقط للحج حتى لو سجد للكعبة نفسها كغير **فالمكي** وكذا المدني لثبوت  
قبلتها بالوحي **امانة عنهما** بعدم المعايير وغيره لكن في البحر انه ضعيف بالاصح  
ان من بين وبينها احاد كالفائز بداره المصقايلا فالمراد بقولي فالمكي  
مكي يعاين الكعبة **وبغيره** اي غير معاينها **امانة جهتها** بان يبقى شئ  
من سطح الوجه مسامتا للكعبة او لهوائها بان يفرض من تلقا، وجب استقبالها  
حقيقة في بعض البلاد حظ على زاوية قائمة الى الافق ما راي على الكعبة وخط  
اخر يقطعه الى راوتين قائمتين بمنته ويسمى مع قلت فهذا معنى لتبين

21  
والتاسعة في عبارة الدرر فتبصر وتعرف بالدليل وهو في القري والامصار  
بحا ريب لصحابة والتابعين وفي الفاويز والبحار الجوامع كالقطب والافق  
العالم بها من لو صاح به سمعه **والعبرة في القبلة العشرة** لا النافى من  
الارض انسا بغيره الى العرش **وقبله العاجز** لم يرضوان وحده موجهها عند  
الامام وخوف مال وكذا كل من سقط عنه الاركان **جهة قدرته** ولو خطبا  
بأيما الخوف روية عدو ولم يعد لان الطاعة بحسب الطاقة ويخري هو بذل  
للجهود لنيل المقصود **عاجز عن معرفة القبلة** بما مر فان ظهر خطأ ولم  
يعد لما مر وان علم به في صلاته **او تحول رايه** ولو في سجود سهو **استدار**  
**وبني** حتى لو صلى كل ركعة لجهة جاز ولو بمكة او مسجد مظلم ولا يلزم منع  
ابواب ومس جدار ولو اعشى فسواه رجل بني ولم يقند الرجل به ولا يتحرر  
تحول ولو ائتم بمحر بلا تحرك بجزان احطأ الامام ولو سلم فتحو لراي  
مسوق ولا حتى استدراك المسبوق واستانفا لاحق ومن لم يقع تحريد  
على شئ يصل لكل جهة مرة احتياطا ومن تحول رايه لجهة الاولي استدراك  
ومن تذكر ترك سجدة من الاولي استانفا **وان شرع بالتحريم** وان  
**اصاب** لتركه فرض التحريم الا اذا علم صابته بعد فراغه فلا يعيد اتفاقا  
بخلاف مخالف جهة تحريمه فانه يستأنف مطلقا كصل على انه محدث او ثوبه  
بحسن والوقت لم يدخل فبان بخلافه لم يجز **صل على جماعة عند استباه القبلة**  
فلو لم تشبه ان اصاب جاز **بالتحريم** مع امامته وتبين انهم صلوا الى الجهات  
**مختلفة فمن يتقن** منهم بخالفه امامته في الجهة او تقدمه عليه حالة **الا راء**  
اما بعده فلا يضطر **تحريم صلاته** لا اعتقاده خطا امامته ولتركه فرضه المقام  
**ومن لم يعلم ذلك فصلاة صحيحة** كما لو لم يتعين الامام بان راي جليل  
يصليان فاتم بواحد لا بعينه **فان** وقع الشك عندنا بشرط مطلقا  
ولو عجبها عسيته فلو لم يتعلق باقوال كطلاوقوعا قبطا ولا لا ليدلنا  
من ينوي خلاف ما يودى على قول محمد في الجملة وهو ضعيف للعمدة ان العبادة  
ذات الافعال تسحب نيتها على كلها افتتح خالصا ثم خالطه الرأى اعتبر الساب



والربا انه لو خلى عن النكال لا يصلح فلو لم يحسنها وحده لافلاها نوا اصل  
 الصلاة ولا يترك الخوف دخول الربا لانه امر وهو ولا يراي في الفرائض  
 في حق سقوط الواجب قبل الشخص من الظهر وكذا رينا فصل في هذه المسئلة ينبغي  
 ان يحزبه ولا يسحق الدينار الصلاة لارضاء الخصوم لا يفيد بل يصلي الله  
 فان لم يعف خصمه اخذ من حسنة جاء، انه لو خذ لا نفي نوا سبعة انة  
 صلاة بالجماعة ولو ادرك في الصلاة ولم يدرك في ركعة لم ينجح في الفرض  
 فان هرفه صح والانعق نقلا ولو نفي فرضين مكتوبة وجنابة فلامكتوبة  
 ولو مكتوبتين فلو فائتين فلا وليا من اهل الترتيب والافا فيلخص  
 ولو فائتة ووفائتة فللغائتة لوقت متسعا ولو فرضنا ونفلا في الفرض ولو  
 نافلتين تسنة فخر وخجة مسجد فعنها ولو نافلة وجنابة فنافلة ولا تبطل  
 بنية القطع ما لم يكن بنية مغايرة ولو نفي في صلاة الصوم صح  
**باب في صفة الصلاة** شرع في الشروط بعد بيان الشروط  
 هي لغة مصدر وعرفا كيفية مستمالة على فرضه وواجب سنة وسنة  
**من فرائضها** التي لا تصح بدونها **الحرمة قائما وهي شرط** في غير جنابة  
 على القادر به يقني فيجوز بناء النقل على النقل وعلى الفرض وان كره للفرض  
 على فرضه ونقل على الظاهر ولا اتصالها بالاركان وعلى الشروط وقد  
 الزيلعي ثم رجع اليه بقوله ولئن سلم نعم في القلوع تقويم المنع على التسليم  
 اولى لكن نقول الاحتياط خلافه وعبارة البهان وانما استرطها ما استرط  
 للصلاة لا باعتبار ركبتها بل باعتبار اتصالها بالقيام الذي هو ركبتها  
**ومنها القيام** بحيث لو مد يديه لا ينال ركبتيه وفروضه وواجبه وسنونه  
 ومنذوبه بقدر القراءة فيه فلو كبر قائما فركع ولم يقف صح لان ما اتى به من  
 القيام الى ان يبلغ الركوع يكفيه فنية **فرض** وملحق به كذا سنة فخر في الاصح  
**لقادر عليه** وعلى السجود ولو قدر عليه دون السجود نذبا يما في قاعدا  
 وكذا من يسيل جرحه لو سجد وقد تحتم القعود كن يسيل جرحه اذا قام  
 او سلس بوله او يبدو ربع عورته او يضر عفه عن القراءة اصلا او عن صلوة

رضان ولو اضعفه عن القيام الخروج لجماعة يصلي في بيته قائما به يقني  
 خلافا للاسباب **ومنها القراءة** لقادر عليها كما ينبغي وهي ركز زايد  
 عند الاكثر لسقوطه بالاعتقاد بخلاف **ومنها الركوع** بحيث لو مد يديه  
 نال ركبتيه **ومنها السجود** بجهته وقدمه ووضع اصبع واحد منها  
 شرط وتكراره تعديا بآب السنة كعدد الركعات **ومنها القعود الاخير**  
 والذي يظهر انه شرط لانه شرع للخروج كالحرمة للسروع وصح في البدائع  
 انه ركز زايد بحيث من حلف لا يصلي بالرفع من السجود وفي السراجية لا يفر  
 منكره **قدرا** في **قراءة التشهد** الى عبده ورسوله بلا شرط مولاة وعدم صل  
 لما في الوالوجية صلى اربعاء وجلس لحظة فظنها ملائقا مقام ثم تذكر فجلس ثم  
 تكلم فان كالا الجلستين قدرا لتشهد صح **والا ومنها الخروج بصنعة** كفعله  
 المنافي لها بعد تمامها وان كره تحريما والصحيح انه ليس بفرض اتفاقا قاله  
 الزيلعي وغيره واقره المص في المجتبى وعليه المحققون وبقي من الفروض يتميز  
 وترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود والقعود الاخير على ما قبله وانما  
 الصلاة والانتقال من ركع الى اخر ومتابعته لا مامر في الفروض وصحة صلاة  
 امامه في رايه وعدم تقدمه عليه وعدم مخالفتها في الجهة وعدم تذكر فائتة  
 وعدم محاذاة امرأة بشرطها وتعديلا لاركان عند المائتين والائمة الثلاثة  
 قال العيني وهو المختار واقره المص وبسطناه في الخزان **وسرط في ادائها**  
 اي هذه الفرائض الاختيار قلت وبه بلغت نيفا وعشرين وقد نظم السراياني  
 في شرح الوهبانية التحريم عشرين سرطا وبغيرها الالة عشر فقال  
 سرط التحريم خطينا بجوها، مهذبة حسنا مد الدهر نهد،  
 دخول الوقت واعتقاد دخوله، وستر وطهر والقيام بالحجر،  
 نية ايقاع الاسام ونطقه، وتعيين فرضه وجوب فيذكر،  
 بجملة تركها الصبر عن مراده، وبسملة عن يان هو يقد،  
 وعن تركها واولها جلالة، وعن مدهنات وباء بالكر،  
 وعن فاصل فعل كلامها بين، وعن سبق تكبيره وشاكر يغدر

هذا هو السرط في ادائها  
 وهو سرط التحريم  
 سرط دخول الوقت  
 سرط الاعتقاد دخوله  
 سرط نية ايقاع الاسام  
 سرط نطقه  
 سرط تعيين فرضه وجوبه  
 سرط في ذكره  
 سرط بجملة تركها الصبر  
 سرط عن مراده  
 سرط بسملة عن يان  
 سرط هو يقد  
 سرط عن تركها واولها  
 سرط جلالة  
 سرط عن مدهنات وباء  
 سرط بالكر  
 سرط عن فاصل فعل  
 سرط كلامها بين  
 سرط عن سبق تكبيره  
 سرط وشاكر يغدر



**الاختيار** ايجالا استيقاظا ما لور كع وسجد ذاهلا كل الذهول اجزاه **فان اتى بها** او باحداها بان قام او قرا او ركع او سجدا وتعد الاخير **نائما لا يعتد بها** اتى به بل يعيده ولو القراءة او القعدة على الاصح وان لم يعيده تفسد لصوره لان اختياره فكان وجوده كعدمه والناس عنه غافلون فلو اتى النائم بركعة تامة تفسد صلاته لانه زاد ركعة وهي لا تقبل الرضا ولو ركع او سجد فنام فيه اجزاه لحصول الرفع والوضع بالاختيار **ولها واجبات** لا تفسد بتركها وتعاد وجوبها في العمد والسهوان ليسجد له وان لم يعدها يكون فاسقا نائما وكذا كل صلاة اديت مع كراهة التحريم تجب عادتها واختار انه جابر الاول لان الفرض لا يتكرر وهي على ما ذكره اربعة عشر **قراءة فاتحة الكتاب** فيسجد للسهو بتركها لاقلها لكن في المجتبي يسجد بتركها منها وهو اولي قلت وعليه فكل اية واجب لكل تكبيرة عيّد وتعديل ركعتان كل ركعة في كل اية فيلحفظ **وضم** اقصر سورة لا تكو او ما قام مقامها وهو ثلاث ايات فصار نحو ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر وكذا لو كانت الاية والايتان تعدل ثلاثا فصارا ذكره الحلي في **الاوليين من الفرض** وهل يكره في الاخيرين المختار لا وفي جميع **ركعات النفل** لان كل شفع منه صلاة وكذا الوتر احتياطا **وتعيين القراءة في الاوليين** من الفرض على المذهب **وتقدّم** **الفاتحة على كل السورة** وكذا ترك تكررها قبل سورة الاوليين **ورعاية الترتيب** بين القراءة والركوع **وفيما تكرر** ما فيها لا يتكرر فرض كما مر في **كل ركعة كالسجدة** او في كل الصلاة كعدد ركعاتها حتى لو شئى سجدة من الاول قضاها ولو بعد السلام قبل الكلام لكنه يشهد ثم يسجد للسهو ثم يشهد لا ينظر بالعود الى الصلابة والاعلان اما السهو فترفع تشهد لا القعدة حتى لو سلم بحرم رفعه منها لم تفسد بخلاف تلك السجدين **وتعدّل الاركان** اي تسكين الجوارح قدر يسجد في الركوع والسجود وكذا في الرفع منها على ما اختاره الكمال لكن المشهور ان كل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة وعند الثاني في الاربعة فرض **والقعود الاول** ولو في نفل في الاصح وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد وادب الاول غير الاخير لكن رد عليه لو استخلف مسا فز سبقة الحديث مقما فان القعود الاول فرض عليه وقد حجاب

بانه عارض **والتشهدان** ويسجد للسهو بترك بعضه كله وكذا في كل قعدة في الاصح اذ قد يتكرر عشر اركان الامام في تشهد ذي المغرب وعليه سهو يسجد معه وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد معه وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد معه ثم تصلي الركعتين بشهدين ووقع له كذا قلت ومثل التلاوة وتذكر الصلابة فلو فرضنا تذكره ايضا لها زيدا ربع اخر لما سر ولو فرضنا تعدد التلاوة والصلابة لها ايضا زيد ستون ايضا ولو فرضنا اذ راكع للامام ساجدا ولم يسجد ها معه ثم قضى القواعد انه يقضيها في اربع اخر فتدبر ولم ارض بنوعه والله اعلم **ولفظ السلام** مرتين فالثاني واجب على الاصح برهان دون عليكم فنقض قوله بالاول قبل عليكم على المشهور عندنا خلافا للتمكينة **وقنوت الوتر** وهو طلاق الدعاء وكذا تكبيرة قنوتة وتكبيرة ركوع الثالثة زيلعي **تكبيلات العيدين** كلها او بعضها وكذا تكبيرة ركوع ركعتة الثانية كلفظ التكبير في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في كل صلاة بحرف فيلحفظ **والجهر للامام والاسرار للكل فيما يجهر فيه ويسر** وبقي من الواجبات اثبات كل واجب فرض في محله فلو اتتم القراءة فكنت متفكرا سهوا ثم ركع وتذكر السورة راكعا فضعها قائما يسجد للسهو وترت تكرير ركوع وثلاث سجود وترت تعود قبل ثابته او اربعة وكل زيادة تتخذ بين فرضين وانصات المقتدي ومتابعة الامام يعني في المجتهد فيه لاني المقطوع بشخذا وبعد سنين كقنوت فجر وانما تفسد بخالفته في المفروض كما بسطا في الخراين قلت فبلغت اصولها ثيفا واربعين وبالبسط اكثر من مائة الف اذا خذها ينتج **٣٤٠** من ضرب قعدة للمغرب بتشهدها وترك نقص منه وزيادة فيها وعليه **٧٨** كما مر والتابع في الحضر فبصر في الفرائض واجتبت **٣٤٠** واجبا **وسنن** ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهوا ولا اساءة ولو عامدا غير مستحق وقالوا الاساءة ادون من الكراهة ثم هي على ما ذكره ثلاثة وعشرون **رفع اليدين للتحرية** في الخلاصة ان اعتاد تركها اتهم **ونشر الاضابع** اي تركها بحالها **وان لا يطا طاراسه عند التكبير** فانه بدعة **وجهر الامام بالتكبير** بقدر حاجته للاعلام بالدخول والانتقال وكذا بالتسليم والسلام



واما الموتر والمنفرد فيسمع نفسه **والثنا والتعظيم والتسمية والتأمين**  
وكون من **سرا** وضع **يمينه على يساره** وكونه **تحت السرة** للرجال لقول علي رضي  
الله عنه من السنة وضعها تحت السرة ولخوف جتماع الدم في راس الاصابع  
**وتكبير الركوع** وكذا **الرفع منه** بحيث يستوي قائما **والتسبيح فيه ثلاثا** والصاف  
كعبه **واخذ ركبتيه بيديه** في الركوع **وتفزع اصابعه** للرجل ولا يندب التفزع  
الا هنا والضم اليه السجود **وتكبير السجود** وكذا **نقل الرفع منه** بحيث يستوي  
جالسا وكذا **تكبيره والتسبيح فيه ثلاثا** ووضع يديه **وركبتيه** في السجود فلا  
يلزم طهارة مكانها عندنا جميع الا اذا سجد على كفه كما مر **واقترأ من رجليه اليسرى** في  
شهد الرجل **والجلوس** بين السجدين ووضع يديه على فخذيته كالشهد المتوار  
وهذا مما اغفله اهل المتون **والسجود** كما في امداد الفتاح **للسنة ثلاث** قلت  
وياتي معنى **للمنة** فانهم **والصلاة على النبي والسلام** في القعدة الاخيرة وفرض  
الشافعي قول اللهم صل على محمد ونسبه الى السدود ومخالفة الاجماع **والدعاء**  
ما يستحيل سؤاله من العباد وهي بنية تكبيره الانتقال حتى تكبيرة القنوت  
على قول الشافعي **للايمان والتوحيد** وغيره وتحويل الوجه بنية ويسرة **ولها ادب**  
تركه لا يوجب سادة ولا عتابا اكثر سنة الزوائد لكن فعله افضل **نظره الى**  
**موضع سجوده حال قيامه** ليظهر قدسية حال السجود **والى اربعة** انفس حال سجوده  
**والى حجم** حال تعوده **والى منكبيه الايمن** واليسر عند التسليم **الاولى والثانية**  
لتحصيل الخشوع **وامساك فخذه عند التثاوب** ولو باخذ شفته بسننه  
**فان لم يقدر عظامه بظهر يديه** اي يمتد وقيل باليمنى لوقائما والافيسا  
مجنبي او كنه لان التغطية بلا ضرورة مكروهة **واخراج كفيه من كفيه** عند  
**التكبير للرجل** للضرورة كبر ودفع السعال ما استطاع لانه بلا عذر  
منفسد فيجنبه **والقيام** لا امام وموتم **حين قال حي على الفلاح** خلافا  
لما نزل عنده عند حي على الصلاة ابن طحال **ان كان الامام يقرب بالحجاب** **والا**  
**يتقوم كل صفته** اي اليه **الامام على الاظهر** وان دخل من قدام مواحين  
يقع بصرهم عليه الا اذا قام الامام بنفسه في مسجد فلا يقفوا حتى يتم

اقامته **ظهير** **بشرع الامام** في الصلاة **مذقيل قد قامت الصلاة** ولو  
اخرج حتى انتهى لابس به اجماعا وهو قول الشافعي **والثلاثة** وهو اعدل المذهب  
كما في شرح المجمع للظفر في الفهستان **معزيا الى الخلاصة** انه لا يصح **شروع**  
لو لم يعلم ما في الصلاة من فرائض ومن اجزائه **فتنبه** **فصل اذا اراد**  
**الشروع فيها كبر** لو قادرا **والافتتاح** اي قال وجوبنا الله اكبر ولا يصير شرا  
بالمبتدأ فقط كالله ولا باكبر فقط هو المختار فلو قال الله مع الامام وكبر قبله  
او ادرك الامام راكعا قبال الله قائما وكبرا كعا لم يصح في الاصح كما لو فرغ  
من الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة مع عند الامام خلافا لمحمد **قائما**  
فلو وجد الامام راكعا فكبّر منحيما ان الى القيام اقرب صح ولفتنة تكبيرة  
الركوع **شروع** كبر غير عالم بتكبيره ما مد ان اكبر رايه انه كبر قبله لم يجز ولا اجاز  
محيط ولو اراد تكبيرة التعجب استأبعت المودن لم يصير شرا وعجزم الذالكوله  
صلى الله عليه وسلم الا ان جزمه والاقامة جزمه والتكبير جزمه **وانما يصير شرا**  
**بالنية عند التكبير لا به** وحده ولا بهما وحدهما بل بهما **ولا يلزم العاجز عن النطق**  
كاخرس وامى **خبرك لسانه** وكذا في حق القراءة هو الصحيح لعدم تقديهما القيا  
غيره الا بدليل فتكفي النية لكن ينبغي ان يستطاع فيها القيام وعدم تقديهما القيا  
مقام القرينة ولما اراه ثم في الاستبانه في قاعدة التابع تابع والمفتي به لزومه في تكبيرة  
وتبليته لا قراءة **ورفع يديه** قبل التكبير وقيل معه **ماسا با يمينه** **محمق اذ نية**  
المراد بالمحاذاة لانها لا تتحقق الا بذلك ويستقبل بكفيه القبلة وقيل خذبه  
**والمرأة** ولو امة كما في البحر لكن في النهر عن السراج انها عا كالرجل وفي غيره كالحرق  
**ترفع** بحيث يكون راسها معها **حذا منكبيها** وقيل كالرجل **شروع** ايضا  
مع كراهة التحريم **بتسبيح وتلايل** وتحميد **وسائر كلام التعظيم** الخالص له تعالى  
ولو مشتركة كرحيم وكريم في الاصح وخصه الثاني باكبر وكبير منكرا ومعرفا زاد  
في الخلاصة والكبار مستقلا ومخففا **كما صح** **لوشروع بغير عريته** اي لسان كان  
وخصه البردعي بالفارسية لمزيتها مجديث لسان اهل الجنة العربية والفارسية  
الدينية بتشديد الراءهستانى وشروطا عجزه **وعلى هذا الخلاف** الخطبة وجميع كان الصلاة



واما ما ذكر بقوله **او من اولي واسلم** **وسمي عند ذبح** او شهد عند حاكم او  
 رد سلاما ولم ار لو شئت عا طسا **او قريها عاجزا** فجازا عا قيدا القراءة بالعجز  
 لان الاصح رجوعه الى قوله **ما وعليه الفتوى** قلت وجعل العيني شروع كالقراءة  
 لاسلف له فيه ولا سند يقويه بل جعله في التناثر خائفة كالتلبية يجوز اتفاقا  
 فظاهره كالمتمن رجوعهما اليه لاهوالهما فاحفظه فقد استنبه على كثير من  
 القاصرين حتى الشرب لا في كل كتبه فتنبه **لا يصح ان اذن لها على الاصح**  
 وان علم انه اذن ذكره الحدادي واعتبر الزيلعي المتعارف **فروع** قرأ  
 بالفارسية او التورية او الانجيل ان قصته تفسد وان ذكره لا والحق في  
 البحر الساذك في النهر الا وجد انه لا يفسد ولا يجزي كالتبجي ويجوز كتابة اية  
 او اثنين بالفارسية لا اكثر ويكره كتب تنسب تحتها **ولو شرع بمسوح** لاحتجته  
 كقوله وبسملة وحوقلة **والله اعفري** او ذكرها عند الذبح **لم تحجز بخلاف اللهم**  
 فقط فانه يجوز فيها في الموضع كما اتفق ووضع الرجل يمينه على يساره تحت  
**سرة** اخذ راسها بخصمه **واها** هو المختار وتضع المرأة والخنثى الكف  
 على الكف تحت ثديها **كما فرغ من التكبير** بلا ارسال في الاصح **وهو سنة قيام**  
 ظاهره ان القاعدة لا يضع ولما لم يرد في مجمع النهر المراد من القيام  
 ما هو الاعمال ان القاعدة يفعل كذلك **قرا رفيه ذكر مسنون فيضج حاله**  
**الشتا وفي القنوت وتكبيرات الجنازة** لا يسن في قيام بين ركوع وسجود  
 لعدم القرار ولا بين تكبيرات العيد لعدم الذكر ما لم يطل القيام فيضج سراج  
**وقرا كما كبر سبحانك اللهم** تاركا وجل ثناوكل في الجنازة **مقتصر عليه** فلا يضم  
 وجهت وجهي لابي النافلة ولا تقصد بقوله **وانا اول المسلمين في الاصح الا اذا**  
**شرع الاما** في القراءة **سوا كان مسبوقا** او مدركا **وسوا كان اما مبحرا**  
**بالقراءة** او لا فانه **لا ياتي به** لما في النهر عن الصغري **در كرا** امام في القيام ينبي  
 ما لم يبدأ بالقراءة وقبل في الخافقة ينبي ولو ادر كراها او سا جلا ان كبر  
 رايه انه يدركه اتي به **وتما استفتح تعوذ** بلفظ اعوذ على المذهب **سرا** قبل الاستفتاح  
 ايضا فهو كالتنازع **لقراءة** فلو تذكره بعد الفاتحة تركه ولو قبل اكلها تعوذ

وينبغي ان يستأنفها ذكره الحلي ولا تعوذ التلبية اذا قرأ على استاذة ذخيرة اي  
 لا يسن فليحفظ **فياتي به المسبوق عند قيامه لقضاء ما فاتة** لقائه **لا المقدري**  
 لعدمها **ويؤخر الاما** لا تعوذ **عن تكبيرات العيد** لقراءتها بعده **ولما تعوذ**  
**سمي غير الموت** بلفظ البسملة لا مطلق الذكر كما في ذبيحة ووضوء في **اول كل ركعة**  
 ولو جهريته **لا تسن بين الفاتحة والسورة مطلقا** ولو سرية ولا تركه اتفاقا  
 وما صح الزاهدي من وجوبها ضعيف في البحر **وهي اية واحدة من القرات**  
**انزلت للفصل بين السور** فما في النهر بعض اية اجماعا **ولست من الفاتحة ولا**  
**من كل سورة في الاصح** فتحرم على الجنب **لم تحجز الصلاة بها احتياطا ولم يكف**  
**باجادها الشبهة** اختلاف ما ذكر فيها **و** كما سمي **قر المصلي لو اماما او منفردا الفاتحة**  
 وقرا بعدها وجوبا **سورة اولات ايات** ولو كانت لاية او لاثنتان تعدل للاثنتين  
 ايات قصارا انفت كراهة التحريم ذكره الحلي ولا تنفي التزمية الا بالمسنون  
**واما** بعد وقصر واماله ولا تفسد بعد مع تشديد وحذف يا بل بقصر مع احدا  
 ويهدمها وحدها بما نفدت بتجزيه **الامام سرا** **لما مورا** **ومنفرد** ولو في السرية  
 اذا سمعه ولو من مثله في جمعة وعيدا ما حديثا من الامام فاسموا من  
 التعليق معلوم الوجود فلا يتوقف على سماعه بل يحصل بتمام الفاتحة ببليل  
 اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا **امين** ثم كما فرغ **يكبر** مع الاخطا **للكوع**  
 ولا يكره وصل القراءة بتكبيره ولو بقي حرف او كلمة فامد حالة الحزور لا بأس به  
 البعض منية للصلي **ويضع يديه** معتدلا **على ركبتيه** **ويقبض اصابعه** للتكبير  
 ويسن ان يلصق كعبيه وينصب ساقيه **ويبسط ظهره** ويسوي راسه بعجزه  
**غير رافع ولا منكسر راسه** **ويسبح فيه** **واقلة ثلاثا** فلو تركه ونقصه كره تنزيها  
 ركزه تحتها اطالة ركوع او قراءة لا دراك الجاني اي ان عرفه فالا فلا بأس به  
 ولو اراد التقرب الى الله لم يكره اتفاقا لكنه نادر وتسمى مسئلة الربا فينبغي  
 التحرز عنها اعلم ان ما يبتني على لزومها بعد في الاركان انه **لورفع الامام**  
**راسه من ركوع** او سجود **قبلا ان يتم المأموم التسبيحات الثلاث** **وجب**  
**متابعته** وكذا عكسه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين **بخلاف سلامه** او قيا



لثالثة قبل اتمام الموتر تشهد فانه لا يتابعه بل يتمد لوجوبه ولو لم يتمد جاز ولو  
سلم والموتر في ادعية التشهد ثابته لانها سنة والناس عنه غافلون ثم يرفع  
راسه من ركوعه سمعها في الولوجية لو ابدل النون لاما تنفس وهل ينف  
يجزم او يحذف كقولان ويكتفي به الامام وقال لا يضم التمجيد سراً ويكتفي بالتحميد  
الموتر وافضله اللهم ربنا وذكرك الحمد ثم حذف الواو ثم حذف اللهم فقط ويقدم  
مستويا لما مرانه سنة او واجبا فرض ثم يكبر مع الخور ويسجد واذا سجد ركبتيه  
اولا لقربها الارض ثم يديه الا لعذر ثم وجهه مقدما انقلبا من بين كفيه  
اعتبارا لآخر الركعة باولها ضاماً اصابع يديه لتوجه للقبلة ويعكس راسه  
ويسجد بانقر اي على ما صلب منه وجهته حدا طولاً من الصدغ الى الصدغ  
وعرضاً من اسفل الحاجبين الى الخف ووضع اكبرها واجب قبل فرض بعضها  
وان قل وكه اقتصاره في السجود على احدها ومنع الاكتفاء بالانف بلا عذر  
قاله صح رجوعه وعليه كفتوي كما حرمناه في شرح الملتقى وفيه يفترض اصابع  
القدم ولو اوحدة حقاً للقبلة والالهم تحنو الناس عنه غافلون كما يكره تنزهها  
بكون عمامته الا لعذر وان مع عندنا بسط كونه على جبهته كلها وبعضها كما  
مراسا اذا كان الكور على راسه فقط ويسجد عليه يقتصر اي ولم تصل الارض  
جبهته ولا انقلبه على القول به يصلح لعدم السجود على محله وبسط طهارة المكان  
وان يجرد حجم الارض والناس عنه غافلون ولو سجد على كعبه او فاضل قوله  
مع لو المكان البسوط عليه ذلك طاهراً والا لما لم يعد سجوده على طاهر  
فيصح اتفاقاً وكذا حكم كل متصل ولو بعضه ككفه في الاصح وفخذه لو بعد  
لاركبتة لكن صح الحلبى انها كفده وكره بسط ذلك ان لم يكن ثمة تراب او  
حصاة او حرا وبرد لانه ترفع يكن ترفعا فان لم يخف اذا باس به  
فذكره تنزهها وان خافه كانت مباحاً وفي الزايعان كدفع التراب عن وجهه  
كره وعن عمامته لا رصح الحلبى عدم كراهة بسط الخزقة ولو بسط القبا جعل  
كفده تحت قدميه وسجد على ذيله لانه اقرب للتواضع وان سجد للزحام على  
ظهره هل هو قيدا احترازي لانه فصل صلاته اليه هو فيها جاز للضرورة

وان لم يصلها بل صلى غيرها او لم يصل اصلا وكان فرجة لا يصح وشروط في  
الكفاية كون ركبتى الساجد على الارض وشروط في الحلبى سجود المسجود عليه  
على الارض فالشروط خمسة لكن نقل القهستاني الجواز ولو الثاني على ظهر  
الثالث وعلى غير ظهر المصلي بل على ظهر كل ما كوز بل على غير الظهر كالنخدين  
للعداء ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع القديين بقدر البشتين  
جاز سجوده وان الترتل الا لزحمة كما مر والمراد لبنة بجاري وهي ربع ذراع  
عرض ستة اصابع فقدا ارتفاعها نصف ذراع ثنتي عشرة اصبعاً ذكره الحلبى  
ويظهر عضديه في غير زحمة ويباعد بطنه عن فخذه ليظهر كل عضو بنفسه  
بخلاف الصفوف فان المقصود اتحاضهم كما منهم جدا واحد ويستقبل باطراف  
اصابع رجليه للقبلة ويكره ان لم يفعل ذلك كما مر كره لو وضع قدما ورفع  
اخرى بلا عذر ويسجد ثلاثا كما مر والمرأة تخفض فلا تبدي عضدها  
وتلتصق بطنها بفخذها لانه استرو حرمنا في الخزان انها تخالف الرجل  
في خمسة وعشرين ثم يرفع راسه مكبرا ويكفي مع الكراهة اذني ما يطلق عليه  
اسم الرفع كما صح في المحيط لتعلق الركبتين بالاولى كسائر الاركان  
بل وسجد على الوجود فتزع فسجد بلا رفع اصلا صح في الهداية انه ان  
كان في القعود اقرب صح والا لا ورجه في النهر والسرنبلا في ثم السجدة  
الصلائية تتم بالرفع عند سجود عليه الفتوى كالتلاوية اتفاقا مجمع  
وجلس بين السجدين مطمئنا لما مر ويضع يديه على فخذه كالشهد  
مينته المصلي وليس بينهما ذكر سنون وكذا ليس بعد رفعة الركوع  
وعا وكذا الايات في ركوعه وسجوده بغير التسبيح على المذهب وما ورد  
محول على النقل ويكبر ويسجد ثمانية مطمئنا ويكبر للنهوض على صدور  
قدميه بلا اعتقاد وقعود استراحة ولو فعل لا بأس وبكره تقديم احد  
رجليه عند النهوض والركعة الثانية كالاولى فيها ترغيبه لا ياتي بها  
وتعوذ بها اذ لم يشرع الامر واحدة ولا يسكن مؤكدا رفع يديه الا  
في سبع مواطن كما ورد بناء على ان الصفا والمروة واحد نظر السعي



ثلاثة في الصلاة تكبيرة افتتاح وقنوت وعيد وخمس في الح استحسان  
 الحجر والصفاء المروة وعرفات والحجرات ويجمعها على هذا الترتيب  
 بالنظر فقصص صحيح وبالنظم لابن كفيص قوله فتح قنوت عيد استلم  
 الصفاء مع سروة عرفات الحجرات والرفع بهذا اذ ينه كالقنوت في الصلاة  
 الاول واما في استسقاء ما رواه عند الصفاء المروة وعرفات فرفعها  
 كالرداء والرفع فيه وفي الاستسقاء مستحب فيسقط يديه هذا صدره  
 نحو السماء لانها قبله الداء ويكون بينهما فرجة ولا شارة بمسبحته  
 لعذر كبره يكفي للمسح بعده على وجهه سنة في الاصح شربا لانيته وفي  
 وتر البحر الداء اربعة دعاء عند فعل كما مر ودعا ربه جعل نفسه لوجه  
 كما مستغث من الشيء ودعا تضرع يعقد الخنصر والنصر ويحلق ريشه  
 بسجدة ودعا الخفية ما يفعل في نفسه وبعد فراغه من سجدة الركعة  
 الثانية يفترش الرجل رجله اليسرى فجعلها بين يديه ويجلس عليها  
 وينصب رجله اليمنى ويوجه اصابعه في المنصوبة نحو القبلة هو السنة  
 في الفرض والنفل ويضع يمينه على فخذه اليمنى ويسره على اليسرى  
 ويبسط اصابعه مفرجة قليلا اجاعلا اطرافها عند ركبتيه ولا يخذ  
 الركبة هو الاصح لتوجه للقبلة ولا يسير يسيرا بقية عند الشهادة وعلية  
 الفتوى كما في الواجبة والتحجيس وعملة المفتي وعامة الفتاوى لكن المعتبر  
 ما صححه الشراح ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلي والبهني والباقلاني  
 وشيخ الاسلام الحيد وعنه من يشر بفعله عليه السلام ونسبوه للحمد والامام  
 بل في متن دراهم الحجا روى عن عذر الادراك المفتي به عندنا انه يسير باسطة  
 اصابعه كلها وفي السربلانية عن البرهان الصحيح انه يسير بسجدة وحده  
 ويرفعها عند النقي ويضعها عند الانبات واكثرنا بالصحيح عما قيل  
 لا يسير لانه خلاف الدراية والرواية بقولنا لا المسجدة عما قيل يعقد عند  
 الاشارة انتهى وفي الغني عن التحفة الاصح انها مسجدة وفي المحيط  
 ويقرأ تشهد ابن مسعود وجوبا كما يجتهد في البحر لكن كلامه يفيدنا

الركبة اليسرى ويجعلها بين يديه ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويوجه اصابعه في المنصوبة نحو القبلة هو السنة في الفرض والنفل ويضع يمينه على فخذه اليمنى ويسره على اليسرى ويبسط اصابعه مفرجة قليلا اجاعلا اطرافها عند ركبتيه ولا يخذ الركبة هو الاصح لتوجه للقبلة ولا يسير يسيرا بقية عند الشهادة وعلية الفتوى كما في الواجبة والتحجيس وعملة المفتي وعامة الفتاوى لكن المعتبر ما صححه الشراح ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلي والبهني والباقلاني وشيخ الاسلام الحيد وعنه من يشر بفعله عليه السلام ونسبوه للحمد والامام بل في متن دراهم الحجا روى عن عذر الادراك المفتي به عندنا انه يسير باسطة اصابعه كلها وفي السربلانية عن البرهان الصحيح انه يسير بسجدة وحده ويرفعها عند النقي ويضعها عند الانبات واكثرنا بالصحيح عما قيل لا يسير لانه خلاف الدراية والرواية بقولنا لا المسجدة عما قيل يعقد عند الاشارة انتهى وفي الغني عن التحفة الاصح انها مسجدة وفي المحيط ويقرأ تشهد ابن مسعود وجوبا كما يجتهد في البحر لكن كلامه يفيدنا

وجز من شيخ الاسلام الحيد بان الخلاف في الافضلية ونحوه في جميع الانهر  
 ويقصد بالفاظ التشهد معاينها مرادة له على وجه الانشاء كما انه يحيى الله  
 ويسلم على نبيه وعلى نفسه واوليائه لا الاخبار من ذلك ذكره في المجتبى وظاهر  
 ان ضمة عينها للحاضر من الاحكام سلام الله وكان رسول الله عليه السلام يقول  
 فيه اني رسول الله ولا يزيد في الفرض على التشهد في القعدة الاولى اجماعا  
 فان زاد ما ذكره فتجب الاعادة او ساهايا وحسب عليه سجد السهو  
 اذا قال اللهم صل على محمد فقط على المذهب المفتي به لا لخصوص الصلاة بل لتمام  
 القيام ولو فرغ التوتم قبل اتمامه سكنت تفاقا واما المسبوق فيترسل ليفرخ  
 عند سلام اتمامه وقيل يتم وقيل يكرر الشهادة واكتفى المفتي فيما بعد  
 الاوليين بالفاحة فانها سنة على الظاهر ولو زاد لا بأس به وهو مخير  
 بين قراءة الفاتحة وصحح العيني وجوبها وتيسير لانها سكوت قدرها  
 وفي النهاية قدر تسبيحة فلا يكون مسينا بالسكوت على المذهب لسبوت  
 التحخير عن علي وابن مسعود وهو الصارف للمواظبة عن الوجوب يفعل في  
 القعود الثاني الافتراء كالاول وتشهد ايضا وصلى على النبي صلى الله عليه  
 وسلم وصح زيادة في العالمين وتكرار ان الحمد مجيد وعدم كراهة الترحيم  
 ولو ابتداء ونزب السيادة لان زيادة الاخبار بالواقع عن سلوك الادب  
 فهو افضل من تركه ذكره الرملي الشافعي وغيره وما نقل لاسود ويني في  
 الصلاة فكذب وقولهم تسيد ويني باليا الحسن ايضا والصواب بالواو وخص  
 ابراهيم لسلامة علينا اولانه سمانا المسلمين اولان المطلوب صلاة نتخذها  
 خليلا وعلى الاخر فالنسبة ظاهرا وراجع لالحمد والمثبه به قد يكون ادنى  
 مثل نوره كشكاة وهي فرض عملا بالامر في شعبان ثاني الهجرة مرة واحدة  
 اتفاقا في الشهر فلو بلغ في صلاته ثابت عن الفرض نهجنا وفي المجتبى لا يجب  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ان يصل على نفسه واختلف الطحاوي والكرخي  
 في وجوبها على السامع والذاكر كما ذكر صلى الله عليه وسلم والختار عند  
 الطحاوي وتكراره أي الوجوب كلما ذكر ولو اتخذ المجلس في الاصح لان



الاسرى يقتضى التكرار بل لانه تعالى وجوبها بسبب تكرار هو الذكر فتكرار  
بتكرار وتصير دينا بالترك فتقتضى لانها حق عندك كما التسميت بخلاف ذكره  
تعالى **والله اعلم** **ستحبابه** اى التكرار عليه الفتوى والمعتد من المذهب  
قول الطحاوي كذا ذكره الباقر في نهج الماصح الحلبى وغيره ورجحه في  
البحر باحد حديث الوعيد لرغم وابعد وشقا وخل وجفاء ثم قال فتكون  
فرضا في العمرو واجبا كلما ذكر على الصحيح وحرما ما عتد في التاخر متاعده  
وخوفه وسنة في الصلاة ومستحبته في كل اوقات الاسكان ومكرهته في  
صلاة غير تشهد اخر فلذا استثنى في الزهر من قول الطحاوي ما في تشهد  
اول وضمن صلاة التوحيد لئلا يتسلسل بل خصه في درر البحار بغير الذكر  
لحديث من ذكرت عنده فليحفظ ما راجع الاعضا برفع الصوت جهلا وانما  
هي دعاءه والى ان يكون بين الجهر والمخافة كذا اعتده التاجي في كثر العفاء  
وحرارها تترك كلمة التوحيد مع انها كلمة التوحيد اعظم منها وافضل  
لحديث الاصبغاني وغيره عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من صلى على مرة واحدة تقبلت منه محي الله عنه ذنوب تمامين سنة فتد  
لما قول بالقبول **ودعا** بالعربية وحرمة بغيرها من نفسه وابويه واستأذنه  
المؤمنين وحرمة سوال العافية مدا الدهر وخير الدارين ودفع شرهما او  
المستحيلات العادية كزول المائدة قبل والشرعية والحق حرمة الدعاء بالمفردة  
للكافر لالكل المؤمنين كل ذنوبهم بحسب **بالادعية المذكورة في القرآن والسنة**  
**لا يائس به كلام الناس** اضطر به فيه كلامهم ولا يائس المص والمختار كما قال  
الحلبى ان ما في القرآن او في الحديث لا يقبل ولا يسر في احدهما ان  
استحال طلبه من الخلق لا يفسد ولا يفسد لو قيل قدما تشهد والائتم به  
ما لم يذكر سجدة فلا تقصد بسوال المغفرة مطلق ولو لم يحى ولجزم وكذا الرد  
ما لم يقيد به ما لو خوه لاستعماله في العباد مجازا **ثم يسلم عن عيینه وبيارة**  
حتى يرى بياض خده ولو عكس سلم عن عيینه فقط ولو تلقا وجهه سلم عن  
يساره اخري ولو نسي اليسار اتي به ما لم يستدر القبلة في الاصح وتقطع

الحرمة بتسليمه واحدة برهان وقد مر في التاخر خائفة ما شرع في الصلاة  
مثنى فلو واحد حكم المثنى فيحصل التحليل لسلام واحد كما يحصل المثنى وتنفيد  
الركعة بسجدة واحدة كما تنفد بسجدة **مع الامام** ان اتم تشهد كما مر  
ولا يخرج المودة بخو سلام الامام بل بقهقهته وحده عمدا لانتفا حرمتهما  
فلا سلام ولو اتمة قبل امامه فتكلم جائزا وكروه فلو عرض مناف تفسد صلاة الامام  
فقط **كالحرمة** مع الامام وقالوا لا افضل فيها بعده **قال لا السلام عليكم ورحمة الله**  
**هو لسنة** وصرح الحدادي بكراهة عليكم لسلامه **وانه لا يقول عنا وبركاته**  
وجعله النووي بدعة ورد في الحلبي الطحاوي انه حسن **وسن جعل التا في اخفض**  
**من الاول** خصه في المني بالامام واقره المص **وينوي** الامام بخطابه **السلام على**  
**من في عيینه وبيارة** من بعد في صلاته ولو جازا ونسأ لسلام تشهد في غير  
الخطاب **والحفظه فيها** بلائية عدد كالايان بالانبياء وقد مر القوم لان المختار  
ان خواص بني ادم وهم الانبياء افضل من كل الملائكة وعوام بني ادم وهم المختار  
الاقيما افضل من عوام الملائكة والمراد بالايقيا من ايقى الشر كالفسقة  
كما في البحر عن الروضة واقره المص قلت وفي مجمع الزهر تبعا للقهستاني في خواص  
البشر واساطير افضل من خواص الملائكة واساطير عند اكثر المشايخ وهل تغير  
لحفظه قولان ويفارقه كاتب السيات عند جماع وخلا وصلاة والمختار ان  
ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه ما اراه الله بعلمه نعم في حاشية الاساء تكتب في  
رق بلا حرف كتبوها في العقل وهو احد ما قيل في قوله تعالى وكتاب مسطور في رق  
منشور وصح النيسابوري في تفسيره انها يكتبان كل بيتي حتى يئنه قلت وفي  
تفسير الديلمي اطي يكتب لمباح كاتب السيات ويحي يوم القيمة وفي تفسير الكازروني  
المعروف بالاحوين الاصح ان الكافر ايضا تكتب اعماله الا ان كاتب اليمن  
كالساهد على كاتب يسار وفي البرهان ان ملائكة الليل غير ملائكة النهار وان  
ابليس مع ابن ادم بالنها وولاه بالليل وفي صحيح مسلم ما منكم من احد الا  
وقد وكل الله به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة قالوا واما يا رسول الله  
قالوا ياي ولكن اتا نبي عليه فاسلم روي بفتح الميم وضنها **وبزيد الموتى السلام**



على امامه في التسليمه الاولى ان كان الامام فيها والا في الثانية ونواه فيها  
لوحاديا وينوي المنفرد بالحفظ فقط لا يقلد اكتبه ليغم الميزان لاكتبه معه  
ولعمري لقد صار هذا كالشريعة المنسوخة لا يكاد ينوي احد شيئا الا لفظها  
وفيه نظر ويكره تاخير السنة الا بقدر الامم انت سلام الخ وقال الحلو ان  
لا بأس بالفصل بالاوراد واختار الكمال قال الحلبي ان اراد بالكرهه  
التزبیهة ارتفع الخلاف قلت وفي حفظي عليه على القليله ويستحب ان يستغفر  
ثلاثا ويقرأ آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين ويهلل  
تأمل لانه ويدعو ويختتم بسبحان ربك وفي الجوهرة يكره الام التنفل في مكانه  
لا للموتم وقيل يستحب كسر الصفوف وفي الثانية يستحب الامام التحول اليه  
القبلة يعني ليس المصل لتفلا او ورد خيره في النية بين تحويلة عينا وشمالا  
واما ما وخلقنا وذهابا به لبيتنا واستقبال الناس بوجهه ولودون عشرة مالم  
يكن بجذائه مصل ولو بعيد **فصل في وجه الامام وجوبا بحسب الجماعة**  
فان زاد عليه سا ولوانتم به بعد الفاتحة او بعضها سالا عاها جهر اخر  
اخر شرح للنسبة انتم به بعد الفاتحة بجهر بالسورة ان قصد الامامة والا  
فلا يلزمه الجهر في الفجر والولي العسا بن ادا وقضا وجعة وعيد بن وترايح  
**ووتر بعدها** اي في رمضان فقط للتواتر قلت في تقييده ببعدها نظرا في  
الجهر فيه وان لم يصل التراويح على الصحيح كما في مجمع الاثر نعم في القضا  
تبع القاعدي لاسهول بالخافته في غير الفجر كغيره ووتر نعم بجهر افضل **وسر**  
**في غيرها** وكان عليه السلام بجهر في الكربة تركه في الظهر والعصر ليدفع اذي  
الكفار كما في كشف النهار فانه سر **وبخير المنفرد في الجهر** وهو افضل وليكن  
بأذناه **ان ادري** وفي السرية يخاف حتما على المذهب **كتنفلا بالليل** منفردا  
فلوام جهر لتبعه النقل لظفر زيلعي **وبخافت** المنفرد حتما اي وجوبا **ان**  
**فرضي الجهرية** في وقت الخافته كان صلى العسا بعد طلوع الشمس كذا ذكر  
المصنف بعد الواجبات قلت وهكذا ذكره ابن الكا في شرح المنا من  
جس القضا **على الاصح** كما في الهداية لكن تعقبه غير واحد ورجحوا تخيير

كن سبق بركة من الجمعة فقام بقبضها بخير وادنى الجهر اسما غير هو ادنى  
ادنى المخافته اسما نفسه ومن بقربه فلو سمع رجل ورجلا فلينسبح  
والجهر ان يسمع الكل خلاصة ويجري ذكر المذكور في كل ما يتعلق بنطق كشيء  
**على ذبحة** وجوب سجدة تلاوة وعناق وطلاق واستثناء وغيرها فلو طلق  
واستثنى ولم يسمع نفسه لم يصح في الاصح وقيل في نحو ابيع بشرط سماع  
المستثنى ولو ترك سورة **اولى العسا** سالا فلو عدا اقراها وجوبا وقيل ندبا  
مع الفاتحة جهر في الاخيرين لان الجمع بين جهر ومخافته في ركعة شنيع ولو ذكرها  
قبل ركوعه قراها واعاد السورة **وفرض القراءة اية على المذهب** لغة العلامة  
وعرفا طائفة من القران مترجمة اقلها ستة احرف ولو تفقدت كلمة يلا الا  
اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كرر مرارا الا اذا حكم حاكم فيجوز  
ذكره القهستاني ولو قرأ اية طويلا في الركعتين فالاصح الصحة اتفاقا لانه  
يزيد على ثلاثة قصار قال الحلبي وحفظها **فرض عين** معين على كل مكلف **حفظ**  
**جميع القران فرض كفاية** وستة عين افضل من الشغل وتعلم القضا افضل منهما  
**وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم** ويكره نقص شي من الواجب  
ويسن في السفر مطلقا اي حالة قرار وفرا كذا اطلق في الجامع الصغير ويجوز  
في البحر ورد ما في الهداية وغيرها من التفصيل ورد في النهرو حرران ما في الهداية  
هو **الحشر الفاتحة وجوبا واي سورة شاء** وفي الضرورة بقدر الحال ويسن في الحضر  
لامام ومنفرد ذكره الحلبي والناس عنه فافلون **طوال الفصل** من الجهر التالي  
اخر البروج في الفجر والظهر ومنها الى اخر لم يكن **ووساطة في العصر والعشا**  
باقية **قصار في المغرب** اي في كل ركعة سورة ما ذكر ذكره الحلبي اختاره في البداية  
عدم التقدير وانه يختلف بالوقت والقوم والامام وفي الحجة يقرأ في الفرض  
بالترسل حرفا حرفا وفي التراويح بين بين وفي النفل المالا ان يسرع بعد  
ان يقرأ كما يفهم ويجوز بالروايات السبع لكن الاولى ان لا يقرأ بالغنية عند  
العوام صيانة لدينهم **وتطاول في الفجر على ثلثها** بقدر ثلث وقيل النصف  
ندبا فلو تخش لا بأس به **فقط** وقال محمد ولي الكا حتى التراويح وقيل عليه الفتوى



وطالة الثانية على الاولى كونه تنزيها **اجامان بلالات** ان تقاربت  
طولا وقصلا والا اعتبر الحروف والكلمات واعتبر الحلي فحس الطول لاعداد  
الايات واستثنى في الجبر ما ورد به السنة واستظهر في النقل عدل الكرام  
مطلقا وان **باقل لا يكره** لانه صلى الله عليه وسلم صلى بالمعوذتين **ولا يتعين**  
**من القرآن لصلاة على طريق الفرض** بل تعين الفاتحة على وجه الوجوب **يكبر**  
**التعين** كالسجدة وهما في الجبر كل جمعة بل يندب قراتها احيانا **والموتم**  
**لا يقرأ مطلقا** ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لمحمد صغيف كما بسطه  
الحال فان **قرا كره تحريم** وتصح في الاصح وفي درر البحار عن مسبوط جواهر انه  
انها تنسد ويكون فاسقا وهو مروي عن عدة من الصحابة فالمنع احوط **بل**  
**يستحب** اذا جهر وينصت اذا سرقول في هجرة رضي الله عنه كنا نقل خلف الامام  
فنزل فاذا قرئ القرآن فاستمعوا **وان** وصلته **قرا الامامية** **ترغيب** او  
**ترهيب** وكذا الامام لا يشتغل بغير القرآن وما ورد على النقل منقرا كما  
من كذا الخطبة فلا ياتي بايفوت الاستماع ولو كانت اورد سلام **وان** **صلو الخطيب**  
**على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ اية صلوا عليه فيصلي المستمع** سر في  
نفسه وينصت لبسائه علاما يري صلوا وانصتوا **والبعيد** عن الخطيب **القرب**  
**سيان** في افتراض الانصات **فروع** يجب الاستماع للقرآن مطلقا  
لان العبرة بعموم اللفظ لا بآسان يقرأ سورة ويعيدها في الثانية وان يقرأ في  
الاولى من محل وفي الثانية من اخر ولو من سورة ان بينها ايتان فاكثر  
ويكره الفضل بسورة قصيرة وان يقرأ بنكوسا الا اذا ختم فيقرأ من البقية  
وفي الغنة قرا في الاولى لكانا بزونا وفي الثانية المترابطة ثم ذكر يتم وقيل  
يقطع ولا يكره في الفاتحة شي من ذلك ولات تساغ قد اقصرت سورة الفضل من  
اية طويلة وفي سورة وبعض سورة العبرة بالآلة وبسطناه في الخرائث  
**باب** **الامامة** هي صفري وكدي فالكبرى مستحقا ونصير  
نار على الانام وتحقيقه في علم الكلام ونصير اهم الواجبات فلذا قدم على ذكر  
صاحب المحجزات ويستمر ط كونه مسلما حرا ذكرا عاقلا بالافاقا دارقرا سينا

لاها شميا علويا معصوما ويكره تقليد الفاسق ويعزل به الافتنة ويجب  
ان يدعى له بالصلاح وتصح سلطنة متغلب للضرورة وكذا صبي وينبغي ان  
يفرض امور التقليد على ال تابع له والسلطان في الرسم هو الولد وفي الحقيقة  
هو الوالي لعدم رصته اذ نه بقضا وجمعة كما في الاشياء عن البرازية وفيه  
لويغ الصبي السلطاني والوالي يحتاج الى تقليد جديد **والصغرى** ربط صلاة  
للموتم بالامامة بسبب وط عشرة نية الموتم لاقتدار اتحاد مكانها وصلاتها  
وصحة صلاة امامه وعدم مخالفة امارة وعدم تقدمه عليه بعقبه وعلمه  
بانقلا لانه وحال من اقامته وسفره وسائر كثر في الامكان وكونه مثله او دونه  
فيها وفي السرائر كما بسطه في الجبر قيل وبوتها باركهوا مع الراكعين ومن  
حكمتها نظام الخلافة وتعلم الجاهل من العالم **هي افضل من الاذان** عندنا  
خلاف السافعي قاله العيني وقول عمر لولا الخلافة لاذنت اي مع الامامة  
اذ الجمع افضل وقال بعضهم خاف ان تركت الفاتحة ان يعاتبني السافعي  
او قرأتها يعاتبني ابو حنيفة فاخترت الامامة **والجماعة سنة مؤكدة للرجال**  
قال الزاهدي رادوا بالانكيد الوجوب في جمعة وعيد فسرطوني التراجع  
سنة كفاية وفي شهر رمضان مستحب على قول وفي وتر غيره وتطوع على  
سبيل التداعي مكرهة وسحقفه ويكره تكرار الجماعة باذان واقامة على  
في مسجد بحلة لا في مسجد طريقا ومسجد الامام له ولا موذن **واقلاها اثنتان**  
واحد مع الامام ولو بميزا او ملكا او جنيا في مسجد او غيره وتصامامة الخنثي  
اشباه **وقيل واجبة وعليه العامة** اي عامة مسائنا وبه جزم في الحفة  
وغيرها قال في الجبر وهو الرابع عند اهل المذهب **فتسن** **او تجب** ثمرة تظهر في  
الاثم بترها من **على الرجال العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الصلاة**  
**بالجماعة من غير حرج** ولو فاتت نذبت عليها في مسجد اخر الا المسجد الحرام ويحتو  
**فلا تجب على مريض ومقعور ومن ومقطوع يد ورجل من خلاف** او رجل فقط  
ذكره الحدادي ومفلوج وشيخ كبير جزاعي وان وجد قاندا ولا على من حال  
بينه مطر وطين وبرر شديد وظلمة كذلك ويرج ليل الا نهارا وخوف على ماله



ارمن عزيز او ظالم او مدافعة احد الاختين واردة سفر وقيامه بمريض وحقن  
طعام تنقذ نفسه ذكره الحدادي وكذا اشتغاله بالفقه لا بغيره كذا جزم به  
الباقين تبعاً للبهنسي اي الا اذا اطلب كاسلافه يعذر ويعذر ولو باخذ المال  
يعني يجسه عنه مدة ولا تقبل شهادته الا بتاويل بدعة الامام وعدم مراعاته  
**والاحق بالامامة** تقديم بل نصبا بجميع النهر **الا علم باحكام الصلاة** فقط صحة  
وفساد ايسرط اجتنابه الفواحش الظاهرة وحفظه قدر ضرر وقيل واجب  
وقيل سنة **ثم الاحسن تلاوة** وتجويد **للقراءة ثم الاورع** اي الاكثر اتقاً للبهنسي  
والتقوي اتقاً للمحيات **ثم الاسن** اي لا قدم اسلاماً فيقدم شاب على شيخ اسلم  
وقالوا يقدم الا قدم موطاً وفي النهر عن الزاد وغيره قياساً من الخصال فيقال  
يقدم من علمهم علماً وخوفهم حينئذ فقلما يحتاج للفرقة **ثم الاحسن خلقاً** بالضم الفة  
بالناس **ثم الاحسن وجهاً** اكثرهم تحبوا زاد في الزاد ثم اصبحهم اي اسم وجهاً  
ثم اكثرهم حسناً **ثم الاسرف نساً** زاد في البهان ثم الاحسن صوتاً وفي الاشياء  
قيل لمن المثل ثم الاحسن زوجة ثم اكثرها الاثم اكثرها **ثم الانظف ثوباً** ثم  
الاكثر راساً والاكثر عضواً **ثم القيم** على المسافر ثم المحل الاصل على المعق **ثم المتيسر** عن  
حدث على متيسر عن جنابة **فان** لا يقدم احدي التزاحم الا بمرح منه  
السبق الى الدين والافتاء والدعوى فان استورا في المحي اقرع بينهم انتهى كلامه  
الاشياء وفي الفضل الثاني والثلاثين من حطرات التاثير خاتمة وفي طلب العلم  
يقدم السابق فان اختلفوا وثمرت بينهم فيها والا اقرع لمجتهبهم معاً كما في الحرقي  
والغري اذ لم يعرف الاول وجعل كائنهم ما توامعاً وفي محاسن القل لاس وعبان  
وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم جاز ان يقدم من شاء واكثر ما تخنا على تقديم  
الاسبق واول من سندها **فان استويا يقرع بين المستويين او الخيار**  
**الى القوم** فلو اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قدموا غير الاولى ساوا بالاثم واعلم  
ان صاحب البيت وميله امان المسجد الراتب **اولي بالامامة من غيره مطلقاً**  
**الا ان يكون معه سلطان او قاض فيقدم عليه** لعموم ولايتهما وصرح الحدادي  
بتقدم الولي على الراتب **والمستجير والمستاجر** احق من المالك لما مر ولوام افقاً

وهم له كارهون ان الكراهة لفساد فيه **اولا** منهم احق بالامامة منه كره  
له ذلك تخيماً الحديث بي داود لا يقبل الله صلاة من تقدم قوما وهم له  
كارهون **وان هو احق لا** والكراهة عليهم ويكره تنزيها **امامة عبد** ولو مقتدا  
فهستيا في عن الخلافة ولعله ما قد مناه من تقدم الحرك الاصل اذ الكراهة تنز  
**واعرابي** ومثله تركان واكراد وحماسي **وفاسق واعبي** ومخوهم الماعش نهر **الا ان يكون**  
اي غير الفاسق **اعلم القوم** فهو اولي **ومتبديع** اي صاحب بدعة وهي اعتقاد خلاف  
المعروف عن الرسول لا بعبادة بل بنوع شبهة وكل من كان من قبلنا لا يكثر بها  
حتى الخوارج الذين يستحلون دمانا واموالنا وسب الرسول وينكرون صفاته  
تعالى وجواز رؤيته كونه عن تاويل وشبهة بدليل قبول شهادتهم الا الخطا  
ومنا من كفرهم **وان** انكر بعض ما علم من الدين ضروره **كفر بها** لقوله جسم  
كالاجسام **وانكار** صحة الصدوق **فلا يصح لا قناباً به اصلاً** فلحفظ **دول**  
**الزنا** هذا ان وجد غيرهم والا فلا كراهة بجرحها وفي النهر عن المحيط صلح طلف كل  
فاسق ومبتدع نال فضل الجماعة وكذا انكره خلف امرد وسفيه مغلوج وابر من شاع  
برصه وشارب خمر واكل ربا وبنام ومراي ومتصنع ومن اربا جرة فهستيا  
زاد ابن ملك وخالف كسافي لكن في وتر الجح ان يقن المراءات لم يكره او عد  
ليرصع وان شك كره ويكره **تطويل الصلاة** على القوم من زائد على قدر السنية  
في قرأة واذكار رضى القوم ولا اطلاق الامر بالتخفيف وفي الشرب بلايته ظاهرة  
معاذ انه لا يزيد على صلاة اضعفهم مطلقاً وكذا قال الامام لا لضرورة وهو انه  
عليه السلام قرب بالمعوذتين في الفجر حين سفع بكاء صبي ويكره تحريم **جماعة النساء**  
ولو في التراويح **في غير صلاة جنازة** لانهما لم تشرع مكررة فلو انقذت تقو من  
بفراغ احدهن ولو امت فيها رجلاً لا تعاد لسقوط الفرض بصلاتها الا اذا  
استحلها الامام وخلفه جال ونساء فتفسد صلاة الكل **فان فطن نقف الامام**  
**وسطه** فلو تقدمت ائمة الا الحسن في تقدم من **كالعلاء** فينوسطهم الامام ويكره  
جماعتهم تحريمياً ففتح **ويكره حضور من الجماعة** ولو جمعة وعيد وعظ **مطلقاً** ولو عجم  
يلا **على المذهب** الحق به لفساد الزمان واستثنى الحال بحجبا العجايز المتقاة



كما نكره اسامة الرجل الهن في بيت ليس معهن رجل غيره ولا محرم منه كاخته  
او زوجته او امتها اذا كان معهن واحد ممن ذكرنا ومن في المسجد لا  
يكروه جرد يقف الواحد ولو صبيا اما الواحدة فتأخر كما ذابا او ما وباليمن  
اما مدعي المذهب لا عبرة بالراس بل بالقدم فلو صغيرا فالاصح ما لم يتقدم  
اكثر قدم الموتى لا تقصد فلو وقف عن ساره كره اتفاقا وكذا يكره خلفه على  
الاصح لمخالفة السنة والزايد يقف خلفه فلو توسط اثنين كره تنزيها وتحريرا  
لو اكثر ولو قاموا واحد بحسب الامام وخلفه صف كره اجماعا ويصف اي يصفهم  
الامام بان يامرهم بذلك قال كسبي ونسبي ان يامرهم بان يترأصوا ويسدوا  
للخلد ويسدوا للخلد ويسدوا منابهم ويقف وسطا وخير صفوف الرجال والى  
في غير جنازة ثم وهم ولو صلى على رنوف المسجد ان وحده في صحته مكانا كره  
فيما مدعي صف خلف صف فيه نزجة قلت وبالكراهة ايضا صرح الشافعية  
وقال السيوطي في بسط الكف في اتمام الصف وهذا الفعل مفوت لفضيلة  
الجماعة الذي هو التضعيف لا الاصل بركة الجماعة فتضعيفها غير بركتها وبركتها  
هي عود بركة الكامل منهم على الناقص انتهى ولو وجد نزجة في الاول الثاني  
خرق الثاني لتقصيرهم وتبني الحديث من سد فرجة غفر له وصح خياركم يسلم  
سناك في الصلاة وهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخول داخل بحسبه في الصف  
ولنظن انه ربما كاسط في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القنية وغيرهما ما يخالفه  
ثم نقل تصحيح عدم الفساد في مسألة من جذب من الصف فتأخر فهل ثم  
فرق فلحق الرجال ظاهره يعلم العبيد ثم الصبيان ظاهره تعددهم فلو  
واحد دخل في الصف ثم اجتمع ثم النساء قالوا الصفوف الممكنة اثنا عشر  
لكن لا يلزم صحة كل المعاملة الخناثا بالاضر وازاذا تده ولو بعضوا واحد  
وخصه الزيلعي بالساق والكعب امره ولو امة مستهابة حال كسنت تسع  
مطلقا وثمان وسبع لوضعية او ما ضيا كعجوز ولا طيل بيننا اقل قدر  
ذراع في غلظا صبع او فرجة تسع رجلا في صلاة وان لم تتحد كنيستها  
ظهر بمصلي عصر على الصحيح سراج فانه يصح نقلا على المذهب عروسي

مطلقة خرج الجنازة مشتركة فحاذاة المصلحة لمصل ليس في صلاتها  
مكروه لا مفسد فتح تحريمه وان سبقت ببعضها واد اولو حكمه كلاب  
بعد فراغ الامام بخلاف المسبوقين والمحاذاة في الطريق واتخذت  
الجهة فلو اختلفت كما في جوف الكعبة ويلة مظلمة فلا فساد فسد  
صلاته لو مكلفا والا لا ان قوي الامام وقت سر وعده لا بعده اما انها  
وان لم تكن جازمة على الظاهر ولو قوي امرأة معينة او النساء الا هذه  
علمت نية واليهوها فسد صلاتها كما لو اشار اليها بالتأخير فلم  
تتأخر لتركها فرضا للمقام فتح بشرط كونها عاقلة وكونها في مكان واحد  
في ركن كامل فالشروط عشرة ومحاذاة لا مرد الصبي المستحي لا يفسد لها  
على المذهب تضعيف لما في جامع المحبوبي ودرر البحار من الفساد لا  
في المرأة غير معلول بالشهوة بل بشرط كونها عاقلة وكونها في مكان واحد  
ولا يصح اقتدار رجل بامرأة وحشي وصبي مطلقا ولو في جنازة  
ونقل على الاصح وكذا لا يصح الاقتدار بمجنون مطبق ومتقطع في غير  
حالة افاقته او سكران او معنوه ذكره الحلبي ولا طاهر معذرة  
ان قارن الوضوء الحدث او طرا عليه بعده وصح لو توضأ على الانقطة  
وصلى كذلك كافتد بمقتضا من خروج الدم لا عكسه وكما اقتدار امرأة  
بمئله او معذور بمئله وذي عذر من بذي عذر لا عكسه كذي انقلاب  
بذي سلس لان مع الامام حدث وبخاسته وما في المجتبي الاقتدار  
بالمائل صحيح الحنفي للسك والفضالة والمستحاضة التي لا احتمال الحيض  
فلو انتفى صح ولا حافظة من القلن بغير حافظ لها وهو الامي  
ولا امي باخرس لقدرة الامي على التحمية فصح عكسه ولا مستور عورة  
بعار فلو امر اعرابي عريانا ولا يسن فصلاة الامام ومماثلة جائزة  
اتفاقا وكذا اذ خرج بمئله وصح ولا قادر على ركوع وسجود بعاجز  
عنها بسنا القوي على الضعيف ولا مفترض من تنقل ومفترض من ضاخر  
لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا وصح ان معاذا كان يصلي مع النبي



صلى الله عليه وسلم تقلا ويقوم فرضا ولا نادر يستقل ولا بمقتضى ولا بنا  
لأن كلامها كقتر من فرضا اخر الا اذا نذر احد بها عين من ذور الاخر  
للاختار ولا نادر بحالف لان المنذرة اقوى في صحة عكسه وبجالف وبمتنقل  
ومصلها كعتي طواف كذا ذرين ولو اشتراك في ثاقلة فافسداها  
صح الاقتدا الا ان افسداها منقذين ولو صليا الظهر ونوي كل اما  
الاخر صححت لان نوي الاقتدا والفرق لا يخفى ولا لاحق ولا مسبوق  
بما لا لا تقر بان الاقتدا في موضع الانفراد مفسد كعكسه ولا مسافر  
بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهر سواء اجره المقيم بعد الوقت  
او فيه فخرج فاقترى المسافر بل ان احرم في الوقت فخرج طوع واطم بعباد  
لاما ما بعد الوقت لا يتغير فرضه فيكون اقتدا بمتنقل في حق تعدد  
او قراءة باقتدا في شفع او كآو بان ولا نازل برأكب ولا راكب برأكب  
دابة اخرى فلو تعدد صح ولا غير الشفع بداي بالشفع على الاصح كما في البحر  
عن المجتبى وحرر المحكي وابن السكينة انه بعد نذر جهده دائما حتما  
كالامني فلا يوم الا مثله فلا تصح صلاته اذا امكنه الاقتدا بمن يحسنه  
او ترك جهدها ووجد قدر الفرق من ما لا يقع فيه هذا هو الصحيح المختار  
حكم الالغ وكذا من لا يقدر على التلفظ بحروف من الحروف او لا يقدر على  
اخراج ألفا الا بتكرار واعلم ان اذا افسد الاقتدا بآي وجه كان لا يصح  
شروع في صلاة نفسه لانه قصد المشاركة وهي غير صلاة الانفراد  
على الصحيح محيط ما دعي في الجمل ان المذهب قال لا يصح لكن كلام الخلاصة  
يفيد ان هذا قول محمد خاصة قلت وقد ادعي فيما مر بعد تصحيح السراج  
بخلافه ان المذهب تقلا بانقلابا مل وحينئذ فالكتبه ما في الزيلعي  
انه متى فسد لفقد شرط كطاهر عذر لم يتنقدا صلا وان لاختلاف  
الصلايين تنقدا تقلا غير مضمون وثمرته الانتقاض بالفقهية ويمنع  
من الاقتدا صف من النساء بالاحاييل قدر ذراع او ارتفاع من قدرا  
قامت الرجل مفتاح السعادة او طريق قمر فيه عجلة التي تجر بها البوراو

نهر تجري فيه السفن ولو زروقا ولو في المسجد او خلا اي فضا في الصحا  
او في مسجد كبير جدا كمسجد القدس يستع صفين فاكثرا الا اذا اتصلت  
الصفوف فيصير مطلقا كان قام في الطريق ثلاثة وكذا الثمان عند الثمان  
لا واحد اتفاقا لانه كراهة صلاته صار وجوده كعدمه في حق من خلفه  
والحاييل لا يمنع الاقتدا ان لم يشتبه حال امامه بسماع او روية ولو  
باب شباك يمنع الوصول في الاصح وله يختلف المكان حقيقة كمسجد  
وبيت في الاصح قنينة ولا حكا عند اتصال صفوف ولو اقتدي من سطح  
داره المتصلة بالمسجد لم يجز لاختلاف المكان درر وبحر وغيرهما  
واقره للمص لكن تعقده في الشر بلائي ونقل عن البرهان وغيره ان الصحيح  
اعتبار الاشياء وزواجر الجواهر ومفتاح السعادة ومخرج الفتاوى  
والخاتمة انه الاصح وفي النهر عن الزايد انه اختيار جماعة من المتأخرين  
وصح اقتدا متوقفي لاما معه بمتيهم ولو مع توضي بسور طارح مجتبى  
وعاقل عما سأل ولو على جبهة وقائم بقاعد يركع ويسجد لانه عليه السلام  
صلى اخر صلاته قاعا وهم قياما وبوكر بيلهم تكبيره وبه يعلم جوا  
رفع الموزنين صواتهم في جمعة وغيرها يعني اصل الرفع اما ما تعارفوا  
في زماننا فلا يبعد انه مفسد اذا الصياح ملحق بالكلام فتح وقائم باحد  
وان بلغ حد به الركوع على المعتمد وكذا ما عرج وغيره اولى ومومن عتله  
الا ان يومي الامام مضطجعا والموتم قاعا او قائما على اختياره ومتنقل  
بمقتضى من في غير التراويح في الطلوع خائنه وكان لا نها سنة على هيئة مخصوصة  
ينراعي وصفها الخاص بالخروج عن العهدة فتدوع صح اقتدا بمتنقل  
بمتنقل ومن يرى الوتر واجبا بمن يراه سنة ومن اقتدي في العصر وهو  
بعد الغروب بمن احرم قبله للاتحاد واذا ظهر حدث امامه وكذا كل مفسد  
في رأي معتقد بطلت فيلزم اعادةها لتضمها صلاة الموتم صحة وفسادها  
كما يلزم الامام اخبار القوم اذا امهم وهو محدث واجب وفاقدر شرط  
او ركن وصل عليهم عادة ان عدلان نعم والاندب فيل لا لفسقه باعتدافه







اولا ان كان **يصل فيه** لان على امامته ما لم يجاوز هذا الحد ولم يتقدم احد  
ولو بنفسه مقامه ناويا الى امامته وان لم يجاوزه حتى لو ذكر فائته او تكلم له  
تفسد صلاة القوم لانه صار مقتديا ولو كان للماء في المسجد ليحج الاستخلاف  
واستينافه **افضل** تحريضا عن الخلاف **وينبغي** الاستيناف ان لم يكن تشهد  
**لجنون او حدث عمدا** وخروجه من مسجد بظن حدث **او احتلام بنوم** او فكر  
او نظرا ومس شهوة **او اغمارا** وقهقهة لنذرتها **وكذا** يجوز له ان **تخلف اذا**  
**حضر عن قراءة الفاتحة** وحديث ابي بكر الصديق رضي الله عنه فانه لما احس  
بالنبي صلى الله عليه وسلم حضر عن القراءة فتاخر فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم  
واتم الصلاة فلو لم يكن جائزا لما فعله بدائع وقال لا تفسد وبكسل الخلاف  
لو حضر يول او غائطا ولو غجن عن ركوع وسجود هلي يستخلف كالقراءة لماره  
**لجل** اي لاجل خجلا وخوف اعتراه **لا يستخلف لو نسي القراءة اصلا** لانه صار  
امثا **او صابه** عطف على المنع **بول** كسري اي بحسن مانع من غير سبق حدث فلو  
فقط بني **لو كشف عورتا** في الاستنجاء او المرأة ذراعها للوضوء **اذا لم يضطرب**  
فلو اضطر لم تفسد **او قر في حالة الذهاب والرجوع** لادائه ركن مع حدث  
او مشي بخلاف تسبيح في الاصح **او طلب الماء بالاسارة** او **سراه بالمعاطاة**  
لثاني او جاوز ما الى اخر الا قدر صفين او لثنيان او زحمة او كونه بئر الان  
الاستقامت مع البناء المختار **او مكث قوم ادا ركن** واذا لم ينو الاداء **بعد**  
**لحدث** لا بعد ركعتين وركعتين **او اذا ساع له البناء** قضا فورا بكل سنة **وفي**  
**على ما مضى** لا كراهة ويتم صلاة ثمة وهو ولي تقليد المسمى او يعود الى  
مكانه ليتخذ مكانه **كمنفرد** فانه مخير وهذا ان فرغ خلفته والاعاد الى مكانه  
لو بينهما ما منع الاقتدا **كالقنديل** اذا سبقه الحدث واعلم انه ان تعذر  
**عملانيا فيها بعد جلوسه** قد راى تشهد ولو بعد سبق حدث ثمة لتمام  
فرائضها نعم تعاد لترك واجلسا **ولو وجد المناء بلا منعه** قبل  
العود بطلت اتفاقا ولو **بعده بطلت** في المسائل الاثني عشرية عنده  
وقال اصحت ورجع الحال في الشرع بالاثنية والظاهر قولها بالصحة في

الاثني عشرية وهي ما ذكره بقوله **كما تبطل** لو فرغ بالغالك في الدرر لكان اولى  
**بقدره للتيسر على الماء** واما مسئلة روية الموقوف للموتم بتيسر الماء فيها خلاف  
منه فقط وتقلب **فلا ومضى** **مسجد ان وجد ماء** ولا يخفى تلف رجله من برد  
والا فيمضى **على الاصح** كما مر في باب **وتعلم امي** اي تذكره او حفظه بلا منعه **ولو**  
**كان الاثني عشرية** بقاء **ري على ما عليه الاكثر** لكن في الظهيرة صح الصحة قال  
الفقيه وله تأخذ **وجود الحار** ري سائر اتم الصلاة به ومثله لو صلى بخا  
فوجد ما ينزلها او عتقت الامنة ولم تنقع فورا **وتزع الماسح** خفه الواحد **بعد**  
**يسير** فلو بكثير تنم اتفاقا **وقدره** ما مومر على الاركان وتذكر فائته **عليه**  
**على امامه** وهو صاحب ترتيب الوقت تسع فتقدم القا ري اميا مطلقا  
**وقيل** لافساد لو كان استخلافه **بعد** التمسك بالاجماع وهو **الاصح** كما في  
الكافي لانه عمل كثير وطلوع الشمس في الفجر وزوالها في العبد ودخول وقت  
من الثلاث على مصلح القضا **ودخول وقت العصر** بان يقي في تعذرته الى ان  
صار الظلم مثلي في **الجمعة** بخلاف الظاهر فانها تبطل وزوال **عند المعذور**  
بان لم يعد في الوقت الثاني وكذا خروج وقت **وسقوط جبهة** عن بر اعلم انه  
لانقلب الصلاة في هذه المواضع **العشرين** نفلا اذا بطلت **لا في ثلاث فيما**  
**اذا تذكر فائته** او طلعت الشمس **وخرج وقت الظهر** في الجمعة كما في الجوهرة  
زاد في الحاروي والمومي اذا قدر على الاركان وزاد مسئلة الموتم بتيسر الماء  
والظاهر ان زوالها في العبد ودخول الاوقات المكروهة في القضا كذا ذكره والماء  
**ولو استخلف الامام** مسبقا او لاحقا ومقيما وهو مسافر صح والمدرس  
اولي ولو جهل الكمية قعد في كل ركعة احتياطا ولو مسبقا بر كعتين فرضنا  
القعدتين ولو عاثر له انه لم يقدر في الاولين فرضت القراءة في الرابع **فلو اتم**  
**المسبوق صلاة الامام** قد مر مدرسا السلام ثم لو اتى بما ينالها كضحا  
تفسد صلاته دون القوم المدرسين لتمام اركانها **وكذا تفسد صلاة من حاله**  
**كحاله** للمنا في خلاها **وكذا تفسد صلاة الامام** الاول **لحدث** ان لم يفرغ  
**فان فرغ** بان توضع ولم يفته شيء **لا تفسد** في الاصح لما مر ان يكون ثم **تفسد**



صلاة مسبوقة عند الامام ولو تكلم امامه او خرج من سجدة لا تفسد اتفاقا  
لانها منهيان لا مفسدان ولذا يلزم للمدركين السلام ويقومون في الحقيقة  
بالسلام **خلاف المدرك** فانه كالامام اتفاقا ولو لاحقا في فساد الصلاة تصحها  
صح في السراج الفساد وفي الظاهرية عدمه وظاهر الجرح والتأنيد الاول ولو  
أحدث الامام لا خصوصية له في هذا المقام في ركوعه او سجوده وقضائه  
واعادتها في البناء على سبيل الفرض ما لم يرفع راسه منها مريدا لا اذا اذ  
رفع راسه مريدا **اداء ركن** فلا يبني بل تفسد ولو لم يرد الاذافر وابتاعه  
في المجتبي ويتأخر في ركوعه ولا يرفع مستويا فتفسد ولو تذكر المصلي في ركوعه  
او سجوده انه ترك سجدة صلبية او تلاوة فاختل من ركوعه بلا رفع او  
رفع من سجوده فسجدتها عقب لتذكر اذ اداها اي الركوع والسجود **ندبا**  
لسقوطه بالنسيان وسجد للسهو ولو اخرها لآخرها لانه قضاها فقط ولو امر  
واحد فقط فحدث الامام لسقوطه بالنسيان وسجد للسهو اي خرج من  
المسجد والافه على امامته كما مر تعين الامام ملازمة لوصف لها اي الامامة  
الامام بالنية لعدم المزاحمة ولا يصلح كصبي فسدت صلاة المقتدي اتفاقا  
دون الامام على الاصح لبقاء الامام اماما والموتى بالامام هذا اذا لم  
فاذا استخلفه فصلاة الامام والمستخلف كليهما باطلة اتفاقا ولو امرت  
رجلا فاحدنا وخرجا من المسجد تمت صلاة الامام وبني على صلاته وفسد  
صلاة المقتدي لما مر اخذه رعا في بكت الي انقطاعه ثم يتوضأ ويبني لما مر  
باب **الصلوة وما يكره فيها** عقب لها من الاضطراب بالاختيار  
يفسدها التكلم هو النطق بحرفين او حرف مفهم كع وقا مر اولواستعطف كلبا  
او هرة او ساق حمارا لا تفسد لانه صوت لاهج له عمره وسهوه قبل وقوعه  
قد لا تشهد **سيان** وسوا كان ناسيا او نائما او جاهلا او مخطيا او مكرها  
هو المختار وحديث رفع الخطأ محمول على رفع الائم وحديث ذي  
اليدين منشوخ حديث مسلم ان صلاتنا لا يصلح فيها شي من كلام  
الناس **لا السلام** لتحليل اي الخروج من الصلاة قبل تمامها على طينها

فلا يفسد **خلاف السلام على انسان** للتحية او على ظن انها تزوجة مثلا او سلم  
قائما في غير جنازه فانه يفسدها مطلقا وان لم يقل عليكم ولو ساهيا فسلام  
التحية مفسد مطلقا وسلام التحليل ان عمدا **رد السلام** ولو سهوا **بلسانه**  
لا يبده بل يكره على المعتمد نعم لو صاح في بنية السلام قالوا لا تفسد لانه عمل كثير وفي الخبر عن صدره  
الغزي سلاما مكرره على من سمعه ومن بعد ما ابدي بينه وبينه صلواتا ذكر الركوع  
خطيب ومن يصغي اليهم يسمع مكرره فقد جالس لقضائه ومن يجتوي في الفقد عنهم لينفع  
موزن ايضا او يقيم مدرسا كذا الاجنبات الفتيات منهم ولعاب سطرنج وسبه خلقهم  
ومن هو مع اهل له يستمع ودع كما ذرا ايضا وكسوف وعور ومن هو في حال اللغو طامع  
ودع اكلاما اذا كنت جالعا وتعلم منه انه ليس بمنع كذا استاذ مغن مطير  
فهذا ختام والزيادة تنفع وصرح في الضياء بوجوب الرد في بعضها وبعد مد بقوله  
سلام عليكم بحزم الليم **والتحفة بحرفين بلا عذر** ما به بان نسا من طبعه فلا  
او بلا عذر **صحيح** فلو تحسن صوته او ليهتدي امامه او لاعلامه انه في الصلاة  
فلا فساد على الصحيح **والدعا بما يشبه كلامنا** خلافا للشافعي **والاثنين** قوله اه  
بالقصر **والثاوي** قوله اه بالمد **والثاوي** فاق وتنف **وتبكا بصوت** يحصل به  
حروف **لوجع** لو مصيبة قيد لا ربه لا المرض لا يملك نفسه عن اثنين واثاوه لانه  
حينئذ كطاس وسعال وجسا وتثاوب وان حصل حروف للضرورة **الذكر**  
**لجنة والناس** فلو اعجبته قراءة الامام فحصل بكلي ويقول بلي او نعم او اري لا تفسد  
سراجيت لا لانه على الخشوع ويفسدها **تسميت** ما طس كغيره **يرحمك الله** ولو من  
العالمين بنفسه لا وبكس التامين بعد التسميت **وجواب اخر** هو بالاسترجاع  
على المذهب لانه بقصد الجواب ما ركع كلام الناس **وكذا** يفسدها كلما قصد به  
**الجواب** كان قيل مع الله الله فقال لا اله الا الله او ما لا فقال الخيال والبقال  
والحجرا ومن جئت فقال وبئر معطلة وقصر مشيد **والخطاب** كقول من استعجبني  
او موسي **يا يحيى خذ الكتاب بقوة** او ما تكرر يمينك يا موسي **مخاطبا لمن اعلم**  
او لمن بالباب ومن دخله كان امناف **شروع** سمع اسم الله فقال جل جلاله  
او النبي صلى الله عليه وسلم فصل عليه او قراءة الامام فقال صدق الله ورسوله



تفسدات قصد جوابه ولو سمع ذكر الشيطان فلعنه تفسد وقيل لا ولو حوّل  
لرفع الوسوسة أو لا مورا الدنيا تفسد لا مورا الآخرة ولو سقط شيء من  
السطح فبطل أو دعى لا حدا وعليه فقال من تفسد ولا يفسد الكل عند الثاني  
والصحيح قولها عملا بقصد التكلم حتى لو امتثل من غيره فقبله تقدم  
فتقدم أو دخل فزجة الصفا حد فوسع له فسدت بل يكتسب ما عدهم يتقدم  
برأيه فمستباني معزى بالزاهدي ومرويا في قنينة وقيل بقصد الجواب لأنه لو  
لم يرد جوابه بل أراد اعلامه بان في الصلاة لا تفسد اتفاقا ابن مكر ومبلغ  
وفتحه على غير ما مد الا اذا اراد التلاوة وكذا الاخذ الا اذا ذكر قبله قبل تمام  
الفتح **خلاف فتحه على ما مد** فانه لا يفسد مطلقا لفتح واخذ بكل حال الا اذا سمعه  
للمؤمن من غيره فيفتح به تبطل صلاة الكلي وينوي الفتح لا القراءة **ولو جري على**  
**لسانه نعم** واري ان كان يقناده في كلامه تفسد لأن كلامه والالان  
لأنه قرآن **والكل وسره مطلقا** ولو سمعته ناسيا **الا اذا كان بين سنان**  
**ما كول** دون المحصنة كافي للصوم وهو الصحيح قاله الباقي فابتلعه اما  
المضغ ففسد كسكر في فيه يتبلع ذوبه ويفسدها **انتقاله من صلاة الى**  
**مغائرتها** ولو من وجه حتى لو كان منفردا فكبى بنوى لا اقتدا او عكسه  
صار مستانفا بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ بالنية  
فيصير مستانفا مطلقا **وقرانه من مصحف** اي ما فيه قرآن **مطلقا** لأنه  
تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه وقرا بلا حد وقيل لا تفسد الا بالنية  
واسبغهم الحلي وجوزه الشافعي بلا كراهة وهما وجه للتبعية كافي  
باهل الكتاب اي قصده فان التبعية بهم لا يكره في كل شيء بل في المذبح  
وفما يقصد به التبعية كافي في الجهر وفسدها **كل عمل كثير** ليس من اعمالها  
ولا اصلاحها وفيه اقوال خمسة اصحها **ما لا يسر بسببه الناظر من**  
بعيد **في فاعله انه ليس فيها** وان سكران فيها لا يقلل لكنه سكران بالمس  
والتقبل فتأمل فلا تفسد برفع يدي في تكبير **تلاوة يدي على المذهب** وما  
روي من الفساد نشأه وفسدها **سجود** على خمس وان عاده على ظاهرها

في الاصح بخلاف يديه وركبتيه على الظاهر يفسدها **ادراك حقيقة اتفاقا**  
**او تملكه** منه بسنة وهو قدر ثلاث تسبيحات **مع كشف عورة او نجاسة**  
ما نغمة او وقوعه لزحمة في صف نساء او اماما امام **عند الثاني** وهو المختار  
في الكل لانه احوط قاله الحلي **وصلته على مصل مضر بخمس البطانة** بخلاف  
غيره مضر وبسوط على خمسين ان لم يظهر لون او ربح **وتحويل صدره عن القبلة**  
**اتفاقا بغير عذر** فلو ظن حدثه فاستدبر القبلة ثم علم علمه ان قبل خروجه  
من المسجد لا تفسد وبعده فسدت **فروع** متى مستقبل القبلة  
هل تفسد ان قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى ووقف كذلك وهكذا  
لا تفسد وان كثر ما لم يختلف المكان وقيل لا تفسد حالة العذر ما لم يستدرك  
القبلة استحسن ان ذكره القهستاني وهل يشترط في المفسد الاختيار  
في الحجازية نعم وقال الحلي لا فان من دفع او جذبه الدابة خطوات  
او وضع عليها او اخرج من مكان الصلاة او مضى ثوبا ثلاثا او مرة  
ونزل كبتها او مسحها بشهوة او قبلها بارتها فسدت لا لوقبلته ولم يشتمها  
والفرق ان في تقبيله معنى للجاء مع حجر فزبي بد طار لم تفسد ولو اسلمنا  
تفسد لضرب ولو من لانه نخاسة او تاديب او ملاعبة وهو عمل كثير ذكره  
الحلي بقي من المفسدات استارتاد بقلبه وموت وجنون وانما وكل  
موجب وضف وغسل وترك ركن بلا قضاء وشرط بلا عذر وسابقة  
المؤتم بركن لم يشارك فيه امامه كان ركع ورفع راسه قبل اما  
ولم يعده معه او بعده وسلم مع الامام ومتابعة المسبوق ما فيه  
في سجود السهو بعد تارك انفرادها ما قبله فوجب متابعتها وعدم عاذه  
الجلوس الاخير بعد اداء سجدة صليته او تلاوته تذكروها بعد الجلوس  
وعدم عاذه ركن اداه نائما وقصه قهقهة اماما المسبوق بعد الجلوس  
الاخير ومنها مد اليمن في التكبير كما مر ومنها القراءة بالالحان ان  
غير المعنى والا الا في عرف مدولين ان فحس والالان زائفة ومنها  
زلزال القاري فلو في اعراب وتخفيف مستد وعكسه او زيادة عرف



فاكثرت خواص الذين او بوصل حرف بكلمة نحو اياك نعبد او بوقف  
 وابتداء لم تفسد وان غير المعنى به يفتي بزازيه الا تشديد رب العالمين  
 واياك نعبد فبتركة تفسد ولو زاد كلمة او نقص كلمة او نقص حرفا او قل  
 او بدله باخر نحو من ثمه اذ الامر واستقصى تعالى جدر بنا انفرجت  
 بدل انفرجت اياك بدل او ب لم تفسد ما لم يتغير المعنى الا ما سبق  
 يتميزه كالضاد والظا فاكثرت بفسدها وكذا الوكرة كلمة وصح الباقي  
 الفساد ان غير المعنى نحو رب العالمين للاضافة كما لو بدل كلمة بكلمة غير  
 المعنى نحو ان لغ الفخار في جنات وتما في المطولات **ولا يفسدها نظر**  
**الى مكتوب ولو مستغنى** وان كرو مرو ما في **الصلاة** ومسجد كبر موضع  
 سجوده في الاصح **او مروه بين يديه** الى حائط القبلة في بيت ومسجد غير  
 فانه كبغية واحدة **مطلقا** ولو امرأة او كلبا او مروم **اسفل من المكان**  
**امام المصلي لو كان يصلح عليها** اي المكان بشرط محاذاته بعض اعضاء المصلي  
 بعض اعضاءه **وكذا سطح وسرور وكل مرتفع** دون قامة المار وقيل  
 دون السترة كما في غير الاذكار **وان اتهم المار** لحديث لبل لو يعلم  
 للمار ما ذا عليه من الوزر لوقف ربعين خريفا في ذلك المرور بلا حائل  
 ولو ستارة ترفع اذا سجد وتعود اذا قام ولو كان فرجة فلا داخل  
 ان يمر على رقبة من لم يسدها لانه اسقط حرمة نفسه فنية **ويغزل** ندبا  
 بدائع الامام وكذا المنفرد في **الصلاة** ونحوها **شتر بقدر ذراع طولا**  
**وعظ اصبع** لتجد ولنا طريقه دون ثلاثة اذرع على هذا **اجدا** ما  
 لا بين عينيه والاربع من افضل **ولا يكتفي الوضوء ولا الخط** وقيل يكفي في خط  
 طولا وقيل كالحجاب **وبدفعه** هو رخصته فتركة افضل بدائع قاله  
 الباقلاني فلو ضربته فمات لاسنخ عليه عند الشافعي رضي الله عنه خلافا لنا  
 على ما يفهم من كتبنا **بتسليم** او جهر بقراءة **واشارة** ولا يزار عليها عندنا  
 قهستان **لاها** فانه يكره والمرأة تصفق لابطن على بطن ولو صفق او سجت  
 لم تفسد وقد تركنا السنة تانار فانية **وكف ستره الامام للكل ولو علم**

فح

**المرور والطريق جائز تركها** وفعلها اولى **وكره** هذه تعذر تنزيهه التي تر  
 خلاف الاولى فالفار قل لدليل فان نهيا ظني الثبوت ولا صارن فخرية  
 ولا افتريه بنية **سدل** تحويما للنهي **توبد** اي ارساله بلا لبس معتاد وكذا  
 القباكم الى ولا ذكره الحلبي كسند ومنديل يرسله من كتيفه فلو من احدهما  
 لم يكره كما لا يكره خارج صلاة في الاصح وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليدين  
 الفرجي المختار ان لا يكره وهل يرسل الكم او يمسك خلاف والاحوط الثاني  
 قهستان **وكره كف** اي رفعه ولو لتراب كسهم كراو ذيل **وعبد** اي  
 بتوبه **ويحسد** للنهي الاحاجة ولا لاس به خارج صلاة **وصلاته في نيات**  
**بذلة** يلبسها في بيته **ومهنة** اي خدمتان له غيرهم والا لا **واخذ** **هم**  
 ونحوه في فيه **لمنع من القراءة** فلو منع تفسد **وصلاته حاسرا** اي سفا  
**راسه للتكاسل** ولا بأس به **للتذلل** وما لالهانة بها فكفر ولو سقطت  
 فاعادتها افضل الا اذا احتاجت لتكرار او عمل كسر **وصلاته مع مداقة**  
**الاخبين** او احدهما **او الريح** للنهي **وعقصر** **عزم** للنهي عن كفه ولو جهر  
 او داخل اطرافه في اصوله قبل الصلاة اما انها تفسد **وقلب المحصى**  
 للنهي **الاسجود** **التمام** في ركعتين **وتركها** اولى **وفرقة الاصابع**  
 وتشبيلها ولو منظر الصلاة او ما سواها للنهي ولا يكره خارجها  
 الحاجة **والقصر** وضع اليد على الخاصة للنهي ويكر خارجها تنزيها **والانتفا**  
**بوجهه** كذا **او بعضه** للنهي ويصير كره تنزيها وبصده تفسد كما مر  
 وقيل قاله قاض خان **تفسد بتحويله والمعتدلا واقعا** كالكلب للنهي  
**واقتران الرجل ذراعيه** للنهي **وصلاته الى وجه انسان** كراهة استقباله  
 فالاستقبال للوجه كراهة عليه والافعل للمستقبل ولو بعيدا ولا حال  
**ورد السلام بيده** او راسه كما مر **شرع** لا بأس بتكليم المصلي واجابته  
 برأسه كما لو طلب منه شيء او اري درهما وقيل جبهته او من يبعثه او لا وقيل  
 كهر صليته فاشا برأسه انهم صلوا ركعتين اما لو قيل له تقدم فقدم او  
 دخل احدا الصفا فوسع فورا فسدت ذكره الحلبي وغيره خلافا لما مر عن



البحر وكره **الترجيع** تنزيها للترك الجلسة السنوية **بغير عذر** ولا يكره خارجها  
لان عليه السلام كان جلوسه مع اصحابه التربع وكذا عمر رضي الله تعالى عنه  
**والتشاور** ولو خارجها ذكره مسكين لانه من الشيطان والانبيا محفوظ  
منه **وتغيب عن عينه** للنهي الا لكال خشوع **وقام الامام في المحراب لاسجوده**  
**فيه** وقدماه خارجا لان العبرة للقدم **مطلقا** وان لم يشبه حال الامام ان  
علل بالتشبه وان بالاشتباه ولا اشتباه فلا اشتباه في نفي الكراهة **وانفراد**  
**الامام على الدكان** للنهي وقدر ما ارتفاع يد راع ولا بأس بما دونه وقيل ياتع  
به الامتنان وهو الاوجه ذكره الكمال وغيره **كره عكس** في الاصح وهذا كره  
**عند عدم العذر** كحجته وعيد فلو قاموا على الرفوف والامام على الارض وفي  
المحراب لضيق المكان لكره كالمكانات مع بعض القوم في الاصح وبه جرت  
العادة في جوامع المسلمين ومن العذر ارادة التعليم والتبليغ كما بسط  
في البحر وقد متا كراهة القيام في صف خلف صف فيه فرجة للنهي وكذا القيام  
منفردا وان لم يجد فرجة بل يجلب حدا من الصف ذكره ابن الكمال لكن  
قالوا في زماننا تركه في زماننا اولى فلذا قال في البحر كره وحده الا اذا  
لم يجد فرجة **وليس ثوب به ثماثيل** ذي روح **وان يكون فوق راسه وبين**  
**يديه او محذا له** غنمة او ستر او محل سجوده **تمثال** ولو في وسادة منصوبة  
لا مفرقة **واختلف فيما اذا كان التمثال خلفه والظاهر الكراهة ولا يكره لو كانت**  
**تحت قدميه** او محل جلوسه لانها مبانته **وفي يده** عبارة السهمي بدنه لانها  
مستورة بئيا به **او على خاتمه** بنقش غير متبرك قال في البحر ومفاد كراهة  
المبتين لا المستر كيبس او صرة او ثوب اخر واقره المصنف **او كانت صغيرة** لا تزين  
تفاصيل اعضائها للناظر قائما وهي على الارض ذكره الحلبي **او تقطعة الراس**  
**او الوجه** احوه عضو لا تعسر بدونه **او غنم ذي روح** لا يكره لانها لا تعبد  
وجن خبريل مخصوص بغير الهكاته كما بسطه الكمال واختلف المحدثون في امتناع  
ملأكة الرحمة بما على التقوى فنفاه عياض وابنته النووي وكرة تنزيها **عد**  
**الاي والسور والتسبيح** اليد في الصلاة **مطلقا** ولو نفلا اما خارجا فلا

يكره كعه بقلبه او بغير انامله وعليه يحمل ما جاء من صلاة التسبيح **ف**  
لا بأس باتخاذ سبحة لغير رياء كما بسط في البحر **لا يكره قتل حية او عقرب**  
ان خاف الاذي اذا امر الاباحة لانه منفعة لنا فالاولى ترك الحية البيضاء  
لخوف الاذي **مطلقا** ولو جعل كبر على الاظهر لكن صح الحلبي الفساد **ولا يكره صلاة**  
**الى ظهر قاعد** او قائم ولو **تحدث** الا اذا خيف الغلط **عائنه** ولا **الى مصحف**  
**او سيف مطلقا او سمع او سراج** او نار توقد لان المحجور لما تعبد الجهر **لانها**  
لوقدة قنية او على بساط **فيه ثماثيل** ان **لا يسجد عليها** لما مر شرع بكره  
استمال الصما والاعجاز والتلثم والتخنم وكل عمل قليل بالاعذار كتحريض  
لقلة قبل المأذي وترك كل سنة او مستحب حمل الطفل وما ورد نسخ بحد  
ان في الصلاة لسفلا يباع قطعها لخنق حية ونذ دابة وفوق قد  
وضباع ما قيمته درهم او غيره ويستحب ملأفة الاخبين والخروج  
من الخلق ان لم يخف فوف وقت او جماعة ويجب لا غائبة مملوف وغرق  
وحرق لا لندا احدا بوجه بالاستغانة الا في انفلاق ان علم انه يصلح الابرار  
ان لا يجيبه وان لم يعلم اجابه **وكره تحتهما استقبال القبلة بالفرج ولو في الخلا**  
**بالمدينت** لتخوط **وكذا استدبارها** في الاصح كما كره بالاعمال **صبي ليبول**  
**خوال القبلة** وكما كره مدرج ليه في نوم وغيره اليها اي عمدا لانه اساءة اربقاله  
ملا باكياء **المصحف** و**سبي** من الكتب **السريعة** الا ان تكون على موضع يرتفع  
عن المحاذاة **قاله يكره** قاله الكمال وكما كره غلق باب المسجد **لخوف** على متاعه بيقى  
وكره تحترما الوطى فوقه **والبول والتغوط** لانه مسجد الى عنان السماء  
واتخاذ طريقا **بغير عذر** وصرح في القنية بفسقه باعتياده **وادخال النجاسة**  
**فيه** وعليه فلا يجوز الاستصباح بدهن نجس فيه ولا تطيبه بنجس **ولا البول والفض**  
**فيه** ولو في اناء ويجوز ادخال صبيان ومجانين حيث غلب نجسهم والافيا كره  
وينبغي لداخله تعاهد بخله وخفه وصلاته فيها افضل لا يكره ما ذكره فوق بيت  
جعل فيه مسجد بل ولا فيه لانه ليس مسجد شرعا **واما المتخذ لصلاة جنازة**  
او عياد فهو مسجد في حق جوار **الاقتدار** ان انفصل الصفوف وفقا للناس



لا في حق غيره به يقية نهاية **فحل دخول الجنب حايض كفا مسجد ورباط ودية**  
 ومناجد وحياض واسواق لا قوامع **ولا باس بنقسه خلا محراب** فانه يكره لانه  
 يلزم المصلحة ويكره التكلف بدقائق النفوس ويحتمل خصوصاً في جدار القبلة  
 قاله الحلي وفي حظر المجتبى وقيل يكره في المحراب دون السقف والمحرمان  
 وظاهر ان المراد بالمحراب جدار القبلة فيلحفظ **بجسر وما ذهب لوجاهة**  
**الحلال لمن مال الوقف** فانه حرام **وضمن متولي الوقف** النفس والبسائر  
 الا اذا خيف طمع الظلمة فلا باس به كافي والا اذا كان لاحكام البناء والوقف  
 فعل مثله لفقهم انه يعجز الوقف كما كان وتما في الجسر **وقوع افضل**  
 المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم القاهرة ثم الاعظم ثم الاقرب  
 ومسجد استاذة لدرسه اول سماع الاخبار افضل اتفاقاً ومسجد حية  
 افضل من الجامع والصحيح ان ما الحق بمسجد المدينة لمحق بد في الفضيلة  
 نعم تحريم الاول اولى وهو مائة في مائة ذراع ذكره ملا على في شرح باب التمسك  
 ويحرم فيه السؤال ويكره الاعطاء وقيل ان تحطاً وان شاذ ضالة او شجر لا  
 ما فيه ذكر ورفع صوت بذكر الا لا تتفقد والوضوء لا فاعدا لذكر وغير الاشجار  
 الا لتنع كنف تراب وتكون للمسجد وكل ونوم المعتكف وعزيب وحول  
 كل نحو نوم ويمنع منه وكذلك كل مود ولو لبسائه وكل عقدا لا المعتكف بشرط  
 والكلام المباح وقيد في الظهيرة بان يجلس لجله لكن في النهار الاطلاق  
 وتخصيص مكان لنفسه وليس له ازعاج غيره ولو مدرسا واذا ضاق للمصل  
 ازعاج القاعد ولو مستغلاً بقرعة او درسا بل ولا هاله المحلة منع من ليس منهم عن  
 الصلاة فيه ولا هم نصب المتولي وجعل المسجدين واحداً وعكسه كصلاة لا لدرس  
 او ذكر في المسجد عظة وقران فاستماع العظة اولى ولا ينبغي الكتابة على  
 جدران ولا باس برعي خفاش وحام لتلقيته **بأنه الوتر والنوافل**  
 كل سنة نافلة ولا عكس **هو فرض عملا وواجب اعتقاداً** **وسنة نبوتاً** بهذا فقوله  
 بين الروايات وعليه **فلا يكفر** بهم فسكون اي لا ينسب الي الكفر **جاءه وتذكر**  
**في الفجر مفسد له كعكسه** بشرطه خلافاً لهما ولكن **يقضي** فلا يصح قاعداً ولا

وجوه الاختصاص ان دليل فرضه كمالا كان قاصداً لانه من اجزاء الاحاد  
 وجوه القواعد في كل الكليات احتياطاً لانه ان كان القواعد في ذاته من السنن فمفسد

راكبا اتفاقاً وهو ثلاث ركعات **بتسليمة** كما مضى حتى لو نسي الفجر  
 لا يعود ولو عاد ينبغي انفساد كما سيجي لكنه **يقرب في كل ركعة منه فاتحة**  
**وسورة** احتياطاً والسنة السور الثلاث وزيادة المصوتين لاخترها  
 الجمهور **وكبر قبل ركوع ثالثة** **رافعا يديه** كما مر ثم يعتدل وقيل كالراعي  
**وقفت فيه** ويسن الدعاء المشهور ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بيدي  
 وصح الجذب بالكرسي يعني الحق وملحق بمعنى لاحق وتخفد بدال مهلة شرع  
 فان قرأ بجملة فسدت خاتمة كانه لانه كلمة مهلة **مخافة على الاصح مطلقاً**  
 ولو اما ما الحديث حينئذ دعا الخف **وصح الاقتداء فيه** ففي غيره اولى ان لم يتحقق  
 منه ما يفسدها في اعتقاده في الاصح كما بسطه في الجواب **بما فعي مثلاً لم يفصله**  
**سلام** لان فصله على الاصح فيها للاتحاد وان اختلف الاعتقاد ولذا ينوي  
**الوتر لا الوتر الواجب** كما في العيدين للاختلاف **ويأتي الهاموم بقنوت**  
**الوتر** ولو شافعي يفتن بعد الركوع لانه مجتهد فيه **لا الفجر** لانه منسوخ بل  
**يقف ساكتاً على الاظهر** من سلافة يديه **ولو نسيه اي القنوت ثم تذكره في**  
**الركوع لا يفتن فيه** لقوات محله **ولا يعود الى القيام في الاصح** لان فيه رفض  
 الفرض الواجب فان عاد اليه وقت لم يعد الركوع لم تفسد صلاته **لو كان**  
 ركوعه بعد قراءة تامة **ويسجد للسجدة** ولا لزوال التحلة **ركع اماماً قبل فراغ**  
 من القنوت قطعه **وتابعه** ولم يقرأ منه شيئاً تركان خاف فوت الركعة معه  
 بخلاف التمسك لان المخالف فيها هو من الامر كان او الشرائط مفسد لا في غيرها  
**دبراً قنت في الوتر او ثابته سهواً لم يفتن في ثالثة** اما لو سكت في ثابته او  
 ثالثه كرهه مع الفقود في الاصح والفرق ان الساهي قنت على انه موضع القنوت  
 فلا يتكرر بخلاف الساهي للحلي تكراره لهما واما للسوق ففتن مع ايام  
 فقط ويصير مدر كاله بادراك ركوع الثالثة **ولا يفتن في ثالثة** الا لانه لا يفتن  
 الا اماماً في الجهرية وقيل في الكفر فاستدرك خمسة يتبع فيها امام قنوت  
 ويعود اول تكبير عبيد وسجدة مائة وسهواً رابعة لا يتبع زيادة تكبير عبيد  
 وجنابة ولكن وقيام خامسة وتمانية تفعل مطلقاً الرفع لحرمة والشا وتكبير

ووجه الاختصاص ان دليل فرضه كمالا كان قاصداً لانه من اجزاء الاحاد  
 وجوه القواعد في كل الكليات احتياطاً لانه ان كان القواعد في ذاته من السنن فمفسد  
 ركباً اتفاقاً وهو ثلاث ركعات بتسليمة كما مضى حتى لو نسي الفجر لا يعود ولو عاد ينبغي انفساد كما سيجي لكنه يقرب في كل ركعة منه فاتحة وسورة احتياطاً والسنة السور الثلاث وزيادة المصوتين لاخترها الجمهور وكبر قبل ركوع ثالثة رافعا يديه كما مر ثم يعتدل وقيل كالراعي وقفت فيه ويسن الدعاء المشهور ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بيدي وصح الجذب بالكرسي يعني الحق وملحق بمعنى لاحق وتخفد بدال مهلة شرع فان قرأ بجملة فسدت خاتمة كانه لانه كلمة مهلة مخافة على الاصح مطلقاً ولو اما ما الحديث حينئذ دعا الخف وصح الاقتداء فيه ففي غيره اولى ان لم يتحقق منه ما يفسدها في اعتقاده في الاصح كما بسطه في الجواب بما فعي مثلاً لم يفصله سلام لان فصله على الاصح فيها للاتحاد وان اختلف الاعتقاد ولذا ينوي الوتر لا الوتر الواجب كما في العيدين للاختلاف ويأتي الهاموم بقنوت الوتر ولو شافعي يفتن بعد الركوع لانه مجتهد فيه لا الفجر لانه منسوخ بل يقف ساكتاً على الاظهر من سلافة يديه ولو نسيه اي القنوت ثم تذكره في الركوع لا يفتن فيه لقوات محله ولا يعود الى القيام في الاصح لان فيه رفض الفرض الواجب فان عاد اليه وقت لم يعد الركوع لم تفسد صلاته لو كان ركوعه بعد قراءة تامة ويسجد للسجدة ولا لزوال التحلة ركع اماماً قبل فراغ من القنوت قطعه وتابعه ولم يقرأ منه شيئاً تركان خاف فوت الركعة معه بخلاف التمسك لان المخالف فيها هو من الامر كان او الشرائط مفسد لا في غيرها دبراً قنت في الوتر او ثابته سهواً لم يفتن في ثالثة اما لو سكت في ثابته او ثالثه كرهه مع الفقود في الاصح والفرق ان الساهي قنت على انه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف الساهي للحلي تكراره لهما واما للسوق ففتن مع ايام فقط ويصير مدر كاله بادراك ركوع الثالثة ولا يفتن في ثالثة الا لانه لا يفتن الا اماماً في الجهرية وقيل في الكفر فاستدرك خمسة يتبع فيها امام قنوت ويعود اول تكبير عبيد وسجدة مائة وسهواً رابعة لا يتبع زيادة تكبير عبيد وجنابة ولكن وقيام خامسة وتمانية تفعل مطلقاً الرفع لحرمة والشا وتكبير



انتقال وتسميع وتسييح وقرأة تشهد ورسلام وتكبير تسريع **وسنن** وكذا **الربع قبل**  
**الظهر** و**الربع قبل العصر** و**الربع بعدها بتسليمة** فلو تسليمتين لم تنب عن السنة  
ولذا لو نذرهما لا يخرج عن تسليمتين وبعبارة يخرج **وركتان قبل الصبح** وبعد  
**الظهر والمغرب والعشا** سرعت بتسليمة البعديّة لجبر النقصان والتسليمة تقطع  
طمع الشيطان **ويستحب أربع قبل العصر وقبل العشا** و**بعدها** و**أربع**  
**ركعتين** وكذا بعد الظهر حديث الترمذي من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع  
بعدها حرمه الله على النار **وست** **بعد المغرب** كيكتب من الواجب بتسليمة  
أو سنتين أو ثلاث أو أول دور أو شق وهذا تحسب المؤكد من المستحب ويعد  
الكل بتسليمة واحدة اختار الحال نحر وحر بأربعة ركعتين خفيفتين  
قبل المغرب واقرة في البحر والمصر **السنن** **أكرها سنة الفجر** اتفاقاً ثم الأربع  
قبل الظهر في الأصح حديث من تركها لم تنله شفاعتي ثم الكل سواء **وقيل** **يوجبها**  
**فلا يجوز صلاتها قاعداً ولا راكباً اتفاقاً بلا عذر على الأصح ولا يجوز تركها عالم**  
**صالحاً رجلاً في الفتاوى بخلاف باقي السنن** فله تركها لحاجة الناس إلى فتواه  
ويحسب الكفر على منكرها وتقضى إذا فاتت معه بخلاف الباقي **ولو صلى ركعتين**  
**تطوعاً مع ظن أن الفجر لم يطلع** فإذا هو طالع أو صلى أربعاً فوق ركتان بعد  
طلوعه لا يجزيه عن ركعتيها على الأصح تجب ثلاث السنّة ما واطب عليها الرسول  
بتحريمه مبتدأة وتكره الزيادة على أربع في نفلها **سنة ثمان** **ليلا بتسليمة**  
لأنه لم يرد والافضل فيها الأربع بتسليمة وقال في الليل المثنى افضل قبل يوم  
يفتي ولا يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى في الأربع قبل الظهر  
**والجمعة** وبعدها ولو صلنا سباً فغلبه السهو وقيل لا كذا قال الشافعي ولا  
يستفتح إذا قام إلى الثالثة منها لأنها لنا كذا أسبغت الفريضة وفي  
البواقي من ذوات الأربع يصل على النبي ويستفتح ويتعوذ ولو نذر الأكل  
سفع صلاة وقيل لا يأتي في الكمال وصح في القينة وكثرة الركوع والسجود  
احسن طول القيام كما في المجتبى وحج في البحر كن تطرف في الزهر من  
ثلاثة أوجه ونقل عن المعراج أن هذا قول محمد بن مذهب الامام

٥١  
افضلته القيام وصح في البدائع قلت وهكذا رأيت بنسخة المجتبى  
لمحمد فقط فتنبه وهذا طول قيام الآخر من افضل كالفاري لما **سنة ثمانية**  
**رب المسجد وهي ركتان** و**إذا الفرض** وغيره وكذا دخوله بنية فرضاً أو  
اقتداً **ينوب عنها** بالائنة وتكفيه لكل يوم مرة ولا تسقط بالحكم عندنا  
بحر قلت وفي الضياء عن القوت من لم يتمكن منها الحديث أو غيره يقول  
نذراً كلمات التسبيح أربعاً **ولو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها**  
**ولكن ينقص ثوابها** وقيل تسقط **وكذا كل عمل في القرية على الأصح** **قصة**  
وفي الخلاصة أن استغفار ببيع أو شراء أو كلاً أو جزءاً وبالقصة أو سرية لا يقبل  
ولو عني بطعام إن خاف ذهاب حلالته أو بعضها تناول ثم سبى إلا  
إذا خاف فوت الوقت ولو أخرها الآخر الوقت لا تكون سنة وقيل تكون شروع  
الاسفار سنة الفجر افضل وقيل لا نذر السنن والى بالمنذور فهو بالسنة وقيل لا  
أراد النوافل نذرهما ثم يصلها وقيل لا ترك السنن إن راها حلالاً ثم لا كفر  
والافضل في النفل غير المترشح المنزل الخوف سفل عنها والأصح فضيلة ما كان  
اخشع واخلص **ونذبت ركتان بعد الوضوء** يعني قبل الجفاف كما في الشريعة  
عن المواهب **ونذبت أربع فصاعداً في الضحى** من بعد الطلوع إلى الزوال ووقتها  
المختار بعد ربع النهار وفي المنيّة أقلها ركتان وأكثرها اثني عشر وأما  
ثمان وهو افضلها كما في ذخائر الاسرفية لتبوتها بفعله وقوله عليه السلام  
وأما أكثرها فبقوله فقط وهذا الوصل أكثر بسلام واحداً ما لو فصل فكلاً  
زاد افضل كما أفاده ابن حجر في شرح البخاري ومن المندوبات ركتا الفجر  
والقدوم منه وصلاة الليل وأقلها طيمامة في الجوهرة ثمان ولو جعل ثلاثاً فالأول  
افضل ولو انضافاً فالأخير وأحياناً ليلة العيدين والنصف والعشر الأخير  
من رمضان والأول من ذي الحجة ويكون بكل عبادة نعم الليل وأكثره  
ومنها ركعتا الاستخارة وأربع صلاة التسبيح بثلاثمائة تسبيحة وفضلها  
عظيم وأربع صلاة الحاجة وقيل ركتان وفي الحاوي أنها اثني عشر بسلام  
واحد وبسبغها في الخزان **وتفرض القرأة** **علا في ركعتي الفرض** مطلقاً ما



تعين الأولين فواجب على المشهور **وكلا النقل المنفرد** لأن كل شفع صلاة لكنه  
لا يصح الرباعية الموكدة فتأمل **وكل الوتر احتياطا ولزمه نقل شرح فيه** بتكبير  
أو بقبول الثالثة شرعا صحيحا **قصد** إذا استمر متنفلا خلف مفترض ثم قطعه  
واقتردينا وبذلك لا يفرض بعد تذكره أو تطوعا آخر وفي صلاة طان أو أمي أو امرأة  
أو محدث يعني ما فسد في الحال ما لو اختار المصلي ثم أفسده لزم القضاء **ولو عند**  
**غروب وطلوع واستوى** على الظاهر **فان أفسده حرم** لقوله تعالى ولا  
تبطلوا أعمالكم إلا بعد من **ووجب قضاءه** ولو فساد به بغير فعله كتنعيم راي ما أو صليته  
أو صامته حاضرا واعلم أن ما يجب على العبد بالتزامه نوعان ما يجب بالقول  
وهو لنذر وسجى وما يجب بالفعل وهو الشروع في النوافل وبحجها قول  
من النوافل سبع تكرر السارعة ، اخذ الذكر ما قاله السارعة ، صوم صلاة  
طواف حجة رابع ، مكوفة عمرة احرام السابع ، **وقضى ركعتين ونوى ربعا**  
موكدة على اختيار الحلي وغيره **وتفرض في** خلال الشفع الأول والثاني أي تشهد  
الأول ولا يفسد الكل اتفاقا والمصلح أن كل شفع صلاة الإجماع من أحد آداب  
نذر وترك قعود أول **كما يتفرض ركعتين لوترك القرأة في شفعية** أو تركها في الأول  
فقط **والثاني واحد في الأول** وبصورة القرأة في الكل تبلغ ستة عشر لكن  
يقع ما إذا لم يقعد أو قعد ولم يقعد الثالثة أو قام ولم يقيد بها بسجدة أو قعد  
فتنبد ومن المتأخر وحكم موتم ولو في تشهد كما مام **ولا قضاء كونوي ربعا**  
**وقعد قبل الشاهد ثم تقض** لأنه لم يسرع في الثاني أو سارع في فرض طان **فإنه**  
**عليه** فذكر إياه انقلب تقلا غير مضمون لأنه شرع مستقطا لما نزل ما أو صلى ربعا  
فأكثروا ولم يتعد بينهما استحسانا لأنه بقيامه جعلها صلاة واحدة تنبغ واجبة  
والخاتمة هي المفريضة وفي التشرح صلي الف ركعة ولم يقعد إلا في آخرها مع خلافا  
لمحمد وسجد للمسلمين ولا ينبغي ولا يعود فيلحفظ **وتنفل مع قدرته على القيام**  
**قاعدا** لا مضطجعا إلا بعد **ابتداء** وكذا بنا بعد الشروع بلا كراهة في الأصح **عكسه**  
بحر وفيه اجر عن النبي صلى الله عليه وسلم على النصف لا بعد **ولا يصلي بعد صلاة**  
مفروضة **مطلبا** في القرأة أو الجماعة أو الاعتقاد عند توهم الفساد للنهي وما نقل

ان الامام تصلي صلاة عمره فان صح نقول كان يصلي المغرب والوتر ربعا  
بثلاث قعدات **ويقعد في كل نقله كما في التشهد على الخنجر** وتنفل المقيم  
راكبا خارجا **المصر محل القصر موميا** فلو سجد اعتبارا بما لانها انما سرعت بها  
إلى أي جهة توجهت **دابة** ولو اجدا عندنا أو على سرجه خسر كثير عند الأكثر  
ولو سيرها بعلم قليل لا بأس به **لذا اقتبح** النقل راكبا ثم نزل بني وفي عكسه  
لأن الأول رادي كمالها وجب الثاني بعكسه **ولو افتتحها خارجا للمصر**  
**ثم دخل المصر ثم على الدابة** بما **وقيل** لا بد من نزل عليه لا كثر قاله الحلي  
وقيل يتم راكبا ما لم يبلغ منزله فمستبأنه ويبقى قائما إلى القبلة أو  
قاعدا ولو ركب تفسد لأنه عمل كثير بخلاف النزول **ولو صلى على دابة في**  
**شق محمل** وهو يقدر على النزول بنفسه **لا تجوز الصلاة عليها إذا كانت**  
**واقعة** إلا أن تكون عيادات المحمل على الأرض بأن ركز تحت خشيته **وإذا**  
**الصلاة على العجلة** ان كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير ولا تسير  
فهي صلاة على الدابة فتجوز في حالة العذر المذكور في التيمم في غيرها من  
العذر المطر وطين يغيب فيه لوجه وذهاب لرفقا ودابة لا تركب إلا بعنا  
أو بعين ولو صحها لأن قدرتها الغير لا تعتبر حتى لو كان معه أمه مثلا  
في شق محمل وإذا نزل لم تقدر تركب وحدها جائز لها أيضا كما أفاده في البحر  
فلحفظ **وان لم يكن طرف العجلة على الدابة جائزا** لو واقعة لتعلم بانها  
كالسريع هذا كله في الفرض والواجب بانواعه وسنة الفجر بشرط أيقافها  
للقبلة ان أمكنه والافق قد لا مكان لتلايختلف بسيرها المكان **وإذا**  
**في النقل فيجوز على المحمل والعجلة مطلقا** فرادي لاجتماعه إلا على دابة  
واحدة ولو جمع بين نية فرض فنفل ولو تحته رجب **الفرض لقوته** وأبطلها محمد  
والأئمة الثلاثة **ولو نذر ركعتين بغير طهر لزماء** به **عنده** أي أبي يوسف  
كما لو نذر بغير قرأة أو عريانا أو ركعة وكذا نصف ركعة عند أبي يوسف  
وهو المختار **واحد والثالث** أي محمدا ونذر عبادة في مكان كذا فادها  
في أقل من شرفه **جائزا** لأن المقصود القرينة خلافا للزفر والثلاثة **ولو نذر**



عبادة كل يوم وصلاة في عذقها ضمت فيه يلزمها قضاؤها لا ندرع الا  
لا الوجوب ولو نذرتها يوم حيضها الا لانه نذر معصية التراويح سنة مؤكدة  
لخواطبة الخلفاء الراشدين للرجال والنساء اجاماً ووقتها بعد صلاة  
العشاء الى الفجر قبل الترويض بعده في الاصح فلو فاتته بعضها وقام الامام الى الترويض  
او ترويضهم صلى ما فاتته ويستحب تأخيرها الى ثلث الليل ونصفه ولا يكره  
بعد في الاصح ولا تقضي اذا فاتت صلاة واحدة في الاصح فان قضاها  
كان نقلاً مستحباً وليس بتراويح كسنة مغرب وعشاء والجماعة فيها  
سنة على الكفاية في الاصح فلو تركها اهل مسجد التوا الى لو ترك بعضهم وكما  
شرع بجماعة فالمسجد فيه افضل قال الحلي وفي عسرون ركعة حكمته  
مسألة المكل للمكمل بعشرين تسليماً فلو فعلها بتسليمات فان فقد لكل  
شفع صحت بكراهة والانا بت عن شفع واحد يفتي بجائز بين كل ركعة  
تقدرها وكذا بين الخامسة والترويض ويجزئون بين تسبيح وقرأة وسكوت  
وصلاة فرادي نعم تركه صلاة ركعتين بعد كل ركعتين والختم مرة  
سنة ومرتين فضيلة ولائنا افضل ولا يترك الختم كسائر القوم لكن في  
الاختيار لا افضل في زماننا قدرها لا تثقل عليهم واقره المص وغيره وفي  
المجتبي عن الامام لو قرأ ثلاثاً قصاراً او اية طويلة في الفرض فقد احسن  
مديني فما ظنا في التراويح وفي فضائل رمضان للزاهد في ابي  
الفضل الكرماني والوبري انه اذا قرأ في التراويح الفاتحة واية او ايتين لا يكره  
ومن لم يكن عالماً باهل زمانه فهو جاهل راي الامام والقوم بالتسلي  
في كل شفع وزيد الامام علي التشهد الا ان يعل القوم فيأتي بالصلوات  
ويكتفي باللام صل على محمد لانه الفرض عند السافعي ويترك الدعوات  
ويجتنب المنكرات هدر هذه القرأة وترك تعوذ وتسمية وطائفة تسبيح  
واستراحة وتكره قاعدة الزيادة تاكيداً حتى قيل لا تصح مع القدرة على  
القيام كما كره تأخير القيام الى ركوع الامام للتسبيح بالمنافقين ولو تركوا  
الجماعة في الفرض لم يصلوا التراويح جماعة لانها تجمع فصلية وحده يصلونها

معه ولو لم يصلها اي التراويح الامام وصلها مع غيره لدان يصل الترويض  
يقع لو تركها الكل هل يصلون الترويض جماعة فليراجع ولا يصل الترويض ولا التطوع  
بجماعة خارج رمضان اي يكره ذلك على سبيل التداخي بان يقتدي اربعة  
بواحد كما في الدرر ولا خلاف في صحة الاقتداء اذا ما منع من في الاشياء  
عن النزائية يكره الاقتداء في صلاة رغائب وبراءة وقد راها اذا قال نذر  
كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة انتهى قلت فتتم عبارة النزائية من  
من الامامة ولا ينبغي ان يتكلف كل هذا التكليف لاسيما في التنازلية  
لو لم ينو الامامة لا تراها على الامام فيلحظ وفيه اي رمضان يصل  
الترويض قيامه بها وهذا افضل في الترويض جماعة او المنزل تصححان لكن  
نقل شارح الوهبانية ما يقتضي ان للذهب الثاني واقره المص وغيره  
باب ادراك الفريضة شرع فيها اذا خرج النافلة والنذور  
والقضا فانه لا يقطعها مسفرة انما اقيمت اي شرع في الفريضة في صلاة  
لا اقامة المودن ولا الشرع في مكان وهو في غيره بقطعها لعذر احرار  
الجماعة كما لو نذرت دابة او فارقد رها او خاف ضياع درهم من ماله  
او كانت في النقل خفي بخنازة وخاف فوتها قطعه لا مكان قضائه وجب  
القطع لخنوخا غريق او حريق ولو دعاه احد ابويده في الفرض لا يجيبه  
الا ان يستغيث به وفي النقل ان علم في الصلاة فدعاه لا يجيبه والا  
اجابه قائماً لان الفروض مشروط بالتخلل وهذا قطع لا تخلل ويكتفي بتسليم  
واحدة هو الاصح غاية ويقتدي بالامام وهذا ان لم يقيد الركعة الاولى  
بسجدة او قنديلها بها في غير باعية او فيها ولكن ضم اليها ركعة اخري وجوباً  
ثم ياتي احرار النقل والجماعة وان صلى ثلاثاً منها اي الرباعية اتم منفرداً  
ثم اقتدي بالامام منفرداً ويدرك بذلك فضيلة الجماعة حاوي الا في  
العصر فلا يقتدي بكرامة النقل بعد السجدة والسجدة في النقل لا يقطع مطلقاً  
وبتم ركعتين وكذا سنة الظهر سنة الجمعة اذا اقيمت وخطب الامام  
بتمها رابعها على القول الرابع لانها صلاة واحدة وليس القطع للأكمال بل



لا يطأ لخلو المارحجه الكمال **وكره** تحريما للنهي **خروج من لم يصل من مسجد**  
**اذن فيه جري على الغالب** والمراد دخول الوقت اذن فيه ولا الاثم ينتظم  
**امر جماعة اخرى** وكان الخروج لمسجد حبه ولم يصلوا فيه ولا استاذده لدر  
 اول سماع الوعظ او الحاجة ومن غزمه ان يعود **والا لمن صلى الظهر والعشا**  
**وحده مرة** فلا يكره خروجه بل تركه للجماعة **الا عند الشروع في الاقامة**  
 فيكره مخالفة الجماعة بلا عذر بل يقتدي مستقلا **والا لمن صلى الفجر والعصر**  
**والمغرب مرة** فيخرج مطلقا **وان اقيمت** كراهة التفرع بعد الاولين وفيه لغز  
 احد المخطوبين او ليبر او مخالفة الجماعة بلا عذر بل يقتدي مستقلا **والا**  
**الا يأم بالاشتماء** وفيه النهي ينبغي ان يجبره وجده لان كراهة مكثه بلا صلاة  
 اسد قلت فاد الفهست في ان كراهة التفرع بالثلاث تنزيهه وفي الصبر  
 لواقته لا ساءة **واذا خاف فوت ركعة الفجر لا يستغفله بسننها تركها**  
 لكون الجماعة اكمل **والا** بان رجا ادراك ركعة في ظاهر المذهب قيل التشهد  
 واعتمده المصنف والشريلان تبعه للبحر لكن ضعفه في النهي **ولا** يتركها بل يصلها  
 عند باب المسجد ان وجد مكانا والا تركها لان ترك المكروه مقدم على  
 فعل السنة ثم ما قيل يتسرع فيها ثم يكبر للفرصة او تم قطعها ويقضيها  
 مردود بان رد عن نفسه مقدم على جلب المصلحة **ولا يقضيها الا بطريق**  
**التسعة لقضا فرضها قبل الزوال لا بعده** في الاصح لو ردد الخبر بقضائها  
 في الوقت للملح خلاف القياس فيض عليه لا يقاس بخلاف سنة الظهر وكذا  
 الجمعة **فانه** ان خاف فوت ركعة يتركها ويعتد ثم يأتي بها على انها  
 سنة في وقتها **اي الظهر قبل شفعه** عند محمد بن يعقوب جوهره واما قبل العشا  
 فتدرك صلاة ولا يكون مصليا بجماعة اتفاقا من ادرك ركعة من فوات  
**الاربع** لانه منفرد ببعضها **كثيرة ادرك فضلا** ولو بادراك التشهد اتفاقا  
 لكن ثوابه دون الدرك لفوات التكبير الاولى واللاحق كالمدرس  
 لكونه موثقا حكما **وكذا التلث** لا يكون مصليا بجماعة **على الاظهر** وقال  
 السرخسي لا يترك حكم الكل وضعفه في البحر **واذا من فوت الوقت طمّوع**

ما شاء قبل فرضه **الا** بل يحرم التطوع لتفوت الفرض **ويأتي بالسنة**  
 مطلقا **ولو صلى منفردا على الاصح** تكونها مكملات واما في حقه عليه الصلاة  
 والسلام فلزينة الدرجات ثم قول الدرر روات فاتت الجماعة مشكلا  
 مرفقا **ولو اقتدي بامام ركع فوقف حتى رفع الامام** **راسد لم يدرك**  
**الموتم الركعة** لان المساركة في جزء من الركن شرط ولو وجد فيكون  
 مسبوقا فيأتي بها بعد فراغ الامام بخلاف ما لو ادرك في القيام ولم يركع  
 معه فانه يصير مدركا لها فيكون لاحقا فيأتي بها قبل الفراغ ومتى لم  
 يدرك الركوع تجب المتابعة في السجدة وان لم يحسب له ولا تفسد تركها  
 فلو لم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه سلم الامام قام والى بركة فصلا  
 تامة وقد تركوا جبا نهي عن التجسس **ولو ركع قبل الامام فالحق اما**  
**فيه صح** وكونه وكراهة تخريا ان قرأ الامام قدرا الفرض **والا** لا تجزيه ولو سجد  
 للموتم موتى والامام في الاولى لم يجزه سجدة عن الثانية تمام في الخلاصة  
**باب قضاء الغائب** لم يقل المتروكات فضا بالمسلم خير اذ التامير  
 بلا عذر كبير ثم نزول بالتوبة على الوجه ومن العذر العدو وحقوق ايتايلة  
 موت الوالد لانه عليه السلام اخذها يوم الخندق ثم ادخل الواجب وقته  
 وبالجمعة فقط بالوقت يكون اذ اعذنا وبركة عند الشافعي والاعادة  
 فعل مثله في وقته لخلاف غير المفسد لقولهم كل صلاة اديت مع كراهة التحريم  
 تعاد وجوبه في الوقت واما بعده فنذبا والقضا فعل الواجب بعد وقته  
 واطراقة على غير الواجب كما في قبل الظهر مجازا **الترتيب بين الفروض**  
**الخمس والواحد او قضا** **لازم** يفوت الجواز يفوت له الخبر المشهور من ثام  
 عن صلاة وبنه يثبت الفرض على قضا الفرض **والواجب السنة فرض**  
**واجب سنة** لفوقه مرتب وجميع اوقات العز وقت القضا **الا** الصلاة  
 المنهية كما مر **فانما** تفريع على اللزوم **فمن** **تذكر ان لم يوتر** لو جده عند  
**الا** استثناس من اللزوم ولا يلزم الترتيب **اذا ضاق الوقت** **للتسبح** حقيقة  
 اذ ليس من الحكمة تفوت الوقتية وفيه ظن من عليه لعسا ضيق وقت الفجر

في وقتها  
 في وقتها

محيي







على فرض سبي فيه لم يسجد **بترك** متعلق بواجب واجب مما في صفة الصلاة سهوا  
فلا يسجد في العمدة قبل الركعة الاولى وصلاة النبي صلى الله عليه  
وسلم وتكره عمدا حتى يغسله عن ركعة اخرى احدي سجدي الركعة الاولى التي اضر  
الصلاة فهي **وان تكرر** لان تكرار غير مشروع **كر كوع** متعلق بترك واجب قبل قراءة  
الواجب لوجوب تقديمها ثم انما يتحقق الترك بالسجود فلو تذكر ولو بعد الرفع  
من الركوع ثم اعاد الركوع الى انه في تذكر الفاتحة بعد السجدة ايضا **واجز قيام** في  
الثالثة **زيادة** في التشهد بقدر **ممكن** وقيل بحرف في الزيادة الاصح وجوبا  
اللهم صلى على محمد و آل محمد فيما يخاف الامام **وعكسه** لكل مصل في الاصح والاصح  
بقدره **بقدر** ما يجوز في الصلاة في الفصلين **وقيل** قايله قاض خات **يجب**  
السهم **اي** بالجهر والخائفة **مطلقا** اي لا قلا او كثر **وهو ظاهر الرواية** واعتلوه  
الحلواني **على منفرد** متعلق **يجب** **بقدر** يسهوا **امام** ان يسجد **امام** لوجوب  
المتابعة مع امامه مطلقا سوا كان السهو قبل الاقترار او بعده **ثم يقضي**  
**ما فات** ولو سبي فيه سجدة ثانيا **وكذا الاصح** ولو سبي في سجدة ثانيا في اخر صلاته  
ولو سجد مع امامه اعادة والقيم خلفه لسا فر المسبوق وقيل كاللاحق **سبي** عن القعود  
**الاول من الفرض** ولو عمليا اما التفر فعود ما لم يقيد بالسجدة ثم تذكره عاد اليه  
وتشهد ولاسهو عليه في الاصح **ما لم يستقم قائما** في ظاهر المذهب وهو الاصح فتح  
**والا** اي بان استقام قائما لا يعود لاستغاله بفرض القيام **وسجد للسهم**  
لترك الواجب فلو عاد الى القعود بعد ذلك **تفسد الصلاة** لرفض الفرض ما ليس  
بفرض وصحة الزيادة **وقيل** لا تفسد لكنه يكون سببا ويسجد لتاخير الواجب  
**وهو لا شبه** كما حققه الكمال وهو الحق وهذا في غير الموت اما الموت فنعوذ  
حقا وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراجه وظاهره  
انه لو لم يعد بطلت بحرف وفيه كلام والظاهر انها واجبة في الواجب فرض  
في الفرض ثم ولنا فيها رسالة حافلة فراجعها **ولو سبي عن القعود الاخير**  
كلا وبعضه **وعاد** ويكفي كون كلا الجلستين قدر الشاهد **ما لم يقيد** بها  
**بسجدة** لان سادون الركعة محل الرفض **وسجد للسهم** لتاخير القعود

**وان قيل** لها بسجدة عامدا ونا سببا **تحول فرضه** **نقلا** برفع الجهر عند محمد وبه  
يفتح لان تمام السبب باخره فلو سبقه الحدث قبل رفعه وتوضا وبني خلافا  
لاي يوسف **حيث** صلاته فسدت صلحها الحدث والعبرة بالامام حتى لو غاب  
ولم يعلم به القوم حتى سجدوا لم تفسد صلاتهم ما لم يتعمدوا السجود وفيها  
يلغز اي مصل ترك القعود الاخير فبعد الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه  
**وضم سادسة** ولو في العصر والفجر **ان شاء** لاختصاص الكراهة والتمام  
بالقصد **ولا يسجد للسهم على الاصح** لان النقضات بالفساد لا ينجبر **وان**  
**تعلق في الرابعة** مطلقا قدر الشاهد **ثم قام عاد وسلم** ولو سلم قائما وضع عم  
الاصح ان القوم ينتظرونه فان عاد تبعوه **وان يسجد للخامسة** سلموا اليه  
**ثم فرضه** ان لم يبق عليه لسلام وضم اليها سادسة ولو في العصر وخامسة  
ولو في المغرب ورابعة ولو في الفجر به يفتح **ليصير الركعتان** **لنفلا** والضم هنا الك  
ولا عمدة لوقطع ولا بأس باسبا تمامه في وقت كراهة على للعمدة **وسجد للسهم** في الصوتين  
لنقصان فرضه بتاخير اسلام في الاولى وتركه في الثانية والركعتان **الانويان**  
**عند السنة الراتبة** في الاصح لان المواظبة عليها انما كانت بتحريرة مبتدأة ولو  
اقتدى بها صلاها ايضا وان افسد قضاه به يفتح نقايه **ولو ترك القعود الاول**  
**في النفل سهوا** **وسجد** **فلم يفسد استحسانا** **لانه** كما شرع في ركعتين شرع ارجا  
ايضا وقد سنا انه يعود ما لم يقيد الثالثة سجدة وقيل لا **واذا صلى ركعتين**  
فرضا ونفلا **وسبي** **فيها** **فيسجد** **له** **بعد السلام** **ثم ارادنا** **نرفع** **عليه** **لم يكن**  
**له ذلك** البناء اي كره تحريما لما يبطل سجوده بلا ضرورة بخلاف المسافر اذا نوي  
الاقامة لانه لو لم يبين بطلت ولو فعل ما ليس به من البناء **صح بناوه** **لبقار**  
**التحريرة** **ويعيد** هو والمسافر **سجود السهم على المختار** لبطاله بوقوعه في خلال  
الصلاة **سلام** من عليه **سجود السهم** يخرج من الصلاة خروجا وقوفان **سجد**  
عاد اليها والا لا ولا هذا فيصح الاقترار به **ويبطل وضوءه** **بالقائمة** **ويصير فرضه**  
**اربعا** **بنية الاقامة** **ان يسجد** **للسهم** في المسائل الثلاث **والا** **يسجد** **لا تثبت**  
الاحكام المذكورة كذا في غاية البيان وهو غلط في الاخيرين والصواب



انه لا يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه سجدا ولا يسقط السجود بالتحقق به  
وكذا بالنية لا يقع في خلال الصلاة وتماه في الجهر والنهر **وسجد للسجود**  
**ولو مع سلامه** ناويا للقطع لان نية تغير السجود لغو ما **يتحول من القبلة**  
**او تكلم بطلان الحرمة** ولو شئ السجود وسجدة صليته او تلاوته يلزمه  
ذلك ما دام في المسجد **سلم مصلح الظاهر** **ملا على** راس الركعتين قوما اقامها امامها  
اربعا **وسجد للسجود** لان السلام ساها لا يبطل لانه دعا من وجه بخلاف **ما لو**  
**سلم على ظن ان فرض الظهر ركعتان** بان ظن انه مسافر او انها الجمعة او كان  
قريب عهد بالسلام او كان في صلاة العشاء فظن انها التراويح فسلم او سلم  
ذاكرا ان عليه ركنا حيث تبطل لانه سلام عهد وقيل لا تبطل حتى يقصد به  
خطا بدعي **والسهوي في صلاة العيد والجمعة والمكتوبة والنظير سواء**  
والاختار عند المتأخرين عدمه في الاولين لدفع الفتنة كما في جمعة الجهر  
واقتره المصنف به جزم في الدرر **واذا سكر** في صلاته **من لم يكن ذكرا** أي السكر  
عادة له وقيل من لم يسكر في صلاة قط بعد بلوغه وعليه كثر المسايخ يخرج عن  
الخلاصة **كم صلي استأنف** بعلم مناف وبالسلم قاعدا او لانه المحلل  
**والأكثر سكره** بغالب ظنه ان كان له ظن للحرج **والاخذ بالاقول** ليتقنه تقع  
في كل موضع توهم موضع تقوده ولو واجبا لئلا يصير نارا كالفرض القوي  
او واجبه اعلم انه اذا سغله ذلك السكر تفكر قد رآه ركن ولم يستغل  
حالة السكر بقرأة ولا تسبيح ذكره في الذخيرة **وجيب عليه سجود السهوي**  
جميع صور السكر سواء علم بالتحريم او بنى على الاقرار مطلقا وفي غلبة الظن  
ان تفكر قد ركن **شروع** اخبره عدل بانه ما صلي الظاهر اربعاً  
وسكره في صدقه وكذبه اعادة احتياطاً ولو اختلف الامام والقوم فالو الاما  
على يقين لم يبعد والا عا دبق لهم سكرانها ثمانية الوتر اثم ثلثة قنت وقعد  
ثم صلي اخري قنت ايضا في الاصح سكره كبر الافتتاح اولاً واحداً ولا  
واصاً به بخاسته اولاً او مسج راسداً ولا استقبال ان كان اول مرة والا  
واختلف لو سكر في اركان الحج وظاهر الرواية البناء على الاقل وعليه كبر الاشياء

في قاعدة اليقين لا يزول بالسكر **باب صلاة للريض** من اضافة  
الفعل لقاعله او محله او مناسبه كونه عارضا لها ويا فتاخر سجود التلاوة  
ضروفاً من تعذر على القيام اى كل مرض حقيقه وحده ان يلحقه بالقيام ضرره  
يفتي قبلها او بينها اى لفرضه وحكمي بان **خاف زيادته او بظا بروه نقيضه**  
**او دوران راسه او وجد لقيامه لما شديداً** او كان لو صلي قائماً سلس بوله  
او تعذر عليه الصوم كما مر **صلي قاعداً** ولو مستند الى وسادة او انسان فانه  
يلزمه ذلك على المختار **كيف شاء** على المذهب لان المرض اسقط عنه الاركان  
فالهيئات اولى وقال زفر كالتشهد قيل به يفتي **بركوع وسجود وان قدرا**  
**على بعض القيام** ولو متكيا على عصا او حائط **قام** لزوماً بقدر ما يقدر  
ولو قد رآه او تكبيرة على المذهب لان البعض معتبر بالكل **وان تعذر ليس**  
**تعذر شرطاً** بل تعذر السجود كان لا القيام او ما بالهنر **قاعداً** وهو  
افضل من اليماء قائماً لقربه للارض ويجعل سجوده اخفض من ركوعه  
**لزوماً ولا يرفع الي وجهه** شئاً يسجد عليه فانه يكره تحريكها فان فعل بالبنا  
للجهول ذكره العيني وهو **خفف راسه** لسجوده اكثر من ركوعه مع على انه  
اماء لا سجود الا ان يحذق قوة الارض **والا تخفض** لا يصح لعدم اليماء **وان**  
**تعذر القعود** ولو حكماً **واما مستلقياً** على ظهره **ورجلاه نحو القبلة** غير انه  
ينصب كبتية كراهة عند الرجل الى القبلة ويرفع راسه يسيراً ليصير وجهه  
الىها **او على جنب لا يمن** او اليسر ووجهه اليها **والانفضل** على المعتمد **وان تعذر**  
**الاماء برأسه وكثرت الفوائت** بان زادت على يوم وليلة **سقط القضاء**  
**عنه** وان كان يفهم في ظاهر الرواية **وعليه الفتوى** كما في الظهري لان مجرد  
العقل لا يكفي لموجبه العقل الخطاب اذا قد يسقط الاركان سقطت الشرائط  
عند العجز بالاولى ولا يفيد في ظاهر الرواية بدائع **ولو استسبب على مريض اعداد**  
**الركعات او السجودات** لغاىس يلحقه لا يلزم الاداء ولو اداها بتلقين  
غيره ينبغي ان يحزبه كذا في القنية **ولم يوم بعينه** وقلبه وطأه **خلاف الزفر**  
**ولو مرض له مرض في صلاة يتم بما قدر** على المعتمد ولو صلي قاعداً **بركوع وسجود**



ويخولوا كان يصلي بالاماء فصح لا يبني الا الاصح قبل ان يؤم بالركوع والسجود  
 كما لو كان مضطجاً ثم قد ركب العقود ولم يقدر على الركوع والسجود  
 فانه يستأنف على المختار لان حالة العقود اقوى فلام يحسن بنا وهو على الضيق  
 وللتطوع الاتقاء على شئ كعصى وجداء على الاماء اي التعب لا كراهة وبدون  
 يكره وله العقود بذكر احدى مطلقا هو الاصح ذكره الكمال وغيره صلى الله عليه وسلم  
 جاز قاعدا بلا عذر الغلبة العجز واساء وقال لا يصح الا بعذر وهو الاظهر برها  
 والمربوطة في الشطط كالشطط في الاصح والمربوطة بلحية البحر ان كان الريح يحركها  
 سديدا فالحا سارية والافعال واقفة ويلزم استقبال القبلة عند الا وكلام ادار  
 ولو امر قوما في فلكين مربوطين صح والا لا ومن جن او غشي عليه ولو بفرع من سبع او  
 ادمى يوما وليلة قضى الخمس وان زاد وقت صلاة سادسة لا الحرج ولو افاقا  
 في المدن فان قته وقت معلوم قضى والا زال عقله بدمع او عجز او الزم  
 القضاء وان طال لانه يضع العباد كالنوم ولو قطعت يده ورجلاه من  
 المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة ولا تيمم ولا يعيد هو الاصح  
 وقدم في التيمم وقيل لا صلاة عليه وقيل يلزم غسل موضع القطع  
 فشروع امكن الغريق الصلاة بالاماء بلا عمل كير لزمه الاداء والا  
 لا من الطبيب بالاستلقاء لينزع الماء من عينيه صلى بالاماء لان حرمة  
 الاعضاء كحرمة النفس مريض تحت ثياب نجسة وكلما بسط شئ نجس  
 من ساعته صلى على حاله وكذا الولد يتنجس لانه بالحقة مسقة بتحريكه  
 بالسبب سجود التلاوة من اضافة الحكم الى سببه بحسب سبب  
 تلاوة اية اي اكثرها مع حرف السجدة من اربع عشرة اية اربع في النصف  
 الاول وعشر في الثاني منها اول الحج اما ثالثة فصلاته لاكثرها بالركوع  
 خلافا للسابع ونفي ما ذكره السجود المفضل بشرط سماعها فالسبب التلاوة  
 وان لم يوحى السماع كتلاوة الاصم والسماع شرط في غير التلاوة ولو  
 بالفارسية اذا اخرا وبشرط الانتقام اي لاقتداء بمن تلاها فانه سبب  
 لوجوبها ايضا وان لم يسمعها ولم يحضرها المتابعة ولو تلا الموم

لم يسجد المصلي اصلا لا في الصلاة ولا بعدها بخلاف الخارج لان الحجر ثبت  
 لمعينين فلا يفدوهم حتى لو دخل معهم سقطت ولا تجب على من تلا في ركعة  
 او سجدة او تشهد كالحج فيها عن القراءة بشروط الصلاة المتقدمة خلا  
 القرينة ونهت التعيين ونفسها ما يفسدها وركنها السجود او بدله  
 كركوع مصلدا دائما تريض وركب وهي سجدة بين تكبيرين سنونتين جهرا  
 وبين قيامين مستحبين بلا رفع يد وتشهد وسلام وفيها تسليح للسجود  
 في الاصح على من كان متعلقا بحبل هلال لوجوب الصلاة لانها من اجزاها  
 اذا كمال الاصح اذا تلاها او قصا كالحجب والسكران والناثم فلا تجب على  
 ناثم وصبي ومجنون وحائض ونفسا قرا او سمعوا لانهم ليسوا اهلا  
 لها ويجب تبلاوهم يعني المذكور خلا المجنون للطبق فلا يجب تبلاوته  
 لعدم اهليته ولو قصر جنونه فكان يوما وليلة او اقل تلزمه تلا او سمع  
 وان اكثر لا تلزمه بل تلزم من سمعه على من حرم ولكن جزم الشرع بالتلا  
 باختلاف الرواية ونقل الوجوب بالسماع من المجنون عن الفتاوى  
 الصغرى والجمهورية قلت وبه جزم من القهستاني لا يجب سماعه عن الصدا  
 او الطر ومن كذا قال حرقا ولا بالتهوى سباه ولا من الموم لو كان السماع  
 في صلاة اي صلاة الموم بخلاف الخارج كما مر وهو على الترخي على المختار  
 ويكره تاخيرها تنزيها ويكفيه ان يسجد عاردا عليه بالتعيين ويكون  
 موديا وتسقط بالحيف والردة ان لم تكن صلاوية فعلى الفور لصيرورة  
 جزاؤها فيما تم تاخيرها ويقضيها ما دام في حرمة الصلاة ولو بعد الا  
 فتح ثم هذه السنة هي الصواب وقولهم صلاته خطا قال المصنف كذا في  
 العناية انه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء حين من صواب نادرا  
 ومن سمعها من امام ولو باقتداء به فانتم به قبل ان يسجد الامام  
 بها سجدة بعد ولو انتم بعد لا يسجد اصلا كذا اطلق في الكنتربعا  
 للاصل وان لم يقتد به اصلا يسجد بها وكذا لو اقتدي به في ركعة اخري  
 على ما اختاره البزدي وغيره وهو ظاهر الهداية ولو تلاها في الصلاة



سجدها فيها **اخراجها** لما مر في البدائع وان لم يسجد اتم فتلزمه التوبة  
الا اذا فسدت بغير الخوض فلو به تسقط عنها السجدة ذكره في الخلاصة  
نسجدها **اخراجها** لانها لما فسدت لم يبق الا مجرد تلاوة فلم تكن صلاته  
ولو بعد ما سجدها لم يعد لها ذكره في القنينة وتخالفا في الخائنة لاها  
في نفلها فسدت قضاءه دون السجدة الا ان يسجد على ما اذا كان بعد  
سجودها وتودي بركوع وجود غير ركوع الصلاة وسجودها في الصلاة  
وكذا في خارجها يتوب لركوع عنها في ظاهر المروي بزازية لها اي للتلاوة  
وتودي بركوع صلاة اذا كان الركوع على الفور من قراءة آية او على الراجح  
وتودي بسجودها كذلك على الفور وان لم يسجد بلا اجماع ولو نواها  
في ركوعه ولم ينوها الموت لم يجزه وسجدا اذا سلم الاسماء وبعد القنينة  
القنينة ولو تركها فسدت صلاته كذا في القنينة وينبغي صلاته على الجارية  
نعم لو ركع وسجد لها فورا بالائنة ولو ركع لها فظن القوم  
انه ركع فمن ركع رخصه وسجد لها ومن ركع وسجد سجدة اجزائه عنها  
ومن ركع وسجد سجدة فسدت صلاته لانه بعد بركعة ثمانية  
ولو سمع المصل السجدة من غيره لم يسجد فيها لانه غير صلاته بل  
يسجد بعدها السماعها من غير سجود ولو سجدا فيها لم تجزه لانها ناقصة  
لذني فلا يتاخر بها الكامل واعادة اي السجود لما تلاها الا انها المصلحة  
غير الموت ولو بعد سماعها سراج دونها اي الصلاة لان زيادة ما دون  
الكسبة لا يفسد الا اذا تابع المصلحة الثاني فتفسد لما بعده غير الثاني اما  
ولا تجزيه عما سمع تجنيس وغيره وان تلاها في غير الصلاة فسجدتها ثم دخل  
في الصلاة فتلاها فيها سجدا اخري ولو لم يسجد او لا كفته واحدة لان  
الصلاة اقوى فتستبع غيرها وان اختلف المجلس فلم يسجد في الصلاة مستظا  
في الاصح وانهم كما من وكثرها في مجلسين تكررت وفي مجلس واحد لا تتكرر  
بلكفة واحدة وفعلها بعد الاولى ولي قنينة وفي الجهر التاخير حفظ والا  
ان مبناها على التداخل دفع المخرج بشرط اتحاد الالة والمجلس وهو تداخل

في السبب بان يجعل الكل تلاوة واحدة فتكون الواحدة سببا والسابعة تبعها  
وهو اليق بالصاد لان تركها مع وجود سببها يمنع لا تداخل في الحكم بان يجعل  
كل تلاوة سببا للسجدة فتداخلت السجديات فالكيفية بوحدة لا تداخل بالعقوبة  
لانها للزجر وهو ينزجر بوحدة فيحصل المقصود والكريم يعطو مع قيام سبب  
العقوبة فالفرق بقوله فتنبوا **بالمواحدة** في تداخلها قبلها **وعا بعدها** ولا تنوب  
في تداخلها قبلها حتى لو زنا فخدم زنا في المجلس حدثا نيا **واسد التوب** ذاهبا  
وابا **وانتقاله من غصن** شجرة الى غصن اخر وسحب في نهر او عوض بتبديل  
المجلس والاية فتجب سجدة او سجديات اخري بخلاف زوايا مسجد بيت سنية  
سائبة وفعل قليل كالركعتين وقيام ورد سلام وكذا دابة يصلي عليها  
لان الصلاة تجمع الاماكن ولو لم يصل تكررا كما تنكر لو تبدل المجلس **سابع**  
**تال** حتى لو كره راكبا يصلي وعلامه يسهه تنكر على الغلام لا الركب لا تنكر في عكسه  
وهو تبدل المجلس الثاني دون السماع على الفقة به وهذا يفيد ترجيح نسبة السماع  
واما الصلاة على الرسول فكذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون تنكر مرارا لا تداخل  
في حقوق العباد وما العطار فالاصح انه ان زاد على الثلاث لا يستمر خلاصه  
وكره ترك آية سجدة وقراءة بالآية **السورة** لان فيه قطع نظم القرآن وتغيير  
تاليه واتباع النظم والتأليف ما هو به بدائع ومفاده ان الكراهة مخيرة لا يكره  
عكسه ولكن يذهب **ضم آية وايتين اليها** قبلها او بعدها لدفع وهم انفصال  
الكل من حيث انه كالا مراد في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضيلة يستماله  
على صفاته تعالى واستحسن اخفاؤها عن سماع غير السجود واختلف النصح  
في وجوبها على متساغرها والراجح الوجوب زجرا له عن تساغله عن كلام الله فنزل  
سامعا لانه بحر فية ان يسمع **ولو سمع آية سجدة من قوم من كل واحد منهم**  
**حرفا لم يسجد** لانه لم يسمعها من تال خائنه فقد افاد ان اتحاد التال الى  
هذه الكلمة في الكافي قيل من قرأ اي السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها  
كفاه الله ما اهد وطاهر انه يقرؤها ولا ثم يسجد ويحتل ان يسجد لكل بعد  
قراها وهو غير مكره كما وسجدة الشكر مستحبة به فيكون لكنها تكره



بعد الصلاة لان الجهلة يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يودي اليه  
فكروه ويكره للامام ان يقرأها في مخالفة وكيفية وعيد لما ان تكون  
بحيث يودي بكروع الصلاة او سجودها ولو يلى على المنبر سجود وسجود معه  
السامعون **باب صلاة المسافر** من اضافة السجعة الى السجدة  
او محله ولا يخفى ان التلاوة عارض هو عبادة والسفر عارض مباح الابعاد  
فلذا اخرجوا عن ان لا يسفر عن اخلاق الرجال من خروجهم عن اماكنهم  
من جانب خروجهم وان لم يجاوزوا من الجانب الاخر وفي الخاتمة ان كان بين القنا  
وللمسافر من غلوة وليس بينهما مزرعة يستريح بها وزنه والافلا قاصدا ولو كان  
ومن طاف الدنيا لا قصد له بقصر سيرة الاثني ايام **ولما بها** من قصد ايام  
السنة ولا يستريح سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال ولا معتبر بالفتحة على  
المذهب **السيرة الوسطى مع الاستراحات المعتادة** حتى لو اسرع فوصل في يومين قصر  
ولو موضع طريقان احدهما منه السفر والاخر اقل قصر في الاول **الثاني** **صلواته** **الرابع**  
**ركنين وجوب** القولان عباسان الله فرض على لسان نبيكم صلاة القيمة اربعاً والسنة  
ركعتين ولذا عدل المصنف عن قولهم قصر لان الركعتين ليستا قصر حقيقة عنه بل  
هما تمام فرضه والاحمال ليس بخصته في حق بل ساءة قلت وفي شرح البخاري  
ان الصلوات فرضت ليلة الاساءة لركعتين **ركعتين** سفر وحضر الا المصنف فلما  
هاجر عليه الصلاة والسلام واطمان بالمدينة زيدت الا الفجر لطول القرعة فيها  
والمغرب لانها وتر النهار فلما استقر فرض الرابعة خفف منها في السفر  
عند نزول قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة وكان قصراً  
في السنة الرابعة من الهجرة وهذا مجتمع الادلة انه انتهى كلامهم في حفظ ولو كان  
**عامياً** **سفر** لان القبح المجاوز لا يعدم المستمرة حتى **يذهب** **موضع** **مقامه** ان  
سار مدة السفر والآن لم يخرج من نية العود لعدم استكمال السفر **اي يضي**  
ولو في الصلاة اذا لم يخرج وقتها ولم يكملها **اقامة نصف شهر** حقيقة او حكماً  
في البرازية وغيرها لو دخل الحاج الشام وعلم انه لا يخرج الى مكة القافلة في نصف  
شوال اتم لان كفاي الاقامة **موضع** واحد **صالح** **لها** من مصر وقريه او محل

دارها ومعه من اهل الاختيسية **فقط** **ان** **نوي** **الاقامة** **في** **اقل** **منه** **اي** **من**  
نصف شهر او نوي **فيه** **لكن** **في** **غير** **صالح** **الكبير** **او** **جزيرة** **او** **نوي** **فيه** **لكن** **موضعين**  
**مستقلين** كمكة ومنى فلو دخل الحاج مكة اياماً لم يصح نية لا يخرج الى منى  
وعرقه فصا ركنية الاقامة في غير موضعها وبعد عوده من منى تصح كالنوي  
بنيته في احدهما او كان احدهما تبعاً للاخر بحيث تجب الجمعة على ساكنه  
للاختار حكماً **ولم يكن** **مستقلاً** **ابداً** **كعبه** **امراة** **او** **دخل** **بلدة** **ولم** **ينوها**  
اي مدة الاقامة بل ترتب للسفر غذا وبعده ولو بقي على ذلك سنين الا ان يعلم  
تاخر القافلة نصف شهر لما سرت وكذا يصلي ركعتين **عسكراً** **دخل** **ارض** **خراباً** **وحاصراً**  
**حصناً** **فيها** **مخلاف** **من** **دولها** **بامان** **فانه** **يتم** **او** **حاصراً** **اهل** **البغية** **في** **دار** **فيها** **غيره**  
**مصر** **مع** **نية** **الاقامة** **مدتها** **للمتدلين** **الفلس** **والفلس** **مخلاف** **هذا** **اختية** **كعبه**  
تركان **نوها** **في** **الغارة** **فانها** **تصح** **في** **الاصح** **وبه** **يفتح** **اذا** **كان** **عندهم** **من** **الماء**  
والكل ما يكفيهم مدتها لان الاقامة اصل الا اذا قصدوا موضعاً بينهما مدة  
السفر فيقصرون ان نورا سفر او الا لو نوي غيرهم الاقامة معهم لم يصح في الاصح  
والحاصل ان شروط الاتمام ستة النية والمدة واستقبال الراي وترك السير واتخاذ  
الموضع وملاحة قهستان **فلو** **اتم** **مسافراً** **قعدة** **قعدة** **الاولى** **ثم** **قصره** **ولكنه**  
**اسألوا** **مدتها** **اخيرة** **السلام** **وترك** **واجباً** **لقصره** **وحاجب** **تكملة** **انتاح** **النفل**  
وخلط النفل بالفرض وهذا لا يحد كحرره القهستان بعد ان قصر اسباباً ثم  
استحق الناس **وما** **زاد** **فضل** **كصل** **الفجر** **اصباحاً** **وان** **لم** **يقعد** **بطل** **فرضه** **صل**  
الكل فلا تترك القعدة المفروضة الا اذا نوي الاقامة قبل ان يقعد للمناسبة  
لكنه يغيد القيام والركوع لوقوعه نفلاً فلا ينوب عن الفرض ولو نوي في السجدة  
صار نفلاً **وصح** **قندا** **المقيم** **بالمسافر** **في** **الوقت** **وبعد** **فاذا** **قام** **المقيم** **الى** **الانعام**  
**لا** **يقدر** **ولا** **يسجد** **للمسافر** **في** **الاصح** **لانه** **كاللاحق** **والقعدة** **ان** **فرض** **عليه** **وقيد** **لا**  
**ونذر** **للامام** **هذا** **مخالفة** **للمخاتبة** **وغيرها** **ان** **العلم** **بحال** **الامام** **شرط** **لكن** **في**  
خاصية الهداية للهندي الشرط العلم بحال في الجملة لا في حال المبتدأ وفي شرح  
الارشاد ينبغي ان يخبرهم قبل شروعه ولا ينبغي ان يقول **ان** **يقول** **بعد**



التسليمين في الأصح **أما أصلا تكفي في مسافر** لرفع توهم أنه سهر ولو نفي  
الإقامة لا لتحقيقها بل لتيتم صلاة المقيمين لم يصح ميقما وأما اقتداء المسافر  
بالمقيم فيسبح في الوقت ويتم لا بعده فيها بغير لأنه اقتداء المفترض بالمتفعل في حق  
الفترة لو اقتدا في الأولين أو القراءة لو في الآخرين **ويأتي المسافر بالسنة** أن لا  
في حال من **وقرا وألا** بان كان في خوف وقرار لا يأتي بها وهو المختار لأنه ترك  
لعذر تخيسر قبل السنة الفجر **والمعتبر في تغير الفرض آخر الوقت** وهو قدر  
ما يسع التحريم **فإن كان المكلف في آخر مسافرا وجب كعتان والأفارب**  
لأنه المعتبر في **المستبينة** عند عدم الأدق له **أو ظن الأصل** وهو مودن ولاد تار <sup>تأمله</sup>  
أو توطن **بطل بمثله** إذا لم يبق له بالأصل فلو بقي لم يطل بزيته فيها **لا غير** ويطل  
**وظن الإقامة بمثله** وبالوطن **الأصل** وبأنها **السفر** والأصل الما السبي بطل بمثله  
فما فرقه لا بما دونه ولم يذكر وطن السكين وهو ما نفي فيها قل من نصف  
لعدم فائدة وما صورة الزيلعي رده في البحر **والمعتبر بنية المتبوع** لأنه  
**الأصل لا اتباع كأمارة** وفاها متهرا المحمل **وعبد عنه مكانت** **وجندك** <sup>ترفع</sup>  
من **المير** **وبيت المال** **واجبر بها** **واسير** **عنه** **قلم** **مع زوج** **ومولي** **واسير**  
**ومستاجر** **لف** **وسر** **مرتب** **قلت** **فقيد** **المقيد** **بلا حظ** **في تحقيق** **التبعيد** **مع**  
**ملاحظة شرط آخر** **محقق** **لذلك** **وهو** **الأدترات** **في مسألة** **الجندري** **وفاء**  
**المهر** **في المرأة** **وعدم** **كتابة** **العبد** **وبه** **بان** **جواب** **خادمه** **جزء** **كريد** **سنة** **ثمانين**  
**والف** **ولا بد** **من علم** **التابع** **بنية** **المتبوع** **فلو نفي** **المتبوع** **الإقامة** **ولم يعلم**  
**التابع** **فهو مسافر** **حتى يعلم** **على الأصح** **كما في المحيط** **وعنه** **دفع** **للضرب** **عنه**  
**كما في الخلاصة** **عبد** **مولا** **فهو** **المولي** **لإقامة** **أن** **اتم** **صحت** **صلاتها** **والا**  
**لامبني** **على غير** **الأصح** **والقضا** **أي** **بنيابه** **الأداسف** **وحضر** **لأنه** **بعد**  
**ما** **نقرا** **لا** **تغير** **عمر** **ان** **المريض** **يقضي** **فأيتة** **الصحة** **في مرضه** **بما قدر** **شرع**  
**سافر** **السلطان** **قصر** **زوج** **السافر** **بلد** **ما** **مقيما** **على** **المواجة** **طهرت** **الحائض**  
**وبقي** **قصد** **ها** **يوما** **ن** **تم** **في** **الصحيح** **كصبي** **بلغ** **تجلاف** **كافر** **اسلم** **عبد** **مشرك**  
**بين** **مقيم** **ومسافر** **ان** **تعايا** **قصر** **في** **نوبة** **المسافر** **والا** **يفرض** **عليه** **للقصود** **الأو**

71  
ويتم احتياطها ولا ياتحتم بقيم أصلا وهو ما بلغه قال لسنائه من لم يدرك  
كركعة فرض يوم وليلة فرض طالق فقالت **أحد** **من** **والثانية** **والثالثة**  
**والرابعة** **الاربع** **لأن** **الأولى** **ضمت** **لوتر** **والثانية** **تركت** **والثالثة** **ليوم**  
**الجمعة** **والرابعة** **للسافر** **باب** **الجمعة** **بتسليط** **المهم** **وسكونها**  
**هو فرض** **عن** **يكفر** **بأحد** **لأن** **الدليل** **القطع** **كما** **حققه** **الكامل** **وهو فرض**  
**مستقل** **أكد** **من** **الظهر** **وليس** **بدل** **عنه** **كما** **حرره** **الباقي** **في** **معز** **بالسري** **لأن**  
**في** **السحنة** **وفي** **الجمعة** **قد** **افتت** **مرار** **بعد** **صلاة** **الأربع** **بعدها** **بنية** **آخر** **ظهر**  
**خوف** **اعتقاد** **عدم** **فرضية** **الجمعة** **وهو** **احتياط** **في** **زمانا** **را** **ما** **من** **لا** **يخاف**  
**عليه** **مفسدة** **منها** **فالأولى** **أن** **تكون** **في** **بيتة** **خفية** **ويستط** **الصحة** **سبعة**  
**السي** **الأول** **المصر** **وهو** **ما** **لا** **يسع** **أكبر** **مساجده** **أهل** **المكلفين** **بها** **وعليه**  
**فتوى** **أكثر** **الفقهاء** **بجتي** **لظهور** **التواني** **في** **الحكام** **وظاهر** **المذهب** **أنه** **كل**  
**موضع** **له** **أسير** **وقاض** **يقدر** **على** **إقامة** **الحج** **كما** **حرره** **نا** **فيما** **علقنا** **على** **المقري**  
**القهستاني** **أذن** **الحاكم** **بيناء** **لجامع** **في** **الرياستا** **أذن** **بالجمعة** **اتفاق** **على** **ساقاته**  
**السرخسي** **وإذا** **اتصل** **به** **الحكم** **صار** **مجمعا** **عليه** **فليحفظ** **وفناء** **يكسر** **الفا** **وهو** **ما** **حو**  
**اتصل** **به** **أولا** **كما** **حرره** **ابن** **الكامل** **وغيره** **لأجل** **مصالحة** **كدفن** **الموتى** **وركض** **الحمل**  
**والمختار** **للفقوى** **تقلده** **بغير** **ذكره** **الوالاجي** **والثاني** **السلطان** **ولو** **تغلبا**  
**أو** **امرأة** **فيجوز** **أمرها** **بإقامتها** **أو** **بما** **ورده** **بإقامتها** **ولو** **عبد** **أولى** **ناحيته**  
**وان** **لم** **تجنا** **الكنة** **واقضية** **واختلف** **في** **الخطبة** **المقر** **من** **جهة** **الإمام** **لأعظم** **أو**  
**من** **جهة** **واختلف** **في** **الخطبة** **المقر** **نائبه** **هل** **يملك** **الاستئنا** **بده** **في** **الخطبة**  
**فقبل** **لامطلقا** **أي** **لضومرة** **أولا** **الا** **ان** **يفوض** **إليه** **ذلك** **وقيل** **ان** **لضومرة**  
**جاز** **والا** **لا** **وقيل** **نعم** **بجوز** **مطلقا** **بالضومرة** **لأنه** **على** **سرف** **الفوات** **لتوقفه** **فما**  
**ان** **الامر** **به** **ادنا** **بالاستخلاف** **للدلالة** **ولا** **أكثر** **ذلك** **القضا** **وهو** **ظاهر** **من** **عبارة** **أهم**  
**ففي** **البدائع** **كل** **من** **ملك** **الجمعة** **ملك** **إقامته** **غيره** **في** **الجمعة** **في** **تعداد** **الجمعة**  
**لأن** **جربا** **ش** **نما** **يستتر** **طالما** **أذن** **لإقامتها** **عند** **بناء** **المسجد** **ثم** **لا** **يستر** **بعد**  
**ذلك** **بل** **الأذن** **مستحب** **لكل** **الخطيب** **فما** **منه** **في** **الجمعة** **وما** **قيد** **الزناهي** **لأجل**



له وما ذكره سلا حرة وغيره رده ابن الكمال في رسالته خاصة برهن فيها على  
الجواز بلا شرط واظهر فيها وابتدع وكثير من الفوائد اورد في مجمع الاتم انه  
جائز مطلقا في زماننا لانه وقع في تاريخ خمس واربعين وتسعمائة اذن عام وعلم الفتوى  
وفي السراجية لو صلي احد بغير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا اقتداه من لدولة  
الجمعة يؤيد ذلك انه لا يرد اذ النفل جماعة واقره شيخ الاسلام **مات والمصر**  
**فجمع خليفته اوصاها لشرط بفكتين حاكم السياسة او القاضي المأذون له**  
**في ذلك جائز** لان تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك دلالة فلقاض القضاة  
بالسام ان يقيمها وان يولي الخطيب بلا اذن صريح ولا تقتصر الباشا وما يقيمها  
امير البلد ثم الشرطي ثم القاضي ثم من رآه قاض القضاة **ونص العامة للخطيب**  
**غير معتبر مع وجود من ذكر اما مع عدمهم فيجوز للصورة وجازت الجماعة في**  
**في الموسر فقط لوجود الخليفة او امير الحجاز او العراق او مكة ووجود الاسواق**  
**والسالك وكذا كل ائمة نزل بها الخليفة وعدم التعبد بمعية للتخفيف لا يجوز لامي**  
**الموسم لقصوره ولا يثبت على امر الحج حتى لو اذن له جاز ولا يعرفات لانها مفازة**  
**ونودي في مصر واحد هو وضع كثيرة** مطلقا على المذهب وعلم الفتوى شرح مجمع  
العين في ما مفتح القدير دفع الحج وعلم الرجوع فالجمعة لمن سبق تحريمه  
وتفقد بالمعية والاشتباه فيصلي بعدها اخر ظهر وكذا خلاف المذهب فلا  
يعود عليه كما حرره في البحر في مجمع الانهر معنيا المطلب لا حوط سنة اخر  
ظهر ادراكه وقت لان وجوبه عليه باخرا الوقت فتمتبه **وان كانت وقت الظاهر**  
**فتبطل الجمعة بخروجه** مطلقا ولو لاحقا بعد انقضاء يوم او زحمة على المذهب لان الوقت  
شرط الاداء لا شرخ الاقتراح **والرابع الخطبة قيد** فلو خطب قبله وصلي فيه لم يصح  
والخامس كونها قبلها لان شرط الشيء سابق عليه **محاضرة جماعة ينقضه**  
**ولو كانا اصلا ونبأ ما فلو خطب وحده لم يجز على الاصح** كما في البحر عن الظاهر  
لان الامر بالسعي للذكر ليس لاستماعه والمأذون جمع وجزم في الخلاصة بانه  
يكفي حضور واحد **وكفت تحميد او تهليل او تسبيحة** للخطبة المفروضة  
مع الكراهة وقال لا بد من ذكر طويلا واقله قد التمس هذا الواجب **ينتهي فلو**

٦٢  
**حد الخطاسة** او تعجبا **الربيع عنها على المذهب** كما في التسمية على الذبيحة لكنها  
ذكره في الذبايح انه ينوب فتأمل **وتسن خطبتان** خفيفتان وكثره زياد  
على قدر سورة من طوال الفصل **جلسته بينهما** بقدر ثلاث ايات على المذهب  
وتاركها مسني على الاصح كتركه قراءة قدر ثلاث ايات ويجهر بالثالثة  
لا كالاولى وينبأ بالتعويل ويندب ذكر الخلفاء الراشدين والعلم لا الا للسلطان  
وجوز القهستاني ويكره تحريمه وصغر بالسرفه ويكره تكلمه فيها الا امر معروف  
لانه منها ومن السنة جلوسه في محلة عن عين المنبر ولبس السواد وترك  
السلام من خروجه الى دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوي على المنبر يجتنب  
**وطهارة** وستر عورة **قائما** وحله قائمة مقام ركعتين الاصح لا ذكره الزيلعي  
بل كسطرها في التواب ولو خطب جنباً ثم اغتسل وصلي جاز ولو فصل باجنبي  
فان طال بان رجع لبيته تغدي وجامع واغتسل استقبال خلاصة اي لزوما  
لبطلان الخطبة سراج لكن ينبغي انه لا يشترط اتحاد الامام والخطيب **والسابع**  
**الجماعة واقلها ثلاثة رجال** ولو غير الثلاثة الذين حضر والخطبة **سوي الامام**  
بالنصر لانه لا بد من اذنا كرو هو الخطيب وثلاثة سواه بنصر فاسعوا الى ذكر الله  
**فان نفروا قبل سجوده** وقال اقبل التحريم **بطائت وان بقية ثلاثة رجال**  
لذا اني بالتا **او نفروا بعد سجوده** او عادوا وادركوه راكعا او نفروا بعد  
وصلي باخرين **لا تبطل وانما الجمعة والسابع الاذان العام** من الامام وهو يحصل  
بقع ابواب الجامع للوارد من فلا يصرف غلق باب القلعة لعدا او لعادة فدية لان  
الاذان اها مرفدة لاهله وغلق لمنع العدو ولا المصلحة نعم لو لم يغلق لكان احسن  
كما في مجمع الانهر معنيا بالشرح عيون المذاهب قال وهذا هو في البحر المنع  
فليحفظ **فلو دخل امير حصنا او قصر وعلق يابه وصلي باصحابه لم تنقض**  
ولو فتحوا اذن للناس بالدخول جائز وكره فالامام في دينه ودنياه الى العامة  
محتاج فسحان من تنزه عن الاحتياج **وسرط لا فتراضها** تسعة تختص بها  
**اقامة محضر** لما انفصل عنه فان كان يسمع المذبح عليه عند محضه وبه يفتي كذا  
في الملتقى وقد مناع عن الولوجية تقديره بغيره وخرج في البحر اعتبار عوده لبيته



بالكفة **وصحة** والحق بالمريض للمرض والشيخ الفاني **وحرية** فالأصح وجوبها على مكان  
وبعض واجبر وسقط من الأجر بحسابه لو بعيدا أو لا ولو أذن له مولاة وجبت  
وقيل تخوم راء وخرج في البحر التحير **وذكر كونه** محقة وبلوغ **وعقل** ذكرها الزيلعي وغيره  
وليسا خاصين **ووجوده** بصريح لا عور وقد رتب على المسمى جزء في البحر بأن سلامه  
أحدها كان للوجوب لكن قال الشمني وغيره لا تجب على مغلول الرجل ولا مقطوعها  
**وعدم حبس** وعدم خوف وعدم مطر شديد ووجوبها **وفاقدتها** أي هذه  
الشروط وبعضها **إذا اختار العزيمة** وصلاها وهو مكلف بالغ عاقل **وقعت فضا**  
عن الوقت لا يصور على موضوعه بالنقص وفي البحر في فضل المرأة **ويصلح للإمام**  
**فيها من صلح** لغيرها **فإن تيسر** في عيادته **وتنقذ الجمعة** أي  
بحضورهم بالطريق الأولى **وحرم لمن لا عز له صلاة الظهر قبلها** أما بعدها فلا  
يكراه **فإن في يومها محض** كونه سببا للتقوية بالجمعة وهو حرام **فإن فعلكم**  
نعم **وسعى** غيره ابتغاء الألية ولو كان في السجدة لم تبطل إلا بالسجود قيد بقوله  
**إليها** لأنه لو خرج الحاجة أو مع فراغ الإمام أو لم يقمها أصلا لم تبطل في الأصح  
فالطالان به مقيد بإمكان أدائها **باب الفصل** عن باب **أره** والإمام فيها ولو  
لم يدركها بعد المسافة فالأصح أنه لا يبطل سراج **بطل** ظهره لا أصل الصلاة  
ولا ظهر من اقتدي به ولم يسمع **أدائها** ولا بالافرق بين معذور وغيره على المذهب  
**وكره تحريم المعذور ومسجون** وما نرا **أظهر جماعة في مصر** قبل الجمعة وبعد  
لتقليل الجماعة وصورة المعارضة **وأفاد** أن المساجد تغلق يوم الجمعة إلا الجامع  
**وكذا أهل مصر** فاتهم الجمعة **فإنهم** ليصلون الظهر بغير أذان ولا إقامة ولا  
جماعة ويستحب للمريض تأخيرها إلى فراغ الإمام وكره أن لم يؤمر هو الصحيح  
ومن أدركها في تشهد وسجود سهو على القول بغيرها **بتمها** الجمعة خلافا لمحمد  
كذا يتم في العيد اتفاقا فالو نوي الظهر لم يصح اقتدائه ثم الظاهر أنه لا فرق  
بين للسافر وغيره نهرجت **وأخرج** الأسماء من الحجارة أن كان والإفتيا منه  
للمصود شرح للجمع فلا صلاة ولا كلام إلى تمامها **وان** كان فيها ذكر الظلة  
في الأصح خلافا **فإنه** لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقية **فإنها** تذكر سراج

74  
وغير ضرورة صحة الجمعة والأول خروج وهو في السنة أو بعد قيامه  
لثالثة النفل يتم في الأصح ويخفف القراءة **وكلماء** **حرم في الصلاة**  
**حرم فيها** أي في الخطبة خلاصة وغيره في كل وشرب وكلام ولو  
تسبحا أو رد سلام أو امن معروف بل يجب عليه أن يستمع ويستسكت  
**بلا فرق بين قريب وبعيد** في الأصح بحيث لا يرد تحذره من خيف هلاكه  
لأنه يجب لحق آدمي وهو محتاج إليه والانصات لحق الله تعالى ومبنا  
على المسامحة فكان أبو يوسف ينظر في كتابه ويصححه والأصح أنه لا بأس  
بأن يشير برأسه أو يده عند منكر أو صواب أنه يصل على النبي صلى الله  
عليه وسلم عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تسميته ولا رد سلام به يفتي  
وكذا يجب الاستماع لسائر الخطب بخطبة نكاح وختم وعيد على المقعد  
وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعد ها **وإذا جلس عند الثاني** والخلا  
في كلام يتعلق بالآخره أما غيره فيكره إجماعا وعلى هذا فالترقية المتعارفة  
في زماننا تكثر عنده لأعندهما وأما ما يفعله المودنون حال الخطبة من  
الترضي ونحوه فمكروه اتفاقا وتمايز في البحر والعجائب المرقية ينهي عن الأمر  
بالمعروف بمقتضى حديثه ثم يقول **انصتوا** ثم يكلم الله قلت أن يحمل على  
قولها فتنبه **ووجب سعي إليها وترك بيع** ولع مع السعي وفي السجدة أعظم  
وزرا **باب الأذان الأول** في الأصح وان لم يكن في زمن الرسول بل في زمن  
عثمان وأفاد في البحر صحة إطلاق الحرمة على المكروه تحريمها **ويؤذن** ثانيا  
**بين يديه** أي الخطيب فاد بوجدة الفعل أن المؤذن أن كان أكثر من  
واحد أذنا واحد بعد واحد ولا يجتهدون كما في الحلال والتم تأسه ذكره  
القسطيني **إذا جلس على المنبر** فإذا أتم أتمته ويكره الفصل بامر الدنيا  
ذكره العين لا ينبغي أن يصل غير الخطيب **لها** كسنة واحد **فإن فعل**  
**بان** خطيب قبي تباذن السلطان **ووصل** بالغ جاز هو المختار **ولا بأس**  
**بالسفر يومها** إذا خرج من عمران للمصر قبل خروج وقت الظهر **كذا في**  
الخاتمة لكن عبارة الظهيرية وغيرها بلفظ دخول بدل خروج وقال في



شرح للنية والصحة انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصليها ولا يكره قبل  
الزوال **وان نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها او بعده لا يلزمه**  
لكن في الزمان نوى الخروج بعده لزومه والا لا وفي شرح النية ان نوى  
المكث الي وقتها لزومه وقيل لا كما لو لم يزم لو قدم **سبا في يومها على عزه**  
ان لا يخرج يومها **ولم ينوي الاقامة** نصف شهر **خطب** الامام **سيف**  
**في بلدة فحتمه** كسكة **والالا** كالمدينة وفي الحاوي القدسي اذا فرغ  
الموذن قام الامام والسيف بيضاء وهو متكى عليه وفي الخلاصة ويكره  
ان يتكلى على قوس او عصا **س** ومع سمع النداء هو باكل تركه ان  
خاف فوت الجمعة او يكتوى لاجتماعه رساي سعي يريد الجمعة وجوز  
ان معظم مقصوده الجمعة نال ثواب السعي اليها وهذا يعلم ان من  
في عبادته فالعبادة لا غلب الا فضل خلق الشعر وقلم الظفر بعدها الا  
بالخطي ما لم ياخذ الامام في الخطبة ولو قوا هذا الا ان لا يجزأ ما مع  
في خطي اليها للضرورة ويكره الخطي للسؤال بكل حال وسأل عليه السلام  
ساعة الاجابة فقال لا بين جلوس الامام الي ان يتم الصلوة وهو الصحيح وقيل  
وقت العصر اليه ذهب الشيخ كلف في التناظر خائفة وفيها سئل بعض الساجد  
اليوم الجمعة افضل ام يومها فقال يومها وذكر في احكامات الاشياء  
ما اختص به يومها قراءة الكهف فيه ومن فهم عطفه على قوله ويكره افراد  
بالصوم وافراد ليلته بالقيام فقد وهم وقيل تجتمع الارواح وتزار القبور  
وامن الميت من عذاب القبر ومن مات فيه او في ليلة امن من عذاب القبر  
ولا تسج فيه جهنم وفيه يزور اهل الجنة منهم سبحانه وتعالى  
**باب في العيدين** سمي به لان الله فيه عوايد الاحسان ولعوده  
بالسور غالباً او تقال ويستعمل في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل عيد وعيد  
وعيد من مجتمعه وجد الحبيب يوم العيد والجمعة فلو اجتمعوا لم يلزم في  
صلاة احدها وقيل الاولى صلاة الجمعة فقل صلاة العيد كذا في القهستاني  
عن الترمذي قلت قد راجعت الترمذي فزادته قد حكاها عن العيني بصيغة

74  
الترمذي فتنبه وشرح في الاولى فما لم يحرم **تحب صلاتها في الاصح على من تحب على الجمعة**  
**بشرطها** المتقدمة **سوي الخطبة** فانها سنة بعدها وفي القنية صلاة العيد في  
القرى يكره تحريمها اي لانه استغفار عما لا يصح لان المصير شرط الصحة **وتقدم** صلاتها  
**على صلاة الجماعة الجنازة اذا اجتمعنا** لانها واجبة علينا والجنازة كفاية وتقدم  
**صلوة الجنازة على الخطبة** وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على الكسوف لكن في  
الجرم قبل الاذان عن الحلبي اتفقوا على تأخير الجنازة عن السنة واقره للمصنف كانه  
الحاقها بالصلوة لكن في اخرا حكام مدين الاشياء ينبغي تقدم الجنازة والكسوف  
حين على الفرض ما لم يصف رقة فتأمل **وفطره يوم الفطر كله** حلوا وترا ولو قرى **يا قبل**  
**خروجهم الى صلاتها واستياكروا غتساله وتطيبه** بالدرج لالون **وليسه احسن**  
**نيابه** ولو غير ابيض **واذا فطرته** صاع عطفه على الكلمة لان الكلام كله قبل الخروج ومن  
ثم اني بكلمة **ثم خروجه** ليفيد تراخي عن جميع ما مر **يا سيدي الى الجبانة** وهي المصلي  
العامة والواجب بطلق التوجه **والخروج اليها اي الجبانة** لصلوة العيد **سنة وان**  
**وسمهم المسجد الجامع هو الصحيح** ولا باس باخراج **منبر اليها** لكن في الخلاصة لا باس  
بينائه دون اخراجه ولا باس بعوده راكبا وندب كونه من طريق اخر واظهر  
البساطة واكثر الصدقة والتختم والتهنية بتقبل الله منا ومنكم لا ينكر **ولا**  
**يكبر في طريقها ولا يتنفل قبلها مطلقا** يتعلق بالكبر والتفكير كذا حرة  
تبع الجهر لكن تعقبه في النهر ويرج تقييده بالجهر زاد في البرهان وقال الجهر  
سنة كالاصح وهو رواية ووجهها ظاهر وقوله تعالى ولتكموا العدة ولتكن  
الله ووجهه الاول ان رفع الصوت بالذكر بدعة فيقتصر على سور لا يشرع انهي  
**وكذا لا يتنفل بعدها في مصلاها** فانه مكروه عند العامة **وان تنفل بعدها**  
**في البيت** فان لم يتنفل يارب وهذا الخواص ما العوام فلا يمنعون من تكبير  
ولا تنفل اصلا قل ترغبتهم في الخيرات بحر وفي هاسته بخطبة وكذا صلاة رغب  
وبراءة وقد راي ان عليا رضي الله عنه راي رجلا يصلي بعد العيد فيقول يا تمنعه  
يا امير المؤمنين فقال اخاف ان ادخل تحت الوعيد قال تعالى ارايت لذي نهي عبدا  
اذا صلي رفتهما من **الارتفاع** قد رجع فلا يصح قبله بل يكون نفلا محرما **الي الزوال**







ولو يحرمها لعدوها خلاصة اللواحية لو بدا بالتلبية سقط السجود والتكبير  
**باب الكسوف** مناسبتا ما من حيث الاتحاد أو التضاد ثم الجهر  
أنه بالكاف والخاء للشمس والقمر **يصل بالناس من مكان إقامة الجمعة** بيان  
للمسجد وما في السراج لا بد من شرائط الجمعة ألا الخطبة رده في البحر **عند الكسوف**  
**ركعتين** بيان لأقلها وإن شاء أربعاً أو أكثر كل ركعتين بتسليمة أو كل أربع  
بجتي وصفتها **كالنفل** أي ركوع واحد في غير وقت مكره **بلا اذان ولا إقامة ولا**  
**جهر ولا خطبة** وينادي لصلاة جامعة لجمعة **ويطيل فيها الركوع والسجود**  
**والقراءة والادعية** ما لا ذكر الذي هي من خصائص الصلاة ثم يدعو بعدها جالسا  
ستقبل القبلة أو قائما مستقبلا الناس والقوم يومنون **حيث تغل الشمس** كلها  
وان لم يحضر الإمام للجمعة **صلى الناس فرادى** في منازلهم تحضر من المقتنة  
كالخسوف للقمر والرياح الشديد **والظلمة** القوية بنهارا والصفى القوي ليلا  
**والفرق الغالب** بخود كدس الآيات المخوفة كالزلازل والصواعق والبلع والطر  
الدائم وعموم الأمراض ومنه الداء برفع الطاعون وقول ابن حجر أنه بدعة أي  
حسنة وكل طاعون وباء ولا عكس وتما في الأسباب وفي العيني صلاة الكسوف  
سنة واختار في الأسرار وجوبها وصلاة الخسوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح  
واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء **فلذا اخذنا** **باب الاستسقاء**  
**هو دعاء واستسقاء** فانه السبيل رسال الأمطار **بلا جماعة** مسنونة بل هي  
جائزة **وبلا خطبة** وقال يفضل الصلوات على غيرها **ولا قلب ردا**  
**خلافا لمحمد وبلا حضور ذي** ما كان الراجح أن دعاء الكافر قد يستجاب  
استدراجا ما قوله تعالى وما دعاء الكافرين إلا في ضلال ففي الأخرى  
شروع مجمع **وان صلوا فرادى** جاز في شروعه للمنفردة وقول التحفة  
وغيرها ظاهر الرواية لصلاة أي جماعة **ويخرجون ثلاثه ايام** لأنه لم ينقل أكثر  
منها **متتابعات** ويستحب للإمام أن يأمهم بصيام ثلاثة ايام قبل الخروج و  
بالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع **مساة** أي غيلة أو رفعة متدلين متواضعين  
فأربعين ناكس رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويجددون

77  
التوبة ويستغفرون للمسلمين ويستسقون **بالصفحة والسجود** والعجايز والصبيان  
وبعدون الأطفال عن مهامهم ويستحب إخراج الدواب الأولى خروج معهم وإن خرجوا  
بأذننا وبغير إذننا **ويجتهون في المسجد بمكة وببيت المقدس** لم يذكر المدينة كأنه  
لضعفة وإن زاد المطر حتى خر فلا يزال بالدعاء بحسبه وصرفه حيث ينفع وإن سقوا قبل خروجه  
ندبان يخرجوا **سكرا لله** **باب صلاة الخوف** من إضافة النبي لغيره هي جائزة  
**بعده عليه السلام** عندهما عند أبي حنيفة خلافا للشافعي **بسط حضوره** أي يتساقطوا وصلوا  
على ظنهم فإن خلافا عادوا **أو سبع** أي حية عظيمة ونحوها وجاز خروج الوقت كما في مجمع الأنهر ولم  
أره لغيره فليحفظ **فيجعل الإمام طائفة بأزواجا** أي بالرجال **ويصل آخره في السنة**  
ومن الجمعة والعيد **وبكعتين** في غيره لزوما قلت ثم سأت في شرح البخاري للعيني أنه ليس  
بشرط إلا عند البعض قال الحارثي **وبكعتين** وجاز في الأخرى فصل بهم ما يقع ولم  
يحد وذهب إليه نذبا وجاز **طائفة الأولى** أي ما تموا صلاتهم **بلا قراءة** لأنهم لا يحسن  
وتلوهم **جاءت الطائفة الأخرى** أي ما تموا صلاتهم **بقراءة** لأنهم مسبقون وهذا أن  
تنازعوا في الصلاة خلف واحد أو لا يفضل أن يصل بكل طائفة إمام **وان استخفوا**  
وعجزوا عن النزول **صلوا ركبا** أي فرادى إذا كان ردفا للإمام فيصير الأقداب **الإمام**  
**جاءت لهم** للضرورة **فقدت** أي لغوا صفتهم **بسبق حدث** **ودلوا** مطلقا **وقال**  
**كثير لا يقلل كرمته بهم** **والساج في البحر** **ان يمكن ان يرسل أعضائه ساعة صلوا** أي بالجماعة  
تصل صلاة المائتين **والسائق** وهو يضرب بالسيف **شروع** الركبان كان مطلوباً بصلوة  
وأن طالبا لا لعدم خوفه **شروع** أي ذهب لعدو لم يجز إخراجهم وبكسر جاز لا تشريع  
صلاة الخوف للعاصي في سفره كما في الظهيرية وعليه فلا تصح من البغاة حتى تظفر السلام صلاحا **باب**  
في ذات الرقاع ويطن نخل وعسفات **وذي قرن** **باب صلاة الجنائز**  
من إضافة النبي إلى سببه وهي بالفتح لليت وبالكسر للستر وقيل لغتان والموت  
صفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عذوبة **يوجد للحضر** وعلامته استرخاء قدس وأعطى  
منه وانحسان صدغية **القبلة** على يمينه هو السنة **وجاز الاستسقاء** أي ظهره وقدماء إليها  
وهو المعتاد في زماننا ولكن **يرفع رأسه** أي لا يتوجه للقبلة وقيل يوضع كما يتسلى **باب**  
صحبة النبي **وان سق عليه** **ترن** أي حاله والرجوم لا يوجد معراج **ويلقن** نذبا وقيل وجوا



يذكر الشهادين لان الاول لا تقبل بدون الثانية **عنده** قبل الغرغرة واختلف في قبول  
 توبة الياس واختار قبول توبته لا ايمانه والفرق في البرازية وغيرها من غير ما بها لا لا  
 يصح اذا قالها مرة كفاها ولا يكثر عليه ما لم يتكلم ليكون احز كلامه لا اله الا الله ويندب قراءة  
 يس والاعد ولا يلقن **بعد الحيدة** وان فعل لا ينهي عنه وفي الجوهري انه مشرور عند اهل  
 السنة ويكفي قولان فلان بن فلان اذ كانت عليه وقد هنت به ربا وبالا سلام  
 ومحمد بن ابي اسود فان لم يعرف سمى قال ينسب الى حوا ومن لا يسالك ينبغي  
 ان لا يلقن ولا يصح ان الانبياء لا يسألون ولا اطفال المؤمنين وتوقف الامام  
 في اطفال المسلمين وقيل هم خدام اهل الجنة ويكره تمضي الموت وتماضي في النهر ويجوز في  
 الخطر وما ظهر منه من كلمات كفرة **تفتقر في حقه ويعامل معاملة مؤمن في المسلمين**  
 خلاط انه في حاله والاعقل قبل موته ذكره الكمال **تسجد الحياه** وتغضض عيناه تحسنا  
 له ويقول مخضض بسم الله وعلى مله رسول الله اللهم عسله سره واهل عليه ما بعده واحده  
 بلقايل واجعل ما خرج اليه خيرا ما خرج عنه ثم عيدا عضاه ويوضع على بطنه سيفه  
 حديث لا ينتفع ويحضر عنده الطبيب يخرج من عنده الحائض والتغصا والجنب ويعلم  
 جيرانه واقرباه ويسير في جهار له ويقار عنده القران الى ان يرجع الى الغسل كما في  
 القهستاني معزيا للشفق قلت فليس في الشف في الغسل بل الى ان يرجع فقط وفيه  
 في اليه برفع الروح وعبارة الزياحي وغيره تكروا القراءة عنده حتى يغسل وعلله الشرايع  
 في امداد الفتاح بقوله نزل بها القرآن عن نجاسة الميت لتنجسه بالموت قيل نجاسة  
 وقيل حدثا وعليه فينبغي جوازها لقراءة المحدث **ويوضع كمامات** كما في **تيسر** في الاصح  
**سنة** حجر وتر الى سبع فقط فتح **لكفنه** وعنده من ثلث خلفه ولا في القبر **مكره** قراءة  
 قران عنده الى تمام **غسله** عبارة الزياحي حتى يغسل وعبارة النهر قبل غسله **وتسرع** في  
 الغليظة فقط على الظاهر من الرواية **وقيل مطلقا** الغليظة والخفيفة **صح** في الزياحي  
 وغيره ويغسلها تحت خرقة السترة **بعد لف خرقة** مثلها على يديه حرمة الا ان ينظر  
 ويجرد من ثيابه كمامات غسل عليه لسلامة في نفسه من خواصه **ويؤتى** من يومه بالصلوة  
 بلا مضغضة واستنساخ للحرج وقيل يفعلان بخربة وعليه العمل اليوم ولو كان جنبا  
 او نفسا فعلا اتفاقا يتما للطهارة كما في امداد الفتاح مستمدا من شرح المقدي وبدا

٦٧  
 بوجهه ويغسل راسه ويصبت عليه **بغسل** راسه وسوق البوق او حوض بضم فسكون الانسان  
 ان تيسر ما لا فاما خالص يغسل راسه وحجته بالحطمي **بالعراق** ان وجب **والا**  
 فبالصابون ونحوه هذا لو نها شبع حتى لو كان امرا او جود لا يفعل ويصنع على  
 يساره كنبه ايمينه فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التحت منه ثم على يمينه كذلك ثم  
 يجلس مسندا باليمنى الى اليسار ويغسل بطنه رقيقا وما خرج منه يغسله ثم بعد  
 اقعاده **يضمج** على شقه الايسر ويغسل هذه غسلة ثالثة ليحصل للسنة  
 ويصبت عليه الماء عند كل اصباح ثلاث مرات لما مروا زاد عليها او نقص **حاز**  
 اذ الواجب مرة **ولا يغسله** ولا وضوء بالخارج منه لان غسله ما وجب لرفع الحد  
 لبقائه بالموت بل لتنجسه بالموت كسائر الحيوانا الدموي لان السليم يظهر  
 بالغسل كرامته وقد حصل بحر شرح مجمع وينشف في ثوب **يجعل** الخنوطا يفتح  
 الحيا **القطر للركب من الاسيا** الطيبة غير زعفران **وودس** لكراتها للرجال وجعلها  
 في الكفن **يجعل على راسه** وحجته نداف الكافور على مساجده كرامتها ولا يسرح  
**شعره** اي يكره ذلك تحريما ولا يقص ظفروه الا الكسور ولا شعر ولا يختن ولا بأس  
 بجعل القطر على وجهه وفي مخارقه كدبر وقبل واذن وفم وتوضع يده في جانيه لا على  
 صدره لانه من عمل الكهان من ما لا **ويمنع** روجها من غسلها ومسها **لا تنظر اليها**  
**على الاصح** فيه وقالت الامم الثلاثة يجوز ان عليها غسل فا طهره رضي الله عنها قلنا  
 هذا محمول على بقا الزوجية لقوله عليه السلام كل سبب ينقطع بالموت الا سببي  
 ونسبي معان بعض الصحابة انكر عليه شرح مجمع المعنى **وهي لا تمنع من ذلك** ولو ذمته  
 بشرط تقا الزوجية بخلاف ام الولد والمذبرة والمكاتبه فلا يغسلون ولا يصلون  
 على المشهور مجتبى والمعتبر في الزوجية ملاحقتها **غسله** حاله **الغسل** اذالة  
 الموت **فتمنع من غسله** لو ماتت قبل موته او ارتدت بعده ثم اسلمت **او**  
**ابنه** مشهور لزوال النكاح وجاز لها غسله لو اسلمت زوج الجعنة فافت فاسلمت  
 بعده حل مسهاح اعتبارا بحالة الحيوة **وجرد راسه** او احدى شفقيه لا يغسل  
**ولا يصل عليه** بل يدفن بالان يوجد الكثر من نصفه ولو بلا راس **والا** فضل ان يغسل  
 الميت **تجارتا فان ابغى الغاسل الاجر** فان كان ثمة غيره **والا** لا تعينه عليه



وينبغي ان يكون حكم الحال والحفاة كذا كذا **لو غسل الميت بغيرة اجزا اي طاهر**  
**لا اسقاط الفرض عن رفته المكلفين** ولذا قالوا **لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلاثا**  
لانا امرنا بالغسل في كل ما بيننا وبينه الفل بلا تافه وتعليل يفيدونهم لو صلوا عليه بلا علة  
غسله مع وان لم يقطع عنهم فتدبره وفي الاختيار لم يوصل فيه تقبيل الملائكة لادم عليه السلام  
وقالوا **لو امكن هذه سنة موتا كفى** ومع لويدها مسلم ام كافرو ولا علامته فان في دارها  
غسل وصلى عليه والا لا اختلط موتانا ولا علامته اعتبر الا كذا فان استوا وغسلوا واختلف  
في الصلاة عليهم وحمل دفنهم كدفن ذمته جل من مسلم قالوا والاحوط دفنها على حدة ويجعل  
ظهرها للقبلة لان وجه الوالد لظهرها سات بين رجالا وهويين نسأله المحرم فان لم يكن  
فالا جني بخفة ويمسح بختي المسك لوراهنا والافكفره فيغسله الرجال والنساء يحرم  
لفقداء وصلى عليه ثم وجدوه غسلوه وصلوا ثانيا قبل الا **ويسن في الكفن لرازا وقيص**  
**ولقافة وتكره العمامة للميت في الاصح** بحسبه واستحسنها المتأخرون للعلماء والاشراف ولا  
باس بالزيادة قبل الثلاثة ويحسن الكفن لحديث حسنوا الكفن الموتى فانهم يتزاورون فيها  
بينهم ويتفخرون بحسن كفنهم ظهره **ولها دمع اي قميص وازار وغطاء وخرقة**  
**تربط بها يديها وبطنها وكفايته لرازا ولقافة في الاصح** ولها ثوبان وخمار وكبره اقل  
من ذلك وكفن الضرورة لها ما يوجد واقل ما يعمر **كفن** وعند السافج ما يستر العورة  
والحي تبسط اللقافة او لا ثم تبسط الازار عليها **ويقصر ويوضع على الازار ويلفانها**  
**ثم تمينه ثم اللقافة كذلك** لمكون الايمن على الايسر وهي **لبس الدرع وتجعل شعرها**  
**ضفيرين على صدرها فوقه اي لدرع والخمار فوقه اي الشعر تحت اللقافة** ثم يفعل  
كالمرو ويعقد الكفن ان خيطا نساها وخشي مسكلا كما مرة فيه اي الكفن بالمحرم كالحلار  
والمراهق كالبالغ ومن لم يراهق كالبالغ ان كفن في واحد جاز واستقطب ليد لا  
يكفن كالعضوف من الميت وادمي منوش **طري** لم ينسخ **يكفن كالذي لم يدفن من**  
بعد اخري وان تنسخ كفن في ثوبا جادا والصاها **للكفنون** احد عشر والثاني  
عشر الشهيد ذكرها في المجتبى ولا باسن في الكفن **بر وروكتان** ولو جرد وبرز عن  
ومعصفر لجوانه بكم ما يجوز لبسه حال الحيوة واجبة لياضرا وما كان يصلي عليه وكفن  
من الامال له على من تجب عليه نفقته وان تعدوا فاعلى قدر ميراثهم واختلف

في

في الزوج والفتوى على وجوب كفنها عليه عند الكافي **وان تركت ما لا خائنه ورجحه في البحر**  
بانه الطاهر لانه كسوتها وان لم يكن ثمة من تجب عليه نفقته ففي بيت المال فان لم يكن  
يكن بيت المال معمورا او منتظما **فعل المسلم كفينه** فان لم يقدره اسالوا الكسرة لولا  
فان فضل شيء رده للمتصدق ان علم والا كفن فيه مثله والا تصدق به مجتبى وظاهره انه  
لا يجزئهم الاسوال كفن الضرورة لا الكفاية ولو كان في مكان ليس فيه احد او ذك  
الواحد ليس له الا ثوب يلزمه كفينه بدو لا يخرج الكفن على التبرع **والصلاة عليه صفتها فرض**  
**كفاية بالاجماع** يكفر منكرها لانه انكر الاجماع فنيته **كدفنه** وغسله وتجهيزه فانها فرض كفاية  
**وسرطها ستة اسلام الميت وطهارته** سالمه هل عليه التراب فيصلى على قبره بالاغسل وان  
صلى عليه ولا استحسانا وفي القنية الطهارة من النجاسة في ثوب بدت وكان وسر  
العورة شرط في حق الميت الا ما جملها فلوا مريلا طهارة والقوم بها اعدت وبعبسه  
كما لو من امرأة لسقوط فرضها بواحد سرطها ايضا حفرة **ورفضه** وكونه **امام المصل**  
فلا يصح على ثاب محمول على ثاب وموضوع خلفه لانه لا امام من وجه دون وجه لصحتها على  
الصبي وصلاة على النبي عليه السلام على النجاسة لغوية او خصوصية وضحت لو وضعوا الراس فوق  
الرجلين واسا وان تعدوا ولو اخطاوا القبلة صححت ان تحمروا والا لانتاح العادة  
**وركنها ثبات التكبيرات** الاربع فالاولى ركن ايضا لاسرط فلذا لم يجزئها اخري عليها  
والقيام فلم تجز قاعدا بالاعذار **وسننها ثلاثة التحييد والسنا والدعاء** فيها ذكر الزاهد  
وعينه وما فهمه الحال من ان الدعا ركن والتكبير الاول شرط رده في البحر تبصيرهم  
بخلافه وهي فرض على كل مسلم مات خلا اربع بغاة وقطاع طريق فلا يغسلوا ولا  
يصلي عليهم اذا قتلوا في الحرب ولو بعده صلى عليهم لانه حاد وقصاص وكذا اهل عصبة  
مكابر في مصر ليلاب سلاح وخناق خفي غير مرة فحكمهم كالبغاة **من قتل نفسه** ولو  
عملا يغسل ويصلى عليه به يفتي وان كان اعظم من راس فانك غيره ورجح الكمال قول  
الثاني بما في مسلم انه عليه السلام اني رجل قتل نفسه فلم يصل عليه **لا يصل على قاتل ابويه**  
اهات له والحقة في النهي بالبغي **وهي اربع تكبيرات** كل تكبيرة قائمة مقام ركعة يرفع  
يديه في الاولى فقط وقال ثمة ليج في كلها **وتثني بعدها** وهو سبحانه الله وحده **ويصل**  
على النبي عليه السلام كما في التشهد بعد الثانية لان تقام بها سنة الدعا **ويعد**

عن



**الثلاثة** بامور الاخرة **والماثور** اولي مقدم فيه السلام مع ان لا يمان لان سبني عن الاتيان  
فكان ردعا في حال الحيرة بالايان والاقتصاد واما في حال الوفاة فالانقياد وهذا العمل غير  
موجود **ويسلم** بلا رعا **بعد الرابعة** تسليمتين تاويا المستمع القوم ويسر بالكل الا التكبير  
زيلي غير لکن في البدايع العمل في انما تنال على الجهر بالتسليم وفي جواهر الفتاوى بجهر  
بواحد **ولا قراءة ولا تشهد فيها** وعين السامع الفاتحة في المأوى وعند ما يجوز بنية الله  
ويكره بنية القران لعدم نبوتها فيها عنه عليه السلام وان فضل صفوها اخوها اظهارا  
للتواضع ولو كبرا **اما من ضحى لم يبع** لان منسوخ **فيمكث** الموت حتى يسلم **بعد اذ اسلم**  
به يفتي هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ تا بعد وينوي الافتتاح لكل تكبيرة كذا  
في العيد **ولا يستغفر فيها الصبي ويحجون** ومعقوه لعدم تكليفهم **بل يقول بعد رعا**  
**الي الغين اللهم جعله لنا فرطا** بفتح من اي سابقا الى الحوض ليس في الماء وهو دعا له ايضا  
بتقدمه في الجنه لاسيما وقد قالوا احسان الصبي له لا لابي له بل لها ثواب التعليم **واجعله**  
**ذخرا** بضم الذال المعجمة وخبره **وشافعا** مشفعا مقبول النفاذ لاجل **السبوق**  
بعض التكبيرات كبر في الحال بل ينتظر تكبيرات **امام تكبير معه** الافتتاح لما من كل  
تكبيرة ركعة والسبوق لا يبدأ بآياته وقال ابو يوسف لا ينتظر **الحاضر في حال التحية**  
بل يكبر اتفاقا للتحية لانه كالمدرس ثم يكبر ان ما فاتها بعد الفراغ نسقا بلا دعا ان خيسا  
رفع الست على الاعناق وما في المجتبى من ان المدرس يكبر لكل حال ساذ نه **فلو جاز** السبوق  
**بعد تكبير الامام الرابعة فآتت الصلاة** تعذر الدخول في تكبيرة الامام عند ابى يوسف  
يدخل بقاء التحية فاذا سلم الامام كبر لا تا كافي الحاضر وعليه الفتوى ذكره الجليلي وغيره  
**واذا اجتمعت الجنائز فافراد الصلاة** على كل واحد **ولي** من الجمع وتقديم لا فضل  
افضل **وان جمع** جاز ثم ان شاعل الجنائز صفا واحدا وقام عند افضلهم **وان شاعلا**  
**صفا مما يلي القبلة** واحدا خلف واحد **يجب** يكون صدر كل جنازة **مما يلي الامام**  
ليقوم بخدا صدر الكل وان جعلها درجا فحسن لحصول المقصود **واعلى الترتيب** المعهود  
خلفه حاله الحيرة فيقر منه الا فضل فالفضل الرجل مما يليه فالصبي فالخني غالبا  
لغة فالمرأة حق الصبي كحق العبد والعبد على المرأة واما ترتيبهم في قبر واحد  
لضرورة فيعكس هذا فيجعل الفضل مما يلي القبلة فتح **ويقدم في الصلاة عليه السلطان**

ان **حضر** **ونائبه** وهو مير المصير **القاضي** ثم صاحب المسطر **ثم خليفة** ثم خليفة القاضي ثم  
**امام المحي** فياها موزة لكان تقدم الولاية واجب تقديم امام المحي مندوب فقط بشرط ان يكون  
افضل من الولي والا فالولي اولي كافي للمجتمعي وشروط الجمع لمصنفه وفي الدراية اما المصحح الجامع  
اولي من امام المحي اي مسجد محله **ثم الولي** بترتيب تصويبه الانكاح الا لا يقدم على  
الايم اتفاقا الا ان يكون عالما والاب جاحلا فالاسرا ولي فان لم يكن ولي فالزوج ثم المخيران  
ومولي العبد اولي من ابن الحر بقا ملكه والفقوي على طلاق الوصية بغسله والصلاة عليه  
**وله** اي للولي ومثله كل من يقدم عليه من باب **ولي** **لاذن** **لغيره فيها** لان حقها بطلان **الا**  
**اذا كان هناك من يساوي** **فله** اي لذكر المساوي ولو اصابه من المنع لمشاركته في الحق اما  
البعيد وليس له المنع **فان صلي غيره** اي ولي من ليس له حق المتقدم على الولي **ولم يتابعه**  
**الولي اعد الولي** ولو على قبرة ان شاء لاجل حقه لا لاسقاط الفرض فلذا قلنا ليس له صلي  
عليها ان يعيد مع الولي لان تكرارها غير مشروع **والاي** وان صلي من له حق التقدم كقاضي  
او نائبه او امام حي او من ليس له حق المتقدم وتابعه لولي لا يعيد لانهم اولي بالصلاة **ثم**  
**وان صلي هو اي الولي بحق** بان لم يحضر عليه **لا يصل غيره بعده** وان حضر من له التقديم فهو  
بحق ما وصل الولي بحضرة السلطان مثلا اذا السلطان كافي للمجتمعي وغيره وفيه حكم  
صلاة من لا ولاية له لعدم الصلاة اصلا فيصلي على قبره ما لم يمزق **وان دفن** واهيل عليه  
التراب **بغير صلاة** او بها لا غسل او من لا ولاية له **صلي على قبره** استحسانا **اما لم يغسل**  
**الظن** **تفسخة** من غير تقدم هو الاصح وظاهره انه لو سأل في تفسخة صلي عليه كمن في النهر عن محمد  
لانه كانه تقدما لما منع **ولم تحجز الصلاة عليها** **وكما** **ولا قاعا** **بغير عذر** استحسانا **وكيف**  
**تحجز** **وقيل** **تزيها** في مسجد جماعة هو اي ليست فيه وحده او مع القوم **واختلف في الخارج**  
عن المسجد وحده او مع بعض القوم **المختار** **الكرهية** مطلقا خلاصه بان على ان المسجد انما بني  
للمكتوبة وتوابعها كنافله وذكره تدريس علم وهو الموافق لاطلاق حديث ابي داود من صلي على  
ميت في المسجد فلا صلاة له **ومن ولد فوات** **يفصل** **ويصل عليه** ويرث ويورث **وسمي** **ان**  
**استهل** بالبنا للفاعل اي وجلسه ما يد على جوفه بعد خروج الكرم حتى لا يخرج  
رأسه فقط وهو يصح فذبحه جل فعله الغرة وان قطع اذنه فخرج حيا فمات فعليه  
الدية **والا يستهل غسل وسمي** عند الثاني وهو الاصح فيفتي به على ظاهر الرواية



اكراما للميت آدم في طين الجنة النجاسة وفي الظهيرة واذا استبان بعض خلقه غسل  
وحشر هو المختار **وادرج في حفرة ودفن** **ولم يصل عليه** وكذا الارث اذا انفصل بنفسه **لصبي**  
مع احد ابويه لا يصل عليه لانه تبع له ابي في احكام الدنيا لا العقب لما منهم خدم اهل الجنة  
**ولو سبي بدونه فهو مسلم تبع للملك او للتسلي او بغيره فاسلم هو واسلم الصبي وهو قاتل**  
**اي بن سبع سنين يصل عليه** لصيرورته مسلما بالواو ولا يجزي ينبغي ان يسأل العلي عن  
المسلم بل يذكر عنده حقيقة وما يحبه الايمان به ثم يقال له هل انت مصدق هذا  
فاذا قال نعم الكف به ولا يضرك فدفن في جراب ما لا يمان ما الاسلام فتح **ويغسل للمسلم**  
**ويكفن ويدفن قريبه كالة الكافر الاصل** اما المرتد فيلق في حفرة كالكلب **عند**  
**الاحتياج** فلوله قريب فالاولى تركه لهم **مرعاة السنة** فيغسله غسل الموتى  
ويلقى في حفرة ويلقى في حفرة وليس للكافر غسل قريبه **واذا اهل الجنازة وضع**  
**تدبا مقدمها** بكسر الهمزة وتشديد الميم وكذا الموضع **عشر خطوات** لحديث من حمل  
جنازة اربعين خطوة كبرت اربعين كبيرة ثم **وضع مخرجها على عينيها** كذلك ثم  
**مقدمها على يسارها** ثم **مخرجها** كذلك فيقع الفرج خلف الجنازة فيمسي خلفها  
وضعها عليه السلام على جنازة سعد بن معاذ ويكره عندنا حمل من عمودي السترة  
بل يرفع كل رجل قائمة باليد الا على العنق كالاتمة ولذا كره حملها على ظهره وداية  
**والصبي الرضيع والعظم** او فوق ذلك قليلا لا يحمله واحد على يديه ولولا الجاوان  
كان كثير اعمل على الجنازة ويسرع بها بلا خيب اي عدو سريع ولوبه كره وكره  
تاخير صلاته ودفنه **ليصل عليه جميع عظيم بعد صلاة الجمعة** الا اذا خيف ثوبا  
بسبب دفنه فنته كما كره تتبعها جلوس قبل وضعها وقيام بعده ولا يقوم من  
في المصلي لها اذا راها قبل وضعها **وتدب المني خلفها** لانه متبوعه الا ان  
يكون خلفها نسأ فالمني ما بها احسن اختيار ويكره خروجه من تحتها وتزجر  
النائحة ولا يترك اتباعها لاجلها ولا يمشي عن يمينها ويسارها **ولو مشى يمامها**  
**جان وفيه فضيلة ايضا** ولكن ان تباعد عنها او تقدم الكل او ركب يابها كره  
كما كره فيها صوت بذكر او قراءة فتح **وحفر قبره في غير دار مقدار نصف قامة**  
وان زاد فحسن **ويحذر ولا يشق** الا في ارض رصوة ولا يجوز ان يضع فيه مصرة

وما روي عن علي بن ابي طالب لا يؤخذ به ظهيرة ولا باس يا تخاذت ابوت  
ولو من حجر او حديد **عند الجأحة** كرخاوة الارض ويسن ان ان يفرس  
فيه التراب مات في سفينة غسل وكفن وصل عليه **والجني ان لم يكن**  
**قريبا من البرق** ولا ينبغي ان يدفن الميت في الارض ولو كان صغيرا لا يختص  
هذه السنة بالانبياء وافعاله ويستحب ان يدخل من قبل القبلة بان يوضع  
من جهتها ثم يحمل فيلحد وان يقول واضعه بسم الله وبالله **وعلى من روى**  
**الله ويوجه اليها** وينبغي كونه على سقفة الايمن ولا ينسب لوجه اليها **وحمل**  
**العقد للاستغناء عنها** ويسوي اللين عليه **والقصب** لا الاجر المطبوع **والجانب**  
لدخول الميت ما فوقه ولا يكره ذكره ابن مالك **وجاز** ذلك حوله بارض رصوة  
كالتابوت **ويسجي** اي يغطي قبرها ولو خشي لا قبره الا بعد ركعة ويها  
عليه التراب **تكره الزيادة على ما خرج منه** من التراب لانه بمنزلة البناء  
ويستحب حشيه من قبل رأسه ثلاثا وجلوس ساعة بقدر ما ينحدر الجوز  
ويفرق حجمه **ولا باس برش الماء عليه** حفظا لثرا به عن الانداس **ولا يربع**  
للزني عنه **ويسقم** تدبا في الظهيرة وجوبا قدر ستر **ولا يخصص** للزني عنه  
فلا يطمح ولا يرفع عليه بنا وقيل **لا باس به وهو المختار** كما في كراهة السراجية  
وفي جنازها لا باس بالكتابة ان احتيج اليها حتى لا يذهب الاثر ولا يمس من  
الحق ادمي كان تكون الارض مغطوبة او اخذت شفعة بخير الكربين  
اخراجا ومساواة بالارض كما جازعه والبناء عليه اذ اليه صار ترابا زيلعي **خالد**  
**ماتت وولدها في بطنها يضطرب شق بطنها** من الايسر **ويخرج ولدها**  
ولو بالعكر وخيف على الامر قطع واخرج لو مستا والا كما في كراهة الاخيا  
ولو بلغ مال غيره ومات هل يشق قولان والاولى نعم **فروع**  
الاتباع افضل من النوافل لولقرابة او حوارا وصالح معروف يندب دفنه  
في جهة موته وتعميله بستر موضع غسله فلا يراه الا ناسا له ومن يعينه  
وان راي ما كره لم يخز ذكره **لحديث** ذكره وامحاسن مونا كره كفوا عن  
ساويهم لا باس بنقله قبل دفنه وبالاعلام مونه وبانائه بشعر او غيره لكن



بكره الافراط في مدحه ولا سيما عند جنازة الحديث من تعزير الجارية  
وتعزير اهلها وترغيبهم في الصبي وبانحاز طعام الحكم وبالجلوس لها  
في غير مسجد ثلاثة ايام واولها افضل وتكره بعدها الاغائب وتكره  
التعزية ثانيا وعند القبر وعند باب الدار ويقول اعظم الله اجرك  
واحسن عزاك وغفر لمتك وزيارة القبور ولو للنساء الحديث كبت  
لهيته عن زيارة القبور والان فزورها ويقول سلام عليكم دار قوم مؤمنين  
وانا ان شاء الله بكم لاحقون ويقال في الحديث من قرأ الاخلاص احد  
عشرين مرة ثم وهب اجرها الاموات اعطى من الاجر بعدد الاموات ويجفر قبر  
نفسه وقيل بكرة والذي ينبغي انه لا يكره تهتة نحو الكفن بخلاف القبر بكرة  
المشي بطريق ظن انه محدث حتى لو لم يصل الى قبره الا بوطئ قبر تركه لا يكره  
الدفن ليلا ولا اجلاس المقابر بين عند القبر هو المختار عظم الدمي محترما  
يعذب الميت ببكا اهلها اذا وصى بذلك كتب على جهة الميت او عمامته او  
كفنه عهدا مديرجيا ان يخفر الله الميت او وصى بعضهم في جهته وصدره  
بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روي في المنا من فسل فقال لما وضعت  
في القبر جاءني ملائكة العذاب فلما راوا مكتوبا على جبهتي بسم الله قالوا  
امنت من عذاب الله **باب الشهيد** فعيل بمعنى مفعول لانه مشهور  
له بالجنة او فاعل لانه حي عند ربه فهو شاهد **هو كل مكلف مسلم طاهر**  
فالحائض ان رات ثلاثة ايام غسلت والا لا غدر كونها حائضا ولم يعد عليه  
السلام غسل حنظله لحصوله بفعل الملائكة بدليل قصة ادم **قتل ظلما** بغير حق  
**بجارية** اي بما يوجد القصاص **ولم يحجب بنفس القتل** ما لم يقتل قاصا حتى لو  
وجب المال بفارض كالصلح لاقتل الاب بئنه لا تسقط الشهادة **ولم يرتب** قتل  
ارت غسل كما سيحى **وكذا يكون شهيدا لوقته باغ او حربي او قاطع طريق**  
**ولو بتسببا او التجرعة** فان مقتولهم شهيدا باي لة قتلوه لان الاصل فيه  
شهيدا احد لم يكن كلهم قتيلا **او وجد جريما يتا في معركتهم** المراد  
بالجراحة علامة القتل خروج الدم من عينه او اذنه او حلقه صافيا لامن انه

او ذكره او دبره او حلقه جامدا فينفر غ عنه **ما لا يصلح الكفن** ويزاد ان نقص  
ما عليه عن كفن السنة **وينقص** ان زاد لاجل ان يتم كفن السنون **ويصلح عليه**  
**بلا غسل** ويدفن بدنه وثيابه الحديث زملوه بركوهمهم **ويغسل من وجد**  
**قتلا في مصر او قرية فيما** اي في موضع تحجب فيه الدين ولو في بيت المال كالمقتول  
في جامع وسارع **ولم يعلم قاتله** او علم ولم يحجب لقصاص فان وجب كان شهيدا  
كمن قتله اللصوص ليلا في المصر فانه لا قسامة ولا دية فيه للعلم بان قاتله  
الصوص غاية الامران عينه لم تعلم فليحفظ فان الناس عنه غافلون **او**  
**قتل بحيا او قصاصا** اي يغسل وكذا تعزيريه او افترا من سبع **او حرج وارت**  
وذلك بان الكلا وشربا ونا مراوتداوي ولو قليلا او اوى خيمتا ومطبخ عليه  
**وقت صلاة** وهو يفعل ويقدر على ادائها **ونقل من المعركة** وهو يعقل  
سواء وصل حيا او مات على الايدي وكذا لو قام من مكانه الى مكان اخر يدافع  
للاخوف وطى الخيل او اوصى بامور الدنيا وان بامور الآخرة لا يصير  
مرتقا عند محمد وهو **لا يصح** جوهر لانه من احكام الاموات **او باع او**  
**اشترى او تكلم بكلام كثير** والا فلا وهذا كله اذا كانت **بعد انقضاء الحرب**  
**ولو فيها** اي في الحرب يصير مرتقا بسببى مما ذكره كل ذلك في الشهيد كما  
والا فالمرت شهيدا لآخره وكذا الجنب ونحوه ومن قصد العدو قاصا  
نفسه والعزيق والحريق والعزيب والمهاد ومر عليه والمبطون والمطعون  
والنفسا والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب  
العلم وقد عدهم السيوطي نحو ثلاثين **باب المصلا في الكعبة** في الباب  
زيادة على الترجمة وهو حسن **يصلح** ويقتل فيها وفوقها ولو بلا ستم  
لان القبلة عندنا هي العرضة والهوى الى عنان السماء وان كره الثاني للذي  
وعزل النظم منفردا **لوكما عذوان** وصلىة اختلقت وجوبهم في التوجه الى الكعبة  
الا اذا جعل قفاه الى وجبا مامد فلا يصح اقتداؤا لقتله عليه ويكره جعل وجهه  
لوجهه بلا حائل ولو لجنبه لم يكره فهي اربع وتصلح لو خلفوا حولها ولو كان بعضهم  
اقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانبها لتأخره حكما ولو وقف مسامتا للركن



في جانب الامام وكان اقرب لماره وينبغي الفساد احتياطاً لترجيح جهة  
الامام وحده صورته □ وكذا لو اقتدا من خارجها بما فيها **كتاب**  
**مفتوح** فتح لانه كفيها في المحراب **كتاب الزكوة** فرائها بالصلوة في اثنين  
ومائتين موضعاً في التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت في الثانية  
قبل فرض رمضان ولا تجب الانبياء احياء هي لغة النظافة والتما وشغل **تليد**  
خرج الاباحة فلو اطعم يتيماً او يا الزكوة لا تجزئه الا اذا دفع اليه المطعوم  
لو كساه بشرط ان يفعل القبض الا اذا حكم عليه بنفقة **جزء** مال خرج المنفعة  
فلو اسكن فقراً مدة سنة او يا لا تجزئه **عينة الشارح** وهو ربع عشر مال نصاً  
حوالي خرج النافلة والفطرة **من مسلم فقير** ولو محتوها **غيرها** **شبهى** **ولا مولا**  
اي معتقه وهذا معنى قول الكثر تملك المال اي المهور واخرجه **شرعاً**  
**قطع المنفعة عن المالك من كل وجه** فلا يدفع لاصله وفرضه **لله تعالى** بيان لا يشرط  
النية **وشرط افتراضها عقل وبلوغ واسلام وحرية والعلم به** ولو حكماً لكونه  
في دارنا **وسبب** اي بسبب افتراضها **ملك بضا** **جولي** نسبه للحول لحواله عليه  
**نام** بالرفع صفة ملك خرج مال المالك اقول انه خرج باشتراط الحرية على ان  
المطلق ينصرف للكمال ودخل بالملك بسبب خبيث كمنصبوب خلطه اذا كان  
له غير منفصل عنه يوفي دينه **فارغ عن دين له مطالب من جهة العباد** سواء  
كان لله كزكاة وخراج او لعبد ولو كفالته او موجد او صداق زوجته الموجد  
للفراق ونفقة لزمته بقضا او رضا بخلاف دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالب  
ولا يمنع الدين وجوب عشر وخراج **فارغ عن حجة الاصلية** لان المستعجل فيها  
كالعبد ومفسره ابن مالك بما يدفع عنه الهلاك تحقيقاً كسبابه او تقديره **كذلك**  
**نام ولو تقديره** بالقدرة على الاستئصال ولو بائنه وفرض على سببه بقوله **فلا زكوة على**  
**مكاتب** لعدم الملك التام ولا في نسب ذون ولا في موهون بعد قبضه ولا فيما  
استراه لتجارة قبل قبضه **ومديون للعبد بقدر دينه** في الزايد ان بلغ نصيباً  
وعروض الدين كالهلاك عند محله **وحيث** في الجهر ولو له نصيب صرف الدين لا يشرط  
قضا ولو اجناساً صرف لاقطاعها زكوة فان استويا لا ربعين شاة وعشراً بل خبز

**ولا في ثياب المبدن** المحتاج اليها للدفع الحر والبر **ابن مالك** **واثالث المتروك**  
**السكنى** **مخوها** وكذا المكتب وان لم تكن لأهلها اذا لم ينو التجارة غير ان  
الاهل له اخذ الزكوة وان ساءت نصيبه الا ان تكون غير فقه وحديث  
وتفسير او يزيد على نسختين منها هو المختار وكذلك لان المحترفين الا ما سبق  
الترعينة كالعصفور ربع الجار ففيه الزكوة بخلاف ما لا يبقى كصابون يساوي  
نصيباً وان حال الحول وفي الاشياء الفقيه لا يكون غنياً بكتبه المحتاج اليها  
الا في دين العباد فتباع له **ولا في مال مفقود** وجده بعد سنين **وساقط**  
**في حجر** استخذه بعدها **ومضروب** **لا بينة عليه** فلوله بينة تجلها مضى له  
في غصب السائمة فلا تجب ان كان الغاصب مقراً خائنه **ومدفون في ربه** **نسي**  
**مكانه** ثم تذكره وكذا الوديعة عند غير معارفه بخلاف المدفون في حرز  
واختلف في المدفون في كرم وارض مملوكة **ودين** كان **حجته المدينون**  
**سنين** ولا بينة عليه **ثم** صادرت له بان **اقرب** **بعدها** **عند فقير** وقيله  
في مصرف الخائنة بما اذا حلف عليه عند القاضى اما قبله فحجب لما مضى  
**وما اخذ مصادرة** اي ظلماً **ثم وصل اليه بعد سنين** لعدم المهور والاصل  
فيه حديث على لا زكاة في مال الضمان وهو ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك  
ولو كان الدين على مقرر ملي **وعلى عيسا ومفلس** اي محكوم بما فلاسه **او على**  
**جاحل بدينه** وعن محمد لا زكاة وهو الصحيح ذكر ابن مالك وغيره لان البينة  
قد لا تقبل **او علم به قاض** سيجي ان الفتاوى عدم القضا بعلم القاضى **فوصل**  
**الى ملكه** **لزم زكاة ما مضى** فنسفل الدين في زكاة المال **وسبب الزوم**  
**ادائها توجه الخطاب** يعني قوله تعالى اتوا الزكوة **وشرطه** اي شرط افتراض  
ادائها **حوال ان الحول** وهو في ملكه **وتتميمه الدراهم والدرنا** **لغيرها** للتجارة  
باصل الخلقة فتلزم الزكاة كيف ما استكمها ولو للنفقة **او السوم** **بعدها** **الا**  
**اوتية التجارة** في العروض ما صرحا ولا بد من مقارنتها العقد التجارة كما يجي  
او دلالة بان يشتري عينا بعرض التجارة او موجد رده اليه للتجارة بعرض  
فيصير للتجارة بلاينة صريحاً واستثنوا من اشتراط النية ما يشتري لمضار



فانه يكون للتجارة مطلقا لانه لا يملك بالها غيرها ولا تصح نية التجارة فيما  
خرج من رضى العسرية والخراجية والمستاجرة والمستعارة لئلا يجتمع  
الحقان **وسرط صحة ادائها نية مقارنة له** اي للاداء ولو كانت المقارنة  
**حكما** لو دفع بالنية مدني والمال فاعلم في يد الفقير ونوي عند الدفع  
للوكيل ثم دفع الوكيل بالنية او دفعها الذي يندفعها للفقير اذ لا يعتبر  
نية الامر ولذا لو قالوا هذا تطوع او عن كفاري ثم نواه عن الزكاة قبل دفع  
الوكيل مع ولو خلط زكاة موكله ضمن وكان متبرعا الا اذا وكله الفقير ولو قيل  
ان يدفع لولده الفقير وزوجه لنفسه الا اذا قال ربيها ضعفا حيث رشت  
ولو تصدق بدهم نفسه اجزا ان كان على نية الرجوع وكانت دلاهم ولو  
قائمة او مقارنة **يقول ما وجب** كله او بعضه ولا يخرج عن العدة بالعزل  
بل بالاداء للفقير **او تصدق بأكمله** الا اذا نوي نذرا وواجبا اخر فصح ويضمن  
الزكاة ولو تصدق ببعضه لا تسقط عنه الثانية خلافا لثالث ما أطلقه نعم  
العين والدين حتى لو ابر الفقير عن الضاب مع وسقط عنه واعلم ان اداء  
الدين عن الدين والدين عن العين وعن الدين يجوز واداء الدين عن العين  
وعن دين سيقبض لا يجوز وحيلة الجواز ان يعطى مديونه الفقير زكاة ثم  
ياخذها عن دينه ولو امتنع المديون ما لديه واخذها لكونه ظفرا بحسن  
حقها فان ما نعه دفعة القاضي وحيلة التكفين بها التصديق بفقير ثم هو  
يكفن فيكون الثواب لهما وكذا في تعين المسجد وقام في حيل الاشياء  
**وافترضا عمري** اي على التراخي صحة الباقيات وغيره **وقيل فوري** اي  
على الفور وعليه الفتوى كما في شرح الوهبانية **فيا تم** بتأخيرها بلا عذر وتزد  
**شهادته** لان الامر بالصرف الى الفقير معه قرينة الفور وهي انه لدفع  
ما حته وهي معجلة فمتى لم تجب على الفور لم يحصل المقصود من الاعجاب  
على وجه التمام وقما مدي في الفتح لا يبقى للتجارة ما اي عبد مالا اشتراه  
لها فنوي بعد ذلك **خدمته** ثم ما نواه للخدمة لا يصير للتجارة وان نواه  
لها ما لم يبعده بحسن ما فيه الزكاة ان التجارة عمل فلا تتم بحجر النية

خلاف الاول فانه ترك العمل فيتم بها **وما اشتراه لها** اي للتجارة كان لها  
لمقارنة النية لعقد التجارة **اي ليلو رته ونواه** ها لعدم الفقد الا اذا  
تصرف فيه الى نوايا فتحب الزكاة لاقتراان النية بالعمل **الذهب**  
**والفضة** والسائمة لما في الثانية لو ورث سائمة لزمه زكوتها بعد حو  
نوي ولا **وما ملكه بعقد كهنه او وصية او نكاح او خلع او صلح عن**  
**قول** قيد بالقود لان العبد بالتجارة اذا قتله عبد خطا ودفع بركان  
المدفوع للتجارة خائفة وكذا كان ما قوبض به مال التجارة فانه يكون لها  
بالنية كما مر **ونواه لها كان لها عند الثاني والاضح** انه لا يكون لها  
البدائع وفي اول الاشياء ولو قارنت النية بالسائمة بدل مال بما لا تصح على  
الصحة **لا زكاة في الاثني والجواهر** وان ساءت لفا اتفاقا **الا ان تكون**  
**للتجارة** والاصل ان ما عدا الحبوب والسموات ثم انما يركب نية التجارة بشرط  
عدم المانع المودي الى النفي بشرط ما رتبها العقد التجارة وهو كتب  
للال بالمال بعقد شرا او حارة او استقراض فلو نوي التجارة بعد الفقد  
او استري شيئا للقيمة نوايا انه ات وحار بجابا عه لان كان عليه كمالو  
نوي التجارة فيما خرج من ارضه كما مروا لو شري ارضا خراجية  
ناويا التجارة او عسرية وزرعها او بذر للتجارة لا يكون للتجارة في  
قيام المانع **بام** **السائمة هي الراعية** **وسرط الكفنة** **الزكاة**  
**المباح** ذكره السهمي في **البر العام لقصد الاداء** **الزكاة** ذكره الزيلعي  
وزاد في المحيط **والزكاة** **والسهم** **ليتم** المذكور فقط لكن في البدائع لو اساءتها  
للحمة لا زكاة فيها كما لو اساءتها للحمل والركور ولوللتحان ففيها زكاة التجارة ولعل  
تركوا ذلك لتصريحهم بالحكمين **فلو علفها نصفه لا تكون سائمة** ولا زكاة فيها  
للتشك في الوجوب **ويطل حول زكاة التجارة** يجعلها **للسوم** لان زكاة السوم  
وزكاة التجارة مختلفتان قد ادر سببا ولا يبيني حول حدها على الاخر **فلو اشتري**  
**لها** اي للتجارة جعلها سائمة **اعتبر اول الحول من وقت الجعل** **للسوم** **كالو باع**  
**السائمة** في وسط الحول وقبله يوم جنسها او غير جنسها او بنقد ولا نقد



عنده او بجره وض ونوي بها التجارة فانه ستقبل عول الخرج جهره وفيها اليسر في  
سوائهم الوقف والخيل المسبلة زكوة لعدم المال ولا في الجواشي العمي ولا في مقلعة  
القوائم لانها ليست بسائمة **نصاب الابل** بكسر الباء وتسكن موشة اذ واحد  
لها في لفظها والنسبة اليها اليه بفتح الباء سميت به لانها تقول عيا في ادها **خمس**  
**فيؤخذ من كل خمس منها الى خمس وعشرين بنت** جمع بنتي وهو بالسنان  
منسوب اليه بنت نصر او غراب ساء وما بين النصابين عفو **وفيها الى خمس**  
**وعشرين بنت مخاض وهي التي طعت في السنة الثانية** سميت به لان امها  
تكون غالباً مخاضاً اي خاملاً باخري وفي **ست وثلاثين** الى خمس واربعين بنت  
لبون وهي التي طعت في **الثالثة** لان امها تكون ذات لبن لاخري غالباً **وبنت**  
**واربعين** الى ستين حقه بالكسر وهي التي طعت في **الرابعة** وحقوقها وفي  
**احدي وستين** الى خمس وسبعين جذعة بفتح الذال المعجمة وهي التي طعت في  
**الخامسة** لانها تجذع اي تقلع اسنان اللبن وفي **ست وستين** الى  
تسعين بنتا لبون وفي **احدي وتسعين** حقان الى مائة **وعشرين**  
كذا كتب رسول الله لا يكره ثم تستأنف الفريضة عندنا فيؤخذ في  
**كل خمس سائة** مع الحقن ثم في كل مائة وخمس واربعين بنت مخاض  
**وحقان ثم في كل مائة وخمسين ثلاث حقا ثم تستأنف الفريضة**  
**بعدا المائة والخمسين** في كل خمس سائة مع الثلاث حقا ثم في كل خمس  
**وعشرين بنت مخاض** مع الحقا ثم في **ست وثلاثين بنت لبون** ثم  
معهن ثم في مائة وست وتسعين اربع حقا الى مائتين ثم تستأنف  
الفريضة بعد المائتين ابداناً تستأنف في **الخمس** الى بعد المائة والخمسين  
حقاً بحسب كل خمس حقه ولا تجزي ذكر الابل الا بالقيمة لاننا بخلاف  
البقر والغنم فان المال لا يغير **باب زكوة البقر** من البقر بالسكون  
وهو الشق سمي به لانه يسبق الارض كالنور لانه يثير الارض ومفردة بقره  
وانما للوحده **نصاب البقر والجاموس** ولو متولداً من وحشي ما هلك بخلاف  
عكسه ووحش بقر وغنم وغيرهما فانه لا يعد في النصاب **ثلاثون** سليمة غير

مستركة وفيها تباع لانه يتبع امه وهو **ذو سنة** كاملة او بتبعته  
انشاء وفي **اربعين سن ذو سنتين او سنة** وفيما زاد على الاربعين  
**حسابه** في ظاهر الرواية عن الامام موهبة لاسي فيما زاد على ستين ففيها  
ضعف ما في ثلاثين وهو قولها والثلاثة وعليه الفتوى بحسب عن النصاب  
وتصح القدوري في كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين سنة الا اذا خلا  
كائة وعشرين فيخبر بين اربعة تسعة وثلاث سنات **باب**  
**زكوة الغنم** مشتق من الغنمة لانه ليس لها آلة الدفاع فكانت غنمة  
لكل طالب **نصاب الغنم ضانا او معزاً** فانها سوا في تكميل النصاب والاضحية  
والربا لا في ادا الواجب الايمان اربعون وفيها **سائة** تعد الذكر والانثى وفي مائة  
واحد وعشرين سائتان وفي مائتين واحدة **ثلاث سائة** وفي اربع  
سائت اربع سائة وما بينهما عفو ثم بعد بلوغها اربع مائة في كل مائة سائة  
الى غير نهاية ويؤخذ في زكوتها اي الغنم **الثني** من الضان والمعز وهو **ثني**  
**له سنة** لا الحذع الا بالقيمة وهو ما **التي عليه الكثر** على الظاهر وعند جواز  
الحذع من الضان وهو قولها والدليل ان رجحه ذكره الكمال والثني من  
البقر ابن سنتين وهو من الابل ابن خمس والحذع من البقر ابن سنة ومن  
الابل ابن اربع **ولا يثني في خيل** سائمة عندها وعليه الفتوى خائنة وغيرها  
ثم عند الامام هل لها نصاب مقدار الاصح لا لعدم النقل لنقد رولا في بغال  
وحسن سائمة اجماعاً **باب زكوة التجارة** فلولها فلا كلام لانها من العروض ولا في  
عوائل وعلوفة ما تكون العلوفة للتجارة ولا في **حل** بفتح الحاء وبلد السائة **وفصل**  
**ولا الناقة** **وعول** بوزن سفور وولد البقره وصورتها ان يموت كل الكبار  
ويتم الحول على ولادها الصغار **لا تبعا لكبير** ولو واحداً ويجب ذلك الواحد  
ولو ناقصاً ولو جيداً يلزمه الوسط وهلاكه يسقطها ولو تعدد الواجب  
الكبار فقط ولا يكمل من الصغار خلافاً للثاني **ولا في عفو** وهو ما بين النصب  
في كل الاموال وخصاه بالسوايم **ولا في ما لا يعد وجوبها** ومنع الساعي في الاصح  
لتعلقها بالعين لا بالذمة فان هلك بعضه سقط خطه ويصرف الباقي



الى العفو ولا يثر الى نصاب يليه **وتم بخلاف المستهلك** بعد الحول لوجوب  
 التعدي ومنه ما لو حبسها عن العلف والماء حتى هلكت فيضمن بدائع المنفق  
 بعد الفرض والإعادة واستبدال مال التجارة بمال التجارة هلاك وبغير مال  
 التجارة والسائمة بالسائمة استهلاك **وجاز دفع القيمة في زكاة عشر وخارج**  
**وفطرة ونذر وكفارة غير الاعتاق** وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقال يوم الإداء  
 وفي أسوأ يوم الإداء، أجماع هو الأصح ويقوم في المبدأ الذي للمال فيه ولو في  
 مقارفة ففي أقرب لا مضار إليه فتح **المصدق لا يأخذ الا الوسط** وهو أعلا  
 الدين وبأدنى الأعلو لو كان جدياً فحيد الا الحوامل فلا يؤخذ منها حامل  
 كذا نقله الشافعية وقواعدنا لا تأباه وليراجع **وان لم يخف المصدق** وكذا ان  
 وحلف القيد اتفاقاً في ما **وجب من ذات سن دفع المالك** الدين مع **الفضل**  
 جبراً على الساعى لانه دفع بالقيمة او دفع الاعلى **ورد الفضل** بلا جبر لا شرا فيستر  
 الرضى هو الصحيح سراج **او دفع القيمة** ولو دفع ثلاث شياه سمان عن اربع وسط  
 جاز **وللمستفاد** ولو بهمة وارث **وسط الحول** يضم الى نصاب من خمسة فيزك  
 بحول الاصل ولو ادى زكاة نفقه ثم استري به سائمة لا يضم ولو له نصابان  
 مما لم يضم احدهما كسائمة والف درهم وورث الفاضل الى آخرها حولا ورج  
 كذا يضم الى صله **أخذ البغاة** والسلطان الجائر **زكاة** الاموال الفاجرة كالسوء  
**والعسر والخراج على اعادة اربابها** وان صرف الماخوذ في محله الا في ذكره **والا**  
 يصرف فيه **فصلهم** فيما بينهم وبين الله **اعادة غير الخراج** لانهم مضار فدرختلف  
 في الاموال المباحة ففي الولو الجيد وشرح الوهبانية المفتي به عدم الاجزاء في المسو  
 الاصح الصحة اذا نوي بالدفع لظلمة زمانا الصدقة عليهم لانهم بما عليهم  
 من التبعات فقل حتى افتى امير الخ بالصيام بكفارة يمينه ولو اخذها  
 الساعي جبراً لم تصح زكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبر بالحبس ليوذي  
 بنفسه لان الاكراه لا ينافي الاختيار وفي التحبس المفتي به سقوطها في الاموال  
 الظاهرة لا الباطنة **ولو خلط السلطان المال المقصوب بماله** ملكه **فتجب الزكاة**  
**فيه ويورث عنه** لان الخلط استهلاك اذا لم يكن تمييزه عند اية حنيفة وقوله ارفق

ان قلما يخلو مال منه غصب وهذا اذا كان له مال غنم استهلكه بالخلط  
 منفصل عنه يوفي دينه والا فلا زكاة كما لو كان الكل خبيثاً كما في النهر عن  
 الحواشي السعدية وفي شرح الوهبانية عن النزاهة انما يكفر اذا انصدق  
 بالحر امر القطعي ما اذا اخل منه انسان مائة ومن احزم مائة وخطبها ثم  
 تصدق لا يكفر لانه ليس بحرام بعينه بالقطع لاستهلاكه بالخلط **ولو عجل ونصاب**  
 زكوة **لسنين او لنصب** لوجود السبب وكذا لو عجل عشر زرعاً او ثمره  
 بعد الخرج قبل الادراك واختلف فيه قبل النبات وطلوع الثمرة والاطهر  
 الجواز فلذا لو عجل خراج راسه وتما مدي في النهر **وان وصلى** **اسر الفقير قبل**  
**تمام الحول ومات او ارتد** ذلك لان المعتمد كونه **مصرفاً وقت الصرف**  
 اليه لا بعده ولو عسر في ارض الخراج كرمها لم تترك الكرم كان عليه خراج الزرع  
 بجميع الفتاوى **ولا شيء في مال ضي على** بقية الامر وكسر نسبه لبي ثقل يسر  
 قوم من بضاري العرب **وعلى المرأة ما على الرجل منهم** لان الصلح وقع منهم كذلك  
**ويؤخذ في زكاة السائمة الوسط** لا الهرم ولا الكرا ثم **ولا تؤخذ من تركته بغير**  
**وصية** لفقد شرطها وهو البنية **وان اوصى بها اعتبر من الثلث** الا ان يجيز الورثة  
**وحولها** اي لزكاة **قصر** عن القنية **لا تسمى** **يسجي** الفرق في العسرين **شدا**  
**انه ادى لزكاة او لا يوديها** لان مفتيها العرس **باب زكاة**  
**المال** اليه للمعهود في حديثها تواربع عشر موال كرم فان المراد به غير السائمة  
 لان زكوتها مقدرة به نصاب الذهب **عشرون** **فيمسك** **اشق** **الافضة** **ماننا**  
**درهم** كل عشرة دراهم **وزن** **سبعة** مثاقيل **والدينار** **عشرون** قيراطا **والدرهم**  
 اربعة عشر قيراطا **والقيراط** خمس شعيرات فتكون الدرهم **الشري** **شعيرة**  
 وللشقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم وقيل يفتي في كل بلد  
 بوزنهم وسيحقق في متفرقات البيوع **والمعتبر وزنها اداء** **وجوباً** **واقمتها**  
**واللامر** **بشدا** في مضروب كل منهما **ومعول** **ولو تبرأ** **وحلياً** **مطلقاً** **بما** **حا**  
**الاستعمال** **ولا** **ولو للجد** **والنفقة** لانها خلقا انما فيزكها كيف كان وفي  
**عرض** **تجارة** **قيمة** **نصاب** **الحملة** **صفة** **عرض** وهو هنا ما ليس بنقد وما عدم



صحة النية في نحو الأرض الخراجية فليكن كما قلنا لا أن الأرض  
 ليست من العرض فنية من ذهب ورق أي فضة مضروبة فافاد أن التقويم  
 إنما يكون بالسكون عملاً بالعرف **مقوماً بأحدهما** أن استويا فلو أحدهما  
 أروج تعين التقويم به ولو بلغ بأحدهما نصيباً دون الآخر تعين ما يبلغ ولو بلغ  
 بأحدهما نصيباً وخمساً وبالآخر أقل قوماً بالانفع لفقير سراج **ربع عشر** خرقوله  
 اللازم **وفي كل خمس بضم الخاء حساً** به نفى كل أربعين درهما درهم وفي كل أربعة  
 مثاقيل قيراطان وما بين الخمس إلى الخمس عفو قال أما زاد حساً به وهو مثاقيل  
 الكسور **وغالب الفضة والذهب فضة وذهب ما غلب غشيه** منها يقوم كالعرض  
 وتشتري فنية النية إلا إذا كان يخلص منه ما يبلغ نصيباً أو أقل وعنده ما يتم  
 به وكانت أمثاله راجحة وبلغت نصيباً من أدنى نقد تجب زكاته فوجب والأفلا  
**واختلف في الغش المسامى والمختار لزومها احتياطاً** خافته ولذا الإلتصاع  
 الأوزن وأما الذهب المخلوط بفضة فإن غلب الذهب فذهب وإلا فإن بلغ  
 الذهب والفضة نصيباً وجبت **وسرط لا كمال النصاب ولو سائمت في طريقي**  
**الحول في الاستدلال** انعقاد وفي الانتهاء للوجوب **فلا يضر نقصانه بينهما** فلو  
 هلك كله بطل الحول وأما الدين فلا يقطع الحول ولو مستغرق **وقيمة العرض للتجارة**  
**يضم إلى الثمن** لأن الكل للتجارة وصفاً وجعلاً ويضم **الذهب في الفضة** وعكسه  
 بجامع الثمن **فقيمة** وقالوا بالأجزاء فلو له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة  
 وأربعون تجب بسنه عنده وخمسة عندها فافهم **ولا تجب الزكاة عندنا في نصاب**  
**مستترك من سائمت** ومال التجارة وإن **صحت الخلطة فيه** باختداد أسباب  
 الإسماء التسعة التي يجمعها **أوص من ينفع** ويبيانه في شرح المجمع وإن تعدد  
 النصاب تجب جماعة وترا جعان بالخصص ويبيانه في الحاوي فإن بلغ نصيب  
 أحدهما نصيباً زكاه دون الآخر ولو بينه وبين ثمانية رجال ثمانية مائة  
 لا شيء عليه لأنه ما لا يقسم خلافاً للثاني سراج **واعلم أن المديون عند الإمام**  
**لثلاثة قوي ومتوسط وضعيف** **لنجب** زكاتها إذا تم نصاباً ومال الحول لكن  
 لا فوراً بل **عند قبض أربعين درهماً** من الدين القوي كقبض **وبدل مال التجارة**

فكما قبض أربعين درهماً يلزمه درهم **وعند قبض مائتين منه غيرها** أي من بدل  
 مال الغر نجارة وهو المتوسط كمن سائمت وعبيد خدمته ونحوها مما هو  
 مشغول بحوائجه الأصلية كطعام وشرب وملاك ويعتبر ما مضى من  
 الحول قبل القبض في الأصح ومثله ما لورث ديناً على رجل **وعند قبض مائتين**  
**مع حولان الحول بعدة** أي بعد القبض من دين ضعيف وهو **بدل غير مال**  
 كهرودية وبدل كتابة وخلع إذا كان عنده ما يضيف إلى الضعيف كما مر ولو  
 أبرار بدين المديون بعد الحول فلا زكاة سواء كان الدين قوياً ولا خائفاً  
 وقيد في المحيط بالمعسر ما لموسر فهو استهلاك فيلحفظ بحرقه قال في الزهر  
 وهذا ظاهر في أنه تقيد بالاطلاق وهو غير صحيح في الضعيف كما لا يخفى **وجب**  
**عليها أي المرأة زكاة نصف مائة من نقد مردود بعد مضي الحول من الفكاك**  
**قبضته مائة ثم ردت النصف لطلاق قبل الدخول** فتزكي لكل ما تقر به من النقود  
 لا تعين في الفسوخ والعقود **وتسقط الزكاة عن موصوب له في نصاب رجوع**  
**فيه مطلقاً** سواء رجع نقياً أو غرم **بعد الحول** لو ردد الاستحقاق على عين الموصوب  
 ولما رجع بعد هلاكه قبله لأنه لا زكاة على الواهب اتفاقاً لعدم الملك  
 وهي من الحيل ومنها أن يهب لطفل قبل التمام بيوم **باب العائش**  
 قيل هذا من تسمية الشيء باسم بعض أحواله ولا حاجة إليه بل العسر  
 لما يأخذه العائش مطلقاً ذكره سعد بن أي علم جنسي **هو حر مسلم** بهذا يعلم  
 حرمة تولية اليهودي على الأعمال **غيرها شئ ما فيه من شبهة الزكاة قادر على**  
**الحماية من اللصوص والقطاع** لأن الحياة بالحماية **نصيبه إلا ما على الطريق**  
 للمسافرين خرج الساعي فإنه الذي يسعى في القبايل ليأخذ صدقة الموائس  
 في أماكنها **ليأخذ الصدقات** تغليبا للعبادة على غيرها من **التجارة** بوزن  
 قمار **المارين بأموالهم** الظاهرة والباطنة **عليه** وما ورد من ذم العشار  
 محمول على الأخذ ظاهراً **فن أنكر تمام الحول وقال** لأن التجارة **وعلى دين**  
 محيطاً ومنقص النصاب لأن ما يأخذه زكاة معراج وهو الحق بجره ولذا اطلقة  
 المصنف **أوقال أدب إلى عائش** **مروكان** عائش آخر محقق **أوقال أدب إلى**



الفقر في المص لا بعد الخروج لما ياتي وحلف صدق في الكل بلا اخراج براءة  
في الاصح لا شبهة الخط حتى لو اتي بها على خلاف اسم ذلك العاشر وحلف صدق  
وعدت عن ما ولو ظهر كذبه بعد سنين اخذت منه **الا في السوا ثم والاموال**  
**الباطنة بعد اخراجها من البلد** لانها بلا اخراج التحقت بالاموال الظاهرة  
فكان الاخذ فيها الامام فيكون هو الزكاة والاول ينقلب نقلا وبأخذها  
منه بقوله لقول عمر لا تنسوا على الناس متاعهم لكنه يحلفه اذا انهم وكل  
**مال صدق فيه مسلم** ما من صدق فيه ذي لان لهم مالنا الذي قوله **اديت**  
انا الى فقير لعدم ولايته ذلك لا يصدق خبري في سبئي **الا في امر الولد وقوله**  
**لغلام تولد مثله هذا ولدي** لقد لما ليد فان لم يولد عتق عليه وعشرة  
اقربا العتق فلا يصدق في حق غيره **والا في قوله اديت الى عاشر اخر وعلم عاشر**  
**اخر** لا يودي الى استئصال المال خبره من لا قسم وذكره الزيلعي تبع للسروري  
بلفظ ينبغي كذا نقله المصنف عن الجرجاني الصانية والغاية بعد  
تصدق بيقته ورجحه في النهر **واخذ من اربع عشرة ومن الذي** هو كان تغليبا  
او لم يكن كما في الرجزي عن الظهري **فصد من الحربي عشر** بذلك امر عمر  
**بشرط كون المال لكل واحد نصا بالان** ما دونه عفو بشرط جهلنا قدر  
**ما اخذوا منافان على اخذ مثله مجازة** الا اذا اخذوا الكل فلا ناخذ بل تنزله  
له ما يبلغه ما منه ابقار الامان **ولا ناخذ منهم شيئا اذا لم يبلغ ما لهم نصا** بالان  
لان اخذوا من في الاصح لانه ظلم ولا متابعة عليه **اولم ياخذوا ما يستمر**  
**ولانا احق بالمكارم ولا يوجب العشر من مال صبي حربي** لان يكونوا ياخذون  
من اموال صبياننا بما جرح اخذ من الحربي مرة لا يوجب منه ثانيا في تلك  
السنة **الا ان عاد الى دار الحرب** لعدم جواز الاخذ بلا تجديد حول وعهد ولو من  
الحربي بعاشروا لم يعلم به العاشر حتى دخل دار الحرب ثم خرج ثانيا لم يعشروا  
مضى لسقوطه بانقطاع الولاية بخلاف المسلم والذي لعدم المسقط ذكره الزيلعي  
ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر وجلود ميتة كافر كذا اقر المصنف مسد في  
شرحه لو للتجارة وبلغ نصا بابا ويؤخذ عشر القيمة من حربي بلا نية تجارة ولا

يؤخذ من المسلم شيئا اتفاقا لا يؤخذ من خنزير مطلقا لانه قيم في اخذ قيمته كعينه  
بخلاف الشفعة لانه لو لم ياخذ الشفع بقيمة الخنزير لم يسلط حقا صلا فيتضرر  
ومواضع الضرورة مستثناة ذكره سعدكي **ولا يؤخذ ايضا من مال في بيته مطلقا**  
ولا من بضاعة الا ان تكون الحربي ولا من مال **مضاربة** الا ان يربح المضارب فيحسب  
نصيبه ان بلغ نصا بابا **ولا من كسب دون مديون** بدين محيط بماله ورفقته او  
ما دون غير مديون لكن ليس بمعه موله على الصحيح في الثلاثة لعدم ملكه ولذا  
لا يؤخذ العشر من الوصي اذا قال هذا مال ليتيم ولا من عبده كاتب **مر على ثبته**  
**اهل العدل الخدم منه ثانيا** لتقصيره بمروره به بخلاف ما لو غلبوا على بلد **شروع**  
من نصاب رطاب للتجارة كبطيخ وخبز لا يعشروه عند الامام الا اذا كان عند الحاكم  
فقرا في اخذ ليدفع لهم نصابا **باب الركا** الحق في الزكاة لان من  
الوظائف ما لم يمتد هو لغة من الركا اي الانبياء بمعنى الركوز وشرعيا ما ركوز  
**تحت رضى** عمر من كونه راكمه الخالق والمخلوق فلذا من معدن خلقه خلق الله  
ومن كنز اي مال **مدفون** دفنه الكفار لانه الذي خمس **وجده مسلم او ذي**  
ولو قنا صغيرا انثى **سوان** نقلا **ونحو حديث** وهو كل جامد ينطبع بالنار منه  
الزريق فخرج للمابع كلفط وقال وغير المطيع كعادن الاحجار في **الارض خراجية**  
**او عشرية** خرج الدار للمفازة لدخولها بالاولى خمس فحفظ اي اخذ  
خمس حديث وفي الركا من الخمس وهو يعم المعدن كما مر وباقيته لما لا كرسا  
**ان ملكك ولا تجبل ومغارة فالواحد والمعدن لا يبي في ان وجده**  
**في داره وحانوته وايضا** في رواية الاصل واختارها في الكنز ولا يبي  
في ياقوت وزمرد وغيره ونحوها **وجدت في جبل اي في معادن** فيها  
ولو وجدت دفين الجاهلية اي كنز احسن لكونه غنمة والحاصل ان الكنز  
يخمس كيف كان والمعدن ان كان ينطبع ولا في لؤلؤ وهو مطر الربيع **وعشر**  
**حليل في البحر** وحتى دابة وكذا جميع ما يستخرج من البحر من حليل ولو  
ذميا كاف كنز في فطر البحر لانه لا يرد عليه لغيره فلم يكن غنمة وما عليه غنمة  
**الاسلام من الكنوز** نقلا وغيره **فلقطة** سيجي حكمها وما عليه غنمة



الكفر خمس وباقيه للمالك والفقير او لو ارثه لوجبا والافليت للمالك  
الاوجه وهذا ان ملكك رضى ولا قالوا **احد** ولو ذميا قنا صغيرا  
لانهم من اهل الغنمة خلا عن جري مستامن فانه يسترد منه ما اخذ  
**الا اذا عمل في المفاوز باذن الامام على شرط فله الشرط** ولو عمل رجلا  
في طلب لركا من فهو للواحد ولو كانا اجيرين فهو للمستاجر وان خلا عنها اي  
العلامة او استبته الضرب فهو جائع على ظاهر المذهب كره الزيلعي لانه الغالب  
وقيل كاللقطة ولا يخمس بكان مقدما كان او كثرنا وجد في صحرا والحرث  
بل كله للواحد ولو مستامنا لانه كالمصاص ولذا لو دخل جماعة ذو شفعة  
وظفر والبشئ من كنوزهم فعد منهم خمس لكونه غنمة وان وجد اي الركا  
مستامن في ارض مملوكة لبعضهم **رده** لما لك تحرزا عن العذر فان لم يرد  
فانخرجه منها للملك ملكا خبيثا فسيب له التصديق به فلو باعه صح لقيام  
ملكه لكن لا يطيب المستري ولو وجد اي لركا من غير اي غير مستامن فيها  
اي ارض مملوكة لهم حل له فلا يرد ولا يخمس لما تفرق بين متاع وغيره  
واما في النقاية من ان ركا من متاع ارض لم تملك بخمس فهو الا ان يحل على  
متاعهم الموجود في ارضنا **فشرع** للواحد صرف الخمس لنفسه واصله  
وفرعه واجنبي بشرط فقرهم **باب العشر يجب العشر في غسل**  
وان قل ارض غير الخراج ولو غير عشرية كجبل ومفارة بخلاف الخراجية لئلا  
يجمع العشر والخراج **وكذا يجب العشر في مرة جبل او مفادة ان حماه**  
**الامام** لانه مال مقصود لان لم يحرم لانه كالصيد ويجب في سنة بيها  
اي مطرا **ويجب** كنه **بلا شرط** بضا ب راجع للكل وبلا شرط بقا وحو  
حول لان فقه معنى المونة ولذا كان الامام اخذه خيرا ويؤخذ من التركة  
ويجب مع الدين وفي ارض صغيره مجنون ومكاتب وما ذك وقوف  
وتسبيته زكاة مجازا **الا في** ما لا يقصد به استغلال الارض **نحو** حطب  
**وقصب** رسي **وحشيش** ومن وسعت وضمغ وقطران وخطمي وشنان  
وشجر قطن وباجان وقشا وادويند كحلته وسودن حتى لو شغل ارضه

بها يجب العشر ويجب نصفه في مستمعي عرب اي دلو كبير **ود الية** اي دولا  
لكثرة المونة وفي كتب لسافعية او سقاها بما استراه وقواعدا لا تباها  
ولو سقا سحا وبالة اعتبر الا لهما لك لو استويا فنصفه وقيل لانه ارباعه  
**بلا رفع موان** اي كلف الزرع وبلا اخراج البذر وتصريحهم بالعشر في كل  
الخارج ويجب نصفه في ارض عشرية لتقلي مطلقا وان كان طفلا او انثى  
او اسلم وابتاعها من مسلم وابتاعها منه مسلم **وذي** لان التضعف  
كالخراج فلا يتبدل **واحد الخراج** من غير تقليبي **استري** ارضا عشرية من  
مسلم فقيضها منه للتنا في واخذ العشر من مسلم اخذها منه اخذها منه  
من الذي **شفعة** لتحويل الصفقة اليه او ردت عليه بنفسه **البيع** او بخيار  
شرط او روية مطلقا او عيب بقضا ولو بغيره بقيت خراجية لانه اقاله لافسخ  
**واختيار خراج** من **درا رجعت** **بستانا** او مزرعة ان كانت **لذي** مطلقا  
او اسلم وقد سقاها بما لرضاه به واخذ عشر ان سقاها للمسلم بما ل  
او بها لانه اليق به **ولا سبي** في دار ومقبرة وولد في ولا في غير ارض زفة  
**ونقط** دهن وعالماء **مطلقا** اي في ارض عشر او خراج ولكن في حرثها **الصالح**  
**للزراعة** من ارض الخراج خراج لانها تتعلق بالتمكن من الزراعة  
واما العشر فيجب في حرثها العشرية ان زاعم والالتعلق بالخارج **ويؤخذ**  
العشر عند الاما **عند ظهور الثمرة** وبدو صلاحها برهان وبشرط في الثمر  
امن نسا دها **ولا يحل لصاحب** ارض خراجية اكل غلتها قبل ادائها **خراجها**  
ولا ياكل من طعام العشر حتى يودي العشر وان اكل ضمن عشرة مجمع الفتاوي  
والامام مجلس الخارج للخراج ومن منع الخراج سب من لا يؤخذ لما مضى عند  
ابو حنيفة فائنة وفيها من عليه **عشر او خراجا** اذا مات اخذ من تركته  
**وفي رواية** لا بل يسقط بالموت والاول ظاهر الرواية **فشرع** ولم يزرع  
وجب الخراج دون العشر ويسقطان بهلاك الخراج والخراج على الغاصب  
ان زرعا وكان جاحدا ولا يئنه لربها والخراج في بيع الوفا على البايع ان  
بقي عليه في بيع ولو باع الزرع ان قبل ادراكه فالعشر على المستري ولو بعد



فعل البائع والعشر على الموجب كخراج موظف وقال اعلى المستاجر كستجير مسلم  
وفي الحاي وبقوليهما فاخذ في المزارعة ان البذر من ربا الارض فعليه ولو  
من العامل فعليهما بالحصه من له حظ في بيت لما لطف بها هو وجعله  
اخذه ديانة والمورع صرف وديعة مات رباها فلا وارث لنفسه او غيره  
من المصلح رف دفع الثأب والظاهر عن نفسه اولى الا اذا تحمل حصته باقهم وتصح  
الكفالة بها ويوجر من قام بتوزيعها بالعدل وان كان الاخذ باطلا وهذا  
يعرف ولا يعرف كفا المادة الظاهر يجوز ترك الخراج للمالك لا العشر وسيجي عما  
مع بيان بيوت المال ومصارفها في الجهاد ونظمها ابن السحنة فقال الشئ  
بيوت المال اربعة لكل مصارفها العاقل فاولها الغنائم والكنوز الركا ز وبعد التصديق  
والها خراج مع عشيرة ودائيتها العالمين واربعتها الضوايع مثل ما لا يكون له الناس وارثون  
فمصرف الاولين الى تبص والثاني اخره مثلثون واربعتها فمصرف جهات تساوي النفع فيها للمسلمين  
**باب المصروف** اي مصرف الزكاة والعشر وما حسن المحدث فمصرفه كالفنائم  
هو فقير وهو من ديني شئ اي دون نصاب او قدر نصاب غير تام مستغني في  
الحاجة ومساكين من لا شئ له على المذهب لقوله تعالى او مسكينا ذا متربة واية  
السفينة للترجحه **وعامل** يعمله الساعي والعاشق **يعطي** ولو غنيا الها شئيا لا نفع  
نفسه لهذا العمل فيحتاج الى الكفاية والغنى لا يمنع تساولها عند الحاجة كما ان السبل  
بحر عن البدايع وبهذا التعليل يقوي ما نسب للواقفات من ان طالب العلم يجوز  
له اخذ الزكاة ولو غنيا اذا فرغ نفسه لا فائدة العلم واستفاد ترعج عن الكتب الحاجة  
الى ما لا بد منه كذا ذكره المصنف **بقدر علمه** ما يكفيه واعوانه بالسوط لكن لا يزداد  
على نصف ما قبضه **وكاتب** لغيرها شئ ولو عجز حل مولاه ولو غنيا كفقير استغنى  
وابن سبل وصل للماله وسكت عن المولفة قلوبهم لسقوطهم ما زوال العلة  
او نسخ بقوله عليه السلام لها في اخر الامر خذها من اغنياءهم وردّها في فقرائهم  
**ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن دينه** وفي الظهيرة الدفع للمديون او لغيره الفقير  
**وفي تسيل الله وهو منقطع الغزاة** وقيل طلبه العلم وفهمه في البدايع جميع ونحوه  
الاختلاف في نحو الاوقات **وابن السبل وهو كل من له مال لا معه ومنه ماله**

كان ماله موجلا او على غاييل ومعسرا وجاهدا ولوله دينه في الاصح **بصرف الميزكي**  
**الكلمة او الى بعضهم** ولو واحد من اي صنف لان التجسية بتطل الحجة وشروط  
الشافعي ثلاثة من كل صنف ويستمر طال ان يكون الصنف **تملكا** لا ابا حدة كما لا يصرف  
**الى بناء نحو مسجد ولا الى كفوميت وقضاء دينه** اما دين الحي لفقير فيجوز لوليا من  
ولو اذن فمات فاطلاقا لكتاب يفيد عدم الجواز وهو الوجه نهى **ولا الى غيرها**  
اي قن **يعتق** لهدم التمليك وهو الركن وقد من ان الحيلة ان تصدق على الفقير  
ثم يامر به بفعل هذه الاشياء وهل له ان يخالف امره ولما رآه والظاهر نعم **ولا الى**  
**من بينهما اولاد** ولو مملوكا لفقير **وبينهما زوجية** ولو مبانة وقال لا تدفع من زوجها  
**ولا الى مملوك للمزكي** ولو مملوكا تبنا او مديرا **ولا الى عبد اعتق كله او بعضه** سواء كان  
كله له او كان بينه وبين ابنته فاعتق الاب حظها معسرا لا يدفع له لانه مكاتب  
او مكاتب ابنته وما المشترك بينه وبين اجنبي فحكمه علم مما مر لانه اما مكاتب  
نفسه ما وعنه وقال يجوز مطلقا لانه حر كله او حر مديون فافهم **ولا الى غني**  
يملك قدر نصاب فارغ عن حاجته الاصلية من اي مال كان كمن له نصاب وسائة  
لا تساوي ما ياتي درهم من مبر في البحر والنهر واقره المصنف قايلا ويظهر ضعف  
ما في الوهبانية وشرحها من انه تحل له الزكاة انتهى لكن اعتمد في الشرع بلائنه ما في  
الوهبانية وحرر وجهه بان ما في البحر وهم **ولا الى مملوكه** اي الغني ولو مديرا وزنا  
ليس في عيال مولاه او كان مولاه غنيا على المذهب لان المانع وقوع المملوك لمولاه  
**غير المكاتب** والمجسط فيجوز **ولا الى طفله** بخلاف طلاء الكبير وايده وامراته الفقرا  
وطفل المقتنة فيجوز لا تنفاه المانع **ولا الى بنيها شتم** الا من ابطل النصف قرابته وهم  
بنوا الهب فتحل لمن اسلم منهم لمن تحل لبني المطلب ثم ظاهر المذهب طلاق المتع وقول  
العيني والهاشمي يجوز له دفع زكوة لمسلمه صوابه لا يجوز نهى **ولا الى موالهم** اي  
عتقا يهم فارقا وهم اولي الحديث على لقدر منهم وهل كانت تحل لساير الانبياء  
خلاف واعتمد في النهر حلها الاقربا لهم لا لهم **وجازت التطوعات من الصدقات**  
**وغلة الاوقاف لهم** اي لبنيها شتم سواء ساهموا واقفا ولا على ما هو الحق كما حققه  
في الفتح لكن في السراج وغيره ان اسماهم جاز ولا لا قلت وجعله حصتي الاشياء



محمدا القولين ثم نقل عن الشيخ عن المسوط وهل تحل الصلقة لسائر الانبياء قيل نعم  
وهذه خصوصية لنبينا صلى الله عليه وسلم وقيل لا بل تحل لقربائهم في خصوصية  
لقربائهم انما اظهرت الفضيلة صلى الله عليه وسلم فليحفظ **ولا تدفع الى ذي**  
**حديث معاذ وجاز دفع غيرها وغير العشرة والخارج اليه** اي الذي ولو واجبا كندر  
وكفاية وفطرة خلافا للشافعي ويقول يفتي حايي التدسي واما الخري ولو مستامنا  
فجميع الصدقات لا تجوز له اتفاقا عجز عن الغاية وغيرها لكن جزم الزيلعي بجواز  
القطع له دفعه بمن يظنه مصرفا وان بان فبان انه عنده او صكا تنذرو  
حري ولو مستامنا اعادها لما روي بان غناؤه وكونه ذميا وادناه او  
ابنة او امراته او جاسم لا يعبد لانه اتى بما في وسعه حتى لو دفع بالآخر لم  
يجز ان اخطأ وكره اعطاء فقير نصابا او اكثر الا اذا كان المدفوع اليه مديونا  
او كان صاحب عيال بحيث لو فرقه عليهم لا يخلص كالا ولا يفضل بعد ربه نصا  
فلا يكره فتح وكره نقلها الى قرابته بل في الظاهر لا تقبل صدقة الرجل وقرابته  
مما وجب حتى يبدوا هم فيسدد حاجتهم **واحوج** او اصله او ورع او انفع للمسلمين  
او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب العلم وفي المهرج التصديق على العالم  
الفقر افضل والى الزهاد او كانت **تجوز** قبل تمام الحول فلا يكره خلاصه **ولا**  
**يجوز دفعها لاهل البدع** لان مفوت المعرفة من جهة الذات بلحق بمفوت  
المعرفة من جهة الصفات بجميع الفتاوى **كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لوالده**  
**منه** اي الزنا ذكر الذي نفاه احتياطا **الا اذا كان الولد من ذات زوج**  
فضولين والكل في الاسباه **ولا يحل ان يسأل شيئا من القوت من لدن قوت يومه**  
بالفعل او بالقوة كالصوم المكتسب باثم معطيان علم بحاله لا عاتد على الحرام  
**ولو سأل الكسوة جاز** لو محتاجا فروع يندب دفع ما يغنيه يومه  
عن السؤال واعتبار حاله من حاجة وعيانه والمعتبر في الزكاة تقلا مكا  
المال وفي الوصية مكان الموصي وفي الفطرة مكان المودي عند محرم وهو الاص  
لان رؤسهم تبع لرأسه دفع الزكاة الى الصبيان اقربائه برسم عيادوا الي  
ميسر او مدي الباكورة جاز الا اذا انصرف على التعويض ولو دفعها لاحنت

ولها على زوجها مهر يبلغ نصابا وهو على مقر ولو طلبت لوقته منع عن الاداء  
لا يجوز والا جاز ولو دفعها للمعلم لخليفته ان كان بحيث يعلم له يعطه  
والا لا ولو وضعها على كفه فانتبه بها الفقير جاز ولو سقط ما لفرقة فقير  
فرضي به جاز ان كان يعرفه ولما قال قاض خلاصه **باب صفة الفطر**  
من اضافة الحكم لشرطه والفطر لفظ اسلامي والفطر مؤنث بل قيل الحسن  
وامر بها في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه السلام  
يخطب قبل الفطر بيومين يا مري يا خراج ذكره الشافعي **جب** وحديث  
فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه قدر الاجماع  
ان منكرها الا يكفر **وسعي في العسر** عند صاحبه وهو الصحيح بحر عن البدائع  
مع الا بان الامر بانها مطلق **زكاة** على قول كما مر ولو مات فاداهما ربه  
جاز وقيل مضيقا في يوم الفطر عينا فعده يكون قضا واختاره الكمال في  
تخيره ودج في تقوير البصائر **على كل حر مسلم** ولو صغيرا مجنونا حتى لو لم  
يخرجها وليها وجب الاداء بعد البلوغ **ذي نصاب فاضل عن حاجته الاصلية**  
كدينه وحوائج عياله **وان لم ينو كما مر وبه** اي بهذا النصاب تحرم الصدقة  
كما مر وتجب الاضحية ونفقة المحارم وانما لم يشترط الفولان وجوبها  
**بقدر ممكنة** هي ما يجب مجزئ التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها البقاء  
الوجوب ولا انها شرط محض **بقدر ممكنة** هي ما يجب مجزئ التمكن بصفة  
اليس فقيرة من العسر ليس يشترط بقاؤها لانها شرط في معية العلة  
قد حرمها فبما علقناه على المنار ثم فرع عليه **ولا تسقط الفطرة وكذا الحج**  
**بهلاك المال بعد الوجوب** كما لا يبطل النكاح بموت الشهود بخلاف  
الزكاة والعشر والخراج لا يشترط بقاء الميسرة عن نفسه متعلق يجب  
وان لم يصح لعذر **وطفلة الفقير** والكبير المجنون ولو تعدد الاباء فعلى  
فعلى كل فطرة ولو زوج طفلة الصالحة لخدمته الزوج فلا فطرة والحج  
كالاب عند فقده او فقره كما اختاره في الاختيار **وعبد لخدمته** ولو  
مديونا او مستاجرا او موهونا اذا كان عنده وفاء بالدين واما الموصي



بخدمته واحد وبرقبته لاخر ففطرته على ما لك الرقبة كالعبد العامية  
والوديعة والحائز وقولنا ليزيلعي لا تجب سبق قلم فتح **ومدبره وامر الله**  
**ولو كان عبده كافرا** لتحقق السيد وهو راس يمينه ويلي عليه **لا عزز حقه**  
ولله الكبر العاقل ولوا دي عنها بلا اذن اجزا استحسانا للاذن عادة  
اي لولي عاقله والا فلا الا بامر قهستان عن المحيط فليحفظ **وعبد الملاق**  
والناسور **والمغضوب المحجور** ان لم يكن عليه بينة خلاصته **الا بعد عودهم**  
**فيجب لمضى ولا عن مكاتبه ولا تجب عليه** لان ما في يده لمولاه **وعبيد**  
**مستزكة** الا اذا كان عبدين اثنين وتهايا ووجد الوقت في نوبة احدها  
فجبي قول **وتوقف الوجوب لو كان المملوك مبيعا بخيار** فاذا امر يوم  
الفطر والخيار باق تلزم من يصير له **نصف صاع** فاعل يجب **من براود دقيقه**  
**اوسوقدا وزبيب** وجعله كالتمر وهو رواية وصحها البهني وغيره في  
الحقايق والشرع بلائنة عن البرهان وبها يفتي **وصاع تمر او شعير ولو**  
ردوا وما ليربض عليه كذمة وغير يعتبر فيه القيمة **وهو اي الصاع المعتبر**  
**ما يسع الفاء اربعين درهما من ماسا وعدس** وانما قدرهما التساوي بها  
كيا لا وزن او دفع القيمة اي لدرهما **فضل من دفع العين على المذهب**  
للفتي به جوهره وكحر عن الظهيرة وهذا في السحرة اما في السدة فدفع العين  
افضل كما لا يخفى بطواع **الفجر** متعلق يجب من مات قبل اي الفجر ولا بعده  
او اسلم لا تجب عليه ويستحب اخراجها قبل الخرج الى المصلحة بعد طواع  
الفجر الفطر عمالا بامره وفعله عليه لسلامه **ورج ادواها اذا قدمت على يوم**  
**الفطر واخره** اعتبارا بالزكوة والسبب موجودا وهو الراس بشرط دخول  
**رمضان في الاول** اي مسئلة التقدم هو نصحه **وبريفتي** جوهره بحر عن  
الظهيرة لكن عامة لتون والسروح على صحة التقدم مطلقا وصحة غير  
واحد ورجح في النهر ونقل عن الولوالجية انه ظاهر الرواية قلت  
فكان هو المذهب **جاز دفع كل شخص فطرته الى مسكينين او مساكين**  
**على ما عليه** الاكثرو به جزم في الولوالجية والحائنة والبدائع والمحيط وتبعهم

٨١  
الذي يلج في الظهار من غير ذكر خلاف وصححه في البرهان فكان هو المذهب  
كتعريف الزكوة والامر في حديثا غفور للندب فيفيد الاولوية ولذا قال في  
الظهيرة لا يكره التأخير اي تحريمها **جاز دفع صدقة جماعة الى مسكين واحد**  
**بالا خلاف** يعتد به **خلقت امرأة** امرها زوجها بدار فطرته **خطة بختها**  
**بغير اذن الزوج** ودفعت الى فقير **جاز عنها** **لا عن** لما مر لان الخلط عند الاما  
استهلالك يقطع حق صاحبه وعندها لا يقطع فيجوز ان الزوج ظميره ولو  
بالعكس قال في النهر لاراه ومقتضى ما مر جوازها بلا جازتها ولا بيعت  
الاما **على صدقة الفطر ساعيا** لانه عليه لسلامه لم يفعل بدائع **وصدقة**  
**الفطر كالزكوة في المصارف** وفي كل حال **لا في جواز الدفع الى ذي** وعدم سقوطها  
بهلاك المال وقد مر ولو دفع **صدقة فطرته الى زوجته عبدة جاز** وان كانت  
عليه عمدة الفتاوى للشهيد **خاتمة** واجبات لسلامه سبعة الفطرة  
ونفقة ذي رحم وتروا وصحية وعمرة وخدمته ابويه والمرأة لزوجها  
هذا دي **كتاب الصوم** قيل فلو قال الصيام لمكان او لي في الظهيرة  
لو قال الله على صوم لزم يومه ولو قال صيام لزمته ثلاثة ايام كما في قوله تعالى  
نفذته من صيام وتعقب بان الصوم له انواع على ان التبطل بمعنى الجمع  
والاصح انه لا يكره قول رمضان وفرضا بعد صرف الكعبة الى القبلة بعشر في  
سبعين بعد الهجرة بسنة ونصف هو لغة امساك مطلقا وسرعا **امساك عن**  
**لفظ الفطر** الا تيقن حقيقة او حكما كمن اكل ناسيا فانه مسك حكما في وقت مخصوص  
وهو اليوم من شخص مخصوص مسلم كمن في دارنا او عالم بالوجوب طاهر عن  
حيض ونفاس **مع النية** المعهودة واما البلوغ والافاقة فليس من شرط  
الصحة لصحة صوم الصبي ومن جن او اغنى علمه بعد النية واما لم  
يصوم في اليوم الثاني لعدم النية وحكمة قيل الثواب ولو منهيها  
عنه كما في الصلاة في ارض مخصوبة **وسبب صوم** المنذور والنذر ولذا عين  
شهر او صام شهر قبله عنه اجزا لوجود السبب وبلغوا التعيين والكفارات  
الحسن والقول **رمضان شهر وجز من الشهر** من ليل او نهار على المختار



كما في الجنازية واختار في الإسلام وغيره أنه الجزؤ الذي يمكن إنشاء الصوم  
 فيه من كل يوم متى لو افاق المجنون في ليلة أو في أيام أخره بعد الزوال  
 لا قضاء عليه وعليه الفتوى كما في المحتجب والنهر عن الدراية وصح غير واحد  
 وهو الحق كما في الغاية هي أقسام ثمانية **فرض** وهو نية صوم **مريض**  
**أدا** وغير معين كصوم **قضا** و**صوم الكفارات** لكنه فرض عملاً لا اعتقاداً  
 ولذا لا يكفر بأحده قاله المصنف تبعاً لابن الكمال **واجب** وهو نية معين  
**النذر للمعين** غير معين كالنذر **الطلق** وما قوله تعالى ولو فؤادهم  
 فدخله الخصوص كالنذر بعصيته فلم يبق قطعاً **وقيل** فإنه لا يكمل واعتد  
 الشرع لا في لكن تعقبه سعدى بالفرق فإن المنذورة لا تؤدي بعد صلاة  
 العصر بخلاف الغاية **هو فرض على الأظهر** كالكفارات يعني عملاً لا نطق  
 الإجماع لا يفيد الفرض القطعي كما بسطه خسر **ونقل غيرها** يعلم السنة كصوم عاشوراء  
 مع التاسع والمندوب كأيام البيض من كل شهر ويوم الجمعة ولو منفرداً أو غرة  
 ولو حاج لم يضره ولا كونه تحريمها كالعيك من وتزويها كعاشوراء وحل  
 وسبت واحد ونيز ورومجان أن تعده وصوم صحته ووصال ودهر  
 وإن افطر الأيام الخمسة وهذا عند أبي يوسف كما في المحيط فهي خمسة  
 وأنواعه ثلاثة عشر متتابعة ورمضان وكفارة ظهار وقتل وتعين وإفطار  
 رمضان ونذر معين واعتكاف واجب وسنة تخير فيها نفل وقضار رمضان  
 وصوم متعة وفدية حلف وجزأ صيد ونذر مطلقاً إذا تقهر هذا **الصوم**  
**صوم رمضان والنذر للمعين والنفق بنية من الليل** فلا تصح قبل ولا  
 عنده **إلى الفحوق الكبرى** لا بعدها ولا عندها اعتباراً بالأيام **ويطلق النية**  
 أي نية الصوم **وبنية نفل** لعدم المزاحمة **وبخطا في وصف كنية** واجباً **خري**  
**رمضان** فقط لتعينه بتعيين الشارع إلا إذا وقعت النية من **مريض** أو مسافر  
 حيث يحتاج إلى التعيين لعدم تعيينه في حقها فلا يقع عن رمضان بل  
 يقع عما نوي من نفل أو واجب **على ما عليه الأكثر** بحجوه **الصوم** وسأله وقيل بأنه  
 ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف تبعاً للدرر لكن في أوائل إنشاء الصحيح

وقوع الكمال عن رمضان سوى مسافر نوي واجباً آخر واختاره ابن الكمال  
 وفي الشرع بنية عن البرهان أنه الأصح **والنذر للمعين** لا يصح بنية واجب  
 آخر **يقع عن واجب آخر** مطلقاً وقاين تعيين الشارع والعبد **ولو صام**  
**مقيم عن غير رمضان ولو جهله به** أي برمضان **فهو عنه** لا عن ما نوي  
 لحديث إذا جاء رمضان فلا صوم إلا عن رمضان **ويحتاج صوم كل يوم من**  
**رمضان إلى نية** ولو صححاً مقبلاً يتميز للعبادة عن العادة وقال في كفي  
 نية واحدة كالصلاة قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة  
**والشرط للباقي** من الصيام قران النية للنية ولو حكا وهو **بنية النية** للضرورة  
**وتعيينها** لعدم تعيين الوقت والشرط فيها أن يعلم بقلبه أي صوم  
 قال الحدادي والسنة أن يتلفظ بها ولا تبطل بالمسيسة بل بالرجوع عنها  
 بأن يعزم من سلا على الفطرونية الصائم الفطرونية الصوم في الصلاة الصحيحة  
 ولا تفسدها بالتلفظ ولو نوي القضاء نهاراً صار نفل لا فيقضيه لو أفسده  
 لأن الجهل في دارنا غير معتبر فلم يكن كالظنون بحج **ولا يصام يوم النكاح**  
 هو يوم الثلاثاء من شعبان وإن لم يكن علة أي على القول بعلمه فخر  
 المطالع لجواز تحقق الروية في بلدة أخرى وأما على مقابلة فليس بشك ولا  
 يصام أصلاً **شرح المحقق** للحسين عن الزاهدي **الأنفلا** ويكره غيره **ولو صام**  
**لواجب آخر كره** تنزيهاً ولو جزم لكونه عن رمضان كره تحريماً **ويقع عنه في الصلاة**  
**أن تظهر رمضان نية والا** بأن ظهرت فعنه لو مقبلاً **والنفق فيه** أحباي  
 أفضل اتفاقاً **وان وافق صوما يعتاده** أو صام من آخر شعبان ثلاثة فأكبر  
 لا أقل لحديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين أما حديث من صام يوم  
 الشك فقد عصي أبا القاسم فلا أصل **والأصوم** الخواص **ينظر** غيره بعد  
 الزوال به يفتي نفي التهمة الذي وكل من علم كيفية صوم يوم الشك فهو  
 الخواص **ولا تفسد الصوم** بالنية للعتبة هذا أن ينوي التطوع على سبيل الجزم  
 من لا يعتاد صوم ذلك اليوم أما المعتاد فحكمه **ولا يفسد** بالنية أنه كان  
 من رمضان **قضه** ذكره أخيراً **ليس بصائم** لو ردد في أصل النية بأن



يصوم غدا ان كان من رمضان والا فلا يصوم لعدم الجزم في العزم كما  
انه ليس بصائم لو قوي انه ان لم يجد غدا فهو صائم ولا ينظر ويصير صائما  
مع الكراهة لو ردد في وضعها بان قوي ان كان من رمضان فعنه والا  
فمن واجب خروجه ان يكره ولو قال انما صائم ان كان من رمضان والا فعن  
نقل للترديد بين مكرهين او مكره وغير مكره فان ظهر رمضان نية فعنه والا  
فنقل فيها اي الواجب لنقل غير مضمون بالقضاء لعدم التنقل قضاء كاللغو  
ناسيا قبل النية كالكلمة بعدها هو الصحيح شرح وهبانية راي مكلف هلال  
رمضان او الفطر ورد قوله بدليل شرعي صام مطلقا وجوبا وقبل نداء فان  
انظر قضى فقط لشيئته الرد واختلاف المسامحة لعدم الرواية عن المتقدمين  
فيما اذا افطر قبل الرد لشيئته والراجح عدم الكفارة وصحى غير واحد لا  
ما راه محتمل ان يكون خيالا لاهالا اما ما بعد قبوله فتجب لكفارة ولو  
فاسق في الاصح وقبل بالرد عوي وبلا لفظ **شهد** وبالحكم ومجلس قضا لا يشترط  
لا شهادة للصوم مع علة كغيره وعبار جود عده او سق على ما صحى البزازي  
على خلاف ظاهر الرواية لا فاسق اتقا فاهل له ان يشهد مع علم نفسه قال  
البزازي نعم لان القاضي بها قبله ولو كان العدل قنا وانتي ومحمد في  
**قن وتاب** بين كيفية الرواية او لا على المذهب وتقبل بشهادة واحد على آخر  
كعبد وان شئ ولو على مثلها ويجب على الجارية المخدعة ان تخرج في ليلتها  
بلاذن مولاه وتشهد كما في الحافظة **وسطر للفطر** مع العلة والعدالة  
**نصاب الشهادة** ولفظ **الشهد** وعدم الحذف تعلق نفع العبد لا  
تسقط **الرد عوي** كما لا تشرط في عتق الامه وطلاق الحرة ولو كانا ببلدة ولا  
حاكم فيها صاموا بقوله ثقة **وافطر** و**اباخبار** **عدين** مع العلة **الفطر** ولو  
راه الحاكم وحده خبر في الصوم بين نصب شاهد وبين امرهم بالصوم بخلاف  
العبد كما في الجوهرة ولا عبرة بقول اللوقتين ولو عدل على المذهب قال في الوهبانية  
وقول ولي التوفيق ليس بواجب وقيل نعم والبعض ان كان يكثر وقيل  
بالعلة جمع عظيم يقع العلم الشرعي هو غلبة الظن بخبرهم وهو موضع راي

الامام من غير تقدير بعدد على المذهب عن الامام انه يكتفي بشاهدين واختا  
في البحر صحيح في الاقضية الاكتفاء بواحد ان جاز خارج البلاد وكان على  
مكان مرتفع واختاره ظهير الدين قالوا وطريق اثبات رمضان والعيد  
ان يدعى كالة معلقة لدخوله بقصر من على الحاضر فقصر بالدين والوكالة  
وذكر الدخول يشهد به الشهود برواية الهلال فيقتضي عليه به ويثبت دخول  
الشهر ضمنا لعدم دخوله تحت الحكم **شهد** **وانه يشهد** **عند قاضي مصر** كذا  
**شاهدان برواية الهلال** في ليلة كذا وقصر القاضي به ووجد استجوابا  
**الدعوى قضى** اي جاز لهذا القاضي ان يحكم بشهادتهما لان قضا القاضي  
حجة وقد شهدوا به لا لو شهدوا برواية غيرهم لانه حكاية نعم لو استغفرت  
الخبر في البلدة الاخرى لزمهم على الصحيح من المذهب مجتبي وغيره **وبعد صوم**  
**لواثنين بقول عدلين حل الفطر** الباطنة بصلوة الصوم وبعد متعلقة بحل الوجوه  
نصاب الشهادة ولو صاموا **بقول عدل** حيث يجوز وعلم هلال الفطر حل اتفاقا  
وفي الزيلعي لا شبه ان علم حل والا وهو هلال **الاضحى** وبقية الاسهر التسعة **الفطر**  
على المذهب وروايته بالسفر ليلة الاية مطلقا على المذهب حدادي **وختلاف للعلم**  
ورويته نهارا قبل الزوال وبعده **غير معتبر على ظاهر المذهب** عليه اكثر المسامحة  
وعليه الفتوى بحج عن الخلاصة **فيلزم اهل المشرق برواية اهل المغرب** ذاتها  
عندهم روية اولئك بطريق موجب كما مر وقال الزيلعي لا شبه انه يعتبر لكن قال  
الكامل الاخذ بظاهر الرواية احوط **فشرع** اذا رآه الهلال يكره ان يشيروا  
اليه لانه من عمل الجاهلية كما في السراجية وكراهة البزازية **باب**  
**ما يفسد الصوم وما لا يفسده** الفساد والبطلان في العبادات سيات  
اذا **الكل الصائم وشرب وجامع** حال كونه ناسيا في الفطر والنقل قبل النية  
او بعدها على الصحيح بحج عن القنية الا ان يذكر فلم يتذكر ويذكره لوقود والا  
وليس عذرا في حقوق العباد او **ادخل حلقه غبارا او ذبابا ودخان** ولو ذكرا  
استحسنا لعدم مكان التحريم عنه ومفاده انه لو ادخل حلقه الدخان  
افطر اي دخان كان ولو عودا وعنب لوزاكر الامكان التحريم عنه فيتنبيه



له كما بسطه الشرنبلاني **وادهن** واحتجمه **او اكحل** وان وجد طعمه في حلقه  
او قبل ولم ينزل واحتلم وانزل **بنظر** ولو لم يفرجها مرارا او بفكر وان طال الجمع  
او بقي **بل** فيه بعد المضمضة **ابتلع** مع الريق كطعم ادوية ومصر هليلج بخلاف  
خوسر **وادخل الماء** في اذنه وان كان **بفعل** على المختار كما لو خلت اذنه بعود  
ثم اخرج به عليه درن ثم ادخله ولو مرارا **وابتلع ما بين اسنانه وهودون**  
**المضمضة** لانه تبع لريقه ولو قدرها فطر كما يصح **واخرج الدم من بين اسنانه**  
**ودخل حلقه** يعني لم يصل الى جوفه اما اذا فصل فان غلب وتساويا  
فسدوا الا اذا وجد طعمه بزازية واستحسنه المصنف وهو ما عليه الاكثر  
وسيجي **وطعن** **بفتح** **فوصل الى جوفه** وان بقي في جوفه كما لو القى حجر في  
الجائفة او نقذ السهم من الجانب الاخر ولو بقي النصل في جوفه فسد **وادخل**  
**عودا** ونحوه في **معدته** **وطرفه** **خارج** وان غلبه فسد وكذا لو ابتلع خشية  
او خطا ولو فيه لقمة مربوطة الا ان ينصل منها شيء مفاده ان استقرار  
الداخل في الجوف شرط للفساد بدواع **وادخل** **صبغه** **اليابسة** فيه اي دبره  
او فرجها ولو مبتلة فسد ولو ادخل قطنه ان غابت فسد وان بقي طرفها  
في فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنجا حتى لو بلغ المحققة فسد وهذا  
قلما يكون ولو كان فيورث داء عظيما **او نزع** **المجامع** حال كونه **ناسيا** في الحال  
**عنده** **كره** وكذا عند طلوع الفجر وان امنى بعد النزع لانه كالاحتمال  
ولو مكث حتى امنى ولم يتحرك قضى فقط وان حرك نفسه قضى وكفر كما  
لو نزع ثم لم يلح **او رمى اللقمة من فيه** عند ذكره او طلوع الفجر ولو ابتلعها  
ان قبل اخرجها كفر وعنده لا **واجامع** **فيما دون الفرج** ولم ينزل في غير  
السييلين كسرة وفجدة وكذا الاستمناء بالكف وان كره تحية بما الحديث  
ناكح اليد ملعون ولو خاف الزنا يرجئ لا ولو ابع عليه **وادخل في بهيمة**  
او ميتة من غير انزال ومن فرج بهيمة او قبلها فانزل **واقطر في اجليه**  
ماء او دهن وان وصل الى الميتة على المذهب وما في قبلها ففسد اجماعا  
لانه كالحقنة **واصبغ جنباً** وان بقي كل اليوم **واغتسل** من الغيبة

ط  
**او ادخل انفه مخاطا** فاستنشه **فدخل حلقه** وان نزل الى اسنانه كما لو نزل  
سفتاه بالزقاق عند الكلام ونحوه فابتلعه او سال ريقه الى ذقنه كالحنط  
ولم ينقطع فاستنشه **ولو عمدا** خلافا للشافعي في القادر على جرح النخاع  
فينبغي الاحتياط **او ذاق شيئا بفمه** وان كره **ليفطر** جواب الشرط وكذا  
لو نزل الحنط بيزاقه مرارا وان بقي فيه عقدا ليزاق الا ان يكون مصبوغا  
وظهر لونه في ريقه ما ابتلعه **ذاكر** ونظيره ابن السكينة فقال **لو**  
مكر بل الحنط بالريق فاملا **بادخاله** فيه لا يتضرر **وعنى** بعضهم ان يبلغ  
الريق بعد ذاه يضرك صبغ لونه فيه يظهر **وان افطر خطأ** كان تضيض  
فسبقة الماء او شرب نائما او سحر او جامع على ظن عدم الفجر **او زجن** **مكر**  
او نائما وما حديث رفع فالمراد رفع الاعم وفي النسخة من المواخذة بالخطا  
جائزة عندنا خلافا للمعتزلة **او اكل** او جامع **ناسيا** او احتلم او انزل  
بنظر او ذرعه القبي **فظن** **انه افطر** **فاكل عمدا** للسبئية ولو علم عدم فطره  
لزمته الكفارة الا في مسألة اللين فلا كفارة مطلقا على المذهب لسبئية  
خلاف ما لك خلافا لما كان في المجمع **وشرحه** فقيد الظن انما هو لبيان  
الاتفاق **واحتقن** **واسقط** في انفه شيئا **واقطر في اذنه دهن او دوا**  
**جائفة** **او امة** فوصل الدوا حقيقة الى جوفه ودماغه **وابتلع حصاة**  
ونحوها مما لا ياكله الانسان او يعافه او يستقدره ونظيره ابن السكينة  
ومستقدر مع غيره ما كوا **مسئله** ففي الكفر التكفير يلغى **او لم ينو في**  
**رمضان كله صوما ولا فطرا** مع الامساك لسبئية خلافا لغيره **واصبغ**  
**ناو للصوم** **فاكل عمدا** ولو بعد النية قبل الزوال لسبئية خلافا للشافعي  
ومفاده ان الصوم بطلاق النية كذلك **وادخل حلقه مطرا** **او بلج** بنفسه  
لا مكان التحريم عنده بضم فيه بخلاف نحو الغبار والقطرين من رموه  
او عرقه وما في الاكثر فان وجد الملوحة في جميع فمه واجتمع بيني كثير  
وابتلعه **افطر** **والا خلاصه** **او وطن امرأة ميتة** او مضغ لا تشتهي **او**  
**بهيمة** **او فحدا** **وبطنا** **او قبل** ولو قبله فاحسنة بان يدغدغ او يحسبها



**اولس** ولو جال لا يمنع الحرارة او استمنى بكفه او بمباشرة فاحش ولو بين  
 المراتين فانزل قبل للكل حتى لو لم ينزل لم يفطر كما مر **وافساد غير صوم**  
**رمضان** اذا اختصا صها بهنك رمضان **او وطئت ثمة او مجنونة** بان  
 أصبحت صائمة فحنت **وتسمى او يظن اليوم** اي لوقت الذي كل فيه **ليلا** لو حال  
 ان الفجر طالع **او الشمس لم تغرب** لف ونشر ويكفي السك في الاول دون الثاني  
 عملا بالاصل فيها ولو لم يتبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية والمسئلة يتفرع  
 الى ستة ولا يبين محلها المطولات **قضي** في الصور كلها **فقط** كالوشهدا على الغزاة  
 واخران على عدمه فانظر فظهر عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر قضي وكف لان  
 شهادة النفي لا تعارض شهادة الاثبات واعلم ان كل ما انتفى فيه الكفاية  
 محله ما اذا لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى لاجل قصد المعصية فان فعله  
 وجبت زجره بذلك افي ثمة الامصاصا وعليه لعنق قنينة وهذا حسن  
**نهر والاخير ان يسكن** بقية يومها وجوبا **على الاصح** لان الفطر قبيح وترك  
 القبيح شرع واجب **كسافر اقام** وجا يرض ونفسا طهرت **مجنون افاق** ورض  
**صح** وفطر ولو مكرها او خطا او صبي بالغ وكافر اسلم **وكلامهم يقضون** ما فاتهم  
**الاخيرين** وفطر العدم اهليتهما في الجف الاول من السبت في الصوم لكن نفي  
 قبل الزوال لان نفا لا ينقض بالافساد كما في الشرع لانية عن الثامنة ولو نوي  
 المسافر والمجنون والمرضى قبل الزوال صح عن الفرض ولو نوي الحائض والنفسا  
 ليرصح اضلالا في اول الوقت فهو لا يتجزى ويومر الصبي بالصوم اذا طامه  
 ويضرب عليه بن عسرك الصلوة في **الاصح وان جامع** المكلف ادبها مشتها  
 في رمضان **اد الما** مر **وجوب** وتوارت الحشفة في **احدا السيليين** انزل الدلاو  
**اكل وشرب غذا** بكسر العين وبالدال المعجمة **ولمدا** ما يتغذي به **او دوار**  
 ما يتداوى به والضابط وصول ما فيه صلاح بدنه ومنه ريق فيكفر لوجوب  
 مغني صلاح البدن دراية وغيرها وما نقله الشرح لاني عن الحدادي رده في  
**النهر عمدا** راجع للكل **واحتجم** اي ما لا يظن الفطر به كقصده كحد ولسر وجماع  
 بهيمة بلا اتزال او ادخال اصبع في دبره وكذا **لكن فطره** به **فاكل عمدا قضي** في

في  
 ٩٠

الصور كلها **وكفر** لانه ظن في غير محله حتى لو افتاه مفت يعتد عليه وسرع حديثا لم  
 يعلم تاويله لم يكفر للشبهة وان اخطا المفتي ولم يثبت الاثر في الادهان وكذا  
 الغيبة عند العامة زيلعي في الملتقي بالحجامة ومجده في الجس المشبهة ككفارة **لظن**  
 البائنة بالكتاب واما هذا في السنة ومن ثم شبهوها ثم انما يكفران نوي ليل  
 ولم يكرها ولم يطر مسقط كمرض وحيط واختلاف في المرض بحرج نفسه او  
 سوفي مكرها والمعتد لزومها وفي المعتاد عمو وحيط والمفتي فقال عدوا فطر  
 ولم يحصل العذر والمعتد لا سقوطها ولو تكررت فطره ولم يكفر الا في تكفيه واحدة ولو  
 في رمضانين عند محرم وعليه الاعتقاد بنزاري ومجتهبي وغيرها واختار بعضهم للمفتي  
 ان الفطر غير الجماع تداخل والا لاولا كل عمدا شهوة بلا عذر يقتل وتما سرفي  
 شرح الوجبات **ولو ذرعه القوي وخرج** ولم يعد **لا يفطر مطلقا فان عاد** بلا ضمه  
**ولو هو ملا الفم** مع تذكره للصوم **لا تقصد** خلافا للثاني وان اعاده او قدر  
 حصته منه فاكثر حدادي **افطرا جماعا** ولا كفارة **ان ملا الفم** والا لاهو المختار  
 وان استقا اي طلب لقي عامدا اي متذكرا للصوم ان كان **بملا الفم** **فسيد**  
**بالاجماع مطلقا وان قل** لا عند الثاني وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية لقول محمد انه  
 يفيد كما في الفقه عند الكافي **فان عاد بنفسه لم يفطر** وان عاد فيه روايتان  
 اصحها **لا يقصد** محيط **وهذا كله** في طعام او ماء او دمنه او ادم فان كان بلعها  
**فغير فسد** مطلقا خلافا للثاني واستحسنه الكمال وغيره **ولو كالحمايين**  
**استنانه** ان مثل حصته فاكثر **قضي فقط** وفي اقل منها لا يفطر الا اذا اخرج  
 من فمه **فاكله** ولا كفارة لان النفس تعافه **واكل منه** **بسمه** من خارج يفطر  
 ويكفر في **الاصح** **الا اذا مضغ** بحيث **لا است** في فمه الا ان يجد الطعام في جانه  
 كما مر واستحسنه الكمال قايلا وهو الاصل في كل قليل مضغ **وكره له ذوق شئ**  
**وكذا مضغه بلا عذر** قيل فيها قاله العيني لكون زوجها او سيدة اسبي الخلق  
 فذاقت وفي كراهة الذوق عند السراخولان ووفق به في النهي بانه ان وجد بدا  
 ولم يخف عينا كرهه والا لا وهذا في الفرض لا النفل كذا قالوا وفيه كلام حرمته  
 الفطر فيه بلا عذر **عليه** **الذهب** فثبت في الكراهة **وكره مضغ** **على** **ابيض** **مضغ** ملتئم



والا في فطر ويكره للمفطرين الا في الخلوقة بعد زرع قيل يباح ويستحب للنساء انهن  
فح كرهه **قوله** ومن معانقة ومباشرة فاحشة **ان لم يامن** المفسد وان يمين  
لا يابس لا يكره **دهن محارب ولا كحل** اذا لم يقصد الزينة او تطويل اللحية اذا كان  
بقدر المسنون وهو القبضه وصرح في النهاية بوجوب قطع ما زاد على القبضه  
بالضم ومقتضاه الا تم تركه الا ان يحل الواجب على السبوت وما اخذ منها  
وهي ذلك كما يفعل بعض المخاربه ومختنة الرجال فلم يجز حدواخذ كلها  
بهود الهند ومجوس الاعاجم وحديث المسوقة على العيال يوم عاشوراء  
واحاديث لا كتحال فضعيفة لا موصوفة كما زعم ابن عبد العزيز **ولا سواك**  
**ولو عشيما** او رطبا بالماء المذهب كرهه الشافعي بعد الزوال وكذا لا يكره حجامه  
وتلف لبوت مبتل ومضمضة او استنشاق او اغتسال التبرد عند الثاني  
وبه يفتي شرب لائمة عن البرهان ويستحب السحوق وتاخير وتجميل الفطر  
لحديث ثلاث من افعال المرسلين تجميل الانظار وتاخير السحوق والسواك  
**فروع** لا يجوز ان يعمل الا يصل به الى الضعف فيخبر نصف النهار  
ويستريح الباقي فان قال لا يكفي كذب باقصر ايام الستة فان اجهد الحرفه  
بالعمل حتى مرض في كفارة قوله **فانه** وفيه ليزا زيدا لو صام بمجرى القيام  
صام وصلى قاعدا جمعا بين العبادتين **فصل في العذر** في البيعة لعدم الصوم  
وقد ذكر المصنف منها خمسة وهي الاكراه وخوف الهلاك ونقصان عقل ولو  
بعض او جوع شديد واسعة حية **مسافر** سفر شرعا ولو بعصية او حال او  
**مرض** اما كانت وظير على الظاهر **خافت** بغلبة الظن **على نفسها** او **ولدها**  
وقيد بهنسيه تبع الابن الكمال ما اذا نقتل الارضاع او **مرض خاف الزنا**  
لمرضه وصحبه خافا المرض وخادته خافت الضعف بغلبة الظن بامارة او تحلة  
او اخبار قلبه خاف في مسلم مستورا فاذا في النهر تبعه البحر جواز التطيب  
بالكافر فيما ليس فيه ابطال عبادة قلت وفيه كلام لان عندهم نصح المسلم  
كفر فاني بطيب بهم وفي البحر عن الظهيرة لا تمتد ان تمتنع من امتثال امر  
المولى اذا كان يعجزها عن اقامة الفرائض لانها مبقاة على اصل الحرية في الفرائض

**الفطر** يوم العذر لا السفر كما سيجي **وقضا** لزوما ما قدره **بلا فدية** وبلا ولا لانه  
على التراخي ولذا جاز التصوع قبله بخلاف قضا الصلاة ولو جاز رمضان الثاني  
**قدرا** **الا على القضا** ولا فضا فدية لما مر خلا لا الشافعي **ويندب** **بمسافر الصوم** لانه  
وان تصوموا بالخير يعني بالبر لا فعل تفضيل **ان لم يضروه** فان شق عليه وعلى رفيقه  
فالفطر افضل لموافقة الجماعة **فان ما توافقوا** اي في ذلك العذر **فلا تجب عليهم الفدية**  
**بالفدية** لعدم ادراكهم عدة من ايام اخر ولو ما توافقوا **بعد زوال العذر** وجبت الفدية  
بقدر ادراكهم عدة من ايام اخر وما من افطر عذرا فوجوبها عليه بالاولى **وفدي**  
لزوما عنه اي عن الميت **وليه** الذي يتصرف في ماله **كالفطرة** قدرا **بعد قدرته عليه**  
اي على قضا الصوم **وقوته** اي قوت لقضا بالموت فلو فاته عشرة ايام فقد طرحت  
فذاها فلفظ **بوصية من الثلث** متعلق بفدي وهذا الولد وارث والا فمن الكلا وسياح  
والم يوصر ويقترب **وليه** **بذات** انشاء الله ويكون الثواب للمولى اختيار **وان صام**  
**او صلى عنه** المولى لا الحديث لا يصوم احد على احد ولا يصلح احد عن احد ولكن يطعم  
كذا يجوز **لوتبع عنه** **وليه** بكفارة يمين او قتل باطعام او كسوة **بغير الاعتاق**  
لما فيه من الزام المولى للميت بلارضاه **وفدية كل صلاة ولو قرا** كما مر في قضا الفوات  
**كصوم يوم** على المذهب وكذا الفطرة والاعتكاف الواجب يطعم عنه لكل يوم لفطرة  
ولو الجبه والخاصل ان ما كان عبادة بدنية فان الوصي يطعم عنه بعد موته عن  
كل واجب لفطرة والمالية كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب للمركب كالتجسج عنه جلا  
من مال الميت بحره **والشيخ الفقيه العاجز عن الصوم** الفطر **وفدي** وجوبا ولو في  
اول الشهر وبلا تعدد فدية كالفطرة لو موسرا ولا فيستغفر الله هذا اذا كان الصوم  
اصلا لنفسه وخوطب باذنه حتى اول زمه الصوم بكفارة يمين او قتل ثم عجز لم  
تجز الفدية لان الصوم هنا بدل عن غيره ولو كان مسافرا فمات قبل الاقامه  
لم يجز الا يصاوم متى قدر قضى لان استمرار العجز شرط الخليفة وهل يكفي  
الاباحة في الفدية قولان المشهور نعم واعتمده الكمال **ولزم نقل** **شرح فيه** **قضا**  
كما مر في الصلاة ولو شرع فلنا فاطري فورا فلا قضا اما الوصفي ساعة لزم  
القضالا انه بمضيها صار كانه توفي المضي عليه في هذه الساعة مجتبي **اداء قضا**



اي يجب اتمامه فان فسد ولو بعروض حيز في المصع وجب القضا **الحق في العيد**  
**وايام التشرع** فلا يلزم لصيرورته صائما بنفسه **السريع** فيصير متكببا للذي  
الصلاة فلا يكون مصليا ما لم يسجد بدليل مسئلة اليمين **ولا يفطر الشارع**  
في نقل **لا عدني رواية** وهي الصحيحة وفي اخري يحل بشرط ان يكون من نية  
لقضا واختارها الكمال وتاج الشريعة وصدرها في الوقاية وشرجها **والضايقة**  
**عذر للضيف والضيف** ان كان صاحبها من الارض في حجره حضوره ويتأذي بترك  
الافطار فيفطر **والا** هو الصحيح من المذهب **ظهيرية ولو حلف** رجل على الصائم بطلاق  
امرأة ان لم يفطر فطر ولو كان صائما قضا ولا يحسنه على المقدم بزازية وفي الخبر عن  
الذخيرة وغيرها هل اذا كان قبل الزوال ما بعده فلا الا حلا بوجه الى العشرة بعد  
وفي الاجابة رعا خلا خواتمه لا يكره فطره لو صائما غير قضا رمضان ولا تصوم  
المرأة نفلا لما باذن الزوج الا عند عدم الضرر به ولو فطرها وجب المقضا  
بأذنه او بعد السنونة ولو صام العبد وما في حكمه بلا اذن المولى لم يجز بان  
فطره قضى بأذنه او بعد العتق **ولو نوى مسافر الفطر** او لم ينو فقام ونوى  
الصوم في وقتها قبل الزوال صح مطلقا **وجب عليه الصوم** لو كان في رمضان  
لزوال المخصص كما يجب على مقيم تمام صوم يوم منه الى رمضان **لسافر في اي** في ذلك  
اليوم لكن لا كفارة لو افطر فيها **للسبته** في اوله واخره الا اذا دخل مصره تسعة  
نسبه فافطر فاته يكفر **ولو نوى الصائم الفطر** لم يكن فطر كما مر **كالنوى التكلم في**  
**صلاته ولم يتكلم** شرح الوهبانية قال وفيه خلاف الشافعي وقضى ايام اغائه ولو كان  
الاغاء مستغفرا للشهر لنذبة امتداده **سوي يوم حديث** الاثنا عشر في ليلة في قضيه  
الا اذا علم انه لم يفوه وفي الجنون ان لم يستوعب الشهر قضى ما مضى وان استغف  
لجميع ما يمكنه انشا الصوم فيه على ما مر لا يقضى مطلقا **الحرج** ولو صوم الايام  
المنهية او صوم هذه السنة صح مطلقا على المختار وفي قوا بين النذر **والسريع**  
فيها بان نفس السرع معصية ونفس النذر طاعة فصح ولكن **افطر الايام المنهية**  
**وجوبها** على المعصية وقضاها اسقاطا للواجب **ان صامها خارج** عن  
العقوبة مع الحرمة وهذا اذا نذر قبل الايام المنهية فلو بعدا لم يقض شيئا

وانما يلزمه باقية السنة على ما هو الصواب كذا الحكم لو نذر السنة بشرط التتابع  
فيفطرها لكنه يقضيها هنا متتابعة وبعد لو افطر يوما بخلاف المعصية  
ولو لم يشترط التتابع يقضى خمسة وثلاثين ولا يجزئ صوم خمسة في هذه  
الصورة واعلم ان صيغة النذر تحتل اليمين فلذا كانت ست صور ذكرها  
بقوله **قال** **لو نذر** هذه الصوم **شيئا** ونوى النذر فقط دون اليمين او نوى  
النذر ونوى ان لا يكون يميناً كان في هذه الثلاث صور نذر فقط اعلمها عملا  
بالصيغة **وان نوى اليمين** وان لا يكون نذرا كان في هذه الصورة يميناً فقط  
اجماعا عملا بتعيينه وعليه كفارة يمين ان فطر لحسنه وان نواه او نوى اليمين  
بلا في النذر كان في صورتين نذرا يميناً حتى لو افطر بحسب المقضا للنذر **والكفاية**  
**للممين** عملا بعموم الحجاز خلا للثاني **ونذبت** تفريق الشئ **شوال** ولا يكره  
التتابع على المختار خلا للثاني حاشا والاتباع المكروه ان يصوم الفطر خمسة  
بعده فلو افطر فطره يكره بل يستحب يسر بين الحرام **لو نذر صوم شهر**  
**غير متتابع** فافطر يوما فلو من الايام المنهية **استقبل** لانه اخذ بالوصف مع  
خلو شهر عن ايام نهي بخلاف السنة لا يستقبل في نذر شهر معين لئلا يقع كله في غير  
الوقت **والنذر** من اعتكاف او حج او صلاة او صيام او غيرها **غير للعقل** ولو  
معينا لا يختص زمان ومكان **وردهم** فقير فلو نذر التصديق يوم الجمعة  
بمكة بهذه الدراهم على فلان فخالف جاز وكذا لو عجل قبله فلو عين شهر الاعتكاف  
او الصوم فحجل قبله عنه صح وكذا لو نذر ان يحج بسنة كذا في سنة قبلها صح او صلاة  
في يوم كذا فصلاها قبله لانه تجمل وجود السبب وهو النذر فيلحق التعيين **شرا**  
فليحفظ **بخلاف النذر للعقل** فانه لا يجوز تجمله قبل وجود الشرط كما يستجى في الاما  
فلو قال **من يرضى الله علي ان اصوم شهر فمات قبل ان يصوم** لا شيء عليه **واصح** ولو  
يوم ما لم يصم **لزمه الوصية** بحسب خبر على الصحيح كالصحة وان نذر ذلك ومات قبل  
تمام الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع كما في التجازية بخلاف القضا فان  
سبب دراك العقدة **شروع** قال والله اصوم لا صوم عليه بل ان صام حنت  
كما سيحكي في الايمان نذر صوم رجب فدخل وهو مريض فطر قضى كرمضان او



صوم الا بد فضعت لا تستغاله بالمعيسة افطر وكفر كما مر او يوم يقدم فالان  
فقد مر بعد الاكل والزوال وحيفتها هني عند الثاني خلا فالنكاح ولو قدم  
رمضان ولا قضا اتفاقا او عني به اليمن كفر ففطر الا اذا قدم قبل نية ففواه عنه  
برت بالنية ووقع عن رمضان ولو نذر شهر الزمه كاملا او الشهر فبقية  
او جمعة فالاسبوع الا ان يفوي اليوم ولو نذر صوم يوم السبت ثمانية ايام  
صا مرتين وقال سبعة فسبعة اسبوت فالفرق ان السبت لا يتكرر في السبعة  
فالحال على العادة خلا ولا علم ان النذر الذي يقع للاموات من اكثر العوام  
وما يؤخذ من الدراهم والسمع والزيت ونحوها الى ضرايح الاوليا الكرام فربما  
اليهم فهو بالاجماع باطل وحرام ما لم يقصدوا صرفها الى فقرا لانهم قد ابتلى  
الناس بذلك لا سيما في هذه الاعصار وقد بسطه العلامة قاسم في شرح درر  
البحار وقد قال الامام محمد لو كان العوام عبيدي لا اعتقتهم واسقطت ولائ  
ونكاحهم لا يمتدون فالكل بهم يتغيرون **باب الاعتكاف** وجه  
للمناسبة له والتاخير شرط الصوم في بعضه والطلب الاكدر في العشر الاخر هو  
لغة البيت وسرع **الب** بفتح اللام وتضم الميم **ذكر** ولو من في **مسجد جماعة** هو ما له  
امام وموذن اريت فيه الخمس او لا عن الامام شرط اذا الخمس فيه ونحوه  
وقال لا يصح في كل مسجد وصحة السري وما الجامع فيه مطلقا اتفاقا  
**اوليت امر في مسجد بيتها** وتكره في المسجد ولا يصح في غير موضع صلاحها من  
بينها كما اذا لم يكن فيه مسجد ولا تخرج من بيتها اذا اعتكفت فيه وهل يصح من  
الختي في بيته لمراره والظاهر الاحتمال ذكره **نية** فالبيت هو الركن والكون  
في المسجد والنية من مسلم عاقل طاهر من جنابة وحيض ونفاس شرطان **وهو**  
ثلاثة اقسام **واجب بالنذر** بلسانه وبالشرع وبالتعلق ذكره ابن الكمال  
**وسنة** موكدة في **العشر الاخير من رمضان** اي سنة كفاية كما في البرهان وغيره  
لاقتراها بعدم الإنكار على من لم يفعله من الصحابة **ومستحب** غير من **الازمنة**  
هو معنى الموكدة **وسقط الصوم** لصحة **الاملا** اتفاقا فقط على المذهب **فلونذر**  
**اعتكاف** لم يصح وان فوي معها اليوم لعدم محليتها للصوم اما الوفوي بها

٨٧  
اليوم صح والفرق لا يخفى **خلاف ما لو قال** في نذري لاني لا ونهارا فانه يصح وان لم يكن الليل  
محلا للصوم لانه يدخل نهارا علم ان الشرط في الصوم مراعاة وجوده لا ايجاده  
لشرط قصد فلونذرا اعتكاف شهر رمضان لزمه واجزاء صوم رمضان عن  
**صوم الاعتكاف** لكن قالوا الوصام تطوعا ثم نذرا اعتكاف ذلك اليوم لم يصح انقضاء  
من اوله تطوعا فتعذر جعله واجبا **وان لم يعتكف** رمضان المعين **ففي شهر**  
غيره **بصوم مقصود** لعدم شرطه في الحال الاصل في نذر في رمضان آخر ولا في  
واجب سوى قضا رمضان الاول لانه خلف عنه وتحقيقه في الاصول في بحث الامر  
**واقوله نفل الساعة** من ليل ونهار وعند محمد وهو ظاهر الرواية من الامام لبنا  
النفل على الساعة وبه يفتي والساعة في عرف الفقهاء جزء من الزمان الاجزاء  
من اربعة وعشرين كما يقول المصنفون كذا في غير الاذكار وغيره **فلوسرع في نفل**  
**نفل قطعه** لا يلزمه قضا **والا** لانه لا يشترط له الصوم على الظاهر من المذهب وما في بعض  
المعتبرات انه يلزم بالشرع مفرغ على الضعيف قاله المصنف وغيره **وحرم عليه** اي  
على المعتكف اعتكافا واجبا ما النفل فله الخروج لانه منه لا يبطل كما يخرج  
**الحاجة الانسان** طبيعية كبول وغائط وغسل لواجب ولا يمكنه الاغتسال  
في المسجد كذا في **الزواجر** لغيره **لغيره** لانه لو نذرنا وباب المئانة خارج المسجد  
**والجمعة وقت الزوال ومن بعد منزل** اي معتكف خرج في وقت **بوركها** مع  
سنتها يحكم في ذلك رايه ويسن بعدها اربعاء وستاء في الخلاف ومكث المبر  
لم يفسد لانه محل له وكرة تزيتها الخ الفة ما التزمه بالضرورة **فان خرج** ولو  
ناسيا **ساعة** زمانية لا رمية كما مر **بلا عذر** فيفضيها الا اذا فسد بالردة ما عدا  
الكراتينها راقوا وهو الاستحسان وبحسب فيه الحال **وان خرج بعد يغلب**  
**وقوعه** وهو ما مر لا غير لا يفسد وما لا يغلب كخارج بقى وان هذا مسجد  
فمستقط لا يلزم للبطلان والالكان الشيان اولى بعدم الفساد كما حققه  
الكمال خلا لما فصله الزيلعي وغيره جعل عدم الفساد لانها مبر وبطلان  
جماعته واخراج كرها استحسانا وفي لساننا رخصة عن المحبة لو شرط وقت  
النذر ان يخرج لعبادة من يرض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك



فليحفظ **وخص العتق بالكل وشرب ونوم وعقد احتاج اليه** لنفسه او غيره  
 فلو تجارة كره كبيع ونكاح **ورجعة** فلو خرج لاجلها فسد لعدم الضرورة **وكره**  
 اي يخرجها لانها محل اطلاقهم **بحر احضار سبع فيه** كما كره فيه مبايعة غير العتق  
 مطلقا للنهي وكذا الكه ونومه الا غيب البات وقد مناه قبيل الوتر لكن قال  
 ابن الكمال لا يكره الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا ومخوه في المجتبى وكره  
 تحريمها **صمت** ان اعتقه قربة والا لا حديث من صمت بخا وجب اي كصمت  
 كما في عزرا الاذكار عن شريح حديث رحمة الله من اتكلم فغتم او سكت فسلم **وكلام**  
**الانجيل** وهو ما لا اثم فيه ومنه المساح عند الحاجة اليه لا عند عدمها وهو محل  
 ما في الفقه انه مكروه في المسجد باكل الحسنات كما ناكل اننا راحط كذا حقيقة  
 في النهي **قراءة قرآن وحديث وعلم** وتدريس في سائر الرسول صلى الله عليه وسلم وقصص  
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام وحكايات الصالحين وكتابة امور الدين  
**وبطل بوطي في فوج** انزل اوله **ولو كان** وطئه خارج المسجد **ليلا او نهارا**  
**تامدا او ناسيا** في الاصح لان حاله مذكرة **وبطل انزال القبلة او المسح** وتخييد  
 ولم ينزل لم يبطل وان حرم الكل لعدم الحرج ولا يبطل بانزال بفكر او نظرا ولا  
 يسكر ولا ياكل ناسيا لبقاء الصوم بخلاف كراهة عمد او ردة وكذا اغنامه وجنونه  
 ان دام ما ياما فان دام جنونه سنة قضاه استحسانا **ونزومه لليل**  
**بنزوه** بلسانه **اعتكاف ايام** ولا اي متتابعة وان لم يستطع التتابع  
**كعكسه** لان ذكر احد العددين للفظ الجمع وكذا التثنية يتناول الاخر  
**فلونوي في نذر الايام النذر** خاصة **صحت** نذره لئلا الحقيقة وان نوي بها  
 اي بالايام **الليالي** لابل يلزمه كلاهما كما لو نذر **اعتكاف شهر ونوي بالنهار**  
**خاصة او نوي كعكسه** اي لليل خاصة فانه لا تصح نيته لان الشهر اسم  
 لمقدر من الايام والليالي فلا يحتمل ما دونها الا ان استثنى الليالي فيحقق  
 بالنهار ولو استثنى الايام صح ولا يثني عليه لما مر وعلم ان الليالي  
 تابعة للايام لا ليلية عرفة وليالي النحر فبع للنهار الماضية وفقا للناس  
 كما في اضية العولوية هذا وليلة القدر لا يبره في رمضان اتفاق الا انها

تنقد مرفقا خلافا لها وثمرته فيه قال بعليلة منه انت حرا  
 او انت طالق ليلة القدر فعنده لا يقع حتى يسلم رمضان الاية  
 لجواز كونها في الاول في الاولي الا في الاخيرة وقال لا يقع اذا مضى  
 مثل تلك الليلة في الاولي ولو خلافا له لو قال قبل دخول رمضان  
 وقع بمضيته قال في المحيط والفتوي على قول الامام لكن قبله يكون  
 الخالف فيقيها يعرف الاختلاف والافقي للملح السابع والعشرين  
**كتاب الحج** هو بفتح الحاء وكسرها لغة القصد الى معظم الاماكن  
 القصد كما ضمه بعضهم **وشعرا زيادة** اي طواف ووقوف في مكان مخصوص  
 اي لكعبة وعرفة **في زمن مخصوص** في الطواف من طواف فجر النحر الى اخر  
 العصر وفي الوقوف من زوال شمس عرفة فجر النحر **يفعل مخصوص** بان  
 يكون محرما بنية الحج سابقا كما سيجي لم يقل لا داء ركن من اركان الدين  
 ليخرج النفل **فرض** سنة تسع وانما اخره عليه الصلاة والسلام لعذر  
 مع علمه ببقاء حيوته ليكمل التبليغ **مدة** لان سببه البيت وهو واحد  
 والزيادة تطوع وقد يجب كما اذا جاوز للميقات بلا احرام فان ذلك يجبي  
 يجب عليه احدا للنسكين فان اختار الحج اتصف بالوجوب وقد ينصف  
 بالحرمته كما في حال حرام وبالكراهة كالحج بلا اذن ممن يجب استاذانه  
 وفي النوازل فلو كان الابن صبيا فلا ينعقد حتى يبلغ **على الفور** في  
 في العام الاول عند الثاني واصل الروايتين عن الامام ومالك فيفسق  
 وترد شهادته بتأخير اي سينا لان تأخير صغرة وبارتكا بها  
 مرة لا يفسق الا بالامر او وجهه ان الفورية ظنية لان دليل الاحتيا  
 ظني ولذا اجمعوا انه لو تراخي كان اداء وان اتمه بموته قبله وقالوا لو  
 لم يح حتى تلف ماله وسعدان يستقرض ويح ولو عقر قادر طي وفائدة ويرجي  
 ان لا يؤخذ به بل كما يلويا وفاه اذا قدر كما قد في الظهيرية  
**على مسلم** لان الكافر غير مخاطب بفروع الايمان في حق الادلة وقد حققنا  
 في ما علقناه على المنار **حرم مكلف** عالم بفرضته ما بالكون بدارنا وواجبا ر



عليه ومستوري **صحيح** البدن **تفسير** غير محبوس وخائف من سلطان يمنع  
منه **بصير** يطع به بدن فالمعتاد المحم وخوفه اذا قدر على خبز وجين لا يعيد  
قادر **اوراحلة** مخصصة به وهو المسمى بالمقبتان قدر والافشراط القدرة  
على التجارة لا لافان لا للملكي يستطيع المشي المشبهة بالسعي للجمعة ما فادانه  
لو قدر على غير الرحلة من بغل او حمار يجب قال في البحر طاراه صريحاً وانما  
صرحوا بالكرامة وفي السراجية الحج راكباً افضل منه ما شابه يفتي والمقبت  
افضل من التجارة وفي اجابة الخلاصة حمل الحمل مائتان واربعون منا والحمار  
مائة وخمسون وظاهر العمل بالحمار ولو وهب الابل لابنه ما لا يلج به ثم يجب  
قبوله لان شرط الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا منها باتفاق الفقهاء خلافاً  
للأصوليين **فضلاً عما لا بد منه** كما مر في الزكوة ومنه المسكن ومنه ولو  
كبير يمكنه الاستغناء بعضه والى بالفاضل فانه لا يلزمه بيع الزوايد نعم هو  
الافضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل والاكتفاء سكن الاجارة بالاولى وكذا  
لو كان عنده ما لو استترك به مسكناً وقاد ما لا يتبعه ما يكفي لا يلزم  
خلاصه وحرر في المنزلة يسترط بقاراس مال المحرقه ان احتاجت كذلك  
والا لا وفي الاشياء معه الف العزوبة ان كان قبل خروج اهل بلده فله  
التزويج ولو وقفه لزوم الحج **فضلاً عن نفقة عياله** فمن تلزمه نفقة لتقدم  
الى حين **عوده** وقيل بجدة بيوم وقيل بشهر **مع من الطريق** بغلبة السلامة  
ولو مع الرسوة على ما حققه الكمال يسجد اخر الكتاب ان قتل بعض الحاج  
عذر مهمل ما يؤخذ في الطريق من المكس **والطهارة** عذر قولان والمعتد  
لا كما في القنية والجحبي وعليه فيحتسب في الفاضل عما لا بد منه القدر على المكس  
وخوفه كما في المناسك الطريق يسجد **مع زوج او محرم** ولو عبداً او ذمياً او برضاً  
بالفقدانها كما في النهر **حائراً** **عاقلاً** **والمراهق** **كبالغ** **جوهراً** **غير محجوب** **ولا فاق**  
لعدم حفظهما مع وجوب النفقة لحرمة عليهما لانه محجوب عليهما **الامنة** حرة  
ولو عجوز في سفر وهل يلزمها التزوج قولان وليس عبداً محجوراً لها ليس  
لزوجها منعها عن حجة الاسلام ولو حجت بلا محرم جائز مع الكراهة ومع

عدم علة عليها مطلقاً اية علة كانت ابن مالك **والعبارة** **لوجوبها** الى العدة  
المانعة من سفرها **وقت خروج اهل بلدها** وكذا سائر الشرط **فلو اخر**  
**صبي عاقل** او اخر من عنه ابوه صار محرم ما وينبغي ان يحرمه قبله ويلبسه  
اذا رآه وراء مسبوط وظاهر ان احرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدم منعه  
فبلغ او عبد فحقق قبل الوقوف **قصر** كل على احرامه **لم يسقط فرضها** لانفقاً  
نقلاً **فلو وجد الصبي الاحرام قبل وقوفه بعرفة وتوفي حجة الاسلام اجز**  
**ولو فضل العبد المعتق ذلك** التجديد المذكور **لغيره** لانفقاده لازماً بخلاف  
الصبي والكافر والحيون **في فرضه ثلاثة الاحرام** وهو شرط ابتداء حكم الركن  
انتها حتى لم يجز لفايتسح استكدامته بقضى به من قابل **والوقوف بعرفة**  
في اوانه سمت بها لان ادم وحوي تعارفاً فيها **ومعظم طواف الزياره** وها  
ركنان **وواجبه** ينف وعشرون **وقوف جمع** وهو المزدلفة سمت بذلك لان  
ادما جتمع بحوي وازدلف اليها اي ديني **والسعي** وعند الامم الثلاثة هو ركن  
**بين الصفا** سمي به لانه جلس عليه ادم صفوة الله عليه الصلاة والسلام **والمرور** لانه  
جلس عليها امرأة وهي حوي ولذا النسب **وبقي الحمار لكل من حج وطواف الصدر**  
اي الوراء **للافاة** غير الحايض والحائض **وان شافوا الاحرام من**  
**لليقات ومن الوقوف بعرفة الى الغروب** ان وقف نهاراً والبداءة بالطواف  
من الحج **لا سجد** على الاشبه لمواظبته عليه وقيل فرض وقيل سنة **والتيار من فيه**  
في الطواف في الاصح **والمتني فيه من ليس له عذر** بمنعه منه ولو نذر طوافاً زحفاً  
لزومه ما شاء ولو شفع متنفلاً زحفاً فنيته افضل **والطهارة** فيه من الحجارة  
الحكيمة على المذهب قبل الحقيقة من ثوب وبكس طواف والاكثر على انه  
سنة مؤكدة كما في شرح باب المناسك **وسر العورة** فيه وبكسف عرج العضو  
فاكثر كما في الصلاة يجب لدم **وبداية السعي بين الصفا والمروة** من الصفا  
ولو بدا بالمروة لانه بالشرط الاول في الاصح **والسعي** في السعي لمن ليس له عذر  
كما مر **ودفع الشاة للقارن او المقتنع** **وصلاة ركعتين لكل اسبوع** من اي  
طواف كان فلو تركها اهل عليه دم قيل نعم فيوي به **والزيب** الا في بيان من



الرمي والحلق والذبح يوم النحر وفعل طواف الافاضة اي الزيادة في يوم من  
 ايام النحر ومن الواجبات كون الطواف والخطيم وتكون السعي بعد طواف  
 معتد به وتوقيت الحلق بالمكان والزمان وترك الخطور كالجماع بعد الوقت  
 ولبس الخيط وتغطية الرأس والوجه والضابطان لكلاهما يجب تركه رم فهو  
 واجب صرح به في المتن ويستفهم في الجنايات **وغيرها سنن واداب** كان  
 يتوسع في النفقة ويحافظ على الطهارة وعلى صون لسانه ويستأذن ابويه ودينه  
 فكيفه ويودع المسجد بركتين ومعارضة ويستحلمهم ويلتمس دعاهم ويتصدق  
 عند خروجه ويخرج يوم الخميس لفقه حرج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع  
 او الاثنين او الجمعة بعد التوبة والاستحارة في انه هل يستري او يكتري هل  
 يسافر او يجز وهل سافر فلانا ولا لان الاستحارة والمكروه لا يحملانها  
 وتامد في النهر **واسم شهره سؤال هذا الفصل** بفتح القاف وتكسر **وعشر ذي الحجة**  
 بكسر الحاء وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم النحر وعندما كذا في الحجة كذا  
 بالآية قلنا اسم الحجة يستتر فيه ما وراء الواحد فائدة التاقيت انه لو فعل  
 شيئا من افعال الحج خارجها لا يجزيه وانه **يكراه الاحرام له قبلها** وان امن  
 على نفسه من الخطور السببه بالركن كما مر واطلاقها بفيد التحريم **والعمرة في العمر**  
 مرة **سنة مؤكدة** على المذهب وصح في الجوهرة وجوبها قلنا لما مر به في الآية  
 الا تمام وذلك بعد الشروع وبه نقول **وهي احرام وطواف وسعي وحلق او**  
 تقصير فالاحرام شرط ومعظم الطواف ركن وغيرها واجب هو المختار بفعل  
 فيها كفعل الحاج **وجازت في كل السنة** ونزبت في رمضان **وكرهت** تحريما  
**يوم عرفة واربعة** اي كره انشاؤها بالاحرام حتى يلزمه دم وان رفضها  
 لا اذناها بها باحرام سابق كفاية فاته الحج فاعتمر فيها لم يكره سلاح عليه  
 فاستثنى الثانية القارن منقطع فلا يختص بيوم عرفة كما توهم في الخبر  
**للمواقيت** اي المواضع التي لا يجاوزها مريد بمكة الاحرام **ما خمسة** **والخليفة**  
 يضم فقه مكان على ستة اميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسميها  
 العوام ابار على يزعمون انه قاتل الجرن في بعضها وهو كذب **وذات عرق**

بكسر فسكون على مرحلتين من مكة **وحجفة** على ثلاث مراحل بقرب دابة  
**وقرما** على مرحلتين وفتح الرا خطا ونسبة او بآلية خطا **ويعلم** جبل  
 على مرحلتين ايضا **للبيهي والعراقي والشامي والبخاري** **على الميعة** لفقه  
 مرتب يحكيها قوله عرق العراق يعلم البيهين وبذي الحليفة يحكي المدركي  
 للشام **حجفة** ان مرت بها ولاهل نجد قرن فاستبين **كذا هي لمن مر بها**  
**من غير اهلها** كالسامي من مبيقات هل المدينة فهو مبيقاته قاله النووي  
 الشافعي وغيره وقالوا لو من مبيقاتين فاحرامه من الا بعد افضل  
 فلو اخره الى الثاني لاسيما عليه على المذهب وعبارة الباب سقط عنه  
 الدم ولو كثر مر بها تحريما واحراما اذا اذاه احدها وبعدها افضل  
 فان لم يكن بحسب يحاذي فغلبت مرحلتين **وحرم تاخير الاحرام عنها كلها** **المن**  
 اي لانا في قصد دخول مكة يعني الحرم **ولو لم حاجة** غير الحج اما لو قصد من  
 من الحلق كخيط وحله حل له محاذاته بلا احرام فانا حل له التحق باهل فله  
 دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمريد ذلك لا لما مور بالحق للخالفة لا يحرم  
 التقدم للاحرام **عليها** بل هو لا فضل ان في اشهر الحج وامن على نفسه **وحل**  
**لاهل داخلها** يعني لكل من وجد في داخل المواقيت **دخول مكة** **غير محرم**  
 ما لم يرد نسكا للحج كما لو جاوزها حطابوا مكة فهذا **ببها** **الحل** الذي  
 بين المواقيت والحرم والميقات **من بمكة** يعني من بداخل الحرم للحج **والعمرة والحل**  
 ليتحقق نفع سفر والتعظيم افضل ونظم حدود الحرم ابن المقلن فقال  
 وللحرم التحديد من ارض طيبة **بثلاثة اميال** اذا رمت ابقان **هـ**  
 وسبعة اميال عراق وطائف **هـ** وجدة عسرة ثم تسع جعل **هـ**  
**فصل** في الاحرام وصفة المفرد بالحج **ومن شاء الاحرام** وهو شرط  
 صحة النسك كسيرة الافتتاح فالصلاة والحج لها تحريم وتحليل بخلاف  
 الصوم والزكاة ثم الحج اقوي من وجهين الاول انه يقضي بطلاقا ولو منوطا  
 بخلاف الصلاة الثاني انه اذا اتم الاحرام للحج او عمرة لا يخرج عنه الا  
 بعمل ما احرم به وان افسده الا في الفواتك فبعمل العمرة والا احصا



فندح الهوى **توضا وغسل** حب هو للنظافة لا للطهارة **فيجب حمامة**  
في حق ما يضر نفسا وصبي التيمم له عند العجز عن الماء ليس بمسحوع  
لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره الزيلعي وغيره لكن في الكافي بينهما  
وبين الاحرام وجه في النهي وسرط لنيل السنة ان يحرم وهو على طهارته  
**وكذا يستحب** لمزيد الاحرام ازالة ظفره وساربه ونايته وحلق راسه ان  
اعتاده ولا فيسرحه وجماع زوجته **او جاريته لو معه ولا مانع** كحوض  
**وليس** زار من السنة للركبة **وردا** على ظهروه وليس ان يدخله تحت  
ميمنة ويلبسه على كتفه الاسرفان زررة او خلد او عقدة اساء ولا دمل عليه  
**جديدان او غسيلان طاهران** ايضين ككفن الكفاية وهذا بيان السنة  
والافستر العوة **وطيب بدن** ان كان عنده لا ثوبه يلبسه عليه هو الاصح **صل**  
ندبا بعد ذلك **شفعا** يعني ركعتين في غير وقت مكروه وتجزئة المكتوبة **وقال**  
**للفرد بالي** بلسانه مطا بقا الجنانه **اللهم اني اريد في سبيلك** في المسئلة وطول  
مدته **وتقبله مني** لقول ابراهيم واسماعيل بناتقيل منا وكذا المقيم والقار  
بخلاف الصلاة لان مدتها سنة كذا في الهداية وقيل يقول كذا في الصلاة  
وعمره الزيلعي في كل عبادة وما في الهداية او لي **ثم لي برصا لانه** **يا**  
بالتلبية **الح** بيان للاطباء والافصح للح بطلاق السنة ولو بقلبه لكن بشرط مقارنتها  
بذكر يقصده التحطيم كتسبيح وتهليل ولو بالفارسية وان احسن العربية  
والتلبية على المذهب **وهي ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد**  
**يكسر الهمزة وتفتح والنخلة لك** بالفتح او مسدا وحده **والملك لا شريك**  
**لك وزاد فيها** اي عليها لا في خلالها **ولا تنقص** منها فانه مكروه اي تحزيمها  
لقولهم انها مع شرط والزيادة سنة ويكون مسيئا تركها وترك رفع الصوت  
بها **واذا البي يا ويانسا** **اوساق الهدي** **وقلدا** اي ربط قلادة على عنق بدنة  
**او جزاء صيد** قتله في الحرم او في احرام سابق **وخو** كحنانية ونذرو  
وقران **وتوجه معها** والحالة **يريد الح** وهل العمرة كذلك ينبغي نعم **وبعنها**  
**ثم توجه** ولحقها قبل الميقات فلو توجه لزمه الاحرام بالتلبية من الميقات

او بعثها **المتعة** او قران وكان التقليد بالقوجه في **اشهره** والا لم يصح ما  
حتى يلحقها **وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها** استحسانا **فقد احرم**  
لان الاجابة كما تكون بكل ذكر تعظمي كون بكل فعل فخص بالاحرام صحة  
الاحرام لا تتوقف على نية نفسك لانه لو ابرم احراما حتى شرط ما صار  
للعمرة ولو اطلق بنية الح صرف للفرض ولو عين نفلا نفلا وان لم يكن الح الفرض  
شربا لنية عن الفتح **ولو اشعرها** يحرم سنامها الا يسرا **وجلبها** يوضع الحجل او  
**بعثها للمتعة** وقران **لم يلحقها** كما مر **وقل رشاة** لا يكون محرما لعدم  
اقتصاصه بالنسك **وبعد** اي الاحرام بلا صلة **سعى الرفق** اي الجماع او ذكره  
بحضرة النساء والنسوة اي الخروج عن طاعة الله **والجدال** فانه من الحرم **استنع**  
**وقتل صيد البر لا البحر** **والاشارة اليه** في الحاضر **والدلالة عليه** في الغاي **يحل** تحريمها  
ما اذ لم يعلم المحرم ما اذا علم فلا في الاصح **والطيب** وان لم يقصده ويكره شمه  
**وقلم الظفر** **وستر الوجه** كله او بعضه كغمة ودقنه نعم في الخائبة لا باس بوضع يديه  
على انفه **والراس** على الاصل وبقيته البدن ولو عمل على راسه ثيابا كان تغطية لجل  
عده وطبق ما لم يمتد يوما وليلة فتلزمه صدقة وقالوا لو دخل ستر الكعبة  
قاما بلسان وجهه كره والا فلا باس به **وغسل راسه** **ولحيته** **بخطي** لانه  
طيب ويقتل الهوام بخلاف صابون ودلوك والسنان اتفاقا زاد في الجوهر  
وسدر وهو مشك **ونصها** اي لحية وحلق راسه **وازالة شعر بدنه** الا الشعر  
النابت في العين فلا شئ فيه **عذرا** **وليس فيض** **وسرا** **ويل** اي كل معمول على قدر  
بدن او بعضه كزروية وبرنس **وقبا** ولو لم يدخل يديه في كمينه جاز عند المالان  
يرززه او يخلله ويجوز ان يرتدي بقميص وجبة ويلتخص به في قوم غير ائفاء **وعامة**  
وفلسوة وخفين **الا ان يجد نعلين** فيقطعها **اسفل من الكعبين** عند تقصير  
الشرك فيجوز لبس الزموزة لا الجوربين **وتوبا** **صبيغ** **عالمه** **طيب** كورس وهو كرم  
وهو كرم وعصفر وهو زهر القرم **الا بعد** **منزلة** **الحج** لا يفوح في الموضع لا يتقي  
**الا حرام** **لحديث النبي** انه عليه الصلاة والسلام دخل الحمام في الحنفية **والاستطال**  
**بيت** **ومحلم** **يصيب** **اسدا** **وجهد** **فلوا** **صابا** **حدها** **كره** **كامر** **وسد** **هوان**



بكنسها في وسطه ومنطقة وسيف وسالاج وتختم زيلعي لعدم التغطية  
واللبس والكنال بغير مطيب فلو اتحل بمطيب مرة او مرتين فعليه صدقة ولو  
كثير فعليه دم ساجيت ولا يغني ختانا ونصدا وحجامة وقلع ضرسة وجبر كسر  
وحك راسه وبدنه لكن برفق ان خاف سقوط شعره او قلة فان في الواحدة  
يتصدق بشيء وفي الثلاثة كف من طعام غزير اذا كان كافيا كثر للحجج التلبية  
نذبا متى صلح ولو نقلا او علا شرفا او هبط واديا او ليفا ركب جمع راكب وجمعا  
مشافا وكذا العلق بعضهم بعضا واسحر دخل في السحر اذ التلبية في الاحرام  
كالتكبير في الصلاة رافعا استافا صوته بها لا جهدا يفعل العوام  
واذا دخل مكة بدلا بالمسجد الحرام بعد ما يامن على امتعته داخل من باب  
السلام بها رانذبا متواضعا شاعرا لاحاطة جلالة البقعة ويسن الغسل  
لا حولها وهو النظافة فيجب لها يرض بنفسها وحينئذ هذا البيت كبر  
ثلاثا ومعناه الله اكبر من الكعبة وهلالا لا يقع بوقع شرك ثم ابتدا  
بالطواف لانه تحية البيت ما لم يخف فوت المكتوبة او جاعتها والوتر  
او سنة راتبة فاستقبل الحجر مكبرا هلالا رافعا يديه كالصلاة واستلمه بكفيه قبله  
بلا صوت وهل يسجد عليه قيل نعم بالايداء لانه سنة وترك الا اذا واجب  
فان لم يقدر يضعهما ثم يقبلهما او احدهما والا يمكن ذلك يسر باليمين يده  
ولو عصا ثم قبله اي السبي وان عجز عنها اي الاستلام والامساك استقبله  
مشيرا اليه باطن كفيه وكانه يضعهما عليه وكبر وهلالا وحمد لله تعالى وصل  
على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل كفيه وفي بقية الرفع في الحج يجعل كفيه للسما  
عند الحجرين فللكعبة وطاف بالبيت طواف القدوم ومن هذا الطواف وحسن  
للرافاني لانه القاد من اخذ الطائف عن يمينه مما يلي الباب فتصير الكعبة عن يساره لان  
الطائف كالموتم بها والواحد يقف عن يمين الامام ولو عكسا عاد ما دام مكانه  
فلو رجع فعليه دم فكذا لو ابتدا من غير الحجر كما سقاوا ويمر بجميع بدنه على جميع  
الحجر لا قبل شروعه رداه تحت بطنه اليمين ملقيا طرفه على كتفه الا سرت استنانا  
وداء الحطيم وجوبه لان منه ستة اذرع من البيت فلو طاف من الفرجة

لم يجز كاستقباله احتياطا وبه قبر اسير جيل وما جاز سبعة اسواط فقط فلو  
طاف تامنا مع علمه فالصحيح انه يلزمه انما لا يسبوح للشرق اي لانه  
يسرع فيه ملتزم ما بخلاف ما لو ظن انه سابع لسرعه سقطا لا ملتزم ما بخلاف  
الحج واعلم ان مكان الطواف داخل المسجد ولورا زمزم لا خارجة لصيرورته  
طائفا بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه او من السعي الى جنانة او مكتوبة  
او تجدد وضوء ثم عاد بني وجاز فيها الكل ويبيع وافتا وقراءة لكن الذكر افضل  
منها في منسك النوي المذكور لما تورا فضل ما في غيرهما تورا فالقراءة افضل  
فليراجع رمل اي سبي بسبعة مع تقارب الخطا وهن كنفية في الثلاثة الاول استنا  
فقط فلو تركه او نسبه ولو في الثلاثة لم ير مل في الباقي ولو زجه الناس رتف حتى  
يجد فرجة فيرمل بخلاف الاستلام لان له بدلا من الحجر الى الحجر في كل شوط وكل  
ما من الحج ففعل ما ذكر من الاستلام واستلم الركن اليماني وهو مندوب لكن  
بالتقيل وقال محمد هو سنة ويقبله والدليل قوله ويكره استلام غيرها وختم  
الطواف باستلام الحجر استنانا ثم صلي شفعان في وقت سباح يجب بالحجيم على  
الصحيح بعد كل سبوع عند المقام حجارة ظهر فيها الترقض من الخليل وغيره  
من المسجد وهل يتعين المسجد قولان ثم التزم الملتزم وشرب من زمزم وعاد  
ان اراد السعي واستلم الحجر وكبر وهلالا وخرج من باب الصفا نذبا فصعد الصفا  
حيث يرى الكعبة من الباب واستقبل البيت وكبر وهلالا وصل على النبي صلى  
الله عليه وسلم بصوت مرتفع غائره ورفع يديه نحو السماء والجنه لعباده  
بما شاء لان محمدا لم يعين شيئا لانه يذهب قرة القلب وان ترك بالماء نوى  
فحسن ثم مشى نحو المروة ساعيا بين الميلين الا حصن بن النخعي في  
جدار المسجد وصعد عليها وفعل ما فعله على الصفا بفعل وهكذا بدا  
بالصفا وختم السط السابع بالمروة فلو بدا بالمروة لم يعيد بالاول وهو الاصح  
ونذبت ختمه بركتين في المسجد ختم الطواف ثم سكن بمكة ثم بالبحر ولا يجوز  
نسخ الحج بالعمرة عندنا وطائف بالبيت نقلا ما سألنا بلارمل وسعي وهو افضل  
من الصلاة نافذة للافاقي وقلبه للمكي في الحج ينبغي تقييده بمن المرسوم والا



فالطواف افضل من الصلاة مطلقا **وخطيب الامام** اولى **خطب** الى **الثلاث**  
**سابع** ذي الحجة بعد الزوال وبعد صلاة الظهر وكرة قبله **وعلم فيها المناسك**  
فاذا صلى بمكة الفجر يوم التروية ثامن الشهر خرج الى منى قربة من الحرم على فرسخ  
من مكة ومكث فيها الى فجر عرفة بعد طلوع الشمس **راح الى عرفات** على طريق  
صنع عرفت كلها **موقف** لا يظن عرفة بفتح الراء وضها وار من الحرم  
عربي مسجد عرفة فبعد الزوال قبل صلاة الظهر **خطب الامام** في المسجد  
**خطبتين** كالجمعة **وعلم فيها المناسك** وبعد الخطبة صلى **صلى** الظهر والعصر  
**بازان واقامتين** وقراءة سرية ولم يصل بينهما شي على المذهب لا  
بعد اداء العصر في وقت الظهر **بشرط** لصحة هذا الجمع **الامام** الاعظم  
او نائبه والا صلوا وحدا **والاحرام** بالجمعة فيهما اي الصلاتين **فلا يجوز**  
**العصر** للمنفرد في احدهما ولو صلى الظهر وحده لم يصل العصر مع الامام  
**ولا يجوز** العصر لمن صلى الظهر جماعة قبل احرامه **ثم احرامه في وقت**  
**وقال** لا يشترط لصحة العصر الا الاحرام وبه قالت الثلاثة وهو الاظهر  
سرى بل فيه عن البهان **ثم ذهب الى الموقف** بغسل سن وموقف الامام علي  
ناقته بقر بجبل الرحمة عند الصخرات الكبار مستقبل القبلة والقيام  
والنية فيه اي الوقوف ليست بشرط ولا واجب فلو كان جالسا خاز  
حجه وذلك لان شرط الليونة فيه فصحه وقوف محاسب وهارب وطالب  
عنهم ونام ومجنون وسكران **ودعا** جهر **بجهاد** **وعلم المناسك** **وموقف**  
**الناس** خلفه **مستقبلين القبلة** **سما** معين **لقوله** **خاسعين** باكين وهو من  
مواضع الاجابة وهي مكة خمسة عشر نظرها صاحب الزوال دعا البرايا  
مستجاب بكعبة ولترى والموقفين كذا **الحج** طواف وسعي مرتين ورمي زم  
مقام زمين بجاك تعتبر زار في الباب وعند روية الكعبة وعند السدرة  
والركن اليماني وفي الحجر في منى في نصف ليلة البدر **واذا غربت الشمس** انى على  
طريق المازني **مزدلفة** وحدها من مازني عرفة الى مازني **مجد** **ويستحب** ان  
يأتيها ما شيا وان يكبر ويهال ويحمر ويبي **ساعة** فساعة والمزدلفة طاهرا

**موقف** **الوادى** **محسر** وهو وادي قري منى ومزدلفة فلو وقف به او بطن عرفة  
لم يحز على المشهور **ونزل عند جبل قرح** **بضم** ففتح لا ينصرف بالعلوية والعدل من  
قارح بمعنى يرتفع والاصح انه المستعر الحرام وعليه بقية قيل كانون ارم عليه الصلاة  
والسلام **وصلى العشاءين** **بازان واقامة** لان العشاء في وقتها فلو تحجج للاعلام كما  
لا احتياج هذا الامام **ولو صلى المغرب والعشاء في الطريق** او في عرفات **اعاده**  
للحديث الصلاة اما مكثت بالزمان والمكان والوقت فالزمان ليلة  
والمكان مزدلفة والوقت وقت العشاء حتى لو وصل الى مزدلفة قبل العشاء  
لم يصل المغرب حتى تدخل وقت العشاء **فصل في الغري وجوه** **ما لم يطلع الفجر**  
فيعود الى الجواز وهذا اذا لم يخف طلوع الفجر في الطريق فان خافه صلاها  
**واو صلى العشاء قبل المغرب** بمزدلفة **صلى المغرب ثم اعاد العشاء فان لم**  
**يعدها حتى ظهر الفجر** عاد العشاء الى الجواز وينوي بالمغرب اذا وترك سنها  
ويحییها فانها اشرف من ليلة القدر كما افتي به صاحب الزهر وغيره وجزم كراج  
التخاري سيما القسط لا في مان عسري الحجة افضل من العسرا لخير من رضا  
**وصلى الفجر** **عزل** لاجل الوقوف **ثم وقف** بمزدلفة ووقته من طلوع الفجر الى طلوع  
الشمس ولو مارا كما في عرفة لكن لو تركه بعد ركعة لا شيء عليه **وكبر وهلا** **وصلى**  
على المصطفى صلى الله عليه وسلم **ودعا** **واذا اسفر جدا** **الى منى** مهلا امصليا فاذا  
بلغ بطن محسر اسرع قدرا رمية بحر لانه موقف لنصارى **ورمي حرة العقبة**  
**من بطن الوادي** ويكره تنزيها من فوق **سجدا** **حذفا** **بمعنيين** اي بوسن الاصابع  
ويكون بينهما خمسة اذرع ولو وقعت على ظهر رجل او جمل ان وقعت بنفسها بقرب  
الحجر جاز ولا الاثلاثة اذرع بعيد وصادونه قريب **جوهرة** **وكبر** **كل** اي مع كل  
سجدة وقطع تلبيتها **باولها** **فلورمي** **باكثر** منها **الى سبع** **جاز** **لورمي** **بالاقل** **فالتقيد**  
**بالسبع** لمنع النقص لا الزيادة **وجاز** **لورمي** **بكل** ما كان من جنس الارض **كالج**  
**والمد** **والطين** **والغرة** وكل ما يجوز التسليم به ولو كان من تراب فيقوم مقام  
حصاة واحدة **لا يجوز** **بخشب** **وعبر** **ولو** **كبار** **وجواهر** لانه اعزاز لاهاته  
وقيل يجوز **وذهب فضة** لانه يسمى ثارا لاريا **وجز** **لانه** ليس من جنس الارض



ربما في فروع الاشياء من جوازها بالبحر خلاف المذهب ويكره اخذها من عند الحجة  
لانها مردودة لحديث من قبلت حجة رفعت حجة ويكره ان يلتقط حجل  
واحد في كسرة سبعين حجرا صغيرا وان يرمى من خمسة وبقين ومقتنه من  
الفجر الى الفجر وليس من طلوع ذكاء لنزولها ورياح لغزوبه ويكره للفجر ثم بعد الزوال  
ويح ان شاء الله مفرد ثم قصر بان ياخذ من كل شجرة قدرا لا مثله وجوبا وتقصير  
لكل مندوب والربع واجب ويجب اجر المومن على الاقرع ان امكن وحلقه  
الكل افضل ولو ازاله بخوفه جاز وحل له كل شيء الا النساء قيل والطيب  
والصيد ثم طواف للزيارة يوما من ايام الحج الثلاثة بيان لوقت الواجب  
سبعة بيان للاكمل والاقل الركن اربعة بلا رمل ولا سعي ان كان سعي قبل هذا  
الطواف والا فلهما لان تكرارهما لم يسرع وطواف طواف للزيارة اول وقت  
بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو فيه اي الطواف في يوم النحر الاول افضل ويمتد  
وقته الى اخر الغمر وحل له النساء بالخلق السابق حتى لو طاف قبل الخلق لم  
يحل له شيء فلو لم يطره مثلا كان جناية لانه لا يخرج من الا حرام بالخلق  
فان اخر عنها اي ايام النحر وليا اليها منها كره تحريمها ويجب ترك الواجب  
وهذا عند الامكان فلو ظهرت الحائض ان قد اربعة اسواط ولو تفعل  
لزمها دم ولا لا ثم اني في بيت بها للرمي وبعد زوال النية في الفجر رمي الحجارة  
الثلاث يبدل استنانا بما يلي مسجد الخيف ثم بما يلي الوسطى ثم بالعقبة سبعا  
وكبر سبعا ووقف بعد رمي فقط حامدا مهابدا لا مكبرا صليا قد قرأ البقرة  
بعد تمام كل رمي بعده رمي فقط فلا يقف بعد الثالث ولا بعد يوم النحر  
لانه ليس بعده رمي ودعا لنفسه وغيره بافعافيه نحو السماء والقبلة ثم  
رمي فلا كذلك بعده كذلك ان مكث وهو حيا قد رمي فيه اي في  
اليوم الرابع على الزوال جاز فان وقت الرمي فيه من الفجر لغروب وما في الثاني  
والثالث من الزوال لطلوع ذكاء ولم ينفر من بين قبل طلوع فجر الرابع لا بعده  
لدخول وقت الرمي وجاز الرمي كله راكبا ولكن في الاولين اي الاول والوسطى  
ما شئنا افضل لانه يقف في الاخرة الى العقبة لانه ينصرف والراكب قد

عليه واطلاق فضليته للشيء في الظهيرة ووجه الكمال عنده ولو قدم ثقله  
بفتحتين متاعه وخذه الى مكة واقامه في المرمي وذهب لعرفة وكره ان  
لمرأى من لان امن وكذا يكره للمصلي جعل نحو فعل خلفه لسجل قلبه واذا اقرع الحاج  
الى مكة ينزل استنانا ولو ساعة بالمحصب بضم الفتحتين الا بطح وليس المعبرة  
منه ثم اذا اراد السفر طاف للمصدر راي الوداع سبعة اسواط بلا رمل  
وسعي وهو واجب لا على اهل مكة ومن في حكمهم فلا يجب بل يندب كمن مكث  
بعده ثم النية للطواف شرط فلو طاف لهارسا او طالبا لم يجز لكن يكفي اصلها  
فلوطاف بعد اعادة السفر ونحوي لتطوع اجزاء عن الصدر كالمكان بنيت  
التطوع في ايام النحر وقع عن الفرض ثم بعد كعبته شرب من زمزم وقبل  
العقبة تعظيما للكعبة ورفع صدره ووجهه على الملتزم وتسبب بالاستقرار  
كالاستسقع بها ولو لم ينلها يضع يديه على راسه فيسوي طيتين على الجدار قائمتين  
والنصق بالجدار ودعي مجتهدا ويكفي او يباكي ورجع ثم يمشي الى خلف حتى  
يخرج من المسجد وبصره ملاحظ للبيت وسقط طواف المقدم عن من وقف  
بعرفة ساعة بمرقبة وهو ليس من الزمان وهو المحل عند اطلاق الفقهاء  
من زوال يومها اي عرفة الى طلوع فجر يوم النحر اوجاز مسرا او نائما او معي  
عليه وكذا لو اهل عنه رفيقه وكذا غير رفيقه فتح به اي بالجمع احرار عن نفسه  
فان انتبه او افاق فاني بافعال الحج جاز ولو بقي الاغما وان الاغما بعد احرار  
طيف به المناسك وان احرصوا عنه اكتفى بما سترهم ولم ارما الوجزة فاحرموا  
عنه وطافوا به المناسك وكلام الفقه يفيد الجواز وجعلها عرفة صح حجة لان  
الشرط الكسوة لا النية وان لم يقف فيها فان حجة الحديث في عرفة فقط  
وسعي وتخلل وسعي بافعال العمرة ونفي ولو حجه نذرا او تطوعا من قابل  
ولا دم عليه والمرأة فيما سار كالرجل لعموم الخطاب ما لم يعمد دليل الخصوص لكنها  
تكشف وجهها لا راسها ولو سدت راسها عليه وجافته عنه جاز بل يندب  
ولا تلبس صهرا بل تسمع نفسها دفعا للفتنة وما قيل انه عورة ضيف ولا  
ترمل ولا تضبع ولا تسجي بين المتلين ولا تحلق بل تقصر من ربع شعرها



كما سرتلبس الخيط والخمين والحلي ولا تقرب بالحجر في الزحام لمعها من ما سرتلبس  
 والخفي المشكل كالمراة فيما ذكر احتياطا وحفظا لا يمنع نسكا الا الطهر  
 ولا يبيح عليها تاخيرها اذا لم تطهر لا بعد ايام النحر فلو طهرت فيها بقدر اكثر  
 الطواف لزوم الدم تاخيرها لباب وهو حصول كونه يسقط طواف البدر  
 ومثله التفاس والبدن جمع بدنه من البدر وبقر والهدى منها ومن الغنم كما يجي  
**باب** القرآن هو افضل الحديث تاني آت من دني وانا بالعقيق  
 فقال يا محمد اهل بيته وعمة معا ولا نرا سق والصواب انه عليه الصلاة  
 والسلام احرى مني الى ما دخل عليه العمرة لبيان الجواز فصار قارا **باب** التمتع  
 ثم الافراد **باب** لغة الجمع بين شيئين وشرا **باب** ال اي رفع صوته بالتلبية  
 بحجة وعمرة معا حقيقة او حكما بان يحرم بالعمرة او لا ثم بالجمع قبل ان يطوف  
 لهما اربعة اسواط او عكسه بان يدخل احرام العمرة على الجمع قبل ان يطوف  
 للتقدم وان اساء او بعده وان لم يزد من الميقات اذا القارن لا يكون  
 الا افاقيا او قبله في شهر الحج وقبلها ويقول ما بال نصيب المراد به النية او ساقا  
 والمراد به بيان السنة اذ النية بقلبه تكفي كالصلاة مجتبي بعد الصلاة اللهم  
 اني اريد الحج والعمرة فيسجد على وقبله ما سجد ويستحب تقديم العمرة في  
 الذكر لتقديمها في الفعل وطواف العمرة او لا وجوبا حتى لو نواه الحج لا يقع الاها  
 سبعة اسواط من كل في الثلاثة الاولى ويسعى بالاطلاق فلو طوف لم يحل من  
 عمرته ولزمه رمان ثم حج كما مرفيطون بعده للقدوم ويسمى بعده ان ساقا  
 فان اتى بطوافي من طوافين ثم بسعين لها جازعا ولا دم عليه ولا يجز  
 للقران وهو دم شكر فالي من بعد رمي يوم النحر وجوب الترتيب بان يحجزها  
 ثلاثة ايام فلو تفرقة احزها يوم عرفة نبعد لا تجزيه فنقول المنع كالحج  
 بيان للافضل فيه كالا **باب** سبعة بعد تمام حجة فريضا او واجبا وهو بعضي  
 ايام التشريق ان شاء الله لكن ايام التشريق لا تجزيه لقوله تعالى وسبعة اذ  
 رجعتهم اي فزعتهم من افعال الحج نعم من وطنه من راتخذها موطن فان كانت  
 الثلاثة يقين الدم فلو لم يقدم تحلل عليه دمان ولو قدر عليه في ايام النحر

قبل الحلق بطل صومه فان وقف القارن بعرفة قبل اكثر الطواف بطلت العمرة  
 فلو اتى باربعة اسواط ولو بقصد القدوم او الطلوع لم تبطل ويتمها يوم النحر والاصل  
 ان الماتى به من جنس ما هو تلبس به في وقت يصلح له يتصرف التلبس به وقضيت  
 لشروعه فيه وجب م رفض العمرة وسقط دمالقران لانه لم يوقف للتسكين  
**باب** التمتع هو لغة من المتاع او المتعة وشرا **باب** فعل العمرة او  
 اكثر اسواطها في شهر الحج فلو طاف الاقل في رمضان مثلا ثم طاف في سوال ثم حج  
 من عامه كان متمتعاً قال المصنف غير النسخ الى هذا التعريف ويطوف ويسعى  
 كما سرتلبس ويحلق ويقصر ان شاء ويقطع التلبية للعمرة وفاق بمكة حاله لا يخرج من الحج  
 في سفر واحد حقيقة او حكما بان لم ياصله الا ما غير صحيح يوم التروية وقيل افضل  
 ويجز كالمفرد لكنه روي في الطواف الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد مر ما بعد الاحرام  
 وفيه كالمقارن ولم تنسب الا حقيقة عنه فان عجز عن الدم صام كالقارن وجاز صوم  
 الثلاثة بعد احرامها اي العمرة لكن في شهر الحج لا قبله اي الاحرام وتأخير افضل  
 رجا وجو الهدي كما سرقا ان اراد التمتع السوق الهدي وهو افضل احرم ثم  
 ساق هديه معه وهو اولى من قوده الا اذا كانت لا تساق فقوده او فقد  
 بدنته وهو اولى من التحليل وكراه الاشعار وهو شق سنامها من اليسر  
 او الامن لان كل واحد لا يحسنه فاما من احسنه بان قطع الحبل فقط فلا بأس به  
 واعتمر ولا يتحلل منها حتى يخرج ثم احرم من الحج كما مرفين لم يسق وحلق يوم النحر وانا طاق  
 حل من احرامه على الظاهر فليكن ومن فيه حكمه ينفذ فقط ولو قرن او تمتع جاز  
 واسا وعليه دم جبر ولا يجزيه الصوم لو معسرا ومن اعتمر بلا سوق هدي ثم  
 بعد عمره عاد الى بلده وحلق فقد اتم ما صحى فبطل تمتعه ومع سوقه تمتع  
 كالقارن وان طاف لها اقل من اربعة قبل شهر الحج واما ما حج فقد تمتع  
 ولو طاف اربعة قبلها لا اعتبار للاكثر كوفي اي فاقى حل من عمرته فيها اي  
 الاشهر وسكن بمكة اي داخل المواقيت وبصرة اي غير بلده وحج من عامه فتمتع  
 ببقاء سفره ولو افسدها رجع من البصرة الى مكة وقضا عارجه لا يكون  
 متمتعاً لانه كالمكي الا ان لم ياهله ثم رجع واتي بها لانه سطر اخر ولا يصير



كون الحجرة تضاعا ففسده **واي** النسكين افسده المتمتع **وامنه** **للامتنع**  
بل الفساد **باب الجنائيات** الجناية هنا ما تكون حرمة بسبب الاجراء  
وقد يجب بهاد من اورد مرا وصوم او صدقة ففصلها بقوله **الواجب دم**  
**على محرر بالغ** فلا تنس على الصبي خلافا للشافعي **ولو نابيا** او جاهلا او  
مكرا فيجب عليه ان يحمي راسه **اي طيب عضوا** **كاملا** ولو فمه بالكل طيب  
كثيرا وما يبلغ عضو الوجع والبدن كله كعضو واحدات اتحاد المجلس والا  
فذلك طيب كفارة ولو ذبح ولم يذله لم يذمه **واما التوب**  
المطيب كثره فيستريح للزوم الدمردوا ملبسه **بما او خضب لاسه** **عنا**  
ريقا ما التلبد فيه دمان **او ادهن بزيت** **وحل** يفتح الملهة السريح **ولو**  
كانا حاصنين لانهما اصل الطيب بخلاف بقية الادهان **قلوا كلمة او داوي**  
به جراحة او شقوق رجليه او قطر في اذن **لا يجب دم ولا صدقة** اتفاقا  
بخلاف السكر والعبر والغاليت والكافور وخوها مما هو طيب بنفسه  
فانه يلزمه الجزاء بالاستعمال ولو على وجه النداء **وي** ولو جعله في طعام قد  
طبخ فلا يسيئ فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا كرهه **الكل** كسهم طيب وتفتح  
**اوليس** **تخيطا** لبسا معتادا فلو اربربه او وضعه على كتفيه لا يسيئ عليه او  
ستر راسه معتادا ما محل اجانة او علة فلا يسيئ عليه **يوم** **ما** **اوليلة**  
كاملة وفي الاقل صدقة **والزنا** **يبيح اليوم** **كالايوم** وان نزعه ليلا واعاده  
نهارا ولو جمع ما يلبس **الم** **يعزم** **على الترتك** **لللبسة** **عند النزاع** **فان** **عزم**  
عليه **اي الترتك** **ثم ليس** تعدد الجزاء كثر الاول **اولا** **وكذا** يتعدد الجزاء لو لبس  
**يوما** **فارا** **قد** **ما** **لللبسة** **ثم** **دام** **على** **لبسه** **يوما** **اخر** **فغلبه** **الجزا** **ايضا** **لان**  
محظور فكان لدوامه حكم الابتداء ودام اللبس بعد ما اصرم وهو لا يلبس  
كانسائه بعده ولو مكرها او نائما ولو تعدد بسبب اللبس تعدد الجزاء  
ولو اضطر الى قميص فلبس قميصا الى قميصه فلبس مع عما لم يذمه **دم**  
**والحم** ولو يقين زوال الضرورة فاستمر كفرا خري وتغطية ريع الراس او  
الوجه كالكل ولا يباس تغطيته اذ نه وقفاه ووضع يده على انفه **بلا ثوب** **او حلق**

اي زال **بيع** **دا** **او بيع** **لحيته** **او حلق** **احدى** **عائنه** **او رقبته** **كلها** **او قصر**  
**انظفاريديه** **او رجليه** **او الكل** **في مجلس** **واحد** **فلو تعدد المجلس تعدد الذ**  
**الا** **اذا** **اتخا** **الحل** **كحلق** **بطيه** **في مجلسين** **وراسه** **في اربعة** **او بدا** **ورجل**  
**اذا** **الربع** **كالكل** **وطاف** **للقدم** **لوجوه** **بالسرع** **والصدر** **رجينا** **او حايضا**  
**او الفخذ** **من محدنا** **ولو جنبنا** **فدنة** **ان لم يعد** **والاصع** **وجوبها** **في الجنابة**  
**ونذرها** **في الحديث** **وان المعتبر** **الا** **واي** **لثاني** **جابر** **له** **فلا** **يجب** **عادة** **السعي**  
**جوهرة** **وفي الفقه** **لوطاف** **للحجرة** **جنبنا** **او محدنا** **فعلية** **دم** **وكذا** **لو ترك** **من طوافها**  
**شوطا** **لان** **لا** **مدخل** **للصدقة** **في** **الحجرة** **او افاص** **من عمره** **ولو** **بند** **بغيره** **قبل** **الحج** **ما**  
**والعز** **وج** **يسقط** **الدم** **بالعود** **ولو** **بعده** **في** **الاصح** **غاية** **او ترك** **قل** **سبع** **الفرس**  
**يعني** **لم** **يطف** **غيره** **حتى** **لوطاف** **للصدر** **انقل** **للفرس** **ما** **يكمل** **ثم** **ان** **بقي** **قل**  
**الصدر** **فصدقة** **والا** **قدم** **ويترك** **اكثره** **بقي** **محرما** **ابدا** **في** **حق** **النساء** **حتى** **يطوفه**  
**فكما** **جامع** **لزم** **دم** **ما** **ذا** **تعدد** **للمجلس** **الا** **ان** **يقصد** **الرفض** **فتح** **او ترك** **طواف**  
**الصدر** **او اربعة** **منه** **ولا** **يتحقق** **الترك** **الا** **بالخروج** **من** **مكة** **او ترك** **السبع** **او اكثره**  
**او** **ركب** **فيه** **بلا** **عذر** **او الوقوف** **بجمع** **يعني** **مزدلفة** **او الرمي** **كله** **او في يوم** **واحد** **او**  
**الرمي** **لا** **ملك** **واكثره** **اي** **اكثر** **رمي** **يوم** **او في** **الحل** **في** **ايام** **الخ** **فلو** **بعدها** **فدمان**  
**او عصره** **لا** **اختصاص** **الحلق** **بالحرم** **لا** **دم** **في** **معتمر** **خرج** **ثم** **رجع** **من** **حل** **الحرم**  
**ثم** **قصر** **مكنا** **الحاج** **اذا** **رجع** **في** **ايام** **الخ** **والا** **قدم** **للتاخير** **وقبل** **عطف** **على** **طوق**  
**اولس** **بشهوة** **انزل** **ولا** **في** **الاصح** **او استمنى** **بكفه** **او جامع** **بهيئة** **وانزل**  
**او اخر** **الحلق** **الحاج** **الحلق** **او طواف** **الفرض** **عن** **ايا** **الخ** **لتوقتها** **ها** **او قدم**  
**نسبا** **على** **اخر** **فوجب** **في** **يوم** **الخ** **اربعة** **اشيا** **الرمي** **ثم** **الذبح** **بغير** **للفرد** **ثم** **الحلق**  
**ثم** **الطواف** **لكن** **لا** **يبيح** **على** **من** **طاف** **قبل** **الرمي** **والحلق** **نعم** **يكرب** **لباب** **وقد**  
**يقدم** **كالاسي** **على** **المفرد** **الا** **اذا** **حلق** **قبل** **الرمي** **لان** **ذبحه** **لا** **يجب** **ويجب** **دمان**  
**على** **قارن** **حلق** **قبل** **ذبحه** **دم** **للتاخير** **دم** **للقربان** **على** **المذهب** **كما** **حرره** **للص**  
**قال** **وبه** **اندفع** **ما** **توهم** **بعضهم** **من** **جعل** **الرمي** **للمجنابة** **وان** **طيب** **جوابه**  
**قوله** **الا** **ي** **تصدق** **اقل** **من** **عضوا** **وستر** **راسه** **ولبس** **اقل** **من** **يوم** **رمي**



الخزاة في الساعة نصف صاع وفيما دونها قبضته وظاهره ان الساعة  
فلكية أو خلق سارية أو أقل من ربع **ساعة** أو حبيته أو بعض قبضته  
**أو قص أقل من خمسة** أو ظافيره أو خمسة إلى ستة عشر متفرقة من كل  
عضو أربعة وقد استقران لكل ظفر صاع إلا ان يبلغ دما فينقص ما ساء  
أو طاف المقدم والمصدر **محررا** أو ترك ثلاثة من سبع الصدر ويجب  
لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع **أو أحدي الجوارب الثلاثة** ويجب لكل حصاة  
صدقة إلا ان يبلغ دما كما مر وإذا دنا من الحادي أنه ينقص نصف صاع **أو خلق**  
**محررا** أو حلال غيره أو قبضته أو ظفره بخلاف ما لو طيب عضو غيره أو  
السبه مخيطا فإنه لا شيء عليه إجماعا ظهر به تصديق نصف صاع من بين  
اللفظة **وان طيبا** وخلق أو ليس بعد خير ان شاء ذبح في الحرم أو قصد  
**ثلاثة أصوع** طعاما على ستة مسككين أو ابن شاء أو صام ثلاثة أيام ولو  
متفرقة **ووطئه** أو أحدي السيلين من آدمي ولو ناسيا أو مكرها أو نائمة  
أو صيبا أو محبونا ذكره المحارري لكن عليه دم قبل وقوفه فزنى ففسد جحر  
وكذا لو استدخلت ذكر حمارا أو ذكر أبقا مقطوعا فسد جحرها إجماعا **ويضحي** وجوب  
في ناسه كما يزه **ويذبح** ويقضي ولو نفلا ولو فسد القضاء هل يجب قضاءه  
لماره والذي يظهر ان المراد بالقضاء العادة **ولم يتفرقا** وجوبا بل ندبان  
خان القاع ووطئه **بعد وقوفه لم يفسد** ويجب بدنة **وبعد الحلق** قبل  
الطواف **ساعة** لحفة الجنابة **ووطئه** في عمرته قبل طوافه **أربعة** مفسدا  
**قضى** وذبح وقضى وجوبا ووطئه **بعد أربعة ذبح** ولم يفسد خلافا للشافعي  
**فان قتل بحرم صيدا** أي حيوانا برياً متوحشا بأصل خلقه أو دل عليه قاتله  
مصدقا لغيره لم ياتصل بالقتل بالدلالة أو الاشارة والدال والمسير باقيا  
على حرامه واخذة قبل ان يغفلت عن مكانه **أو نذرا** أو نذرا أو نذرا أو نذرا  
أو مملوكا فعليه جزاء **ولو سبعا** غير صايل أو مستانسا أو حماما ولو سرق  
بفتح الواو ما في رجله ريس كالسر وال **هو مضطرب** إلى الكلد كما يرمي القصاص لو  
قتل انسانا أو لكل لحم ويقدم الميتة على الصيد والصيد على مال الغير ولحم

97  
الانسان قبل والخنزير ولو الميت سالم يحل بحال كما لا يابا لكل طعام مضطرا  
وفي البرازية الصيد المذبوح أو لا اتفاقا الشبه ويغرم أيضا ما أكله لو بعد  
الجزا **والجزا في سبع** أي حيوانات لا يוכל ولو خنزيرا وفيها لا يزار على قيمته **شاة**  
**وان كان السبع البر منها** لأن الفساد في غير المأكول ليس إلا بالاقة الدم فلا  
يجب فيه الأدم ولذا القتل معلما ضمنه لحق الله غير معلم ولما كده معلما **ثم له**  
**أي لقاتل ان يستري به كحما** هديا في ذبحه بكتة أو طعاما أو تصدقا **ان شاء**  
**على كل مسكين ولو** نصف صاع من برا أو صاع من تمر أو شعير كالفطرة لا  
يجز به **أقل** أو أكثر منه بل يكون مطوعا أو صام عن طعام مسكين يوما أو فضل  
عن طعام مسكين أو كان الواجب بقدا أقل منه **تصدق** أو صام يوما بدله ولا  
يجوز ان يفرق نصف صاع على مسكين قال المصنف تبع للجمهور هكذا ذكره هنا وكلام  
في الفطرة الجواز فينبغي كذلك هنا وتكفي الإباحة هنا كدفع القيمة إلى ان يدفع كل  
الطعام إلى مسكين **وأحدنا** بخلاف الفطرة لأن العدد منصوص عليه كما لا يخبر  
دفعه أي الجزا التي من لا تقبل شهادته له كاصله **وان علا** أو فرعه **وان سفل**  
**وزوجته وزوجها** وهذا هو الحكم في كل صدقة **وأجبة** كما مر في المصنف **وجب**  
**بحرجه** **وتف شعرة** وقطع عضوه ما نقص أي لم يقصد الإصلاح فان قصد  
كتخلص عامة من مستورا أو شبكة فلا شيء عليه وإن ماتت **وجب بتف**  
**رئيسه** وقطع ثوبه حتى خرج عن خبايا متباعد وكسر بيضه غير المدد وخروج فريخ  
ميت به أي بالكسر وذبح **حلال** صيد الحرم وحبسه لبيته وقطع خشيشته ونحوه  
حال كونه غير مملوك يعني الثابت بنفسه سواء كان مملوكا أو لاحتي قالوا لو  
نبت في ملكه أمر غيلا لا تقطعها انسانا فعليه قيمته لما أكلها وأخرى لحق الشرح  
بنا على قولها المفتي به من تملك أرض الحرم **ولا منبت** أي ليس من جنس ينبت  
الناس فلو من جنسها فلا شيء عليه كقلاوع وورق لم يضرب بالشجر ولذا حل قطع  
الشجر الممر لأن آثاره أقيم مقام لبنات قيمته في كل ما ذكر **الإنا** جفا وانكسر  
لعدم النماء وذهب بجزءه كالبون أو ضرب فسطاطا **والعبرة** **لأصل** **للفضة** لأنه تبع  
**وبعضه** أي لأصل **أو ترجع** الحقة والعبر **لما كان الطير** فان كان على غصن بحيث



لو وقع الصيد وقع في الحرم فهو صيد الحرم ولو كان قوام الصيد القائم  
في الحرم ورأسه في الحل فالعبرة لفقائه ببعضها ككلامه **الرأس** وهذا في  
القائم فلو نأى فما العبرة لرأسه يسقط اعتبار بقاياه حينئذ فاجتمع المبيع  
والحرم والعبرة حاله الرمي لا إذا رماه من الحل ومراستهم في الحرم يجب الجزاء  
استحسانا بداعي **ولو شوي بيضا** وجراد **الوجلب** ابن صيد **فضمنه** لم  
**يحرم الكله** وجاز بيعه ويكره ويجعل منه في القذا ان شاء لعدم الزكوة بخلاف  
ذبح الحرم وصيد الحرم فانه ميتة **ولا يرعى حسيته** بدابة **ولا يقطع** بمنجل **الم**  
**الاخر** **ولا بأس** باخذ كانه لانها كالجاف ويقتل قلة من بدنه او لقائها  
او القاء ثوبه في الشمس لتموت تصدق بما شاء **الجراة** وجب الجزاء فيها اي الهمة  
بالدلالة كما في الصيد ويجب في الكثير منه نصف صاع والكثير هو الزايد على  
**ثلاثة** والجراة كالقلمر **يجز** ولا شيء يقتل **غراب** الا العقق على الظاهر **ظاهرة**  
وتعييم الجراد في النهر واحدة بكسر فتحتين وجوز البرجندي في فتح الحاة  
وذيب وعقرب **وجبة مفارة** بالهمزة وجوز البرجندي التسهيل **وكلمة عقرب**  
اي حسيته ما غيره فليس بصيد اصلا **وبعوض** **ومذ** لكن لا يحل قتل ما لا يؤذي  
فلذا قالوا لا يحل قتل الكلب الا على اذالم يؤذي ولا يرتقى الكلاب منسوخ  
كما في الفتح اذالم تضرب **وبرغوث** **وقراد** **وسلمخفاة** بضم فسكون **وفراس**  
وذباب ووضغ وذبور **وقنفذ** وصر **وصياح** ليل **وابن عرس** فام حينئذ  
واما بعة واربعين وكذا جميع هوام الارض لانها ليست بصيود ولا متولدة  
من البدن **وسبع** اي حيوان **سايل** لا يمكن دفعه الا بالقتل فلو امكن  
بغيره لزمه الجزاء كما يلزم قيمته لو مملوكا وله ذبح **ساة** ولو ابوها طيبا لان الام  
هي الاصل وبقر وبغيره **ودجاج** وبط **اهل** والكر **ساة** حلالا ولو لم يحرم ذبحه  
في الحل **بالدلالة** **يحرم** **ولا امر** به واعانته فلو وجدها حل للحلال لا للحرم  
على المختار **وتجبه** بذي **حلال** **صيد الحرم** وتصدق بها **ولا يجزيه الصوم**  
لانها غرامة لا كفارة حتى لو كان الذابح محرما اجزاء الصوم وقيد بالذبح  
لانه لا يستعمل في دلالة الا اللحم ومن دخل الحرم ولو حلالا **واجرم** في الحل وفي

يده حقيقة يعني الجارحة **صيد وجب رساله** اي طارته او رساله للحل  
وربعة قهشتان في بيته الجريان الفلاه الناسية يذكر وهي من احاديث **الحق** **وقضه**  
ولو القصر في يده بدليل اخذ المصنف بخلافه المحدث **ولا يخرج** الصيد عن  
ملكه **هذا الا رساله** فله **مساكنة** في الحل وله اخذه من انسان اخذته لانه لم  
لا يرسله عن اختيار فلو كان جارا كبيرا يقتل حراما **يحرم** فلا شيء عليه لفعله  
ما وجب عليه فلو باع رد المبيع ان بقى **والا فعليه الجزاء** لان الحرم والاحرام يمنع  
بيع الصيد ولو اخذ حلالا **صيدا** **ناحر** **ضمن** **مرسله** من يده الحكمة اتفاقا  
ومن الحقيقة عنده خلافا لهم وقولها استحسنان كما في البرهان **ولو اخذه**  
**محرما** **لا يضمن** **مرسله** اتفاقا لان الحرم لم يملكه وجب فلا يباخذه عن اخذه **والصيد**  
**لا يملكه الحرم بسبب اختياره** كسرا وحبته بل بسبب **جبري** والسبب الجبري في  
احد عشر مسألة مبسوطة في الاشياء فلذا قال تبعنا **الجبر** عن المحيط **كالارث**  
وجعله في الاشياء باتفاق لكن في النهر عن السلاح انه لا يملكه بالمراس وهو الظاهر  
**فان قتله محرم اخر** بالغ **سلما** **ضمنا** جزائين الاخذ بالاخذ والقاتل بالقاتل  
**ورجع اخذه على قاتله** لانه قرر عليه ما كان بمعرض السقوط وهذا ان كفر بما  
ان يصوم فلا على ما اختاره الكمال لانه لم يغرم شيئا **ولو كان القاتل بهيمة**  
لم يرجع على ربها ولو صبيا **ونضرا** **نيا** **فلا جزاء** عليه لله تعالى ولكن رجوع الاخذ  
عليه بالقيمة لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى **وكل ما على المضر**  
**به** **در** **سبب** **جناية** **على** **احرامه** **يعني** **يفعل** **شيء** **من** **محظوراته** **لامطلقا**  
اذ لو ترك واجبا من واجبات الحج او قطع بنايت الحرم لم يتعد الجزاء لانه ليس  
جناية على الاحرام **فصل القارن** ومثله تمتع ساق الهدي **دمان** **فكذلك الحكم**  
في الصدقة فتشئ ايضا لجنايته على احرامه **البحا** **وزة** **للبقات** **غير محرم** **استئنا**  
منقطع بفعله دم واحد لانه ليس بقارن فلو قتل محرما **صيدا** **تعدد** **الجزاء**  
لتعدد الفعل فلو حلالا **ان** **صيدا** **الحرم** **لا** **الاتحاد** **الحل** **ينبطل** **بيع** **محرم** **صيدا** **وكذا**  
كل تصرف **وسرا** **ان** **اصطاده** **وهو محرم** **والا** **فالبيع** **فاسد** **فلو قبض**



المستري يغضب في يده وفعله وعلى البائع الجزاء في الفاسد يضمن قيمته ايضا كما مر  
 ولدت ظلية بعد ما اخرجت من الحرم وما تأخر مهاوان ادي جزاها أي الامم  
 ولدت لم يحرم أي الولد لعدم سرية الاخرج وهل يجب ردها بعد الاد الظاهر نعم  
 افا في مسلم بالغ يريد الحج ولو نقلا او العرق فلو لم يرد واحدا منها لا يجب عليه دم لحج او ز  
 للمقات وان وجب الحج او عمرة واذا اراد دخول مكة او الحرم على ما مر وجاز وقته  
 ظاهره في الزهر عن المدايع اعتبارا بالارادة عند الحجازة ثم احرم لزومه دم كما اذالم  
 حرم فان عاد الى ميقات ما ثم احرم او عاد اليه حال كونه محسباً لم يسرع في نسكه صفة  
 محرما كطواف ولو سوطا وانما قال دلي لان السرة عند الامام تحديد التلبية عند  
 للمقات بعد الهود اليه خلافا لها استقطر دم ولا يفضل عوده الا اذا خافوا  
 للحج الا اي فان لم يعدوا عاد بعد شروعه لا يسقط كيلا ويلا في متمتع فرغ وصاد  
 مكيا وخرجا من الحرم واخر ما بالي من الحل فان عليها دم لحج او زه ميقات للمكي بلا  
 احرام وكذا الواحر ما بعمره من الحرم والهود كما مر يسقط الدم **دخول كوفي** اي  
 افا في البستان اي مكان من الحل داخل الميقات **لحاجة** تصدها ولو عند الحجاز  
 على ما مروية مدة الإقامة ليست بشرط على المذهب **له دخول مكة غير محرم**  
**وقته البستان ولا يسي عليه** لانه الحق باهله كما مر وهذه حيلة لافا في يريد  
 دخول مكة بلا احرام **ويجب على من دخل مكة بلا احرام** بكل مرة حجة او عمرة  
 فلو ما دفا حرم نسك جزاه عن اخر دخوله وتما في الفتح **وهي منه** اي اجزاء  
 عما لزمه بالدخول **ولو اجمع على طمعه** من حجة اسلاما وندرا وعمرة مندورة لكن  
 في عامه ذلك لتداركه المتروكة في وقته لا بعد لصيرورته دينيا بتحويل السنة  
 جاوز الميقات بلا احرام فاحرم من ثم افسدها وقضيه ولا دم عليه ترك  
 الوقت لجبره بالاحرام منه في القضاء مكي ومن في حكمه طاف في الحرم ولو سوطا  
 فاحرم مكي **رفض** وجوبا بالحق لمنه المكي عن الجميع بينها وعليه دم لاجل الرفض  
 ويجزئ عنه لانه كفاية الحج حتى لو حج في سنة سقطت العمرة ولو رفضها قضاه  
 فلو انما صح واسا **وخرج** وهو دم جبروني لافا في دم شكر ومن احرم مخرج وج

ثم احرم يوم النحر فان كان قد حلق للاول لزومه الاخر في العام القابل بال  
 دم لانها الاول والا يحلق للاول فمع دم قصر عبره ليحرم المرأة **والجناية على**  
 احرامه بالتقصير والتاخير ومن اتي بعمره الا الحلق فاحرم باخري **ذبح** الاصل  
 ان الجمع بين احرامين بعمرتين مبكروا فحرم فليزما الدم بالحجتين في ظاهر الرواية  
 فلا يلزم مفا في احرم مخرج ثم احرم بعمره **لزمه** وصار قارنا مسينا كما مر لابطال  
 عمره بالوقوف قبل انفا لانها لم تسرع مرتبة على الحج الا بالتوجه الى عرفه فان  
 طاق له طواف القدوم ثم احرم مخرجاً فمضى عليها **ذبح** وهو دم جبروني **رفضها**  
 لتاكده بطوافه فان رفض قضى لصحة السرة فيها وراقى دم الرفضها  
**حج فاحل بعمره يوم النحر في ثلاثة ايام** بعده لزومه بالسرع لكن مع الكراهة  
 القسوم ورفضه وجوبا تخلصا من الاثم وقضيت مع دم للرفض **وان مضى**  
 عليها صح وعلمه دم لا ركا بالكرهية فهو دم جبروني **ذبح** اذا احرم به او بها  
**وجب الرفض** لان الجمع بين احرامين بحجتين او بعمرتين غير مشروع **ولا فاته**  
 الحج بقي في احرامه فليزمه ان يتحلل من احرام الحج **بافعال العمرة** ثم بعده **يقض** ما احرم  
 به لصحة السرة **ويذبح** للتحلل قبل اوانه بالرفض **باب الاحصار** هو لغة  
 المنع وسرها منع عن ركن اذا احصر بعدوا او مرض او موت محرم او هلاك نفقة  
 حله التحلل فحينئذ بعث المفرد وما اوفقته فان لم يجلب في محرم ما حتى يجد  
 او يتحلل بطواف وعن الثاني انه يقوم بالدم بالطعام ويتصدق به فان لم يجد  
 صام عن كل نصف صاع يوما **والقارن دمين** فلو بعث واحدا لم يتحلل عنه  
 وعين يوم الذبح ليعلم متى تحلل ويذبحه في الحرم ولو قبل يوم النحر خلافا لها  
 ولو لم يفعل ورجع الى اهلكه بغير تحلل وصبر محرم حتى زال الخوف جاز فان  
 ادرك الحج فيها ونهت **ولا تحلل بالعمرة** لان التحلل بالذبح انما هو للضرورة  
 حتى لا يمتد احرامه فيشوق عليه ذيلعي وبذبحه يحل ولو بلا حلق **تقصير** فلو ظن  
 ذبحا ففعل كالحلال فظهر انه لم يذبح او ذبح في حل لزومه جزا ناجني ويجب  
 عليه ان حل من حجه ولو نقلا حجة بالسرع وعمرة للتحلل ان لم يحج من عامه  
 وعلى المعتمر عمرة وعلى القارن حجة وعمرتان اخدها للتحلل فان بعث ثم نال



الاحصار وقد عاين اذراك الهدى والى مما توجه وجوبا ولا يقدر عليها الا بامر  
 التوجه وهي ربا عية ولا احصار بعد ما وقف بعرفه الامن من الفوات **المشور**  
 ولو بمكة من الركين محصور على الاصح والقادر على احدا اما على الوقوف فلما وجد  
 به واما على الطواف فلتحمله به كما من **باب** **الحج عن الغير** الاصل ان كل من  
 اتى بعبادة ماله جعل ثوابها لغيره وان نواها عن غيره الفعل بنفسه لظاهر  
 الادلة واما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى الا اذا وهبه له كما حققه  
 الكمال واللام بمعنى على كافي ولهم اللعنة ولقد انفع الزاهد عن اقتنائه هذا والله الموفق  
 العبادة للمال كالتزكية وكفارة **تقبل النيابة** عن المكلف مطلقا عند القدرة والعجز  
 ولو نائب ذميا لان العبرة لنية المولى ولو عند دفع الوكيل **البدنية** كصلاته وصومه  
 لا قبلها مطلقا **المركبة** منها كالحج **تقبل النيابة** عند العجز فقط لكن بشرط دوام  
**العجز الى الموت** لانه فرض العمر حتى تزل الاعادة بزوال العذر وبشرط نيته **الحج** عنه  
 اى عن الامر به وكفى نيته القلب **هذا** اى بشرط دوام العجز الى الموت **ذا كان**  
 العجز بالحبس والمرض الذي يرجى زواله وان لم يكن كذلك كالعجز الزمانى تستقط  
**الفرض** من الحج الغير عنه فلا اعادة مطلقا سوا استمر ذلك العذر **باب** **الحج** وهو  
 صحيح ثم عجز واستمر لم يجزه لفقد شرطه وبشرط الامر به اى بالحج عنه **لا يجوز**  
**حج الفرض بغير اذنه الا اذا حج** او حج القارن **عن** موثره لوجود الامر دلالة وبقي من  
 الشرائط النفقة من مال الاخر كلها واكثرها وحج المأمور بنفسه وتعيينه ان  
 عينه فلو قال حج عني فلان لا غير لم يجز حج غيره ولو لم يقل لا غير جاز ولو صلها  
 في الباب العشرين شرطها منها عدم اشتراط الاجرة فلما استاجر جلابان قال  
 استاجرتك على ان حج عني بهذا لم يجز حجه وانما يقول امرتك ان حج عني بلا ذكر  
 اجارة ولو اتفق من ماله تفسدا وخطا النفقة بماله وحج وانفق كله واكثره  
 جاز ويري من الضمان **بشرط العجز** المذكور **الفرض** لا **النفق** لا اتساع بابه  
**ويقع** **الحج** المضى **عن** الامر على الظاهر من المذهب وقيل عن المأمور **فلا** **الامر**  
**ثواب** كنفقة **الحج** **النفق** **لكنه** بشرط لصحة النيابة اهلية المأمور **لصحة** **الافعال** ثم  
 فزع عليه بقوله **فجاء** **الضرورة** **بمهمة** من الحج **والمرأة** **ولوامة** **والعبد** **غيره** **كالمرء**

وغيره  
 اولى لعدم الخلاف ولو امر ذميا او مجنونا ويصح اذا مرض المأمور بالحج في  
 الطريق ليس له دفع المال الى غيره **لحج** ذلك الغير **عن الميت** الا اذا اذن له  
 بذلك بان قيل له وقت الدفع امتنع ما شئت فيجوز له ذلك مرضا ولا لانه  
 صادر وكلا مطلقا **خرج** **المكلف** **الحج** ومات في الطريق **وارصى** **بالعنه** انها  
 تجب الوصية به اذا اخره بعد وجوبه اما لو حج من عامه **فلا فان** **فسر** **للمال**  
 او المسكان **فلا الامر عليه** اى على ما فسره ولا يبيع عنه من بلده **فلو حج** عنه **لو**  
 من غير لم يبيع **ان وقى به** اى بالحج من بلده **ثلك** **وان** لم يف من حيث يبلغ استعاضا  
 ولو وصى الميت وادله ان يستكر المال من المأمور ما لم يحرم ثم ان رده لحيا  
 ميت فنفقة الرجوع في ماله والا ففى بيت مال **وارصى** **بالحج** **فتطوع** **عنه** **ذل** **الحج**  
 فان امره الميت لانه لم يحصل مقصوده وهو ثواب الانفاق لكن لو حج عنه ابنه  
 ليرجع في الشركة جاز ان لم يقل من ماله وكذا لو حج لا يرجع كالدين اذا قضى  
 من مال نفسه **ومن حج** **عن** كل من امر به **وقع** **عنه** **ومن** **مالها** لانه خالفها  
**ولا يقدر على عملها** **احدها** **العدم** **لا** **اولوية** **وينبغي** **صحة** **التعيين** **لو اطلق** **لا حرا**  
**ولو ايمه** فان عينها قبل الطواف والوقوف **جاز** **بخلاف** **ما لو اهدى** **الحج**  
**عن ابويه او غيرهما** من الاجانب حال كونه **مبترا** **فيعين** **بعد** **ذلك** **جاز** **لانه** **مبتدع**  
**بالثواب** **فله** **جعل** **لا** **احدها** **او** **كلها** **في** **الحديث** **من** **حج** **عن** **ابويه** **فقد** **مضى** **عنه**  
**حجته** **وكان** **له** **فضل** **عشر** **حج** **وبعث** **من** **الابرار** **ودر** **الا حصار** **على** **الامر** **في** **ماله**  
**ولو ميتا** **قبل** **من** **الثك** **وتكيل** **من** **الكل** **ثم** **ان** **فاته** **لتقصير** **منه** **صمن** **ان**  
**بأفة** **سماوية** **لا** **ود** **القران** **والتمتع** **والجنائيات** **على** **الحاج** **اذا** **اذن** **له** **الامر**  
**بالقران** **والتمتع** **والا** **فصير** **مخالفا** **فيضم** **ومن** **النفقة** **ان** **جامع** **قبل** **وقوفه**  
**فيعيد** **بمال** **نفسه** **وان** **بعده** **فلا** **لحصول** **المقصود** **وان** **مات** **المأمور** **وسرق**  
**نفقته** **في** **الطريق** **قبل** **وقوفه** **حج** **من** **منزل** **الامر** **بثلث** **ما** **يبقى** **بماله** **فان** **لم يف**  
**من** **حيث** **يبلغ** **فان** **مات** **وسرق** **ثانينا** **حج** **من** **ثلث** **لباق** **بعدها** **كذا** **امر**  
**بعد** **اخرى** **الى** **ان** **لا يبقى** **من** **ثلثه** **ما** **يبلغ** **الحج** **فتبطل** **الوصية** **فانت** **وظاهر**  
**انه** **لا رجوع** **في** **تركة** **المأمور** **فليراجع** **لا من حيث** **ت** **خلافا** **لها** **وقول** **الاستحسان**



**ف**روج يصير مخالفا للقران او التمتع كما لا بالناخير عن السنة الاولى  
وان عيبت لانه الاستعمال للتقيد وعليه رد ما فضل من النفقة وان شرط  
له فالشرط باطل الا ان يملك بهبه الفضل من نفسه او يوصي الميت به لمعين  
ولو ارثه ان يسترد المال من المأمور ما لم يحرم وكذا ان اصره وقد دفع  
اليه لم يحرم عنه بلا وصية فاحرم ثم مات الاثر والوصي ان يحج بنفسه الا ان ياتر  
بالدفع او يكون وارثا ولم تجز البقية ولو قال منعت وكذبوه لم يصدق الا  
ان يكون امرا ظاهرا ولو قال حججت وكذبوه صدق بهمينه الا اذا كان مديونا  
لميت وقدا مبالا اتفاق ولا تقبل بينتهم انه كان يوم النحر بالبلد الا اذا اذنوا  
على اقراره انه لم يحج **باب الهدي هو في اللغة والشرع ما يهدي الى**  
**الحرم من النعم كيتقرب به فيه ادناه شاة وهو بل ابن خمس سنين وتقر**  
**سنتين وغنم ابن سنة ولا يجب تعريضه بل يندب في دم الشكر ولا يجوز في الهدايا**  
**الا ما جاز في الضحايا كما سيحكي نصح اشراك شاة في دين لقربة وان اختلف جاز**  
**وتجوز الشاة في الحج في كل بيتي الا في طواف الركن جنبنا او حائضا ووطئ بعد**  
**الوقوف قبل الحلق كما مر ويجوز ذلك بل يندب كما في الاضحية من التطوع**  
**اذ بلغ الحرم والمنعة والقران فقط ولو اكل من غيرها ضمن ما اكل ويتعين يوم**  
**النحر اي وقته وهو الايام الثلاثة والمنعة والقران فقط فلا يحرم قبله بل بعد**  
**وعليه دم ويتعين الحرم لا ماني لكل الفقير لكنه افضل ويتصدق بحاله وخطاه**  
**اي زمامه ولم يعط اجرا الجزا اى للذبح منه فان اعطاه ضمن اما لو تصدق**  
**عليه جاز ولا يركبه مطلقا بالضرورة فان اضطر الى الركوب ضمن ما نقص ركوبه**  
**وحمل متاعه وتصدق به على الفقير شرنا لانه فان اطعم منه غنيا ضمن قيمته**  
**مبسوط ولا يحلبه وينفع ضرعه بالماء البارد ولو المذبح قريبا ولا حلبه وتصدق**  
**به ويقيم بدل هدي واجب عطا وتعيب بما يمنع الاضحية وصنع بالمصيب**  
**ما شاء ولو كان العيب تطوعا نحو وصيغ فلا دية برمه وضرب صفحة**  
**سنامه يعلم انه هدي للفقير لا يطعم منه غنيا لعدم بلوغه محله وتقدر ذبا**  
**بكرته التطوع ومنه النذر والمنعة والقران فقط لان الاشهر بالعبادة البق**

والستر بغيرها احق **شهدا** بعد الوقوف بوقوفهم بعد وقته لا تقبل  
شهادتهم والحج صحيح استحسانا حتى الشهود للحج الشديد وقبله اي قبل  
وقته **قبل ان اسكن التزارك** ليلامع اكثرهم والا لارسي في اليوم الثاني  
او الثالث والرابع الوسطى الثالثة ولم يدرم الاولة فعند القضاء ان  
رسي لكل بالترتيب **خمس** وان قضى الاول جاز لسفيه الترتيب  
**نذر المكلف حجاجا ما شيا من ماله** وجوبا في الاصح حتى يطوف الفرض  
لانتهاء الاركان ولو ركب في كله او اكثره لزمه دم وفي اقله بحسابه ولو نذر  
المسعى الى المسجد الحرام او مسجدا للمدينة او غيرها لاسيما عليه **استري محرم**  
**ولو بالاذن له ان يجلها بالكره** لعد مظن وعده بقص شعرها وقطعها  
او طيب ثم جيا مع هو اولى من **التخليل بجماع** وكذا الوطئ حرمه بمقتضى بخلا  
الفرض ان لها محرما والا فهي محصرة فلا تخلل بالهدي ولو اذن لامرانه  
بنفل ليس له الرجوع فيه للمكاه ما نفعها وكذا المكاتبية بخلاف لامة الا اذا  
اذن لامة فليس لزوجه منعه **ف**روع حج الفتي افضل من حج الفقيه  
حج الفرض اولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل بناء الرباط افضل من حج النفل  
واختلف في الصدقة وبيع في البرازية افضلية الحج لمشتقة في المال والبدن جميعا  
وقال ربه ايتي ابو حنيفة رضي الله عنه حين حج وعرف المشتقة لوقفه الجمعة بركة  
سبعين حجة ويضرب فيها الكل فز بدلا واسطة ضاق وقت المعصاة والوقوف  
يدع الصلاة ويذهب لعرفة للحج هل يحل يكفر الكافر قيل نعم كز في سلم وقيل  
غير المتعلقة بالادمي كز في سلم وقال جمع اهل السنة ان الكفاثر لا يكفرها  
لما التوبة ولا قائل بسقوط الدين ولو حقا لله تعالى كصلاة وزكوة نعم يحل  
المطل وتاخير الصلاة وكما نحوها يسقط وهذا معنى التكفير على القول به وحده  
ان ما جاز ان عليه الصلاة والسلام استحباب له حتى في الدسا والمظالم  
يندب دخول البيت الذي يشتمل على ايد نفسه او غيره وما يفعل العوام من  
العروة الوثقى والمسار الذي في وسطه انه ستر الدنيا لا اصل له ولا يجوز  
ستر الكسوة من بني شيبه بل من الامام او نايبه وله لبسها ولو جنباً او



حائضا لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه تكره  
لاستنجابها. زمزم لا الاغتسال الا حرم المدينة عندنا ومكة افضل منها  
على الراجح الا ما ضاعضاه الشريف صلى الله عليه وسلم فانه افضل مطلقا  
حتى من الكعبة والعرش والكعبة وزيارة قبر الشريف مندوبة بل قيل  
واجبة لمن له سعة ويبدل بالحب لو فرضا ويخير لو نفل ما لم يهر به علم الصلاة  
والسلام في زيارة مسجد الشريف فقد اخبر ان الصلاة فيه خير من  
الف في غيره الا المسجد الحرام وكذا بقية القرب ولا تكره المجاورة بالمدينة  
وكذا مكة لمن يشق بنفسه **كتاب النكاح** ليس لنا عبادة شرعت  
من عهد اد مر عليه السلام الى الان ثم تستمر في الجنة الا النكاح والامان  
**هو عند الفقهاء عقد يفيد ملك المتعة** اي حل استمتاع الرجل من امرأة  
لا يمنع من نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر والخنثى المشكل لجواز ذكر ربه  
والحارم من المحنة ونسب الماء لاختلاف الجنس واجاز المحسن نكاح المحنة  
بشهود قنية **قصد** خرج ما يفيد الحل ضمنا كسرامة للتسري وعند اهل اللغة  
الاصول واللغة **هو حقيقة في الوطن جاز في العقد** فبحث جاز في الكتاب في  
السنة مجرذ عن القرائن اذ الوطني كاف ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم فتحريم منية  
الاب بخلاف حتى تنكح زوجا لا سنده اليه والمقصود منها العقد لا الوطني الا  
مجازا **ويكون واجبا عند التوقان** فان تبين الزنا الاية فرض نهاية وهذا اذا  
ملك المهر والنفقة والا فلا امر بتركه بدائع **ويكون سنة** موكدة في الاصح فيا ثم  
تركه ويأبى ان نوي تحصيلنا وولدا **حال الاعتدال** اي لقدرة على وطن ومهر  
ونفقة ويصح في المهر وجوبه للمواظبة عليه والانكار على من رغب عنه **ومكرها**  
**لحق الجور** فان تبينه حرم عندنا علانه وتقدم خطبته وكونه في مسجد  
يوم الجمعة باقد رشده وشهود عدول والاستدانة له والنظر اليها وكونها  
دونه سنا وحسبا وغزا وما لا فوقه اربا وخلفا وورعا وجالا وهل تكره الزنا  
المختار لا اذا لم يشتمل على مفسدة دينية **وينعقد** ملتبسا **اي احدا**  
**وقبل** من الاخر **وضع المبني** لان الما ضاع ادل من التحقيق **كرهية** نفسه او

بنتي او مولاتي منك **ويقول الاخر تزوجت** وينعقد ايضا **اي بلفظين وضع**  
**احدهما للمضي والاخر للاستقبال** او الحال فالاول الامر **زوجي** او زوجيني  
نفسك او كوني امرا تي فانه ليس بايجاب بل هو توكيل ضمنى فاذا قال في المجلس  
**زوجت** او قبلت او بالسمع والطاعة برأيه قام مقام الطرفين وقيل هو ايجاب  
ورجحه في الجرح الثاني الضارع للمبدوء به منة او فوات او تارك رجحين نفسك  
اذ لم ينقل استقبالا وكذا انما تزوجك او جئتك خا طبا لعدم جريان  
للساومة في النكاح او هل اعطينيها ان المجلس للنكاح وان للوعد فوعد ولو  
قال لها يا عربي فقالت ليك تعقديك للمذهب **فلا ينعقد** بقول الفحل اقتض  
مهر ولا يتقاط ولا بكتابة حاضرا بل غايب بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب ب  
ما لم يكن بلفظ الامر فتتولى الطرفين فتح ولا **بالاقرار على المختار** خلاصه كقوله  
هي امراتي لان الاقرار اظهر لما هو ثابت وليس بانشاء **وقيل ان كان بحضور**  
**من الشهود صح** كما يصح بلفظ الجعل **وجعل** الاقرار **ان شاء هو الاصح** زجره **ولا**  
**ينعقد بتزويج نصفك في الاصح** احتياطا خائفة بل لا بد ان يضعه في كتابها  
او ما يعبر به عن الكل ومنه الظهر والبطن على الاسبه ذخيره وجوا في  
الطلاق خلافة فيحتاج للفرق **واذا وصل الإيجاب بالتسمية للمهر كان**  
**من تمامه اي الايجاب فلو قبل الاخر قبله لم يصح** لتوقفه على الكلام على  
اخره لو فيه ما يغير اوله ومن شرط الايجاب والقبول اتحاد المجلس  
لو حاضرين وان لا يخالف الايجاب للقبول كقبول النكاح لا المهر نعم يصح  
الحط كزيادة قبلها في المجلس وان لا يكون مضافا ولا معلقا كما سيجي ولا  
السلوحة مجهولة ولا يشترط العلم بمعنى الايجاب والقبول فيما يشوي  
فيه الجحد والزل اذ المصلحة فيه يفتي **وانما يصح بلفظ تزويج ونكاح** انما  
صرح وما عداها كناية وهو كل لفظ **وضع** تمليك **عين** كما صله فلا يصح للمهر  
**في الحال** خرج الوصية غير المقيدة بالحال **لمعية** و**تمليك** و**صدقة** وفرض وصلي  
وصرف وعصية وسلم واستجارة وكل ما تملك به الرقاب بشرط بينة او قرينة  
فهم الشهود والمقصود **لا يصح بلفظ ايجان** برار او زاي **واعانة** ووصية ورهن



وفدعة ونحوها مما لا يفيد الملك لكن تشبه به السبته فلا يجد ولها الأقل من  
المسمى ومهر المثل وكذا تثبت بكل لفظ لا يتعقده النكاح **فلحفظ والفاظ**  
**مصحف كزوجت** لصدره لا عن قصد صحيح بل عن تخويف وتصحيح فلم  
يكن حقيقة ولا مجازا لعدم العلاقة بالغلط فلا اعتبار به أصلا نعم لو اتفق  
قوم على لفظ هذه الغلطة وصدرت ذلك عن قصد كان ذلك مصفا جديدا  
فصح كما اتفق به المرحوم أبو السعود وما الطلاق فيقع بها قضاء كما في أوائل  
الأسباه **ولا تعاطا** احتواجا للفروج **وسرط سماع كل من العاقلين لفظ الآخر**  
بتحقق رضاها **وسرط حضور شاهدين حزينين** أو حزينتين **سماعين**  
**معاقولها على الأصح** فاهين أنه نكاح على المذهب بجر **وسرط سماع كل من**  
**العاقلين لفظ الآخر** بتحقيق رضاها **وسرط مسامح لنكاح مسلمة ولو فاسقين**  
**أو محذرين في فرق أو عييين أو ابني الزوجين أو ابني أحدهما وإن لم يثبت**  
**النكاح له بل لا ينشأ** أن ادعى القرب كما صح نكاح مسلمة عن ذميين ولو  
مخالقين لدينها الأصل عندنا أن كل من ملك قبول النكاح بولاية قيد بولاية  
نفسه يخرج المكاتب نفسه انعقد بحضرة **أمر الأب** **رجلان أن يزوج**  
**صغيرته فزوجها عند رجل أو امرأتين** والحال أن **الأجاضة** لا يجعل  
عاقدا كما **والأولاد** **وزوج بنته البالغة العاقلة بحضرة شاهد واحد**  
**جازان** كانت **بنته حاضرة** لأنها تجعل عاقلة الأصل أن الأمر متى حضر جعل  
بما سئل ثم إنما تقبل شهادة المأمور إذا لم يذكر أنه عقده لئلا يشهد على نفسه  
ولو زوج المولى عبده البالغ بحضرة واحد لم يحجز على الظاهر ولو أذن له فيعقد  
بحضرة المولى ورجل مع والفرق لا يخفى **ولو قال رجل** **آخر زوجتي بنتا**  
**الآخر زوجت** **وقال نعم** محسبا **لم يكن نكاحا** **الم يقل** **الموجب** **بعدة** **قلت** **لأن**  
**زوجتي** **استنجانا** **وليس** **بعقد** **بخلاف** **زوجتي** **لأنه** **توكيل** **غلط** **وكيلها** **بأنها**  
**في اسمها** **بغير** **حضورها** **لم يصح** **للجهالة** **وكذا** **الغلط** **في اسم بنته** **لأن**  
**كانت** **حاضرة** **وأشار** **إليها** **فصح** **ولو** **بنتان** **أراد** **تزوج** **الكبرى** **فغلط** **فما**  
**باسم** **الصغرى** **مع** **للصغرى** **فأنت** **ولو** **بعت** **سري** **النكاح** **أقواما** **للخطبة** **فزوجها**

١٠٤  
**الأب** **والولي** **بحضرتهم مع** **فيجعل** **النكاح** **خاطبا** **والباقي** **سهر** **دأبه** **يفتي**  
**فدوع** **قال** **وحتى** **أنتك** **على** **أن** **أمرها** **يدك** **لم يكن** **الامر** **لأنه**  
**تفويض** **قبل** **النكاح** **وكله** **بأن** **زوجته** **فلأنه** **بكذا** **فأراد** **الوكيل** **في** **المهر** **لأنه**  
**فلو** **لم** **يعلم** **حتى** **دخل** **بقي** **الخيار** **بين** **أجازته** **وفسخه** **ولها** **الأقل** **من** **المسمى**  
**ومهر** **المثل** **لأن** **الموقوف** **كالفاقد** **تزوج** **بشهادة** **ورسوله** **لم** **يجز** **بل** **قبل**  
**يكفر** **فصل** **في** **الحجيات** **أسباب** **التحريم** **أنواع** **قرابة** **مصاهرة** **رضاع**  
**جميع** **ملاك** **شرط** **أن** **دخال** **مته** **على** **حرة** **فهي** **سبعة** **ذكرها** **المص** **بهذا** **الترتيب**  
**وبقي** **التطليق** **لأنه** **لا** **يتعلق** **حق** **الغير** **بنكاح** **أو** **عدة** **ذكرها** **في** **الرجعة** **حبر**  
**على** **المتروج** **ذكر** **أ** **كان** **أو** **أنشئ** **نكاح** **أصله** **فدوع** **علا** **أو** **نزل** **وبنت** **أخيه**  
**وأخته** **وبنتها** **ولو** **من** **زنا** **وعمة** **وخالته** **فهذه** **السبعة** **مذكورة** **في** **أية**  
**حرمت** **عليكم** **أمهاتكم** **ودخل** **عمة** **جدة** **وخالته** **والأشقاء** **وغيرهن**  
**وأما** **عمة** **أمه** **وخالته** **قاله** **أبيه** **لأن** **كسنت** **عمة** **وخاله** **وخالته** **لقوله** **تعا**  
**وأحل** **لكن** **ما** **وراء** **ذلك** **وحرمت** **بالمصاهرة** **بنت** **زوجته** **الموطوءة** **وأما** **أخته**  
**وجدة** **أمه** **مطلقا** **بجر** **العقد** **الصحيح** **وان** **لم** **توطأ** **الزوجة** **لما** **تقرر** **أن** **وطئ**  
**الأمهات** **يحرم** **البنات** **ونكاح** **البنات** **يحرم** **الأمهات** **ويدخل** **بنات** **الزبيبة**  
**والزبيبة** **في** **الكشاف** **والمرء** **ونحو** **كالدخل** **عند** **أبي** **حيفة** **وأقر** **المصر**  
**وزوجة** **أصله** **فدوع** **مطلقا** **ولو** **بعد** **دخل** **بها** **أولا** **وأما** **بنت** **زوجته** **بها**  
**أو** **أبنته** **فحلال** **وحرمت** **الكل** **بما** **مر** **تحرمت** **نسبا** **ومصاهرة** **رضاعا** **الأمهات**  
**في** **بابه** **فدوع** **يقع** **مغلطة** **فيقال** **طلق** **أمراته** **طلقين** **ولها** **من** **أب** **عند**  
**فتحت** **صغير** **فأرضعت** **فحمت** **عليه** **فتحت** **آخر** **فدخل** **بها** **فأبنتها** **فهل** **تعد**  
**للأول** **بوحدة** **أم** **ثلاث** **الجوامع** **لا** **تعود** **إلى** **أب** **لصيرورتها** **حليلة**  
**أبنته** **رضاعا** **سري** **مته** **أبيه** **لا** **تحل** **لأن** **علم** **أنه** **وطئها** **تزوج** **بكر** **فزوجها**  
**ثيبا** **وقالت** **أبو** **كفضني** **أن** **صداقها** **بانت** **بالمهر** **والأسمنى** **وحر**  
**أيضا** **بالصهرية** **وأصل** **مسمى** **بشبهة** **ولو** **شعر** **على** **الواحد** **لا** **يمنع**  
**الحرارة** **وأصل** **ما** **سجد** **ونظرة** **إلى** **ذكره** **والمبظور** **إلى** **فزوجها** **المدور**  
**الداخل** **ولو** **نظره** **من** **زجاج** **أو** **ما** **يظهر** **فدوع** **عن** **مطلقا** **والعبرة** **للسهولة**



عند المس والنظر لا يعدها وحدها فيها تحريك آلتها او زيادته به يفتي وفي امرأة  
 ونحوه يفتح تحريك قلبه او زيادته وفي الجوف لا يشترط في النظر للفرج تحريك  
 الته به يفتي هذا اذا لم ينزل فلو انزل مع من لو نظر فلا حرمته به يفتي غيره  
 وفي الخلاصة وطئ خت لا تحرم عليه امراته **فرجها الداخل اذا زل من امرأة**  
**او ماء لان المرأته بالانه كاس له وهذا اذا كانت حية منتهاة ولو ما ضا**  
**اما غيرها** يعني الميتة وصغيرة لا تشته **فلا تثبت الحرمة به اصلا كوطئ**  
 دبر مطلقا وكالوطئ ضاها العدم يفتن كونه في الفرج ما لم تحبل منه لا خرق  
 وزنا ونكاح **فلا تزوج صغيره لا تشتهى فدخل بها فطلقها او انقضت عدتها**  
**وتزوجت بالآخر** جاز لا اول قبل امراته في اي موضع كان على الصحيح  
 حرم عليه امراته **ما لم يظهر عدم الشهوة** ولو على الفم كما فهم في الذخيرة وفي  
 للمس لا تحرم ما لم تعلم الشهوة لان الاصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس **فلا تقبل**  
 كالنقبيل فكذلك الفم والعص بغير شهوة ولو لا جنبية وتلف الشهوة من احدثها  
 ومراهق ومجنون وسكران كبالغ بنزائيه وفي القنية قتل السكران ببلية تحرم  
 وحرمته المصاهرة يرتفع النكاح حتى لا تحل لها التزوج باحد الا بعد التاركة  
 فانقضت العدة والوطئ بها لا يكون زنا **وبنت سنها دون تسع ليس**  
**بشبهة به يفتي وان ادعت لشهوة في تقبيلها ابنه وانكر الرجل فهو مصدق**  
 لاهي لان يقوم اليها منتشر الته **فيما تقبيلها لقرينة كذبه او اخذ ثديها**  
**او ركب معه** لم اويسها على الفرج او قبيلها على الفم قاله الحدادي وفي الفقه  
 يترى الخاف الخدين بالفم وفي الخلاصة قيل له ما فعلت بامرأتك فقال  
 جامعها تثبت الحرمة ولا يصدق انه كاذب ولو هازلا **وتقبيل الشهادة**  
**على الاقرار بالمس والتقبيل عن شهوة وكذا تقبيل نفس المس والتقبيل والنظر**  
 الى ذكره او فرجها عن شهوة في المختار جئنا لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة  
 بانشارا وانما وحرم الجمع بين المحارم **نكاحا** اي عقدا صحيحا وعدة **وليس**  
**طلاقا بين** وحرم الجمع وطنا **بملك بين** بين امرأتين ايتها انزعت ذكرها  
 لم تحل **لاخرى** ابدل الحد في مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور يصلح خصوصا  
 للكتاب وهو قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم فجاز الجمع بين امرأة وبنت زوجها

في المس والنظر لا يعدها وحدها فيها تحريك آلتها او زيادته به يفتي وفي امرأة ونحوه يفتح تحريك قلبه او زيادته وفي الجوف لا يشترط في النظر للفرج تحريك الته به يفتي هذا اذا لم ينزل فلو انزل مع من لو نظر فلا حرمته به يفتي غيره وفي الخلاصة وطئ خت لا تحرم عليه امراته فرجها الداخل اذا زل من امرأة او ماء لان المرأته بالانه كاس له وهذا اذا كانت حية منتهاة ولو ما ضا اما غيرها يعني الميتة وصغيرة لا تشته فلا تثبت الحرمة به اصلا كوطئ دبر مطلقا وكالوطئ ضاها العدم يفتن كونه في الفرج ما لم تحبل منه لا خرق وزنا ونكاح فلا تزوج صغيره لا تشتهى فدخل بها فطلقها او انقضت عدتها وتزوجت بالآخر جاز لا اول قبل امراته في اي موضع كان على الصحيح حرم عليه امراته ما لم يظهر عدم الشهوة ولو على الفم كما فهم في الذخيرة وفي للمس لا تحرم ما لم تعلم الشهوة لان الاصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس فلا تقبل كالنقبيل فكذلك الفم والعص بغير شهوة ولو لا جنبية وتلف الشهوة من احدثها ومراهق ومجنون وسكران كبالغ بنزائيه وفي القنية قتل السكران ببلية تحرم وحرمته المصاهرة يرتفع النكاح حتى لا تحل لها التزوج باحد الا بعد التاركة فانقضت العدة والوطئ بها لا يكون زنا وبنت سنها دون تسع ليس بشبهة به يفتي وان ادعت لشهوة في تقبيلها ابنه وانكر الرجل فهو مصدق لاهي لان يقوم اليها منتشر الته فيما تقبيلها لقرينة كذبه او اخذ ثديها او ركب معه لم اويسها على الفرج او قبيلها على الفم قاله الحدادي وفي الفقه يترى الخاف الخدين بالفم وفي الخلاصة قيل له ما فعلت بامرأتك فقال جامعها تثبت الحرمة ولا يصدق انه كاذب ولو هازلا وتقبيل الشهادة على الاقرار بالمس والتقبيل عن شهوة وكذا تقبيل نفس المس والتقبيل والنظر الى ذكره او فرجها عن شهوة في المختار جئنا لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة بانشارا وانما وحرم الجمع بين المحارم نكاحا اي عقدا صحيحا وعدة وليس طلاقا بين وحرم الجمع وطنا بملك بين بين امرأتين ايتها انزعت ذكرها لم تحل لاخرى ابدل الحد في مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور يصلح خصوصا للكتاب وهو قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم فجاز الجمع بين امرأة وبنت زوجها

او امرأة ابنتها وامه ثم سيدها لانه لو فرضت المرأة او امرأة الابن او السيدة  
 ذكر اليمين بخلاف عكسه **وان تزوج بنكاح صحيح اختا مقدوطها**  
 صحيح النكاح لكن لا يطا واحدة منها حتى يحرم رجل ستماع احدها عليه بسبب  
 لان للعقد حكم الوطئ حتى لو نكح مشرك في مغربية يثبت نسب ولادها منه  
 لشوث الوطئ حكما ولو لم يكن ووطئ الامه له ووطئ المتكوفة ودوا على الوطئ كالوطئ  
 ابن كمال **وان تزوجها معا** اي لاختين او من بعناهما او يعقدن وتسمى  
 النكاح **الاول** الفرق القاضي بينه وبينهما ويكون طلاقا ولهما نصف المهر بعن  
 في مسألة النسيان اذ الحكم في تزوجها معا بالطلاق وعدم وجوب المهر لا  
 بالوطئ كما في غايه الكتب فنية وهذا ان كان مهرهما **متساويا** قد لا وجبا  
 وهو مستحب العقد **وكانت الفرقه قبل الدخول** وادعى كل منهما انها الاولى  
 ولا ينسب لهما فان اختلف مهرهما فان علما فلكل ربع مهرها والا نصف  
 اقل التسمي لهما **وان لم يكن مسمى** كالواجب متعة واحدة لهما بدل نصف المهر  
**وان كانت الفرق بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر كامل** لتقر به بالدخول  
 ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة **وكذا الحكم فيما جمعها من المحارم** في نكاح  
 وحرم نكاح المولى **امته والعبد سيدته** لان المملوكية تنافي المالكية نعم فلو فعل  
 المولى احتياطا كان حسنا وفيه انه لا احتياط في عدم عدتها خاصة وكرة تامل  
 وحرم نكاح الوثنية بالاجماع **وصح نكاح كتابية** وان كره تزويجها **مومنة يبي**  
**مرسل مفرقة بكتاب منزل** وان اعتقدوا السبي الها وكذا حل ذبيحتهم على  
 المذهب بحر وصرح في النهج يجوز من اكله المعتزلة لا تالا نظر احدا من اهل القبلة  
 وان وقع الزمان في المباح لا يصح نكاح غايه ككوكب **لا كتاب لها ولا ووطئها**  
 بملك يمين **والجوسية والوثنية** هذا ساقط من نسخ المشرح ثابت في نسخ  
 المتن وهو غطف على غايه ككوكب وقوله **المحرمة** هي او عمة **ولو لم يحرم** غطف  
 على كتابية فنية **والامته ولو كانت كتابية** او جمع طو الحرة الاصل عندنا  
 ان كل ووطئ يحل بملك يمين يحل بنكاح وما لا فلا وان كره تحريمها في الحرمة  
 وتزويجها في الامه **وحرة على امته** لا يصح عكسه ولو امر ولد في عدة حرة



ولو من باين وصح لورا جعها اي لامنه على حرة بقاء الملاك ولو تزوج اربعاً  
من الاماء وخمسة من الحر اير في عقولوا حد صح نكاح الاما لطلان الخمس واربعة  
من الحر اثرو الاماء فقط لا اكثر وله التسري بما شاء من الاماء فلوله اربع والاف  
سرية واراد سراً اخرى فلا مده رجل خيف عليه الكفر ولو اراد التسري فقال  
له امراته اقتل نفسي لا يمنع لانه مشروع لكن لو ترك لئلا يضمنها بوجرح  
من رقب لا متى رزق الله له نازله ونصفها للعبد ولو مده برأ وعينه عليه غير  
ذلك فلا يحل له التسري اصلاً لانه لا يملك الا الطلاق وصح نكاح حيلة من زنا  
لا حيلة من غيره اي الزنا بثبوت نسبه ولو من حرماً وسيدها القربة وان جرم  
وطوها ودواعيه حتى تضع متصل بالمسئلة الاولى لا يسبق ما به شعر غيرها  
اذ الشعر ينبت منه فموضع لونها الزاني حل له وطوها اتفاقاً والاول  
له ولزومه النفقة ولو تزوج امته او ام ولد له الحامل بعد علمه قبل اقراره به  
بازوا كانت نفياً وصح نكاح الموطوءة بملك من ولا تسري بها زوجها برسيد  
وجوبا على الصحيح ذخيرة او الموطوءة بزنا اي جاز نكاح الزانية وان راجعها  
ترزق له وطونها بالارستبراء واما قوله تعالى الزانية لا ينكحها الا زان  
بانية فانكحوا ما طاب لكم وفي اخر حظر المجتبي لا يجب على الزوج تطليق  
الفاجرة ولا عليها تسريح الفاجر الا اذا خافا الم يقينا حدود الله فلا باس ان يشترقا  
فما في الوهبانية ضعيف ذكره المصروع نكاح المفق من المحرمه والمسلم كلفها  
ولو دخلها حرة قلها من المثل وطل نكاح متعة وموقت وان جهلت للذة  
او طالت في الاصح وليس منه ما لو نكحها على ان يطلقها بعد شهر او نوي مكنته  
معها مدة معينة فلا باس بتزوج النهاريات عيني وحل له وطئ امراه  
ادعت عليه عند قاض انه تزوجها بنكاح صحيح هي اي والحال انها محل للزنا  
اي لانشاء النكاح عليه خلية عن الموانع وقضى القاض بنكاحها ببينة اقامتها  
ولا يمكن في نفس الامر تزوجها وكذا محله لو ادعى نكاحها خلافاً لها وفي السريانية  
عن المواهب يقولها يفتي ولو قضى بطلاقها بشهادة الزور ومع علمها بذلك  
نقد وحل لها التزوج باخر بعد العدة وحل للساهد زواجها وحل

على الاول وعند الثاني لا تحل لها وعند محمد تحل الاول ما لم يدخل الثاني وهو من  
نزوع القضاء بشهادة الزور كما يسجي النكاح لا يصح تعليقه بالشروط كتنزح  
ان رضينا به لم ينعقد النكاح لتعليقه بالمحظرف في الدرر منه نظراً ولا اضافته الى  
المستقبل كتنزحك غدا او بعد غدني لم يصح ولكن لا يبطل النكاح بالشروط الكاف  
واما يبطل الشرط دون يعني لو عقد مع شرط فاسد لم يبطل النكاح بل الشرط  
بخلاف ما لو طلقه بالشرط الا ان تعلقه بشرط ماض كان لا محالة فيكون تحقيقاً  
فينعقد للحال كان خطب بنتاً لابنه فقال لا ابوها زوجها قبلك من فلان  
فكذبه فقال ان لم يكن زوجها فلان فقد زوجتها لابنك فقبل ثم علم كذبه  
انعقد لتعليقه بوجوه وكذا اذا وجد المعلق عيسى في المجلس ذكره حرمي زاده وعمه  
المصباحا لكن في الزهر قبيل كتاب الصروف في مسئلة التعليق برضا الاب والحق  
الاطلاق فليتنا مل المقنة باب الولي هو لغة خلاف العدة وعرف العارف  
بانه تعالى وشراً البالغ العاقل الوارث ولو فاسق على المذهب ما لم يكن شهيداً  
وخرج مخصوصي ورضي مطلقاً على المذهب والولاية تنفذ القول على الغير تثبت  
باربع قرابة وملك وولاء وامامة سواء ابا وهي هنا نوعان ولاية نذب  
على المكلف ولو كبراً وولاية اجبار على الصغيرة ولو ثيباً ومعتوقة ومرفوقة  
كما افاده بقوله وهو اي الولي شرط صحة نكاح صغير مجنون وريق لا مكلف  
نفذ نكاح حرة مكلفه بالارضى ولي والاصل ان كل من تصرف في ماله تصرف  
في نفسه وما لا فلا ولا اي لولي اذا كان عصبه ولو غير محرماً بن عم في  
المصح خائنة وخرج ذوالارحام والاموال قاض الا عقل اصر في غير الكفو فيفسخ  
القاضي وتجوز بجملة النكاح ما لم يسكت حتى يلد منه لئلا يضيع الولد  
وينبغي الحاق الرجل الظاهر بيفتي في غير الكفو بعد مجوازه اصلاً وهو المختار  
للفقوي لفساد الزمان فلا تحل مطلقة لئلا تانكح غير كفوه بالارضى ولي  
بعد معرفته اياه فيلحفظ وبناء على الاول وهو ظاهر الرواية فرض البعض  
من الاوليا قبل العقد وبعده كاللكن لثبوتها لكل كلاً كولاية امان وقود  
لواستوجاب في الدرجة والاف الاقرب منهم الفسخ وان لم يكن لها ولي فهو ي



العقل **صحيح** ناقد مطلقا اتفاقا وقبضه اي له حق الاعتراض **المهر ونحوه** مما يدل  
على الرضا **رضا** دلالة ان كان عدم الكفاة ثابتا عند القاضي قبل خاصته والا لم يكن  
رضيا كما لا يكون **سكوت** رضا ما لم تلهوا ما تصديقها به كقولنا لا يسقط حق  
الباقى بسقوط ولا يخبر بالغة **البكر على النكاح** لانقطاع الولاية بالبلوغ  
**فان استاذنها هو** أي الولي وهو نسبه او وكيله او رسولها او زوجها  
وليها واخبرها رسولها او فضولي عدل **فسكت** عن رده مختارة او ضحك غير  
**مستتر** او تبسمت او بكت **بلا صوت** فلو بصوت لم يكن اذنا ولا راحة  
لورضيت بعده انعقد سراج وغيره فإني الوقاية والمصلحة فيه **نظر في اذن** أي  
توكيله في الاول ان اتحد الولي فلو تعدد الزوج لم يكن سكوتها اذنا واجازة  
في الثاني ان يقع النكاح لا لو بطل بوته ولو قالت بعد موته زوجني بي بامري  
وانكرت الولاية فالقول لها فترت وتعتد ولو قالت بغير امري لكنه بلغني  
فرضيت فالقول لهم وقولها غير اولى منه رد قبل العقد لا بعده ولو زوجها  
لنفسه فسكوتها رد بعد العقد لا قبله ولو استاذنها في معين فردت ثم زوجها  
منه فسكت صحيح في الاصح بخلاف ما لو بلغها فردت ثم قال رضيت لم يحجز بطلان  
بالرد ولذا استحسنوا التحديد عند اكراف لان الظاهر الغالب ظاهر  
النفر عند حاجة السماع ولو استاذنها فسكت فكل من يزوجه ممن سماه  
جاز ان عرف الزوج والمهر كما في القنية واستشكل في البحر بان ليس للمكيل  
ان يوكل الا اذن فحقناه عدم الجواز او انها مستثناة **ان علمت الزوج**  
انه من هولتظهر الرغبة فيه او عنده ولو في ضمان العام كجيران او بني عميلو  
يحصون والا لما لم تفوض الامر **العالم** **المهر** صحيح في الدرر عن الكافي رده  
الكامل وكذا **اذ ازوجهها الولي عندها** حضرتها فسكت صحيح في الاصح **فان استاذنها**  
**غير الاقرب** كاجنبي او ولي بعيد فلا عبرة بسكوتها بل لا بد من القول كاليث  
بالغة لا فرق بينهما الى في السكوت لان رضاها يكون بالدلالة كما ذكره  
بقوله او ما هو في معناه من فعل يدل على الرضا **كطلب مهرها** ونفقتها  
**وتكليفها من الوطئ** رد خوله بها برضاها ظهر نية وقبول التهنئة والفضل

سرور ونحو ذلك بخلاف خدمته او قبول هديته **من زالت بكارتها** بوثبة او نطة  
او درر **حيض** او حصول جراحة او تعيس اي بمر حقيقته كنفريق جيب او عنة  
او طلاق بعد خلوة قبل وطئ **ورنا** وهذه فقط **بكر** كما ان لم يتكسر ولم تحلبه  
والا فتبكي وطوء بشبهة او نكاح فاسد قال الزوج المبكر بالغة **بلغ النكاح**  
**فسكت** وقالت بل **ردت** النكاح **ولا يمينه** لما على ذلك ولم يكن دخلها **لها**  
في الاصح **فالقول قولها** يمينها على المفتي به وتقبل بيمينته على سكوتها لانه وجودي  
بضم الشفتين ولو برهننا فبينتها اولى لان برهن على رضاها واجازتها **لها**  
**زوجها ابوها** مثلا زاعما بلوغها فقالت **نا بالغة والنكاح** لم يصح وهي مراهقة  
**وقال الاب** او الزوج **بل هي صغيرة** فان القول لها ان ثبت ان سنها تسع وكذا  
لو ادعى المراهق بلوغه ولو برهننا فبينته البلوغ اولى **على الاصح** بخلاف قول الصغير  
ردت حين بلغت وكذبها الزوج فالقول له لانك اراه نوالا ملكه لو اختلفا بعد  
زمان البلوغ ولو حاله البلوغ فالقول لها شرح وصبا يمينه فيلحفظ **والولي** لا ي  
يأمنه **النكاح الصغير والصغيرة** جبر **ولو تبنا** كعتوم ومجنون شهدا **لزوج** النكاح  
**ولو بغين فاحسن** بنقص مهرها وزيادة مهره او زوجها **بغير كفوان** كان الولي  
المزوج بنفسه بغين **ابا او جدا** وكذا الولي وابن الجدة **لم يعرف منها** **سوا الاختيار**  
مجانة ونسقا **وان عرف** لا يصح النكاح اتفاقا وكذا لو كان سكران فزوجها من  
فاسق او شرير او فقير او ردي خرقه لظهور سوء اختياره فالرباع رضة شفقة للظن  
**وان كان المزوج غيرها** اي غير الاب وابيه ولو الام والقاضي او وكيل الاب  
لكن في النهر بحثا **لو عين** لو كيلة القادر **لا يصح** النكاح **او بغين فاحسن** **اصلا**  
وما في الاصل **الشريعة** صح عليها فسحبه وهم **وان كان من كفومهم** **الشيل**  
**صح** ولكن لما اي صغيره وصغيرة وبلوغها **اخيار** **الفسخ** ولو بعد الدخول  
**بالبلوغ** او **العالم** **بالنكاح** بعده لتصور الشفقة ويغني عنه خيار العلق ولو  
بلغت وهو صغير فزق بحضرة ابيه او وصيه **شريط** **القضا** **المغني** **فيتوار** **ان فيه**  
ويلزم كل المهر ثم الفرقة ان من قبلها ففسخ لا ينقص عدم الطلاق ولا الاحتقا  
طلاقا لا في الردة وان من قبله فطلاق الا بما لا ورده او خيا رعتق فليس لنا



فرقة منه ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه بخيار عتق وشرط للكالقضا الامانة  
ونظمه في الزهر فقال فرق لنكاح ائتلك جمعانا فافا فسخ طلاق وهذا يحكمها او  
تباين الدائم مع نقصان مهر كذا فساد عقد ففقد الكفر بينهما تقبيل سبي الحمار  
رضاع ضررها قد عدل فيها خيا عتق بلوغ رده وكذا ملكا بعض تلك الضعف  
اما الطلاق فجب عنه وكذا ايلاده وان ذاك يتلوها تصا قاضا في شرط الجميع  
عتق وملكها سلام اتي فيها تقبيل سبي مع الايلاء يا ايلاء تباين مع فساد العقد  
يدينها وبكل خيار البكر بالسكوت لمختارة عامة باصل النكاح ولو سالت عن  
قد لم ير قبل الخلوة او عن الزوج او سالت على الشهوة لم يبطل خيارها من حيا  
ولا يتبدل الى اخر المجلس لانه لا لسفعة ولو اجتمعت معه تقول اطلب الحقين ثم  
تبدأ بخيار البلوغ لانه ديني وتشهدا قايلا بلغت الان ضرورة اجبا الحق وان  
جهلت به لتفترعها العلم بخلاف خيار المعتقد فانه يمتد لسفها بالولي وخيار  
الصغير والثيب اذا بلغا لا يبطل بالسكوت بل يصير رضا او دلالة عليه كقبلة  
وليس ودفع مهر ولا يبطل بغيرها من المجلس لان وقعة العهر في حق يوجدها رضا  
ولو ادعتا التمكن كرها صدقت ومضا ان القول للمدعي الا كراه ولو في حبس  
الولي فليحفظ الولي في النكاح لا المال العصية بنفسه وهو من يتصل بالميت  
حتى المعتقد بلا توسط انني بيان لما قبله في ترتيب الارث والميت يقدم  
ابن المجنونة على غيرها لانه يحبه حجب نقصان بشرط حرته وتكليفه اسلام  
في حق مسلمة تريد التزوج وولد مسلم لعدم العلية وكذا الاولاد في نكاح ولا  
مال مسلم على كافرة الا بالسبب العام بان يكون المسلم سيدا مته كافرة او  
سلطانا اذ ايسر وشاهدا وللكالقضا ولاية على كافر مستلذا اتفاقا فان يكن  
عصية فالولاية للامر ثم لام الاب وفي القنية عكسه ثم لبنت ثم لبنت الابن  
ثم لبنت لبنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت بنت وهكذا ثم للجد  
القاسد ثم للاخت لاب وام ثم للاخت لاب ثم لولد الام الذكروا لاني  
سوا ثم لاولادهم ثم لذوي الارحام العات ثم الاحفال ثم الخالات ثم بنات  
الاعمام وهذا الترتيب ولادهم ثم بنات ثم مولى الموالاة ثم السلطان ثم لقاض

نقل له عليه في منسوخه ان فوض له ذلك والاولا وليس الموصي من حيث  
هو وصي ان يزوج اليتيم مطلقا وان اوصى اليه الاب بذلك على المذهب نعم لو  
كان قريبا او حاكما ملكه بالولاية كما لا يخفى في روع ليس للمقاضي تزويج الصغيرة  
من نفسه ولا من لا تقبل شهادته له كما في معين الحكماء مفاقره المصرويه علم ان  
فعاله حكم وان عري عن الدعوى صغيرة زوجت نفسها ولا ولي ولا حاكم ثمه توقف  
ونفذ با جازتها بعد بلوغها لان له محيزا وهو السلطان ولو زوجها وليا ان  
مستويان قدام السابق فان لم يدرا ووقف معا بطلا والولي لا بعد التزوج بقضية  
الا قرب سافة القصر واختار في الملتقى بالمرئى نظر الكفو الخاطب جابه واعتمده  
الباقان ونقل ان الكال ان عليه الفتوى ومرة الخلاف فيمن اختفى في المدينة  
هل تكون غيبته منقطعة ولو زوجها الا قرب حيث هو جاز النكاح على النظام  
ظهيرية ويثبت لا بعد من اوليا النسب شرح وبيانة بفضل الا قرب اي لم يثبت  
عن التزوج اجماعا خلاصه ولا يبطل تزويجه السابق بعود الا قرب لخصوله بولاني  
تامة وولي المجنونة والمجنون ولو عارضوا في النكاح اما التصرف في المال فلا باق  
ولو اقروا في صغير او صغيرة او اقروا كليل رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم  
ينفذ لانه اقرار على الغير بخلاف مولى الامة حيث ينفذ اجماعا لان منافع بعضها  
ملكه الا ان يشهد الشهود على النكاح بان ينصب لقاض خصما عن الصغير  
حتى ينكر قيام البينة عليه او يدرك الصغير او الصغيرة فيصدق اي الولي  
المقر او يصدق المولى كل والعبد عند اي حنيفة وقال اصدق في ذلك هذه المسئلة  
مخرجه من قوله من ملك الاشياء ملك الاقرار به ولها نظائر في روع هل  
لولي مجنون ومعتوه تزويجه اكثر من واحدة لم ره ومنعه السانفو وجوزه  
في الصبي للحاجة باب الكفاية من كافاه اذ اساءوا والمرا دها مساموا  
مخصوصة او كون المرأة اذني الكفاية معتبرة في ابتداء النكاح للزومها وصحة من  
جانبه اي الرجل لان الشرفية تالبي ان تكون فراسا للذكر ولذا لا تعتبر جانبا  
لان الزوج مستفترش لا يفيظه دارة الفرس وهذا عند الكل في الصحة كما في  
الجنازية لكن في الظهيرية وغيرها هذا عنده وعندا تعتبر في جانبها ايضا



والكفاءة هي حق الولي لا حقها فلو نكحت رجلا ولا تعلم حاله فاذا هو عيب لا خيار لها  
بالاوليا ولي زوجها برضاها ولم يعلم ابعدهم الكفاءة ثم علموا الا خيار لاحد الا اذا  
شرطوا الكفاءة او اخبرهم بها وقت العقد فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير كفؤ كان  
لهم الخيار ولو الحية فليحفظ **وتعتبر الكفاءة للزوج النكاح** خلا فاما **النسب**  
**فقرين** بعضهم **كفا** بعض وبقية **العرب** بعضهم بعضا استدني في الملتقى  
تبعا للهداية بنى باهله لحسبهم والحق الاطلاق قاله المصداك البحر والنهر والفتح  
وبعضه الاطلاق المصداك لكن في الدرر وهذا في **العرب** واما في **العجم** فتعتبر **حرية**  
**واسلاما** فلم بنفسه او معتق غير كفؤ لمن ابوها مسلم او حرا ومعتق وامها  
حرة الاصل ومن ابوه مسلم او حر غير كفؤا شايين **وابوان** **فهما كالابا**  
لتمام النسب لا يجد وفي الفتح ولا يبعد مكافاة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه واما  
معتق الوضع فلا يكا في معتقه الشريف واما مرتدا مسلم فكفؤ لمن لم يرتد  
الكفاءة بين النسيين فلا تعتبر الا لفتنة وتعتبر في **العرب** **ديانة** اي  
تقوي فليس فاسق كفوا لصالحية افا سقة بنت صالح معلنا كان او لا في الظاهر  
نهر **وكلا** بان يقدر على المعجل ونفقة شهر ولو غير محترق والا فان يكسب كل يوم  
كفارتها لو تطيق الجماع **وحرقه** فمثل جالك غير كفؤ لمثل خياط ولا خياط ليزان  
وتاجر ولاهما لعالم وقاض واما اتباع الظلمة فاحسن من الكل واما الوظائف  
فن الحرف فصاحبها كفؤ للتاجر لو غير دينه كعباية وذو تدريس او نظركفؤ  
لبنت الامير بصريح الكفاءة **اعنيانها عند ابتداء العقد يضرب والها**  
**بعده** فلو كان وقتها كفوا ثم فجر لم يفسخ واما لو كان دبا غائما صار تاجرا فلو  
بقي عارها لم يكن كفوا والا لا نزع **العجم** **لا يكون كفوا للعربية ولو كان العجمي**  
**عالمنا وهو الاصح** نزع عن النبايع وادعى النجاشي انه ظاهر الرواية واقره المصنف  
لكن في النهران فسر الحسين بن ذي المنصب والجاه غير كفؤ للعلوية بنايع  
وان بالعالم فكفؤ لان شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما مر به النراقي  
وارتضاء الكمال وغيره والوجه فيه ظاهر ولذا هو قيل ان عائشة افضل من  
فاطمة تهستان في الخنف كفؤا لبنت الشافعي ومتى يسئلنا عن مذهبه

اجبتا بمذهبا كما بسطة المص **التقوي كفؤ للمدني** فلا عبرة بالبلد كما لا عبرة  
بالجمال خانية ولا بالعقد ولا بعبوب يفسخ اليها البيع خلا فالشافعي لكن في  
النهر عن المرغيناني المجنون ليس بكفؤ للعاقلة **وكذا الضمير كفؤا بغناه** **ابيه** او  
اوجهه نهر **باب النفقة** **وللمهر** يعني المعجل كما مر **بالنسبة الى النفقة**  
لان العادة ان الابا يتحملون عن الابناء المهر لا النفقة ذخيرة **ولو نكحت باقل**  
**من مهرها فالولي العصبة للاعتراض حتى يقهر مهر مثلها** او يفرق القاضي بينهما  
دفعاً للعار **ولو طلقها الزوج قبل تفرق الولي قبل الدخول قلها نصف المهر**  
ولو فرق الولي بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده فلها المسمى وكذا لو طلق  
احدهما قبل التفرق فليس للولي المطالبة بالاتمام لانتهاء النكاح بالموت جوا  
الفتاوي **من تزوج امرأة فزوجه امة جاز** وقال لا يصح وهو استحسن الملتقى  
تبعا للهداية وفي شرح الطحاوي قولها احسن للفتوي واختاره ابو الليث  
واقره المصداك جمعا انه لو زوجه بنته الصغيرة او موليته لم يحزن كما لو امر  
بمعيته او بحرمه او امة فخالق وامرته تزويجها ولم تعين فزوجها غير كفؤ  
لمحز اتفاقا **ولو** زوجه المامور بنكاح امرأة **امراتين في عقد واحد لا ينفق**  
للتخالف وله ان يجيزها او احدهما ولو في عقدين لزما الاول وتوقف الثاني ولو  
امر به امراتين في عقدية فزوجه واحدة او اثنتين في عقدتين جاز الا اذا قال  
لا تزوجني الا امراتين في عقدية او عقدتين لم تجز المخالفة **ولا يتوقف الإيجاب**  
**على قبول ثايب عن المجلس في سائر العقود** من نكاح وبيع وغيرهما لم يطل  
الإيجاب ولا الحق الا جازة اتفاقا **ويتولي طلي النكاح واحد** بايجاب  
يقوم مقام القبول في خمس صور كان كان وليا او وكلا من الجانبين او  
اصلا من جانب ووكلا من اخر ووكلا من اخر او وليا من جانب ووكلا من  
اخر كزوجتي بنتي من موالي **ليس** ذلك لولا احد **بعضولي** ولو من **جانب** وان  
تكلم بكلامين على الرابع اذ قوله غير معتبر شرعا لما تقر به ان الإيجاب لا يتوقف  
على قبول ثايب **ونكاح عبدا وامة بغير اذن السيد موقوف** على الاجازة  
**كنكاح الفضولي** سيجي في البيوع توقف عقوده كلها ان لها محيز حالة



العقد والابطال **باب العلم ان الزوج بنت عبد الصغرة** فلو كبرت فلا بد من  
الاستئذان حتى لو تزوجها بالاستئذان فسكت او اقصت بالرضا لا يجوز  
عندها وقال ابو يوسف يجوز مكره المولى للعقود والحاكم والسلطان جميعهم يفتي  
بخلاف الصغرة كما مر فليحس **من نفسه** فيكون اصيلا من جانب وكيل من آخر  
**كما للوكيل الذي وكلته ان تزوجها من نفسه** فان له ذلك فيكون اصيلا من  
جانب وكيل من آخر **خلاف ما لو وكلته تزوجها من رجل تزوجها من نفسه**  
لا بها نصيبه من زوجها لا من زوجها او وكلته ان يتصرف في امرها **وقال في الزوج**  
**نفسه من شئت** لم يصح تزوجها من نفسه كما في الخائنة والاصل ان الوكيل معرفه  
بالخطاب فلا يدخل تحت النكحة **ولو اجاز من ماله الاجازة نكاح الفضولي**  
**بعد موته** لان الشرط قيام العقود واحدا لعاقدين فقط **خلاف اجازة**  
**بيعه** فانه بشرط قيام اربعة اشياء كما سيجي **شروط** الفصول قبل  
الاجازة لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع يشترط لزوم عقدا للوكيل موثقة  
في المسمى وحكم رسول كوكيل **باب المهر** ومن اسمائه الصداق والصد  
والنخلة والعطية والعقد وفي استيلاء الجوهر العشرة في الحرث وفي الاما  
عشرة قيمة البكر ونصف عشرة قيمة الثيب **فقال عشرة دراهم** حديث يبرق  
وعنه لا مهر اقل من عشرة دراهم ورعاية الاقل تحمل على المحمل **فمنه تزوج**  
مما قيل كان في الزكوة **مضروبة كانت اولاد** ولدنا او غرضا قيمة عشرة وقت العقد  
اما في ختامها بطلاق قبل وطئ فيوم القبض **وتجب العشرة ان سماها او دونها**  
**ويجب الاكثر منها ان سمي الاكثر** وتياكد عند وطئ او ظوة **صحت من الزوج**  
**او صوتا جدها** او تزوج ثانيا في العدة او ازاله بكارتها بخو حرج بخلاف ازالها  
بدفعه فانه يجب لنصف بطلاق وقيل وطئ ولو الدفع من اجنبي فعلى  
الاجنبي ايضا نصف مهر مثلها ان طلقت قبل الدخول والا فكله مهر  
جنا **ويجب نصفه بطلاق قبل وطئ او ظوة** فلو كانت كحها على ما قيمته  
خسة كان لها نصفه ودرهمان ونصف **وعاد النصف الى ملك الزوج**  
**بحرج الطلاق** اذا لم يكن مسلما لها وان كان مسلما لها لم يبطل ملكها

منه بل توقف عوده الى ملكه على القضا او الرضا **فلهذا لا تعاد لنفقة اي**  
**الزوج عند المهر بعد طلاقها قبل ما** اي قبل القضا وخوفه لعدم ملكه قبله **نفذ**  
**تصرف المرأة قبله في الكلي بقاء ملكها** وعليه نصف قيمة الاصل يوم القبض  
لان زيادة المهر منفصلة تنصف قبل القبض لا بعده **ووجب مهر المثل في**  
**النكاح** هو ان يزوجه بنته على ان يزوجه الاخر بنته او اخته مثلا معا  
بالعقدين وهو منهي عنه لخلوه عن المهر فاوجبا فيه مهر المثل فلم يبق شيئا  
**وفي خدعة زوج حر سنة للامه** حره او امه لان فيه قلب الموضوع كذا  
قالوه ومفاده صحة تزوجها على ان يخلد مسيدها او وليها كقصه شعيب  
مع موسى عليها الصلاة والسلام على خدعة عبده او عبد الغير برضا مولاه  
او حرا اخر برضاه **وفي تعليم القران** للنصر بالاتباع بالمال وبار زوجك  
بما معك من القران للسيببية او التعليل لكن في النهر ينبغي ان يصح على قول  
المشاخرين **ولها خدعة لو** كان الزوج عبدا ما ذواته في ذلك اما الحر فخذ  
لها حراما لما فيه من الاهانة والاذلال وكذا استخدا مه زهر **وكذا يجب**  
**المثل فيما اذا لم يسم مهر او نفى ان وطئ الزوج او مات اجدها اذ المهر ارضا**  
**على سببي** يصلح مهر او لا فذلك الشيء هو الواجب وسمى حرا او خنثى او  
هذا الخلل وهو حرا وهذا العبد وهو حرا **لنقد التسليم** او ابدت وتوبا او دارا  
ولم يبين جنسها **لخنثى** الجاهالة ويجب معها **لعوضه** هي من زوجت بالامهر  
قبل الوطئ وهو درع وخمار ومحفلة لا تزيد على نصفه اي نصف مهر المثل للزوج  
غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لوقيل **وتعتبر المتعة بحالها** كما لنفقه به يفتي  
وتستحب للتعذر لمن سواها اي للعوضه **الامن** سمي لها مهر وطلقت قبل وطئ فلا  
تسحب لها بل للوطوة سمي لها مهر والا فالمطلقات ربع **وما فرض** بتراضيها  
او بفرض فاضل من المثل **بعد العقد** الخالي عن المهر **وزيد** على ما سمي فانه تزمه  
بشرط قبولها في المجلس وقبول ولي الصغرة ومعرفة قدرها وبقاء الزوجية  
على الظاهر مهر وفي الكافي جلد النكاح بزيادة الف لزوم الفات على الظاهر  
وفي الخائنة لو وهبته مهرها ثم اقر كذا من المهر وقبلت صح ويحل على الزيادة وفي



البرازية الاشبه ان لا يصح بالاقصد الزيادة **لنصف** لاختصاص التخصيف بالمفروض في  
العقد بالنص بل يجب التمسك في الاول بنصف الاصل في الثاني **وصح عطلها الكاه** وبعض  
**عنده** قبل ولا ويرتد بالرد بجره **الخاتمة** مبتدأ خبره قوله الاتي كالوطى **بلا مانع حسي**  
كمريض لاحدها يمنع الوطى **وطبيعي** كوجود ثالث عاقل ذكره ابن الكمال وجعله في الاكرا  
من الحسي وعليه فليس للطبيعي مثال مستقل **وسري** كاحرام فريضة ونفل من  
الحسي **تق** بفتح تين التلاخم **وقرن** بالسكون عظم **وعقل** بفتح عين **علا** وصغر  
ولو تزوج لا يطاق معه الجماع **وبلا** وجود ثالث **معها** ولو ناما او اغشى عليه  
**الا ان يكون الثالث صغيرا لا يعقل** بان لا يعبر عما يكون بينهما او محتونا او  
مغني عليه لكن في البرازية ان في الليل صحت لا في النهار وكذا الاعني في الاصح او جارية  
**احدها** فلا تمنع به يغني **والكلت تمنع ان** كان عقورا **مطلقا** وفي الفقه وعندي  
ان كسبه لا يمنع مطلقا **او كان للزوجة** **والا** يكن عقورا او كان له يمنع ويقي عدم  
صلاحية النكاح كسجد وطريق وصحاح وسطح وبيت بابه مفتوح وما اذا لم يعرفها  
**وصح من التطوع والمنذور والكفارات والقضا** غير مانع لصحتها في الاصح  
اذ لا كفارة بالافساد ومفاده انه لو اكل ناسيا فامسك فخلى بها ان تصح وكذا  
كلما اسقط الكفارة نهى **المانع** صوم رمضان اذ وصلاة الفرض فقط كالوطى فيما  
**يجي** ولو كان الزوج محبوبا او عينا او خصيا او خنثى ان ظهر حاله والافساده  
موقوف وفي الجبر الاشياء ليس على ظاهره نهي فينفذ يكون العنة لمريض وضعف  
خلقة او كبر سن في ثبوت النسب ولو من المجهول وفي تأكيد المهر والنفقة **السكن**  
**والعدة** وحرمة نكاح اختها **وابع** سواها وحرمة نكاح الامه ومراعات  
**وقت الطلاق** في حقها وكذا في وقوع طلاق بائن اخر على المختار لا يكون كالوطى  
في حق بقية الاحكام كالفضل والاحسان وحرمة العناات وطها للاول والرجعة  
**والبراءات** وتزويجها كالابكار على المختار وغيره لكن انظمة صاحب المهر فقالت  
مخلوة الزوج مثل الوطى في صورة وغيره وهذا العقد تحصيل تكميل مهر واعداد كذا نسب  
اتفاق سكتي ومنع الاخت مقبول **واربع** وكذا قالوا الاما ولقد راعوا زمانا فراقهم **خبر**  
ما وقعوا فيه تطبيقا اذ الحق **وقيل** لا والصواب الاول القيل اما للظاهر فالاحصاء ايل

ورجعت فكذا التوريت مقبول سقوط وطى واحلال لها وكذا تحريم نكاح البكر  
كذلك الفنى والتكفير ما فسدت عبادته وكذا بالفضل وتكجيل **ولوا فترقا فقالت**  
**بعد الدخول** وقال الزوج **قبل الدخول** فالقول لها لانكاره سقوط نصف المهر وان  
انكرت الوطى لم تكن في الخلوة فان بكر اصحت **والا** لان البكر انما توطى كرها كما  
بحشه الطرسوسي ولقد مر المصنف **ولو قال ان خلوت بك فانت طالق** فيخلوها طلقت  
بائنا لوجود الشرط **ووجوب نصف المهر** راعاه عليها بزانة **وتجب العدة**  
**في الكلاي** كل انواع الخلوة ولو فاسدة **اختياط** اي سقضا نالتوهم **السفل** قيل  
قائله القدوري واختاره القمرا تايه وقاضي خان **ان كان المانع سري** كصو  
**تجب العدة وان كان حقيقيا** كصغر ومريض مدنف **تجب** والمذهب الاول لانه  
نصر محمد قاله المصنف في المحتجب الموت ايضا كالوطى في حق العدة والمهر فقط حتى  
لوماتت الا م قبل دخوله بها خلت بنتها **قبضت** **الفلم** فهو هبته له وطلقت  
**قبل** **وطى** رجع عليها **بنصفه** لعدم تعيين النفقة في العقود **وان لم تقبضه** او قبضت  
**نصفه** فهو هبته **المك** في الصورة الاولى **وما بقى** وهو النصف في الثانية **او هبت**  
**المهر** كتب عين او في الذمة قبل القبض **وبعد** لا رجوع لحصول المقصود **نكحها**  
**بالف** على ان لا يخرجها من البلد **ولا** تزوج عليها **او نكحها** على القران **اقام بها**  
**وعلى الفين** ان اخرجها فان وفيها بشرطه في الصورة الاولى **واقام بها** في  
الثانية **فلها الالف** لرضاها بها **والايوف** ولم يقم **فهر** **المثل** لفقد رضاها بقو  
النفق لكن لا **لله** في الثانية في الصورة ذات التقدير **على الفين** ولا ينقص  
**الف** لاتفاقهما على ذلك ولو طلقها قبل الدخول **تنصف** المسمى في المسئلتين  
في المسئلتين لسقوط الشرط **وقالا** الشرطان صحيحان **بخلاف** ما اذا تزوجها  
**على الف** ان كانت قبيلة **وعلى الفين** ان كانت جميلة **فان** **نصف** **الشرطان** اتقا  
في الاصح لقلة الجهالة بخلاف ما لو تزوج في المهر من القلة والكثرة للثبوت  
والبكاره فانها فانها ان شاء لزمه الاقل ولا فمهر **المثل** لا يزاد على الاكثر  
ولا ينقص عن الاقل **ففتح** ولو شرط البكاره فوجد هاتين **الزمن** **الكل** **سري**  
في البرازية **ولو تزوجها على هذا** **العبد** **او على هذا** **الف** **والالفين** **او على هذا**



الالف او المائتين او على هذا العبد او على احدهما زين واحدهما او كسر حكم  
القاضي **من المثل** فان مثل الرفع او فوقه فلها الرفع او مثل الاركس والافهر  
للمثل وفي الطلاق قبل الدخول **تحكم شفعة للمثل** لانها الاصل حتى لو كان  
نصف الاركس اقل من المتعة وجبت المتعة فتح ولو تزوجها على فزير او عبد  
او ثوب هروي او فرائش بيت وعداد معلوم من نحو ابل **فالواجب** في كل جنس لدر  
الوسطا وقيمتها وكل ما لم يجز السلم فيه فالخيار للزوج والافلامرة **وكذا الحكم** وهو  
لزوم الوسطا في كل حيوان ذكر جنس هو عند الفقهاء المقول على كثيرين مختلفين  
في الاحكام دون افعه هو المقول على كثيرين متفقين فيها بخلاف مجهر الجنس  
كثوب دابة لانه لا واسطه له ووسطا العبيد في زماننا الحبشي وان امرها  
العبدان والحال ان احدهما حر فمهرها العبد عند الامام وان ساوي قله  
اي عشرة دراهم **والاكثر لها العشرة** لان وجه المسمى وان قل يمنع مهر المثل  
وعند المالكي لها قيمة الحر وعبد او رجعة الكمال كما لو استحق احدهما **وجب مهر**  
**المثل في نكاح فاسد** وهو الذي فقد شرطاً من شرائط الصحة كشهود بالوطن  
في القبل **لا يغير** كالخلوة لحرمة وطئها ولم يرد مهر المثل على المسمى لرضاها بالخط ولو  
كان دون المسمى لزم مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد ولو لم يسم وجعل  
لزم بالغاً بالغ ويثبت لكل واحد منهما نسخة ولو بغير محضر من صاحب  
دخل بها ولا في الاصح خروجاً من المعصية فلا ينافي وجوبه بل يجب على القاضي  
التفريق بينهما **ويجب العدة** بعد الوطئ لا الخلوة للطلاق لا الموت من وقت التفريق  
او تاركة الزوج وان لم تعلم المرأة بالمتاركة في الاصح **ويثبت النسب** احتياطاً  
بالادعوى **وتعتبر مدته** وهي ستة اشهر من الوطئ فان كانت من قبل الوضغ **اقل**  
**مدة الحمل** يعني ستة اشهر فاكثر **ويثبت النسب** والابان ولدت لاقول من ستة  
اشهر لا يثبت وهذا قول محمود يفتي وقال ابن الدلمة وقت العقد كالأصح  
ورجعه في الزهر بانه احوط وذكر من التصرفات الفاسدة احدي وعشرين وتظم  
العشرة التي في الخلاصة فقالت وفاسد من العقود عشرة اجارة وحكم هذا  
الاجر وجوب مهر المثل او مسمى او كله مع فقد المسمى والواجب الاكثر  
في الكتابة من الذي سماه او من قسمه وفي النكاح المثل ان يكن دخل وفار

١١٠  
البزرك اكل اجل والصلح والفضل لكل لقضية امانة او كالأصح حكمه ثم الهبة  
مضمونه يوم قبض وصح بيعه لعبد افترض مضاربه وحكمها ان امانة  
والمثل في البيع والا القيمة والحرية **مهر مثلها** الشئ عي **مهر مثلها** اللقوي اي  
مهر امرة تماثلها من قومها **لا امها** ان لم تكن من قومه كينت عمه وفي  
الخلاصة ويعتبر باخواتها وعماتها فان لم يكن فبنت الشقيقة وبنت العم  
انتهى ومفاده اعتبار الترتيب فليصفظ وتعتبر المماثلة في الاوصاف **وقت**  
**العقد سنا وجمالاً وولداً وعصراً وعقلاً وديناً وبكارة وثبوتاً**  
**وعفة وعلماً وادباً وكال خلق** وعدم مولد ويعتبر حال الزوج ايضاً ذكر الكمال  
قال ومهر الامة بقدر الرغبة فيها **ويشترط فيه** اي في ثبوت مهر المثل اخبار  
رجلين وامرأتين ولفظ الشهادة فان لم يوجد تثبوت عدول فالقول للزوج  
بيمينه وما في المحيط من ان القاضي فرض المهر عليه في الزهر على ما اذا رضى  
بذلك فان لم يوجد من قبيلة ايها من الجانب فمن قبيلة تامل قبيلة ايها  
فان لم يوجد فالقول لا اي الزوج في ذلك يمينه كما من **وصح ضمان الولي مهرها**  
**ولو المرأة صغيرة** ولو عاقد لانه سيفر لكن بشرط صحته فلو في مرض موته  
وهو وارثه لم يصح والاصح من الثالث وقبول المرأة او غيرها في مجلس الضمان  
**وتطالب بالاشياء** من زوجها البالغ والولي الضامن وان ادعى رجوع على الزوج  
ان امرها هو حكم الكفالة **ولا يطالب بالاب** مهر ابنة الصغير الفقير اما الغني فيطالب  
ابوه بالدفع من مال ابنة لانه مال نفسه **الا اذا زوجته امرأة الا اضمنه**  
على المعتد كما في النفقة فانه لا يزوجها الا اذا ضمن ولا رجوع للاب الا اذا  
شهد على الرجوع عند الاداء **لها منع من الوطئ** ودواعيه شرح مجمع والسفر بها  
ولو بعد ووطئ او خلوة رضيتها لان كل وطئة معقوبة عليها فتسليم البعض  
لا يوجب تسليم الباقي **لاخذ ما بين تعجيل** من المهر كالا او بعضاً او اخلقه  
**ما يعجل مثلها عرفاً** به يفتي لان المعروف كالمسروط **ان لم يعجل** او يعجل كله  
فكالمسوط لان الصريح يفوق الدلالة الا اذا جهل الاجل جهالة فاحشة فيجب  
حالا غاية التاجيل لطلاق وموت فيصح للعرف نزاهة عن الثاني لها



منعه ان اجل كله وبه يفتي استحسانا ولو الحيد في النهر لتزوجها على مائة  
على حكم الحول على ان يعجل اربعين لها منعه حتى تقتضيه ولها النفقة بعد  
المنع ولها السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة ولها زيارة اهلها بلا  
اذنه **مالم تقتضه** اي المعجل فلا يخرج الا بحق لها او علمها او لزيارة ابوها كل  
جمعة مرة او الحجاز مرة او لكونها قابلة او غائبة لافناء عاذا لكروان  
اذن كانا عاصيين والمعتد جواز الحامر لا تزين اسباه وسجج في النفقة  
**ويسافر بها بعد ادا كل موجدلا ومجلا اذا كان مامونا عليها والا يور كله**  
اوله يكن مامونا يسافر بها وبه يفتي كما في شروح المجمع واختاره في ملتقى  
الاجر ومجمع الفتاوى واعتمده المصوبه افتي شيخنا الرميلى لكون في النهر والذي  
عليه العمل في ديارنا انه لا يسافر بها جبر عليها وجزم به البزازي وغيره وفي  
المختار وعليه الفتوى وفي الفصول يفتي بما يقع عنده من المصلحة **وبثقلها**  
**فيما دون عداية** اي السفر من المصير الى القرية **وبالعكس** ومن قرية لقرية لانه  
ليس بغربة وقبلة في التانار خائفة بقية يمكن الرجوع قبل الميل الى وطنه  
فا طلقه في الحاق في قايلا وعليه الفتوى **وان اختلفا** في المهر ففي اصله حلف منكر  
التسمية فان نكل ثبتت وان حلف بحجب **المثل** وفي المهر يحلف **اجمعا** وان اختلفا  
في قلده **حال القيام** **النكاح** **فالقول لمن شهد له مهر المثل** **بيمينه** واي قامة بينة  
قبلت سواء شهد له **المثل** ولها **اولا** وان اقام البينة **فبينتها** مقدمة  
ان شهد **مهر المثل** لان البينات لا يثبت خلاف الظاهر وان كان **المثل**  
بينهما **تحالفا** فان حلفا او برهنا قضى به وان برهن احدهما قبل برعانه  
لانه نور دعواه وفي الطلاق قبل **الوطن** حكم **سعة** للميل **المسمى** دينا وان  
عينا كسلة العبد والحارية فلها **المنفعة** **بالحكم** الا ان يرضى الزوج بنصف  
الحارية **واي قامة بينة** قبلت فان اقام **فبينتها** **اولي** ان شهدت له  
المنفعة **وبينتها** ان شهدت لها وان كانت **للمنعة** **بينهما تحالفا** وان حلفا  
**وجب** **سعة** **للمثل** وموت احدهما **الحياة** **في الحكم** اصلا وقد العدم سقوطه  
بموت احدهما وبعد موتهما في القدر **القول** **لورثته** وفي الاختلاف في اصله

القول المنكر التسمية **ولا يقض** **بشي** ما لم يبرهن على التسمية **وقال لا يقضي**  
**للمثل** كحال حيوة وبه يفتي وهذا كله اذا لم تسلم نفسها فان سلمت ورفع  
الاختلاف في الحالين الحيوة وبعدها لا يحكم **المثل** لانها لا تسلم نفسها  
لما بعد تعجيل **بشي** عادة بل يقال **لها** **الابدان** **تقري** **بما تعجلت** **ولا يقضي**  
**عليك** **بالتعجيل** **فمن تعجله** **ثم تعجل** في ابيات كما ذكرنا وهذا اذا ادعى الزوج **المصال**  
**بشي** اليها **بحر** ولو بعثت الي امراته شيئا ولم يذكر جهة عند الدفع غير جهة  
المهر كقوله لسمع او حنا ثم قال انه من المهر لم يقبل فيه لوقوعه هدية فلا  
مهر **فقال** **ت هو** اي المبعوث **هدية** **وقال** **هو** **من المهر** او من كسوة او عارية  
**فالقول** **له** **بيمينه** **فالبينة** لها فان حلف والمبعوث قاض فلها ان ترد  
وترجع بيا في مهر ذكره ابن الكمال ولو عوضته ثم ادعاه عارية فلها ان تستر  
العوض من جنسه **زيلعي** **غير** **لها** **الاك** **كتاب** **وشاة** **حيه** **وسمن** **وعسل** **وما**  
**يبقي** **شهر** **اخى** **زاده** **والقول** **لها** **بيمينه** **لها** **المهر** **لها** **لكن** **بحر** **والمهر** **لها** **لان** **الظاهر**  
كذبته ولذا قال الفقيه المختار انه يصدق فيما لا يجب عليه كخوف وملاة لافما يجب  
تخارودهم يعني ما لم يدع انه كسوة لان الظاهر منه **خط بنت رجل** **وت**  
**اليها** **السيا** **ولم** **زوجها** **ابوها** **فما** **بعث** **لها** **مهر** **مسترد** **عندها** **فما** **قطر** **وان** **تغير**  
**بالاستعمال** **او** **قيمة** **ها** **كالا** **نه** **معاوضة** **لم** **تتم** **فما** **لا** **استرد** **او** **كذا** **استرد** **بها**  
**هدية** **وهو** **قائم** **دون** **لها** **لكن** **للمهر** **لان** **فيه** **معنى** **الهدية** **ولو** **ادعت** **انه** **اي** **المهر**  
**من** **المهر** **وقال** **هو** **ودعة** **فان** **كان** **من** **جنس** **المهر** **فالقول** **لها** **وان** **كان** **من** **جنس**  
**خلافه** **فالقول** **له** **بشهادة** **الظاهر** **انفق** **رجل** **على** **معتدة** **الغير** **بشرط** **ان** **تزوج**  
**بعد** **دتها** **ان** **تزوجته** **لا** **رجوع** **مطلقا** **ما** **ان** **ثبت** **فله** **الرجوع** **ان** **كان** **دفع**  
**لها** **وان** **كانت** **معدة** **مطلقا** **بحر** **عن** **العادية** **وفيه** **عن** **المستغنى** **جز** **ان** **بشر** **بجهان** **وكان**  
**ذلك** **لانه** **لا** **استرد** **اد** **منها** **ولا** **لورثته** **بعده** **وان** **سلمها** **ذا** **لم** **في** **صحة** **بل** **يختص** **به**  
**وبه** **يفتي** **وكذا** **لو** **اشترى** **لها** **في** **صغرها** **ولو** **الحبيدة** **والحيلة** **ان** **يشهد** **عند** **التسليم**  
**اليها** **انه** **انما** **سلمه** **عارية** **والا** **حوط** **ان** **يشترى** **منها** **ثم** **يبريه** **در** **اخذ** **اهل**  
**المرأة** **يسا** **عند** **التسليم** **فللزواج** **ان** **يسترد** **لانه** **سقة** **جهن** **ان** **بشر** **ثم** **ادعي**



انما دفعها عارية وقالت هو عليك وقال الزوج ذلك بعد موتها ليرث  
منه وقال الاب وورثته بعد موته عارية فالمعتدان القول للزوج ولها ان  
اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثل جهاز العارية واما ان كان  
مستثريا كعصرو الشام فالقول للاب كما لو كان اكثر ما يحضر به مثلها والام  
كالاب في تجهيزها وكذا في الصغيرة تشرح وحبانته واستحسن في النهر  
بعضا فافني خان ان الاب ان من الاسراف لم يقبل قوله انه عارية ولو لم  
في تجهيزها لا بنتها شيئا من امتعة الاب بحضرة وعلمه وان ساكتا  
وزفت في الزوج فليس الاب ان يسترد ذلك من ابنته لجهان العرف  
به وكذا لو اتفقت الام في جهازها ما هو مقتاد والاب ساكت لا تضمن الام  
وهما من المسائل السبع والثلاثين بل الثمان واربعين على ما في زواهر الجواهر  
التي ستكون فيها لا تنطق فشرع لو زفت اليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة  
الاب بالقضاء في البحر عن المستغنى الا اذا سكت طويلا فلا خصوصية له لكن في النهر  
عن النزازية انه لا يرجع على الاب بشيء لان المال في النكاح غير مقصود كجدي  
او متما من ذمته او حربي حربية تمت بيمينته او بلاهر بان سكتا عنه او فنياء والحال  
ان اذا جاز عندهم فطويت وطلقت قبله او مات عنها فلا مهر لها ولو اسلمها  
وترافعا اليها لانا امرنا بتركهم وما يدينون وثبتت بقية احكام النكاح في حقهم  
كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوها كعدة ونسب  
وخيار يلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلاثا ونكاح محارم وان  
نكحها بغير خنزير عينا او شارا اليه ثم اسلمها او اسلمها حدها قبل القبض  
فلها ذلك فتخلل الخنزير ولو طلقها قبل الدخول فلها نصفه ولها  
في غير عين قيمة الخنزير او الخنزير اذا اخذ قيمة التيمم في خذ عنده شروع  
الوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن احدا ومهر الا في مستثنين صبي نكح بلا اذن  
وطار عنه وبايع امه قبل تسليم ويستقط من الثمن ما قابل البكارة والا فلا  
تدافعت جارتها مع اخري فان التباينها الزمها مهر المثل لاب الصغيرة  
المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت الرجل فاللبنازي ولا يعتبر

المسن فلو تسلمها فمهرت لم يلزمه خذع امراة فاخذها حبس الى ان ياتي  
بها او يعلم موتها المهر من المثل السرو قيل العارية الموجه الى الطلاق وتعمل  
بالرجعي ولا يتاجل بمراجعتها ولو وهبته المهر على ان تزوجها فابي فالمهر باق  
نكحها او لا ولو وهبته لاحد وكلته بقبضه صح ولو احوالت به انسانا ثم وهبته  
للزوج لم يصح وهذه جملة من يريد ان يبتاعها **باب نكاح الرقيق**  
هو المملوك كالا او بعضا والقن المملوك كالا **توقف نكاح قن وامه ومكاتب**  
**ومدبر وام ولد على اذنه المولى فان اجاز نفقدا وان رد بطل فلا مهر** بالمر  
يدخل في طالب المهر المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى من له ولاية تزويج الامة  
كاتب جد قاض ووصي ومكاتب ومعاوض ومتولى واما العبد فلا يملك  
تزوجيه الا من يملكه اعتاقد فان نكحوه بالاذن فالمهر والنفقة عليهم على القن  
وغيره لوجود سبب الوجوب منه **ويسقطان بغيرهم لغوات الاستيفاء ببيع**  
**قن فيها لا يباع عنهم** ولو مات مولاه لزمه جملة ان قدره زرقينه لكنه  
**يباع في النفقة مرارا** ان تجددت وفي المهر مرة ويطالب بالباقي بعد عتقه  
الا اذا باعه منها خائنة ولو زوج المولى منه من عبده لا يجب له مهر في الاصح  
ولو اجدته قال البنزازي بل يسقط ومحل الخلاف اذا لم تكن الامة مازونة  
مدبونة فان كان يبيع ايضا لانه يثبت لها ثم ينتقل للمولى ثم فلو باعه  
سيده بعد ما تزوجه امراة فالمهر برقبته **يدبر بعد ان ما دارك**  
**الاستهلاك** لكن للمرأة نسخ البيع والمهر عليه لانه دين فكانت كالغرض  
منه وقوله لعبد طلقها رجعية اجازة للنكاح الموقوف لا طلقها او فارقها  
لانه يستعمل للتأركة حتى لو اجازته بعد ذلك لا ينفذ بخلاف العصفولي واذنه  
لعبد في النكاح يتنظم جائزه وقاسده في بيع العبد المهر من نكاحها فان  
بعد اذنه فوطئها خلافا لهما ولو فوي المولى الصبي فقط تفيد به كما لو نفقه  
ولو فوي على الفاسد صح وصح الصبي ايضا ولو نكحها ثانيا صحى وان كان اخري  
بعدها صحى **تقف على اذنه** لانها الاذن تهره وان فوي مرارا ولو  
مرتين صح لانها لنكاح العبد وكذا التوكيل بالنكاح **بخلاف التوكيل به**



فانه لا يتناول الفاسد فلا ينتهي به به يفتي والوكيل بنكاح فاسد لا يملك  
الصحيح بخلاف البيوع ابن مالك وفي الاشباه في قاعدة الاصل في الكلام  
الحقيقة الاذن في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد وبالنكاح  
لا واليمين في نكاح وصلاة وحج وبيع ان كانت على الماضي تناولها وان على  
المستقبل لا ولو تزوج عبدا ما دون ما يدوناهم وسأوت المرأة غرضا في مهر  
متلها والاقول والزائد عليه تطالب به بعد استيفاء العهر ما كثر في الصحيحين من  
المهر الا اذا باعه منها كما مر ولو تزوج بنته مكاتبه مات لا يفسد النكاح لانها  
لم تملك المكاتب بموت ايها الا اذا عجز فرد في الرق في يفسد للثنا في زوج امته  
او امر مملوكه لا يجب عليه بيعها وان شرط في العقد ما لو شرط الحرية اولاد  
فيه صح وعقود كل من ولدت في هذا النكاح لان قبول المولى شرط والتمزوج على  
اعتباره هو معنى تعليق الحرية بالولادة فيصح فتح ومفاده انه لو باعها او  
مات عنها قبل الوضوع فلا حرية ولو ادعى الزوج الشرط ولا يثبت له حلف المولى  
نهر لكن لا نفقة ولا سكن لهما الا بها بان يدفعها اليه ولا يستخداها وتخدم  
المولى ويطي الزوج ان ظفرت بها فارغة عن خدمته للمولى وكيف في تسليمها  
قوله متى ظفرت بها وطنتها نهر فان بولها ثم رجع عنها رجعوا لبقا  
حقه وسقطت النفقة ولو خدمته اي سيد بعد التتويه بلا استخداها  
او استخداها بها راوا عا دها لبيت الزوج لئلا تسقط لبقا التتويه وله  
اي المولى السفر بها اي بامته وان ابا الزوج ظفرت به ولدا حيا رقبته وامته  
ولو امر مملوكه ولا يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لاقل من نصف حول فهو  
من المولى والنكاح فاسد حرم من الاستيلاد وثبت النسب على النكاح وان لم  
يرضيا لا مكاتبته ومكاتبته بل يتوقف على اجازتها ولو صغير من الحاقا بالبالغ  
فلو ادسا اتفاقا عاد موقوف على اجازة المولى لا على اجازتها لعدم اهليتها ان  
لم يكن عصبة غير ولو عجز توقف نكاح المكاتب على رضاي المولى بالثنا بعد موت  
النكاح عليه وبطل نكاح المكاتب لانه طوا حل بات على موقوف فابطله والمذلل  
يجعل العجائب ويحت الكمال ههنا غير صائب لوقتل المولى منه قبل الوطن ولو

خطا وهو مكلف فلو صبيا لم يسقط على الراجح ذكره المهر سقط المهر لمنعه المبدل  
كثرة ارتدت ولو صغيرة لا الوفاة ذلك القتل امرأة ولو اتمته على الصحيح فانه  
بنفسها او قتلها وارثها او ارتدت لامة او قبلت بن زوجها كما حرم في النهر  
اذ لا تقويت من المولى او فعله بعده اي الوطى لتقره به ولو فعله بعده او  
مكاتبه او ما دونته المديونة لم يسقط اتفاقا والاذن في العزل وهو الا تزال  
خارج الفرج لمولى الامه لاله لان الولد حقه وهو يفيد التقيد بالبالغة  
وكذا الحق نهر ويعزل عن الحرة وكذا للكا تته نهر كما باذنها لكن في الخائفة ان  
يباح في زماننا الفساد قاله الكل فليعتبر عذرا مسقطا لاذنها وقالوا يباح بقاء  
الولد قبل اربعة اشهر ولو بالاذن زوج وعنا مبرغير اذنها بلا كراهة فان ظهر  
بها حبل حل نفية ان لم يعد قبل بول وخيرت امته ولو امر مملوكه مكاتبه ولو  
حكما معتقة بعض عتقت كخحر او عبدا ولو كان النكاح برضاها دفعا  
لزيادة الملك عليها بطلقة ثالثة فان اختارت نفسها فلا مهر لهما او زوجها  
فالمهر لسيدتها ولو صغيرة تاخر لموعنها وليس لهما خيار بلوغ في الاصح او كانت  
الامة عند النكاح حرة لم صار مكاتبه بان ارتدت او لحق ابدان الحرب  
ثم سبيها معا فاعتقت خیرت عند الثاني خلافا للثالث بسوط والجعل هذا  
الخيار خيار العتق عذر فلو لم تعلم به حتى ارتدا ولحقا فعلت ففسخت صح  
الا اذا قضى بالحق وليس هذا حكم بل فتوى كافي ولا يتوقف على القضاء ولا يبطل  
بسكوت ولا يثبت الفلام ويقتصر على مجلس خيار مخيرة بخلاف خيار البلوغ  
في الكل فانية ثم عبد بلا اذن فقطق او باعه فاجاز المشتري نقد لزوال المانع  
وكذا حكم الامه ولا خيار لها لكون النفوذ بعد العتق فلم يتحقق زيادة الملك  
وكذا لو اقترنا بان زوجها فضولي واجازها للمولى وكذا مبدرة عتقت بموته  
وكذا ام الولدان دخل بها الزوج وللمام نفذ لان عتقها من المولى يمنع نفاد  
النكاح فلو وطن الزوج الامه قبل اي لعق فاما مهر المسمى له اي للمولى وبعده  
فاما لمقابلته بمنفعه ملكها ومن وطن فانه فلولدت فلولدت لمزورها  
وارتكب محرمات ولا يحل قاذفه فادعاه الاب وهو حر مسلم عاقل ثبتت نسبه



بشرط بقاء ملك ابنه من وقت الوطى الى الدعوى وبيعها لاختيه مثل لا يضر  
بمخاضها **رت مولاة** لاستناد الملك لوقت العلوق **وعليه قيمتها** ولو فقرا  
لنقصو راجعة بقاء نسبه عن بقاء نفسه ولذا يحل له عند الحاجة الطعام لا الوطن  
ويجبر على نفقة ابنته لا على جارية تسريه **لا عقربا وقيمة ولدها** ما لم تكن مستركة  
فتجبر حصته الشريك وهذا اذا ادعاه وحده فلو مع الابن فان شريكين قدر  
الاب والافالين ولو ادعى مولاة المنقبة او مدركته او ملكا تبنته بشرط تصديق  
الابن **وحد صحيحه** كما بعد زوال ولا يقر بوث وكفر وجنونا ورق في اي في  
الحكم المذكور لا يكون كالا **قبلة** اي قبل الزوال المزبور ويستمر بوث ولايته  
من حين الوطى الى الدعوى **ولو تزوجها** ولو فاسدا **ابوه** ولو بالولاية **فولدت**  
**لم تصير مولاة** لتولد من نكاح **ويجب للمهر** لا القيمة **وملدها حر** لملكها  
ومن الحيل ان يملك منه لطفله ثم تزوجها ولو وطئ جارية امراته او والد  
او جده فولدت وارعا **ولا يثبت النسب** لا بتصدق المولى فلو كذب به  
الجارية وقما ما ثبت النسب يوجب في الاستيلاء **حرة** متزوجة بريق **قال المولى**  
**زوجها الحر** لا كلفا **اعتق على ألف** او زادت ورهط من خمر اذ القاسد منها  
كالصحيح **فصل في نكاح** لتقدم الملك انصافا كانه قال بعته منكم  
عتقه عنك لكن لو قال كذلك وقع العتق عن المأمور لعدم القبول كما في الجواز  
السعدية ومفاده انه لو قال قبلت وقع الامر **والولاءها** ولزمها الافراد  
المهر ويقع العتق عن كفارتها ان نوت عنها ولو لم تقبل بالمال يفسد لعدم  
الملك **والولاية** لانه المعتق بالمال **نكاح الكافر** يسهل المشر كذا للتابع  
وهنا ثلاثة اصول الاول ان كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين اهل  
الكفر خلا لما كذبوه قوله تعالى وامراته حالت الحطب وقوله عليه السلام  
والسلام ولدت من نكاح كافر من سفاح والثاني ان كل نكاح حرم بين المسلمين  
لنقد شرطه كعدم شهود يجوز في حقهم اذا اعتقدوه عند الامام **ويستمر**  
عليه بعد الاسلام والثالث ان كل نكاح حرمه المحل كحارم يقع جازنا  
وقال **مناجج العراق** لا بل فاسدا والا فلا وهو عليه فجب المنقذ وحيد

فاذنه واجمعوا انهم لا يتعارفون لان الارث ثبت بالنص على خلاف القياس  
في النكاح الصحيح مطلقا فيقتصر عليه ملك **سلي المتزوجان** بلا اسماع **فعدة**  
**كافرين معتقدين** ذلك **اقرا عليه** ولم يجدد واستفاد المستأجر على جواز نكاح  
عن كافر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة وبعضهم ليست بواجبة وهو  
الاصح كما في الكرواني وفائدة الاختلاف تظهر في ثبوت الرجعة للزوج فجاء  
طلاقها وفي ثبوت نسب الولد اذا اتت به لاقل من ستة اشهر فعلى الاول  
يثبتان وعلى الثاني لا ولو كانت في عدة مسلم لا فبذلك نكاح بالاجماع  
بحر قهستان لاننا امرنا بتركهم وما يعتقدون **ولو كانا** اي المتزوجان اللذان  
اسما **محرمين** او **اسلم** **جد المجنس** او **ترافعا** **البناء** **وهو على الكفر** **فرق** او الذي حكمه  
بينهما لعدم المحلية **وبرافعة** **احدهما** لا يفرق بقاء حق الاخر بخلاف اسلامه لان  
الاسلام يعمل ولا يعلا الا اذا طلقها بالثلاثا وطلبت لتفرق فانه يفرق بينهما  
اجاما كما لو خالعهما ثم اقام معها من غير عقد وتزوج كتابية في عدة مسلم  
او تزوجها قبل زوج اخر وقد طلقها بالثلاثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير  
مرافعة بحسب من المحيط للزيلي والحاموي من اشتراط المرافعة **واذا اسلم احد**  
**الزوجين المجنسين** او امرأة الكتابي عرض لاسلام فان اسلم فيها والا بان  
اي وسكت ففرق بينهما ولو كان الزوج **صبيا** **مينا** اتفاقا على الاصح **والصبية**  
**كالصبي** فيما ذكره الاصل ان كل من صح منه الاسلام اذا اتى به صح منه الا بانه  
اذا عرض عليه وينتظر عقل اي تميز غير المجنس ولو كان مجنونا لا ينتظر لعدم  
بل **يعرض** الاسلام على ابويه فانهما اسلم تبعه فيبقى النكاح فان لم يكن له ادب نصب  
القاضي عنه وصيا فيقضي عليه بالفرقة باقاني عن البهنسي عن روضة العلماء للزهد  
ولو اسلم الزوج وهي مجنونة فتزوجت او تنصرت بقاء نكاحها كما لو كانت في الابتداء  
كذلك لانها كتابية مالا والتفريق بينهما طلاق ينقص العدد **لو ابى للوالت** لان  
الطلاق لا يكون من النساء **ابا المين** **واحد ابوي** **المجنون** طلاق في الاصح وهو من  
اغرب المسائل حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون زليعي وفيه نظر اذا الطلاق  
من القاضي وهو عليها لامتها فليس باهل للايقاع بل للوقوف كما لو ورثت



ولو قال ان جنت فانت طالق فجن لم يقع بخلاف ان دخلت الدار فدخلها جننا  
وقع **ولو اسلم احدهما** اي احد المجوسين او امرأة الكتيبة **ثم** اي في دار الحرب وملحق  
بها كالبحر **لم تنكح حتى تخيض ثلاثا** او تمضي ثلاثة اشهر **قبل اسلام** الاخر اقامه  
لشرط الفرية بمقام السبب ليست بعده ادخول غير المدخول بها **ولو اسلم زوج**  
**الكتانية ولو ما لا كما مر** **فهي له** والمرأة تبين بتيان الدارين حقيقة وحكما **الا باليس**  
**فلو خرج احدهما اليها مسلما** او ذميا او اسلم او صار ذميا في دارنا او اخرج **مسيبيا**  
وادخل دارنا **بانت** بتيان الدارين اذا اهل الحرب كالموتى ولا نكاح بين حي وميت  
**وان مسيبا** او خرجا اليها **مع** ذميين او مسلمين او ثم اسلما او صارا ذميين  
تبين بعد ما تبين حتى لو كانت البينة منكوبة مسلم او ذمي لم تبين ولو  
نكحها ثم خرج قبلها **بانت** وان خرجت قبله لا وبان في الفقة عن المحيط تحريم  
نكاحها **ومن هاجر اليها** مسلمة او ذمية **حالتا بانت** **بالعلة** فيحل تزوجها اسما  
الحامل فتنتي تضع على الاظهر لا للعدة بل لسفل الرحم بحق الغير **وارتداد احدهما**  
اي الزوجين **فسخ** فلا ينقص عدلا **عاجل** بلا قضا **فللموطوءة** ولو حكما **كل امر**  
**لتأكله به** **ولغيرها النصف** لو مسحى او المتعة **لو ارتد** وعليه نفقة العدة  
**ولا تسن** من المهر والنفقة سوى السكنى به **يفتي لو ارتد المجبي** الفرية منها  
قبل تأكله ولو ماتت في العدة ورثها زوجها المسلم استحسنانا وصحوا  
تتغير بها خمسة وسبعين ويجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح زجرها بغير  
كديار وعليه الفتوى ولو الجبته وافتي مسأخ بلخ بعد الفرية بردها زجرا  
وتيسر الاسماء التي تقع في المكفر ثم تنكر قال في الزهر والافتا هذا اولى من الافتا  
بما في النواذر لكن قال المصنف ومن تصفح احوال النساء زماننا وما يقع فيهن من  
موجبات الردة مكررا في كل يوم ولم يتوقف في الافتا برواية النوادر اقوال وقد  
سقط في الفقيه والمجتبي الفقه والجموع واصلها انها بالردة تسترق قلوب  
فيما المسلمين عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويستريحها الزوج من المما  
او يصرفها اليه لو مصرفا ولو استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها ولا يصح  
ما لم تكن ولدت منه فتكون كالمولود فنقل المصنف في كتاب الغصب ان عمر رضي

الله تعالى عنده حجة نأخذة فضر بها بالردة حتى سقط خمارها فقيل له يا امير  
المؤمنين قد سقط خمارها فقال ايها الامرئ لها ومن هنا قال الفقيه ابو بكر البجلي  
حين مر بنسبا على سبط نهر كاشفات الروس والذراع فقيل له كيف مر فقال لا حرمه  
لهن انما السك في ايمانهم كما ان حرميات **وبقي النكاح ان ارتد معا بان** لم يعلم  
السبق فيجعل كما اخبرني **ثم اسلم كذلك** استحسنانا **وفسدان** اسلم احدهما **اقبل**  
**الاخر** ولا مهر قبل الدخول او المتأخر هي ولو هو منصفه او متعة **والولد يتبع**  
**الابوين** **ومنا** ان اخذت الدار ولو حكما بان كان الصغير في دارنا والابنة في  
بخلاف العكس **والمجوسي ومثله** كوثني وسائر اهل الشرك **شرك** **من الكتابي** والنصر  
شرك اليهودي في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يخف للمجوسي وفي الاخرة اسد عليا  
وفي جامع الفضولين لوقال النصرانية خير من اليهودية او من المجوسية كغير اثبات  
الحزب لما تبع بالقطعي لكن ورد في السنة ان المجوسي سعدا له من المعتزلة  
لا ثبات المجوسي خالفين فقط وهو لا خالف الا عدله نازبه ونهر **ولو تجسس ابو**  
**صغير نصرانية تحت مسلم** **بانت** بلامر ولو كان **قد ماتت الام نصرانية**  
مثلا وكذا عكسه **لم تبين** لتناهي التبعية بموت احدها ذميا او مسلما او مرتدا  
فلما سقط كفر الاخر وفي المحيط لو ارتد لم تبين ما لم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم  
جنت فان ردها تبين مطلقا مسلما تحت نصرانية فتجسسا او تنصرا **بانت** **لا يصح**  
**ان ينكح مرتدا او مرتدة احدا** من الناس مطلقا **اسلم الكافر** وتحت **خمس نسوة**  
**فصا عدا او اختان او امرؤ بنتها بطل نكاحهن** **ان تزوجهن بعقد واحد**  
**فان رقب وخبره** محمد والسابعي بحدوث فيروا قلنا كان تخيير في التزوج بعد الفرية  
**بلقت المسلمة النكوحه ولم تصف الاسلام بانت** ولا مهر قبل الدخول وينبغي  
ان يذكر الله تعالى جميع صفاته عندها وتقر بذلك كما في الكافي **باب**  
**القسم** يقع القاف القسمه وبالكسر النصيب **بجب** فظاهر الاية انه فرض نذر **ان**  
**يعدل** اي ان لا يجوز فيه اي في القسم بالتسوية في البيوتة **وفي المكسور المالك**  
**والصحة** **لا في الجامة** كالمحمة بان يستحب سقط حقها بمرق ويجب ديا نراجيا  
ولا يبلغ مدة الايلاء الا برضاها ويومر السعد بجهتها احيانا وقدره الطحاوي



يوم وليلة من كل اربع حرة وسبع لامة ولو تضررت من كثرة جماعه لم تجز الزيادة  
 على قدر طاقتها والراي في تعيين المقدار للقاضي بما يظن طاقتها من **بحسب الفرق**  
**بين نخل وخصي وعنين ومحبوب ومريض وصحيح** وصبي دخل بامرته بالغ  
 لم يدخل بحرمتها واقره المهر ومريضة صحيحة وحائض وذات نفاس ومجنونة  
**لا تخاف وتلقا وقرنا** وصغيرة يمكن وطئها ومظاهر وصول منها ومقابلاتهن  
 وكذا مطلقة ان قصد جمعها والا لاجر **ولما قام عند واحدة شهر في غنى**  
**سفر ثم خاضعة الاخرى في ذلك يوم** بالعدل بينهما في المستقبل **وهذا ما**  
**وان لم يده** لان التسمية تكون بعد الطلب **وان عاد الى الجور بعد زني القاض**  
**عذر** بغير حبس جوهره لتغوية الحق وهذا اذا لم يقل انما فعلت ذلك لان خيا  
 الدول في يقضي القاضي بقدره **نهر بحسبها والبكر والتب الجديدة والقديمة**  
**والمسلمة والكتا بية** سوا الاطلاق الاية **ولامة والمكاتبه وامر الولد للمدبر**  
**وللبعضه نصف الحرق** اي من البتونة والسكنى معها ما النفقة فيجاء لها  
**ولا قسم في السفر** دفعا للحرج **فله السفر بمن شاء منهن والقرعة** احب تطيبا  
 لقلوبهن **ولو تركت قسمتها** بالكسر اي فويتها **لصرتها** صوح ولها الرجوع في ذلك  
 في المستقبل لانه ما وجب فاسقط ولو جعلته المعيشة هل له جعله لغيره اذ ذكر الشا  
 لا وفي البحر **حسبها** نعم ونازع في النهر **ويقيم عند كل واحدة منها يوما وليلة**  
 لكن انما تلزمه التسوية في الليل حتى لو جاءه الاولى بعد الغروب والثانية  
 بعد العشاء فقد ترك القسم ولا يجامعها في غرتوبتها وكذا لا يدخل عليها  
 بالليل الا لعيادتها ولو اشتد في الجوهره لا بأس ان يقيم عندها حتى تشفى  
 او تموت انتهى يعني ذلك لم يكن عندها من يونسها ولو مرض هو في بيته دعي  
 كلا في نوبتها لانه لو كان صحيحا واراد بذلك ينبغي ان يقبل منه **نهر وان شاء**  
**ثلاثة ايام** وليا لهما **ولا يقيم عند احدها اكثر الا باذن الاخر**  
 خلاصه وزاد في الخافيه **والراي في البداية** في القسم **اليه** وكذا في مقدار الدو  
 هدايه وتبين وقيل في الفقه **حسب امدة الايلا** وجمعه وعنده في البحر فظهر فيه  
 النهر قال المصنف ظاهر حكمها انما لم يطع على ما في الخلاصة من التقييد بالثلاثة

ايام كما عولنا عليه في المختصر والله اعلم **فروع** لو كان علمه لالا الحارس  
 ذكر الشافعية انه يقسم نهارا وهو حسن وحقه عليها ان تطيعه في كل مباح بها  
 به وله منها من الغزل ومن الكل ما تاذي من راحته بل ومن الحنا والنقص  
 ان تاذي من راحته نهر وتامه فيها علقته على اللبقة **باب الرضاع**  
 هو لغة بفتح وكسر من الثدي وشعره **مصر من ثدي ارمية** ولو كبرا او مية او ايسر  
 والحق بالمصر الوجود والسقوط في وقت مخصوص هو **حولا** **لان نصفه عنده وحولا**  
**فقط عندها وهو الاصح** ففتح ربة يفتي كما في تصحيح القدوري عن العون لكن في الحق  
 انه في الحولين ونصف ولو بعد الفطام محرم وعليه الفتوى ما استدلو بالقول الامام  
 بقوله تعالى وحمله وفضاله بلائون شهر اي مدة كل منها ثلثون غير ان النقص  
 في الاول قام بقول عائشة لا يبق الولد اكثر من سنتين ومثله لا يعرف الاسماء والاية  
 مؤولة لتوزيعهم الاجل على الاقل والاكثر فلم تكن لالتها قطعية على ان الواجب على  
 المقلد العمل بقول المجتهد وان لم يظهر دليله كما افادوه في رسم المفتي لكن في اخر  
 الحاوي فان خالفوا قيل خير للمفتي والاصح ان العبرة بقول الدليل ثم الخلاف في الحكم  
 اما الزوم اجر الرضاع للمطلقة فمقدس بحولين بالاجماع **ويثبت التحريم في المدة**  
**فقط ولو بعد الفطام والاستغناء بالطعام** على ظاهر المذهب وعليه الفتوى فتح  
 قال المصنف كما لم يرد في الزيلعي خلاف المعتدل ان الفتوى متى اختلفت بوج ظاهر الروا  
**ولم يبع الرضاع بعد مدته** لانه جزاء رمي والانتفاع لغير ضرورة حرام على الصحيح  
 شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز النكاح بالمحرمة في ظاهر المذهب صله بول الماكول  
 كما مر **ولاب جبارا** رامة على فطام ولدها منه **قبل الحولين ان لم يرض** اي للولد  
**الفظام كما له ايضا اجبارها** اي اتمه على الرضاع **وليس له ذلك** يعني الاجبا  
 بنوعه **مع زوجته الحرة ولو قبلها** لان حق التربية لها جوهره **ويثبت به ولو**  
 بين الحولين بزازية **وان قل** ان علم وصوله بحوفه من منه او افقه لا غير فلو التقم  
 الحلة ولم يدركه في حلقه ام لا لم يحرم لان في التامع سكا ولو لم يجد ولو  
 ارضعها اكثر اهل قرية ثم لم يدركها ادا حدهم نهر وجها ان لم يظهر علامته ولم يشهد  
 بذلك جاز خائفة **اموية المرضعة للرضيع** ويثبت ابوة زوج مرضعة اذا كان











بحر دهنس بينا المنقول فهو مدحوسا دهنسه الله **فلنايم** لانتم انتم ارادة  
ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خير ولا شر ولا نساء ولو قال اخرجته او واقعته لا يقع  
لانه اعاد الضمير الى غير معتبر جوهرة ولو قال وقعت ذاك الطلاق وجعلته  
طلاقا وقع بحر واذا ملك احدها الاخر كله وبعضه بطل النكاح ولو حررت  
حين ملكته فطلقت في العدة او خرجت الحرة بيننا مسئلة ثم خرج زوجها  
كذلك لما فطلقها في العدة الغاء الثاني في المسئلتين ووقعه الثالث  
فيها واعتبار عدده بالنساء وعند النساء في الرجال فطلاق حرة ثلاث وطلاق  
**امه ثنتين** مطلقا وينفع الطلاق بلفظ العقب بنية او دلالة حال لا عكسه لان ازالة  
الملك اقوى من ازالة القيد **شروع** كتب الطلاق ان مستبينا على خروج  
وقع ان نوي وقبل مطلقا ولو على نحو ما فلا مطلقا ولو كتب على وجه الرسالة  
والخطاب كان يكتب يا فلانة اذ اتاك كتابي فانت طالق طلقة بوصول  
الكتاب جوهرة وفي البحر كتب لامرأته كلاما في غيرك وغير فلانة طالق ثم نوي  
اسم الاخيرة وبهتة لم تطلق وهذه جملة عجيب **باب الصريح صريحه**  
**ما لم يستعمل الا فيه** ولو بالفارسية **كطلقتك وانت ومطلقة** بالتسديد فيد  
بخاطبها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق ولا يخرجني الا باذني فاني خلعت  
بالطلاق فخرجت لم يقع لتركه الاضافة اليها **ويقع بها** بهذه اللفاظ وما  
سمعناها من الصريح ويدخل نحو طلاع وتلاع وطلاق وتلاك وطار واور  
طلاق باشر بالفرق بين عالم وجاهل وان قال تعمدت تخويفا لم يصدق قضا  
الا اذا استشهد عليه قبله به يفتي ولو قيل له طلقت امرأتك فقال نعم او  
يلي بالهي طلقت بحر واحدة **رحمته وان نوي خلافتها** من البائن او اكبر  
خلافا للنساء نفي **او لم ينو شيئا** ولو نوي به الطلاق عن وفاق دين ان لم  
يقر به بعد ولو مكرها صدق قضا ايضا كما صرح بالوفاق او القيد وكذا  
لو نوي طلاقها من زوجها على الطلوع خائبة ولو نوي عن العمد لم يصدق  
اصلا ولو صرح به دين فقط **ونوات الطلاق** او طلاق او انت طالق الطلاق  
او انت طالق طلاق يقع واحدة **رحمته ان لم ينو شيئا او نوي يعني**

119  
بالمصدر لانه لو نوي بطلاق واحدة وبالطلاق اخري وقعتا رجعتين لو  
مدخولا بها كقوله انت طالق من يلهي واحدة **او ثنتين** لانه صريح مقدم  
لا يحتمل العدد فان نوي **لثلاث** لانه فرد حكمي ولذا كان **الثلاث**  
في الامه لانه صريح مقدم لا يحتمل العدد فان نوي **لثلاث** وكذلك حرة  
تقدمها واحدة لكن جزم في البحر انه سهو بمنزلة **الثلاث** في الحق ومن  
الالفاظ المستعملة الطلاق يلزم مني والحرام يلزم مني وعلى الطلاق وعلى الحرام  
يقع بلانية للعرف ولو لم يكن له امرأة يكون يمينا فنكح بالحنث كما في  
تصحح القدوري وكذا على الطلاق من ذراعي بحر ولو قال الطلاق على لم  
يقع وكذا اذا واجبا ولا رزم او ثابت او فرض هل يقع قال البرازي  
للمختار لا قال الخامي المختار نعم ولو قال طلقك الله وقع هل ينفق لنية  
قال الحال الحق نعم ولو قال لها كوني طالقا او اطلقني او يا مطلقه بالتشديد  
وكذا اذا طال بكسر اللام وضمها لانه ترجم او انت طالق بالكسر والاتوقف  
على النية كما لو تجي به او العقب وفي النهر عن النصحة الصحيح علم الوقوع  
بوهبتك طلاقا وكخوه **واذا اضاف الطلاق اليها** كانت طالق **اولى**  
**ما يعبر به عنها كالرقبة والعقب والروح والبدن والجسد** الاطراف  
لمخلقة في الجسد دون البدن والفرج والوجه والراس وكذا الاست  
بخلاف البضع والدر والدم على المختار او اضافة الى جزاها **سابع**  
كنصفها او ثلثها **وقع** لعدم تجزئته ولو قال نصفك الا على طالق واحدة  
ونصفك الا ثنتين وقعت بخاري فافتي بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث  
حالا بالاضافتين خلاصه **واذا قال الرقبة منك او الوجه او وضع يده**  
**على الراس والعقب او الوجه** وقال هذا العضو طالق لم يقع في الاصح لانه  
لم يجعله عبارة عن الكل بل عن البعض حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الراس  
طالق وشار لراسها وقع في الاصح ولو نوي تخصيص العضو ينبغي ان يدين في  
كما لا يقع لو اضاف الى اليد الا بنية المجاز والرجل والدر والشعر والانف  
والساق والفخذ والظهر والبطن واللسان والاذن والفم والصدر والذقن



**والريق والعرق** وكذا الذي والدم جوهه لانه لا يعبر به عن الجملة فلو عبر به  
عنها وقع وكذا كل ما كان من اسباب الحرقه لا محل اتفاقا **وجزوا الطلقة**  
ولو من الف جزوا **تطبيقا** لعدم التجري ولو زاد في الاجزاء وقع اخرى وكذا  
ما لم يقل نصف تطبيقا طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة فيقع الثلاث ولو بلا  
واو فواحدة ولو قال طلقة ونصفها فثنتان على المختار جوهه وكذا لو كان  
مكان السكن ربعا فثنتان على المختار وقيل واحدة فثنتان في صحيح ان  
استثنى بعض التعلق لغيره بخلاف ما يقع بقوله **من واحدة الى اثنتين**  
**او ما بين واحدة الى اثنتين واحدة** ويقول من واحدة او ما بين واحدة  
**الى ثلاث ثنتان** الاصل فيما اصيل الحظر دخول الغاية الاولى فقط عند  
الامام وفيما مرجعه الاباحه كتحذ من مائة الى الف الف اثنتين  
اتفاقا ويقع **ثلاث اوصاف** **ثلاثين ثلاثه** وقيل ثنتان **وثلاثه**  
**انصاف طلقه** او نصفين طلقين **ثلاثين وثلاثه** وقيل **ثلاث** والاول اصح  
**وبواحدة في اثنتين واحدة** ان لم ينو ونوى الضرب لانه يكثر الاجزاء  
لا افراد وان نوى **ثلاثين وثلاثه** لومدخولها وفي غير الموطوءة  
**واحدة** كقولها **واحدة وثنتين** لانه لم يبق للثنتين محل وان نوى مع  
الثنيتين **ثلاثه** مطلقا ويقع **ثلاثين وثلاثه** الضرب **ثلاثان** لما مر ولو  
نوى معني الواو وقع فكما مر ويقول من هنا الى السام **واحدة رجعية** ما لم  
يطول او كبر فباينه وانت طالق بمكة او في مكة او في الدار والاطل  
والشمس او ثوب كذا تنجز يقع الحال كقولك انت طالق مريضه او مصلية  
او انت مريضه او انت تصلين ويصدق في كل ديانة لا فضا لو قال عيت  
اذا دخلت او اذا البست او اذا مرضت فخذ كذا فيتعلق به كقولك الى سنة  
او الى راس الشهر او السنة او اذا دخلت مكة **تعلق** وكذا في دخول الدار  
او في لبسك ثوب كذا او في صلاتك وكذا لان الطرق يسبب الشرط ولو قال  
لادخولك او لحيضك تنجز ولو بالبا تعلق وفي حيضك وهي جائز حتى تحيض  
اخرى وفي حيضك فحتى تحيض تطهر وفي ثلاثة ايام تنجز وفي مجي ثلاثة

ايام تعلق سوى يوم حلقه لان الشرط تعتبر في المستقبل ويوم القيمة لغو  
وقبله تنجز وفي طالق تطبيقا حسنة في دخولك الدار ان رفع حسنة تنجز وان  
نصبها تعلق وسال الكسائي محمد بن من قال لا سراته فان ترفق باهذ فالرفق  
ايمن وان تحرق يا هذ فالخرق سام فانت طالق والطلاق غزيرة ثلاث ومن  
بحرق عرق واطلم كمر يقع فقال ان رفع ثلاثا فواحدة وان نصبها ثلاثا فتمامه  
في المفتي وفيما علقناه على الملتقي بقوله **انت طالق غدا وفي غدا يقع عند طلوع**  
**الصبح ومع في الثاني بينه العصر** اي اخر النهار **نصا** **صدق فيها ديانته** ومثله  
انت طالق شعبان وفي شعبان **وفي انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم** اعتبر اللفظ  
**الاول** ولو عطف بالواو يقع في الاولى واحدة وفي الثاني ثنتان كقولك انت طالق  
بالليل والنهار او اول النهار واخره وعكسه او اليوم وراس الشهر والاصل  
انه متى اضاف الطلاق لوقتين كائن ومستقبل بحرف عطف فان بدا بالكاين  
اتحدوا والمستقبل تعدد وفي انت طالق اليوم واذا جاء غدا وانت طالق لابل  
غدا طلقت واحدة للحال واخرى في الغدا **انت طالق واحدة او لا او مع موتي**  
**او مع موتك لغو** اما الاول فله في المسك واما الثاني فلا صافته الى حالة منافته  
للايقاع او الوقوع كذا **انت طالق قبل ان تزوجك وامسك** وقد نكحها اليوم  
ولو نكحها قبل امس وقع لان الانشائي الماضي انشائي الحال ولو قال امس اليوم  
تعدد وعكسه اتحد وقيل بعكسه **وانت طالق قبل ان اخلق او قبل ان تخلق**  
**او طلقك وانا صبي وانا عم او مخنون** وكان معهودا كان لغو بخلاف قوله  
انت حر قبل ان اشتريك او انت حرامس وقد استراه اليوم فانزعتك كما  
يعتق لو اقر بعد ثم اشترى من الاقرار بحرية انت طالق قبل موتي بشهرين او  
اكثر ومات قبل مضي شهرين لم تطلق لانها شرط وان مات بعد طلقك  
لاول اللدة لا عند الموت وفايدته انه لا ميراث لها لان العدة قد تنقضي شهرين بثلاث  
حيض **قال لها انت طالق كل يوم** او كل جمعة او راس كل شهر **ولا ينفذ له تقع**  
فان نواه كل يوم او قال في كل يوم او مع غدا وكما مضى يوم يقع ثلاث في ايام  
ثلاث والاصل انه متى ترك كلمة الظرف اتحدوا لا تعدد وفي الخلاصة انت طالق



مع كل يوم تطليقة وقع ثلاث للحال قال طولكما عمر طالق الان لا تطلق حتى تموت  
احداها فتطلق الاخرى لوجود شرطه **خ** قال انت طالق قبل قدوم زيد بشهر فتقدم  
بعده شهر ووقع الطلاق **مقتضا** اعلم ان طريق ثبوت الاحكام الاربعة الاستصحاب والاقتضاء  
والاستسناد والتبيين فالانقلاب صيرورة كما ليس بعلة علة كالتعلق والاقتضاء  
ببوت الحكم في الحال والاستسناد بثبوت في الحال مستند اليه سابقه بشرط بقا الحل  
كل المدة كزوم الزكاة حين الحول مستند الوجود النصاب والتبيين ان يظهر في  
الحال تقدم الحكم تقدم الحكم كقوله ان كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في  
الحد وجوده فيها تطلق من حين القول فتعده منه **انت طالق ما لم اطلقك امة**  
**لم اطلقك امة** متى ما لم اطلقك وسكت طلقت للحال بسكوته **وفي ان لم اطلقك لا**  
تطلق بالسكوت بل ميتا للنكاح **حيث يموت احدهما قبل** اي قبل تطليقه فتطلق قبيل  
الموت لتحقق الشرط ويكون فارا واذا ابلانية مثل ان عنده ومثل متى عندها وقد  
مر حكمها وان نوى الوقت والشرط اعتبرت بنية اتفاقا وفي قوله **انت طالق**  
**ما لم اطلقك انت طالق مع الوصل** بقوله ما لم اطلقك طلقت بالمخبرة **الاخيرة**  
فقط استحضارنا **فخرج** قال ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا  
فحمله ان يطلقها على الف ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق به يفتي خاتمة  
لان التطلق للثبوت يدخل تحت المطلق **انت طالق يوم اتزوجك فنكحها الملاحث**  
**بخلاف الامر باليد** اي مرك بيديك يوم يهدم زيد فتقدم ليل لا تم تحجر ولو نهارا  
بقي الغروب والاصل ان اليوم متى قوت بفعل يستوعب المدة برادته النهار كالامر  
باليد انه يصح جعله بيدها يوما او شهرا او متى قوت بفعل لا يستوعبها برادته  
مطلق الوقت كارتقاء الطلاق فانه لو قال طلقتك شهرا كان ذلك المدة شهر الفاعل  
وتطلق للحال **انا منك طالق** او **بري ليس بشي ولو نوى** به الطلاق وتبين في  
**البائن والحرام** اي انا منك بائن او انا عليك حرام **ان نوى** لان الابانة لازالة  
الوصلية والخبر بم لازالة الحل وهما مشتركان فتصح الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك  
او عليك لم يقع بخلاف انت بائن مني ويقع بارتاك عن الزوجية بلانية **انت طالق**  
**ثنتين مع عتق مولاك اباك** فاعتق سيدها طلقت ثنتين **وله الرجعة** لوجود

التطلاق بعد الاعتاق لانه شرط ونقل ابن كمال ان كلمة مع اذا اقيم بين جنسين  
مختلفين محل محل الشرط ولو علق بالبنا للجهول **فتقها وطلقتها بالبحر** **والغد**  
**في الغد لا رجعة له** لتعلقها بشرط واحد **وعلى انها في السكتين ثلاث حصص**  
احتياطاً ولو كان الزوج **مريضا لا تثر منه** لوقوعه وهي امة فلا تثر ميسوط  
**انت طالق هكذا مسير** **بالاصابع** المشورة **وقع بعده** بخلاف مثل هذا فانه ان  
نوى ثلاثا وقعت بالافواحدة لان الكافي للتسبيه في الذات ومثل التسبيه في  
الصفات ولذا قال ابو حنيفة ايمان كايان جبريل لا مثل ايمان جبريل **وتعتبر**  
**المشورة** لا المضمومة الا بانه كلف والمعمد في الاشارة بالكف شبه كل الاصابع  
ونقل الفهستان ان انه يصدق هنا بنية الاشارة بالكف وهي واحدة ولو لم يقل هكذا  
يقع واحدة لتقدير التسبيه ولو قال انت هكذا مسير ولم يقل طالق لم اره **ولو اشار**  
**بظهورها فالمضمو** للعرف ولو كان مريضا نحو الخاطبة فان شتر عن ضم العبرة  
للمشورة وان ضامن شتر فالضم بن كمال ويقع بقوله **انت طالق بان** **او البتة** وقال  
الشافعي يقع مرجعيا او موطوءة او فحش الطلاق او طلاق الشيطان او البدعة او  
اسم الطلاق او كالحبل او كالف او ملا البيت او تطليقة شديدة او عريضة او  
طويلة او سواء او اسده او اخبته او احسنه او اكبره او اعرضه او اطول له او  
اغلظه او اعظمه واحدة **باينة** في الكل لانه وصفا لطلاق بما يحتمل ان لم ينزلنا  
في الحرة وثنتين في الامه فصح لما مر كما لو نوى بطالق واحدة وبخو بائن احزي  
يقع ثنتان بائنتان ولو عطف فقال ويا بن او سم يا بن ولم ينو شيئا ولو بالغا  
فباينة ذخيرة **كما يقع البائن ولو قال انت طالق طلقة تملك بها نفسك** لانها  
لا تملك نفسها الا بائنا ولو قال انت طالق علي ان لا رجعة لي عليك له الرجعة  
وقيل لا جوهره ويرجع في البحر الثاني وخطا من اوتي بالرجعي لرجعي وفي المقابل  
وقول الموثقين تكون طالقا طلقة تملك بها نفسها الخ لكن في الزايرة وغيرها  
قال المدخولة ان طلقتك واحدة فهي باينة او ثلاث ثم طلقها يقع رجعيها  
لان الوصف لا يسبق الموصوف وكذا لو قال ان دخلت الدار فكذا سم قبل  
دخولها الدار قال جعلته بائنا او ثلاثا لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها



انتهى ومفاده وقوع الطلاق الرجعي في متى تزوجت عليك فانت طالق  
طلقة تملكي بها نفسك اذ غايته مساواته لانت باين والوصف لا يستحق الوصف  
كذا حرم المصنف هنا وفي الكتابات **خلاف** انت طالق **الكثر** اي الطلاق **بالتا**  
**المشناه** من فوق فانه يقع به **الثلاث** ولا بد من ارادة الواحدة كما لو قال  
اكثر الطلاق وانت طالق مرارا والوفاء لاقليل ولا كثير فثلاث هو المختار  
كما في الجملة ولو قال اقل الطلاق فواحدة ولو قال عامة الطلاق او جلده ولو عين  
منه منه او اكثر الثلاث او كبر الطلاق فثنتان وكذا الاكثير ولا قليل على  
الايشبه مضميرات وفي القضية طلقتك اضرا الثلاث تطلقات فثلاث  
وطالق اضرا ثلاث تطلقات فواحدة والفرق دقيق حسن **فروع** يقع  
بانت طالق كل التليقة واحدة وكل تليقة ثلاث وعدد التراب واحدة  
وعدد الرمل ثلاث وعدد شعر بليس او عدد شعر بطن كفي واحدة وعدد  
ظهر كفي او ساق او ساقك او فرجك او عدد ما في هذا الخوض من الشعر وقع بعدد  
ان وجدوا الا لا لك زوج او لست لي امرأة او قالت لست لي زوج  
فقال صدقت طلاق ان نواه خلافا لها ولو اكد به بالقسم او سئل الك امرأة  
فقال لا لا تطلق اتفاقا وان نفى لان ليهن والسؤال قد ينشأ ارادة النفي  
فيهما وفي الخلاصة قيل ليد اطلقها تطلق ببلا لا ينعم وفي الفقه ينبغي عدم الفرق  
للعرف وفي البرازية قال له انا امرتك فقال لها انت طالق كان اقرارا  
بالنكاح وتطلق لاقتضاء الطلاق النكاح وصفا علم انه حلف ولم يدركه  
بطلاق او غيره لغا كما لو سئل طالق ام لا ولو سئل طالق واحدة او اكثر بني  
على الاقل وفي الجملة طالق المنكوحه فاسد الثلاث لانه تزوجها لا محلا ولم يحل  
خلاف **باب** طلاق غير المدخول بها قال **ابن** وجته غير المدخولة **انت**  
**طالق** بارئته **الثلاث** فلا حد ولا لعان لوقوع الثلاث عليها وهي زوجة ثم  
بانت بعده وكذا انت طالق ثلاثا بارئته ان شاء الله تعالى لا يستبنا  
بالوصف بزانية **وقصر** لما تقر انه متى ذكر العدد كان الوقوع به وما قبل  
انه لا يقع لنزول الاية في الموطوءة باطل محض منشاء الفضلة عما تقر ان العبرة

لعموم اللفظ لا بخصوص السبب حمله في غير الاذكار على كونه متفرقة فلا يقع الا  
الاولى فقط **وان فرق** لوصف واحد او حمل بعطف وغيره **بانت** بالاولى لا التي عدل  
ولذا لم يقع **الثانية** بخلاف الموطوءة حيث يقع الكل وعم التفرقة قوله **وكذا**  
**انت طالق ثلاثا متفرقات** او ثنتين مع طلاق اياك فطلقها واحدة وقع  
**واحدة** كما لو قال نصف او واحدة على الصحيح جوهره ولو قال واحدة ونصف  
فثنتان اتفاقا لانه جلده واحدة ولو قال واحدة وعشرين او ثلاثين فثلاث  
لما مر **والطلاق يقع بعد وقربه لابه** نفسه عند ذكر العدد وعند عدمه لوقوع  
بالصيغة **فلو ماتت** نعم الموطوءة وغيرها **بعد الايقاع** قبل تمام العدد **لغي**  
لما تقر **ولو مات الزوج** او اخذ احد منه قبل ذكر العدد وقع واحدة  
عملا بالصيغة لان الوقوع بلفظه لا بقصد له **ولو قال لغير الموطوءة انت طالق**  
**واحدة** **وقا واحدة** بالعطف **او قبل واحدة** او بعدها واحدة يقع واحدة  
بارئته ولا تلحقها الثانية لعدم العدة وفي انت طالق واحدة **بعد واحدة**  
**او قبلها واحدة** او مع واحدة او معها واحدة **ثنتان** الاصل انه  
متى وقع بالاول لغي الثاني او بالثاني اقر بالاث الايقاع في الماضي ايقاع  
في الحال ويقع **بانت طالق واحدة** **واحدة** **انت دخلت للثنتين**  
**لودخلت** لتعلقها بالشرط دفعة ويقع واحدة **ان قدم الشرط لان** المعلق  
كالمنجز ويقع في الموطوءة **ثنتان** في كلها لوجود العدة ومن مسائل قبل  
وبعد ما قيل ما يقول الفقهاء الله ولا زال عنده الاحسان في فتي علق الطلاق  
بشهر قبل ما بعد قبله ومضان وينشد على ثمانية او جده فيقع بحض قبل  
في ذي الحجة وبحض بعد في جمادى الاخرى ويقبل اولا او وسطا او اخره  
نشوان وبعد ذلك في شعبان لانها الطرفين فيبقى قبله او بعده رمضان  
**ولو قال من اتي طالق ولله امراتان او ثلاث تطلق واحدة** منهن **ولها**  
**النعيان** اتفاقا وما تصحح الزيلعي فانما هو في غير الصحيح كما مر في حرام  
كما حرمه المصنف **يجي** في الاطلاق **للمشناه** الاربع بينكن تطلق  
طلقت كل واحدة تليقة وكذا لو قال بينكن تطلقات او ثلاث







وان لم ينوينا ثلاث فان نية الثلاث لا تصح فيه ايضا ولا يقع به ولا بامر  
بيدك ما لم تطلق المرأة بنفسها كما سيجي **الباب في ان نواها والثنتين** لما  
تقرر ان الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد **ولان نواها للواحدة**  
**الحسنة** ولذا صح في الامتنية الثنتين **قال عتيدي بالانبا ونوي بالاول**  
**طلاقا وبالباق في حصنا صدقا** فضا لنيتها حقيقة كلامه وان لم ينو به  
اي بالباقي شيئا **فثلاث** لدلالة الحال بنية الواحدة لو نوي بالثاني فقط  
فثنتان او بالثالث فواحدة ولو لم ينو بالكل لم يقع واقسامها اربعة وعشرون  
ذكرها الحال وبني الونوي بالكل واحدة فواحدة وبناذ وثلاثة فثلاثة ولو  
قال انت طالق اعتدي او عطفه بواو فثلاث نوي واحدة فواحدة او ثنتين  
وقعتا وان لم ينو في الواو ثنتين وفي الفاقيل واحدة وقيل ثنتين **طلقها**  
**واحدة** بعد الدخول فجعلها **ثلاثا** مع كمالها **رجعيا** فجعله قبل الرجعة  
**بائنا** او ثلاثا وكذا لو قال في العدة الزمت اسرا في ثلاث تطليقات بتلك  
التطليقة او الزمتها بتطليقتين بتلك التطليقة فهو كما قال ولو قال ان طلقته  
فهي باين او ثلاث ثم طلقها يقع رجعا لان الوصف لا يسبق الموصوف كما مر  
فتذكر **الصريح يلحق الصريح** **يلحق البايين بشرط العدة والباين يلحق بالصريح**  
الصريح بالاجتهاد الى نية باينا كان الواقع به او رجعا فتح فتمت الطلاق  
الثلاث فيلحقها وكذا الطلاق على مال فيلحق الرجعي ويجب للمال والباين  
ولا يلزم المال خلاصة فالمعتبر فيه اللفظ لا المعنى على المستوي **الباب في**  
اذا امكن جعله اخبارا عن الاول كانت باين او ابتك تطليقة فلا يقع  
لان اخبارا فلا ضرورة بجعله انشا بخلاف ابتك باخري او انت طالق  
باين او قال نويت البينونة الكبرى لتعذر حملها على الاخبار فجعل انشا  
ولذا وقع المعلق كما قال **الاذا كان** **الباب معلقا بشرط** او مصفا **اقبل**  
**ايجاد المخير البايين** كقولنا ان دخلت لدار فانت باين ناويا ثم باينا  
ثم دخلت باينت باخري وانه لا يصلح اخبارا ومثله المضاف كانت باين  
عدا ثم باينا ثم جاء الغديع اخري وفي البحر عن الوهابية انت باين

كناية معلقا كان مخيرا فيفتقر للنية ولو قال ان دخلت لدار فانت باين ثم  
قال ان كنت زيدا فانت باين ثم دخلت وبانت ثم كملت تقع اخري ذخيرة  
وفي البرازيد ان فعلت كذا فخلال الله على حرام ثم قال كذلك لا مخر ففعل  
احدهما بانت وكذا لو فعل الثاني على الثاني سبه فليحفظ قيد بالقبيلة لان  
اباها او لا ثم اضاف لباين او علقه لم يصح كتحجير بدائع ويستثنى ما في  
البرازيد قال كل امرأة له طالق لم يقع على المختلفة ولو قال ان فعلت كذا  
فامرأة كذا لم يقع على معتدة البايين ويضبط الكل ما قيل لحوقا اجزلا باينا  
مع مثله الا اذا علقه من قبل الا بكل امرأة وقد خلع والحق الصريح بعد لم  
يقع **كل فرقة هي نسخ من كل وجه** كاسلامه وردة مع لحاق وخيار بلوغ  
وعتق **لا يقع الطلاق في عدتها مطلقا وكل فرقة هي طلاق يقع** **الطلاق في**  
**عدتها** على نحو ما بيناه **ف** **وع** انما يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق اما  
المعتدة للوطى فلا يلحقها خلاصة وفي القسمة روح امراته من غير لم يكن  
طلاقا ثم رقم ان نوي طلقت ذهبي وتزوجي يقع واحدة بلا نية اذ هي  
الى جهنم يقع ان نوي خلاصة وكذا اذ هي عني واقلمي ففسخت النكاح وانت  
على الميمنة او المحكم خنزير او حرام كالمال لا تسببه بالسرعة ولا يقع باربعة طرق  
عليك مفتوحة وان نوي ما لم يقل خذي اي طريق تستبي **باب تفويض**  
**الطلاق** لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعه يذكر ما يوقعه غيره باذنه وانواعه  
ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة والفاظ التفويض ثلاثة تحجير وامر بدو  
**قال لها اختاري او امرك ويبيدك ينوي تفويض الطلاق** لانها كناية  
فلا يهلان بلانية او طلق نفسك فلها ان تطلق في مجلس علمها به متافهة  
واخبارا **وان طال** يوما او اكثر ما لم يوقنه فيمضي الوقت قبل علمها **ما لم تقم**  
لتبدل مجلسها حقيقة او حكما بان **تعمل ما يقطع** مما يدل على الاعتراف  
لانه تمليك فيتوقف على قبولها في المجلس لا توكيل فلا يصح رجوعه حتى لو خيرها  
ثم ان لا يطلقها فطلقت لم يثبت في الاصح لا تطلق بعده اي المجلس **الاذا**  
**زاد على قوله طلق نفسك واخوانه متى سلت او متى ما اذا سلت واذا**



ما شئت فلا تنقيد بالمجلس **ولم يصح رجوعه** لما مروا في **طلقه** **فتركه** فلو  
لاجنبي طلق امرأتى **فصح رجوعه** عنده **ولم يقبل بالمجلس** لانه لو كيد محض وفي طلقه  
نفسك او ضرتك كان تملكها في حقها لو كيد في حق ضرتها جهر **الا لا تعلقه**  
**بالمسئنة** نصير تملكها لا توكيد ولا فرق في خمسة احكام في التملك لا يرجع  
ولا يعزل ولا يبطل بجنون الزوج ويتقيد بمجلس لا بعد دفعه تنويضة لجنون  
وصبي لا يعقل بخلاف التوكيد بغيره نعم لو جن بعد التقيض لم يقع فيها استوج  
ابتداء لابقا عكس القاعده فيلحفظ **وجلس لقائم واتكأ القاعده وقعه**  
**للمتكية ودعا الالب** وغيره **للمسئنة** بفتح فضله **المسئنة** ودعا شهيد **للاشهاد**  
على اختيارها الطلاق اذا لم يكن عندها من يدعيهم سوا تخولت عن مكانها او لا  
في الاصح خلاصه **وانتاف** **دا بترهي** **دا بكتها** لا يقطع المجلس ولو اقامها او جاء معها  
مكرهه بطل تملكها من الاختيار **والفكر** **لها** **كالبيت** **وسير** **دا بكتها** **كسيرة** **ها** **حتى**  
يتبدل المجلس بحري الفلك ويتبدل بسير الدابة لا ضاقت اليها الا ان تحجب مع  
سكونه او يكون في محله يتقدم الحال فانه كالسفينة **وفي اختاري** **نفسك** **لا تصح**  
**الثلاث** لعدم تنوع الاختيار بخلاف انت باين او امرك بيدك **بل تبين** **ها** **حالة**  
**ان قالت اخترت نفسي** **وانا اخترت نفسي** استجسانا بخلاف طلق نفسك قالت  
انا طالق وانا اطلق نفسي لم يقع لانه وحد جوههم مالم يعارفا ويتنوي الانسا  
وذكر النفس او الاختيار **في احد كلامها شرط** صحة الوقوع بالاجماع **ويستلزم**  
**ذكرها متصلا فان كان منفصلا فان في المجلس** **صح** لانها تملك فيه الانسا  
الا ان يتصادق على اختيار النفس فصح وان خلا كلامها عن ذكر النفس ناجيه  
واقره **البنية** والباقي لكن رده الكمال ونقله الاكل بقبيل فالحق ضعفه **فلو قال**  
**اختيار اختاره** وقع **او قالت اخترت** فان ذكر الاختيار كذكر النفس اذا التا  
في الوحدة وكذا ذكر التولية وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت ابني وامني او ابي  
او الزوج يقوم مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في احدها كما مثلنا فلم يخص  
اختياره بكلام الزوج كما ظن **ولو قال اخترت نفسي** وزوجي ونفسي بلا زوجي وقع  
وما في الاختيار من عدم الوقوع سهو لا نعم لو عكست لم يقع اعتبارا للمقدم وبطل

126  
امرها كما لو عطف باو وارسانها لتختارها فاختارته او قالت الحقن نفسي  
بأهل ولو كرهها اي لفظ اختاري **ثلاثا** يعطف او غيرهم **فقلت اخترت واخترت**  
**اختياره واخترت الاولى** **والوسطى** **والاخرى** يقع بالنية من الزوج لدلالة  
التكرار **ثلاثا** وقال لا تقع في اخترت الاولى الخ واحدا بانيته واختاره الطحاوي  
بحر واقره الشيخ علي المقدسي وفي الحاوي القديسي به ناخذنا انتهى فقد اذا زعمها  
هو المفتي به لان قولهم وبه ناخذ من الالفاظ المعطى بها على الافتكاكذا خط  
الشرف الغزي محسني الاشياء **ولو قالت** في جواب التخيير المذكور **طلعت نفسي واخترت**  
**نفسه بتطليقة** او اخترت الطلقة الاولى **بانت** **بواحدة** في **الاصح** لتقويضه  
بالباين فلا تملك غيره **امر ك بيدك في تطليقة** **واختاري** **تطليقة** **فاختار**  
**نفسها طلعت** **رجعية** لتقويضها اليها بالاصح والمفيد للبينونة اذا قرن بالاصح  
صار رجعيا كعكسه قيد في ومثلها الباطل لانتطلق نفسك او حتى تطلق  
فهي بانيته كما لو حصل امرها بيدها ولم تصل تعني اليك فطلق نفسك متى شئت  
فلم تصل طلقت كان باينا لان لفظة الطلاق لم تكن في نفس الامر **شروع**  
قال ارجع خيرا مرايتي فلم تختر ما كثرها بخلاف اخبرها بالخير لا قراره به قال  
لها انت طالق ان شئت واختاري فقالت شئت واخترت وقع ثنتان قال  
اختاري اليوم وعذا اتحدوا ولو اختاري غدا فقد ر قال اختاري اليوم او امرك  
بيدك هذا الشهر خيرت في بقيتهما وان قال يوما او شهرا فمن ساء عتد تكلم الي  
مثلها من الغد والي تمام ثلاثين يوما ولو جعله لها راس الشهر خيرت في الليلة  
الاولى ويومها ولا يبطل الوقت بالاعراض بل ينقض الوقت علمت **باب**  
**الامر باليد** هو كما لا اختيارا لاني فته الثلاث لا غير **واذا قال لها** **ولو صغير**  
لانه كالتعليق بزايه **امر ك بيدك** **وبسم الله** **او فلك** **ولسانك** **ينوي ثلاثا**  
اي تقويضها **فقلت** في مجلسها **اخترت نفسي** **بواحدة** او قبلت نفسي واخترت  
امري وانت على حرام او مني باين او انا منك باين او طالق **وقعن** وكذا لو قال  
ابوها قبلتها خلاصته وينبغي ان يقيد بالصغر **واعذر** **بطلان** **قك** **وامر ك بيد**  
**الله** **ويك** **وامري** **بيدك** على المختار خلاصته **امر ك بيدك** وذكر اسم تعالى



للتبرك وان ينوي لانا فواحدة ولو طلقت لانا فقال نويت واحدة ولو طلقت لانا  
فقال نويت واحدة ولا دلالة لحلف وتقبل ينسها على الدلالة كما مروا **اتحاد المجلس**  
وعلمها وذكر النفس وما يقوم مقامها **شرط** فلو جعل امرها بيدها ولم يعلم ذلك  
وطلقت نفسها لم تطلق لعدم شرط خائفة وكل لفظ يصلح للايقاع منه يصلح  
للجواب منها وما لا يصلح للايقاع منه فلا يصلح للجواب منها فلو قالت انت  
طالق او طلقت نفسي وقع بخلاف نحو طلقتك لان المرأة توصف بالطلاق دون  
الرجل اختيار **اللفظ الاختيار خاصة** فانه ليس من الفاظ الطلاق ويصلح جوابا  
منها بديع لكن رد عليه محتمة بقولها وقبولها كما مر فتدبر وفي قولها في جوابه  
**طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بطلقة بانت بواحدة** لما تقر بان يعتبر  
تفويض الزوج لا يباعها ولا يدخل الليل في قوله امرك بيدك اليوم وبعد  
لانها تعليم كان فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم فكانت امرها  
بيدها بعد ولو طلقت ليلا لم يصح ولا تطلق المرأة ويدخل الليل في امرك  
بيدك اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يبق في الغد لانه تفويض واحد  
ولو قال امرك بيدك اليوم وامر بك بيدك غدا فها امرات خائفة ولم يذكر خلا  
ولا يدخل الليل كما لا يخفى **تنبيه** ظاهر ما مر انه يرتد بردها لكن في العمارة  
اربرته قبل قبوله لا بعده كالابراوانه في المتحد لا يبق في الغد لكن في الوالدية  
امر بك بيدك الى راس الشهر فقالت اخترت زوجي بطل خیارها في اليوم ولها  
ان تختار نفسها في الغد عند الامام ووجد في الدراية بانه متى ذكر الوقت اعتبر  
تعلقا والافتعل كما يقع لو طلقها بايها بطل امرها ان كانت التفويض منجزا  
نعم وان معلقا كما دخلت لدار او موقتا لعمارة لكن في الجبر عن انفسه ظاهر  
الرواية ان المعلق كالمجزئ **شرط** ومع نكحها على ان امرها بيدها صح  
ولو ادعت جعل امرها بيدها لم تسمع الا اذا طلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعت  
تسمع قالت طلقت في المجلس لا تبدل وانكر القول كما جعل امرها بيدها  
ان ضربها بغير جناية نضر بها ثم اختلفا فالقول له لانه منكر وتقبل ينسها  
على الشرط النفي كما ينبغي طلب وليا وها طلاقها فقال الزوج لا يها ما تريد

افعل ما تريد وخرج نطقها ابوها ان لم رد الزوج التفويض والقول له فيه خلا  
لا يدخل لنكاح النفوسي ما لم يقبل ان دخلت في نكاحي جعل امرها بين امرجلين  
نطقها احدها لم يقع **فصل في المسئلة قال لها طلق نفسك ولم ينو**  
**او نوي واحدة او اثنين في الحرة فطلعت وقعت رجعية وان طلقت لانا ونفاه**  
**وتعز قيد بخطابها لانه لو قال طلق اي نسائي شئت لم تدخل تحت عموم خطابها**  
**وبقولها في جوابه ان بنت نفسي طلقت رجعية ان اجازة لانه كناية لا باختيار**  
**نفسه وان اجازة لان الاختيار ليس بصريح ولا كناية ولا يملك الزوج الرجوع عنه**  
اي نحن التفويض بانواعه الثلاثة لما فيه من معنى التعليل **وتقيد بالمجلس** لانه عليك  
**الا اذا زاد مني شئت** وكيفية عموم الوقت فتطلق مطلقا **ولو قال للرجل**  
**ذلك او قال لها طلقه فترك لم تقيد بالمجلس** لانه توكل فله الرجوع الا اذا زاد وكلما  
عزتك فانت وكيل **الا اذا زاد ان شئت** فتقيد به ولا يرجع لصيرورته تملكها  
وفي الخاتمة طلقها ان شئت لم يصروكيلا ما لم تضافا شئت في مجلس علمها طلقها  
في مجلسه لا غير والوكلاء عنه فافلون **قال لها طلق نفسك لانا او اثنين فطلعت**  
**واحدة وقعت** لانه بعض ما فرض وكذا الوكيل ما لم يقل بالالف لا يقع شيء في عكسه  
وقالوا واحدة **طلق نفسك لانا ان شئت فطلعت واحدة** وكذا عكسه لا يقع  
فيها الاستراط الموافقة لفظا لما في تعليق الخاتمة امرها بعسرة فطلعت لانا او واحدة  
فطلعت نصفها لم يقع **امرها بيا بن او رجعي فمكست في الجواب رفع ما امر**  
الزوج به **ويلغو وصفها** والاصل ان المخالف في الوصف لا تبطل بخلاف الاصل  
وهذا اذا لم يكن معلقا بمسئلتها فان علقه فمكست لم يقع شيء لانها ما انت  
بمسئله ما فوض اليها خائفة **قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت**  
**ان شئت انت قال شئت** يعني الطلاق او قال شئت ان كذا للمعدوم اي  
لم يوجد بعد كان شأني وان جاء الليل وهي في النهار **بطل** الا لم يقدر الشرط  
**وان قالت شئت ان كان كذا الامر قد مضى** اراد بالماضي المحقق وجود كان  
كان اي في الدار وهو فيها وان كان هذا الليل وهي فيه مثلا **طلعت** لانه تنجز  
**قال لها انت طالق متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت** فردته



الامر لا يرتد ولا يتقيد بالمجلس ولا تطلق نفسها الا واحدة لانها تعزم  
لا الافعال فتملك لتطلق في كل زمان لا تطلقا بعد تطلق ولها تفريق  
الثلاث في كلما شئت ولا تجمع ولا تنفي لانها العموم لا يفراد ولو طلقت بعد  
زوج اخر لا يقع ان كانت طلقت نفسها لانا منفردة والا فلا تفريقها  
بعد زوج اخر وهي مسئلة الهدم لا يتة انت طالق حيث شئت افا شئت  
شئت لا تطلق الا اذا شئت في المجلس وان قامت من مجلسها قبل شئتها  
لا مسئلة لانها لا تملك ان لا تعلق للطلاق به فجعلنا محازا عن ان لانها ام  
الباب وفي كيف شئت يقع في الحال رجعية فان ثمان باينة او لا باينة  
مع نية والا فرجعية لو موصولة ولا باينة وبطل الامر وقول الزيلعي والعيني قبل  
الدخول صواب بعدة فتنة وفي كم شئت او ما شئت لها ان تطلق ما شئت  
في مجلسها ولم يكن بدعي الضرورة وان ردت او انت بما يفيد الاعراض ارتد  
لانه فملك في الحال فجوابه كذلك قال لها طلق نفسك من يرد ما شئت  
تطلق ما دون الثلاث ومثله اختاري من الثلاث ما شئت لان  
من تبعضتة فقالا بانية فتطلق الثلاث بالاول اظهر وشروع قال ان  
طالق ان شئت وان لم تساي طلقت للحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق  
فانت طالق وان كنت تبغضيه فانت طالق لم تطلق لان يجوز ان لا تحب ولا  
تبغض ولا يجوز ان تساء ولا تساء ولو قال لها اسديا حبا للطلاق او اسديا  
بفضاله طالق فقالت كلنا اسديا له لم يقع لدعوي ان كل ان صاحبها  
اقل حيا منها فلم يتم الشرط ثم التعليق بالمسئنة او الالدة او الرضا او الاموي  
او المحبة يكون تملكيا فيه معنى التعليق فيتقيد بالمجلس كما مر اي بيدك  
خلاف التعليق بغيرها **باب التعليق هو** طقة تعليقاً جعله حلقاً  
قاموساً مطلقاً **ربط حصوله بضمون جملة حصوله بضمون جملة**  
**اخرى** ويسمى بمسما محازا وشرط صحته كون الشرط معدوما على خطر  
الوجود فالحقق كان كان الالهاء فوقنا تجزير والمستحيل كان دخل  
الجمل في سم الحناط لغو وكونه متصلا بالاعذار وان لا يقصد به المجاز

فلو قالت باسفه فقال ان كنت كما قلت فانت كذلك ولا وذكرا للشروط  
فخوات طالق ان لغوبه يفتي بوجوده بط حيث تاخر الجرا كما ياتي **شرط**  
**الملك حقيقة** كقوله لقنه ان فعلت كذا فانت حرا وحكما ولو حكما كقوله  
**الملك حقيقة** او معتدة ان ذهبت فانت طالق **الاصناف** اليه اي الملك الحقيقة  
طما او خاصا كان ملكك عبدا او ان ملكك لعين فكذا او الحكمي كذلك  
كان نكحت امرأة او ان نكحتك فانت طالق وكذا كل امرأة ونكحت معنى  
الشرط الا في المعينة باسم ونسب واسارة فلو قال المرأة اليه اتزوجها  
طالق تطلق بتزوجها ولو قال هذه المرأة لي لا تعزبها بالاسارة تكفي  
الوصف **فلقى قوله لا جنبية ان ردت** زيدا فانت طالق فملكها فارت  
وكذا كل امرأة اجتمع مع طلق فرائس فنت طالق فتزوج لم تطلق ومثله كل  
جارية اطاوها حرة فانت تري جارية فوطئها لم تعق لعدم الملك  
والاصنافه اليه وفاد في الجرا ان زيارت المرأة في عرفنا لا تكون الا بطحا  
معهما يطبخ عند المزور فليحفظ **كالغنى بقاعد الطلاق** **مقارنا لثبوت ملك**  
كانت طالق مع نكاحك ويصح مع تزويجي اياك لتمام الكلام بفاعله ومفعوله  
**او زواله** كمنع موتى او موتك فانت لة في المجتبى عن محمد في المضافة لا يقع  
وبه افتي ائمة خو اسرزم انتهى وهو قول السافعي والحنفي تقليده بفسخ  
قاض بل محكم بلافتا عدل او يفتو وتين في حاريتين وهذا يعلم ولا يفتي  
به بزارية **ويبطل تجزير الثلاث** للحرة والثنتين بالامنة **تعليق** الثلاث  
ومادونها الا المضافته الى الملك كما مر **لا تجزير مادونها** اعلم ان التعليق  
يبطل بزوال الحال لا بزوال الملك فلو علق الثلاث او سادونها بدخول المدا رهم  
بخز الثلاث ثم نكحها بعد التحليل بطل التعليق فلا يقع بدخولها شئ ولو  
كان بخزها دونها لم يبطل فيقع المعلق كله واقوع محمد بقتة الاول وهي مسئلة  
الهدم لا يتة ومثله فيمن علق واحدة ثم تجزير كنتين ثم نكحها بعد زوج اخر  
فدخلت له رجعتها خلافا لمحمد وكذا يبطل للحاقة مرتدا بدار الحرب خلافا  
ويفوت محل البركات كلمة فلانا او دقت هذه الدار فانت او جعلت بيتا



كاسطناه فيما علقناه على الملقح وسيجي مسئلة الكوز بفرعها **فشرع** قال  
 لزوجه الامه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فصقت فدخلت له رجعتها  
 ثنية **والفاظ الشرط** اي علاما في الجزا ان المكسورة فلو فتحها وقع الحال  
 ما لو نفا التعليق فيدين وكذا لو خلف لفا من الجواب في نحو طليبه واسمية  
 وبجاء مدونا وقد ولف وباتنفيس لخصانه في شرح الملقح **واذا واذا ما**  
**وكل** لم تسمع **كلما** الامنوبية ولو مبتدأ لافها المبني **ومتي ومتي ما**  
 ويخوذ لكر كلو نحو انت طالق لو دخلت الدار تعلق بدخولها ومن نحو  
 دخل منكن الدار فني طالق فلو دخلت واحدة مرارا طلقت بكل مرة لان  
 الدخول ضيف الى جماعة فارادوا عموما كذا في الغاية وهي غريبة وجعله  
 في الجزا احد القولين **وفيها** كلها **تخل** اي تبطل **اليمن** بطلان التعليق **اذ او**  
**الشرط مرة اليك** **كلما** **فانه يخل بعد ثلاث** لاقتضاها عموم الافعال  
 كاقضا كل عموم الاسماء **فلا يقع ان تلحقها بعد زوج اخر الا اذا دخلت**  
**كلما على الزوج نحو كلما تزوجت فانت كذا** لدخولها على سبيل الملك وهو  
 مائة ومن لطيف ما يلها لوقال لو طوتد كلما طلقك فانت طالق  
 فطلقتها واحدة تقع ثنتان وفي كلما وقع عليك طلاق يقع ثلاثا لكرار  
 الوقوع كذا لا يزيد على الثلاث **وزوال الملك** من نكاح او من لا يبطل  
**اليمن** فلو بايها او باعه ثم نكحها واشتره فوجد الشرط طلقت وعق  
 بقاء التعليق ببقاء محله **وتخل** **اليمن** بعد وجود **الشرط مطلقا** لكن ان  
 وجد في الملك طلقت وعق والا فخلية من علق الثلاث بدخول الدار  
 ان يطلقتها واحدة ثم بعد اعادة بدخولها فتخل **اليمن** فينكحها **فان**  
**اختلفا في وجود الشرط** اي يثبت لعدم **فالتقول** **ليرفع اليمن**  
 لانكاره الطلاق ومفاده انه لو علق طلاقها بعدم وصول فقنها اتاما  
 فادعي الوصول وانكرت ان القول له وبه جز من في القينة لكن صح في الخلاصة  
 والبرازية ان القول لها واقره في الجزا والنهر وهو يقتضي تخصيص المتن  
 لكن قال المصروع جز من يخاف في فتواه بما يفيد المتون فالشرع لانها

راجع قال لماره ان امرائي  
 كانت عندك البارحة فقلت  
 ان كانت امرأتك عندك البارحة  
 فامرأتني طالق وست ساعته  
 ثم بعد ذلك ولا غير ما تم  
 كانت امرأة اخري تطلق عند  
 يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد  
 لا تطلق وعليه التوقيف لان  
 السكوت يمنع تعليق الجزا بالشرط  
 فيمنع الحاق الشرط هذا اذا كان  
 الشرط على الخالف وان كان الشرط  
 للخالف بان كان يمينه تخفيفا  
 على نفسه لا يبع الحاق الشرط باليمين  
 بعد السكوت في قولهم قاضي خان  
 من فتاوى العديس

الموصوعة لنقل المذهب كما لا يخفى **الاذا برهن** فان البينة تقبل على الشرط  
 وان كان لفيها كان لم تجز صهرتي الليلة فامرأتني كذا فشهد انها لم تجبه  
 قبلت وطلقت منح وفي التبدين ان لم جاء معك في حيصك فانت طالق  
 للسنة ثم قال جامعك جايضا فالقول له لانه ملك الانسا والا لا انتهى قلت  
 فالمسئلة السابقة والآية ليست على اطلاقها **وما لم يعلم وجوده الا منها**  
**صدقت في حق نفسها خاصة** استحسانا بالامان خبر ومراعاة كالعقد واصلها  
 كحضر في الاصح **كقوله ان حصت فانت طالق وفلان وان كنت تحبين**  
**عذاب الله فانت كذا الوعد** حر فلو قالت **حصت** او **الحيص** قائم فان تقطع  
 لم يقبل قولها زليعي وعداوي **واجب طلاقه هي فقط** ان كذبها الزوج فان  
 صدقها او علم وجود الحيص منها طلقنا جميعا حدادي **فان استمر ثلاثا**  
**وقع من حين رات** وكان بدعيما فلو غير مدخوله فزوجت باخرى ثلثة  
 ايام صحت فلو ماتت فيها فانها للزوج الاول دون الثاني وصدق  
 في حقها دون صرتها وفي **ان حصت حيضة** او نصفها لعدم تجزئتها لا يقع  
**حتى طهر منها** لان الحيضة اسم للكمال ثم انما يقبل قولها ما لم تر حيضة  
 اخري جوهره وفي **ان صمت يوما فانت طالق تطلق حتى عزبت الشمس**  
**من يوم صومها بخلاف ان صمت** فانه يصدق بساعة قال لها **ان**  
**ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق**  
**ثنتين** فولدتها ولم يدرك الاول تبرز طلاقه واحدة وقضا وثنتان  
**تنزها** اي حشا طال احتمال تقدم الحارثة ومضت العدة بالثاني فلذا لم  
 يقع منه شيء لان الصلاق المقارن لاقتضا العدة لا يقع فان علم الاول  
 فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج لانه منكر وان تحقق ولادتها معا  
 وقع الثلاث فتعتد بالاقراء وان ولدت غلاما وجاريته **ولا يدري**  
**الاول يقع ثنتان قضا وثلاث تنزها** وان ولدت غلامين وجاريته فوجه  
 قضا وثلاث تنزها وهذا خلاف ما لو قال **ان كان غلاما فانت طالق**  
**واحدة وان كان جارية فثنتين** فولدت غلاما وجارية لم تطلق لان الجزا

١٢٨



اسم الكل فما لم يكن الكاغ غلاما او جارية لم يطلق وكذا لو قال ان كان ما في  
**بطنة غلاما** والسنة بجاء العوم **ما بخلاف ان كان في بطنة** للسنة بجاءها  
**فان يقع التلاوة** لعموم اللفظ العام **شروع** علق طلاقها بجعلها لم تطلق  
حتى تملك اكثر من سنتين من وقت ليمن قال ان ولدت ولدا فانت طالق او حرة  
فولدت ولدا ميتا طلقت وعنت قال لام ولدت ولدا فانت حرة تنقض  
به العدة جوهر **علق** العتاق او الطلاق ولو **الطلاق بين** حقيقة بتكرار  
الشرط او لا كان جاء زيد وبكر فانت كذا **يقع المعلق ان تجد الشرط الثاني**  
**في الملك** والا لا لا تراط الملك حالة الخت والتسليم **باعتية علق التلاوة**  
**او العتق** لامته **بالوطى** حنت لتقار الختاتين ولم يجب عليه **العقد في السنتين**  
**باللب** بعد ايلاج لان اللبس يوطى وكذا لم يصير **مراجعا في الطلاق الرجعي**  
**الا اذا اخرج ثم اوجع ثانيا** حقيقة او حكما بان حرك نفسه فيصير **مراجعا**  
بالحركة الثانية ويجب العقد لا الحد لا اتحاد المجلس **لا تطلق الحديدة في قوله**  
**لقديمة ان تكتبها** اي فلانة عليك **في طالق اذا نكح** فلا بد من **عدة الماين**  
لان الشرط مشاركتها في القسم ولم يوجد ولو نكح في **عدة الرجعي** ان لم يقل عليك  
**طلقت الحديدة** ذكره مسكين فقيده في **النهر** مجبا بما اذا اراد رجعتها والا فلا  
قسم لها كما مر **قال لها انت طالق ان شاء الله متصلا** لا تنفك او سعال او  
حبسا او عطا سرا وتقل لسانا او امساك فم او فاصل مفيد لتاكيد او تكيد او  
حرا وطلاقا او ندا كانت طالقيا زانية ان شاء الله **صحا** لا تستثنى بزازير بخلاف  
الفصل للفوق كانت طالق رجعية ان شاء الله وقع وبينا لا يقع ولو قال رجعية  
او بينا يقع بنية الماين لا الرجعي قنية وقوا في **سمو لا يقع لك وان كانت**  
**قبل قوله ان شاء الله** وان مات يقع **ولا يثبت طوق فيه القصد** ولا التلفظ بها  
فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستناد موصولا وعكس اقرار الاستناد بعد الكناية  
لم يقع عماد **ولا العلم بعناه** حتى لو اتى بالمسنية من غير قصد جاهد لم يقع  
خلافا للسافعي واقتى الشيخ الرمي الشافعي فيمن حلف على شيء بالطلاق فأنشأ  
له العير طانا صحته بعدم الوقوع انتهى قلت ولم اراه لاحد من علمائنا والله اعلم

ولو شهدا بها وهو لا يذكرها ان كان حال لا يدري ما يجري على لسانه لغضب  
حازله الاعتماد عليها **بجهر** **يقبل قوله ان ادعاه** وانكرته في **ظاهر الروي** عن صاحب  
المذهب **وقيل لا يقبل الابنية** **وعليه الاعتقاد** والفقوي احتياط الغلبة الفضا دختا  
وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له **وحكم من له يوقر على مسية** فيها ذكر **كاللش**  
**والجن** والملاكمة والمجوار والحمار **كذلك** وكذا الوشرك لان شيا الله وشيا زيد لم يقع  
اصلا ومثل ان لا وان لم واذا ما ومالم ومن الاستثنا انت طالق لولا ابوك ولولا اخوك  
اولوا ابني احبك فلا يقع خائفة ومنه سبحانه الله ذكره ابن لها م في فتواه **قال انت**  
**طالق ان شاء الله او انت حر وحر ان شاء الله** **طلقت بلانا وعتق العبد** عند  
الامام لان اللفظ الثاني لغو ولا وجه لكونه توكيدا للفصل بالواو بخلاف قوله حر  
واعتق لانه توكيد وعطف تفسير فصيح **لا تستثنا** وكذا يقع الطلاق بقوله **ان شاء**  
**الله انت طالق** فانه تطلق عندها تعليق عند ابني يوسف لاتصال المطلق بالاحباب  
فلا يقع كما لو اخر وقيل الخلاف بالعكس وعلى كل فالمنع عدم الوقوع اذا قدم المسنية  
ولم يأت بالثاني فان اتى بها لم يقع اتفاقا كفي البحر والسر بلاني والقهستاني في غيرها  
فاحفظ ومثله فمن خلف لا يحلف بالطلاق وقال حنت على المعلق لا الابطال  
**وبانت طالق** **بمسنية الله او بارادته او بحسنة او برضا** لا تطلق لان الباء  
للاصاق فكان كالصاق الجزا بالسر **واضاف** اي المذكور من المسنية وغيرها  
**الى العبد** كان ذلك تمليكاً فيقتصر على المجلس كما مر وان قال بامر او بحكمة  
او بقضائه او بآذنه او بعلمه او بقدرته يقع في الحال **اضيف اليه** او الى العبد اذا  
يراد بمسلة التحيز عرفا **قوله** انت تقول طالق **بحكم القاضي** وان قال ذلك بالام يقع  
في الوجه **كلها** لان في بعضي الشرط **الا في العلم** فانه يقع في الحال وكذا القدرة ان نوي  
بها عند العجز لوجوه قدرة الله تعالى قطعاً كالعلم وان **اضاف الى العبد** كان **تليها**  
في **الاربع الاول** ان تصاف به تعالى او للعبد والعصرون اما ان تكون بيا او بلام  
او في فهي شتوت وفي البرازية كت الطلاق واستثنى بالكتابة مع وعلى ما مر عن الهادي  
في مائة وثمانون وفي كيف شاء الله تطلق رجعية **انت طالق بلانا** **الا واحدة يقع**  
**بنتان وفي الاستثنا بقى واحدة وفي الانلا** **تقع ثلاث** لان استثنى الكل باطل  
ان كان بلفظ المصدر او مساويه وان بغيرهما نفسا وطواقوا لاهولا او الارزيب



وعمره وهند وعبيدي احرار الا هؤلاء او الاسلام او غنا وراستاد وهو الكار  
 صبحي في الاقرار **ويجوز في المستثنى كونه كلا او بعضا الا من جملة الكلام الذي**  
**يحكم بحدته** وهو ثلاث فني انت طالق عشر الا تسع يقع واحدة والاثنتان  
 يقع ثنتان والاسبع يقع ثلاث وتنتي تعدد الاستثناء بلا ولا وكان كلاما  
 مما يليه فيقع ثنتان بانت طالق عشر الا تسع الا ثمانية اسبعة ويلزم خمسة  
 بدعي عشرة **الا ٩ الا ١٠ الا ١١ الا ١٢** الا واحدة وتقر به ان تاخذ  
 العدد الاول يمينك والثاني يسارك والثالث يمينك والرابع يسارك هكذا  
 ثم تسقط ما يسارك ما يمينك فباقي فهو الواقع **اخراج بعض التطبيق لغو**  
**ابقاعه فلو قال انت طالق ثلاثا الا نصف تطليقة وقع الثلاث في المختار**  
 وعن الثاني ثنتان فتح في السراجية انت طالق الا واحدة يقع ثنتان انتهى  
 استثنى من ثلاث مقدرا **سالت المرأة الملاق فقال انت طالق خمسين لطفة**  
**فقلت للمرأة ثلاث تكفي فقال ثلاث لك والبواقي لصواحد فله ثلاث**  
**نسوة عندها تطلق المحاطبة ثلاثا لا غيرها اصلها المختار لصورة الباقي**  
 لغو فلم يقع بصرفه لصواحبها سئى **فروع** في ايمان الفقه ما لفظه  
 وقد عرف في الطلاق انه لو قال ان دخلت لدار فانت طالق ان دخلت لدار  
 فانت طالق ان دخلت لدار فانت طالق وقع الثلاث واقره المصنعة ان سكت  
 هذه البلدة فامراته طالق وخرج فوراً فخرج امراته ثم سكتها قبل العدة لم تطلق  
 بخلاف فانت طالق فليحفظ ان تزوجتك وان تزوجتك فانت كذا لم يقع حتى تزوجها  
 مرتين بخلاف ما لو قدم الحزب فليحفظ ان غبت عنك اربعة اشهر فامرك بديل  
 ثم طلقها فاعتدت فتزوجت ثم عادت للاول ثم غاب ربعة اشهر فله ان يطلق  
 نفسها ولو اختلعت لانه تجزى والاول تعليق دعاها للوقاع فانت فقال متى يكون  
 فقلت عدا فقال ان لم تغلق هذا المراد عدا فانت كذا ثم نسيها حتى مضى العدة  
 لا يقع طلق لا يات بها فاستلحقها ففحماعتان مستقطبا حيث ان لم تسبعك  
 من الجماع فعلى انزالها ان لم جامعها الفارة فكذا انما الباطنة لا العدد او وطنتك  
 فعلى جماع الفرج وان نوى لدوس القدم حيث بدا ايضا له امرأة جنب وطايض  
 ونفسا فقال حينئذ طالق طلقت نفسها وفي المختار على الحايض قال لي

الك حاجة فقال امراته طالق ان لم اقضها فقال هي ان تطلق امراتك فله ان لا يصد  
 قال لاصحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامراته كذا فذهب بهم بعض الطريق  
 فاخذهم العسس فحبسهم لا يحنت خلف لا يرجع ثم رجع لستى نسيه  
 لا يحنت خلف ليخرج من ساكن دأمره اليوم والساكن ظالم فان لم يمكنه اخراجه  
 فاليمين على التلفظ باللسان ان لم تحي بفلان او ان لم تودي بالساعة فانت  
 طالق فجا من جانب اخر بنفسه واخذ الثوب قبل دفعها لا يحنت كذا ان لم ارفع  
 اليك لدينار الزكي على راس الشهر فكذا فامراته قبل الشهر بطل اليمين بقي ما يكتب  
 في التعاليق متى نقلها او تزوج عليها او براته من كذا او من باقى صداقها فلو  
 دفع لها الكل حل تبطل الظاهر لا تنص بحكم براءة الاستقاط والرجوع بما  
 دفعه حلف بانده انه لا يدخل هذا اليوم ثم قال عبده حران لم يكن دخل لكفارة  
 ولا يعتق عبده اما لصدقة او لانها غموس ولا مدخل للقضا في اليمين حتى لو كانت  
 يمينه الاولى يعتق او طلاق حيث في اليمين لدخولها في القضا اخذت من ماله در  
 فاستمرت به لحما وخلطة اللحم بدراهم وقال زوجها ان لم ترد به اليوم فانت  
 كذا فحيلة ان تاخذ كيس اللحم للزوج ولو ضاع من اللحم فما لم يعلم انه اذيب او  
 سقط في البحر لا يحنت خلفا ان لم يكن اليوم في العالم او في هذه الدنيا فكذا يحبس  
 ولو في بيت حتى يمضي اليوم ولو حلف ان لم يحرب بيت فلان عدا فليدفع  
 حتى مضى العدة حنت كذا ان لم اخرج من هذا المنزل فكذا يعتد ان لم اذهب  
 الى منزلي فاخذها فمهرت مندم او ان لم تحضري الليلة منزلي فكذا افنعهما ابوها  
 حنت في المختار بخلاف لا اسكن فاغلاق الباب او قيد لا يحنت في المختار قلت  
 قال ابو السخنة والاصل انه مني عجز عن شرط الحنت في العدمي لا الوجودي قال  
 في النهرو ومغاده الحنت فيمن حلف ليودين اليوم دينه ففجى لفقه وفقد من يقره  
 خلافا لما حنت في البحر فقدر **باب طلاق المريض** عنوان به لاصالته ويقال له  
 الفار لفراره من ارثها فيرد عليه قصده الى تمام عديتها وقد يكون الفار منها كما  
 سيجي من قال **بالله لاك بمرض او غيره بان اضناه مرض عجز به عن اقامته**  
**مصالحة خارج البيت** كعجز الفقير عن الايتان الى المسجد وعجز السوقي عن

ان فخر من الناس بالابان  
 ثم عجز عن اقامته



الاتيان الى دكونه هو لاصح وفي حتمها ان تعجز عن مصالحها داخله كما في البرازية  
ومفاده انها لو قدرت على خفي الطبع دون صعود السطح لم تكن مريضة قال في  
الهنر وهو لظاهر قلت في اعزوصا بالاجنبي المرضي المعتبر المصني المبيع لصلاته قاعدا  
والمقعد والمفلوج والمسلول اذا تطل في المقعد في الفراش كالصحة ومرشح حد  
التطاول صند انتهى وفي القينة المفلوج والمسلول المقعد ما دام يزاد كما للمريض  
**او بارز رجلا اقوي منه او قد يفتل من قصاص او مرجم او يقي على لوح من**  
**السفينة او اقرسه سبع وبقي في فيه فار بالطلاق من خير ولا يصح تبوعه الا من يملك**  
**فلو ابانها وهي** من اهل الميراث علم باهليتها ام لا كان اسلمت او اعتقت ولم يعلم  
**طاعها** لارضائها فلوا كره او رضيت لم ترت ولو اكرهت على رضاها او جامعها  
ابنه مكروه ورتت **وهو كذلك** بذلك الحال **ومات** فيه فلو صح ثم مات في عدل لم ترت  
بذلك السبب موته **او يغيره** كان يقتل المريض او يموت بجهة اخرى في العدة للمخو  
فرتت هي منه لاهومتها الرضا باسقاط حقه وعندها حرت بعد العدة ما لم  
تزوج باخر **وكذا ترت طالق رجعية** او طلاق فقط **طلقت** بانها **او تلتان** لان  
الرجعي لا يزيل النكاح حتى حل وطها ويتوارثان في العدة مطلقا وكفى اهليتها  
لا ترت وقت الموت بخلاف البائين **وكذا ترت مبانة قبلت** وطاوعت ابن زوجها  
لحي الحرة ببنوته ومن لا عنها في مرضه او اكي منها مريضا كذلك اي ترت لما من  
**وان الا في صحته وبانت به** بالاملا في مرضه **وابانها فارتدت فاسلمت** فارتدت  
لا ترت له لانه لا بد ان يكون المرض الذي طلقتها فيه مرض الموت فاذا صح تبين انه لم يكن  
مرض الموت ولا بد في البائين ان سم اهليتها لا ارت من وقت الطلاق الى وقت الموت  
حتى لو كانت كتابية او مملوكة وقت الطلاق ثم اسلمت او اعتقت لم ترت **كما لا ترت**  
**لو طلقتها رجعية** او لم يطلقها فطاوعت وقبلت **بند** لحي الفرقه منها **او ابانها**  
**بامرها** قيد به لانها لو ابانت نفسها فاجاز ورتت عملا بانها جازة قينة **واخلعت**  
**مندها** واختارت نفسها ولو يلوغ وعق وجب وعنده لم ترت لرضاها ولو كان  
الزوج محصولا بحبس او في صف لقتال ومثله حال نشو الطاعون اسباه او  
قائما بصالحه خارج البيت مشككا من المومحوما او محبوسا بقصاص او رجيم

لا ترت لعقبة السلامة **والحال** لانكون قاره الا بتلبسها بالمخاض وهو الطلق لانها  
حينئذ كالمرضة وعندها لكانت لها سنة اشهر اذا علق للرضع طلقها **البائين**  
**اجنبي** اي غير الزوجين ولو ولدها منه **او محي الوقت والحال** ان التعليق والشرط  
في مرضه او علق طلقها **بفعل نفسه** وهما في المرض او الشرط فقط فيه او علق بغيرها  
ولا بد لها منه طعا او شرعا كالكلام ابوين وهما في المرض او الشرط فيه فقط ورتت  
لقراره ومنه ما في البدايع ان لم اطلاقا وان لم تزوج عليك فانت طالق  
ملا ثا فلم يفعل حتى مات ورتته ولو ماتت هي لم يرتها **وفي غيرها لا ترت** هو  
ما اذا كانت في الصحة او التعليق فقط او بفعلها ولها منه به وحاصلها سنة  
عشر لان التعليق ما بجي وقت وبفعل اجنبي وبفعله او بفعلها وكل وجه  
على اربعة لان التعليق والشرط اما في الصحة او المرض واحدهما وقد علم حكمها  
قال لها في صحته **ان شئت انا وقلان** فانت طالق **ملا ثا** ثم مرضت **انما الزوج**  
**والاجنبي الطلاق معا** وشا الزوج ثم الاجنبي ثم مات كزوج لا ترت  
**وان الاجنبي والامم الزوج ورتت** كذا في الخائنة والفرق لا يخفى اذ بمسئته  
الاجنبي ولا صار الطلاق معلقا على فعله فقط **تصادقا** اي المريض مرض الموت  
والزوجة على كذا في الصحة وعلى مضي العدة ثم اقر لها **بدون** او عين او  
لها بشيئي قلها **الاقل** من اى ما اقر او وصي ومن الميراث للثمة وتعتد من  
وقت اقراره به يغني ولو مات بعد مضيها فلها جميع ما اقر او وصي عارضة  
ولو لم يكن بمرض موته صح اقراره ورصيته ولو كذبته لم يصح اقراره شرح  
يجمع وفي الفصول ادعت عليه مريضا انه ابانها فحلف وحلف القاض فحلف  
ثم صدقته ومات ترته لو صدقته قبل موته لا لو بعده **من طلقت ملا ثا**  
**بامرها في مرضه ثم وصي لها** او اقر صار **فار** بانها فترت منه **كافي**  
ومفاده انه لو حلف صحها وحنت مريضا فينصف في احد ما صار **فار** ولم ان  
نور ولا يشرط علم اي الزوج باهليتها اي المرأة للميراث **فلو طلقتها بانها**  
في مرضه وقد كان سيدها اعتقها قبل او كانت كتابية فاسلمت ولم يعلم  
كان **فار** فترت ظهر به بخلاف ما لو قال لامته انت حرة عدا وقال



الزوج انت طالق ثلاثا بعد ان علم بكلام المولى كان فارادى ولا يعلم لا  
ثرت خائفة ولو علمت بعقوبتها او مرضه او كل به وهو صحيح فاقعه حال مرضه  
قادر على عمله كان فارادى ولو بائنت المرأة بسبب الفاقة وهي اي الحال  
انها مريضة وماتت قبل انقضاء عدتها ورنها الزوج كما اذا وقع الفاقة  
بينهما باختارها نفسها في حيا والمباوع والعقود وتعلقها او مطاوعتها  
ابن زوجها وهي مريضة لانها من قبلها ولذا لم يكن طلاقا بخلاف وقوع  
الفاقة بينهما بالحب والمحنة واللعان فانه لا يرثها على ما في الخائفة والفق  
عن الجامع وجزم به في الكافي قال في البحر كان هو المذهب لانها طلاق  
فكانت مضافة اليه وقيل قايلا الزيلعي هو الاول في رثتها ولما رثت ثم  
ماتت لم تحق بدل الحرب فان كانت الرقة في المرض ورنها زوجها  
استحسانا والابان ارتدت في الصحة لا يرثها بخلاف رده فانها في  
في معنى مرض موته فيرثه مطلقا ولو ارتدا معا فان استلمت هي ورثته والا  
لا خائفة قال اخر امرأة اتزوجها طالق ثلاثا فتك في امرأة ثم اخري ثم مات  
الزوج طلقت الاخري عند التزوج ولا يصير فارادى خلافا لما لان الوقت معرف  
واتصافه بالاخريه من وقت الشرط فثبت مستند ادراك روع ابائتها  
في مرضه ثم قال لها اذا تزوجتك فانت طالق ثلاثا فتزوجها في العدة وماتت في  
مرضه لم ترث لانها في عدة مستقبله وقد حصل التزوج بفعلها فلم يكن فزارا  
خلافا لمحمد خائفة كذبها الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه فالقول لها  
طلقتي وهو نائم وقالوا في النقطة ولو اجتهت طلقها في المرض ومات بعد العدة  
فالشكل من متاع البيت لو ارت الزوج لصيرورتها اجنبية بخلاف في العدة  
جامع الفصولين **باب الرجعة** باللفظ ونكسر تعدي ولا تعدي هي  
**استدانة الملك المقام** بلا عوض ما دامت في العدة اي عدة الدخول  
حقيقة اذ لا رجعة في عدة الخلو ابن الكمال وفي النزاهة ادعى لوطي بعد  
الدخول وانكرت فله الرجعة لاني عكسه وتصح مع انكراهه وهزل ولم يخطا  
بخطو متعلق باستدانة **راجعتك** وردت تكرار ملكك بلائنه لانه صريح و

بالفعل مع الكراهة بكل ما يوجب حرمة المصاهرة كسر ولو منها اختلاصا او  
ناما او مكرها او محنونا او محتوها ان صدقها هو وارثته بعد موته  
جوهره ورجعة المحنون بالنفل بزانية وتصح تزوجها في العدة بدفعه جوهر  
ووطئها في الدبر على المعتدل لانه لا يخلو عن مس شهوة ان لم يطلق بائنا فان  
ابائتها فلا وان آت او قال بطلت رجعتي او لا رجعة لي فله الرجعة بلا عد  
ولو سمي هل جعل زيادة في المهر قولان ويتجهل الموجل بالرجعي ولا يتاجل برجعتها  
خلاصة وفي المصير فيه لا يكون الا حتى تنقضي العدة ونذب اعلامها بها  
لثلاث نكح غيرم بعد العدة فان نكحت فرق بينهما وان دخل شمني ونذب الاشهاد  
لحدلين ولو بعد الرجعة بالفعال ونذب عدم دخوله بلا ادنى عليها  
لتأهبا ان قصد رجعتها لكراهتها بالفعال كما مرادها بعد العدة فيها  
بان قال راجعتك في عدتك فصدقة مع بالمصادقة والا لا يصح ولذا لو  
اقام بينة بعد العدة انه قال في عدتها وادرجعتها او انه قال قد جازاها  
وتقدم قبولها على نفس المس والتقبل فليحفظ كان رجعة لان الثابت  
بالبينه كالثابت بالمعينة وهذا من المحب المساند حيث لا يثبت  
اقراره باقراره بل بالبينه كما لو قال فيها نكحت راجعتك امس فانها تصح  
وان كذبت لمالكه الانشاء في الحال بخلاف قوله لها راجعتك يريد الانشاء  
فقال المجيب له مضى علي فانها لا تنه عن الامساك رثتها لانقضاء  
العدة حتى لو سكنت ثم اجانتهما صحت اتفاقا كما لو نكحت عن نكحي العدة قال الزوج  
الامة بعدها اي العدة راجعتها فيها فصدق السيد وكذبته الامة ولا بينة  
او قالت مضى علي وانكر الزوج والمولى فالقول لها عند الامام لانها امينة  
فلوكذب المولى وصدق الامة فالقول له اي المولى على الصحيح لظهور ملكه  
في البضع ولا يملكها بطلانها قال انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض كان له  
الرجعة لاخبارها بالذبح في حق عليها شمني ثم انما تعتبر المدة ولو بالحيض  
لا بالسقط وله تخليفها انه مستبني الخلق ولو بالولادة لم يقبل الا بالبينه  
ولو حرة فصح وتنقطع الرجعة اذا ظهرت من الحيض الاخير نعم الامة للشرع



ايام مطلقا وان لم تغتسل او مضى وقت صلاة ولا فلا ينقطع حتى تغتسل  
ولو سويهما رجع وجوب المطلق لكن لا تصلح ولا تزوج احتياطاً او مضى وقت  
صلاة نصير ديناً في ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز العشرة فلا الرجعة او  
حتى تنيم عند عدم الماء وتصلح ولو تفلا صلاة تأم في الاصح وفي الكتابة  
بجدة الانقطاع ملتي لعدم خطاها قلت ومفاده ان المحنفة والمعتقة  
كذلك ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو ينقطع لتأرجع الحفاف فلو  
تيفت عدم الوصول او تركته عمدا لا ينقطع ولو نسيت عضوا لا ينقطع بكل  
واحد من المضمضة والاستنشاق كالاقول لانها غصنوا واحد على الصبي  
طلقا مالا منكرا ووطنها فراجعها قبل الوضع فجايت بولدا اقل من ستة  
اشهر فصاعدا من وقت النكاح صححت رجعتها السابقة وتوقف ظهور صحتها  
على الوضع لا ينافي صحتها قبله فلا مسامحة في كلام الوقاية كما صححت لوطق من  
ولدت قبل الهلاق فلو ولدت بعده فلا رجعة لصبي العدة منكرا ووطنها  
لان الشرع كذبه بجعل الولد للفراس فينطلي زعمه حيث لم يتعلق باقراره حتى  
الخير ولو خلا بها ثم انكره اي الوطى ثم طلقها لا يملك الرجعة لان الشرع لم يكره  
ولو اقر به وانكرته فلا الرجعة ولو لم يخل بها فلا رجعة لان الظاهر شاهد لها  
ولو الحية فان طلقها فراجعها والمسئلة بجالها فجايت لولدا اقل من حولين  
من حين الطلاق صححت رجعتها السابقة لصيرورته مكذبا كما مر ولو قال اذا  
ولدت فانت طالق فولدت فطلقت فاعتدت ثم ولدت اخر بطنين يعني  
بعد ستة اشهر ولو لاكثر من عشرين سالما لم تقض العدة لان اعتداد  
الطهر لا غاية له الا لا يفسد او اي الولد الثاني رجعة ان يجعل العلوق وطى  
حادث في العدة بخلاف ما لو كانا بطن واحد وفي كلا ولدت فانت طالق فولدت  
ثلاث بطون تقع الثلاث والولد الثاني رجعة في الطلاق الاول كما مر وتطلق  
به ثانيا كالولد الثالث فانه رجعة في الثاني وتطلق به ثلاثا عابدا وتعتد  
لطلاق الثالث بالحيف لانها من ذوات الاقر ما لم تدخل في سن الاياس  
فبالاشهر ولو كان بطن يقع ثنتان بالاولى بالثالث لا يقض العدة

١٢  
فقد وبطلقة الرجعة تزين ويحكم ذلك في البائن والوفاة لزوجها الحاضر  
لا الغائب لفقدا العلة اذا كانت رجوة والا فلا تفعل ذكره مسكين ولا يخرجها  
من بيتها ولو لمادون سفر البائن المطلق ما لم يشهد على رجعتها فتبطل العدة  
وهذا اذا صرح بعدم رجعتها فلو لم يصرح كان السفر رجعة دلالة فتجسأ  
واقره المص والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى خلافا للسائغ في فلو وطى لا عق  
عليه لانه مباح لكن تكره الخلوقة بها تغربها ان لم يكن من قصد الرجعة  
والا لا يكره ويثبت القسم اما ان كان من قصد الرجعة والا لا قسم لها  
بحر عن البدايع قال وصرحوا بان لدا ضرب مراته على ترك الزينة وهو مائل  
للمطلقة رجوعا ونكح بها ثمة مادون الثلاث في المصدة بعدها بالاجماع ومنع  
غيره فيها لا شتبهاء النسب لا ينكح مطلقة من نكاح صحيح نافذ كما سخرقة  
بلا بالثلاث لومرة وثنتين كوامته ولو قبل الدخول وما في المسكلات  
باطل او مؤول كما مر حتى يطاوها غيرم ولو اغتسل مراها بما مع مثله وقدر  
شمس لا سلام بعشر سنين او خيضا او محبوبا او ذميا لذينة نكاح نافذ  
خرج الفاسد والموقوف فلو نكحها عبد بالاذن سيده ووطنها قبل الاجازة  
لا يحلها حتى يطاها بعدها ومن لطيف الحيل ان تزوج للمولود مراها بحق بشاقد  
فاذا اوجع يملكها لها فينطلي النكاح ثم تبعته لبلدا اخر فلا يظهر امرها لكن على  
رواية الحسن المفتي بها انه لا يحلها لعدم الكفاة ان لها ولي والافضلها اتفاقا  
كما مر وتضى عدته اي الثاني لا يملكه من لا شرط الزوج بالنظر فلا يحلها وطى الولي  
ولا ملكا مة بعد طلقين او حرة بعد ثلاث ورده وسبي نظره من فرق بينهما  
بظها راولعان ثم ردت وسيت ثم ملكها لم تحل له ابدا والشرط التيقن بوقوع  
الوطى في المحل التيقن فلو كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لم تحل الاول والا طلت  
وان انصاها بزازية فلو مفضاة لا تحل الا اذا حبست لتعلم ان الوطى كان  
في قبلها كما لو تزوجت بحبيب فانها لا تحل حتى تحبل لوجود الدخول حكمته  
يثبت النسب فتح فالانقصار على الوطى قصور الامان يعسم بالحقيق والحكمي  
والا يلاج في محل البكارة يحلها ولو طوت عنها لا كما في القينة واستسكك المص



وفي المنزله وكانه ضعيف لما في التبسين يسترط ان يكون الايلاج موجبا للفضل  
وهو التقاء الختانين بلا حائل يمنع الحرة وكونه عن قوة نفسه فلا حائل من لا يقد  
عليه الا بها بمساعدة البدن الا اذا انحصر وعمل ولو في حيف ونفاس ما حرام وان  
كان حراما وان لم ينزل لان الشرط الذوق لا التبسعت قلت وفي المجتبى الصواب  
حلها بدخول الحشفة مطلقا لكن في شرح المسائق لابن ملك لو وطئها وهي غائبة  
لا يحلها الاول لعدم ذوق العسيلة وينبغي ان يكون الوطئ في حالة الاغما كذلك  
**وكره** الزوج للثاني **تحريم** الحديث عن المحلل والمحلل له **بشرط التحليل** كزوج  
على ان اطلق **وان طلت** **للأول** لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر على الطلاق  
كما حققه الكمال خلافا لما زعمه البرزاري ومن لطف المحلل قول ان تزوجتك او جاز  
او مسكتك فوق ثلاث مسافات بنتان ولو خافت ان لا يطلقها تقول زوجك  
نفسى على ان امرى بيدي زليجي ابن العاديه **اما اذا اضمرك** **لكل** لا يكره **وكان** الرجل  
**ساجورا** لقصد الاصلاح وتاويل العن اذا شرط الاجر ذكره البرزاري ثم هذا  
كله فرع صحة النكاح الاول حتى لو كان بلاولى بلعبارة المرأة او بلفظ هبة  
او بحضرة فاسقين ثم طلقها ثلاثا واراد حلها بالزوج يرفع الامر لسافى  
فيقضى به وبطلان النكاح اي في القاع والاي لا في المقضى بزانية وفيها قال  
الزوج الثاني كان النكاح فاسدا ولم ادخل بها وكذبته فالقول لها ولو قال  
الزوج الاول ذلك فالقول له **والزوج الثاني يهدم بالدخول** فلو لم يدخل لم  
يهدم اتفاقا فاقضيه **ما دون الثلاث** يهدم اي كما يهدم الثلاث اجمالا لانه اذا  
هدم الثلاث قما دونها اولى خلافا للمحدثين طلقته ونها وعادت اليه بعد  
احزابت بثلاث لوحرة وبنتين لوامة وعند مجتوبيا في الامة بما بقي وهو  
الحق فتح واقره للمص وغيره ولو اخبرت **مطلقة الثلاث** **بعضى** **عنده** **وعدة** **الزوج**  
**الثاني** بعد دخوله **واللدة** **تحتله** **لدى** **الاول** **ان** **يصدقها** **ان** **غلب** **على** **ظنه**  
**صدقها** **واقل** **مدة** **عدة** **عنده** **بحيض** **شهران** **ولا** **مدة** **اربعون** **يوما** **ما** **لم** **تدعي**  
السبق كما مر ولو تزوجت بعد مدة تحمله ثم قالت لم تنقض عدتي او ما زوجت  
باخر لم تصدق لان اقدمها على الزوج دليل الحل وعن الشري لا تحل تزوجها

حتى يستفسرها وفي البرازية قالت طلقني ثلاثا ثم ارادت تزويج نفسها منه ليس  
لها ذلك اصرت عليه اما كذبت نفسها **سمعت من زوجها انه طلقها ولا تقدر**  
**على منع من نفسها** الا بقتله **لها قتله** بدوا خوف نقصان ولا تقتل نفسها وقال  
الاورجندي ترفع الامر للقاضي فان حلف ولا بينة فالانتم عليه وان قتلته فلا شيء  
عليها والباين كالثلاث بنزايه وفيها شهد انه طلقها ثلاثا لها التزوج باخر للتحليل  
ولو غائبا انتهى قلت يعني ديانته والصحة عدم الحوازقية وفيها لو لم يقدر هو ان  
يخلص عنها ولو غاب سحرته وردته اليها لا يحل له قتلها وبعد عنها جهده **وقيل لا**  
تقتله قايله الاسبيجاني **وبه يفتي** كما في ثنائها بينه وشرح الوهباني عن الملقط اي  
والانتم عليه كما مر **قال بعد** **اي بعد** **طلاقه** **ثلاثا** **كان** **قبلها** **طلقت** **واحدة** **وانقضت**  
**عدها** **وصدقته** **المرأة** **في ذلك** **لا يصدق** **ان على المذهب** **المعتق** **به** **كما** **لو** **تصدق** **وهي** **قبل**  
**يصدق** **ان** **لو** **طلقتها** **ثلاثين** **قبل** **الدخول** **ثم** **قال** **كنت** **طلقتها** **قبلها** **واحدة** **اخذ**  
**بالثلاث** **باب** **الايلاء** **مناسبة** **البينة** **ما** **لا** **هو** **لغة** **اليمن** **وسرع** **الحلف**  
**على** **ترك** **قربانها** **مذمتهم** **ولو** **زمنيا** **والمولى** **هو** **الذي** **لا** **يمكنه** **قربان** **ان** **امرأته** **لا** **يبيع** **مستق**  
**يلزمه** **الامانة** **كف** **وركنه** **الحلف** **وسرطه** **محلية** **المرأة** **بكونها** **منكوحه** **وقت** **تخير** **الايلاء**  
**ومنه** **ان** **تزوجتك** **فوائد** **لا** **اقربك** **ولو** **زاد** **وانت** **طالق** **ثم** **تزوجها** **ولزمه** **كفارة**  
**اليمن** **القربان** **وقع** **باب** **تركه** **واهلته** **التزويج** **للطلاق** **وعندها** **الكفارة** **فصل** **الايلاء**  
**الذي** **يغير** **ما** **هو** **قربة** **وقايدته** **وقوع** **الطلاق** **ومن** **شرائط** **عدم** **النقص** **عن** **المدة** **وحكم**  
**وقوع** **طلقة** **بائنة** **ان** **يربطا** **الكفا** **اسم** **واجر** **المعلق** **ان** **حنت** **بالقربان** **و**  
**المدة** **اقلها** **للمحرم** **اربعة** **اشهر** **وللامنة** **شهر** **ولا** **احد** **اكثرها** **ثلاث** **ايلاء** **بحلفه** **على** **قال**  
**من** **الاقلين** **وسببه** **كالسبب** **في** **الرجعي** **والفاظه** **صريح** **وكنايته** **فمن** **الصريح** **لو** **قال**  
**والله** **وكل** **ما** **ينقض** **به** **اليمن** **لا** **اقرئك** **لعن** **خائض** **ذكره** **بعد** **عدم** **اضافة** **للمنع**  
**اليمن** **او** **والله** **لا** **اقرئك** **لا** **اجامعا** **لا** **طاوكل** **لا** **اغتسل** **منك** **من** **جنايته** **اربعة**  
**اشهر** **ولو** **حائض** **لثمين** **المدة** **وان** **قربتك** **فعلى** **حج** **او** **حجوه** **مما** **يسق** **بخلاف** **فعل**  
**صلاة** **ركعتين** **فليس** **يحول** **لعدم** **مستقتها** **بخلاف** **فعل** **ما** **تدركه** **وقياسه** **ان**  
**يكون** **مولى** **بما** **تد** **ختمه** **او** **اتباع** **ما** **تد** **جنازة** **ولم** **اره** **او** **فانت** **طالق** **او**



عنه حر ومن الكناية لا امسك لا اتيك لا اغشاك لا اقرب فراشك لا ادخل  
عليك ومن الموبد نحو حتى تخرج الدابة او الدجال وتطلع الشمس من مغربها  
فان قربها في المدة ولو بحسنها حنت وفي الخلف باند وجبت كلفارة وفي  
غيره وجب الجزاء وسقط الايلاء لانتهاء اليمين والا يقربها بانت واحدة بعينها  
ولو اعادة بعد مضى الميعاد قبل قوله الابنية وسقط الخلف لو كان موقتا ولو بعدتين  
البعين الثانية تبين بآنية وسقط الايلاء لو كان موكدا وكانت طاهر كما مرفوع  
عليه فلو كحها ثانيا وثالثا ومضت المدفان بلا في اي قربان بانت باخرين  
والمدة من وقت التزوج فان كحها بعد زوج اخر لم تطلق لانها أخذ الملك بخلاف  
ما لو بانت بالايلاء دون ثلاث او بانها بتخيير الطلاق ثم عادت بثلاث تقع بالايلاء  
خلاف المحرم كما في مسألة الهدم وان وطئها بعد زوج اخر كفر بقاء اليمين للحث  
والله لا اقربك بشهرين بعد شهرين الايلاء لتحقيق المدة ولو مك يومين  
اراد به مطلق الزمان اذ الساعة كذلك محرم قال ما لا اقربك بشهرين لم يكن  
مولى قال بعد الشهرين الاولين ولا لتقص المدة لكن ان قال اتحدث الكفاة  
والاعتدات او قال والله سنة الا يوما لم يكن مولى الحال بل ان قربها ربي من  
سنة اربعة اشهر فاكثر صار مولى والا لا ولو خلف سنة لم يكن مولى حتى  
يقربها فيصير مولى ولو زاد الا يوما اقربك فيه لم يكن مولى ابدا لانه استثنى  
كل يوم يقربها فيه فلم يتصور منع ابدا او قال وهو بالبصرة الا اذ لم يكن  
بها لا يكون مولى لانه يملكه ان يخرجها منها فطاه الى من المطلقة رجعا صح  
بقا الزوجية وبطل بعض العدة ولو الى سبابة واجبة نكحها بعد اي بعد  
الايلاء لم يفسد الملك كما لا يصح طهات فحل ولو وطئها كفر بقاء اليمين ولو  
الى فإنها ان مضت مدته وهي في العدة بانت باخري والا فانه عجزا  
حقيقيا لاحكامها كاحرام كونه باختياره عن وطئها المرضي باحد او صغرها  
او ثقبها او اجتهاد غنة او بسا في لا يفقد على قطعها في مدة الايلاء بحسب الم  
يقدر على وطئها السجين كما في الجحيم وقوله لا يحق لانه لغرض فليراجع وكذا  
حسبها ونشوزها فبغيره قوله ما لبسنا فنت اليها او ارجعناك وابطلت الايلاء

او رجعت عما قلت ونحوه لانه اذا ما لم ينع يرضها بالوعد فان قدر على الجماع في المدة  
ففيه الوطئ في الفرج لانه الاصل فلور طئ في غيره كدبر لا يكون فبا ومقارده اشتراط  
دوام العزم من وقت الايلاء الى مضى مدته وبه صرح في الملتقى وفي الحاوي الى وهو صحيح  
ثم مر من لم يكن فيه الجماع وبقي شرط ثالث ذكر في البدايع وهو قيام النكاح وقت  
العنى باللسان فلو بانها ثم فاء بلسانه بقي الايلاء قال لامراته انت على حرام ونحو  
ذلك كانت معي في الحرام ايلاء ان نوي التحريم او لم ينو شيئا وظهار ان نواه وعد  
ان نوي الكذب وذله ريانة وما فاضا فإيلاء فتهستاني وتطبيقه بآنية ان نوي الطلاق  
وثلاث ان نواه او يفتي بانه طلاق بين وان لم ينو لغلبة العرق ولذا لا يخلف به  
الا الرجال لم يعلم يكن له امرأة او حلفت به المرأة كانت يمينا كالوماتت وبانت الى  
علة ثم وجد الشرط لم تطلق امرأته للتزوجة يفتي بصيرورتها يمينا فلا تنقل طلاقا  
ومثله انت معي في الحرام والحرام يلزم مني وحرمتك على وانت محرمة او حرام على او  
لم يقل علي ما ذا عليك حرام ومحرما وحرمت نفسي عليك وانت علي كالحرام والخير  
بلا زلة ولو كان له اربع نسوة والمسئلة بحالها وقع على كل واحدة منهن طلقه بآنية  
وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان كما في الصريح وهو الاظهر والا فبذكره الربيعي  
والبرازي وغيرهما وقال الحال لا شبه عندي بالاولى به جز من صاحب البهر في فتواه وفيه  
في جواهر الفتاوى واقره المصنف في ترجده لكن في النهر يجب ان يكون معني قول الزيلعي  
والمسئلة بحالها يعني التحريم لا يقيد انت على حرام محاط بها واحدة كل في المنتر  
بل يجب فيه ان لا يقع الا على المحاطة انتهى قلت يعني بخلاف حلال الله او حلال  
المسلمين فانه يعزم وبه يحصل التوفيق فيلحفظ شرع انت على حرام الف  
مرة يقع واحدة طلقها واحدة ثم قال لها انت حرام ناويا ثنتين وقع واحدة  
كررت مرتين ونوي بالاول طلاقا وبالثاني يحينا صح قال ثلاث مرات حلال الله  
عليه حرام اذا فعل كذا او وجد الشرط وقع الثلاث قال لهما انما على حرام ونوي في واحدة  
ثلاثا ونوي الاخر واحدة فكما نوي به يفتي وتام في البرازية قال انما على حرام حث  
بوطن كل ولو قال ما بعد لا قربكما لم يحث الا بوطنها والفرق لا يخفى وفي الجوهر ذكر  
وانه لا اقربك ثلاثا في مجلس ان نوي التكرار اتحادا لا فالا واحدة واليمين



ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الميراث واليمين **باب الخلع فهو لغة**  
الازالة واستعمال في ازالة الزوجية بالضم وفي غيره بالفتح وسرعا كما في البحر  
**ازالة ملك النكاح** خرج به الخلع في النكاح الفاسد وبعد البيونة والردة  
فانه لغو كما في الفصول **الموقوفة على قبولها** خرج ما لو قال خلعتك بنا وبالمال  
فانه يقع باينا غير مستقط للحقوق لعدم توقفه عليه بخلاف خالفك بلفظ المفاعلة  
او اختلج بالامرو لم يسم شيئا فقبلت فانه خلع مستقط حتى لو كانت قبضت البذل  
ردته خائفة بلفظ **الخلع** خرج الطلاق على ما لانه غير مستقط فتح وزاد قوله  
**او ما في معناه** ليدخل لفظ الميراث فانه مستقط كما يجي ولفظ البيع والسرفا  
كذلك كما صح في الصغرى خلافا للخائفة واذا التعريف صحة خلع المطلقة رجعا  
**ولا بأس به عند الحاجة** للشفاق بعدم الوفاق **بما يصح للمهر** يعني عكس كل صحة  
الخلع بدون العسر وما في يدها وبطن غنمها وجوز العيني انفاكاسها وسرطة الطلاق  
وصفته ما ذكره بقوله **هو بين في جانبه** لانه تعليق الطلاق بقبول المال فلا يصح رجوع  
عند قبل قبولها ولا يصح شرط الخیار له ولا يقتصر على المجلس اي مجلسه ويقتصر قبولها  
على مجلس علمها وفي جانبها مفاوضة بما لانه رجوع عما قبل قوله **وصح شرط الخیار**  
**لها** ولو اكثر من ثلاثة ايام بحر ويقتصر على المجلس كالبيع فانك مدة يشترط في قبولها  
علمها بمعناه لانه مفاوضة بخلاف طلاق وعناق وتدير لانه اسقاط والاستعانة  
يصح مع الجهل وطرف العبد في العناق على ما لانه شرط في الطلاق والخلع يكون  
بلفظ البيع والسرفا والطلاق والميراث كعبت نفسا او طلاقا او طلقك على كذا  
او باراك اي فانك وقبلت المرأة وحكم ان الواقع به ولو بلا مال ولو بالطلاق  
الصريح على ما لطلاق باين ونثرته فيما لو بطل البذل كما سيجي والخلع هو من الكنايا  
فيعتبر فيه ما يعتبر فيها من قرائن الطلاق لكن لو قضى بكونه فسخا لانه مجتهد فيه  
وقيل لا خلعها ثم قال **لم يؤخذ الطلاق فان ذكر بطل لم يصدق** تصان في الصور  
الاربع والاصدق فيها اذا وقع بلفظ الخلع والميراث لانه كنايةان ولا قرينة بخلاف  
لفظ بيع وطلاق وفيه الى اشتراط البينة وهو ظاهر الرواية لان المشايخ قالوا  
لا يشترط البينة هنا لانه يحكم عليه الاستعمال ما راك الصريح كما في العهدة في

عن متفرقات طلاق المحيط **وكره له تحريما اخذت** ويلحق به الا برامها عليه  
**ان نشئت** لا ولو منه نسوا ايضا ولو بالكثر مما اعطاها على الوجه فتح وصح الشمني  
كراهية الزيادة وتغير الملق لا بأس به يفيد انما تنزه به به يحصل التوفيق  
**اكرهها الزوج عليه نطق بلام** لان الرضا شرط للزوم المال وسقوطه  
**ولو ملك بدل في يدها قبل الدفع او استحق بغيرها قيمته ولو البذل قبل او سلم**  
**لو مثليا** لان الخلع لا يقبل الفسخ خلعا او طلقا بغير او خنزرا وميت ونحوها  
ما ليس بمال وقع طلاق **باين في الخلع رجعي في غيره** وقوعا بما فيها البذل البذل  
ولو سميت حلالا لهذا الخل فانها هو ضرر رجعي بالمر ان لم يعلم والا لاشي له **كنا العيني**  
**ما في يدي** اي الحسية **ولا يشي في يدها** لعدم وكذا عكسه لكن لو كان في يده جوهر  
لها قبلت فهي غلت او لا ضرارها نفسها بقبولها **واذا زادت من مال او دراهم**  
**ردت** عليه في الاولى **مهرها** ان قبضته والا لاشي عليها جوهر او ثلاثة دراهم  
الثانية ولو في يدها اقل كسرتها ولو سميت دراهم فبات دنانير لم اره **والبينة**  
**والصندوق وبطن الجارية** اذا لم تلد لاقول المدة **وبطن الغنم** ونحو الشجر **كالبدل**  
فذكر البدل مثال كما في البحر قال وقيد في الخلاصة وغيرها بعدم العلم فقال لو علم  
انه لا متاع في البيت وان لا مهر لها عليه في خلعهامهرها لا يلزمها شي لانها  
لم تنظمه فلم يصير مهر ولا لوطن ان علم المهر ثم ذكر عدم رد المهر **خالقها**  
**على عبد ابق لها على براتها من ضمانه لم تهر** وعليها تسليم ان قدرت والا فقيمتها  
لانه لا يبطل بالشرط الفاسد كالنكاح **قالت طلقني ثلاثا بالف فطلقها واحدا**  
**وقع في الاولى باينة ثلاثا** اي بثلث الالف ان طلقها في مجلسه والافحاما  
فتح وفي الخائفة لو كان طلقها ثنتين فله كل الالف وفي الثانية رجعيته  
**بجانا** لان على الشرط وقال كاليا قال **لها طلق نفسك ثلاثا بالف او على الالف**  
**فطلقت نفسها واحدة لم يقع شي** لانه لم بالبيونة الا بكل الالف  
بخلاف ما مر لرضاها بها بالف في بعضها اولى **وقوله لها انت طالق**  
**بالف او على الالف قبلت في مجلسها لزم** ان لم تكن مكرهه كما مر ولا سفهه  
ولا مريضه كما يجي **الالف** لانه تعويض وفي البحر عن التاتار خائنه قال



لامرأته احدا كما طاق بالف درهم والاخرى بمائة دينار فقبلت اطلقتا  
بغير شئ **انت طالق وعليك الف وانت حر وعليك الف طلقت وعق مجانا**  
وان لم يقبل الا ان قوله وعليك الف جملة تامة وقعا لان قبلا صرح ولزم  
المال انما بان الواو لالحال وفي الحاي وبقولها يفتي **قال طلقك على الف**  
**فلم تقبل فقلت قبلت** فالقول له يمينه بخلاف قوله بصدك طلاقا مس  
على الف فلم تقبل وقالت قبلت فالقول لها وكذا لو قال لعبد كذا  
كقوله لعنره بعت منك هذا العبد بالف مس فلم تقبل وقال المستري  
**قبلت** فان القول للمستري والفرق ان الطلاق باليمين من جانبه وهي  
تدعي خسه وهو ينكر اما البيع فاقراره به اقرارا بالقبول فان كان رجوع  
فلا يسمع ولو برهنا اخذ بيمينتها تاخر خاينه ولو ادعى الخلع على مال وهي  
**تنكر بيع الطلاق** باقراره **والدعوى في المال بحالها** فتكون القول لها تنكر  
**وعكسه** لا كيفما كان برازية **فروع** انكر الخلع او ادعا شرط  
او استثنى او ان ما قبضه من دينه او اخلف في الصوع او اخلف في الطوع  
وانكره فالقول له ولو قالت كان غير بدل فالقول لها ادعت المهر ونفقة  
العدة وانه طلقها وادعى الخلع ولا يثبت فالقول لها في المهر وفي النفقة  
خلع امرأته على عبد قسمت قيمته على مسميها فخلعتك على عبدتي وقف على  
قولها ولم يجب شئ بجبر **وتسقط الخلع في نكاح صحيح ولو بلفظ بيع وشرا**  
كما عتده العادي وغيره **وللمارات** اي الا بر من الجانبين **كل حق ثابت وقتها**  
**لكل منها على الاخر ما يتعلق بذلك النكاح** حتى لو اباها ثم نكحها ثانيا بهر  
اخر فاختلعت منه على مهرها برى عن الثاني لا الاول ومثله المتعة برازية  
وفيها اختلعت على ان لا دعوى لكلا على صاحبه ثم ادعى ان لكذا من المظن  
صح لاختصاص المرأة بحقوق النكاح **النفقة المعتدة** مسكنها فلا يسقط  
**الا انصر عليها** فتسقط النفقة لا السكن لانها حق الشرع الا اذا ابرأت  
عن موته السكني فصح فتح وهو مستغنى عنه بما ذكرنا اذ النفقة والسكنى لم يجبا  
وقتها بل بعدهما **وقيل الطلاق على مال** تسقط للمهر **كالخلع** **للعقد** لا ذكره البرزاري

ولا يبرأ ببراك الله ذكره البهسي **شرط البراءة من نفقة الولدان وقتا**  
كسنة **صح ولزم والا** بحر وفيه عن المستحق وغيره لو كان الولد رضيعا فان  
يوقتا وترضعه حولين بخلاف الفطم ولو تزوجها او هربت وماتت او مات  
الولد رجع ببقية نفقة الولد والعدة الا اذا شرطت براتها ولها ما طالبته  
بكسوة الصبي الا اذا اختلف عليها ايضا ولو فطمها فصح كالطير **ولو**  
**خالعت على نفقة ولده شهرا مثلا وهي حرة فطالبت بالنفقة تجبر عليها**  
وعليه الاعتماد فتح وفيه اختلعت على ان تمسك بالابن ولو غصص في الرأسي  
لا الغلام ولو تزوجت فللزواج اخذ الولد وان انفقا على تركه لانه حق  
الولد وينظر الى مثال مسأله لتلك المدة فيرجع بدعيها **خلع الاب صغيرته**  
**بمالها او مهرها طلقت** في الاصح كما لو قبلت هي وهي ميمزة **ولم يلزم** للمال لانه  
تبرع وكذا الكبيرة الا اذا قبلت فيلزمها المال ولا يصح من الام ولا يصح من  
الام ما لم يلزم البذل ولا على صغير اصلا **كالو خالعت المرأة بذلك** اي بمالها او  
بمهرها **وهي غير كسنة** فانها تطلق ولا يلزم حتى لو كان بلفظ الطلاق يقع  
رجعيا فيها شرح وبيانها **فان خالعتها الاب على مال ضا** **منه** اي ملتزما  
لا كفيلا لعدم وجوب المال عليها **صح والمال عليه** كالخلع من الاجنبي فالاب  
اولي **بلا سقوط مهر** لانه لم يدخل تحت ولاية الاب من حيل سقوطه ان يجعل  
بدل الخلع على اجنبي بقدر المهر ثم يحيل به الزوج على من له ولاية **الا** **الاجنبيون**  
خيل سقوطه قبض ذلك منه برازية **وان شرط** اي الزوج الضمان **عليها**  
اي الصغيرة **فان قبلت وهي من اهلها** بان تعقل ان النكاح جالب للخلع  
سألت **طلقت بلا شئ** لعدم اهلية الغرامة وان تقبل ولم تعقل لم تطلق  
وان قبل الاب في الاصح زيلعي ولو بلغت واجازت جاز فتح **قال الزوج**  
**خالعتك فقبلت المرأة** ولم يذكر ما لا طلقت لوجود الإيجاب والقبول  
وبرى عن المهر **المرجل لو كان عليه** **ولا** يكن عليه من الموجد شئ **ردت** عليه  
ما ساق اليها من المهر **المحل** **للمرأة** معاوضة فتعتبر بقدر الامكا  
خلع المربعة **يعتبر من الثلاث** لانه تبرع فله الاقلام من ارثه وبذل







او ضرب اليان يكفر او يطلق فان قال كفر صدق ما لم يعرف بالكذب ولو قيد  
بوقت سقط بمضيه وتعلقه بمسئته الله بطله بخلاف مسئته فلان **وان نوي**  
**بانت على مثل امي** فكما وكذا لو حذف على فانه براء او طهار او طلاق صحته **بسيه**  
ورفع ما نواه لانه كناية **واللغو** كناية عن معنى الادنى اي البر يعني الكرامة  
قوله انت امي ويا بنتي ويا اختي ونحوه **وبانت على حرام كامي** مع ما نواه من  
**ظهار وطلاق** وتنتفع ارادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم يثبت الادنى  
وهو الظهار في الاصح **وبانت على حرام كامي** ثبت الظهار لا غير لان صريح  
**ولاظهار** صحيح من امته والامن نكحها بالامر ظاهر منها ثم اجازت  
لعدم الزوجية **انت على كظم امي** ظاهر من اجاء وكفر لكل قال ما لكر واحد  
يكفيه كفارة واحدة كالايلا ظاهر من امراته مرارتي مجلس او مجالس **فغلبه**  
**لكل ظهار كفارة فان عني التكرار** التاكيد مجلس صدق والا لا على المعتد  
وكذا الوعده نكاحها كما مر عن التاثر خائفة **سروع** انت على كظم امي اخذ  
ولو اتى بغير تجدد وله قربانها ليل ولو قال كظم امي اليوم وكلما جاء يوم فكلما  
جاء يوم صار مظاهرا اخر مع بقاء الاول ومتى علق بشرط متكرر ولو قال كظم امي  
رمضان كله ورجي كله اخذ استحسانا ويصح بكفره في رجب في شعبان كظاهر  
واستثنى يوم الجمعة مثلا ان كفر في يوم الاستسنا لم يحز والاجازة تارة خائفة  
**باب الكفارة** اختلف في سببها والجمهور انه الظهار والهودي اخذ من  
كفر الله عنه الذنب محاه **وسرع** **تحرير رقبة** قبل الوطى اي اعتاقها بنية الكفارة  
فلو ورت اباه نأويا الكفارة لم يحز **ولو صغير** رضيعا **وكافرا** او مباح الدم  
او مريضا او مديونا او بقا عمت حياته او مرتدة في المرتد وحر في غلبه  
خلاف **واصم** ان يصح به يسمع والا لا **او خصيا** او مجنونا او نكاحا او مقطوع  
**الاذن** او ذاهب الحاجبين وسرع لحيته ورأس او مقطوع انف او شفتين ان قدر  
على الاكل والا لا **او عور** او عمت او مقطوع احدي يديه او احدي رجله **من خلاف**  
او مكاتب لم يوجب شيئا او اعتقه مولا لا الوارث وكذا يقع عنها شئ قريب  
بنية الكفارة لانه يصنع بخلاف الارث واعتاق نصف عبده ثم باقية عنها

استحسانا بخلاف الاستحسان كما يحكي **لا يحزني فانية حسن المنفعة** لانه حال الحكم  
كالاعشى **ومجنون لا يعقل** فمن يفتق يحزني في حال افاقته ومريض لا يحزني  
وساقط الانسان والمقطوع يله **وابها** من اربلات اصابع من كل يد **او**  
**او يد رجل من جانب** ومعتق ومغلوب كما في ولا يحزني **مريد** وام ولد ومكاتب  
ادري بعض بدله ولم يحز نفسه فان عجز فحزبه وهي حيلة الحواز بعد ادائه شيئا  
واعتاق نصف عبد مشترك ثم باقية بعد ضمانه لتمكن التقصان **ونصف**  
عبده عن تكفره ثم باقية بعد وطن من ظاهر منها **للامر** قبل التماس فان  
لم يجد المظاهر ما يعتق وان احتاجه لخدمته او لقضاء دينه لانه واحد  
حقيقة بدائع فانه في الجهر له عبد لخدمته لم يحز الصوم الا ان يكون زنا  
انتهى بعينه العبد ليتوافق كلامهم ويحتمل رجوعه للوطى لكنه يحتاج الى نقل  
ولا يعتبر مسكنه ولوله مال وعليه دين مثله ان ادنى الدين اجزاه  
الصوم والا فقولان ولوله مال فاقب تنظره ولو عليه كفارتان في ملكه  
رقبة فصام عن احدها ثم اعتق عن الاخرى لم يحز وبكسبه جاز **صام**  
**شهرين ولو ثمانية وخمسين** يوما بالهلال والافستين يوما ولو قدر  
على التحريم في اخر الاخير لزمه العتق وانتم يومه ندبا ولو قضا لوطى فطر وان  
صار نفلا **متى بعين قبل المسيل** ليس فيها رمضان واياهم **نهي عن**  
**صومها** وكذا كل يوم شرط فيه **التابع** وان افطر بعذر كسفر ونكاح  
بخلاف حيض الا لا يست **وبعجزة او وطئها** اي المظاهر منها اما لو وطئ  
غيرها وطئا غير فطر لم يضر كالوطى في كفارة القتل **فيها اي الشهرين**  
**مطلقا** لئلا ينهار اعامدا او ناسينا كما في المختار وغيره وتقييد ابن ملك  
بالعهد غلط بحركته في القهستان في ما يخالفه فتنبه **استانفا الصوم** لا  
**الطعام وان وطئها في خلا له** لاطلاق النص في الاطعام وتقييده في تحريم  
وصيام والعبد ولو مكاتب او مستعبي وكذا الحر المحمي وعليه بالسفر على  
المعتد **لا يحزني الا الصوم** للذكور ولم ينتصف لما فيها من معنى العباد  
وليس للسيد منعه منه **ولو وصليته اعتق سيده** عنه **واطعم** ولو باصره



لعدم اهلية التماك في الاحصار فيطعم عنه المولى قيل نذبا وقيل وجها  
**فان عجز عن الصوم** مرض لا يرجي بروه او كبرا **واطعمهم** اي ملك مستكينا  
ولو حكا ولا يجزي غير المراهق بدائع **كالفطرة** قدر او مصر فالوقت ذك  
من غير المنصوص اذ العطف للمغايرة **وان** اراد الاباحة **غدا هم وعشاء هم**  
او غدا هم واعطاهم قيمة العشاء وعكسه او اطعمهم عداين او عسائين او  
عسائين وسكورا واسبغهم **جاز بشرط** ادا م في خبز صغير وذره لا بركا جاز  
لواطعمهم **واحد استين يوما** التجرد الاباحة ولو اباحه كل الطعام في  
يوم واحد جزا عن يومه ذلك فقط اتفاقا وكذا اذا ملك الطعام  
بدفعات في يوم واحد على الاصح ذكره الزيلعي لفقد التعدد حقيقة  
وحكا امر غرم ان يطعم عنه عن ظهاره **ففعّل** العيز ذلك هو وهل  
يرجع ان قال على ان ترجع رجع وان سكت ففي الدين يرجع اتفاقا وفي الكفا  
والزكاة لا يرجع على المذهب **كما صحت الاباحة بشرط** السبع في طعام الكفا  
سوي القتل وفي الفدية لصوم وجنايته وجاز الجمع بين اباحة وتملك  
دون الصدقات والعشر والضابطان ما شرع بلفظ اطعام وطعام  
جاز في الاباحة وما شرع بلفظ ايتاء واذا شرط فيه لملك حر عبد  
عن ظهارين من امرأة او امرأتين **ولم يعين** واحدا لولا حد صحتها  
في الصحة **الصيام** اربعة اشهر **والاطعام** مائة وعشرين فقرا الاتحاد  
الجنس بخلاف اختلافه الا ان ينوي بكل كلا يصح **وان حر عنها رقبة**  
**واحدة او صام** عنها شهرين **صحيح** واحد تعيينه ولو وطئ التي كفر عنها  
دون الاخرى ومن ظهاره وقتل لا يصح لما مر ما لم يحرم كافر فتنه عن الظهار  
استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل **اطعمهم** مستكينا **كلا صاعا** بعد  
واحدة عن ظهارين كما مر **عن واحد** كذا الشيخ الشرح وشيخ المتن لم يصح  
اي عنها خلافا لمحمد ورجحه كمال ومن افطار وظهار **صحيح** عنها اتفاقا ولا  
ان ينة النعيجين في المسجد سبيل لغزو في المختلف سبيل مقيدة **فروع** المعبر  
في اليسار والاعسار وقت التكفير اطعم مائة وعشرين لم يجز الا عن نصف

الاطعام فيعيد على ستين منهم غذا وعشا ولو في يوم خزل للزوم العدة  
المقدار ولو جرح لصاع فطعم ولا شبعان **باب اللعان** هو كغز بصم  
لا عن قتال من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لا بالفضب للجنة نفسه قبلها  
والسبق من اسباب الترجيح **وشهدا** **دات اربع** كسهود الزنا **موكدا**  
**بالايمان** **مقرونة** **شهادته باللعن** وشهادتها بالفضب لا يكتفي باللعن  
فكان الفضب مدعى لها **قائمة** شهادته **مقام** **حد القذف** في حقه وشهادتها  
**مقام** **حد الزنا** في حقه اي اذا اتلعا سقط عنه حد القذف وعنها حد  
الزنا لان الاستشهاد بالله ماله كالحديث **سد** **سبيل** قيام الزوجية  
وكون النكاح صحيحا لا فاسدا **وسببه** **قذف الرجل** زوجته **قذفا** **يوجب**  
الحديث الاجنبية خفت بذلك لانها هي المقدوفة فتتم لها سر وطول احصا  
وركنه **شهادات موكلات باليمين واللعن** وحكم حرمة الوطئ والاستمتاع  
بعد التلاعن ولو قبل التفرق بينهما الحديث المتلاعنان لا يجتمعان ابدا  
واهل من هو اهل **للمشاهدة** على المسلم **فمن قذف** بصرح الزنا في دار الاسلام  
زوجته المحنة بنكاح صحيح ولو في عدة الرجعي **العفيفة** عن فعل الزنا وتهمة  
بان لم توطأ حراما ولو مرة بشبهة ولا بنكاح فاسدا ولا لها ولد بلا **وصحيا**  
**لاداء** **الشهادة** منه او من غيره **فطالبت** وطالبة الولد المنقح به اي بوجوب القذف  
وهو الحد عند القاض ولو بعد العفو والتقادم فان تقادم الزمان لا يبطل  
الحق في قذف وقصاص وحقوق عباد جوهرة ولا فضل لها التستر والحاكم  
ان يامر صا به **لا عن** خبر من اي ان اقر بقذفه او ثبت قذفه بالبينه فلو انكر  
ولا بينة لها لم يستخلف وسقط اللعان **فان ابي** **حبس** حتى يلاعن او يكذب  
**نفسه** **فحد** **للقذف** **فان لا عن** **لاعت** **بعدة** حتى تلاعن او تصدق فيندفع  
به اللعان ولا تحدوان صدقة ادبعا لانه ليس باقرا مقصدا ولا ينتفي النسب  
لان حق الولد فلا يصدق ان في اطاكه ولو استغنا حيسا وعلني التبرع بما اذا  
لم تصف المرأة واستشكل في الزهر حيسه بعد امتناعه لعدم وجوب طلبها  
حينئذ **واذا لم يصح** **الزوج** **شاهد** **الرقبة** او كفره **وكان اهلا للقذف** اي



بالغا عاقلانا طقاهر والاصل ان اللعان اذا سقط لمع من جهة فلو  
القذف صحيا حادوا الا فلا حد ولا لعان **وان صلح** شاهدان **والحال انها** لم  
تصلح من لا يجد قاذفها فلا حد عليه كما لو قذفها اجنبي **وان صلح** لانه حلفه  
لكنه يعذر حسب هذا الباب وهذا يصح بما بهم ويعتبر الا حصان عند  
القذف فلو قذفها وهي امته او كافرة ثم اسلمت او عتقت بلا حد ولا لعان  
زيلي ويسقط اللعان بعد وجوبه بالطلاق البائن ثم لا يعود تزوجها  
بعده لان الساقط لا يعود فكذا يسقط بزناها ووطئها بثبوتها وبردتها  
ولا يعود لو اسلمت بعدة ويسقط بموت شاهد القذف في غيبة لا يسقط  
لو عي لسامها ونفى او ارتد ولو قال للزوجة زنت وانت صبيته او  
مجنونة وهو اي الجنون معهود فلا لعان لاسناد لغرضه **فان زنت**  
**وانت ذميمة او امته او من ذمها ربع سنة وعمرها اقل** حيث يتلعا لاقتضا  
فتح وصفتها ما نطق النضر الشرعي من كتاب سنة فان التبعنا ولو اكثرو  
بانت بتعريف الحاكم فتوارى ان قبل تفرقة الذي وقع اللعان عنده  
ويفرق **وان لم يصح** بالفرقة شحني ولو زالت اهلية اللعان فان بمارجعي  
زواله كجنون فرق الا لا فلو بلاعنا فغاب حدها وكل بالتفريق فرق  
خائنه ومفاده انه اذا لم يوكل ينتظر فلو لم يفرق الحاكم حتى عزل ومات  
استقبل الحاكم الثاني خلافا لمحمد اختلفا ولو اخطا الحاكم ففرق بينهما  
بعد وجود الاكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل اي مرة او مرتين لا ولو  
فرق بعد لعان قبلها تعذر لانه مجتهد فيه تان اراخائنه وقيد في البحر بغير  
القاضي الخنف اما هو فلا ينفذ وحرم وطئها بعد اللعان قبل التفريق لما مر  
ولها نفقة العدة **وان قذف الزوج بولد حتى نفى الحاكم نسبه عن ابيه والحقة**  
**بامه بشرط صحة النكاح** وكون العاوق في حال مجري فيها اللعان حتى او  
علق وهي امته او كتابية فقتت او اسلمت لا ينتفي لعدم التلاعن واما شرط  
النفي نسبه مبسوطة في البدائع وسجي **وان الكذب بعينه** ولو دلالة  
بان مات الولد المنفي عن مال فان ادعى نسبه **حد** للقذف **ولد** بعد ما كذا

نفسه **ان ينكحها** احدولا **وكذا ان قذف غيرها فحد** او صدقته او نسبه وان  
لم يحد لزوال العفة والمحال ان لم تزوجها اذا خرجا واحدها عن اهلية  
اللعان **ولا لعان لو كانا اخرسين واحدهما وكذا لو طرادك بعد**  
اي اللعان قبل التفريق فلا تفريق ولا حد لدرنر بالسبته مع فقد الركن  
وهو لفظ الشهد ولذا لا تلاعن بالكتابة كما لا لعان بنفي الحمل لعدم يقينه عند  
القذف ولو ثبتنا بولادتها الاقل المدة يصير كما نذكر ان كنت حاملا فكذا  
والقذف لا يصح تعليقه بالشهر **ولا عنا** بقوله **زنت وهذا الحمل منه** للقذف  
الصريح **ولم ينفي** الحائض **لعدم** الحكم عليه قبل ولادته ونفيه عليه الصلاة  
والسلام ولدها لالعلم بالوحي نفي الولد **الحق عند التهنئة** ومدتها سبعة  
ايام عادة وعند اتياع له **الولادة صح** **وبعد** لا اقاربه به دلالة ولو  
ثابته في حاله كحالة ولادتها **ولا عن فيها** فيما اذا صح او لا لوجود القذف فقد  
تحقق اللعان بنفي الولد ولم ينتف النسب فقوله فيما مر ونفي نسبه ليس على اطلاقه  
نفي اول التوأمين واقربا لثاني حد ان لم يرجع لتكذيبه نفسه **وان عكس لا عن**  
ان لم يرجع لقذفها بنفيه **والشك** **بثبوتها** لانها من مارة واحد ولو طردت  
**بلا تفرق بطن واحد** **فنفى** الثاني واقربا لاول والثالث لا عن وهم بنوه ولو  
الاول والثالث واقربا لثاني محمد وهم بنوه كوت احدثهم مائات **ولد**  
**اللعان** **ولد** ولد فادعاء **لما عن** ان ولد اللعان ذكر **ان ثبت نسبه** اجماعا  
**وان كان انبي** لا استغنائها بنسب ابيه خلافا لابن مكر **فروع** الاقرار  
بالولد الذي ليس منه حرام لا استلحا فقه نسب من ليس منه بحرم وفيه مي سقط  
اللعان بوجه ما او ثبت النسب بالاقرار ونطريق الحكم لم ينتف نسبه ابد فلو  
نقاه ولم يلاع عن حتى قذفها اجنبي بالولد فحد فقد ثبت نسب الولد ولا ينتفي  
بعد ذلك نفي نسب التوأمين ثم ماتت احدهما عن تويمه وامه فاح لام فالارت  
الاثنا نرضا ور اللام السدرو للاخوين الثلث والباقي برديهم وبر علم ان  
نقاهم يخرجهم عن كونه عصبة وقال وصرحوا ببقاء نسبه بعد القطع في كل  
الاحكام لقيام فراشها الم في حكم الارث والنفقة فقط حتى لا تصح دعوى



غير النافي وان صدق الولد انتهى قلت قال البهنيسي الا ان يكون ممن يولد  
نسله لشك او ادعاه بعد موت الملاء عن فليحفظ **باب العنين وغيره**  
**هو لغة من لا يقدر على الجماع** فعلى معنى مفعول وجعته عن وشرا من لا يقدر  
على جماع فرج زوجته يعني لما نفع منه ككبر سن او سحر اذ الرق لا خيار لها  
للمانع منها فانه اذا وجدت المرأة زوجها **محبوبا** او مقطوع الذكر فقط  
او صغيره جدا كالزور ولو قصيرا لا يمكنه ادخاله داخل الفرج فليس لها الفرج  
بحروفه نظرو فيه المحبوب كالعنين الا في مسئلتين التاجيل وبمجي الولد  
**فرق الحاكم** بطلبها الوحرة بالغز غير رقنا وقرنا وغيره المذبحا لغير النكاح  
وغير راضية به بعده **بينه في الحال** لعدم فائدة التاخير فلو جوب بعد  
وصوله اليها مرة او صار عينا بعده اي الوصول لا يفرق لحصول  
حقها بالوطى مرة **جاءت امرأة المحبوب بولد** ولم يعلم بحبسه فارعاه ثبت  
نسبه ثم عكت فلها الفرجة تانار خاينه ولو ولدت **بعد التفريق الى**  
**سينان ثبت نسبه** لانزاله بالسحق **والتفريق** باق بحاله لبقا حبه ولو كان  
**عينا بطل التفريق** لزوال عفته بثبوت نسبه كما يبطل التفريق بالبينة  
على قرارها بالوصول قبل التفريق لا بعده للتمتع فسقط نظر الزيلعي  
**ولو وجدت ميتا** هو من لا يصل الى النساء مرضا وكبرا وسحر ويسمى للعقود  
وهما ينذر **وخصيا** لا ينسب ذكره فان انتشر لم يخبر بحبه وعليه فهو من عطف  
لخاص على العام لحقابه وان كان بالاولان الفقهاء يتسامحون في ذلك امر  
**اجل سنة** لا شتمها على الفصول الاربعة ولا عبرة بتأجيل عن قاضي  
البلدة **قمرية** بالاهلة على المذهب وهي ثلاثمائة واربع وخمسون يوما وبعض  
يوم وقيل ستمائة بالايام وهي ازيد باحدى عشر يوما قبل وبقي  
ولو اجل في اثنا الشهر فبالايام اجام **ورمضان** و**ايام حضانها** منها  
وكذا احد غيبته **لامدة** حجبها وغيبتها و**مرضه** و**مرضها** مطلقا به يفتي  
ولو الحينة ويوجد من وقت الخصومة ما لم يكن صبيا او مريضا او محرما  
فبعد بلوغه وصحته واحرامه ولو مظاهرا لا يقدر على الحق اجل سنة

14  
وشهرين فان **وطى** من فيها **والا بابت** بالتفريق من القاصي ان ابى طلاقها  
**بطلبها** يتعلق بالجماع فيعلم امرأة المحبوب كما مر ولو مجنونة بطلبها او من  
نصبه القاصي **ولو اتمه فالحينا** **ولو لاها** لان الولد هو اي هذا الخيار على  
التراخي لا الفور **ولو وجدت عينا** او محبوبا ولم تخصم زمانا لم يبطل حقها  
وكذا لو خاصمت ثم تركت مدة فلها المطالبة ولو ضا جعته تلك الايام خائفة  
كما لو رفضت الى قاض فاجله سنة ومضت السنة ولم تخصم زمانا زيلعي **ولو**  
**ادعى الوطى واكرته فان** قالت امرأة **نفقة** والثقتان احوط هي بكر بان يولد  
على جدار ويدخل في فرجها في بيضة خبز في مجلسها **وان** قالت هي **ثيب** او  
كانت ثيبا **صدق بجلده** فان نكل في الابتداء اجل وفي لانها خبرت كما يصدر  
**لو وجدت ثيبا وزعت زوال** عذرتها بسبب اخر غير وطنة كما صعدت **مثلا**  
لانه ظاهر بالاصل عدم اسباب اخر معراج **وان اختارت** ولود لانه بطل  
حقها كما لو وجد منها دليل اعراض بان قامت من مجلسها او اقامها اعوان  
القاصي او قام القاصي **قبل ان تختار** **ثيبا** به يفتي لامكانه مع القيام فان  
اختارت تطلق او فرق القاصي **تزوج** الاولى او امرأة اخرى **المذبحا لاختارها**  
**على المذهب** للفتي به بحسب المحيط خلافا للتصحيح **لخائفة** ولا يتخير احد الزوجين **بجب**  
**الاخر** ولو فاحسا كحفون وجذام وبرص ورتق وقرن وخالف الائمة الثلاثة في  
الحنسة ولو بالزواج ولو قضى بالرد فقه **ولو تراصيا** اي العنين وزوجته **علي**  
**النكاح** ثانيا **بعد التفريق** **صح** ولم يسق رقانه وكذا زوجته وحل تخيير الظاهر  
نعم لان التسليم الواجب لا يمكن بدونه قلت وافاد البهنيسي انها لو تزوجته على انه  
حرا وسقي وقاد ر على المهر والنفقة فبان بخلافه او على انه فلان بن فلان فاذا  
هو لفيظ او ابن رنا كان لها الخيار فليحفظ **باب العدة هي** بالكسر  
الاخصا وبالنظم الاستعداد للامر وشرا ترين يلزم المرأة والرجل عند وجود  
سببه ومواقع ترين عشرون مذكورة في الخزانة خاصها يرجع الي ان من اشنع  
نكاحها عليه لما نزع لزوم زوال النكاح اختها وابيع سواها واصطلاحا **ترين**  
**يلزم المرأة** او ولي الصغيرة **عند زوال النكاح** فلا عدة لزنا او شبهة كنكاح



فاسد وسرقة لغير زوجها ونسب في زيادة ليشمل عدة ام الولد **وسبب وجوبها**  
عقد وركنها حرمان **ثابتة** بها حرمة تزوج وحزج **وصحة الطلاق فيها** اي في العقد  
وحكمها حرمة نكاح اختها وانواعها حيض واسهر ووضع حمل كما افاده **وهي في**  
**حره** ولو كناية تحت مسلم **تحض الطلاق** ولو رجعا **وفسخ** لجميع اسبابه ومنه  
الفرقة بتقبيل ابن الزوج **بعد الدخول حقيقة او حكما** اسقطه في الشرح وجرم  
بان قوله الاتي ان وطئت راجع للجميع **ثلاث حيض كواحد** لعدم تجزئ الحيضة  
فالاولى لتصرف براءة الرحم والثانية لحرمة النكاح والثالثة لفضيلة الحرية **كذا**  
**عدة له وللمات مولاهما او اعنتها** لان لها فراشا كالحرة ما لم تكن حاملا او  
اسنة او محرمة عليه ولومات مولاهما وزوجها ولم يدرا الاول تقيد بربعة اشهر  
وعشر بعد الاجلين بحر ولا ترت من زوجها لعدم تحقق حرمتها يوم موته ولا عدة  
على امته ومدة كان يطالبها لعدم الفرائس جوفه **وكذا موطوءة** **لشبهة** كبروقه  
لغيرها **او نكاح فاسد** كوقت **في الموت والفرقة** تتعلق بالصورتين معا  
**العدة في حق من لم تحض حرة ام ام ولد للصغير** بان لم تبلغ تسعا **او كبر** بان بلغت  
سن الاياس **او بلغت** بالسن وحزج بقوله **ولم تحض** الشابة المستدة الطهر بان كانت  
ثم امتد طهرها فتعد بالحض الى ان تبلغ حدا لا ياس جوفه وغيرها وما في شرح الواسية  
من انقضاءها بتسعة اشهر غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتي به وفي نكاح  
الخلاصة لو قيد الحنفى ما ذهب الا ما لم يساق في كذا وجبان يقول قال ابو حنيفة  
كذا نعم لو قضى ما لى بذلك نفذ بحر ونهر وقد نظمت شيخنا الحبر لم يلى سالما من النفذ  
لمسنة طهر بتسعة اشهر قاعدة ان ما لى يقدره ومن بعده لا وجه للتقص هكذا  
يقال لا نقد عليه ينظر **واما** ممتدة الحيض فالفتى به كما في حيض الفتى نقد طهرها  
بشهرين فستة اشهر للاظهار وثلاث حيض بشهر احتياطا **ثلاث اشهر** بالاصلة لو في  
الغرة **والا فبالايام** بحر غيره **ان وطئت** في الكد ولو حكما كالحلوة ولو فاسدة كما  
مر ولو رضعا تحت العدة لا السهر قسمة **العدة للموت** **اربعة اشهر** بالاهلة ولو في  
العقم كما مر **وعشر** من الايام بشرط بقاء النكاح صحها الى الموت مطلقا وطئت  
اولا ولو صغيرة او كناية تحت مسلم ولو عبدا فلم يخرج عنها الا الحامل قلت وعم

١٤١  
كلامه ممتدة الطهر كما الموضع وهي واقعة الفتوى ولم رها اللان فراجع **وفي حوامه**  
**يخص** الطلاق **وفسخ** **حيضتان** لعدم التجزئ **وفي امه لم تحض** لطلاق **وفسخ** او مات  
**عنها زوجها نصف المحرم** لقوله التفسير **وفي حق الحامل مطلقا ولو امه او كناية**  
او من زنا بان تزوج حلي من زنا فدخل بها ثم مات او طلقها تعتد بالوضع جواهر  
الفتاوى **وضع** **جمع حملها** لان الحمل اسم لجميع ما في البطن وفي البحر خروج اكثر الولد  
كالكل في كل الاحكام الا في حملها الا نكاح احتياطا ولا عبرة بخروج الراس ولو مع  
الاقول فلا قصاص بقطعه ولا يثبت نسب من المبانة لولا اقل من مستين ثم باقية  
الاكثر **ولو كان زوجها للميت** **صغيرا** غير مراحم وولدت لاقول من نصف حول من  
موته في الاصح لعوم اية واولات الاحمال **وفمن حلت بعد موت الصبي** بان  
ولدت لنصف حول فاكثر **عدة الموت** جاء عدم الحمل حين الموت **ولا نبت في حاله**  
الا لما للصبي نعم ينبغي بموته من المراقب احتياطا فتع ولومات في بطنها ينبغي  
بقاعدتها الى ان ينزل ويبلغ حدا لا ياس **وفي حق امرأة الفارس من الطلاق**  
**البائن** ان مات وهي في العدة **بعد الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق**  
**احتياطا** بان تتر بصرا بربعة اشهر وعشر من وقت الموت منها ثلاث حيض من  
وقت الطلاق شمئ وفيه قصور لا يبالوا لم ترنها حيضا تعتد بعدها بثلاث  
حيض حتى لو امتد طهرها تبقى عدتها حتى تبلغ الاياس فتع وقد بالبائن  
لان **المطلقة الرجعي بالموت** اجامها **والعدة** **فمن اعنت في عدة رجعي لعدة**  
**البائن ولا الموت** ان تتم **عدة حرة ولو اعنت في احدهما** اي البائن او الموت  
**فعدة امه** لبقاء النكاح في الرجعي دون الاخيرين وقد تنقل العدة سنا طاقة  
صغيرة منكوحة طلقت رجعا فتعد بشهر ونصف فحاضت تصير حيضتين  
فاعنت تصير ثلاثا فامتد طهرها الاياس تصير بالاشهر فحاضت تصير  
بالحيض فحاضت زوجها تصير بربعة اشهر وعشر **ايستدعت بالاشهر ثم**  
**عاد دمها** على جارها او حلت من زوج اخر بطلت عدتها ونسب نكاحها  
**واستأنفت بالحيض** لان شرط الخلقة تحقق الايس عمه الاصل في ذلك العجز  
الدائم الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واخاره في الهداية فتعين  
المصير اليه قاله في البحر بعد حكايه ستة اقوال مصححة وافقه المصنف لكن اختاره



البهنية ما اختاره الشهيدان في تمام الاستمرارية لا بعدا قالت هي  
 ما اختاره صدر الشريعة وملاحضته والباقي في باقره المصروف باب الحيض عليه  
 فالنكاح جائز وتعد في المستقبل الحيض كما صح في الخلاصة وغيرها وفي الجوه  
 والمجتهبي انه الصحيح المختار وعليه الفتوى في تحصيل القدوري وهذا التصريح  
 اولى من تصحيح الهداية وفي النهاية اعدل الروايات وتماه فيها علقته على الملقية  
 والصحة ان حاصت بعد تمام الاستمرارية تستأنف الا اذا حاصت في اثباتها  
 فتستأنف بالحيض كما تستأنف العدة بالشهور من حاصت حيضة او حيضتين  
 ثم ايسر تحريزا عن الجمع بين الاصل والبدل والاياس سنة للرومية وغيرها  
 خمس وخمسون عند الجمهور وعليه الفتوى وفي الفتوى في خمسين نهر وفي البحر عن  
 الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم باياسها وعدة للملكوت فاسدا  
 فلا علة في باطل وكذا موقوف قبل الاجابة اختيارا لكن اصواب بتو العدة  
 والنسب في الموطوءة بسببه ومنه خروج امرأة الغزاة لم يحالها كما ينبغي للموطوءة  
 بسببه ان تقسم مع زوجها الا ولو تخرج باذنه في العدة لقيام النكاح بينهما  
 انما حرم الوطء حتى تلزم نفقتها وكسوتها يعني ان لم تكن راضية كما ينبغي  
 وام الولد فلا علة على مدبرة ومعتقة غير الائمة والحامل فان عدتها بالاشهر  
 والوضع الحيض للموت اي موت الواطئ وغيره كفرقة او متاركة لان عدة هؤلاء  
 لتعرف براءة الرحم وهو الحيض ولم يكتف بحضته احتياطا ولا اعتداد بحيض  
 طلقته فيه اجماعا واذا وطئت المعتدة بسببه ولو من المطلق وجب عدة اخرى  
 لتجدد السبب وتداخلت والمرأي من الحيض منها وعليها ان تتم العدة الثانية  
 ان تمت الاولى وكذا التي بالاشهر او بها او معتدة وفاة فلو حذف قوله  
 والمرأي منها العمها وعم الحائل لو حبلت فعدتها الوضع الا معتدة الوفاة فلا  
 تغير بالحمل كما مر وصح في البدائع وبدا العدة بعد الطلاق وبعد الموت على  
 الفور وتنقض العدة وان جهلت المرأة بما اي بالطلاق والموت لانها اجل فلا  
 يستتر العلم بمضيها سواء اعترف بالطلاق او انكره ولو طلق امرأته ثم انكره واقبت  
 عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة كما ان ادعته عليه في شوال وقضى بدعي المحرمين  
 فالعدة من وقت الطلاق لا من القضاء بزانية وفي الطلاق اللهم من وقت البتة

فلو شهدا بطلاقها ثم بعد ايام عدلا فنقض بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة  
 لا القضاء بخلاف ما لو اقر بطلاقها منذ زمان ما صفتان الفتوى انها من وقت  
 الاقرار مطلقا بغيا للتمية الموضوعة لكن ان كادت في الاسناد او قالت لا ادري  
 وجبت العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته وكذا ذكر غير  
 ان ان وطئها لم يزمه مهران اختيارا ولا نفقة ولا كسوة ولا سكنى لها لقبول قولها  
 على نفسها خاتمة وفيها ابا نهائهم اقام معها زمانا ان مقرا بطلاقها تنقض عدتها  
 لان منكر او في اول طلاق جواهر الفتاوى ابا نهائهم اقام معها فان استمر طلاقها  
 فيما بين الناس تنقض والا وكذا الوضائع فان بين الناس وسهده على ذلك  
 تنقض والا هو الصحيح وكذا لو كتم طلاقها تنقض زجر انتهى وحيد بن سعيد  
 من حين وقت البتة والظهور ومبدوها في النكاح الفاسد بعد التفريق  
 من القاضي بينهما ثم لو وطئها حذو حرة وغيره وقيد في المحرمات لكونه بعد العدة  
 لعدم الحدوث للعدة او التارك اى انها والعزم من الزوج على ترك وطئها  
 بان يقول بلسانه تركك وخوفه ومنه الطلاق وانكار النكاح لو والا  
 لا محرم العزم لو مدخولة والا فيكفي تفرقا لبدان والخلوة في النكاح الفاسد  
 لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لانه فسخ جوهر ولا تنقض في  
 بيت الزوج بزارية قالت مضت عدتي والمدة تحتمل وكذا بها الزوج قبل قولها  
 مع حلفها والاحتتملة المدة لان الامين انما يصدق فيما لا يخالف الظاهر ثم لو  
 بالشهور والقدر المذكور ولو بالحيض فافلها حرة ستون يوما ما لم تدع السقط  
 كما مر في الرجعة وما لم يكن طلاقها معلقا بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين  
 للنكاح كما مر في الحيض نكاحا صحيحا معتدة ولو من فاسد وطلقها قبل  
 الوطء ولو حكما وجب عليه مهر تام وعليها عدة متداه لانها مقبوضه في يده بالوطء  
 الاول لبقائه وهدو العدة وهذه احدي المسائل العسرة للفتنة على ان الدخول  
 في النكاح الاول دخول في الثاني وقول فر لعدة عليها فحل الا زواج ابطله المص  
 بما يطول وجزم بان القاضي اذا خالف جمهور مذهب لا ينبغي حكمه في الاصح كما لو  
 ارشى الا ان ينصر السلطان على العمل بغير المشهور فيسوغ فبصير حنيفا زفرا وهذا



ليرفع بل الواقع خلافه فليحفظ ومبته غير حامل طلقها ذمي او موات عنها لم تعتد  
عند أبي حنيفة **اذا اعتقدوا ذلك** لا مرنا بتركهم وما يعتقدون **فلو كانت الذميمة**  
**حاملة تعتد بوصفها** اتفاقا وقيد الولي الحي بما اذا اعتقدوها والذميمة مطلقا **باسلم**  
اومات عنها **تعتد اتفاقا مطلقا** لان السلم يعتقد **وكذا لا تعتد بسببه** **اقت**  
**بنابن الدارين** لان العدة حيث وجبت حق العباد والحرى لمحق بالجمادى الا الحامل  
فلا يصح تزوجها الا بها معتدة بل لان في بطنها وله ثابت **كحرمة حرجت اليها**  
**مسئلة** او ذميمة او مستامة **تتم اسلمت** وصارت ذميمة لما مر انه لمحق بالجمادى  
**الا الحامل** لما مر **وكذا لا عدة** لو تزوج امرأة الغيرة ووطئها **عالمها بذلك** وفي شيخ المتن  
ودخل بها ولا بد منه به يفتي ولهذا يجد بالحرمة مع العلم لانها والمزني بها لا تحرم  
على زوجها وفي شرح الوهبانية لو زنت المرأة لا يقربها زوجها حتى تحيض لاحتمال  
علقها من الزنا فلا يسقى ماءه زرع غيره فليحفظ لغرابته **بخلاف ما اذا لم يعلم**  
حيث تحرم على الاول الى ان تقضى العدة ولا نفقة لعدتها على الاول لانها صارت  
ناسنة خائنة قلت يعني لو طامنة راضية كما مر فتدبر **فروع** ادخلت منه  
فرجها هل تعتد في الجماع **كأنهم** لاحتياجها لتعرف براءة الرحم وفي لهن **كأن** ان ظهر  
حملها نعم والا لا وفي القنية وكذا تم طلقها ومضى سبعة اشهر فنكحت اخر لم يصح  
اذا لم تحض فيها ثلاث حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لان من لا تحيض  
لا تحبل وفيها طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضى  
معلوما عند الناس لم تقع الثلاث والاتقوا ولو حكم عليه بوقوع الثلاث لا يثبت  
بعدا نكاه فلو برهن انه طلقها قبل ذلك بمدة طلقه لم يقبل كبر وفيه عن الجوهري  
اخرها ثقة ان زوجها الغائب مات او طلقها ثلاثا او اثناها منه كتاب على  
بدنقة بالطلاق ان اكبر رايها انه حق فلا باس ان تعتد وتزوج وكذا لو قالت  
امرأة لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتها لا باس ان ينكحها وفيه عن كافي  
الحاكم لو نكحت في وقت موته تعتد من وقت تستيقن به احتياطا وفيه عن  
المحيط كذب في مدة تحمله لم تسقط نفقتها ولو نكح اختها عملا بخبرها بقدر  
الامكان ولو ولدت لاكثر من نصف حول ثبت نسبه ولم يفسد نكاح اختها

١٤٢  
في الاصح فترته لو موات دون المعتدة **فصل في الحداد** **رجا من باب عدوت**  
وفد وروي بالحجم وهو لغة كما في القاموس ترك الزينة للمعتدة ونحوها **باب** او هو  
**تحد** بضم الحاء فكسرها كما مر **مكلفة مسئلة** **ولو اتمته منكوبة** بنكاح صحيح ودخل بها  
بدليل قوله **الا كانت معتدة منه او موات** لان امرها المطلق والميت بتركه لا حق  
الشروع اظهره التأسف على فوات نفقة النكاح **بترك الزينة** لحلى وبجبره راءا متسا  
بضيق الاسنان **والطيب** وان يكن لها كسب الا فيه **والدهن** ولو لا طيب كزيت خالص  
**والخل والحناء والبصل المعصور والمزعفر** ومنصوب مع بخره او ورس **لا بعدد** رابع  
للجميع اذ الضرورات تبيح المحظورات ولا باس باسود وانزرق ومصفى خلق الاراء  
له **لا حداد** على سبعة كافر وصغير ومجنونة **ومعتدة عتق** كونه عن ام ولده  
**ومعتدة نكاح فاسد** او وطن بشبهة او طلاق رجعي وباح الحداد على قرأته ثلاث  
ايام فقط وللزوج منعه لان الزينة حققة وينبغي حل الزيادة على الثلاثة اذا  
رضي الزوج او لم تكن مريضة او في التاتارخانية ولا تعتد في كسب السواد  
وهي امة الا الزوجية في حق زوجها فتعد الى ثلاثة ايام قال في البحر وظاهر  
منعه من السواد تأسفا على موت زوجها فوق الثلاث ولو بلغت في العدة  
لزمها الحداد في ما بقى **والعدة** اي معتدة كانت عيني فنعم معتدة عتق  
ونكاح فاسد وما الخالية فتخطب اذ لم يخطبها غيره وترضى به فلو سكنت  
فقولان **تحرم خطبتها** بالكسر وتضم **وصح التغير** **يفض** كما ريد التزوج **ومعتدة**  
**الوفاة** لا المطلقة اجماعا لا فضاء نه الى عداوة للطلاق ومفاده جواره لمعتدة  
عتق ونكاح فاسد ووطن بشبهة نهر لكن في القهستاني عن المصمات ان  
ببا التغير يرضى على الخروج **ولا يخرج معتدة رجعي وبان** بآي فرفة كانت على  
ما في الظاهر يرضى فلو مختلفة على نفقة عدتها في الاصح اختيارا وعلى السكوني فيلزمها  
ان تكرى بيت الزوج معراج **لو حرة مكلفة من بيتها** **اصلا** لا لئلا ولا  
نهارا ولا الى صحن دارها منازل لغیره ولو لا اذ نه لا نه حق الله بخلاف نحو  
امه لتقدم حق الصبر **ومعتدة موت** **تخرج في الحددين** **وتثبت** اكثر المبلد  
**في منزلها** لان نفقتها عليها فتحتاج للزوج حتى لو كان عند كفالتها



صارت كالمطلقة فلا يحل لها الخروج فتح وجوز في القنية خروجها الاصل  
 ما لا بد لها منه كزراعه ولا وكيل لها **طلقت** او مات وهي زائرة في غير مسكنها  
**عادت اليه فورا** لوجوبه عليها **وتعتدان** اي معتدة طلاق وموت في  
**بيت وجبت فيه** ولا يخرجان منه الا ان تخرج او ينهدم المنزل **وتختار**  
 انهدامه او تلف ماله **ولا تجرد كرا البيت** ويخوذ كرا من الضر ولا  
 تخرج لاقرب موضع اليد وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج ولو لم يكن فيها  
 يصبرها من الضر استمرت من الاجانب مجتبي وظاهر وجوب البصر  
 لو قاصرة او لكر احر واقربه اخوه والمص قلت لكن الذي رايت نسخة  
 المجتبي استمرت من الاستاء فليحرم **ولا بد من ستره** بينهما في البان فيلا  
 يختل بالاجنبية ومفاده ان الحال يمنع الخلوة للحرمه **وان ضاق المنزل**  
**عليها او كان الزوج فاسقا في وجهه اولى** لان مكنتها واجب لا مكنته  
 ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكمال **وحسن ان يجعل القاضي بينهما**  
 امراة ثقة من بيت المال بحرم تلخص الجامع **قادرة على الحملولة بينهما**  
 وفي المجتبي الا فضل الحملولة بستر ولو فاسقا فامراة قال ولها ان يسكنها بعد  
 الثلاث في بيت ما حدا لم يلتقيا التقا الادراج ولم يكن فيه خوف فتنة التي  
 وشك في الاسلام عن زوجين اوتقيا ولكل منهما سنة وبينهما اولاد  
 تتعدى عليها مفارقتهم فيسكنان في بيتهم ولا يجتعا في فراش ولا  
 يلتقيان التقا الادراج هل لهم ذلك قال نعم **واقربه المص ابانها او ما**  
**عنها في سفر ولو في مصر وليس بينهما وبين مصرها مدة سفر رجعت**  
 ولو بين مصرها وبين مقصدها اقل مضت وات كانت تلك اى مدة السفر  
 من كل جانب منها ولا يعتبر ما في ميمنة وميسرة فان كانت في مفارقة **خيرت**  
 بين رجوع ومضى معها **اولى والا** في الصورتين **والعود اهل** لتهدا في منزل  
 الزوج ولكن ان مرت بما يصلح للقامة كما في البحر وغيره زاد في الشهر وبتة بين  
 مقصدها سفر او كانت في مصر او قرية تصلح للقامة معتدة ان لم تجد محرا  
 اتفاقا وكذا ان وجدت عند الانام ثم خرج بحرم ان كان وتنفق المعتدة

المطلقة بالبادية مع اهل الكلا في محفة او خيمة مع زوجها ان تضررت بالمك  
 في المكان الذي طلقها به فله ان يتحول بها والا وليس للزوج المساقرة بالمعتد  
 ولو عن رجعي فتح بحر ومطلقة الرجعي كالباين فاما مخرجها من مفارقة زوجها  
 في مدة سفر لقيام الزوجية بخلاف البان كما مر فروع طلب من القاضي  
 ان يسكنها بجواره لا يجيبه وانما تعتد في مسكن المفارقة ظهرت قبلت ابن زوجها  
 فلها السكنى لا النفقة تاتا خا رنية لا تمنع معتدة نكاح فاسد من الخروج مجتبي  
 قلت مر عن البرازية خلافه لكن في كيدا يع لزمعها الحصن ما يتركها بية  
 ومجنونة وام ولدا عتقها فلم يخط **فصل في كرامة الحرامتان**  
 الحنرياسة رضي الله تعالى عنها كما مر في الرضاع وعند الائمة الثلاث اربع سنين  
**واقبلها سنة اشهر** اجماعا فثبت نسب ولد المعتدة الرجعي ولو لا شهر لا ياسبها  
 بايع وفا سد النكاح في ذلك قهستان وان ولدت لاكثر من سنتين ولو لم يدر  
 سنة فاكتر لاحتمال اشتداد طهرها وعلوقها في العدة ما لم تقرب بعض العدة وللمدة  
 تحمله وكانت للولادة رجعة لو في الاكثر منها او لم تلحقها العلوقها في العدة لافي  
 الاقل لك وان ثبت نسبه كما ثبت بلاد عوة احتياطها في مبتوتة جات  
 به لاقل منها من وقت الطلاق لجوار وجوده وقت ولم تقرب بعضها كما مر  
 وان لتمامها لا يثبت النسب فيل يثبت لتصور العلوق في حال الطلاق  
 وزعم في الجوهرة انه الصواب لا بدعوتها لانه التزمه وهي شبهة عقد ايضا والا  
 اذا ولدت توأمين احدهما الاقل من سنتين والاكثر والا اذا ملكها فثبت ان  
 ولده لاقل من ستة اشهر من يوم النسل ولو لاكثر من سنتين من وقت الطلاق  
 وكالطلاق ما يراسيا بلفظة بدائع لكن في القهستاني عن شرح الطحاوي  
 ان الدعوة مستروطة في الولادة لاكثر منها وان لم تصدق المرأة في رقا  
 وهي الاوجر فتح وثبت نسب ولد المطلقة ولو رجعا المراهقة المدخول بها  
 لكذا غير المدخولة ان ولدت لاقل من الاقل غير المقر باقتضا عدتها وكذا  
 المقر ان ولدت لذلك من وقت الاقرار لا الم تدع حبالا فبها لفة لاقل  
 تسعة اشهر من طلقها انكوت العلوق في العدة والا لا يكونه بعدها لانها



لصغيرها يجعل سكوتها كإقرار ببعض عدتها فلو ادعت حبلان في كبره في بعض  
الأحكام لا عتارفها بالبوغ ويثبت نسب عدة المعتدة الموت لأقل منها من  
وقته أي الموت إذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها أما الصغيرة فإن ولد  
لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت والأولواقرت ببعضها بعد أربعة  
أشهر وعشر فولدت ستة أشهر لم يثبت وأما المأيسة فلها رضلان عدة الموت  
بالأشهر لكل الحامل زبلي وإن ولدت لأكثر منها من وقته لا يثبت بدائع  
ولولهما في الأكثر بحر حجاب وكذا المقرة ببعضها لأقل مدته من وقت الإقرار  
ولأقل من أكثرها من قن البت لا يثبت بكذبها ولا لا يثبت لاحتمال حدوثه  
بعد الإقرار ويثبت نسب للمعتدة بموت أو طلاق إن حدثت ولادتها  
بحجة تامة واكتفينا بالقابلة قيل ويرجل أو حبل ظاهر وهل تكفي الشهادة  
بكونه كان ظاهرا في البحر نعم وأقر الزوج به بالحبل ولو أنكر تعيينه  
تكفي شهادة القابلة إجماعا كما تكفي في معتدة رجعي ولدت لأكثر من سنين  
لأقل أو تصديق بعض الورثة لثبت في حق المقر وإنما يثبت لنسب في حق  
غيرهم حتى الناصر كافر إن تم بفساد لشهادة بهم بأن شهد مع المقر رجل  
أخر وكذا الوصديق المقر عليه الورثة وهم من أهل التصديق فيثبت النسب  
ولا يمنع الرجوع والإلا يتم بفسادها لا يشرك بالمكذبين وهل يترط لفظ  
الشهادة ومجلس الحكم الأصح لا نظر الشبهة الإقرار وسرطها العدد نظر الشبهة  
الشهادة ونقل المص عن الزبلي ما يفيد اشتراط العدالة ثم قال فقوله  
يخفى ما ينبغي أن لا يترط العدالة مما لا يلبي قلت وفيه أنه كيف يشترط  
العدالة في المقر اللهم إلا أن يقال لأهل السرية فتأمل وليراجع **ولو ولد**  
**فاختلاف في المدة فقالت المرأة نكحتني من نصف حول عاد على الأقل فالقول**  
**لها بلا من** يقال لا تخلف وحاشي في الدعوى وهو أي الولد **أنه** لشهادة  
الظاهر لها بالولادة من نكاح ظهر لها على الصلاح قال إن نكحتها فهي طالق  
فإنكها فولدت لنصف من نكاحها لزمه شبهة احتياطيا لقصور الوطى حالة  
العقد ولو ولدت لأقل منه لم يثبت وكذا الأكثر ولو يوم لكن حجت في

١٤٥  
الفتح بحر واقره في الجرم لزمه **مرها** يجعله واطأ حكام ولا يكون به حصنا نهائية **على**  
**طالقها** بولادتها **تطلق شهادة امرأة** بل حجة تامة خلافا لها كما سر **ولو أقر**  
المعلق مع ذلك **بالحبل** وكان ظاهرا **طلقت** بالولادة **بلاشهادة** لإقراره بذلك وأما  
النسب ولو لزمه كامومية الولد فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقا **قال**  
**لا مند أن كان في بطنك ولد** أو كان بها حبل فهو من **شهادة امرأة** ظاهر نعم  
غير القابلة كالولادة **في أم ولد** إجماعا **إن جات به لأقل من نصف حول من**  
**وقت مقالته وإن لا أكثر منه** لاحتمال طوقه بعد مقالته فيه بالتعلق لأنه لو قال  
هذه حامل مني ثبت نسبها إلى سنتين بنفسه غايه **قال الغلام هو ابني ومات المقر**  
**فقال أمه** المعروفة بحرية الأصل والإسلام وبانها أم الغلام **أنا امرأة وهو ابنه**  
**يرأيه استحسانا** فإن جهلت **حريتها** أو موستها لم ترت بقوله **فقال وارثه أنت**  
**أم ولد** أي قيد اتفاقا في الحكم كذلك لو لم يقل سنا أو كان صغيرا كما في البحر أو كنت  
**نصرانية وقت موته لم يعلم إسلامها** أو قال **وارثه** كانت زوجته له وهي أمه لا  
ترت في الصور المذكورة وهل لها مهر لئلا قيل بعد **تزوج أمته** من عبده فجات بولد  
**فادعاه المولى لم يثبت نسب** للزوم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ **عشق الولد** **نصر**  
**الأمه** ولله لإقراره ببينونة وامتها **ولدت أمته** للوطوة له ولدا **توفيت**  
**نسبه على دعوى** لضعف قرائنها **كامة** **مستكره** **بين اثنين** استولها **واحد**  
عمارة الدرر استولها **ثم جات بولد** لا يثبت **النسب** بدونها **الحرة** وطنها **كام**  
فلد كائنها مولاها ربيحي في الاستيلادات الفاسد على أربع مراتب وقد اكتفوا  
بقيام الفاسد بولادته كزوج المهر في بسترية بينها سنة فولدت لسنة  
من تزوجها بصورة كرامة أو استحدا مائة لكن في النهر الاقتصار على الثاني  
أولى لأن وطئ المسافة ليس من الكرامة عندنا قلت لكن في عقابا للتقار في حزم  
بالأول تبعا لمقتضى التقليد النسب بل سئل عما يحكي أن الكعبة كانت تزود وأخذ من  
الأولياهل يجوز القول به فقال خرق العادات على سبيل الكرامة لأهل الولاية جاز  
عند أهل السنة ولا ليس بالمعجزة لأنها ترد عوي الرسالة الزيادة عنها كافر فورا فلا  
كرامة وتما في شرح الوهبانية من السير عند قوله ومن لولي قال طي مسافة







المذكور واسما ام ابني لام فتخرج عن ام الاب بل عن الخالة ايضا **بحر ثم الاخت**  
**لاب وام ثم لام** لان هذا الحق لقراءة الام **ثم الاخت لاب** ثم بنت الاخت  
لابوين ثم لام ثم لاب **ثم الخالات كذلك** اي لابوين ثم لام ثم لاب ثم بنت الاخت  
لاب ثم بنات الاخ ثم العمات كذلك ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم  
عمات الامهات والامهات بالترتيب ثم العصبات بترتيب الارث فيقدم  
الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم النعم ثم بنوه واذا اجتمعوا فالاول  
ثم الاسن اختيار سوي فاسق ومعتق وابن عم لستمة وهو غير ما موت ثم فلذوي  
الارحام اذا لم تكن عصبة كبر فان تساوا فاصليهم ثم اورعهم ثم اكبرهم ولاحق  
لولد عم وعمه وخال وخالة لعم ثم لعم ثم لعم ثم لعم ثم لعم ثم لعم ثم لعم  
ينبغي تقديره بسبع سنين لصحة اسلامه حينئذ **والان يخاف ان يلقا الكفر**  
فينزع منها وان لم يعقل دينا بحر فتدفع الاخ لام ثم لابنة ثم للعالم ثم الخال لابوين  
ثم لام برهان وعينه **والخاضعة سقط حقها بنكاح غير محرم** اي الصغير وكذا  
سكنها عند البغض لهما في القنية لو تزوجت لام باخر فامسكتة ام لا في بيت  
الراب فلا لاب اخذه وفي البحر قد ترددت فيما لو امسكتة الخالة ويحويها في بيت اجني  
عازبه والظاهر السقوط فينا على ما مر لكن في النهر والظاهر عدم الفرق بين  
بين زوج الام والاجنبي قال والرحم فقط كما بين العم والاجنبي **تقول الخاضعة بالفرقة**  
البائنة لزوال المانع والقول لها في نفي الزوج وكذا في تطليقه ان ابنته لان عينته  
**والخاضعة او غيرها حتى يستغني عن النساء** وقد بسع ويدفع لانه الخال ولو اختلفا  
في سنة فان اكل وشرب وليس ما استجى حده دفع اليه ولو صبر او الا والام **والجد**  
لام والاب **حقها بالصغيرة حتى تحيض** اي تبلغ في ظاهر الرواية ولو اختلفا في  
حيضها فالقول للام بحر محض واقول ينبغي ان يحكم بينهما ويعمل بالظاهر عند ما لا  
حتى يحتمل الغلام وتزوج الصغيرة ويدخل بها الزوج عينه **وغيرها احوق بها**  
**حتى يشتهي** وقد بسع ويدفعي وبلت احد عشر مستهارة اتفاقا **وغيره**  
**محمدان الحكم في الام والجد كذلك** ويدفعي لكثرة النساء وزيلعي واذا انه لا ينفذ  
الخضانة بنزوحها ما دامت لاتصلح للرجال الا في رواية عن الثاني اذا كانا نكاحا

بها كما في القنية وفي الظهيرة امرأة قالت هذا ابنك من بنتي وقد ماتت  
امها فاعطني نفقته فقال صدقت لكن اسمك لم تمت وهي في منزلي واراد اخذ  
الصبي منع حتى يعلم لقاضيه امه وتحضره فتأخذه لانه اقربا لها جده  
وحاضنته ثم ادعى حيفه غيرها وهذا محتمل فان **احضر الاب امرأة فقال**  
**هذه ابنتك وهذا ابني منها** وقالت الحجة لا ما هذه ابنتي وقد ماتت  
**ابنتي ام هذا الصبي** فالقول للرجل والمرأة اليه معه ويدفع الصبي  
اليهما لان الفلاس لهما فيكون الولد لهما كزوجين بينهما ولد  
**فادعى الزوج انه ابنه لاسمها** بل من غيرها **وعكست** فقالت هو ابني لام  
**حكم بكونه ابنا لهما** لما قلنا وكذا لو قالت الحجة هذا ابنك من بنتي لستة  
فقال بل من غيرها فالقول له وبأخذ الصبي منها وكذا لو احضرت امرأة  
وقال ابني من هذه المرأة فقد انكر كونها جده فيكون منكر الحق حاضنتها وهي اقرب  
له بالحق انتهى ملخصا **لا خيار للولد عندنا مطلقا** ذكرنا وانني خلافا لساقي  
قلت وهذا قبل البلوغ اما بعده فخير بين ابويه وان اراد ان يقر له ذلك يريد  
زاده معزيا لستة واقاره بقوله **بلغت الحارة مبلغ النساء ان يكرها لهما**  
**الى نفسه** الا اذا دخلت في السن واجتمع لهما راي فمكن حيث حيث  
لا خوف عليهما وان سألوا نفيها الا اذا لم تكن ما تونة على نفسها فلا لاني الحد  
ولاية الضم لا غيرهما كما في الابتداء بحرم الظهيرة **والغلام اذا عقل واستغنى**  
**برايه ليس للاب فيه الى نفسه** الا اذا لم يكن تاما معناه نفسه فله ضم لدفع  
نفسه او عار وتاديبه اذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه الا ان يتبرع بحرم **والجد**  
**منزلة الاب فيه** فما ذكرنا ان لم يكن لها اب ولا جد ولكن لها اخ او عم  
فله ضمها ان لم يكن مفلسا وان كان مفلسا لا يمكن من ذلك **وكذا الحكم**  
في كل عصبة ذي رحم محرم منها فان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرها  
من العصبات او كان لها عصبة مفلسا فالنظر فيها الى الحال فان  
كانت ما تونة فلاها تنفرد بالنسبة ولا وضعتها عند امرأة امينة  
قادرة على الحفظ بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب لانه جعلنا نظر المسلمين



ذكره العينة وغيره ولا يلغ الذكور هذا لكسب يدفعهم الا ان عمل المكتسب  
او توخر قهر وينفق عليهم من اجرتهم بخلاف الاناث ولو الاب منذرا يدفع  
كسب الابن الى انني كما في سائر الاملاك مريد زاده معزى الخلاصة **ليس** باننا  
بعد عدتها **الخروج بالولد من بلدة الى اخرى وبينهما تفاوت** فلو بينهما  
تقارب بحيث يمكن ان يبصر ولده ثم يرجع في نهاره لم تمنع مطلقا لانه  
كالانتقال من محلة الى اخرى **فمن الا اذا انتقلت من القرية الى المصر**  
**وفي عكسه** لا ضرر بالولد بخلاف السابق **الا اذا كان** ما انتقلت  
اليه **وطنها وقد نكحها ثم** اي عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاصح الا  
دار الحرب الا ان يكونا مستامين **وهذا الحكم في الام المطلقة فقط اما غيرها**  
كحرة وام ولدا عتقت **فلا تقدر على نقله** لعدم العقد بينهما **الا باذنه** كما  
يمنع الاب من اخراجه من بلده بل ارضاه ما بقيت حضانتها فلو اخذ  
**للطلق ولده منها لزوجها جازله ان يسافر فيه الى ان يعود** حتى امه  
كما في السراجية وقيد المصنف في شرحه بما اذا لم يكن له من ينقل الحق اليه  
بعدها وهو ظاهر في الحاوي له اخراجه الى مكان يمكنها ان تبصر ولدها  
كل يوم كما في جانيها فلنحفظ قلت وفي السراجية اذا سقطت حضانتها الام  
واخذ الاب لا يحل له ان يرسلها بل هي اذا ارادت ان تراه لا تمنع من  
ذلك وافتى شيخنا الرمي بانه يسافر به بعد تمام حضانتها وبيان غير الاب  
من العصبات كالاب وعزاه للخلاصة والتاثير خاتمة **سروخ** خرج  
بالولد ثم طلقها نظا لثمة رده ان اخذ جازلا لا يلزم رده وان يغير اذها  
لزمه كالوخرج به مع امه ثم ردها ثم طلقها فعليه رده **بالحجر**  
**النفقة** هي اخذ ما يتفق له الانسان على عياله وشرعا هي **الطعام والكسوة**  
**والسكنى** وعرفا هي **الطعام** و**نفقة الغير** تجب على **الغير** باسباب **ثلاثة**  
**زوجية** و**قرابة** و**ملك** بدلا لاول مناسبه ما مر اولها اصل الولد **فوجب**  
**للزوجة** بنكاح صحيح فلو بان فساد او بطلانه رجعت بما اخذته من النفقة  
**بحر على زوجها** لانها جزا الاحتباس فكل محبس لمنفعة غير يلزم نفقته

كفت وقاض ووصي زبلي وعامل ومقاتلة قاموا بدفع العدو ومضارب سافر بال  
مضاربة ولا يراد الرهن تحبسه لمنفعتيها **ولو صغيرا** حذافه ماله لا على ابيه الا اذا  
كان ضمنها كما مر في المهر **لا يقدر على الوطى** لان المانع من قبله **او فقيرا** ولو كانت  
**مسلمة** او **كافرة** او **كبيرة** او **صغيرة** **تطيق الوطى** او تستهين الوطى فذا دون العرج  
حيث لو لم تكن كذلك كان المانع منها فلا نفقة كما لو كانا صغيرين **فقيرة** او **غنية** **موظة**  
**اولا** كان كان الزوج صغيرا او كانت رتقا او قرنا او معتوحة او كبيرة لا توطا وكذا  
صغيرة تصلح للحقد او الاستيناس ان امسكها في بيته عند الثاني واختاره في  
التحفة **منعت نفسها للمهر** دخل بها او لا ولو كله موجلا عند الثاني وعليه الفتوى  
كما في البحر والنهر وارتنضاه محبسه الاشباه لانه منع بحق فيستحق النفقة **بقدر حالها**  
به يفتى ويخاطب بقدر وسعه والباقي دين ليسرة ولو موسرا او هي فقيرة لا يلزمه  
ان يطعمها ما ياكل بل يندب **ولو في بيت ابيها** اذا لم يطا لها الزوج بالنفقة  
به يفتى وكذا اذا طلقها ولم تمنع او امتنعت للمهر **او مرضت في بيت الزوج** فان  
لها النفقة استحسانا لقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اليه نقلت او في منزلها  
بقيت لنفسها ما منعت وعليه الفتوى كما حرره في الفتح وفي الخاتمة مرضت عند  
الزوج فان نقلت لدار ابيها ان لم يكن نقلها بحضرة وكحوها قلنا النفقة والا لا  
كما لا يلزم مداواتها **لان نفقة** لاحد عشرة مرتبة ومقبلة ابنة ومعتدة موت  
ومنكوحة فاسد وعدلته وامت لم تهر وصغيرة لا توطا **والخارجة من بيتها بغير**  
**حق** وهي الناسترة حتى يعود ولو بعد سفره خلافا للسافعي والقول لها في عدم  
النسوة يمينها وتسقط به المفروضة والمستدامة في الاصح كالموت قيد بالخروج  
لانها لو ما نعت من الوطى لم تكن ناسترة وشمل الخروج للحكيم كان كان المنزل لها  
فمنعت من الدخول عليها فهي كالخارجة ما لم تكن مسالمة النفقة ولو كان فيه شبهة  
كبيت السلطان فامتنعت منه فهي ناسترة لعدم اعتبار السبهة في زماننا بخلاف  
ما لو خرجت من بيت المفصل وابت للذهاب اليه او السفر معه او مع اجنحه لغيره  
لينقلها قلنا النفقة وكذا لو اجرت نفسها الارضاع صبي وزوجها شريف فلم يخرج  
وقيل يكون ناسترة ولو سلمت نفسها بالليل دون النهارا وعكسه فلا نفقة لنقص



التسليم قال في المجتبى وبه عرف جواب واقعة في زمانا بان لو تزوج من المحترقات  
التي تكون بالنهار في صباحها او بالليل عنده فلا نفقة لها انتهى قال في الزم وفيه نظر  
**ومحبوبة** ولو طلق الا اذا حبسها هو بغير طلقها النفقة في الاصح جرح وكذا لو قدر  
على الوصول اليها في الحبس صير فيه حبسه مطلقا لكن في تصحيحه القدر في الحبس في  
سجن السلطان فالصحيح سقوطها في الجرح من مال الفتاوى كوخف عليها النساء  
تحبس عند همتا حزين **ومر يفتقر لم تزف** اي لا يمكنها الانتقال مع اصلا فلا نفقة  
لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم تقدر راجر **ومغصوبة كرها** **وحاجة** ولو غفلا  
**لا معدر ولو جرح** لغوات الاحتماس **ولو معدر فغلبه نفقة الحضر** **حاجة** لا نفقة المسفر  
ولا الكرا **امتنعت المرأة من الطبخ والخبز** ان كانت من لا تخدم او كان بها علة  
**فغلبه ان ياتها بطعام مهيأ** والابان كانت من تخدم نفسها وتعذر على ذلك  
تجب عليه ولا يجوز اخذ الاضرة على ذلك لو جوب عليها ديانة ولو شريطة لانه عليه الصلاة  
والسلام قسم الاعمال بين علي وفاطمة فجعل اعمال الخارج على علي رضي الله عنه  
والدخول على فاطمة رضي الله تعالى عنها لانها سيدة نساء العالمين بحج **ومحبوبة**  
**الطبخ** **وانت شربا وطبخا** **لكون زوجة** **وقدر ومغرفة** وكذا اسرار دوات  
البيت حصروا بغيره ونفسه وما تشغله به وتزيل الوسخ كسطر واشنان وما يمنع  
الصنان ومدا سرجلها وتما في الحوض والبحر وفيه جرة القابلة على من استاجرها  
من زوجة او زوج ولو جات بلا استيجار فيل عليه وقيل عليها **وتفرض لها الكسوة**  
**في كل نصف حول مرة** لتحدد الحاجة حر او برد **او للزوج** **الاتفاق** **عليها بنفسه**  
ولو بعد فرض القاضية خلاصة **الا ان يظهر للقاضي عدم اتفاقه في فرض اي قدر لها**  
بطلبها مع حضرتها ويا من يعطيها ان سكنت مطلقا ولم يكن صاحب ما تدة  
لان لها ان تأكل من طعامه وتتخذ ثوبا من كرا سة بلا اذن فان لم يعط حبسه  
ولا تسقط عنه النفقة خلاصة وعندها وقوله وفي **كل شهر** اي كل مدة تناسبه كقوله  
للخرف ستة الدقان وله الدفع كل يوم كالأب لطلب كل يوم عند المساء اليوم الا في  
ولها اخذ كمال نفقة شهر فأكثر حذفا من غيبته عند الثاني وبه يفتي فتح وقس ما  
الديون عليه وبه افي بعضهم جواهر الفتاوى من كفا لالباب الاول ولو كفل

لها كل شهر كذا ابدأ وقع على الا بدو كذا الوهم يقل ابدأ عند العتاي وبه يفتي بحج وفيه عليها  
دين لزوجها لم ينفقها قصاصا الا برضاها لسقوطها بالموت بخلاف سائر الديون  
وفيه اجرة دارها من زوجها وهما يسكنان فيه لا اجر عليه ولو دخل بها في منزل  
كانت فيه باجر فطوبت به بعد سنة فقالت له احب ترك بان المنزل بالكرام عليه  
الاجر فهو عليها لانها العاقلة نازية ومنه يومه انها لو سكنت بغير اجره وفيه  
او مال يتيم او معدلا للاستحلال في الاجرة عليه فيحفظ **وبقدرها بقدر الغلا**  
**والرخص** **والانقذار بدلاهم** ودناير كما في الاختيار وعزاه المصا شرح المجمع للمصنف  
في الجرح المحيط ثم المجتبى ان شاء القاضي فرضها اصنافا او قومها بالدراهم ثم  
يقدر بالدراهم وفيه لو قترت على نفسها فله ان يرفعها للقاضي لتا كل ما فرض  
لها خوفا من الهزال فانه يضرب كاله ان يرفعها للقاضي ليس التوب لان الزينة حق  
**وتزاد في الشاجبة** وسر والا وما يدفع به اذى حر وبرد **ولحافا وفرا** **لما وجد**  
**لا يمار** بما تفتقر عنه ايام حيضها ومرضها **ان طلبته وتختلف** **فلكريسا** **واعسا** **را**  
**وحا الاولاد** اختيار وليس عليه حقها بل حقا منها مجتبى وفي الجرح قد استفيد من  
هذا انه لو كان لها امانة من فرض يحوها لا يسقط عن الزوج ذلك بل يجب  
عليه وقدر اينا من ياربها بفرش امنتها له ولا ضيافة جبراطية وذلك حرام كنع  
كسوتها انتهى لكن قد مناه في المهر عن المبتغي لو زفت اليه بلا جهاز يليق بمفله مطالبة  
الاب بالنقد الا اذا سكنت انتهى وعليه فلو زفت به اليه لا يحرم عليه الانتفاع به وفي عرفنا  
يلتزم موت كرامة المهر لكثرة الجهاز وقلة لقلته ولا شك ان المهر مفكالمسروط فيبيع  
العمان ما ركز اني الزم وفيه عن قضاء الجرح هل تقدر القاضي للنفقة حكم قلت نعم لان طلب  
التقير بشرطه دعوي فلا تسقط بمضي المدة ولو فرض لها كل يوم وكل شهر هل  
يكون نصا ما دام النكاح قلت نعم الا لما منع وكذا قالوا الا براقيل الفرض باطل  
وبعد يصح ما مضى ومن شهر مستقبل حتى لو شرط في العقد ان النفقة تموين من غيرها  
تقدر والكسوة كسوة الشتاء والصيف لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقدير **وبقدر**  
فيها ولو حاكم بموجب العقد ما لم يكن يري ذلك فالحنفية تقدر بها لعدم الدعوى للحاجة  
يبي لو حكم الحنفية بفرضها دراهم هل للساق في بعد ان يحكم بالتقوى ليس للحنفية الحكم



بخلافه فليحفظ نفقه لو اتفقا بعد الفرض على ان تاكل معه تمويلا بطل الفرض  
السابق لرضاها بذلك وفي السراجية قر ركسوتها وراهم ورضيت وتضمني بهما لها  
ان ترجع وتطلب كسوة فانما اجاب نفقه ما بقى من النفقة لها فيقضي باخري  
بخلاف سراف ونفقة وهلاك ونفقة محرم وكسوة الا اذا خرجت بالاستعمال  
للعناد واستعملت معها اخري فيفرض اخري **وجب لخادمها المملوك** لها على  
الظاهر ملكا تاما ولا يشغل له غير خدمتها فلو لم يكن في ملكها او لم يخدمها النفقة  
لها لانه نفقة بار الخدمته ولو جاءها بخادم لم يقبل منه الا بوضاها فلا يملك اخراج  
خادمها بل ما زاد عليه كخر **لو حرة** لامته جوهره لعدم ملكها **موسرا** لا يعسر  
في الاصح والقول له في الفساد ولو برضاها فبتها اولى خائفة **ولو له اولاد لا يكفيه**  
**خادم واحد فرض عليه لخادمين او اكثر اتفاقا** فتح ومن الثاني غنية زفت اليه  
يخدم كثيرا استحققت نفقة الجميع ذكره الاصم ثم قال وفي الجرح عن الغاية ويدهاخذ  
قال وفي السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاسراف فرض نفقة  
خادمين وعليه الفتوي **ولا يفرق بينهما بعجزه عنها** بانواع الثلاث **ولا يعاد**  
**ايفائه** لو غائبا **حقها ولو موسرا** وجوزوا الشافعي باعسار الزوج وتبعضها  
بغيبته ولو قضى به خيفة لم يقدر نفقه لو امرشافعي فبقضيه به نفقا اذا لم يرتش الامر  
ولما مورح وبعد الفرض **يا مرقا** **القاضي بالاستدانة لتحمل عليه** وان ابي  
الزوج اما بدون الامر فيرجع عليها وهي عليه وان صرحت بانها عليه او نوت ولو  
انكرتها فالقول له بحبتي ورجب لا دانه على من حجب عليه نفقتها ونفقة الصفا  
لولا الزوج كاخ وعم وبحبس الاخ وخوفه اذا امتنع لان هذا من المعروف فيلغي  
واختار **فرضي بنفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته نفقة يسار** في المستقبل او  
**بالعكس وجب الوسط كما مرصا تحت زوجها على نفقة كل شهر وراهم** ثم  
قالت لا تكفي زينة ولو قال الزوج لا يطوق ذلك فهو لازم فلا التقات  
لقابلة بكل حال **الا اذا تغير سعر الطعام وعلم القاضي ان مادون ذلك**  
لصالح **عليه** فيمنع من كفارتها نقله للمص من الخائفة وفي الجرح عن الذخيرة الا ان  
يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فيوجب بقدر طاقتة وفي الظهيرة

١٤٩  
صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهمها الزوج محتاج لم يلزمه النفقة مثلها  
**والنفقة لا تصير دينا الا بالقضا والرضا** اي اصطلاحهما على قدر معين امنا  
او درهم قليل ذلك لا يلزمه شيء وعنده ترجع بها اتفقت ولو من مال نفسها بالامر  
قاضي ولو اختلفا في المدة فالقول له وابسته لها ولو انكرت انفاقه فالقول لها  
بيمينها زخير **وبوت حدها وطلاقها** ولو رجعا كما في الظهيرة خائفة  
واعتمد في البحر جئا عدم سقوطها بالطلاق لكن اعتمد المصنف في جواهر  
الفتاوى والفتوي عدم سقوطها بالرجعي كيلا يتخذ الناس ذلك قبلة  
لاستحسنه محسبي الا سباه وبالاول افتي شيخنا لكن صح الشربلاني  
في شرحه للوهيا نية ما يجحد في البحر من عدم السقوط ولو بايتا قال وهو  
الاصح وردها ما ذكره ابن السكينة فتأمل عند الفتوي **سقوط المفروض**  
لانه صلة **الا اذا استدانته بامرقاض** فلا تسقط بموت وطلاق في الصحيح  
لما مرانها كاستدانته بنفسه وعبارته ابن الكمال الا اذا استدانته  
بعد فرض قاض ولو بلا امره فليجرح **ولا ترد** النفقة والكسوة **المحجلة** بموت  
او طلاق عجلاها المزوج او ابوه ولو قامة به يفتي **يباع القن** ويسعى بدر  
ومكاتب **ليجرح الماذون بالنكاح** وبدونه يطالب بعد عتقة في نفقة  
**زوجته المفروضة** اذا اجتمع عليه ما يعجز عن ادائه ولم يقرم زخير ولو نيت  
المولي لامته ولا نفقة ولده ولو زوجته حرة بل نفقة على امه ولو مكاتبته  
لتبعته للامه ولو مكاتبين سعي لامه ونفقة على ابيه جوهر **حرة بعد**  
**اخري** اي لو اجتمع عليه نفقة اخري بعد ما استراه من علم به او لم يعلم ثم  
علم فزول بيع ثانيا وكذا المستري الثالث وهلم جرا لانه دين حادث قاله  
الكمال وابن الكمال فما في الدرر تبعا للصدر وهو **وتسقط بموته او قتله**  
في الاصح **وبيع في دين غيرها مرة** لعدم التجدد وسيجي في الماذون  
ان للفر ما استغناه ومفادته ان لها استغناه ولو لنفقة كل يوم  
بحر قال وهل يباع في كفها ينبغي على قول الثاني المفتي به نعم كما يباع في  
كسوتها **ونفقة الاممة المنكوجة** ولو مندبرة او ام ولد اما المكاتبته



فكالحة **انما تجب** على الزوج ولو عبدا **بالتبوت** بان يدفعها اليه ولا يستخذمها  
فلو استخذمها **المولى** واهله **بعدها** او **ابوها** بعد الطلاق لاجل انقضاء  
العدة لا قبله اي لم يكن بواها قبل الطلاق **سقطت** خلاف حرة نشرت  
وظلقت فعادت وفي البحر جبا فرضها قبل التبوت باطل ونفقات الزوجات  
المختلفة مختلفة بحالها **وكذا تجب للسكنى في بيت خال من اهله** سوى  
طفله الذي يفهم الجماع وامته وامه ولده **واهلها** ولو ولدها من غيره **بقدر**  
**حاله** الطعام وكسوة **وبيت منفرد من داره** غلق زاد في الاختيار وا  
لعين ومراقب ومفادته لزوم كيف وطبخ وينبغي الا فتا بركته **كفالها**  
لحصول المقصود هداية وفي البحر بشرط ان لا يكون في الدار احد من احكام  
الزوج نوز بها ونقل المص عن الملتقط كفايته مع الاحكام لا يمنع الضرر فلكل  
من زوجته مطالبة ببيت من دار على خدته **ولا يلزم ايتاها بموسنة**  
ويامره باسكانها بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش من جيرانه ومفاد  
ان البيت لا جيران ليس مسكنا شرعا بحر وفي البحر وطاهره وهو بها  
لو البيت خاليا عن الجيران لا سيما اذا خشيت على عقابها من سخته قلت  
كن نظريه الشرع لا يبيها مرات ما لا جيران له غير مسكن شرعي فتنبه  
**ولا يمنعها من الخروج الى الوالد** في كل جمعة ان لم يقدر على اتيانها  
على ما اختاره في الاختيار ولو ابوها من امثلا واحتاجها فعليه اتيانها  
ولو بافراق ان ابي الزوج قتل **ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة غيرها**  
**من المحارم في كل سنة ومنعهم من الكينونة** وفي نسخة من البيوتة كن  
عجازه متلا مسكن من اقرار **عندها** به يفتي خائفة ومنعها من زيارة الاقارب  
وعبادتهم والوليمة وان اذن كانا عاصيين كما مر في باب المهر وفي البحر له  
منعها من الغزل لكل عمل ولو تبرع الاجنبي ولو قابله او فسله لتقدم حقه  
على فضل الكفاية ومن مجلس اهل العلم لا نازلة استعزوجها من سواهما ومن  
الحام الا لنفسا وان جاز بلاتين وكسيف عورة احدنا الباقي وعليه  
فلا خلاف في منعهم للعالم بكسيف بعضهن **وتفرض النفقة** بانواعها **لزوجته**

101  
**الغائب** مدة سفر صير فيه واستحسنه في البحر ولو مفقود **وطفله** وله كبر من  
وانت مطلقا **وابوه** فقط فلا تفر من الملوكة واخيه ولا يقضي عنه دينه لانه قصدا  
على الغائب في مال **له من جنس حقه** كثر وطعام ما خلا في نفقة للبيع  
ولا يباع مال الغائب اتفاقا **عند اولى من يقرب** عند الامانة وعلى الدين  
ولا يبدأ بالاول ولو اتفقا لا فرض ضمنا بل رجوع ويقبل قول المودع في الدفع  
للفقير لا المديون الابينة اقرارها بحر وسجي **وبالزوجة** وبقرانه **الولاد**  
**وكذا الحكم** ثابت اذا علم **قاضي بذلك** اي مال وزوجته ونسب ولو علم باحدهما  
احتج الاقرار بالآخر ولا يمين ولا يثبت هذا لعدم الحضم **وكفلها** اي اخذها  
كفلا بما اخذته رجونا في الاصح **ويكفلها معه** اي مع الكفيل احتياطا وكذا  
كل اخذ نفقة فلو ذكر الضمير كما بن الكمال لكان اولى **ان الغائب لم يعطها**  
**النفقة** ولا كانت تاشبه ولا مطلقة متنت عدتها فان حضر الزوج وورثه  
اذاها النفقة طولت هي وكفيلها بردها اخذته وكذا لو لم يرهن ونكحت  
ولو طف طولت فقط لا تفر من على غائب **قامت الزوجة بينة على النكاح**  
او النسب **ولا تفر من ارضا ان لم يخلف** ما لا **قامت بينة** لغير من عليه **ويأمرها**  
**بالاستدانة** ولا يقضي به لانه قصدا على الغائب **وقال** زفر يقضي بها اي  
بالنفقة لا بد اي بالنكاح **وعمل القضاة اليوم** على هذا **للحاجة** فيقضي  
وهذا من الست التي يفتي بها يقول زفر وعليه فلو تاب ولد زوجته وصغار  
تقبل يستها على النكاح ان لم يكن عالما به ثم يفر من لهم ويأمرها بالاتفاق  
او الاستدانة لترجع بحر **وجب لمطلقة الرجعي والبائن والفرقة ببلو** معصية  
**كخيار عتق وبلوغ وبغيره** بعدم **كفاة النفقة والسكنى والكسوة**  
ان طالت المدة ولا تسقط النفقة المفروضة بمضي العدة على المختار بزاز  
ولو ادعت متلاد الطهر فانها النفقة ما لم يحكم بانقضائها بالتمتع للحبل  
فلها النفقة المستتين من طلقها فلو مضت ثم تبين ان لا حبل حل فلا رجوع  
عليها وان شرطه لانه شرط باطل بحر ولو صالحها عن نفقة العدة ان بالاشهر  
صح وان بالحض لا لجهالة **لا تجب** لنفقة بانواعها **المعتدة موت مطلقا**



ولو حاملا **الاذا كانت ام ولد وهو حامل** من مولاها فلها النفقة من كل  
المال جوهره **وتجب السكنى فقط لمعتدة بفرقة بعصمتها** الا اذا خرجت من  
بيته فلا سكنى لها في هذه الفرقة فمستأ في مكفاية **كرده** وتقبل ابنة **لاغير**  
من طعام وكسوة والفرق ان السكنى حق له فلا تسقط بحال والنفقة حقها  
تسقط بالفرقة بعصمتها **وتسقط النفقة بردها بعد البت لا بتكليف ابنة**  
لعدم حبسها بخلاف المرتدة حتى لو لم تحبس فلها النفقة الا اذا لحقت بدار  
الحرب ثم عادت وتابت لسقوط العدة بالحق لان كالموت بحره وهو يشير  
الى انه قد حكم بحاقها والافتقار لنفقة يعودها فيلحفظ وتجب النفقة  
بانواعها على **الحرة لطفل** نعم لاني والجمع **الفقير** الحرقات نفقة المملوك على  
ماله والغني في ماله الحاضر فلو غابا على الاب ثم يرجع ان اشهد لان توفي  
الاويانة ولو كان فقيرا فالاب يكتب ويتكف وينفق عليهم ولو لم يتيسر  
انفق عليهم الغريب ورجع على الاب اذا ايسر زجره ولو خاضعة الام في  
نفقتهم فزنها القاضي وامره بدفعها للام ما لم يثبت خيانتها فيدفع لها  
صباحا ومساء او ما من ينفق عليهم وصح صلحها عن نفقتهم ولو زيادة  
يسيرة تدخل تحت التقدير فان لم تدخل طرحت ولو على ما لا يعيهم زيدت  
بحر ولو ضاعت رجعت بنفقتهم دون حصتها بحرقه المنية اب مضمرا  
موسرة تقويم الام بالانفاق ويكون ديناً على الاب وهي ولي من الحار الوصر  
وفيها لا نفقة على الحر ولا ولد من الام ولا على العبد ولا ولد له ولو من حرة  
وعلى الكافر نفقة ولده المسلم كما ينبغي **وكذا تجب اولده الكبر العاجز**  
**عن الكسب** كاني مطلقا ومن ومن يلحقه العار بالتكسب وطالب علم  
لا يفرغ لذكر في الزليعي والعيني وافتي ابو حامد بعد ما الطلبة زمانا  
كما بسط في القضية ولذا قيد في الخلاصة اي الاب ولو فقرا لا يشاركه **احد**  
**في ذلك كنفقة ابويده وعمه** به يفتي ما لم يكن معسرا فيلحق بالمستفجب  
على غيره بل يرجع عليه على الصحيح من المذهب الا لام موسر بحرقه قال وعليه فلا بد  
من اصلاح المتون جوهره نعم بقدر الا على نفقة احد ابويده فالام حق ولو

له اب وطفل فالطفل الحق وقيل يسمها فيها وعليه نفقة زوجة ابية وام ولده  
بل وتزوجه او تسره ولوله زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها للاب  
ليوزعها عليهن وفي المختار والمثلثي ونفقة زوجة الابن على ابية ان كان صغيرا  
فقرا زنا وفي واقعات المفتين لغدري قسري ويجبر الاب على نفقة امه  
ابنه الغائب وولدها وكذا الام على نفقة الولد لرجوع بها على الاب وكذا الابن  
على نفقة الام لرجوع على زوجة امه وكذا الاخ على نفقة اولاد اخيه لرجوع بها  
على الاب وكذا الاب بعد اذا غاب الا قربا انتهى وفي الفصولين من الرابع والثلاثين  
اجنبى النكاح على بعض الورثة فقال نفقت بامر الوصي واقربه الوصي ولا يعلم ذلك  
الا بقول الوصي بعد ما انفق يقبل قول الوصي لو المتفق عليه صغير انتهى وفيه قال  
انفق على او على عيالي او اولادي فتعقل قبل يرجع بلا شرط وقيل لا ولو قضى فيه  
بامره رجع بلا شرط وكذا كل ما كان مطالبا به من جهة العباد كجباية وموت  
ماله ثم ذكره ان الاسير ومن احله السلطان ليصادره لو قال لرجل خلصني  
فدفع المأثور ما لا يخلصه قبل يرجع وقيل لا في الصحيح به يفتي **وليس على امه**  
**ارضاعه** تضابل ديانة **الاذا اقيمت** يجب كالمتر في الحضانة وكذا الظير تجبر على ابقا  
الاجارة بزازية **وستاخر الاب من ترصده عندها** لان الحضانة لها والنفقة  
عليه ولا يلزم الظير المكث عند الام ما لم يشترط في العقد لا يستأجر الاب **مه لو**  
**منكوحته** ولو من مال الصغير خلافا للزخيرة والمجتبي **او معتدة رجعي** الحق  
بارضاع ولدها بعده **اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذ الاجنبية** ولو دون اجر  
المثل بل الاجنبية المترعة حق منها زليعي في الارضاع اما اجرة الحضانة  
فللام كما مر وللرضيع النفقة والكسوة وللام جر الرضاع بلا عقدا جارية  
وحكم الصلح كالاستيجار وفي كل موضع جاز الاستيجار ووجب النفقة  
لا تسقط بموت الزوج بل تكون اسوة الغرما لانها اجرة لا نفقة **وتجب على**  
**موسر** ولو صغير **ايسار القطر** على الابرج ورجح الزليعي والكمال اتفاق فاصل كسبه  
وفي الخلاصة المختار ان المكسوة يدفع ابويده في نفقته وفي المشي الفقير ان  
يسرق من ابنه الموسر ما يكفيه ان ابني ولا قاطعي ولا تخم النفقة **على اصوله**



ولو اب من ذخير **الفقر** ولو فادون على الكسب لقول المكر اليسار والبينة عليه  
**بالسوية** بين الابن والبنت وقيل كالارث وبه قال الشافعي **والمعتبر فيه القرب**  
**والجسدية** فلوله بنت وابن ابنت بنت وراخ النفقة على البنت ابنتها لانه  
لا يعتبر **الارث** الا اذا استويا كجد وابن ابن فكارها الامح كوالد وولد فعلى  
ولده لترجح بابت ومالك لا يملك وفي الخاتمة لادم واب اب فكارها وفي القسمة  
لها مواب مفعلي الام ولولده ام وعم واب م هل تلزم الام فقط ام كالارث  
احتمال **وتجبا** ايضا **لكل ذي رحم** **صغير** **او انثى** مطلقا ولو كانت الانثى  
**بالغة** **صححة** او كان الذكر **بالغا** لكن **عاجزا** عن الكسب **تجوز** **ما نكح** وعنه  
وفلح زاد في الملقى والمختار ولا يحسن لكسب الحرة او لكونه من ذوي البيوت  
او طالب علم **فقرا** حاله من المجموع بحيث تحل له الصدقة ولولده منزل وخادم على  
الصواب بدائع **بقدر الارث** لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك **ولذا** **يجب عليه**  
ثم فرع على اعتبار الارث بقوله **نفقة** **من** اي **يقرب له اخوات متفرقات** **موسرات**  
**عليهن** **اخصا** ولو اخوة متفرقين فسدسها على الاخ لام والباقي على الشقيق **كاره**  
وكذا لو كان معهن او معهن ابن معسر لانه يجعل كالميت ليصير واورثه ولو كان  
مكانه بنت فنفقة الاب على الاشقاء فقط لارثهم معها وعند التعدد يعتبر  
المعسر وان احيا فيها يلزم الموسر ثم يلزمهم الكل كذا في ام واخوات متفرقات  
والام والشقيقة موسرات فالنفقة عليهما ارباعا **والمعتبر فيه** اي **الرحم المحرم**  
**اهلية الارث** **لا حقيقة** اذ لا يتحقق الا بعد الموت فنفقة من له حال وابن عم  
على الحال لانه محرر ولو استويا في الحرم مية كعم وخال حج الوارث للحال ما لم يكن معسرا  
كالميت وفي القسمة يحبر لا بعد اذا غاب الا قرب وفي السراج معسر له زوجة  
ولزوجته اخ موسر ام اخوها على نفقتها ويرجع به على الزوج اذا ايسر انتى وفيه  
النفقة انما هي على ربه كامل ولذا قال القسستاني قولهم وابن عم فيه نظر لانه  
ليس محررا والكل ام في ذي الرحم المحرم فافهم **ولا نفقة** **بواجبة** **مع الاختلاف**  
**دينا** **اللزوجة** **والاصول** **والفروع** علوا وسفلوا **الذين** **لا** **الحريين** ولو  
مستامين لا نقطاع الارث **بيع الاب** لان له ولاية التصرف **لا الام** ولا يقينية اقراره

ولا القاضي اجماعا **عرف** **بنه** **الكبير** **الغائب** **لا** **الحاضر** **اجام** **لا** **اعقاره** **في** **بيع** **عقار**  
صغير ومحبون اتفاقا **للفنقة** **له** **ولزوجته** **واطفاله** **كما** **في** **النهر** **يحتا** **بقدر** **حاجته**  
**لا** **فوقها** **ولا** **في** **دين** **له** **سواها** **المخالفة** **دين** **النفقة** **لسائر** **الديون** **ضمن** **قضا**  
لا ديانة **مؤدع** **الدين** **كمدون** **لوانفق** **الوديعه** **على** **البويده** **وزوجته** **واطفاله**  
**بغير** **امر** **مالك** **وقاض** **ان** **كان** **والا** **فلا** **ضمان** **استحسانا** **كما** **لا** **رجوع** **وكالو** **الحضر**  
ارثه في المدفوع اليه لانه وصل اليه عن حقه **والانوات** **لوانفقا** **ما** **عند** **الغائب**  
**من** **ماله** **على** **انفسها** **وهو** **من** **جنس** **النفقة** **يفضان** **لوجوب** **نفقة**  
الولاد والزوجة قبل القضا حتى لو طفر بجنس حقه فله اخذه ولذا فرضت في مال  
الغائب بخلاف بقية الاقارب ولو قال الابن انفقته وابنت موسر وكذا في الاب  
حكم الحال يوم الخصومة ولو برهننا ببينة الابن خلاصته **قضى** **بنفقة** **غير** **الزوجة**  
زاد الزليعي والصغير **ومضت** **مدة** **اي** **شهر** **فاكثر** **سقطت** **لحصول** **الاستغنا**  
فيما مضى فاما ما دون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ذنبا بالقضا **الان**  
**يستدين** **غير** **الزوجة** **بامر** **قاض** **قلولم** **يستد** **بالفعل** **فلا** **رجوع** **بل** **في** **الذي** **خبر**  
لواكل اطفاله من مسألة الناصر فلا رجوع لانهم ولو اعطوا شيئا واستدان شيئا  
او انفقته من مالها رجعت بما زادت خاينة **وينفق** **منها** **عمره** **في** **الحجر** **للمسوط**  
لكن نظريته في النهر بانه لا اثر لانفاقه مما استدانه حتى لو استدان وانفق  
من غيره وفيه مما استدان لم تسقط ايضا انتهى **فلومات** **الاب** **ومن** **عليه** **النفقة**  
**بعدها** **اي** **لا** **استدانة** **المذكورة** **فهي** **اي** **النفقة** **دين** **ثابت** **في** **تركته** **في** **الصحة**  
بحر نقل عن البرازيه تصحح ما نقله المصنف من الخلاصة قاطلا ولو لم ترجع حتى مات  
لم نأخذها من تركته هو الصحيح انتهى لمخصا فتأمل وفي البدايع الممتنع من نفقة  
القريب المحرم يضرب ولا يحبس لغيرها بمضي الزمن فيستدرك بالضرب وقيد  
في النهر بحثا بما فوق الشهر لعدم سقوط ما دونها من ولا يصح الاثر بالاستدانة  
ليرجع عليه بعد بلوغه **وتجب** **للفنقة** **باعتق** **اعها** **المالوكه** **منفعة** **وان** **لم** **ملك** **رقبة**  
كوصي بخدمته وفي القسمة نفقة المبيع على البايع مادام في يده هو الصحيح واستشكله  
في الحجر بانه لا ملك رقبة ولا منفعة فيذبح ان تلزم المستري **فان** **امنع** **فهي**



**في كسبه** قدر بان كان صحيا ولو غير عارف بصناعة فينوجر نفسه كعين البناء  
**بحر** والا لكونه زنا او جارية لا يوجر مثلها **امره القاض** **ببيع** وقال لا يبيع القاض  
 وبه يفتي **ان يحل له** والامد بروا مولد الزم بالاتفاق لا غير **عبد لا ينفق عليه مولا**  
**الكل** واخذ من مال مولا قدر كفايته **بلا رضاه عاجزا عن الكسب** فلم ياذن  
 له فيه **والا** لا كل كالموثر عليه مولا لا ياكل منه بل يكتسب المتقدر بحجته وفيه تنازع  
 في عبدا ودابة في ايديهما يجبران على نفقته **نفقة العبد المعضوب على الغاصب**  
**ان يرد** الى مالكه فان طلب الغاصب من القاض **الامر بالنفقة او البيع** لا يجيب  
 لانه مضمون عليه ولكن **ان خاف القاض على العبد الضياع** باع القاض **القاض**  
**وامسك** القاض **تحمده** لما لك **طلب المودع** واخذ الا بقا واحد شرطي عبد  
 غابا احدهما من القاض **الامر بالنفقة على عبد الوديعة** وبحوها **لا يجيب**  
 لثلاث اكله النفقة بل يوجره وينفق منه او يبيعه ويحفظ **تحمده** لمولاه دفعا  
 للضرر والنفقة على الاجر والراهن والمستعير وما كسوته فعل المعير وتبسط  
 بعقده ولو زنا وتلزم بيت المال خلاصة **دابة مشتركة بين اثنين** امتنع  
 احدهما من الاتفاق **اجبره القاض** لئلا يتضرر شريكه جوهر وفيها يومر  
 اما بالبيع واما بالاتفاق **على بهامة ديانة لا قضا على ظاهر المذهب** للذهبي  
 تعذيب الحيوان واصناعة المال وعن التلبيس يجبر ويجبر في الطحاوي والحال  
 وبه قالت الامم الثلاثة ولا يجبر في غير الحيوان وان كره تصليح المال  
 ما لم يكن له شريك كما مر قلت وفي الجوزم فان كان العبد مسترخا فامتنع  
 احدهما انفق ورجع عليه ونقل المصايب عن الجوزم الخلاصة انفق الشريك على  
 العبد في غيبة شريكه بلا اذن الشريك او القاض فهو متطوع وكذا التخل  
 والزرع والوديعة والقطعة والدار المشتركة اذا اشترت **كتاب**  
**العتق** ميزت الاسقاطات باسمها اختصارا فاسقاط الحق عن القضا  
 عفو وغايته الذمة ابراهم عن البضع طلاق وعن الرق عتق وعيون به لا بال  
 ليهم خلى سبيلا ومالك قريب **هو** لغة الخروج عن المملوكة من باب ضرب  
 ومصدره عتق وعتاق **عبارة** عن اسقاط المولى **حقه** عن مملوك **بوجوب**

**مخصوص بصير المملوك به** المذكور من **الاجزاء** ودكنه اللفظ الدال عليه وما يقو  
 مقام كمالك قريب ودخول حر في استري مسلما دار الحرب وصفته واجب لكفارة  
 ومباح بلائيه لانه ليس بعبادة حتى يصح من الكافر ومذوب لوجه الله الحديث  
 عتق الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير وسرا قريب لظاهر نعم ومكروه لفلان  
 وحر من كلف لليطان **ويصح من حر مكلف** ولو سكران او مكرها او مخيطا  
 او مريضا او لا يعلم بانه مملوك كقول الغاصب لما الكوا لبايع المستري عتق عبد  
 هذا فاشار الى المبيع عتق من صبي ومعتوه ومدهوس ومبرسم ومغني عليه  
 ومجنون وناثم كما لا يطع طلاقهم ولو اسند له حالة مما ذكرنا وقال وانا حر في  
 في دار الحرب وقد علم ذلك فالقول **له في ملكه** ولو رقبته ككاتب وخرج عتق  
 المحمل اذا ولد تطبسته اشهر فاكثروا لولا قل صح **ولو باضة المهر** كمالك والى  
 سبيه كان اشترت فانت حر بخلاف ان مات مورث فانت حر ليصح  
 لان الموت ليس سببا للملك ومن كطائف التعليق قوله لا مئة ان مات  
 ابي فانت طالق ثنتين فانت لاب له تطلق ولم تعتق ظهريه وكانه لان الملك  
 ثبت مقارنهما بالموت فتأمل **تصريحه بلائيه** سواء وصفه به **كاتب حراق**  
 او اعتقك عتقا **ومعتقا ومحررا** ولو ذكر الحرف فقط كان كناية او اخبر بخو حررك  
**او اعتقك الله** في لاصح ظهريه **او هذا مولاي** او نادي بخويا **مولاي** او يا مولاي  
 بخلاف انا عبدك في الاصح **او يا حرا** او يا عتقا ولو قال اردت الكذب وحررت  
 من العبد **دين الا اذا سماه** به واسند وقت تسميته خائنه فلا يعتق ما لم يرد الاشيا  
 وكذا في الطلاق **ثم بعد تسميته بالحرة اذا ناداه** برادفه **بالعجزة** كما اذا **او عكسه**  
 بان سماه يا ازاد وناداه بالعربية **يا حرا** عتق لعدم العلم به **كذا را** **اسك** **حرف**  
**حر وخوها** ما يعبر به عن **البدن** كما مر في الطلاق ولو اضاف بحرف وسنان ككلمة  
 عتق ذلك القدر لتجسيمه عند الامام كما سيجي ومن الصريح قوله لعبدك انت حر  
 ولا مئة انت حر خائنه ومنه وجبتك او يعتك نفسك فعتق مطلقا ولو زاد بكرا  
 فوقف على القول فتح ومنه المصدر نحو العتاق عليك وعتقتك على فيعتق بلائيه  
 ولو زاد واجب لم يعتق لجوار وجوبه لكفارة ظهريه وفي البداة قيل له

في فانت حرة فاعلم ان لا يجزى  
 في فانت حرة فاعلم ان لا يجزى



اغنت عبدك فاومار اسد ان نعم لم يعق ولوزاد من هذا العمل عتق قضا  
ولو قال يا سالم فاعايدنا ثم قال انت حر ولا ينع عتق المحيب لو قال عتيت سالما  
عتقا قضا وفي الجوزة قال ليس لا يحسن العربية قل لعبدك انت حر فقال العتق  
قضا ولو قال ترأسك راس حر لا صافه لا يعق وبالقنوين عتق لانه وصف لا تشبه  
**يكنايته ان نوي** لا احتمال **كلامك لي عليك** لا سبيل **اولا روق وخرقت من ملكي**  
**وخلت سبيلك** لقوله **لا منه قد اطلقتك** وانت عتق اولن وجهه اطلق من فلانة وهي  
مطلقة تعق وتطلق ان نوي وفي الخلاصة قال لعبدك انت بحير مملوك لا يعق بل  
يبت له احكام احرار حتى يقربا انه مملوك ويصدق في ملكه وكذا ليس هذا بعبد  
لا يعق وقاس عليه في البحر لا ملك لي عليك لكن نأرعت في النهر ويصح ايضا **هذا ابني** اي  
**لا اصغر سننا من المالك والاكبر** وكذا **هذا ابني** ارجدى وهذه امي وان لم يصلحوا  
لذلك ولم **بنو العتق** لانها صريح لا كناية ولذا جاء بالباء واخرها لفصلها فان صلحوا  
او جهل نسبهم في مولدهم وليس التقابل بمعروف ثبت النسب ايضا ما لم يقل  
ابني من النسب فيعتق فقط وهل يسترط تصاريقه فيما سوى دعوة النبوة قولان  
ولا تصرا مدام ولد لوقال لعبدك هذه بنتي او لامته هذا ابني افتقر للنسبة  
وفي هذا خالي وعمي عتق واخي لا مالهم بنون النسب لا يعق **بيابني وبياخي** وبياخي  
وبياخي **ولا سلطان لي عليك ولا بالفاظ الطلاق** صريحة وكناية بخلاف عكسه كما مر  
**وان نوي** قيد الاخيرة لتوقفه في الذائع النسبة كما نقل ابن الكال وكذا انق السلاط  
كما رجح الكال واقربه في البحر **كذا انت مثل الحر** يعق بالنسبة ذكره ابن الكال وغيره  
**الا في قوله** اطلقتك ولوعبدك فتح امرك بيدك **واختاري فان عتق مع النسبة**  
فهو من كنايات العتق ايضا ولا بدع بدائع وتوقف على القبول في المجلس وكذا  
اخر العتق وامر عتقك بيدك وان لم يحج للنسبة لانه عليك كالطلاق ولا عتق  
بنحو انت على حرام وان نوي لكن يكفر بوطنها ويصح ايضا **بقوله عبدك وداري**  
او حراري حر كما لو جمع بين امراته او بينه او حرة وقال احدا كما طالق طلقت امراته  
لاو جمع بين امراته او امته الحرة والمستهة هو ولد يلعي ويصح ايضا **بلد ذي حم**  
**محرم** اي قريب حرم نكاحا بدا ولو شقضا فيعتق بقدره عنده او جلا كسراوة

ابيه الخامل منه **ولو المالك صبي او مجنون او كافرا** في دارنا حتى لو عتق المسلم او  
الحراني عبد في دار الحرب لا يعق بعقه بل بالتخلف فلا ولا خلاف لنا في  
ولو عبده مسلما او ذميا عتق بالاتفاق لعدم محليته للاسترقاق ربلغ ويصح  
ايضا بتجيز **لوجه الله والشيطان والصنم وان اثم وكفر به** اي بالاتفاق  
للصنم **المسلم عند قصد العظم** لان تعظم الصنم كفر وعتق الجوزة لوقال لسلطان  
او للصنم كفر ويصح ايضا **بكرة** اي اكره ولو غير ملكي **وسكر بسبب محض** اي  
كل مسكر حرام فلا يخرج الا شرب المضطر فانه كالانفاق ويصح ايضا مع **هرل**  
هو عدم قصد حقيقة ولا مجازا **وان علق العتق بشرط** كدخول داره وعتق  
اذا دخل **والعتق بامر كائن** تجيز لوقال **لعبدك** وهو في ملكه **ان ملكك**  
**فانت حر عتق لي** ان بخلاف قوله **لملكا** تبه ان انت عتدي فانت حر لا  
يعتق لقصور الاضافة ظهريه وفيها تصح حرا عتق وتقوم حرا وتعتد  
حرا تجيز قال ان سقت حاري فذهب به الماء ولم يشرب عتق لان المراد  
عرض الماء عليه قال عبدني الذي هو قد من الصحة حر عتق من صحبة سنة  
هو المختار ولو قال انت عتق ونوي في الملك دين ولو زاد في السن لا يعق  
**وعتق بما انت الاحر** لا بما انت الامت الحر وان نوي ولا نيك ما لي حر ولا يكر  
عبد في الارض او كل عبيد الدنيا او اهل بلده عند الثاني وبه يفتي بخلاف  
هذه السكة والدار بحر **حر حاصلا عتق** اصالة وقصد اذا ولدته بعد  
عتقها لاقول من بصف حول ولو لا كثر عتق بتعا وشمرته الحر او لانه بعد  
ولو بلفظ عتق ومضغة او ان حملت بولد فهو حر **عتق فقط** ولم تجز بيع لام  
وجاز هبتها ولو دبره لم تجز هبتها في الاصح لانه كساع وبطل شرط المالك عليه  
وكذا طي امه لكن يشترط قبولها العتق وفي الظهيرية قال ما في بطنك  
متي اري الى القاتع عتق وفيها اوصي به وصات فاعتقه الورثة جاز وضيق  
يوم الولادة ولو قال كبر ولد في بطنك حر فولدت ولدين فاولها حروا كبر  
**والولد** مادام جنينا **يتبع الام** ولو بهيمة فيكون لصاحب الانثى وبوكل  
ويضي به ولو امه كذلك في **الملك** بسائر اسبابه **والرق** الا ولدا المعزور



وصورة الرق بلا ملك كالنكاح في دار الحرب فان كلام ارقا غير مملوكين لاحد  
 فاول ما يؤخذ الا سير يوصف بالرق لا المملوكية تحرر اذ ان اذ اخذت معها  
 فلد تبعها في الرق قهستان **والحرية والعنف وفروعه** ككتابته وتدبير مطلق  
 واستلاد اذ لم يشترط الزوج حرية الولد كما مروى في رهن ودين وحقا اصبحت  
 واستردا ببيع وسريان ملك في اني عسر ولا يتبعها في كفالة و اجارة  
 وجنابة وحد وقود وزكاة ورجوع في هبة وايضا بخلافها ولا يتركى بزكاة  
 امه في تسع كما بسط في بيع الاسباه وزاد في البحر ولا في نسب حتى لو لم  
 هاشمي امه فولد لها هاشمي كلبه رقيق كما مد ولا يتبعها بعد الولادة الى في  
 مسئلتين اذا استحققت الام ببيته واذا بيعت اليه بية ومعه ولدها وقته  
**ولدا الام من زوجها ملك لسيدها تبعها** **ولدها من مولاها حر** وقد  
 يكون حرا من رقيقين بلا تحرير كان كعبد امه ايده فولد حر لانه ولد للمولى  
 ظهر به وعليه فولد من سيدها ومن امه او ابيه حر في حرم حلت امه  
 كاقرة لكاف من كافزا سلم يوم ما لكها الكافز ببيعها الاسلامه بسط  
 قال في الاسباه لم اراه قلت الظاهر انه لا يجبر لانه قبل الوضع موهوم وبه لا  
 حوالا **باب عتق البعض عتق بعض عبده** ولو لم يملكه ولو لم يملكه  
 بيبانه **وسعي فيما بقي** وان شاء حرره **كما تب** حتى يودي الى ثلاث **بلا رد**  
**الى الرق** **وتعجز** ولو جمع بينه وبين قن في البيع بطل فيها ولو قتل ولم يترك  
 وفا فلا قود بخلاف الكتاب **وقال** من اعتق بعضه **عتق كله** والصحيح قول  
 الامام القهستاني عن المصنفات والخلاف مبني على ان الاعتاق يوجب روال  
 الملك عنده وهو متعجز وعندها زوال الرق وهو غير متعجز وعلى هذا الخلاف انذار  
 والاستلاد ولا خلاف في عدم تجزئ لعنق والرق ومن الغريب ما في البدايع  
 تجزئها عند الامام لان الامام لو ظهره على جماعة من الكفرة وضرب الرق  
 على انصافهم ومن على الانصاف جاز ويكون حكمهم بقاء كما لبعض **ولو**  
**اعتق نصيبه للشركة** استخيارات بل سبع **اما ان يحرق نصيبه** **وتعجز**  
 او مصنا فالحدة كمدة الاستسعا ففتح او يصالح او يكاتب على اكثر من

قيمته لو من التقدين ولو عجز استسعا فان امتنع اجبره جبرا او **تدبير** فله من  
 السعاية للحال فلو مات المولى فلا سعاية ان خرج من الكنت **او يستع**  
 العبد كما **مر والولا** **لها** لانها المقتان **او يضمن** للعتق **او موسرا** وقد اعتق  
 بلا اذنه فلو به استسعا على المذهب **يرجع** بما ضمن **على العبد والولا** كله  
**له** لصدر العتق كله من جهة حيث ملك بالضان وهل يجوز الجمع بين  
 السعاية والضمان ان تعدد الشركان نعم والالا ومتى اختارا مراعتين  
 الا السعاية فله الاعتاق ولو وهبه او باع نصيبه لم يجز لانه كملك **وتيسر**  
**بكونه ما لك اقدر نصيب قيمته الاخر** يوم الاعتاق سوى مملوكه وقوت  
 يومه في الاصح محبتي ولو اختلفا في قيمته ان قاما قوم الحال والا فالقول  
 للمعتق لا نكارة الزيادة وكذا لو اختلفا في ساره واعساره **ولو شهد اي**  
 اخبر لعدم قبولها وان تعدد والجزم منها بداي **كل من الشريكين يعقب**  
**الاخر** حظها فان كل **سعي** **لها** ما لم يحلفها القاض فيسرق او يسعي **حظها**  
 ولو نكل احدها صار معتقا فلا سعاية ولو مات قبل ان يتعقا فليبت المال  
**بحر مطلقا** ولو موسرين او مختلفين **والولا** **لها** وقال لا يسعي للموسر المقتدر  
 لا للموسرين **ولو تخالفا يسارا** **السعي للموسر لا الضد** وهو المعسر والولا موقوف  
 في الكل حتى يتصادقا كذا في الحر والمملوك وعامة الكتب قلت في المتن حله  
 لا يخفى فتنبه ثم راي شيخنا الرملي شبه على ذلك كذا في فقه المحققين  
 قال احد شريكين للاخر بعت منك نصيبتي وان لم اكن بعته منك فهو حر  
 وقال الاخر ما اشتريته وان كنت اشتريته منك فهو حر فالقول لمنكر الشراء  
 بمسئلات حلف ولا يبيته للبايع عتق بلا سعاية لم يدعي البيع بل الاخر في  
 خطه بكل حال وكذا عندهما الوالبايع **عسرا** ولو موسرا لم يسع لاحد في الاصح  
 ولو علق احدهما **عتقه بفعل غدا** ملكا كان دخل فلان الدار عدا فانت حر  
**وعكس الشريك الاخر** فقال ان لم يدخل نصبي الغد **وجعل شرطه** اذ لم لا  
 عتق **نصف** **لكن** احدهما يقيين **وسعي** **في** **نصفه** **لها** مطلقا والولا **لها** ولا عتق  
 والسلة بجائها **لو اختلفا على عبيدين** **كل واحد منها لاحدهما** لتفاحسن الجمالة



حتى لو اتحد المالك كان اشتراهما من علم خلفها عتق عليه جدها وامر بالبيان  
فتح او الحالت بان قال **عتقه حران لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم**  
**ثم قال امرته طالق ان كان دخل اليوم عتق وطلقت** لا بد لكل من  
زعم الحث في الاخرى بخلاف ما لو كانت الاولى بالبر اذا العتق لا بد فل تحت  
الحكم ليلكذب بر في الاخرى ومن ملك قريبه بسبب مع رجل اخر عتق خطيه  
**بلا صلح علم الشريك بقربا بته ولا على الظاهر لان الحكم يدور على السبب**  
**ولشريكه ان يعتق او يستبيع** اما لو ملك مستولدة بالانكاح مع اخر  
فيضمن حفظ شريكه لكونه ضمانا تملكه وان اشترى نصفه اجنبي محم القريب  
بالبر فله ان يضمن المشتري موصرا او يستسعي العبد هذه ساقطة  
من نسخ المشرح وان اشترى نصف قريبه من يملكه كله لا يضمن **بما يقع مطلقا**  
لشريكته في العلة وقد يدبر يملكه لان لو اشترى من احد الشريكين لزمه  
اجماع الشريكين الذي لم يبيع لو اشترى موصرا عبد بين ثلاثة ذبوه واحد  
وبعده اعتقه اخر وهما موصران ضمن الساكن الذي لم يدبر ولم يحرم ذبوه  
ان سأل في قيمته فصار مرجعها على العبد لا معتقه لان التدبير ضمان معاوضة  
وهو الاصل وضمن المدبر معتقه **ملك مدبرا لا ما ضمن المدبر من ثلثه** فمنا النقصه  
بتدبيره وسبحان قيمة المدبر ثلثا قيمته فمنا والولا بين المعتق والمدبر **انما**  
**ثلثا المدبر وما يقع للمعتق** اعتقه هكذا على ملكها ولو قال هي ام ولد شريكي  
**وانكر شريكه ولا يثبت** تحريمه يوما ويتوقف بلاخذ منه يوما على اقراره ونقصها  
في كسبها والافعال المنكر وجبايتها موقوفه ولا قيمة لام ولد الا لضرورة اسلام  
امر ولذا انصراني وقوماها بثلث قيمتها فمنا فلا يضمن عنها عتقها **شريكه بان**  
ولدت فادعيها هاه وصارت ام ولده فاعتقها احدها لم يضمن وكذا لو ولدت  
فادعاه احدها ثبت نسبه ولا ضمان ولا سعاية خلافا لهما وانما تضمن **بالجناية**  
اجماعا فلو قتر بها الى سبع فافتقر سها ضمن لان ضمان جناية لا غصب ولذا يضمن  
الصبي الحر بملكه زليعي ولو قال لعبد من عنده من ثلاثة لعبد له احدا كما خرج  
واحد وظله اخر فادعاه احدا حر فادعاه ام جيا يومر بالبيان وان مات

بالبيان عتق من ثبت **ثلاثة اربعة** نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني  
وعتق من كل من غير نصفه لبقوته بطريق التوزيع والضرورة فلم يبعد وان  
صدر ذلك المذكور منه في موصد ومنا في الثلث عنهم **ولم تجز الوثنية** قيمتهم  
سواء قسم الثلث بينهم كما ترى ان جعل كل عبد سبعة اسهم كسها المعتق لا حيا  
الى مخرج له نصف ورابع واقله اربعة فمنا لبعده هي ثلث المال وعتق من  
**ثبت ثلاثة من سبعة وسبع في اربعة وعتق من كل من غير سها** وسبع  
في خمسة فبلغ سها السعاية اربعة عشر وسها موصا يا سبعة لنفادة  
من الثلث وان طلق نسوة الثلاث كذلك ومهرهن وافي وطى ليفيد  
البينة سقط ربع مهر من خرجت **وثلاثة اثمان من ثبتت** ومن دظت  
لان بالايجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفها بين الثانية والداخلية  
واما الميراث لهن من ربع او ثمن فلهذا دخل نصفه لانه لا نزاع لها الا الثانية  
والنصف الاخر بين الخارجة والثانية نصفان لعدم المخرج وعلى كل منهن عدته  
الوفاء احتياطا لا الطلاق لعدم الدخول والوطى والموت بيان في طلاقها بين  
بهم كقوله لامرأته احدا كما بين فوطى احداها او ماتت كان بيان الاخرى  
قبيل وكذا التقبل لا الطلاق وحل التهديد بالطلاق كالطلاق كالمعرض على البيع  
كالبيع لم اره كبيع ولو فاسدا وموت ولو تقبل العبد نفسه **وتخير** ولو معلقا  
وتدبيره ولو مقيدا واستيلا وكذا كل تصرف لا يصح الا في الملك ككتابة وجارة  
وايضا وتزويج ورهن وهبة وصيغة ولو غير مستملتين ابن الحكال ان المساومة  
بيان فهداه اولى بلا قبض بدائع في حق عتق بهم كقول احدا كما حرف فعل ما ذكر  
يقين الاخر ولو قيل له ايها نوبت فقال لما عن هذا عتق الاخر ثم ان قال لم عن  
هذا عتق الاول بضاه وكذا الطلاق بخلاف الاقرار ولو ضمن احدها يقين الجاني  
وعليه الدية دفعا للضرر ولو الجنية لا يكون الوطى ودعا عليه ببياننا فيه وقاله هو بيان  
حبست ولا عليه الفتوى لعدم حله الا في الملك وكذا الموت لا يكون بياننا في الاضام  
اتفاقا فلو قال لفلان امين احدا كما ابني وقال لجارتيين احدا كما ام ولدك فمات  
احدهما لا تبعين الباقي ولا الاستيلاء لان الاخبار ببيع في الحي واليت خلافا لانها قال  
لامنه ان كان ولد تلد منه ذكر افانت حرة فولدت ذكرا وانني ولم يدرك الاول



رق للذكر بكل حال **وعتق نصف الام والانثى** لعتقها بعتق الذكر ورقها بعكسه  
فيعتق نصفها ويسميان في نصف قيمتهما **شهادا بعتق احد مملوك ولو اشته**  
**ويكون حوا لله لغت** عذابي خيفة تكون على عتق ميم **الا ان يكون شهادتي**  
**وصية** ومنها التدبير في الصحة والعتق في المرض **او طلاق ميم** فقبل اجماعا كما  
تقبل لو شهد **بعد موته** اي المولى قال في صحته لقتله **احدكم خري على الاخ**  
**ليشوع** العتق فيها بالموت نصار كل خصما متعينا وصحاح ابن الكمال وغيره  
فشروع شهدا بعتق سالما ولا يعرفونه عتق ولو له عبدان كل اسير سالما  
وجحد فلا عتق كسهادتها بعتقه لعينة سهاها فنياسمها او طلاق احدي  
زوجتيه وسهاها فنياسمها لم تقبل للجحالة فتح **باب الحلف بالعتق**  
**قال ان دخلت الدار فكل لي يومئذ خري عتق من له حين دخوله ولو لاسوا**  
**ملكه بعد الحلف او قبيله** لان المعنى يوم اذ دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله  
ولذا لو لم يقل يومئذ عتق من له وقت حلفه فقط كقول كل عبد لي واملكه  
**خري** او بعد شهر اعتبر وقت حلفه لان لي واملكه للحال فلا يتناول الاستقبال  
حتى لو لم يملك شيئا يوم حلفه لغني يمينه **ودر بكل عبد لي واملكه خري بعد موت**  
**من كان له مملوك يوم قال هذا القول** ويكون مديرا مطلقا بل مقيدا من  
ملكه بعده ولكن ان مات عتقا من التمسك بالعتق بالموت نصيبه وصية  
المملوك لا يتناول الحلف لانه تبع لاسر فلا يعتق حلالا ربه من قال كل مملوك لي  
ذكر فمؤخر ولو لم يقل ذكر لدرخل الحامل فيعتق الحامل تبعا وكذا لفظ المملوك والعبد  
لا يتناول المكاتب المستر ويتناول المدبر والمهون والمأذون على الصواب  
ولو في الذكر او ادم بنو المدبرين في ماله يملك كلهم حرا لم يدين لرفع احتمال  
التخصيص بالتاكيد فشرع حلف لا يعتق عبده فكاتبك واشترى قريبا  
او اشترى بعبد نفسه حيث في بعتك فانت خري فاعرف اسدا عتق وصحها  
الا ان دخلت دار فلان فانت خري فمهد فلان واخر اندخل عتق وفي ان كلفته  
الا انها على فعل نفسه ولو شهدا بنافلان انه كلفه اباهما جازت ان جحد وكذا  
ان ادعاه عند محرم وبطلها الثاني **باب العتق على جعل** بالضم ويقع  
المال عتق عبده على مال صحيح لو لم يجنس والقدر فقيل العبد كل المال في المجلس

يضم مجلس على لو فائبا عتق وان لم يولد لانه معلق على القبول لا الادا لاحتى لوردا  
واعرف من بطل **واما لو علقه با دانه** كان ادبت فانت خري **ما ذونا له** دلالة  
وهل يصح عجم تردد فيه في البحر **لا مكاتبنا** لانه صريح في تعليق العتق بالاداء وهو مخالف  
للمكاتب في عشرين مسئلة ذكر منها تسعة فقال **فلا يتوقف** عتقه على قبوله **ولا بطل**  
**برده** وللمولى بيعه قبل وجود شرطه وهو الاول باعده ثم اشتراه هان فبيع  
ما ياتي به خلافة **وعتق بالتحلية** بحيث لو مديرة للمال اخذه **ولو ادى عنه غيره**  
**تبرعا** او امر غيره بالادى فادى لا يعتق لان الشرط اداؤه ولو يوجب ذلك لا يعتق  
لو قيد برأيه فادى دنا يراو بليس يرض فذفع في كيس اسود وهذا الشهر فذفع  
في غيره او حط عليه البعض بطلبه **وادي لباقي** كوا براه او مات للمولى **وا داه**  
**الورثة** لعدم الشرط بل العبد با كسامة للورثة كما لو مات العبد قبل الاداء فتركته  
لمولاه بل له اخذ ما ظهر به او ما فضل عنده من كسبه ولو ادى من كسبه قبل  
التعليق عتق وزجعه السيد عليه **وتعلق اداؤه بالمجلس** ان علق بان وبان ذالا  
ولا يشعه اولاده بخلاف المكاتب في الكل **وهو اي المال دين صحيح** يصح التكفيل  
به بخلاف **بدل الكتابة** فانه لا تصح الكفالة به وهذه الوفية عشرون ويزاد ما في  
الذخيرة لو علقه بالف فاستقرضها ودفعها لمولاه عتق ورجع العتق على المولى لان  
عزما المأذون احق بماله حتى يتم ديونهم ولو استقرض الفتي فذفع احدها واكمل  
الاخرى للمغريم مطالبة المولى بها المنع بعتقه من بيعه بدنه ولو قال انت خري  
**بعد موتي** باللفظ ان قبل بعده اي موته واعتقه مع ذلك **وا داه** او وصي او فاني  
**عند امتناع الوارث** وهو لا يصح لان الميت ليس باهل للاعتاق عتق بالالف والولا  
لمت **والا يوجد كالا** لا يدين لا يعتق بذلك ولو حرره على خدمته **حوالا** مالا كاعتق  
على ان تخدمني سنة **فقبل عتق في الحال** وفي ان تخدمني سنة فانت خري لا يعتق الا  
بالشرط فلو جحد ما قبل منها او عوضه عنها او قال ان اخذتني واولادي فانت بعض  
اولاده لا يعتق لان ان التعليق وعلى المعايضة **وخذنه** الخدمة المعروفة بغير الناس  
من اياك انت فان جهلت **او مات** هو ولو جحد العتق **او مولاه قبلها** ولو خدم بعضها  
فبحسابه تحت قيمة فتوخذ منه للورثة او من تركته للمولى وعند محرم تحجب قيمة



خدمته وبه ناخذ حاوي رهل نفقة عياله فيترأى مولاه في المدة كالموهي له  
بالخدمته ويكتب الاتفاق حتى يستعين ثم يخدم كالمصري في البحر الثاني  
والص الاول **كبيع عبد من رهن** كبيعك نفسك بهذا العين **فهلكت** اذا استصفت **تجب**  
**قيمتها** وعند محمد قيمتها **ولو قال** رجل المولى مترد عتق **امتل** بالف على ان تزويجها **جها**  
**ان فعل العتق** وابت النكاح عتقت مجانا ولا شيء له على امره **لصقة** اشتراط  
البدل على العتق في الطلاق لا في العتاق **ولو زاد** لفظ عتي قسم **الف** على قيمتها  
**ومهرها** اي مهر مثلها لتضمنه الشرا اقتضاه **لذا** تجب حصته ما سلم اي القيمة  
وتسقط حصته المهر **فلو نكحت** القائل **فحصه** مهر مثلها من **الف** مهرها فيكون لها  
في وجهته صم عني وتركة **وما اصاب** قيمتها في الاول هدر وفي الثانية لمولاه **باعتها**  
تضمن الشرا وعنده **اعتق** المولى **عنه** على ان تزوجه نفسها **فزوجته** فلها مهر مثلها  
وجوزه الثاني اقتدا بفعله عليه السلام في صفة قلنا كان عليه الصلاة والسلام  
مخصوصا بالنكاح بلا مهر **فان ابت** ففعلها السعاية **في قيمتها** اتفاقا وكذا لو  
عتقت المرأة عبدا على ان ينكحها فان فعل فلها مهرها وان اي فغير قيمته  
**ولو كانت** المعتقة على ذلك **امولاه** فقبلت عتقت **فان ابت** نكاحا **فلا شيء** عليها  
خاينه لعدم تقوم امر الولد **فزوج** قال عتق عني عبدا وانت حر فاعتق عبدا  
جيذا لا يعتق وفي ادالي يعتق لانه ادخال في ملكه فيكون راضيا بالزيادة واما  
العتق اخراج لان كسبه ملك للمولى **باب التدبير** هو لغة الاعناق عن ذك  
وهو ما بعد الموت وشرعا **تعليق العتق** بطلاق موته ولو مغبه كان متا الى ما  
سخره وخرج بقيد الاطلاق التدبير المقيد كما سيجي وبوته تعليقه بموت غيره  
فانه ليس بتدبير اصلا بل تعليق بشرط **كاذبا** او متا او مات او هلكت او  
حدث بي حادث **فانت حر** او عتق او معتق **او انت حر** عن مدبر مني او  
**دبرك** اذا بعد موتى او لا **او انت حر** يوم موت اربابه مطلق لقرايته بما  
لا يتبدل فان توفي لهن ارحم وكانت مقيدا **او ان متا** الى مائة سنة **مثلا** وطلب  
**موت قبلها** هو المختار لانه كالماين لا يحال له فاذا كان عدم الحصر حتى  
لوا وصي بعده بسهم من ماله عتق بموته ولو بجزء ولا والفرق لا يخرج وذكرناه

في شرح الملقية **دبر عبده** ثم ذهب عقلة **فالتدبير على حاله** لما سار انه تعليق  
وهو لا يبطل بجنون ولا رجوع **بخلاف الوصية** برقتة لانسان ثم جن  
ثم مات بطلت **ولا يقبل التدبير الرجوع** عنه **ويصح مع الاكرام** بخلافها  
فالتدبير كوصية الا في هذه الثلاث اشباهه ويزاد مدبر السفيه ومدبر  
قتل سنده **فلا يباع المدبر** المطلق خلافا للشافعي فلو قضى بصحة بيعه نقد  
وهل يبطل التدبير قيل نعم نعم لو قضى ببطلان بيعه صار كالحرة **ولا يوب**  
**ولا يرهن** بشرط واقف الكتب الرهن باطل لان الوقف في يد مستعين  
امانة فلا يتا في الايقاع والاستيفاء بالرهن به بحر **ولا يخرج من الملك**  
**الا بالاعتاق والكتابة** تعجلا ويستصح في بابه والجيلة لم يد التدبير على  
وجه يملكه بيعه ان يدبره مقيدا كان متا وانت في ملكي او انت بقيت  
بعد موتي فانت حر **ويستخذ** المدبر **ويستاجر** وينكح **والامة** توطأ وتك  
جيرا **والمولى** حق بكسبه **وارثه** ومهر للمدبرة بقا ملكه في الجملة **وبوته**  
ولو حكم طلحا فمزد **اعتق** في اخر جزء من حيوة المولى **من تلده** اي ملك  
ماله يوم موته الا اذا قال في صحتة انت حر او مدبر او مات بجهلا فيعتق  
نصفه من الكل ونصفه من الثلث حاوي **سعي** بحسبانه ان لم يخرج من  
الملك **وفي تلده** لان عتقه من الثلث **ان لم يترك غيره** ولده **وارث** لم يخرج  
اي التدبير **فان لم يكن وارث او كان واجازه** عتق كله لانه وصية ولذا  
لو قتل سيده في سعي في قيمته كمدبر محبتي وهو حينئذ ككاتب وقا لحر  
مدبوت **لو المولى مدبونا** يحيط ولو دبر احد الشريكين فلا يخرجنا رات  
العتق فان ضمن شريكه فانت سعي في نصفه مختار **ولو المدبرة** تدبر  
مطلقا **مدبرا** اما المقيد فلا يتبعها وذكر المصنف في البيع الفاسدان ولد  
المدبر كاييه فتأمل واما تدبير المحل فكعتقه **ولو ولدت المدبرة من سيدها**  
**فهي ام ولد** وبطل التدبير لانه من الثلث والاستيلاء من الكافر كان  
اقوي **ويبيع** ذهب رهن المدبر للمقيد **كان قال** لردان مت من سفر **كي او**  
**مريض** هذا او الي عشرين سنة مثلا مما يقع غالبها **وان مت وغسلت** وكفت



او ان متا وقتلت خلافا لزوج ورجعه الكمال وانت حر بعد موت موت  
فلان ما لم يميت قبله نصبره مطلقا **وانت حر بعد موت فلان** كما في  
الدرر والكنز ورده في الميسوط وغيره من انه ليس تدبرا  
بل تعليقا حتى لو مات فلان والموت حتى عتق من كل المال ولو مات  
المولى ولا بطل التعليق **ويعتق المعتدان وجد الشرط** بان مات من  
سفره او مرضه ذلك **كعتق المدين** من الثلث لوجود الاضافة للموت  
**قال ان مت من مرضي هذا فهو حر** تفصيل لا يعتق بخلاف ما لو قال حد  
نفرق بين من وفي ولولده حتى فحول صداعا او بعكسه قال محمد ومروان  
مجتبي **وقيمه المدين المطلق ثلثا قيمته** قناه يفتي **الدرر المقيد يقوم قناه** درر  
عن الثانية وفيها عنها صححه قال بعده انت حر قبل موتي بشهر فان بعد  
شهر عتق من كل ماله زاد في المجتبى ولولا بيعه في الاصح نزع قال مريض  
اعتقوا غلاما بعد موتي ان شاء الله الا يصا في هو حر بعد موتي ان شاء الله  
لم يصح لان الاول امر والاستثنائية باطل والثاني ايجاب فصح الاستثنائية  
**باب الاستتلا وهو لغة طلب الولد من زوجة او امه وخصه الفقهاء بالثاني**  
**اذا ولدت ولو سقطت الامه ولو مدبرة من سيدها** ولو باستدخال مني زوجها  
**باقراره** وينبغي ان يشهد بذلك استرق ولده بعد موته **ولو حاكم لا كقول**  
**علمها او ما في نظنها مني كما مر في نبوت النسب** وهذا قضا اما ديانة فيثبت بلا  
دعوة كاستتلا ومعتوه ومجنون وهما نية او ولدت **من زوج** ولو فاسدا  
كوطي بشبهة فولدت **فاستراها الزوج** اي ملكها كالا وبعضا **فمن ام ولد** من  
حين الملك فلو ملكها ولدها من غيره فله ينكحها والاستتلا ملكها بملكته ان حقت  
او لحقت ثم ملكها فان عتق ام الولد يتكرر بتكرار الملك كما في المحارم بخلاف  
المدبرة والمستولدة **كالمدبرة** وقد مر **الا في ثلاثة عشر** مذكورة في فروع الاشياء  
والبيع القاسد من الجهر منها **انها تعتق بئوته من كل ماله** والمدبرة من ثلثه  
**من غير سعيه** والمدبرة تسع ولو قضي بجواز بيعها لم ينفذ بل يتوقف على قضا  
قاضي اخراضا وباطالا ذينة وينفذ في المدبرة كما مر **وان ولدت بعد ماله**

**ثبت نسبه بلا دعوة** اذا لم يحرم عليه بنحو كاح او كتابته او وطن ابنه او المولى  
امها ولو ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت الا بدعوة الا في المزدوجة فلا يثبت  
بل يثبت عليه بدعوتها ولو لا قبل من ستة اشهر ثبت بلا دعوة وفسد النكاح لذنب  
استبرأها قبله بغيره وقد مثاق في نكاح الرقيق ونبوت النسب **لكنه ينتفي بنفيه من**  
**غير توقف على لعان** لان الفرائض اربعة نصف للامه ومتوسط لام الولد  
وعلم حكمها بقوى المناكحة فلا ينتفي الا باللعان واقرى للمعتدة فلا ينتفي اصلا  
لعدم اللعان **الا اذا قضى به قاض** غير خفي يرك ذلك فله نية بالقضاء  
**او نطا اول الزمان** وهو ساكت كما مر في اللعان لانه دليل الرضا بغيره فلا ينتفي  
بنفيه في هاتين الصورتين **اذا اسلمت ام ولد الذي يعني الكافر او مدبرته**  
**مسكين عرض عليه الاسلام فان اسلم في له والاسعت** نظر المجابسين  
لان خصوصية الذي والدانية يوم القيمة استمد من خصوصية المسلم في ثلث قيمتها  
قنه وعتقت **بعد ادائها** اي القيمة التي قدرها القاطع وهي كما تبين في حال  
**سعياتها** المولى في صورتين **بلا رد الى الرق لو عجزت** اذا لوردت لا عذبت ولو  
مات قبل سعياتها ولها ولد ولدت في سعياتها سعي فيما عليها ولا يعتقت  
مجانا لانها ام ولد وكذا حكم المدبر فيسعي في ثلثي قيمته ولو اسلم من الذي  
عرض الاسلام عليه فان اسلم فيها **والامر ببيعها** تخلصا من يد الكافر  
ذكره مسكين فان ادعى ولدا امه مشتركة ولو مع ابية ثبت **نسبه منه**  
ولو كافر او مريضا او مكاتبه كنه ان عجز فله بيعها وهي ام ولده **وضمن**  
يوم العلوق نصف قيمتها ونصف عقرها ولو معسر الاقيمة ولدها لانه  
علق حر الاصل فان ادعياءه معا وجهل السابق **وقد استويا** وقف الدخلة  
لا العلوق في الاوصاف **فهي ابنتها** فلولم يتويا قدم العلوق في ملكه ولو  
بنكاح راب مسلم وحر وذي من كتابي على ابن رومي وعبد ومرتد ورجوسي  
ثم لا يثبت نسب ولدتان بلا دعوة لحرمة الوطى كما مر وهي **ام ولدها** ان  
جلبت في ملكها الا لو اشترى باها حبل لا بها دعوة عتق فولاوه لها وبارعا  
اخذها يضمن نصف قيمة الولد لا العقر **وعلى كل نصف عقرها وتقاصا الا**  
**اذا كان نصيب حدها** اكثر في اخذ منه الزيادة لان المهر بقدر الملك



بخلاف البتة والارث والولافان ذلك لها سوية وان كان احدهما اكثر  
نصيبا من الآخر لعدم تحيزي النسب فيكون سوية لعدم الاولوية ويتبع  
الارث والولا وورث الابن من كل ارث ابن كامل وورثا منه ارث اب  
واحد وكذا الحكم عند الامام لوكثر اولاد ونسبا وتما في الجهر وفيه لو مات احد  
او اعتقها اعتقت بسلامة قلت فالعقوانما تحيزي في القنة لانه ام الولد يعق  
بعضها يعق كلها اتفاقا محبتي فيحفظ جارية بن رجلين ولدت قاذواه  
احدهما واعتق الآخر وخرج الكلمات منها معا فلا دعوة اولى  
لاستنادها للعلق بخاتنة ادعي ولدا متما كاتبة وصدق المكاتبة لزم  
النسب بتصادقها كدعوتها ولد جارية الاجنبي ما ولد مكاتبة فلا يسترط  
تصديقها كما يسجد لزم المدعي العقر وقمة الولد يوم ولد وسقط الحد عنه  
للسبهة ولم تصرا مولده لعدم ملكه وان كاذب المكاتبة لم يثبت النسب  
لحجره على نفسه بالعقد ولدت منه جارية عنده وقال احلها الي مولاهما  
والولد ولدي فصدق المولي في الاحلال وكذب في الولد لم يثبت نسب  
فان صدق فيها جميعا يثبت والا لوقال الزليعي ولو صدق في الولد يثبت  
اي مع تصديق في الاحلال فلا مخالفة كما لا يخفى ولو ملكها او ملكه بعد تصديقه  
تكذيبه اي المولي ولو كانت يوما من الدهر ثبت النسب ويصير مولده اذا ملكها  
بقا اقراره ولو استولاد جارية احدا بويده او جده او امراته وقال ثبت  
حلها الي فلا حد للسبهة ولا نسب لان يصدق فيها وان ملكه يوما عتق عليه  
وان ملكه املا لا تصرا مولده لعدم ثبوت نسبه كذا ذكره المصنف في الزليعي  
لكنه نقل هنا في نكاح الرقيق عن الدرر والخاتنة انه لو ملكها بعد تكذيبه  
يوما ثبت النسب لبقا الاقرار فتدبر نعم في الخاتنة زنا بامه فملكها لم تصرا  
ام ولد وان ملك الولد عتق وفي الاشياء لو ملكها اختلا من الزنا عتقت  
ولو اختلا لا يبرأ من روع ارا دوسى امته ولا يصير ام ولد بملكها  
لطفلة ثم تزوجها اقربا مومنتها في مرضه ان هناك ولدا وجب لعق من الكل  
والا فمن الثلث وما في يدها المولي الا اذا اوصى لها به نعم في اجنبي استحسن  
محمد ان يترك لها متحفة وتقيص ومقنعة ولا شيء للمدسر

**كتاب في الايمان** مناسبة عدم تأثير الزلزال والاكرام وقدم العقاق لثباته  
للاطلاق في الاستقاط والسراية اليمن لغزة القوة وسرها عبارة عن عقد قوي  
به عنم الخالف على الفعل والترك فدخل التعليق فانه عين شرعا الا في ضمن  
مذكورة في الاشياء فلو حلف لا يحلف حيث بطلاق وعقاق وشرطها الاسلام  
والتكليف وامكان البر وحكمها البر والكفارة وركنها اللفظ المستعمل فيها  
وهل بكرة الحلف بخلافه قيل نعم للنهي وما تهم لا وبه افتى الاسيما في زماننا  
وعلموا النهي على الحلف بخلافه لا على حيه لو قيد بقولهم يا بكرة ولغيرك ويحس  
ذلك وهي اي اليمن بالله لعدم تصور الغوس واللعن في غيره تعالى فيقع  
بها الطلاق ونحوه عيني فيحفظ ولا يرد كحس هو يودي لان كناية عن اليمن  
بالله وان لم يعقل وجب الكناية بيايع غوس تفسد في الاثم ثم النار وهي كبره  
مطلقا لكن اثم الكبار متفاوت نهر ان حلف على كاذب عمدا ولو غير فعل او  
ترك كوا الله انه حسم الا ان في ما من كوا الله ما فعلت كذا عالما بفعله او حال  
كوا الله ما لم يفعل الف عالما بخلافه وكوا الله بكرة عالما بان عزمه وتقيدهم الفعل  
والماضي تنافي او كبرى وبما تم بها فتلزم التوبة وتبناها لغو لا مواخذة فيها  
الا في ثلاث طلاق وعقاق ونذر اشياء فيقع الطلاق على غالب الظن اذا تبين خلافه  
وقد اشهر عن الشافعية خلافة ان حلف كاذبا بظنه صادقا في ما من او  
حالما فارق بين الغوس واللعن تعمد الكذب واما في المستقبل فيعتقد  
وخضعت لافعي بما يجري على الشك لا قصد مثل لا والله وبلى والله ولولات  
فلذا قال ويرمي عقده او تواضعا وتادبا وكا لغو خلفه على ما من صادقا  
كوا الله اني لقاتم الان في حال قيامها واللهها منعقدة وهي حلف على  
مستقبل ان يمكنه فحسوا الله لا موت ولا تطلع الشمس من الغوس وهذا  
القسم فيه الكفارة لا يرد واحفظوا ايمانكم ولا تصور حفظ الا في مستقبل  
فقط وعند الشافعي يكفر في الغوس ايضا ان حنت وهي اي الكفارة ترفع الاسم  
وان لم توجد منه التوبة عنها معها اي مع الكفارة سراجية ولو الحالف  
او خطيا او ذاهلا او ساهيا او ناسيا بان حلف ان لا يحلف ثم نسى حلف



في كفر مرتين من الجنة واخرى اذا فعل المحلوف عليه حديث لا سحر لهن جدها  
اليمن في اليمن او في الخنث فيحنث بفعل المحلوف عليه مكرها خلافا للشافعي وكذا  
يحنث لو فعله وهو مخفي عليه **ومحنث** فيكفر بالحنث كيف كان والقسم بالله تعالى  
ولو رفع اليها او نفضها او حذفها كما يستعمله الاثراك وكذا واسم الله كحلف البضاري  
وكذا اسم الله عند محمد ورجحه في البحر بخلاف بله بكسر اللام الا اذا كثرها وقصد اليمن  
**او باسم اخر من اسمائه** ولو مشتركاً تعوفاً للحلف به او على المذهب **كالرحمن الرحيم**  
والحليم والعليم وما كان يوم الدين والطالب تعالى **والحق** موقفاً لا منكراً كما سيجي في  
المجتهى لو نوى بغير الله غير اليمن **او بصفة يحلف بها عرفاً من صفاته تعالى** صفة  
ذات لا يوصف بصفاتها **كعزة الله وجلاله وكبريائه** وملكوته وجبروته **وعظمته وقدرته**  
او صفة فعل يوصف بها بصفاتها كالغضب والرضا فان الايمان منبئة على العرف فما  
تعوفاً للحلف به فيمين وما لا فلا لا يقسم **بغير الله تعالى كاليه والقرآن والكعبة** قال  
الكامل ولا يخفى ان الحلف بالقرآن الا ان سعارف فيكون يميناً واما الحلف بكلام  
الله فيدور مع العرف وقال العيني وعندي ان المصحف يمين لا سيما في زماننا  
وعند الثلاثة المصحف والقرآن وكلام الله يمين زاد احمد والنبى ايضا ولو تبرأ  
من احدها فيمين اجماعاً الا من المصحف الا ان يتبرأ مما فيه بل ولو تبرأ من دفتين فيه  
بسئلته كان يميناً ولو تبرأ من كل اية فيه او من الكتب الاربعه فيمين واحدة ولو  
كفر بالبراءة فإيمان بعددها وبري من الله وبري من رسول الله يميناً ولو زاد الله  
بريئان منه فاربعة وبري من الله الف مرة يمين واحدة وبري من الاسلام او من  
رمضان او الصلاة او من المؤمنين او عبد الصليب يمين لأنه كفر وتعلق بالشرط  
الكفر ويحيى انه ان اعتقد الكفر به يكفر ولا يكفر وفي البحر عن الخلاصة والنجاشي  
وتعدد الكفارة لتعدد اليمين والمجاشي وسواهما لو قال فليت بالثاني الاول  
ففي حلفه بالله لا يقبل وبخجة او عرق يقبل وفيه معنى بالاصل هو يهودي هو يهودي  
يمينان وكذا والله او والله والرحمن في الاصح والتفقوا ان والله والرحمن يمينان  
وبلا عطف واحدة وفيه معنى باللفظ قال الرازي اخاف على من قال بحياتي  
وحياتي وحياة راسي ان يكفر وان اعتقد وجوب البر فيه يكفر ولو لان العامة

يقولونه ولا يعلمونه لقلت انه مشترك وعن ابن مسعود رضي الله عنه ان احلف بالله  
كاذباً احب الي من احلف بغيره صادقاً **ولا يقسم بصفة لم يتعارف الحلف بها من**  
**صفاته تعالى كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه ونخطه وعزابه** ولعننه وشبهه  
ودينه وحدوده وصفته وسبحان الله وحود ذلك لعدم العرف **والقسم ايضا بقوله**  
**لعمري والله اي بقاؤه وايح الله اي يمين الله وعهد الله** ووجه الله وسلطان الله  
ان نوى قدرته **وميثاقه** ودمته والقسم ايضا بقوله **اقسم او الطفا او اعزمو**  
**الشهد** بلفظ المضارع وكذا الماضى بالاولى كما قسمت وحلفت وعزمت واليت  
وسهدت **وان لم يقل بالله** اذا علقه بشرطه **وعلى نذر** فان نوى بلفظ المنذر قوله  
لزمته والا لزمته الكفارة ويستصح **وعلى يمين او عهد وان لم يصقده الى الله** اذا  
علقه بشرط مجتهى **والقسم ايضا بقوله ان فعل كذا فهو يهودي ونصري او**  
فاشهدوا على النصرانية او سركم الكفار او **كافر** فيكفر بخسة لو في المستقبل اما  
الماضي عالم لا يخلافه فغوس واختلف في كفره **والاصح ان الحالف لم يكفر سواء علقه**  
**بماض او ات ان كان عنده** في اعتقاده انه يمين **وان كان جاهلاً او عنده انه**  
**يكفر في الحلف** بالغموس وبما شره الشرط في المستقبل **يكفر فيها** لرضاه بالكفر بخلاف  
الكفر فلا يصير مسلماً بالتعلق لأنه ترك كما بسطه المصنف في فتاويه وهل يكفر بقوله الله يعلم  
او يعلم الله انه فعل كذا او يفعل كذا كاذباً قال الزاهد في الاكثر على نعم وقال السمعاني  
لأنه قصد تزويج الكذب دون الكفر وكذا لو وطئ المصحف قائلاً ذلك لانه لم يزوج  
كذبه لاهانة المصحف مجتهى وفيه اشهد الله لا افعل يستغفر الله ولا كفارة وكذا  
اشهدك ما شهد ملائكتك لعدم العرف وفي الذخيرة ان فعلت كذا فلا الدين  
السما يكون يميناً ولا يكفر في فانا برئ من السفاغة ليس يمين لان منكره استدع  
لا كافر وكذا فضلا في وصايا هذا الكافر واما نصومي لليهود فيمين ان اراد  
به القرية لان اراد الثواب **وقوله** مبتدأ خبر قوله لا في لا **وقفاً** الا اذا اراد به  
اسم الله **وقفاً لله** واختاره في الاختيار انه يمين للعرف ولو بالبا فيمين اتفاقاً  
بحر **وحرمة** وبحرمة شهر الله وبحرمة لاله الله وبحرمة رسول الله او الايمان او



الصلاة وعذابه ونوابه ورضاه ولعنته وامانة كس في الخائفة امانة الله  
وفي النهران نوى العبادات فليس يمين وان فعله فعليه غضبه وسخطه ولعنته  
الله وهو زان او سارق او سارق حرام او كاذب لا يكون قسما لعدم التعار  
فما يتعروف هل يكون يميننا ظاهر كلامهم نعم وظاهر كلامهم لكان لا وتما في نهر  
وفي البحر ما يباح للضرورة لا يكفر مستحلفا وخنزير الا اذا اراد الخالف بقوله  
حق اسم الله تعالى فيهن على المذهب كما صح في الخائفة ومن حروفه الواو والباء  
والتاء ولا م القسم وحرث التنية وهمة الاستفهام وقطع الف الوصل واليم المكسورة  
والصنوتة كقولهم وهما الله والله وقد تضرع حروفه ايجازا فيختص اسم الله بالحرركات  
الثلاث وغيره بغير الجواز والزم رفع اليمن واعمر الله كقول الله بنصبه نزع الخافض ج  
الكوفون مسكن لا فعل كذا افاد ان اضمار حرف التاكيد في القسم عليه لا يجوز  
ثم صرح به بقوله الحلف بالعربية في الاثبات لا يكون الا بحرف التاكيد وهو كقول  
والله لا فعل كذا وعادة لقد فعلت كذا مقربا بكلمة التاكيد التي بحرف النية  
حتى لو قال الله افعل كذا اليوم كانت يمينه على النفي وتكون لامضمة كما ان قال  
لا افعل كذا لا امتناع حذف حرف التاكيد في الاثبات لاضمار العرب في الكلام كلمة  
لا بعض الكلمة من البحر عن المحيط وكذا رتبة هذه اضمارا للشرط لان السبب في  
الحنث محبة رتبة او اطعام عشرة مساكن كما مر في الظاهر وكسوتهم كما يصلح  
للاوساط وينتفع به فوق ثلاثة اشهر ويستتر علة المبدأ فلم تجز السرا لا لا  
باعتبار قيمة الاطعام ولو ادي الكل حلة او مرتبا ولم ينو الا بعد تمامها للزوم  
النية لصحة التكفير وقع عنها واحدا هو ان لا يفتقر ولو ترك الكل عوقب واحدة  
واذا ناهى قيمة اسقوط الفرض بالادنى وان عجز عنها كلها وقت الاداء عندنا حتى  
لو هب له وملك ثم صام ثم رجع بهتة جزاء الصوم مجتنب قلت وهذا يستلزم  
من قولهم الرجوع في الهمة نسخ من الاصل صام ثلاثة ايام ولا يبطل بالحيف بخلاف  
كفارة العظم وحوزاتنا ففي الكفران واعتبر العجز عند الحنث مسكن والشرط  
استمرار العجز في الصوم ولو صام الحصر يومين ثم قبل فزاعده ولو ساءت اسر

الغنائم

ولو بعت مورثه موصل لا يجوز له الصوم ويستأنف بالمال خائفة ولو صام نكيا  
للمال لم يجز على الصحيح مجتبي ولو نسي كيف حلف بالله او بطلاق او بصوم لا يثنى  
عليه الا ان يتذكر خائفة ولم يجز التكفير ولو بالمال خلافا للشافعي قيل حنث ولا يستره  
من الفقهاء لوقوع صدقة ومصرفها مصرف الزكاة فالأقل قليل الا لذي خلافا  
للساني ويقولون يفتي كما مر في بابها ولا كفارة يمين كافر وان حنث مسلما بآية انهم  
لا ايمان لهم واما وان نكثوا ايمانهم فيعني الصوري كخلف الحاكم وهو اي الكفر بظلمها  
اذا امر من بعدها فلو حلف مسلما ثم ارتد بالعياذ بالله ثم اسلم ثم حنث فلا كفارة  
اصلا لما تقررات الاوصاف الراجعة للحال يستوي فيها الابتداء والبقاء كما لمحة  
في النكاح وكذا لو نذر الكافر بما هو قربة لا يزمه شيء ومن حلف على معصية كعدم  
الكلام مع ابويه او قتل فلان وانما قال اليوم لان وجوب الحنث لا يتأخر الا في  
اليمن المؤقتة اما المطلقة فحنث في اخر حياته فينوي بالكفارة بموت الخالف  
ويكفر عن يمينه بهلاك المحلوف عليه غاية وجب الحنث والتكفير لانه اهوون الاسرى  
وحاصل ان المحلوف عليه ما فعل او ترك وكل منها اما معصية وهي مسئلة المقتضى  
او ما يجب كحلفه ليصلين الظهر اليوم ويره فزنا وهو اولي من غيره او غير  
اولي منه كحلفه على ترك زوجته شهرا وحفه وحنثه اولي ومستويات كحلفه  
لا يا كل هذا الخبر مثلا برة اولي وايدوا حفظوا ايمانكم بفيد وجوبه فقه ثم  
ومن حرم اي على نفسه لانه لو قال ان اكلت هذا الطعام فهو على حرام فكله  
لا كفارة خلاصة واستشكل المصنفين ولو حراما او ملك غيره كقولهم الحنث  
ما ان فلان على حرام فيمين ما لم يرد الا خائفة ثم فعله بالكل ونفقة ولو تصدق  
او وهب لم يحنث بحكم الحرف زلعي كقولهم ما تقررات تحريم الحلال يمين ومنه  
قولها لزوجها انت على حرام او حرمك على نفسك فلو طارعت في الجماع او  
اكرهها كفرت مجتبي وفيه قال يقوم كلامكم على حرام او كلام الفقهاء او اهل  
بغداد او كل هذا الرعيف على حرام حنث بالبعض وفي والله لا اكلمكم ولا  
الكلمة لم يحنث الا بالكل زاد في الاشياء الا انه يمكن الكلمة في مجلس واحد وحلف  
لا يكلم فلانا وفلانا ونوي احدها او لا يكلم اخوة فلان فلان واحد وتما



فيها قلت وبه عطف حادثة حلف بالطلاق ان اولاد زوجته لا يطعنوا اليه  
فطلع واحد لم يحسن **كل حل** وحلال الله اطلاق المسلمين **على حل** زاد المال والحمل  
يلزم منى وهو **على لطعام والشراب** ولكن الفتوى في زماننا على انه تبين امره  
بتطيقه ولو له اكثر من جميعا **بلانية** وان نوى ثلاثا وان قال لم انفطرا  
لا يصدق قضا الغلبة الاستعجال ولا لا يحلف به الا الرجال ظهيرة **وان لم يكن**  
**لرأسة** وقت اليقين سواء نكح بعد ام لا **فيمن** فيكفر باكله او شره لو يمينه  
على ان ولو باليد على ما من فغوسا واعفى ولو له اسرارة وقتها فانت بلا عدة فاكل  
فالكفارة لا يضرافها بالطلاق وقد مر في الايام **عن نذر نذرا مطلقا او معلقا**  
**بشرط مكان من جنسه واجب** اي فرض كما يصح به تبع الحج والدرهم  
**وهو عارة مقصودة** خرج الوضوء وتكفين الميت **ووجد الشرط** المعلق به **لزم النذر**  
لحديث من نذر سمي فعليه الوفا بما سمي **كصوم وصلاة وصدقة ووقف واعتكاف**  
واعتاق رقبة ورجع ولو ما شيا فانها عارة مقصودة ومن جنسها واجب  
لو جوب لعق في الكفارة والمستحق الحج على القادر من اهل مكة والتعدة الاخيرة  
في الصلاة وهي لب كالاتاق ووقف مسجد المسلمين واجب على الامام من بيت  
الملك الا فعلى المسلمين فتح **ولم يلزم** الناذر **ما ليس من جنسه** فرض كعبادة  
**مريض وتيسيع جنازة ودخول مسجد** ولو مسجد الرسول والا فلي  
ليس من جنسها فرض مقصود وهذا هو الضابط كما في الدرر وفي البحر ايطم  
جنس فزاد ان لا يكون معصية لذاته فصح نذر صوم يوم النحر لانه لغريم وان لا  
يكون واجبا عليه قبل النذر فلو نذر حجة الاسلام لم يلزمه شي غيرهما وان لا  
يكون ما التزمه اكثر مما يملكه او ملكا لغريم فلو نذر التصديق بالف ولا يملكه الا  
مائة لزمه المائة فقط خلاصه انتهى قلت ويزاد ما في زواجر الجواهر وان  
لا يكون مستحسلا الكون فلو نذر صوم مسوا اعتكافه لم يصح نذره وفي القينة  
نذر التصديق على الاغنيا لم يصح ما لو نوى بنا السبيل ولو نذر التسبحات  
دبر الصلاة لم يلزمه ولو نذر ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه  
وقيل **ان** المعلق فيه تفصيل فان **علقة بشرط بريده** كان قد مر غايي او شفي

مريض يوفي وجوبا **ان وجد الشرط** ان علقه بالمسردة كان زينة **ببلانية** مثلا  
فحنت وان نذر او كفي ليمينه على المذهب لانه نذر بظاهر يمين بمعناه فيخبره  
نذر مكلف يعق رقبة في مكره وفيه **لا يف** اسم بالترك ولا يدخل تحت الحكم  
فلا يحجم القاضي **نذر ان يذبح ولده** فعليه **شاة** لقصة التحليل عليه السلام والقاه  
الثانية كذا يقتله **ولغا لو كان يذبح نفسه او عبده** واوجب فحده الشاة ولو  
يذبح ابنة او حده او امه لفا اجماعا لا منهم ليسوا كسبه **ولو قال ان برئت من يميني**  
**هذا نذرت شاة او على شاة اذ جفا فبري** لا يلزمه شي لان الذبح ليس من  
جنسه فرض بل واجبا لا يفتى فلا يصح الا اذا زاد او تصدق بحكمها فلزمه لان  
الصدقة من جنسها فرض وفي الزكاة فتح وبحرفي متن الدرر تناقض في **ولو**  
**قال لله علي ان اذبح جزورا او تصدق بلحمة فذبح مكانه سبع شاة جاز**  
كذا في مجموع النوازل وهو لا يخفى وفي القينة ان ذهبت هذه العلة فعلى كذا  
فأصبحت ثم عادت لا يلزمه شي **نذر لفقر امكة جاز** الصبر فيه **نذر اغنيها** لما تقرر  
في كتاب الصوم ان النذر غير المعلق لا يختص بشي **نذر ان تصدق بعشرة**  
**دراهم من الخبز فتصدق بعشرة جاز ان ساوي العشرة** لتصدق به نذر  
صوم شهر معين لزمه متتابعا **لكن ان فطر فيه يوما قضاه وحده وان**  
**قال متتابعا بالزوم** استقبل ان لا نذر معين ولو نذر صوم الا بدفا كل بعد فري  
**كنذر ان تصدق بالف من ماله وهو يملكه** ونها لزمه ما يملك منها فقط هو  
المختار لا يذبحها يملك لم يوجب النذر في الملك ولا مضافا اليه سبه فلم يصح **كلو**  
**قال مالي في مساكين صدقة ولا مال لي لم يصح** اتفاقا **نذر التصديق** **بلك**  
**المائة يوم كذا على زيد فتصدق بما نذر اخري قبله** اي قبل ذلك اليوم على فقير  
اخر جاز لما تقرر فيما مر **قال على نذر لم يلزمه عليه ولا نذر له فعليه كفارة يمين**  
ولو نوى صيا ما بالاعد لزمه ثلاثة ايام ولو صدقة فاطعام عشرة مساكين  
كالفطرة ولو نذر ثلاثين حجة بقدر عمره **وصل خلفه ان شاة الله** بك يمينه  
**وكذا يبطل** به اي بالاستئناس المتصل **كالمعلق بالقول** عبادة او مغالبة  
لو بصيغة الاجتناب ولو بالامر والنهي كاعتقوا عبدي بعد موتي ان شاة



الله وبيع عبدي هذا ان شاء الله ليصح الاستئنا بحالف المتعلق بالقلب كالنية  
مرفي اصوم **باب** اليمين في الدخول والخروج والسكنى والامانة  
والركوب وغير ذلك الاصل ان الايمان مبنية عند السافعي على الحقيقة السلفية  
وعند مالك على استعمال القراني وعند احمد على النية وعندنا على العرف ما لو شق  
ما يحتمل اللفظ فلا حنت في لا يهدم بيتا بيت العنكبوت الا بالنية فتح الالباب  
مبنية على الالفاظ لا على الاعراض فلو اعتاق فريضة وعلم حلف ان لا يشتري له  
شيئا بفلس فاشترى له بديلهم واكثر شيئا لم يحنت من حلف لا يخرج من الباب  
او لا يضر به او يغيره اليوم بالحلف فخرج من السطح وضرب بعنقه وعذري  
بزعيف الشراء بالحلف اشباه لم يحنت لان العبرة بعوم اللفظ الا في ما يلح حلف  
لا يشترطه بعثرة حنت باحد عشر بخلاف البيع اشباه لا يحنت بدخول الكعبة  
والمسجد والبيعة للبضاري والكنيسة لليهود والذهبية والظلمة التي على الباب  
الا لم يضلح للبيتوتة بحرف في حلفه لا يدخل بيتا لانها لم تعد البيتوتة ولذا يحنت  
في الصفة والايوان على المذهب لانه يبات فيه صيفا وان لم يكن مستقفا فتح وجب  
لا يدخل دارا لم يحنت بدخولها خربة لانبأ فيها اصلا وفي هذه الدار يحنت  
وان صارت صحرا او بيت دارا اخرى بعد الانهزام لان الدار اسم للعرصة  
والبناء وصف والصفة انما تعتبر في المنكر لا المعين الا اذا كانت شرط او دأية  
للمين كحلفه على هذا الرطب فيتعبد بالوصف وان جعلت بعد الانهزام بيتا  
او مسجدا او محرابا او بيتا او غلب عليها ما فصارت من الدار لا يحنت وان  
بيت دارا بعد ذلك كهذا البيت وكذا بيتا بالاولى فهدم او بني بيتا اخر  
ولو بنقض الاول زال اسم البيت ولو هدم السقف دون الحيطان  
فدخله حنت في المعنى لانه كالمصنعة لا في المنكر تعتبر فيه كما مر وعزاه في البحر  
للبدائع لكن نظري في النهر بان لا فرق حيث صلح للبيتوتة قد بهله الدار  
لانها لو اشتهر ولم يسم بان قال هذه حنت بدخولها على اي صفة كانت كنهال  
المسجد لخرب لبقائه مسجد اليوم القيمة به يفتى ولو زيد فيه حصه فدخلها  
لم يحنت ما لم يقل مسجد بن فلان فيحنت وكذا الدار لانه عقد بحينه

على الاضافة وذلك موجود في الزيادة بدائع بحر ولو حلف لا يجلس على هذه  
الاسطوانة او الى هذا الحائط نهديا ثم بنينا ولو بنقضها او لا يركب  
هذه السفينة فنقضت ثم اعيدت بحنثها لم يحنت كما لو حلف لا يكتب  
بهذا العلم فكسره ثم براه فكتب به لان غير المبري لا يسمى قلم ابدا نهديا  
فاذا كسره فقد زال الاسم ونسي زال بطلت اليمين والواقف على السطح  
داخل عند المتقدمين خلافا للمتأخرين ووقف الكمال يحمل الحنث على سطح  
له سائر وعدمه على مقابلة وقال ابن الكمال ان الحالف من بلاد العم  
لا يحنت قال مسكن وعليه الفتوى وفي البحر واذا انه لو ارتقى شجرة  
او حائطاً حنت وعلى قول المتأخرين لا وانظروا ههنا قول المتأخرين في الكل  
لانه لا يسمى داخلا عرفا كما لو حفر يردا او قناة لا ينتفع بها اهل الدار  
قال وعمر اطلاقه للسجد فلو فوقه مسكن فدخله لم يحنت لانه ليس  
بمسجد بدائع والواقف يقدمه في طاق الباب اي عتبة غيره التي  
يحنت لو علق الباب كان خارجا لا يحنت وان كان بعكسه حنت  
اغلق كان داخلا حنت في حلفه لا يدخل ولو كان المحلوف عليه الخروج انعكس  
الحكم لكن في المحيط حلف لا يخرج فرقي شجرة نصار بحال الوسيط سقط  
في الطريق لم يحنت لان الشجرة كبناء الدار وهذا الحكم المذكور اذا كان  
الحالف واقفا يقدمه في طاق الباب ولو وقف باحدى جليله على  
الغنية وادخل الاخرى فان استوي الجانبان او كان الجانب  
الخارج اسفل لم يحنت وان كان الجانب الداخل اسفل حنت ليلعب  
وقيل لا يحنت مطلقا هو الصحيح ظهيرة لان الانفصا التا لا يكون  
الا بالقدمين ودوام الركوب واللبس والسكنى كالانثا فيحنت بمكة  
ساعة لا دوام الدخول والخروج والتزوج والتطهير والضابط  
ان ما يمتد فدوامه حكم لا يبدأ ولا ينفذ وهذا الوجه حال الدوام اما  
قبله فلا فلو قال كلما ركبت طالق او فعلى ذرهم ثم ركبت ودام  
لزمه طلقه وذرهم ولو كان راكبا لزمه في كل ساعة يمكنه النزول



طلقة ودرهم فلتعرفنا لا يحنت الا بالابتداء الفعل في الفصول كلها  
وان لم ينو واليه الستانا مجتبي **حلف لا يسكن هذه الدار او البيت**  
**او المحلة** يعني الحارة **فخرج وبقي متاعه واهلكه** حتى لو بقي وتدخلت  
محمد نقل ما يقوم به السكن وهو ارفق وعليه الفتوى قاله العيني ولو امكن  
او مسجد على الاوجه قاله كمال واقره في النهر وهذا الوجهين بالعمية  
ولو بالفارسية بر بخر وجه نفسه كما لو كان سكان تبعوا وكما لو ابنت المرأة  
النقطة وقلبتة او لم يمكن الخروج ولو بدخول ليل او غلق بابا واستعمل  
بطلب دار اخرى ودابة وان بقي اياما او كان له امتعة كثيرة فاستعمل  
بنقلها بنفسه وان امكنه ان يستكرى دابة لم يحنت ولو توفي القبول  
ببدنه دين وعند السامعي يكفي خروج بنته الانتقال **المهر والبلاد**  
**والقرية** فانه بر عن نفسه فقط فخرج حلف لا ساكن فلانا فساكنه  
في عرسه دارا وهذا في حرم حنت لان تكون دارا كسر ولم تقاسمها  
بجاط بينهما ان عين الدار في يمينه حنت وان نكرها لا ولو ظلها فلانا  
غصبا ان اقام معه حنت علم ولا وان انتقل فورا كما لو نزل ضيفا وكذا  
لو سافر الحائض فساكن فلان مع اهله به يفتي لان لم يساكنه حقيقة ولو قيد  
المساكنة بشهر حنت بساعة لعدم اهتدادها بخلاف الإقامة بحرف في  
خزانة الفتاوى حلف لا يضر بها فضر بها من غير قصد لا يحنت **وحنت**  
**في لا يخرج** من المسجد **ان حملوا الجرح** مختارا **بابه** وبدونه بان حمل  
مكروا لا يحنت **ولو راى منيا بالخروج** في الاصح **ومثله لا يدخل اقسامها**  
**را حكاما** واذا لم يحنت بدخوله بلا امره او برفا وعين او هو يربح  
او وجه دابة على الصحيح ظهر به **لا يدخل يمينه** لعدم فعله **على المذهب الصحيح**  
فقد وعنه وفي الحق عن الظهيرية به يفتي لكن في فتاوى فافتى باخلاقها اخذ  
بقول أبي حنيفة لانه ارفق من علمت لمعتد **ولا يحنت في قوله لا يخرج الا الى**  
**خزانة ان خرج اليها** قاصدا عند انقضاء من باب داره شي معها  
ام لا في البدايع ان خرجت الى المسجد فانت طالق فخرجت تريد المسجد

ثم بدلتها فذهبت لغیر المسجد تطلق **ثم اني امر اخذ** لان الشرط في الخروج والذ  
والروح والعبادة والزياره السنة عند الانفصال لا الوصول الا في الاتيان  
فلو حلف **لا يخرج او لا يذهب** ولا يروج بحر حنا الى مكة فخرج يريد حنا  
رجع عنها قصد غيرها امر لا نهر حنت اذا جاء وزعم ان يبصره على قصد  
ان بينه وبينها مدة سفر والا حنت بحمد انفصاله فخرج حنا وفيه حلف  
مع فلان العالم الى مكة فخرج معه حتى جاء والبيوت بدوي لا يخرج بقصد اد  
لخرج مع جنازة والمقابر خارج بغداد حنت **وفي لا ياتنها** لا يحنت الا بالوصول  
كما هو الفرق لا يحنت **لا يحنت لو حلف ان لا تاتي امراته عرس فلان**  
**فذهبت قبل العرس وكانت عمه حنت** مضي العرس لانها ماتت العرس بل العرس  
اتاه اذ خيره حلف **لثانته** فماتت ياتي منزله او حانوته ثم لقيه او لا ولو لم يات  
**حتى مات** احدها حنت **في اخر حياته** وكذا كل عين مطلقه اما الموقفة  
فيعتبر فان مات قبل مضيه فلا حنت وقوله حنت يفيد انه لو ارتد بحق  
لا يحنت لبطالان يمينه بالدم بحمد الردة كما سرقه بر حلف **ليأتني غدا ان**  
**استطاع فري** استطاعة الضقة لانه المتعارف فتقع **على رفع الموانع**  
كهرق او سلطان وكذا حنق او نسيانا بحرجا **وان نوي بها القلعة**  
الحقيقة المقارنة للفعل **صدق ديانته** لا قضاء على الاوجه فخرج لانه خلاف  
الظاهر وقد اظهر الزاهد في اعتزاله هنا في المجتبي كما اظهر في القسمة في  
موضعين من الفاظ التكفير **لا يخرجني** بغير اذني **اولا باذني** او بامرني او  
بعلمي او برضائي **شرط اليمين لكل خروج اذن** الا لفرق او حرف او فزقة ولو  
نوي الاذن مرة دين ويحل يمينه بخبر وجه مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت  
فقد اذنت لك سقط اذنه ولو نفيها بعد ذلك مع عند محمد وعليه الفتوى  
ولو الحية وفي الصيرفية حلف بالطلاق لا ينتقل اهله لبلد كذا اذ فزع الامر  
الى الحاكم ففتى بطلان باذنه لا يحنت **بخلاف قوله الا ان او حتى اذن** لانه  
للتغاية او نوي التعدد صدقه **حلف لا يدخل دار فلان براديه** نسبة  
**السكنى اليه** عرفا ولو تبعها او باعارة باعتبار عموم المجاز ومغناه كون



الحقيقة فردا من افراد المجاز **او حلف لا يضع قدمي دار فلان حنت**  
مطلقا ولو جافنا او راكبنا لما نقر بان الحقيقة متى كانت متعذرة او محو  
صير الى المجاز حتى لو اضطلع ووضع قدميه لم يحنت **وشرط المحنت في قوله**  
**ان حنت فلا فانت طالق** اذ ان ضربت عبدك فعبدك حر **مريد الخروج**  
والضرب فعلة فورا لان قصده المنع عن ذلك الفعل عرفا ومدار الامتات  
عليه وهذه شتمين الفور تفرد ابو حنيفة رحمه الله باظهارها ولم يخالف  
احد **وفي حلفه ان تعديت فلذا بعد قول الطالب تعال تغدي معي** شرط  
لحنت **تغدي معه** ذلك الطعام المدعو اليه **وان ضم الي ان تغديت او معلا**  
فبعدي **حنت بطلاق التغدي** لزيادة على الجواب فحلف مستديا وفي طلاق  
الاستباه ان التراجي لا بقرينة الفور ومنه طلب جامعها فانت فقال ان لم  
تدخل معي البيت فدخلت بعد سكون شهوته حنت وفي البحر عن المحيط  
طول الشا جر لا يقطع الفور فكذا لو خافت فوت الصلاة فصلت او  
اشتغلت بالوضوء لصلاة المكتوبة او اشتغلت بالصلاة المكتوبة لانه  
عذر شرعا وكذا عرفا **ركب العبد المأذون والمكاتب ليس بولاة في حق**  
**اليمن الا بشروطين** اذ لم يكن دينيا مستغرقا وقد نواه فحينئذ يحنت  
حلف لا يركب في اليمن على ما يركب المأذون عرفا من فزس وحرار فلو ركب  
ظهور انسان او بعيرا او بقرة او فحلا **لا يحنت** استحسانا الا بالنية طهره  
قلت وينبغي حنته بالبعير في مصر والسام وبالفيل في الهند لتعارف  
قوله المصر ولو حلف على الدابة مكرها فلا حنت كحنته لا يركب فزسا فركب  
برذونا وبكسره لان الفرس اسم للعربي والبرذون للفرسي والخيل جمع  
هذا الوعيت بالهريزية ولو بالفارسية حنت بكل حال ولو حلف لا يركب مريكا  
حنت بكل مركب سفينة او محملا او دابة سوى الادمي وسجي ما لو حلف  
لا يركب طهره او دابة **باب اليمن في الاكل والشرب واللبس والكلام**  
ثم الاكل ايضا لما يحتمل المضغ بغيره الى الحرف كخزوقا ته مضغ او لا  
اي وان ابتلعه بغير مضغ والشرب ايضا لما لا يحتمل الاكل من المتاع

حيوانا

**الى الجوف** كما وعسل في طفله لا يا كل بيضه حنت بيلعها وفي لا يا كل عينا  
مثلا لا يحنت بمصه لان المص نوع ثالث ولو عصره واكل فشره حنت بدافع  
لكن في تهذيب القلا شيع حلف لا يا كل سكر لا يحنت بمصه وفي عرفنا يحنت  
واما الذوق فعمل القيم لمجرد معرفة الطعم وصل الى الجوف ام لا وكل اكل وشرب  
ذوق ولا عكس ولو تضمنض الصلاة لا يحنت ولو غشي بالذوق الا كل لم يصدق  
الدليل **حلف لا يا كل من هذه الخلقة** او الكرمه **تقيد حنته بالكل من يربها**  
بالمثلية اي ما يخرج منها لا تغير بصفة جديدة يحنت بالعصير لا ماء الدبيب المطبوخ  
ولا يوصل عن من منها يستخرج اخرى **وان لم يكن للشيء ثمرة تنصرف تخمينه**  
**الى منها فيحنت اذا اشترى له ما كولا ولو اكل من عين الخلقة لا يحنت**  
وان نواها لان الحقيقة مأخوذة ولو الجته وفي المحيط لو نوى اكل عنبها لم  
يحنت بالكل ما يخرج منها لا يذوق حقيقة كلامه قال المصنف تعال الشيخ  
وينبغي ان لا يصدق قضا يقين المجاز زاد في النهف ان قلت وروا الكرم  
مما يوكل عرفا فينبغي صرف اليمن لعينه قلت اهل العرف غايابا لكونه مطبوخا  
**وفي الشاة يحنت بالحكم خاصة** لا باليمن لانها ساكولة فتعقل اليمن عليها  
**ولا يحنت في حلفه لا يا كل من هذا الدسر والربط واللين بالكل بطه وحر**  
**وشراة** لان هذه صفات داعية الى اليمن فتقيد به بخلاف لا يكلم هذا الصبي  
او هذا الشاب فحكمه بعد ما شاخ **اولا يا كل هذا العمل** بفحيتين ولد الشاة  
فاكل بعد ما صار كبتا فانه يحنت لانها غير داعية والاصل ان الحلو ف عليه  
اذا كان بصفة داعية الى اليمن فتقيد به في العرف والمنكر فاذا زالت اليمن  
وسا لا يصلح داعية اعتبر قول المنكر دون للعرف وفي المجتبى حلف لا يكلم هذا  
الجنون قبرا او هذا الكافر فاسلم لا يحنت لانها صفة داعية وفي لا يكلم  
رجلا فكل صبيها حنت وقيل لا يكلم صبيا وكلم بالغ لا نه بعد البلوغ يدعي  
شأنا وفي ابي ثالاين فكل اهل اليمن فبشخ **اولا يا كل هذا العنت** صغار  
زبيا هذا وما بعده معطوف على قوله من هذا البسر ما لا يحنت به **اولا يا كل**  
**هذا اللبن فصار حينا** **اولا يا كل من هذه البيضة** فاكل فرائضها



اولا يدوق من هذا الخمر فصا رخلا ومن زهر هذه الشجرة فاكل بعد ما صا  
لوزا او مشمشا لم يحنث بخلاف حلف لا ياكل ثمرا فاكل حيسا فان يحنث  
لانه ثمرة مفتتر وان ضم اليه شئ من السم من غيره بجر وفيه الاصل فيما اذا  
حلف لا ياكل معينا فاكل بعضه ان كل شئ ياكله الرجل في مجلس او شربه  
في شربه فالحلف على كله والا فلي بعضه وكذا لا يحنث لو لا ياكل بسرا فاكل  
اولا ياكل عنبا فاكل زيبا بخلاف كحجوز ولو زان الاسميتين اول الرطب  
ايضا ولو حلف لا ياكل رطباً او حلف لا ياكل رطباً ولا بسرا حنث بالكل الذي  
يكسر اللون لا كله المحلوف عليه وزيادة ولا حنث بغير كبا سة بكسر الكاف  
اي عرجون ويقال عنقود بسريتها رطب حلف لا يشتري رطباً لان الشرايع  
على الجملة والمحلوف تابع بخلاف حلف على الاكل الوقوع شيئا فشيئا ولا حنث في حلفه  
لا ياكل لها بالكل مرقية او شباك الا اذا نفاها ولا في لا يركب ابته فركب كافر او لا  
يجلس على وتجلس على جبل مع تسميتها في القرآن لها وذاتة واوتاد الحرف  
وما في التبيين من حنثه في لا يركب حيوانا يركوب الانسان رده في الزهران  
العربي العلمي فخصص عندها كالحرف العقولي والحلم الانسان واكرش والريه والقلب  
والطحال والخنزير هذا في عرف اهل الكوفة اما في عرفنا فالخا في البحر عن خلاصة  
وعندها ومنه علم ان البحر يعتبر عرفه قطعا وفي الخائفة الراسر والا كارع كحفي من  
الاكل لا في عين الشرا وفي لا ياكل من هذا الحمار يقع على كرائه ومن هذا الكلب لا يقع  
على صده ولا يعصم بقري الجاوس ولا يحنث بالكل الذي هو الاصح ولا يحنث بسنم نظار  
وهو كحسم السم في حلفه لا ياكل الحما خلافا لها به شحم البطن والامعاء اتفاقا لما في  
العلم اتفاقا فاتفق واليمين على الشراي شحم كبري على كله فكما ولا يلحق ولا يحنث  
بالية في حلفه لا ياكل ولا يشتري سمها او حما لانها تقع ثالث ولا يحنث بخبز او دقيق  
او سويق في حلفه لا ياكل هذا البر لا بالقضم من عينها لو قلمه كالبليل في عرفنا اما لو  
قضمها شدة فلا يحنث بالية لقم وفي المنع عن الكسف المسئلة على ثلاثة اوجدها  
ان يقول هذه الخطة وهي مسئلة المختصر الثانية ان يقول هذه بلا ذكر خبطة فحنث  
بالها كيف كان ولو نية او خبز الثالثة ان يقول فحنث بالها ولو نية لا نحو الخبز  
ولو زرعه لم يحنث بالخارج وفي هذا الدقيق حنث بما يتخذ منه كالحب وكفا

كعصيدة وحلولا بسفد في الاصح كما ترقى كل عين النخلة والخبز ما اعتاده اهل  
بلد الخالف فالسماي البر واليمن بالذرة والطبري بخبز اللثة الارز وبعض اهل  
الفرج بالسمير فلو دخل بلاد البر واستمر لا ياكل الا الشعير لم يحنث الا بالشعير لان  
العرف الخاص معتبر فتحلف لا ياكل من خبز فلانة انصرف الى الخائفة التي  
تصرفه في التنور لا من عجنته وهشته للصرب ظهوره ومنه الرقاق لا الفطائر  
والزبدان بعد ما دقه او فقه لانه ليس من خبثا وحنث في لا ياكل طعاما من طعام  
فلان بالكله خله وزينه او ملحه ولو بطعام نفسه لا لو اخذ من نبيذ  
او مائه فاكل به خبزا وفي لا ياكل سميا فاكل سويقا ولا نية له ان يحنث  
عصر سال السم حنث والا جوفه وفي البدايع لا ياكل طعاما فاضطر  
لميته فاكل لم يحنث والشوا والطبخ يقعان على اللحم المسوي والمطبوخ بالماء  
هذا في عرفهم اما في عرفنا فاسم الطبخ يقع على كل مطبوخ بالماء ولو بودك  
او زيت او سم كما نقله المص عن المجتبى وفي النهر الطعام بعمد ما يوك على التطم  
كخبز وفاكهة لكن في عرفنا لا والراس ما باع في مصر اي مصرف الخالف اعتبارا  
للعرف والفاكهة التفاح والبطيخ والشمس وكحفا لا العنب والرومان والرطب  
خلافا لها خلاف عصر والعبر للعرف فيحنث بكل ما بعد فاكهة عرفا ذكره الشيخ  
واقره المص والحلوى ما ليس من جنسه ما مضى فيحنث بالكل خبيص وعسل وسكر  
لكن المرجع فيه عادات الناس ففي بلادنا لا حنث في فانيد وعسل وسكر كما نقله المص  
عن الظهيرية والادام ما يضطبع به الخبز اذا اختلط به كخل وزيت وملح لذو  
في القم الا اللحم والبيض والجبن وقال محمد ما يوك مع الخبز غالباً به يفتي كما في العن  
التهديب وفنه فاما يوك وحده غالباً كتمر وزبيب وجوز وعنب وطبخ وبقل وسائر  
الفواكه ليس ادا ما لا في موضع يوك تبعاً للبحر غالباً اعتبارا للعرف وفي البدايع  
الجوز رطب فاكهة ويابته ادا مرق روع حلف لا ياكل الحما والاخر صلا والاخر قفلا  
فلح حشوفه فاكلوا كل ذلك لم يحنثوا الا صاحب القفل لانه لا يوك الا كذا وهذا  
ان وجد طعمه وزاد في الزعفران رويته عنبه وفي لا ياكل لبنا فطبخه بارز ولا ينظر  
الي فلان ينظر اليه بده او رجله او اعلا راسه لم يحنث والي راسه ويطبخه حنث وفي الس  
يحنث بمس ليد والرجل عرض عليه اليمن فقال نعم كان حالف في الصحيح كذا في



الصيرفة وغيرها قال المصنف هذا هو المشهور لكن في نوادر شيخنا عن التاتارخانية  
انه يصح لا يصح حالفاهو الصحيح ثم فسرع انما يقع في من الغالبية للحاكم  
ان الشاهد يقول للزوج تعليقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح **التغذي الاكل المتناول**  
**الذي يقصد به السبع** وكذا التعسفي لا بد ان يأكل اكثر من نصف السبع في هذا  
وعسا وسحور في وقت **فاس وهو بعد طلوع الفجر** وفي البحر عن الخلاصة طلوع  
الشمس قال وينبغي اعتباره للعرف زاد في المنزاهل مصر يسمى فطور الى  
ارتفاع الضحى الاكثر فيدخل وقت العدا فيعمل يعرفهم قلت فكذا اهل الشام  
**الى زوال الشمس** ثم لا بد ان يكون **ما يتغذي به** اهل بلدة **عاده** وغدا كالبلدة  
**ما تعارفه اهلها** حتى لو سبغ بشرى البهت البدوي لا الحضري فيلحق **التغذية**  
**منه** اي الزوال وفي البحر عن الاسبجاني وفي عرفنا وقت العدا بعد صلاة العصر  
قلت وهو عرف مصر والشام **الى نصف الليل** وهو **الكل بعد نصف الليل**  
**الى طلوع الفجر** قال ان اكلت وقال ان شربت **ولبت** او لبت ويحذركم فعدى  
حرونوي **عينا** اي خبرنا او قطنا مثلا **ليصدق** **فاما** فيحنت باي شيء كل  
او شرب فيلزم ان يكون في كل الاطعمة وكل مياه العالم حتى لا يحنت اصلا لنية  
محتل كلامه **ولو ضم** لان اكلت **طعاما** او شربت **شرا** او لبت **لوياد** ان  
اذا قال عنت شيئا دون شيء لانه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص لان ذكره  
في سياق الشرط فيعمم كالنكرة في النفي والاصل ان النية انما تصح في الملفوظ  
الا في ثلاث فيدني في فعل الخروج والمساكنة والتخصيص للجنس كشيء او غيره  
لا الصفة كوفية او بصرية في **نية تخصيص العام** تصح **ديانة** اجامنا فلو قال كل  
امراة اتزوجها في طالق ثم قال نويت من بلد كذا لا يصدق **قضا** وكذا اعني غضب  
دراهم نساء فلما حلفه الخصم عما نوي خاصا به **يفتي** خلافا لخصاف وفي  
الواجبة مع حلفه ظالم واخذ بقول الخصاف فلا بأس به وقالوا النية لها الفلوكو بطلان  
او اعتناق وكذا بالله لو مطلقا وان ظالمنا فلست تحلف ولا تعلق القضا في اليمين  
بالله حلف **لا يشرب من** شيء يمكن فيه الكرج نحو **دجلة** فميمنة **على الكرج** منه حتى لو شرب  
من نهر اخذ منه لم يحنت وفي البحر عن الظهيرية الكرج لا يكون الا بعد الحوض في الماء  
لكن وفي القهستاني عن الكسفانه ليس بشرط **بخلاف** **بما دلت** فيحنت بغير الكرج

ايضا وفيما لا يتأتى فيه الكرج كالبر والحج يحنت بالسرب بالاناء مطلقا سواء  
قال من البيرا ومن ماء البهر لتعين الحارز ولو تكلف الكرج فيما لا يتأتى فيه ذلك  
اي الكرج لا يحنت في الاصح لعدم العرف مكان البهر في المستقبل بشرط انعقاد  
اليمين ولو بطلاق وبقائها اذ لا بد من تصور الاصل لتعقد في حق الحلف وهو  
الكفارة ثم فرج عليه في حلفه لا يشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولما فيه وكان فيه  
وصب ولو بفضله او بنفسه **في يومه** قبل الليل او اطلق بميمنة عن الوقت ولما فيه  
**لا يحنت** سواء علم وقت الحلفان فيه ما دأوا في الاصح لعدم مكان البهر وان  
اطلق وكان فيه ما **غضب حنت** لوجوب البهر في المطلقة كما فرغ وقد فات  
بصير اما الموقته في اخر الوقت وهذا الاصل فر وعده كمنه منها ان لم تصلح  
عذرات كذا لا يحنت بحبصها بكرة في الاصح ومنها ان لم تردى الدينا والذي  
اخذته من كسبي فانت طالق فاذا الدينا في كسبه لم تطلق لعدم تصور البهر  
ومنها ان لم تهينني صداقك اليوم فانت طالق وقال ابوها ان وهبتني فاسك  
طالق فالحيلة ان تشتري منه بمرها ثوبا ملغوا وتقبضه فاذا مضى اليوم  
لم يحنت ابوها لعدم الهبة والسراج لعجزها عن الهبة عند العزوب بسقوط المهر  
بالبيع ثم اذا ارادت الرجوع ردت به بخيار الروية وفي حلفه والله **ليصعدن** **الى**  
**السماء** او يقلبن هذا **الحج** **حانت** **لحال** لامكان البهر حقيقة ثم يحنت للحج عادة  
ولو وقتا ليمين لم يحنت ما لم يحض ذلك الوقت وفي حيرة الفقهاء قال الاسرائيل لم  
اعرج الى السماء في هذه الليلة فانت كذا ينصب لما ثم يعرج الى سماء البيت لقوله تعالى  
فلهم بسبب الى السماء اي سماء البيت قال الباقي والظاهر خرجها عن قاعدة ميمنة  
الايمان وكذا الحكم لو حلف **ليقتلن فلانا** **عالمنا** **بموت** اذ يمكن قتله بعد احياء الله  
فيحنت **وان لم يكن** **عالمنا** **بموت** فلا يحنت لانه عقد بميمنة على صاة كانت فيه ولا  
يتصور كسلة الكوز وكفوله ان تركت من سماء فعنده حرمان التزك لا يتصور  
في غير المقدور **حلف لا يكل فناداه** **وهونا** ثم **فايقظه** فلو لم يوقظه لم يحنت وهو  
للختام ولو مستيقظا حنت لو حبت لسمع بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال  
موصولا ان كلمتك فانت طالق فاذهبي او واذهبي لم تطلق ما لم يرد الاستيفاء  
ولو قال اذهبي تطلق لانه مستأنف ولو قال يا خايط اسمع او اسمع كذا



ولما قصد سماع المحلوف عليه لم يحث زيلعي في السراجة سال محمد حال  
ضعفه ابا حنيفة فبين قال لاحض والله لا اكلمك ثلاث مرات فقال ابو حنيفة  
ثم ماذا فتبسم محمد وقال انظر حسنا يا شيخ فنكس ابو حنيفة ثم قال حثت  
قال محمد احسنت فقال ابو حنيفة لا ادرى اي الكلمتين اوجع لي قوله حسنا  
او احسنت وحلف لا يكلمه الا باذنه فاذا لم يعلم بالاذن فكله **ح** لا يستحق  
الاذن من الاذن فيسترط العلم بخلاف لا يكلمه الا برضاه فرضي ولم يعلم ان  
الرضي من اعمال القلب فيتم به الكلام والتحديث لا يكون **لا باللسان** فلا يحث  
بالاشارة وكتابة كما في التفت وفي الحائبة لا اقول له كذا فكت له حث ففرق  
بين القول والكلام لكن نقل البصر بعد مسئلة سمع الرمان عن الجامع انه كالكلام  
خلاف ابن سماعه **والاجنار والافزار والبشارة تكون بالكتابة لا بالاشارة**  
**والايمان ولاظهار ولا انشاء والاعلام يكون بالكتابة وبالبشارة ايضا**  
ولو قال لم انوال اشارة دين وفي لا يدعوه ولا يبصره حث بالكتابة **ان**  
**اخبرني واعلمني ان فلانا قدم مخوف يحث بالصدق والكذب ولو يقدر**  
**وخوفه فغلي الصدق خاصة** لا فادتها الصاق الخبر بنفس القدم كما حققنا  
في حث لباسن الاصول وكذا ان كتبت بقدوم فلان كما سيجي في الباب الاتي  
وصال الرشيد محمد اعم حلف لا يكتب الى فلان فار ما بالكتابة هل يحث  
فقال نعم يا امير المؤمنين ان كان مثلك **لا يكلمه شهر فمن حين حلفه** ولو عرفه  
فعلى ياقبه **بخلاف لا اعتكفن** او لا صوم **شهران فان التعيين اليه** والفرقان  
ذكر الوقت فيما يتناول الابد لا حراج ما وراه وفيما لا يتناول له المد اليه زيلعي  
**حلف لا يتكلم ففقر القرآن او سج في الصلاة لا يحث اتفاقا وان فعل ذلك**  
**خارجا حث على الظاهر** كما رجح في البحر قواه في الشر بلائيه قايلا ولا عليك  
من كثرة التصح له مع مخالفة العرف للعرف وعليه الدرر واللمعة بل في  
عن التهذيب لا يحث بقراءة الكتب في عرفنا انتهى وبيع في الفتح عدمه مطلقا  
وقياس عليه القادوس ما كن يعكر عليه ما في الفتح وما السهر فحث به لانه  
كلام منظوم انتهى في منظوم اوتي فتم امل **حلف لا يقرا القرآن اليوم يحث بالقرآن**  
**في الصلاة او خارجها ولو قرأ البسملة فان نوي ما في التمام حث والا لا**

لانهم لا يريدون به القرآن ولو حلف لا يقرا سورة كذا او كتابا فلان لا يحث  
بالنظر فيه وفيه به يفتي واقعات **حلف لا يكلم فلانا اليوم فغلي الجديد من**  
لقرانه اليوم يفعل لا يمتد نعم **فان نوي له نهار صدق لانه الحقيقة لو قال**  
**بسملة اكلم فلانا** فكذا فهو على الميل خاصة لعدم استعماله منفردا في مطلق  
الوقت قال **ان كلمته** اي عمره **الا لان يقدم زيدا وحتى او الا ان ياذن**  
**او حتى** ياذن فكذا **فكله قبل قدومه** او قبل اذنه **حث ولو بعد ما**  
**لا يحث** لجعله القدر وما لا اذن غاية لعدم الكلام وان مات زيد قبلها  
**سقط الحلف** قيد بتأخير الجزا لانه لو قدمه فقال امراته طالق الا ان  
يقدم زيد لم تكن لغايته بل للشرط لان الطلاق بها لا يحتمل التاقيت  
فلا تطاق بقدومه بل بحوته **كما لو قال لعنم والله لا اكلمك حتى ياذن لي**  
**فلان او قال لعنم يمد والله لا افارقك حتى تقضيني حقي** او حلف لي فبينه  
اليوم **فما ت فلان قبل الاذن او برى من الدين** قاله من ساقطة  
والاصل ان الحالف اذا جعل لنفسه غاية وفاتت الغاية تطل اليمين  
خلاف الثاني **كلمة ما زال وما دام وكان غاية تنتهي اليمن بها**  
فلو حلف لا يفعل كذا ما دام بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحث  
لانها اليمين وكذا الاياكل هذا الطعام ما دام في ملك فلان فباع فلا  
بعضه لا يحث بكل باقية لانها اليمين ببيع البعض وكذا الافارقك حتى  
تعطيني حقي اليوم او حتى اقدم مكاكي السلطان اليوم لا يحث بغير اليوم  
بما زرقته بعده ولو قدم اليوم لا يحث ولو فارقه بعده بحر وكذا لو حلف  
ان يحرم الي باب القاضى ويجلف فاعترف الخصم وظهر شهود سقط اليمين  
لتقيده من جهة المعنى بحال انكره كما سيجي في باب اليمين في الضرب  
وفي حلفه **لا يكلم عمه** اي عمه فلان **او عرسه او صدقه او لا يدخل داره**  
او لا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه او لا يركب دابة **ان زالت ايضا فتم ببيع**  
او طلاق او غداوة **فكله لم يحث في العبد** وخوفه مما يملكه كالدراش  
**اليه بهذا ولا على المذهب** لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار فكان



كالنوب والدار وفي غيره أي تكلم غير العبد من العرس والصدق لا الدار  
لأنها لا تكلم فتكون الدار مسكوتاً عنها للعلم بأنها كالعبد بالطريق الأولى  
فتنبه **ان اشار بهذا** وعين **حنت** لأن الحزب هو لذاته **والأشهر** لم يعين لا  
ب**حنت** و**حنت** بالمتجدد بأن اشترى عبداً أو تزوج بعد اليمين **لا يكلم صاحب**  
**هذا الطيلسان** مثلاً فكلمه بعد ما باعه **حنت** لأن الإضافة للتعريف لهذا  
لو كالم المشتري لم **حنت** الزمان والحين ومنكرها **استه** الشهر من حين حلفه  
لأنه الوسط وبها أي بالنية ما نوي فيها على الصحيح فتح بدايع **وغرة الشهر**  
**وراس الشهر** أول كلمة منه ويومها وأولها ما دون النصف وآخره  
إذا مضى خمسة عشر يوماً فلو حلف أن يصوم أول يوم من آخر الشهر وأخر  
يوم من أول الشهر هما الخامس عشر والسادس عشر والنصف من حين الحلف  
الحسوي لبسه ضد الستابدايع وفي حلفه لا يكلمه الدهر ولا بد هو العمري  
مدة حياة الخالف عند عدم النية **وهو منكر لم يدروا** لا هو كالحين وغير  
خاف أنه إذا لم يرد عن الإمام شيء في مسألة وجب الافتاء بقولها بغيره  
النساجيد توقف الإمام في أربعة عشر مسألة وتقل لا أدري عن الأئمة الأربعة  
بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل أيضاً **الأيام** وأيام كثيرة **والشهور**  
**والسنون** والجمع والأزمنة والأزمان والأيام والدهور **عشرة** من كل  
صنف لأنه أكثر ما يذكر بلفظ الجمع في كل الأزمنة خمس سنين ومنكرها  
**ثلاثة** لأنه أقل الجمع ما لم توصف بالكثرة كما من حلف لا يكلم عبداً أو عبداً  
**فلان** أو لا يركب **فوق** به أو لا يلبس ثياباً به **ففعلاً** ثلاثة منها **حنت** فإن  
كان له أي لفلان أكثر من ثلاثة من كل صنف **والأب** أن كالم أقل من ثلاثة  
لا **حنت** وتصحية الحال **فلو كانت يمينه على زوجاته أو أصدقائه أو**  
**أخوته** لا **حنت** ما لم يكلم الكل ما سمي لأن المنع في هؤلاء فتعاقبت اليمين  
باعتنائهم ولو لم يكن له إلا أخ واحد فإن كان يعلم به **حنت** لا لا  
كما في الواقعات والحق في النهر إلا صدقاً والزوجات قلت وهي من  
المسائل الأربع التي يكون فيها الجمع الواحد كما في الاستباه وأما الأظعة

والتياب والنساء فيقع على الواحد أجماعاً لا نصراً في المعروف للعهدان أمكن  
والأقل الجنس ولو نوي الكل صح **باب اليمين في الطلاق والعاق** أصل  
فيه أن الولد الميت ولو في حق غيره لا في حق نفسه وإن الأول اسم لفرد سابق  
والآخر لفرد لاحق والوسط لفرد بين العدد من المتساوين وإن المصنف  
بأحدهما لا يتصف بالآخرى للتنافي ولا كذلك الفعل لعدمه لأن الفعل التام  
غير الأول فلو قال آخر تزوج آخر تزوج فإني تزوجها طالق طلعت المتزوجة  
مرتين لأنه جعل للآخر وصفاً للفعل وهو العقد وعقد ما هو الآخر **أول عبد**  
**اشترته** حرفاً **اشترى عبد** اعتق لما مر أن الأول اسم لفرد سابق وقد وجد  
**ولو اشترى عبدين معاً ثم آخر فلا يعتق أصلاً** لعدم الفردية **فإن زاد كلمة**  
**وحده** أو **أسود** أو **بأل** رانير **عتق الثالث** عملاً بالوصف **ولو قال أول عبد**  
**اشترته** ما حلفا **اشترى عبدين ثم اشترى واحداً لا يعتق الثالث** فإسماً  
إلى الفرق بقوله **للإحتمال** أي لأن قوله واحد احتمال أن يكون فالأمن العبد  
أو المولى فلا يعتق بالسك وجوز في الجرح صفة للعبد فهو كوحده وفي النهر  
الرفع جبر لمبدأ محذوف فهو كواحد **ولو قال أول عبد ملكه فهو حر فملك**  
**عبد ونصف عبد عتق الكامل** وكذا الثياب بخلاف المبكيات ولو زوياً  
للزوجة زبلي قال آخر **عبد ملكه فهو حر فملك عبد فمات الخالف لم**  
**يعتق** إذا بدت الآخر من الأول بخلاف العسك كالعبد لا بد له من قبل بخلاف  
العبد **فلو اشترى الخالف المذكور عبداً ثم مات الخالف عتق الثاني مستند**  
**إلى وقت النشر** فيعتبر من كمال المال لو الشراء في الصحة والأمن الثلث وعليه  
فلا يصير لو غلق الثلث الباين بالآخر خلافاً لها وأما الوسط ففي البدايع  
أنه لا يكون إلا وترقتا في الثلاثة وسط وكذا الثالث الخمسة وهكذا أن  
**ولدت فانت كذا حنت بالميت** ولو سقطا متبين الخلق والألا **بخلاف**  
**فأخر فولدت ميتاً ثم آخر جياً عتق الخ وحده** لبطان الرق بالموت  
بخلاف الولد أو الولادة **البشارة** عرفاً **الشم** نجس **أخرج الضار** فليس  
ببشارة عرفاً بل لغة ومنه قبسهم بعدا بليم **صدق** خرج الكذب فلا



يعتبر لنسب المفسر **علم** فيكون من الاول دون الباقي **فلو قال كل عبد بشر**  
**بكذا فبشره ثلاثة متفقون عتق الاول** فقط لما قلنا او تكون بكتابة وكالة  
ما لم يوافقا فهمه ولو ارسل بعض عبده عبدا اخر ان ذكر الرسالة عتق كل  
والا الرسول فيكون كالحديث **وان بشره معا عتقوا** التحقها من الكل  
بدليل فبشره بسلام عليم والبشارة لا فرق فيها بين ذكر اباء وعلمها بخلاف  
**الخبر** فانه يختص بالصدق مع الباطل في الباب قبله **والكتابة كالجبر** فيها  
**ذكر والاعلام** لا بد فيه من الصدق ولو بلا باكال بشارة لان الاعلام اثبات  
العلم فالكذب لا يفيد به دواعي قاعده **النسبة اذا قارنت علة العتق**  
الاختيارية كالشرا مثلا بخلاف الارث لانه جبري **والحال ان رق المعتق**  
**كامل صحت التكفير والابان** لم تقارن العلة او قارنتها والرق غير كامل  
كامر الولد لا يصح التكفير ثم فرع عليها بقوله **فصحة شره ابي له الكفارة** المقارنة  
لا شر من حلف بعقده لعدمها ولا شر مستولده بنكاح حلف عتقها  
عن كفارته بشرانها لنقصان رقبها بخلاف ما اذا قال **لقد ان اشتريتك**  
**فانت حرة عن كفارة يمين فاشترها** بحيث تحجزه عنها للمقارنة كاتهاب  
ووصية نازرا عند القبول بخلاف ارث لما مر من يلحق **وعتق بقوله ان تسرت**  
**امة فحرية من تسرها وهي ملكه حينئذ** اي حين حلف لمصادقتها للملك  
لا يعتق من اشتراها فتسرها ويثبت البشري بالتخصيص والوطن وشرط  
الثاني عدم الغرل **ولو قال ان تسرت امة فانت طالق** او عدي  
**حينئذ يميني بملك او من اشتراها بعد التعليق طلقت** وعتق واذا  
انفرد بقوله لوجود الشرط بلا مانع لصحة تعليق طلاق المنكوح باني  
شرط كان فيلحفظ كل مملوك في حرم عبده او من ذره ويدبر في نية الذكور  
لا الاناث وامهات اولاده لملكهم بدورقة لا مكاتبة **الا بالنسبة** وعتق  
البعض كالمكاتب لعدم الملك بدواني افتح ينبغي في كل موقف الى حران عتق  
المكاتب لتمام الولد **الا بالنسبة هذه طالق وهذه** وهذه طلقت الاخيرة  
وخير في الاولين وكذا العتق والاقرار لان اول احد المذكورين وقد

ادخلها بين الاولين وعطف الثاني على الواقع منها فكان كاحد كما طاق  
وهذه ولا يصح عطف هذه على هذه الثانية للزوم الاخبار عن المتن بالمفرد  
وهذا اذا لم يذكر الثاني والثالث خبرا فان ذكر بان **قال هذه طالق وهذه**  
**وهذه طالقان** او قال **هذا حرا وهذا حرا** او **هذا حرا** فانه لا يعتق احد  
**ولا تطلق بل بخير ان اختار الاحباب الاول عتق الاول وحده وطلعت**  
**الاولى وحدها فان اختار الثالث عتق الاخير ان فطلعت الاخيرتان**  
حلف لاساكن فلانا فاضا من الحالف فسكن فلان مع اهل الحالف خنت عبده  
لا عند الثاني به يفتي قال لعبده ان لم تات الليلة حتى اضربك فاني  
قلم يضربه خنت عند الثاني لا عند الثالث وبه يفتي اختلف في لحاق الشرط  
باليمن الموقوف بعد السكوت نصحه الثاني وان بطله الثالث وبه يفتي فلا  
خنت في ان كان كذا فكذا وسكت ثم قال ولا كذا ثم ظهر انه كان كذا  
خاتمة **باب** **اليمن في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها**  
الاصل فيه ان كل فعل يتعلق حقوقه بالمباشرة كبيع واجارة لا خنت بفعل  
ما هو به وكل ما يتعلق حقوقه بالامر كنكاح وصدقة وما لا حقوق له كاعانة  
وابرأ خنت بعقل وكيله ايضا لانه سفهه ومعبى **حيث بالمباشرة** بنفسه  
**لا بالامر اذا كان ممن يباشر بنفسه في البيع** ومنه الهبة بعوض ظهر به  
**والشراء** ومنه السلم والا قاله قيل والتعاطى بشرح وهبانية **والاجارة**  
**والاستيجار** فلو حلف لا يوجره فله مستغلات اجرتها اثم ائتمرا واعطته  
الاجرة لم يحنث كتركها في ايدي الساكنين وكاخذ اجرة شهر قد سلفوا فيه بخلاف  
شهر لم يسكنوا فيه ذخرة **والصلح** عن مال عقده بقوله **مع الاقرار** لان مع  
الانكار سفهه **والقسم والخصومة وضرب الولد** اي الكبير لان الصغير ملك  
ضربه فملك المتقوض فيحنث بوكيله كالقاضي **وان كان الحالف ذاسلطان**  
كقاضي وشرطي لا يباشر هذه الاشياء بنفسه **حيث بالمباشرة** وبالاثر ايضا  
لتقيد اليمن بالعرف وبمقتضى الحالف **وان كان يباشر مرة ويفوض**  
**اخرى** اعتبر الاغلب وقيل يعتبر السلعة فلو ما يشترطها بنفسه لسرها



لا يثبت بوكيله والا حنت **ويحنت بفعله وفعله ما موره** لم يقل وكيله لان  
من هذا النوع الاستقراض والتوكيل به غير صحيح **في النكاح** لا الانكاح **والطلاق**  
**والعتاق** الواقعين بكلام وجد بعد اليقين لا قبله كتحقيق بدخول دار زليحي  
**والخلع والكتابة والصلح عن دم عمدا** او انكارا كامر **والهبة ولو فاسدة**  
او بغوض **والصدقة والقرض والاستقراض** وان لم يقبل وضرب العبد قبل  
والزوجة **والبناء والخباطة** وان لم يحسن ذلك خائفة **والزيج والابداع**  
**والاستبداء وقضا الدين وقبضه والكسوة** وليس منها التكفير الا اذا  
اراد الاسترداد التملك سراجيه **والحمل** وذكر منها في البحر نيفا واربعين  
وفي النهر عن شراح الوهبانية نظمه والذي مالا حنت فيه بفعل الوكيل  
لانه الاقل مسترا الى حنته فيما بقي فقال بفعل وكيل السر يحنت جالف  
بيدع مسترا صلح ماله خضومته اجازة استيجار الضرب لابنه كذا قسمته  
والحنث في غيرها اثبت **فلام دخل مبتدأ خبره** اقتضى الاتي **فك فعل** اراد  
بدخولها عليها قربها منه ابن الكمال **يجري فيه النيابة للفر كبيع وشراء**  
**واجابة وخباطة وصباغة وبنا** اقتضى اي الامر امره اي توكيل **لخص**  
اي بالمحلول عليه ذال الامر للاختصاص ولا يتحقق الا باسره المفيد للتوكيل  
**فلم يحنت في ان بعث** كقولها **ان باع بلامر** لانها التوكيل سواء ملكه  
اي الخاطب ذلك التوب **ولا** بخلاف ما لو قال توبا لك فانه يقتضي كونه  
ملكه لانه يقتضي كونه ملكا له كما سيحى فان **دخل الامر على عين** اي ذات  
او على فعل لا يقع ذلك الفصل **عن غيره** اي لا يقبل النيابة كما كل وشراء  
**ودخول وضرب لولد** بخلاف العبد فانه يقبل النيابة **اقتضى دخول الامر**  
**ملكه** اي ملك الخاطب المحلول عليه لانه كما لا اختصاص **فحنث في ان بعث**  
**توبا لك ان باع توبا بلامر** هذا نظير الدخول على العين وهو التوب لان  
تقديره ان بعث توبا هو محلول فاما نظيره دخوله على فعل لا يقع عن غيره  
فذكره بقوله **وكذا** اي مثل ما مر من اشتراط كون المحلول عليه ملك الخاطب  
قوله ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام

والشراب **ملك الخاطب** كذا في الماضي اكلت طعاما ملك لان الامره هنا اقرب  
الى الاسم من الفعل والقريب من اسباب الترجيح ما ضرب للمولود فلا  
يتصور فيه حنثه حنثه الملك بل مراد الاختصاص **وان نوى غيره** اي ما مر صدقها  
فيه تشديد **عليه قضا** وديانة ودين فيما له ثم الفرق بين الديانة والقضا لانهما  
في اليقين بالله لان الكفارة لا مطالب لها كما مر **قال ان بعته او اتبعته فهو حر**  
**فقد عليه** بيعا **بالخيار لنفسه حنت** لوجود الشرط ولو بالخيار لغرض لا وان  
اجيز بعد ذلك في الاصح كما لو قال ان ملكته فهو حر لعمد ملكه عند الامام قيد  
بالخيار لغيره لانه لو قال ان بعته فهو حر فباعه **بيعا صحيحا** لا يخيار لا يعق  
لزوال ملكه وتدخل اليقين لتحقيق الشرط زليحي **ويحنت** الخالف في المسئلتين بالبيع  
او الشر **الفاسد والموقوف لا بالباطل** لعدم الملك وان قبضه ولو مستري مديرا  
او مكاتبا لم يحنت الا باجارة قاض ومكاتب فخرج قال لامته ان بعث منك  
شفا فانت حرة فباع نصفها من زوج ولدت منه او من ايها لم يقع عتق لولي  
ولو من اجنبي وقع والفرق في الظهري وانما في البيع لانه في خلفه لا يزوج  
امراة او هذه المرأة فهو على الصحيح **دقت الفاسد في الصحيح** وكذا لو حلف لا يصلح  
**اولا يصوم** ولا يحل لان القصد منه الملك وانه يثبت بالفاسد والهبة والاجارة  
كبيع ولو كان ذلك كله في الماضي كان تزوجت او ضمت **فمن عليهما اي الصحيح** والفاسد  
لانه اخبار فان عني به **الصحيح صدق** لانه النكاح المعنوي بدائع ان لم يقع هذا  
الرفيق فكذا فاعتق المولى **او تبرر** رقيقه تدبر **مطلقا** فلا يحنت بالمقيد فم **او**  
**استولد الامه حنت** لتحقيق الشرط بغوات محيلة البيع حتى لو قال ان لم ابعد  
فانت حر فدر او استولد عتق ولا يعتبر تكرار الرق بالردة لانه موهوم **قالت له**  
امراة تزوجت علي فقال **كل امراة لي طالق** طلقت **المخلقة** بكسر اللام وعن الثاني  
لا وصححه السرخسي وفي جامع قاضي خان وبه اخذ مسائحا وفي الدخيرة ان  
في حال غضب طلقت **والا** ولو قيل **له امراة** غير هذه المرأة فقال **كل امراة**  
**لي فم كذا لا تطلق هذه المرأة** لان قوله غير هذه المرأة لا يحتمل هذه المرأة فلم  
تدخل تحت كل بخلاف الاول فروع يتفرع على الحنث لغوات المحل نحو ان



لم تصبي هذا في هذا الصحن فانت كذا فكسرت اوان لم تصبي فتاتي بهذا الحما  
فانت فطار الحما فطلعت قال المحرم ان تزوجتك فعبدي حرم فزوجها صنت  
لان يمينه تنصرف الى ما يتصور حلف لا يتزوج بالكوفة عقد خارجها لان للعتبر  
سكان العقد ان تزوجت يميني كذا فطلق امراته ثم تزوجها ثانيا لا تطلق  
اعتبارا للفرق وقيل تطلق حلف لا يتزوج من بنات فلان وليس لفلان بنت  
لا يحنث من ولدته بجر النكرة **تدخل تحت النكرة والمعرفة** لا تدخل تحت النكرة  
فلو قال ان دخل هذه الدار احد فلذا والدار له او لعزم فدخلها المحالف حنث  
لشكرك ولو قال ادري ودارك لا حنث بالمحالف لتعريفه وكذا لو قال ان  
مس هذا الراس احد فاسار الى ماسه لا يحلف المحالف بحسبه لانه متصل به  
خلقة فكان معرفة اقوي من ياب الاضافة بحسب ذكره المصنف في باب اليمين  
في الطلاق معزيا للاسباه **الا بالنية وفي العلم** كان كالم عهد بن احمد فلذا  
دخل المحالف لو هو كذا لرجوا اذا استعمال العلم في موضع النكرة فلم يخرج  
المحالف من عموم النكرة بحرقلة وفي الاسباه المعرفة لا تدخل تحت النكرة  
الا المعرفة وفي الجزا اي فدخل في النكرة التي هو في موضع الشرط كان دخل  
داري فانت طالق فدخلت هي طلقت ولو دخلها هو لم يحنث لان المعرفة لا تدخل  
تحت النكرة وتما في القسم الثالث من ايمان الظهيرة **وبحسب حج وعمرة ما شيا**  
**من بلده في قوله على النبي الى بيت الله تعالى والكعبة وراق دما ان ركب**  
**لا دخاله لنقص ملوا راديت بعض المساجد لم يلزم شي ولا شي بعلي الخروج**  
**او الذهاب الى بيت الله والنبي الى الحرم او الى المسجد الحرام او باب الكعبة**  
**او ميزابها او الصفا والمروة او مزدلفة وعرفه لعدم العرف لا يفتق عهده**  
**قيل له ان لم اجد العام فانت حرم ثم قال حجت وانكر العبد والي بشاهدين**  
**فشهدا بنحوه** لا ضحية بكوفة لو قتل قيا مهابا على نفي الى اذ النضحية لا تدخل  
تحت القضاء وقال محمد يعقق ورجع الى كمال **حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة**  
**بنية** وان افطر لوجود شرطه ولو قال لا اصوم صوما حنث بيوم لانه مطلق  
فيصرف للكمال **حلف لا يصوم من هذا اليوم** وكان بعد الكلمة او بعد الزوال

**صحت اليمين وحنث للمحال** لان اليمين لا تعتمد الصحة بل التصور كتصوره  
في الناس وهو كما لو قال لامرأته ان **لا تصلي اليوم فانت كذا فحاضت من**  
**ساعتها او بعد ما صليت ركعة** فان اليمين تصح وتطلق لان دنو الدم  
لا يمنع كما في الاستحاضة بخلاف مسئلة الكوز لان محل الفعل وهو الماء غير قائم  
اصلا فلا يتصور بوجده **وحنث في لا يصل بركعة** بنفس السجود بخلاف ان  
صلبت ركعة فانت حر لا يعقق الا بالولي تنفع لتحقيق الركعة **وفي لا يصل صلاة**  
**تنفع** وان لم يعقد بخلاف لا يصل الظهر مثلا فانه يشترط الشاهد **وحنث في**  
**لا يوم اجد ابا فتدا قوم به بعد شروعه وان وصليته قصدا ان لا يوم اجد**  
**الا انه امهم وصدق ديانة فقط ان نواه** اي ان لم يوم اجد وان اشهد قبل  
**شروعه** انه لا يوم اجد **لا يحنث مطلقا** لادانة ولا قضاء وصح الاقتدا ولو في  
الجمعة استحسانا كما لا حنث لو امهم في صلاة الجنازة او سجدة التلاوة  
لعلم كمالها **بخلاف النافلة** فانه يحنث وان كانت الامامة في النوافل منها  
عنها فروع ان صليت فانت حر فقال صليت وانكر المولى لم يعقق لامكان  
الوقوف عليها بالاجرة قال ان تركت صلاة فانت طالق فصلتها فضا طلقت  
الاظهر ظهوره حلف ما اخر صلاة عن وقتها وقد نام فقضاها استظهر لبقا في  
عدم حنثه لحديث فان ذكر وقتها اجتمع حديثان فالطهارة منها حلف  
ليصل من هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويجامع امراته ولا يغتسل بوضي  
الفجر والظهر والعصر جماعة ثم يغتسل كما عرفت ويصل المغرب  
والعشاء جماعة فلا يحنث **حلف لا يحج فعلى الصحيح منه** فلا يحنث بالناسد ولا  
**يحنث حتى يقف بعرفة عن الثالث** اي يحذر او حتى يطوف اكثر الطواف **المعروف**  
**عن الثاني** وبه جزم في المنهاج للعلامة عمر بن محمد العقيلي لان اري كان من  
الكابر فقها بخاري ومات بها سنة سبعين وخمسائة ولا يحنث في العبرة  
حق بطواف اكثر كما ان ليست من مغزولك **فهو هادي** اي صدقة تصدق  
به بمكة فلذا الزوج قطنا بعد الحلف فغزله وشجع فليس **فهو هادي** عند الامام  
ولذا تصدق بقيمة بمكة لا غير وشرطا ملكه يوم حلف ويقتي بقولها في



ديارها انما تغزل من كنان نفسها او قطعها وبقولها في الديار الرومية  
لغزها من كنان الزوج **نهر حلف لا يلبس من غزلها فلبس تكة منه لا يحث**  
عند الثاني وبه يفتي لانه لا يسمى لباسا عرفا **كلا يلبس ثوبا من نسج فلان**  
**فلبس من نسج غلامه لا يحث** اذا كان فلان يعلم نسيده **والا يحث** لتعين المجاز  
**كما حث يلبس** فاحتم ذهب لور جلابا فصر او عقد لؤلؤا ووزن جذا او زمرا  
ولو غير مرصع عندها وبه يفتي في حلفه لا يلبس جلبا العرف لا يحث بخاتم فضة  
بدليل حله لرجال الا اذا كان مصوغا على هيئة خاتم النساء بان كان له قص  
فيحث هو لصاحبه ولبس ولو كان موهبا بذهب ينبغي حثه نهر كخالف و  
**حلف لا يجلس على الارض فجلس على** حامل متفصل كخشب او جدارا وبساطا او حص  
او حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه اخر فنام عليه **ولا يجلس على هذا**  
**الستر فجعل فوقه اخر لا يحث** في الصور الثلاثة كما لو اخرج الحسون من الفراش  
للعرف ولو نكر الاخرين حث مطلقا للعموم وما في القدروري من تنكير السر حله في  
الجهره على العرف بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذا السرير والواح هذه السفينة  
**ففرش على ذلك فراش لم يحث** لانه لم يتم على الاواح بحر كذا في نسخ الشرح بحر  
لكن ينبغي التعبير باداة التشبيه نحو كواقي اخذ الكلام او ناهضه عن مقامه الغلام  
ليصح المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام وكما هو الموجود في غالب نسخ المتن بديارنا  
دمشق الشام فتنبه **ولو جعل على الفراش فراش بالكسر الملاء او جعل على السرير**  
**بساطا او حصيرة حث** لانه بعدنا بما وجالسا عليها عرفا بخلاف ما مر من الحلف  
لا ينام على الواح هذا السرير والواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش فانه  
لا يحث لانه لم يتم على الاواح حلف لا يمسح على الارض فبقي عليها بفعل او خفا او  
مسي على اجار حث وان مس على بساط لا يحث فرفع ان نمت على  
ثوبك او فراشك فلذا اعتبر الكثرة بـ **اليمين في الضرب والقتل**  
وعين ذلك ما يناسب ان يترجم بمسائل شتى من الغسل والكسوة الاصل ههنا ان  
ما شارك الميت فيه الحي يقع اليمين فيسقط على الحياتين الموت والحياة وما احتص  
بحالة الموت وهو كل فعال بالذوي لم يفهم ويسر كسهم وتقيل تقيد بها ثم فرغ

عليه فلو قال ان ضربتك او كسوتك او كلمتك او دخلت عليك وقبلتك تقيد  
كل منها بالحياة حتى لو علق بها طلاقا او عنقا لم يحث بفعلها في ميت بخلاف  
الغسل والحل والمس والباس **الثوب كحلفه لا يغسله ولا يحمله لا يتقيد بالحياة**  
**يحث في حلفه ولو بالافارسية لا يضرب زوجته قد سحرها او خنقها او عصها او**  
**قرصها ولو مازحا خلافا لما صح في الخلاصة والقصد ليس بشرط فيه** في الضرب  
وقيل شرط على الاظهر والاشبه وبه جزم في الخاتمة والسراجية واما الا لا بشرط  
به يفتي ويكفي جميعا بشرط اصابه كل سوط واما قوله تعالى وخذي بيدك فعنقا  
اي حزمة زيجال فخصوصية لرحمة زوجة ايوب عليه السلام فتح **حلف ليضربن او**  
**ليقتلن فلانا الف مرة فهو على الكثرة** والبالغة كحلفه ليضربن حتى يموت او  
حتى يقتله او حتى لا يتركه لاحيا ولا ميتا ولو قال حتى يغشي عليه او حتى يستغيث  
او يبيكي ففعل الحقيقة ان لم يقتل زيدا فكذا وهو اي زيد ميت ان علم الخالف  
بموته **حث والا لا وقد قدمها عند لصعدن السما حلف لا يقتل فلانا بالكلية**  
**فضر به بالسواد ومات بها حث** كحلفه لا يقتله يوم الجمعة فخر حرم يوم الخميس  
ومات يوم الجمعة **حث بعكسه** اي ضربه بكوفه وموته بالسواد لا يحث لان  
المعبر زمان الموت ومكانه بشرط كون الضرب الجرح بعد اليقين بظهوره فيها  
ان لم تاتي حتى اضربك فهو على الايمان ضربه او لا ان رايته لا ضربه فعلى التواخي  
ما لو ينوال فور ان اتيك فلم اضربك فراه الخالف وهو ريش لا يتقدر على الضرب  
حث ان لقيتك فلم اضربك فراه من قد رمل لم يحث **بحر الشهر وما فوقه**  
**ولو الى الموت بعيد وما دونه قريب** يعتبر ذلك في يقضي دينه ولا يكافه  
الى بعيدا القريب ولفظ الما حد والسريع كالقريب والاحل كالبعيد وهذا  
بلاية وان نوى بقربا وبعد مدة معينة فيها فعلى ما نوى يدين فيها فيه  
تخفيف بحر حلف لا يكلمه مليا او طويلا ان نوى شيئا فذلك لا يفعله شهر  
ويوم كذا في البحر عن الظهيرة وفي النهر عن السراج وكذا يوما احدى عشر  
وبالواحد عشر واثني عشر لانه عكس برمي في حلفه يقضين  
دينه اليوم لو قضى به ما برده التجار او زبوا ما برده بيت المال او مستحقه



للغير ويعتق المكاتب بدفعها لا يبرقضاء **لورصا صا** وسقوفة وسطها غش  
لأنها ليس من جنس الدراهم ولذا يجوز به في صروف ولم لم يجز وتقل مسكين  
أن النهج إذا غلب غشها لم تؤخذ ما السقوفة فأخذها حرام لأنها خاس  
انتهى وهذه إحدى المسائل الخمس التي جعلوا الزبوف فيها كالحياض **ببر المديون**  
**في حلفه** لو بالدين **لا يقضين** **بالدين** **اليوم** فجاء به فلم يجزه ودفع للقاضي ولو في  
موضع لا قاضي له حث به بفتح ضمة للفتي وكذا **لو وجد فاعطاه قبل يقبل**  
**فوضعه بحيث تناله يده لو أراد قبضه** **والا يكن** **كذلك** لا يبر ظهيره وفيها  
حلف ليعهدن في قضا ما عليه فلان باع ما للقاضي ببيع له لو رفع الأمر إليه  
**وكذا يبر بالبيع** ويحلف ما يحصل المقاصة فيه به أي بالدين لأن الدين تقضي  
بما لها **وهبة الدين منه** أي من المديون **ليس بقضا** لأن الهبة  
اسقاط لا مقاصة حينئذ فلا **يحث لو كانت اليدين موقوفة** لعدم مكان  
البر مع هبة الدين وأماكن السبر شرط البقا كما هو شرط الابتداء كما مر في  
مسئلة الكوز وعليه **لو حلف ليقضين دينه** **علا قضا** **اليوم** **أو حلف ليقضين**  
**فلانا** **علا قضا** **اليوم** **أو حلف لياكلن هذا** **الرغيف** **علا قضا** **اليوم** **أو حلف**  
**زيلي** **حلف ليقضين دين فلان** **فامر غره** **بالاداء** **أو حاله** **فقضى** **برقار** **قضى**  
**متبرع** **لا يبر ظهيره** وفيها حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي فقه حيث  
براه أو يحفظه فليس يفارق ولو نام أو غفل أو شغل إنسان بالكلام  
أو منعه عن الملازمة حتى يبر غريمه لم يحث ولو حلف بطلاقها أن يعطها  
كل يوم درهم فزما يدفع إليها عند الغروب أو عند العشا قال إذا لم يخل يوما  
وليلة عن دفع درهم لم يحث **حلف لا يقبض دينه** من غريمه **درهما** **دون درهم**  
**تقبض بعضه** **لا يحث** حتى يقبض كله قبضا متفرقا لوجود شرط الحث  
قبض الكل بصفة التفريق لا يحث إذا قبضه بتفرق ضروري كان يقبض  
كله بوزنين لأنه لا يعد تفرقا عما دام في عمال الوزن لا يأخذ ما له على فلان  
**الاجل** **أو الاجل** **فترك منه** **درهم** **ثم خذ الباقي** **كيف شئت** **لا يحث** **ظهيره**  
وهو الحياض في عدم حثه في المسئلة الأولى كما لا يحث من قال إن كان لي لا

مائة أو غيرا وسوي مائة **فكذلك** **ملكها** أي المائة أو بعضها لأن عرضه نفى البراءة  
على المائة وحث بالزيادة لو بما فيه الزكاة واللا حتى لو قال **امراته** **كذلك** **كان**  
**له مال** **وله عروض** **ومضاع** **ودور** **غير** **التجارة** **لم يحث** **خراتة** **الكل** **حلف لا يفعل**  
**كذلك** **تركه** **على** **الابد** **لأن** **الفعل** **يتضمن** **مصدرا** **منكرا** **أو** **النية** **في** **التفيع** **فلو**  
**فعل** **المحلف** **عليه** **مرة** **حث** **وأحلت** **بمنه** **وما** **في** **شرح** **المجمع** **من** **عده** **هو** **فلو**  
**فعله** **مرة** **أخرى** **لا يحث** **الا** **في** **كلام** **ولو** **قيد** **ها** **بوقت** **كأنه** **لا** **افعل** **اليوم**  
**فرض** **اليوم** **قبل** **الفعل** **بر** **لوجود** **ترك** **الفعل** **في** **اليوم** **كله** **وكذا** **ان** **حلف**  
**الخالف** **والمحلف** **عليه** **بر** **لحقق** **العدم** **ولو** **جن** **الخالف** **في** **يوم** **مر** **حث** **عندنا**  
**خلاف** **الأحد** **فتح** **ولو** **حلف** **ليفعلن** **بمنه** **لأن** **النية** **في** **الاثبات** **تخص** **الواحد**  
**هو** **المتيقن** **ولو** **قيد** **ها** **بوقت** **فرض** **قبل** **الفعل** **حث** **لأن** **الاثبات** **وقع** **بأس**  
**لموته** **أو** **بموت** **الحل** **بطلب** **بمنه** **كما** **مر** **في** **مسئلة** **الكوز** **زيلي** **حلف** **وان**  
**ليعلمنه** **بكل** **دع** **عن** **بممن** **أي** **مفسد** **دخل** **البلد** **تقيد** **حلفه** **بقيام** **ولا** **ببر**  
**بيان** **لكون** **اليدين** **المطلقة** **تصير** **مقيدة** **بدلالة** **الحال** **ويشغى** **تقيد** **بمنه** **بغير** **علمه**  
**والاستقطت** **لا** **تعود** **ولو** **ترقى** **بلا** **عزل** **إلى** **منصب** **علا** **قضا** **اليدين** **بأقته** **لزيادة**  
**تمكنه** **فتح** **ومن** **هذا** **الحث** **مسائل** **منها** **ما** **ذكره** **بقوله** **خالف** **رب الدين**  
**عزيمه** **والفضل** **بامر** **المكفول** **عنه** **ان** **لا** **يخرج** **من** **البلد** **الا** **بأذنه** **تقيد** **الخروج**  
**حال** **قيام** **الدين** **والكفالة** **لأن** **الأذن** **أما** **يصح** **من** **له** **ولاية** **المسنع** **حال** **قيامه**  
**ومنها** **لو** **حلف** **لا** **يخرج** **امراته** **الا** **بأذنه** **تقيد** **بحال** **قيام** **لزوجته** **خلاف**  
**لا** **يخرج** **امراته** **من** **الداء** **لعدم** **دلالة** **التقيد** **زيلي** **حلف** **ليدين** **فلانا**  
**فوجب** **له** **فلم** **يقبل** **بر** **وكذا** **كل** **عقد** **تبرع** **كعارية** **ووصية** **وأفرا** **بغير** **خلاف**  
**البيع** **ويحلف** **حيث** **لا** **يبر** **بلاقبوا** **وكذا** **في** **طرف** **النفق** **لأصل** **ان** **مقصود**  
**التبرعات** **بازا** **الإيجاب** **تقطر** **ولمعا** **وضات** **بازا** **الإيجاب** **القبول** **لها**  
**وحضرة** **الموهوب** **له** **شرط** **في** **الحث** **فلو** **وهب** **الخالف** **لغاب** **لم** **يحث**  
**اتفاقا** **ابن** **ملك** **فليحفظ** **لا** **يحث** **في** **حلفه** **لا** **يسم** **ربحانا** **بسم** **ورد** **ويكفي**  
**والمعول** **عليها** **العرف** **فتح** **وعين** **السهم** **يقع** **على** **السهم** **المقصود** **فلا** **يحث** **لو**



حلف لا يشتم طيبا فوجد حجه وان دخلت الراحة الى دماغه فخرج ويحت  
في حلفه لا يشتمني بنفسها او وردا بشر او رقبها لادنها **للعرف ط**  
لا تزوج فزوجه فضولي فاجاز بالقول **حنت** **بالفعل** ومنه الكتابة  
خلاف الابن سماعه لا يحنت به يفتي خائنه ولو زوجه فضولي **حنت** لا تزوج  
**لا يحنت** بالقول ايضا اتفاقا لاستنادها لوقت العقد كل امرأة تدخل  
في نكاحي او نصير خلا لي فكذا فاجاز نكاح فضولي **بالفعل لا يحنت**  
بخلاف كل عبيد دخل في ملكي فزوجه بالالفعل حنت اتفاقا لكثره اسباب  
الملك عما ديه وفيها طلف لا يطلق فاجاز طلاق فضولي قولاً او فعلاً فهو  
كالنكاح غير ان سوق المهر ليس باجازه لوجوبه قبل الطلاق قال لامرأة  
العيران دخلت دار فلان فانت طالق فاجاز الزوج قد حلت طلق **مسألة**  
في عدم حنته باجازه فعلا ما يكتبه الوثوق في كونه **ان تزوجت امرأة**  
**بنفسه ابو كليل او فضولي** ودخلت في نكاحي بوجه ما تكن زوجته طالقا  
لان قوله او فضولي اخر عطف على قوله بنفسه وعاملته زوجته وهو خاص  
بالقول وانما يسد باب الفضولي لوزاذا واجزت نكاح فضولي ولو بالفعل  
فلا يخلص له الا اذا كان للعاق طلاقا كثره فرفع الامر الى شافعي يفسخ  
اليمن المضافة وقد بنا في التعليق ان الاتفاق في ذلك **حلف لا يدخل**  
**دار فلان انتظم المملوك والمتسامرة والمستعانة** لان المراد به السكن عرفا  
ولا بد ان تكون سكناه لا بطريق التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلان فدخل  
دارها وزوجها ساكن بها لم يحنت لان الدار ما تنسب اليه الساكن وهو الزوج  
نزع عن الواقعات **لا يحنت في انه لا مال له ولا دين على مفسد** يتشدد  
اللام اي محكوم بافلاسه او حلفه على **وملي** غني لان الدين ليس بمال بل وصف  
في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة فشرع قال لغيره والله لتفعلن كذا  
فهو خالف فان لم يفعل المخاطب حنت ما لم ينو الاستحلاف قال لغيره  
اقسمت عليك بالله او لم يقل عليك لتفعلن كذا فالخالف هو البشري ما لم  
ينو الاستفهام ولو قال عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف

الحجب لا يدخل فلان داره فيمينه على الهني ان لم يمكن منعه والافعال الهني  
والمنع جميعا اجر داره ثم حلف انه لا يتركها برقبها اخرج لا يدع ماله  
اليوم على غيره فقد مر للقاضي وحلفه برقبها ان كنت فعلت كذا فاجاز  
طالق فقال نعم وقد كان فعل طلق في الاشياء القاعدة الحادية عشر  
السؤال معادني الجواب قال امرأة زيد طالق او عبده حرا وعليه المشي  
ليبت الله ان فعل كذا وقال زيد نعم كان حالفا الى اخره او عي عليه  
فحلف بالطلاق ماله عليه شيء فزهره بالمال حنت به يفتي حلفان فلان  
ثقل وهو عند الناس غير ثقل وعنده ثقل لم يحنت الا ان ينوي ما عند الناس  
لا يعمل مع في القصد مثله ففعل مع شريكه حنت ومع عبده لما دون لا يزور  
ارض فلان فزور ارضا بينه وبين غيره حنت لان نصف الارض شهي ارضا  
بخلاف لا دخل دار فلان فدخل المشتري اذا لم يكن ساكنا **كتاب**  
**الحدود** وهو لغة المنع وشرعا **عقوبة مقدرة وجبت** **حق الله تعالى** زجر افعالا  
تجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم وليس مطهرا عندنا بل لمطهر القوبة  
واجب هو انها لا تسقط الحد في الدنيا **فلا تعذر** حد لعدم تقديره **ولا القضا**  
**حد** لانه حق الولي **والزنا** الواجب للحد **وطي** وهو ادخال قدر حشفة من  
ذكر **مكلف** خرج الصبي المعتوه **ناطق** خرج وطئ الاخرس فلا حد عليه مطلقا  
للشبهة واما الاعمي فيجد الزنا بالاقرار لا بالبرهان شرح ومهانية طائع  
في قبل **مشتبهة** حالا او ماضيا خرج المكرة والمدر وكفو الصغرة **قال**  
**عن ملكه** اي ملك الواطي **وشبهة** اي في المحل لا في الفعل ذكره ابن الكمال  
في دار الاسلام لانه لا حد بالزنا بدرا حريا **ويمكنه من ذلك** بان استلغ  
فقدت على ذكره فانما يحذر ان لوجود التمكن **او يمكنها** فان فعلها  
ليس وطئا بل تمكن فتم التعريف وزاد في المحيط العلم بالتحريم فلو لم يعلم  
لم يجد المشبهة ورده في الفقه بحرمة في كل ملة **ويثبت** **بشهادة اربعة رجال**  
**في مجلس واحد** فلو مشفق في حدوا بلفظ **الزنا** لا بلفظ **الوطي** **والجماع**  
وظاهر الدرر ان ما يفيد معنى الزنا يقوم مقامه ولو كان الزوج احدهم



اذ **الزكوى الزوج قد فيها** ولو شهد بناتها بولده للتمه لانه يرفع اللعان عن نفسه في الاول ويسقط نصف المهر لو قبل الدخول او نفقة العدة لو بعده في الثانية ظهرته فبما لهم **الامام عنه ما هو** اي عن ذاته وهو الايلج يني وكيف هو **واين** هو ومتى **زنا** ومن **زنا** الجواز كونه مكرها او بدار الحرب او في صباه او بامته ابنته فيسقط القاضى احتيا لا للزنا **وعداوا سر** وعلنا يعلم بحالهم **حكم به** وجوبا وترك الشهادة به اولى ما لم يترك الشهادة اولى نهر **ويثبت ايضا باقراره** صريحا صامحا ولم يكذب الاخر ولا ظهر كذبه بحبه او رفقها ولا اقربنا به بخبرها او هي باخر من الجواز بما يسقط الحد ولو اقرب او سرقة في حال سكره لاحد ولو سرق او زنا حد لان الانشا لا يحتمل التكذيب والاقرار يحتمل نهر **ربعا في محاسن المقرة الاربعة كلما اقرده** بحيث لا يراه **وساله كما مر** حتى عن الزنى بها الجواز بيانه بامته ابنته نهر **فانه يبينه** كما يحق **حد** فلا يثبت بعلم القاضى ولا بالبينه على الاقرار ولو قضى بالبينه فاقترعة لم يحد عند الثاني وهو الاصح ولو اقر رابعا بطلت الشهادة اجماعا سراج ويحلى بسيله ان رجوع عن اقراره قبل الحد اولى وسيطر ولو رجوع بالفعل **نهر** وبه بخلاف الشهادة وانكار الاقرار رجوع كما ان انكار الرجعة توبة كما يسجي وكذا يصف الرجوع عن الاقرار بالاحصان لانه لما صار شرط الحد صار حقا لله تعالى فصح الرجوع عنه لعدم المكذب وكذا عن سائر الحدود الخالصه كحد شرب وسرفه وان ضمن المال ونذب تلقينه الرجوع بلعك قبلت ولمست او وطئت بشبهة الحديث ادعى الزنا انها زوجته سقط الحد عنه كانت زوجة للغير بالبينه ولو تزوجها بعده اي بعد زناها او استرها لا يسقط في الاصح لعدم الشبهة وقت الفعل محرور رجم محصن في فضا حتى يموت ويصطفون كصفاء الصلاة لبعثه كلما رجم قوم تحوا او رجم خرون **فلو قتله شخص او فقا عينه بعد القضاء به فهدر** ويلبغى ان يعز لا فتية على الامام **نهر** ولو قبل اقبل القضاء بحب القضا صريحا العهد والدين في الخطا لان الشهادة قبل الحكم بها

لا حكم لها **والشرط بداية اليهوديه** ولو بحضرة صغيرة الا لحد فزجهم القاضى محضتهم فان ابوا او ماتوا او غابوا او قطعوا بعد الشهادة او بقضيه سقط الرجوع لغوات الشرط ولا يحدون في الاصح **كما لو خرج بعضهم عن الاهلية للشهادة بفسق او عا او خرس او قذف ولو بعد القضاء لان الامتناع من القضاء في الحدود وهو ولو محصنا ابا غيره فحد في الموت والغيبه كما في الحاكم **نهر** الامام هذا ليس حتما كيف وحضرة ليس بالزمن قاله ابن الكمال وما نقله المصنف عن الكمال تعينه في المنع **وبدا** الامام لو مقرر مقتضاه انه لو امتنع لم يحل للقوم رجوع وان امرهم لغوات شرطه فتح لكن يسجي انه لو قال قاض عدل قضت على هذا بالرجوع وسلك رجوع وان لم تعان المحرم وكبره للمحرم الرجوع وان فعل لا يحرم للميراث **وعسل وكفن وصلى عليه** وضح انه عليه الصلاة والسلام صلى على الغامدين وغير المحصن **بجلد مائة جلدة ان حرا ونصفها للعبد** بدلالة النص والمراد بالمحصنات في الآية الحاي ذكره البيضاوي وغيره وذكر الزيلعي ان غالب الانا على الذكور لكنه عكس القاعدة والعقد **لا يحده سبده** بغير اذن الامام ولو فعله هل يكفى الظاهر لا لقولهم كنه اقامة الامام نهر بسوط لا عقلة له في الصحاح ثمرة السياط عقدا طرفه متوسطا بين الخمارج وغير المولد ونزع ثيابه خلا ازارا لستر عورته وفوق جلده على بدنه خلا راسه ووجهه وفرجه قيل ومصدره وبطنه ولو جلده في يوم خمسين متواليه ومثلها في اليوم الثاني اجزاء على الاصح جوهره وقال علي رضا الله عنه **يضرب الرجل قائما** والمرأة قاعدة في الحدود والتعازير **عنه حد** على الارض كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز نهر وكذا لا يحد السوط لان المترك في المنفى يعصم ابن كمال ولا ينزع ثيابه الا الفرو والحشود تضرب جالسة لما روينا **ويحضر** لها الى صدرها في الرجم وجاز تركه لسترها بثيابه **لا يجوز** المحضر ذكره الشمني ولا يربط ولا يمسك ولو ضرب فان مقرا لا يتبع والا تتبع حتى يموت كما مر ولا يجمع بين جلد ورجم في المحصن **ولا بين جلد ونفي** اي تغريب في البكر**



وفهم في النهاية بالحبس وهو حسن واسكن للفتنة من التعذيب لانه يعود  
 على موضوعه بالنقض **الاساسية** وتعزير ما يفوض الالام فكذلك في كل جنابة  
 نهر ويرجم مريض زني ولا يجلد حتى يبرأ الا ان يقع الياس من برئته فيقام  
 عليه بحر فيقام على الجامل بعد وضعها لا قبله أصلا بل يحبس لوزناتها  
 ببينة فان كان حدها الرجم رجمت حين وضعت الا اذا لم يكن الولد من  
 بربيه فحتى يستغنى ولو ادعت الحبل بربها النساء فان قلن نعم حبسها  
 سنتين ثم رجمها اختيارا ان كان الجلد بعد النقاس لانه مرفق بشرائط  
**احصان الرجم** سبعه الحرة والتكليف عقل وبلوغ والاسلام والوطن  
 وكونه بنگاه صحيح حال الدخول كونها بصفة **الاحصان** المذكورة وقت  
 الوطن فاحصان كل منهما شرط لصيرورة الاحزبه محصنا فلو كان احد او  
 الحرة عبدا فلا احصان الا ان يطالا بعد العتق فيحصل الاحصان به لا  
 بما قبله حتى لو زني ذمي بمسلمة لا يرجم بل يجلد وبقى شرط اخر ذكره ابن  
 الكمال وهو ان لا يبطل احصانها بالارتداد ثم اسلم لم يعد الا بالادخول  
 بعده ولو بطل يحبسون او عند عادية الافاقه وقبل بالوطن بعده واعلم انه  
**لا يجب بقاء النكاح لبقائه** اي الاحصان فلو نكح في عمره مرة ثم طلق وبقى  
 مجرا وزيي يرجم ولظم بعضهم الشر وطفا **الشرط** الاحصان اثنتي عشرة  
 فخذها عن النص مستفها بلوغ وعقل وحرية ورابعها كونه مسلما وعقد  
 صحيح ووطن مباح متى اختلف بشرط فلا يرجم **باب الوطن الذي**  
**يوجب الحد والذي لا يوجب لقيام شبهة** لحديث ادرنا الحد وبالشهادتين  
 ما استطعت **الشبهة** ما يشبه الشيء الثابت وليس بثبات في نفس الامر  
 وهو ثلاثة انواع **شبهة حكمية** في المحل **شبهة اشتباه** في الفعل **شبهة**  
 في العقد والتحقيق دخول هذه الاوليين وتحقيقه فان ادعاه الى **الشبهة**  
 وبرهن قبل برهانه ويسقط الحد وكذا يسقط ايضا الجرح ودعواه **الا**  
 دعوى **الاكراه** خاصة فلا بد من **البرهان** لانه دعوى بفعل الغير فلا يلزم ثبوته  
 بحال لا يلزم **شبهة المحل** اي الملك وتسمى شبهة حكمية اي الثابت حكم

السبع جلد **وان ظن حرمة كوطي امه وولده وولد ولده** وان سفل ولو ولد  
 حيا فتح حديث انت وما لك لا يبايع ومقيدة الكنايات ولو خلاها خلا عن  
 مال وان نوي بها الا انما نهر لقول عمر رضي الله عنه الكنايات راجع ووطن  
**البائع** الامه المبيعة والزوج الامه المهوره قبل تسليمها للمستتر وزوجه وكذا  
 بعده في الفاسد ووطن **الشريك** اي حد الشريكين الحازبة **المشتركة** ووطن  
**جارية** مكاتبه وعبد له لا زوجه له وعليه دين فيحيط بماله ورقبته زايحي  
 ووطن **جارية** من الضيمه بعد الاحرار بدارنا او قبله ووطن **جارية** قبل الاستبراء  
 والتي فيها خيار للمستري والتي هي ختة رضاء وزوجه حرمت برديتها  
 او مطاوعتها لابنه او جماعه لامها او بنتها وان من الائمة من لم يحرم به غيرها  
 ذلك كما لا يخفى على المتتبع فزعموا في خمسة مسائل ممنوع ايضا ولا حد  
 ايضا **بشبهة الفعل** وتسمى شبهة اشتباه اي شبهة في حصل الاشتباه **ان**  
**ظن حله** العبرة لدعوى الظن وان لم يحصل له الظن ولو ادعاه احدهما فقط  
 لم يحد حتى يقرر جميع بعلمها بالحرمة نهر **كوطي امه ابويه** وان عليها شتمني **ومقتد**  
**الثلاث** ولو جملة **امه امراته وامه سيدة** ووطن **المرتهن** الامه **المرهونة**  
 في رواية كتاب الحدود وهو المختار زايحي وفي الهداية المستعير للمهر **المرتهن**  
 ويسمى حكم المستأجرة والمعضوبة وينبغي ان اللوم عليه كالمهونة نهر **ومقتد**  
**الطلاق على مال** وكذا المختلعة على الصلح بدائع ومقتدة **الاعتاق** والحال  
 انها هي **ام ولد** والوطن ان ادعى النسب في **الاولى** شبهة المحل **الاني الثانية**  
 اي شبهة الفعل **المختصة** زنا **الاني المطلقة** ثلاثا بشرطه بان تلد لاقل من  
 سنتين لا اكثر لا بدعوة كما مر في بابه وكذا المختلعة والمطلقة بعض  
**الاولى** بنهاية **والاني** ووطن **امراة** زفت اليه وقال للناسه زوجتك فلم  
 تكن كذلك معتدا خبره من فيثبت شبهة ولا حد ايضا **بشبهة العقد** اي  
 عقد النكاح عنده اي الامام **كوطي محرمة** نكحها وقال ان علم بالحرمة  
 حد وعليه الفتوى خلاصة لكن المرجح في جميع الشروح قول الامام فكان  
 الفتوى عليه **اولي** قاله قاسم في تصحيحه لكن في القهستاني عن الفتوى



على قولها في المتن وحده في الفتح انها من شبهة المحل وفيها يثبت النسب كما مر  
او وطن في **كتاب بغير شهود** لا حد لبينة العقد في المجتبى تزوج بغيره او منكو  
العقد او معتدته ووطنها طانا المحل لا يحد ويعز سر وان طانا الحرمة فلا حد  
عنده خلافا لما اظهر ان نسبها ثلاثة اقسام قول الامام **وحد بوطى امة**  
**احد وعمة** وسائر محارمه سوى الولاد لعدم البسوط بوطى **وحد بوطى**  
فظهرها زوجته **ولو معاومي** للتمييز بالسؤال الا اذا عاها فاجابته قائلة انا زوج  
او انا فلانة باسم زوجته فوافقها لان الاخبار دليل شرعي حتى لو اجابته  
بالفعل او بنعم **حد ودية** عطف على ضرره وجاز للفصل **ذني مهاجري** مستامن  
**وحد ذني ذني بحرية** مستامنة **لا يحد الحربي** في الاول **والحربي** في الثانية والاصل  
عند الامام الحدود كلها لا تقام على مستامن الا حد القذف **ولا يحد بوطى**  
**بجنته** بل يعز بوجع ثم عرق ويكره الانتفاع بها حية وميتة مجتبى في النظر الظاهر  
انه يطالب به بالقول ثم تضمن بالقيمة **ولا يحد بوطى اجنبية ذني** وقيل خبر الواحد  
كافي في كل ما يعرفه النساء بحري **عمر** لو علمه **ولا يحد بوطى** بغيره في الله وقيل خبر الواحد  
وبالعدة **او بوطى** **دبر** وقال ان فعل في الاجانب حد وان في عبده او امته او زوجه  
فلا حد اجماعا بل يعز قال في الدرر بنحو الاحراق بالنار ومهمل الحد او التنكيس  
من محل مرتفع باتباع الاجار وفي الحاي والحمل اصح وفي الفتح يعز بغيره حتى  
يوتى ويؤوب ولو اعتاد اللواط فله الامام سياسة قلت في النهر معز بالجم  
التقييد بالامام فيهم ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة فسرع وفي الجوهرة  
الاستمنا حرام وفيه التعذر بقلوب اسكن امراته او امته عن العت بذكره فانزله  
ولا يثبت عليه **ولا يحد بوطى** **اللوامة في الجنة على الصحيح** لانه تعالى استجبها وسماها  
خبيثة والجنة منزلة عنها فحق في الاشياء حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة  
وقيل سمعية فتوجد وقيل خلق الله تعالى طائفة بضعهم الا على الذكور والاصل  
كالاناث والصحيح الاول وفي البحر حرمتها استد من الزنا حرمتها فقل وسرعا وطبعا  
والزنا ليس بحرام طبعا ونزول حرمة بزوج وسرعا بخلافها وعدم الحد عنها الا حقها  
بل للتقليظ لانه مظهر على قول وفي المجتبى يكفر مستحلبا عند الجمهور **او ذني في دار**

الحساب واليحيى الا اذا زني في عسكر لا مير ولا لاية الاقامة هدايتي **وحد بوطى** **بكل**  
**بكل** **مكافئة** مطلقا لعلية ولا عليها وفي **عكسه حد فقط** ولا حد بالزنا بالمستاجر له  
اي الزنا والحق وجوب الحد كالمستاجر للحد منه فحق **ولا بالزنا بالكره** ولا باقرار  
ان انكر الاخر للشيء وكذا لو قال استترتها ولو حرة مجتبى وفي قتل **مذنب**  
**الحد بالزنا والقيمة** بالقتل ولو اذهب عنها لزم قيمتها ويستقط الحد لملكه للجنة  
العيافا ورت شبهة هدايته وتفصيل ما لو افضا في الشرح **ولو غصبها بغير زنا**  
**بها ثم ضمن قيمتها فلا حد** عليه تفاقا بخلاف **ما لو زنا بها ثم غصبها ثم ضمن**  
**قيمتها كما لو زنا بغير ثم نكحها** لا يسقط الحد اتفاقا ففتح **والخليفة** الذي لا ولى  
نوقه **يؤخذ بالقصاص والاموال** لانها من حقوق العباد فيستوفيه وفي الحق  
اما يمكنه او بمنفعة المسلمين وبه علم ان القضا ليس بشرط للاستيفاء القصاص  
والاموال بل التمكن فحق **ولا يحد** ولو قذف لغلبة حق الله تعالى واقامته المير  
ولا ولاية لاحد عليه **بخلاف مير البلدة** فانه يحد بالامام **باب**  
**الشهادة على الزنا والرجوع عنها** **شهادة** **واحد متقادم بلا عذر** كمرض او  
بعد مسافة او خوف طريق **لا تقبل** للثمة **الا في حد القذف** اذ فيه حق  
العهد **ويضمن المال المسروق** لانه حق العبد فلا يسقط بالتقادم **ولو اقر**  
**به اى بالحد مع التقادم حد** لانقضاء التهمة **الا في الشرب** **لا يسجد** **وتقادم**  
**بزوال الزنج** **ولغيره** **بعضي شهر** هو لاصح **ولو شهدوا بزنا متقادم**  
**حد الشهادة عند البعض** وقيل لا كذا في الخانية **شهادة** **واعلى زناه بغايبته**  
**جلدوا** **ولو على سرقة غايب** لا شرطية الدعوى في السرقة دون الزنا **اقر**  
**بالزنا مجبوا له حد** وان شهدوا عليه بذلك لا احتمال انها امراته او فقه  
كاختلافهم في طوعها او في البلد ولو كان على كل زنا **اربعة** كذب احد  
الفريقين يعني ان ذكروا وقتا واحدا وتبا عدل الكائنات والاقليات ففتح  
**ولو اختلفوا في زوايتي بيت واحد صغير حد** اي الرجل والمرأة استجبا  
لا مكان التوفيق **ولو شهدوا على زنا كما** **او لكن** **من يكر** **او رتقا** **او قرنا** **او**  
**هم فسقوا** **وشهدوا على شهادة البعثة وان** **وفضيلة** **شهادة** **والاصول**



بعد ذلك **لم يجد احد** وكذا لو شهدوا على زناه فوجدوا **محبوباً ولو شهدوا**  
بالزنا ولكن هم عريان او محدودون في قذف او ثلاثة احدثهم **محدود**  
او عدا او وحدا احدثهم كذلك بعد اقامة الحد **جدوا** والقذف ان طلبه  
المقذوف وارسل جلد له وان مات منه **هدر** خلافا لها ودية ترجمه  
في بيت المال اتفاقا ويجد من رجع من **الا ربعه** بعد الرجم فقط لاقتلا  
نمها دته بالرجوع قذفا وعزم ربع الدية وان رجع قبله اي الرجم **حدوا**  
للقذف ولا يرجم لان الامضاء من القضا في باب الحدود ولا ينبغي على  
خامس رجع بعد الرجم فان رجع **اخر حد** وعزم ربع الدية ولو رجع  
الثالث ضمن الربع ولو رجع الحقيق ضمنوها **اغتاسا** حاوي ضمن المزدني دية  
المزجوم ان ظهر **وا** غيرا كالشهادة **عبيدا** وكفار وهذا اذا اخرج المزدني  
بحرية اليهود واسلامهم ثم رجع قايلا تعذرت الكذب والافا لدية  
في بيت المال اتفاقا ولا يحكون للقذف لانه لا يورث بحر **كالو قتل من**  
**امر برجمه** بعد التزكية **فظهر** **وا** كذلك غيرا هل فان القاتل يضمن الدية  
استحسانا الشبهة صحة القضا فلو قتله قبل الامرا وبعده قبل التزكية  
اقتض منه كما يقتض بقتل المقضي بقتله فصا **ظاهر** الشهود **عبيدا** او  
لان الاستيفاء للولي زيلعي من الردة **وان لم تزل** الشهود **فوجدوا عبيدا**  
**فدينه في بيت المال** لا مثقاله امر الامام فقتل فعليه **وان قال** الشهود  
للزنا تعذرنا النظر قبلت **لا باحتة** لتحال الشهادة **الا اذا قالوا** تعذراه  
للتلذذ فلا يقبل لفسقه **فتح** وان انكر الا حصان **فشهد عليه رجل**  
**وامراتان** او ولدان **لزوجته** منه قبل الزنا **ترجم** ولو خلاها **كم**  
**طلقها** وقال **وطئتها** وانكرت فهو محضه باقراره دونها لما تقر  
ان الاقرار حجة قاصرة كما لو قالت **بعد الطلاق كنت نصرانية**  
**وقال كانت مسلمة** وترجم المحصن ويجلد غيره وبه استفتي عما يوجد  
في بعض نسخ اللتين من قوله اذا كان احدا الزانين محصنا فتأمل **زوج**  
**بالولي** قد دخل بها **لا يكون محصنا عند الثاني** لشبهة الخلاف

**باب حد الشرب** المحرم **مجدد مسلم** فلوارتد فسكر فاسلم لا يجد  
لا يقام على الكفار **ظهر** **تد** لكن في منية المفتي سكر الذي من المحرم حد في  
الاصح حرمة السكر في كل ملة **نا** **الحق** فلا يجد اخر من الشبهة **مكلف** طابع غير  
مستطير **لشرب الخمر ولو قطرة** بلا قيد سكر او سكر من **ببذ** مائه يعني **طوعا** عالما  
بالحرمة حقيقة او حكما بكونه في دارنا لما قالوا لو دخل حرمي دارنا فاسلم  
فشرب الخمر جازا هلا بالحرمة لا يجد بخلاف الزنا لحرمة في كل ملة قلت برؤية  
حرمة السكر ايضا في كل ملة فتأمل **بعد الافاقة** فلو حد قبلها فظالمه انه  
يعاد عيني **ذا** **اخذ السارب ربح** ما شرب من خمر او بنديق فمن قصر  
الراحتة على الخمر فقد قصر **موجودة** خبر الزبح وهو موند سماعي **بما** **الا ان**  
**تنقطع** الراحة **لبعد المسافة** وحينئذ فلا بد ان يشهد بالشرب طائعا  
ويؤثر اخذناه ورحمها موجودة **ولا يثبت** الشرب **بها** بالراحتة **ولا يتبعها**  
**بها** بل بشهادة رجلين **يسالها** **الامام** عن ما هيها **وكيف** **شرب** **احتمال**  
**الا كراه** **ومني شرب** **احتمال** التقادم **واين شرب** **احتمال** شرب في دار  
الحرب فاذا بينوا ذلك حبسه حتى يسال عن عدالته ولا يقضي بظالمه في حد  
ما خافته ولو اختلف في الزمان او شهدا حدكها بسكره من الخمر والاخر من  
السكر **مجدد** **طاهر** او يثبت **باقراره** **من** **صاحبا** **ثما** **ين** **سوطا** **متعلق** **بحد**  
**للمر** **ونصفها** **للحد** **وفرق** **على** **بذنه** **لحد** **الزنا** **كما** **مر** **فلو** **اقر** **سكران** **او** **شهدوا**  
**بعد** **زوال** **ديعتها** **لا** **بعد** **مسافة** **او** **اقر** **كذلك** **رجع** **عن** **اقراره** **لا** **يجد**  
لانه خالص حواسه فيعمل الرجوع فيه ثم يوتى باجماع الصحابة ولا اجماع الا  
براي عمر وابن مسعود رضي الله عنهم اجمعين **وكما** شرط قيام الراحة  
**والسكران** **من** **لا** **يفرق** **بين** **الرجل** **والمرأة** **والسبا** **والارض** **فقالا** **من**  
**يخطئ** **كلامة** **غالبا** **فلو** **نصفه** **مستقما** **فليس** **سكران** **بحر** **ويجوز** **للقوي**  
لضعف دليل الامام **فتح** **ولو** **ارتد** **السكران** **لم** **يرجع** **فلا** **يخرجه** **عسكره** **وهذه**  
احدي المسائل السبع المستثناة من انه كالصاحي كما بسط المصم معزيا  
للأشياء وغيرها وتقل في الاثرية عن الجوهرة حرمة اكل نجس وحشيشة







للسرقه ثم قتل وترك ما بقي ويؤخذ ما سرقه من تركته لعدم قطعته **ولا**  
**يطالب به ولد** اي فرع وان سفل **وعبد اباه** اي صله وان علا وسيد  
لنف ونشر مرتب بقذف **امته المحرمه المسلمه المحصنه** فلو كان لها ابن من  
**غيره** او اب وبخوفه **ملك الطلب** في النهز واذا سقط عنه الحد عز ربه يستم  
ولده **يعزله ولا ارث** فيه خلاف للسائغ **ولا رجوع** بعد اقراره **ولا**  
**اعتراض** اي خذ عوف ولا صلح ولا عفو فيه **وعنه** نعم لو عفي بالمقدوف فلا  
حد لا لصحة العفو بل لترك الطلب حتى لو عاد وطالب حد سمي ولذا  
لا يتم الحد الا بحضرة **قال الاخر** **زاني** فقال **الاخر** **لانت حد العلة**  
حق الله فيه **بخلاف ما لو قال له مثليا خبيت فقال بل** **تلم** يعزبا  
لان حقها وقد تساويا فتكافا **بخلاف ما سبجي** ولو تشاقبا بين يدي القاض  
او تضاربا لم يتكافا فالحكم بحبس الشرع ولتفاوت الضرب **ولو قال له**  
**وهو من اهل الشهادة فردت به حديث ولا لعان** الاصل ان الحد من اذان  
اجتمعا وفي تقديم احدهما استقاط الاجز وجب تقديم احتيا لا للدر واللعان  
في معنى الحد ولذا قالوا لو قال لها يا زانية بنت الزانية **ما** بالحد لئلا يفتي  
اللعان **ولو قالت في جوابه زينت بك او معك حد** اي الحد واللعان  
للسكوت بالخطاب لانها لو اجابت بانت اذني مني حد وحده خائفة ولو  
كان ذلك مع اجنبية حدث دون تصديقها **اقر ببول** **ثم نقاه** **ولا**  
**وان عكس حد القذف والولد فيها لاقراره** **ولو قال ليس بابني ولا بابنك**  
**فهذا** لان انكر الولادة قال لامراة **يا زاني حد** اتفاقا لان الحد تحذف  
لترجيح **ولو رجل يا زانية لا** وقال **الحمد** **لحد** لان الهاتد خل لها الغر كعدا  
قلنا الاصل في الكلام التذكير **ولا حد بقذف من لها ولد الاب له**  
معروف في بلد القذف **او من لاعت بولد** لان اماراة الزنا او بقذف  
رجل وطى في غير ملكه بكل وجه **كام** **ابنه او بوجه** **كامته** مستكره **او في**  
**ملك المحرم ابدا** **كامته** **اخته** **رضاعا** في الاصح لغوات العفة او بقذف  
من زنت بغيره **لنفق** **الا حصان** او بقذف مكاتب مات عن وفاء

لاختلاف الصحابة في حرمة فاورت شبهة **وحد قاذف وطى امرها حائضا او**  
**امته مجوسية ومكاتبه وسلم نكح محرمته في كفره** لنبوت ملكهم من وفي الاخرة  
خلافها **وحد مستامن قذف مسلما** لانه التزم ايضا حقوق العباد **بخلاف**  
**حد الزنا والسرقه** لانها حدود اندر المحصنة كحد المحرمات الذي في حد في  
الكل الى المحرمات كمن قد مناع من المنة **تصح** **بالحكم** **بالسكرا** ايضا وفي السرارية  
ان اعتقدوا حرمة المحرم كانوا كالمسلمين وفيها لو سرقوا الذي اوزنا فاسلم ان  
ثبت باقراره او شهادته اكل الذمة **اقر القاذف بالقذف فان اقامه** **ربعة**  
**على زنا** ولو في كفره لسقوط احصائه كما مر **واقر بالزنا** اربعاء كما مر عبارة  
الدرر اقراره بالزنا فيكون معناه او اتا بينت على اقراره بالزنا فقد حرر الجحر  
ان البينة على ذلك لا تعتبر اصلا ولا يعول عليها لانه ان كان منكرا فقد رجعت قلفوا  
البينة وان كان مقرا لا يسمع مع الاقرار الا في سبع مذكورة في الاشياء ليست  
هذه منها فلذا حيز المص العبارة فتنه **حد المقذوف** يعني اذا لم تكن الشهادة بحد  
متقادم كما لا يخفى **وان عجز عن البينة للحال واستأجل لاحضار شهوده في**  
**المصر** **يوصل الي قيام المجلس فان عجز حد ولا يكفل ليذهب** **لطلبهم بل مجلس**  
**ويقال ابعث اليهم** من يحضرهم ولو اقام اربعة فساقا انه كما قال دري الحد  
عن القذف والمقذوف والشهود ملتقط **يكفي جحدوا حد الجنائيات** **اتخذ جنسها**  
**بخلاف ما اختلف** جنسها كما بيناه وعمر اطلاقه ما اذا اتخذ المقذوف امر  
تعديل كلمة امكلمات في ايام طلب كلهم بعضهم وما اذا حدد المقذوف الاسوط  
ثم قذف اخر في المجلس فانه ثم الاول ولا يسمى الثاني للتراخل وما اذا قذف  
فحقق قذف اخر حد العبد فان اخذ الثاني كماله ثمانون لوقوع الاربعين  
لها فتح وفي سرقة الزبلي قذفه في حد ثم قذفه لم يحدنا بنا لان المقصود وهو  
اظهار كذبته ودفع الغار حصل بالاول انتهى ومفاده انه لو قال يا ابن الزانية  
وامه ميتة في اصر حدنا بنا كما لا يخفى واذا قيدته بالحدان التخصر  
يتعدد بتعدد الفاظه لانه حق العبد شرع عاين القاضيه رجلا يزني  
او يسرق لم يحد استحسانا وعن محمد بن حنبل في حد القذف والقود



قلنا الاستيفاء للقاضي وهو مندوب الدر بالخبر فالحققة الزهمة حواشي السعدية  
**باب التعزير لغة التاديب مطلقا وقول القاموس انه يطلق على ضرب به**  
**دون الحد فلفظ هو وسرقاتا ديب وقول الحد اكثر تسعة وثلاثون سوطا**  
**واقلة ثلاثة** لو بالضرب وجعل في الدر ربعا ربع مراتب وكله مبني على عدم  
تفويضه للحاكم مع انها ليست على طلاقها فان من كان من اشرف الاشرف او  
ضرب غيره فادما لا يفي تعزيره بالاعلام واراى انه بالضرب صواب **ولا يفرق**  
**الضرب فيه** وقيل يفرق ووفقا بان بلغ القضاء يفرق والا لا يفرق وهما بنية ويكون به  
وبالحبس **وبالصفع على العتق وفركا لاذن وبالكلام الضيف وينظر القاضي له**  
**بوجود عبوس** ويشتم **غير القذف** مجتبه وفيه عن السرخسي لا يباح بالصفع لانه من اعلا  
ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبلة **لا باخذ مال في المذهب** بحر  
وفيه عن البرازية وقيل يجوز ومضاه ان يسكر مذمة ليسخ ثم يعيده له فان ايسر  
من توبته صرف الى ما يري وفي المجتبى انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ والتعزير  
**ليس فيه نقد بل هو موقوف الى رأي القاضي** وعليه مستأخنا زيلعي لان المقصود منه  
الزجر واحوال الناس فيه مختلفة بحر **ويكون التعزير بالنقل كمن وجد رجلا مع امرأة**  
**لا تحل له** ولو اكرهها فلها ثقله ودمه هدر وكذا الغلام وهما بنية ان كان يعلم  
**ان لا يترجى بصياح** وضرب **بما دون السلاح** والله بان علمه نترجى بما ذكر  
**لا يكون بالقتل وان كانت المرأة مطاوعة قتلها** كذا اعزاه الزيلعي للسندوني  
ثم قال وفي منية المفتي لو كان مع امراته وهو يزني بها او مع محرمة وهما مطاوعا  
**قتلها جنيها** انتهى واقره في الدر قال في البحر ومقادة الفرق بين الاجنبية والزوجه  
والمحرمة فمع الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من عدم الاتزاج والزوجة  
غيرها **مطلقا** انتهى ورد في المتن بما في البرازية وغيرها من التسوية بين الاجنبية  
وغيرها ويدل عليه تنكير السندواني نعم ما في المنية مطلق فيعمل على القيد ليتفق كلامهم  
والذاجن مني الوهبانية بالشرط المذكور وهو الحق بلا شرط احصان لانه ليس  
من الحد بل من الامر بالمعروف وفي المجتبى لاصل ان كل شخص راى مسلما يزني  
ان يحل له قتله وانما يمتنع خوفا من ان لا يصدق انه زنا **وعلى هذا القياس**

**المخابرنا نظلم وقطاع الطريق وصاحب المكر وجميع الظلمة بادني سني لم قيمة**  
وجميع الكبار والاعوانه والسعاه يباح قتل الكل ويثاب قاتلهم انتهى في الفتاوى الناصية  
بقتل كل موزي شرح الوهبانية ويكون بالنفي عن البلد واليهي موطئ بيت المنسدين  
وبالاجرا من الدار ويهدمها وكسر دنان الخمر وان صلواتها ولم ينقل احراق  
بيته وبقيمة كل مسلم حال **ببشارة المعصية** فنية **وما بعدا فليس ذلك**  
**لغير الحاكم** والزوج والمولي كما ينبغي شرع من عليه التعزير لو قال لرجل اقم علي  
التعزير برفعه ثم رفع الحاكم فانه يحتسب به فنية واقره المصوم في دعوى  
الخانية لكن في الفقه ما يجب حقا للعبد لا يقيم الا الامام لتوقفه على الدعوى  
الات يحكم فيه فليحفظ **ضرب غيره بغير حق وضربه المصروب ايضا بغير ان**  
**كالوتشائمين** يدري القاضي ولم يتكافأ لما مر **ويبدل باقامة التعزير بالبادي**  
لانه اقللم فنية وفي جامع الفتاوى جاز المجازاة بمثل في غيره وجب جلا لاذن  
به ولمن انصرف ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل والعفو افضل من عفو واصل  
فاجره على الله **وهي حيسة** ولو في بنية بان يمنع من الخروج منه نهر مع ضربه  
اذا احتاج لزيادة تاديب **ضربه اسد** لانه حنف عدد افلا يخفف وصفا  
**ثم حد الزنا** لنبوته بالكتاب **ثم حد الشرب** لنبوته باجماع الصحابة لا بالكتاب  
لانه لا يجزى في الحد في **ثم القذف** لصنف سببه باحتمال القاذف **وعزرا**  
**كل من ترك منكر او موزي مسلم بغير حق بقول وفعل** الا اذا كان الكذب  
ظاهرا كما كلب بحر **ولو بغير العين** او اشارة اليد لانه غيبة كما يجزى في الحضر  
من تركه من تركه بحر وكل من تركه بعضه لاحد فيها التعزير او اشارة **فيعزله**  
يسمى ولد وقذفه **وبقذف مملوك** وكوام ولده **وكذا بقذف كافر** وكل من  
ليس بمحصن **بزنا** ويبلغ به غاية كما لو اصاب من اجنبية محرما غير جماع او  
اخذ السارق بعد جمعه للمناع قبل اخراجه وقبها عدا كما لا يسلم غايته **وبقذف**  
اي شتم مسلم **ما يبا فاسقا** **الات يكون مطوارة الضيق** كما سب مثلا او  
علم القاضي بفسقه لان الشين قد الحقه هو نفسه قيل قول القائل **فحق فان**  
**الا القاذف اثباته** بالبيدته بحر **ابلايان سببه لا يسمع ولو قال**



يا زاني فاراد اثباته سمع لثبوت الحد بخلاف الاول حتى لو بينوا فسقه  
تمامه حق الله اوله بعد قبيلته وكذا في جرح الشاهد ويتبعني ان يسأل  
القاضي عن سبب فسقه فان بين سببا شرعيا كقبيلته وجنبته وعنايته  
وخلوته بها طلب بيته ليعززه ولو قال هو ترك واجبا لان القاضي المستور  
عما يجب عليه تغل من الفرائض ما لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى من ترك  
الاستغفار بالفقه لا تقبل شهادته والمراد ما يجب عليه تعلمه منه **نور وعز** الشاتم  
**بيا كافر** وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافر انفسه والا لا به يفتي شرح وهبانية  
ولو اجاب به بلبسك كفر خلاصته وفي التاتارخانية قيل لا يعززه ما لم يقل يا كافر  
بالله لانه كافر باطاعتك فيكون محتملا **يا خبيث** **يا سارقا** **يا فاجر**  
**يا مخنت** **يا خاين** **يا سفيد** **يا بلبد** **يا احمق** **يا مباهي** **يا عوان** **يا لوطي** وقيل  
يسال فان عني انه من قوم لوط عليه السلام لا يعززه وان اراد انه يعمل عملهم  
عززه عنده وحد عند الله والصحيح تعزيره لوفى غضبه وهزل في **يا زنديق**  
**يا منافق** **يا رافضي** **يا متدعي** **يا يهودي** **يا نصراني** **يا لص** **يا ان يكون**  
**لصا** لصدق القائل كما مر والنداء ليس بقيد الا لاجناس كانت او فلان  
فاسق ونحو ذلك ما لم يخرج مخرج الدعوى فيه **يا ديوت** وهو من  
لا يغار على امراته او محرمه **يا قريظان** مراد من ديوت بمعنى معص  
**يا سارق** **يا الخزي** **يا الكا** **يا ابن الفحمة** فيه ايماء انه اذا تشتم اصله  
عززه بطلب الولد كما ابن الفاسق يا ابن الكافز وانه يعززه بقوله يا فحمة  
لا يقال الفحمة غير الفحش من الزانية لكونها تجاهر به بالاجرة لانا نقول  
لذلك المعنى لم يحذفان الزنا بالاجرة يسقط الحد عنده خلافا لما ابن  
ملك كمال لكن صرح في المصنفات بوجوب الحد قال المصنف وهو ظاهر  
**يا ابن الفاحشة** **انت ما وى للمصوص** **انت ما وى لزواني** **يا من**  
**يلعب بالصبيان** **يا صرم** **زاده** معناه المتولد من الوطى الحرام فيجوز  
حاله المحيض لا يقال في الصرم لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لانا نقول  
كثيرا ما يراد به الخداع اللئيم فانه لا حد فصرع اقر على نصيب الدنيا  
او عرف بها لا يقتل ما لم يستحل ويبالغ في تعزيره او يلاع عن جوارحه

فتاوي وفيها فاسق تاب وقال ان رجعت الى ذلك فاستهدوا عليه نه  
رافضي فزجج لا يكون رافضيا بل عاصيا ولو قال ان رجعت فهو كما فزجج  
تلمذه كفارة بين **يا عجز** **يا حمار** **يا خنزير** **يا كلب** **يا تيس** **يا قرد** **يا ثور** **يا بقر**  
**يا حيد** لظهور كذبهم واستحسن في الهداية التعزير ولو لمخالط من الاشراف  
وتبعة الزماعي وعززه **يا حجام** **يا ابله** **يا ابن الحجام** **وابوه ليس كذلك**  
**واوجب** الزماني التعزير في **يا ابن الحجام** **يا مواجر** لانه عرفنا بمعنى الجور  
وهو الما بون بالقارسية وفي المنقط في عرفنا يعززه فيها وفي ولد الحرام  
نور الضابط انه متى نسبته الى فعل اختاري محرم شرعا وتعدا راعفا  
يعززه والا لا ابن كان **يا ضحك** يسكون الحما من يضحك عليه الناس لما يفتضحها  
من يضحك على الناس وكذا **يا مسخر** واختار في القاية التعزير فيها وفي **يا ساهر**  
**ويا مقام** وفي اللتقي واستحسنوا التعزير لو العقول له ففتها او علويا **يا ادعي**  
**سرقه** على شخص **وتعزير** عن اثباتها لا يعزركم الوادعي الى اخره **دعوي**  
**توجب تكفير** **وتعزير** المدعي عن اثبات ما ادعاه فانه لا يسمي عليه اذا صدر  
الكلام على وجه الدعوى عند حاكم شرعي ما اذا صدر على وجه التخاص  
فانه يعززه فتاوي قاري الهداية **بخلاف دعوي الزنا** فانه اذا لم يثبت بجدا  
من وهو اي التعزير **حق العبد** **بالسفيه** **فيكون فيه الابراء والعفو** **والتكفيل**  
**زليعي** **واليمين** ويحلف بالله ما له عليك هذا الحق الذي يدعي لانه ما قلت  
خلاصة **والشهادة على الشهادة** **وشهادته رجل وامرأتان** كما في حقوق العا  
ويكون ايضا حقا به ولا عفو فيه الا اذا علم لامام انزجار القائل ولا يمين كما  
لو ادعى عليه انه قبل اخته مثلا ويجوز اثباته بدع شهادته فيكون مدعيا  
شاهدا معه معه اخر وما في القنينة وعنه ما لو كان المدعي عليه ذميرة  
وكان او ما فعل بوعظ استحسانا ولا يعزره يجب ان يكون في حقوق الله  
فان حقوق العباد ليس للقاضي اسقاطها فتح وما في كراهية الظهيرة وجعل يصل  
ويضرب الناس بيده ولسانه فلا باس باعلام السلطان به لئلا يجر فيفدان من  
باب الاجناس فان اعلام القاضي بذلك يكفي تعزيره ثم قلت وفيه من



الكفا لا معناه بالبحر وغيره للقاضي تحريمه للمتهم وان لم يثبت عليه وكل  
 تعذر رده تعالى يكفي فيه جنس العدل لا يثبت في حقوقه تعالى يقضي فيها بغير  
 اتفاقا ويقبل فيها الجرح المجرد كما مر وعليه فما يكتب من الحاشية في خواصها  
 يعمل به في حقوق الله تعالى ومن اقرى بتعذيب الكاتب فقد اخطأ انتهى  
 ملخصا وفي كفاية العيني عن الثاني يجمع الجرح ويترك الصلاة احتسبه  
 واودبه ثم اخرجهم ومن يثبت بالقتل والسرقة وضرب الناس اجسده واخذ  
 في السجن حتى يتوب لان شر هذا على الناس وشر الاول على نفسه **سنة مسلم**  
**زميا عن** لا اذ ارتكبت معصية فتقيد مسائل الستم بالمسلم اتفاقا في فتح وفي  
 القنية قال اليهودي ويخونني يا كافر يا ثم ان سق عليه ومقتضاه انه تعذر ولا رتكا  
 الاثم جبره واقره المص لكن نظره في النهي قلت ولعل وجه ما مر في يافاسق  
 قائل **يعز المولى عبده والزوج زوجته ولو صغيرة كما سيجي على تركها**  
**الزنية الشرعية مع قدرتها عليها وتركها غسل الجنابة وعلى الخروج من المنزل**  
 لو بغير حق وترك **الاجابة الى الفرائض** لو طاهرة من نحو حيض وبلوغ ذلك  
 ما لو ضربت بولدها الصغرى عند بكائه او ضربت جارية غيرة لا تتخطى عظم  
 او شتمته ولو بخونا حمارا وادعت عليه ومن قتل نيا به او كلمته ليس بها اجنبي  
 او كسفت وجهها لغير محرم وكلمته او شتمته او اعطت ما لم تجر العادة  
 بالا اذنه والصا بط كل معصية لاحد للزوج وللمولى التعزير وليست منه ما لو  
 طلبت نفقتها او كسوتها والحق لان لصاحب الحق مالا جبر ولا على ترك الصلاة  
 لان للنفقة لا تعود اليه بل اليها كذا اعتمد المص تبعا للدرر على ما في الكنز  
 والمليق واستظهره في حضر المجتبي **والاب تعزير الابن عليه** وقد صان ان  
 للمولى ضرب بن سبع على الصلاة والحق بغير الزوج نزل وفي القنية له اكره طفل  
 على تعلم قران وادب وعلم لغزضته على الوالدين وله ضرب باليتيم فيما يضرب  
 ولده الصغرى لا يمنع وجوب **تعزير** فيجزي بين الصبيان وهذا الحق  
 عبد ما لو كان الله بان زنا او سرق منع الصغرى من مجتبي **من حداث**  
**عن** وفيه كذا قد مر هذا الامارة عن زنا زوجها بمثل ما مر فانت

تاديبه مباح فتقيد بشرط السلامة قال المص وهذا ظاهر انه لا يجب على الزوج  
 ضرب زوجته اصلا **ادعت على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك**  
**عليه عن تركها لو ضرب المص الضرب فاحشا** فانه يعزير ويضرب  
 مات شمي عن الثاني لوزا والقاضي على ما تفرقت فمات نصف الدية في  
 بيت المال لقتله بفعل ما ذون فيه وغير ما ذون في نصفه زيلعي  
 فروع ارتدت لنفان زوجها نجر على الاسلام وتعزير خمسة وسبعين  
 سوطا ولا تزوج بغيره به يغتني بملقط ارحل الى مذهب الشافعي يعزير  
 سرا حيد قذف بالتعريض يعزيرها وي زنا با امرأة ميتة يعزير اختيارا  
 ادعى على اخوانه وطى امراته وجلبت نفقت فان برهن فله قيمة النقصا  
 واخلف خصمه فله تعزير المدعي منه وفي الاستباه خدع امرأة انسان  
 واخرجها وزوجها بحبس حتى يتوب ويموت لسعيه في الارض بالفساد  
 من له دعوى على آخر فانه حده فامسك امله للظلمة فحسوم وغرموهم  
 عزير يعزير على الورع البار كتحريف كوا التمرة التعزير لا يسقط بالقوة  
 كالحديث قال واستثنى الشافعي ذوي الهينات قلت قد قدمناه لاصحابنا  
 عن القنية وغيرها وزاد الناطقي في اجناسه ما لم يتكرر فيضرب التعزير  
 وفي الحديث تجافوا عن عقوبة ذوي المروة **الا في الحد وفي شرح الجامع**  
 الصغرى للمناوي الشافعي في حديث اتق الله لا تاتي يوم القيمة بغير حلة  
 على قبضك له رغاء او بقرة لها خوار او شاة لها نواج يوخذ منه تحريش  
 اسار وقنحوه فليحفظ **كتاب السرقه هي لغة اخذ الشيء**  
 من الغير خفية وتسمية المسروق سرقه مجازا وشرعا باعتبار الحرمة اخذه  
 كذلك بغير حق انصا با كان ام لا وباعتبار القطع **اخذ مكلف ولو انثى**  
 او عبدا او كافرا او مجنونا حال افاقته **نا طوق بصير** فلا يقطع اظهر لاحتمال  
 نطقه بشبهة ولا اعني حمله بالغير **عشرة** درهم لم يقبل مضروبة لما في المعزير  
 الدرهم اسم للمضروبة **جبارا ومقلدا** فلا قطع بنقرة وزنها عشرة مضروبة  
 ولا بد منها قيمة دون عشرة وتعزير القيمة يوم وقت السرقة ووقت القطع



ومكانه بتقويم عدلين لها معرفة بالقيمة ولا قطع عند اختلاف المقومين  
 ظهرت **مقصود**ة بالاختلاف قطع بثبوت قيمته دون عشره وفيه دينار او  
 دراهم مصروفة الا اذا كان لها وكماله عاده تخيس **ظاهرة الاخراج** فلو  
 اتلم دينار في الحرز وخرج لم يقطع ولا ينتظر تقوطه بل ضمن سله لانه استهلكه  
 وهو سبب المضان للحال **خفية** ابتدا وانتهالوا الاخذ بها لا ومنه ما بين العتارين  
 وابتدأ فقط اولياد وعل العبرة لزعم السارق ام لزعم احدها خلاف **من**  
**صاحب يد صححة** فلا يقطع السارق من السارق فتح **ما لا يتسارع اليه**  
**الفساد** كلهم ففواكه مجتبي ولا بد من كون المسرقة متعة ما مطلقا فلا  
 قطع بسرقة خمر مسلم مسلما كان السارق او ذميا وكذا الذي اذا سرق  
 من ذمي خمر او خنزير او ميتة لا يقطع لعدم تقومها عند ذكره الباقيات  
 وبوافقه **في دار العدل** فلا يقطع بسرقة في دار الحرب وبغى بدائع **من حرز**  
 برة واحدة اتخذ مالكة ام تعذر **لا شبهة ولا تاويل فيه** وثبت ذلك عند  
 الامام كما سيتضح **فيقطع ان اقربها من** واليه رجع الثاني **طائعا** فاقراره  
 بها مكرها باطل ومن المتأخرين من افق بصحة ظهوره وسفقه **لو**  
**شهد رجلان** وسالهما الامام كيف وهي **وان هي** زاد في الدرر  
 وما هي ومتي هي ومن سرق وبينها ما احتياطا للدرر ويحبسه حتى يسأل  
 عن الشهود لعدم الكفاية في الحدود ويسأل القرع عن الكل الا الزمان وما في  
 الفقه الا اللعان مخريف **نحوه رجو** عه **عن اقراره بها** وان ضمن المال  
 فلذا لو جمع احدهم او قال هو مالي او شهدا على اقراره بها وهو محذور او  
 يسكت فلا قطع شرح وهما ينه فان **اقربها ثم هرب فان في قفول لا تتبع**  
**بخلاف الشهادة** كذا نقله المصنف عن الظهيرية ونقله شارح العوايه ان لا  
 قيد العورية ولا قطع بنكول ولا اقرار مولي على عبده بها وان لمزم للمالك  
 لا اقراره على نفسه والسارق لا يفتي بحقوقه لانه جور تخيس وعزاه القهستاني  
 للواقعات فعلا لانه خلاف الشرع ومثله في السراجية ونقل في التخيس  
 عن عصام انه سئل عن سارق يشكر فقال عليه السلام فقال الامر سارقين

ما في

هاتوا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى اقر فاني بالسرقه فقال سبحان الله  
 ما رايت جورا شبه بالعدل من هذا وفي كراه البرازية من المسايخ  
 من افق بصحة اقراره بها مكرها وعن الحسن محل ضربه حتى يقر  
 ما يظهر العظم ونقل المصنف عن ابن العز الحنفى مع انه عليه الصلاة والسلام  
 امر الزبير بن العوام بتعذيب بعض المعاهد من حين كتم كبرجى  
 ابن اخطب ففعل فدلهم على المال قال وهو الذي يسع الناس  
 وعليه العمل والا فالشهادة على السرقات انذر الامر ثم نقل عن الزيلعي  
 في اخرباب قطع الطريق جواز ذلك سياسة واقره المصنف بالبحر  
 وابن الكمال زاد في النهي في النهي التحويل عليه في زماننا الغلبة الفساد  
 ويحمل التجسس على زمانهم ثم نقل المصنف عن القينة لو كسر سبه  
 او يد ضمن الساتر سبه كالمال لا لو حصل ذلك بسوره الجدار او  
 مات بالضرب لنذوره عن الذخيرة لو صعد ليفر خوف التعذيب  
 فسقط فوات ثم ظهرت السرقة على ايدي اخر كان للورثة اخذ الساتر  
 بدية ابيهم وبما غرمه السلطان لتعديه في هذا التثبت ويحجى في  
 العصف **حصي بالقطع بسنة** او اقراره فقال المصنف من هذا متاع **لتم سيرا**  
**منى** وانما كنت او دعت **او قال سبه** شهودي زورا او اقره من باطل  
**وما شبه ذلك فلا قطع** ونذرت يقينه كيلا يقر بالسرقة كما لا يقطع لو شهد  
 كافران على كافر ومسلم بها في حقها اي الكافر والمسلم ظهوره **تشان جمع**  
**واصاب كالا قدر نصاب قطع** ان كان اخذ المال بعضهم استغسانا سدا  
 لباب الفساد ولو فيه من صغير او مجنون او معنوه او محرر لم يقطع احد شرط  
 للمقاطع حضور شاهدين وقت القطع كحضور المدعي بنفسه **حتى لو غاب**  
 او مات لا قطع في كل سوي رجم وقوف مجرقت لكن نقل المصنف في الباب الاتي  
 تصح خلافة قتيبة ويقطع بسباح وقنا وانبوس بفتح الباء وعود ومسد  
 وادهاك وورس وزعفران وحندل وعنبه وفصوص خصر اي زمرد وياقوت  
 وزبرجد ولؤلؤ ولعل وفير وزنج وانما رباب متخذ من خشب وكذا بكل



ما هو من اعز الاموال وانفسها ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل غير  
مرغوب فيه هذا هو الاصل لا يقطع بقاءه اي حقير يوجد مباحا في دار الخب  
لا يحزن عادة وحسين وقصص سكر ولو ملحا وطير ولو بطا او دجا جافي الا  
غاية وزرنيخ ومغرة وبغرة زاد في المجتبى واسنان وخشخاش وخرف وزجاج  
كسرة كسرة ولا بما يتسارع فسادا كلين ولحم ولو قديدا وكل مهيا لكل  
كخبز وفي ايام قطع لا قطع بطعام مطلقا سمي فقاكه رطبة ومز على شجر ويطبخ  
وكل ما لم يبق حولا وزرع لم يحصد لعدم الاحراز واستر به مطرقة ولو الاناء  
ذهبا والآت له ولو طبل الغزاة الا صلح لان صلاحية للسهم صارت شبهة  
غاية وصليق كلب وقضبة وسطريخ وزد لتاويل الكسر نهان النكر وباب  
مسجد ودار لانه حرز لا يحز ويصحف صبي ولو مجلد لان الحلية تبع وعبد  
كبير يصير عن نفسه ولو نائما او محبونا او اعمل لانه اما غصبا وخداع ودفا تر  
غير الحساب لانها لو سرقته كتبت تفسير وحديث وفقر فكصف والا فكتب  
بخلاف العبد الصغير ودفا تر الحسنا الماضي حسابا بها لان المقصود ورقها فيقطع  
ان يبلغ نصا بالاما المعمول بها فالمقصود علم ما فيها وهو ليس بمال فلا يقطع بلا  
لوق بين دفا تر تجار وديوان واقواف نهر وكلب وهد ولو عليه طوق من ذهب  
علم السارق به اولا لانه تبع ولا يخاف في ودعة ذهب اي خذ قهرا واختلاس  
اي اختطاف لانها الركن وينش لقبور ولو كان القبر في بيت تقفل في الاصل وكان  
الثوب غير الكفن وكذا لو سرق من بيت فيه قبر او ميت لتا وله زيارة القبر  
او التجهيز والاذن بدخوله عادة ولو اعادة قطع سلسة ومال عامته او مستر  
وحصر مسجد واستار كعبة ومال وقف لعدم المال كجر ومثل يند ولو دسبه  
موجلا او زيدا عليه وجود لصير ورثة شرعا اذا كان من جنسه ولو حكما  
بان كان له درهم فسرق دناير وبكسرة هو الاصل لان النقد من جنس واحد  
بخلاف العرض ومنه الحلي فيقطع به ما لم يقل اخذته رهنا وقضا واطلق الشارعي  
اخذ خلافا لجنس الجانسة في المالة قال في المجتبى وهو اوسع فعمله عند  
الضرورة بخلاف سرقة من عريم ابير او عريم ولد الكسبي او عريم مكانه او

عريم عبده المازون المديون فانه يقطع لان حق الاخذ لغريم ولو سرق من عريم  
ابنه الصغير لا كسرقة يميني قطع فيه ولم يتغيرا ما لو تبدلا العين او السبب كالبيع  
قطع على ما في المجتبى ومن ذي تحريم لا رضاع فلو حرمة رضاع قطع كابن عم  
هو اخ رضاعا فانه رحم نسب محرم رضاعا عيني فقط كلام الزيلعي ولو السرق بالضرورة  
اي غير ذي الرحم بخلاف مال اذا سرق من بيت غيره فانه يقطع اعتبارا بالاذن  
لحرز وعنده وبخلاف مريضته صوابه مرضعه بلان ابن النكاح مطلقا سوا سرق  
من بيتها او بيت غيرها فانه يقطع لما سرق ولا بسرقة من زوجته وان تزوجها بعد  
القضا بالقطع جوهرا وزوجها ولو كان المسروق من حرز خاص له ولا عبد من  
سيده او عرسه او زوج سيده لاذن بالدخول عادة ولا من مكانه وخسته  
وضرة ومن مغنم فان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل نصا شبهة غاية مجتبا  
وحام في وقت جرمه العادة بدخوله وكذا جواريات الجار والخانات مجتبى  
وبيت اذن في دخوله ولو اذن للخصوص بدخول غيرهم وسرق ينبغي ان يقطع علم  
انه لا يعتبر الحرز بالمحافظ مع وجود الحرز بالمكان لانه اقوي فلا يعتبر الحافظ  
في الحام لانه حرز ويعتبر في السحر لانه ليس بحرزه يفتي شمني وكل ما كان  
حرزا النوع وهو حرز الانواع كلها يقطع سرقة لولوة من اصطبل على المذهب  
وقيل حرز كل شئ معتبر بحرزه مثله والاول هو المذهب عندنا مجتبى لكن جزم  
القهيستان في بيان الثاني هو المذهب قنينة لا يقطع قفاف هو من يسرق الدراهم  
بين اصابعه وقفاش بالفا وهو من يها الغلق الباب يفتح اذا قش ما نوتا  
او بابا زلفا او خلا البيت من احد فلو فيه احد وهو لا يعلم قطع شمني ويقطع  
لو سرق من السطح نصا بالاذن حرز شرع وهما يند او من السجدة اذ به كل  
مكان ليس بحرزه في الطريق والصحر او رب المتاع عند اي بحيث يراه ولو  
الحافظ نائما في الاصل لا يقطع لو سرق ضيقا من اضافه ولو من بعض بيوت  
الدار او من صندوق تقفل لاقتلال الحرز او سرق شيئا ولم يخرج من الدار  
لشبهه عدم الاخذ بخلاف الفصب وان اخبره من حجر الدار التسعة جدالي  
صحها او غار من اهل الحجر على حجر اخري لان كل حجر حرز او تعبت فدخل



او التي كذا روينه في نسخ المتن والشرح باور صوابه بالواو كما في الكفر شيئا  
في الطريق يبلغ نضابا **ثم اخذه** قطع لان الرمي حيلة يعتاده السارق فاعتبر  
الكل فعلا واحدا ولو لم يأخذه لواء خذه غنم فهو مضيع لاسارق **او حمله على راسه**  
**فناقه واخرجه** او علق وسنه في عنق كلب زجره لان سيره يضاف اليه **والقاء**  
**في الماء** فاخرجه بجره **السارق** لما مر **اولا** بجره **بل** ولا اخذه فوق جريه على الاصح  
لانه اخذه بسببه زيلعي قطع في الكل ما ذكرنا ويشمل على الاخيرها قالوا لو حلف على  
طريقه الى منزل السارق لم يقطع فكذا والله اعلم حزم الحدادي وغيره بعدم قطع  
**وان نسبتم** تاو له **اخر من خارج الدار** وادخل يده في بيت واخذ ويسمي للظرف  
ولو وضعه في النقب ثم خرج واخذه لم يقطع في الصحيح **سمي** او طرأ في شق صارت  
**خارجة من نفس الكرم** فلو اخذه قطع وفي الحال بعكسه **او سرق من برعي ومن قطار**  
بفتح القاف الابل على شق واحد **او حمله** لا يقطع لان السارق والقايد والراعي  
لم يقصدوا الحفظ **وان كان** معها حانظا او حيل فسرقة منه او سرقا جوارقا بفهم  
الجيم فيه متاع ورده يحفظه او نائما عليه وبقره او ادخل يده في صندوق الغنم او  
في جيبه او كمنه **فاخذ المال قطع** في الكل والاصل ان الحردان امكن دخوله فهنك  
تدخوله والافاد خال المدينية ولا خذ منه **سرو** سرقها مضوبا لم يقطع  
ولو معلقا او في قسطا طاح قطع فتح اخرج من حرز شاة لا تبلغ نضابا فاتبها  
اخرى لم يقطع سرق مالا من حرز فدخل خر وحمل السارق بما معه قطع للحمل  
فقط **سراج قال** **ناسا** **رق هذا التوب قطع** **ان اصاب** لكونه اقرا به بالسرقه  
**وان نوته** ونصب التوب لا يقطع عدة لا قرارا دره وتوضعه اذا قيل هذا قاتل زيد  
معناه انه قتله واذا قيل قاتل زيد معناه انه يقتله والمضارع يحتمل الحال والاستقبال  
فلا يقطع بالسك قاتل وفي شرح الوهبانية ينبغي الفرق بين العالم والجاهل لان  
العوام لا يفرقون الا ان يقال يجعل شبهة لدر الحد وفيه بعد **الامام قاتل السارق**  
**سياسة** لسعيه في الارض بالفساد دره وهذا ان ادعاه واما قتله ابتداء فليس  
من السياسة في شيء **نهر قلت** وقد ساعدت معني بالبحر في باب الوطن الموجب للحد  
ان التقيد بالامام يفهم انه ليس القاضيه الحكم بالسياسة فليحفظ **ب** **تفنيته**

القطع واثباته **تقطع** **بين السارق من زنده** هو مفصل السرخ **كسبه** وجوبا  
وعند الشافعي ندبا ففتح **الاف** **خرو برد** **شديد** **ين** فلا يقطع لان الحد زاجر لا يمتنع  
ويجبر استوسط الامر **وشن زنده وموفته** كاجرة حداد وكلفة حسم **على السارق**  
عند التسببه بخلاف اجرة المحضر المحضوم فعمل بيت المال وقيل على الممر كرج  
وهما نية قلت وفي قضا الخائنه هو الصحيح لكن في قضا البرازيه وقيل على المدي  
وهو الاصح كالسارق **ورجله اليسري من الكعبان** **عاد فان عاد** ثالثا **او حبس**  
وعزرا ايضا بالضرر **حتى يتوب** اي يظهر اماراة التوبة شرح وهما نية وما روي  
يقطع ثالثا **واربعان** **صح** **عمل على سياسة** او نسخ **كمن سرقوا** **بها** **الميسري**  
**مقطوعة** او **شلا** او **اصبعان** منها **سواها** **سوي** **لا** **بها** **اورجله اليمنى** **مقطوعة**  
**او شلا** لم يقطع لانه اهلاك بل حبس لينوب ولا يضمن **قاطع** **ليد اليسري** ولو  
عدا في الصحيح **نهر اذا امر بخلاف** لانه اثلث واخلف من جنسه ما هو خير منه  
وكذا لو قطعه غير الحدادي في الاصح **ولو قطعه احد قبل الامر والقضا وجب القضا**  
في العمد والدية في الخطا وسقط القطع **عن السارق** **سوا** **قطع** **بمنه** **امساره**  
**وقضي القاضيه** **بالقطع** **كالامر على الصحيح** **فلا ضمان** **كافي** وفي السراج سرق فليس  
بواخذها قطعت بمنه قصاصا وقطعت رجله اليسري **وطالب المسروق منه**  
لما لا يقطع على الظاهر **شرط القطع مطلقا** وفي اقرار وسهادة على المذهب  
لان الخصومة شرط لظهور السرقة **وكذا حضوره** اي المسروق منه **عند الاداء**  
للسهادة **وعند القطع** لا يحتمل ان يقر له بالملك فيسقط القطع لاحضوره **شهود**  
على الصحيح شرح المنظومة قلت بخالف لما قدم متنا وسر حافيت حرز وقد تردد  
الشر بلاية بما يفيد ترجيح الاولى فيما لم يفرع على قوله **وطالب المسروق الخ** فقال  
**فلو اقر انه سرق** **بما لا ضمان** **بوقف القطع على حضوره** **ومخاضته** **وكذا**  
**لو قال سرق** **لهذه الدراهم** **اولا** **او رمي** **من هي** **اولا** **اخر** **من هو صاحبها**  
**لا قطع** لانه يلزم من جهالة عدم طلبه **وكل من** **لريد** **صحيحة** **ملك الخصم**  
ثم فرغ عليه بقوله كودع وغاصب **موتون** **وارب** **وقضي** **وقا** **بض**  
على سوم **سرا** **وصاحبها** **بان** **باع** **درهما** **بدرهما** **مقبضها** **افترامه**  
لان السر آفاسد بمنزلة المصنوب بخلاف معطي الربا لانه بالتسليم



يقوله ملك ولا يد شمني ولا قطع بسرقة اللقطة فانية ومن لا يدل صحبه  
**فلا** ملك الخصوصية كسارق سرق منه كما ياتي بعد القطع لقطع خصوصية  
احد ولو مالكا لان يده غير صحبه **ويقطع بطلب المالك ايضا او سرق**  
**منهم اي من الثلاثة** وكذا بطلب المالك مع غيبة المرقن على الظاهر لا نه هو  
للك لا بطلب المالك العين المسروقة او بطلب السارق لو سرق من سارق  
بعد القطع لسقط عصمة **بخلاف ما اذا سرق الثاني من السارق الاول**  
**قبل القطع** او بعد ما دري بشبهة فان له ولو لم يمال القطع لان سقوط  
التقوم ضرورة القطع ولم يوجد قصار كالمصاب ثم بعد القطع هل للار  
استرداده روايات واختلاف الكمال رده للمالك سرق شيئا ورده قبل  
الخصوصية عند القاضي الى ما لك ولو حكوما كاصوله ولو في غير عيال الذي لسرق  
بعد القضا بالقطع ولو بهت مع قبض او ادعى انه ملكه وان لم يبرهن للشبهة  
او نقصت قيمته من النصاب بنقصان السهم في بلد الخصوصية لم يقطع في  
المسائل الا ربعة اقرب سرقة نصاب ثم ادعى احدها شبهة مستطعة للقطع  
لم يقطع قديما قرارهما لانه لو اقر انه سرق وفلان فانكر فلان قطع المقر  
كقوله قتلنا انا وفلان ولو سرقا وغاب احدهما وشهد اي شهدا ثمان  
على سرقة ما قطع الحاضر لان شبهة الشبهة لا تعتبر ولو اقر عبد بملك سرقة  
قطع ورد السرقة الى المسرقة منه لوقامة كما لو قامت عليه بينة بذلك لكن  
بشرط حضرة مولاه عندا قامت بها خلافا للثاني لا عندا قرار مجدا اتفاقا  
ولا غير على السارق بعد ما قطعت بينة هذا لفظ الحديث رده وغيرها  
ودعاه الكمال بعد قطع بينة وقره العين لوقامة وان باعها او هبها  
لبقائها على ملكها لهما ولا فرق في عدم ضمان بين هلاك العين واستهلاكها  
في الظاهر من الرواية لكنه يفتي بآدا قيمتها وديانة وسوا كان الاستهلاك  
قبل القطع او بعده محبتي وفيه لو استهلك المشتري منه او الموهوب له  
فلما ذكر تضمنه ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئا وقال يضمن ما لم  
يقطع فيه سرق ثوبا فشتعه نصيبان ثم اخرج به قطع ان بلغت قيمة نصابا  
بعد شقة ما لم تكن اتلافا بان ينقص اكثر من نصف القيمة فله تضمن

القيمة فيما لم يستند الى وقت الاخذ فلا قطع زايحي ماله يضمن نقصان  
السرق مع القطع صح الجنازي لا و قال الكمال الحق بغيرتي اختيار تضمن  
القيمة يسقط القطع لما مر ولو سرق سائة فذبحها فخرجها لما مر انه لا قطع  
في الحكم **وانه بلغ حجمها نصابا** يضمن قيمتها ولو فعل ما سرق من الحجرين  
وهو قدر نصاب وقت الاخذ ردها هرو ونا ينرا وانته قطع وردت وقال  
لا يرد لتقوم الصنعة عندها خلافا له وما نحو الخاس لو جعله او ان كان  
كان يباع وزنا فكذا روايات عدد افني السارق اتفاقا اختيارا ولو صبغه  
احمر او طحن الحنطة او لت السوق فقطع لاررد ولا ضمان وكذا الموصغه  
بعد القطع بحر خلافا لما في الاختيار ولو صبغه اسود رده لان السوا  
تقصان خلافا للثاني وهو اختلاف زمان لا زمان لا زمان سرق في ولاية سلطان  
ليس لسلطان اخر قطعه اذ لا ولاية على من ليس تحت يده فليحفظ هذا  
الاصل اذ اكان للسارق كفان في معصية واحد قيل لقطععات وقيل  
ان تميزت الاصلية وامكان الاقتصار على قطعها لم يقع المزاييد  
لانه غير مستحق للقطع والا لکن متميزه قطعا هو المختار لانه لا يمكن من اقامة  
الواجب **باب قطع الطريق** وهو سرقة الكبري من قصده ولو في المصر  
ليلا به يفتي وهو معصوم على شخص معصوم ولو دمي على المستامين فلا حد  
فاخذ قبل اخر شيء وقتل نفس حبس وهو المراد بالتقي في الآية وظاهره  
ان المراد توزيع الجزية على الاحوال كما تقر في لاصول بعد التعزير لما  
منكر التخوين حتى توب لا بالقول بل بظهور سيما الصلحا او موت وان  
اخذ ما لا معصوما بان يكون لمسلم او ذمي كما مر واصاب كل انصاب  
قطع يده ويخله من خلاف ان كان صحبه الاطراف لئلا يفوت نصفه  
وهذه حالة ثمانية وان قتل معصوما ولم يأخذ ما لا قتل هذه حالة ثالثة  
حد لا قصاصا فلذا لا يعفو ولي ولا يشترط ان يكون القتل موجبا  
للقصاص لوجوبه جزا الحاربة لله تعالى مخالفة امره وبهذا الحد  
يستغني عن تقدير معاصها كما لا يخفى والحالة الرابعة ان قتل واخذ المال



خير الامارين ستة احوال ان شاق قطع من خلاف ثم قتل او قطع ثم صلب او  
فعل الثلاثة او قتل وصلب او قتل فقط او صلب فقط كذا فصله الزليعي ويصلب  
حياتي الاصح وكيفيته في الجوهرة وبيع بطنه بريح قسطنطينه ويخضض به حتى  
يموت ويترك ملاقة ايام من موته ثم يخل بينه وبين اهله حتى ليدفنوه  
لا اكثر منها على الظاهر وعن الثاني ترك حتى تقطع وبعد اقامة الحد عليه لا يفتن  
ما فعل من اخذ مال بقتل وجرح زليعي ويجزي الاحكام للذكورة على الكمال  
ببشارة بعضهم الاخذ والقتل والاعطاف خافته وحجر وعصى لهم كسيف و  
الحالة الخامسة ان تضيء الى الحج اخذ قطع من خلاف وتهدد حرصه لعدم  
اجتماع قطع وضمان وان جرح فقط اي لم تقبل ولم ياخذ بضما با قال الزليعي  
ولو كان مع هذا الاخذ قتل فلا حد ايضا لان المقصود هنا المال وهي من الغراب  
او قتل عمدا واخذ المال فتأب قبل مسكه ومن تارقه رده المال ولو لم يرد  
قبل الاخذ او كان منهم غير مكلف او اخرس او كان ذورهم محرم من احد  
المائة او شريك مفاوض او قطع بعض المارة على بعض او قطع لبعض الطريق  
بلا او نهارا في مصر او بين مصرين وعن الثاني ان قصده بلا طلقا او نهارا  
سلاح فهو قاطع وعليه الفتوى بجرح ودره واقره المص فلا حد جواب للمسائل  
الست وللولى القود في العمد او الارسل في غيرهم او العفو فيها العبد في  
حكم قطع الطريق كغيرهم وكذا المبراة في ظاهرها رواية فتق لكنها لا تصلح  
محتج في سر اجية والدر فيهم امارة فباشرت الاخذ بالقتل قتل  
الرجال دونها كالمختار عشرين سنة قطع واخذت وقتل قتلن وضمن  
المال ويجوز ان يقتل دون ما له وان لم يبلغ بضما او يقتل من يقتل  
عليه لا طلاق الحد من قتل دون ما له فهو شهيد فتق ومن تكرر الحق كمن  
الوف من في المص اي خفي مرارا ذكره مسكين قتل به سياسة لتعديه  
بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل ولا بان خفي من لا القتل  
بالقتل وفيه القود عند غير ابي حنيفة كتاب الجهاد  
اورده بعد الحدود والاتحاد المقصود من وجب ان يترقي عن خفي وهو لغته

مصدر جاهد في سبيل الله وسرع الدنا الى الدين الحق وقتال من لم يقبله سمي وعنه  
ابن الكاكي بان هذا هو سعي في القتال في سبيل الله مباشرة او معاونة بما لا  
دامي او تكثير سواد او غير ذلك انهم ومن توا بعد الرباط وهو الاقامة في مكان  
ليس وراءه اسلام من المختار وصح ان صلاة للرباط اجسمائة ودرهم بسبعماية  
وان مات فيه اخبري عليه عمله ورزقه وامن القتات وبعث شهيدا امنا من  
الفرع الا كبر وتما منه في الفقه هو فرض كفاية كل ما فرض لعينه وهو فرض  
كفاية اذا حصل المقصود بالبعث والا ففرض عين ولعله قدم الكفاية لكثرة  
القتال وان لم يبدونا وما قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم وخوهم  
في الاسر المحرم فتشيع بالعمومات كاتوا المسلمين حيث جردوهم ان  
قام به البعض ولو عبيدا او نساء سقط عن الكل فلا يقيم به احديهم من ما  
الموا بترك كذا في الكمال من المالكين واما ان توههم ان فرضية تسقط  
عن اهل الهند بقيام اهل الروم بقتلهم بغيره على الاقرب فالاقرب من العدو  
الي ان تقع الكفاية فلو لم تقع الا بكل الناس فرض عين كصلاة وصوم ومكة  
المحاضرة والتجهيز فبما في الدر لا يفرض على صبي وبالغله ابوان او احدا  
لان طاعتها فرض عين وقال صلى الله عليه وسلم للعباس بن مرداس ما اراد  
الجهاد الزم ملك فان الجنة عند رجل امك سلاح وفيه لا يحل سفره في خطر  
الابادتها وما لا خطر فيه يحل بلا اذ ثمانية السفر في طلب العلم وعبد وامرأة  
حق الولي الزوج ومفاده وجوبه لو امرها الزوج به فتق وعلى غير الزوجية  
نهر قلت تعليل التمني بضعف بيتها فيند خلافة وفي الجرائد ما امر  
فيما يرجع الى النكاح وتوا بعد واعني معقدا اي اعرج فتق واقطع لحيهم  
ومديون بغير اذن عن يمينه لا وكيفية ايضا لو امره بتجسس بالنفس من  
وهذا في الحال ما الموجد له الخروج ان علم برجوعه قبل خلو له ذخيره  
وعالم ليس في البلد افقد منه فليس له الغزو وخوف ضياعهم وعصفي الزارة  
السفر ولا يخفى ان المقيدين غيرهم بالاولي وفرض عين اذا حكم العدو  
فينحرج الكل ولو بلا اذن ويأثم الزوج ويخوف بالمنع ذخيره ولا بد لفرضية



من من اخذ وهو الاستطاعة فلا يخرج المريض المدنف اما من يقدر على الخروج  
دون الدفع ينبغي ان يخرج لتكثير السوادارها باقعة وفي السراج وكرط الوجوه  
القدرة على السلاح لا من الطريق فان علم انه اذا حارب قتلوا لم يحارب  
اسر لمزومه القتال ويقبل للمستفد ومنها دي السلطان ولو كان كل منهما  
فاسقا لانه جبر تشهير في الحال ذخيرهم وكره الجعل اي خذلان من الناس  
لاجل الغزاة مع الغني اي مع وجود شي المال درو صدد الشريعة ومفاده  
ان الصبي يعلم القيمة فليحفظ والا لدفع الضرر الاعلى بالادنى فان حاصرناهم  
دعونا لهم الى الاسلام فان سلموا فيها والا فالى الجزية لو حاربناهم كما يجي  
فان فعلوا ذلك فلهم ما لنا من الانصاف وعليهم ما علينا من الانتصاف  
فخرج العيالات اذ لا يحاطون بها عندنا بويده قول علي رضي الله تعالى عنه  
انما بذلوا الجزية لتكون دماهم كدما ثنا واولهم كموالنا ولا يحل لنا ان  
نقاتل من لا تبلغ الدعوة بفتح الدال الى الاسلام وهو وان استمر في زماننا  
شرقا وغربا لكن لا شك ان في بلاد الله من لا شعور له بذلك بقي او بعد الاسلام  
لا الجزية ففي التاتار خائنه لا ينبغي قتالهم حتى يدعواهم الى الجزية نهر خلافا  
لما نقله المصنف ونذرونا من بلغة الا اذا تضمن ذلك ضررا ولو بغلبة الظن  
كانت يستعدون او يخصمون فلا يفعل فتح ولا يقبلوا الجزية نستعين  
بالله ونحاربهم بنصالحنا بنق وحرقتهم وعزقتهم وقطع اسجارهم ولو ممتدة  
وافساد زرعهم الا اذا غلب على الظن ظفرا فبارة فقه ورميهم بببل وكفوه  
وان تترسوا ببعضنا ولو تترسوا ببني يسل ذلك الكسبي ونقصدهم الى الكفا  
وما اصاب منهم اي من المسلمين لادته قبه ولا كفارة لان الفروع لا تفرق  
بالغرامات ولو وقع الامام بلدة فرضها مسلم او ذمي لا يحل قتل احد منهم  
منهم اصلا ولو اخرج واحد ما حل حينئذ قبل الباقى لجواز كون المخرج  
هو ذاك فتح ونهينا عن اخراج ما يجب تعظيمه وحججه الاستحقاق به  
لمصنف وكتب فقد وحديث وامرأة ولو عجزوا المداواة هو الاصح ذخير  
واراد بالهني ما في مسلم لا تسافر بالقران في ارض العدو الا في جيشين

يوم من عليهم لكن اخرج العجائز والامهات اولي وان دخل مسلم اليهم باضاحان جاز حل  
المصنف معه اذا كانوا يوفون بالعهد لان الظاهر عدم تعرضهم لهذا  
ونهيها عن عذر وغلول وعن مثل عذر الظفر بهم ما قبله فلا بأس بها  
اختيار ومن قتل امرأة وعمره يكلف شيخ حد فان لاصباح ولا نسل له  
فلا يقتل ولا اذا ارتد واعني مقعد وزمن ومعتوه وراثة واهل كنانة  
لمحاطة الناس الا ان يكون احدهم ملكا او مقاتلا او ذراي او طار  
في الحرب ولو قتل من لا يحل قتله ممن ذكر فعله التوبة والاستغفار فقط كسا  
المعاصي لان دم الكافر لا يتقدم الا بالانان ولم يوجد ثم لا يتركونه في  
دار الحرب بل يحلونهم تكثير للفتن وتما في السراج سجي فزعان الاول  
لا بأس بحمل راس المشرك لو فيه غنيمتهم اقزاع قلما وقد حل ابن مسعود  
يوم بدر راس ابي جهل والقاها بين يديه عليه الصلاة والسلام فقال صلى  
الله عليه وسلم الله اكبر هذا فرعون بن فرعون امي كان سمر علي وعلى  
امي اعظم من سمر فرعون على موسى وامته ظهيرة ثانيا في لا بأس بنسب  
قبورهم طلبا للمال تاتار خائنه وعبارة الخائنة قبور الكفر فحمت الذي  
ولا يحل الكفر ان يبدأ الصلة للسلوك بقتل كالا يبرأ قريته لباغي ويتبع  
الفرع عن قتله بل يغله لاجل ان يقتله غيره فان فقد قتله ولو قتله فهد  
لعدم العاصم ولو قصد الاصل قتله ولا يمكن دفعه الا بقتله قتله لجواز  
الدفع مطلقا وجوز الصلح على ترك الجهاد معهم حال منهم او منا لو خير القول  
تعالى وان جفوا المسلم فاجتنب ونبتذ اي تعلمهم بنقص الصلح تحرزا عن العذر  
المحرر لو خير الفضل عليه الصلاة والسلام باهل مكة ونقاتلهم بلا نبتذ مع خيانة  
ملكهم ولو بقتال ذي منعة باذن ولو بدونه انتقض حقهم فقط وتصلح  
للمرتدين اذا غلبوا على بلدة وصارت دارهم دار حرب لو خير بالمال والا  
يغلبوا على بلدة لا لان فيه تقوية للمرتدين على الردة وذلك لا يجوز فقه وان اخذ  
المال منهم لم يرد لانه غير معصوم بخلاف اخذه من بغاة فانه يرد بعد وضع  
الحرب وذا رها فتح ولم يبع في الزيلعي حرمان نبيهم ما فيه تقوية لهم على الحرب



كذلك وعبيد وخيل **ولا تخلمهم اليهم ولو بعد صلح** لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك  
وامر بالميرة وهي الطعام والقماس فجاز استحسانا **ولا تقتل من امنه حرا في**  
**مزة ولو قاسقا او اعشى او قانيا او صبيا او عبدا** اذن لها في القتال **بأي لغة كان**  
**الامان ولو كانوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين** ذلك بشرط انهم ذلك من  
**المسلمين فلا ابان لو كان بالبعد منهم** ويصح بالصريح كما منت ولا بأس عليكم  
وبالكناية كقوله اذا اظنه امانا وبالاشارة بالاصابع الى السماء ولونادى للمسلمين  
بالامان هو لو مستغنا وصح طلبه لذرا به لاله ويدخل في الاولاد والادلاء  
ولو غار عليهم عسكرا حرم بعد القسمة علوا بالامان فعلى القاتل الدية وعلى الواطئ  
للمر والولد غار عليهم عسكرا حرم بعد القسمة علوا بالامان فعلى القاتل الدية  
وعلى الواطئ للمر والولد حرم مسلم تبعا لبيه وترد النساء والاموال الى اهلها يعني  
بعد ثلاث حيض **وينقص الامان لم يقاوه** سر ومباشرة بلا مصلحة برب  
**وبطلان امان ذي الا اذ امر به مسلم شمني واسير وتاجر وصبي وعبد مجبورين**  
**عن القتال** وصح عمل امان العبد وفي الخائفة خذمة للمسلم مولاة الحربي امان له  
**ومجنون شخص اسلم ثم لم يها بر اليها لا يملكون القتال** **باب المغنم**  
**وقسمته في الحرب** لغنيمة ما ينل من الكفار غنوة والحرق غنوة فحسب وبقية ما  
للعائنين والغني ما ينل منهم بعد خراج وهو لكافة المسلمين **اذا فتح الامام**  
**بلدة صلحا جري على وجبه وكذا من بعده** من الاما وارضا بنقي ملكة لهم  
**ولو فتحها عنوة** بالفتح اي قهر اقسما بين الجيش ان شأوا فراقا لها بحرية عليهم  
وسعهم **وخراج** على اراضيهم والاول اولى عند حاجة الغائبين واخرها منها  
**وانزل بها قوما غيرهم** ووضع عليهم **الخراج** فلجزية لو كانوا كافا فلو مسلمين  
وضع العشر الاخير **وقتل الاساري** ان شأوا ان لا يسلموا او استقرهم او تركهم حرا  
**زمت لنا** الامم كيا العرب والمزبدن كما سجي **وحرم منهم** اي اطلاقهم محبانا ولو  
بعد اسلامهم بن كمال لتعلق حق القاتل وجوزة الشافعي لقوله تعالى فاما منا  
واما فذلنا نسخ بقوله تعالى اقتلواهم حيث وجدتموهم شرح مجمع **وحرم فداؤهم**  
بعد تمام الحرب ما قتله فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم دروا وصدور شريعت

وقال المجوز وهو اظهر الروايتين عن الامام شمني وانفقوا انه لا يفادي سنيا  
وصبيان وخيل وسلاح الا للضرورة ولا باسرا سلم اسيرا الا اذا امر على  
اسلامه **وحرم رد لهم الي دارهم** ثابت في شرح الشرح تبعا للدرر ومن المتن  
تبعا لابن الحمال للعلم به من منع للابن لا في **وحرم عقدها بة شق ثقلها الي دار**  
**قتلهم ويحرق بعد** اذ لا يعذب بانا لا اربها كما تحرق اسلحة وامعة  
**تعد ثقلها وما لا يحرق منها كزيد** يدفن موضع خفي وتكسر اوانيهم وتراق ادعا  
مغاينة لهم **ويترك صبيان ونساء منهم شقا** اخر اجها بارض خربة حتى  
**يموت جوعا** وعطشا للمني عن قتلهم ولا وجه الى ابقائهم **وجدا المسلمون حنة**  
**او عقر با في رحا لهم ثم اتي في دار الحرب** ينزعون ذنب لعقربا بينا ب الحنة  
قطعا للضرورة **بلا قتل** ابقا للنسل بانا رخانه وفيها مات نساء مسلمات  
ثم ذاهل الحرب بجامعون الاموات تحرق بانا **ولا تقسم غنيمة الا اذا قسم**  
عن اجتهاد او الحاجة القلة فتصعد **ولا يدايع** فتحل اذا لم يكن الامام محولة  
فان اجوالا يحرمهم باجر المثل وان كان فاذا تعذر فان بحال لو قسمها قدر  
كل على حيلة قسم بينهم والافقو مما شق وشق حكمه ولم تبع الغنيمة قبلها الا للامان  
ولا لغنيمة يعني المتمول ما للوباع شيئا بطعام جاز جوعهم **ورد البيع لو وقع**  
**دفع الفساد فان لم يكن رد ثمنه** لغنيمة فحاشية **ورد الخصة كقتل الاسوق**  
**وحربي او مرتد اسلم ثم بلا قتال** فان قاتلوا ساركمهم ولا من مات ثم قبل  
**قصة او بيع** ولو مات بعد احدى امة **او بعد الاخر** ازيدا ربا يورث نصيبه  
لنا كد ملكة تا ترخا نيه وفيها ادعى رجل فهو الوقعة وبرهن وقد قسمت لتنفذ  
استحسانا ويعطى بقدر حقه عن بيت المال وما في الجهر من قياس الوقف على  
الغنيمة رده في النهر وحررنا ه في الوقف **ولهم** اي للعائنين **الانتفاع** فيها اي في  
دار الحرب **يعلف وطعام وحطب وسلاح** ودهن **بلا قسمة** اطلق الكل تبعا  
للكز وقبر في الوقاية السلاح بالحاجة وهو الحق وقبر الكل في الظهيرة بعده  
نهي لاما من الكلة فان نهي لم يبح فينبغي يقيد المتون به **وبلا بيع وموت**  
فلوباع رد ثمنه فان قسم تصدق به لو غير فقير ومن وجد ما لا يملكه اهل الحرب



كصيد غنم فهو مشترك فيتوقف بيعه على اذنه الامير فان هلكا والتمس ان يقع اجازة  
والارادة للقيمة بحره وبعد الخروج منها الا ابرضا لهم ومن اسلم منهم قبل مسكه معهم  
نفسه وطفله وكل ما معه فان كانوا اخذوا حرز نفسه فقط او او دعة معصوم  
ولو ذميا فلو عند حربي ففني كما لو اسلم ثم خرج اليها ثم ظهر باعلى الدار فالحمة  
فني سوى طفله لتبعيته لا ولده الكبير وزوجته وحمله وعقاره المقاتلة وامته المقاتلة  
وجملها لانه جزوا الام حرزى دخل دارا بغير ما ان فاخذه احدا فهو وما معه  
فني لكل المسلمين سواء اخذ قبل الاسلام او بعده وقالوا اخذه خاصة وفني الخسيس  
لغايتان فنية وفيها استاجر وكخذمة سفره ففني بغير من المستاجر ولا احد فنيته  
اذا شرط في الحق لانه المستاجر فصلا في كيفية القسمة المعتبرة في الاستحقاق  
لهم فارس وراجل وقت الجائزة اي الانفصال من دارنا وعند الثاني وقت  
القتال فلو دخل دار الحرب فارسا ففني اي مات ففني استحق سهم من قومه  
دخلوا جلا ففني فارسا استحق سهمها ولا يسهم لغيره من واحد صحيح كبير صالح  
لقتال فلو مريض ان صح قبل الغنمة استحقه استحقا ان لا لو مهر او كثر تاتار  
خائنه وكان الفرو في حصول الارهاق الكبير مريض لا بالمهر ولو غصب نفسه قبل دخوله  
او كبر خرا ونفرو دخل راجلا ثم اخذه فله سهمان لا لوباغده ولو بعد تمام القتال  
فانه يسقط في الاصح لانه ظهر ان قصده التجارة ففني واقره المصطنع نقل في  
الشر بلانية عن الجوهر وكثير ما يخالف وفي القهستان في لوباغده وقت القتال  
فراجل على الاصح وبعد قتال فارس بالاتفاق انتهى فتنبه وتحفظ هذه القود ففني  
الخطا في الاقسا والقضا ولا يسهم لغيره من امرأة وذوي ومجنون ومعتق ومات  
ورضع لهم قبل اخراج الخسيس عندنا اذا باشر القتال ففني المرأة تقوم بمصالح  
المرضى وتداوي الجرح او دل الذي على الطريق ومفاده جواز الاستعانة بالكاثر  
عند الحاجة وقد استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود ورضع لهم ولا يبلغ  
به السهم الا في الذي اذا دل في زاد على السهم لانه كالاجرة والبراذين خيل العجم  
والعتاق بكسر العين جمع عتيق كرام خيل العرب والخي الذي يوه عربي وامر عجمية  
والفرق عكسه قاموس سواء لا يسهم للراجل والبغل والحمير والارهاق والخسيس

الباقي بقسمة ثلاثة عندنا لليتيم والمساكين وابن السبيل وجاز صرفه للصنف واحد  
فتح وفي المسئلة لو صرفه للغايتين حاجتهم جاز وقد حققته في شرح المتن  
وقد فخر ذوي القرى من بني هاشم منهم ابي من الاصفاف الثلاثة عليهم الجوار  
الصدقات لغيرهم لا لهم والحق لا غنيا لهم عندنا وما نقله المصنف عن البحر من ان  
مال في الحاروي يفيد ترجيح الصرف لا غنيا لهم نظرية في المهر وذكره تعالى للبرك  
باسمه في ابتداء الكلام اذ الكلمة وسهمه عليه الصلاة والسلام تسقط بوجه  
لانه حكم على بشتق وهو الرسالة كالصفي الذي كان صلى الله عليه وسلم يصطفيه  
لنفسه ومن دخله اهلهم ذنبا الامام او ضعة اي قوة قاتل اربعة عشر ما اخذوا  
لانه غنمة والا لانه اختلاس وفي المسئلة لو دخل اربعة خمس ولو ثلاثة لاقال  
الامام ما اصبتم الى خمسة فلو اهلهم منفعة لم يجز والا جاز ونذير الامام ان ينقل  
وقت القتال جنا وخريضا فيقول من قتل قتيلا فله سلبه سواه قتيلا القرية منه  
او يقول من اخذ شيئا فهو له وقد يكون بدفع مال وترغيب مال فالتصريف نفسه  
واجب الامر به واختيار الادب في المقصود مندوب ولا يخالفه تعبير  
القدوري بل لا بأس بظن المأثرة اولى بل يستعمل في المذوب ايضا قاله  
المصنف ولذا عبر في البسوط بالاستحباب يستحق الامام لو قال من قتل قتيلا فله  
سلبه اذا قتل هو استحقا نا بخلاف ما لو قال منكم وقال من قتلته انا فلي  
سلبه فلا يستحقه الا اذا عمده بعده فليبرته ويستحقه مستحق سهم او رضع  
نعم الذي عن غير ذنبا اي التفتيل انما يكون في مباح القتل فلا يستحقه يقتل  
امرأة ومجنونة وعوها ففني لم يقاتل وسامع المقاتل مقاتلة الامام ليس له  
في الحق حقا فله ما نقله اذ ليس في الوسع اسراع الكل ويعمل كل قتال في  
تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الوالي او عزل ما لم يمنع الثاني من وكذا يعبر  
كل قتيل لانه نكر في سياق الشرط وهو من بخلاف ان قتلت قتيلا ولو  
قال ان قتلت ذلك الفارس فلنك كذا لم يصح وان قطعت راس او تلك القتل  
فذلك كذا صح ولو نقل السرية هي قطعة من الجيش من اربعة الى اربعة  
ما خوذ من السري وهو المشي ليلا در الربيع وسمع العسكر ذواتها فاهم



**القتل** استحقاقا ظاهريا وجازا تنفيلا بالكل او بتدبير منه لسرية لا لفساد ولا في  
في الدرر ولا ينقل بعد الاحراز هنا اي دارنا الامر من الحسن لجواره كصف واحد كما  
ومطلبه ما معه من مركبه وثيابه وسلاحه وكذا ما على مركبه لا ما على دابته اخري  
والتنفيل حكمه قطع حق الباقي من المملك قبل الاحراز بدار الاسلام فلو قال الامام  
من اصاب جارية في يد فاصابها مسلم فاستبرأها لم يحل له وطئها ولا بيعها  
كما لو اخذها المتلصص ثم واستبرأها لم يحل له اجماعا والسلب للكل ان لم ينقل  
لحديث ليس لك من سلب قبلك الا ما طابت به نفسك انما ملك فحلنا حديث السلب  
على التنفيل قلت وفي معروضات المفتي ابي السعور هل يحل وطئ الاما المشتراة  
من الغزاة الان حيث وقع الاشتبا في قسمتهم بالوجه المشرق فاجاب لا توجد  
في زماننا قسمه لكن في **مسألة** وقع التنفيل الكلي فجاء اعطاء الحسن لابقى  
شبهة اذا انتهى فليحفظ **باب استيلاء الكفار على بعضهم بعضا**  
او على اموالنا اذا سبي كافر كافر اخذ من الحرب واخذ من الكفر استيلاء  
على مباح ولو سبي هل الحربي هل الذممة من دارنا لا يملكونهم لانهم احرار وملكنا  
ما نجد من ذلك السبي الكافر ان غلبنا عليهم اعشارا سائر املاكهم وان غلبوا  
على اموالنا ولو عبدوا مونا واحرزوها بدارهم ملكوها لا لاستيلاء على مباح  
لما ان الصحيح من مذهب هذه السنة ان الاصل في الاشياء التوقف في الابدية  
راي المعتزلة كل لان العصمة من جملة الاحكام المشرعة وهم يحايطون بها  
فبقوا في حقهم ما لا غير معصوم فيملكونه كما حققه صاحب المجموع في شرحه وفيه  
علينا اتباعهم فان سلموا انفسهم ملكهم وان غلبنا عليهم اي بعد ما اهرزوها  
بدارهم ما قبله فهي ملكها بجانا مطلقا فمن وجد ملكه قبل القسمة بين  
المسلمين لا بين الكفار كما حققه في الدرر **فمنه قوله** بجانا بلا سبي وان وجد بعد  
**فمنه قوله** بالقيمة جبر الضررين بالقدرة الممكن ولو كان ملكه مشليا فلا سبيل له عليه  
بعد ما اذا واخذه اخذه بمثله فلا يفيد ولو قبلها اخذه بجانا كما مر وبالثمن  
الذي اشتراه به لو اشتراه منهم تاجر اي من العدو واخر عدو دارنا وقيمة  
العرض لو اشتراه بالقيمة لو اتهم منهم ثرا في الدرر او ملكه بقدر فاسد

لكن في الجسرة بخر او خنزير ليس لما لكة اخذه باتفاق الروايات وكذا لو سرق  
بمثله نسبة او بمثله قدرا ووصفا بعقد صحيح او فاسد لعدم الفائدة فلو  
باقل قدرا او اورد في غله اخذه لانه يفيد وليس براه لانه فدا وان وصلته  
**فقاعته** او قطع يده ووصفا واخذ مستريدا **ارشده** او فقا المشتري في اخذه  
بكل الثمن ان شاء لان الاوصاف لا يقابلها شيء منه **والقول** لملك تربي في  
مقداره اي الثمن يمينه عند عدم البرهان لان البيعة مشبهة ولو برهنا  
فبيعه المالك ايضا خلافا للثاني **وان تكرر الامر واستمر** بان اسرنا بنا  
وسرا اخرا **اخذ المشتري الاول من الثاني بثمانه** جبر لو ردد الا على ملكه  
فكان اخذ له **ثم ياخذ المالك القديم بالثمنين ان شاء** لقاء ثم عليه  
بها وقبل اخذ الاول لا ياخذ القديم كيلا يضيع الثمن ولا يملك حرنا  
**ومدبرنا وامر ولدنا ومكاتبنا** محرماتهم من وجه فباخذ ماله بجانا  
لكن بعد القسمة يودي قيمته من بيت المال **وملك عليهم جميع ذلك** الغلبة  
لعدم العصمة ولو نزل اليهم دابة ملكوها **التحقق** الاستيلاء لا يلد القضا  
**وان ابقى اليهم قرة مسلم فاخذوه** قهر الا خلافا لها لظهور رده على نفسه  
بالخروج من دارنا فلم يبق محلا للملك **خلاف ما اذا ابقى اليهم بعد**  
**ارتداده فاخذوه** ملكوه اتفاقا ولو ابقى ومعه فرسا ومثالا فاستري  
رجل ذلك كله منه **اخذ المالك العبد بجانا** الما من انهم لا يملكونه واخذ  
عنه بالثمن لانهم ملكوه **وعتق عبد مسلم** وذي لانه يجبر على بيعه ايضا  
زيلي **سرا متاهرا** واخذ دارهم قامة لتباين الدارين مقام الاعاق  
كما لو استولوا عليه وادخلوه دارهم فابقوا اليه بقيد المستامن لانه  
لو اشتراه حرى لا يعتق عليه اتفاقا لما منع حقا ستر داه نهر **عبد لهم** **اسلم**  
**نمة بجانا** الى دارنا او الى عسكرنا نمة او اشتراه مسلم وذي وحرى  
نمة او عرضة على المبيع وان لم يقبل المشتري بجر او **ظهرنا عليه** في هذه  
التسع صور يعتق العبد بلا عتاق ولا ولا احد عليه لان هذا عتق حكمي  
درر وفي الزيلي لو قال حرى لعبد اخذ بيده انت حر لا يعتق عند



ابي حنيفة لانه معتق بديانته **باب المستامن** اي الطالب للامان  
هو من يدخل دار غير بامان مسلما كان او حربيا **دخل مسلما دار الحرب**  
بامان حرم تعرضه بشيء من دم ومال وفرج منهم اذ المسلمون عند ردهم  
فلو اخرج شيئا ملكه ملكا حراما للعذر فينتصدا به وجوبا وقتل  
بالاخراج لانه لو غضبتهم شيئا رده عليهم وجوبا بخلاف الاسير فيباح تعرضه  
وان اطلقوه طوعا لا نه غير مستامن فهو كالمخلص فانه لا يجوز له اخذ  
المال وقتل النفس دون استباحة الفرج لانه لا يباح الا بالملك الا اذا  
وجد امراته الماسورة او ام ولد او مدبرته لانهم ما يكونون بخلاف  
الامة ولم يطمعن اهل الحرب اذ لو وطئوه من تحت العدة للبهته فان  
ادفن حربي دينا ببيع او قرض او بعكسه او غضب احدهما صاحبه وخرجا  
اليها لم ينقص احد بشيء لانهما التزم حكم الاسلام فاما من مضى بلينها  
يستقبل ويفتي المسلم المسلم برد المخصوص زيلعي زاد الكمال ويرد الدين  
ايضا ديانته لا قضا لانه عذر وكذا الحكم بحري في حربيين فعلا ذلك اي  
الادانة والغضب ثم استامنا لما بيناه خرج حربي مع مسلم الى العسكر  
فادعى المسلم انه اسير فقال للحربي كنت مستامنا فالقول للحربي ان اذا  
قامت قرينة بكونه مكتوبا او مغولا فعلا بالظاهر وان خرجا الى الحرب  
مسلمين وتحكما قضى بينهما بالدين لو توقعه صحيحا للتراحي واما الغضب فلا  
لما ترانه ملكه قتل احد المستامين صاحب عمدا او خطأ نجيب المدينة  
لستقواط القودعة كالحدي في ملكه فيها تعذر الصيانة على العاقلة مع  
تبين الدارين والكفارة ايضا في الخطا لاطلاق النص في قتل احد  
الاسيرين الاخر كقسط لما سري لادنية في الخطا ولا شيء في العدا صلا  
لانه بالسرصار تبعا لم فسقطت عصمة القومة لا للوئمة فلذا يكره في  
الخطا قتل مسلم اسيرا او من اسلم ثمته ولو ورثته مسلمون ثمته فيكفر في  
الخطا فقط لعدم الاخراج بدارنا فقتل في استينان الكافين  
لا يمكن حربي مستامن فينا سنة لئلا يصير عينا لهم وعونا علينا وقيل له

من قبل الامان **ان قمت سنة** قيدا تنقضي لجواز توقيت ما دونها شهرين  
دور لكن ينبغي ان لا يلحقه ضرر بقصر المدة جدا فنه **وضعا على الجرح**  
**فان مكنت سنة** بعد قوله **وهو ذمي** ظاهر للمتون ان قول الامام له ذلك  
شرط لكونه ذميا فلوا قام سنة او سنتين قبل القول فليس بذي وبه صرح  
العتابي وقيل نعم وبه جنه في كدره قال في الفتح والاول اوجه **ولا**  
**جزية عليه في حول الملك الا بشرط اخذها منه فيه** واذا صار ذميا بحري  
العقاص بينه وبين المسلم ولضمن المسلم قيمة خمره وخنزيره اذا ائلفه  
وتجب لدية عليه اذا قتله خطأ **ويجب كف الاذي عنه** وتحرر غيبته  
كالمسلم فتح وفيه لومات المستامن في دارنا وورثته عمة وقف ما لهم  
وياخذوه بدينه ولو من اهل الذمة فيكفيل ولا يقبل كتاب ملكهم **واذا**  
**اراد الرجوع الى دار الحرب بعد الحول** ولو لتجارة او قضا حاجة كما يفيد  
الاطلاق منع لان عقد الذمة لا ينقض ومفاده منع الذمي ايضا كما يمنع  
لو وضع عليه الخراج بان الزم به واخذ منه عند حلول وقته لان خراج الارض  
خارج الراس **واذا رجع الى المستامنة** الكتابية **وروج مسلم او ذمي** لتبعته اليه  
وان لم يدخلها **لا عكسه** لامكان طلاقها ولو نكحها هنا فطالبت بهر فافلها  
منع من الرجوع تا ترخا فيه فلولم يف حتى مضى حول ينبغي صير وقته ذميا  
على ما مر عن الدرر ومنه علم حكم الدين الحادث في دارنا فان رجع المستامن  
اليهم ولو غدر داره **حل له دمه** بطلان امانه **فان ترك وديعة عند مصوم**  
مسلم او ذمي **ودينا** عليها **فا سرا وظهر** بالبناء الى هون معنى غلب عليهم **فاخذوا**  
**او قتلوا** اسقط دية وسلم ما غضب منه واجرة عين اجرها لبق بدنه فصا  
ماله كوديعة وما عند شركه ومضا ربه وما في بيته في دارنا فينا واختلف  
في الرهن وبيع في الهزات للمرا من بدينه وفي المسراج اودعت من ياخذ الوديعة  
والعرض وجب التسليم اليه انتهى وعليه فيوفي منه رهنا لو صارت وديعته  
فيها **وان قتل او مات فقط** بلا غلبة عليهم **فدينه وقرضه ووديعة لورثته**  
لان نفسه لم تصر معتومة فكذا اماله كما لو ظهر عليه فهرب فماله له **حربي هناله**



ثم عرس واولاد ووديعة مع معصوم وغيرهما سلم هذا وصار  
ثم ظهرنا عليه فكل في اعداء بدو ولايته ولونسي طفلة اينافون مسلم  
وان اسلمت فجاهنا فظهر عليهم فطفلة حرم سلم لاجل الدار ووديعة  
مع معصوم له لان يده كيد محترمة وغيره في ولوعينا غصبا سلم  
لعدم لينابة في ولا امام حق اخذ دية مسلم لا ولي له اضلا ودية  
ستامن اسلمت هنا من عاقلة قاتلة خطا لقتله نفسا معصومة وفي  
العمل القتل قصاصا او الدية صلحا لا العفو فظهر الحق العامة خري  
او مرتدا ومن وجب عليه فورا التجا بالحرم لا يقتل بل يحبس عند الغدا  
ليخرج فيقتل لان من دخله فهو من بالنص ويحسب في الخنايات لا تصد دار  
الاسلام دار حرب لا بامور ثلاثة باجرا احكام اهل الشرك وياتصالها  
بداد الحرب وبالا يبقن فيها مسلم وذي منابا الامان الاول على نفسه  
ودا الحرب تصد دار الاسلام باجرا احكام اهل الاسلام فيها كغيره  
وان بقي فيها كافر اصيل وان لم يتصل بدار الاسلام در وهذا ثابت  
في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح فكانه تركه ليجني بعضه ووضوح باقية  
**باب العشر والخراج** ارض العرب هي من خد السام والكوفة الى  
اقصى اليمن وما اسلم اهل طوع او فتح عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة ايضا  
باجماع الصحابة عشرة لانهم اتفقوا بالاسلم وكذا استان مسلم وكرمه كافي دار  
در ومرة في باب العاصري شي من هذا وحررناه في شرح الملتقى وسواد قري  
العراق وحده من العذيب بضم ففتح قرية من قري الكوفة الى عقبة حلوان  
ابن عمران بضم فسكون قرية بين بغداد ولسدان **عرضا ومن العلب** بفتح  
فسكون فثلاثة قرية شرقي دجلة موقوفة على العلوية وما قيل من الثعلبية  
بفتح فسكون غلط مصنف عن المصنف **الى عبدان** بالتشديد حصن صغير  
بسط البحر في التل ليس ورا عبدان قرية مستصيفة **طولا** ولا ايام اثنا  
وعشرون يوما ونصف وعرضه عشرة ايام **وما فتح عنوة** ولم يقسم بين  
جيشنا الامكة سوى **اقرا اهل عليه** ونقل اليه كفارا اخر ففتح صلحا خراجية

اليق بالكا فزار ارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها  
لهداية وعند الامية الثلاثة هي موقوفة على المسلمين فلم يحس بيعهم فتح **ويجب**  
**الخراج في ارض الوقف** الا الشراة من بيت المال اذا وقعها شترها فلا  
عشر فيها ولا خراج شتر بنالينه معزيا للبحر وكذا الوهم بوقعها كما ذكرته في شرح  
الملتقى **والصبي واليخون** لو كانت الارض خراجية **والعشر** لو عشره در  
ومرة في الزكاة وقالوا ارض السام ومصر خراجية وفي الفتح الماخوذ الان من  
اراضي مصر اجرة لاجراج الا تري انها ليست مملوكة للزراع كما ندموت المالكين  
سيانسيان بل وارت فصار بيت المال وعلى هذا فلا يصح بيع الامام ولا  
شراؤه من وكيل بيت المال لشي منها لانه كولي لبيته فلا يجوز الا لضرورة  
والعياد بالهدزاد في البحر اورغس في العقار بضعف قيمة على قول المتأخرين  
المفتي به قلت وسيجي في باب الوصي جواز بيع عقار الصبي في سبع مسائل  
وافتي مفتي دمشق فضل الله رضي بان عالما راضيا سلطانا لا لارض ملاكها  
قالت بيت المال فتكون في دارها كالعارية انتهى في سبع مسائل وفي المتن  
عن الواقعات لو اراد السلطان شراها لنفسه بامر غيره ببيعها شترها  
منه لنفسه انتهى واذالم يعرف الحال في المسلم من بيت المال والاصل الصحة  
وبه عرف صحة وقف المشتراة من بيت المال وان شروط الواقفين صحيحة  
وانه لاجراج على اراضيها **وموات احياء** ذي باذن الامام اورضه كما  
مر خراجي **ولو احياء مسلم** اعتبر قربة ما قارب لشي يعطى حله وكل  
اي احريه والخراجية ان سقي بماء العشر اخذ منه العشر الا ارض كافر تسقي  
بماء العشر اذا كان لا يبدل بالعشر وان سقي بالخراج اخذ منه الخراج  
لان الغالب المأوى هو اي الخراج نوعان خراج مقاسمة ان كان الولي بعض  
الخارج كالحبس ونحوه وخراج وطيفة ان كان الواجب شيئا في الذمة  
يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض كما وضع عمر رضي الله عنه على السواد  
لكل جريب هو ستون دراعا في ستين بذارا كسري سبع قبضات وقيل  
للعبري كل بلدة عرفهم وعرف مصر التقدير بالقدان ففتح يبلغ للماء



**صاعا من برا وسعير ودرها عطف على صاعا من اجود النقاد زيلعي ويجرب**  
**الرطوبة خمسة دراهم والجرب الكرم والتخل متصلة** قد فيها ضعفها  
**وكا سواه** مما ليس له فيه توظيف **عمر كزعفران وبستان** هو كل ارض  
 يحوطها حائط وفيها اشجار متفرقة فلو ملتفة لا يمكن زراعتها فيها فهو  
**كروم طاقته** وغاية الطاقة نصف الخارج لان **التنصيف عين الانصاف**  
**فلا يزال عليه** خراج القاسمة ولا في الموظيف على مقدار ما وطفه عمر رضى الله  
 عنه وان طاقته على الصحيح كافي **وينقص ما وطف عليها ان لم تطق** بان لم  
 يبلغ الخارج ضعف الخراج الموظيف فينقص الى نصف الخارج وجوبا وجواز  
 عند الاطراف وينبغي ان لا يزداد على النصف ولا ينقص عن الخمس حدا دي ولو  
 غرس بارض الخراج كرم او شجر فعليه خراج الارض التي ان يطعم ولذا وقع  
 الكرم وزرع الحنظل خراج الحنظل كرم واذا اطعم فعليه قدر ما يطف  
 ولا يزيد على عشرة دراهم ولا ينقص عما كان وكلما يمكن الزرع تحت شجرة  
 فبستان وما لا يمكن فكرم واما الاشجار الذي على المساه فلا يبنى  
 عليها انتهى وفي بركات الخاينة قوم شتر واضع فيها كرم وارض  
 شتر احدهما الكرم واخر الاراضى وارادوا قسم الخراج فلو معلوما وكان  
 قبل الشتر والا كان حله فان لم يفرق الكروم الا كروما قسم بقدر الحصص فريه  
 خراجهم فطلبوا التسوية ان لم يعلم قدره ابتداء ترك على ما كان **ولا خراج ان**  
**غلب الماء على ارضه او انقطع الماء او اصاب المزرع افة سماوية وحرق**  
**وشدة برد** الا اذا بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا **اما اذا كانت الافة**  
**غير سماوية** ويمكن الاحتراز عنها **كالحرق وسباع وخوفها** كالتفاد وفارة  
 ودور حجر **فهلك الخراج بعد الحصاد** لا يسقط وقبله يسقط ولو هلك بعضه  
 ان فضل عما انفق شيئا خذ منه مقدار ما بينا بمصنف سراج **فان عطفا**  
**صاحبها** وكان خراجها موطنا او اسلم صاحبها او اشترى مسلم من زمني  
 ارض خراج تجب الخراج ولو منع انسان من الزراعة او كان الخراج خراج  
 مقاسمة لا يجسد شي سراج وقد علمت ان الماخوذ من ارض مصر اجرة لاخراج

فيما يفعل الآن من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك فلاحته واجبار  
 على السكن في بلدة معينة يصمد ارضه ونزع الاراضى خرافة لا شبهة نه وكيفية  
 في الشرب لا يند معز بالبحر قال وتقدم ان مصر الآن ليست خراجية بل بالاجرة  
 فلا يبنى على من لم يزرع ولا يمكن مستاجرا ولا اجير عليه تنسبها فما يفعل الظلة  
 من الاضرار به حرام خصوصا اذا اراد الاشتغال بالعلم وقالوا لزراع الاخر  
 قادر على الاعلى كزعفران فعليه خراج الاعلى ولهذا يعلم ولا يفتي به كيلا يتجرب  
 الظلمة **باع ارضا خراجية ان بقي من السنة مقدار ما يمكن المشتري من**  
**الزراعة فعليه الخراج والاضاع البايع عناية ولا يؤخذ العشر من الخارج** من  
**ارض الخراج** لانها لا يجتمعان خلافا للشافعي **ولا يكرر الخراج بتكرار الخراج**  
**لحسنه لو موطنا** **والا** بان كان خراج مقاسمة **تكرر** لتعلقه بالخارج حقيقة  
**كالعشر فانه يكرر ترك السلطان** او نايبه **الخراج لرب الارض** او له ولو  
 بشفاة **جاء** عند الثاني وطله لو مصرفا والا تصدق به يفتي وما في الجاه  
 من ترجيح حله لغیر لمصرف خلاف المشهور **ولو ترك العشر** لا يجوز اجماعا وكيفية  
 نفسه للفقر سراج خلافا للموافقة قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من  
 الاشياء معز بالبرازية قسمة وفي النهي يعلم من قول الثاني حكم الاقطاعات  
 من ارض بيت المال اذا حصلها ان الرقبة ليست للمال والخراج له حينئذ  
 فلا يصح بيعه ولا هبته ولا وقفه نعم له اجارته تحت جارية الجارة المتاجر  
 ومن الخراج لو اقطعها السلطان له ولاولاده ونسله وعقبه على ان من مات  
 منهم انتقل نصيبه الى اخيه ثم مات السلطان وانتقل من اقطع له وفي زمان  
 سلطان اخر هل يكون لاولاده ولما اراد ومقتضى قواعدهم انما يتعلق  
 بوقت المعلق فتدبر ولو اقطع السلطان ارضا مواتا او ملكها السلطان ثم  
 اقطعها له عازر ووقفها والارض من السلطان ليس بانقاف البتة  
**فصل في الجزية** هي لغة الجزا لانها جزت عن القتل والجمع جزى كلوة  
 ولحي هي نوعان الوصف من الجزية **يصلح** لا يقدر ولا يغير شجرة العذر  
 وما وضع بعد ما قهر ووافروا على ما لا لهم يقدر على فقير معتقد يقدر على



تحصيل التقدير بآي وجه وكان يتبايع وتكفي صحته في أكثر سنة هدايته  
**الثاني عشر** درهمهما في كل شهر درهم وعلى وسط الحال ضعفه في كل شهر درهم  
وعلى الكثرة ضعفه في كل شهر أربعة وهذا التسهيل لبيان الوجوب لا لزوال  
الحول بانه ومن ملك عشرة الاف درهم فصاعدا عني ومن ملك ما في درهم  
فصاعدا متوسط ومن ملك ما دون المائتين او لا يملك شيئا فقير قال الكرخي  
وهو احسن الاقوال وعليه لا اعتماد بحرا واعتبر ابن جعفر وهو تارة خاتمة ويعتبر  
وجود هذه الصفات في اخر السنة فتح لانه وقت وجوب الاداء وتوضع على  
**كتابي** يدخل في اليهود السامرة لانهم يدعون بشريعة موسى عليه السلام وفي النصارى  
الفرج والارمن واما الصابئة تؤخذ منهم عنده خلافا لها **ويعني** ولو عربيا  
لوضع عليه الصلاة والسلام على محوسل حجر **ويعني** عجبي لجواز استرقاقه فجاز ضرب  
الجزية عليه لا على **عربي** لان المجزاة في حقه ظهر فلم يعذر **ومرشد** فلا يقبل منها  
الا الاسلام او السيف ولو ظهرنا عليهم ففساؤهم وصبياهم فني **وصبر** **وامرأة**  
**وعبد** ومكاتب ومدبر وابن وامر ولد **ومن** من زمن يزمن زمانه نقص بعض  
اعضائه او تعطل قواه فدخل المفلوج والشيخ العاجز **واعني** فقير غير معتل **ولا**  
**بخالط** لانه لا يقتل الجزية لاسقاطه وجزم الحدادي بوجوبها ونقل ابن  
الكمال انه القياس ومفاده ان الاستحسان بخلافه فتأمل **والعبارة في**  
**الاهلية** للجزية **وعدها وقتا** موضع فمن افاق وعق او بلغ او سبر بعد  
وضع الامام لموضع عليه **بخلاف الفقير** اذا ايسر بعد الوضع حيث توضع عليه  
لان سقوطها الجزية وقد زال اختياره هي الجزية ليست رضاء منا فكفرهم  
لما طعن المحدث بل انما هي **عقوبة** لهم على قاتلهم **على الكفر** فاذا جازا ما لا يستند  
الي الايمان به ومنها فينا اولى وقال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم  
صاغرون واخذها عليه الصلاة والسلام من محوسل حجر ونصارى بجلات واقربهم  
على دينهم ثم فرغ عليه بقوله **فتسقط بالاسلام** ولو بعد تمامه ويسقط المعجل  
لجنة لا لستين فيرد عليه سنة خلاصه **فالموت والتكرار** لتداخل كما سيجي **والغنى**  
**والزمانه** وصيرورته فقيرا **ومتعدا** لا يتكبرا لا يستطيع العمل

بن تكرار فقال **وانا اجتمع عليه حولان** تداخلت **والاصح** سقوط جزية السنة  
**الاولى** بدخول السنة **الثانية** زيلعي لان الوجوب باول الحول بعكس خراج الارض  
**ويسقط الخراج** والموت في الاصح حاوي **واللتداخل** كالحزبة وقيل لا يسقط  
يسقط كالعسر وينبغي ترجيح الاول لان الخراج عقوبة بخلاف العسر قال  
لهم وعزاه في الخاتمة لصاحب المذهب فكان هو المذهب ومنها لا يحل الخل  
العلة حتى يودي الخراج **ولا تقبل من الذي يوجبها على يدنا** في الاصح  
**بل يكلف ان ياتي بنفسه** فيعطها قائما **والقالب** منقرا **علا** هدايه ويقول  
اعطيا عدوا لله ويصفقه في عنقه لا يا كافرا وباطل القاتل ان اذاه به  
قنيه **ولا يجوز ان يحد ثوبا بيعة وكنيسته** ولا صومعة **ولا بيت** **ولا مقبرة**  
**ولا صنما** حاوي **في دار الاسلام** ولو قرية في المختار فتح **وبعد المهدم** اي هذا  
ما هدم الامام به ما هدم اشياه اخر الدار برفع الطاعون **من غير زيادة**  
**على البنا الاول** ولا يعدل عن النقص الاول كلف وتماص في شرح الوهبانية  
واما القديمة فترك مسكن في الفتحية ومعدلا في الصلحية بخلاف الما في العهد  
قنيه **وعني** الذي **عنا** **دينه** بالكره لباسه وهيئته **ومركبة** **وسرجه** **وسلاحه** **ولا**  
**يركب خيلا** الا اذا استعان بهم لمحاربه ودب عناذ خيره وجاز بفعل كما تترطه  
وفي الفقه هذا عند المتقدمين واختار المتأخرون انه لا يركب ضللا الا لضرورة  
وفي الاشياء والعهدان لا يركبها مطلقا ولا يلبسوا العجايم وان ترك المحار لضرورة  
ترك في الجامع **ويركب سرجا كالكف** كما لهد عني مقدمة شبه الرمانه **ولا يركب سلاحا**  
**ويظهر للشيخ** فارسي معربا الزنار من صوف او شعر وكل يلزم تمييزهم بكل العلامة  
خلاف اشياءه والصحة ان فتحها عنوة فله ذلك والافضل السرط تارة خاتمة  
**ويمنع من لبس العامة** ولو زرقا او صفرا على الصواب لشر وخوفه في البحر واعتمد  
في الاشياء كما قد مناه وانما تكون طويلة سودا ومن **زنا** **الابدين** **والثياب**  
**الفاخرة** **والمختصة** **بالعلم والعلم** **والسرف** كصوف مربع وجوخ رفيع وابر ارفيقه  
ومن استكناه ومباشرة يكون بهما معظما عند المسلمين تمامه في الفتح  
وفي الحاوي **ويمنع ان يلزم الصغار** فيما يكون بينه وبين المسلمين في كل شيء



وعليه فتمنع من القعود حال قيام المسلم عنده بحر ويجزى تعظيمه وتكرمه مصداق  
ولا يبدأ الاسلام الحاجة ولا يزا في الجواب عليك ويصيق عليه في المروءة  
على داره علامته وتما في الاشياء من احكام الذي وفي شرح الوهبانية  
للسنة لاني ومنعوت من استيطان مكة والمدينة لانهما من ارض العرب  
قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في ارض العرب دينان ولو دخل التجارة باز  
ولا يطيل رما دخوله المسجد الحرام فذكره في السير الكبير المنع وفي الجامع  
الصغير عدمه والسير الكبير اخر تصنيف محمد بن عبد الله تعالى قال ظاهره  
اورد فيه ما استقر عليه الحال انتهى وفي الخاتمة تميزت بها وهم لا عبيد لهم  
بالسنة **والذي اذا استترى في ارضه اذ استترى في المصرا لا ينبغي ان يتابع**  
**منزله واستترى يجبر على بيعها من المسلم** وقيل لا يجبر الا اذا كثرت دراهم  
وفي مخرجات المفتي ابو السعود من كتاب الصلاة سئل عن مسجدهم  
يبقى في اطرافه بيتا حرم من المسلمين واحاط به الكفرة ان الامام  
والموزن فقط لاجل وظيفتها يذهب ان البيوتات ويصليان به فها حل  
لهم الوظيفه فاجاب تلك البيوت تاذنها المسلمون بقيتها جبر اهل القوم  
وقد ورد الامر الشريف السلطان بذلك ايضا فالحاكم لا يجوز هذا اصلا  
انتهى فليحفظ وفيها من الجهاد وبعد ان ورد الامر الشريف السلطان  
بعد استخدام الذميين للعبيد والجوار لو استخدم ذمي عبدا او جارية  
ماذا يلزمه فاجاب يلزمه التهرير الشديد والحبس في الخاتمة ويورث  
بما كان استحقاقا لهم وكذا تمرد وورثهم عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك  
**واذا تكاثر في اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها جاز لعقد**  
نفعه اليان وليروا تعا ملنا فليسوا استترط عدم تعليل الجماعات بسكنام  
**اسروا بالاعتزال عنهم والسكنى بناحية ليس فيها مسلمون** وهو محفوظ  
عن ابي يوسف جرح عن الذخيرة في الاشياء واختلاف في سكنهم بيننا  
في المصرو للعتد الجواز في محلة خاصة وينتقض عهدهم بالعلنية على موضع  
**للحرب وباللحاق بداء الحرب** اذ في الفتح او بالامتناع من قبول الجزية

**او يحل نفسه طليعة للمسلمين** بان يبعث ليطلع على اخبار العدو وقلولم  
يقتلوا ذلك لا ينتقض عهدهم وعليه يحل كلام المحيط **وصار الذي في هذه**  
**الاربعة صور كما لم ترد في كل احكامه الا انه لو استترى في القتل**  
**ولا يجبر على قبول الذمة** والمراد يجبر على قبول الاسلام لا ينتقض عهده **بقوله**  
**نقضت العهد زليخا بخلاف الامان** للحرف في انه ينتقض بالقول **ولا بالابا**  
**عن اذا الجزية** بل عن قبولها كما مر ونقل العيني عن الوقعات قتله بالابا عن  
وقال وهو قول الثلاثة لكن ضعفه **ولا بالابا بجملة وقتل مسلم** فافتان  
مسلم عن دينه وقطع الطريق **وسب النبي صلى الله عليه وسلم** لان كفره المقارن له  
لا يمنع فاطاري لا يرفعها فلو من مسلم قتل كما ينبغي **ولو دبر الذي يجاب**  
**على سبته او القرآن** او دين الاسلام او النبي صلى الله عليه وسلم حاربي عنده قال  
العيني واختياري في السب ان يقتل انتهى وتبعه ابن الهام قلت وبه افتي  
شيخنا الحبر القهاتمة الرملة وهو قول الشافعي ثم راس في مخرجات المفتي  
ابي السعود انه ورد امر سلطان في العهد يقول ائمتنا القائلين بقتله انا ظهر  
ان معتاده وبه افتي ثم افتي في بكر اليهودي قال بسب المنصراني بنيه عيسى  
ولو زناه بانه يقتل بسب لا بنيا عليهم الصلاة والسلام انتهى قلت وبه  
ان ابن كمال بسبه في احاديثه الاربعين في الحديث الرابع والثلثون باناسية  
لا تكوني فاحشة والحق انه يقتل عندنا اذا اعلن بسبه عليه الصلاة والسلام  
صرح به في سير الذخيرة حيث قال واستدل محمد بن قاتل المرأة اذا اعلنت  
بسبهم الرسول بما روي ان عمر بن عبد المطلب عصى بنت مروان وان تودي  
الرسول فقتلها لئلا مدح صلى الله عليه وسلم على ذلك انتهى فليحفظ **ويؤخذ**  
**من مال بالغ تغلي وتغليب** لامة طفلهم الاخراج **ضعف ذلكا** احكامها  
ما تخفى فيه الزكاة للعهود لان الصلح وقع كذلك ويؤخذ من مولا ابي يعقوب  
التغلي في الجزية والخارج كولي القريب وحديث حول المقوم منهم مخصوصا لاجماع  
ومصرف الجزية والخارج ومال التغلي وهديتهم **للأما** ما يغلبها اذا وقع  
ان قتلتا الدين لا الدنيا جوهره وما آخذ منهم بلا حرب ومن ترك ذمي وما



اخذوا من منهم **مصلحا** خبر مصرف **كسد ثغورنا** وبنّا **قطرة** و**حبر**  
**وكفاية العلماء** والتعلمين تجنيس وبه يدخل طلبية العلم فتح **والقضاة** **والعمال**  
 كنية قضاة وشهود قسمة ورقبا سوا حل **ورزق المقاتلة** و**ذرائعهم** اي ذرائع  
 كل من ذكر مسكين واعتمده في البحر فلا وهل يعطون بعد موت ابا لهم حالة  
 الصغر له اياه والى هنا تمت مصادر بيت المال ثلاثة فهذا مصرف جزية  
 وخراج ومصرف زكوة ومصرف مرفق الزكوة ومصرف خمس وكان في المسير  
 وبقي رابع وهو لقطه وترك بلا وارث ودية تقول بلا ولي ومصرفها لقط  
 فقير وفقر بلا ولي وعلى الامام ان يجعل لكل نوع بيتا يخصصه وان يستقر من  
 من احدهما التصرف للاخر يعطى بقدر الحاجة والفقه والفضل فان قصرات  
 الله عليه حسبا زيلعي وفي الحاوي المراد بالحفاظ في حديث الحافظ القران  
 ما نادى نارا هو المفتي اليوم ولا شيء لذي في بيت المال ان يهلك لضيقه  
 فيعطيه ما يسد جوعته **ومن مات** من ذكر في **نصف الحول** **حرم من العطا**  
 لانه صلة فلا تملك الا بالقبض واهل العطية زماننا القاصي والمفتي والملك  
 صدر شريعة **ولو مات في اخره** او بعد تمامه كما صححه اخي زاده **يستحب**  
**الصرف الى قريبه** لانه او في بعده فيندب لوفائه ومن يجعله ثم مات او عزل  
 قبل الحول قيل يجب ما بقي وقيل لا كالنفقة المعجلة زيلعي **والموذن والامام**  
**اذا كان لها وقف ولو يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط** لانه كالصلة وكذلك  
**القاضي وقيل لا يسقط** لانه كالاجرة وهذا انما يستحق في نسخ الشرح ساقط  
 من نسخ المتن هنا وتامد في الدرر وقد اخصته في الوقف **باب المرتد**  
**هو لغة** الراجع مطلقا وشرعا **الراجع عن دين الاسلام** و**ركبها اجراء**  
**كلمة الكفر على اللسان بعد الايمان** وهو تصديق محمد صلى الله عليه وسلم في جميع  
 ما جاءه عن الله تعالى مما علم بحسبه ضرورة وهل هو فقط وهو مع الاقرار  
 قولان واكثر الحنفية على الثاني والمحققون على الاول والاقرار بشرط الاجراء  
 الاحكام الدينية بعد الاتفاق على انه يعتقد مني طوبى به فان طوبى  
 به فلم يقر فهو كافر عناد قاله المصنف وفي لفتح من هزل بلفظ كافر ارتدوان

لم يعتقد الاستخفاف فهو كافر العناد والكفر لحنه الستر وشرا تكذيبه  
 صلى الله عليه وسلم في شيء مما جاء به من الدين ضرورة والفاظه تعرف في الفتاوى  
 بل افردت بالتأليف مع انه لا يفتي بالكفر بشيء **غلطة** منها الا فيما اتفق المشايخ  
 عليه كما سيحكي قال في البحر وقد الرقت **افتي بشيء منها** **وشرائط صحتها**  
**العقل** والصحة فلا تصح ردة مجنون ومعتوه وموسوس وصبي لا يعقل وسكران  
 ومكره عليها واما البلوغ والذكورة فليس بشرط بدائع وفي الاشياء الاصح  
 ردة السكران الا الردة سب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعقر عليه  
**من ارتد عن عرض الحاكم عليه الاسلام استحسانا** على المذهب لبلوغ الدعوة **وكشف**  
**سبته** بيان لثمة العرض **ويجس** وجوبا وقيل ندبا **لثمة ايام** يعرض عليه الاسلام  
 في كل يوم منها خائفة **ان استعمل** اي طلب المهلة والاقبلة من ساعة الا اذا رجي  
 اسلامه بدائع وكذا لو ارتد ثانيا لكنه يضرب وفي الثالثة تجبسه ايضا  
 حتى تظهر عليه كسوبة فان عاد فكل ذلك ثا ثا ردا خائفة قلت لكن نقل في الروايد  
 عن آخر حدة الخائفة معزيا للبحر ما يفيد قتله بلا توبة قنية **فان اسلم فيها**  
**والا قتل** الحديث من بدل دينه فاقتلوه **واسلامه ان يتر عن الاديان** سوى الاسلام  
**او ان ما انتقل اليه** بعد نطقه بالسهادتين وتامد في الفتح لو اتى بها على وجه  
 العادة لم ينفعه ما لم يتر برازيه **وكره** تنزيها لما امر قتله **قبل العرض بلا ضا**  
 لان الكفر يبيع للدم قيدا باسلام المرتد لان الكفار اصناف خمسة من ينكر  
 الصانع كالدهرية ومن ينكر الواحدية كالنصيرية ومن ينكر بها كمن ينكر بعثة  
 الرسل كالغلاة ومن ينكر الكل كالنصيرية ومن ينكر بها كمن ينكر بعثة الرسل  
 كالغلاة **المصطفى** صلى الله عليه وسلم كالنصيرية فيكتفي في الاولين بقول لا اله الا الله وفي الثالث بقول محمد رسول الله وفي الرابع باحداها وفي الخامس بها  
 مع التبري من كل دين الاسلام بدائع واخر كراهية الدرر وحيد بن فليستفسر  
 من جهل بالدليل عظم في الدرر واشترط واشترط التبري في كل يهودي  
 ونصراني ومثله في فتاوى المصنف وابن نجيم وعندها وفي ذهن قاري الهداية  
 لذا افتي علما واولا الذي افتي به صحته بالسهادتين لا يبري لان التلفظ



بها صار علامته على الاسلام فيقتل ان رجع ما لم يعود واعلم انه لا يفتي بتكفير مسلم  
امكن عمل كلامه على محمد حسن او كان في كفره خلافا ولو كان ذلك رواية  
ضعيفة كما حرم في البحر وعزاه في الاستبانه الى الصغري وفي الدرر وعزها  
اذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفر وواحد منعه فعلى المفتي الليل ما  
يمنعه ثم لو بينه ذلك فمسلم والا لا يمنع من عمل المفتي على خلافه وبلغني  
التحقيق بهذا الدعا صاها ومساقاة سبب لعصاة من الكفر بوعده الصادق  
الامين صلى الله عليه وسلم اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم  
واستغفر لك لا اعلم انك انت علام الغيوب وتويز الياس مقبولة دون ايمان  
الياسد سره وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة الاجماع من تكررت ردة على ما مر  
الكافر بسبب نبي من الانبياء فانه يقتل مرارا لا تقبل توبته مطلقا ولو سب الله تعالى  
قلت لانه حق الله تعالى والاول حق عبد لا يزول بالتوبة ومن سكر في عذابه  
وكفره كفره في فصل الجزية معزاة للبرازية وكذا لو ابغضه بالقلب فتح  
واسباه وفي فتاوى المصنف ويجب الحاق الاستهزاء والاستخفاف به لتعلق حقده  
ايضا وفيها سئل عن من قال اشريف لعن الله والديك والدين الذين خلفوك  
فاجاب المصنف بجمع ما لم يتحقق عهد خلافا لابي حاتم وامام الحرمين  
كل في جمع الجوامع وحينئذ في رسالة فينبغي القول بكفره واذ الكفر بسببه لا توبة  
له على ما ذكره البرازي وهو آراء الساجدات فلو حظ هشام وامام الحرمين  
باحتمال العهد فلا كفر وهو الايق بمذموم هذا المصنف رحمه الله لا يكفر وفيها  
من نقص مقام الرسالة بقوله بان سببه صلى الله عليه وسلم وبفعله بان بغضه  
بقلمه قتل جدا كما مر لا يتصريح به لكن صرح في اخر الشفا بان حكمه كالمرتد  
ومفاده قبول التوبة كما لا يخفى زاد المصنف في شرحه وقد سمعت من مفتي الحنفية  
بصرى شيخ الاسلام ابن عبد العال ان الكمال وغيره ينعون البرازية والبرازي  
تبع سيف السلوك وعزاه اليه ولم يعزها لاحد من علماء الحنفية وقد صرح في الشفا  
ومع بعض المحكام وشرح الطحاوي وحاوي الزا هادي وغيرهما بان حكمه كالمرتد  
ولفظ الشفا من سب رسول صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم المرتد

وينفعل به ما يفعل بالمرتد انتهى وهو ظاهر في قبول توبته طارعا عن الشفا انتهى  
ومن حوادث الفتوى ما لو حكم حنفى بكفره بسبب نبي هل السافعي ان يحكم بتقوى  
توبته الظاهر في حكمها حادثة اخرى وان حكم بحجبه نزلت ثم رأت في بعض  
المفتي ابو السعدي المحض ان طالب علم ذكر عنده حديث من عا حاديت النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال كل احاديت النبي صلى الله عليه وسلم صدق يعمل بها بانه يكفر ولا سبب  
استفهامه الانكارى وثانيا الحاقه السنين للنبي صلى الله عليه وسلم في كفره الاول  
عن اعتقاده يوم مرتد بدين الايمان فلا يقتل والثاني يفيد الزندقه فبعدا خذه  
لا تقبل توبته اتفاقا فقتل وقبله اختلف في قبول توبته فعند ابي حنيفة تقبل  
فلا يقتل وعند بقية الائمة لا تقبل ويقتل جدا فلذلك ورد امر سلطان في سنة ٤١٤  
لقضاة المالكة المحمية برأيه رأي الجانبين بانه ان ظهر صلاحه وحسن توبته واستمره  
لا يقتل ويكفي بتعزيره وحجسه عملا بقول الامام الاعظم وان لم يكن من الناس  
يفهم خبرهم يقتل عملا بقول الائمة ثم في سنة ٤٥٥ تقرر هذا الامر باخو في نظر  
القائل من ابي الفريقين هو في عمل يقتضاه انتهى فالحفظ وليكن التوفيق او الكافر  
بسبب الشيخين او بسبب احدهما في البحر عن الحق معزى بالشهد من سب الشيخين  
او طعن فيها كفره لا تقبل توبته وبه اخذ الدبوسي وابواللث وهو المختار للفتوى  
انتهى وجزم به في الاستبانه واقره المصنف قائلا وهذا يقوى القول بعدم قبول  
توبته سبب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي يلزم التحويل عليه في الافتاء  
والقضاة رعاية لجان حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم انتهى لكن في النهي وهذا  
لا وجود له في اصل الجوهرة واما وجد على هامش بعض النسخ فالحق بالاصل  
مع انه لا ارتباط له بما قبله انتهى قلت وكيفنا ما مر من الامر فتدبر وفي المعروضات  
المزبورة ما معناه ان من قال نحن نصوص الحكم للشيخ محسن الدين العزني انه  
خارج عن الشريعة وقد صنفه للاضلال من طالع ملحد ما ذا يلزمه اجاب  
نعم في كلمات تبين الشريعات وتكلف بعض المصنفين لارجاعها الى الشريعة  
لكننا اتفقنا ان بعض اليهودي الشيخ قد سراه سره فيجب له حياط بترك مطالعة  
بعض تلك الكلمات وقد صدر امر سلطان بالني فيجب الاجتناب عن كل وجه



انتهى فليحفظ وقد انبى صاحب القاموس عليه فكتب اللهم بلغنا بما فيه رضاك  
الذي اعتقده وادعى الله به انه كان رضي الله عنه شيخ الطريقة طالو علما  
واما الحقيقة حقيقة ورسمها وحسب رسوم العارف فعلا واسما اذا انقلد  
فكر للراف في طرف من علم عرفت فيه خواطره عباب لا تكدره الا وسحاب  
تقاصا عليه الانوار كانت دعوتة تحرق السبع الطباق وتفرق به كانت فيها  
الافاق والخاصة وهو يقينا فوق ما وصله ونطق بما كتبه وغالب ظني ان  
ما اصفته وما عايناه اذا ما قلت معتقدي دع الجهول يظن بالجهل عدوانا واليه  
والله والله العظيم من اقام حجة الله بها ان الذي قلت بعض من تناقض ما زدت  
على زدت القضايا الى ان قال ومن خواص كتبه انه من واطب على مطالعتها  
اشترج صدره كمنك المغفلات وحل المظلات وقد انبى عليه العارف عبد الوهاب  
الشعراني سما في كتابه تنبيه الاعسا على فطرة من يحرم عليهم الاوليا فعلمه  
به وبالله التوفيق والكا في سبب اعتقاد **السحر** لا توبة له **ولو امرأة في الاصح**  
**سعيها في الارض بالفساد ذكره الزيلعي ثم قال وكذا الكافر بسبب الرد**  
**لا توبة له وجعله في الفتح ظاهر المذهب** لكن في فطر الخانية الفتوي على انه اذا اخذ  
الساحر الزنديق المعروف بالداي **قبل توبته** ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل ولو  
اخذ بعد ما قبلت واذا في السراج ان الخناق لا توبة له وفي الشمني العا من  
قبل الساحر في حاشية البيضاء ويمنعها الداعي الى الاحا وقال ابا حنيفة  
كالزنديق وفي الفتح والمنافق الذي يظن الكفر ويظهر الاسلام كالزنديق الذي  
لا يتدين بدين وكذا من علم انه ينكر في الباطن بعض الظن وريات تحرمه الحجة ويظهر  
اعتقاد حرمة وتما فيه وفيه كفر الساحر بعبادة **فعله** اعتقد تحريمه ولا يقتل  
انتهى لكن في فطر الخانية لو استعمله للحرمة والامتحان ولا يعتقده لا يكفر  
وحينئذ المستثنى احد عشر ما علم ان **كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يقب**  
**الاجاعة المرأة والخني من اسلامه تبعوا الصبي اذا اسلم والكروية**  
**الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا زاد في الاشياء**  
**ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل واحد** امرين انتهى ولو شهد نصرانيا على

نصراني انه اسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتهما وقيل تقبل ولو على نصرانية قبلت  
اتفاقا وتما فيه في حر كراهية الدرر ولحق بالصبي ومن لحقة المرتدة بيننا  
اذا بلغ مرتدا والسكران اذا اسلم وكذا اللقط لا ت اسلامه حكمي لا حقيقي  
وتبدل في الخانية وعندها المكرة بالحرب ما الذي والستام من فلا يصح اسلامه  
انتهى لكن حلة المص في كتاب الاكراه على جواب لقياسه وفي الاستحسان  
يصح فليحفظ **وحينئذ المستثنى اربعة عشر** **شهدوا على مسلم بالردة هو**  
**منكر لا يتصرف له** لا تكذب الشهادة بل **لان انكاره توبة رجوع** فيمنع القتل  
فقط ونبت بقية احكام المرتد كحط عمل وبطلان وقف وبنوته زوجته  
ولو فيما قبل نذبه والاقتل كالردة بسببه عليه الصلاة والسلام كما مر اشياء  
زاد في البحر وقد رأت من يغفل في هذا التحل واقره للمص وحينئذ المستثنى  
اربعة عشر وفي شرح الوهبانية للنبلاي ما يكون كفا اتفاقا يبطل  
العمل والنكاح فاولاده اولاد زنا وما فيه خلاف يومر بالاستغفار والتوبة  
وتجديد النكاح **لا يترك المرتد على ردة** **باعتها الجزية ولا البجان موقت**  
**ولا ابانان موند ولا يجوز استرقاقه بعد الحاق** بدار الحرب بخلاف المرتدة  
خانية **والكفر كله ملة واحدة** خلافا للشافعي فلو تنصر يهودي **وعكسه**  
**ترك على حاله** ولم يحبر على اليهود **وزول ملك المرتد عن ماله زوالا موقفا**  
**فان اسلم عاد ملكه وان مات او قتل على ردة** او حكم بالجاقة **ورث**  
**كسب سلامه وارثه المسلم** ولو زوجته بشرط العدة **زيلعي بعد قضا**  
**دين اسلام وكسب ردة** **فكي بعد قضا ردة** وقال اميرائ ايضا  
لكسب المرتدة **وان حكم القافة بلجاقة** **عق مدبره من ثلث ماله وام**  
**ولده من كل ماله وحل دينه** وقسم ماله ويودي بكاتبه الى الورثة والولا  
للمرتدة لا للمعتق بداعي وينبغي ان لا يصح القضاء به الا في ضمن دعوي حق  
العبد فهو اعلم ان تصرفاته المرتد على اربعة اقسام فينفذ منه اتفاقا  
مالا يعتمد تمامه ولاية وهي غش **الاستيلاء والطلاق وقبول اليمين**  
**وتسليم الشفعة والحج على عبده** للاذون **ويبطل منه** اتفاقا ما يعتمد



للملة وهي من النكاح والذبيحة والصيد والشهادة والادب ويتوقف منه  
اتفاقا ما يعتد بالنسابة وهو الفنا وضرة او ولاية متعددة وهو النصر  
على ولده الصغير ويتوقف منه عند الامام وينفذ عندهما كل ما كان مبادلة  
مال المال او عقد تبرع كالتابع والصرف والسلم والعقود والتدبير والكتابة  
والهبة والرهن والاجارة والصلح عن اقرار وقبض الدين لانه مبادلة حكمية  
والوصية وبقي امانه وعقله ولا شك في بطلانها واسا ابداعه واستبداده  
والتقاطه ونقضه فينبغي عدم جوازها **ان اسلم بعد وان هلك**  
بموت او قتل او لحق بدار الحرب حكمه بطلان ذلك كله فان جاء  
مسلم قبله قبل الحكم فكان لم يرتد وكما لو عاد بعد الموت التحق بغيره  
**وان جاء مسلما بعده وما لم يرجع وارثه اخذه** بعضا او رضا ولو في بيت  
المال لانه في نهر وان هلك ماله او زال الوارث عن ملكه لا يأخذه  
ولو قائما الصحة القضا وله ولا مدبرة وام ولد ومكاتبه لانه لم  
يؤد وان عجزا درقيقا له بمانع ويقضي ما ترك من عبادة في الاسلام  
لان ترك الصلاة والصيام معصية تبقى بعد الرد وما ادى منها فله  
يبطل ولا يقضي من العادات الا التي لانه بالردة صابى كالكاقر الاصل  
فاذا اسلم وهو غني فعليه فقط مسلم اصاب ما لا او شيئا يجب به  
القصاص وحده السرقة تعني الما السرقة لا الخدائنه واصلة ان يؤخذ  
بحق العبد واما غير فنية التفصيل او الذرية ثم ارتدا واصابه وهو يرتد  
في دار الاسلام ثم لحق ودارت ما تاتى ثم جاء مسلما يؤخذ بكلمة ولو  
اصابه بعد ما لحق يرتدا فاسلم لا يؤخذ بشيء من ذلك لان الحربى  
لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه محاربا لنا اخبرت  
بارتداد زوجها فلها الزوج ياخذ بعد العدة استحسانا كما في  
الاخبار من ثمة بموته او تطليقه بلانا وكذا لو كان ثقات فانها يكتب  
طلاقها واكثر رايها انه حق لا بأس بان تعتد وتزوج مبسوط والمرتبة  
ولو صغيرة او خنتي بحسب ابداء ولا تجالس ولا توالى حقا حتى

تسلم ولا تقتل خلافا للشافعي **وان قتلها احدا يضمن** شيئا ولو امانة في  
الاصل وتحبس عند مولاهما لحد منه سوى الوطى سواء طلب ذلك ام لا في الاصل  
ويشولي ضربها جميعا بين الخفئ وليس للمرتدة الزوج بغير زوجها بغيره  
وعن الامام تسترق ولو في دار الاسلام ولو اتي به جسد تقصدها السي  
ولا بأس به وتكون قنة للزوج بالاستيلا محبتي وفي الفخ انها في المسلمين  
فيستريحها من الامام او يهبها لو مصرفا **ومع تصرفها لانها لا تقتل**  
**اكتسابها مطلقا لورثتها** ويرثها زوجها المسلم ما انت في العدة خائنة  
قات وفي الزواجر انه لا يرثها لو صححة لانها لا تقتل فلو تكن فارة فتامل  
ولدت امته فادعاه فهو ابنه حر **ارثته في امته المسلمة مطلقا** ويرثه لا  
من نصف حول واكثر لاسلامه تبعا لامه والمسلم يرث المرتدة ان ماتت  
المرتدة او لحق بدارهم وكذا في امته النصرانية اي الكتابة الا اذا جاء  
لاكثر من نصف حول منه المرتد وكذا النصف لعلوقة من ما المرتد فليبعه  
لقربه للاسلام بالجبر عليه والمرتد لا يرث المرتدة فان رجع اي بعد ما لحق  
بالمال سواء قضى لمحاقة او لا في ظاهر الرواية وهو لو جرد فتح فلحق ثانيا بما  
له وظهر عليه فهو وارثه لانه بالحاق انتقل وارثه فكان ما الكافرتما  
وحكم ما سرائه له قبل قسمته بلا شيء وبعدها بيمينه ان شاء ولا يأخذه  
لو مثليا لعدم القابلية **وان قضى بعد من خص مرتد بحق بدارهم لابنه**  
**نكاته الابن في المرتد مسلما فبذلها والولا** كلاهما الاب الذي عاد مسلما  
لجعل الابن كالوكيل مرتد قتل رجلا خطأ فلحق او قتل فدية في كسب  
الاسلام ان كان والا في كسب الردة بحسب الخائنة وكذا لو اقر بغصب  
اما لو كان الغصب للمعانة او بالبيعة فانه في الكسبين اتفاقا ظهير  
واعلم ان جنائنة العبد والامة والمكاتب ولد برجنائنتهم في غير الردة  
قطعت يده عمدا فارتد والعياذ بالله ومات منه او لحق فحكم به في  
مسلم افادت من ضمن القاطع نصف الدية في ما دلوا رثته في المسلمين  
لان السرية حلت محلا غير معصوم فاهدرت قيدها لانه في الخطا



على العاقلة وقيدنا بالحكم لحاجة لانه **ان** عاد قبله **واسلم** **هنا** ولم يحق فما  
منه بالسرية ضمن الدية كلها لكونه معصوما وقتل السرية ايضا ارتد  
القاطع فقتل او مات ثم سري الى النفس فهدر لوعمل الفوات محل القود  
ولو خطا فالدية على العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضاء عليهم خاينه ولا  
عاقلة لم ترد ولو ارتد مكاتب **ولحق** **والكتب** **لا فاحذ** **بما** **لهم** **يسلم** **فقتل**  
**قتل** **كاسه** **لمولاه** **وما بقي** **بما** **لوا** **رته** **لان** **الردة** **لا تورث** **في** **الكتاب**  
**زوجان** **ارتدا** **ولحقا** **فولدت** **للمرتدة** **ولدا** **او** **ولدا** **مراي** **لذلك** **المولود** **ولد**  
**فظهر** **عليهم** **جميعا** **فالولدان** **في** **كاملها** **والولد** **الاول** **يجز** **الضرب** **على**  
**الاسلام** **فان** **جلبت** **به** **ثم** **لتبعيته** **لا** **بويه** **لا** **الثاني** **لعدم** **تبعيته** **الجدي** **على**  
**الظا** **لهم** **حكمه** **كحري** **وقيد** **بردتها** **لانه** **لو** **مات** **مسلم** **عن** **امراة** **حامل**  
**فارتدت** **ولحققت** **فولدت** **لها** **ثم** **ظهر** **عليهم** **اي** **على** **كل** **تلك** **الدار** **قانه**  
**يسترق** **ويورث** **اباه** **لانه** **مسلم** **ولو** **لم** **تكن** **ولدت** **حتى** **سبت** **ثم** **ولدت** **في** **دار**  
**الاسلام** **فهو** **مسلم** **تبع** **الاب** **مرفوق** **تبع** **الامه** **ولو** **لم** **تكن** **ولدت** **حتى**  
**سبت** **ثم** **ولدت** **في** **دار** **الاسلام** **فهو** **مسلم** **تبع** **الاب** **مرفوق** **تبع** **الامه**  
**فلا** **يرث** **اباه** **لرقه** **بدايع** **وان** **ارتد** **صبي** **عاقلا** **ص** **خلا** **لثاني** **ولا** **خلاف**  
**في** **تخليده** **في** **النار** **لعدم** **ال** **عن** **الكفر** **تزوج** **كاسلامه** **فانه** **يصلح** **اتقا**  
**فلا** **يرث** **ابويه** **الكافرين** **تفرغ** **على** **الثاني** **ويجبر** **عليه** **بالضرب** **تفرغ** **على**  
**الاول** **والعاقل** **المميز** **وهو** **ابن** **سبع** **فأكبر** **مجتبى** **وسراجيه** **وقيل** **الذي**  
**يعقل** **ان** **الاسلام** **بسبب** **الحاجة** **وتمييز** **الخبيث** **من** **الطيب** **والحكوم** **من** **الر**  
**قاي** **له** **الطرس** **سوي** **في** **انفع** **الرسائل** **لقد** **لا** **ولم** **ار** **من** **قدر** **بالسن** **قلبي** **قد**  
**رايت** **نقله** **ويؤيده** **ذلك** **انه** **عليه** **الصلاة** **والسلام** **على** **علي** **وسنه** **سبع** **كان**  
**يفتح** **به** **حتى** **قال** **سبقتكم** **الى** **الاسلام** **طرا** **غلاما** **ما** **بلغت** **او** **ان** **حلمي** **حفظكم**  
**الى** **الاسلام** **فهو** **ابصر** **مهمي** **واوان** **عزمي** **ثم** **كل** **يقع** **فرضا** **قبل** **البلوغ** **ظا**  
**كلامهم** **لعم** **تقا** **وقا** **في** **التحيز** **المختار** **عند** **الماتريدي** **انه** **مخاطب** **بادا**  
**الايمان** **كالبالغ** **حتى** **لو** **مات** **بعده** **بلا** **ايمان** **خلد** **في** **النار** **ففي** **شج**

الوهانية **سفر** **يدرويش** **درويشان** **كفر** **بعضهم** **وصحان** **لا** **كفر** **وهو** **المحرز**  
**كذا** **قول** **شيخ** **لهم** **بكفر** **ويا** **حاضرا** **ناظر** **ليس** **بكفر** **ومن** **يستحل** **الزنا** **قالوا**  
**بكفر** **ولا** **يسلم** **بالدفع** **لهم** **ويزمو** **ومن** **لو** **كي** **قال** **طى** **مسافة** **يجوز**  
**جهول** **ثم** **بعض** **بكفر** **والبا** **نها** **في** **كل** **ما** **كان** **خارقا** **عن** **النفع** **الخير** **يزوي**  
**وينصرون** **باب** **البغاة** **البغاة** **لغة** **الطلب** **منه** **ذلك** **ما** **كان** **بنحو** **وعرفا**  
**طلب** **ما** **لا** **يجل** **من** **جور** **وظلم** **فتم** **وشرعا** **لهم** **الحج** **رجون** **عن** **الامام** **الحق** **بغير**  
**حق** **فلو** **بحق** **نليس** **بغاة** **رما** **مد** **في** **جامع** **الفصول** **لهم** **الحج** **رجون** **عن** **طاعة**  
**الامام** **ثلاثة** **قطاع** **طريق** **وعلم** **حكمهم** **وبغاة** **وحج** **حكمهم** **وخوارج** **ولهم**  
**قوم** **لهم** **منفعة** **خرجوا** **عليه** **تأويل** **رون** **انه** **على** **بما** **طل** **كفر** **او** **معصية** **توجب**  
**قتاله** **تأويلهم** **يستحلون** **دمائنا** **واموالنا** **ويسبون** **نساءنا** **ويكفرون** **اصحابنا**  
**نعمنا** **عليه** **افضل** **الصلاة** **واتم** **السلام** **وحكمهم** **حكم** **البغاة** **باجماع** **الغفهاء**  
**كما** **حققت** **الفقه** **واما** **لهم** **نكفر** **هم** **لكونه** **عن** **تأويل** **وان** **كان** **باطلا** **مخلاف**  
**المستحل** **يلتزم** **تأويل** **لما** **في** **باب** **الامامة** **والامام** **يصير** **اماما** **بامر** **من**  
**بالمبايعة** **من** **الاشرف** **والايعان** **وبان** **ينفذ** **حكمه** **في** **رعيته** **خوفا** **من** **قهر**  
**وجبر** **وته** **فان** **بائع** **الناس** **الامام** **ولم** **ينفذ** **حكمه** **فهم** **لغيره** **عن** **قهر** **لهم** **لا** **يصير**  
**اماما** **فاذا** **صار** **اماما** **فجار** **لا** **ينقض** **لن** **كان** **له** **قهر** **وعليه** **لعوده** **بالقهر**  
**للا** **يفيد** **والان** **عزل** **لانه** **مفيد** **خاينه** **وتما** **سري** **كتب** **الكلام** **فاذا** **خرج** **جماعة**  
**مسلمون** **عن** **طاعته** **او** **طاعة** **ناييه** **الذي** **لنا** **سري** **في** **ايمان** **درو** **وعليها**  
**على** **بلد** **دعا** **لهم** **اليه** **اي** **الى** **طاعته** **وتكشف** **مجهنتهم** **استحسن** **نا** **فان** **تخيروا**  
**تجمعين** **حل** **لنا** **قتالهم** **اذ** **الحكم** **يدار** **على** **دليله** **وهو** **الاجتماع** **والامتناع**  
**ومن** **دعا** **الامام** **الى** **ذلك** **اي** **قتالهم** **افترض** **عليه** **جانبه** **لان** **طاعة** **الامام**  
**فما** **ليس** **معصية** **فرض** **لكيف** **فما** **هو** **طاعة** **بدايع** **لوقادرا** **والا** **لزم** **بيته**  
**درو** **في** **البتغي** **لويغوا** **الاجل** **ظلم** **السلطان** **ولا** **يمتنع** **عنه** **لا** **ينبغي** **للمسلم**  
**معاونة** **السلطان** **ولا** **معاونتهم** **ولو** **طلبوا** **الوادعه** **اجبوا** **اليها** **ان**  
**خير** **المسلمين** **كافي** **اهل** **الحرب** **والا** **يجابوا** **بوجه** **ولا** **يؤخذ** **منهم** **شي** **فلو**



أخذنا منهم رهونا وأخذوا منا رهونا ثم غدروا بنا وقتلوا رهونا  
لا تقتل رهونا ولكن حبسوا إلى أن يهلكوا هل البغي ويتوبوا وكذا  
أهل البغى إذا فعلوا برهونا لا تفعل برهونا ولكن يحبسونهم على الأظلام  
أو يصيروا ذمة لنا **ولو لهم فئة أجهز على جريحهم** أي تم قتله  
واتبع مولاهم **والألا لعدم الخوف والامام بالخيار في سيرهم إن شاء**  
**قتله وإن شاء حبسه** حتى يتوب أهل البغى فإن تابوا حبسه أيضا حتى  
يحدث توبة سراج ونقاتلهم بالمنجنيق والأعراق وغير ذلك كاهل الحرب  
وما لا يجوز قتله من أهل الحرب كمناسا وسمع لا يجوز قتله منهم ما لم  
يقاتلوا أولا ولا يقتل عادل محرم مباشرة ما لم يرد قتله ولم ينسب لهم  
ذرية ويحبس أموالهم إلى ظهور توبتهم فترد عليهم الأكرع أولا لأنه انفع  
فتح ويقاس عليه لعبيد نصر ونقاتلهم بسلاحهم وخيلهم عند الحاجة ولا  
ينتفع بغيرها من أموالهم مطلقا ولو عند الحاجة سراج ولو قال الباعني  
تبت والقي السلاح من يده كف عنه ولو قال كف عني لا نظري في أمري  
لعل أتوب والقي السلاح كف عنه ولو قال ناديتك ومعد السلاح لا  
لأن وجود السلاح معه قرينة بقا بغية فتساقاه كف عنه والألا فتح ولو  
قتل باع مثله وظهر عليهم فلا شيء فيه تكون مباح القتل فتح فلا آثم أيضا  
وقتل لا شهدا ولا يصل على بغاة بل يكفون ويدفنون بدائع ويكره نقل  
روسهم إلى الأفاق وكذا لدرسا هل الحرب لا هنا مثله وجوز بعض  
المناخين لو فقه كسر شوكتهم وفزع قلبنا فتح ومر في الجهاد ولو غلبوا  
على مصر فقتل مصري مثله عمدا فظهر على المصري قتل به ان لم يجر  
على أهله أي المصر أحكامهم وان جري لا قطاع ولاية الامام عنهم وإذا  
قتل عادل باعنا ورثه مطلقا وبالعكس إذا قال الباعني وقت قتله  
انا على باطل لا يرثه اتفاقا لعدم السببه وان قال انا على حق في الحزب  
على الامام فاصر على دعواه ورثه ما لو رجع بتطل ديانة فلا رث  
أب كمال وفي الفقه لو دخل باع با مان فقتله عادلا لزمه الدية

كافي المستامن لبقا سببه الأباخة ويكره تحريم بيع السلاح من أهل الفتنه  
ان علم لانه اعانة على المعصية وبيع ما يتخذ منه كالحديد ويكره لاهل  
الحرب لا لاهل البغى لعدم تفرضهم لعمله سلاحا سلاحا القرب والهم  
بخلاف اهل الحرب زيلعي قلت وافاد كلامهم ان ما قامت المعصية بعينه  
يكره بيعه تحريمها والافتقار إليها في الفتح ينفذ حكم قاضيهم لو عاد ولا ولا  
ولو كتب قاضيهم إلى قاضينا كتابا فان علم أنه قضى بشهادة عادلين نفذوا لا  
**كتاب اللقيط** عقبه مع اللقطة بالجهاد لعرضتها الفوات النفس  
والمال فقدم اللقيط لتعلقه بالنفس والمال وقدم اللقيط لتعلقه بالنفس  
وهي مقدمة المال هو لغة ما يلحق فعيل بمعنى مفعول ثم غلب على الولد  
المسبوبة باعتبار المال وسرها **اسم الحى مولود طرحة أهله خوف من الغلبة أو**  
**فراوان من تهمة الرية** مضجعا ثم يحرقه غاصم التقاطه فرض كفاية ان غلب على  
ظنه هلاكه لو لم يرفعوه ولو لم يعلم به غيره ففرض عين ومثله روية اعني روية اعني  
يقع في بير شميني والافندوب كما فيه من الشفقة والاحياء وهو حر مسلم للدار  
البحجة رقه على خنهم وهو المتقط لسبقه وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة  
وسكنى ودوا ومهر اذا زوج السلطان في بيت المال ان يرهن على التقاطه  
وان كان له مال وقرابة فقي ماله لو على قرابته وارثه ولو رثته في بيت  
المال كجائته لات الغرم بالغنم وليس لاحد اخذه منه قهرا وهل للامام  
الاعظم اخذه بالولاية العامة في الفتح لا واقره المصرتبعا للبحر وحر في النهر  
نعم لكن لا ينبغي اخذه الا بوجوب فلولوا اخذه احد فاضله الاول رد اليه  
الا اذا دفعه باختياره لانه باطل حقه هذا ان اتحاد المتقط فلو تعدد  
وترخ احد هما كالموجود مسلم وكافر فتنا منا قضى به للمسلم لانه انفع للقط  
خائنه ولو استويا فالراي للقاضي بحر جئا وثبت نسب من واحد بحج دعواه  
ولو غير المتقط استقسا بالوجيا والألا بيينة خائنة ومن اثنين مستويين  
كولامة مشتركة وعبادة للمنية ادعاه اكثر من اثنين فعن الامام انه اني قضى  
ظاهرا في عدم قبول دعوي الزايد ولا يشرط اتحاد الامم نهر لكن في القهستا



عن النظم ما يفيد ثبوته من الاكثر فله رولو اذ عته امرأة واحدة ذات زوج  
وان صدقها زوجها او شهدتها القابلة لوقامت بينة ولورجل او امرأتين  
على الولادة صحت دعوتها والا لما فيه من تحمل النسب على الغير وان لم يكن لها  
زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعت امرأتان واقامت احدهما  
البينة فهي ولي به وان اقامتا جميعا فهو ابنتها خلافا لهما الكل من الخاتنة  
وان ادعاه خارجان وصف احدهما علامة به اي يجسده لا بثوبه ووافق فهو  
الحق اذ المبرع رضاء اقوى منها كينة الاخر وحرية وسبعة واسلامه وسنة  
ان ارخا فان استبه فبينهما ولو ادعى انه ابنه والاخر انه ابنته فاذا هو خفي  
فلو مشكل قضى لهما والا فاس ادعى انه ابنه ولو شهد المسلم ذميان وللذمي  
مسلمان قضى به للمسلم تارة خاتنة ويثبت نسبه من ذمي ولكن هو مسلم  
استحسانا فيزعم من يده قبيل عقل الاديان ما لم يبرهن بمسلمان انه ابنه  
فيكون كافرا نهر ان لم يكن اي يوجد في مكان اهل الذمة كفرتهم او بيعت او كنيسة  
والمسندة رابعة لانه اما يجده مسلم في مكانا فسلم او كافرا في مكانه فكافر  
او كافرا في مكانا او كسبه فظا لرواية اعتبار المكان لسعة اختيار ويثبت  
من عبد وهو حر وان ادعى انه ابنه من زوجة الامة عند محمد وكلام الزيلعي  
ظاهرا في اختياره ولو ادعاه حران احدهما انه ابنه من هذه الحره والاخر  
من الامة فالذي يدعيه من الحره اولى بشوته من جانبين زيلعي وان وجد  
معه مال فتولاه عملا بالظاهر ولو فوقه او تحته او دابة هو عليها الا ما كان  
بقربة فيصرفه الواجد وغيره اليه بامر القاضي في ظاهر الرواية لانه مال ضائع  
ولو قرر القاضي ولاه للملنقط صرح ظهيره لانه قضاء في فضل جده فيه نعم له  
بعد بلوغه ان يوالي من شاء ما لم يغفل عنه بيت المال خاتنه ويدفعه في حرفة  
ويقبض له منه وصدقة وليس له ختنة فلو فعل فذلك ضمن ولو علم المختار ان  
ملنقط ضمن ذخيرة وله نقله حيث شاء وينبغي منعه من مصر الى قرية بحرا ولا  
ينقل للملنقط عليه نكاح وبيع وكذا اجارة تلي الاصل لان الولاية عليه في ماله  
ونفسه للسلطان لحديث السلطان ولي من لا ولي له فروع لوباع

اقل او دبر او اعتق او كاتب او عيب وتصديق وسلم ثم اقرانه عبد لزيد  
لا يصدق في بطلان شئ من ذلك لانه منهم وتامه في الخاتنة وبجهول نسب كل قط  
كتاب اللقطة هي بالفتح وتسكن اسم وضع للمال الملنقط عيني  
وشرا ما يؤخذ ضائعا ابن كمال وفي انا تارة خاتنة عن المضمرات مال يوجد  
ولا يعرف مال كذا وليس جناح كمال الحربي وفي المحيط رفع شئ ضائع للمحفظ  
على الغير لا التملك وهذا يعظم ما لك كالا واقع من السكران وفيه  
انه امانة لا لقطة لانه لا يعرف بل يدفع لما لك نذب دفعها لصاحبها ان امن  
على نفسه تعريضها والا فالترك اولى وفي البدائع وان اخذها لنفسه حرره  
لانه كالغصب روجب اي فرض دفعه وغيره عند خوف ضياعها كما مر لان المال  
المسلم حرمة كما لنفسه فلو تركها حتى ضاعت ثم وكل بضمن ظاهر كلام النهر  
وظاهر كلام المصنف نعم لما في الصيرفة حاربا لكل صطة انسانا فانه منع حتى اكل  
قال البدیع الصحيح انه يضمن ان يفي الفسخ وغيره لو دفعها ثم ردّها لمالكها لم  
يضمن في ظاهر الرواية وصح التقاط صبي وعبد لا يحبون ومدهم حر ومحتوم  
وسكران لعدم الحفظ منهم فان شهد عليه بانه اخذه ليرده على ربه ويكفيه ان  
يقول من سمعتموني ينشد لقطه فدلوه على وحرق اي ينادي عليها حب وحردها  
وفي الجامع الي ان علم ان صاحبها لا يطلبها او انها تفسد ان بقيت كاللقطة  
والامارات امانة لم تضمن بالاخذ فلو لم يشهد مع التمكن منه او لم يعرفها ضمن  
ان انكر ربا اخذه للرد وقيل الثاني قوله بيمينه وبهناخذها ويوافق  
المصنف وغيره ولو من الحرم وقليلة او كثيرة فلا فرق بين مكان ومكان ولقطه  
ولقطه فيشفع الرافع بها لوقفها ولا تصدق بها على فقير ولو على اهل ذمة  
وعرسه الا اذا عرف بها الذي قالها توضع في بيت المال تارة خاتنة وفي القنية  
لورجى وجود المال كوجبا لا يضافان جاتا لهما بعد التصديق خبرين  
اجانة فعله ولو بعد هلاكها ولو ثوابها او تضمينه والظاهر انه ليس للوصي  
والاب جانتها نهر وفي الوهبانية الصبي كبالغ فيضمن ان لم يشهد ثم لا يبيده  
او صيد التصديق وضمانها في مالها الاموال الصغرى ولو تصدق بامر القاضي



في الاصحاح كما ان **يصنف القاض** والامام **لو فعل ذلك** لانه تصدق بما لا يغير  
غير اذنه وخرم او يضمن **المسكين** **وايها ضمن لا يرجع به على صاحبه** ولو العين  
قائمة اخذها من الفقير **ولا يسي للملحق** لما لا او بجهة او ضال **من يجعل**  
**اصلا** الا بالشرط كمن رده فله كذا فله اجر مثله تا ترخاينة كما جازة فاسدة  
ونذبت لتقاطه **البهيمة الضالة** وتعرفها ما لم تحف ضياها فيجب ذكره  
لومعها ما تدفع به عن نفسها كقرن تبقو كدم لا بل تا تا ترخاينة ولو كان  
الاتقاط **في الصحيح** ان فلان هذا ضالة حاوي وهو في **الاتفاق على اللقيط** **والنقطة**  
**منبر** لقصور ولايته **الاذا قال له قاض اتفق لرجع** فلو لم يذكر الرجوع لم يكن  
دينا في الاصحاح **او يصدق اللقيط بعد بلوغه** كذا في الجمع اي جسد قد علم ان  
القاضي قال له ذلك لا ما زعمه ابن لما كذا ثم المديون رب النقطة وادبو  
اللقيط او سيدة او هو بعد بلوغه **وان كان لها تنفع اجراها** اذ ان الحاكم  
**وانفق علمها منه** كما لضال بخلاف الابوق وسيجي في بابها **وان لم يكن باعها**  
القاضي وحفظ ثمنها ولو الاتفاق اصل امر به لان ولايته نظرية اختيار فلو  
لم يكن ثمة نظر لم ينفذ امره فتح بخلافه **منعها من بيعها** لياخذ النفقة فان  
هلت بعد حبسه سقطت قبلة لا ولا يدفعها اليه عندها جبر اعليه بلايينه  
**فان بين علامته حل الدفع** بلا جبر وكذا يحل ان صدقه مطلقا بين اولاوله  
اخذ كليل الامع البينة في الاصحاح **نهاية النقط** **لقطة فضاعت منه ثم وجدها**  
**في يد غيره** فلا حضوري بينهما بخلاف **الوديعه** مجتبي ولو زال لكن في السراج الصحيح  
ان له الخصومة لان يده احق عليه ديون ومظالم جعل اربابها وليس من  
عليه ذلك من معرفتهم فعليه التصديق بقدرها من ماله وان استغرق جميع ماله  
هذا مذهب اصحابنا لانعلم بينهم خلافا كمن في يده عرق لم يعلم مستحقها  
اعتبار المديون بالاعيان ومتى فعل ذلك **سقط عنه المطالبة** من اصحاب الديو  
**في العقبى** مجتبي وفي العدة وجد لقطة وعرفها ولم يرد بها فانفقت بها الفقة  
ثم ايسر عليه ان يتصدق بمثلها **مات في البادية** كذا في فقيد بيع متاعه وكره  
**وحمل ثمنه اليه** كذا في حطب جديد في الماء ان له قيمة فلقطه والافعال لاخذ كذا

المباحات الاصلية درو في الحاي غريبات في بيت انسان ولم يعرف وارثه  
فتركته كلقطة ما لم يكن كثيرا فلبيت المال بعد الفحص عن ورثته سنين فان لم  
يجد له مفله لو مصرفا **محضة** اي برج حرام **اختلط بها اهل الغيرة** لا ينبغي له ان  
ياخذها وان اخذها **طلبها حبه ليرده عليه** لانه كالحقبة فان فرغ عنده فان  
كانت الام غريبة لا يتخرج من لغزها لانه ملك الغرض **ان لام لصاحب المحضة**  
**والغريب كرف الفرج له** ولو لم يعلم ان يبرج غريبا لا يسي عليه ان يتا الله  
تعالى قلت ما ذا لم يملك الفرج فان فقير الكله وان غنيا تصدق به ثم استراه  
وهكذا كان يفعل الامام الخوا في ظهيره وفي الوهابية تحت اشجار في غير  
امصار لا بأس بالثنا ولما لم يعلم النبي صريحا ودلالة عليه الاعتقاد وفيها  
واخذ كذا فاحا من النهج جارية **يجوز كتمه** وفي الجوز **كتمه** **الاتق**  
مناسبه عرضية التلف والزوال والابق انطلاق الرقيق ثمرا كذا عرفه ابن الكان  
ليدخل اليها ربح من موجهه ومستعير ومودعه ووصيه **خذه ان خاف ضياعه**  
**ويحرم اخذه لنفسه ويندب اخذه ان قوي عليه** والا فلا نذب لما في البواع  
حكم كلقطة **فان ادعاه اخر دفعه اليه** برهن واستوثق منه بكفيل ان شاء  
يجوز ان يدعيه اخر ويحلف الحاكم ايضا بالله ما اخرجني عن ملكه بوقبه وان لم  
يبرهن عطف على ان برهن واقرا العبد ان عبيده او ذكر المولى علامة وحيلة  
**دفع اليه بكفيل فان انكر المولى باقية** مخافة جعله **حلف** ان لا يبرهن على اباقة  
او على اقرار المولى بذلك زياهي **فان كانت المدة** اي مدة مجتبي المولى باعة  
**القاضي ولو علم مكانه** لئلا يتصور المولى بكثرة النفقة وحفظ ثمنه لصاحبه وامر  
من ثمنه ما وانفق عليه منه **وان جا المولى بعده وبرهن** او علم دفع باقي الثمن اليه  
**ولا يملك المولى نقض بيعه** اي بيع القاضي لانه باع بالشرع كحكم لا ينقض قلت كمن  
رايت في معروضات الرحوم الي السعود مفتي الروم انه صدر امر السلطان  
بمنع القضاة عن اعطاء الاذن ببيع عبيد العسكر ببيع عبيد السباهية فلم يخذلها  
من مشتريها ويرجع للمشتري بتمنه على البائع قالوا ما في عبيد الرعايا فكذلك  
اذا كان بعين فاحس للرعايا انهم بهذا ورد الامر لمحض فليحفظ فانهم هم



ولو زعم المولى تدبيره او كتابته او استيلا دها لم يصدق في نقضه الا ان  
يكون عنده قلد منها او يبرهن على ذلك **واختلف في الصال** قيل اخذه افضل  
وقيل تركه ولو عرف ببينه فايضا **اولى ابق عبد فجا به رجل فقال له اجد**  
**معدنيا** من المال **صدق** ولا شيء عليه **ولمن رده** خبر لقوله الا في اربعون  
درهما **اليه من مدة سفر** فاكثروا في الحال ان المراد ولو صيبا او عبدا  
لكن جعل لولاه **من يستحق الجعل** قيده لانه لا جعل لسلطان وشحنة  
وحقر ووصي يقيم وعائلة ومن استعان به كان وحده فخذ فقال نعم  
او كان في عياله وابن واحد الزوجين مطلقا زليعي وشريك في نفقته ورهبان  
ولو الحية فالمستثنى احد عشر **يعون درهما** فبطل صلحه فيما زاد عليها  
**ولو بلا شرط** استحسانا ولو ردا مته ولها ولد فيلحق بالاباق فجعلان **ان**  
**وان لم يعد لها** استحسانا ولو ردا مته ولها ولد فيلحق بالاباق فجعلان **ان**  
فلذا عول عليه ارباب المتون **ان شهدا انه اخذه ليرده** والا لا شيء له ولو راد  
من اقل منها بقسطه وقيل رضى له برأي الحاكم اي بقدر باصطلاحها  
به يفتي تانازخا نيه **ولو من المصير** في رضى له او بقسطه كما مر واما **ولد**  
وما دون كفن في الجعل **وان مات المولى قبل وصوله** اي لابق وهو **مدبر**  
**او امر ولد فلا جعل له** لعقوبته **وان ابق منه بعد شهر** او المتقدم  
لم يضمن لانه امانة حتى لو استعمله في حاجة نفسه ثم ابق ضمن ابن ملك  
عن القينة وفي الوهبانية لو انكر المولى اباقة قبل قوله يمينه ويلزم مريد  
الردة قيمته ما لم يبين اباقة **وضمن لو ابق** او مات قبله مع تمكنه منه لانه  
غاصب **ولا جعل له في الوجهين** خلافا للثاني لان الاشهاد عنده ليس بشرط  
فيه وفي اللقطة **ولا جعل له بر دمكا** تبخرته يدا **وجعل عبدا للرهن**  
على المرأته لو قيمته مساوية للدين او قل ولو اكثر من الدين فعليه **بقدر**  
ديته والباقي على الراهن لان حقه بالقدر المضمون منه **وجعل عبدا** او  
وصي بريقته لانتسان **وبخدمته** لاخر على صاحب الخدمه في الحال لان  
المنفعة له فاذا انقضت خدمته رجع صاحبها على صاحب الرقبة او بيع

العبد فيه اي في الجعل وجعل ما ذون مديون على من يستقر له الملكا  
بيع بري بالجعل والباقي للغير ما **كما يجب جعل ابق جفي** خطا لا في يد الاخذ  
على من سبي له **ومضروب على غاصبه** وهو هو **على موهوب له** وان رجع  
الواهب بعد الرد لان ذوال ملكه بالرجوع تبقيص منه وهو ترك التصرف  
وجعل عبد صبي في ماله والابق نفقته كنفقة لقطه **كما مر وله حبه**  
لدين نفقته **ولو يوجبه القا** في حسيه اباقة ثانيا ولكن بحسبه **تغريرا**  
**له بخلاف اللقطة والصال** وقد مر في التا تارخا نيه مدة حبه بستة  
اشهر ونفقته فيها من بيت المال ثم بعد ما يبيعه القا في كافر فرج  
ابق بعد البيع قبل القبض للمستري دفع الامر القا في نفسه  
**كتاب المفقود** هو لغة المعلوم وشرا غايب لم يد راجي هو  
فتوقع قدومه **ام ميت** وبيع **الحمد الملقع** اي الفقير مع بلا قع فدخل  
الاسير ومثل يد الحق ام لا في حق نفسه **حي** بالاستصحاب هذا هو الاصل  
فيه فلا ينكح حرسه **مكره** ولا يقسم ماله ولا نفقته اجازته ونصب القا في من اي  
وكلا **واخذ حقه** كفلا له وديونه المقر بها **ويحفظ ماله** ويقوم عليه عند الحاجة ولو  
له وكيل فله حفظ ماله لا تعهد داره الا بادن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون  
وصيا **تجنيس** كنية اي هذا الوكيل المضمون ليس بخصم فيها يدعي **على المفقود**  
من دين ووديعة وشركة في عقار **لو تيقق وخوه** لانه ليس بالله ولا ناسا  
عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القا في وانه لا يملك الخصومة بالاختلاف  
ولو قضى بخصومته لم ينفذ زاد الزليعي في القضا وتبعه كمال لا بتنفيذ  
قاض اخر لكن في الخلاصة الفتوي على النفاذ يعني لو القا في مجتهدا نهر  
ولا يبيع القا في **ما لا يخاف** لفساده **في نفقة ولا في غيره** بخلاف ما يخاف  
فساده فانه يبيعه لقا في ويحفظ ثمنه قلت لكن في معروضات ابي السعد  
ان القضاة وامنأ بيت المال في زماننا ما موروث بالبيع مطلقا وان لم  
يخف فساد فانه ظهر حيا فله الثمن لان القضاة غير ما تورين بنفسه  
اذ ابيع بعين فاحس له فسخه انتهى فليحفظ **ونفق على غرضه وقربه ولاداء**



ولهم اصول وفروع **ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد مضي أربع سنين** خلافا  
لما كان **وميت في حق غير فلا يرت من غير** حتى مات رجل عن اثنين وابن  
مفقود ولمفقود بنتان وابناء والتركه في يد البنين والكل مقرون  
بفقد الابن واختصوا القاض لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه الى  
لا يترعه من يد البنين خذ انه لمقتني **ولا يستحق ما اوصى له اذا مات**  
**الموصي بل يوقف قسطه الى موت اقرانه في بلدته على المذهب** لانه الغالب  
واختار الزيلعي تفويضه للامام وطريق قبول البينة ان يجعل القاضي  
من في يده المال خصما عنه او ينصب عليه فيما تقبل عليه البينة من قلت وفي  
واقفات المفتي لقدي فندي معزيا للقبية انه انما يحكم بعونه لقضاء  
لانه ام محتمل فما لم ينضم اليه لقضاء لا يكون حجة **فان ظهر قبله قبل موت**  
**اقرانه حيا فله ذلك القسط** وبعده يحكم بعونه في حق ما لم يعلم ذلك اي موثرا انه  
فتعبد منه عسره للموت وتقسيم ما بين من يرثه الان ويحكم بعونه في حق مال  
غير من حين فعله فترد الموقوف له الى من يرث مورثه عند موته لما تقر  
ان الاستصحاب مع موقظا له الحال حجة دافعة لا مثبتة ولو كان مع المفقود  
**وارث يجب له لم يعط الوارث شيئا وان انتقص حقه به اعطى اقل النصيبين**  
ويوقف الباقي كالحال وحله الفرائض ولذا حذفه القدر في قوله فسرغ  
ليس للقاضي تزويج امه غايك مجنون وعبد لها وله ان يكاتبها ويبيعهما  
**كتاب الشركة** لا يخفى مناسبتها للمفقود من حيث الامانة بل  
قد يحقق في ما له عند موت مورثه هي بكسر كونه في الموقوف لغة الخلط  
سمى بها العقد لانها سببه وشرا عناية عن عقد بين المتشاركين في الاصل  
**والزوج جوهره** ولكنها في شركة العين اختلاطها وفي العقد اللفظ المفيد  
له وشرط جوازها كون الواحد قايلا للشركة وهي ضربان شركة ملك وهي  
**ان يملك متعدد** اي اثنان فاكتر عينا او حفظا ككتاب حصة الزوج في دارها  
فانها شركان في الحفظ فهستاني **او دينا** على ما هو الحق فلو دفع المديون  
احدهما فلاخر الرجوع بنصف ما اخذ فتح ويسجي متنا في الصلح وان من

حيل اختصاصه اخذه ان يسه المديون قدر حصته ويهبه رب الدين حصته  
وكما بينه **بارث اوبيع او غيرها** باي سبب كان جعريا او اختياريا ولو  
متعاقبا كما لو اشترى شيئا ثم اشترى فيه اخر منه **وكل** من شركا للملك  
**اجنبي في تصرف مصرفي سال صاحبه** لعدم تضمنها الوكالة **فصل في بيع**  
**حصته** ولو من غير شركه بلا اذن الا في صوت الخلط لما يلزم بفعلها كحظته  
شعير ولبن وسج وزرع **والا اختلاط** بلامنع من احدهما فلا يجوز بيعه الا  
باذنه لعدم شيوخ الشركة في كل حصة بخلاف نحو عام وطاحون وعيه وداية  
حيث يبيع حصته اتفاقا كما بسطه المصنف في فتاويه ثم الظاهر ان البيع ليس  
يفيد بل المراد الاخراج عن الملك ولو بهية او وصية واما الانتفاع به بغيبة  
فاذا جاء الشرك بزرعها مثل المدة وان كان الزرع ينقصها والترك  
ينفعها فليس له ان يزرعها بجزء **وشركة عقد وركنها الإيجاب والقبول**  
ولو معنى كما لو دفع له الفا وقال اخرج مثلها واشترى والرجح بيننا **وشروطها**  
اي شركة العقد **كون المفقود عليه قايلا للوكالة فلا تصح** في مباح احتطاب  
وعقد ما يقطعها كشرط درا لهم من الرجح **مسماة لاحدها** لا ينفذ لا يرجع غير  
المسهي وهي اربعة مفاوضة وعنان وتقبل ووجوه وكل من الاخيرين يكون  
مفاوضة وعنانا كما سيجي **اما مفاوضة** من التقويض بمعنى المساواة في كل  
شيئي **ان تضمنت وكالة وكفالة** لصحة الوكالة بالمجهول ضمنا لا قصدا **وتساويا**  
**ما لا تصح به الشركة** وكذا ربحا كما حققه الوابي **وتصرفا ودينا** لا يخفى التساوي  
في التصرف يستلزم التساوي في الدين واجازها ابو يوسف مع اختلاف الملة  
مع الكراهة **ولا تصح** مفاوضة وان صحت عتانا بين حرة وعبد ولو مكاتبان او  
ماذونا وصبي وبائع ومسلم وكافر لعدم المساواة فاذا اذنها لا تصح بين  
صبيين لعدم اكليةها للكفالة ولا ماذونين لتفاوتها قيمة **وكل موضع**  
**لا تصح المفاوضة لفقد شرطها** ولا يستلزم ذلك في العنان **لاستلزام شرطها**  
كما يستلزم **وتصح** المفاوضة بين حنف ومشافعي وان تفاوتوا تصرفا في متروك  
التسمية كمتساويهما ملة وولاية الالتزام بالحجة ثابتة **ولا تصح الا بلفظ المفاوضة**



وان لم يعرف معناها سراج **اوبيان** جميع مقتضياتها ان لم يذكر والفظها  
اذ العبرة للمعنى لا للمبنى واذا صحت **فما اشتراه** احدهما يقع **مستركا** الاطعام  
**اهل وكسوته** استحقاقا لان المعلوم بدلالة الحال كالشرط والقال  
واراد المستثنى ما كان من حوايج ولو جارية للوطن باذن شريكه كما ينبغي  
وللبائع مطالبة **ايها شيئا بينهما** اي الطعام والكسوة ويرجع **الاخر** بما  
ادعى على المشتري بقدر حصته ان ادعى من مال الشركة وكل من لم يترك  
احدهما تجارة واستقرض وغصب واستهلك وكفالة بمال بائرا لزم **الاخر**  
ولو لزمه باقراره الا اذا اقر من لا تقبل شهادته له ولو مصدرة فيلزمه  
خاصة كره وخلع وجناية وكل ما لا تصح الشركة فيه وفايدة اللزوم انه اذا  
ادعى على **احدهما** فله **تخليف الاخر** ولو ادعى على الغائب له تخليف الحاضر على  
علمه ثم اذا قدم له تخليف البتة ولو الجنية وبطلت **ان وهب لاحدهما او**  
**ورث ما نصه فيه الشركة** مما يجي ووصل اليه ولو بصدقة او ايصال الفوات  
للساواة بقا وهي شرط كالابتداء لا تبطل بقبض **ما لا تصح فيه الشركة كقرض**  
**وعقار واذا بطلت** بما ذكر صارت **عنانا** اي تنقلب اليها ولا تصح معاوضة  
وعنان ذكر فيها المال والا فها تقبل ووجه **بغير التقدين والفكر النافعة والتب**  
**والنقرة** اي ذهب ونقصة لم يضربا **ان جري بحري** النفود **التعامل بها** والا  
فكعروض وصحت **بعرض** وهو المتاع غير التقدين ويحرك قاموس **ان باع كل**  
**منها بنصف عرضه بنصف عرض الاخر ثم عقداها** معاوضة او عنانا وهذه  
خيلة لصحتها بالعروض وهذا ان تساويا قيمة وان تفاوتتا باع صا صا لا قل  
بقدر ما ثبت به الشركة ابن كمال فقوله بنصف عرض الاخر اتفاقا ولا تصح  
بمال غائب ودين معاوضة كانت **وعنانا** لتعذر المصنوع على موجب الشركة  
واما عنانا بالكسوة وتفتح **ان تضمنت** وكالاته فقط بيان لشروطها فتصح من  
**اهل التوكيل كصبي ومعتوه يقبل البيع وان لم يكن اهلا للكفالة** لكونها  
لا تقتضي الكفالة بل الوكالة ولذا **انقص** عما وضاها ومطلقا وموقتا ومع  
التفاضل في المال دون البرج وعكسه **وبعض المال دون بعض** بخلاف

للجنس كدنانير من احدهما **ودراهم** من الاخر وبخلاف الوصف كبيض **سود**  
وان تفاوتت قيمتهما والبرج على ما شرط ومع عدم الخلط لاستناد الشركة  
في البرج الى العقد لا الى المالى فلم يستطع مساواة اتحاد وخطا ويطالب المشتري  
بالتمن فقط لعدم تضمن الكفالة ويرجع على شريكه بالحصته منه ان ادعى من  
مال نفسه اي مع بقا مال الشركة كمن يبيع والافا لشركة خاصة فلا يصير  
مستدينا على مال الشركة بل اذا نكر وتبطل الشركة بهلاك المال او اوحدهما  
قبل الشركة والاهل على ما لك قبل الخلط وعليهما بعده وان اشترى احدهما  
بماله وهلك بعده مال الاخر قبل ان يشتري به شيئا فالمشتري بالفتح بينهما  
شركة عقد على ما شرط ويرجع على شريكه بحصته منه اي من الثمن لقيام الشركة  
وقت الشرا وان حكم مال احدهما **تحت** **شترى** **الاخر** **بماله** فان صرحا بالوكالة  
في عقد الشركة بان قال علي ان ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مستركا  
وصدر الشريعة **فالمشتري مسترك بينهما على ما شرط** في اصل المال لا البرج  
لصيرورتها **شركا** **ملك** **لبقا** **الوكالة** **المصرح** بها ويرجع بحصته ثمنه والا لاي  
ان ذكر اجره الشركة ولم يتصادق على الوكالة فيها ابن كمال **فهو لمن اشتراه**  
**خاصة** لان الشركة لما بطلت باق ضمنها من الوكالة **وتفقد** **بشرط**  
**دراهم مساهمة من البرج لاحدهما** **القطع** **الشركة** كما مر لانه شرط لعدم فسادها  
بالشرط فظا هم بطلان الشرط لا الشركة كمن ومصنف قلت صرح صدر  
الشريعة وابن كمال بفساد الشركة ويكون البرج على قدر المال **والكل من**  
**شركي العنان والمعاوضة ان يستاجر من يتجر له او يحفظ المال يرضع اي**  
**يدفع للمال بضاعة** بان يستطع البرج لرب المال **ويودع** ويعير ويضارب  
لانها دون الشركة فيضمنها **ويؤكل** **اجنبيا** **بيعه** **وشرا** **ولو نها** **المعاوض**  
**الاخر** **صحة** **نهي** **بحر** **وببيع** **بما** **عزها** **ان** **خلاصته** **وينقد** **نسبة** **ترازبه** **ويسافر**  
بالمال له حمل ولا هو الصحيح خلافا للاشياء وقيل ان له حمل يضمن والا لاي  
ظهير به وموتة السفرة **والكراس** **راس** **المال** **ان** **لم** **يرج** **خلاصته** **لا** **يملك** **الشرك**  
**الشركة** **الا** **باذن** **شريكه** **جوهرة** **والا** **الرهن** **الا** **بادنه** **او** **يكون** **هو** **عاقدا**



في موجب الدين وحينئذ فيصح قدامه بالرهن والارتهاق **سراج ولا الكفاية**  
والاذن بالتجارة **وتزويج الامه** وهذا كله **لو عانا** اما المفاوضة فله ذلك  
ولو فاقض ان باذن شركته جاز ولا تعتقد عانا بجره **ولا يجوز لها في عانا**  
ومفاوضة **تزوج العبد ولا الاعتاق ولو على مال ولا لهبة** اي لتوب وكحه فلم  
يجز في حصته شركته وجاز في حق كحه وخبره فانه **ولا القرض** الا باذن شركته اذنا  
صريحه سراج وفيه واذا قال له عمل براك فله ذلك تجارة الا القرض والهبة  
**وكذا كل ما كان اتلافا للمال او كان يملك المال بغير عوض** لان الشركة وضعت  
للاسترباح وتواجده وما ليس كذلك لا ينظمه عقد **وهو جميع** شريك **مفاوض**  
**من ترد شهادته له** كانه وايده وينفذ على المفاوضة اجامه **الا يصح اقراره بدين** فلا  
ينفذ على المفاوضة عنده بزازيه وفي الخلاصة اقر شركته العنان بجارية لم يجز في شركته  
ولو باع احدها ليس الاخر اخذ منه ولا المخصوصة فيها باع او ادانه **وهو اي الشريك**  
**ايمن في المال فيقبل قوله** يمينه في مقدار الربح والخسران والضياع **والرفع**  
**لشريكه ولو ادعاه بعد موته** كما في البحر مستدلا في وكالة الواجبة كل من جاز  
امرا لا يملك استينافه ان فيه ايجاب لضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفى  
الضمان عن نفسه صدق انتهى فيلحفظ هذا الضابط **ويضمن بالتعدي**  
وهذا حكم الامانات وفي الخاتمة التقيد بالمكان صحيح فلو قال لا تجاوز  
خوارزم فجاز ضمن حصته شركته وفي الاستنباه نهي احدهما شركته عن  
الخروج وعن بيع النسبة جاز **كما يضمن الشريك عانا** او مفاوضة بجره **بموجب**  
**نصيب صاحب** على المذهب القول بخلافه غلط كما في وقف الخاتمة وسجي في  
الودعة خلافا للاستنباه شروع في المحيط قد وقع حادثان الاول  
نها عن ابيع نسبة فباع فاحيت بنفاد في حصته وتوقف في حصته  
شركته فان اجاز فالربح لهما **الثانية** نها عن الاخراج فخرج ثم رجع فاجبت  
انه غاصب حصته شركته بالاخراج فينبغي ان لا يكون الربح على الشرط انتهى  
ومتقضا فساد الشركة نهرو وفيه ونقح على كونه امانة سئل فارى  
الهداية عمر طلب بحاسبة شركته فاجاب لا يلزم بالتفصيل ومثله المضارب

والوصي المتولي نهرو قال وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالمحاسبة الا الوصول الى  
سحت الموصول **واما تقبل** وتسمى شركة صنايع واعمال وابدان **ان اتفق** صافيا  
**خياطان او خياط وصباغ** فلا يلزم ما اتحاد صنعة وكان **على ان تقبل الاعمال** التي  
يمكن استحقاقها ومنه تعليم كتابة وقران وفقد على المفتي به بخلاف شركة دلالة  
ومغبين وشهود محاكم وقران بحالس وتعايز وعاط وسؤال لان لتوكيل بالسؤال  
لا يصح فنية واستباه **ويكون النسبة بينهما** على ما شرط في الاصح لانه ليس بربح بل بدل  
عمل لم يصح تقويم **وكل ما تقبله احدهما يلزمها** وعلى هذا الاصل **فيطالب كل واحد منهما**  
**بالعمل** ويطالب بينهما **بالاجر** وبشرط دفع اليه الى احدهما **والخاص** من اجر  
**عمل احدهما بينهما على الشرط** ولو الاخر مريضا او مسافرا او متع عمدا بلا عذر لان  
الشرط مطابق العمل القابل لا ترى ان القصار لو استعان بغيره او استاجر  
استحق الا اجر بزازيه **واما وجوه** هذا رابع وجوه شركة العقد **ان عقدا على**  
**ان يشتريا** نوعا او انواعا **بوجوهها** اي بسبب وجوبها **وبسبب** فاحصل بالبيع  
يدفعان منه عن ما اشتريا **بالنسبة** وما يقع بينهما **ويكون كل منهما** من التقبل  
والوجوه **عانا ومفاوضة** ايضا **بشرط** السابق واذا اطلقت كانت عانا وتضمن  
شركة كل من التقبل والوجوه **الوكالة** لا اعتبارها في جميع انواع الشركة والكفالة  
ايضا اذا كانت مفاوضة بشرطها **والربح** فيها على ما شرط من **مناصفة الشري**  
**بفتح الراء** او **مساكنة** ليكون الربح بقدر الملك لا يورى الى ربح ما لم يضمن بخلاف  
العنان كما هو في الدرر لا يستحق الربح الا باحدى ثلاثه بما لا يملك او قبل **فصل**  
**في الشركة الفاسدة** لا تصح شركة في احتطافا **واحتشاشا** او صطياد واستقاء  
وساير مصاحف كاحتشاشا من جبال وطلب معدن من كثر وطلب اجر من طين  
لتضمنها الوكالة والتوكيل في اخذ المباح لا يصح **وما حصله احدهما فله وما**  
**حصله معا فلهما** نصفان ان لم يعلم بالكل **وما حصله احدهما باعانة صاحبه**  
**فله** ولصاحبه اجر مثله **بالغاسا** بلغ عند محمد وعند ابي يوسف لا يجاوز نصفين  
ذلك قيل تقديمهم قول محمد بوزن باختباره نهرو عناية **والربح** في الشركة الفاسدة  
بقدر المال ولا عبرة **بشرط** **المال الفضل** فلو كل المال لاحدهما فله الاخر اجر مثله كما



لو دفع دابته لرجل يوجرها والاجر بينهما فالشركة فاسدة والرجح للمالك والاخر  
 اجر شركه وكذلك السفينة والبيت ولو لباع عليها البر فالرجح لرجل البر والاخر اجر  
 مثل الدابة ولو اخذها بغل والاخر يصير فالاجر بينهما على مثل ما اجر البغل والباعر  
**ولو تبطل الشركة اي شركة العقد بموت احدهما علم الاخر ولا لانه عزل حكمي ولو**  
**حكما بان قضى لمحاكمة مرتدا وتبطل ايضا بانكارها وبقوله لا عمل مع كافر وبفسخ**  
**احدهما ولو المال عروضا بخلاف المضاربة هو المختار بزازيه خلافا للزيلي**  
**ويتوقف على علم الاخر لانه عزل قصدي وبجفونه مطبقا** فالرجح بعد ذلك للمعاقل  
 لكنه تصدق بارج مال المجنون تاتر خائنه ولم يزل **احدهما مال الاخر بغير اذنه**  
**فان اذن كل فاديا معا او جهل ضمن كل نصيب صاحب** فتقاما او رجع بالزياة  
 وان ادبا متعاقبا كان الضمان على الثاني علم باذنه صاحب اوله كالمأمور يا دار  
 الزكوة او الكفارة اذا دفع للفقر بعد اذ الامر بنفسه لان فعل الامر عن رضى  
 وفيه لا يشترط العلم خلافا لما اشترى احد المتقاضي **ضمن اذنه الاخر صريحا**  
 فلا يفي سكونه ليطاها في **لا للشركة بالاشية** تضمن الاذن بالامر اللوطي الهبة اذا لا  
 طريق تحله الا بها الحرمة وطى للشركة وهبة المتاع فيما لا ينقسم حائزة وقا الا لزمه  
 نصف الثمن والبايع والمستحق اخذ كل منهما وعقدما تضمن المفاوضة للكتابة  
 ومن اشترى عبدا مثلا فقال له اخر لشركتي فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان  
 بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن حين عند العلم به ولو قال لشركتي فيه  
 فقال نعم ثم لقيته اخر وقال مثله واجيب نعم فان كان القائل عالما بمساركة الاول  
 فله ربحه وان لم يعلم فله نصفه لكون مطلوبه شركته في كامله وخرج **خرج العبد من**  
**ملك الاول ما اشترى اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال نعم جاز**  
 اشباه وفيها تقبل ثلاثة عمال بلا عقد شركة فعمله احدهم فله ثلث الاجر والاشية  
 للاخرين فشروع القول لمنكر الشركة بربهم الوترية على المفاوضة لم تقبل حتى  
 يبرهنوا اذا كان مع الحي في حياة المبتكر منها على الارث والحي على المفاوضة قضى  
 له بنصفه فتح نصرف احد الشريكين في البلد والاخر في السفر واذا اذنته فقال اذا  
 اليد قد استقرضت المفاوضة القول له ان المال في يده شرهوا كراما فباعوا بمساركة ودفعوا

لا احد منهم لحفظه فدرسه في التراب ولم يجده حلف فقط دفع لآخر ما لا اقرضه نصفه  
 وعقد الشركة في الكل فشرى متعة فطلب بالمال حصته ان لم يصبر لنصفه خذ  
 المتاع بقيمة الوقت بينهما متاع على دابته في الطريق سقطت فالتري احدها بغيره الاخر  
 خوفا من هلاك المتاع او نقصه رجع بحصته فنية دابة مشتركة قال البيطارون لا بد  
 من كفاها فلو اهاها الحاضر لم يضمن داربين اثنين سكن احدهما وخربت ان خربت بالسكن  
 ضمن طاحون مشتركة قال احدها لصاحبه عمرها فقال هذه العارة تكفيني لارض  
 بعازتك فعمرها لم يرجع جوابا لفتاوي وفي السراجية طاحون مشتركة انفق احدهما في  
 عمارتها فليس يتطوع ولو انفق على عبد مشترك او ادي خراج كرم مشترك فهو متطوع الكل  
 من مخ المصاقلت والاضابطات كل من اجيرات يفعل مع شركته اذا فعله احدهما بلا  
 اذن فهو متطوع والا لا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث وقص وناظر وضروبه  
 تعدل قسمة لكري نهر وموتة قناة ويبرود ولا في سفينة وعبيد وحايط لا يقسم  
 فان كان الحايط تحت القسمة ويبنى كل واحد في نصيبه الشركة لم يجبر وكذا كل مال لا  
 يقسم كحمام وخان وطاحون وتما في متفرقات قضا الجور العيني والاشباه  
 وفي غصب الحسبي زرع بلا اذن شريكه فذرع له شريكه نصف البذر يكون الزرع  
 بينهما قبل البناء لم يجز بعده جاز وان اراد قلعه يقاسمه فيقلعه من نصيبه  
 ويضمن الزرع نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان الزرع وفي قسمة  
 الاشباه المشتركة اذا ائتمروا في احدها العارة فان اختلف القسمة لا جبر  
 وقسمه والا بني ثم اجره ليرجع وتما في شركة المنظومة المحسبة وفيها  
 باع شريكه شقصه لآخر ولو بلا اذن شريكه نظر فيما عدي الخلط والاختلاط  
 جوز ذلك التبع والتقاطي ثم الشريك ههنا لو باع حصته من كرس وابتاعا  
 ذلك منه لا جبري وهلكا وكان ذا بغير اذن لشركته فان يساوا ضمنوا الشركة  
 من اشترى منه على ما قدره وان يكن كل شريك اجرا حصته حاصم له من اخراجه  
 وكان يخص منها قد اذنا لذا في تعمرها وفي البناء فلا رجوع صاحب للتاجر  
 في ذال البناء على الشريك الاخر لو واحد من الشريكين سكن في الدار مدة مضت من الزرع  
 فليس للشريك ان يطالبه باجرة السكن ولا المطالبة بان يسكن مثل الاول

لكن ان كان في المستقبل فطال ان هذا الشريك  
 بجانب قافهم ورجع التثنية كذا







الخصومة فيه فمحلوا استعماله كله احدهم بالغلبة بلا اذن الاخر لزمه جرحه  
شريكه ولو فعل على سكتها بخلاف الملك المشترك ولو معد الاجارة قنينة قلت  
ولو بعضه ملك وبعضه وقف ياتي في الغصب ويؤثر ملكه عن المسجد وللصلي  
بالفعل **وبقوله جعلته مسجدا** عند الثاني **وشروط محمد والامام الصلاة فيه**  
جماعة وقيل يكفي واحد وجعله في الخاتمة ظاهرة الرواية فسر اراد اهل  
الحلة تقصير المسجد ومناه احكم من الاول ان الباقي من اهل الحلة لهم ذلك والا  
لابزاية **واذا جعل تحت شرايب المصالح** اي المسجد جاز كسوق الفقير  
**ولو جعل غيرها او جعل فوقه بيتا وجعل باب المسجد الى طريق وعزل عن**  
**ملكه لا يكون مسجدا ولم يغير ويورث غيره** خلافا لما لو جعل وسط داره  
**مسجدا واذن للصلاة فيه** حيث لا يكون مسجدا الا اذا شرط الطريق ان يلي  
فدفع لومتي فوقه بيتا للامام لا يضر لانه من المصالح اما لو تمت المسجدة  
ثم اراد البناء منع ولو قال عينت ذلك لم يصدق تاتار خاينه فاذا كان هذا  
في الواقع فكيف بغيره فيجب صدق ولو على جدار المسجد ولا يجوز اخذ الاجرة  
منه ولا ان يجعل شيئا منه مستغلا ولا مسكنا بزائره **ولو خرب ما حوله**  
**واستغنى عنه بغيره عند الامام والثاني** اي الى قيام الساعة **وبقوله**  
**القدس تعاد الى الملك** اي ملك الباقي او ورثته **عند محمد** وعن الثاني ينقل الى  
مسجد اخر باذن القاضي **ومثله في الخلاف** المذكور **حسين بن المسيك** **وحصره**  
**مع الاستغناء عنها** وكذا الرباط والبئر اذا لم ينتفع بها **فصرف في المسجد**  
**والرباط والبئر والحوض الى اقرب مسجد او رباط او بئر او حوض اليه** تفريع  
على قولها ما دره وفيها وقف ضبعة على الفقير او سلمها للميتولى ثم قال لو صير  
اعط من علمها فلا نا كذا وفلا نا كذا لم يصح كخروج عن ملكه بالتسجيل فلو قبله  
مع قاتل لكن سيجي معن بالفتاوي ويذكر انه ان للواقف الرجوع في الشرط  
ولو مسجلا **اتخذ الواقف الوجهة** وقيل **موسم بعض الموقوف عليه** بسبب  
وقف اخذها **جاز الحاكم** ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها حينئذ  
كسبي واحد وان اختلف احدها بان بني رجلين مسجد من او رجل مسجد

او رجل مسجد او مدرسه ووقف عليهما اوقافا لا يجوز له ذلك **ولو وقف**  
**العقار بغيره واكرته** بفتحين عبيد الخراون **مع** استحسانا بنبع العقار  
وجاز القن على مصالح الرضا خلاصه ونفقة وجنايته في مال الوقف ولو قتل عمدا  
لا قود فيه بزائره بل تجب قيمته لستري بها بدل كما هو وقف **مسماح يقضي بجواز**  
لانه مجتهد فيه قلل الحنفى المقلدان يحكم بصفه وقف المشاع وبطلانه لا اختلاف  
الترجيح واذا كان في المسئلة قولان مصححان جاز الافتاء والقضا باحدهما  
بحر ومصره وكما هو ايضا وقف كل **منقول قصدا فيه تعامل للناس كفا** **وقد**  
**بل ودرهم ودرنا** قلت بل ورد الامر للقضاة بالحكم به كما في معروضات الفتى  
اي لسعود ومكيل وموزون فيباع ويدفع ثمنه مضاربة او بضاعة ففعل هذا  
لو وقف كرا على شرط ان يقرضه لمن لا يذرك له ليزرع لنفسه فاذا اراد ركاخذ  
مقداره ثم اقرضه لغيره وهكذا جاز خلاصه وفيها وقف بقرة على ان ما خرج  
من لبنها او سمها للفقراء ان اعتادوا ذلك جوتان يجوز **وقد وجاز**  
ديارها ومصحف وكتب لان التعامل بتركه القياس الحديث ما راه المسلمون  
حسنا فهو عند الله حسن بخلاف ما لا تعامل فيه ككتاب ومتاع وهذا قول  
محمد وعليه الفتوى اختيارا والحق في البحر السفينة بالمتاع وفي البر الزينة جاز  
وقف الاكسبة على الفقراء فتدفع اليهم شيئا ثم تردونها بعده وفي الدرر وقف  
مصحفا على اهل مسجد للقرات ان يحصلون جاز وان وقف على المسجد  
جاز ويقر فيه ولا يكون محصورا على هذا المسجد وبه عرف حكم نقل كتب الاثاف  
من محالها لا انتفاع بها والفقهاء بذلك مبتلون فان وقفها على مستحق  
وقفه لم يجز نقلها وان على طلبة العلم وجعل مقرها في خزانة التي في مكان  
كذا ففي جواز النقل تردد **ويبدأ من غلته بعمارة** ثم ما هو اقرب  
لعمارة كاسام مسجد ومدرسة يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج  
والسباط كذلك الى اخر المصالح وتما في البحر وان لم يشترط الواقف لشوكة  
اقتضا وتقطع الجهات للعمارة ان لم يخف ضرر من فتح فان خيف كما مام  
وخطيب فرائض قد موافقوا المشروط لهم فاما الناظر والكاتب



والحامي فاعلموا من العماره فلم احره عليهم لا المشروط بحرقا في النهر  
وهو الحق خلافا لما في الاشياء وفيها عن الذخيرة لو طرفا لناظرهم مع  
الحاجة الى التعمير فمن وهل يرجع عليهم انظارهم لا لتعديدهم بالدفع واما  
قطع العماره يسقط راسا وفيها لو شرط الواقف تقديم العماره اليهم القاض  
للفقر او للشيخين لزم لناظر امساك قدر العماره في كل سنة وان لم  
يحتاجه الا لجواز ان يحدث حدث ولا غلة بخلاف ما اذا لم يشترط  
فليحفظ الفرق بين الفرق بين الشرط وعدمه وفيها لو كان له لو زاد للمنفق  
دانقا على اجر المثل ضمن الكل لوقوع الاجارة له وفي شرحها للسراييلي  
عند قوله ويدخل في وقف المصالح قيم اما خطيب الموزن يعير السراييلي في قد  
شرط ام لم يشترط بعد العماره حتى مام وخطيب مدرس ووقاد وقراسي  
وموذن وناظر وشمس زيت وقتاديل وحصر وما وضو وكلفة نقله للمضا  
فليس بها سر وشاهد وشاد وجاب وخان كتب من السراييلي في قد  
في دفتر الحسابات ليس بشرعي ويقع الاشياء في بواب ومن ملا في قاله في  
البحر قلت ولا تردد في تقديم ومن ملا في وخادم مظهره انتهى قلت انما يكون  
المدرس من السراييلي لو مدرس للمدرسة اما مدرس الجامع فلا لانه لا يتعطل  
لغيرته بخلاف المدرسة لو حيث تغفل اصلا وهل يا خذا يام البطالة كعبه  
درمضان لم اره وينبغي الحاقه ببطالة القاطع واختلفوا فيها والاصح انه  
ياخذ لانها للاستراحتا اشياء من قاعدة العادة محكمة وسيجي ما لو غاب  
فليحفظ ولو كان الموقوف **دارا فجارته على من له السكنى** ولو من ماله  
لا من الغلة اذ الضرم بالغنم **در ولم يزد في الاصح** يعني انما تجب العماره  
عليه بقدر الصفة التي وقفها الواقف **ولو اني من ماله السكنى** او غير  
**عمر الحاكم** اي اجرها الحاكم منه او من غيره وعمرها **باجرتها** كعمارته الواقف  
ولم يزد في الاصح الا برضى من له السكنى فيلبي ولا يجبر الا في على العماره ولا  
تصح اجارة من له السكنى بل للمتولي او القاض **ثم ردها بعد التعديل**  
**السكنى** رعاية للحق في فلا عماره على من له الاستغلال لانه لا سكنى له فلو

سكن هل يلزمه الاجرة الظاهر لعدم الفائدة الا اذا احتج بالعمارته فياخذ  
المتولي ليحرقها ولو هو المتولي ينبغي ان يجبره القاض على عمارتها عليها من  
الاجر فان لم يفعل نصب متوليا ليحرقها ولو شرط الواقف غلها له وموتها  
عليه معارها على عمارتها الظاهر لا نهر وفي الفتح لو لم يجز القاض من  
بستاجرها لانه وخطر لي انه يخير بين ان يحرقها او يردها لورثة الواقف  
قلت فلو كان هو الوارث لماره وفي فتاوى قاري الهداية ما يفيد استبداله  
او رد منه للوارث او للفقير **وصرف الحاكم والمتولي حاوي** **نقصه** او عنه ان  
تعذر اعادته عيده **الى عمارته ان احتاج ولا يحفظ الاحتاج** الا اذا خاف ضرا  
فيبيعه ويسكن ثم نزل احتاج حاوي **ولا يقسم** **النقص** او عنه **من مستحقه الوقف**  
لان حقهم في المنافع لا العين **جعل شي** اي جعل الباني شيئا من الطريق  
**مسجدا** لضيقه ولم يضربا لما روي **جان** لا تها المسلمين **كعكسه** اي يجوز ان عكسه  
وهو ما اذا جعل في المسجد ممر لتعارف اهل الامصار في الجوامع وجاز لكل  
احد ان يمر فيه حتى الحافر الا الحنبلي لما يضرب الدواب فيلبي **كاجاز جعل الاما**  
**الطريق مسجدا لا عكسه** لجواز الصلاة في الطريق لا المرو في المسجد **توخذا**  
ودارو حانوت **يجب مسجد صاقي على الناس بالقبلة كرها** **در** وعما روي  
**جعل الواقف الولاية لنفسه جاز** بالاجماع وكذا لو لم يشترطها لاحد فالولاية  
له عند الثاني وهو طاهر للذهب نهر خلافا لما نقله المصنف ثم لوصيه ان كان مالا  
فلحاكم فتاوى ابن خزيمة وقاري الهداية **وسيجي وينزع** وجوبا بل اذنيه **لو الواقف**  
**در دفعه** بالاولى **غير مامون** او عاجزا او ظهريه فسق كسرب خمر وكحوقه و  
كان يصرف ماله في الكيما نهر **جنا وان شرط عدم نزع** او ان لا نزع قاض  
ولا سلطان لمخالفة حكم الشرع فيطرد الوصي فلو مامونا لم تصح توليته غير  
اشياء **وجاز جعل غلة الوقف** **او الولاية لنفسه** **عند الثاني** وعليه الفتوى  
**جاز شرط الاستبداد** به ارضا اخرى **او شرط بيعه** **ويستري بتمنه**  
**ارضا اخرى اذا شأ فاذا فعل** صارت الثانية كالاولى في شرائطها



وان لم يذكرها ثم لا يستبدلها بآلة لانه حكم ثبت بالسرى والسرى طر ووجد في  
الاولى لا الثانية **واما الاستبدال** ولعلساكن **البدون السرى فلا يملك**  
**الاقاض** درهوى شرط في البحر جرح عن الانتفاع بالكلية وكون البدل  
عقارا والمستبدل قاضى الجنة المضربى العلم والعمل وفي النهر ان المستبدل  
قاضى الجنة فالنفس فيه مطمئنة فلا يخشى ضياعه ولو بالدرهم والدينار وكذا لو  
شرط عدمه وفي احدى المسائل السبعة يخالف فيها شرط الواقف كما بسط في الاصل  
وزاد ابن المصنف رواه تامة وهي اذ انظر الواقف ولا يحاكم فيه مشارق جاد  
كالوصى وعزها لا تنفع المسائل وفيها لا يجوز استبدال العام الا في اربع قلت لكن  
في مخرجات الفتى ابى السعد الذي في سنة احدى وخمسة وتسعين وروى الامر  
الشريف يمنع استبدال امران يصير بالسلطان تبعا لترجيح صدر الشريعة  
انتهى فيلحفظ وفيها الوشرط الواقف العزل والنصب سائر التصرفات لمن يتولى من  
اولاده ولا يدخلهم احد من لقضاء والامراء وان داخلهم فليعلم الجنة الله هل يمكن  
مداخلهم فاجاب بان في سنة اربع واربعين وتسعين قد حوت هذه الوقفيات  
للسرى طر هكذا فانما يتولون لو ان الامر اهرم بعرضه من الدولة العلية على مقتضى الشرع  
من دونهم رتبة يعرض بها رتبة مع قضاء البلاد على المشروع من التواد لا يخالف  
القضاء المتولين ولا المتولون القضاء بهذا وراد الامر الشريف فالواقفون لو  
ارادوا اى فساد صدر يصدر واذا دخلهم القضاء والامر اقلهم اللغة فليعلم ذلك  
لما تقررات السرايط المخالفة للشرع جميعها لغو وباطل انتهى فيلحفظ **بني على ارض**  
**ثم وقف لبنا** قصدا **بدونها ان الارض مملوكة لا يملك** وقيل صح وعليه الفتوى  
قارى الهداية عن وقف البناء والعرض بلا ارض فاجاب الفتوى على صحة ذلك  
ورجحه شارح الوهبانية واقره المصنف لابلان منقول فيه تعانل فيتعين به الافتاء  
وان وقوفه على ما عين البناء جاز تبعا اجاعا وان الارض لجهة اخرى فتختلف  
فيه وصحة الصحة كما في النظم المحبسة وسئل ابن نجيم عن وقف الاشجار بلا ارض فاجاب  
بصح ولو ارض وقفها ولو غير الواقف وسئل ايضا عن البناء والعرض في الارض المحبسة

هل يجوز بيعه ووقفه وهل يجوز وقف العين الموهونة والمستأجرة فاجاب  
نعم وفي البرازية لا يجوز وقف البناء في ارض عارية او حكم الزيادة في الارض  
المحبسة ففي المسئلة حانوت لرجل في ارض وقف فابي صاحبه ان يستأجر  
الارض باجر المثل الى العمارة لو دفعت تستأجر باكثر مما يستأجر منه برفع  
العمارة ويوجر لغيره والاحترار في يده بذلك الاجر ومثله في البحر لو زيد عليه  
ان اجارته مساهمة لنفسه عند راس الشهر ثم ان ضرر رفع البناء لم يرفع وان لم يضر  
رفع او يملكه القيم برضا المستأجر فان لم يرض تبقى الى ان يخلص ملكه محيط بقي لو  
اجارته مساهمة او مدة طويلة والظاهر انه لا يقبل الزيادة دفعا للضرر ولا ضرر  
على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء لزيادة في نفس الارض انتهى  
واما وقف الاقطاعات في النهر لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا او ملكا للامام  
فاقطعها رجلا قال واغلب وقافي لا من مصر انما هو اقطاعات يجعلونها مسترة  
صورة من وكيل بيت المال وفي الوهبانية فلو وقف السلطان من بيت مالنا  
لمصلحة عمتي يجوز ويؤجر قلت وفي شرحها للسرى بل لا وكذا يصح اذنه بذلك ان  
فتح عبوة لاصح البقاء ملك ما لكها قبل الفتح **اطلق القاضى بيع الوقف غير المسجل**  
**لوارث الوقف فباع صح** وكان حكما بطلان الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه  
الواقف او بعضه او رجع عن وقفه لجهة اخرى وحكم بالثاني قبل الحكم بزموم  
الاول صح الثاني لوقوعه في محل الاجتهاد كما حققه المصنف وفتي به تبعا للشيخ  
وقارى الهداية والمنلا ابو السعد قلت لكن حله في النهر على القاضى المجتهد فراجع  
**ولو اطلق القاضى البيع لغيره** اى غير الوارث لا يصح بيعه لانه اذا بطل عاد الى ملك  
الوارث وبيع ما لا يغير لا يجوز درهوى يعني بغير طريق شرعى بلا في العمارة باع القيم  
الوقف بامر القاضى ورايه جاز قلت واما المسجل لو انقطع بثبوته واراد  
اولاد الواقف بطلاله فقال المفتى ابو السعد في مخرجات قد منع القضاء  
عن استماع هذه الدعوى فيلحفظ **الواقف في مرض موته كهيئة فقه من التمسك مع**  
**القبض فان خرج الوقف من التمسك واجازة الوارث نفذ في الكل والابطل**  
**في الزايد على التمسك** ولو جاز البعض جاز بقده وبطل وقف راجع معسر ومريض



مديون بحيث يخلط بغيره لو قبل الحجر فان شرط وفادته من غلته صحيح وان  
لم يشرط يوفى من الغاضل عن كفايته بلا شرط ولو وقف على غيره فغلته لم يجعله  
له خاصة فتاوى ابن نجيم قلت قيد بحيث لا ان غير المحيط بجوز في تلك ما يقع  
بعد الدين لولاه ورثة والا يقع فلو باعها القاضيه ثم ظهر مال شري بدارضا بدارها  
وتماه في الاسعاف من باب وقف المريض في الوهبانية وان وقف الموهون فانه  
يجز فان مات عن عيين بن لا يغير اى ولا ينسطل او للغلته بمل فليتا مل قلت  
لكن في عروضات للفتى ابي لسعود سئل عن وقف على اولاده وهرب من الدين  
هل يصح فاجاب لا يصح ولا يلزم والقضاء ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف  
بمقدار ما شغل بالدين انتهى فليحفظ **الوقف على ثلاثة اوجه اما للفقراء والارغيا**  
**ثم الفقراء ويستوي فيه الفقريان كرباط وغان ومقابر وسقايات وقناطر ونحو**  
**ذلك كما جد وطاحون وضعت لا حيتاج الحل لذلك بخلاف الادوية فلم تجز لغير**  
**بالاعيين او تنصص فيدخل الارغيا الفقراء قيمة فشرع اقرب وقف صحيح وبانه اخرجه**  
**من يده ووارثه يعلم خلافه جازا الوقف ولا تسع دعوى ورثته تضاد شره وفي**  
**الوهبانية يطل اوقاف امرى بارنداده في حال ارتداد منه لا وقف احدا**  
**فصل في اعيان شرط الواقف في جاريته** فلم يزد القيمة بل القاضيه لان له ولاية  
النظر لقيمة ونايب ميت **فلو اهل القاضيه مدتها قبل نطق الزيادة للقيمة وقيل**  
**تقيد سنة مطلقا وبها اى بالسنة يفتى في لدا ورويات سنين في الارض**  
**الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يختلف زمانا وموضعا وفي البرازية**  
**لوا حيتج لذلك يعقد عقودا فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والثاني لا**  
**لانه مضاف قلت ليز قال ابو جعفر الفتي على ابطال الاجارة الطويلة ولو يعقد**  
**ذكره الكرماني في باب التاسع عشر واقدر قدرى فتدري وسجي في الاجارة ويوجز**  
**باجر المثل في الجوز بالاقول وهو المستحق قاري الهداية الانقصان يسير او اذالم**  
**يرغب فيه الا بالاقول السباه فلور خصل جره بعد العقد لا يفسخ العقد للزوم الضرر ولو**  
**زاد اجرة على اجر مثله قبل يعقد ثانيا بغير الاصح في الاشياء لو زاد اجر مثله في**  
**نفسه بلا زيادة احد المتولي فسخها به يفتى ومالم يفسخ فله المسمى وقيل لا**

يعقده ثانيا كزيادة واحد **تختا** فانها لا تعتبر بحج في الاجارة **والسنة جبر**  
**الاولى ولي من غيره اذا قبل الزيادة والموقوف عليه الغلة والسكنى لا يملك**  
**الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف لا بقولية** او اذن قاض ولو الوقف على  
رجل معين على ما عليه الفتوى عمادة لان حقه في الغلة لا العين وهل يملك السكنى  
من يستحق الربع في الوهبانية لا وفي شرعها الشر بن لادى والتحرير نعم والموقوف  
**اذا اجره المتولي بدون اجر للمثل لزم المستاجر لا المتولي كما غلط بعضهم تمامه**  
**اي تمام اجر المثل كالب وكذا وصى خانية اجر منزل صغير بل وانه فانه يلزم المستاجر**  
**تمامه** اذ ليس حال منها ولا له التحط والاسقاط وفي الاشياء عن القيمة ان  
القاضي يامر بالاستيجار باجر المثل وعليه تسليم زود السنين الماضية ولو  
كان القيمة ساكنة مع قدرته على الرفع للقاضيه لا عزائته عليه وانما هي على  
المستاجر واذا ظفر الناظر بمال الساكن فله اخذ النقصان منه ليصرفه في  
مصرفه قضا وديانة انتهى فليحفظ قلت قيد باجارة المتولي للمغض الاثبات  
لواجر القاضيه ما منافع مضمونة من مال وقف او يتيم او معد فعلى المستاجر  
المسمى لا اجر المثل وعلى القاضيه رد ما قبضه لا غير لتمام العقد انتهى فليحفظ  
**يفتى بالضان في غصب عقار الوقف وغصب منافعها او اتلافها كما لو سكن**  
**بلا اذن او اسكنه المتولي بلا اجر كان على الساكن اجر المثل ولو غير محد لا تغفل**  
**به يفتى صيانة للوقف وكذا منافع مال اليتيم درر وكذا يفتى بكل ما هو النفع**  
**للوقف فيما اختلف العلماء فيه** حاوي القدر ومتى قضى بالقيمة شري بها عقارا  
اخر فيكون وقفا بدلا الاول والذي **تقبل فيه الشهادة** حنيفة **يدون الدعوى**  
**اربعة عشر منها** الوقف على ما في الاشياء لان حكم التصديق بالغلة وهو حق الله  
بقى للوقف على معينين هل تقبل بلا دعوى في الخانية ينبغي لا اتفاقا وفي شرح  
الوهبانية للشيخ حسن وهذا التفضل هو المختار وفي الثاني خانية ان هو حق  
الله تقبل والا لا لا بد دعوى فليحفظ قلت لكن بحث فيه ابن السحنة ووقف المص  
يقولها مطلقا لثبوت اصل الوقف لانه للفقراء او باشرط الدعوى لثبوت  
الاستحقاق لما في الخانية لو كان ثمة مستحق ولم يدع لم يدفع له شي من الغلة



وتصرف كل ما للفقراء قلت ومقادير انه لو ادعى استحقاق مع انها لا تسمع  
منه على المفتي به الا بتولية كما مر فتدبر وفي الاشياء لنا شاهد حسنة  
في أربعة عشر وليس لنا مدع حسنة الا في دعوى الموقوف عليه اصل  
الوقف فانها تسمع عند البعض والمفتي به لا الا بتولية فاذا لم تسمع  
فالاجنبي اولى انتهى وقد مر فتدبر **ويستتر** في دعوى الواقف **بيان الوقف**  
ولو الوقف قد عاين في **الصحيح** بانه لا يكون اثباتا للمجهول وفي العمادة  
يقبل وتقبل فيه **الشهادة على الشهادة** و**شهادة السامع الرجال والشهادة**  
**بالشهادة لا بآيات اصدده وان صرحوا** اى بالسامع في المختار ولو الوقف على  
معين حفظا للاوقاف القديمة عن الاستهلاك بخلاف غيره لا تقبل بالشهر  
لا بآيات **شرائط في الاصل** وهو غير ما لكن في المجتبى المختار قبولها على شرط  
ايضا واعتمد في المخرج واقعه الشر بن لالي وقواه في الفقه بقوله يسلك به  
نقطع البتة المجهول شرائطه ومصارفه ما كان عليه وفي ذواته والقضا  
انتهى وجوابه ان ذلك للضرورة والمدعى اعم بجر **وبيان المصروف** بقوله على مسجد  
كذا من **اصل** لتوقف صحة الوقف عليه فتقبل بالسامع **وبعض مستحقه** وكذا يعطى  
الورثة ولا ثالث لهما كما في الاشياء قلت وكذا لو ثبتت اعيانها في وجه واحد  
الجزء كما سيحكي فيما مل وقالوا تقبل بينة الا فلا من بغية المدعى وكذا بعض  
الاولياء المتساويين يثبت الاعتراض لكل كلا وكذا الامان والقود وولاية المطالبة  
بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين والتبعية يقتضى عدم الحصر نعم انما ينصب  
احد الورثة خصما عن الكل لو في دعوى دين لا عين مالم يكن بيده فليحفظ **ينصب**  
**خصما عن الكل** اى اذا كان وقف بين جماعة وما قفه واحدا فلو احد منهم او وكيله  
**وقيل لا ينتصب** فلا يصح القضاء الا بقدر ما في يد الحاضرين **وهذا** اى انتصاب  
بعضهم اذا كان **الاصل الوقف لنا والا فلا ينتصب** احد المستحقين خصما  
وقام في شرح الوهبانية **استرى المتولي مال الوقف** دار الوقف لا تلحق بالمنازل  
الموقوفة ويجوز بيعها في الاصل لان لزومها كما ملا كثيرا ولم يوجد ههنا ما  
المودن والامام لم يستوفيا وظيفتهما من الوقف سقط لانه كالأصله كالقاي

**وقيل لا** يسقط لانه كالأجرة كذا في الدرر قبل باب المرتد وغيره قال المصنف  
وظاهر ترجيح الاول لحكاية الثاني بقيل قلت قد جزم في البغية تلخيص القضية  
بانه يورث بخلاف زمره القاطن كذا في وقف الاشياء ومغنى النهر ولو على الامام  
دار وقف فلم يستوف الاجرة حتى مات ان اجرها المتولي سقط وان اجرها  
الامام لا عمادية اخذ الامام الغلة وقت الاراك وذهب قبل تمام السنة لا يستوف  
منه غلة باقى السنة فصار كالجزيرة وموت القاطن قبل الحول ويجل للامام غلة باقى  
السنة لو فقير وكذا الحكم في طلبته العلم في المدارس سر و نظم ابن السحنة الغيبة  
المستقطنة للمعلوم المتضمنة للجزل ومنه **٦** وما ليس بدمنه اذ لم يزد على  
ثلاث مشهور وهو يعنى ويغفر **٥** وقد طبقوا الاخذ السهم مطلقا لما قد مضى والحكم في الدعوى يسفر  
قلت وهذا كله في سكات المدرسة وفي غير فرض الحى وصلة الرحم ما فيها فلا يستحق  
الجزل والمعلوم كما في شرح الوهبانية للشر بن لالي وفي المنطوية للحسين  
لا تخير استنابة الفقيه **٤** ولا المدرس لعذر حصلا **٣** كذا حكم ما يراى الارباب  
اولم يكن عذرا فذا من باب **٢** والمتولى لو وقف اجزا **١** لكنه في حكمه ما ذكرنا  
من اى جهة تولى الوقف **٢** ما جوز واذا لم يجز **٣** ومثله الوصي اذ يختلص  
حكمه اى ذاع ما يعرف **٤** بحسب التقليد والنفق قصر **٥** كذا التصرفات كذا للشيخ  
قلت لكن السيوطي رساله سماها الضابذة في جواز الاستنابة ونقل الاجماع على ذلك  
فليحفظ **ولاية نصب القيم الى الوقف ثم الوصية** لقيامه مقامه ولو جعله على امر الوقف  
فقط كان وصيا في كل شئ خلافا للثاني ولو جعل النظر لرجل ثم جعل خروجا  
كانا ناظرين مالم يخصص وتامه في الاسعاف فلو وجد كتابا وقف في كل اسم  
ستول وتاريخ الثاني متاخرا استركا بجر فدرج طالب التولية لا بولى المستروط  
له النظر لانه مولى فيريد التنفيذ ثم اذا مات المستروط له بعد موت الواقف  
ولم يوص الى احد فولاية النصب **للقاضى** اذ لا ولاية للمستحق لا بتولية كما مر **وبها**  
دام يصح اخذ التولية من اقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب لانه لا يستحق  
ومن نصه نسبة الوقف اليهم اذ المتولى قائم عنهم مقامه في حياته وصحة ان  
كان التقويض له بالشرط عام **١** ولا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل



له القويض والعزل **والا** فان فوض في صحة **لا** يصح وان كان في مرض موقوع  
وينبغي ان يكون له العزل والتفويض الى غيره كالايصال شبهه قال وسئل  
عن ناظر معين بالشرط ثم من بعده للحاكم فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات  
ينتقل للحاكم فاجبت ان افوض في صحته فنعم وان في مرض موقوع لا مادام الموقوف  
له باقيا لقيامه مقامه ومن وقف بشرط من تبال رجل معين ثم من بعده للفقير افترغ  
عنه لغيره مات كل ينتقل للفقير فاجبت بالانتقال وفيها للواقف عزل الناظر  
مطلقا به يفتي ولم ارحم عزله لمدرس ولا امام ولا لها ولو لم يجعل ناظر فنصب  
القاضي لم يملك الواقف خراجه ولو عزل الناظر نفسه ان علم الواقف والقاضي  
**والا** لا باع **دارا** ثم باعها المشتري من اخر ثم ادعى اني كنت وقفها **وقال**  
**وقف على لم يصح** فلا يحلف بحلف المشتري **واذا اقام بينة** وبر حجة شرعية قبلت  
فيبطل البيع ويلزم اجر المثلية لافي الملك لو استحق على المعتمد بزيادة وغيرها  
وليس للمشتري حبسه باليمن **منية** من الاستحقاق وهي احد المسالك السبع  
المستتاة من قولهم من سعى في تقض ما تم من جهة فسخه مردود عليه واعتمد في  
الفق والجر انه ان ادعى وقفا محكوما بلزومه قبله والا وهو تفصيل حسن  
اعتمد المص في باب الاستحقاق لكن اعتمد الاول اخر الكتاب تبعه الكنتوني  
وفي العادة لا تقبل عند الامام وهو المختار وهو يوجب الزيلعي قال وهو احوط  
وفي دعوى المنظومة المحببة وهذا في وقف هو حق الله تعالى اما لو كان على العبد  
لم يجز قلت وقد قدما قبولها مطلقا لثبوت اصله له للفقير افتد بروفي فتاوي  
ابن نجيم نعم نسمع دعواه وبينة ويبطل البيع الباقي للمسجد **اولى القوم نصب**  
**الامام ولو كان في المختار الا اذا عين القوم اصله من عينه** الباقي **وقف قبل**  
**وجود الموقوف عليه** فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له افعلى فكان هباءا لبا  
مسجد او مدرسة **صح في الاصح** وتصرف العلة للفقير الى ان يولد لزيد او يبنى المسجد  
عمادية زادي النهر وينبغي انه لو وقف على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته  
فدرس في غيرها تعذر التدريس فيها ان تصرف العلوقة له للفقير الجائز في الروا  
الشروع مهمة حدثت للفتوى ارصد الامام ارضا على سابقه ليصرف خراجها

لحلفتها فاستفتي عنها الخراب لبلد فنقلها وكيل الامام لساقته من ملكه كل  
يصح اجاب بعض الشافعية بان الارصاد على الملك ارضا على المالك يعني فيصح  
وحينئذ يلزم المرصد عليه ادايتها لما كانت لما في الحاوي الخوض اذا خرب صرحت  
اوقافه في حوض اخر فتدبر اركبيرة فيها بيعت وقت بينا منها على عتيقة فلا  
والباقي على ذريته وعقبه ثم على عتيقائه قال الوقف على العتيقائه لا يدخل من حصه  
بالبيت في الثاني اختلف الافتاء اخذ من خلاف مذكور في الذخيرة كوفي في الثانية  
اوصى لرجل بماله والفقير بما له والموصى له محتاج كل يعطي من نصيب الفقير اختلف  
والاصح نعم استأجر دارا موقوفة فيها اشجار مثمرة هل له الاكل منها الظاهر  
انه اذا لم يعلم شرط الواقف لم ياكل لما في الحاوي عن من في المسجد اشجارا تثمر  
ان عن من المسبيل فذلك مسلم الاكل والافتتاح لمصالح للسجدة قولهم شرط  
الواقف كضرب الشارع اي في المفهوم والدلالة وجوب العمل به فيجب عليه خذ  
وظيفته وتركها لمن يعمل والا تخم لا سيما فيما يلزم بتركها تعطيل الكل من الزهر  
وفي الاشياء العامة في الاوقاف لها شبه الاجرة اي في زمن المباشرة والحل  
للاغنيا وشبه الفسلة فلو مات وعزل لا تسترد المعجولة وشبه الصدقة لتصح  
اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنيا ابتداء وتامه فيها يكره اعطائنا بغير  
عن وقف الفقير الا اذا وقف على فقر قرابته اختيار ومنه يعلم حكم المرتب الكثير  
من وقف لفقير بعض العلماء الفقير فليحفظ ليس للقاضي ان يعدر وظيفته في  
الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للفقير اخذ الا النظر على الوقف باجر مثله **منية**  
يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكتفيه وكان عالما تقيا  
ثم قال بعد وقتين والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجماعة قلت واعتمده في  
المنظومة المحببة ونقل عن المسبوط ان السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان  
غالب جهاه الوقف قري ومزارع فيعمل بامرهم وان غاير شرط الواقف لان اصلها  
لبست المال يصح تعليق التفرير في الوظائف فلو قال القاضي ان مات فلان او غرت  
وظيفة كذا فقد كررت فيها اصح ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين  
حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا لو اوصى الناظر اذا اجر انسانا فزبره بمال الوقف



عليه لم يضمن ولو شرط في خصب الموقوف حتى ضاع ضمن لا يجوز الاستدانة على  
الموقف الا اذا احتيج اليها المصلحة الموقفة كغيره وشرا بذر في جوار بئر طين  
الاول اذن القاضي فلو يبد منه يستدين بنفسه الثاني ان لا يستفسر اجارة  
العين والصرف من اجرتها والاستدانة المقرض والبشر انسيته فكل المتولي  
شرا متاع فوق قيمته ثم يبيعه للعارة ويكون الرجوع على الواقف الجواب نعم  
اقر بارض في يد غيره انها وقف وكذب ثم ملكها صارت وقفا يعمل بالمصادرة  
على الاستحقاق وان خالفت كتاب الوقف لكن في حق المقرض خاصة فلو اقر  
المستروطه الربع والنظر انه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لا وسجي  
اخر الاقرار ولا يكفي صرف لناظر ثبوت استحقاقه بل لا بد من ابيات نسبه  
وسجي في دعوى ثبوت النسب متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالمتاخر  
منهما عندنا لانه ناسخ الاول الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا والى الجميع  
عند الشافعية لو باو او لو بتم فالأخير اتفاقا الكل من وقف الاشياء وتامه  
في القاعدة التاسعة متى وقف حال صحته وقال على الفريضة الشرعية قسم على  
ذكورهم فانهم بالسوية هو المختار المنقول عن الاخبار كما حققه مفتي دمشق  
يحيى بن المنقاري في الرسالة المرضية على الفريضة الشرعية وخوفه في فتاوى المصنف  
وفيها متى ثبت بطريق شرعي وقفية مكان وجب نقص البيع فلا يتم على البايع  
مع عدم علمه والمتولي اجر مثله ولو بني المشتري او غرس فذلك له فانفسه  
معها بالانفع للموقف وفي البرازية معني بالجامع انما يرجع بقيمة البناء بعد  
ان سلمه المشتري للبايع وان امسكه لم يرجع بشئ بخلاف ما لو استحق البيع  
لو انقطع ثبوته فما كان في رواين القضاة والافق برهن على شئ حكم له به  
والاصرف للفقراء ما لم يظهر وجه بطلانه بطريق شرعي فيعود للملك واقفا او  
وارثا وليست المال فلو وقفه السلطان عامما جاز ولو لجهة خاصة فظاهر  
كلامهم لا يصلح شهدا للمتولي مع احوال وقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم  
قبولها لانهم المحاسبين في كل عام ويكتفي القاضي منه بالاجال لو مخرقا بالامانة  
ولو تمها بحبره على اليقين شيئا فلا يحبس بل يهدده ولو اتهم بحلفه

قنية قلت وقد بنا في الشركة ان الشريك والمضارب والوصي والمتولي لا يلزم  
بالنفصل وان عرض قضائنا ليس الا الوصول لسحت المحصول لو ادعى المتولي  
الدفع قبل قوله بلا يمين لكن افتى مثلا ابو السعود انه ان ادعى الدفع من غلة  
الموقف في وقفه كالولادة قبل قوله وان ادعى الى الامام بالجامع والبواب  
وخونها لا يقبل قوله كما لو استاجر شخصا للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم  
ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله قال المصنف وهو تفصيل في غاية الحسن فيعمل  
به واعتمده ابنه في حاشية الاشياء قلت وسجي في العارية معزيا لافيه زاده  
لو اجر القيم ثم عزل فقبض الاجرة للمضروب في الاصح وهل يمكن للمعزول مصادرة  
المستاجر على التعريف قبل نعم قال المصنف والذي يرجع عندي لا ليس للمتولي اخذ زيادة  
على ما قرره الواقف اصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من نما وعوايد شرعية  
وعرفية لمصارف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم امر المرتضى برد الرشوة على الراعي  
عنه لدعوى الشرعية الكل من فتاوى المصنف قلت لكن سجي في الوصايا بارها  
ان المتولي جرم مثل عمله فتمه لو وقف لفقرائه لم يستحق مدعها ولو وليا  
لصغير الابنية على فقره وقرائه مع بيان جهتها فاذا قضى له استحقه من حين الوقف  
عليه فتاوى بن نجيم وفيها سئل عن شرط السكنى لزوجه فلا تة بعد وفاته  
ما دامت عز باقات وتزوجت وطلقت وتزوجت هل ينقطع حقها بالتزوج  
اجاب نعم قلت وكذا الوقف على امهات اولاده الامن تزوج او على بني فلان  
الامن خرج فخرج بعضهم ثم عاد او على بني فلان ممن يتعلم العلم فترك بعضهم  
ثم اشتغل يد فلا شيء كذا ان شرط انه لو عاد فله فلحقه خزانة المقفين  
وفي الوهبانية قضى بدخول ولد البنت بعد مضي سنين فله غلة الا في اللأف  
لو تم ملكة وقف على بنه ولد واحد فله النصف والباقي للفقراء وعلى  
ولده له الكل لانه مفرد ومضاف فيعم لكل المتولي الا قاله لو خيرا  
اجر بعض معنى صح وخصاه بالنقد للمستاجر عن سس الشح بلا اذن  
الناظر اذ لم يصر بالارض وليس له الحفر الا باذن ويا ذات كوخه والا  
وما بناه مستاجر او غرسه فله ما لم ينوه للموقف والمتولي بناوه وعمر



لوقف ما لم يشهد انه لنفسه قبله ولو اجر لابنه لم يجز خلافا لما كعبه  
اتفاقا وهذا هو باشر بنفسه فلو اتقا حتى صح وكذا الوصي بخلاف الوكيل وقف  
على اصحاب الحديث لا يدخل فيه الشافعية اذ لم يكن في طلب الحديث  
الحقيقي كان في طلبه ولا يزاويه اى لكونه يعمل بالمرسل ويقدم خبر الواحد  
على القياس وجاز على حفر القبور والا كفان لا على الصوفية والعيان صريح  
ولو شرط النظر الارشاد فالارشد من اولاده فاستويا استر كما به افتا الملا  
ابو السعود مع الا بان افضل التفضيل ينتظم الواحد والمتعدد وهو الظاهر  
وفي المنع عن الاسعاف شرطه لا فضل اولاده فاستويا فلا ستم ولو  
احدهما ورع والاخر اعلم بامور الوقف فهل اولى اذا من خيانتهم انتهى وكذا  
لو شرطه لارشدهم كما في انفع الوسائل ولو ضمه القاصي للقيم تقة اتي ناظر  
حسبه هل الاصيلات يستقل بالنظر فلم اره وافتي الشيخ الاخ انه ان  
ضم اليه لخيانة لم يستقل والاقله ذلك وهو حسن ثم وفي فتاوى مريد  
زاده معزيا للخيانة وغيره ليس للمشرق التصرف بل الحفظ ليس للمتولي  
ان يستدين على الوقف للعمارة الا بان القاصي مات المتولي والحياة  
يدعون تسليم الغلة اليه في حيوته ولا يبيته لهم صدقوا بهمينهم لانكارهم  
الضمان لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مستحالا ولكن يجوز الرجوع  
عن الموقوف عليهم المشروط كما لما ذوت والامام والمعلم وان كانوا اصل  
انتهى وفي جواب الفتاوى شرطه لنفسه مادام حيا ثم لولده فلان ما عسى  
ثم بعده للاعف الارشد من اولاده فانها تنصرف لابن لا الواقف لان  
الكتابة تنصرف للاقرب للمكنيات بمقتضى الوضع وكذلك سائر التلابة وقف  
على زيد وعمر ونسبه فانها العرف فقط وقفت على واري وولد واري الذكور  
فالذكور راجع لولد الولد فحسب وعكسه وقفت على بني زيد وعمر ولم يدخل  
بنو عمر ولانه اقرب الي زيد فنصرف اليه هذا هو الصحيح وقد منا ان الوصف  
بعد متعاطفين للاخير عندنا وفي الزيلعي من باب المحرمات وقولهم ينصرف  
الشرط اليها وهو لاصل قلنا ذلك في الشرط المصريح به والاستثناء بمشينة

٢٢٨  
الله تعالى وما في الصفة المذكورة في آخر الكلام تنصرف الى ما يليه نحو خازن  
وعمر والعالم الخ فلنحفظ وفي المنظومة المحببة قال **الشافعية**  
والوصف بعد جمل اذا اتى يرجع للجميع فيما ثبتا عن الاسام الشافعية فيما  
ان كان ذا العطف او اما ان كان ذا عطف ثم وقع الى الاخير باتفاق وجا  
ولو على البنين وقفا يجعل فان في ذاك البنات تدخل وولد الابن كذلك البنات  
تدخل في ذرية بنت لو وقف الوقف على الذرية من غير ترتيب في السوية  
يقسم بين من على الاقل من غير تفصيل لبعض فانقل وتنقص القسمة في كل  
ويقسم الباقي على من عنيه ولو على اولاده ثم على اولاد اولاده قد جعل  
وقفا فقا لواليس في نايذل اولاد بنته على ما ينقل بنى اولاد كذا اقا ربي  
واخوتي ولفظا باي حسب يشترك الاناث والذكور فيه وذلك ما دفع سطورا  
ومما يكثر وقوعه ما لو وقف على ذرية مرتبا وجعل من شرطه ان من مات  
قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لو كان حيا فهل حظ ابيه لو كان  
حيا ويشترك الطبقة الاولى والا فتي السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطي  
وهذه المخالفة واجبة كما افاده ابن نجيم في الاشباه من القاعدة السابعة  
لكنه ذكر بعد ورفق ان بعضهم يعتبر بين الطبقات بنهم وبعضهم بالواو  
يشترك بخلاف ثم فراجع متاملا شرح فانه نقل عن السبكي واقعين اخرين  
يحتاج اليهما ولم نزل العلم مختصين فيهم شروط الواقفين الا من رحم الله  
وقد اقيمت فحين وقف على اولاد الظهور دون الاناث فمات مستحقه  
عن ولدين ابوكهما من اولاد الظهور بانه ينتقل نصيبها اليها الصدوقون  
من اولاد الظهور باعتبار ابيها كما يعلم من الاسعاف وغيره وفي الاسعاف  
والنا ترخاينه لو وقف على عقبه يكون لولده وولد ولده ابدانا تسلوا من  
اولاد الذكور دون الاناث الا ان يكون ازواجه من ولد ولده الذكور كل  
من يرجع نسبه الى الواقف بالابا فهو من عقبه وكل من كان ابيه من غير الذكور  
من ولد الواقف فليس من عقبه انتهى وسيجي في الوصايا انه لو اوصى لاه  
او جنسه دخل كل من ينسب اليه من قبل ابائه ولا يدخل اولاد البنات



وانها لو وصت الى اهل بيتها او لجنسها لا يدخل ولدها الا ان يكون ابو  
 من قومها لان الولد انما ينسب لبيته لا لأمه قلت وبه علم جواب حادثة  
 لو وقف على اولاد الظهور دون اولاد البطن فماتت مستحقة عن ولدين  
 ابوها من اولاد الظهور هل ينقل نصيبها اليها فاجبت نعم ينقل نصيبها  
 اليها الصدوق كونها من اولاد الظهور باعتبار والدها المذكور **فصل**  
 فيما يتعلق بوقف الاولاد من الدرر وغيرها وعبارة الموصي في الوقف على  
 نفسه وولده ونسله وعقبه جعل بعينه لنفسه ايام حياته ثم وثم جاز  
 عند الثاني وبه يفتي كجعله لولده ولكن يختص بالصلي ويعم الانثى  
 ما يقيد بالذكور ويستقل به الكواحد فان انتفى الصلي فالفقرادون ولد  
 الولد الا ان لا يكون حين الوقف صلي فاختص بولد الابن ولو انثى دون  
 من دونه من البطن ودون ولد البنت في الصحة ولو زاد ولد ولذي لقط  
 اقتصر عليها ولو زاد البطن الثالث نعم نسله ويستوي الاقرب والابعد الا ان  
 يذكر ما يدل على الترتيب كالوقال ابتداء على اولادي بلفظ الجمع او على ولدي  
 واولاد اولادي ولو قال على اولادي ولكن ساء لهم فمات احدهم صرف نصيبه  
 للفقر ولو على امراته واولاده ثم ماتت لم يختص ابنها بنصيبها اذا لم يشترط  
 رد نصيب من ماتت منهم الى ولده ولو قال على بني او على اخوتي دخل  
 الاناث على الاوجه وعلى بناتي لا يدخل البنون ولو قال على بني وبنات  
 فقط او قال على بناتي وله بنون فالعلة للمساكين ويكون وقفا منقطعاً  
 فان حدث ما ذكره عاد اليه ويدخل في قسمة العلة من ولد لدون نصف حصة  
 من طلوع العلة لا اكثر الا اذا ولدت مبنته او امرؤ له للعقبة لدون  
 سنتين لثبوت نسبته بلا حل وطنها فلو حل فلا احتمال علوقه بعد طلوع  
 العلة ونقسم بينهم بالسوية ان لم يرتب البطون وان قال المذكوران اثنين  
 فكما قال فلو وصيته فرض ذكر مع الاناث فاني مع الذكور ويرجع سهمه للورثة  
 لعدم صحة الوصية للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم ما يرجع للورثة ولو قال  
 على ولدي ونسلي ابداً او كما مات واحد منهم كان نصيبه لنسله فالعلة

لجميع ولده ونسله جميعهم بالسوية ونصيب لولده ايضا بالارث عملاً بالشرط  
 ولو قال لكل من مات منهم من غير نسل كان نصيبه من فوقه ولم يكن فوقه  
 احداً وسكت عنه يكون راجعاً لاصل العلة لا للفقر اما دام نسله باقياً و  
 لنسل اسم للولد وولده ابداً ولو انثى والعقب للولد وولده من الذكور اي  
 دون الاناث الا ان يكون ازواجهن من ولد ولد الذكور والذوات وجنسه  
 واهل بيته كل من يناسبه الى قصي اب له في الاسلام من قبل ابويه سوي  
 ابويه وولده لصلبه فانهم لا يسمعون قرابة اتفاقاً وكذا من علامتهم او سفل  
 عندها خلاف المحل فعدم منها وان قيد بفقر انهم يعتبر الفقروقت وجود  
 العلة وهو المحجور لاختار الزكوة فلو تاخر صرفها سنين لعارض فافتقر الغني  
 واستغنى الفقير شارك الفقير وقت القسمة الفقير وقت وجود العلة لان  
 الصلاة اتما تلك حقيقة بالقبض وطروا الغني والموت لا يبطل ما استحققه  
 واما من ولد منهم لدون نصف حول بعد محي العلة فلا حظ له لعدم احتياجه  
 فكان بمنزلة الغني وقيل يستحق لان الفقير من لا يتي له والحل لا يتي له  
 ولو قيد بصلحا انهم اوبى الاقرب فالاقرب وقال اوجع او بمن جاوره منهم  
 او بمن سكن مصر فقد استحقاق به عملاً بشرطه وتامد في الاسعاف ومن  
 اوجه حوادث زمانه الى ما حفي من مسائل الاوقاف فليست في كتاب  
 الاسعاف المخصوص بالحكام الاوقاف المختص من كتابي طلال والخصاف كذا  
 في البرهان في شرح مواهب الرحمن للشيخ ابراهيم بن موسى بن ابي بكر الطرابلسي  
 الحنفى تزيل القاهرة بعد مدة متوقفي في اوائل القرن العاشر سنة اثنين  
 وعشرين وتسعمائة وهو ايضا صاحب الاسعاف **قول الاشياء اختلاف**  
**الساهدين مانع الا في احدى ريعان** قال في زواهر الجواهر حاشيتها  
 للشيخ صالح بن المصطفى ذكر في الشرح المحال عليه مسائل لا يضر فيها اختلاف  
 الساهدين وانما تذكرها سرداً اقول الاولى تشهدا حدهما ان عليه الف درهم  
 وشهد الاخرانه اقربا الف درهم قبل الثانية ادعى كمر حطة جيدة فشهدا  
 بالجوهر والاخر بالردية ويقضي بالاول الثالثة ادعى دنانير فقال احدهما



نسا بورية والاخر بخارية والمدعى يدعى نسا بورية وهو يقضي بالخارج رتبة الرابعة  
لواختلفا في المهرية والعطية الخامسة لولا اختلاف في لفظ النكاح والتزوج السادسة  
شهادتها احدى احدى جعلها صدقة موقوفة ابد على ان لزيد ثلث غلها ويشهد  
اخران لزيد نصفها تقبل على الثلث السابعة انه باع بيع الوفا شهدا احدى  
به والاخران المشتري اقرهم بذلك تقبل الثامنة شهدا احدى احدى جارية  
والاخرانها كانت له تقبل التاسعة ادعى الفاطمة شهدا احدى احدى على  
اقران بالفقرض والاخر بالف ودعيته تقبل العاشرة ادعى الابرار شهدا احدى  
به والاخر انه هبته او تصدق عليه وطلد جاز الحادية عشر ادعى الهبة شهدا احدى  
بالبراة والاخر بالهبة او انه طلده جاز الثانية عشر ادعى الكفيل الهبة شهدا احدى  
بها والاخر بالابرار اثبت الابرار الثالثة عشر شهدا احدى على اقراره انه اخذ  
العبد والاخر بانه اودعه منه هذا العبد تقبل الرابعة عشر شهدا احدى  
انه غصبه منه والاخران فلانا اودع منه هذا العبد يقضي المدعى الخامسة عشر  
شهادتها احدى احدى ولدت منه والاخرانها جعلت منه تقبل السادسة عشر شهدا  
احدها انه اقران الدار والاخرانها ما سكن فيها تقبل السابعة عشر شهدا  
احدها انه اقران الدار والاخرانها سكن فيها تقبل الثامنة عشر انكر  
اذن عبده فشهدا احدى على اذنه في الثياب والاخر في الطفا تقبل التاسعة عشر  
اختلف شاهد الاقرار بالمال في كونه اقرب بالعربية او بالفارسية تقبل بخلاف  
في الطلاق العشرة شهدا احدى انه قال لعبده انت والاخر انه قال الدار  
تقبل الحادية والعشرون قال الامراتدان كلمت فلانا فانت طالق فشهد  
احدها انها كلمته غلوة والاخر عسسه طلق الثانية والعشرون ان طلقك  
فعده حرف قال احدى طلقها اليوم والاخر انه طلقها امس تنع الطلاق  
والعناق الثالثة والعشرون شهدا احدى انه طلقها ثلاثا والاخر انه طلقها  
ثنتين البتة يقضي بطليقتين ويجعل ويملك الرجعة الرابعة والعشرون شهدا احدى  
انه اعتق بالعربية والاخر بالفارسية تقبل الخامسة والعشرون شهدا احدى  
انه وكله بخصومة مع فلان في دار سماه وشهد الاخر انه وكله بخصومة

فيه وفي سني اخر تقبل في دار جعها عليه السابعة والعشرون شهدا احدى  
انه وقف في صحته والاخر بانه وقف في مرضه قبل الثانية والعشرون لو شهدا احدى  
اليوم الخامس والاخر يوم الجمعة جازت التاسعة والعشرون ادعى بالافسهد  
احدها ان المحال عليه احوال عزيمه بهذا المال تقبل الثلاثون شهدا احدى  
انه باع كذا الى شهر وشهد الاخر بالبيع ولم يذكر الا قبل الحادية والثلاثون  
شهدا احدى انه باع بشرط الحنابة تقبل فيها الثانية والثلاثون شهدا واحد  
انه وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة واخر عند قاضي البصرة  
جازت شهدا احدى الثانية والثلاثون شهدا احدى انه وكله بالقبض والاخر  
انه اجرة تقبل الرابعة والثلاثون شهدا احدى انه وكله بقبض والاخر انه  
على قبضه تقبل الخامسة والثلاثون شهدا احدى انه وكله بقبض والاخر انه  
اوصى له بقبضه في حيوته تقبل السادسة والثلاثون شهدا احدى انه  
وكله بطلب دينه والاخر بتقاضيته تقبل السابعة والثلاثون شهدا احدى  
انه وكله بقبضه والاخر بطلبه تقبل الثامنة والثلاثون شهدا احدى انه  
وكله بقبضه والاخر انه امره باخذه او ارسله ياخذة تقبل التاسعة والثلاثون  
اختلفا في زمن اقراره في الوقف تقبل الاربعون اختلفا في مكان اقراره  
به تقبل الحادية والاربعون اختلفا في وقفه في صحته وفي مرضه تقبل  
الثانية والاربعون شهدا احدى بوقفه على زيد والاخر على عمرو تقبل  
وتكون وقفا على الفقير انتهى قلته وذرت بفضل الله على ما ذكره  
المص مسائل منها كواختلفا في تاريخ الرهن بان شهدا احدى انه رهن يوم  
الخميس والاخر انه رهن يوم الجمعة تسع عندها خلافا لمحمد جواهر الفتاوى  
ومنها لو اتفق الشاهدان على الاقرار من واحد بما لا يختلفا فقال  
احدها كنا جميعا في مكان كذا وقال الاخر كنا في مكان كذا تقبل ومنها  
لو قال احدها والسائلة بها كان ذلك بالعداة وقال الاخر كان ذلك  
بالعشي تقبل ومها في الوالجية ومنها شهدا على رجل انه طلق امراته واحدها  
يقول انه عني منكوحته بنت فلان والاخر يقول ما عنيها ابنا علم وشهد



ان المرأة التي كانت له سوي بنت فلان قد طلقها واخرجها من داره قبل هذا  
الطلاق قال فخر الدين اذا شهد على الطلاق الا انه عنى احدهما المرأة وذكرها  
باسمها ولا يعنى الاخر التي في نكاحه وليس في نكاحه غير امرأة واحدة تصح  
الشهادة وهي في جواهر الفتاوى ومنها ادعى ملك داره فشهد له احدهما  
انها له وقال ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكه تقبل منه للفتى ومنها ادعى  
الفرا والفا وخسما نة فشهد لحددها له بالف وخسما نة قضى له بالالف  
اجماعا منه ومنها لو شهد ان له على هذا الرجل الف درهم وشهدا احدهما له  
قد قضاه المطلوب منها خمسمائة والظاهر ان ذكر ذلك فان شهدا على الف مقبولة  
ولو الجحيد ومنها ادعى جارية في يد رجل وجابها هدين فشهدا احدهما جارية  
غصبها منه هذا وشهد الاخر انها جارية ولم تقبل غصبها منه قبلت الشهادة بجمع  
الفتاوى ومنها شهدا بسرقة بقرم واختلفا في لونها تقبل عنه خلافا لهما  
جامع الفضولين ومنها شهدا احدهما بكفالة والاخر بحوالة تقبل في الكفالة  
لانها اقل جامع الفضولين ومنها شهدا احدهما انه وكله بطلاقها وحدها  
وشهد الاخر انه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي  
اتفقا عليه وهي فيه ايضا ومنها شهدا بوكالة وزاد احدهما انه عزله تقبل في  
الوكالة لا في العزل وهي منه ايضا ومنها ادعت رضا شهدا احدهما انها  
ملكها لان زوجها دفعها اليه عوضا من الاستيمان وشهد الاخر انها  
ملكها لان زوجها اقراها ملكها تقبل لان كل بايع مقرا للملك استبرأ فكانها  
شهدا انه ملكها وقيل ترد لانها شهدا احدهما انه دفعها عوضا وشهد  
بالعقد وشهد الاخر باقراره بالملك فاختلف المسهود به اما لو شهدا احدهما  
ان زوجها دفعها عوضا والاخر باقراره انه دفعها عوضا تقبل لانها  
كالو شهدا احدهما بالبيع والاخر باقراره وهي في جامع الفضولين انتهى كلام الشيخ  
صالح بن الشيخ محمد بن عبد الله الغزي في الاستباه السكوت كما نطق الا  
الا في مسائل عدلها بم قلت وزاد في تنوير البصائر مسكنين  
الاولي مسألة السكوت في الاجارة قبول ورضي كقوله لساكن داره

اسكن بكذا والافان نقل فسكت لزمن المسمى ذكره المولى في الاجارة الثالثة  
المودع قبول دلالة قال المولى في مجرم سكوتة عند وصفه بين يديه فانه قبول  
دلالة انتهى وزاد عليها في زواجر الجواهر مسائل منها عند قوله الرابعة والعشرون  
سكوتة عند بيع زوجة فقال وكذا سكوتها عند بيع زوجها لما في البرازية الفتوى  
على عدم سماع الدعوى في القريب للزوجة انتهى وصح قاضي خان انها تسمع  
فليست مل عند الفتوى قلت وزاد ما في متفرقات التنوير من سكوت الحارث عند  
تصرف المشتري فيه فراغا وبنا وغيرنا للبرازية وهكذا ذكره في تنوير البصائر  
معزيا اليها قال المحب من صاحب الجواهر الزواجر كيف ذكر صدر كلام البرازية  
وترك الاخر وسنها لو تزوجت من غير كفوفسكت الولي حتى ولدت كان سكوت  
رضا زليعي ومنها ما في المحيط رجل زوج رجلا بغير امره فنهاه القوم وقبل التهمة  
فهورضا لان قبول التهمة دليل الاجارة ومنها ان الوكالة ثبتت بالصرح  
ثبتت بالسكوت ولذا قال في الظهير لو قال ابن العم لكبيرة اني اريد ان  
ازوجك من نفسي فسكتت فزوجها جاز ذكره المولى في مجرم من مجرم الاوليا  
ومنها سكوت اهل العلم والصلح في التعديل كما في شهادات الجرحاء ويكتفي  
بالسكوت من اهل العلم والصلاح فيكون سكوتة تركية للشاهد لما في المتن  
وكان الليث بن مساور قاضيا فاحتاج الى تعديل وكان المزكي يرضاه فاد  
القاضي وسئل من الشاهد فسكت المعدل ثم سأل فسكت فقال استسلك  
ولا تحجبني فقال المعدل ما يكفيك من مثلي السكوت قلت قد عد هذا في  
الاشباه بخبر الشهادات شرحه فكيف يكون ان فيه تقييده بكونه من اهل  
العلم والصلاح فعدها من الزوايد ومنها لو ان العبد خرج لصلاة الجمعة  
فراه مولاه فسكت حل له الخروج اليها لان السكوت بمنزلة الرضى كما في جمعة  
البحر ومنها ما في القنية بعد ان رقت بلامعة لمعت ولو رقت لينة يراها  
فله ان يطالب بما بقى لينة من الدنيا يروا ان كان الجها زقلا فله المطالبة  
بما يليق بالمبعوث في عمره فصح يعني انه اذا لم يجز بما يليق فله استرداد  
ما بقى والمعتبر ما يتخذ الزوج لاما يتخذها ولو سكت بعد الزفاف



زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيئا ومنها اذا  
ابراه فسكت صح ولا يحتاج الى القبول هكذا ذكره البرهان في الاختيار في كتاب  
الاقرار ومنها سكوت الراهن عن بيع المهرين الرهن يكون سبطلا في احدى الروايتين  
ذكره الزيلعي وغيره وهي تعلم من الاشياء اول القواعد الحمد لله العزيز الوهاب  
وهو اعلم بالقصود اب قول الاشياء يحلف المنكر في حدي وثلاثين مسألة بينها في الشرع  
قال الشيخ سرفا الدين في حاشيته عليها المسماة بتبوير البصائر على الاشياء والنظر  
اقول في شرح المحال عليه ثم اعلم ان المصداق صريح على عدم الاستخلاف عنده على الاشياء  
السبعة وفي الحاشية انه لا يستخلف في احدى وثلاثين فحصله بعضها مختلف فيه  
وبعضها متفق عليه فذكر سرد الاختصار السبعة وفي تزويج البنت صغيرة او  
كبيرة وعندها لا يستخلف الاب في الصغيرة وفي تزويج المولى متبر فلا فاق في  
دعوى الدين الا ايضا فانكره لا يحلف وفي دعوى الدين على الوصي وفي الدعوى على  
الوكيل في المسلمين كالوصي وفيما اذا كان في يد رجل شيئا فادعاه رجلان  
كل استرا منه فاقربه لاحدهما وانكر الاخر لا يحلفه وكذا لو انكرهما فحلف لاحدهما  
فنكاه وقضى عليه لم يحلف الاخر وفيما ادعى عا الهبة مع التسليم من ذي اليد  
فاقر لاحدهما لا يحلف الاخر وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه فاقربه  
لاحداهما وحلف لاحدهما فنكاه لا يحلف الاخر وفيما اذا ادعى احدهما الرهن  
والتسليم والاخر الشرا فاقربا للرهن وانكر البيع لا يحلف للمشتري ولو ادعى  
احدهما من الاجارة والاخر الشرا فاقربا لها وانكره لا يحلف للمدعي ويقال  
لمدعي ان شئت فانظر انقضاء المدة او فكر الرهن وان شئت فانسخ  
وفيما اذا ادعى احدهما الصدقة واقتضى والاخر الشرا فاقربا لاحدهما لا يحلف  
وفيما اذا ادعى كل منهما الاجارة فاقربا لاحدهما او نكاح لا يحلف بخلاف ما لو  
ادعى كل منهما على ذي اليد الغصب منه فاقربا لاحدهما او حلف لاحدهما فنكاه  
يحلف الثاني كما لو ادعى كل منهما الايداع فاقربا لاحدهما يحلف الثاني وكذا  
الاعانة ويحلف ماله عليه كذا ولا قيمة وهي كذا وكذا وفيما اذا ادعى الباع  
رهن الموكل بالغيب لم يحلف وكيله وفيما اذا انكر توكيله في النكاح وفيما اذا

اختلف الصانع والمصنوع في الما موده لا عين على واحد منها وكذا لو ادعى  
الصانع على رجل انه استصنع في كذا فانكر لا يحلف الحادية والثلاثون لو ادعى  
انه وكيل عن الغائب بقبض دينه وبالحصومة فانكر لا يستخلف المدعيون على  
قوله خلافا لما ذكر بعضهم وقال الحلواني يستخلف في قولهم جميعا انتهى  
وبه على ما في الخلاصة تساهل وقصور حيث قال كل موضع لو اقر لزمه  
فاذا انكره يستخلف الا في ثلاث منها الوكيل بالسر اذا وجد بالمشتري  
عبا فاراد ان يرده بالغيب اذا اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد الثانية  
لو ادعى لامر رضاه لا يحلف واذا اقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين  
اذا ادعى للمديون ان الموكل ابراه عن الدين وطلب عين الوكيل على العلم لا يحلف  
وان اقر لزمه انتهى وزدت على الواحد والثلاثين السابقة الباع اذا انكر  
قيام الغيب للمحال لا يحلف عند الامام ولو اقربه لزمه كما مر في حاشية الغيب  
والشاهد ان انكر رجوعه لا يستخلف ولو اقربه ضمن سائلها والسارق  
اذا انكرها لا يستخلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولي  
للمسجد والاقواق الا اذا ادعى عليهم العقد فيحلفون ح انتهى قلت وزدت  
على ما ذكره مسایل الاولى لو ادعى على رجل شيئا واراد استخلافه فقال  
المدعي عليه هو لا بني الصغيرة فلا يحلف وفي فتاوى الفضل عليه السلام في قولهم  
جميعا فاذا استخلف فنكاه والمدعي رضا يقضي بالارض للمدعي ثم ينتظر  
بلوغ الصبي ان صدقه المدعي كان كما قال وان كذبه ضمن الوالد قيمة  
الارض وتوخذ الارض من المدعي وتدفع للصبي وهذا بمنزلة ما لو اقر  
لغائب لم يظهر محوده ولا تصديقه لا تسقط عنه اليمين فكذلك هنا قلت  
وعلى الاول رجوع هذه الى قول المقنن ولا يستخلف الاب في مال الصبي لانه  
ما اقربها للصبي ظهر انها من مال الوفيته تامل الثانية لو اشترى دارا  
فحضر الشفيع فانكر المشتري الشرا قال في التوازل ولو ان رجلا اشترى  
دارا فحضر الشفيع فانكر المشتري الشرا واقر الدار لابنه الصغير ولا بنيه  
ولا يمين على المشتري لانه قد لزمه الاقرار لابنه فلا يجوز الاقرار لغيره



بعد ذلك الثالثة لو كان في رجل غلام او جارية او ثوب دعاه رجلان  
فقدماه الى القاضيه ثم اراد الآخر تخليفه فان ادعى ملكا مرسل او سرقا من  
جهة لم يكن له ان يحلف فان ادعى عليه الغصب فله تخليفه لان لو اقر بالغصب  
يجب عليه الضمان كذا في النوازل الرابعة لو اشترى الاب لابنه الصغير ارا ثم  
اختلف مع الصغير في مقدار الثمن فالقول بالاب بلايين كما في كثير من المذهب  
الخامسة لو ادعى السارق انه استهلك المسروق ورب المسروق انه قائم عنده  
فالقول للسارق ولا يمين عليه قال ابو الليث في النوازل وسئل ابو القاسم عن  
السارق اذا استهلك المسروق بعد ما قطعت يد هل يضمن قال لا وليست  
حكمه فيما استهلكه قبل القطع له فان قال السارق قد هلك وقال صاحب  
المال لم تستهلكه وهو عندك قائم هل يحلف قال يجب ان يكون القول قول  
السارق ولا يمين عليه السادسة اذا وهب المرء شيئا واراد الرجوع فادعى  
الموهوب له هلاك الموهوب فالقول قوله ولا يمين عليه كما في الخاتمة وعندها  
السابعة ادعى عليه انك وصي فلان الميت فانكر لا يحلف الثامنة  
ادعى عليه انك وكيل فلان فانكر انه وكيل فلا يحلف وهما في البرازية التاسعة  
قولوا لهب اشترط الموصي وقال الموهوب له لم يشترطه فالقول له بلا يمين  
العاشرة اشترى العبد شيئا فقال البائع انت محجور فقال العبد انا ما ذو  
فالقول له بدون اليمين الحادية عشرة اذا اشترى عبد من عبد فقال احدهما  
انا محجور وقال الاخر انا ما ذو لنا فالقول له بلا يمين الثانية عشرة باع  
القاضي مال اليتيم فرد المشتري عليه بعييب فقال ابرأني منه فالقول قوله بلا يمين  
وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض اليتيم واراد تخليفه لم يحلف لان قوله  
على وجه الحكم وكذا في كل ما يمين عليه لثلاثة عشر لو طأ لباو الزوجة  
زوجها بالمهر فله ذلك لو صغيرة او كبيرة بكر او اختلعت الاب والزوجة في بكارها  
ولا يمينه للزوج والتمس من القاضي تخليفه على العلم بذلك عن ابى يوسف انه  
يحلف وذكر الخصاف انه لا يحلف كالوكيل بقبض الكرم اذا ادعى المديون  
ان صاحب الدين ابراه وانكر الوكيل لا يحلف كالوكيل وكذلك هذا كذا في الظاهر

الرابعة عشرة اشترى امه فادعى ان لها زوجا فقال البائع لها زوج عبدك  
فطلقها قبل البيع او مات فالقول له بلا يمين كذا في السير اجتهاد الله اعلم  
هذا التحريم من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية الاسماء لتفسير الغري  
ايضا قلت وفي حاشيتها للشيخ صالح زاد سبعة اخر فتقول الخامسة عشرة  
لو طعن المدعي عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل ثبوتها دونه  
فانكر فادخله لا يحلف مجمع الفتاوى السادسة عشرة اذا كانت التركة  
مستغرة بدين جامعة باعياهم فجا عزم اخر وادعى دينا لنفسه على  
الميت فالخصم هو الوارث لكنه لا يحلف لانه ح لو اقر له لم يقبل ولا يحلف  
مجمع الفتاوى السابعة عشر رجل له على رجل الف درهم فاقربها ثم انكر  
اقراره هل يحلف بانه ما اقررت قال اللبوسي نعم وقال الصغار لا وانما  
يحلف على نفس الحق مجمع الفتاوى الثامنة عشرة دفع لآخر ما لا ثم خلفا  
فقال قبضت وديعة وقال الدافع بل لنفسك لا يحلف المدعي عليه قال  
القاضي القول لرب المال لانه اقرب بسبب الضمان وهو قبض مال الغير  
مجمع الفتاوى التاسعة عشر رجل قدم رجلا للقاضي وقال ان فلان بن فلان  
الفلاني توفي ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا وكذا من المال فانكر  
المدعي عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما يعلم ابنه وانه مات لم يحلف بل  
يرهن الابن عليها ثم يحلف على ما يدعي لايه من المال وقيل يستخلف على العلم  
الاول قول الامام والثاني قولها وقال الخوازي الصحيح قول الثاني ان يحلف  
ولو الجيد ومنها العشرون لو ادعى عليه الف درهم فقال المدعي عليه للقاضي  
انه قد كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه  
ذلك فابرأني من هذه الدعوى فحلف انه لم يبرئني منها فان حلف حلفته له  
بالمال على بقي اختلافه والصحيح انه يستخلف على دعواه ولو الجيد ومنها  
انه لو ان رجلا ادعى على رجل انه حرق ثوبه واحضر الثوب معه للقاضي  
واراد استخلافه على السبب لا يحلف على السبب فائدة قلت وهذه  
مع ما قبلها اثنين وخمسين مسألة فليحفظ وقد افاد الامام الخوازي



ان الجحالة كما تمنع قبول البينة تمنع الاستحلاف ايضا الا اذا اتهم القاصي  
وصي البتيم وقسم الوقت ولا يدعى عليه ثبوت ما فانه يحلف نظر الوقت  
والبتيم والله تعالى اعلم فوالاشباه القاصي اذا قضى في مجتهد فيه  
نفذ قضاءه الا في مسائل الخ اي فينقض فيها حكم الحاكم قال ابن المص  
الشيخ صالح بن محمد بن عبد الله في حاشيته عليها المسماة بزواجر الجواهر  
في التفسير على الاشباه والنظائر وقد طفت بمسائل اخر فرزتها قسما  
للقائدة وقسمتها على ثلاثة اقسام الاول ما لم يختلف فيه شيئا بخلاف الثاني  
ما اختلفوا فيه والثالث ما لا يضر فيه عن الامام واختلف اصحابنا فيه  
وتعارضت فيه تصانيفهم فمن قسم الاول اذا باع دارا وقبضها المشتري  
واستحققت منه وتعدى البائع ردّها فاقضى على البائع للمشتري بدار مثله  
في المواضع والخطة والدارع والبناء كقول عثمان السبي ثم رفع لقاض اخر  
ابطله والزم برد الثمن فقط الا ان يكون احدث بناء او غرس فيلزمه  
بقيته ذلك مع الثمن ومنه حاكم قضى بطلان شفعة الشريك ثم رفع لقاض  
اخر فانه ينقضه ويثبت للشريك لمخالفة نص الحديث ومنه المحدث  
في قذف اذا قضى بشي بعد ثبوته ثم رفع الحاكم لقاض لا يراه ابطله ومنه  
ما لو حكم اعني رفع لمن يره نقضه لا يدرى من اهل الشهادة والقضا  
فوقها ومنه اذا حكم بشهادة الصبيان ثم رفع لاحترق نقضه لان كالمجنون  
وكذا ما اذا اقام في يومه ومنه الحكم بشهادة النساء وحدهن في شجاج  
الحام ورفع الاخر لا يميزه ومنه الحكم باجارة المديون في دينه لا ينفذ  
ومنه القضا بخط شهود اموات لا ينفذ ومنه القضا بجواز بيع  
الذراهم بالذنانير نسيته ومنه القضا بشهادة اهل الذمة في الاسفا  
في الوصية ثم رفع لمن لا يراه نقضه ومنه اذا قضى بشي فرفع لاحترق نقضه  
ولم يبين وجه النقض امضي النقض ومنه اذا باع رجل من اخر عبدا او  
امته ومضى على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب لم يقبله بايع به ولم تقم به هنيه  
بانه كان موجودا عنده فرده القاض على البائع ثم رفع حكمه لاحترق فانه

يبطل الرد ويبعد المشتري ومنه اذا حكم بتحريم بنت المرأة التي لم يدخل  
بها ثم رفع لحاكم اخر يبطل حكم الاول لمخالفة نص وربائكم الذي في حقوقكم  
الاية ومن القسم الثاني اذا اختلف على قولين ثم اخذ الناس باحد  
قولهم وتركوا الاخر فحكم القاض بالمتروك لا ينقض عنده خلافا للثاني  
ومنه اذا حكم بوطى امراته وحكم ببقا النكاح ثم رفع لاحترق فانه  
لا يبطله ثم ان الزوج جاهلا فهو في سعة وان عالما لا يحل ولا يحرم خلافا  
لابي حنيفة سرح وذكر الحاكم في المستقى رجل وطى امراته فقضى ان ذلك  
لا يحرمها ثم رفع لاحترق ففرق بينهما وذكر ذلك لا يحرمها مطلقا فالظاهر  
ان ذلك مذهبهم اوقول الامام لمخالفة نص ولا تنكحوا وهو لوطى ومنه  
اذا قضى بخلاف مذهب غلط او وافق قول مجتهد ثم رفع لاحترق امضاه عند  
الامام وروقا لا ينقضه لانه غلط والغلط ليس بمجتهد ومنه للديون اذا  
حبس لا يكون حجر عليه وقال القسم بن محسن حجر فلو حكم به ثم رفع لاحترق  
نقضه وقال لا ينفذه فلو حكم الثاني نقض ولا ينقض ومن القسم الثالث اذا  
بالشاهد واليمين في الاصول ثم رفع لحاكم يري خلافا نقضه عند الثاني  
وعن الامام لا لا اختلاف الاثا رومنه اذا قضى القاض بشهادة الاب  
لابنه او لجدته ثم لاحترق لا يراه امضاه عند الثاني وينقضه عند محمد ومنه  
اذا تزوج بانته من الزنا وحكم الحاكم بحل ذلك ثم رفع لمن لا يراه ابطله  
لانه مما يستنفذ الناس ذكره في شرح الطحاوي ومنه رجل اعقب عبدا  
ثم مات المعتق ولا وارث له ثم قضى القاض بغيره للمعتق ثم رفع لحاكم  
اخر نقضه وجعل ماله لبيت المال عند ابي يوسف وهو صحيح لقوله عليه الصلاة  
والسلام انما الولاء لمن اعتق ولا يلزم موالي الموالات لانه مستحق بالعقد  
وهو قاض بما قاسقويا كالزوجه فان غنم هذا المقام فانه من جواهر  
هذا الكتاب الله سبحانه اعلم بالصواب **كتاب البيوع**  
لما فرغ من حقوق الله العبادات والعقوبات شرع في حقوق العباد  
للعاملات ومناسبتة للوقف زالة المال لكن لا الى ما ذكر وهذا اليه فكانا



كيسط ومركب جمع لكونه باعتبار كل من البيع والبيع والتمين انواعا اربعة  
ناقد موقوف فاسد باطل ومقايضة صرف سلم بيع مطلق ومراجعة قولية  
وصيغة مساومة **هو** لغة مقابلة شئ بشئ مالا ولا بدليل وشروط  
بشئ محسوس ومومن الاضداد ويستعمل متعديا وبشئ للتاكيد او باللام يقال  
بعثك الشئ وبعثك لك فهي زائدة قاله ابن القطاع وبيع عليه القاضي  
اي بلاء رضاه وشرا **مبادلة شئ مرغوب فيه بمنزلة** خرج غير المرغوب  
كتراب ومبيدة ودم على وجه مفيد **مخصوص** اي بايجاب وتعاط فخرج  
الشرع من الجانبين والهيئة شرط الوضوح وخرج بمفيد مالا يفيد فلا  
يبيع ببيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة ولا مقايضة احد الشريكين مقصود  
داره بمقصد الاخر صير فيه ولا اجازة المصلحة بالسكنى اشباه **ويكون بقول**  
**وفعل اما القول فالاجاب والقبول** وهما ركبة وشروط اهلية التعاقد  
ومحل المال وحكمه ثبوت الملك وحكمته نظام بقا العاشر والعالم وصفته  
مباح مكره حرام واجب وثبوته بالكتاب والسنة والقياس **فالاجاب**  
**هو ما يذكر ولا من كلام احد التعاقدين** والقبول ما يذكر ثانيا من الاخر  
سواء كان بيعا واشترى **الدال على التراضي** يقيد به اقتداء بالاية وبيان  
البيع الشرعي فلذا يلزم مبيع للكر وان انقضى لم ينقصد مع الهزل لعدم  
الرضا بحكمه معه وهذا ويرد على التعريفين ما في التاخر فانه لو خربا معا  
مع البيع لكن في التفهيم لكانا معا لم ينقصد كما قالوا في السلام  
وعلى الاول ما في الاشياء تكرار الاجاب مبطل الاول الا في عتق وطلاق  
على ما لا يوجب في الصلح وفي المنظومة المحببة **وكل عقد بعد عقد جدد**  
**فابطل الثاني** لانه **سند** فالصلح بعد الصلح اضحى بطلا كذا النكاح ما عدا مسايلا  
منها الشرع بعد الشرع **كذا كماله** على ما مر خولا اذ المراد صاحب الحق  
منها اذ انما دة التوقف **وهما عارة عن كل لفظين يثبتان عن**  
**الملك والملك ما ضيق** كبعث واشترى **وحالين** كضارعي لم  
يقربا بسوف تالسين كما بيعك نقول اشتريه او احدها ماضى والاخر

خال ولكن **لا يحتاج الاول الى نية بخلاف الثاني** فان نوي به الاجاب  
لحال هو **على الاصح** والا لا اذا استعملوه لخال كمثل خوارزمي كما ماضى  
وكا يبيعك الان لتحضه لخال واما التحض للاستقبال فخال الامر لا يصح  
اصلا الا الامر اذا دل على الحال كخذه بكذا فقال اخذت ورضنت مع بطريق  
الاقتضا فليحفظ **وتصح اضافة الى عضو يبيع اضافة العتق اليه** كوجه  
وزوجه **والا كظهر ووطن** وكل ما دل على معنى بعث واشترى **فوقد**  
**فقلت ونعم وهات التمن** وهو لك او عبدك او فداك او خذه **قبول** لكن في  
الواجبة ان بدا البائع فقبل المشتري بنعم لم ينقصد لانه ليس بتحقيق  
وبعكسه مع لانه جواب وفي القينة نعم بعد الاستفهام كمثل بعث  
مني بكذا يبيع ان فقد التمن لان النقد دليل التحقيق ولو قال بعته  
فبلغت فلان فبلغه غير جاز فليحفظ **ولا يتوقف شرط العقد في اي**  
**البيع على قبول غائب** فلو قال بعث فلانا الغائب فبلغه فقبل لم ينقصد  
**اتفاقا** الا اذا كان بكتابة او رسالة فيعتبر مجلس بلوغها **لا يتوقف**  
**في النكاح على الاظهر** خلافا للثاني فله الرجوع لانه عقد معاوضة بخلاف  
الخلع والعتق على ما ل حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع لانه عين نهائية  
**واما الفعل بالتعاطي** وهو التناول قاموس **في خيس ونفيس** خلافا للكرخي  
**ولو التعاطي من احدي الجانبين على الاصح** فتح وبه يفتي فيض **اذ لم يصح**  
**معد مع التعاطي بعد الرضا** فلو دفع الدراهم واخذ البطايطخ والبائع  
يقول لا اعطها بها لم ينقصد كما لو كان بعد عقد فاسد خلاصة ويزايد  
وصرح في البحر بان الاجاب والقبول بعد عقد فاسد لا ينقصد بها البيع  
قبل متاركة الفاسد فتح بيع التعاطي بالاولى وعليه فحل ما في الخلاصة  
وغیرها على ذلك وتما مذهب الاشياء من الفوايد اذ ابطال المتضمن بطل  
المتضمن والمبني على الفاسد فاسد **وقيل لا بد في التعاطي من الاعطاس**  
**الجانبين وعليه الاكثر** قاله الطرسوسي واختاره البرازي وافتى به الحلواني  
واكتفى الكرمانين بتسليم البيع مع بيان التمن فتح ثلاثة اقوال وقد



علمت المفتي به وحررنا في شرح الملتقى صحة الاقالة والاجارة والصرف  
بالتعاطي فليحفظ شروع ما يستخرج الانسان من ابياع اذ احاسبه  
على ائمانها بعد استهلاكها جازا استحقا ببيع البراءات التي يكتسبها  
الديون على العمال لا يصح بخلاف بيع حظوظ الائمة لان مال الوقف قائم  
ثمة ولا كذلك هنا اشباه وقنيه ومفاده انه يجوز للمستحق بيع خبره قبل  
قبضه من المشرف بخلاف الجندي بحره وتعقبه في الزواقي للمص بطلان  
بيع الحاميكه لما في الاشباه ببيع الدين انما يجوز من المديون وفيها وفي  
الاشباه لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المحرمه كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز  
الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف وفيها في اخر بحث تعارض العرف  
مع اللغة المذهب عدم اعتبار العرف الخاص لكن افتي كسره باعتباره  
وعليه ففتي بجواز التزول عن الوظائف بما لا يلزم فلو اختلفت فليس  
لرب الحانوت اخراجه ولا اجارتها لغيره ولو وقفنا انتهى مخلصا وفي  
معنى المفتي للمص بغير اللواحيه عمارة في ارضه بيعت فان بنا او اشجارا  
جازوات كرايا وكريها وكحرفه مما لم يكن ذلك عمال ولا يعني مال لم يكن  
انتهى قلت ومفاده ان بيع المسكة لا يجوز فكذا رهنها ولذا جعلوا  
الات فراغا كالوظائف فليحرف انتهى وسند ذكره في بيع الوفا **وينعقد ايضا**  
**بلفظ واحد كما في بيع القاضيه والوصي والاب من طفله وشرايه منه فانه**  
**لو فور شفته جعلت عبارة رتين وتما مدي في الدرر واذا اوجب احد**  
**قبل الاخر باعها كان او مشترى في المجلس لان خيرا والقبول مقيد بكل**  
**المبيع بكل الثمن او ترك لئلا يلزم تفريق الصفقة الا اذا اعاد الاجاب**  
والقبول ورضي الاخر وكان الثمن منقسما على المبيع بالاجزا كما قيل  
وموزون والان وان رضى الاخر لعدم جواز البيع بالحصة ابتداء كما  
حرره الواني **او بين من كل** كقوله بعتها كل واحد بمائة وان لم يكرر  
لفظ بعت عند ابي يوسف ومحمد وهو المختار كما في السراية عن ابيها  
**وما لم يقبل بطل الاجاب ان رجع الموجب قبل القبول او قام احدها**

وان لم يذهب **عن مجلسه** على الزواج نهر وابن الكمال فانه كحاش خبار الحجرة  
وكذا سائر القليكات فتق **واذا اوجب الزم البيع** بلا خيار الا لعبا لوروث  
خلاف للنسابة وحديثه محمول على تفرق الاقوال اذا احوال ثلاث قبل  
قبولها وبعده وبعدا احدها واطلاق المتبايعين في الاول مجاز الاول  
وفي الثاني مجاز الكون وفي الثالث حقيقة فعمل عليه **وسرط لصحته**  
**معرفة قدر مبيع وعن ووصف من** كصري او دمشق **غير مشار اليه لا يشترط**  
ذلك في **مشار اليه** لنفي الجهالة بالاشارة ساله من روي اقول بجنبه  
او سلبا اتفاقا او راسا لم لو سكيلا او موزونا خلافا لها كما ينبغي  
فتدع لو كان الثمن في صرة ولم يعرف سا فيها من خارج خير وسيجي  
خيار الكمية لا خيار الروية لعدم ثبوتها في النقود فتق **وصح بمن حال**  
وهو الاصل **وموجب الى معلوم** لئلا ينضى الى النزاع ولو باع موجلا  
صرف لشهر به يفتي ولو اختلفا في الاجل فالقول لنا فيه الا في السلم  
ولو في قدره فلم يدعي الاقل والبيضة فيها المشتري ولو في مضيق القول  
والبيضة المشتري ويبطل الاجل بموت المديون لا الدين **شروع باع**  
بحال ثم اخله اخل معلوما او مجهولا كثيرا ووحصا د صار موجلا منه  
له الف من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس يتاجيل زائده عليه  
الف من جعله ربه خوفا ان اخل بنجم حل الباقي فالامر كما سرطام لقط  
وهي كثيرة الوقوع قلت وبما يكثر وقوعه ما لو شري بقطع رايحة فكسدت  
بضرة جديدة يجب قيمتها يوم البيع من الذهب لا غير ولا يمكن للحكام  
الحكم بمثلها لمنع السلطان منها ولا بدفع قيمتها من الفضة الجديدة  
لانها ما لم يغلب غشها فحيدها ورد بها سواء اجماعا اما ما غلب غشها  
ففيه الخلف كما ينبغي في فصل القرض فتنبه وبه اجاب سعدى فتدعي  
وهذا **اذا بيع ثمن دين** فلو بعين فسد فتق **وخلاف جنسه وليمحرمها**  
**قدرا** لما فيه من ربا النساء اي لتاجيل كما ينبغي بابه **والاجل ابتداء**  
**من وقت التسليم** ولو فيه خيار فمن سقوط الخيار عنده خائنه **المشتري**



يُمنع من جعل إلى سنة منكرة **لعل سنة ثانية** من تسليم **البائع** السلعة عن المشتري **سنة**  
**الاجل** المنكرة تحصيل الفائدة التأجيل فلو مئنة أو لم يتمتع البائع من التسليم  
لا اتفاقا لان التقصير منه **والثمن** المسوق قدره لا وصفه **نصف مطلق**  
الى غلب نقد البطل بل العقد صحيح **لغناوي** لا نه المتعارف وان **اختلف النقود**  
ما ليد كذهب شريف وبند في **فسد العقد مع الاستوفاء** رواجها الا اذا  
بين في المجلس لزوال الجهالة **وصح بيع الطعام** هو في عرف المتقدمين  
استلخطة ودقيقها **كيلا** وجزا **فاما** ملك الجهم مع ب كزاف المجازفة اذا كان  
بخلاف جنسه **ولم يكن** راس مال سلم شرطية مفرقة كما سيجي او كان بجنسه  
وهو دون نصف صاع او لا ربا فيه كما سيجي ومن المجازفة البيع **بالبنا** و**بحجر**  
لا يعرف قدره قديما والمشتري الخيارات فيها **وهذا** **اذا لم يحتمل** **الاحتمال**  
**النقصان** **والحجرتفت** فان احتملها لم يحسن كبيع قدر ما يملأ هذا  
البيت ولو قدر ما يملأ هذا البيت لجاز سراج **وصح في** **باسمي صاع**  
**في بيع صبرة كل صاع** **بكذا** مع الخيار للمشتري لتفريق الصفقة عليه وتسمى خيار  
التكسيف **وصح في الكل ان** كملت في المجلس لزوال الفساد قبل تفرقه **او سمي**  
**جملة قفزا** **لها** بلا عقد وبه لو بعد في المجلس او بعده عندها وبه يفتي فان  
رضي هل يلزم البيع بالارضني البائع الظاهر نعم **وفسد في الكل في بيع**  
**سنة** **تفقه** فتشديد قطع الغنم **وتوب كل صلاة** او ذراع لف **وشتر** **بكذا** وان  
علم عدد الغنم في المجلس لم ينقلب صحيا عنده على الاصح ولو رضيا انعقد  
بالتعاطي ونظيره البيع بالرقم سراج **وكذا الحكم في كل معدود متفاوت** كابل  
وعبيد وطيخ وكذا كل في تبعضه ضرر كز صوغ او ان بدايه ولو سمي عدد  
الغنم والذرع او جملة الثمن مع اتفاقا **والضابط** **لكلمة** **كل ان** الانفراد انه  
لم تعلم نهايتها فان لم توجد للجهالة فالاستغراق كمين وتعلق والا فان لم تعلم في  
المجلس فعلى الواحد اتفاقا كاجارة وكفالة وقرارات تفاوتت لافراد  
كالغنم لم يبيع في شئ عنده والاصح في واحد عنده كالصبرة وصحاه فيها  
في الكالجروني النهر عن العيون والسر تبالا لينة عن البرهات والقهستان عن

المحيط وغيره ويقولها يفتي تبسرا وان **باع صبرة على انها مائة قفزة بمائة درهم**  
**وهي قل واكثر** **اخذا** **المشتري** **لاقل** **بجسته** ان ساء ونسخ لتفريق الصفقة وكذا  
كل مكيل وموزون ليس في تبعضه ضرر **وما زاد للبائع** لوقوع العقد على قدر  
معين وان **باع للذرع** **مئدة** على انه مائة ذراع مثلا **اخذا** **المشتري** **لاقل** **بكل**  
**التمن** **او ترك** الا اذا قبض المبيع او شاهده فلا خيار له لا نقاء **الضرر** **نهر**  
**اخذا** **الاكثر** **بلا خيار** **للبيع** لان الذرع وصف تبعضه بالتبعض ضد القدر  
والوصف لا يقابله شئ من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما افاده بقوله  
**وان قال** **في بيع** **الذرع** **كل ذراع** **بدرهم** **اخذا** **لاقل** **بجسته** لصيرورته أصلا  
بازداد بذكر الثمن **او ترك** لتفريق الصفقة **وكذا** **اخذا** **الاكثر** **كل ذراع** **بدرهم** **او**  
**نسخ** **لدفع** **ضرر** **التزام** **الترايد** **وفسد** **بيع** **عشرة** **ازرع** **من مائة ذراع** **من دار**  
**او حمار** **وصحاه** وان لم يسم حمله على الصحيح لان ازالها بيدها لا يفسد  
بيع **عشرة** **اسهم** **من مائة سهم** اتفاقا لشيوع السهم لا الذراع بقي لو قرأ ضيا  
على تعيين الارع في مكان لم اره وينبغي انقلابه صحيا لو في المجلس ولو بعد  
فبيع بالتعاطي **نهر** **المشتري** **عدد** **من قسي** **بنا** **او غنا** **جوهرة** **على انه كذا** **انقص**  
**او زاد** **فسد** **للجهالة** ولو اشتري رضا على ان فيها كذا اخلا ثم اذا واحدة  
فيها لا تتم فسد **بجر** **كالوباع** **عدلا** **من الثياب** **وغنا** **واستثنى** **واحد** **غير**  
**عينه** **فسد** **ولو بيعته** **جاز** **البيع** **خاينه** **ولو بين** **بمن** **كل** **من القيمي** **بان** **قال**  
**كل** **توب** **سنة** **بكذا** **ونقص** **توب** **مع** **البيع** **بقدره** **لعدم** **الجهالة** **وخير** **لتفريق** **الصفقة**  
**وان زاد** **توبا** **فسد** **للجهالة** **المزيد** **وكورد** **الزاياد** **وعزله** **هل** **يله** **الباتي**  
خلاف مذكور في الشرح **والنهر** **المشتري** **توبا** **تفاوت** **جوانبه** **فلو لم** **تفاوت**  
كوباس لم يخل له الزيادة ان لم يضره القطع وجاز بيع ذراع منه **نهر** **على انه**  
**عشرة** **ازرع** **كل ذراع** **بدرهم** **اخذه** **بعشرة** **في عشرة** **وزيادة** **نصف** **بلا خيار**  
لانه انفع واخذه **بتسعة** **في تسعة** **ونصف** **بخيار** **لتفريق** **الصفقة** **وقال** **محمد**  
**ياخذ** **في** **الاول** **بعشرة** **ونصف** **بالبخيار** **في الثاني** **بتسعة** **ونصف** **به** **وهو** **اعدل**  
الاقوال **بجر** **واقره** **المص** **وغيره** **قلت** **لكن** **صح** **القهستاني** **وغيره** **قول** **الامام** **عليه**



عليه المتقون فعليه الفتوى **فصل** فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل  
 الأصل ان مسائل هذا الفصل مبني على قاعدتين احدهما ما افاده بقوله **كل**  
**ما كان في الدار من البناء** يعني كل ما هو متصلاً بالدار لا سيما المبيع عرفاً يدخل بلا ذكر  
 وذكر الثابت بقوله **او متصلاً به تبعاً لها** **دخل في بيعها** يعني ان كل ما كان  
 متصلاً بالمبيع اتصالاً قراراً وهو ما وضعه لان يفصله البئر دخل تبعاً وما  
 لا فلا وما لم يكن من التميمين فان من حقوقه ومراقبته دخل يذكرها والا فلا **فقد**  
**البناء والمفاتيح** المتصلة بملاكها كضربة وكيلون ولو من ثمنه لا القفل لعدم اتصاله  
**والسلم والمسير والدرج المتصلة** والرحى لو اسفلها مبنياً والبكرة لا الدلو  
 والحبل ما لم يقل يرا **ففي بيعها** يعني ان كل ما كان متصلاً بالمبيع اتصالاً  
 قراراً وهو ما وضعه اي لداره كذا يستأنها كما يسجد في باب الاستحقاق ويدخل  
 في بيع الحمام القد ولا القصاع وفي الحمام اذا كان شراً من الزارعين فاهل  
 القرى لا لون المحرمين وتدخل فلا دته عرفاً ويدخل ولا البقرة الرضيع وفي الاثبات  
 لا رضيعاً ولا به يفتى وتدخل ثياب عبد وجارية اي كسوة مثلها يعطها هذه  
 او غيرها لا طيلها الا ان سلمها او قبضتها وسكت وتامد في الصير فيه **ويدخل**  
**الشجر في بيع الارض** بلا ذكر قيد في المسئلتين فبالذكر اولى **ثمرة كانت ولا**  
 صغيرة او كبيرة لا اليابسة لانها على شرف القلع فتح **اذا كانت موضوعة فيها**  
 كالبناء **القرار** فلو فيها صفار تنقل من الربيع ان من اصلها تدخل وان من  
 وجه الارض لا الا بالشرط وتامد في شرح الوهبانية وفي القسمة شري كرمها  
 دخل الوتيد المصونة في الارض وكذا الاعدة المدفونة في الارض التي عليها  
 اعصاب الكرم المسماة بارض الخليل بركايز الكرم وفي النهر كلما دخل تبعاً  
 لا يقابل شي من الثمن فكونه كالوصف وذكره المصنف في باب الاستحقاق وقيل  
 السلم **لا يدخل الزرع في بيع الارض** بلا قسمية الا اذا ثبتت ولا قيمة له فيدخل  
 في الاصح شرح مجمع **ولا الثمر في بيع الشجر بدون الشرط** عبرها بالشرط  
 وثمة بالشمية ليفيد ان لا فرق وان هذا الشرط غير مفسد وحصة بالثمر  
 اتباع القول فيله الله عليه وسلم ثمرة للبايع الا ان يشترطه المبتاع **ويومر** **البايع**

**يقطعها** الزرع والتمر **وتسليم المبيع** الارض والشجر عند وجوب تسليمها فلو  
 لم يتقد الثمن لم يورثه حائنه **وان لم يظهر صلاحه** لان ملك المشتري يستقر  
 بملك البايع فيجبر على تسليمه فاراد **الواو** صي **بخل** لرجل **وعليه ببيع حيث**  
**يجبر الورثة على قطع البسر** هو المختار من الرواية ولو الحية وما في الفصول  
 باع ارضاً بدون الزرع فهو للبايع باجر مثلها محمول على ما اذا رضى المشتري  
 نهر **ومن باع ثمرة بارزة** اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقاً **ظهر صلاحها** **اولاً**  
**صح في الاصح** ولو برز بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وصح في خبري  
 وافتي الخوازي بالجواز لو الخوازي اكثر زيلعي **ويقطعها المشتري في الحال**  
 جبراً في الحال عليه **وان شرط تركها على الاشياء** ففسد البيع كشرط القطع على البايع  
 حاوي **وقيل** قايلاً **بمحلا** يفسد اذا تناهت الثمرة للتعارف فكان شرطاً يقتضيه  
 العقد **وبه يفتى** بحكم الاسرار لكن في القهستاني عن المضمرات انه على  
 قولهما الفتوى فتنه قيداً بشرط الترك لانه لو شرها مطلقاً وتركها  
 بان البايع طاب له الزيادة وان يغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان  
 بعد ما تناهت لم تصدق بشيء وان استاجر لشجره وقت الادراك بطلت  
 الاجارة وطابت لزيادة لبقاء الاذن ولو استاجر الارض لترك الزرع فسدت  
 لجهالة المدة ولم تطلب الزيادة سلق الاجر لفساد الاذن بفساد الاجارة  
 بخلاف الباطل كما حذرنا في شرحه والخيلة ان ياخذ الشجر خاملة على ان  
 له جزئاً من الفجر فلو ان يشتري اصول الرطبة كالبايع الجان واستجار البطيخ  
 والخيار يكون الحادث للمشتري وفي الزرع الحشيش يشتري الموجود ببعض  
 الثمن ويستاجر الارض مدة معلومة يعلم فيها الادراك بياتي الثمن وفي الاشجار  
 الموجود ويحل له للبايع ما يوجد فان خاف ان يرجع يقول على ان متى رجعت في الادراك  
 تكون ما دونها في الترك شئني **لخصنا ما جاز** **ايراد العقد عليه بانفسادها** **استثنى**  
**منه** **الوصية بالخدمة** يصح افرادها دون استثنائها **اشياء** ثم فرع على هذه اقلها  
 بقوله **فصح استثنى** قفيز من صبرة وسناة معينة من قطع وارطال معلومة  
**من بيع ثمرة نخلة** لصفة ايراد العقد عليها ولو الثمر على روست لخلط الظاهر



كحكمة **بيع برئ** **سبيلة** بغير سبل للاحتمال **الربا** **وباقلوا** **رز** **وسمسم** في  
**قشرها** **وجوز** **قوز** **فستق** في **قشرها** **الاول** وهو الا على وعلى البايع اخراجه  
 الا اذا باع بما فيه وهل له خيار روية الوجه بعد فتح وانما بطل بيع ما في ثمر  
 وقطن وضرع من نوى وجب ولين لانه معدوم عرفا **واجرة كبل وعد**  
**ووزن ودرع على بايع** لانه من تمام التسليم **واجرة وزن وعن** **ونقد**  
 وقطع ثمر واخراج طعام من سفينة **على** **مستتر** الا اذا قبض البايع الثمن  
 ثم جاز يرد به عيب الزيادة **فشرح** **ظهر** بعد نقد الصراف ان الدراهم  
 زبون رد الاجرة وان وجدا لبعض فبقدره نزع عن اجاره البرازية  
 واما الدلائل فان باع العين بنفسه باذن ربها فاجرت على البايع وان سعي  
 بينهما وبيع لئلا يك بنفسه يعتبر العرف وتما مدي في شرح الوهبانية  
**ويسلم الثمن ولا في بيع سلعته بدنا** **ودراهم** ان احضر البايع السلعة  
**وفي بيع سلعته بمثلها** او عن بمثلها **سما** **مع** ما لم يكن احدهما دينار  
 كسليم وعن موجد ثم التسليم يكون بالتخليفة على وجه يتمكن من القبض  
 بالامان ولا حائل بشرط في الاجتناب من شرط الثالث ان يقول خلت بينك وبين  
 المبيع فلو لم يقبله او كان بعيد المصير قابضا واناس عنه غافلون فانهم  
 يشتركون فيه ويقرون بالتسليم والقبض وهو لا يصح به القبض على الصحيح وكذا  
 الهبة والصدقة خائنه وتما مدي فيها علقناه على الملتقي **وجده** اي بايع الثمن **زيوفا**  
**ليس له استرداد السلعة** **وسبها** **به** لسقوط حقه بالتسليم وقال زفر  
 له ذلك كالووجدتها رصاصا او مستوقة او مستحقا وكالمرثية **قبض**  
**بدل** **دراهم الجياد** التي كانت له على زيد **زيوفا** على ظن انها جياد ثم علم انها  
 نهار زيوف **يرد** **ويسترد الجياد** ان كانت **قائمة** **والا فلا** **يرد** ولا  
 يسترد كما لو علم ذلك عند القبض وقال ابو يوسف يرد مثل الزيوف ويرجع  
 بالجياد كما لو كانت رصاصا او مستوقة **امشري** **شياء** **او قبضه** **ومات**  
**مفلسا** قبل نقل الثمن **فالبائع** **اسوة للغير** **ما** **وقال** **الشافعي** هو احق به  
 كما لو لم يقبضه المشتري فان البايع احق به اتفاقا ولنا قوله عليه الصلاة

والسلام اذ مات المشتري مفلسا فوجد البايع متاعه بعينه فهو اسوة للغير ما  
 شرح مجمع العيني **فشرح** **باع** نصف الزرع بلا ارض ان باعه الاكارا لرب الارض  
 جاز وبكسبه لا الا اذا كان البذر من الاكارا فينبغي ان يجوز خاينة باع شجر  
 او كرما ممترا لا يدخل التمروخ فيعار السجى الى الاذا كفلوا بي المشتري اعارته  
 خير البايع ان شاء ابطال البيع او قطع التمروخ جامع الفصولين قال في المنزول فرق  
 يظهر بين المشتري والبايع **باب خیار الشرط** وجه تقدم مدع بيان  
 تقسيمه بين في الدرر ثم الخيارات بلغت سبعة عشر الثلاثة المبوب لها وخا  
 تعيين رعين ونقد وكسبه واستحقاق وتغير بفعل وكشف حال وخاينة مراجة  
 وتولية وفوات وصف مرغوب فيه وتفریق صفقة بهلاك بعض مبيع واجارة  
 عقد الفضولي وظهور المبيع مستأجرا او رهونا اشباه من احكام الفسخ  
 قال ويفسخ باقالة وتخالف فبلغت تسعة عشر سببا واعلمها ذكرها المصنف  
 يعرفه من ما رتب الكتاب **مع شرط للتبايعين** **مع** **واحد** **ها** **ولو وصيا**  
**ذليها** **ولو بعد** **القبض** **لا قبله** **تاخر** **خاينة** **في بيع** **كله** **او بعضه** **كذلك** **او**  
**دعه** **ولو فاسدا** **ولو اختلفا في اشتراطه** **فالقول** **لنا** **في المذهب** **ثلاثة** **ايام** **او**  
**اقل** **وفسد** **عند اطلاق** **او تاخير** **لا اكثر** **فيفسد** **فلكل** **فسخه** **خلاف** **لها** **غير انه**  
**يجوز ان اجاز** **من له الخيار في الثلاثة** **فينقلب** **صحها** **على الظاهر** **مع شرطه**  
**ايضا في** **لازم** **محتمل** **الفسخ** **كثيرة** **ومعاملة** **واجارة** **وقسمة** **وصلة** **عن مال**  
**ولو بغير عينه** **وكتابه** **وخلع** **ورهن** **وعتق** **على مال** **لو شرط** **لزوجته** **وراهن** **وقف**  
**وتخوها** **ككفالة** **وحواله** **وبرا** **وتسليم** **شفعة** **بعد** **الطلبين** **ووقف** **عند الثاني**  
**اشباه** **واقالة** **برازية** **فهي** **سنة** **عشر** **لا في** **نكاح** **وطلاق** **وعين** **ونذر** **وصرف**  
**وسلم** **واقار** **الاقرار** **بعقد** **يقبله** **اشباه** **وكذلك** **وصيته** **نزع** **في** **سعة** **وقد**  
**كت** **غيرت** **ما** **نظمه** **في** **الشرط** **قلت** **يا** **في** **خيار** **الشرط** **في** **الاجارة** **وبيع**  
**والبراء** **الكفالة** **والرهن** **والعتق** **وترك** **الشفعة** **والصلح** **والخلع** **كذا** **والقسمة**  
**والوقف** **والحواله** **الاقالة** **لا الصرف** **والاقرار** **والوكالة** **ولا النكاح** **والطلاق**  
**والسلم** **نذر** **وايمان** **فهذا** **يفتيم** **فان** **اشترى** **مخصص** **شياء** **على انه** **اي**



المشتري ان لم ينقد ثمنه الى ثلاثة ايام فلا بيع مع استحسانا خلافا للزفر  
فلو لم ينقد في الثلاثة فسد فنقد عنقه بعدها لو في يده فليحفظ وان اشترى  
كذلك الى اربعة ايام لا يصح خلافا للمحمد فان نقده في الثلاثة جاز اتفاقا  
لان خيار النقد ملحق بخيار الشرط فلو ترك التفريع لكان اولى ولا يخرج مبيع  
عن ملك البايع مع خياره فقط اتفاقا فملك على المشتري ببقية اي بطله  
ليعلم المشتري ان قبضه باذن البايع يوم قبضه كما يقبض على سبيل الشرافة  
بعد بيان الثمن بمضمون بالقصة بالغة ما بلغت ولو شرط المشتري عدم  
صفاته بزاريه ولو في يد الوكيل ضمنه من مال المراجوع الا بامره بالسو خاتمه  
وما على سبيل النظر في غير مضمون مطلقا او على سبيل الرهن بالاقل من قيمته  
ومن الدين وعلى سبيل القرض بقرض ساومه به وعلى سبيل النكاح لامة  
بقيتها من ويخرج عن ملكه اي البايع مع خيار المشتري فقط فملك في يده  
بالثمن كتحببه فيها يعيب لا يرتفع كقطع يد فيلزمه قيمته في المسئلة  
الاولى والبايع نسخ البيع واخذ نقصان القيمي لا المشتري بسببه الزيادة  
وثنه في الثانية ولو ارتفع كمرض فان زال في المدة فهو على خياره والالزمه  
العقد انعقد الردين كمال ولا يملك المشتري خلافا لها لثلاثة ايام سائبة  
قلنا السائبة هي التي لا مال فيها الا بالحد ولا تعلق ملك والثاني موجود هنا  
ويلزمه اجتماع البدلين والعقد على موهو مع بالانقضاء بشرط قبضه ولا يخرج  
نبيها اي من مبيع وثمن من ملك بايع وشتر عن مال كذا اتفاقا اذا  
كان الخيار لهما واربها فسخ في المدة انسخ البيع واربها اجاز بطل خياره  
فقط وهذا الخلاف يظهر في عشرة مسائل جمعها العيني في قوله استحق  
عنك فخم الالف من الائمة لو شراها بخيار روي زوجته بقي النكاح والسين  
من الاستبراء فيصنعها في المدة لا يعتبر استبراء من المحرم فلا يعتق بحرمه  
من القران لمنكوحه المشتري فله ردها الا اذا انقصها به ع من الوديعة  
فقد بايع فيها على البايع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك من الزوجة  
المشتري لو ولدت في المدة في يد البايع لم تصرام ولد ولو في يد المشتري

لزمه العقد لان الولادة عيب دروا بن كمال وثنا لجره عن الخاتمة اذا ولدت  
بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره وانقره  
المص من الكسب المجد في المدة فهو البايع بعد الفسخ ف من الفسخ لبيع  
الامة فلا استبراء على البايع خ من الحزق ولو شراه ذمي من مثله بالخيار فاسلم  
احدهما فهو البايع عيني وتبعد المص لكن عبارة ابن كمال اسلم المشتري  
من الماذون لو ابراه البايع عن الثمن مع استحسانا وبقي خياره لا ينزلي عدم  
اتمالك كل ذلك عنده خلافا لما قلت وزيد على ذلك مسائل منها ان التعليق  
كان ملكية فهو خرف شره خيار لم يعتق فاستدامة السكنى باجارة او اجارة  
ليس باختياره وصيد شره خيار فاحرم بطل البيع والزوايد الحادثة في  
المدة بعد الفسخ للبايع العصور في بيع مسلمين او محن في المدة فسد خلافا  
لها فينبغي ان يرون لها لفظ تنقذ ويضم لرمز الرمز ولم يره لاحد فليحفظ  
اجاز من له الخيار ولو اجنبيا مع ولو مع جهل صاحبه اجاز الا ان يكون  
الخيار لهما وفسخ احدهما فليس الاخر الاجازة لان الفسخ لا يلحق الاجازة  
فان فسخ بالقول لا يصح الا اذا علم الاخر في المدة فلو لم يعلم لزم العقد فليحفظ  
ان يستوثق بكفيل مخافة الغيبة او يرفع الامر الى الحاكم ينصب من يرد عليه  
عيني قيدنا بالقول لصحة الفعل بلا علم اتفاقا كما افاده بقوله وتم العقد  
مؤثته ولا يخلفه الوارث بخيار روية وتغير بنقد لان الاوصاف لا تورث  
واما خيار العيب لتعيين وفوات الوصف المرغوب فيه فليخلفه الوارث فيها  
لانه يورث خياره درر فليحفظ ويضع المدة وان لم يعلم مرض او غما والاعتناق  
ولو لبعضه وتراجع وكذا كل تصرف لا ينفذ ولا يحل الا في الملك كاجارة ولو  
بلا تسليم في الاصح ونظر الى فرج داخل بشهوة والقول لمنكر الشهوة فتح ومغاره  
انه لو شراها على ان يباكر فوطئها يعلم ان بام لا كان اجازة ولو وجدها  
ثيبا ولم يلبث فله الرد بهذا العيب وشيحي في بابه ولو فعل البايع ذلك  
كان فسخا وطلب التسفعة وان لم يأخذها معراج بها اي بدار فيها خيار  
الشرط خلاف خيار روية وعيب معراج من المشتري اذا كان الخيار له  
لانه دليل الاجازة ولو شرط المشتري والبايع كما يفيد كلام الدرر وبه



جزم البهنيسي الخيار **غيره** عاقدان او غيره بهنسي صح استحقاقا و ثبت الخيار  
لها فان اجاز احدهما من النايك المستنب **ونقص** صح ان وافقه الاخر **فان اجاز**  
**احدهما وعكس الاخر فالسبق اولي لعدم المزاحم ولو كانا معا فالفسخ احق في**  
**الاصح** زايحي لان المجاز يفسخ والمفسوخ لا يجاز و اعرض بانه مجاز لما في المبسوط  
لوقفا سخا ثم ترا ضيا على فسخ الفسخ **وعلى** اعادة العقد بينهما **اجاز** اذ فسخ الفسخ  
اجازة واجب يمنع كونه اجازة بل يرجع ابتداء باع عهدين على انه بالخيار في احدهما  
**ان فصل عن كل منها وعين** الذي فيه الخيار **صح** البيع للعالم بالمبيع والتمن  
**والابيعين** ولا يفصل او عين فقط او فصل فقط **لا يصح** لحالة المبيع والتمن  
او احدهما **وكذا لو كان الخيار للمشتري** تناق ايضا الانواع الاربعه  
**فشرح** وكله ببيع بشرط الخيار فباعه بلا شرط لم يحجز ولو وكله بالشرا  
والحالة هذه نفذ على الوكيل والفرق ان الشر اتمى لم ينفذ على الامر ينفذ على  
الماور بخلاف لبيع فتح وسيجي في الفضولي والوكالة فليحفظ **ومع خيار التعين**  
في القمات لا في المتكيات لعدم تفاوتها ولولبايع في الاصح كافي لانه قد  
يرث قيميا ويقبضه وكيله ولا يعرفه فيبيعه بهذا الشرط فثبت الحاجة اليه  
**نهر فيما دون الاربعة** لا نفع الحاجة بالثلاثة لوجود جود وري ووسط  
ومدته كخيار الشرط ولا يشرط معه خيار بشرط في الاصح فتح **ولو اشتريا**  
ثينا على انها بالخيار **فمن ضي احدهما بالبيع** صريحا او دلالة **لا يرد** **والاخر بل بطل**  
خياره خلافا لهما **وكذا الخلاف في خيار الروية والعيب** فليس لاحدهما الرد  
بعد روية الاخر ورضاه بالعيب خلافا لهما **لضرر البايع بعيب الشركة**  
**كما يلزم لبيع لو اشترى رجل عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان الخيار**  
**للبايعين** فمن احدهما دون الاخر فليس لاحدهما الانفاد اجازة او ردا  
خلافا لهما **مجمع** **اشترى عبدا بشرط خيره او كسبه** اي حرفته كذلك فظهر  
**بخلافه** بان كم يوجد معه ادني ما ينطق عليه اسم الكتابة والخبر **احذه بكل**  
**التمن** ان شاء او تركه لغوات الوصف الموعوب فيه ولو ادعى المشتري انه ليس  
كذلك لم يجبر على القبض حتى يعلم ذلك وكذا سائر الحرفا خيارا ولو امتنع الرد  
بسبب قوم كاتبها وغيره كما تبين بالجمع بالتفاوت في الاصح **بخلاف شراره شاة**

على انها حامل او تحلب كذا **ارطا لا يخبر** كذا صاعا او يكتب كذا قدر افسد لانه  
شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط انها حلوب ولبيون جاز لانه وصف **والقول**  
**للمنكر** لو اختلفا في شرط الخيار على الظاهر كما في **دعوى الاجل والمضى** والاجازة  
والزيادة **اشترى جارية بالخيار** فرد غيرهما بدلها قايلا بانها المسترارة  
**فقال البايع** ليست هي ولا يبيته له **فالقول للمشتري** بيمينه **وجاز للبايع**  
**وطئها** درر انعقد بغيرها بالتعاطي فتح وكذا الرد في الوديعة فليحفظ **ولو**  
**قال البايع** عند رده كان يحسن ذلك لكنه نسبي عندك **فالقول للمشتري**  
لان الاصل عدم الخبز والكتابة وكان الظاهر شاة هاله ولو اشتراه من  
غير اشتراط كتبه وخبره **وكان يحسن** ذلك ففسده في يد البايع رده عليه  
لتغير المبيع قبل قبضه زايحي قال **ولو اختارا خذوه** بكال التمن لما مر ان الاوصاف  
لا يقابلها شيء من التمن **فشرح** باع داره بما فيها من الحدوق والابواب  
والخشب والمخل فاذا اليسر فيها شيء من ذلك لا خيار للمشتري شر اذا را  
على ان بناها حجر فاذا هولين او ارضيا على ان شجرها كلها مشمة فاذا واحد  
منها لا تثمر او ثوبا على انه مصبوغ بعصفر فاذا هو بزعفران فسد ولو على  
انها بخله مثلا فاذا هو بخل جاز وخير وبعكسه جاز بالخيار لكونه على صفة خير  
من الشرط **مجبتي** فليحفظ الضابط البيع لا يبطل بالشرط في التمن وثلاثين  
موضعا مذكورة في الاستباه وذكر شرط انها مغنية ان المتبري لا يفسد وان  
للعينة فسد بايع ولو شرط جملها ان الشرط من المشتري فسد وان من  
البايع جاز لان جملها عيب فذكره للبراة منه حتى لو كان في بلد يرغبون في شرا  
الاماء لا ولا فسر فانية ولو شرط انها ذات لبن جاز على الاكثر قلت  
والضابط الاوصاف ان كل وصف لا عز فيه فاشترطه جاز لما فيه عز لا  
الايرغب فيه وفي الخائنة في فصل الشرط المفسدة متى عاين ما يعرف بالعتا  
التنفي الغرر **باب خيار الروية** من اضافة السبب الى السبب مما قيل  
من اضافة الشيء الى شرطه غير ظاهرا سيجي ان لها الرد قبل الروية هو  
**يثبت في اربعة مواضع** **الشرا** **الايان** **والاجارة** **والقسمة** **والصلح** **عن دعوى**



المال على سبيل بعينه لان كلاهما معا وضعت في ديون القود وهو  
لا تنسخ بالفسخ خيار الروية فتح **صح الشر والبيع** لما لم يرباه **والاشارة**  
**اليه** اي لم يبيع او الى مكانه **شرط الحواز** فلم يشر لذكره بخبر اجاءا  
فتح وخبر في حاشيته اخبر زاده الاصح الحواز **وله** اي المشتري ان يردده او  
راه الا اذا حمله البائع كبيت المشتري فلا يردده اذا رآه الا اذا اعاده الي  
البائع اشياءه **وان رضى** بالقول قبله اي قبل ان يراه لان خياره معلق  
بالروية بالنصر ولا وجوب للعقل قبل الشرط **ولو فسخه قبلها** قبل الروية  
**صح فسخه في الاصح** بحر لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع منبر ما  
**ويثبت الخيار** للروية مطلقا غير موقت بمدة هو الاصح عناية لاطلاق  
النصر ما لم يوجد مطلقا وهو مبطل خيار الشرط مطلقا ومفيد الرضا بعد  
الروية لا قبلها **دهر** فله الاخذ بالشفعة ثم رد الاول بالروية **در من خيار**  
**الشرط** فاحفظ **ويستتر** بالفسخ **رضي البائع** بالفسخ خوف الغرر **ولا خيار**  
**لبائع ما لم يردده في الاصح** وكفى روية ما يؤذن بالمقصود كوجه صبرة وفيه  
وجه دابة تركب وكفها ايضا في الصحيح **وروية** ظاهرا **مطوى**  
وقال زفر لا بد من نشره كله وهو المختار كما في اكثر المعبرات قاله المصنف  
**وداخل دار** وقال زفر لا بد من روية داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى  
جوهر وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبستان وكفى  
**حبس شاة لحم** ونظر جميع **جسد شاة قنية** للدر والنيل مع ضرعها  
كظهيرية وضرع بقره حلوب وناقاة لانه المقصود جوهره وكفى **ذوق مطعم**  
وشتم مشهور **لا خارج دار** وصحتها على اللقطة به كما مر **وروية** دهن  
في زجاج لوجود الحائل وكذا روية وكيل قبض وكيل **شراء لاروية**  
**رسول المشتري** وبيان في الدرر ومع هذا لا عيب ولو غيرم وهو البصر  
الا في اثني عشر مسألة مذكورة في الاشياء وسقط خياره **بحسن مبيع**  
**وسمه** **ولا وقده** فيما يعرف بذلك **وصف عقار** وشجر وعبد وكذلك لا  
يعرف بحسن وشم وذوق حدادي او ينظر ويكمله ولو ابصر بعد ذلك فلا خيار

له هذا كله **اذا وجدت** المذكورات كستم الاعمي وكذا روية البصر فيه  
الصبرة وعونها **نهر قبل شرائه ولو بعده ثبت له الخيار** بها اي بالمذكور  
لانها مبصرة مسقطه كما غلط فيه بعضهم **فيمتد** خياره في جميع عمره على  
الصحيح **ما لم يوجد منه ما يدل على الرضى من قول وفعل** او بتعيب  
او بهلك بعضه عنده ولو قبل الروية ولو اذن للاكاريان يزرعها قبل  
الروية فزرعها بطل لان فعلها بامره كفعلة عيني ولو شري نافحة مسكر  
فاخرج المسكر منها لم يرد بخيار روية ولا عيب لان الاخراج يدخل عليه  
عليه عيبا ظاهرا **نهر ومن راي احد ثوبين فاشترى اهما ثم راي الاخر**  
**فله ردهما** ان شاء **لارد الاخر وحده** لتفريق الصفقة **ولو اشترى**  
**ما راي** حال كونه **قاصدا للشرائه** عند رويته ولو رآه لا قصد شراء  
ثم رآه قبل له الخيار **ظهيرية** ووجهه ظاهر لانه لا يتأمل التامل المعين  
بحر قال المصنف ولقوة مدركه عولنا عليه **علما لانه** **مريسه** السابق **وقت**  
**الشر** فلو لم يعلم به خير لعدم الرضا **در** **فلا خيار له الا اذا تغير** فيخبر  
**راي ثيابا** فرفع البائع بعضها ثم اشترى الباقي **ولا يعرف** **فله الخيار**  
وكذا لو كانا مملوطين فتمسها متفاوت لانه ربما يكون الادري بالاكل  
**ولو سمي لكل واحد من الثياب عشرة** لا خيار له لان الثمن لما لم يختلف  
استويا في الاوصاف بحر **فالقول للبائع** يمينه **اذا اختلف في الثمن**  
**هذا هو المدة قريبة** **وان بعينه** **فالقول للمشتري** عملا بالظاهر وفي الظاهر  
الشهر فمافوقه يعيد وفي لفتح الشهر في مثل الدابة والمملوك قليل كما ان القول  
للمشتري يمينه **لواختلف في اصل الروية** لانه ينكر الروية وكذا لو انكر  
البائع كون المردود مبيعا في بيعات او فيه خيار شرط او روية فالقول  
للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول للبائع والفرق ان المشتري ينقر بالفسخ  
في الاول لا الاخر **اشترى عدلا** من متاع ولم يره **وباع** او ليس نهر منه **ثوب**  
بعد القصد **او وهب سلم رده** **خيار عيب** **خيار روية** **او بشرط** **الاصل**  
ان رد البعض يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام جائز لا قبله خيار الشرط



والروية يمنعان تمامها وخيار العيب منعه قبل القبض لا بعده وهل يعود  
خيار الروية بعد سقوطه عن الشاخي لا خيارا بشرطه وصح فاضح خان وغيره  
فشرع شري شيئا لم يره ليس للبائع مطالبة بالثمن قبل الروية ولو  
تباعا عينا بعين فلهما الخيار بحسبي شري جارية بعيد ولففتا بضاً  
ثم رد بايع الجارية العبد بخيار روية لم يبطل البيع في الخيارية بحصة الالف  
ظهير لما مر انه لا خيار في الدين الا ببيع ضيعته ولا يكون المشتري خيار  
روية فالحيلة ان يقرب الثوب لسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له  
يستحق الثوب المقر به فيبطل خيار المشتري للزوم تفريق الصفقة وهو يجوز  
الا في الصفقة ولو لوجبة شري شيئين وباحدهما عيب ان قبضها له رد للعيب  
والا لما مر **باب خيار العيب** هو لغة ما يخلو عنه اصل الفطرة  
السليمة وشرعاً ما افاده بقوله **من وجد بئس به ما ينقص الثمن ولو سئل**  
**جوهه عند التجار** المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة وصفة قاله المصنف  
**اخذه بكل الثمن او رده** ما لم يتعين مساكه كحلالين فاحرماً واحدهما  
وفي المحيط وصي ووكيل وعبد ما ذون شري شيئا بالثمن وقيمة ثلاثة الاف  
لم يرد عيب بخلاف خيار الشرط والروية اسبأه للاضرار ببيعهم وموكل  
ومولي وفي النهز وينبغي الرجوع بالنقصان كوارث شري من التركة كفننا  
ووجد به عيباً ولو تبرع بالكفن اجنب لا يرجع وهذه احدي ست مسائل  
لا رجوع فيها بالنقصان المذكورة في البرازية وذكرنا في شرحنا للملحق مغز  
للقيمة انه قد يرد بالعيب لا يرجع بالثمن **كالاباق** الا اذا ابق من المشتري الى  
البائع في المدة ولم يختلف عنده فانه ليس بعيب واختلف في الثور والاحص  
انه عيب وليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عوده من الاباق ابن مالك  
قنيه **والبول في الفرس والسرقة** الا اذا سرق شيئاً الاكل من المولي او  
يسر اكله وفسد فليس له ولو سرق عند المشتري ايضاً فقطع رجوع ببيع الثمن  
لقطعه بالسرقة من جميعاً ولو وصي البائع باخذه يرجع بثلاثة ارباع  
ثمنه عيني **وكلاهما تختلف صفراً** اي مع التمييز وقد روي بخمسين او

ان يا كل ويلبس وحده وتما في الحق فلو لم ياكل ولم يلبس وحده لم يكن عيباً  
ابن مالك **وكبر** الانها في الصغير لقصور عقل وضعف مثانة عيب في الكبر لم يور  
اختيار ودا باطن عيب خزل عند اتحاد الحالة بان ثبت باقده عند باعه  
ثم مشتره كلالهما في صفه او كبره له الرد لاتحاد السبب عند الاختلاف  
لا لكونه عيباً حاداً كما عيب حم عند باعه ثم حم عند مشتره ان من نوعه  
له الرد والا لا عيني بقي لو وجد يبول ثم تعيب رجوع بالنقصان ثم بلغ  
هل للبائع ان يسترد النقصان لزوال ذلك العيب بالبلوغ ينبغي نعم فح  
**والجبقون** هو اختلال القوة التي بها ادراك الكميات تلوح وبه علم تعريف  
العقل انه القوة المذكورة ومعدنه القلب شعاعه في الدماغ **درر وهو لا يختلف**  
**٢٧** لاتحاد سببه بخلاف ما مر قبل يختلف عيني ومقداره فوق يوم وليلة  
ولا بد من معاودة عند المشتري في الاصح والافلار الذي ثلاث زنا  
الجارية والتولد من الزنا والولادة ففتح قلت لكن في البرازية الولادة ليست  
بعيب الا ان توجب نقصاناً وعليه الفتوى واعتده في النهز وفيه الجبل عيب  
في بنات دم لافي لبها ثم والحزام والبرص والعبي والعور والحول والصمم  
والخرس والقروح والامراض غيوب وكذا الادر وهو انتفاخ الانثيين  
والعني والحصى عيب واذا اشترى على انه خصي فوجده فحلاً فلا خيار له  
جوهرة **والخز** ثمن الفهم **والدور** ثمن الابط وكذا ثمن الانف بزازيد **والزنا**  
**والتولد منه** كله عيب **فيها** لا فيه لمراد في الاصح خلاصة **الا ان يخس**  
**الاولان فيه** بحيث يمنع القرب من المولي **او يكون الزنا عادة له** بان  
يتكرر اكثر من مرتين واللواطه بها عيب مطلقاً وبه ان محامنا لانه دليل لافته  
وان باجر لافته وفيها شراراً تعلقوا الحسن طوعاً ونهيلاً والا واما  
التخثت بلين صوت وتكسر مشي فان كسر رد لان قل بزازيد **والكفر باقسام**  
وكذا الرفض والاعتزال بحرق عيب **فيها** ولو المشتري ذمياً سراج **وعدم**  
**الحيض** لبنت سبعة عشر وعندها غصة عشر وعرفت بقولها اذا انظم اليه  
نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح ملحق ولا تسمع في اقل من ثلاثة اشهر



عند الثاني والاستحاضة والسعال المتقدم لا يعتاد والدين الذي  
يطالب به في الحال لا الموجل اعتقاده ليس بعيب كما نقله مسكين عن الزخري  
كن عظم الكمال وعلمه بنقصان ولاية وميراثه والشعر والماء في العين وكذا  
كل مرض فيها فهو عيب فيها معراج كسبل وحرق وكثرة دمع والثولوب  
بمثلة كزنبور صغار صلب مستدير على صور شتي جمعة ما يكل قاموس وقيد  
بالكثرة بعض سراج الهداية وكذا الكلي عيب لو عن داء والا لا وقطع الاصبع  
عيب الاصبعان عيبان والاصابع مع الكف عيب فاحد والعرو هو من  
يعمل بيساره فقط الا ان يعمل باليمين ايضا كعمر من الخطا بيمينه عنه  
والسبب شرب خمر جهرا وقماران عديبا وعدم ختانها لو كبير من مولدين  
وعدم نوق حار وقلة اكله واب دنكاح وكذب وغمة وترك صلاة لكن في  
القنية تركها في العهد لا يوجب الرد وفيها لو ظهر ان الدار مشؤمة ينبغي ان  
يتمكن من الرد لان الناس لا يرعون فيها وفي المنظومة المحببة والحال عيب  
لوعلى الذن او الشفة لا الحذ والعيوب كثيرة برانا الله منها **حدث عيب**  
**اخر عند المشتري** بغير فعل البايع فلو به بعد القبض رجع بحصته في الثمن  
ووجب الارش وما قبله فله اخذه او رده بكل الثمن مطلقا ولو برهن  
البايع على حدوثه والمشتري على قدمه فالقول للبايع والبيعة للمشتري ولا  
يرد جبراً ما له عمل ومونة الا في بلد العقد بجر **رجع بنقصانه** الا فيما استثنى  
ومنه ما لو شره تولية او خاطه لطفه زليعي او رضيه البايع جوههم **وله**  
**الرد برضى البايع** الى ما نفع عيب وزيادة كان **المشتري لو با فقطعه**  
**فاطلع على عيب** قد تم **رجع** به اي بنقصانه لتعذر الرد بالقطع فان قبله  
البايع كذلك ذلك لانه استقط حقه ولو اشترى بغير افحده فوجد  
امعاه فاسدا لا يرجع لفساده ما لئله كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب  
كله او بعضه او بهبه **بعد القطع** لو از رده مقطوعا لا يخطا كما افاده بقوله  
فلو قطع المشتري وخاطه او صفه باي صبغ كان عيني اولت المسوق  
بسمه او خبر الدقيق او عن سراو بني ثم اطلع على عيب **رجع بنقصانه** لا متناع

الرد بسبب الزيادة لحق الشراء لحصول الربا حجة لو تراضيا على الرد لا يقض  
القاض به دره وان كان كما يرجع لو باعه اي لم يتنع رده **في هذه الصورة بعد**  
**روية العيب قبل الرضا به** صريحا او لالة او ما تالعبد المراد هلاك المبيع عند  
المشتري او اعتقه او دبر او استولدا او وقف قبل علمه بعيبه او كان المبيع طعا  
**فاكله او بعضه** او اطعمه عبده او مدره او مولده او لبس الثوب حتى  
تخرق فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندهما وعليه الفتوى بجر وعنها يردها بية  
ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى باختيار وقهستان ولو كان في وعائين  
فله رد الباقي حصته من الثمن اتفاقا ابن كمال وابن ملكة سجي قلت فاعلم  
ما في الاختيار والقهستان يترجم القياس فتنبه **ولو اعتقه على مال** او كاتبه  
**او قتله** او ابق او اطعمه طفله او امراته او مكاتبه او ضعفه بحيث بعد اطلاعه  
على عيب كذا ذكره المصنف تبعا للعيني في الرمز لكن ذكره في المجمع في الجميع قبل  
الرؤية واقره شرحه حتى العيني فيفيد البعدية بالاولوية فتنبه لا يرجع  
بشيء لا متناع الرد بفعله والاصل ان كان موضع البايع اخذه مغيبا لا يرجع  
باخراجه عن ملكه والارجع اختيارا وفيه الفتوى على قولها في الاكل واقره القهستان  
**شري بخوفه** ولو باع كجوز وقتا **فكسره فوجده فاسدا** ينفع به ولو علفا  
للدواب **فله** ان لم يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه **نقصانه** الا اذا رضى البايع  
به ولو علم بعيبه قبل كسره فله رده **وان لم ينفع به اصلا فله كل الثمن** بطلان  
البيع ولو وجد اكثره فاسدا جاز بحصته عندها نه وفي المجتبى لو كان سمنا  
ذايبا فاكله ثم اقر باعه بوقوع فارة فيه رجع بنقصان العيب عندها وبه  
يفتي باع ما استراه **فرد المشتري** الثاني عليه بعيب رده على باعه لو رده عليه  
**بقضا** لانه فسح ما لم يحدث به عيب خذ عنده فيرجع بالنقصان وهذا لو بعد  
**قبضه** فلو قبل رده مطلقا في غير العقار كالرد بخيار رؤية او شرط درر وهذا  
اذا باعه قبل اطلاعه على العيب فلو بعده فلا رد مطلقا بجر وهذا في غير النقدين  
لعدم تعينهما فله الرد مطلقا شرح مجمع **ولو رده برضاه** بلا قضا لا وان لم يجد  
مسألة الاصح لانه اقاله ادعي عيبا موجبا لفسخ او عطل ثمن بعد قبضه المبيع لم



يجب للمشتري على دفع الثمن للبائع بل يبرهن للمشتري لاثبات البائع العيب  
او يحلف بايعة على نفيه ويدفع الثمن ان لم يكن شهود وان ادعى عيبه  
شهوده دفع الثمن ان حلف بايعة ولو قال حضرهم الى ثلاثة ايام  
اجله ولو قال لا بينة لي فحلف ثم ادعى بها تقبل خلافا لما فتح ولزم العيب بنكوله اي باي  
عن الحلف ادعى المشتري اباقا وخوفه ما يستلزم طرده وجود العيب عندهما  
كبول وسرقة وجنون **لحلف بايعة** اذا انكر قيامه للحال **حتى يبرهن المشتري**  
**انه قد ابقى عنده فان برهن حلف بايعة** عندهما **بالله ما ابقى وما سرق وما**  
**جن قط** وفي الكبير بالله ما ابقى مذبذب مبلغ الرجال لاختلافه صغرا وكبرا واعلم  
ان العيوب انواع خفية كالباق وعلم حكمه وظاهر كعور وصمم واصبع زائدة او  
ناقصة فيقضي بالرد بلا يمين للتشكك به اذا لم يدع الرضي به وما لا يعرف الا بالطبا  
لكيدي فيكفي قول عدل ولا يثبت عند بايعة عدلين وما لا يعرفه الا النساء لورق  
فيكفي قول لواحدة ثم يحلف البائع عيني قلت وبقي فاسر بالانتظار الرجال  
والنساء في شرح قاضيه فان شري جارية وادعى انها خنتي حلف البائع **استحق**  
**بعض المبيع فان** كان استحقاقه قبل القبض **لكل خير في الكل** لتفرق الصقعة  
**وان بعدد خير في القيم لا في غيره** لان تبعض القيم عيبا كالمسيجي **وان**  
**شري شيئين فقبض احدهما دون الاخر فحكمه ما قبل قبضها** فلو استحق  
او تعيب احدهما خير وهو اي خيرا العيب بعد روية العيب **على الزاخي** على المعتمد  
وما في الحاوي من ريب بحر فلو خاصم ثم ترك ثم عاد وخاصم فله **الرد** ما لم يوجد  
كذلك الرضي فتح وفي الخلاصة لو لم يوجد البائع حتى هلك رجع بالنقصان **واللبس**  
**والركوب والمدراوة** له وبه عيني **رضي بالعيب** الذي يداويه فقط ما لم ينقصه  
برجندي وكذا كل مفيد رصنا بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارش ومنه  
العرض على البيع الا الدراهم اذا وجدها زيوفا فعرضها على البيع فليس برضا  
كعرض ثوب على خياط لينظر ايكفيه ام لا او عرضه على المقومين ليقوم ولو قال  
للبائع اتبعه قال نعم لزم ولو قال لا الا لان نعم عرض على البيع ولا يقر  
لملكه تلازيمه لا يكون رضا **الركوب للرد** على البائع او شري العلف لها او سقي

الحال ان المشتري لا يبرهن منه اي الركوب بحجر او صهوة وهل هو قند لا خسر  
اول الثلاثة استظهر البرجندي الثاني واعتمده المصنف بعد الدرر والنجاشي  
وغيرهم الاول ولو قال البائع ركبها لاحتك وقال المشتري بل لاردها فاقول  
للمشتري بحري وفي الفتح وجد بها عيب في السفر فحملها فهو عذر **اختلاف القضاة** **بعض**  
**في عدد المبيع** او احدا من متعدد ليتوزع الثمن على تقدير الرد **وفي عدد القبول**  
**قال القول للمشتري** لانه قابض والقول للقابض طلقا قد راا وصفه او تعيينا  
فلو جاليرده بخيار شرط اوردية فقال البائع ليس هو المبيع قال القول  
للمشتري في تعيينه ولو جاليرده بخيار عيب قال القول للبائع كما لو اختلفا  
في طول المبيع وعرضه فتح **اشترى عبدين** او شيئين يتنفع باحدهما وحده  
كصفقة واحدة **فقبض احدهما وجد به او بالآخر عيبا** لم يعلم به الا  
بعد القبض **اخذها اوردها ولو قبضها رد للعيب** بحصة سالما **وحده**  
لجواز التفريق بعد التمام **كما لو قبض كلبا او وزينا** او زوجي خفي وخفى  
كزوجي تور الف احدهما الاخر جيت لا يعمل بدونه **ووجد بعضه عيبا**  
**فان له رد كله او اخذه** بعينه لانه كسبي واحد ولو في وعائين على الاطلاق  
عندية وهو الاصح برهان **اشترى جارية فوطئها او قبلها او مسها**  
**شهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا** ولو ثبتا خلافا للسافع  
واحد ولتا انه استوفى ماها وهو جزوها ولو الواطئ زوجها ان  
ثيبا ردها وان بكر الا حرم **ورجع بالنقصان** لامتناع الرد في المنظور  
للمحبة لو شرط بكارتها فبات ثيبا لم يرد لها بل يرجع بربعي درهما  
نقصان هذا العيب وفي الحاوي والمتنقط التوبة ليست بعيب الا  
اذا شرط البكارة فبردها لعدم الشروط **الا اذا قبلها البائع** لان  
لامتناع لحقه فاذا رضي زال الامتناع **ويعود الرد بالعيب القديم**  
**بعدد قال العيب المحادث** لعود الممنوع بزوال المانع درر فيرد  
المبيع مع النقصان على الراجح **نظر عيب بمشتري البائع الغاييب**  
**واثبتته عند القاضيه فوضعه عند عدل** فاذا هلك هلك على المشتري **الا**



اذا قضى المقاضى بالرد على بايعه لان القضاء على الغائب بلا خصم ينفذ على الا  
درر قتل العبد المقتوض او قطع بسبب كان عند البائع كقتل او ردة  
رد المقتوض او اسكر ورجع بنصف ثمنه مجمع واخذ ثمنها اي من المقتوض  
والمقتول ولو تداولته الايدي فقطع عند الاختيار او قتل رجوع الباعه بعضهم  
على بعض وان علموا بذلك لكونه كالاستحقاق لا كالعيب خلافا لها وهي  
البيع بشرط البراءة عن كل عيب وان لم يسم خلافا لشرافعي لان البراءة  
عن الحقوق للجهولة لا تصح عنده وتصح عندنا لعدم فضائه الى المنازعة  
ويدخل فيه الموجود والمحدث بعد العقد قبل القبض فلا يرده بعيب وخصم  
محمد ومالك بالموجود كقوله من كل عيب به ولو قال بما يحدث مع عند الثاني  
وفسد عند الثالث نرا براه من كل رد فهو على المرض وقيل على ما في المباحث  
واعتمد المصنف على الاختيار والجهولة لانه المهر في العادة وما سواه  
في العرف مرض ولو ابراه من كفايلة فهو المهر والابق والزنا اشتري  
عبد فقال لمن ساومها براه اشتريه فلا عيب به فلم يتفق بين البائع  
فوجد مشتريه به عيبا فله رده على بايعه بشرطه ولا يمنع من الرد عليه  
اقراره السابق بعدم العيب لانه مجاز عن التزويج ولو عينه اي العيب  
فقال لا عوربه او لا شلل لا ترده لاحاطة العلم به الا ان لا يحدث مثله  
كلا اصبع به زائدة ثم وجدها قلدرده لتيقن بكذبه قال لاخر عدي  
هذا الحق فاشترته مني فاشتراه وباع من اخر فوجدته المشتري الثاني  
ابقا لا يرده بما سبق من اقراره بالبائع الاول ما لم يبرهن انه ابقى عيبه  
لان اقراره بالبائع الاول ليس بحجة على البائع الثاني الموجود منه السكوت  
اشترى جارية لها ابن فارضعت صبيها له ثم وجد بها عيبا كان  
له ان يردها لانه استخدام بخلاف الشاة المصراة فلا يردها مع لبنها  
او صاع ثم يرجع بالنقصان على المختار شرع مجمع وحررناه فيما علقنا  
على المنار كما لو استخدمها في غير ذلك ففي المبسوط الاستخدام بعد العلم  
بالعيب ليس برضا استحسانا لان الناس يتوسعون فيه وهو للاختيار

وفي البرازية الصحيح انه رضا في المرة الثانية الا اذا كان في نفع اخذ  
وفي الصغري انه من غير كس برضا الا على كره من القن بحر قال المشتري ليس  
به بالمبيع اصبع ازايدة او نحوه مما لا يحدث مثله في تلك المدة ثم وجد به  
ذلك كان له الرد بلا عيب لما مر باع عبدا وقال للمشتري بريت لك  
من كل عيب الا الاباق فوجدته ابقا فله الرد ولو قال الا افاق له لا  
لان في الاول لم يصف الا باق للعبد ولا وصفه به فلم يكن اقرارا باباقه لالحال  
وفي الثاني اضافه اليه فكان اخبارا بانه ابقا فيكون راضيا به قبل الشراء  
خائنه وفيها الوبر من كل قوله قبله دخل العيب الدرك مشتري لعبد  
او امته قال عتق البائع العبد او دبر او استولد الامته او هو حر  
الاصل وانكر البائع حلف له المشتري عن الاثبات فان حلف قضى على  
المشتري بما قاله من العتق وكفه لاقرار به بذلك ورجع بالعيب ان  
علم به لان السبيل للرجوع ان الله عن ملكه الى غيره بانسانه واقراره ولم  
يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان وصدقه فلان واخذه لا يرجع  
بالنقصان لان الله باقراره كانه وهبه وجد المشتري لغنيمة محزنة بذا  
او غيره محزنة لو البيع من الامام وامينه بحر قال المصنف قيد محزنة غير لازم  
عسا لا يردها لان الامين لا ينصب خصما بل ينصب له الامام خصما فزم  
على منسوب الامام ولا يحلفه لان فائدة الحلف النكول لا يصح نكوله واقراره  
فاذا ارد عليه العيب بعد ثبوته يباع ويدفع الثمن اليه ويرد النقص  
والفضل الى محله لان الغرم بالضم درر وجد المشتري عيبا  
واراد الرد به فاصطحا ان يدفع البائع الدراهم الى المشتري ولا  
يرد عليه جاز ويجعل حطا من الثمن وعلى العكس وهو ان يصطحا ان  
يدفع المشتري الدراهم الى البائع ويرد عليه بصفه لانه لا وجه له غير  
الرطوبة فلا يجوز وفي الصغري ادعى عيبا فصالح على مال ثم برأ وظهر  
ان لا عيب فللبائع ان يرجع بما اراد ولو زال بعلة المشتري لاقنية  
رضي الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان المبيع مع العيب الذي به  
يساوي الثمن المستحق واليساؤه لا يلزم الموكل فشرع لاجل كتمان العيب



في مبيع او ثمن لان الغرض حرام الا في مسئلتين الاسير لو شري شيئا ثم دفع  
التمن مغسوسا جاز ان كان حرا لا عبدا <sup>الاول</sup> الثاني ان تجوز اعطاء الزنوف  
والناقص في الجبايات اشباه وفيها رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق  
الكل الا في مسئلتين احدهما لو اخل البائع بالتمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء  
لم تبطل الحوالة الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان  
منقولا لم يجز قبل قبضه ولو كان فسخا جاز وفي الزانية شرعا عبدا ضمن  
له رجل عيوبه فاطلع على عيب رده لم يضمن لان ضمان العبد وضمنه  
الثاني لانه ضمانه العيوب وان ضمن السرقة او الخربة او الجبن او العي  
فوجدته كذلك ضمن الثاني وفي جواهر الفتاوى شري ثمره كرم ولا يمكن قطا فيها  
لعلة الزنا بيران بعد القبض لم يردده وان قبله فان انتقض المبيع تينا ول  
الزنا برفله الفسخ لتفرقا الصفة عليه **باب المبيع الفاسد المراد**  
بالفساد المسفوح مما زاعر فيا ينعم الباطل والمكروه وقد يذكر فيه بعض الصلح  
تعا وكل ما اوردت خلافا في ركن المبيع فهو مبطل وما اوردت في غير مفسد  
**بطل بيع ما ليس بمال** المال ما يملك به الطبع ويجري فيه البذل والمنع  
در يخرج التراب وكفه **كالدر المسفوح** فجاز بيع كبد وطحال **والميتة** سوي  
سلك وجراد ولا فرق في حق المسلم بين ماتت حنقا نفها او بخنقا وكفه  
**والحر والبيع به** اي جعله ثمنا باذخا لآيات عليه لانه ركن المبيع مبادلة  
المال بالمال ولم يوجد **والمعدوم كبيع حق التعلي** اي لو سقط لانه معدوم  
ومنه بيع ما اصله غائب كخز وفجل وبعضه معدوم كورد ويا سمان  
ورق قرصاد وجوزه ما لك كعامل الناس وبه افتي بعض مشايخنا عملا  
بالاستحسان وهذا اذا ثبت ولم يعلم وجوده فان علم جاز فله خيار  
الروية وتكفي رواية البعض عندها وعلية الفتوى شرح مجمع **والصنامين**  
ما في ظهوره الا باليمن **والملاقع** جمع ملقوحه ما في البطن من الجنين  
**والنتاج** كسر النون قبل الجملة اي نتاج النتاج لآية او ادي **وبيع**  
**امه تبين انه** ذكر الصنمين لتذكير الخبر **عبد وعكس** بخلاف البهايم والاصل  
ان الذكروا لانني من بني ادم جنسان حكما فيبطل وفي سائر الحيوانا

جنس واحد فيطرح ويخير لفوات الوصف **ومتروكا التسمية** عمدا ولو من  
كافر بزانية وكذا ما ضمن اليه لان حرمة بالنس **وبيع الكراب وكري**  
**الانهار** لانه ليس بمالك تنقوم بخلاف بنا وسحر ينصحه اذ لم يشترط ترابها  
ولو الحية **وما في حكمه** اي حكم ما ليس بمال **كام الولد والمكاتب والمذنب**  
**المطابق** فان بيعه هو لا باطل اي بقا فلم يملكوا بالقبض لا ابتداء فسخ بيعهم  
من انفسهم وبيع من ضمن اليهم ذر وقول ابن الكمال بيعه هو لا باطل  
موقوف فنهقه في البحر بان المرح اضطر طر رضا المكاتب قبل البيع ولم  
نفاذ القضاء بيع ام الولد وصح في الفسخ نقاذه قلت الا وجه توقفه على  
قضا اخرامضا او رد اعين في نهر فليكن التوفيق وفي السراج ولده هو لا  
كهم وبيع مبعوض كحرو بطل **بيع مال غير متقوم** اي غير مباح الا انتفاع  
به ابن كمال فليحفظ **كخز وخزير وميتة لم تمت حنقا نفها** بل بالحنق  
وكفه فانها مال عند الذمي كخز وخزير وهذا ان بيعت **بالتمن** اي بالدين  
كدرهم ودنا يتروكيل وموزون بطل في الكل وان بيعت بعين كعرض بطل  
في الخمر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيمة ابن كمال **وبطل بيع قن ضم**  
**الى جر وذكير فمت الى ميتة ماتت حنقا نفها** قيد به لتكون كالحرو وان  
**سمي من كل** اي فصل الثمن خلافا لما ومنه الخلاف ان الصفة لا تنقد  
لجدة تفصيل الثمن بل لا بد من تكرار لفظ العقد عنده خلافا لما وظاهر النهاية  
يفيد انه فاسد بخلاف **بيع قن ضم الى مدبر وكفه او قن غيره وملك**  
**ضم الى وقف** غير المسجد الهامر فانه كالحرو بخلاف الغامر بالمعجزة الخراب  
فلمد بر اشباه من قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال **ولو محكوما به** في الاصح  
خلافا لما افتي به المنزلا ابو السعود فيصحه بحصته في القن وعبد وملك  
لانها مال في الجملة ولو باع قرية ولم يستثن الساجد والمقابر لم يصح  
عيني كما بطل بيع صبي لا يعقل **ومحبون** شياء وبنوله **ورجميع ادي**  
**لم يغلب عليه تراب** فلو مغلوبا به جاز كسرق في بيعه واكتفى في الجهر **خلطه**  
بتراب **وشعر انسان** لكرامته الا دمي ولو كافر اذ كره المص وغيره



في بحث شعر الخنزير **وبيع ما ليس في ملكه** لطلان بيع المعلوم وماله  
العدم **لا بطريق التسليم** فانه صحيح لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع  
ما ليس عند الانسان ورخص في اكلم **وبطل بيع صريح ينفق الثمن فيه**  
لانعدام الركن وهو المال **وباع باطل حكمه عدم ملك المشتري اياه**  
اذا قبضه **فلا ضمان لو ملك المبيع عنده** لانه امانة وصحة في القنية ضمانه  
قيل وعليه الفتوى وفيها بيع الحربي باه او ابنه فيك باطل وقيل فاسد  
ولو في وصاياها بيع الوصي ما لم يتيتم بغير فاسد باطل وقيل فاسد  
ورج في المنفق بيع المضطرب وسراوق فاسد **وفسد بيع ما سكت**  
اي وقع السكوت **فيه عن الثمن** كسبعة قيمته وفسد بيع عرض هو  
المتاع القيمي ابن كمال جزم وعكسه فيعتقد في العرض لا الخبز كما مر فسد  
بيعه اي العرض بما ماله والكمات والمدبر حتى لو تقاضيا ملكا للمشتري  
للعرض العرض لما مر انهم مال في الجملة وفسد بيع سكرهم يصدون بالعجز  
والافناطل لعدم الملك صدر شرعية او صيد سم القوي في مكان لا يوجد  
منه الا بحيلة للحجر عن التسليم وان اخذ بدونهما فاسد وله خيار الروية  
الا اذا دخل بنفسه ولم يصد مدخله فلو سده ملكه ولم يجز اعادة بركة  
ليصاد منها السم كجوز **وبيع طير في الهوي لا يرجع** بعد ارساله من يده  
اما قبل صيده اصلا فباطل لعدم الملك وان كان **طير ويرجع** كالخام  
**صح** وقيل لا ويرجع في النهر **وبيع الحبل** اي الجنيان وجزم في الجنيان لانه  
كالشئ **واما الاحياء** ففسادها بالشرط بخلاف هبة ووصية  
**والن في ضرع** وجزم البرجندى بطلانه **ولو لوفي صدق للغزو وصف**  
**على ظهر غنم** وجوزه النائي وما كدوني السراج لوسلف الصوف واللين  
بعد العقد لم ينقلب صحيا وكذا كل ما اتصاه خلقه كجلد حيوان ونوي  
تموز بربطه لا مرانه معدوم عرفا وانما صحى ابيع الكدات وسجي  
الصفصاف واوراق القوت باغصانها للتعامل في القنية باع ورا  
توت لم تقطع قبله بسنة جاز وبسنتين لانه يشتهر موضع قطعه

عرفا **وجذع معين في سقف** اما غير المعين فلا يتقلب صحيا ابن كمال  
**وذراع من ثوب يضره التبعض** فلو قطع وسلم قبل تسخ المشتري  
عاد صحيا ولو لم يضره القطع ككر باس جاز لانقاذ المانع **وضريرة القا نص**  
بقا وثقن الصايد **والفا يص** بغني بحجة الغواص والبيع فيها باطل  
للغرض بغيره وابن كمال قال المص وقد نظره من لا حشره في ملكه الفاسد  
فتبعته في المختصر ويحتمل ان يراد به الباطل لانه ليس في ملكه كما مر **والمرابطة**  
هي بيع الرطب على النخل بثمر مقطوع مثل كيلة تقدر اسروج مجمع ومثله  
الغيب بالزبيب غمارة للنبي ولبيته الربا قال المص فلو لم يكن رطبا جاز  
لاختلاف الجنس **والملازمة للسلعة وللنا بذة** اي بندها للمشتري **والقا**  
**الحجر** عليها وهي من بيعوع الجاهلية فهي عنها عيني لوجود القمار فكانت فاسدة  
ان سبق ذكر الثمن **وبيع ثوبين** او عبد من عبيد لجهالة  
المبيع فلو قبضها وملكها معا ضمن نصف قيمته كل اذا فاسد معتبر بالصحة  
ولو مرتين فقيمتها الاولى لم تغدر رده والقول للضامن وهذا اذا لم  
يشترط خيار التبعض فلو شرط اخذها بها شأنا جاز لما مر **والمراعي** اي الكلا  
**واجاريتها** اما بطلان بيعها فلعدم ملك الحديث لنا من شرها في  
ثلاث في الماء والكلا والنار واما بطلان اجاريتها فلا نهى على استهلاك ثمن  
ابن كمال هذا اذا ثبت بنفسه وان ائتمت بسقي وتربية ملكه وجاز بيعه  
عيني وقيل لا قال وبيع القصيل والرطبة على ثلاثة اوجه ان لقطعه  
او ليرسل دابته فكله جاز وان ليركده لم يجز وجعلته ان يستأجر الارض  
لضرب فسطاطة او لثقاف دوابه او لمنفعة اخري كقيل ومراح  
وتما مدي وقف الاشياء **وبيع دود القز** اي لا يرسم **وبيضه** اي  
بزره وهو بزر الخليق الذي فيه الدود **والنخل** الحجر وهو دود العسل  
وهذا عند محمد وبرقالت السلاية وبه يفتي عيني وابن كمال وخلاصة  
وعنها وجوز ابو الليث بيع العلق وبه يفتي الحاجة مجتبي **بخلاف غيرها**  
**من الهوام** فلا يجوز اتقا لحيات وضب وما في حجر كسر طان لا السمك



وما جاز الانتفاع بجلده او عظمه والحاصل ان جواز البيع يدور مع حل  
الانتفاع بحبتي واعتده المصير في المتفرقات فتشريع انما يجوز  
الشركة في القرض اذا كان البيض منها والعمل منها وهو بينهما انصافا لا الا  
فلو دفع بذر القرض او بقره او دجا جازا لآخر بالعرف مناصفة فالخارج  
كله للمالك الحدوث من ملكه وعليه قيمة العلف ما حرم المثل للعامل عيني  
ملخصا ومثله دفع البيض كما لا يخفى **والا بقر** ولو لطفله او ليتيم في حجره  
ولو وهبه لها صح عيني وما في الاشياء تحيف من **الامم** بن علم انه الى الا بقر  
**عنده** فتح يجوز لعدم المانع وهل يصرف ايضا ان قبضه لنفسه او قبضه  
ولم يشهد بنعم وان اشهد لانه قبض امانة فلا ينوب عن قبض الضمان  
لانه اقوى عنائه والا اذا ابق من الغاصب فباعه المالك منه فانه يصح  
لعدم لزوم التسليم ذخيره **ولو باعه ثم عاده** وسئل **يتيم** البيوع على القول  
بفساده ورجحه الكمال **وقيل** لا يتم على القول بطلانه وهو **الاظهر**  
من الرواية واختاره في الهداية وغيرها وبه يفتي البلخي وغيره بحروا بن  
كامل **ولين امرأة** ولو في وعاء **ولو امة** على الاظهر لانه جزو ادمي والرق  
يختص بالحي ولا حياة في الدين فلا يحل الرق **وشعر الخنزير** لخاصته عينية  
في بطل بيعه ابن كمال **وان جاز الانتفاع به** لضرورة الخبز حتى لو لم  
يوجد بل لا يمتنع جاز الشر الضرورة وكراه البيع فلا يطبخ منه ويفسد  
الماء على الصحيح خلافا للمحد قيل هذا في المتقوى اما الخبز ورفطاه عنائه  
وعن ابي يوسف يكره الخبز به لانه يفسد ولذا لم يلبس السلف مثله هذا  
الحق ذكره القهستاني ولعل هذا في زمانهم واما في زماننا فلا حاجة  
اليه كما لا يخفى **وجلد ميتة قبل الذبح** او بالعرض ولو باليمن فباطل  
ولم يفسله قهرنا اعتاراعا على ما سبق قاله الواح فيلحفظ **وبعد** اي الذبح  
**يباع** الا جلد انسان وفن من وجبه **وينتفع به** لطهارة **لغير الاكل** ولو  
جلد ما كور على الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزوها  
وفي المجمع ويجوز بيع الدهن المستحسن والانتفاع به في غير الاكل بخلاف الودك

كما لا ينتفع بالاختله **حيوة منها** كعصها وصفها كما مر في الطهارة وفسد **شرا**  
**ما باع بنفسه** او بوكيله من الذي اشتراه ولو حكما لو ارثه **بالاقل** من قدر الثمن  
الاول **قبل نقد كل الثمن** الاول صورته ببيع شيئا بعشرة ولم يقبض الثمن **شرا**  
بخمسة لم يجز وان رخص السعر للربا خلافا لثنا فني **وشرا من لا يجوز شرا** **دته**  
له كائنه واييه **كشرا** **دته** **بفعله** فلا يجوز ايضا خلافا لما في غير عبده وكائنه  
**ولا بد** لعدم الجواز من **تحاد جنس الثمن** وكون المبيع بحاله فان **اختلفا** جنس  
الثمن او تعيين المبيع **جاز مطلقا** كما لو شتره با زيدا او بعد التقدر **والدراهم**  
**والدنانير من جنس واحد** في ثمان مسائل منها ههنا وفي قضاء دين وسفعة  
واكره ومضاربة ابتداء وانتهى ببقاء واستناع مراجه ويزاد زكاة وشركات وقسم  
متلفات واروش جنابات كما بسطه المصنف في العمادية وفي الخلاصة كل عوض  
ملك بعقد ينضم به لانه قبل قبضه لا يحجز التصرف فيه قبل قبضه **صح البيع فيما**  
**ضم اليه** كان باع بعشرة ولم يقبضها ثم شرا مع شيئا اخر بعشرة ففسد في الاول  
وجاز في الاخر فيقسم الثمن على قيمتهما ولا يبيع الفساد لانه طاري ولمكان  
الاجتهاد **وبيع زيت على انه زبد** بظرفه **ويطرح عنه** بكل طرف كذا **وطلا** لان  
تقضي العقد طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله **بخلاف شرط طرح وزن**  
**الظرف** فانه يجوز كما لو عرف قدر وزنه **ولو اختلفا في نفس الظرف** وقدره  
**فالقول للمشتري** يمينه لانه قابض او منكر **صح بيع الطريق** وفي السر بلالة  
عن الخائفة لا يصح ومن قسمة الوهبانية وليس لهم قال الاساس تقاسم بدره  
ولم ينفذ كذا البيع يذكره وفي معانيها وارتضا في الغار الاشياء  
وما لك ارض ليس عليك بيعها **لغير شريككم** لو منته نظر  
**هداي** بين له طول وعرض **الا وهبته** واذا لم يبين بقدر باب الدار العظمى **لا بيع**  
**مسئل** **الا وهبته** لجهالة اذ لا يدري قدرها يستغل من الماء **وهو بيع حق له**  
**تبع** الارض **بالاخر** ومقصود واحد في رواية وبه اخذ عامة السامع **تبع**  
وفي اخري لا يصح **ابو الليث** **وكذا بيع الشرب** وظاهر الرواية فساده  
الاتباعا طائفة وشرح وهبانية وسحقه في احياء اللوات **لا يصح بيع حق**



التسليم **وهيئة** سواء كان على الارض لجهة محل كما مر او على السطح لانه حق التعلية  
وقد مر بطلانه **ولا البيع** بمن موجه الى **النير** هو اول يوم من الربيع تحل فيه الشمس  
برج الحمل وهذا نير الساطان ونير المجوس يوم تحل فيه الحوت وعدة البرجندي  
سبعة فاذا لم يبينوا فالعقد فاسد بن كمال **والله** هو اول يوم من الخريف تحل فيه  
الشمس برج الميزان **وصوم النصارى** وفطرهم **وفطر اليهود** وصومهم فاكفي  
ذكر احدهما سراج اذا لم يحدد لتفاوت ان النير وزوما بعده فلو عرفاه جاز بخلاف  
**فطر النصارى** بعد ما شرعوا في صومهم لا علم به وهو مضمون يوما ولا في صومهم  
الحاج والمحصاد للزرع والديار للحب **والقطاف** للعين لا تقدر وتساخر  
ولو باع مطلقا عنها اي عن هذه الاحال **ثم اجل الثمن** الدين اساتاجيل البيع  
او الثمن العين ففسد ولو الى معلوم **ثمني** ايها صم التاجيل **كما لو كفل الى هذه**  
**الاقوات** لان الجهالة البينة مختلطة في الدين والكفالة لا الفاسدة **واسقط**  
**المشتري لاجل** في الصور المذكورة **قبل طوله** وقبل فسحه وقبل الافتراق حتى  
لوتفرقا قبل الاسقاط ناكدا فاسدا ولا ينقلب جازا اتفاقا ابن كمال وابن ملك كجهالة  
فاحسة كهبوب الروح وكحي مطرف لا ينقلب جازا اتفاقا وان ابطال لاجل عيني او  
امر المسلم ببيع حمر او خنزير او شرابها اي وكل المسلم ذميا او امرا محرم غيره  
اي غير المحرم ببيع صيده يعني صح ذلك عند الاما مع اشتد كراهة كاصح ما مر  
لان العاقد يتصرف باهليته وانتقال الملك الى الامر امر حكى وقال لا يقطع  
الاظهر شرنا لانه عن البرهات **ولا بيع بشرط** عطف على اكثر من زوجين الاصل  
للجامع في فساد العقد بسبب شرط يقتضيه العقد **ولا يلازمه** وفيه نفع لا  
اوفيه نفع **بيع** هو من **الهل** لا **استحقاق** للنفع بان يكون ارميا فلو لم يكن  
كشرط ان لا يركب الدابة المبيعة لم يكن مفسدا كما سيجي **ولم يجز العرف به** ولم يرد  
**الشرع بجواز** اما لو جري العرف به كبيع نخل مع شرط تشريكه او ورود  
الشرع به كخيار شرط فلا فساد **كشرط ان يقطع** البائع **ويخيطه** قبالة  
لما لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري **ويستثنى منه** مثال لما فيه نفع للبائع وانما  
قال **شهر** لما مر ان الخيار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشرط فيه لاستخدام **راوية**

فان اعتقه صح ان يعد قبضه ولزم الثمن عنده والا لا يشرح مجمع **او يدبره او يكاتبه او**  
**يستولدها ولا يخرج الفن** عن ملكه مثال لما فيه نفع لبيع يستحقه ثم فرع على  
الاصل بقوله **ويصح البيع بشرط يقتضيه العقد** كشرط الملك للمشتري بشرط  
حبس المبيع لاستيفاء الثمن **ولا يقتضيه** ولا نفع فيه لاجل ولو اجنبيا ابن ملك  
فالشرط ان يسكنها فلان او ان يقرضه البائع او للمشتري كذا فالظاهر  
الفساد ذكره اخي زاده وظاهر المخرج الصحة **كشرط ان لا يبيع** عبر ابن  
الكامل يركب الدابة المبيعة فانها ليست باهل للنفع **ولا يقتضيه** لكن **بلازمة**  
كشرط رهن معلوم وكفيل حاضر ابن كمال ملك وجري العرف به كبيع نخل  
اي هم سماء باسم يول عيني **على ان يجزوه** البائع **ويشركه** اي يصنع عليه  
الشراك وهو السر ومثله تسمير القبقاب **استحسانا** للتعامل بلا نكح هذا  
اذا علقه بكلمة على وان بكلمة ان بطل البيع اليه بعثان رضى فلان ووقته  
كخيار الشرط استباح من الشرط يحرم من مسائل شتى **واذا قبض للمشتري**  
**المبيع برضى** عبر ابن الكمال باذن **بأبعده صريحا** او **دلالة** بان قبضه  
في مجلس العقد بحضرة **في البيع الفاسد** وبه خرج الباطل وتقدم مع  
حكمه وح فلا حاجة لقول الهداية والعناية وكل من عوضه مال كما افاد  
ابن الكمال لكن اجاب سعدى بانه لما كان الفاسد يملكها طر محازا كما  
مر حقا خواجه بذلك فتنبه **ولم ينه** البائع عنه ولم يكن فيه خیار بشرط  
**ملكه** الا في ثلاث وفي سائر الاب من ماله لطفه او ببعده له كذلك فاسد  
لا يملكه حتى يستعمله وفي المقبوض في يد المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه  
ثبتت كل احكام الملك الا خسة لا يملكه اكله ولا لبسه ولا وطنها ولا  
ان يتزوجها منه البائع ولا تنفعة لجاره لو عقارا استباح وفي الجوهرة  
وشرح المجمع ولا تنفعة بها في سادسة **بمثلا ان مثليا** او **لا قيمته**  
يعني بعد ذلك او بعد زردة **يوم قبضه** لان به يدخل في ضمانه فلا يقدر  
زيادة قيمته بالمغصوب **والقول فيها للمشتري** لانكاره الزيادة **و**  
**تجب على كل واحد منهما فسحة** قبل القبض ويكون امتناعا عنه ابن ملك



او بعده مادام البيع بحاله جوهره في يد المشتري اعدا ما للفساد لانه  
معصية فيجب فعلها بحره ولذا لا يترط فيه قضا قاض لان الواجب شرعا  
لا يحتاج للقضاء من و اذا اصر احدهما على مساكه وعلم به القاضي فله فسخ  
جزا عليها عقلا للسرع بزايه وكل مبيع فاسد رده المشتري على بائعه  
ببنة او صدقة او بيع او بوجه من الوجوه كاجارة واجارة وعصب ووقع  
في يد بائعه فهو متا ركة للبيع وبري المشتري من ضمانه قننه والاصل ان  
المستحق بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة اخرى اعتبر واة صلاحته  
مستحقة ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا وتام في جامع الفصولين  
فان باعه اي باع المشتري للمشتري فاسدا بيعا صحيحا باننا فلو فاسدا  
او بخيار لم يمنع الفسخ لغير بائعه فلو منه كان نقضا للاول كما علت  
وفساده بغير الاكراه فلو به ينقض كل تصرفات المشتري ووهبه وسلم  
او اعتقه او كاتبه واستولدها ولو لم تحمل ردها مع عقرها اتفاقا سراج  
بعد قبضه فلو قبله لم يعتق بعقده بل يعتق البائع بامر وكذا الواسر بطحن  
الحنة او ذبح الساة فيصير المشتري قابضا اقتضا فقد ملك الما مورسالا  
ملكه الامروما في الخائنة على خلاف هذا ما رواه او نط من الكاتب بسطه  
العادي ووقفه وقفا صحيحا لانه استهلكه حين وقفه واخرجه عن ملكه  
وما في جامع الفصولين على خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المص اوهنه  
او اوصي او تصدق به نفذ البيع الفاسد في جميع ما مر وامتنع الفسخ  
تعلق حق العبد به الا في اربع مذكورة في الاشياء وكذا كل تصرف قولي  
غير اجارة ونكاح وهل يبطل نكاح الامة بالفسخ المختار نعم ولو الحية  
ومتى زال المانع كرجوع هبته وعجز مكاتب وفك رهن عا وحق الفسخ  
لوقبل القضا بالقيمة لا بعده ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما  
فيخلفه الوارث به يفتى وبعد الفسخ لا ياحذه بائعه حتى يرد عنه  
المنفود بخلاف ما لو شري من مديونه بدينه سرفاسدا فليس للمشتري  
حبسه لاستيفادينه كاجارة ورهن وعقد صحيح والفسخ في الكا في فان

مات احدهما او للوجر او المستقرض او الراهن فاسدا عيني وزيلعي بعد الفسخ  
فالمشتري ويخوه احق به من سائر الغرما بل قبل تجهزه فله حق حبسه  
حتى ياخذ ماله فياخذ المشتري دراهم الثمن بعينه او قائمة ومثلها  
لوتها لكة بنا على تعين الدراهم في البيع الفاسد وهو لامع وانما طاب البيع  
ما ربح في الثمن لا على الرواية الصحيحة للمقابلة لا يصلح على الامع ايضا  
لان الثمن في العقد الثاني غير متعين ولا يضر تعينه في الاول كما افاده  
سعد لا يطيب للمشتري ما ربح في بيع يتعين بان باعه بازيد تعلق العقد  
بعينه فتمكن الخبث في لربح فيصدق به كما طاب ربح مال اذاه على اخر  
فصدقه على ذلك ففرض اي وفاء اياه ثم ظهر عدمه بتصادقها انه لم يكن  
عليه شيء لان بدل المستحق مملوكا ملكا فاسدا والخبث لفساد الملك انما  
يعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين واما الخبث بعدم الملك كما الغصب فيحمل فيه  
كما بسطه خبر و ابن الكمال وقال الكمال لو تعدا الكذب في دعواه الدين لا يملكه  
اصلا وقواه في الزهر وفيه الحد من ينقل فلو دخل يامان واخذ مال جري  
برضاه واخرجه اليه ماله وصح بيعه لكن لا يطيب له ولا للمشتري منه  
بخلاف البيع الفاسد فانه لا يطيب له لفساد عقده ويطيب للمشتري منه  
لصحة عقده وفي حظر الاشياء الحرمه تعدد مع العلم بها الا في حق الوارث  
وقيده في الظهيرة بان لا يعلم ارباب الاموال وتحققه ثمة بني او غيرهم  
فيما استراه فاسدا شروع فيما يقطع حقا لا سترداد من الافعال الخمسة  
بعد الفراغ من القولية لزم مقمها وامتنع الفسخ وقا لا ينقضها ويرد البيع  
ورجحه الكمال وتعقبه في الزهر لخصولها بتسليط البائع وكذا كل زيادة  
متصلة غير متولدة كصبغ وخياطة وطحن خنطة وكتي سوق وغزل  
قطن وجارية علقته منه فلو منفصلة كولد او متولدة كسمن فله الفسخ  
ويضمنها باستهلاكها سوى منفصلة غير متولدة جوهره وفي جامع الفصولين  
لوقصر في يد المشتري بفعل المشتري والمبيع او بافاته سهاوية اخذه البائع  
مع الارش ولو بفعل البائع صار مستردا ولو بفعل اجنبي خيرا البائع وكوه



تحتها مع الصحة **البيع عند الاذان الاول** الا اذا تباعا يشيان فلا بأس  
به لتعليق النهي بالاخلال بالسعي فاذا انتفى انتفى وقد خص منه من لا يجمع  
عليه ذكره المصنوع **وكره الخس** بفكتين ويستكن ان يزيد ولا يريد السر او  
يدحه باليس فيه ليروجه ويجري في النكاح وغيره ثم النهي محمول على ما  
**اذا كانت السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ** لا يكره لاتفا الخداع  
غناية **والسوم على سوم غيره** ولو ذميا او مستامنا وذكر الاخ في الحديث  
ليس قيدا بل لزيادة التنفير نهرو هذا **بعد الاتفا على مبلغ الثمن او المهر**  
**والا لا يكره** لانه بيع من يزيد وقد باع عليه الصلاة والسلام قدحا وحلسا  
بيع من يزيد **وتلقى الجلب** بمعنى المجلوب والجالب وهذا اذا كان يضربا  
**البلد او ليس السحر** على الوارد من لعدم علمهم به فيكره للضرر والضرر  
**اما اذا اتفقا فلا يكره** وكره بيع الحاضر لبادي وهذا في حالة الخط  
**وعذر والا لا** لان هذا ما ضرر قيل الحاضر المالك والمبادي المشتري  
والاصح كما في المجتبى انها للسماء والتابع لموافقتها اخذ الحديث دعوا الناس  
يرزق بعضهم بعضا ولذا عدي باللام لا بمن لا يكره **بيع من يريد لما روي**  
**بيع الدلالة ولا يفرق** عبر بالنهي سألته في المنع للغة عليه السلام من فرق  
بين والد وولده واخ واخيه رواه ابن ماجة وغيره عيني وعن الثاني فساد  
مطلقا وبه قال زفر والامة الثلاثة **بين صغير غير بالغ وذي رحم محرم منه**  
اي محرم من جهة الرحم لا الرضاع كما بن عم هو اخ رضاعا فافهم **الا اذا كان**  
التفريق باعناق وتوابعه ولو على مال او ببيع من طلق بعثه او كان المالك  
كافرا لعدم مخاطبته بالسرايع او متعددا فلو اخل لطفله او مكانه فلا  
باس به او تعدد محارمه فله بيع ما سوي واحد غير الاقرب الابوين  
والمحققهما فتح او **حق مستحق** بخروجه مستحقا وكره رفع احدهما بالحناء  
**وبيع بالدين** او بائناق مال الغير ورده **بعيب** لان النظر في دفع الضرر  
عن الغير لا في ضرر بالغير بخلاف **الكسرين والزوجين** فلا باس به خلافا  
لاحمد الاستثنى احد عشر **وكما يكره التفريق ببيع** وغيره من اسباب المالك

كصدقة ووصية **يكره** بستر الامن حري بن ملك وبقسمته في الميراث  
**والغنائم** جوهره وعلم ان نسخ المكره واجب على كل واحد منها ايضا بخلاف  
لرفع الاثم مجمع وفيه وتصح شركا فزسما او مصحفا مع الاجبار على اخراجها  
عن ملكه ويحكي في المتفرقات **فصل في الفصولي** من سبته ظاهرا وذكره  
في الكثر بعد الاستحقاق لانه من صور **هو** من يستغل بما لا يعينه فاقابل  
لمن يامر بالمعروف انت قضوي بخي عليه الكفر فتح واصطلاحا **من يتصرف في**  
**حق غيره** بمنزلة الجنس **غير اذن شرعي** فصل خرج به محذوكل ووصي كل  
**تصرف صدر منه** تملك كان كبيع وتزويج او اسقاطا كطلاق واعتاق **وله**  
**محيز اي** لهذا التصرف من يقدر على اجازته **حال وقوعه** انعقد موقفا  
وما لا تجيز له حالة العقد لا يعقد اصلا بيانه صبي باع مئلا ثم بلغ قبل  
اجازته ووليه فاجاز بالان له ولي يجيزه حالة العقد بخلاف ما لو طلق مثلا  
ثم بلغ فاجازه بنفسه لم يجز لانه وقت العقد لا يجيز له فبطل ما لم يقل الوتعة  
فيصح انشاء الاجازة كما بسطه العجادي **وقف بيع مال الغير** لو الغير بالغ  
عاقلا فلو صغيرا او مجنونا لم يعقد اصلا كما في الجواهر معزيا للحاوي  
وهذا ان باع على انه **مالك** اما لو باعه على انه لنفسه او باعه من نفسه  
او شرط الخيار فيه لمالكه المكلف او باع عرضا من غاصب عرض اخل لمالكه  
به فالبيع باطل والحاصل ان بيعه موقوف اليه في هذه الخمسة فباطل قبل البيع  
لانه لو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صبيا او مجنونا عليه  
فيستوقف هذا اذا لم يصفه الفصولي الي غيره فان اضافه بان قال بيع هذا  
العبد لفلان فقال البايع بعته لفلان توقف بزايده وغيره **وقف بيع**  
**العبد والصبى المحجور** **ين** على اجازة المولي والولي وكذا المعتوه وفي العجادية  
وغيرها لا تنفذ اقرار العبد ولا عقوده **وتحقق في الحذر** **وقف بيع**  
**ماله من فاسد** عقول غير رشيد على اجازة القاضي **وبيع للرهن** **والمستاجر**  
**والارض في من ارضا** **غير** على اجازة مرتين ومستاجر ومزارع **وقف بيع**  
**سني** **قوله** اي بالمكتوب عليه فان علمه المشتري في مجلس البيع نفذ ولا يبطل



قلت وفي راجحة الجارته فاسد له عرضة الصحة لا بالعكس هو الصحيح عليه  
فقد مر ما شره على الضعيف لا وتران المصقول الدرر وبيع المبيع من غير اشتراط  
لدخوله في بيع مال الغير وبيع المرتد والبيع بما باع فلان والبايع يعلم والمشتري  
لا يعلم والبيع بمنزل ما يبيع الناس به او بمنزل ما اخذ به فلان فان علم في المجلس  
صح والا بطل وبيع الشيء بغيره فان بين في المجلس صح والا بطل وان وبيع  
فيه خيار المجلس كما مر ووقف بيع الغاصب على اجازة المالك يدعي اذ ابا عنه  
لما لك لنفسه على ما مر عن البدايع ووقف ايضا بيع المالك المضمون على البينة  
او اقرار الغاصب وبيع ما في تسليمه ضرر على تسليمه في المجلس وبيع المريض  
لوارثه على اجازة البايع وبيع الورثة التركة المستغرقة على اجازة الغرض  
وبيع احد الوكيلين او الوصيين او الناظرين اذ ابايع بحضرة الاخر توقف على  
اجازته او بغيره فاما طل واصل في النهر الى نفق ولا ينف وحكمه اي بيع  
الفضولي لوله بخير حال وقوله كما مر قبول الاجازة من المالك اذا كان البايع  
والمشتري والبيع قائما بان لا يتغير المبيع بحيث يعدلنا اخذ لان اجازة  
كالمبيع حكما وكذا يشترط قيام الثمن ايضا لو كان عرضا معينا لانه مبيع  
وجه فيكون ملكا للفضولي وعليه مثل المبيع لو سلبا والافقته وغير العرض  
ملك للمجبر امانته في يد الفضولي ملقيا وكذا يشترط قيام صاحب المتاع ايضا  
فلا تجوز اجازة وارثه بطلان بموته وحكمه ايضا اخذ المالك الثمن او طلبه من  
المشتري ويكون اجازة عمادية وهل للمشتري الرجوع على الفضولي بمثل له لو كان في  
يده قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم انه فضولي وقت الادا ان علم فنيه  
واعتمده ابن السخنة واقره للصوم وجزم الزيلعي وابن مكي انه امانه مطلقا  
وقوله اسات من بئس ما صنعت احسنت واصبت على المختار فقه وهبة  
الثمن من المشتري والتصدق عليه به اجازة لو المبيع قائما عمادية وقوله لا يجز  
رد له اي للمبيع الموقوف فلو اجاز بعده لم يجز لان الموقوف لا يجاز بخلاف التنازل  
لو قال لا يجز بيع الاخر ثم اجاز واذا كلام جواز الاجازة بالفعل والقول  
وان المالك الاجازة والفسخ والمشتري للفسخ لا الاجازة وكذا للفضولي قبلها

في البيع لا النكاح لانه معبر بحضرة زانية وفي المجمع لو اجاز احد المالكين خبر  
المشتري في حصته والزمه بحكمها سمع ان فضوليا باع ملكه ولم يعلم مقدار  
الثمن فلما علم رد البيع فالمعتبر اجازة لصيرورته بالاجازة كالموكل حتى يصح  
حظه من الثمن مطلقا بزانية اشترى من غاصب عبدا فاعقده للمشتري او  
باعه فاجاز للمالك بيع الغاصب واذا في الغاصب المضمان الى المالك على الاصح  
هداية او ادى المشتري الضمان فليده على الصحيح في بيع نقد الاول وهو الحق  
للا الثاني وهو البيع لان الاعتناق انما يفتقر للملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته قيد  
بعق المشتري لان عتق الغاصب لا ينقض ادا الضمان لثبوت ملكه به زيلعي ولو  
قطعت يده مثلا عند مشترية فاجيز البيوع فاربسه اي القطع له وكذا كل  
ما يحدث من المبيع كالنكاح والولادة والعقد ولو قبل الاجازة يكون للمشتري  
لان للملك ثمة له من وقت الشرا بخلاف الغاصب لما مر وتصديما زاد على نصف الثمن  
وجوبا لعدم دخوله في ضمانه فقه باع عبد غيره بغير امره قيدا تفاق في ذهن  
المشتري مثلا على اقرار البايع الفضولي وعلى اقرار رب العبد انه لم يامر  
بالبيع للعبد وادى المشتري رد المبيع ردت بينته ولم يقبل قوله لثنا  
كالواقف البايع البينة لانه باع بلا امر او بوهن على اقرار المشتري بذلك  
واصل ان من سعي في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا في مسكتين وان اقر  
البايع المذكور ولو عند غير القاضيه بحربان رب العبد لم يامر بالبيع  
عليه على عدم الامر للمشتري انتقض البيع لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار  
لعدم المقتضى فاذا اتفقا بطل في حقهما لا في حق المالك للعبد ان كذبهما  
وادعي انه كان بامر فبطا لبايع بالثمن لانه وكيل للمشتري خلافا للثنا  
باع دار غيره بغير امره واقبضها المشتري نهروا ما ادخالها في بنا للمشتري  
فقيدا تفاقا دمره ثم اعترف لبايع الفضولي الغصب ونكر المشتري لم يضمن البايع  
قيمة الدار لعدم سراية اقراره على المشتري فان برهن المالك اخذها لانه فور  
دعواه بها فشرع بابعه فضولي واجره اخروا وجه او رهنة فاجيزا معا  
ثبت الاقوي فتصير مملوكة لازمة فقه سكوت المالك عند العقد ليس باجازة



خاتمة من آخر فصل الاقالة **باب الاقالة** هي لغة الرفع من اقال  
اجوف باي وسرعا رفع البيع وعمد في الجوهرة فغير بالحق وتصح بلفظين ماضين  
وهذا ركنها **او احدها مستقل** كالقولي فقال اقل لك بعد المساومة فيها فكانت  
كالنكاح وقال محمد كالباع قال البرجندي وهو المختار وتصح ايضا **استخداك**  
**وتركتك وتاركتك ورفقتك وبالغاطي** ولو من احد الجانبين كالباع هو  
الصحيح بزازيه وفي السراجيه لا بد من التسليم والقبض من الجانبين **وتتوقف على**  
**قبول الاخر في المجلس ولو كان** القبول **فصلا** كما لو قطعه او قبضه فورقوله  
المشتري قلتك لاس من شرائطها اتحاد المجلس ورضي المتعاقدان او الورثة  
او الوصي ببقاء المحل القابل للفسخ بخيار فلوزاد زيادة تمنع الفسخ لم تصح خلافا  
لها وقبض بدل الصرف في اقالته وان لا يهب الباع الثمن للمشتري قبل قبضه  
وان لا يكون البيع باكثر من القيمة في بيع ما ذوت ووصي ومقول **وتصح اقالته**  
**للمتولي ان خير والا الاصلان من ملك الباع** ملك اقالته الا في فسخ الثلاثة  
المذكورة والوكيل بالشرا قبل وبالسلم اساءه ولا اقالته في نكاح وطلاق وعناق  
جوهرة وبراءة من باب التحالف وهي مندوبة للحديث وتحت عقد مكره  
وقاسد مجر وفيما اذا غره الباع يسيرا فمحا فلو فاحسا فله الرد كما ينبغي  
وحكمها انها **فسخ في حق المتعاقدين فيها هو من موجبات** بفتح الجيم اي حكم  
**العقد** ما لو وجب بشرط زائد كانت بيعا جديدا في حقها ايضا كان شري بدينه  
الموجله عينا ثم تقايل بالمر بعد الاجل فيصير دينه حالا كانه باعه منه ولو رده بخيار  
بقضاء عا د الاجل لانه فسخ ولو كان به كفيل لم تعد الكفالة فيها خاتمه ثم ذكر كونها  
فسخا فروعها **الا اولها تبطل بعد ولادة المبيعة** لتعذر الفسخ بالزيادة للنفقة  
بعد القبض **حقا** للسرع لا قبله مطلقا ابن ملك **والثاني** **تصح بمثل الثمن الاول**  
**وبالسكوت عنه** ويرد مثل المشروط ولو المقتوض اجود او اردي ولو تقايل او قد كسد  
رد الكاسد **الا اذا باع للمتولي والوصي للوقف والمصغر شيئا باكثر من قيمته واستر**  
**شيئا باقل منها للوقف والمصغر** لم تجز اقالته ولو بمثل الثمن الاول وكذا المادون  
كما مروان وصليته شرط غير جنبه او اكثر منه او اقله وكذا في الاقل مع تعييبه

فيكون فسخا بالاقل لو بقدر الصبي لا زيد ولا انقص قيل لا يقدر ما تغاير بينهما  
فيه **والثالث** لا تقصد بالشرط الفاسد وان لم يصح تعليقها به كما ينبغي **الرابع**  
**جاز للبائع بيع منه ثانيا بعد ما قبل قبضه** ولو كان يباع في حقها بطل كبيع من  
غير المشتري يعني **والخامس** **جاز قبض الكيل والموزون منه بعد ما بالا حادة**  
**كيله ووزنه** والسادس **جاز هبة المبيع منه بعد الاقالة** قبل القبض ولو بيعا  
في حقها لما جاز كل ذلك وانما هي بيع في حق **الثاني** لو بعد القبض بلفظ الاقالة فلو  
قبله فمضى فسخ في حق الكل في غير العقار ولو بلفظ مفاخنة او متاركة او تراد لم يجعل  
بيعا اتفاقا ولو بلفظ البيع فبيع اجماعا ومرد في مواضع **والاول** لو كان **المبيع**  
**فسلم السفيح الشفعة** ثم تقايل **بالقبض** له بها لكونها بيعا جديدا فكان السفيح **عقارا**  
**والثاني** لا يرد البائع **الثاني** على الاول يعيب عليه **بعدها** لانه يبيع في حقه **والثالث**  
**ليس للمواهب الرجوع** اذا باع الموهوب له الموهوب من اخر ثم تقايل **لانه** كالمشتري  
من المشتري منه **والرابع** المشتري اذا باع المبيع من اخر قبل نقل الثمن **جاز للبائع**  
**شراؤه منه بالاقل** **والخامس** اذا اشترى بعروض التجارة عبد للمخدمة بعد ما حال  
عليها الحول وجده بغير عيبا فزده بغير قضا واسترد العروضة **فكانت** في يده لم تسقط  
الزكاة **فالفقهاء** انهما اذا رد يعيب بالقبض اقالة ويزاد التقايل في الصرف وجوب  
الاستبراء لانه حق الله فانه ثلثها صدر والاقالة بعد الاجارة والهن فالمرئيه ثلثها  
نفي تسعة **والاقالة تمنع** صحتها **الملك المبيع** ولو حكما كابق **لا الثمن** ولو في رد  
الصرف **وهلاك بعضه** يمنع الاقالة **بقدره** اعتبار الجزو بالكل وليس منه ما لو شرا  
صلحونا فحذف تقايل **للقايل** كل المبيع فتح **واذا هلك احد البديلين في المقايضة**  
**وكذا في السلم** صحت الاقالة في الباقي منهما وعلى المشتري قيمة الهالك ان قيمتيه **شكلا**  
**ان سلبا** ولو هلكا بطلت **الا في الصرف** تقايل باق العبد من يد المشتري **وتجوز**  
**تسليمه** او هلك المبيع بعد ما قبل القبض بطلت بزازيه وان استر الرضا **منجرح**  
**فقطعه** او عبدا ففطعت يده واخذ ارضها ثم تقايل **لا صحت** ولزمه جميع الثمن **ولا**  
**شئني** لباعه من ارض الشجر واليدان طالما به يقطع اليد والشجر **وقد اقالته** وان  
غير عالم فبينا الاخذ بجميع ثمنه او الترك فنيه وفيها شر الرضا من روعه ثم حصده



تمتقا لا يصح في الارض حصتها ولو تقا لا بعد اذ اكله لم يحز وفيها تقا لا ثم علم  
ان المشتري كان وطني المبيعة ردها واخذ ثمنها ردها مونة الردي على البايع مطلقا  
**وتصح اقالة الاقالة ولو تقا لا البايع ثم تقا لا اي الاقالة ارتفعت وقاد البيع**  
**الاقالة السلم** فانها لا تقبل الاقالة تكون السلم فيه ديناسقط والساقط لا يعود  
اسباه وفيها راس المال بعد الاقالة كره قبلها فلا يتصرف فيه بعدها كقبلها  
الا في مسئلتين لو اختلفا فيه بعدها فلا تخاف ولو تقف قاقبل قبضه جاز الا في الضر  
وفيها اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول المدعي لبطالان وفي الصحة  
والفساد المدعي الصحة قلت الا في مسئلة اذا ادعى المشتري بيعه من بايعه  
باقبل من الثمن قبل النقد وادعى البايع الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه الفساد  
ولو بعكسه تحالفنا بشرط قيام المبيع الا اذا استهلكه في يد البايع غير المشتري  
ورأيت بعد الخلاصة باع كرميا وسلمه فاكل مشتريه نزلت سنة ثم تقا لا لم يصح  
**باب المراجعة والتولية** لما بين الثمن سرع في الثمن ولم يذكر للسائمة  
والوضيعة لظهورها **المراجعة** مصدر راجع وشرعا يبيع ما ملكه من العروض ولو  
هبة وارث او وصية او غصب فانه اذا ائتمنه باقام عليه ويفضل مونه وان لم تكن  
من جنسه كاجر قصار ونحوه ثم باعه سر اجته على ملك القيمة جاز مبسوطا **والتولية** مصدر  
ولي غيره جعله واليا وشرعا يبيع **ثمنه الاول** ولو حكمنا يعني قيمته وعبر عنها به لانه  
الغالب **شرط صحته** ان يكون العوض مملوكا او قيميا مملوكا **المشتري** يكون الربح  
شيئا معلوما ولو قيميا متا ر اليه كهذا الثوب لان ثمنها مجهولة حتى لو باعه بربح  
ده يارده اي العشرة باحد عشر لم يحز الا ان يعلم بالثمن في المجلس فحينئذ يجمع  
للعيني ويضم البايع الى راس المال جبر القصار والمصبع باي لون كان والطارا بالسر  
علم الثوب والقتل وحمل الطعام وسوق الفخيم واجرة الغسل والنفقة وكسوته  
وطعام البيع بلا سرف وسقي الزرع والكروم وكسحها وكري الساة والانتهاز وعزس  
الاشجار وتخصيص الدار **واجبر السمس** هو الدال على مكان السلعة وصاحبها **المشتري**  
**في العقد** على ما حزم به في الدرر وبيع في البحر الاطلاق وضابطه كلما يزيد في البيع او في قيمته  
يضم دروا عتد العينة وغيره عادة التجار بالضم **ويقول قاضي** يكذا ولا يقول **المشتري**

لانه كذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه او باع برقمه لو صاد قاي الرقم فتح لا يضم  
**اجر الطبيب** والمعلم درر ولو للعالم الشهرة وفيه ما فيه فلا اعلمه في المبسوط بعد  
العرف والدلالة **والرابع** لا نفقة **نفسه** اجر عمل بنفسه او تطوع به تطوع  
**وجعل الايق وكرايت** المحفظ بخلاف اجرة الخزون فانها تضم كاصح جوابه وكان  
للعرف والا فلا فرق يظهر فندرو ما يؤخذ في الطريق من الظلم **اذا احدث**  
**العادة بضمه** هذا هو الاصل كما علمت فليكن المعلول عليه كما يفيد كلام الكمال فان  
ظهر خيانته في مراجعة باقراره او برهانه على ذلك او بنكوله عن اليقين اخذه  
للمشتري بجل ثمنه او رده لغوات الرضا **وله الخط** قدر الخيانة في التولية لتحقيق  
التولية ولو ملك المبيع او استهلكه في المراجعة قبل رده او حدث به ما يمنع  
منه من الرد لزمه بجميع الثمن المسمي **وسقط ضياعه** وقد مضى انه لو وجد المولى  
بالمبيع عيبا ثم حدثت خولم يرجع بالنقصان **شراؤه** ثانيا يجنس الثمن الاول  
بعد بيعه بربح فان راجح طرح ما ربح قبل ذلك وان استغرق الربح ثمنه  
خلافا لما هو ارفق وقوله او تقجر ولو بين ذلك او باع بغير الجنس او تخلل ثالث  
جاز اتفاقا **فتح راجح** اي جاز ان يبيع مراجعة لغرض **سيد شري** من مكاتبه او مادونه  
ولو المستغرق لرقبته فاعتبار هذا القبيل لتحقيق الشرا فغير المديون الاول  
على ما سطر الماذون **كعكسه** نفيا للثمة وكذا كل من لا تقبل شهادته كاحصه  
وفرعه ولو بين ذلك راجح على شرا نفسه ابن الكمال **ولو كان مضارا** باعده عشرة  
بالنصف **المشتري** بها ثوبا وباعه من ذب المال بخمسة عشر راجح **الثوب** باعده  
للمال باثني عشر ونصف لان نصف الربح ملكه وكذا عكسه كما سيأتي بانه تحقيقه  
في النظر **براجح** مردها بلا بيان اي من غير بيان انه **المشتري** سليما اما بيان نقص  
العيب فواجب **فتعيب عنه** بالتعيب بافة سماه او بضع المبيع **وطني الثيب**  
**ولم ينقصها** **الوطني** كعرق فار وخرق نازل للثوب **المشتري** وقال ابو يوسف وزفر  
والثلاثة لا بد من بيان قال ابو الليث وده ناخذ بوجه الكمال واقره المصنف  
**ويراجح بيان** **بالتعيب** ولو فصل غيره بغيره وان لم ياخذ الارش وقيد اخذه  
في الهداية وغيرها اتفاقا **فتح** **وطني البكر** كتكسر بنسبه ووطنه لصيرورة



الوصاف مقصودة بالانلاف وكذا قال ولم ينقصها الوطن **استراه بالف نسيئة**  
**وباع برح مائة بلا بيان خير المشتري فان تلف البيع بغيره فعلم بالاجل الزم**  
**كل الثمن حاله ولا حكم التولية في جميع ما مر وقال ابو حنيفة المختار الفتوى الرجوع**  
**بفضل ما بين الحال والموجب بحد ومعد ولي رجلا شيا اي باعه تولية بما قام عليه وبما**  
**استراه به ولم يعلم المشتري بكم عليه فسد المبيع لجهالة الثمن وكذا حكم المراجعة**  
**وخير المشتري بين اخذه وتركه لو علم في مجلسه والابطال واعلم انه لا رد بغير فاحش**  
هو ما لا يدخل تحت تقويم القومين في ظاهر الرواية وبه افتى بعضهم مطلقا كما في القنية  
ثم رقم وقال **ويفتى بالرد** لفقاب الناس وعليه اكثر روايات المضاربة وبه يفتي ثم  
رقم وقال **ان غره** اي غر المشتري البايع او بالعكس وغره الدلالة لعله الرد **والالا**  
وبه افتى صدر الاسلام وغيره ثم قال **ونصر فيه في بعض البيع قبل علمه بالغير غير مانع**  
**منه** فيرد مثل ما اتلفه ويرجع كل الثمن على الصواب انتهى مخصصا ببقول كان قيميا  
لانه قلت في الاخير جزم الاسام علا الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء وصحح الزيلعي  
وغيره وفي كفاية الاسماء عن بيع الخائفة من فصل الغرور والغرور لا موجب الرجوع  
الا في ثلاث منها هذه وضابطها ان يكون في عقد يرجع لفعله الدافع كود بعه  
واجارة فلو هلك كاسم استحقاق رجع على الدافع بما ضمنه ولا رجوع في عارية وهبة  
لكون القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة كما يعو عبدي او  
ابني فقلادته ثم ظهر حرا او ابن الغير رجعا عليه لغيره ان كان الاب حرا  
والانفس المعتقد وهذا ان اضاف اليه وامر ببايعته ومنه لو بني المشتري واستولد  
ثم استحقاق رجع على البايع بقيمة البناء والولد ومنه ما ياتي في باب الاستحقاق  
المشتري فانا عبد ارثني الثالثة اذا كان الغرور بالشرط كالوزن وجماعة على  
انها حرة ثم استحققت رجع على المخبر بقيمة الولد السابق وسجي احراز دعوى شرع  
هل ينتقل الرد بالتعذر الى الوارث استظهر المص لا ينصرف بهم بان الحقوق المجردة  
لا تورث قلت وفي حاشية الاشباه لابن المصوية فتي شيخنا العلامة على القدح  
مفتي مصر قلت وقد سناه في فيما رتب شرط معناه كمن ذكر المص في شرح منظومة  
الفقيه ما يخالفه وسال الى ان يورث كخيار العيب ونقله عنه ابنه في كتابه معونة المفتي

في كتاب الفرائض وايداه بالحق في القواعد الملوك من الاشباه قبيل التاسعة ان الوارث  
يرد بالعيب بصير مغرور بخلاف الوصي فتأمل وقد سنا عن الخائفة انه متى عاين  
ما يعرف بالعيان انقضى الغرور فتدبر **فصل في التصرف في المبيع والثمن**  
قبل القبض والزيادة والخط فيها وتاجيل الديون **مع بيع عقار لا يخشى الهالك قبل**  
**قبضه** من باعه لعدم الغرور لندرة هالك العقار حتى لو كان علوا او على شط نهر  
ونحوه كان كمنقول **فلا يصح اتفاقا** ككتابة واجارة **وبيع منقول قبل قبضه ولو**  
**من باعه كما سيجي بخلاف** عتقه وتدييره وهبته **والتصدق به واقراضه** ورهنه  
واعارته من غير باعه فانه صحيح **على قول** محم وهو **الاصح** والاصل ان كل عوض  
ملك بعقد ينفذ به ملكه قبل قبضه فالقصر فيه غير جائز وما لا يخفى ان عيني  
المنقول **لو وهبه لبايع قبل قبضه فقبله** البايع **انتقض البيع ولو باعه منه قبله لم يقع**  
هذا البيع ولم ينقض البيع الاول لان الهبة مجاز عن الاقالة بخلاف بيعه قبله فانه  
باطل مطلقا جوهر قلت وفي المواهب فسد بيع المنقول قبل قبضه انتهى ونقي الصحة  
تحتها ما قد در **المشتري مكيل لا بشرط الكيل حرم** اي كرهه تحريمه **بما يبعده** **واكله حتى يكيله**  
وقد صرحوا بنساده وبانه لا يقال لأكله انه اكل حراما لعدم اتزانهم كما بسطه  
الكامل لكونه اكل ملكه **ومثله الموزون والمعدود بشرط الوزن والعدا احتمال**  
الزيادة وهي للبايع بخلافه بخلافه لان الظاهر للمشتري وقد يقول **غير الداهم**  
**والدنايه** يجوز التصرف فيها بعد القبض قبل الوزن كبيع النعاطي فانه لا يحتاج  
في الموزونات الى وزن المشتري فانما لانها صار بيعا بالقبض بعد الوزن فبها عليه  
الفتوى خلاصه **وكيف كيله من البايع بحضرة** اي المشتري **بعد البيع** لا قبله اصلا  
او بعده بغيره فلو كيل بحضرة رجل فشره فباعه قبل كيله لم تجز وان اكتاله  
الثاني لعدم كيل الاول فامكن فابضا ففتح **ولو كان للمكيل والموزون** **منا حاز**  
**التصرف فيه قبل كيله ووزنه** يجوز قبل القبض قبل الكيل **اولا يحرم المدافع**  
قبل ارضه وان **استراه بشرطه الا اذا افرز لكل ذراع** **منا فهو في حرمة ما ذكر**  
**كموزون** والاصل ما مر مرارا ان وصف لا قدر فيكون كالمشتري لا اذا كان  
مقصودا واستثنى ابن الكمال من الموزون ما يضره التبعض لان الوزن في فيه



وصف وجاز التصرف في الثمن بهبة او بيع او غيرها لو عينا اي سارا اليه ولو  
دينا فالصرف فيه تمليك من علم الدين ولو بغيره ولا يجوز من غيره ابن مكر **قبل**  
**قبضه** سواء **يعين بالتعيين** كميل ولا يكتفى بقبول باع ابلا بدهم او بغير جاز  
اخذ بها انما اخذ وكذا الحكم في كل دين **قبل قبضه كره واجازة جزة وضمان**  
**متلف** وبدل خلع وعق بال ومورد وموضعي به والحاصل جواز التصرف في  
الايمان والديون كلها قبل قبضها عيني **سوي صرف وسلم** ولا يجوز اخذ خلا  
جنسه لفوات شرطه **وصح الزيادة فيه** ولو من غير جنسه في المجلس وجده  
من المستري او رآه خلاصة ولفظ ابن للذكر او من اجنبي **ان** في غير صرف و  
**قبل البائع** في المجلس فلو بعده بطلت خلاصه وفيها لو ندم بعد ما زاد اجير  
ولان البيع قائما فلا تصح بعده الاكراه ولو حكم على الظاهر بان باعه ثم سله ثم  
زاده لادعائه الخلاصة وكونه محالا للقبالة في حق المستري حقيقة فلو باع بعد القبض  
او بتر او كاتب وماتت الشاة فزاد ولم يجز لفوات محل البيع بخلاف ما لو اجر  
او رهن او جعل الحديد سيفا او ذبح الشاة لتمام الاسم والصورة وبعض النافع  
**وصح الخط عنه** ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن **والزيادة والخط لا يتحققان**  
**بأصل العقد** بالاستناد فبطل خط الكل وانما الاتفاق يظهر في قوله وهو آفة  
وشفعة واستحقاق وهلاك وجلس ببيع ونسار صرف لكن انما يظهر في  
الشفعة الخط فقط **وصح الزيادة في المبيع** ولزم البائع دفعها **ان** في غير مسلم  
زليحي **وقبل المستري** ولا يتحقق ايضا **بالعقد فلو هلكت الزيادة قبل قبض**  
**ستط حصتها من الثمن** وكذا لو زاد في الثمن عرضا فهلك قبل تسليمه الفسخ  
العقد بقدره فنية **ولا يشترط الزيادة هنا قيام المبيع** فتصح بعده الاكراه  
بخلافه في الثمن كما مر **ويصح الخط من المبيع ان** كان المبيع **دينا وان عينا لا**  
يصح لانه اسقاط واسقاط العين لا يصح بخلاف الدين فترجع بما دفع في براءة  
الاسقاط لانه براءة الاستيفاء اتفاقا ولو اطلقها فتولان وانما الاكراه المضاف  
الى الثمن فصحة ولو بهبة او خط فيرجع للمستري بما دفعه على ما ذكره السرخسي  
فتأمل عند الفتوى بحرق قال في النهر وهو المناسب للاطلاق وفي لزوم ازيد باعه

على ان يسهل من الثمن كذا لا يصح ولو على ان يحط من ثمنه كذا جاز للاحق  
الخط بأصل العقد دون الهبة **والاستحقاق** لبائع او مشتري او شفيع **تعلق**  
**بما وقع عليه العقد** ويتعلق **بالزيادة** ايضا رد بنحو عيب جمع المشتري على الكل  
**ولزم تاجيل كل دين** ان قبل المديون **الان** في سبع على ما في مداينات الاشياء  
بدل صرف وسلم فتمن عقدا قاله وبعدها وما اخذ به الشفيع ودين الميت  
والسابع القرض فلا يلزم تاجيله **الا في ربيع اذا كان مجعولا او حكم ما لم ي**  
يلزومه بعد يموت اصل الدين عنده او حاله على خرقا كحل القرض او  
احاله على مديون موطن دينه لان الحقالة مبرية **والرابع اوصى بان**  
**يقرض من ماله الف درهم فلان الى سنة** فيلزم من ثلثه ويسامح فيها  
نظر الموصي **واوصى بتاجيل قرضه الذي له على يد سنة** فصح ويلزم التاجيل  
ان تاجيل الدين على ثلاثه اوجه باطل في بدل صرف وسلم وصح غير لازم في قرض  
واقالة شفيع ودين ميت ولازم فيها عدا ذلك واقتره المصنف وتلقبه في النهي ان  
المحقق بالقرض تاجيل باطل قلت ومن جيل تاجيل القرض كفا لثمة موجلا فاستأخر  
عن الاصيل لان الدين واحد بحر ونزله في خامسة فلتحفظ وفي جيل الاشياء  
خيلة تاجيل دين الميت ان يقر الوارث بان يضمن ما على الميت في حياته موجلا  
الى كذا او بصدق الطالب بان يضمن موجلا عليها ويقدر الطالب بان الميت  
لم يترك شيئا والا لامر الوارث بالبيع للدين وهذا على ظاهر الرواية من ان  
الدين اذا اجل يموت المديون لا يحل على كفيله قلت وسيجيء في الكتاب ان لو  
حل بموته او اذاه قبل حلوله لم يضمن الميراث الا بقدر ما مضى من الايام  
وهو جواب للمتاخرين **فصل في القرض هو** لغة ما تقطع به بتقاضا  
وسرا ما تقطع من مثل تقاضاه وهو خضر من قوله **عقد مخصوص** بل فقط  
القرض وكفه **يرد على من باه** بمنزلة الجنس **مصلحة** خرج القيمي **لا خير له**  
**مصلحة** خرج كخو وديعة وهبة **وصح القرض في مثلي** هو كل ما يضمن بالمثل عند  
الاستهلاك **لا في غيره** من القيمات كحيوان وخطيب وعقار وكل متفاوت  
لتقدره بالمثل واعلم ان المقوض بقرض فاسد كمنقبوض ببيع فاسد



سواء فحرم الانتفاع به لا يبعد لثبوت المالك جامع الفصولين فيصع استقراض  
الدراهم والدنانير وكذا ما يكال ويوزن او بعد مقدارها فصع استقراض  
جوز وبيض ولما غدر عدد او لحم وزنا وخبر وزنا وعددا كما سيجي **استقراض**  
من الفلوس الرايحة **والعدلي فكسدت فغلبه مثلها كاسدة ولا يغرم**  
**قيمتها** وكذا كل ما يكال ويوزن لما سار انه مضمون بمثله فلا عبرة بخلافه وخصه  
ذكره في المبسوط من غير خلاف وجعله في البرازية وفيها قول الامام وعند  
الشيعة عليه قيمتها يوم القبض وعند المالكية قيمتها في اخر يوم رواجها عليه الفتوى  
قال وكذا الخلاف اذا استقرض طعاما بالعراق فاخذه **صاحب القرض بملكه**  
**فعليه قيمته بالعراق يوم اقتراضه عند المالكية وعند المالكية يوم اخذها**  
**وليس عليه ان يرجع معها الى العراق فياخذ طعامه ولو استقرض الطعام**  
**ببلد الطعام فيه رخص فليقتد المقرض في بلد الطعام فيه قال فاخذه**  
**الطالب بحقه فليس له حجب المملوك في يوم المملوك بان يوثق**  
**له بكفيل حتى يعطيه طعامه في البلد الذي اخذ منه استقرض شيئا**  
**من الفواكه كبلالا او وزنا فلم يقبضه حتى انقطع فليقتد بحقه صاحب**  
**القرض على تاخيرها الى محلي الحديث الا ان يتراضيا على القيمة لعدم جود**  
**بخلاف الفلوس اذا كسدت وتمازى في صرف الخائنة ويملك المستقرض المقرض**  
**بنفس القبض عندها** اي الامام ومحمد خلافا للمالكية فله رد المثل ولو قالما  
خلافا له بناء على انعقاده بلفظ القرض وفيه تصحيحات وينبغي اعتناء  
الانعقاد لا فائدة للمالك الحال بحرفنا رسر المستقرض من القرض ولو قالما من  
المقرض بدراهم مقبوضة فلو تفرقا قبل قبضها بطل لانه افتراقا عن دين بزار به  
فلحفظ **اقرض صديقا محجورا فاستهلكه الصبي لا يضمن** خلافا للمالكية  
**وكذا الخلاف لو باعه او اودعه ومثله المقتوه ولو كان المستقرض عبدا**  
**محجورا لا يواخذ به قبل العتق خلافا للمالكية وهو كالوديعه سواء كان**  
**وفيها استقرض من اخذ دراهم فانه المقرض بها فقال المستقرض**  
**القها في الماء قالها قال محمد لا شيء على المستقرض وكذا الدين والمسلم**  
**بخلاف السر والوديعة فان بالالتقاء بعد قبضا والفرق ان له اعطاه**

في الاول الثاني وعزاه الغريب الرواية وفيها **القرض لا يتعلق بالحائز من الشيء**  
**فالفاسد منها لا يبطل ولكنه يفتقر بشرط رد الشيء اخذوا استقرض**  
**الدراهم المكسورة على ان يودي صاحبها كان باطلا وكذا الواقرضه طعاما**  
**بشرط رده في مكان اخر وكان عليه مثل ما قبض فان قضاها اجد بلا شرط**  
**جاز ويجبر الدائن على قبول الاجود بقليل لا يجز في الخلاصة القرض بالشرط حرام**  
**والشرط لغو بان يقرض على ان يكتب به الى بلد كذا اليوفي دينه وفي الاشياء**  
**كل قرض جرنفع حرام فذكره للمرتدين سكنى للمرهونين باذن الراهن فتروى استقرض**  
**عشرة دراهم وارسل عبده لاخذها فانكر الوالي قبض العبد العشرة فقال المقرض**  
**دفعته اليه واقر العبد به فقال له فعتما الى مولاي قال القول له ولا شيء عليه ولا يرجع**  
**المقرض على العبد لانه اقرانه قبضا بحق عشره وادباجا واواستقرضوا من رجل**  
**وامروه بالدفع لاحدهم فرفع ليس له ان يطلب منه الا حصته قلت ومغادره**  
**صحة التوكيل بقبض القرض لا بالاستقرار فقيمة وفيها استقرض من العجين وزنا**  
**يجوز وينبغي جوازها في الخيرة بالوزن سئل عليه الصلاة والسلام عن خمرية يتعاطا**  
**الحيران ان يكون ربا فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه**  
**المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح وفيها سئل النبي اليسير ثمين قال الحاجة**  
**القرض يجوز ويكره اقتره المصنف قلت وفي مصروضاات المفتي الى السعود**  
**لو ادان زيدا عشرة بائني عشر او ببلات عشر بطريق المعاملة في زماننا**  
**بعد ان ورد الامر السلطاني وفتوي شيخ الاسلام بان لا تقط العشرة بازيد**  
**من عشرة ونصف دينه على ذلك فلم يتمثل ما زال منه فاجاب يعزرو بحسن**  
**الا ان تظهر قوته وصلاحه فيترك وفي هذه الصوة هل يرد ما اخذه من الربح**  
**لصاحبه فاجاب ان حصل منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع لكن يظهر**  
**ان المناسب الامر بالرجوع واقبح من ذلك السلام حتى ان بعض الفقهاء قد خربت**  
**بهذا الخصوص انتهى وبالله التوفيق باب الربا هو لقة مطلق الزيادة**  
**وشرا فضل ولو حكما فدخل ربا النسئة والبيوع الفاسدة فكلها من الربا**  
**فينجبر رد عين الربا لوقا لما اراد ضمانه لان ملك بالقبض فيه بحرف خال عن عوض**



خرج مسألة صرف الجنس لخلاف جنسه **بمعيار شرعي** وهو لو كيل والوزن  
فليس الذرع والعدرب **شرط ذلك الفضل لأحد المتعاقدين** أي بايع أو اشتري  
فلو شرط لغيرها فليس ربا ببيعها فسادا في **المعاوضة** فليس الفضل في الهبة ربا  
فلو شرط عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وزاده وانقالت وهبته الغرم الربا  
ولم يفسد الشرا وهذا ان ضرها الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم كما في الملح عن  
الذخيرة عن محمد وفي صرف المجمع ان صحة الزيادة والخط قول الامام وان كان  
اجاز الخط وجعله هبة مبتدأة كخط كل الثمن وابطل الزيادة قال ابن ملك  
والفرق بينهما ما خفي عندي قال وفي الخلاصة لو باع درهما بدرهم واحدما أكثر  
وزنا فحلله زيارته جاز لان هبة مشاع لا يقسم ولو باع قطعة لحم أكثر وزنا  
فوهب الفضل لم يحز لان هبة مشاع يقسم قامت وما قدمناه عن الذخيرة عن محمد  
صريح في الفرق بينهما وعليه فالكل من الزيادة والخط والعقد صحيح عند محمد  
وكذا عند الامام سوى العقد فيفسد لعدم التساوي فيلحفظ فاني لم ارم منه  
على هذا **وعلمته** أي علمته محمد الزيادة القدر المعهود بكيل او وزن **مع الجنس**  
**فان وجدا حرم الفضل** أي الزيادة **والنساء** بالمدان تاخير فلم يحز بيع  
برقيقين منه متساويا واحدهما نساء **واعلمنا** بكسر اللام من باب علم ابن  
ملك **خلا** كروي يروي عن عدم العلة فبقي على اصل الاباحة **وان وجدا حدها**  
أي القدر وطه أو الجنس **مثل الفضل وحرم النساء** ولو مع التساوي حتى  
لو باع عبدا بعبدا إلى أجل لم يحز لوجود الجنس واستثنى في المجمع الذرع  
اسلام منقود في موزون كذا يفسد أكثر ابواب السلم ونقل ابن الكمال عن  
الغاية جواز اسلام الحنطة في الزيت قلت ومفاده ان القدر بانقاره  
لا يجرى النساء بخلاف الجنس فليحروا في السلم ان حرمة النساء تتحقق  
بالجنس وبالقدر المتفق فتدبر ثم نزع على الاصل المأول بقوله **في بيع كيل**  
**ووزن في جنسه متفاهلا ولو غير مطعوم** خلافا للنسائي في **بعض كيلي**  
**وحديث** وزني ثم اخلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف  
المقصود كما بسطه الكمال **وحل بيع ذلك متفاهلا** لا متفاهلا وبلا معيار شرعي

فان الشرع لم يقدر المعيار بالذرة وبما دون نصف صاع **كحفنة بحفنتين** وبلا  
وحسن ما لم يبلغ نصف لصاع **وتفاحه بتفاحتين** **وفلسين** **واكثر يا عياها**  
لواخره كان أولى لما في النهر انه يند في الكل فلو كان غير معينين واحدهما لم يحز اتفاقا  
**وتمر بتمرتين** وبفضة ببضيتين وجوزة بجوزتين وسيف بسيفين ودواة بدواتين  
وانا بأقل منه ما لم يكن من احد النقيدين فيمتنع التفاضل فتح وبرة بابرتين  
**وزنه من ذهب فضة ما لا يدخل تحت الموزن بكيلها** فجاز الفضل لفقده  
القدر وحرم النساء لوجود الجنس حتى لو انتفى كحفنة برحفتين شعير فحل مطلقا  
لعدم العلة وحرم الكمال بمحمد روي كما نقله الكمال **وما نص السارعي على كونه كيليا**  
كبر وشعير وتمر وبلغ او زينا كذهب فضة **فهو كذا لا يتغير ابدا فلم يبيع ببيع**  
**حنطة بحنطة وزنا كما لو باع ذهبا بذهب وفضة بفضة كيليا ولو مع**  
**التساوي** لان النصف اقوي من العرف فلا يترك الاقوي بالاردن **وما لم ينص**  
**عليه حمل على العرف** وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا وحده الكمال وخرج  
عليه سعدي قندي استقرار الدرهم عدوا وبيع الدقيق وزنا في زماننا يعني  
بملكه وفي الكمال في الفتوي على عادة الناس بجر وقره **والصعد والمعتبر تعيين البروي**  
**في غير الصرف** ومصوغ ذهب فضة **بلا شرط تقابض** حتى لو باع برباير عينها  
وتفرقا قبل القبض جاز خلافا للنسائي في بيع الطعام ولو احدهما دينافان هو  
التمن وعين قبل التفرق جاز ولا لا لبيعته ما ليس عنده سراج **وجيد بال**  
**الربا** لاحقوق المعاد **ورديه سوا** الاثني ربع مال وقف وتيمم ومريض وفي قلب  
الرهن اذا انكسر اشياء **باع فلو ساء بمثلها او ببدلها لم اوردنا** **ان فقد**  
**احدهما جاز** وان تفرقا بلا قبض احدهما لم يحز لما سركا **جاز بيع لحم حيوان**  
**ولو من جنسه** لانه بيع للوزن بما ليس للوزن فيجوز كيفما كان بشرط  
التعيين اما نسيئة فلا وشرط محمد زيارته للجائز ولو باع مذبوحة بحية  
او مذبوحة جازا اتفاقا وكذا السلوختين ان تساويا وزنا ابن ملك واد بالسلوخة  
المذبوحة عن سقط كدرش واما جحر كما جاز بيع **كربا من بطن مطلقا** كيف كانا  
لاختلافها جنسا **كبيع قطن بغير القطن** في قول محمد وهو **الاصح** حاربي



وفي القينة لا بأس بغزل قطن بتياب قطن يدا بيد لا نهاليسها يجوز ونزولا  
جنس وكذلك غزل كل جنس بتيابها اذا لم توزن **وكبيع رطب رطب او تمر**  
**متا لا كيدا** الا وزنا خلافا للعيني في الحال لا المال خلافا لها فلو باع بحارفة او  
موازنة لم يحز اتفاقا بين ملك **وعنب عنب** و **بن سيب** متا لا كذلك فكذا كل  
ثمرة نجف كثير وريمان يباع رطبها ويا بسبها كبيع برطبها او مبلولا  
بمئله وباليا بس وكذا بيع تمر او زبيب منقوع بمئله او باليا بس منها خلافا لمحمد  
زيلعي وفي العناية كل تفاوت خلق كالرطب والتمر والحديد والردي فهو ساقط الاعتبار  
وكل تفاوت يصنع العباد كالحنطة بالدقيق والحنطة للقلية بغيرها يفسد كما سيجي  
وكبيع لحوم مختلفة بعضها ببعض متفاضلا يبيد **ولبن بقر وعجم وخل**  
**رقل** بفتحين ردي التمر وخصه باعتبار العادة **بخل عنب** **بطن** **باليه**  
بالفتح ما يسمى به العوام لينة **او الحنظل** ولو من بربر او دقيق ولو من زيت  
مطبوخ بغير الطبوخ ودهن من ربي بالبفسخ بغير للردي منه **تفاضلا** او وزنا كيف كان  
لاختلاف اجناسها فلو اتخذ لم يحز متفاضلا الا في الحكم كطير لانه لا يوزن عادة  
حتى لو وزن لم يحز زيلعي وفي الفقه الحكم الدجاج والا والوزن في عادة مصر في النهر  
لعله في زمنه اما في زماننا فلا والحاصل ان الاختلاف باختلاف الاصل والقصود  
او بتبدل الصفة فليحفظ وجاز الاخير ولو الحنظل نسبه به يفتي دراي اذا  
اتي بشرائط السلم الحاجة اليها من الاحوط المنع اذ قلما يقبض من جنس ما سمين وفي  
القهستاني في معنى بالحنظل انه ان يبيع خاتما من الحنظل بقدر ما يريد من الحنظل  
ويجعل الموصوف بصفة معلومة ثمنا حتى يصير دينيا في دمه الحنظل ويسلم الخاتم  
ثم يشتري الخاتم بالبر فيه معنى بالمضمرات يجوز السلم في الحنظل وزنا وكذا عدد  
وعليه الفتوى ويحى جواز استقرضه ايضا وجاز بيع **اللبن بالحنظل** لا اختلاف  
للقاصد والاسم حاوي لا يجوز بيع **البر بدقيق** او **سويق** هو المحرور ولا بيع دقيق  
بسويق **مطلقا** ولو تساوى بالعدم المردى فيجزم لشبهة الربا خلافا لها ولا بأس  
بيع الدقيق بالدقيق متساويا كيدا اذا كانا مكبوسين فجاز اتفاقا بين ملك كبيع  
سويق بسويق وحنطة مقلية بمقلية واما المقلية بغيرها فساد كما هو **ولا الزيت**

في

**بزيت** **والسمن** **بخل** **بهملة** **السراج** **حيث يكون الزيت والحل كثره** **ما في الزيت**  
ليكون قدره بمئله والزيادة بالتغل وكذا كل ما التقلية قيمة يجوز بدهنه ولبن  
بسمنه وعنب بعصيره فانه لا قيمة له كبيع تراب في هب بذهب فسد بالزيادة لربا  
الفضل **ويستقرض الحنظل وزنا** **وعند** **عند محمد** وعليه الفتوى بين ملك واخسنه  
الحال واختاره للصانع في المجتبى باع رغيفا نقدا برغيفين نسبه جاز وعكسه  
لا جاز ببيع عكسه كيف كان **ولا ربا بين سيد وعبد** ولو مديرا الامكاتب اذا  
لم يكن دينه **مستغرا** **الرقبته** **وكسبه** **قلو** **مستغرا** **يا** **تحقق** **الربا** **اتفاقا** **بين**  
ملك وغيره لكن في الجهر للعراج التحقيق الاطلاق وانما يرد الزيادة للربا بل العلق  
الغرم **ولا ربا بين متقا وضيق** **وشريكي** **عنان** **اذا** **تبا** **يعا** **من** **مالها** **اي** **مال**  
الشركة زيلعي **ولا بين حربي ومسلم** **مستامن** **ولو** **بعقد** **فاسدا** **وقار** **تمت** **لان**  
ماله ثمة مباح فحل برضاه مطلقا بلا عذر خلافا للثاني والثالثة **وحكم من الم**  
**في دار الحرب** **ولم** **يسا** **جبر** **كربي** **للمسلم** **الربا** **بعد** **خلافا** **لها** **لان** **ماله** **غير** **معتق**  
قلوها جرائنا ثم عاد اليهم فالاربا اتفاقا جوهرة قلت ومنه يعلم حكم من اسلم  
كتمه ولم يهاجروا والحاصل ان الربا حرام الا في هذه الست **باب** **الحقوق**  
في البيع اخذها لتبعيتها ولتبعيته ترتيبا مع الصغرة **اشترى بيتا** **فوقه** **آخر**  
**لا يدخل فيه** **العلوم** **مثل** **العين** **ولو قال** **كل حق** **هو** **له** **او** **بكل** **قليل** **وكثير** **ما** **ان** **يصر**  
عليه لان الشيء لا يستتبع مثله **وكذا لا يدخل** **العلوم** **بشر** **منزل** **هو** **لا** **اصطبل**  
فيه **لا بكل حق** **هو** **له** **او** **بما** **فقد** **اي** **حقوقه** **كطريق** **وحقه** **وعند** **الثاني** **المراق**  
المنافع اشباه او بكل قليل او كثير **هو** **فيه** **ومن** **يدخل** **العلوم** **بشر** **دار** **وان**  
لم يذكر شيئا ولو الابنية بتراب وحيام وقبار وهذا التفصيل عرف الكوفة  
وفي عرفنا يدخل العلوم بل ذكر في الصور كلها ففتح وكافه سواء كان المبيع بيتا  
فوقه علوا وغيره الا دار الملك فتسمى ساري ثم كما يدخل في الشرا دار الكنف  
وبير الما لا تهاجر التي في صحنها **وكذا البستان** **الداخل** **وان** **لم** **يصر** **بذلك**  
**لا البستان** **الخارج** **الا** **اذا** **كان** **اصغر** **منها** **في** **دخل** **تبعها** **ولو** **ملا** **او** **كبر** **فلا**  
الا بأس طر زيلعي وعيني **والظلة** **لا تدخل في بيع** **الدار** **لبنائها** **على** **الطريق**



فاخذت حكمه **الابحار حق ونحوه** مما مرّ وقال ان مفتحيها في الدار تدخل كالعلو ويدخل  
الباب الاعظم في بيع بيت او دار مع ذكر المرافق لانه سراقها خائنه لا يدخل الطريق **الميل**  
والشرب لا يجوز كل حق ونحوه مما مرّ بخلاف **الجارية** لدار او ارض فتدخل بلا ذكر لانها  
تعقد الانتفاع لا غير الرهن والوقف خلاصة ولو اقر بدار او صالح عليها او اوصى  
بها لم يذكر حقوقها ومرافقها لا يدخل الطريق كالبيع ولا يدخل في القسمة  
وان ذكر الحقوق والمرافق الا برضى صريح نزع عن الفتح وفي الحويثي يعقوبية  
ينبغي ان يكون الرهن كالبيع اذ لا يقصد به الانتفاع قلت هو جبريد لو لمخالفة  
المسقول كما مر ولفظ الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالا  
واعتمده المصنف بها الجهر نعم ينبغي ان تكون والنكاح والخلع والعقود على مال  
كالبيع والوجه فيها لا يخفى **باب الاستحقاق** هو طلق الحق **الاستحقاق**  
**نفعان** احدهما **سبيل الملك** بالكلية كالنكاح والحرية **ونحوه** كذبح وكتابة  
وتأنيها **انقلد** من شخص الى اخر **كالاستحقاق** اي بالملك بان ادعى زيد على بكران  
ما في يده من العبد ملك له وبرهن **فانقلد** لا يوجب **فسخ العقد** على الظاهر لانه لا يوجب  
بطلان الملك **والحكم** برحمة على ذي اليد وعلى من تلقى ذوا اليد **الملك منه** ولو مورثه  
فتعدي الى بقية الورثة اشباه **فلا تسمع دعوى الملك** منهم للحكم عليهم **بالدعوى**  
**النساج** ولا يرجع احد من المشتريين على بايعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم  
يقض على المكفول عنه **لئلا يجتمع** ضمان في ملك واحد لان بدل المستحق مملوك ولو صالح  
بشيء قليل او ابراع ثمنه بعد الحكم له برجوع عليه فلما باعه ان يرجع على  
بايعه ايضا الزوال البدر عن ملكه ولو حكم المستحق فصالح المشتري لم يرجع لا  
بالصلح ابطال حق الرجوع وتما مده في جامع الفصولين **والمبطل اوجب** اي يوجب  
فسخ العقود اتفاقا **ولكل واحد من الباعة الرجوع على بايعه وان لم يرجع**  
**عليه ويرجع** هو ايضا كذلك على الكفيل ولو قبل القضاء عليه لعدم اجتماع الثمنين  
اذ بدل الحر لا يملك والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة من الناس سواء كان  
بينة او بقوله انا حرا ذا لم يسبق منه اقرار بالرق اشباه **فلا تسمع دعوى الملك**  
من احد كذا العتق وفروعه بمنزلة حرية الاصل واما الحكم بالعتق في الملك **لورج** فاعلم

الكافة من وقت **التاريخ** ولا يكون قضا قبله كما بسطه **ملا خسر** ويعقوب باشا  
فاحفظه فان اكثر الكتب عنه خالية واختلف في **القضا بالوقف قبل الحرة وقيل لا**  
فتسمع فيه دعوى ملك اخر ووقف اخر **وهو المختار** وصحة العماري وفي الاشياء القضا  
يتعدي في اربع حرية ونسب ونكاح وولاء وفي الوقف بقية صريح الاصح **ويثبت رجوع**  
**على بايعه باليمن** اذا كان الاستحقاق بالبينه لما يسجي انها حجة متعدي اما اذا  
كان الاستحقاق باقرار المشتري **وبنكوله** فلا رجوع لانه حجة قاصرة والاصل ان  
**البينة حجة متعدي** تظهر في حقا فانه انما يكتفى لكل شئ كما هو ظاهر كلام النزيلعي  
والعيني بل في عتق ونحوه كما مر ذكره **المص لا الاقرار** بل هو حجة قاصرة على المقر لعدم البينة  
على غيره بقي لواجبها فان ثبت الحق بهما قضى بالاقرار الا عند الحاجة فبا البينة او نفع  
ونهر **فلو استحققت مبيعة فلدت** عند المشتري لا باستيلاده **ببينة يتبعها ولدها**  
**بشرط القضا** به اي بالولد في الاصح زيلعي وكلام البرازي يفتي بغيره بما اذا كانت  
الشهور فلو بينا ان الذي اليد اوقاوا لا نذكره لا يقض به نهر ثم استيلاده لا يمنع استحقاق  
الولد بالبينة فيكون ولده المخرور حرا بالقيمة المستحقة كما مر في باب دعوى النسب  
**وان اقر ذوا اليد بها** لرجل لا يتبعها في اخذها وحدها والفرق ما مر من الاصل  
وهذا لم يدعه المقر له فلو ادعاه تبعتها وكذا ساير الزوايد نعم لضمان بهلاكها  
كزوايد المفسوب فلم يذكر النكول لانه في حكم الاقرار فثبت اني معزيا للعامة **وسنع**  
**التناقض** اي التناقض في الكلام **دعوى الملك** لغیر او منفعة لما في الصغيري طلب  
نكاح لامة يمنع دعوى ملكها وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا وفق وهل  
يكفي اسكات التوفيق خلاف مستحقته في متفرقات لقضا وفروع هذا الاصل كثيرة  
ستجني في الدعوى ومنها ادعى على اخرا انه اخوه وادعى عليه النفقة فقال للدعي عليه  
ليس هو يا خني ثم مات المدعي عن تركته في المدعي عليه يطالب يرأه ان قال هو  
اخني لم يقبل التناقض وان قال ابني واثني قبل والاصل ان التناقض لا يمنع دعوى  
ما يخفى سببه كالنسب **والطلاق** وكذا الحرة فلو قال عبد لمشتراي فانا عبد  
لزيد فاشتراه معتمدا على مقالته فاذا هو حر اي ظهر حرا فان كان البايع حاضرا  
او غايبا غيبته **معروفة** يعرف مكانه فلا يشي على العبد لوجود القابض ولا يرجع



المشتري على العبد بالثمن خلافا للثمن ولو قال اشتري فقط لا رجوع عليه اتفاقا  
در ورجع العبد على البائع اذا ظفربه بخلاف الرهن بان قال ارثني فاني عبد لم يضمن  
اصلا ولا اصل ان التصرف يوجب ضمانا في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة **باعت عفا**  
**ثم برهن انه وقف فحكموا بلزومه قبل والا لان مجر الوقت لا يزيل المالك بخلاف الاعا**  
فتح واعتده للمص تبعا للجر على خلاف ما صوبه الربيعي وتقدم في الوقف ريبجي  
آخر الكتاب **مشتري شيئا ولم يقبضه حتى ادعاه اخرا نه له لا تسمع دعواه بدون**  
**حضور البائع والمشتري** للقضا عليها ولو قضى له بجزءها ثم برهن احدها على  
ان المستحق باعه من البائع ثم هو باعه من المشتري قبل ولازم البيع وتما سرف  
الفتح لا عبرة بتاريخ الغيبة بل العبرة بتاريخ المالك **فلو قال المستحق عند الدعوى**  
**عانت عني حذره الدابة منذ سنة** قبل القضا بها للمستحق اخبر المستحق عليه البائع  
عن القصة فقال **البائع لي بينه انها كانت ملكا لي منذ سنتين** وبرهن على ذلك  
لا تدرى مع الخصومة بل يقضي بها المستحق لبقا دعواه في ملك مطلق خال عن تاريخ  
من الطرفين **العالم بكونه ملكا لغيره يمنع من الرجوع على البائع عند الاستحقاق**  
فلو استولد مشتريه يعلم غصب البائع اياها كان الولد رقيقا لانعدام الغرور  
ويرجع بالثمن وان اقر بملكته المبيع للمستحق در ووثق القينة لواقرا بالملك للبائع  
ثم استحق من يده ورجع لم يبطل اقراره فلو وصل اليه بسبب اسر بسليله اليه  
بخلاف ما اذا لم يقبله لانه محتمل بخلاف انص **لا يحكم القاضي بسجل الاستحقاق بشهادته**  
**ان كتاب قاضي كذا لان الخط يشبه الخط فلم يحز الاعتماد على نفس السجل بل لا بد من**  
**الشهادة على مضمونه** يقضي المستحق عليه بالرجوع بالثمن كذا الحكم ما سوى  
نقل الشهادة والوكالة من محاضر وسجلات وصكوك لان المقصود بكل منها  
الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها لتحصيل العالم للقاضي ولذا لزم  
اسلامهم ولو خصم كافرا ولا رجوع في دعوى حق مجهول من دار صوح على شيء  
معين **واستحق بعض الجواز دعواه فيما بقي ولو استحق كلها رد كل العوض**  
لدخول المدعى في المستحق **استفيد منه** اي من جواب المسئلة امر ان احدها  
محق الصلح عن مجهول على معلوم لان جهالة الساقط لانقضي الى المنازعة و

خلافا لما كد جاز وزنا في روايه **ولا في حطب الحزم ورابطة الجراز الا اذا**  
**منبط ما لا يوردي الى نزع** وجاز وزنا فتح وجوهه وخرز الاصغار ولو  
**تباع وزنا** لانه انما يعلم به **ومنقطع** لا يوجد في الاسواق من وقت العقد  
الي وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقله دون احزم لم يحز في المنقطع  
ولو انقطع بعد الاستحقاق خير رب كسليم بين انتظام وجوده وانفسه  
واخذ راس المال **والحزم ولو من نوع عظيم** وجوله اذا بين وصفه وضيقه  
لانه موزون معلوم وبه قال التالفة وعليه الفتوى بحزمه وشرح مجمع لكن  
في القهستان اني انه يصح في المنزوع بلا خلاف وانما الخلاف في غير المنزوع فتنه  
لكن صرح غيره بما لو اتيان قنديل ولو حكم بجواز صح اتفاقا بزازيه وفي  
العين انه قمي عنده مثلي عندها ولا يكيل **وذراع مجهول** قديتها وجوز  
التالي في الما قربا للتعامل فتح وبرقرية بعينها **ومر نخلة مغينة الا اذا**  
**النسبة لمره او نخلة او قرية لبيان الصفة** لا التغيرين الخارج كتمج من جوا  
بلدي بديارنا فالمانع والمقتضى العرف فتح **ولا في خبطة حديدية مثل حذو**  
لانها منقطعة في حال كونهما موجودا وقت العقد في وقت الحل شرط  
فتح وفي الجوه كسليم في خبطة حديدية او في درة حديدية لم يحز لانه لا يدري  
ايكون في تلك السنة شيئا ام لا قلت وعليه فيما يكتب في وثيقة السلم من قوله  
حديديا مفسد له اي قبل وجود الحديد ما بعده فينصف كما لا يخفى **وسر**  
اي شر وط صفة التي تذكر في العقد **سبعة بيان** جنس كبر او ثمر وبيان نوع  
كسقي او بعل **صفة كبر** او زدي **مقدرا** كذا كذا لا لا يقبض ولا يثبت **واجل**  
**واقدر** في السلم **شهر** به يفتي وفي الحاوي لا بأس بالسلم في نوع واحد على ان  
يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت آخر **ويبطل الاجل بموت المسلم**  
**اليه لا بموت ربك** سلم فيوخذ المسلم فيه من تركته **حالا** بطلان الاجل  
بموت المديون لا الدائن ولذا اشترط دوام وجوده لتدوم القدرة على  
تسليمه بموته وبيان **قدر راس المال** ان تعلق العقد بمقداره **حالي** في مكيل  
**وموزون** **وعلدي** غير متفاوت والكفا بالاشارة الحاي مذكور وجوا



قلنا زبانا لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فحتاج إلى رد رأس المال بنحو  
وقد يتفق بعضه ثم يجد باقية معينا فيرده ولا يستبدل له رب المسلم في مجلس  
الرد فيفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره فتأزم جهالة المسلم فيه فيما  
بقى من ملك فوجب بيانه **والسابع بيان مكان الإيفاء للمسلم فيه فيما له**  
**حمل** ومونة ومثله الثمن والاحدة والقسمة وعينا مكان العقد وبها قالت  
الثلاثة كبيع وقرض وائلاف وغصب قلنا هذه واجبة التسليم في الحال  
بخلاف الأول **شرط الإيفاء في مدينية فكل محلها سوا فيه** أي في الإيفاء  
**حتى لو أوفاه في محلة منها بري** وليس له أن يطالبه في محلة أخرى بزيادته  
وفيها قبله شرط حمله إلى منزله بعد الإيفاء في المكان المسترطوط لم يصح اجتماع  
الصفقتين إلا جارة والتجارة وما لا حمل له **كسك وكافور وصغار**  
**لؤلؤ لا يشترط فيه بيان مكان الإيفاء اتفاقا ويوفيه حيث شاء** في الإصح  
وصح ابن القيم أن مكان العقد ولو عين فما ذكر **كانا العين في الأصح** فتح  
لأنه يفيد سقوط خطر الطريق ويبقى من المسترطوط **قصر رأس المال**  
ولو عينا **قبل الافتراق** أي بالبداهة وإن تأما أو سار فترقعا أو كثر ولو دخل  
ليخرج المذاهم أن يقراري عن المسلم إليه بطلان بحيث يراه لا وصحت  
الكفالة والحوالة والارتقاء برأس مال السلم بزيادته وهو شرط بقاءه  
**على الصحة لا بشرط انعقاده بوصفها** فينقصد صحيحا ثم بطلان الافتراق  
بلا قبض ولو إلى المسلم إليه قبض **رأس المال أجبر عليه** فلا صفة وبقي من  
الشروط كون رأس المال منقودا وعدم الخيار وإن لا يشمل البطلان في  
عليه الربا وهو القدر المتفق أو الجنس لأن حرفة النساء لا تحقق به وعدلا  
العين تبعا للغاية سبعة عشر وزاد المصنف وغيره القدرة على تحصيل المسلم  
فيه ثم قرع على الشرط الخامس بقوله **فإن أسلم ما بقي درهم في كرضهم**  
فتسليم يستون قفيزا والقفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف  
عيني بر حال كون المائتين مقسومة **مائة دينار عليه** أي على المسلم إليه **ومائة**  
**تقدرا** تقدرا رب السلم **وافترقا** على ذلك فأسلم في حصته الدين باطل لأنه

دين بدين وصح في حصته التقدر ولم ينع الفسار لأنه طارحت لو نقد الدين  
في مجلسه مع كل واحد ولو أخذها من المأثور على غير العاقبة في الكل  
**ولا يجوز التصرف للمسلم إليه في رأس المال ولا الربا تسلم في المسلم فيه قبل**  
**قبضه بشئ أو بيع وشركة ومراجعة وتولية** ولو ممن عليه حتى لو وهبه منه كان  
أقاله إذا قبل وفي الصغرى أقاله بعض السلم جائز ولا يجوز لرب السلم **شئ**  
**من المسلم إليه برأس المال بعد الإقالة** في عقد السلم الصحيح ولو كان فاسدا  
جائزا لاستبدال كسائر الديون **قبل قبضه** بحكم الإقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ  
الاسم إلا ورأس مالك أي لا يسلكه حال قيام العقد ورأس مالك حال انقضاءه  
فامتنع الاستبدال بخلاف بدل الصبر في حيث يجوز الاستبدال عنه كمن بشرط  
قبضه في مجلس الإقالة لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم ولو شري المسلم إليه في كره  
كرا أو من المشتري **رب السلم قبضه قضا** أي عليه **ليرجع** للزوم التكليف مرتين ولم  
يوجد وصح لو كان الكرقضا أو امر مقرضه به لأنه إعارته لاستبدالها **بما**  
**لوا من السلم إليه رب السلم قبضه منه له ثم لنفسه** فاكثاله مرتين لزوم  
لما نفع امره أي المسلم إليه **رب السلم أن يكيل المسلم فيه في ظرفه وكذا الدين**  
**ظرفه** أي يحجزه رب السلم بقبضه أما جضرته فيصير قابضا بالغلبة أو **المشتري**  
**البائع** بذلك فكذلك في ظرفه ظرف البائع لم يكن قبضا الحق بخلاف كيله في ظرف  
المشتري بأمره فإنه قبض لأمره حقه في العين والأول في الذمة **كيلا العين** المشترا  
ثم كيل الدين السلم فيه وجعلها في ظرف المشتري قبض بأمره لتبعيته الدين للعين  
وعكسه وهو كيل الدين أو لا لا يكون قبضا وجزاه بين تقض البيع والشركة  
اسلمامة في كره وقبضت **فقلا** لا السلم فانت قبل قبضها بحكم الإقالة **تقي**  
الإقالة أو ماتت **فقلا** لا صلبا المعقود عليه وهو المسلم فيه وعليه قيمتها يوم  
القبض فيها في السليتين لأنه سبب الضمان كذا الحكم في القابضة بخلاف الشرا  
بالتن فيها لأن الأمة أصل في المبيع والحاصل جواز الإقالة في السلم قبل هلاك  
الجارية وبعد بخلاف البيع **تقلا** لا البيع لي عند قابض الإقالة من المشتري  
فان لم يقدر على تسليمه للبائع بطلت الإقالة والبيع بحاله فينه والقول



مدعى الزيادة والتأجيل **الانسان الوصف** وهو الرداءة **والاجل** والاصل  
ان من خرج كلامه تعقبا لقول صاحبه بالاتفاق فان خرج  
ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول المدعى الصحة عنده وعندهما المنكر  
**ولو اختلفا في مقداره فالقول بالطالب مع يمينه** لانكاره الزيادة  
**واي برهن قبل وان برهننا قضى بيمينه المطالب** لانباتها الزيادة  
**وان اختلفا في مضيه فالقول بالمطالب** اي المسلم اليه يمينه الا ان برهن  
الاحزان برهننا بيمينه المطالب ولو اختلفا في السلم بخالف الاستحسانا  
فتح **والاستصناع** هو طلب الصنعة **بالاجل** ذكر على الجبل الاستعمال لا  
الاستعمال فانه لا يصير لما سلم فتعتبر شرائطه **جزئي فيه تعامل لا مالا**  
وقالا الاول استصناع **وبدونه** اي الاجل **فيما فيه تعامل** الناس بخلاف حقيقة  
**وطست** بمهملة وكدره في الغريب في السنين المعجزة وقد يقال طشت **صح**  
الاستصناع **بيعا لا عقدا** على الصحيح ثم فرغ عليه بقوله **يجب الصانع على**  
**عمله ولا يرجع الامر عنه** ولو كان عده لما لزم **والمبيع هو العين لا العمل**  
فلا فالبردي **فان جاء الصانع بمصنوع غيره او بمصنوعه قبل العقد**  
فاخذه **صح** ولو كان المبيع عملا لما صح **ولا تعين المبيع** لداي الامر بالارضاه  
**نصح بيع الصانع لمصنوعه قبل روية امرة** ولو تعان لم يصح بيعه **وله**  
**اي الامر اخذه وتركه** بخيار الروية ومفاده انه لا خيار للصانع بعد روية  
المصنوع له وهو الاصح **نهر ولم يصح فيما يتعامل به كالنوب الا بالاجل** كالمس  
فان لم يصح فسد ان ذكر الاجل على وجه الاستعمال وان للاستعمال كعلي  
ان تفرقة غذا كان صحيحا فشرع السلم في الدبس لا يجوز في جارة جواهر  
الفتاوي لو جعل الدبس اجرة لانه ليس بمثل لان كثر عتقته ولذا لا يجوز  
السلم فيه فلا يجب في الذمة حتى لو كان عينا جاز قلت وتجي في الغصب ان  
الربو القطر واللحم والفحم والاجر والصابون والعصفر والسرقة والجلود  
والصدم وبر مخلوط بشيء فممي فليحفظ انتهى **باب للتفرقات**  
من ابوابها وعبر في الكثر عسا الله مشواره وفي الدرر عسا الله شتي والغني واحد

الشرعي ثونا او فرسا من خرق لاجل **ستيناس الصبي لا يرفع ولا قيمة**  
له ولا يضمن متلفه وقيل **بخلافه** يصح ويضمن قيمته وفي آخره خطر المجتبى  
عن ابي يوسف يجوز بيع اللعبة وان يلعب بها الصبيان **وصح بيع الكلب**  
ولو عقورا **والفهد** والفيل والقر **والسباع** بساتر انواعها حتى الهرة  
وكذا الطيور **على** سوى المختار وهو المختار للانتفاع بها ويجلد كما  
قدمناه في البيع الفاسد التمسح بالقرود وان كان حراما لا يمنع بيعه بل يكرهه  
كبيع العصير سحر ولها ينه **فشرع** لا ينبغي اتخاذ كلب الا لحفظ لثرو  
غيره فلا باس ومثله سائر السباع عيني وجاز اقتناؤه لصيد وحراسته  
ما سته وزرع اجماعا **كما صح بيع حمام كس** **وصح هبته قيمته** وادنى القيمة  
التي تشتترط لجواز البيع فليس ولو كانت كسرة خبز **لا يجوز** قيمته  
**كما لا يجوز** بيع هوام الارض **كالخنفساء** والقنطرة والقنطرة والوزغ  
والضف **والهوام الجربا** **السرطان** وكلما فيه سوى سمك وجوز في القيمة  
بيع ما ادرى من كسقفور وجلود خز وجلد الما لوجيا واطلق الحسن الجوار  
وجوز ابو الليث بيع الحيات ان انتفع بها في الادوية والا وود في  
البدايع بانه غير سيد لان الحمر شرعا لا يجوز الانتفاع به للتداوي  
فلا تقع الحاجة الي شرع البيان **وجوز بيع دهن خبيل** اي متجس كقدنا  
في البيع الفاسد **ويستتبع به للاستصناع** في غير مسجد كما مر **والذي كالمسلم**  
**في بيع كسوفه** ودا وغيرها **غير الخنزير والخنزير وميتة لم تمت خنزير**  
**انها بل بخو خنق** واذج مجوسي فانها كخنزير وقد امرنا بتركهم وايديتوا  
**وصح شراؤه** اي الكافر كما قدمناه في البيع الفاسد **عبد اسلام او مصحفا**  
او شقصا منها **ويجبر على البيع** ولو المشتري صغيرا اجبر وليه فلو لم يكن  
اقام القاض له وليا وكذا الواسم عبده ويتبعه طفله ولو اعتقه او كاتبه  
جاذ فان تجر اجرا ايضا ولو دبره او استولدها سعيها في قيمتها ويوجع  
ضربا لو طئه مسلمة وذلك حرام **فشرع** من عا دته شرا المراد ان يجبر على  
بيعها دفعا لفساد نهر وغيره وكذا محرم اخذ صيدا يومه با رساله واسلم



مقرض الخمر سقط ولو المستقر من ذواتان وطى زوجة الامه المستتره اليه  
انكحها مستتر بها قبل قبضها قبضت تريها المحصوله بتسليطه فصار فعله كغله  
لا مجرد نكاحها استحسننا فلما انقضى البيع قبل القبض بطل النكاح في  
قول الثاني وهو المختار وقيد الكمال بما اذا لم يكن بطلانه بغيرها فلو به قبل  
القبض لم يبطل النكاح وان بطل البيع فيلزم له المهر المستري فتح استري شيئا  
منقولاً اذا العقار لا يبعده القاض وغاب المستري قبل القبض ونقد الثمن  
عيبه معروفة فاقام بايعة بنته انه باعه منه لم يبيع في دينه لا مكان ذهابه  
اليه وان جهل مكانه ببيع المبيع اي باعده القاض او ما موده نظرا للغايب  
وادي الثمن وما فضل بمسكه للغايب وان نقصت بغيره لبايع اذا ظهره وان  
استري اثنتان شيئا وغاب واحد منهما فلما صار دفع كل ثمنه وجبر البايع  
على قبول الكل ودفع الكل الحاضر وله قبضه وجسه عن شركه اذا حضر  
حتى ينفذ شركه الثمن بخلاف احد المستاجرين والفرق ان البايع جسد  
المبيع لاستيفاء الثمن فكان مضطرا بخلاف المجر الا ان شرط  
تحويل الاجرة باع شيئا بالف مثقال ذهب فضة نصفاه اي بالمثقال فجب  
خمسائة مثقال من كل منها لعدم الاولوية في بيعه شيئا بالف من الذهب والفضة  
تنصفا وانصرف للوزن المعمود فالنصف من الذهب مثاقيل والنصف من  
الفضة دراهم ومثله على كل حنطة وشعر وسهم لزم من كل ذلك وهذا  
قاعدته في المعاملات كلها كالمهر وصية ووديعة وغصب وجارة وبدل خلع  
وغيره في موزون ومكيل ومعدود ومذروع عيني وقوله وزن سبعة تقدم  
في الزكوة واذا الكمال ان اسم الدراهم ينصرف للمتعارفين في بلد العقد  
فتعصر ينصرف للفلس واذا في النهر ان قيمته تختلف باختلاف الا زمان  
فاثني اللقائين بانه يساوي نصفاً وثلاثة فلس فلو اطلق الواقف الدراهم اعتبر  
بفضه ان عرف والا صرف للفضة لانه الاصل كما قيده بالنقرة كواقف  
الشجونية ونحوها فقيمة درهما نصفان واذا المص ان النقرة تطلق على  
الفضة والذهب على الفلوس الخاس بعرف مصر الا ان فلا بد من مرجح فان لم

يوجد العمل على الاستيانات القديمة للوقف كما عولوا عليها في نظائره كعقبة  
خراج ونحوه قال ربه افنى المثل ابو السعور افندي ولو قبض زينا بدراجه  
كان له على خراجها لربه فلو علم وانفق كان قضا اتفاقا ونفق او انفق  
فلو قاما رده اتفاقا فهو قضا الحقه فقال ابو يوسف اذا لم يعلم برمثل زينه  
ويرجع بحبيده استحسننا كما لو كانت متوقفة او مرسلة واختاره للفتوى  
ابن خال قاست وجهه في الحجر والنهر والسر بنبلانية فيه يفتي ولو فزع او باض  
طير في رصه لرجل او تكسر فيها طير اي انكسر رجله بنفسه فلو كسر هارجل كان  
للكايسر الاخذ فلو لاخذ تسبق يده لمباح الا ان هذا ارضه لذلك فهو له  
او كان صاحب الارض قريباً من الصند بحيث يقدر على اخذه لو مديده  
فهو له ما حلي لا يرضى له منه فلو اخذه غيره لم يملكه نهراً وكذا مثل ما مر  
صيد يتعلق بحبله نصبت للجفاف او دخل دار رجل ودرهم وسكر نثر  
فوقع على ثوب لم يملكه سابقاً ولم يكن لاحقا فلو اعمده او كفه ملكه بهذا الفعل  
فروع غسل الخوف في ارضه ملكه مطلقاً لانه صار من اثارها مستري  
في اوطاف طلب المستري ان يكتب له البايع صكاً لا يجبر عليه ولا على الاستياد ونحوه رج  
اليه الا اذا جاء بعدول وصك فليس له الاستياع من الاقرار المستري قطناً  
فغزله امراته فكل له المرأة اذا كفت بلا اذن الورثة كفن مثله رجعت  
في التركة ولو اكتر لا ترجع بشيء قال احمد انه ترجع بقيمة كفن المثل لا يبعد  
اكتب حراماً واشتري به او بالدراهم المغصوبة شيئا قال الكرخي ان نقد قبل  
البيع تصدق بالبرج والا لا وهذا قياس وقال ابو بكر كلاهما سواء ولا يطيب  
له وكذا لو اشتري ولم يقل به الدراهم واعطى من الدراهم دفع ماله مضاربة  
لرجل جاهل جازا اخذ ربحه ما لم يعلم انه كتب المحرام من رمي ثوبه لا يجوز  
لاخذ اخذه ما لم يقل حين رمي لياخذه من اراد باع الاب صنعة طفلة والا  
مفسد فاسق لم يحسن بيعه استحسننا بشرت لطفها على ان لا ترجع عليه  
بالثمن جاز وهو كالهبة استحسننا قال الاسير اشتري او فكتي فشره  
رجع بما ادي كانه اقرضه ولو قال بالف فشره باكر لم يلزمه الفضل



لانه تخليل لا شري شراد اراود بن وتاذي جيرانه ان على الدوام منع وعلى الذر  
تعمل منه شري لهما على انه لحسنهم فوجدوا محرم له الرد قال زلي من هذا  
الحسن الثلاثة ابطال فوزن له خير ومن هذا الخبر فوزن لم يخبر شري بزاخرينا  
فاذا هو ربي او شري برابط فاذاهو بزاخرينا ان قايما رده وان مستهلكا  
فعليه مثله ساوم صاحب الزاج فرفع له قد حاي نظره فوقع منه على اقتراح  
فانكسر فاضن الاقتراح لا القدر شري بخرجه باصلها وفي قلعهما من الاصل ضرر  
بالبايع يقطعه من الارض من حيث لا يتضرر به البايع ولو انه من سقطه  
حاي بطلان القالع ما تولد من قلعه دفعه راضيه زيوفا فكسرها المشتري لا شيء  
عليه ونما صنع حيث غشيه وقاية وكذا الودع اليه ينظر اليه فكسره لا بأس  
بيعه المقتسوس اذا انما كان ظاهرا من ذلك قال ابو حنيفة في حطة خط  
الشعر والشعر يري لا باع من سبعة فوات طحا به لا يبيع وقال الثاني ان يبيع  
قصة بخلاف لا يبيعها حتى يباع لكل شيء لا يجوز ان يبيع في ان يقطع ويقاقب  
صاحبها ان ينفقه ويخرج منه شري لهما فوجدوا محرم له الرد قال زلي من هذا  
لا ينفقها حتى يبعدها شري بالمدد ثم يبيعها لغيره او يبيعها لغيره فكله  
شري لهما با ببعدها على ان يوفي ثمنه بغيره وقد لم يجرى له الا ببيع نصف  
ارصه بشرط خراج كلها على الشري فهو فاسد اذا خذ الخراج من الاكاره ان يرجع  
على الدهقان استحسانا شري للكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الاكاره بالبيع  
وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يجرى ببيعة قضاء درهما وقال انفق فان جاز  
والافزده على فقبل ولم ينفقه له رده استحسانا بخلاف جارية وجدها عيبا فقال  
اعرضها او بيعها فانفقت والاردها فعرضها على البيع سقط الرد قال ابو حنيفة اذا  
وطئ رجل امته ثم زوجها مسكنا فللزوجة وطئها بلا استبراء وقال ابو يوسف استنج  
ولا يقرنها حتى تحيض حبضة كما لو استراها كما سيجي في الحظر والكل من المتقط  
**ما يبطل بالشرط الفاسد لا يبيع تعليقه** به هنا اصلان احدهما ان كل ما كان  
مبادلة بما لا يفسد بالشرط الفاسد كالبيع وما لا فلا كالقرض بينهما ان كل ما كان  
من التعليلات او التقييدات كرجعة يبطل تعليقه بالشرط والاصح ان ي

والتزاسات بخلافهما كالمح وطلاق يصح مطلقا في اطلاقاات وولايات وتخرجات  
بالملازم بزاريه فالاول اربعة عشر على ما في الدرر والكنز جارة الوقاية **البيع** ان  
علقه بكلمة لا يعلو على ما بينا في البيع الفاسد **القسم** الثاني اما قسمه القيمي فتصح  
بجواز شرط وروية **والاجازة** التي قوله اذا جاز من الشتر فقد اجزئك اري بكذا  
يصح به يفتي عما ديه وقوله لغاصب اري فزغها ولا فاجزئها كل شهر بكذا كما سيجي  
في متفرقات الاجازة مع انه تعليق بعد من التفرغ **والاجازة** بالزاي فتقول البكر  
اجزئك النكاح ان رضيت اري لاجازة بزاريه وكذا كل ما لا يبيع تعليقه بالشرط اذا انعقد  
موقوف لا يصح تعليق لاجازة بالشرط بحر فقصها على البيع تصور **والزوجة** قال  
المصنف انما ذكرتها بعد الذكر وغيره قال شيخنا في جرحه وهو خطأ المصنف بالشرط  
لا بطلان بالشرط اعتبارا بالاصلها وهو النكاح واطال الكلام لكن تعقبه في الشهر  
وتقرب بانها لا تنقضي الشهر وهو له رجة امه على حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل  
بالشرط بخلاف النكاح **والصلح** عن مال بال وري وغيرهما في الشهر الظاهر الاطلا  
حتى لو كان سكوت او انكار فدا في حقه المنكر ولا يجوز تعليقه **والا ببيع الدين**  
لانه تعليق من وجه الا اذا كان الشرط متعارفا او علقه باسم كايين كان اعطيه  
شركي فقال ابرك وقدا عطاء مع وكذا بونه ويكون وصية ولو وارثه على ما جئته  
في الشهر **والا ببيع الدين** فانها ليسا مما يخلف به فانه يحجز تعليقها بالشرط  
وهذا في احدي الروايتين كما بسطه في الشهر والصحة المحاق الاعتكاف بالذرة  
بالمزارة والمعاملة اى المساواة لانها اجازة والاقول الا اذا علقه على العدا وبو  
فيجوز ويلزمه الحال يمين والواقف الرابع عشر التحكيم كقول المحكمين اذا اهل الشهر  
ثانه صلح معنى لا يبيع تعليقه ولا اضافة عند التلج وعليه الفتوى كما في قضا الخا  
وبقي ابطال الاجل في الزاوية ان يبطل بالشرط القاسد وكذا المحرر على ما في  
الاسماء وما يبيع ولا يبطل بالشرط القاسد لعدم المعاوضة المالية ببيعة وعشر  
على ما عده الله تبعا للعيبي وزدت ثمانية القرض والصدقة والنكاح والطلاق  
والخلع والعتق والرهن والارضا كجعلك وصيا على ان تزوج بنتي والوصية  
والشركة والمضاربة وكذا القضا والامارة كويستك بلدكنا مويدا صح وبطل



الشرط فله عزله بل بجهة وهل بشرط الصحة عزله كدرسا يده السلطان  
ان يقول عزالتا بيدافتي بعضهم بذلك واختار في النهى اطلاق الصحة وفي البراز  
لو شرط عليه لا يرثي ولا يشرب الخ ولا يتنقل قول واحد ولا يسمع خصوصية زيد  
التقليد والشرط والكفالة والحوالة الا اذا شرط في الحوالة الاعطاس من من دار  
المحيل ففسد لعدم قدرته على الوفاء بالملتزم كما عراه المصنف للبرازية واجاب  
في النهى بان هذا من المحال وعد وليس الكلام فيه فليجروا لوكالاته والاقالة والكتابة  
الا اذا كانت الفسادة في أصل العقد في نفس البلد ككتابة على خمر ففسد به وعليه  
يجل اطلاقهم كما حرمه خسر واذن الصديق التجارة ودعوة الولد كهذا الولد  
منى ان رضيت امرأتى والصلح عن دم العمد وكذا لا يولد ولم يذكره ككتمان  
بالصلح دون وعن الجحاحة الخ وفيها الحق والادان من القسم الاول  
مخاتبة غصب ودعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة وكفالة  
المؤجر والمستأجر على المأذون له والقبض وامان القن الشاه ومعه  
الذمة وتعلق الرد بالعيب وتعلقه بجوار الشرط وعزل القاض كغيره لكان  
شاه فلا ان يمتنع بطل الشرط لما ذكرنا انها كلها ليست بمعاوضة مالية  
فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة ويبقى ما يجوز تعلقه بالشرط وهو مختص  
بالاستقاطات المحضة التي يحلف بها كطلاق وعناق وبالاتزامات التي يحلف  
بها كخ وطلاق والتوقيات كقضاء وامانة عيني ويعلق في النهى الاول  
التجارة وتسليم الشقة والاسلام وحرر المصنف دخول الاسلام في القسم الاول  
لانه من الاقرار ودخول الكفر هنا لا يترك ويصح تعلقه به وحوالة وكفالة  
واجر اعطاه بل لا يسمي بها تصح ايضا فله الى الزمان المستقبل الاجارة وفسخها  
والمرارة والمعاملة والمضاربة والوكالات والكفالات وايضا الوصية  
والقضاء والامانة والطلاق والعناق والتوقف في اربعة عشر وبقي العارية  
والاذن في التجارة فيصح ان مضافتي ايضا عمادية وما لا تصح اضافته الى  
المستقبل عند البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهدية والتملك  
والرجعة والصلح عن مال والابرا عن الدين لانها تملك كالتحال فلا

تضاف للاستقبال كما لا تعلق بالشرط لما مضى القار وبقي الوكالات علق  
الساني للفتي به **باب** **الصرف** عونه بالباب لا الكتاب بل من  
انواع البيع هو لغة الزيادة وشرعا بيع الثمن بالثمن اي ما خلق للتمدية  
ومنه المصوغ جنسا بجنس او بغير جنس كذهب بفضة ويشترط عدم التماثل  
والخيار والتماثل اي المتساوي وزنا والتقابض بالبراجم لا بالتخلية قبل  
الاقتراق وهو شرط بقائه صحيحا على الصحيح ان اتحاد جنسا وان وصية  
اختلجا جودة وصياغة لما سرفق الربا والايان لم يتجاشأ شرط التقابض  
لحرمة الشا فلو باع النقد من احدهما بالآخر جزافا وبفضل وقفا ايضا  
فيه اي المجلس صح والعوضان لا يتبعان حتى لو استقرضا فاديا  
قبل اقتراقهما او اسكاما اسارا اليه في العقد واديا مثلهما جازو بعد  
الصرف بخيار الشرط والاجل لاختلافها بالقبض ويصح مع اسقاطها في المجلس  
لزوالم مانع وصح خيار ردوية وعيب في مصوغ لا نقد فشرع الشرط  
الفاسد يلحق بأصل العقد عنده خلافا لشرطه **بعض الثمن لا يوفى**  
**منه ينتقض فيه فقط لا يتصرف في ثمن الصرف قبل قبضه** لو جوب حق الله  
فلو باع دينا بدين لا يملكه **بشرط** **بها** قبل قبضها **ثوبا** مثلا **فسد بيع**  
**الثوب** والصرف بحاله **بائع امة تعدل الف درهم مع طوق فضة** في عنقها  
**قيمة الف** انما بين قيمتها ليفيد انقسام الثمن على الثمن اجماله غير جنس الطوق  
والاقالة لغيره لو زنت الطوق لا قيمته فقدم مقابل به وباقى بالجارية  
**بالفني** متعلق ببيع **ونقد من الثمن الف او باعها بالفين الف نقد والف**  
**نسيئة او باع سيفا خلية خمسون** ويخلص بلا ضرر فاعده بما ياتي **لقد**  
**خسبت فما نقد فبق ثمن الفضة** سوا سكتا **وقال** خذ هذا من ثمنها  
تحرر الجواز وكذا لو قال هذا للمحل حصه السيف لانه اسم للخلية ايضا  
لادخلها في بيعه تبعها ولو زاد خاصة فسد البيع لانه لا احتمال فان  
**اقترا من غير قبض بطل في الخلية فقط** وصح في السيف ان **تخلص بلا**  
**ضرر** كطوق الجارية **وان لم يخلص لا يضر بطل اصلا** ولا صلة انه متى



بيع نقد مع غيره كغضاض من ركنين يتقدم من جنسه وخرطت زيادة الثمن  
فلم يملكها او اقل او جهل ولو تغير جنسه شرط التقابض فقط ومن باع  
انما فخته بفضته او بذهب فنقد بعض ثمنه في المجلس ثم افرق ما حقه فيما  
قبض واشتركا في الاثر لانه صرف ولا خيارا للمشتري لتعيينه من قبله  
بعد نقله بخلاف حاله بعضا حذو الصديق قبل القبض فتخير لعدم  
منعه وان استحق بعضه اي الا اذا اخذ المشتري ما يقع بقسطه  
او زاد لتعيينه بغير منعه قلت ومفاده تخصيصا مستحقا به بالبيعة  
بالاقرار فليحذر وان باع المستحق قبل دفع الحاكم العقد جاز العقد  
اختلفوا متى ينفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق وظاهر الرواية انه لا ينفسخ  
ما لم يقبله وهو لا يقع وكان الثمن له يا حذو البايع من المشتري  
وسلم له الا ان يفرق ما بعد الاحازة ويصير العاقد وكلاهما  
فتعلق احكام العقد به دون التخيير حتى يبطل العقد بمفارقة العاقد  
دون المستحق جوهره ولو باع قطعة نفقة فاستحق بعضها اخذ المشتري  
ما يقع بقسطه بلا خيار لان التبعيض لا يضرها وهذا لو كان الاستحقاق  
بعد قبضها وان قبل قبضها له الخيار لتفرق لصفقة وكذا الدينار  
والدرهم جوهره وضع بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين بصرف  
الجنس بخلاف جنسه ومثل بيع درهمين بدينارين بدينارين  
وكري بغيره وكذا بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينارين  
صع بيع درهمين ودينارين غلة بفتح فتشديد ما يبرده بيت المال  
ويقبل التجار بدرهمين محضين ودرهم غلة للمساواة وزنا وعدم  
اعتبار الجودة وضع بيع من غلة عشرة دراهم دين من هي لداي من  
داينه وضع بيعة منه دينارين بها اتفاقا وتقع القاضة بنفس العقد  
اذ لا راي في دين سقطا وبيعه بعشرة مطلقا عن التقييد بدين عليه ان دفع  
البايع الدينار للمشتري فتقاصا العشرة الثمن بالعشرة الدين ايضا  
استخسانا وما غلبت غلبة وذهب فضة وذهب حكما فلا يصح بيع

الحال صري ولا بيع بعضه ببعض الامتساويا وزنا وكذا لا يصح الاستحقاق  
فيها الا وزنا كما شرع فيه باليه والغالب عليه الغش منها في حكمه عند اعتبار  
للغالب فصحيحه بالخيار ان كان الخالص اكثر من الغشوس ليكون قدره  
بملكه والزيادة بالغش كما مر ويجنبه متفاضلا وزنا وعددا بصرف الجنس  
لخلافه بشرط التقابض قبل الافتراق في المجلس في الصورتين لضرر التمييز  
وان كان الخالص مثله اي مثل الغشوس واقل منه او لا يدري فلا يصح  
البيع للربا في الاولين ولا حتم اليه الثالث وهو اي الغالب الغش لا يتبعين  
بالتعيين ان راجع لتعيينه كم والايروح تعيين به كساعة وان قبله البعض  
فكرتوف فيستحق العقد بجنسه زينا ان علم البايع بحاله والا فبجنسه  
جيدا وضع المبايع والاستحقاق من باي وضعه عملا بالصرف فيما لا يفرق فيه  
فان راجع وزنا فيه او عددا فيه او بها فبكل منها وللنساء ويغش نفسه  
وذهب لغالب المقضة والذهب تباع واستحقاقه فبكلها بحال الوزن  
الا اذا اشار اليها كما في الخلاصة واما في الصرف فكذلك الغش فيصير بالاعتبار  
للاشتري ثانيا بغير الغش وهو نافق او بفلسون نافقة فكسده ذلك قبل  
التسليم للبايع بطل البيع كما لو انقطعت عن ايدي الناس فانه كالكسار وكذا  
حكم الدراهم لو كسدت او انقطعت بطل وصحها بقيمة المبيع وبه يفتي رقعا  
بالناس بحرق حقايق وحدا لكساد ان تترك المعاملة بها في جميع البلاد  
فلورا حجت في بعضها التي يبطل بل يتخير البايع لتعجيلها وحدا لا تقطاع عدم  
وجوده في السوق وان وحده في يد الصيارفة وفي لبيوت كذا ذكره العيني  
وابن الملك بالعطف خلافا لما في نسخ المص وقد عزاه للهداية ولم اراه فيها والله اعلم  
وفي البرازية لورا حجت قبل فسوخ البايع البيع عارضا لا لعدم انفساخ  
العقد بلا فسوخ وعليه فقول المص بطل البيع او ثبت للبايع ولاية فسوخه  
والله للوفيق وقد بالكساد دلالة لو نقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على  
حاله اجماعا ولا يتخير البايع وعكسه لو غلت قيمتها وزادت فلذلك  
البيع على حاله ولا يتخير المشتري ويطلب بنقد ذلك العيار الذي كان



وقع وقت البيع فتح وقد بقوله قبل التسليم لانه لو باع **دلال** وكذا فلو  
شاع الغير بغير اذنه بدراهم معلومة واستوفاه فكنسدت قبل  
الى رب المتاع لا يفسد البيع لان حق القبض له عيني وغيره وصح البيع  
بالفلوس النافقة ولان لم تعين كالدراهم وبالحاشية لا حتى يعينها  
كسلع ويجب على المستقرض ان مثل **فلان** القرض **اذ كسدت** ولا وجب  
محدثتها يوم الكسار وعليه الفتوى بخلافه وفيه نظر صاحب الهداية  
وليها ظاهر في اختيار قولها **اشترى شيئا بنصف درهم مثلاً فلوس من**  
**بلايان** عدد لا للعالمية وعليه فلو سئلت باع بنصف درهم وكذا انك  
**درهم وربعة وكذا لو اشترى بدرهم فلوس او بدرهمين فلوس جاز**  
عند النامي وهو لا يصح للعرف كافي **ومن اعطى صير فيا درهم كبرافقا ل**  
**اعطى به نصف درهم فلوساً** بالنصب صفقة نصف **بنصف** من الفضة  
صغراً **الاخبة** صح ويكون النصف اخبة بملكه وما بقي بالفلوس ولو كور  
لفظ نصف رطل في الكل للزوم الربا وما تقرظهم ان **الاول والثاني**  
**الاول من بكل حال وهو النقدان** صحبه **لما** اولاً قول مجتبه اولاً والثاني  
مبيع بكل حال كالتياب والدواب **والثالث بمن من وجب مبيع من**  
**وجه كالمشايخ** فان اتصل بها الباي فتمن والافبيع وانما الفلوس  
فان رايحه فكن من والافكس لم **والثمن من حكمه عدم اشتراط وجوده**  
**في ملك العاقد عند العقد عدم بطلانه** اي العقد **بلايه** اي الثمن **بنصف**  
**الاستبدال** به في غير النصف **والسالم** لا فيها **وحكم المبيع خلافه** اي الثمن  
**في الكلف** شرط وجود المبيع في ملكه وهكذا ومن حكمها وجوب التساوي  
عند المقابلة بالجنس في المقدرات كما تقررت في بيع العينة وتاتي  
متناهي الكفالة وبيع التلجئة وتاتي متناهي الاقرار وهو ان يظهر العقد او  
لا يريد ان يلجى اليه كخوف عدو وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كالهزل كما  
بسطته في او اخر سرحي على النار ونقلت عن التلويح ان الاقسام ثمانية  
وسبعين وعقد له قاضي فان فصلاً اخذ الاكراه ملخصه انه بيع منعقد

غير لازم كالبيع بالخيار وجعله الباقي فاسدا ولو ادعى أحدهما بيع التلجئة  
وانكر الآخر فالقول لمدعي الجدي يمينه ولو برهن أحدهما قبل ولو برهنا فالتلجئة  
ولو تبايعا في العلانية ان اعترف بباينة على التلجئة فالبيع باطل لاتفاقها انها  
هزلا به والافلازم ولو لم تحضرها باينة فباطل على الظاهر مبنية قلت ومفاده  
انها لو توافقا على اوفاق قبل العقد ثم عقدا خاليا عن شرط الوفاق العقد  
جاز ولا عبرة للو اضعته وبيع الوفاق ذكرته هنا تبعاً للدرر وصورته ان  
يبيعه العين بالثمن على ان اذارد عليه الثمن رد عليه العين وسماه الشافعية  
بالرهن المعاد ويسمى ببيع الالهية وبالشام ببيع الاطاعة قبل هو  
رهن فتضمن زوايده وقيل ببيع يقيلا لا تنقاع به وفي اقاله شرح المجمع  
عن النهاية وعليه الفتوى وقيل انه بلفظ البيع لا يكتفي به هنا ثم ان ذكر الثمن  
فيه او قبله او زعمه غير لازم كان بيعاً فاسداً ولو بعده على وجه البيع  
جاز ولو لم الوفاق به لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو الضيق  
كافي الكافي والخائنة واقوة خسرانها المصير في باب الاكراه وابن الملك  
باب الاقاله بزيادة وفي الظهيرة لو ذكر الشرط بعد العقد بان يحق بالعقد  
عنداي حنيفة ولم يذكر ان في مجلس العقد او بعده وفي النهاية ولو باعه  
الاخر بائناً توقفت على اذنه مستريه وفاقاً ولو باعه المشتري للبايع او ورثه  
حق الاسترداد وفاقاً في الشريعة لانه ان ورثته كل من الباي والمشتري  
تقوم مقام مورثه نظر الحاجات الرهن فليحفظ ولو استأجره باعه  
لا يلزمه الاجر لانه رهن كما حتى لا يحل الانتفاع به قلت وفي فتاوي  
ابن الحلبي ان صدرت الاجارة بعد قبض المشتري المبيع وفاقاً ولو للبائ  
وحده فهي صحيحة والاجارة لازمة للبايع طول مدة التواجد ان انتهى  
قلت وعليه فلو مضت المدة وبقي في يده فافتي علما الروم اجر المثل  
ويسمونه ببيع الاستغلال وفي الدرر صح ببيع الوفاق في العقار مستحباً  
واختلف في المنقول وفي الملتقط والمبنية اختلفا ان البيع بات او  
وفاجدا وهزل فالقول لمدعي الجدي والبتات الابقرية الهزل والوفا



قلت لكن ذكر في الشهادات ان الحق للمدعي الوفا استحسانا كما سيجي  
فليحفظ ولو قال البائع بعتك بياحنا قال القول له الا ان تدعي الوفا  
بنقصان الثمن كثير الا ان يدعي صاحبه تغير السعر وفي لاسباه في احوال  
قاعدة العادة محكمة عن المينة لو دفع غزلا الى حاكم لينسجده بالنصف  
جوزة منساج بخاري للعرف ثم نقل في اخرها عن اجارة البزاز ان به  
افتي منساج بلخ وحوارم وابو علي السفي قال والفتوي على جواب الكتاب  
للطمان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص وفيها من البيع الفساد القوي  
السادس في بيع الوفا انه صحيح للحاجة للناس فزارا من الربا وقالوا ما ضا  
على الناس امر الا ان شيع حكمه كنه قال والحاصل ان المذهب عدم اعتبار  
العرف الخاص ولكن افتي كثير باعجابه قال القول على اعتباره ينبغي ان يفتي  
بان ما يقع في بعض الاسواق من خلو الحوائيت لازم ويصير الخلو في الحائت  
حقا له فلا يملك صاحب الحائت اخراجه منها ولا جارتها الغرم ولو كانت  
وقفا وكذا اقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف لعقها النزول عن  
الوظائف بما يعطى لصاحبها فينبغي الجواز وان لم يزل له وقبض منه المبلغ  
ثم اراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله قلت وايدى في  
زواهر الجواهر بما في واقعات الصريري رجل في يده دكان فغاب فزفع  
الموتى امره للقاء ففتح وادارته ففعل الموتى ذلك وحضر الغائب  
فها ولي بدكانه وان كان له خلو فهو ولي بخاوه ايضا وله الخيارات في ذلك  
فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء اجازها ورجع خلو  
على المستاجر ويومر المستاجر اذا كان رضى به والا يومر بالخروج من  
الدكان انتهى فليحفظ **كتاب الكفالة** مناسبتها للبيع  
لكونها فيه غا كما وكونها بالامر بالامر معا وضمة انتهى هي لغة الضمة وكل  
ابن القطاع كفله وكفلت به وعنه وتسايت لها وضمة **دومة الكفيل**  
**الى دومة الاصيل في المطالبة مطلقا** بنفسه وبدن او عين كغصوب وكقوم  
كما سيجي لان المطالبة نعم ذلك ومن عرفها بالضم في الدين انما اراد تعريفا

الان عدم اشتراط صحة الدعوى بصحة لجهالة المدعي به حتى لو برهن لم  
يقبل بالم يدع اقراره به **ورجع** المدعي عليه **بجسته** في دعوى **كل ما ان استحق**  
**شئ منها** لغوات سلامة المبدل قيد بالجهول لانه لو ادعى قدرا معلوما  
كرهها ليرجع ما دام في يده في ذلك المقدار وان بقي اقل رجع بحساب ما استحق  
منه **فشرع** لو صالح من الدناير على راحم وقبض الدراهم فاستحققت بعد التفرق  
رجع بالدناير لان هذا الصلح في معنى الصرف اذا استحق البدل بطل الصلح فوجب  
الرجوع درر وبنها فزوع اخذ فلتنظر وفي منظومة المحبته مهر منها  
لو مستحقا ظهر للبيع **له** على بايعه الرجوع **بالبئ** الذي قد دفعه **الا اذا البائع** عنها  
بانه كان قديما استري **ذلك** من المشتري **بالبئ** لو استري خراجه ونفقا **سبعا** على تعمر فار  
ذاك يسوي بعدا كما **ثم** استحق رجل تمامها **فالمشتري** في ذلك ليس جها **على** الذي غدا التكر **بايعا**  
ولا على المشتري مطلقا **بذل** الذي كان عليها انفقا **وان** بيع مستحقا ظهر **ثم** يقع اتفاق على **المشتري**  
به فصالح الذي ارعاه **صلحا** على شئ له اراه **يرجع** في ذلك البطل الثمن **على** الذي اعده **سبعا**  
وفي المينة شري رارا وبني فيها فاستحققت رجع بالبئ بقيمة البناء مينا على  
البائع اذا سلم التقض اليه يوم تسليمه وان لم يسلّم فبالبئ لا غير كالمواستحق  
بجميع بنائها لما تقر ان الاستحقاق متى ورد على مالك المشتري لا يوجب الرجوع  
على البائع بقيمة البناء ولو حضر بيرا او نفق البالوعة او رم من الدار شيئا ثم  
استحققت لم يرجع بشئ على البائع لان الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة  
كما في مسألة الخدابة حتى لو كتب في الصك فيما اتفق المشتري فيها من نفقة  
او رم فيها مرمية فعلى البائع يفسد البيع ولو حضر بيرا وطواها يرجع بقيمة  
الطوا بالقيمة للحرف فاذا شرط ففسد وكذا لو حضر ساقية ان قنطر عليها رجع  
بقيمة المقنطرة لا بنفقة حفر الساقية وبالحجكة فانما يرجع اذا بني فيها او غرس  
بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الى البائع فاليرجع بقيمة حص وطين وتامر في الفضل  
الخامس عشر من الفصولين وفيه شري كرمها فاستحق نصفه لدار الباقى ان  
لم يتغير في يده ولم ياكل من عمره ولو شري رضى من فاستحققت احدهما ان قبل  
القبض جز المشتري وان بعده لزمه غير المستحق بجسته من الثمن بلا خيار ولو



استحق الغدا والبقية لم يرجع بما اتفق ولو استحق ثياب القن او بردعة الحمار  
لم يرجع بشئ وكل شئ يدخل في البيع تبعا لاحصته له من الثمن ولكن بخير  
المشتري فيه فنية ولو استحق من يد المشتري الاخرى كان قصي على جميع الباعة  
ولكل ان يرجع على بايعه بالثمن الا اعادة بينه لكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه المشتري  
عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف له قال لا ترى ان المشتري الثاني لو ابر الاول من  
الثمن كان الاول الرجوع كما لو وجد العبد حرا فلكل الرجوع قبل خاتمة لكن في  
الفضول ما يخالفه فنية ولو اشتري عبدا فاعتقه بما لا اخذه منه ثم استحق استحق  
العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعتق ولو اشترا دارا بعبد واخذت بالشفعة  
ثم استحق العبد بطلت الشفعة وياخذ البايع الدار من الشفع لبطالان البيع  
**باب السلم هو لغة** كالسلف وزنا ومعنى وشرا **بيع اجل** وهو المسلم  
فيه **بيع اجل** وهو راس المال **وركنه** ركن البيع حتى ينقضي بلفظ بيع في الاصح **ويسمى**  
**صاحب الدراهم** **رب السلم** والمسلم بكسر اللام **ويسمى** **الخير المسلم اليه** **والحنطة**  
**مثلا** **المسلم فيه** والثمن راس المال **وحكمه** **ببوت** **المسلم اليه** **ولرب السلم**  
**في الثمن** **والمسلم فيه** فيه لفظة شر مرتب **ويصح** فيما يمكن ضبط صفته كجودته  
ورداوته **ومعرفة قدره** **وكيل وموزون** **وخارج** بقوله **شئ الدراهم** **والدراهم**  
لانها اثمان فلم يحز فيها السلم خلافا للمالك **وعندي** **متقارب يجوز** **وبعض**  
**وفلس** **وكتري** **ومشمس** **وتيز** **ولان** بكسر الباء **واحد** **عليه** **بعض** **بين** **صفته** **وكان**  
ضربه خلاصه **وزرع** **كقوب** **بين** **قذاره** **طولا** **وعرضا** **وصفته** **تقطن** **وكتان** **ومر**  
**منها** **وصنعته** **كعمل** **السام** **او صرا** **او زيدا** **وعمر** **ورقته** **او غلظه** **وزنه**  
**ان** **بيع به** **فان** **الدراج** **كلما** **اقل** **وزنه** **زادت** **قيمتة** **والحدود** **كلما** **اخذت**  
**زادت** **قيمتة** **فلا بد** **من** **بيان** **مع** **الذرع** **لا يصح** **في** **عددي** **متفاوت** **وهو** **متفاوت**  
**مالته** **كبطخ** **وقرع** **ودرور** **ومان** **فلم** **يحز** **عددا** **ابلا** **ميز** **وما** **جاز** **عددا** **زكيا**  
**وزنا** **نهر** **ويصح** **في** **سك** **يلمح** **وبالح** **لغة** **ردية** **وفي** **طري** **حين** **يوجد** **وزنا**  
**وضربا** **اي** **نوعا** **قد** **لها** **الا** **عدد** **الكتفاوت** **ولو** **صغارا** **جاز** **وزنا** **وكيلا** **وفي**  
**الكبار** **روايتان** **تحتي** **الاف** **حيوان** **ما** **خلافا** **للسا** **فعي** **واطرافه** **كرو** **سوا** **كا**

تسليمه لزمن قيمته وسيجي ما الوكيل برقبته **وبوت الكفيل** **وقيل** **براه** **وهبانية**  
**والمد** **هبالا** **اول** **ويرا** **بدفعه** **الي** **من** **كفله** **حيث** **اي** **في** **موضع** **يمكن** **مخاضته**  
**سوا** **قبلة** **الطالب** **ولا** **وان** **لم** **يقبل** **مقتا** **للكفيل** **ازاد** **فخته** **اليك** **فاذا** **ابري**  
**ويرا** **بتسليمه** **مرة** **قال** **سلطه** **اليك** **بحقه** **الكفالة** **اولا** **ان** **طلبه** **منه** **فلا بد** **ان**  
**يقول** **نك** **ولو** **شرط** **تسليمه** **في** **جلس** **لقاضيه** **سلمه** **فيه** **ولم** **يحز** **تسليمه** **في** **غيره**  
**به** **يفتح** **في** **زماننا** **لها** **ون** **الناس** **في** **اعانة** **الحق** **ولو** **سلطه** **عند** **الامير** **او** **شرط** **تسليمه**  
**عند** **هذا** **القاضيه** **فسلمه** **عند** **قاضي** **اخر** **جاز** **يجد** **ولو** **سلطه** **في** **السجن** **لو** **سجن** **هذا**  
**القاضيه** **او** **سجن** **امير** **البلد** **في** **هذا** **المصر** **جاز** **ابن** **ملك** **وكذا** **ايبر** **الكفيل** **بتسليمه**  
**المطلوب** **بنفسه** **لحصول** **المقصود** **وتسليمه** **وكيل** **الكفيل** **لقيامه** **مقامه** **ورسوله**  
**اليه** **لان** **رسوله** **الي** **غيره** **كالاجنبي** **وفيه** **يسترط** **قبول** **الطالب** **ويسترط** **ان** **يقول**  
**كل** **واحد** **من** **هو** **لا** **سلطه** **اليك** **عن** **الكفيل** **در** **من** **كفالة** **اي** **بحكم** **الكفالة** **عني**  
**والا** **لا** **يراب** **ابن** **كال** **فليحفظ** **فان** **قال** **ان** **لم** **واف** **اي** **ات** **به** **عذا** **فهو** **ضامن**  
**لما** **عليه** **من** **المال** **فلم** **يواف** **به** **مع** **قدرته** **عليه** **فلو** **عجز** **لحبس** **او** **مرض** **لم** **يلزمه**  
**للمال** **الا** **اذا** **عجز** **بموت** **المطلوب** **وجنونه** **كما** **افاده** **بقوله** **ارومات** **المطلوب**  
**في** **الصورة** **المذكورة** **ضمن** **المال** **في** **الصورتين** **لانه** **علقا** **الكفالة** **بشرط** **متعارف**  
**فصح** **ولا** **يراع** **عن** **كفالة** **النفس** **احد** **مرا** **التنا** **في** **فلو** **ابراه** **عنها** **فلم** **يواف** **به** **لحجب**  
**للمال** **لفقد** **شرطه** **فيدموت** **المطلوب** **لانه** **لومات** **الطالب** **طلب** **فارته** **فلومات**  
**الكفيل** **طوب** **فارته** **در** **فان** **دفع** **الوارث** **للمطالب** **يري** **وان** **لم** **يدفعه** **حتى** **مضى**  
**الوقت** **كان** **المال** **على** **الوارث** **يعني** **من** **تركة** **الميت** **عيني** **ولو** **اختلفا** **في**  
**الموافاة** **وعدمها** **فالقول** **للمطالب** **لانه** **منكرها** **رجح** **فالمال** **لازم** **على** **الكفيل** **فانه**  
**وفيها** **لواختفى** **المطالب** **فلم** **يحده** **الكفيل** **نصب** **عنه** **القاضيه** **وكيلا** **ولا** **يصدق** **الكفيل**  
**على** **الموافاة** **الا** **بحجة** **ادعي** **على** **اخر** **حقا** **عيني** **او** **مانة** **دينار** **ولم** **يسينها** **اجيدة**  
**امر** **ردية** **لم** **شريعة** **لتصح** **الدعوى** **فقال** **رجل** **للمدعي** **عد** **فانا** **كفيل** **بنفسه**  
**وان** **لم** **او** **فك** **به** **عدا** **فعليه** **ي** **فعلى** **المائة** **فلم** **يواف** **الرجل** **به** **عدا** **فعليه** **المائة**  
**اي** **التي** **بينها** **المدعي** **اما** **بالبينة** **او** **باقرار** **المدعي** **عليه** **وتصح** **الكفالتان** **لانه**



اذابن التعلق البيان باصل الدعوي فتبين صحة الكفالة بالنفس فترتب عليها  
الثانية **والقول** اي الكفيل في **البيان** لانه يدعي صحة الكفالة بكلام السراج  
يفيد استراطا قد اراد المدعي عليه بالمال فليجبر **لا يجبر** المدعي عليه **على اعطاء الكفيل**  
**بالنفس في دعوى حدود وقود** مطلقا وقال بجبره في قود وحد قذف وسرقة كنهج برلانه  
حواري والمراد بالجبر الملازمة لا الحبس **ولو اعطي** برضاه كفلا في قود وقذف  
وسرقة **جاز** اتفاق ابن كمال وظاهر كلامهم انها في حقوقه تعالى لا تجوز لغير  
قلت وسيجيها لاتصع بنفس حدود فليكن التوفيق **ولا حبس فيها حتى يشهد**  
**شاهدان مستوران او واحد عدل** يعرفه القاضي بالعدالة لان الحبس للثمة  
مستوع وكذا تعزير المتهمة بجرائم لا يلزم احدا حضارا حدا فلا يلزم الزوج  
احضار زوجته لسماع دعوي عليها الا في اربع كفيل نفس وسجنان قاض والاب  
في صورتين في الاشباه وفي جانيتهما لابن المصم عزيا لاحكامات العمادية  
الاب يطالب باحضار طفله اذا تعيب فيها القاضي باخذ كفلا باحضار المدعي  
وكذا المدعي عليه الا في اربع مكاتبه وما دونه ووصيه ووكيل اذا لم يثبت المدعي  
الوصاية والكفالة لو كاله وفي شرح المجمع عن محمد اذا كان المدعي عليه معروفا  
لا يجبر على الكفيل ولو كان غريبا لا يجبر اتفاقا بل حقه في اليدين فقط انتهى بابر  
الاصل بابر الكفيل الا كفيل النفس الا اذا قال لاحق لي قبله ولا موكل ولا ليتيم  
انا وصيه ولا لوقف انا متولي له في يرا الكفيل اشباه **وانما كفالة المال فقط به**  
**ولو المال مجهول الا اذا كان ذلك المال دينيا صحيحا** الا اذا كان الدين مشتركا  
كما سيجي لان قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز ظهوره والا في مسألة النفقة المقر  
فتصح مع انها تسقط بموت وطلاق اشباه وكانهم اخذوا فيها بالاستحسان  
للحاجة لا بالقياس والا في بدل السعاية عنده بزازيه وكانه الحق ببدل الكتابة  
والافهول لا يسقط لان قبيل النجيز فياغز اي دين صحيح ولا تصح الكفالة به  
واي دين ضعيف وتصح به **والدين الصحيح هو ما لا يسقط الا بالاداء والابرا**  
ولو حكما بفعل يلزمه سقوط الدين فيسقط دين المهر عطا وعنها الابن الزوج  
للأب والابن الحكمي من الحال **فلا تصح ببدل الكتابة** لانه يسقط بدونها بالتعجز

ولو كفل رادي رجوع بما ادي بجر يعينه لو كفل باسمه وسيجي قيدا حذر **بكفالت** متعلق تصح  
**عنه بالف** مثال المعلوم ومثل المجهول باربعة امثلة **بما لك عليه وبما يدركك**  
**في هذا البيع** وهذا يسمى ضمان الدرك ما دامت الزوجية خائنة **وما غصبك فلا**  
**فعل** ما هنا شرطية اي ان بايعته فعلى الاثما استترته لما سيجي ان الكفالة للبيع  
لا تجوز وشرط في الكل القبول اي ولو دلالة بان بايعه او غصب منه الحال نهر  
ولو باع ثانيا لم يلزم الكفيل الا في كلما وقيل يلزم الا في اذا وعليه تفهستان  
والشرع بالاي ولو رجع عنه الكفيل قبل المبايعة صح بخلاف الكفالة بالذوق  
وبخلاف ما غصبك الناس ومن غصبك من الناس وباعك او قتلك  
او من غصبه وقتله فانا كفيله فانه باطل كقوله ما غصبك اهل هذه الدار  
فانا ضامنه فانه باطل حتى يسمى انسانا بعينه **او عقلت بشرط صحيح** **ملازم**  
اي موافق للكفالة باحد امور ثلاثة بكونه شرطا للزوم لمحقق قوله **ان**  
**استحق البيع** او حالك للودع او غصبك كذا او قتلك او قتل بك او  
صيدك فعلى الدية ورضي به المكفول جاز بخلاف ان اهلك سبع **او شرطا**  
**شرطا لا سحان الاستيفاء بخوان قد مر زيد** فعلى ما عليه من الدين وهو  
قوله **وهو اي والحال ان زيدا مكفول عنه** او مضاربه او مورد عدا او غاصبه  
الكفالة المتعلقة بقدمه لتوسله لاداء **او شرطا التعذر** اي الاستيفاء **خوان**  
**غاب زيد عن المص** فعلى امثله كثيرة فهذه جملة الشروط التي يجوز تعلق الكفالة  
بها **ولا تصح** ان عقلت بغير ملازم **خوان هبت الريح او جال المطر** لانه تعلق  
بالخطر فتبطل ولا يلزم المال وما في الهداية سهو كما حرره ابن كمال نعم لو جعله  
احلا لصحت ويلزم المال للحال فيلحفظ **ولا تصح ايضا جهالة المكفول عنه** في تعلق  
وامانة لا تخير كفالت بما لك على فلان او فلان فتصح والتعيين للمكفول له لانه  
صاحب الحق **ولا جهالة للمكفول له** وبه مطلقا نعم كوقال كفلت رجلا اعرفه بوجهه  
لا باسمه جاز واي رجل اتى به وحلف انه هو بري بزازيه وفي السراجيه قال الضيفه  
وهو يخاف على دابته من الذيب ان اكل الذيب حمارك فاضامن فاكلة الذيب  
ليضمن **خواما ذاب** اي ثبت **لك على الناس** وعلى **احد منهم** فعلى مثال الاول



وكونه ما يفت به احد من الناس معين المفتي **او ما اذاب عليك للناس اولاد**  
**منهم عليك فاعلم** مثال الثاني **لا تصح بنفسك خذ وقصاص** لان النيابة لا تجري  
في العقوبات **ولا جمل دابة معينة مستأجرة له وخدمة عبد معين مستأجر**  
**لها** اي للخدمة لانه يلزم تغير للعقد عليه بخلاف غير المعين او جوب مطلق الفعل  
لا التسليم **ولا يبيع** قبل قبضه **ومرهون وامانة** باعيانها فلو تبسليمها مع  
في الكل رد وروجه الكمال فلو هلك المستأجر مثالا لا شيء عليه ككفيل النفس **ومع**  
**ايضا** لو المكفول به ممنا لكونه دينيا صحيحا على المستري لان يكون صديقا محجورا  
عليه فلا يلزم الكفيل تبعا للاصل فانيته وكذا لو **مغضوب او مقبوضا على**  
**سوء الشرا** ان سمى الثمن والافواه مائة كما مر **ومبيعا فاسلا** وبدل صلح عن  
دم وخلع ومهر خاينه والاصل انما تصح بالايمان المضمونة بنفسها لا بغيرها  
ولا بالامانات **ولا تصح الكفالة بنوعها** **بلا قبول الطالب** او ناييه ولو فوضوا  
**في مجلس العقد** وجوزها الثاني بالاقبول وبه يفتي درر وبناربه واقره في الجي  
وبه قالت الائمة الثلاثة لكن نقل المص من الطرسوسي ان الفتوى على قوامها  
واختاره الشيخ قاسم هذا حكم الانسا **ولو اخبر عنها** بان قال انكفيل بمال  
فلان على فلان **حال غيبة الطالب وكفل وارث المريض** للمريض عنه بامره بانه يقول  
المريض لو ارثته تكفل عنه بما على من الدين فكفل به مع غيبة الغرض **مع** في الصورين  
بلا قبول اتفاقا استحسانا لانها وصية فلو قال لاجنبي لم يصح وقيل يصح  
شرح مجمع وفي المفتح الصحة اوجه وحقق انها كفاية لكن برده عليه توقفها على  
المال ولو احوال غايب هل يومر لعنه بم انتظاره او يطالب الكفيل لم اره وينبغي  
انه وصية ان ينتظر لا على انها كفاية وقيد بامره لان تبرع الوارث بضمائه  
في غيبته لم يصح وروي الحسن لصحة ولو ضمنه بعد موته مع سراج ولعله قول  
الثاني لما مر وفي لزامة اختلاف في الاخبار والانشاء فاقول للمخبر **ولا تصح**  
**بدن** ساقط ولو من وارث **عن حيث يفسد** الا اذا كان به كفيل او رهن  
معراج او ظله مال فيصحب قدره ابن ملكا وحققه دين بعد موته فتصح الكفالة  
به بان خفي على الطريق فتلف به شيء بعد موته لزومه ضمان المال في ماله

278  
وضمان النفس على اقلته لتبوت الدين مستندا اليه وقت السبب هو الحفر الثابت  
حال قيام الزمة بحد وهذا عنده وصحها مطلقا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع  
به احد مع اجماع **ولا تصح كفاية الوكيل بالثمن للموكل** فيما وكل ببيع لان حق القبض  
له بالاصالة فيصير ضمانا لنفسه ومفاده ان الوصي والناظر لا يصح ضمانهما  
الثمن على المستري فيما باعاه لان القبض لهم ولذا لو ابداه عن الثمن مع وضمانه ولا  
تصح كفاية المضارب **لرب المال** به اي بالثمن لما مر ولان الثمن امانة عندها  
فالضمان تغيير حكم الشرع **ولا تصح للشريك دين مشترك** مطلقا ولو بارث  
لانه لو مع الضمان مع الشراكة يصير ضمانا للتبرع جاز كما لو كان صفقتين  
**ولا تصح الكفالة بالعهدة** لاشتباه المراد بها **ولا بالخلاص** اي تخلص ببيع شح  
لحظه عنه نعم لو ضمن تخلصه ولو بشرط ان قدره والابتداء الثمن كان كالدر كعني  
فان **شدة** مئة ادي بكفالة فاسدة رجع كصححة جامع لفصولين ثم قال  
ونظيره لو كفل ببذل الكتابة لم يصح فيرجع بما ادي اذا حسب انه مجبر على ذلك  
لضمانه السابق واقدره المص فلا يحفظ **ولو كفل بامره** اي بامر المطلوب بشرط  
قوله عني او على انه على وهو غير صبي وعبد محجورين ابن ملك **رجع عليه بما ادي**  
ان ادي بما ضمنه والا فيما ضمن وان ادي رذي لملكه الدين بالاداف كان الطالب  
ببنة او ارث عيني **وان يغيره لا يرجع** لتبرعه **ولا يربط الكفيل اصيل بمال قبل**  
**ان يودي الكفيل عنه** لان تملكه بالادان نعم للكفيل خذ رهن من الاصيل قبل  
ادائه خاينه **فان لو زعم الكفيل لازمه** اي لازم هو الاصيل ايضا حتى يخلصه **واذا**  
**حبسه له حبسه** هذا اذا كفل بامره ولم يكن على الكفيل المطلوب دين مثله  
والا فلا ملازمة ولا حبس سراج وفي لاشباه اذا الكفيل يوجب براته للطالب  
الا اذا حاله الكفيل على مديونه بشرط براءة نفسه فقط **وبري الكفيل باداء**  
**الاصيل** اجماعا الا اذا تبرهن على ادائه قبل الكفالة فيبرأ فقط كما لو حلف بحجر **ولو ابرا**  
**الطالب الاصيل واخر عنه** اي اجله **بري** **تكفيل** تبعا للاصيل لا الكفيل النفس  
كما مر **وتأخر الدين عنه** تبعا للاصيل كما اذا صالح المكاتب عن قتل الدم بمال ثم  
كفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله



مطالبة الكفيل الآن اشياء **ولا يعكس** لعدم تبعية الاصل للفرع نعم لو تكفل  
بالحال وجب لا تأجل عنها لان تأجيله على الكفيل تأجيل عليهما وفيه كسر طوق  
الاصل الا براهنا تأجيل لا الكفيل الا اذا وهبه او تصدق عليه وررقلت فيه  
فتاوي بن نجيم اجله على الكفيل تأجيل عليهما وعنايه للحاوي لغديه فيلحفظ  
وفي القضية طالب الدين الكفيل فقال اصبر حتى يحيا الاصل فقال لا تعلو لي  
عليه انما تعلو عليك هل يبرأ اجاب نعم وقيل لا وهو المختار **واذا حل الدين**  
**للموكل على الكفيل بموته لا يحل على الاصل** فلوا داه وارثه لم يرجع لوكفالة  
بامره الا الى اجله خلافا للزفر كما لا يحل للموكل على الكفيل اتفاقا **اذا حل على الاصل**  
**به اي بموته ولو ماتا** خير الطالب **بصلح احدهما رب المال عن الف الدين على**  
**نفسه مثلا بريا الا ان المسئلة مرجعة** فاذا شرط براهما او براه الاصل او كسرت  
براه او اشتهر براه الكفيل وحده كانت فسحا للكفالة لا اسقاطا للاصل الدين  
**فيبراه هو وحده** عن خمسمائة **دون الاصل** فتبقى عليه لالف ويرجع عليه الطالب  
بخمسمائة والكفيل بخمسمائة ولو بامره ولو صالح على جنس اخر رجوع بالالف كما  
مر **صلح الكفيل الطالب على شئ ليس به من الكفالة لم يصح الصلح ولا يحل المال**  
**على الكفيل** خائفة وهو باطلا لانه يعجز الكفالة بالمال والنفس كسر **قال الطالب**  
**للكفيل بريت الى من المال الذي كفلت به رجوع الكفيل** بالمال **على المطلوب**  
**اذا كانت الكفالة بامره** لاقراره بالقبض ومفاده براه المطلوب للطالب لاقراره  
كالكفيل وفي قوله الكفيل بريت **الا الى او ابراه** لا رجوع كقوله انت في حل لا  
ابرا لا اقرارا بالقبض **خلافا لابي يوسف في الاول** اي بريت فانه جعله كالاول  
اي الى قبل وهو قول الامام واختره في الهداية وهو اقرب لاحتمال الزفركا  
اولي نهر معزيا للضمانية واجمعوا انه لو كتبه في الصك كان اقرارا بالقبض  
عملا بالعرف **هذا كله مع غيبة الطالب مع حضرته يرجع اليه في البيان**  
لمراده اتفاقا لانه المحمل ومثل الكفالة الحوالة **ويطلق تعليق البراهة من**  
**الكفالة بالشرط** الغير الملازم على ما اختاره في الفتح والمعراج واقدم المص  
هنا وفي المتفرقات لكن في النظر ظاهر الزيلعي وغيره ترجيح الاطلاق قيد

بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيل مبسوط في الخاتمة **لا يسترد اصيل**  
**ما ادى الى الكفيل** بامره ليدفعه الى الطالب **ان لم يعط طالبه ولا يعمل به**  
عن الادا لو كفلا بامره والاعمال لانه يحل له الاسترداد بحرقه المص لكنه  
قدم قبله ما يخالفه فيجوز **وان رجع الكفيل بدطالب** لانه لما ملكه حيث  
قبضه على وجه الاقتضا فلو على وجه الرسالة فلا تحضنه مائة خلافا للثاني  
**وندره** على الاصيل ان قضى الدين بنفسه **درره** **فيما يتعين بالتعيين**  
كخطة فيما لا يتعين كنفود فلا يتدب وتورده لعل يطيب للاصيل الا شبه نعم  
ولو غنيا عن اية امر الاصيل **كفيله ببيع العينة** اي ببيع العين بالبرج نسيئة  
ليبيعهما المستقرض باقل ليقتضي دينه اخترعه اكله الربا وهو مكروه مذموم  
شرا لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض **للموكل الكفيل** ذكر **قال المبييع للكفيل**  
**وزيادة البرج عليه** لانه العاقد ولا شئ على الامر لانه لما ضمن الحسرات  
او توكل بالمجهول وذلك باطل **كفل** عن رجل **بما ذاب له او قضى له عليه او بما**  
**لزمه له** عبارة الدرر لزم بلا ضمير وفي الهداية وهذا ما صار يذهب المستقبل  
كقوله اطال الله بقاء **فقال الاصيل** **فيهم للمدعي على الكفيل ان له على**  
**الاصيل كذا لم يقبل** براهنه حتى يحضر الغايب فيقضي عليه فيلزمه تبعا  
للاصيل **وان يبرهن ان له على زيد الغايب كذا من المال وهو اي الحاضر**  
**كفيل قضى بالمال على الكفيل فقط ولو زاد بامره قضى لهما** فللكفيل الرجوع  
لان المكفول به هنا مال مطلق فامكن ثبانه بخلاف ما تقدم وهذه  
حيلة اثبات الدين على الغائب ولو خاف الطالب نفوت الشاهد يتواضع  
مع رجل ويدعي عليه مثل هذه الكفالة فيقر الرجل بالكفالة وينكر الدين  
فيبرهن المدعي على الدين فيقضي به على الكفيل والاصيل ثم يبرأ الكفيل  
فيبقى المال على الغائب وكذا الحوالة وتما في البحر **كفالة بالدر كرسلم**  
سنة لمبيع كشفعة فلا دعوى له **ككتب** **شهادته** في صك ككتب فيه باع **شكك**  
**او باع يبعانا فذبا تافانه** تسليم ايضا لما لو شهد با لبيع عند الحاكم قضى  
بها ولا يكون تسليمها **ككتب** **شهادته** في صك يبيع مطلق عما ذكرنا وكتب



**شهادته على اقرار اعدائهم** لانه مجرد اخبار فلا تناقض ولم يذكر  
الحنة لانه وقع اتفاقا باعتبار عادتهم **قال** الكفيل **ضمنته** **لذكر الى شهر**  
**وقال الطالب هو حال الفل فلان** لانه ينكر المطالبة **وعكسه** اي  
الحكم المذكور في قوله **لذكر الى شهر** مثلا **اذا قال الاخر** وهو المقر **حالة**  
لان المقر له ينكر الاجل والحيلة لمن عليه دين موجله وخاف الكذب او حمله  
بقاقراره ان يقول هو حال او موجله فان قال حال انكره ولا حرج عليه في  
**ولا يؤخذ ضمان الدر اذا استحق البيع قبل القضا على البايع بالتمن**  
اذ يجزى الاستحقاق لا ينقض البيع على الطالب كما مر **وضع ضمان الخراج**  
اي للوظف في كل سنة وهو ما يجب عليه في الذمة بقوله **والرهن به**  
اذ الرهن بخراج القاسية باطل نه على خلاف ما اطلقه في الجرح ويجوز ان يلحق  
الرهن في كل ما تجوز فيه الكفالة بما مع التوفيق منقوض بالدرك  
لجواز الكفالة به دون الرهن **والرهن النفايب** ولو غير حق كجبايات  
زمانا فانها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو اخذت من الاكار  
فله الرجوع على ما اكر الارض وعليه الفتوى صدر الشريعة واقره المصنف وابن  
الكمال وقده شمس الائمة بما اذا امره طابعا فلو مكرها في الامر لم يعتبر  
بالرجوع ذكره الاكل وقالوا من قام بتوزيعها بالعدل اجبر وعليه فلا ينق  
حيث عدل وهو نادرو في وكالة البرازية قال الرجل خلصني من مصادرة  
الوالي او قال الاسير ذلك فخلصه رجع بلا شرط على الصحيح قلت وهذه  
تقع في ديارنا كثيرا وهوان الصوبانية بمسك رجل لا يجسه فيقول لا  
خلصني فخلصه بمبلغ فحينئذ رجع بغير شرط الرجوع بل الجرح الامر فذكر  
كذا بخط المصنف على ما مشها فليحفظ **القسم** اي انصيب من النذيرة وقيل  
هو الناذية الموقفة وقيل غيره ذلك وايا ما كان فانكفالة فيها صحيحة صدر  
الشريعة **قال** رجل **اخرا بيلك هذا الطريق فاند من نسلك واخذ**  
**سالم لم يضمن ولو قال ان كان حوما واخذ ما لكفانا ضامن** واللسان تجاها  
**ضمن** هذا او ردي ما قدمه بقوله ولا تصح بجحالة المكفول عنه كافي في النبالة

والاصل ان المعزور انما يرجع على الغار اذا حصل المعزور في ضمنه الحافضة او ضمن  
الغار صفة السلامة للمعزور يضاد رده وتما فيه في الاشياء ومرفي المراجعة  
**فمن روع ضمان** الغزور في الحقيقة هو ضمان الكفالة للكفيل منع الاصيل  
من السفر لو كفالة حالة ليخلصه منها اذا اوبرأ وفي الكفيل بالنفس يرد  
اليه كما في الصغير **ووجه** اي لو امره من قام عن غيره بواجب بامر رجع بما  
دفع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل امره  
بتعويض عن هبته وباطعامه عن كفارته وبراءة زكاة ماله وبيان هبته فلا نا  
عنه القافي كل موضع يملك المدفوع اليه مقابلا بملكه سال فان المأمور يرجع  
بلا شرط والا فلا وتما مرفي وكالة السراج والكل من الاشياء وفي الملتقط  
الكفيل للمختصة بما لها على الزوج من الدين لا يبرأ بتجديد النكاح بينهما  
توب غاب عن دلال لاضمان عليه ولو غاب عن صاحب الحانوت وقد ساو  
واقفا على من فعله قيمة التوب ولو طاف به الدلال ثم وضعه في حانوت  
هناك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام لان  
مودع المودع دلال معروف في يده توب تبين انه مسروق فقال ردي  
على الذي اخذت منه برا ولو قال طابعا لشرعي في مصر كذا فاذا اخذ  
مالي فلان عسرة منه بحجاجة المثل لا يزال على عسرة ملتقط وافيت  
بان ضمان الدلال والسمسار الثمن للبايع باطل لانه وكيل بالاجد  
وذكر وان الوكيل لا يصح ضمانه لانه يصير عاملا لنفسه فليحذر  
**فان** ذكر الطرسوسي في مولف له ان مصادرة السلطان لار  
الاموال لا تجوز الاعمال بيت المال مستللابان عمر رضي الله عنه صادر  
ابا هيرة انتهى وذلك حين استعمله على الجرح ثم عزله واخذ منه  
اثنى عشر الفاشد دعاه للعمل فابي رواه الحاكم وغيره وارا دبعما بيت  
للمال خدمته الذين يجوبون امواله ومن ذلك ككتبت اذا توسعوا في الاموال  
لان ذلك دليل على خيانتهم ولحق ككتبت الاوقاف ونظارها اذا توسعوا  
وتعاطوا انفاع اليهود وبنا الماكن فلحقهم اخذ الاموال منهم وعزلهم



فان عرف خيانتهم في وقف معين رد المال اليه والا ووضعه في بيت المال  
منه ويجزى في التخصيص لو كفل الحال موجداتنا خرع عن الاصيل ولو قرضا  
لان الدين واحد قلت وقد مننا انها حيلة تاجيل القرض وسجى للمديون  
السفير قبل حلول الدين وليس للدين منعده ولكن يسافر معه ليوفيه  
واسا حسن ابو يوسف اخذ كفيل شهر الامراة طابت كفيل بالنفقة  
لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط بقيمة الديون لكنه  
مع الفارق كما في شرح الوهبانية للسرنبلالي لكنه في المنظومة المحيية  
لوقال مديون مراده السفر واجل الدين علم استقر وطابت التكفيل قالوا يلزم  
عليه اعطاء كفيل يعلم لو حبس قالوا اجازله اذا اراد حبس في كفيلة  
لانهم قد كان ذال احله حبس فليجازه بفعله ثم الكفيل ان يمت قبل الاجر  
لا سلك الدين في الحال علم قالوا ان اراده لم يرجع من قبل ما التاجيل  
**باب كفاية الرجلين دين عليها الاخر** بان اشترى بامنه عبدا  
بمائة وكفل كل من صاحبه بامره جاز ولم يرجع على شريكه الا بما اداه  
**زايدا على النصف** لرجحان جهة الاصلية على النيابة ولان لو رجع بنصفه  
لا دى الى الدور دروان كفلا عن رجل بشئ بالتعاقب بان كان على  
رجل دين فكفل عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه منقرا **ثم كفيل كل من**  
**الكفيلين عن صاحبه** بامره بالجميع وهذه القيود خالفنا لاولي فيما ادى  
احدهما رجع بنصفه على شريكه تكون الكفاية هنا او يرجع ان شأنا **بالكل**  
**على الاصيل** لكونه كفلا بالكل بامره وان ابر الطالب احدهما اخذ الطالب  
الكفيل الاخر بأكمله حكم كفايته ولوا فترقا الحقا وضمان وعليهما دين اخذ  
الغريم ايا شاء منها بكل الدين لتضمنهما الكفاية كما شر ولا رجوع على  
صاحبه حتى يودي اكثر من النصف كما كتب عبده كتابته  
**واحدة وكفل كل من العبد من عن صاحبه** مع استحسانا ح فما ادى احدهما  
رجع على صاحبه بنصفه لاستوائهما **فلو اعتق المولى احدهما** والملكها  
صح واخذ اياها منها بحصة من لم يعتقه المعتق بالكفاية والاخر بالاصلية

**فان اخذ المعتق رجع على صاحبه** بكفايته **وان اخذ الاخر الاصلية** واذا كفل  
شخص عن عبدا لا موصوفا بكونه لم يظهر في حق مولاه بل في حقه بعد عتقه  
كما للزومه باقرار او استقرضا او استقلاكا **ودبعة** فهو اي المال المذكور  
**حاله وان لم يسمه** اي المحلول لحلوله على العبد وعدم مطالبته لصاحبه وكفيل  
غير معصوم يرجع بعد عتقه لو بامره ولو كفل موجداتنا اجل كما مر اي شخص **لكن**  
**عبد فكفل بد رجل فمات العبد المكفول** قبل تسليمه **فمنه** للمدعي انه كان  
له ضمن الكفيل قيمته لجوازها بالايمان للصنعة كما مر **ولو ادعى على عبد**  
**ما لا فكفل بنفسه** اي بنفس العبد **رجل فمات العبد** يري الكفيل كما في الحي  
**ولو كفل عبد غير مديون** مستغرق عن سيده بامره جاز لان الحق له فاذا  
عتق فاداه او كفل سيده عنه بامره فاداه ولو بعد عتقه لم يرجع **وحد**  
**منهما على الاخر** لانفقادها غير موجبة للرجوع لان كلامها لا يستوجب ديننا  
على الاخر فلا تنقلب موجبة له بعد ذلك **كما لو كفل رجل بغيره امره فباعه**  
**فاجاز الكفاية** لم تكن الكفاية موجبة للرجوع لما قلنا وقالوا فان ثمة  
كفاية المولى عن عبده وجوب بطا بقتة بايضا الدين من ساير امواله  
وقاية كفاية العبد عن مولاه **تعلقه** اي الذي يربقته وهذا لم يثبت المص  
مستأني في شرحه والله اعلم **كتاب الحوالة** هي لغة النقل وشرا  
نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه وهي توجب البراءة من الدين  
للمحيل نعم فتح المديون محيل والدين محتال ومحتال له ومحال ومحال  
له وكذا دافس وهو حويل فتح ومن يقبلها محتال عليه ومحال عليه فالفرق  
بالصلة وقد تحذف من الاول والمحال به والحوالة شرط لصحتها رضي  
**الكل بالاخلاق الا في الاول** وهو المحيل فلا يشترط على المختار شره بلالية  
عن المواهب بل قال ابن الكمال انما شرطه القدوري للرجوع عليه ولا اختلاف في  
الرواية لكن استظهر الاطلاق ابتداءها ان من المحيل شرط ضرورة والا لا  
واراد بالرضا القبول فان قبولها في مجلس الاحتياج شرط الانقضاء بحر عن  
البدائع لكن في الدور وغيرها الشرط قبول المحتال او نائبه ورضى الباقي







**اهل اهل الشهادة** اي رادها على المسلمين كذا في الحواشي سعيدة وورد عليه  
ان الكافي يجوز تقليده القضا يحكم بين اهل الذمة زكوة الزليعي في التحكيم  
**وسرط اهليتها شرط اهليته** فان كلا منها من باب لولاية والشهادة  
اقوي لانها ملزمة على القاضي والقضا ملزم على الخصم فلذا قيل حكم القضا  
يستقي من حكم الشهادة ابن كمال **والفاسق اهلها فيكون اهله لكنه لا يقبل**  
وجوبا وبما ثم مقدره كقابل لشهادته به يفتي مقدره في القاعدة بما اذا غلب على  
ظنه صدقه فليحفظ درودا ستثنى الثاني الفاسق لا الجاه والمروء فانه يجب  
قبول شهادته بزاوية قال في النهرو عليه فلا ياتم ايضا بتوليته القضا حيث كان  
كذلك الا ان يفرق بينهما انتهى قلت سيجي تضعيفه فراجع وفي معروضنا  
المفتي ابي اسعود لما وقع التساوي في قضاة زماننا في وجود العدالة  
ظاهر وورد الامر بتقدم الافضل في العلم والديانة والعدالة **والعدو**  
**لا تقبل شهادته على عدوه اذا كانت دينوية** ولو قضى القاضي بها لانفذ  
ذكر يعقوب بن اسحاق **فلا يصح قضاؤه عليه** لما تقرر ان اهل اهل الشهادة قال المص  
وبه افتى مفتي مصر شيخ الاسلام امين الدين بن عبد الحال قال وكذا سيجل  
العدو لا تقبل على عدوه ثم نقل من شرح لوهباينة انه لم يشر لها عندنا ينبغي  
النفاذ لو القاضي عدلا وقال ابن وهبان بخلافه لم يجز وان بشهادته  
العدول لمحض من الناس جاز انتهى قلت واعتمده القاضي محب الدين في منظومته  
فقال **ولو على عدوه قاض حكمه** ان كان عدلا يصح ذلك وان لم  
**وافتار بعض العلماء ونصلا** ان كان بالعلم قضى له يقبلا  
**وان يكن بمحض من الملاء** وبشهادته العدول قبلا  
قلت لكن نقال في الجروا يعني والزليعي والمص وغيرهم عن مسئلة التقليد  
من الجائز عند الناصبي في تهذيبك دب القاضي للخصاف ان من لم يجز شهادته  
لم يجز قضاؤه ومن لم يجز قضاؤه لا يعتمد على كتابه انتهى وهو صريح او كالمص  
فيما اعتمده المص كما لا يخفى فليعتمد به افتي محقق السافعية الرضوي ومن  
خطه نقلت انه لو قضى عليه ثم اثبت عدلوه بطل قضاؤه فليحفظ وفي شرح

الوهباينة للسرخس لا يثبت العدالة بخلافه وخرج وقتل وحبس  
لا خاصة نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت فيه الخاصة كشهادة وكيل فيما  
وكل فيه ووصي وشريك **والفاسق لا يصح مفتيا** لان الفتوى من امور الدين  
والفاسق لا يقبل قوله في الديانات ابن مكر زاد العيني واختاره كثير من  
المتأخرين وجزم به صاحب المصنوع في مشته وله في شرحه عبارات بليغة وهو  
قول الائمة الثلاثة ايضا وظاهرها في الخبر انه لا يحل استفتاءه اتفاقا كما  
بسطة المص **وقيل نعم** يصلح به جزم في الكثر لانه يجتهد حذر نسبة الخطا  
ولا خلافة في استراط اسلامه وعقله وسرط بعضهم تيقظه لاحريته وذكوره  
ونطقه فيصيح افتا الاخر من لا قضاؤه **ويكتفي بالاشارة منه لاسيما القاضي**  
المروم صيغة مخصوصة حكمت والزمت بعد دعوى صحيحة واما الاخر  
وهو من يسمع الصوت القوي فالاصح الصحة بخلاف الاصم **ويقتي القاضي**  
ولو في مجلس القضا هو الصحيح **من لم يجز صم اليه** ظهره وينطق **وبأخذ القاضي**  
كالمفتي يقول **ابي حنيفة على الاطلاق ثم يقول ابي يوسف ثم يقول محمد ثم**  
**يقول زفر والحسن بن زياد** وهو الاصح منه وسراجيه وعبارة الشهر ثم  
يقول الحسن فتنبه وصح في الحاوي اعتبار قوة المدرك والاول اضبط لهر  
**ولا يخير اذ لم يكن مجتهدا بل بالمقدرة** خالف معتمد مذهب لا ينفذ حكمه وينقض  
هو المختار للفتوى كما بسطة المص في فتاويه وغيره وقد مناه اول الكتاب  
وسيجي وثني لقهستان وغيره اعلم ان كل موضع قالوا الراي فيه للقاضي  
فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد انتهى وفي الخلاصة فانما ينفذ القضا في الاجتهاد  
فيه اذا علم انه مجتهد فيه والافلا **واذا اختلف مفتيان في جواب حادثة اخذ**  
**بقول فقهما بعد ان يكون اوعهما بل المقلد** سراجيه وفي الملتقط  
واذا اشكل عليه سر ولا راى له فيه سارا علما ونظرا حسن اقاويلهم وقضي  
بما رآه صوابا لا بغيره الا ان يكون غيره اقوي في الفقه ووجوه الاجتهاد فيجوز  
ترك رايه براه ثم قال وان لم يكن مجتهدا فعليه تقليدهم واتباع رايهم فاذا  
قضي بخلافه لا ينفذ حكمه **المصر شرط لنفاذ القضا في ظاهر الرواية وفي رواية**



النوازل لا ينفذ في القري وفي عقار لا في ولايته على الصحيح **وبدقني** بزازيه  
**أخذ القضا برشوة** للسلطان أو لقومته وهو ما لم يها أو بسفاعة جامع القضا  
وفتاوي بن نجيم **أورسي** هو عوانه بعلمه شرعية **وحكم لا ينفذ حكمه** ومنه  
ما لو جعل المولى مبلغا في شهر يأخذه منه ويفوض إليه قضا ناحيته فتاوي المص لكن  
في الفتح من قلد بواسطة السفعة كن قلد احتسابا ومثل في البرازيل بزيادة وان  
لم يحل الطلب بالسفعا ولو كان **علا ففسق باخذها** أو غيره وخصها لأنها المعظم  
**استحق العزل** وجوبا وقيل ينحصر في علمه لفتوي بن كمال وابن الملك وفي الخلاصة  
عن النوازل لو فسق وأرتد أو عصى ثم صلح أو أبصر فهو على قضاؤه وما قضى في فسقه  
وكفه باطلا واعتل في الجبر في الفتح اتفقوا في الإمرة والسلطنة على عدم الانعزال  
بالفسق لأنها مبني على القهر والغلبة لكن في أول دعوى الخائنة الوالي كالقاضي  
فلحفظ **وينبغي أن يكون موثوقا بدينه وعقله وملاحة وفهمه** **وعلمه**  
**بالسنة والآثار ووجوه الفقه والاجتهاد** شرط الأولوية لتعذر غيره على الجوز  
خلو الزمن عنه عند الأكثر من فتوح تولية العامي بن كمال ويحكم بفتوي غيره لكن في  
إيمان البرازيل المفتي يقتضي بالذيانة والقاضي يقتضي بالظاهر دلالات الجاهل لا يمكن  
القضا بالفتوي أيضا فالأبد من كون الحاكم في الدنيا والفروع علماء كالكبريت  
الأحمر وابن الكبريت الأحمر وابن العالم **مسألة** فما ذكر المفتي وهو عند الأصوليين  
المجتهد ما من يحفظ أقوال المجتهد فليس مفتي فتواه ليس بفتوي بل نقل كلام  
كما بسطه ابن الهمام **ولا يطلب القضا بقلبه ولا يسلمه بلسانه** في الخلاصة طالب  
الولاية لا يولي إلا إذا تعين عليه لقضا أو كانت تولية مشروطة له أو أدي أن العزل  
من القاضي الأول بغير جرحه ثم قال واستحب تساقية والمالكية طلب القضا  
لحامل الذكر لشهر العالم **ويختار المقلد الأقرب الأول به ولا يكون قضا غليظا**  
**جبارا عندنا** لأنه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي طلاق اسم خليفة الله  
خلان تاتر فائنه **وكره تخريما التقليد** أي أخذ القضا لمن **خاف الخيف** أي أخذ  
القضا لمن **خاف** أي الظلم **والعجز** بكيفية أحدهما في الكراهة ابن كمال **وان تعينه**  
**أو أمده** لا يكره فتح ثم أن اخضر فرض عينا والكفاية بحج **التقليد** رخصته أي مباح

**والترك عزيمة** عند العامة بزازيه فالأولي عدمه **ويحرم على غير الأهل الدخول**  
**فيه قطعا** من غير تردد في الحرمه فنية أحكام الخمسة **ويجوز تقليد القضا**  
**من السلطان العادل والجار** ولو كان ذكرا مسكين وغيره إلا إذا كان بمنعه  
عن القضا بالحق فيحرم ولو فقد فقد والغلبة كقار وحب على المسلمين تعيين  
والإمام المحججه **ومن** سلطان الخواص **وأصل البغي** وإذا صحت التولية  
صح العمل وإذا رفع القضا الباعني إلى قاضي العدل نفذ وقيل لا وبه جزم الناصبي  
**فإذا تقلد طلب الجاهل قبله** يعني تسجلات **ونظر في حال المحبوس** من في سجن القضا  
وأما المحبوس في سجن الوالي فعلى الإمام النظر في أحواله من لزومه أدب أدبه  
والإطلاقه ولا يثبت حله في قيدا لا رجلا مطوبا بدم ونفقة من ليس له مال  
في بيت المال بحره **من أقر منهم بحق وأقامت عليهم بينة الزمه** المحبس ذكره مسكين  
وقيل الحق **والأفادي عليه** بقدر ما يرى ثم يطلقه بكيل بنفسه فان أبي نادي عليه  
شهر ثم أطلقه **وعمل في الودائع وغلات الوقف** **ببينه أو أقرار ذي اليد** **ولم يرد**  
**لولي بقول المعزول** لا تخاف بالركايا وشهادة الفرد لا تقبل خصوصا بفعل نفسه  
درز ومفاده ردها ولو مع اخر من رقت لكن أفقي قاري الهداية بقولها وتبعه ابن  
نجيم فتنبه **إلا أن يقره واليدانه** أي المعزول **سليم** أي الودائع والغلات **اليه يقبل**  
**فعله فيها** انما نزل بالأدب واليدان لاقرار للعجز ثم أقر تسليم القاضي إليه  
فأقر القاضي بأنها لا حرج فيسلم للمقر له الأول ويضمن للمقر قيمة أو مثله للقاضي أقراره  
الثاني يسلمه لمن أقر له القاضي **ويقتضي في السجود** ويختار سجدا في وسط البلد  
تيسيرا للناس ويستدبر القبلة كخطيب مدرسل خائنه واجبة المحضر على المدعي  
هو الأصح بحره من البرازيل وفي الخائنه على المتمرد وهو الأصح **وكذا السلطان** والفتي  
والفقيه **أوفي دارة** وبأذن عموما **ويروى هدية** التذكير للتقليل ابن كمال وهو  
ما يعطى بلا شرط أمانة بخلاف الرشوة ابن ملك ولوتا ذي المهدى بالرد يعطيه  
مثل قيمتها خلاصه ولو تعذر الرد لعدم معرفته أو بعد مكانه وضعها في  
بيت المال ومن خصوصياته عليه الصلاة والسلام أن هداياه له تاتر خائنه  
ومفاده أنه ليس بالإمام قبول الهدية والإلتك خصوصية وفيها يجوز للإمام



والمفتي والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدي الي العالم العلم بخلاف القاضي الامير  
السلطان والباشا اشباههم وقريبه المحرم او من جرت عادته بذلك بقدر عاقبة  
ولا خصوصية له اذ هو راجع الى ردة دعوى خاصة وهي التي لا يتخذها صاحبها للاحضار  
**القاضي** ولو من محرم ومعتاد وقيل هي كالهدية وفي المصالح والشرح للجمع ولا يجب دعوى  
خصم وغير معتاد ولو عامة للتمتع **وتيسر الجناية** ويعود المريض ان لم يكن لهما  
ولا عليها دعوى شرعية لانه عن البرهان ويسوي وجوبها بين الخصم من جلوسا وقبلا  
**والاشارة ونظرا** ويمتنع عن سارة احدثها والاشارة اليه ورفع صوته عليه  
**والضمان في وجهه** وكذا القيام له بالاولي ومضاهية نفسه لو فعل ذلك معها معاجز  
نهر ولا يخرج في مجلس الحكم **مطلقا** ولو لغزها لذهابها بها بته ولا يلقنه حجة  
وعن الثاني لا بأس به ولا يلقن **الشاهد شهادته** واستحسنه ابو يوسف فاما  
لاستفيد من زيادة علم والفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضا لزيادة تجارته بزازيه  
وفي لو لو الحجة حتى ان ابا يوسف وقت موته قال اللهم تعلم اني لم اسأل احد  
الخصم من حجة بالقلب في خصوصية نصراي مع الرشيد لم اسو بينهما وقضيت  
على الرشيد ثم بكى انهم قلت ومفاده ان القاضي يقتضي على من ولاه وفي الملقى به  
لمن ولاه وعليه وسجي **شروع** في البدايع من حالة ادب القاضي انه لا يكلم احد الخصمين  
بلسان لا يعرفه الاخر وفي تناثر خائنه والاحوط ان يقول للخصم احكم بينكما حجة اذا  
كان في التقليد ظلا يصير حكما بحكمهما نصي بحق ثم امره السلطان بالاستئناف  
مخضر من العلم لم يلزمه بزازيه طلب القضية عليه نسخة السجل من المقض له ليعرضه على  
العلماء هو صحيح امر لا فاستمع الزم القاضي بذلك جواهر الفتاوى وفي الفتح منه امكن  
اقامة الحق بلا ايفار صد وكان اولى فلا يقبل قصص الخصوم ان جلس للقضا  
لا ولا اخذها ولا ياخذ بما فيها الا اقر بلفظه صريحا **فصل في الحبس** هو شروع  
بقوله تعالى وينفوا من الارض وجس عليه الصلاة والسلام رجالا بالتمتة في المسجد واحد  
السجن رضي الله عنه بناء من نصبه نافعاً فنعبة الصور فني غيره من مدر وسماء  
مخساة بفتح الباء وكسر موضع الحبس وهو تذييل وفيه يقول علي رضي الله عنه  
لا ترائي كيسان مكيسا بنيت بعد نافع خيسا **حصنا حصينا** وامينا كيسان

صفة ان يكون بموضع ليس به فراش ولا وطا ليضجر فيوني ومفاده انه لو جني له  
به منع منه ولا يمكن احدا ان يدخل عليه للاستيناس الا اقراره وجيرانه لاحتياجه  
للمساورة ولا يمكن ان يكون عنده طويل ومفاده ان زوجته لا تحبس معه لو هي الحابسة له وهو  
الظاهر في المتن فيمكن من وطن جارية لوفيه خلوة ولا يخرج للجمعة ولا جماعة ولا في فرض  
نفسه اولى **والاحضار جنازة** ولو كان بكفيل زيلعي في الخلافة يخرج بكفيل الجنازة  
اصوله وفروعه لا غيرهم وعليه لفتوى **ولو مرض مرضا اضنا** ولم يجد من يخدمه  
يخرج بكفيل **والالا** به يفتي ولا يخرج لمعالجة وكسب بل ولا يتكسب فيه ولو له ديون  
اخرج ليخاصم ثم يحبس خائنه **ولا يضرب الحبس** الا في ثلاث اذا امتنع عن كفارة  
الظهار والاتفاق على قربه او القسم بين نسائه بعد وعظه والضابط ما يفوت  
بالتاخير لا الى خلف اشباه قلت وينزاد ما في الوهمانية وان فريضرب دون قيد  
تاديبا وتطمين باب الحبس في العترة ذكر **ولا يغفل** الا اذا خاف نزاره فيقيد او يحو  
لسجن المصور وهل يطبق الباكي لراي فيه للقاضي بزازيه **ولا يحرق ولا يواجر**  
وعن الثاني يوجره لقضاء دينه **ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة له**  
ولو كان ببلد لا قاضي فيها لازمه ليل او نهارا حجة ياخذ حقه جواهر الفتاوى  
**وتعيين مكانه** اي مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق للقاضي **الا اذا**  
**طلب المدعي مكانا اخر** فيجيبه لذلك قسنة وافية للمص تبعا لقاري الهداية  
بان العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي انتهى وفي النهر ينبغي ان لا يجاب لو  
طلب حبسه في مكان المصور وخوفه **فشروع** في الحجر عن المحط ويجعل للنسا  
سجن على حدة نية الفتنة **والا ثبت الحق للمدعي** ولو دانقا وهو درس دهم  
**بينة** عجل حبسه **بطلب المدعي** لظهور المطلب بانكاره **والا ثبت** ببينة بل  
باقراره **لم يجعل** حبسه بل يامره بالادافان ابي حبسه وعكسه السخسي وسوي  
بينهما في الكفر والدرر واستحسنه الزيلعي والاول مختار الهداية والوفاية للجمع  
قال في البحر وهو المذهب عندنا انتهى قلت وفي مينة للفتى لو ثبت ببينة  
يحبس في اول مرة وبالاقرار يحبس في الثانية والثالثة دون الاولى فليكن لتوفيق  
**ويحبس** المديون في كل دين هو بديل مال وما التزم بعقد روي مجمع وتلقه مثل الثمن



ولو استغفرت كالاجرة **والقرض ولو لم يدر** **والمر بالمعجل وما لزمه بكفالة** ولو لم يدر كاد  
كفيل الكفيل وان كثر وازاد لانه الملتزم التزم به بعقد كالمهر وهذا هو المعتمد خلافا لفتوى  
قاضي خان لتقدم المثلون والشرع على الفتاوى بحفظ نعمه في الاختيار كبدل  
الخلع هنا خطأ فتنبه واد الفلاس ان يحبس ايضا في كل عين يقدر على تسليمها الى العين  
المعصومة لا يحبس **غيره** اي ما ذكر وهو توسع صور بدل خلع ومغضوب ومتلف  
ودم عمد وعق خط شريك وارث جنانية ونفقة قريب وزوجة وموكل به رقت  
ظاهر ولو بعد طلاق وفي نفقات الزانية ثبت ان ساريا لا جارية هنا بخلاف سائر  
الديون لكن افتى ابن نجيم بان القول له بميمنه ما لم يثبت غناه فراجع ولو اختلفا  
فقال المديون ليس بدل مال وقال المدين انه عن متاع فالقول للمديون ما لم يبرهن  
رب المدين طر سوسه بجنا واقره في النهر **فشرع** لا يحبس في دين موكل وكذا لا يمنع  
من السفر قبل حل الاجل وان بعد له السفر معه فاذا حل منعه منه حتى يوفيه  
بدايع وقد مناه في الكفالة **ان ادعى المديون الفقر** اذا اصل العسر **الا زير**  
**عزيمه على غناه** اي قدرته على الوفاء ولو باقتراضا وتبعا حتى عن عمد **في حبسه** ح **بما**  
**راي** ولو يوم ما هو القحيح بل في شهادات الملقط قال ابو حنيفة اذا كان المص  
معوقا بالعسر لم احبسه وفي الخيانة ولو فقير ظاهرا سال عنه عاجلا وقبل  
بمينته على افلاسه وخلي سبيله نهر وفي الزانية قال المديون حلفه انه ما يعلم  
اني عسر اجابه القاضيه فان حلف حبة بطلبه وان نكل خلاه واقره المص  
وغيره قلت قد مننا ان الراي لمن له ملكة الاجتهاد فضنبه **ثم** بعد حبسه  
بما يراه لو حاله مشكلا عند القاضيه والاعمال بما ظهر بحرقا عتمه المص **سال عنه**  
احتياطا لا وجوبا من جيرانه ويكفي عدل بغيبة دايين واما المستور فان وافق  
قوله راي القاضيه علم به والا لا تقع الوسایل ولا يشرط لفظ الشهادة الا  
اذا تنازع في اليسار والاعسار فثبت ان قلت لكنها بالاعسار لا بنفي وهي ليست  
بحجة ولذا لم تجب السؤال نفع الوسایل فتنبه **فان لم يظهر له مال خلاه**  
بالكفيل الماني ثلاث مال يتيم وقوف واذا كان الدايين غايبا ثم لا يحبس ثانيا  
للاول ولا تغيره حتى يثبت عمره غناه بزازيه وفي القسمة برهن المحبس على

نوع منها وهو الكفالة بالمال لانه محل الخلاف وبه يستغنى عما ذكره مثلا  
خسر **وركنها ايجاب وقبول** بالالفاظ الالية ولم يجعل الثاني ركنيا  
وتشرطها كون المكفول به نفسا او مالا **مقدور التسليم** من الكفيل فلم تصح  
بجد وقود **وفي الدين كونه صحيحا** فانما لاساقط بوجهه مغلسا ولا ضعيفا  
كبدل كتابة ونفقة زوجة قبل الحكم بها فالسودينا بالاولى نهر **حكمها**  
**لزوم المطالبة على الكفيل** بما هو على الاصيل نفسا او مالا **واهلها من هو**  
**اهل للتبني** فلا تنفذ من محبون ولا صبي الا اذا استدان له وليه وامره  
ان يكفل المال عنه فيصح ويكون اذا في الادا محيط ومفاد ان الصبي يطلب  
بهذا المال بموجب الكفالة ولولاها لطلب الولي نهر ولا من يرضى الا من  
الثالث ولا من عبد ولو ما ذونا في التجارة ويطلب بعد العتق الا اذا  
اذن له المولي ولا من مكاتب ولو باذن المولي **والمدعي** وهو الدايين **مكفول**  
**له والمدعي عليه** وهو المديون **مكفول عنه** ويسمى الاصيل ايضا **والنفس**  
**او المال مكفول به ومن لزمته المطالبة كفيل** ودليلها الاجماع وسنده  
قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم وتركها احوط مكتوب في التورية  
الزمانة ملامة واوسطها لزامه واخرها غرامه مجتبي **وكفالة النفس**  
**تنعقد بقتل بنفسه وخونها ما يعبر به عن بدنه** كالطلاق وقد مناه  
ثمة انهم لو تعارفوا اطلاق اليد على الجملة وقع به الطلاق فكذا في الكفالة  
فتح ويجزئ شايع ككفالت **ببعضه او بغيره** وتنعقد **بضمته او على او**  
**الي او عندي او انا به زعيم** اي كفيل او قبيل **به** اي بقلان او عزيم او  
جميل بمعنى محول بدايع وتنعقد بقوله **انا صا من حقه بجمعا او حقه**  
**بالتقيا** ويكون كفلا الى الخاتمة تا ترخاينه **وقيل لا تنعقد لعدم ريب**  
**المصنف به** اهو نفس او مال كما في نقله في الخاتمة عن الثاني قال المص  
ر من انه ليس المذهب لكنه استنبط منه في فتاويه انه لو قال  
الطالب ضمنت بالمال وقال لصا من انا ضمنت بنفسه لا يصح ثم قال  
وينبغي ان اعترف انه ضمن بالنفس ان يواخذ باقراره الخ فراجع



كما لا نتعقد في قوله **انا ضامن** او كفى للمعرفة على المذهب خلافا للساني  
لانه لم يلزم المطالبة بل المعرفة واختلف في انا ضامن لتعريفه او على تعريفه  
والوجه اللزوم فتح كانا ضامن لوجهه لا يعبر عن الجملة سراج وفي معرفة  
فلان على تلمذه ان يدل عليه خاينه ولا يلزم ان يكون كفيلا نه **واذا كفل**  
**الى ثلاثة ايام مثلا كان كفيلا بعد الثلاثة** ايضا ابد حتى يسلم على  
اللقط وشرح المجمع لوسيلة الحال براءا بما للمدة لتأخير المطالبة ولو زاد  
واذا برى بعد ذلك لم يصير كفيلا اصلا في ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفاية  
لا يلزم درر واسباه قات ونقل في لسان الحكام عن ابي الليث وابن  
عليه الفتوى ثم نقل عن الواقعات ان الفتوى انه يصير كفيلا انتهى لكن  
تقوي الاول بانه ظاهر للمذهب فتنبه **لا يطالب** بالكفول **بني الحال** في  
ظاهر الرواية **وبد يفتي** وصح في الساجية وفي البرازية كفل على انه  
ميتى او كلما طالب قلة اجل شهر صحت ولدا اجل شهر من طلبه فاذا تم  
الشهر فطالبه لزم التسليم ولا اجل ثانيا ثم قال كفل على انه بالخيار عشرة  
ايام او اكثر صرح بخلاف البيع لان مضافا على التوسع **وان شرط تسليمه**  
**في وقت بعينه احضره فيه ان طلبه** كذا من موجب **ان احضره فيها**  
**والاحبس الى اكم** حين يظهر مطلقه ولو ظهر عجزه ابتدا لا يحبس **عيني فان**  
**غاب** مهلة مدة ذهابه وايا به ولو دار الحرب عيني وابن ملكه ولو لم يعلم  
**مكانه لا يطالب به** لانه عاجز **ان ثبت ذلك بتصديق الطالب** زلعي  
زاد في البحر او ببينة **اقامها الكفيل** مستدلا بما في القنية غاب المكفول  
فللداين ملازمة الكفيل حتى يحضره وحيلة دفعه ان يدعي كفيلا عليه  
ان خصمك غايب غيبة لا تدري فيين لي موضعه فان برهن على ذلك تندفع  
الخصومة ولو اختلفا فان له خرجه لتجارة معروفة امر الكفيل بالذكا  
اليه والاحلف انه لا يدري موضعه ثم في كل موضع قلنا بذهابه اليه للطالب  
ان يستوفى بكفيل من الكفيل لئلا يغيب **الاخر** **وبرا** الكفيل بالنفس **بني**  
**المكفول به ولو عبدا** اراد به دفع توهم ان العبد مال فلا يعتد به

افلاسه فاراد الدين اطلاقه قبل تفليسه فعلى القاضي القضاة حتى  
لا يعيده الذين ثانيا **فدع** احضر المحبس الدين وغاب ربة  
يريد تطويل حبسه ان علم وقدره اخذه او كفيلا وخلاه خاينه وفي  
الاشباه لا يجوز اطلاق المحبس الا برضا خصمه الا اذا ثبت عساره  
او احضر الدين للقاضي في غيبة خصمه **ولو قال** من براد حبسه **ايبيع**  
**عرضي واقضي ديني اجملة القاضي** يومين او **ثلاثة ايام** ولا يحبس  
لان الثلاثة عدة ضربت لايلاء العذار **ولو له عقار يحبس** اي **يبيعه**  
**ويقضي الدين** على الظاهر فيلازمونه **بها** لا لايلا الا ان يكتب فيه  
ويستاجر المرأة امراة تدارها منه **فدع** لو اختار المطلب  
المحبس والطالب الملائمة ففي حجر الهداية بخير الطالب للضرر وكلفة  
في البرازية لكفيل بالنفس والمطالب ملك زمته بلا امر قاض لو مقر بحقه **ولا**  
**تقبل برهانه على افلاسه قبل حبسه** لقيامها على النفي وصح عزي  
زاده وضح غيره قبولها والمعول عليه رايه كما مر فان علم عساره قبلها  
والالا تهرق لحفظ **وبينة يساره** **احق** من بينة عساره بالقبول  
لان اليسار عارض والبينة تلابيات نعم سبب عساره وشهدوا  
به فتقدم لاجباتها امرا عارضا فتح جئنا واعتمده في النهرو في القنية  
ان لم يبينوا مقدارا ما يملك قبلت والا لم يمكن قبولها لانها قامت  
للمحبس وهو منكر والبينة متى قامت للمنكر لا تقبل **وابد حبس الموقر**  
لانه جزا الظالم قلت وسيجي في الحق الله يباع ماله لدينه عندهما وبه  
وح فلا يتا بد حبسه **ولا يحبس** **مضي من نفقة زوجته وولده** اذا  
ادعى الفقر وان قضى بها لانها ليست بملك مال ولا لزمه بعد على ما مر  
حتى لو برهنت على يساره حبس بطلبها **بل يحبس اذا برهنت على يساره**  
بطلبها كما لو **الي ان ينفق عليها** او على اصوله وفروعه فيحبس احيا اليه كما  
قلت وهل يحبس محرره لو ابي لم اره وظاهر تقييدهم لا لكن ما مر عن  
الاشباه لا يضرب المحبس الا في ثلاث يفيدته فتأمل عند الفتوى ويحي



حبس الولي بدين الصغير لا يحبس **اصل** وان **عليه دين فرعه** بل يقضي القاض  
دينه من عين ماله او قيمته والصحيح عندها بيع عقاره كمنقوله تجزئ للحفظ  
**ولا يتخلف قاض نائبا الا اذا فوض اليه** صريحاً كقول من شئت او دلالة  
كجعلتك قاض القضاة والدلالة هنا اقوى لان في الصريح المذكور يملك  
الاستخلاف لا العزل وفي الدلالة يملكها كقول من شئت واستبدل  
او استخلف من شئت فان قاض القضاة هو الذي يتصرف فيه مطلقاً  
تقليداً وعزلاً **بخلاف المأمور بأقائه الجمعية** فانه يستخلف بغير تفويض للاذ  
دلالة ابن مكر وغيره وما ذكره من لا خسر وقال في البحر الاصله وانما هو  
فهمهم من بعض العبارات وقد في الجمعية **نايب القاض المفوض اليه**  
**الاستنابة** فقط لا العزل **نايب عن الاصل** وهو السلطان وحق فلا يملك  
ان يعزله القاض بغير تفويض منه للعزل ايضا كوكيل وكل وكذا لا ينزل  
ايضا **عزله** ولا بموته ولا بموت السلطان بل يعزله ذليعي وعيني وابن مكر  
وعنه في الوكالة واعتمده في الدرر والميتى وفي الزانية وعليه الفتوى  
وتما في الاشياء وفي فتاوى المص وهذا هو المقصد في المذهب لا ما ذكره  
ابن الفرس لمخالفته للمذهب **ونايب غيره** اي غير المفوض له **ان قضى عنده**  
**او في غيبته اجازة** القاض **ص** قضاؤه لو اهل بل وقضى فضولي او هو في غيبته  
نوبته واجازة جاز لان المقصود حصول اية كبره عليه علم دخول الفضولي  
في القضاء **ف** شرع في الاشياء والمنظومة المحببة لو فوض احد ففوض لغيره  
صحيح ولو حكم بنفسه لم يصح ولو عتق فقضى صح بخلاف صبي بالغ **واذا رفع اليه**  
**حكم قاض** خرج المحكم ودخل الميت والمعتزل والمخالف لرائه لانه نكرة في  
سياق الشرط فتعلم انه **اخر** قيدا تعاقب اذ حكم نفسه قبل ذلك كذلك ابن مكر  
**نفذه** اي الزم المحكم والعمل بمقتضاه لو اجتهد فيه عالما باختلاف الفقهاء فيه  
فلو لم يعلم لم يجز قضاؤه ولا يعضده الثاني في ظاهر المذهب ذليعي وعيني  
وابن مكر لكن في الخلاصة ونفتي بخلافه وكانه يتسیر في الحفظ بعد دعوى  
صحيحة من خصمه على خصمه حاضراً والاكالات اقفا فيحكم بمذهبه لا غير مجزئ

٢٧٨  
اخر الكتاب فانه اذا ارتاب في حكم المأول له طلب شهود الاصل قال وبيد عرف  
ان تنافيه زماننا لا تعتبر لترك ما ذكر وقد تعارضوا في زماننا القضا بالموجب  
وهو عبارة عن المعنى المتعلق بما يتعلق بما اضيف له في ظن القاضى شرعاً من  
انه يقضى به فاذا حكم حنفى بموجب بيع المدثر كان معناه الحكم بطلان  
البيع ولو قال الموقى وحكم بمقتضاه لا يصح لان الشئ لا يقضى بطلان نفسه  
وتجده ظهران الحكم بالموجب **عم نهر الاما** محري عن دليل مجمع **او خالف كتابا**  
لم يختلف في تاويله السلف كتمتروك تسمية **او سنة مشهورة** كتحليل بلاوطى  
لمخالفة حديث الحسيلة المشهور **او اجماعا** كحل المتعة لاجماع الصحابة  
على فساده وكبيع امر ولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح **ومن ذلك ما لو قضى نكاحا**  
**وعين المدعي** لمخالفة الحديث المشهور بالبيعة على من ادعى اليمين على من  
انكر او بقضاء من يتعين الولي واحد من اهل المحلة او بصحة نكاح المتعة او  
الموقت او بصحة بيع عبد معتق **البعث** او بسقوط الدين بمضى سنين او  
بصحة طلاق الدور وبقي النكاح كما مر في بابيه وقضا عبد وقضى مطلقا  
قضا كافر على مسلم **او يحوز ذلك** كالتفريق بين الزوجين بسهادة المراجعة  
لا ينفذ في الكل وعددها في الاشياء نيفا واربعين وذكر في الدرر لما ينقل  
سبع صور منها لو قضت المرأة بمجد وفود وسيجي متنا خلافا لما ذكره المصنف  
والاصل ان القضا في موضع الاختلاف لا الخلاف والفرق ان الاول دليل  
لا الثاني وهل اختلاف السافعي معتبر الاصح نعم صدر السري بعد يوم **الموت**  
**لا يدخل تحت القضا بخلاف يوم القتل** فلو برهن على موت ابيه في يوم كذا ثم  
برهننا مرة ان الميت نكحها بعد ذلك قضى بالنكاح ولو برهن على قتله في يوم  
ان المقتول نكحها بعده لا تقبل وكذا جميع العقود والمدانيات الا في مسئلة الزوجة  
التي معها ولد فانه يقبل بينتها بتأخير ما قضى القاضى به من يوم القتل  
اشياء واستثنى محشوها من الاول مسائل منها اربعة اربابا فلا يستفتها  
في تاريخا برهن التوكيل على وكالته وحكم المطاوب موت الطالب صرح بالرفع برهن انه  
شاهد من ابيه مدسنة وبرهن ذوا اليد على موته مدسنتين لم تسمع وقيل تسمع



وسرعان القضاء بالبنية عبارة عن دفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس  
محال للنزاع ليرتفع بانباته بخلاف القتل فانه من حيث هو محال للنزاع كما لا يخفى  
**وينفذ القضاء بسماحة الزور ظاهرا وباطنا** حيث كان المحل قابلا للقاضي  
غير عالم بزوجهم **في العقود كبيع ونكاح والفسوخ** كما قاله وطلاق لقول علي  
رضي الله عنه بتلك المرأة ما هذا كزوجك وقال لا وزفروا الثلاثة ظاهرا فقط  
وعليه الفتوى شريفا لينة عن البرهان **بخلاف الاملاك المرسلة** اي المطلقة عن ذكر  
سبب الملك فقط ظاهرا فقط اجزاء التزاحم لا سبب حتى لو ذكر سببا معينا فاعل  
لخلاف ان كان سببا يمكن انشاؤه والا لا ينفذه اتفاقا كالارث وكما لو كانت  
المرأة محترمة بخوالة او ردة وكما لو علم القاضي بكذب الشهود حيث لا ينفذ  
اصلا كالقضاء باليمين الكاذبة ويبيح ونكاح الفتح **قضي في مجتهده فيه بخلاف**  
**رايه** اي مذهبه مجمع وابن كمال **لا ينفذ مطلقا** ناسيا او ما عدا عيضا والائمة  
الثلاثة **وبدقي** مجمع ووقايه وملتقى وقيل بانفا ذيفتي وفي شرح الوهبانية  
للسري بل لا ينفذ من ليس بمجتهد الحنفية زمانا بخلاف مذهبه عا مدا لا ينفذ  
اتفاقا وكذا ناسيا عندها ولوقيد السلطان بصحيح مذهبه كزمانا تقيد  
بلا خلاف لكونه معزولا عنه انتهى وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت  
ولو حكم القاضي بحكم مخالف لمذهبه ماصح اصلا بسطر **قلت** واما امر الميرفتي  
صادف فضلا مجتهدا فيه نفذ امره كما قد ساء عن سير المناظر خاينه وغيره فليحفظ  
**لا بقضي علي عا والاله** اي لا يصح بل ولا ينفذ على الفتوى بحج **الاجحضور نا ئبيه** اي  
من يقوم مقام الغائب **حقيقة كوكيله ووصيه ومتولي الوقف** افاد بالاشتمال  
ان القاضي انما يحكم على الغائب بالمت لا على الوكيل والوصي فيكتب في السجل انه حكم  
على الميت وعلى الغائب بحضرة وكيله وحضرة وصيه جامع فصولين وافاد بالكا  
عدم الحصر فان احدا لورثة كذا ذكر ينصب خصما عن الباقي وكذا احد شر يكره  
واجنبي بيده ما ليتيم وبعض الموقوف عليهم اي لو الوقف ثابتا كما مر في تابه  
**او نا ئبه** **سرا كوصي** نصبه القاضي خراج للسخر كما سيجي **او حكما بان يكون ما يدعي**  
**على الغائب سببا** لا محال فلو سري امته ثم ادعى ان مولاه زوجها من فلا

الغائب واراد رها بغير الزواج لم يقبل الاحتمال انه طلقها وزال الغيب به كمال  
**للمدعي على الحاضر مثاله كما اذا اراد في بدو رجل وبرهن المدعي على ذي اليد**  
**للمدعي الشري الدار من فلان الغائب فحكم الحاكم على ذي اليد الحاضر كما ان**  
ذلك حكما على الغائب ايضا لو حضر وانكر لم يعتبر لان الشري من المالك سبب  
الملكية لا الحالة وله صور كثيرة ذكر منها في المجتبى ستعا وعشرين **ولو كان**  
**ما يدعي على الغائب سببا** لما يدعيه على الحاضر كما اذا ادعى عبد علي مولاه  
علق عتقه بتطبيق زيد زوجته وبرهن على التطليق بغصة زيد **لا يقبل في الاصح**  
**اذا كان فيه ابطال حق الغائب** فلو لم يكن كما اذا علق طلاق امراته بدخول زيد  
يقبل لعدم ضرر الغائب من جيل ابنا نال الحق على الغائب ان يدعي المهور  
عليه ان الشاهد عبد فلان وبرهن المدعي ان ما لكه الغائب عتقه تقبل  
ومن جيل الطلاق جيلة الكفالة بمهرها معلقة بطلاقة ودعوى كفالته بنفقة  
العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان يزني فيحمله ما في دعوى الزانية ادعى  
عليها ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فاقرت بزوجة الغائب  
وانكرت طلاقه وبرهن عليها بالطلاق يقضي عليها انها زوجة الحاضر ولا يحتاج  
الى اعادة البينة اذا حضر الغائب **ولو قضي على غائب بلانا ينفذ في اظهر**  
الروايتين عن اصحابنا ذكره من لا خسر في باب خيار الغيب **وقيل لا ينفذ** وبوجه  
غير واحد وفي المنية والبرازية ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى وبج في الفقه توفي  
على امضا قاض اخر وفي الجرح والمعتدان القضايا على المسخر لا يجوز الا لضرورة  
وهي في ضمن مسائل الشري بالخيار فتواري خفي المكفول له حلف ليوفيه  
اليوم فتقب الدار من جعل امرها بيدها ان لم تصل نفقة ما فتصبت الخامسة  
اذا تواري الخصم فالتا خرون ان القاضي ينصب كيدا في الكل وهو قول الثاني  
خاتمة قلت ونقل شرح الوهبانية عن شرح ادب القاضي انه قول الكل وان  
القاضي يختم بيته مدة يراها ثم ينصب الوكيل **ولا يبيع التركة المستخرقة**  
**بالدين للقاضي** **لا للورثة** لعدم ملكهم حيث كان الدين لغيرهم بقصر  
القاضي بالوقف والغائب والمقطة **واليتيم من ملي موطن حيث**



لا وصي ولا من يقبله مضاربة ولا مستفلا يستتريه وله اخذ المال من اب مبدرا  
 ووضع عند عدل فيه **ويكتب الصك** ندبا يحفظه **لا يقض الاب** ولو قاضيا  
 لانه لا يقضي اولده **ولا الوصي** فلا يلتقط فان اقرضوا ضمنوا العجز عن التحصيل  
 خلاف القاضيه ويستثنى اقراضهم للضرورة كحرق ونهب فيجوز اتفاقا بحر ومتى  
 جاز للملتقط التصديق فالاقرض اولى **ولو قضى بالجور فالغرم عليه في ماله**  
**ان سمع الا واقرباه** اي بالعهد **ولو مطلق الغرم على المقتضي له** ورر في المبلغ  
 معزيا للسراج قال محمد لو قال تعهدت الجور انخل عن القضا وفيه عن ابى يوسف  
 اذا غلب جوره ودرسته ردت قضاياه وبشهادته في شروع القضا يظهر  
 لا مثبت ويخصص بزمان ومكان وخصوصية حتى لو امر السلطان بعدم  
 سماع الدعوي بعد خمسة عشر سنة فسمعها لم ينفذ قلت فلا تسرع  
 الا ان بعدها الا بالامر الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعي وبه افتي المفتي  
 ابو السعدي فليحفظ امر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا  
 اشباه من القاعدة الخامسة وفوايد شتى فلو امر قضاة بتجليف الشهود  
 وجب على اعيان ان ينصحوه ويقولوا له لا تكلف قضاة انك الى اسرير من سخطك  
 او سخط الخالق قضا الباشا وكتابه الى القاضي جائز ان لم يكن قاضي مولى  
 من اساطان الحاكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح  
 الكتر يعني الجرم في الفصل الاول من جامع الفصولين القاضي تاجير  
 الحكم ياعم ويعزل ويعزروا في الاشياء لا يجوز للقاضي تاخير الحكم بعد وجود  
 شرائطه الا في ثلاث لريبة ولرجا صلح اقارب واذا استعمل المدعي لا يصح  
 رجوعه من قضائه الا في ثلاث لو جله او ظهر خطاوه او بخلاف مذهبه فعلى  
 القاضي حكم فلوزوج اليتيم من نفسه او ابنه لم يجز الا في مسئلتين اذا اذن  
 الولي القاضي تزويجها كان وكيلها واذا اعطى فقيرا من وقف الفقير كان له  
 اعطاء غيره امر القاضي حكم الا في مسألة الوقف المذكورة فاسره فتوى فلو صرف  
 لغروه صح القاضي بخلاف عنتم الميت فلو اقر به المريض لا يقبل قول امين  
 القاضي انه حلف المخلدة الا بشاهدين من اعتمد على امر القاضي الذي ليس

بشرعي لم يخرج عن العهدة انتهى وقد مناه في الوقف عن المنقولة المحببة معزيا  
 للبسوط ان السلطان مخالفة شرط الواقف لو غالبه قري ومزارع وانه يعامل  
 بامره وان غاير الشرط فليحفظ قلت ما جاب صني افندي بانه متى كان في  
 الوقف سعة ولم يقصر في اداء خدمته لا يمنع فتنبه وفي الوهبانية يجلس الولي  
 بدن الصغير حتى يوفيه او يظهر فقر الصغير قلت لكن قدم سارحها عن قاضي  
 خان الحور والعبد والبالغ والصبي في الحبس سواء فيما مل فيه هنا قاله الشرنبلالي  
 قال وليس للقاضي البيع مع وجود اب ووصي وهو فائدة حسنة قلت وهي  
 في القينة ومثيها قل القاضي تقضه لو صلح كالمطبخ الشارح فسميته للمتن بغير البعض  
 قلت وينقض بها من اب ووصيه ولو مصلحا والاصح ان تقضي بسطر  
 ويجلس في دين على الطفل والد وصي والتايب بعض تصورا  
 وفي الدين لم يجلس اب ومكاتب وعبد لولاه كعكس ومفسر  
 نعم لو العبد مديونا يجلس للولي بدنيته لانه للغيرها وكذا يجلس بدن مكاتبه  
 الا ان كان من جنس الكتابة ففيه عتاق الوهبانية قوله وفي غير جنس الحق يجلس  
 مكاتبه والعبد في ما يخبر وفي حجرها ويجلس ذوالالكتب الصالح للحمد علي  
 الدين اذ بالكتب ما هو معسر **باب التحكيم هو لغة جعل الحكم في ماله**  
**لغيرك وعرفا بولية الخصمين حالما حكم بينهما** وركنه لفظه **الدال عليه مع**  
**قول الاخر ذلك وشرطه من جهة المحكم بالكسر العقل الحرية والاسلام** فصح  
 تحكيم ذمي ذميا وشرطه من جهة المحكم بالفتح صلاحية للقضا كما مر **وتستمر**  
**الاهلية المذكورة وقبة اي التحكيم وقت الحكم جميعا فلو حكما عبدا ففتق او**  
**صبياء فبلغ او ذميا فاسلم ثم حكم لا ينفذ كما هو الحكم في نقل بفتح اللام مشددة**  
 بخلاف الشهادة وقد مناه ان لو استقضى العبد ثم عتق تقضى صح عزاه سعدى افندي  
 للمفتي حكما **رجلا** معلوما اذ لو حكم اول من يدخل المسجد لم يجز اجماعا للجهالة  
 لحكم بينهما بدنية او اقرارا ونكول ورضيا بحكمه **صح لو في غير حود وقود**  
**ودية على عاقلة** الاصل ان حكم المحكم بمنزلة الصلح وهذه لا يجوز بالصلح  
 لا تجوز بالتحكيم **وينفذه احدهما بنقضه** اي التحكيم بعد وقوعه كما ينظر



احدا من عقايد في مضاربة وسرقة ووكالة بلا التماس طالبي فان حكم لزمها  
 ولا يبطل حكم بغيرها الصدور عن ولاية شرعية ولا يتعدى الى غيرهما الا في  
 مسألة ما لو حكم احد الشريكين وعزم على رجل فحكم بينهما والزم الشريك تعدي  
 للشريك الغائب لان حكمه كالصالح فلو حكمه في عيب بيع فقضي بطله ليس للبايع  
 رده على ما بعد الا برضا البايع الاول والثاني والمستري بتحكيمه فتح ثم استغنى  
 الثلاث بغير صحة التحكيم في كل المجتهدات كحكمه يكون الكنايات راجع  
 وفسخ اليمين المضافة الى المالك وغير ذلك لكن هذا مما يعلم بكم وظاهر الهداية  
 انه يجب للاصل فتأمل **وضع اقراره حد الخصم وبعدالة الشاهد حال ولاية**  
**ايضا تخلفها لا يصح اجباره بحكمه لانقضائه ولا يبع حكمه لا يوبى وولده**  
**وزوجته حكم القاضى بخلاف حكمها اي القاضى والحكم عليهم حيث يصح كالشهادة**  
**حكم ارجل فلا بد اجتماعها على المحكوم به ويمضي لقاضيه حكمه ان وافق مذهبه**  
**والا بطله لان حكمه لا يرفع خلافا وليس له للحكم تفويض التحكيم الى غيره وحكمه**  
**بالوقف لا يرفع الخلاف على الصحيح خاينه فلو رفع الى موافق لمذهبه حكمه بقدر لزومه**  
**بشرطه ولا يمضيه** لانه لم يقع معتبرا والحاصل انه كالقاضى في مسائل عدلها  
 منها سبعة عشر منها لو ارتد انزل فاذا اسلم احتاج لتحكيم جديده بخلاف القاض  
 ومنها لو رد الشهادة لثمة فلعزم قبولها وينبغي ان لا يلى الجبر والحل وكذا لو ار  
 حكم قبول الهدية وينبغي ان لا يجوز ان اهدى اليه وقت التحكيم **باب كتاب**  
**القاضى الى القاضى في كل حق به يفتى استحسانا غير حد وقود للشبهة فان شهدوا**  
**على خصم فاضر حكمه بالشهادة وكتب حكمه لحفظه وكتاب الحكم هو السجل الحكمي الى الحجة**  
 التي فيها حكم القاضى هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقايح الناس  
 وان لم يكن الخصم حاضر لم يحكم لانه حكم على الغائب **وكتب الشهادة الى قاض يكون**  
 الخصم في ولايته ليحكم القاضى المكتوب اليه بها على رايه وان كان مخالفا لراي الكاتب  
 لانه ابتدا حكمه وهو نقل الشهادة حقيقة ويسمى الكتاب الحكمي بسجل وقرا  
 الكتاب عليهم او اعلمهم **وختم عندهم** اي عند شهود الطريق **وتسلم الكتاب اليهم**  
**بعد كتابته عنوانه في باطنه** وهو ان يكتب فيه اسمه واسم المكتوب اليه وشهادتهما

في  
 قوله

فلو كان العنوان على ظاهره لم يقبل قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر  
 به واكتفى الثاني بان يشهدهم انه كتابه وعليه لفتوى كما في العزيمة عن الكفاية وفي  
 الملتقى وليس الخبر كالعيان فاذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا لا يقبل  
 اي لا يقراه الا بحضور الخصم وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لذي  
 على ذي شهادتهم على فعل المسلم الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم اي الشهود بخلاف  
 كتاب الامان في دار الحرب حيث لا يحتاج الى بينة لانه ليس بملزم وفي الاشياء لا يعلم  
 بالخط في مسألة كتاب الامان ويحق به البراءة ودفتر بيع وصرف وسمسار  
 وجوزه محمد لراورق اضر وشاهدان تيقن به قبل وبه يفتى **ولا بد من مسافة**  
**سلاسة ايام بين ايقاضين كالشهادة على الشهادة في الظاهر وجوزها الثاني**  
**ان بحيث لا يعود يومه** وعلى الفتوى شره لايه وسراجيه **ويبطل الكتاب بموت**  
**الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة**  
**واجازة الثاني وما بعدهما فلا يبطل ويبطل بخون الكاتب ودفنه وحده**  
**لقذف وعمانه ونسقه بعد عدالته وخروجه عن الاهلية واجازة الثاني وكذا بموت**  
**المكتوب اليه وخروجه عن الاهلية الا اذا علم بعد تخصيص** اسم المكتوب اليه **بخلاف**  
**ما لو علم بتداه** وجوزه الثاني وعليه لعل خلاصه **لا يبطل بموت الخصم** ايا كان لقيام  
 دارته او وصيه مقامه قلت وكذا لا يبطل بموت شاهدا الاصل كما سيأتي متنا في بابه  
 خلافا لما وقع في الخاتمة هنا فانه يخالف لما ذكره بنفسه ثم فتنبه واعلم ان **الكتابة**  
**بعلمه والقضا بعلمه** في الاصح كجرح من جوزه جوزه من لا فلا الا ان المعتد عدم علمه  
 بعلمه في زماننا اشباه وفيها الامام يقضي بعلمه في حد قذف وتعتير من ... فهل الاما  
 قيد كما قدمناه في الحدود لم اره لكونه في شرح الوهبانية للشر بنبلالي والمختار لان عدم  
 حكمه بعلمه مطلقا كما لا يقضي بعلمه في الحدود الخالصة لله تعالى كرتنا وطر مطلقا غير انه  
 يعز من بدائر السكر لثمة وعن الامام ان علم القاضى في طلاق وعتق وغصب يثبت  
 الحيلولة على وجه المحسنة لا القضا **ولا يقبل كتاب لقاض من حكمه بل من قاض**  
**مولى من قبل الامام بملك اقامته بالجمعة** وقيل من قاضى رستا قاضى مصر وراق  
 واعتمده المص والكال **كتب كتابا الى من يصل اليه من قضاة السلي من قاض ولي**



بعد كتابة هذا المكتوب لا يقبل لعدم ولايته وقت الخطاب جواهر الفتاوى  
 وفيها لو جعل الخطاب المكتوب إليه ليس لنا يبدل ان يقبله **والمرأة تقتضي في غير**  
**حدود وان اسم المولى لها** الخبر الجارى لم يفتح قوم ولو امرهم مرة **وتصلح ناطق**  
**لوقف وصية** ليتم **وسامدة** فتح فصح تقريرها في النظر والشهادة في الاوقاف  
 ولو بلا شرط واقف بحر قال وقد اقيمت بين شرط الشهادة وفي وقفه فلان بسم  
 لولده فأت وترك بنتا لها تسحق وظيفه الشهادة وفي الاستباه من احكام  
 الانبي اختار في السيرة جواز كونها بنية لارسولة بنا حالهن على السرة **لوقفت**  
**في حدود ورفق الى قاض** جري جوازه **فامضاء ليس اعظم ابطاله** لخلاف  
 شرح عيني والحنفي كالانبي جروا علم انه اذا وقع للقاضي حادثة اولولده فانما  
 غيره فقتضى **نايب القاض له** اولولده **جاء قضاؤه** كما لو قضي **للامام الذي قد**  
**القضا اولولده لامام** سراجيه وفي البرازيه كل من تقبل شهادته له وعليه يصح قضاؤه  
 له وعليه انتهى خلافا لجواهر الملتقط فليحفظ **ويقضى النائب بما شهدوا به عند**  
**الاصل وكسبه** وهو قضا المصل بما شهدوا به **عند النائب** فيجوز للقاضي ان  
 يقضى تلك الشهادة باخبار النائب بعكسه خلاصه **شروع** لا يقضى القاضي لمن  
 لا يقبل شهادته له فيجوز قضاؤه به استباه وفيها لا يقضى لنفسه ولا لولده الا  
 في الوصية وحرر الشرح لاني في شرحه للوهبانية صحة قضا القاض لامرأته ولا امرأ  
 ابيه ولو حياة امرأته وابيه وان يقضى فيها لم تحت نظره من الاوقاف وزاد بيتي فقال  
 ويقضى لامرأته وحال حيوتها **وعرس ابية** وهو حي محرر  
 وبعد وفاة ان خلا عن نصيبه **بميراث** مقضى به فتبصر وا  
 ويقضى لوقف مستحق ليرى **بومض** القضا والعلم وكان ينظر  
 هذه **سائل شتي** اي متفرقة وجاوا شتي اي متفرقين **يمنع صاحب** سفل عليه علواي  
 طبقة **لاخر من ان يتد** اي يدق الوتر في **سفل** وهو كبيت الختاني **وينقب كوة**  
 بنخ او ضم الطاقة وكذا بالعكس دعوى الجمع **بلا رضى الاخر** وهذا عنده وهو لقياس  
 بحر وقال الكل فعل ما لا يضروا لو انهم السفل لا يصنع ربه لم يجبر على البناء لعدم  
 التعدي ولذي العلوان يبدى ثم يرجع بما اتفق ان بني بادن او اذن قاض والا

نقمة السنا يوم بنا وتما في العيني **رايعة مستطيلة** اي سكة طويلة **تيسع عنها**  
 سكة سلتها لكن **غير نافذة** الى محل اخر **يمنع اهل الروا** عن فتح باب للمرور للاستضاء  
 والريح عيني **في القسوي** الغير نافذة على الصحيح اذ لا حق لهم في المرور بخلاف النافذة  
**وفي رايعة مستديرة** **لنقرا** اي اتصل طرفاها اي نهاية سعة اعوجاجها بالمستطيلة  
**لا يمنع** لانها كساحة مشتركة في دار بخلاف ما لو كانت مربعة فانها كسكة في  
 سكة وكذا يمكنهم نصب البوابة ابن كمال بهذه الصورة

رايعة بنافذة رايعة مستديرة رايعة بنافذة  
**ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بحاجه ضررا بينا** فيمنع من ذلك  
 وعليه الفتوى بزازيه واختاره في العمارة وافتى به قاضي الهداية حتى يمنع الجار من فتح  
 الطاقة وهذا جواب للمسائح استحسانا وجواب ظاهر الرواية عدم المنع مطلقا  
 وبه افتى طائفة كالامام طهري المدين وابن السحنة والدره ورحمه في الفقه وفي قسمه  
 الحنبي وبه يفتي واعتمد المصنعة فقال وقد اختلف لافتا وينبغي ان يقول على ظاهر  
 الرواية انتهى قلت وحيث تعارض منه وشرحه فالعمل على المتون كما تقر مرارا  
 فتدبر قلت وبقي ما لو اسلك هل يضرا ولا وقد حرر بحسبي الاستباه المنع قياسا  
 على مسئلة السفل والعلوان لا يقدر اذا اضروا كذا ان اسلك على المختار الفتوى كما في  
 الخائفة قال المحقق فكذا تصرفه في ملكه ان اضروا اسلك بمنع وان لم يضروا لا يمنع قال لم  
 ار من يبدى عليه ليعتقهم فانه من خواص كتابي انتهى **ادعي** على اخره **صحة** مع قبض **في**  
**نسل المدعي بينه فقال قد جردتها** اي الهبة **فاستقرت بها منه ولم يقل ذلك** اي  
 جردتها ومفاده الاكتفاء بما كان التوفيق وهو مختار تبين الاسلام من اقوال  
 اربعة واختاره المحمدي انه يكفي من المدعي عليه لامن المدعي لانه مستحق وذلك  
 واقع والظاهر يكفي للرفع لالا تستحقاق بزازية **فاما** **بدينه** على السرة **بعد وقتها**  
 اي وقت الهبة **تقبل** في صورتين **وقبله** **لا** لوضوح التوفيق في الوجه الاول وظهور التناقض  
 في الثاني ولولم يذكر لهما تاريخا او ذكر لاهما تقبل لاما كان التوفيق بتاخير السرة  
 وهل يشترط كون الكلامين عند القاضي والثاني فقط خلاف وينبغي ترجيح الثاني



بحالان به التناقض والتناقض يرتفع بتصدق الخصم وبقول المتناقض تركت الاول  
وادعي بكذا وتكذيب الحاكم وتامد في الجرم واقره للمص كما لو ادعى **ولا انها** الى الدار  
سلا فقط عليه ثم ادعى لنفسه او ادعاها للغير ثم ادعاها لنفسه لم يقبل للتناقض  
وقبل يقبل ان وقف بان قال كان فلان ثم اشتريته در وفي واخذ الدعوى قال  
**ولو ادعى للملك لنفسه** او لا ثم ادعى الوقف عليه يقبل كما لو ادعاها لنفسه ثم للغير  
فانه يقبل ومن قال اخرا اشتريته في هذه الجارية وانكر اخرا للشر اجاز  
للبيع ان يطاها ان تولاها بيع المحصومة واقترن بتركه بفعل يدل على الصدا  
بالفسخ كما ساها ونقلها المنزله لما تقر ان **جود جميع العقود ما عدا النكاح**  
**فسخ** فللبايع ردها بغير قيم تمام الفسخ بالتراضي عيني اما النكاح فلا يقبل  
اصلا فلذا لو **جحد انه تزوجها** ثم ادعاها وبرهن على النكاح يقبل برهانه بخلاف  
البيع فانه اذا انكره ثم ادعاها لا يقبل لانفساخه بالامكان بخلاف النكاح **اقر قبض**  
**عشره** دراهم ثم ادعى انها زبوت او فبرجه صدقة يمينه لان اسم الدراهم بها  
بخلاف استوفه لخلية غشها ولذا لو ادعى انها مستوفه لا يصدق ان كان لسيا  
مفصولا وصدق لو بين موصولا منها فالفصل في الفصول لا الوصول ولو اقر  
قبض الجيا لم يصدق مطلقا ولو موصولا للتناقض ولو اقر انه قبض حقه او قبض  
الثمن او استوفى حقه صدق في دعواه الزيادة لو بين موصولا والا لا لقوله  
جيا دمسه لا يحتمل التاويل بخلاف غيره لانه ظاهر او ظهر فيحمل التاويل بان كان  
اقر بين ثم ادعى ان بعضه قرض وبعضه ربا وبرهن عليه قبل برهانه فحينئذ  
الدين وسجي في الاقرار قال لا حق لك على الف درهم وزده المقوله ثم صدقه في  
مجلسه فلا يشي للمقر له بالاجته او اقرارا ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق لو اقر  
ومن ادعى على اخرا ما لا فقال المدعي عليه ما كان **لكن على شئ قط فبرهن المدعي**  
على انه له عليه ألف وبرهن المدعي عليه على القضا اي الايقاف او الابراء ولو بعد القضا  
اي الحكم بالمال الرفع بعد قضا القاضيه صحيح الا في المسئلة المختصة كما سجي  
قبل برهانه لا مكان التوفيق لان غير الحق قد يقضي ويرامنه دفعا للخصومة  
سجي في الاقرار انه لو برهن على قول المدعي انه مبطل في الدعوى او هو ي

كذبه او ليس لي عليه شئ صح الدفع الى حظه وذكره في الدرر قبيل الاقرار في فصل  
الاستسار كما يقبل لو ادعى القضا على اخرا فانكر المدعي عليه فبرهن المدعي على  
القضا ص ثم برهن على العفو او على الصلح عنه على مال وكذا في دعوى الرق  
بان ادعى عبودية شخص فانكر فبرهن المدعي ثم برهن العبدان المدعي اعتقه  
يقبل ان لم يصلحه ولو ادعى الايقاف ثم صالحه قبل برهانه لا يقا بحرفه برهن  
ان له اربع مائة ثم اقران عليه المنكر للاثمائه سقط عن المنكر للاثمائه وقيل  
لا عليه وعليه الفتوى ملقطا وكان له لانه لما كان المدعي عليه جاحدا فذمه  
غير مشغولة في زعمه فابن تنفع المقاصد والله اعلم **وان زاد كلمة ولا امر**  
**وخو** كما رايتك لا يقبل لتعذر التوفيق وقيل يقبل لان المحتج والمخدرة  
قد يتاذي بالسبب على بابهما مريارضا الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه حتى  
لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى اقرار المدعي بالوصول والاصال  
صح در وفي اخرا الدعوى لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار **اقر ببيع عبده**  
من فلان ثم **جحد** مع لان الاقرار بالبيع لا يمن باطلا اقرار بزارته **ادعى**  
على اخرا انه باعه امته منه فقال **الاخر لم ابعها منك قط فبرهن المدعي**  
على البشرا منه فوجد المدعي بها عيبا واراد ردها فبرهن **البائع انه ادى**  
للتشري بري **ليمن كل عيب بها لم يقبل** بينة البايع للتناقض وعن  
الثاني تقبل لان مكان التوفيق ببيع وكيله وابرائه عن العيب ومنه واقعة سمرقند  
ارعت انه نكحها بكذا وطالبت به بالمر فانكر فبرهننت فادعى انه خلعها على المهر  
تقبل لاحتمال انه زوجة ابوه وهو صغير ولم يعلم خلاصه **يبطل جميع صدك**  
اي مكتوب **كتابان شاء الله في حقه** وقال اخره فقط وهو استحسان راجح  
على قوله فتح وانفقوا ان الفرجه كفاصل السكوت وعلى انصرافه للكل في عمل  
عطفت بواو وعقبت بشرطا ما الاستسنا بالواو اخواتها فلذا اخرا لا  
لقربة كلمة مائة درهم وخمسون دينارا المردهما فللاول استحسانا واما  
الاستسنا بان شاء الله بعد جملتين ايقاعين فاليها اتفاقا وبعد طلاقين  
معلقين وطلاق معلق وعقود معلق فاليها عند الثالث فلذا اخرا عند الثاني



ولو بلا عطف او به بعد سكوت فلا اخيرا اتفاقا وعطفه بعد سكوت لغو  
الايمانية تسديد على نفسه وتمايه في الجرمات **ذى فقال عمر** اسلمت  
**بعد موته وقالت ورثته قبله صدقوا** تحكما الحال كما يحكم الحال في  
مسئلة جريانات ما **الطاخونة** ثم الحال انما تصلح حجة للدفع لا للاستحقاق  
كما في مسلم مات فقالت عمر **الدمية اسلمت قبل موته** فارتد وقالوا  
**بعده** فالقول لهم لان الحادث يضاف لا قربة وقاة فتدفع وقع الاختلا  
في كهر الميت واسلامه فالقول المدعي الاسلام بجر **قال المودع** بالفتح هذا  
**ابن مودعي** بالكسر الميت لا وارث له غيره دفعها اليه وجوب كقوله  
هذا ابن دايتي قد بالوارث لانه لو اقرانه وصيه او وكيله او المتزوي منه لم  
يدفعها فان اقرنا بنا **ابن اخذ له** بعد اقراره اذا كذب الابن الاول  
لانه اقرار على الغير ويضمن للثاني خطرات دفع الاول بالاقتضاء يلحق تركه  
قسمت بين الورثة او الغرماء بشهود لم يقولوا العلم كذا نسخ المتى والشرح  
وعناية الدار وغيرها لا تعلم له وارثا او غرماء ولم يكفوا خلافا لها لجهالة  
المكفول يتلوم القاضى مدة ثم يقضى ولو ثبت اقرارا كغلو اتفاقا ولو قال الشاهد  
ذلك لاتفاقا ادعى على اخذ **والا لنفسه ولا خيه الغايب** ارثا وبرهن عليه  
على ما ادعاه اخذ المدعي نصف المدعى مساعا وترك باقية في يد **ذى اليد**  
**بلا كفيل** جحد ذو اليد وذو اليد دعواه ولم يجد خلافا لها وقولها  
استحسان نهاية ولا تعاد البينة ولا القضاء اذا حضر الغايب في المصح  
لا تصاب باحد الورثة خصما للميت حتى تقضى منها ديونه ثم انما يكون  
خصما بشروط تسعة مبسوطة في البحر والحق الفرق بين الدين والعين  
ومثله اي العقار المنقول فيما ذكر في المصح درر لكن اعتمد في الملتقى  
انه يؤخذ منه اتفاقا ومثله في البحر قالوا جميعوا انه لا يؤخذ لو مقر الوصي  
بثلث ما له يقع ذلك على كل شيء لانها اختا الميراث ولو قال مالي  
او ما املكه صدقة فهو على جنس مال الزكاة استحسانا وان لم يجد  
غيره اسلمت منه قدر قوته فاذا املك غيره تصدق بقدره في البحر

قال ان فعلت كذا فما املكه صدقة فحيلة ان يبيع ملكه من رجل يتوب في  
منديل ويقبضه فلم يره ثم يفعل ذلك ثم يرده بخيار الرؤية فلا يلزم شيء ولو  
قال الف درهم من مالي صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو ملكا اقل لزمه  
نقد ما يملك ولو لم يكن له شيء لا يجبت شيء **وصح ايضا بلا علم الوصي** فصح  
تصرفه لا يصح التوكيل بلا علم وكيل والفرق ان تصرف الوصي خلافة والوكيل  
نيابة **فلو علم الوكيل بالتوكيل ولو من ميمز او فاسق صح تصرفه ولا يثبت**  
**عزل المالك** اخبار عدل او فاسق ان صدقه عناية او مستورين او فاسقين  
في الاصح كاخيار السيد بجناية عبده فلو باعه كان مختارا للعدا والسفيع  
بالبيع والبيع بالنكاح **والمسلم الذي لم ياجر** بالشرائع وكذا الاخبار يجب  
لم يوتر او حرم ما ذون وفسخ شركة وعزل قاض وبتولي وقف من عشرة بشرط فيها  
احد شرطى النساء دة لا لفظها **ويشترط سائر الشرط في الشاهد** وقيد  
في البحر بالغزل القصدى وما اذ لم يصدقه ويكون المخبر غير المرسل ورشوله فانه  
يعمل بخبره مطلقا كما سيحجج بابه **باع قاضا وامينه** وان لم يقل جعلتكم امينا  
في بيعه على الصحيح ولا الجيد **عبدالدين الغرماء واخذ المال قضاع** كمنه عند  
القاضي **والاستحقاق العبد** اوضاع قبل تسليمه لم يضمن لان امين القاضى  
كالقاضي والقاضي كالايمان وكل منهم لا يضمن بل ولا يخلف بخلاف نايب المناظر  
**ورجع المشتري على الغرماء** لتعذر الرجوع على العاقد ولو باع الوصي لهم اي  
لاجل الغرماء بامر القاضى او بلامره فاستحق العبد او مات قبل القبض  
العبد من الوصي وصناع الثمن **رجع المشتري على الوصي** لانه وان نصبه القاضى  
عاقدان نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه وهو يرجع على الغرماء لانه عامل لهم  
ولو ظهر بعده للميت مال رجع الغرماء اليه بدنه هو الاصح **اخرج القاضي**  
**الثلاث الفقهاء** ولم يعطهم اياه حتى اهلكه كان الهلاك من مالهم اي الفقهاء  
**والمثلثان للورثة** لما مر من قاض عدل برجم او قطع في سرقة او ضرب  
في حد قضى به بما ذكر وسلك فعله لوجوب طاعة الامر ومنعه محمد حتى يعاين  
الحجة واستحسنوه في نهاننا وفي العيون وبه يفتي لابي كتاب القاضي



للضرورة وقيل يقبل الوعد لا علما **وان عمل لا جاهلا ان استفسر حسن**  
تفسير الشرايط صدق **والا وكذا لا يقبل قوله لو كان فاسقا علما**  
كان او جاهلا للثمة فالتضاه اربعة **الا ان يعارض المحجة اي سببا شرعا**  
**صا دهننا الانسان عند اليهود** فادعي كنه ضانه **فقال انصاب**  
**الدهن نجسة وانكرو المالكه فالقول للصاب** لانكاره لضمان وانتهى  
يشهدون على الصبا على عدم النجاسة **ولو قتل رجلا وقاتلته لردته**  
**اول قتلته ابي لم يسمع قوله** كذا يودي الى فتح باب العدا وان فانه يقتل ويقتول  
كان القتل لذلك وامر الدم عظيم فلا يهل بخلاف المالك لقرار بزارية **صدق**  
**قاض معزول باليمين قال الزيد اخذت منك الفاقضت به اي بالالف**  
**لبر ودفعت اليه او قال قضيت بقطع في حق وادي زيدا اخذه الالف**  
**وقطعه ليد ظلم او اقربكونها اي لاخذ والقطع في وقت قضائه وكذا لو**  
زعم فعل قبل التقليد او بعد العزل في الاصح لانه اسند فعله في حالة معونه  
مناينة لضمان فيصدق به ان يبرهن زيدا على كونه في غير قضائه فالقاضي يكون  
مبطلا صدر شرعية **فشرح** نقل في الاما من بعض الشافعية اذ لم  
يكن للقاضي شيء في بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من اموال اليتامى  
والاوقاف وفي الخانية للمولى العشر في مسئلة الطاحونة قلت لكن في النزاع  
كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحل لها اخذ الاجرة به كالكراع صغير لانه  
واجب عليه وكجواب المفتي بالقول واما بالكتابة فيجوز لها على قدر كتبها  
لان المكتبة لا تلزمها وتما في شرح الوهبانية وفيها قال الله تعالى  
وليس له اجر وان كان قاسما وان لم يكن من بيت مال مقرر  
ورخص بعض لانعدام مقرر وفي عصرنا فالقول الاول انصر  
وجود للمفتي على كتب خطه على قدره اذ ليس في الكتب محصر  
**كتاب الشهادات** اخبرها عن لقضاء لانها كالوسيلة وهو  
المقصود هي لغة خبر قاطع وشرعا **اخبر صدق لا يثبت حق قلت**  
ناطلا فها على الزور مجاز كاطلاق اليمين على الغو سن **لفظ الشهادة في مجلس**

**القاضي ولو بلا دعوى كما في عتق الامة وسبب جوبها طلب في الحق او خو**  
**فوت حقه بان لم يعلم بها** والحق وخاف فوته لزمه ان يشهد بطلب  
**فتح شرطها** احد وعشرين شرطا مكانها واحد وشرطا التحمل لاداة  
**العقل الكامل وقت التحمل والبصر** معاينة المشهود به الا فيما ثبت بالتسامع  
شرائط الا ادا سبعة عشر عشرة عامة وسبعة خاصة منها **الضبط والولا**  
في شرط الاسلام لو المدعي عليه مسلما **والقدرة على التمييز** بالسمع والبصر  
**بان للدعي والمدعي عليه** ومن الشرايط عدم قرابة ولا دار زوجة وعداوة  
دينية او دفع مخزوم او جر مغنم كما سيجي **وركنها لفظ اشهد** لا غير لقضيه  
مشاهدة وقسم واجبار للمحال فكانه يقول قسم بالله لقد اطلعت على ذلك  
وانا خبر به وهما المعاني مفقودة في غيره فتعين حتى لو زار فيها علم بطل  
للسك وحكمها **وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد التزكية** بمعنى افتراض  
نورا الا في دلائل قدمناها **فلما امتنع** بعد وجود شرائطها انتم لتزكوه  
الفرض **لاستحق العزل** لفسق **وعذر** لا ارتكاب ما لا يجوز شرعا بل يعي  
**وكفران لم ير الوجوب** اي ان لم يعتقد افتراضه عليه ابن ملك واطلق  
الكافي كفه واستظهر المصداق **وجب** ادائها **بالطلب** ولو حكما كما مر  
لكن وجوبه بشروط سبعة مبسطة في البحر وغيره منها عدالة قاض وقرب  
مكانه وعلمه بقبوله او بكونه اسرع قبولا وطلب المدعي **لوفى حق العبدان**  
**لم يوجد بدله** اي بدل الشاهد لانها فرض كفاية تتعين لو لم يكن الا شاهدان  
لتحمل او اذ وكذا الكاتب اذا تعين لكن لا اخذ الاجرة لا للشاهد حتى لو  
اركبه بلا عذر لم يقبل وبه تقبل الحديث كرموا اليهود وجوز الثاني الاكل  
مطلقا وبه يفتي بحرقه المص **وجب الادا بالطلب** لو انشأ دية في حقوق  
الله تعالى وهي كثيرة عد منها في الاشياء اربعة عشر قال في اخرها  
لحسبة شهادته بلا عذر فسق فترد **كطلاق امرأة** اي باينا وعتق امة  
وتدبيرها وكذا عتق عبد وتدبيره شرح وهبانية وكذا الرضاع كما مر في باب  
وهل يقبل جرح الشاهد بحسبة الظاهر نعم فكونه حقا لله تعالى اشباه



فباعن ثمانية عشر وليس لنا مدعي حصة الا في الوقف على المرجوح فليحفظ  
**دستورها في الحدود** الحديث من ستر سترقا لا ولي لكم الا تهتك بحرم  
الاولى ان يقول الشاهد في **سرقه** اخذ احياء الحق **لا سرقه** رعاية السر  
**ونصابها للزنا اربعة رجال** ليس منهم ابن زوجها ولو علق عتقه بالزنا وقع  
برجلين ولا حد ولو شهدا بعقده ثم اربعة بزناه محصنا فانتقد القاضى سم  
رجله ثم رجع الكل ضمن الاولات قيمته لولاه والاربعه دينته له ايضا لولاه  
**ولبقية الحدود والقود ومنه اسلام** كما ذكر لما لها القنله بخلاف الانبي  
بحر ومثله **رد مسلم رجالان** الا المعلق ولا يحد كما مر **وللولادة واستهلال**  
**الصبي للصلاة عليه** ولا رث عندها والشافعي باحد وهو اربع فتح **والبكا**  
**وعيوب النساء فيما لا يطالع عليه الرجال امرأة** حرة مسلمة والثنتان احوط  
والاصح قبول رجل واحد فلاحه وثي البرجندي عن المتقط ان المعلم اذا شهد  
منفردا في بر حوا دت الصبيان تقبل انتهى فليحفظ **ونصابها الغريم من التحقيق**  
**سوا كان الحق ما الا او غيره ككناح ولحلاق وو كالة ووصية واستهلال**  
**صبي ولو للارث رجالان** الا في حوا دت صبيان المكتبة فانه يقبل فيه شهادة  
للعلم منفردا قهستانى عن التجنيس **اورجل وامراتان** ولا يفرق بينهما لقوله  
تعالى فتذكر احدهما الاخرى ولم تقبل بشهادة اربع بل ارجل ثلاثا يكثر خروجهن  
وخصمن الائمة الثلاثة بالاموال وتوابعها **ولزم في الكل من المرات الاربع**  
**لفظ اشهد** بلفظ المضارع بالاجماع وكل ما لا يشرط فيه هذا اللفظ كطهارة  
ما وروية هلال غنواخبار لا شهادة لقبولها **والعدالة لوجوبه في السابيع**  
العدل من لم يطعن عليه في بطن ولا فرج ومنه الكذب لحزوجه من البطن لا  
**لصحة** خلافا للشافعي **فلو قضى بشهادة فاسق نفذ وانما فتح الا ان يمنع منه**  
اي من القضا بشهادة الفاسق **الامام فلا ينفذ لما مر انه يتاقت ويتقيد بزما**  
وسكان وحادة وقول معتد حتى لا ينفذ قضاؤه باقوال ضعيفة وما في لقية  
والمحتمى من قبول ذي المروعة الصادق فنقول الثاني بحر وضعه الحال  
بانه تعليل في مقابلة النص فلا يقبل واقره المصنف **وهي ان على حاضر حجاج**

الشاهد الى **المشارة الى ثلاثة مواضع اعني الخصمين والمشهدود به** **لوعينا** لا بد  
وان على غائب في نقل الشهادة او ميت فلا بد لقبولها من نسبته الى حده فلا  
يكفي ذكر اسمه واسم ابيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها اي الصناعة  
**لا محالة** بان لا يشاكه في المصريحه **فلو قضى بالاذكر الحد نفذ** فالمعتبر التعريف  
لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط او بلقبه وحده كفى جامع الفصولين  
وملتقط **ولا يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حد وفود وعندها**  
**يسأل في الكل ان جهل بحالهم بحر** **سرا** **وعلمنا به يرفع** وهو اختلاف زمان  
لانها كانا في القرن الرابع ولو اكتفى بالسراجا لم يجمع وبه يفتي سراجيه  
**وكفى في التزكية قول الزكي هو عدل في الاصح** لبوت الحرية بالدار  
درر يعني الاصل فمن كان في دار الاسلام الحرية فهو بعبارة جواز  
عن التقض بالعبد وبالدالة عن التقض بالحدود وان كان **والتعديل من**  
**الخصم الذي لم يرجع اليه في التعديل لم يصح** فلو كان بما يرجع اليه في  
التعديل صح بزازية والمراد بتعديل تزكيته بقوله هم عدول زاد لكتهم  
اخطا واوشوا ولم يرد **واما قوله صدقوا او هم عدول صدقه**  
فانه **اعتراف بالحق** فنقضني باقراره لا بالبينة عند المحقق واختيار وفي  
البحر عن التهذيب يحلف للشهود في زمانا التعذر التزكية اذ المجهول  
لا يعرف المجهول واقره المصنف ثم نقل عن الصيرفيته تفويضه للقاضي  
قلت ولا نفس ما مر عن المسياه **والشهادة ان يشهد بما سمع**  
**اوراي في مثل البيع** ولو بالتعاطى فيكون من المرى والاقرار ولو  
بالكتابة فيكون مرقيا **وحكم الحاكم والغصب القتل وان لم**  
**يشهد عليه** ولو مختفيا يري وجه المصنف ويفهمه **ولا يشهد على محجب**  
**فسماعه مستدرا الا اذا تبين القايل** بان لم يكن في البيت غيره  
لكن لو فسره لا يقبل دهر او يري شخصها اي القايلة مع شهادته  
اثنين بانها فلا تة بنت فلان بن فلان ويكفي هذا الشهادة على  
الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولين **فشرع في الجواز**



عن محمد لا ينبغي للفقهاء كتب لشهادة لان عندا لا را يغضهم المدعى عليه  
 فيضه **واذا كان بين الخطين** بان اخرج المدعى خطا قدرا المدعى عليه  
 فانكر كونه خطه فاستكتب فكتب وبين الخطين مشابهاة ظاهره  
 على انها خط كانت **واحد لا يحكم عليه بالمال** هو الصحيح خائفة  
 وان افتى قاري الهداية بخلافه فلا يعول عليه وانما يعول على  
 هذا التصحيح لان قاضي خان من اجل من يعتمد على تصحيحاته  
 كذا ذكره المتكلم هنا وفي كتاب الاقرار واعتده في الاشياء لكن في  
 شرح الوهبانية لوقال هذا خطي لكن ليس على هذا المال ان كان  
 الخط على وجه الرسالة مصدرا معنويا لا يصدق ويلزم بالمال  
 ونحوه في الملقط وفتاوي قاري الهداية فراجع ذلك **ولا يشهد**  
**على شهادة غيره** **ما لم يشهد عليه** وقده في النهاية بما اذا سمعه  
 في غير مجلس القاضى فلو فيه جاز فان لم يشهد به شرعا الى عن الجورة  
 بخالفه تصوير صدر الشريعة وغيره وقولهم لا بد من التخييل  
 وقبول التحمل وعدم النهي بعد التحمل على الاظهر لعدم الشهادة بقضا  
 القاضى صحيحة وان لم يشهد بها القاضى وقده ابو يوسف بمجلس  
 القضا وهو الاحوط ذكره في الخلاصة **وكفى عدل واحد** في اثني عشر  
 مسألة على ما في الاشياء منها اخبار القاضى بافلاس المحبوس  
 بعد المدة **والتزكية** اي تزكية السر ما ما شهادة العلانية  
 فشهادة اجماعا **وتزجته الشاهد** والخصم **والرسالة** من القاض  
 الى الزكي **والاثان احوط** وجاز تزكية عبد وصبي ووالد وقد  
 نظم ابن وهبان منها احد عشر فقال  
 ، ويقبل عدل واحد في تقوم ، وجرح وتعديل وارث بقدر  
 ، وتزجته والسلم هل هو جيد ، وافلاسه الارسل القبط  
 ، وصوم على ما اراد عند عدله ، وموتك ذا الشاهد من بخير  
**والتزكية** الذي تكون بالامانة في دينه ولسانه وبيده **وانه**

**صاحب فطنة** فان لم يعرفه المسلمون سألوا عنه عدول المسلمين  
 اختيارا مرو في الملقط عدل نصراني ثم اسلم قبلت شهادته  
 ولو سكر الذي لا تقبل **ولا يشهد من راي خطه ولم يذكر** الى الحاد  
**كذا القاضي والراوي** لساهاة الخط الخط وجواز لو في حشره وبه  
 لاخذ بجرح المبتغى **ولا يشهد احد بالم** يعاينه بالاجماع **الا في عشرة**  
 ما في شرح الوهبانية منها العتق والولا عند الثاني وللمهر على الاصح  
 بزازية **والنكاح والخلول** بتزجته **وراية القاضي**  
**واصل الوقت** قيل وشراطة على المختار كما مر في بابيه واصله  
**هو كل ما يتعلق بصحته وتوقف عليه** والافن شراطة **فله الشهادة**  
**بذلك اذا اخبر بها** بهذه الاشياء **من يثق الشاهد به** من خبر جماعة  
 لا يتصور تواطؤهم على الكذب بالشرط عدالة او شهادة عدلين  
 الا في الموت فيكفي اعدل ولو اثني وهو المختار ملتقى وفتح  
 وقده سارح الوهبانية بان لا يكون المخبر منهما كوارث وموصي  
 له **ومن في يد شئ سوي رقيق** علم رقه **يعبر عن نفسه** والا فلو  
 كتماع **فذلك ان تشهد به انه له ان وقع في قلبك ذلك** اي انه ملكه  
 والا فلو عاين القاضى ذلك جاز له القضاء به بزازية اي اذا رآه  
 المال والالا **وان فسر الشاهد للقاض ان شهادته بالتسامع**  
**او بمقايضة الدرر** على الصحيح **الا في الوقت والموت** اذ فسروا  
 قالافيه اخبرنا **من تقبل على الاصح** خلاصة بل في الغزمية  
 عن الخائنة معنى التفسير ان يقول لشهدنا لانا سمعنا من الناس اما  
 لوقال لم نعاين ذلك ولكننا اشهر عندنا جازت في الكل وصحة  
 سارح الوهبانية وغيره **باب القبول وعدمه** اي من يجب  
 على القاضى قبول شهادته ومن لا يجب لا من يصح قبولها لصحة  
 القاسق مثالا كما حققه المصنف تبعا ليعقوب باسا وغيره **تقبل من**  
**اهل الاسلام** اي اصحاب بدع لا تكفر كجبر وقدس وكفر ورفض وخروج



وتسببه وتعطيل وكل منهم اتى عسرفه نصاروا اثنين وسبعين  
**الخطابية** صنف من الروايف يرون الشهادة كشيعةهم ولكل  
من حلف نه بحق فرد لهم لا بدعتهم بل التهمة الكذب ولم يبق لغيرهم  
ذكر بحسب **الذمي** لوعدا في ذنبهم جوهر **على مثله** الا في خمس  
مسائل على ما في الاشياء فتبطل اسلامه قبل القضا وكذا بعد  
لو بعقوبة كفور بحسب **وان اختلفا مله** كالنهود والنصارى و  
الذمي **على المستان** لا عكسه ولا مرتد على مثله في الاصح **وتقبل منه**  
**على مستان** **مثل مع اتحاد الدار** لان اختلاف دانهما يقطع  
الولاية كما يمنع التوارث **وتقبل من عدو بسبب لدين** لانها من  
من الدين بخلاف لدينية فانه لا يؤمن التقول عليه كما سيجي  
واما الصديق لصديقه فتقبل الا اذا كانت الصداقة متناهية  
حيث لا يعرف كل ما في مال الاخر فتاوى لمصر معز بالمعنى  
الحكام ومن **ترك صغرة** بلا اصرار **ان اجتنب الكبار** كلها  
وغلب صوابه على صغائره درر وعنه قال وهو معنى العدالة  
وفي الخلاصة كل فعل كرهه المروة والكرم كبره واقره ابن الحلال  
قال ومثلي ركب كبره سقطت عدالته ومن **اقل** لو بعد  
والاولوه ناخذ بحسب الاستهزا بسبب من الشرايع كفر ابن الحلال  
**وخصه** واقطع **ولد الزنا** ولو بالزنا خلافا لما لك **وخشي** كانه  
لومسكلا والافلا اسكال **وعتق بعتقه وعكسه** الالهة لما في  
الخلاصة شهدا بعد عتقها ان التمس كذا عند اختلاف بايع وشتر  
لم تقبل بحسب المنفع باثبات العتق **ولا خيه** **وعمر** **ومن محرم** **رضا**  
**او صا لم** الا اذا امتدت الخصومة وخاصم معه على ما في القنية  
وفي الخزانة تخاصم الشهود والمدعى عليه تقبل لوعده ولا **ومن**  
**كافز** **وكله مسلم** لا يجوز **عكسه** بحسب الاشياء لقياها على  
مسلم فصلا وفي الاول ضمنا **وتقبل على ذي ميت** **وصيه** **مسلم**

**ان لم عليه دين مسلم** بحسب في الاشياء لا تقبل شهادة كافر ان علي  
كافرا نه اوصي الى كافر واحضر مسلما عليه حق الميت وفي النسب  
شهد ان النصراني ابن الميت فادعى على مسلم بحق وهذا استحسن  
ووجهه في الدرر **والعمال** **للسلطان** **الا اذا كانا على الظلم**  
فالاقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم كرس القرية والحجابي والصراف  
والمعرفون في المراكب والعرفا في جميع الاصناف ومحضر قضاة  
العهد والوكلا المفتعلة والصكاك وضمان الجهات كمقاطعة  
سوق الخاسين حتى حل عن الساهد لشهادته على باطل فتح وكسر  
وفي لوهبانية امير كبير ادعى فشهد له عماله ونوابه ورعاياهم  
لا تقبل كسهادة المزاعم لرب الارض وقيل راد بالعمال المحترمين  
اي بحسبه لا بقية به وهي حرفة بائنه واجلاده والافلامروء له لو  
دينه فلا شهادة له لما عرف في حد العدالة فتح واقره للص **لا**  
**تقبل من اعمى** اي لا يقضي بها ولو قضى مع وعنه قوله **مطلقا** ما لو  
عمى بعد الا اذا قبل القضا وما جاز بالسماح خلافا للثاني واذا  
عذر قبول الاخر من مطلقا بالاولى **وردد ومملوك** ولو مكاتب  
او مبعضا **وصبي** ومغفل ومجنون الا في حال صحته **الا ان يتحلا**  
**في الرق والتيميز** **واذا بعد الحرية** ولو لم يعتقه كما من **وبعد البلوغ**  
وكذا بعد ابصاره واسلامه وتقونه فسق وطلاق زوجة لان المعتمد  
حال الادا شرح مكله وفي الجرح متى حكم برده لعلة ثم ثلاث فشهد  
بها لم تقبل الاربعه عهد وصبي واعمى وكافر على مسلم واذا خال  
الحال حد الزوجين مع الاربعه سهو **وتحد وفي قذف** تمام الحد  
وقيل بالاكثري **وان تاب** بتكذيبه نفسه فتح لان الرد من تمام الحد  
بالنصر والاستئنا منصرف لما يليه وهو ما ولكم لهم الفاسقون  
**الا ان يحد كافر** في القذف **في مسلم** فتقبل فان ضرب اكثر بعد  
الاسلام على الظاهر بخلاف عبد حد فعق لم تقبل **ويقيم** **المحدود**



**بينه على صدقه** اما اربعة على ثمانية او اثنين على اقرار كالموهر  
قبل الحد بحر وفيه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته المحدث  
بقذف والمعروف بالكذب وشاهد الزور ولو عدل لا تقبل ابدام لقط  
لكن سمي ترحم قبولها **ومسجون في حادثة تقع في السجن** وكذا لا تقبل  
شهادة الضمانيان فيما تقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في  
الحمامات وان مست الحاجة لمنع الشرع عما يستحق به السجن  
وملاعب الصبيان وحمامات النساء فكان القصص مضافا اليهن لا الى  
الشرع بزارية صغري وشرا لا لينة لكن في الحواوي تقبل شهادة النساء  
وحدهن في القتل في الحمام بحكم الدية كيلا يهدر الدم انتهى فليتنبه  
عند الفتوى وقد مناقب قول شهادة المعلم في حوادث الضمانيان  
**والزوجة لزوجها وهولها** وجاز عليها الا في مسكتين في الاشياء  
**ولو في عدة من ثلاث** لما في القنية طلقها ثلاثا وهي في العدة لم يجز  
شهادته لها ولا شهادتها له ولو شهد لها ثم تزوجها بطلت خاتنة  
فعلم منع الزوجية عند القضا لا محال او ادا **والفرع لاصله** وان  
علا الا اذا شهد الجد لابن ابنه على ابيه اشياء قال وجاز على صله الا  
اذا شهد على ابيه لانه ولو بطل اقربتها والام في نكاحه وقتها بعد ثمان  
ورق لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسألة القاتل اذا شهد بعفو  
ولي المقتول ذراجها **وبالعكس للهمة وسيد العبد ومكاتبه والسر بال**  
**لشركه فيها هو من شركتها** لانها من وجه في الاشياء للخصم ان يطعن بثلاثة  
برق واحد وشركة وفي فتاوى الشافعي لو شهد بعض اهل القرية عن بعض  
منهم بزيادة الخراج لا تقبل الميركن خراج كل ارض معينة اذا اخراج  
للسائلة وكذا اهل قرية شهدوا على ضيعة انها من قديتهم لا تقبل  
وكذا اهل سكة يشهدون بسبي من مصالح لو غير نافذة وفي النافذة  
ان طلب حقا لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا وكذا في وقف  
المدرسة انتهى فليحفظ **والاجير الخاص مستاجر** سانهما ومشاهرا

او الخادم والتابع او التلميذ الخاص الذي بعد من استأذنه ضرره ونفعه  
نفع نفسه دبر وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للقانع  
بأهل البيت اي لطالب معاشه منهم من القنوع لا من القناعة ومقاده  
قبول شهادة المستاجر والاستاذ له **ومحنت بالكف من يفعل الردي**  
ويؤتي وامسا بالكسر والمتكسر المتكسر في اعضائه وكلامه خلقة فيقبل بحس  
**ومغنية** ولو لنفسها الحرة رفع صوتها دبر وينبغي تقييده عليه ليطهر  
عند القاضي كما في مد من الشرب على الهمود كراه الواني **وناحية في مصيبة**  
**عنها** باجر دبر وفتح زاد العيني فلو في مصيبتها تقبل وعلمه الواني  
بزيادة اضطرابها وانساب صبرها واختيارها فكان كالشرب  
للتداوي **وعاد وبسبب الدنيا** حظه ابن الكمال عكس الفرع لاصله  
فتقبل له لانه عليه واعتمد في الوهابية والمحبة قبولها ما لم يفسق  
بسيما قالوا والجحد فسق للنهي عنه وفي الاشياء في تنه قاعدة  
اذا اجمع الحرام والحلال لو العداوة للدنيا لا تقبل سواء شهد  
على عدوه او غيره لانها فسق وهو لم يتجزي وفي فتاوى المصلا لا تقبل  
شهادة الجاهل على العالم لفسقه بتركه ما يجب تعلمه شرعا فينبذ  
لا تقبل شهادته على مثله وغيره وللحاكم تفريره على تركه ذلك ثم قال  
والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق وينبغي **ومجاز في**  
**كلامه** او يحلف فيه كتمرا او اعتاد شتم اولاده او غيرهم لانه معصية  
كبيرة كترك صلاة او حج على ولاية فورية او ترك جماعة او جمعة او كل  
فوق سبع بلا عذر وخروج لفرجه قدوم امره وكوب بحر ولبس خرد  
ويبول في سوق او في قبلة او شمس او قمر وطفيلي ومسخرة وبقاص  
وتستام للداية وفي بلادنا يستقون بايع الدابة فتح وغيره وفي شرح  
الوهابية لا تقبل شهادة الخيل لان لحظه يستقضي فيما يعرف من  
الناس في اخذ زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشراف من  
اهل العرف اعصمهم ونقل المص عن جواهر الفتاوى ولا من انتقل من



مذهب حنيفة الى مذهب الشافعي قال وكذا بايع الاكفان والحنوط  
لتمية الموت وكذا الدلال والوكيل لو بائيات النكاح اما لو شهد  
انها امرأة تقبل والحيلة انه يشهد بالنكاح ولا يذكر الوكالة  
بزازية وتسهيل واعتمده قدرى افندي في واقعاته وذكره المص  
في اجارة معينة معزيا للزازية ولم يخصصه انه لا تقبل شهادة الدالين  
والضكاكين والمحضرين والوكالا المتعلة على ابوابهم وخوف في  
فتاوى مریدزاده وفيها وصي اخرج من الوصاية بعد قولها  
لم تحب شهادته الميت بدا وكذا الوكيل بعد ما اخرج من الوكالة  
ان خاضع اتفاقا والا فكذا عند ابني يوسف **ومد من الشرب** لغرض  
لان بقطرة منها يرتكب الكبيرة فتزد شهادته وما ذكره ابن الكمال كما  
حرره في البحر قال وفي غير المختار يشترط الارمان لان شربه صغيرة  
واما قال **على الله** يخرج الشرب للتداوي فلا يسقط العدالة بسببه  
الاختلاف صدر الشريعة وابن الكمال **ومن يلعب بالصبيان** لعدم  
برورته وكذبه غالبا كما في **والطوبى** الا اذا امسكها الاستيناس فيباح  
الا ان تحرم غيره فلا لاكله لئلا يعمى وعناية **والطوبى** وكل هو  
شيع بين الناس كالطباير والمزمار وان لم يكن شيعا نحو الحد  
او ضرب القصب فلا الا اذا فحش بان يرقصون به خائفة لدخوله  
في حد الكباير **ومد من الشرب** **بغني الناس** لانه يحجمهم على كبيرة هداية  
وعنها وكلام سعدى افندي يفيد تقييده بالاجرة فتأمل واما المغن  
لنفسه لدفع وحشة فلا بأس عند العامة عناية وصحة العيني وغيره  
قال ولوفيه وعظ وحكمة فجاز اتفاقا ومنهم من اجازة في العرس  
كما ان ضرب الدف فيه ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه  
مطلقا انتهى وفي البحر والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف  
بل ظاهر الهداية انه كبيرة ولو لنفسه واقره المص قال ولا تقبل  
شهادة من يسمع الغنا او يجلس مجلس الغنا زاد العيني او يجلس

الفجر والشرب وان ليس كسر لان اختلاطه بهم وتركه الامر  
بالعرف يستقط عدالة **او يسقط** يرتكب **بحد** للفسق ومراة  
من يرتكب كبيرة قاله المص وغيره **او يدخل الحمام بغير ازار** لانه  
حرام **او يلعب بنزه** او طاب مطلقا قاصر الا اما السطرخ  
فلسببه الاختلاف شرط واحد من ست فلذا قال **ويقال مد**  
**بسطرخ** **او يرتكب بد الصلاة** حتى يفوت وقتها **او يخلف عليه** كثيرا  
**او يلعب به على الطريق** **او يذكر عليه فسقا** اشباه او يدوم عليه ذكره  
سعدى افندي معزيا للكمال في المعراج **او ياكل الربا** قيده بالسهره  
ولا يخفى ان الفسق يمنعها شرعا الا ان القاصي لا يثبت ذلك الا  
بعد ظهوره له فالكل سول بحر فليحفظ **او يقول** **ويا كل على الطريق**  
وكذا كل ما يخل بالمروق ومنه كشف عورته ليستنجي من جانب لبركة  
والناس حضوره وقد كثرت في زماننا فتح **او يظهر سب السلف** اظهروا  
فسقه بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستحق لعيني قال المص وانما  
قيدها بالسلف تبع الكلامهم والا فالاولي ان يقال سب مسلم  
لنسقوط العدالة بسبب المسلم وان لم يكن من السلف كما في السراج  
كما في السراج والنهاية وفيها الفرق بين السلف والخلف ان السلف  
الصالح الصدوق الاول من التابعين منهم ابو حنيفة والخلف بالفتح  
من بعدهم في الخير وبالسكون في الشر نحو وفيه عن النهاية عن ابني  
يوسف لا قبل شهادة من سب الصحابة واقبلها ممن يتبرأ منهم  
لانه يعتقد دينها وان كان باطلا فلم يظهر فسقه بخلاف الساب  
**شهدا ان اباها اوصى ليد فان ادعاه صحت** شهادتهما استحسانا  
لشهادة رابتي الميت ومديونه وللوصي لهما وصيه لئلا ياتي الا بها  
**وان انكر** لان القاصي لا يملك اجبا را حدى على قبول الوصية عيني **كا**  
لا تقبل **لوشهدا ان اباها الغايب** **كله يقبض** **ديون** **وادي الموكيال** **او**  
**انكر** والفرق ان القاصي لا يملك نصيب الموكيل عن الغايب بخلاف الوصي



**شهاد الوصي** أي وصي الميت **بحق الميت** بعد ما عزله القاضي عن الوصاية  
ونصب غيره أو بعد ما أدركه الورثة **لا تقبل** شهادته للميت في ماله  
أو غيره **خاصه** ولا لحلول الوصي محل الميت ولذا لا يملك عزل نفسه  
بل عزل قاض فكان كالميت نفسه فاستوي خصامه وعدمه بخلاف  
الوكيل فلذا قال **ولو شهد الوكيل بعد عزله للموكل ان خاصه** في مجلس القاض  
ثم شهد بعد عزله **لا تقبل** اتفاقا للثمة **والا قبلت** لعدمها خلافا للثاني  
فجعله كالوصي سراج وفي قسامة الزبلي كل من صار خصما في حارثته  
لا تقبل شهادته فيها من كان بعرضه ان يصير خصما ولم ينتصب  
خصما بعد تقبل وهذا ان الاصل ان متفق عليها وتامه فيه قد رنا  
بجلس القاضي لانه لو خاصه في غيره ثم عزله قبلت عندها كالموكل في  
غيرها وكلفتة اوعليه جامع الفتاوى في النزاهة وكله بالخصومة عند  
القاضي في خاصه المطلوب بالكف درهم عند القاضي ثم عزله فشهد ان الموكل  
على المطلوب ثمة دينا رتقبل بخلاف ما لو وكله عند غير القاضي وخاصه  
وتامه فيها كما قبالت عندها خلافا للثاني **شهادة اثنين بدين علي**  
**الميت لرجلين ثم شهد المشهود لهما للتأهدين بدين علي الميت** لان  
كل فريق شهدا لدين في الذمة وهي تقبل حقوقا شتى فلم تقع الشركة  
له في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كما في وصايا الجمع وشروطه وسجي ثمة  
**وكشهادة وصيين لو ارتكب شيئا على اجنبي في غير مال الميت**  
فانها مقبولة في ظاهر الرواية كالموكل الوصيان على اقرار الميت بشي  
معين لو ارتكب بالغ تقبل بزانية **ولو شهدا في ماله** أي الميت لا خلافا  
لها ولو ضمنهم تجز اتفاقا وسجي في الوصايا كما لا تقبل **الشهادة على**  
**جرح** بالفتح أي فسق **جرح** عن اثبات حقا لله تعالى وللغير فان تضمنته  
قبلت والا لا تقبل **بعد التعديل** ولو قبلت **قبلت** أي الشهادة بلا ايجاب  
ولو من واحد على الجرح المحرم كذا اعتد المصنف نعتا لما قد ورد صدر  
الشريعة وافرده من لا حشره وادخله تحت قولهم الدفع اسهل من

الرفع وذكر وجهه واطلق ابن الكمال ردها نعتا لعامة الكتب وذكر وجهه  
وظاهر كلام الوائلي وعزمي زاده الميل المية وكذا القهستاني حيث  
قال وفيه ان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يركى الشهود سيرا  
وعلمنا فان عدلوا قبلنا وعزله للمضرات وجعله البرجندي على قولها  
لا قوله فتنبه **مسأل** ان يشهدوا على تسويد المدعي على الجرح المفسد  
بانهم فسقة او زناة او كالة الربا او شرية الخمر او على اقرارهم انهم  
شهدوا بزور وانهم جراح في هذه الشهادة او ان المدعي مبطل في  
هذه الدعوى او انهم لا شهادة لهم على المدعي في هذه الحادثة فلا تقبل  
بعد التعديل بل قبله **در** واعتد المصنف تقبل لو شهدوا على الجرح و  
المركب اقرار المدعي بنفسهم او اقرارهم بشهادتهم بزور وبانه استأجرهم  
على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه  
لحق عيني وانهم عبيدا ومحدودون بقذف او انه ابن المدعي وابوع  
عناية او قاذف والمقدوف يدعي وانهم زنا او وصفوه او سرقوا مني  
كذا وبينه او شربوا الخمر ولم يتقادم العهد كما مر في باب اوقلتو النفس  
عما عيني او شربا المدعي أي والمدعي مال وانما استأجرهم بكذا لها  
لشهادة ما عطا لهم ذلك ما كان له عنده من المال ولو لم يقبل لم تقبل  
لادعواه الاستيجار لغيره ولا ولاية له عليه او ان صالحتهم على كذا ودفعته  
اليهم أي رشفة والا فلا يصلح بالمعنى الشرعي ولو قال ولم ادفعه لم  
يقبل على ان لا يشهدوا على زور وقد شهدوا زورا وانا اطلب ما عطيتهم  
وانما قبلت في هذه الصورة لانها حق لله او العبد فمست الحاجة  
لاحيائهم ما شهد عدل فلم يبرح عن مجلس القاضي ولم يطل المجلس  
ولم يكذب الشهود له حتى قال وهمت خطا بعد شهادتي ولا  
مناقضه قبلت شهادته بجميع ما شهد به لو عدلا ولو بعد القضاء عليه  
الفتوى فانيه وكسر قلت لكن عبارة المتقي تقضي قبول قوله او همت  
وانه يقضي باثني وهو مختار السر خفي وغيره وظاهر كلام الاكل



وسعدى ترجحه فتنبه ونصروا وان قاله الشاهد بعد قيامه عن المجلس  
يقبل على الظاهر اختيار كذا الوقع الغلط في بعض الحدود والنسب  
بينه انه ابي المخرج مات من المخرج اولى من بينه الموت بعد البر  
ولو قام اوليا مقتول بينه على ان زيدا جرحه وقتله واقام زيد بينه  
على ان المقتول قال ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني فبينه زيد اولى  
من بينه اوليا المقتول مجمع الفتاوى وبينه الغبن من يتم بلغ  
اولى من بينه كون القصة اى قيمة ما استراه من وصيه في ذلك الوقت  
مثل الثمن لانها ثبتت برا زيدا ولا بينه الفساد ارجح من بينه  
الصحة دمر خلافا لما في الوجهانية اما بدون البينة فالقول المدعى  
الصحة مينة وبينه كون التصرف في كونه يخلع او خصمه  
ذاعقل اولى من بينه الورثة سلاكونه مخلوط العقل ومخفيا ولو قال  
الشهود لا تدري كان في صحة او مرض فهو على المرض ولو قال الوارث  
كان يهدي يصدق حتى يشهد انه كان صحيح العقل بزازية وبينه  
الاكراه في اقراره اولى من بينه الطوع ان ارضا واتحدتا بخبرها  
فان اختلف ولم يورخا فبينه الطوع اولى ملتقط وغيره واعنده  
المصدا بنده وعزمي زاده فروع بينه الفساد اولى من الصحة  
شرح وهبانية وفي الاستباه اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان  
فالقول المدعى البطلان وفي الصحة والفساد المدعى الصحة الا في  
مسئلة الاقالة وفي الملتقط اختلفا في البيع والرهن فالبيع اولى  
اختلفا في البتات والوفاء الوفا اولى استحسانا شهادة ما صغر يتمها  
غيرهم تقبل كان شهيدا بالدار بلا ذكرها في الخصم فشهادة اخرا  
او شهيدا بالدار في الحدود واخران بالحدود او شهيدا على الاسم  
والنسب ولم يعرف الرجل بعينه فشهادة اخرا ان انه المسمى به دمر  
شهيدا وحده قال لباقون نحن نشهد بشهادته لم تقبل حتى يتكلم  
كل شاهد بشهادته وعليه الفتوى شهادة النفي المتواترة مقبولة

الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل لا في عبد بين مسلم  
ونصراني فشهد نصرانيان عليها بالاعتق قبلت في حق النصراني فقط  
الشهادة قلت وزاد بحسبها خمسة اخرى معزية للبرازية باب  
الاختلاف في الشهادة مبنى الباب على اصول مقدمة منها ان الشهادة  
على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه تعالى ومنها ان  
الشهادة بالكر من المدعى باطلة بخلاف الاقل بالاتفاق فيه ومنها  
ان المذكر المطلق ازيد من المقيدا لشوته من الاصل والمذكر بالسبب يقتصر  
على وقت السبب ومنها موافقة الشهادة بين لفظا ومعنى وموافق  
الشهادة الدعوى معنى فقط وسيوضح تقديم الدعوى في حقوق العباد  
شرط قبولها لتوقفها على مطالبتهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله  
لوجوب قامتها على كل حد فكل حد خصم فكان الدعوى موجودة  
فاذا وافقتها اى وافقت الشهادة الدعوى قبلت والاتفاقها لا  
تقبل وهذا احدا لاصول المتقدمة فلوا دعى ملكا مطلقا فشهادة بسبب  
كسر وارث قبلت لكونها بالاقل المدعى غطا بقامصني كما وعكسه  
بان ادعى بسبب شهدا بمطلق لا تقبل لكونها بالاكتر كما مر قلت  
وهذا في غير دعوى رت ونتاج وسر من مجهول كما بسطة الكمال  
واستثنى في الجمر الالة وعشرين عكزا يجب مطابقة الشهادة بين  
لفظا ومعنى في اثنين واربعين مسئلة مبسوطة في الجمر وزار  
ابن المصنف حاشيته الاستباه الالة عشر ختر كرتها خشية التطويل  
بطريق الوضع لا التصنع واكتفيا بالموافقة المعنوية وبه قالت  
الثلاثة ولو شهدا احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت لاتحاد  
معناها كذا الهبة والعطية ونحوهما ولو شهدا احدهما بالف والاخر  
بالفين او مائة او مائتين او طلبة وطلعتين او ثلاث ردت لاختلاف  
المعنيين كالوادعى غصبا او قتلا فشهدا احدهما بالاخر بالقرربة  
لم تقبل ولو شهدا لاقرارا قبلت وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل



بان ادعى لفاشدها بالدفعة والاخرى بالاقرار بها لا تسمع للجمع  
بين قول وفعل قضية الا اذا اختلفت كسهادة احدى ما يبيع او قرض  
وطلاق او عتاق والاخرى بالاقرار به فتقبل لا تخاد صيغة الانسبا  
والاقرار فان يقول في الانسبا بعت واقترضت وفي الاقرار كنت بعت  
واقترضت فلم يمنع القبول بخلاف شهادة احدى ما يقتله عمدا بسيف  
والاخرى بسكين لم تقبل لعدم تكرر الفعل بتكرار الالة محط شر بلاية  
تقبل على الف في شهادة احدى ما بالف والاخرى بالف وبانة ان ادعى  
المدعي الاكثر الاقل الا ان يوفق بالاستيفاء او ابراهن كمال هذا في  
الدين وفي العين تقبل على الواحد كما لو شهدوا حدان هذين العبدان  
له واخران هلاله قبلت على العبد الواحد الذي تفقا عليه اتفاقا دية  
وفي العقد لا تقبل مطلقا سواء كان المدعي اقل المالكين او اكثرهما عزمي  
بمزرع على هذا الاصل بقوله فلو شهدوا احد بشرا عبدا وكتابه على  
الف واخر بالف وخمسائة ردت لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف  
 باختلاف البدل فلم يتم العقد على كل واحد بمثله العتق بمال والصالح  
عن قود والركن والمرأة لف ونسب مرتب اذ مقصودهم اثبات العقد  
 كما مروا ان ادعى الاخرى المولى مثلا فذكر عوي الدين اذ مقصودهم المال  
 فتقبل على الاقل ان ادعى الاكثر كما مر والاجارة كالبيع لو في اول الملك  
 للحاجة لاثبات العقد كما لو شهدوا بالمدعي المورث ولو للستاجر  
 فدعوى عقدا اتفاقا وصح النكاح بالاقل اي بالف مطلقا استحسانا  
 خلافا لما ولزمه في صحة الشهادة الجبر شهادة اربعة بان يقول لا  
 مات وترك ميراثا المدعي الا ان يشهدا بماله عند موته او يد من يقوم  
 مقامه كستاجر ومستعير وغاصب وسودع فيعني ذلك عن الجبر  
 لان الايدي عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان واذا ثبت  
 للملك ثبت الجبر ضرورة ولا بد مع الجبر المذكور من بيان سبب المورثة  
 وبيان انه اخوه لابييه وامه او لاحدهما ونحو ذلك لظهيرية وبقي شرط

ثبات وهو قول الساهد لا وارث او لا اعلم له وارثا غيره ورابع وهو  
ان يدرك الساهد الميت والافباطلة لعدم معانته السبب في كمال البراهن  
وذكر اسم الميت ليس بشرط وان شهد بيدحي سوا قال من شهد  
او لا ردت لقيامها بجهول المستفيع الحي بخلاف ما لو شهدا بها كانت ملكه  
او اقر المدعي بذلك او شهد شاهدان انه اقرانه كان في يد المدعي رفع  
المدعي لعكسيتها الاقرار وجهالة المقربة لا تبطل الاقرار والاصل  
ان الشهادة بالملك المنقضي مقبولة لا باليد المنقضية لتفوق اليد  
لا الملك بزازية ولو اقرانه كان بيد المدعي بغير حق هل يكون اقرارا له  
باليد المفتي به نعم جامع فصولين شروع شهدا بالف وقال احدهما  
قضى خمسمائة قبلت بالف الا ان شهد معه اخر ولا يشهد من علمه  
حتى يقر المدعي به شهدا بسرقة بقرة واختلفا في لونها قطع خلافا  
لها واستظهر صدر الشريعة قولها وهذا اذ لم يذكر المدعي لونها  
ذكره الزيلعي ادعى المديون الايصال متفرقا وشهدا به مطلقا او جملة  
لم تقبل وهبانية شهدا في دين الحي بانه كان عليه كذا تقبل الا اذا سالهما  
الخصم عن بقائه الا ان تفقا الا لا تدري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا  
حتى يقول مات وهو عليه كسرة قلت ويخالفه ما في معين الحكام  
من ثبوتة كسرة بيان سببه وان لم يقول مات وعليه دين انتهى  
والاحتياط لا يخفى ادعى ملكا في الماضي وشهدا به في الحال لم تقبل  
في الاصح كما لو شهدا بالماضي ايضا جامع فصولين **باب**  
**الشهادة على الشهادة هي مقبولة** وان كثرت استحسانا في كل حق  
على الصحيح الا في حد وقول لسقوطها بالشبهة وجازا لا شهدا مطلقا  
لكن لا تقبل الا بشرط بعد حضور الاصل بموت اي موت الاصل  
وما نقله القهستاني عن قضا النهاية فيه كلام فانه نقله عن  
الخائنة عنها وهو خطأ والصواب ما هنا او سرعان وسفر واكتفى بالشا  
بغيره بحيث يبعد ان يثبت كماله واستحسنه غير واحد



وفي القهستاني والسراجية وعليه الفتوي واقره المصداكون المارة  
مخلة لا تخالط الرجال وان خرجت الحاجة وحمام قنية وفيها لا يحق  
الشهاد لسطان وامير وهل تجوز المحسوسان من غير حاكم الخصومة  
نعم ذكره المصنف في الوكالة وقوله عند الشهادة عند القاضي في كل  
لاطلاق جواز الشهادة لا الا اذا كان متروك شرط شهادة عدد نصاب ولو  
رجلا وامرأتين وما في الحاي غلط بجرع عن كل صل ولو امرأة لا تقار  
فرعي هذا وذلك خلافا للسافعي وكيفيتها ان يقول لاصل مخاطبا  
ولو ابنه بجرع شهد على شهادتي اني اشهد بذلك وكيف سكوت الفرع ولو  
مردة ارتد قنية ولا ينبغي ان يشهد على شهادة من ليس بعدل عند  
حاوي ويقول الفرع اشهد بان فلانا اشهدني على شهادته بكذا  
وقال لي شهد على شهادتي بذلك هذا وسط العيارات وفيه خمس  
سينات والا قصر ان يقول شهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع شهد  
على شهادته بكذا وعليه فتوي السرخسي وغيره ابن الكمال وهو الاصح كما  
في القهستاني عن الزاهدي وكيف تعديل الفرع لاصله ان عرف الفرع  
بالعدالة والالزم تعديل الكل ما يكفي تعديل حد الشاهد من  
صاحبه في الاصح لان العدل لا يشتم عليه وان سكت الفرع عنه نظر  
القاضي في حاله وكذا القول لا اعرف حاله على الصحيح سره بلانية وشرح  
المجمع وكذا القول ليس بعدل على ما في القهستاني عن المحيط فتنبه  
وتبطل شهادة الفرع به بامور ينهيهم عن الشهادة على الاظهر خلاصة  
وسيجي متنايا مخالفة بخروج اصله عن اهل بيته كفسق وخسر سريعي  
وبانكا اصله الشهادة كقولهم ما لنا شهادة او لم نشهدهم فاشهدناهم  
ونظمتا ولو سألوا فسكتوا قبلت خلاصة شهدا على شهادة انسان  
على فلانة بنت فلانة الفلانية وقالا اخر برانا بمعرفتها وجاء المدعي  
بامرة لم يعرفها انها هي قبل ليهات شاهدها انها هي فلانة  
ولو مقرر وسلك الكتاب الحكمي وهو كتاب لقاضي الى القاضي لانه

كالشهادة على الشهادة فلو جاء المدعي برجل لم يعرفه كالف ثبات  
انه هو ولو مقرر الاحتمال المتزوير بجرع ويلزم مدعي الاستدراك البيان كما  
بسطة قاضي خان ولو قال فيها التسمية لم تجز حتى ينسبها الى  
فخذها كجارتها ويكفي نسبتها لزوجها والمقصود بالاعلام الشهادة على شهادة  
ثم نهاه عنها لم يصح اي نهيه فله ان يشهد على ذلك وراقره المصنف  
لكنه قدم ترجيح خلافه عن الخلاصة كافر ان شهدا على شهادة مسلمين  
لكافر على كافر لم تقبل كذا شهدا هما على القضا لكافر وتقبل شهادة رجل  
على شهادة ابية وعلى قضا ابية في الصحيح در خلافا للملحق من ظهره  
شهادته بان اقر على نفسه ولم يدع سهوا او غلط كما حرره ابن الكمال  
ولا يمكن اتيانه بالبينة لانه من باب النفي عن ربه للشهيد وعليه الفتوي  
سراجية وزاد ضربه وجبته مجمع وفي البحر وظاهر كلامهم ان للقاضي  
ان يسجن وجهه اذا راه سياسة وقيل ان رجوع مصرا ضربا جاعا  
وان تائب لم يعجز اجماعا وتفويض مدة توبته لراي القاضي على الصحيح  
لو فاسقا ولو عدلا او مستورا لا تقبل شهادته ابد قلت وعن الثاني  
تقبل ويقتضي عيني وغيره **باب الرجوع عن الشهادة** وهو ان  
يقول رجعت بما شهدت به وخوف فلوانكرها لا يكون رجوعا والرجوع  
شرطه مجلس القاض ولو غير الاول لانه فسق او توبته وهو بحسب الجنية  
كما قال عليه الصلاة والسلام السر بالسر والعلانية بالعلانية فلو  
ادعى المشهود عليه رجوعها عند غيره وبرهن او اراكم بينهما لا يقبل  
لفساد الدعوي بخلاف ما لو ادعى وقوعه عن قاض وتضمنه اياهما  
ملتقى او برهن انهما اقرا برجوعها عند غير القاضي قبل وجعل انشاء  
للحال ابن ملك فان رجعا قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان وعنه  
ولو عن بعضها لانه فسق نفسه جامع الفصولين ويجده لم يفسخ  
الحكم مطلقا لترجيحه بالقضا خلاف ظهور الساهد عبدا محققا  
في قذف فان القضا يبطل ويرد ما اخذ وتلزم الدية لو قصاصا



ولا يضمن الشهود لما مران الحاكم اذا اخطا فالغرم على المقتضى له شرح  
 وضمننا ما اتلفاه للشهود عليه لتسببها تعديا منع تعذر تضييق المباشرة  
 لانه كالمجا الى القضا قبض المدعى المال اولا به يفتي بحجج بزازية وخلاصة  
 وخزانة المفتين وقبلة في الوقاية والكثرة والدراسة والمقتضى بما اذا قبض  
 المال لعدم الاتفاق قبله وقيل ان المال عينا فكل اول وان دين  
 فكل الثاني واقره الفقهاء في العبرة فيه لمن بقي من الشهود لا من رجع  
 فان رجع احدهما ضمن النصف وان رجع احدهما لم يضمن وان  
 رجع اخر ضمن النصف وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمن  
 الربع وان رجعتا فالنصف وان رجع ثمان نسوة من رجل وامرأتين  
 ضمن الربع وان رجعتا فالنصف وان رجع ثمان نسوة من رجل  
 وعشرة نسوة لم يضمن فان رجعت اخري ضمن التسع ربعة لبقاء ثلاثة  
 ارباع النصاب فان رجعوا فالغرم بالاسداس وقال لا يضمن النصف  
 كالورجعين فقط ولا يضمن راجع في النكاح شهدها رجلها او اقل اذا  
 الاتفاق بعوض كالاتلاف وان زاد عليه ضمنها كالموعدة وهو المشر  
 عزمي زاده ولو شهدا باصل النكاح باقل من مهر مثلها فلا ضمان على المقتد  
 لتعذر المائلة بين البضع والمال بخلاف ما لو شهدا عليها بقبض المهر  
 او بعوضه ثم رجعا ضمننا لهما الاتلافهما المهر وضمننا في المبيع والشر  
 ما نقص عن قيمة المبيع لو الشهادة على البايع او زاد لو الشهادة على  
 المشتري الاتلاف بالا عوض ولو شهدا بالمبيع وينقل الثمن فلو في شهادته  
 واحدة ضمننا القيمة ولو في شهادتين ضمننا الثمن عيني ولو شهدا  
 على البايع بالمبيع بالفرن الى سنة وقيمة الف فان شاء ضمن الشهود  
 قيمته كالاوان شاء اخذ المشتري الى سنة واياها اختار بري  
 الاخر وتما في خزانة المفتين وفي الطلاق قبل وطى وخلوة ضمننا  
 نصف المال المسمى والمتعة ان لم نسم ولو شهدا انه طلقها  
 ثلاثا واخران انه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعوا فضمنان

نصف المهر على شهود الثلاث لا غير للحرمة الغلظة ولو بعد وطى  
 او خلوة فلا ضمان ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول واخران بالدخول  
 ثم رجعوا ضمن شهود الدخول ثلاثة ارباع المهر وشهود الطلاق  
 ربعة اختياري ولو شهدا بعقق فزجعا ضمننا القيمة لولا مطلقا  
 ولو بحسرين لانه ضمان اتلاف والولا للمعتق لعدم تحول العتق  
 اليها بال ضمان فلا يتحول لولا هداية وفي التدبير ضمننا ما نقصه  
 وهو ثلث قيمته ولو مات المولى عتق من الثلث ولزمها بقيمة قيمته  
 وتما في الحجر وفي الكتابة يضمنان قيمته كلها وان شاء اتبع  
 المكاتب ولا يعتق حتى يوزي ما عليه اليها وتصدقها بالفضل  
 والولا للمولا ولو عجز ما للمولا ورر قيمته على الشهود وفي الاختيار  
 يضمنان نقصان قيمتها بان تقوم قنة وامر ولد لوجان ربعة  
 فضمنان ما بينهما فان مات المولى عتقت وضمننا بقيمة قيمتها  
 امة للورثة وتما في العيني وفي القصاص الدية في مال الشاهد  
 وورثاه ولم يقتصا لعدم المباينة ولو شهدا بالعفو لم يضمنان لان  
 القصاص ليس بمالك اختياري وضمن الشهود الفرع برجوعهم لاضافة  
 التلف اليهم لا شهود الاصل بقولهم بعد القضاء لم يشهدا كفروع على  
 شهادتنا او شهدنا لهم وغلطنا وكذا لو قالوا رجعا لعدم  
 اتلافهم ولا الفرع لعدم رجوعهم ولا اعتبار بقول الفرع بعد الحكم  
 كذب الاصول وغلطوا فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الفرع فقط  
 وضمن المزكون ولو الدية بالرجوع عن التزكية مع علمهم بكونهم عبيدا  
 خلافا لهما اما منع الخطا اجماعا بحجج وضمن شهود التعليق قيمة القن  
 ونصف المهر لو قبل الدخول لا شهود الاحصان لانه شرط بخلاف  
 التزكية لانها علة والشرط ولو وحدهم على الصحيح عيني قال  
 وضمن شاهد الايقاع لا التفويض لانه علة والتفويض بسبب  
**كتاب الوكالات** مناسبة ان كلا من الشاهد



والوكيل ساع في مراد من غيره والتوكيل صحيح بالكتاب السنة قال تعالى  
فابعدوا احدكم بوزنكم ووكلا عليه الصلاة والسلام حكم بن خزام بنبل  
اضحية وعليه الاجماع وهو خاص وعام كانت وكيلتي في كل شئ علم لكل  
حتى الطلاق قال الشهيد وبه يفتي وخصه ابو الليث بغير طلاق وعما ق  
ووقف واعتمده في الاستباه وخصه قاضي خان بالمعاوضات فلا  
يلبي العتق والتبرعات وهو المذهب كما في تنوير البصائر وزواج  
الجواهر وسيجي ان به يفتي واعتمده في الملتقط فقال واما الهبات  
والعتاق فلا يكون وكذا عند ابي حنيفة خلافا للمحمد وفي الشريعة  
ولو لم يكن الموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة وهو اقامة الغير  
مقام نفسه ترفها او عجزا ترفها المعجز في تصرف جازم معلوم فلو  
جهل ثبت الادنى وهو المحفظ من يملكه اى التصرف نظرا الى اصل  
التصرف فاذا اشنع في بعض الاشياء يعارض النهى بن كمال فلا يصح توكيل  
مجنون وصبي لا يعقل يتصرف ضار نحو طلاق وعناق وهبة وصدقة  
وصح ما ينفعه بالا اذن وليه كقبول هبة وصح بما تدرى به ضررها  
وتفيع كبيع واجارة ان ما دونها والاتوقف على اجازة وليه كالمواشيه  
بنفسه ولا يصح توكيل عبد محجور وصح لو ما دونها ومكانا وتوقف  
توكيل مرتد فان اسلم نفذ وان مات الحق وقتل لا خلافا للمحمد  
وصح توكيل مسلم ذميا ببيع خمر او خنزير وسراها كما مر في البيع الفانيا  
ومحرم طلاق ببيع صديق ان اشنع عنه الموكل يعارض النهى كما قد  
فتنه ثم ذكر شرط التوكيل فقال اذا كان الموكل يعقل العقد ولو  
صبيا او عبدا محجورا لا يخفى ان الكلام الان في صحة الوكالة  
لا في صحة بيع الموكل فلذا لم يقل ويقصده تبعا للكثر ثم ذكر رضا  
الموكل فيه فقال بكل ما يباشره الموكل بنفسه لنفسه فشمس الخصومة  
فلذا قال فصحة خصومة في حقوق العباد برضا الخصم وجوازها بلا  
رضاه وبه قالت الثلاثة وعليه فتوى ابي الليث وغيره واختاره

العتابي وصحده في النهاية والمختار الفتوى تفويضه للحاكم در  
الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس بقدره ابن كمال  
او غائبا مدة سفر او مريضا له ويكفي قوله انا اريد السفر ابن كمال او محذرة  
لم تخالط الرجال كما مر او حائضا او نفسا والحاكم بالمسجد اذا لم يرض  
الطالب بالتأخير محجورا ومحجوبا بن غير جاك هذه الخصومة فلو منته  
فلم يرض بزازية محجورا ولا يحسن الدعوى خائفة لا يكون من  
الاعذار ان كان الموكل شريفا خاصا من رتبة بل الشريف وغيره  
بحروله الرجوع عن الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى لا بعدة فنية  
فلو اختلفا في كونها محذرة ان من بنات الاشراف فالقول لها مطلقا  
ولو ثيبا فيرسل مينة ليحلفها مع شاهدين بحر واقع المصدا وان من  
الاورساط فالقول لها لو بكر او ان لم يمس من الاسافل فلا في الوجهين  
عملا بالظالم بزازية وصح بانفائها وكذا باستيفائها المالك في حد وقوله  
بغيبته موكله عن المجلس وحقوق عقد لا بد من اضافته اى له العقد  
الى الوكيل كبيع واجارة وصلح عن اقرار يتعلق به مادام حيا ولو  
غائبا ابن مذكوران لم يكن محجورا للتسليم مبيع وقبضه وقبض ممن  
ورجوعه عند استحقاقه وخصومة في عيب بالافضل بين  
حضور موكله وغيبته لانه العاقد حقيقة وحكما لكن في الجوهر  
لو حضر افا العدة على خذ الثمن لا العاقد في اصح الاقاويل ولو  
اضاف العقد الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا ابن مذكوران  
فليحفظ فقوله لا بد منه ولذا قال ابن الكمان كتنفي لاضافة الى  
نفسه فافهم بشرط الموكل عدم تتعلق الحقوق به اى بالوكيل لغو  
باطل جوهر والمكمل يثبت للموكل ابتداء في الاصح فلا يعتق قريب الوكيل  
بشرائه ولا يفسد نكاح زوجته به ولكن لها ثباتان على الموكل لو  
اشترى وكيله قريب موكله وزوجته لان الموجب للعتق والفساد  
المالك المستقر وفي كل عقد لا بد من اضافته الى موكل يعني لا يستغنى



عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافة الى نفسه لا يصح ابن كمال  
كنكاح وخلع وصالح عن دم عمدا وعن انكار وعتق على ما في كتابه  
وهبة وتصدق وامارة وايداع ورهن واقرار ومن وشركة ومضاربة  
عيني تتعلق بموكله لانه لا يكونه فيها سفه لمخصصا حتى لو اضافة لنفسه  
وقع النكاح له فكان كالرسول فلا مطالبة عليه في النكاح <sup>تسليم</sup> فهو  
للزوجة والمستري الاباع عن دفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو مع  
أي الموكل استحسانا ولا يطالبه الموكل ثانيا لعدم الفائدة نعم  
تقع المقاصة بين الموكل لو وحده ويضمنه موكله بخلاف وكيل يتيم  
وصرف عيني ومثله أي مثل الموكل عبد ساذون لا دين عليه مع مولاه  
فلا يملك قبض دينه ولو قبض صح استحسانا ما لم يكن عليه دين لانه  
للغير ما بزازية فشرع التوكيل بالاستقرار باطل لا الرسالة <sup>در</sup>  
والتوكيل يقبض القرض صحيح فتنبه **باب الوكالة بالبيع**  
**والسر** الاصل هنا ان عمت او عمت وجهات جهالة يسيرة وهي جهالة  
النوع كالحض كغيره صحت وان فاحشته وهي جهالة الجنس كدابة  
بطلت وان متوسطة كعبد فان بين الثمن او الصفة كتركي صحت  
والالا وكله بسر او ثوب هروي او فريش او بفل صح بما يتجمل حال الامر  
زبلي فراجع وان لم يسم ثمنه لانه من القسم الاول ويسر دار  
او عبد جاز ان سمي الموكل ثمنه بخصص نوعا او لا بجر او نوعا كحسبي زاد  
في البزازية او قد لا كذلك في غير ذلك لا يصح والحق جهالة الجنس  
وهي بالموكله بسر او ثوب او دابة لا يصح وان سمي ثمنه بالجهالة  
الفاحشة وبسر او طعام وبين قدره او دفع ثمنه وقع في عرفنا على  
المعاد المهيأ الاكل من كل مطعوم يمكن اكله بلا ادرام كالمطبوخ  
ومسوي وبة قالت لثلاثة وبة يفتي عيني وغيره اعتبارا للعرف كما  
في اليمين وفي الوصية له أي لشخص بطعام يدخل كل مطعوم ولو  
ذواته حلاقة لسكنجبين بزازية وللوكيل الركب العيب ما لم يبيع في يده

تعلق الحقوق به ولو ارثه او وصيه ذلك بعد موته موت الموكل  
فان لم يكونا فلوكله ذلك أي الركب العيب وكذا الوكيل بالبيع وهذا  
اذ لم يستلمه فلو سلمه الى موكله امتنع رده الا بامره لا انتهاء الوكالة  
بالتسليم بخلاف وكيل باع فاسدا فله الفسخ مطلقا حتى السرع  
قنية والوكيل جبر المبيع بمن دفعه الوكيل من ماله او لا بالاولى  
لانه كالباع ولو اشتراه الوكيل تقدم اجله الباع كان للوكيل المطالبة  
به حالا وهي الحيلة فله صده ولو وهبه كالثمن رجع بكله ولو بعضه رجع  
بالباقي لانه خط بجره ملك المبيع من يده قبل حبه عنه ملك من ماله  
موكله ولم يسقط الثمن لان يده كيدته ولو ملك بعد حبه فهو كبيع  
فيه ملك بالثمن وعند الثاني كره من ولا اعتبار بمفارقة الموكل ولو جاز  
لما اعتمده المص تبعه للوجوه خلافا للحنفي وابن مكر بل مفارقة الوكيل  
ولو صديقا في صرف وسلم في طان مفارقتة صاحبه قبل القبض لانه  
العاقلة والمراد بالسلم الاسلام لا قبول الاسلام السنم لانه لا يجوز  
ابن كمال والرسول فيها أي الصرف والسلم لا تعتبر مفارقتة بل مفارقة  
رسوله لان الرسالة في العقد لا القبض واستفاد صحة التوكيل  
بها وكله بسر عشرة اوطال لحم بدرهم فاشترى ضعفه بدرهم  
بما يباع منه عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم خلافا  
لها والاشارة قلنا انه ما عور بالوطال مقدرة فنفس الزايد على  
الوكيل ولو شرى ما لا يساوي ذلك وقع للوكيل اجالا كغيره ساذون  
ولو وكله بشرا سيئ بعينه بخلاف الوكيل بالنكاح اذا تزوجها  
لنفسه صح منه والفرق في الوالي غير الموكل لا يشترى لنفسه  
ولا للموكل خزايا لولي عند غيبته حيث لم يكن مخالفا دفعا للفرق  
فلو اشتراه بغير التقود او بخلاف ما سمي الموكل للوكيل المخالفة  
اسره ويجهل في ضمن المخالفة عيني وان بسر سيئ بغير عينه  
فالسر للوكيل الا اذا نواه للموكل وقت السر او شره بماله أي بال



الموكل ولو كان ذبا في النية حكم بالنقد اجماعا ولو اتوا فقا انهما  
 لم يخضه فزواتان زعمانه اشترى عبد الموكل فهدك قال موكل  
 بل شريته لنفسك فان كان العبد مبعوثا وهو حي قائم فالقول  
 لما موكل اجماعا مطلقا نقدا للتمن ولا اخاره عن املاك استينافه  
 وان ميتا والحال ان التمن منقود فكذا الحكم والا يكن منقودا  
 فالقول للموكل لانه ينكر الرجوع عليه وان العبد غير معين وهو حي  
 او ميت فكذا اي يكون للمامور ان التمن منقود ان كان الموكل  
 يكن منقودا فالقول للموكل لانه اامين والا فلا امر للتمن خلافا لهما  
 قال يعني هذا العبد وفباعه ثم انكر الامراي نكر المشتري ان عمره  
 امره بالشرا اخذه عمره ولفا انكر امرنا قضية لاقراره بتوكيله  
 بقوله يعني لعمره والا ان يقول عمره ولم مر به اي بالشرا فلا يأخذه  
 عمره لان اقرار المشتري رتب برده الا ان يسلمه المشتري ليد اي الى عمره  
 لان التسليم على وجه البيع بيع بالتعاطي وان لم يوجد نقدا التمن لا  
 امره بشرا شيتين معينين او غير معينين اذا نواه للموكل كما مر  
 الحال انه لم يسلم ثمنه فاشترى له اخذها بقدر قيمته او بزيادة يسير  
 يتعابن الناس فيها صح عن الامور الا لا ليس لو كبل الشرا الشرا بغير  
 فاحسن اجماعا بخلاف وكيل البيع كما سيجي بكذا بشرهما بالثمن وقيمتها  
 سواء فاشترى احدهما بنصفه او اقل صح ولو بالاكتر ولو يسير لا يلزم الامر  
 الا ان يشتري الثاني من المعينين مثلا بما بقي من الالف قبل الخصومة  
 لحصول المقصود وجوانه ان بقي ما يشتري بمثل الاخر ولو امر رجل  
 مديونه بشرا بشي معين بدين له عليه وعينه او عين البايع صح وجعل  
 البايع وكيلها بالقبض لانه في الشرا يحرم بالتسليم اليه بخلاف غيره  
 المعين لان توكيل المحمول باطل ولذا قال ولا يعين فلا يلزم الامر  
 ونفذ على المامور فها لا كد عليه خلافا لهما وكذا الخلاف لو امره ان يسلم  
 ما عليه ويصرفه بناء على تعين النقود في الوكالات عند عدم

الخ

تعينها في المعاوضات عندهما ولو امره اي امر رجل مديونه بالتصدق  
 بما عليه صح امره بجعله المال لله وهو معلوم كما صح امره لو امر الاجر  
 المستاجر بمرمته بما عليه من الاجرة وكذا لو امره بشرا عبد يسوق  
 الدابة وينفق عليها صح اتفاقا للضرورة لانه لا يجد الاجر كل وقت  
 فعمل الماجر كما المجر في القبض قلت وفي شرح الجامع الصيغة لقاضي  
 خان ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز وبعد الوجوب قيل  
 على الخلاف فراجع ولو امره بشرا بالالف ودفع الالف فاشترى  
 وقيمته كذا ففقال لا امره بشرا بنصفه وقال المامور بل بكذا صدق  
 لانه اامين وان كان قيمته نصف فالقول للامر بالايمين دبره وان  
 كان تبعا لصدور الشريعة حيث قال صدق في الكان بغير الحلف  
 وتبعه المص لكن جز من الوابي بانه تحريف وصوابه بعد الحلف  
 وان لم يدفع الالف وقيمته نصفه فالقول للامر بالايمين قاله المص تبعا  
 للامر كما مر قلت لكن في الاشياء القول للوكيل بيمينه الالف اربع فبالنية  
 فتنبه وان كان قيمته الفاي تحالفان ثم يفسخ العقد بينهما فيلزم  
 المبيع المامور وكذا لو امره بشرا معين من غير بيان ثمن فقال  
 المامور اشترى بكذا وان صدقه بايعة على الاظهر وقال لا امره بنصفه  
 بخالف الوقوع الاختلاف في التمن وهو جيبه التي الف ولو اختلف في  
 في مقداره اي التمن فقال الامر امرتك بشرا بمانه وقال المامور  
 بالالف فالقول للامر بيمينه فان برهنا قدم برهان المامور لا  
 اكثر البات او لو امره بشرا اخذه فاشترى لو كبل فقال لا امره بشرا  
 باخي فالقول له بيمينه ويكون الوكيل مشتريا لنفسه والاصل ان الشرا  
 متى لم ينفذ على الامر ينفذ على المامور بخلاف البيع كما مر في خيار الشرط  
 وعتق العبد عليه اي على الوكيل لزمه عتقه على موكله فواخذ به فانيته  
 ولو امر عبده بشرا نفس الامر من مولا بكذا ودفع المبلغ فقال الوكيل  
 لسيره اشترىته لنفسه فباعه على هذا الوجه عتق على المال وملاوه

المشتري



لسيده وكان الوكيل سفيها وان قال الوكيل شريته ولم يقل لنفسه  
فالعبد ملك المشتري والالف للسيد فهما لانه كسب عبده وعلى  
العبد الف اخرى في الصورة الاولى بدل الاعتاق كما على المشتري  
الف مائة في الثانية لان الاول مال الموالي فلا يصلح بدلا وشراء  
العبد من سيده اعتاق فلهذا حكم الله في الف الف الف فلو شري  
العبد نفسه الى اعطاء صاحب الشراء كما صح في حصة اذا اشترى  
نفسه من مولاه ومعه رجل اخر وبطل الشراء في حصة شريكه بخلاف  
مالوا شري الاب ولد مع رجل اخر فانه يصح فيها بيع في الثانية  
من بحث الاستحقاق والفرق نقفا والبيع في الثاني لا الاول لان  
السرع جعله اعتاقا واذا بطل في حصة شريكه لزوم الجمع بين  
الحقيقة والحجاز قال العبد شريته لنفسه من مولاك فقال المولاه  
يعني نفسي فلان ففعل اي باع على هذا الوجه فهو لا مرفل ووجد  
به عيبا ان علم به العبد فلا رد لان علم الوكيل بعلم الموكل وان لم  
يعلم فالمراد للعبد اختيار وان لم يقل فلان عتق لانه اني تبصر  
اخر فنقد عليه وعليه الثمن فيها الزوال حجه بعقد باشره مقترنا باذن  
الموالي في شرع الوكيل اذا خالف ان خلافا الى خبر في الجنس كبيع  
بالف درهم فباعه بالف ومائة نفذ ولو بمائة دينار لا مرفل خلاصه  
فذكر **فصل في عقد وكيل البيع والشراء والاجارة**  
والصرف والسلام وكفولهم مع من ترد شهادتهم للثمة وجواز  
مئل القيمة الا من عبده ومكاتبه الا اذا اطلق له الموكل كبيع من سكت  
يجوز بيعه لمئل القيمة اتفاقا كما يجوز عقده معهم بالثمن القيمة  
اتفاقا اي بيعه لا شراؤه بالثمن منها اتفاقا كما لو باع باقل منها فاحس  
لا يجوز اتفاقا وكذا يسره عنده خلافا لهما ابن مالك وغيره وفي السراج  
لوضح بهم جازا جاعا الا من نفسه وطفله وعبده غير المدقوق  
وصح بيعه بما قل وكثر وبالعرض وخصاه بالقيمة وبالنقد وبه

يفتي بزازية ولا يجوز في الصرف كدينار بدرهم فاحس جاعا  
لانه بيع من وجه شرا من وجه صير فيه وصح بالنسيئة ان التوكيل  
بالبيع كالتجارة وان كان الحاجة لا يجوز كامرأة اذا رفعت غزلا  
ليبعه لها وتعين بالنقد به يفتي خلاصه وكذا في كل موضع قامت  
الدالة على الحاجة كما افاده المصنف وهذا ايضا ان باع بما يبيع الناس  
نسيئة فان طول المدة لم يجز به يفتي بن مالك ومثي عن الامرياء  
تعين الا في بيع بالنسيئة بالف فباع بالنقد بالف جاز بحرقلت  
وقد منا انه ان خالف الى خير في ذلك الجنس جاز ولا او انها تنقيد  
بريان ومكان لكن في البزازية الوكيل الى عشرة ايام وكيلا في عشرة  
وبعد في الاصح وكذا الكفيل لكنه لا يطالب له بعد الاخل كما في  
تقوير البصائر وفي زواجر الجواهر قال بعه بشهود او برأي فلا  
او علمه او معرفته وقباع بدونه جاز بخلاف لا تبع الا بشهود او الا  
تخضر فلا ان به يفتي قلت وبه علم حكم واقعة الفتوى دفع له  
مالا وقال شريته زينا بعرفة فلان فلهذا شريته بلا معرفته  
فهذا الزيت لم يضمن بخلاف لا تستر الا بعرفة فلان فليحفظ وصح  
اخذه رهنا وكفلا بالثمن فلا ضمان عليه ان ضاع الرهن في يده او تولى  
المال على الكفيل لان الجواز الشريعي ينافي الضمان وتقييد شراؤه  
بمئل القيمة وعين يسير وهي ما يقوم به مقوم وهذا ان لم يكن سحره  
وان كان سحره معروفا بين الناس بجنس حكمه وموز وجين لا ينقد  
على الموكل وان قلت لزيادة موفلسا واحدا به يفتي بحر وبنائه  
وكله يبيع عبدا فباع نصفه صح لا طلاق التوكيل وقال الان باع البيا في  
قبل المخصوصة جاز ولا الا وهو استحسان ملتقى وهداية وظاهره  
ترجيح قولها والمفتي به خلافا بحر وقيدا من الكمال الخلاف بما يتعيب  
بالشركة والاجازا اتفاقا فليراجع وفي الشراء يتوقف على شرا بقبه  
قبل المخصوصة اتفاقا ولورد مبيع بعيب على وكيله بالبيع بينته



او نكوله او قراره فيما لا يحدث مثله في هذه المدة رده الوكيل على الامر  
ولو باقراره فيما يحدث لا يبرده ولزم الوكيل الاصيل في الوكالة لخصوص  
وفي المضاربة العموم وفرغ عليه بقوله فان باع الوكيل نسيئة فقال  
ام ترك بقوله قال طلقت صدق الامر وفي الاختلاف في المضاربة  
صدق المضارب عملا بالاصل لا ينفذ تصرف احد الوكيلين معا كوكلتكما  
بكذا او وحده ولو الاخر عبدا او صديقا او مات او جن الا فيما اذا وكلها  
على التعاقب بخلاف الوصيين كما سيجي في بابيه وفي خصوصته بشرط  
رأي الاخر لا حضرته على الصحيح الا اذا انتهب الى القبض فحتى يجتعا جوار  
وعتق معين وطلاق مهيته لم يعوضا بخلاف معوض وغير معين  
وتعلق بمسئلتها اي الوكيلين فانه يلزم اجتماعهما عملا بالتعلق  
قال المصنف قلت وظاهرة عطية على من لم يعوضا كما يعلم من العيني والرد  
فحق العبارة ولا علقا بمسئلتها فتدبر في تدبير ورد عين كوديعته  
وعارية ومغضوب ومبيع فاسد خلاصه بخلاف ستر دارها فلو قبض احد  
ضمن كله لعدم امره بقبض شي منه وحده سراج وفي تسليم هبة بخلاف  
قبضها ولو الحية وقضاء دين بخلاف اقتضائه عيني وبخلاف الوصاية لانه  
وكذا المضاربة والقضاء والتحكيم والتولية على الوقف فان هذه الستة كالمو  
فليس لاحدهما الانفراد دون فلان الشاه والوكيل بقضاء الدين من  
ماله او مال موكله لا يجبر عليه اذ الم يكن للموكل على الوكيل دين وكله  
واقعة الفتوى كما بسطه العمادي واعتمده المصنف قال ومفاده ان  
الوكيل يبيع عين من مال الموكل لوفاء دينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل  
بنحو طلاق ولو بطلبها على المعتد وعتق وهبة عن فلان وبيع منه لكونه  
متبرعا في مسائل ذاك كله بدفع عين ثم غاب وبيع رهن شرط فيه  
او بعد في الاصح او خصوصية بطلب المدعي وغاب المدعي على الشاه  
خلافا لما افتي به قاري الهداية قلت وظاهر الاشياء ان الوكيل  
بالاجتر كبر فتدبر ولا تنفس مسئلة واقعة الفتوى وراجع تنوير

البصائر فاعلمه او في وفي فزوق الاشياء التوكيل بغير رضا المخصم لا يجوز  
عند الامام الا ان يكون الموكل حاضرا بنفسه او سافرا او مريضا او  
مخدرا الوكيل لا يوكّل الا باذن امره لوجود الرضا الا اذا وكله في دفع  
لكاة فوكل اخرا ثم وثم فذفع الاخر جاز ولا يتوقف بخلاف ستر الاحية  
اصحبه الخائنة والا الوكيل في قبض الدين اذا وكل من في عماله صح ابن  
ملك والا صدق تقدير الثمن من الموكل الاول له اي لو كلفه فنجو من بلان  
اجازته لحصول المقصود درر والتفويض الى رايه كاعمال بر اكل كالا  
في التوكيل في طلاق وعتاق لانها مما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه فيه  
فان وكل الوكيل غيره بدونها بدون اذن وتفويض ففعل الثاني  
بحضرته او غيبته فاجازه الوكيل الاول صح وتعلق حقوقه بالعاقدة  
على الصحيح الا فيما ليس بعقد كخوطاقي وعتاق لتعلقها بالشروط  
فكان الموكل علقه بلفظ الاول دون الثاني وابرأ عن الدين قنية  
وخصومة وقضاء دين فلا تكلف الحضرة ابن ملك خلافا للخائنة وان  
فعل اجنبى فاجازه الوكيل الاول جاز الا في ستر فانه ينفذ عليه ولا  
يتوقف متى وجد نفاذا وان وكل به اي بالامر والتفويض فهو اي  
الثاني وكيل الامر وح فلا ينعزل بعزل موكله او موته ويغزل لان  
بموت الاول كما مر في القضاء وفي الجرح عن الخائنة والخائنة له عزله في  
قوله اصنع ما شئت لرضاه بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعمل  
براك قال المصنف عليه لوقيل للقاضي اصنع ما شئت فله عزله بآية  
بالتفويض العزل صريحا لان النائب كوكيل الوكيل واعلم ان الوكيل  
وكالة عامة مطلقة مفوضة انما يملك المعامضات لا الطلاق والعتاق  
والتمتعات به يفتي زواجر الجوار كمر تنوير البصائر قال لرجل فوض  
الى امر امراتي صار وكيل بالطلاق وتقييد طلاقه بالمجلس بخلاف  
قوله وكلتك في امر امراتي فلا يتقيد به درر من لولاية له على غيره  
لانه يجر تصرفه في حقه فتح فاذا باع عبدا وسكاتب وذي او حر لي



عيني مال صغيره الحرام او شري واحد منهم به او زوج صغيره كذلك اي  
حره مسلمه لم تجز لعدم الولاية والولاية في مال الصغير الى الاب ثم  
وصيه ثم وصي وصيه اذا الوصي يملك الايصا ثم الى الجد اب الاب ثم  
الى وصيه ثم وصي وصيه ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي ثم وصي  
وصيه وليس لوصي الام ووصي الاخ ولاية التصرف في تركه الام مع  
حضرة الاب ووصيه او وصي وصيه او الجد اب الاب وان لم يكن  
واحد ما ذكرنا فله اي وصي الام الحفظ وله بيع العقار ولا يشتري  
الا الطعام والكسوة لانها من جملة حفظ الصغير خائف شروع  
وصي القاضي كوصي الاب الا اذا قيد القاضي بنوع تقديره وفي الاب  
يعتبر الكفاية وفي مشتريات الجير القاضي وامنه لا ترجع حقوق  
عقد بائنه لليتيم اليها بخلاف وكيل وصي واب فلو ضمن القاضي  
او امينه بمن ما باعه لليتيم بعد بلوغه صح بخلافهم وفي الاشياء  
جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل نفسه الا الوصي فله ان يشتري  
مال اليتيم لنفسه لا غير بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل  
**باب في الوكالة بالخصومة والقبض وكيل الخصومة والتقاض**  
اي خذ الدين لا يملك القبض عند فروبه يفتي لنفسه الزمان واعتد  
في الجهر العرف ولا الصلح اجاها بجر ورسول لقاضي يملك القبض بالخصومة  
اجاها بجر رسلته كمن رسول اعني رسال وامر ان يقبضه توكيل  
خلاف الزبلي ولا يملكها اي الخصومة والقبض وكيل الملازمة كما  
لا يملك الخصومة وكيل الصلح ووكيل قبض الدين يقبضها اي  
الخصومة خلافا لما لو وكيل الدين ولو وكيل القاضي لا يملكها اتفاقا  
وكيل قبض العين اتفاقا وما وكيل قسمة واخذ شفعة ورجوع هبة  
ومرد يعيب يملكها مع القبض اتفاقا ابن مالك امر يقبض دينه وان  
لا يقبضه الا جميعا فقبضه الادرها لم تجز قبضه المذكور على الامر  
لمخالفته له فلم يصح وكذا لو الامر له الرجوع على الغريم بملك

وكذا لا يقبض درهما دون درهم جاز لو لم يكن للغريم بينة على الايضا  
فقضى عليه بالدين وقبضه فقصا عليه بالدين فضاء منه ثم برهن المطلق  
على الايضا الموكل فلا سبيل له للمديون على الوكيل وانما يرجع على الموكل لان  
يده يده خيرة الوكيل بالخصومة اذا الى الخصومة لا تجبر عليها  
في الاشياء لا تجبر الوكيل اذا امتنع عن فعلها وكل من تشبه  
الاف في ثلاث كما مر بخلاف الكفيل فانه يجبر عليها بالاتزام وكله بخصومة  
واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيلها فانه يدعي على الموكل  
جاز هذا التوكيل فلو اثبت الوكيل المال له اي لموكله ثم اراد الخصم  
الدفع لا يسمع على الوكيل لانه ليس بوكيل فيه درهم اقرار الوكيل  
بالخصومة لا يغيرها مطلقا بغير الحدود والقصاص على موكله  
عند القاضي دون غيره استحسانا وان انجز الوكيل به اي هذا  
الاقرار حتى لا يدفع اليه المال وان برهن بعده على الوكالة للتناقض  
درهم وكذا اذا استثنى الموكل اقراره بان قال وكلتك بالخصومة  
غير جائز الاقرار به التوكيل والاستثناء على الظاهر بزازية فلو  
اقر عنده اي لقاضي لا يصح وخرج به عن الوكالة فلا يسمع خصومة  
درهم وصح التوكيل بالاقرار ولا يصير به اي بالتوكيل مقرا به  
وبطل توكيل الكفيل بالمال لئلا يصير عاملا لنفسه كما لا يصح لو  
كله بقبضه اي الذين من نفسه او عبده لان الوكيل متى عملا لنفسه  
بطلت الا اذا وكل المديون بامر نفسه فيصح ويصح عزله قبل ابرائه  
نفسه اشياء او وكل المحتال المحيل بقبضه من المحتال عليه او وكل  
المديون وكيل الطالب بالقبض لم يصح لاستحالة كونه قاضيا  
ومقضا قسمة بخلاف كفيل لنفسه والرسول وكيل الامام بيع  
القائم والوكيل بالتزويج حيث يصح ضمانهم لان كلاً منهم سفير  
الوكيل بقبض الدين اذا كفل صح وبطل الوكالة لان الكفالة  
اقوى للزومها فتصلح ناسخة بخلاف العكس وكذا كلما صحت



كفالة الوكيل بالقبض بطلت وكالته تقدمت لكفالة اوتأخرت  
لما قلنا وكيل المبيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز لها من  
انه يصير عاملا لنفسه فان ادعى بحكم الضمان رجع لبطالانه وبدونه  
لا يتبرع ادعى انه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم من  
بدفعه اليه عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى لا يفا فان حضر الغائب  
فصدقه في التوكيل فيها ونعت والا امر الغريم بدفع الدين اليه  
اي لغائب ثانيا لافساد الادب انكاره مع ميمنه ويرجع الغريم به على  
الوكيل ان باقيا في يده ولو حكم بان استهلكه فانه يضمن مثله خلاصه  
وان ضاع لاعلا تصدقه الا اذا كان قد ضمنه عند الدفع لقدر ما اخذ  
الدائن ثانيا لاما اخذه الوكيل لانه امانة لا تخفى فيها الكفالة زيلعي  
وعنه اوقاله قبضت منك على اني ابرأتك من الدين فهو كما لو قال الاب  
للختن عند اخذ مهر بنته اخذ منك على اني ابرأتك من مهر بنتي فان  
اخذته البنت ثانيا رجع الختن على الاب فكذا هذا بزازته وكل ذر  
يضمنه اذ لم يصدقه على الوكالة يعم صورتي السكوت والتكذيب  
ودفع له ذلك على زعمه الوكالة فهذه اسباب الرجوع عند الهلاك  
فاذا ادعى الوكيل هلاكه ودفعه لموكله صدق الوكيل بحلفه وفي الوجوه  
المذكورة كلها الغريم ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب وان  
برهن انه ليس بوكيل او على اقراره بذلك او اراد استحلافه لم يقبل لبعيه  
في نقض ما وجبه للغائب نعم لو برهن ان الطالب محمد الوكيل له  
واخذ من المال قبل كسر ولو مات الموكل وورثه غريمه او وصيه له  
اخذ قائما ولو هالك ضمنه الا اذا صدقه على الوكالة ولو اقر بالدين  
وانكر الوكالة حلف ما يعلم ان الدائن وكله عيني قال لاني وكيل  
بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يور بالرفع اليه على المشهور خلافا  
لان الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقا لما مر وكذا الحكم  
لو ادعى سرقا من المالك وصدقه المودع لم يور بالرفع لانه اقرار

21  
على الغير ولو ادعى انتقاها بالارث او الوصية منه وصدقه امر بالرفع  
لانه اقرار على الغير لاتفاقهما على ملك الوارث اذ لم يكن على الميت دين  
مستغرق ولا بد من التلوه فيها لاحتمال ظهور وارث اخر ولو انكر  
موته اوقال لا ادري لا يور به ما لم يبرهن ودعوى الا يصاكو كالة  
فليس لمودع ميت وديونه الدفع قبل نبوته وصي ولو اوصى  
فدفع لبعض الورثة برأ عن حصته فقط ولو وكله بقبض مال فادعى  
الغريم ما يستقط حق موكله كاد او ابرأ او اقراره بانه ماله دفع الغريم  
المالك ولو عفا رايه اي الوكيل لان جوابه تسليم ما لم يبرهن وله تحليف  
الموكل لا الوكيل لان النيابة لا تجري في اليمن خلافا للزفر ولو وكله ببيع  
في اتمه وادعى البائع ان المشتري رضي بالعيب لم يرد عليه حتى يحلف  
للمشتري والفرق ان القضا هنا فسخ لا يقبل النقض بخلاف ما مر  
خلافا لهما فلوردها الوكيل على البائع بالعيب فحضر الموكل وصدقه على الرضا  
كانت له لا للبائع اتفاقا في الاصح لان القضا لا عن دليل بل للجهل  
بالرضا ثم ظهر خلافه فالرصيد باطنا نهاية والمأمور بالانفاق على اهل  
او بناء او القضا الدين او السمل والتصدق عن زكاة اذا مسك ما دفع  
اليه وفقد من ماله ثامنا الرجوع كذا قيد الخامسة في الاشياء حال  
قيامه لم يكن متبرعا بل يقع التقاض استحسانا اذ لم يصف الى غيره  
فلو كانت رقت اتفاقه مستهلكة ولو بعرفها الدين نفسه او اضاف  
العقد الى دراهم نفسه ضمن وصار مستبرا لنفسه متبرعا بالانفاق  
لان الدلالة تم تعيين في الوكالة نهاية وبزازته نعم في الملتقى لو امره  
ان يقبض من مديونة الفا ويتصدق فتصدق بالف لم يرجع على  
المديون جازا استحسانا وصي لنفق من ماله والحال ان مال  
اليتيم غائب فهو اي الوصي كالباب منطوع الا ان يشهد انه فرض عليه  
او انه يرجع عليه جامع الفصولين وعنه وعليه في الخلاصة بان قول  
الوصي وان اعتبر في الاتفاق لكن لا يقبل الرجوع في مال اليتيم



الابالية فروع الوكالة المحذرة لا تدخل تحت الحكم وبيان في  
الدرر صرح التوكيل بالسلم لا يقبل عقدا السلم فلناظر ان يسلم من  
ربعه في زيته وحصره وليس له ان يوكل به من يجعله يجعل امانة على  
القرية فيا سمر بعقد السلم ويستلم منه ما قرر له باطنا لانه وكيل الواقف  
والوكالة امانة لا يصح بيعها وتما في شرح الوهبانية **باب**  
عزل الوكيل الوكالة من العقود الغير اللازمة كالعارية فلا يدخلها خيار  
شرط ولا يصح الحكم بها مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى صحة على غرضهم  
وبيان في الدرر في الموكل العزل متى سار مالم يتعلق به حق الغير كوكيل  
خصومة بطلب الخصم كما سيجي ولو الوكالة دكارية في طلاق وعتاق على  
ما صحه البرازي وسيجي عن العيني خلافه فتنبه وبشرط علم الوكيل  
اي في القصد اي اما الحكمي فيثبت بعزل قبل العلم كالرسول ولو عزله  
قبل وجود الشرط في المعلقة به اي بالشرط به يفتي شرح وهبانية  
ونبت ذلك اي العزل مسافهة به وبكتابة مكتوب بعزله وارساله  
رسولا مينا عدلا او عنم اتفاقا حرا او عبدا صغيرا او كبيرا صدقوا  
كذبه ذكره المصنف في متفرقات القضا اذا قال الرسول الموكل ارسلي اليك  
لا بلغك عزله اياك عن وكالته ولو اخبره فضولي بالعزل فلا بد من احدى  
شرطي الشهادة عدد او عدالة كاخواتها المتقدم في المتفرقات وقد  
انه متى صدقه ولو فاسقا اتفاقا ابن ملك وفرع على عدم لزومها من  
الجانبين بقوله فالوكيل اي بالخصوصية وبشرط المعين لا الوكيل بنكاح  
وطلاق وعتاق وبيع ماله وبشرط اني بغير عينه كما في النساء عزل  
نفسه بشرط علم موكله وكذا بشرط علم السلطان بعزل قاض وامام  
نفسهما والا فلا كما بسطه في الجواهر وكذا يقضي الدين ملك عزله ان  
بغير حضر المديون وان وكاله بحضرة لا تتعلق حقه كما مر الا اذا  
علم بالعزل المديون في بعزل ثم فرغ عليه بقوله فلو دفع المديون  
دينه اليه اي التوكيل قبل علمه اي المديون بعزله بغير وعده لا

لدفعه لغيره وكل ولو عزل الموكل ببيع الرهن نفسه بحضرة  
المرتين ان رضي به بالعزل صح والا لا يتعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصوص  
بطل المدعي عند غيبته كما مر وليس منه توكيله بطلاقها بطلبها على الصحة  
لانه لا حولها فيه ولا قوله كلما عزلتك فانت وكيل العزله بكما وكلت  
فانت مغضول عني وقول الموكل بعد القبول بمحض الموكل لغت توكيله  
او انا بريء من الوكالة ليس بعزل المحم الموكل بقوله لم اوكل ان لا يكون  
عزلا الا ان يقول الموكل للوكيل والله لا اوكلك بشي فقد عرفت  
تهاونك بعزل زيلعي لكنه ذكر في الوصايا ان محم وعزله وحمله للمص  
على ما اذا وافقه التوكيل على الترك لكن اثبت لنفسه في اختلاف الرواية  
وقدم الثاني وعلمه بان محم ماعدا النكاح فصح ثم قال وفي الرواية  
لم ينعزل بالحق وانتهى فليحفظ وينعزل الوكيل بالاعزل بنهاية  
الشيء الموكل فيه كالموكل بقبض دين فقبضه بنفسه او مكله بنكاح  
فزوجها الوكيل بزانية ولو باع الموكل والوكيل معا ولم يعلم السابق  
فبيع الموكل اولي عند محم وعند ابي يوسف يشتركان ويخيران كما  
في الاختيار وغيره وينعزل بموت احدهما وجنونه مطبقا بالكسر  
اي مستوعبا سنة على الصحة درر وغيره لكن في الشر بنالاية عن  
المصنفات شهره يفتي وكذا في القهستاني والباقي وجعله قاض  
خان في فصل فيما يقضي بالمجتهدات قول ابي حنيفة وان عليه  
الفتوي فليحفظ وبالحكم بلحوقه مرتدا ثم لا تعد دعواه مسلما على  
المذهب ولا باقته بحرو في شرح المحم وعلم ان الوكالة اذا كانت  
لازمة لا تبطل بهذه العوارض فلذا قال الا الوكالة اللازمة اذا  
وكل الداهن العدل والمرتين ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينقض  
بالعزل ولا بموت الموكل وجنونه كالتوكيل بالامر بالسداد والتوكيل ببيع  
الوفاء لا ينقض لان بموت الموكل بخلاف التوكيل بالخصوصية والطلاق بزانية  
قلت والحاصل كما في الجمر ان الوكالة ببيع الرهن لا تبطل



بالعزل حقيقيا او حكما ولا بالخروج عن الاهلية بجنون واردة فيها  
علاها من الملائمة لا تبطل بالحقيقة بل بالحكمي وبالحجج عن الاهلية  
قلت فاطلاق لدره فيه نظر وينعزل بافتراق احد الشرطين ولو بتوكيل  
ثالث بالتصرف وان لم يعلم الوكيل لانه عزل حكمي وعجز الموكل ولو كانتا  
وحده اي موكله لو ما دون ذلك اي علم ولا لانه عزل حكمي كما مر وهذا  
اذا كان وكيله في العقود والخصومة اما اذا كان وكيل في قضاء دين  
واقضائه وقبض ديعة فلا ينعزل بعجز وحججه ولو عزل لوكلي وكيل وكيل  
عبده الماذون لم ينعزل وينعزل به تصرف الموكل بنفسه فيما وكل  
فيه تصرفا بعجز الوكيل عن التصرف معه والا كما لو طلقها واحدة  
والعدة باقية فالوكيل تطلقها اخري بقاء المحل ولو ازال الزوج او  
لحق وقع طلاق وكيله ما بقيت عدة وتعود الوكالة اذا عاد اليه  
اي لو كان قد تم ملكه كان وكله ببيع فباع موكله ثم رد عليه بما هو فسخ  
بقي على وكالته او بقي اثره اي اثر ملكه كسنة العدة بخلاف ما لو حصد  
الملك **فروع** في الملتقط عزل وكتب لا ينعزل ما لم يصله  
الكتاب وكله ثانيا ثم عزله قبل قوله صح وعده لا دفع اليه قمقه  
ليدفعها الى انسان يصلحها فدفعها ونسي لا يضمن الوكيل بالدفع  
اياه ماله عليه بر من الكل قضا وما في الاخرة فلا الاقصد ما يشعرون  
ان له عليه وفي المشاه قال المداونه من جاك بعلامته كذا او من اخذ  
اصبعك او قال لك كذا فارع اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ  
بالدفع اليه وفي الوهبانية قال  
ومن قال اعط المال قابض خنصره فاعطاه لم يبرأ وبالمال خنصره  
وبعد وبيع بالنقد او بيع الخالد فخالقه قالوا يجوز التغير  
وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم كذا قول رب الدين والخصم مجبر  
ولو قبض الدال مال المبيع لم يسلط منه فضاء يسطر  
**كتاب الدعوى** لا يخفى مناسبتها للوكالة بالخصومة

لهي اذ قل يقصده الانسان ايجاب حتى على غيره والفتا للتنايب  
فلا تنون وجبها دناوي بفتح الواو وكفتوي وفتاوي ودرر الكون حزم  
في المصباح بكسرهما ايضا فهما محافظة على الفتا لتايب وشرعا  
قول مقبول عند القاضي يقصده طلب حق قبل غيره خراج الشهادة  
والاقرار او دفعه اي دفع الخصم عن حق نفسه دخل دعوى دفع  
التعرض فتسمع به يفتي بزارية بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع  
سراجيه وهذا اذا اريد بالحقوق في التصرف لا من الوجوه في فلو اريد  
ما بعد الوجوه والعدوى لم يحجج لهذا القيد والمدعى من اذا  
ترك دعواه ترك اي لا يحجج عليها والمدعى عليه بخلافه اي يحجج  
عليها فلو في البلية قاضيان كل في محلة فالحاكم المدعى عليه عند محمد  
وبه يفتي بزارية ولو القضاة في المذاهب الا ربيعة على الظاهر  
وبه افتت مرارا بحرق المصنف لولاية لقاضيين فاكتر على السؤل  
فالعبرة للمدعى نعم لو امر السلطان باجابه المدعى عليه لزم اعتباره  
لعزله بالنسبة اليها كما مر مرارا قلت وهذا الخلاف فيما اذا كان  
كل قاض على محلة على حدة اما اذا كان في المصالح حنفى وشافعي  
ومالكي وحنبلي في مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي ان يقع  
الخلاف في اجابة المدعى لم انه صاحب الحق كذا بخط المصنف على ما مر  
البرارية فالحفظ وركنهما اضافة الحق الى نفسه لو اصيل لا كلو عليه  
كذا وضافته الى من نائب المدعى منابه كوكيل ووصي عند النزاع  
متعلق باضافة الحق واهلها العاقل المميز ولو صبيا لو ما دوننا  
في الخصومة والا لاسباه وشرطها اي شرط جواز الدعوى  
مجلس القضا وحضور خصمه فلا يقضى على غائب وهل يحضر بجبه  
الدعوى ان بالمصرا وحيث يست بمنزلة نعم والا فحتى ببرهن  
او خلف منية ومعلومية المال المدعى اذ لا يقضى بمجهول ولا  
يقال مدعى فيه وبه الابتصان الاجابة وشرطها ايضا كونها ملزمة



سواء على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثا وكون المدعى بما يحتمل الثبوت  
فدعوى ما يستحيل وجوده عقلا او عادة باطلة لتيقن الكذب في الشئ  
لج العقلي كقول المدعى في النسب او لمن لا يولد مثله هذا ابني وظهور في  
المستحيل العادي كدعوى معروف بالفقر او الا عظمه على اخوانه اقرب  
ايها دفعه واحدة او غصبها منه فالظاهر عدم سماها بحرمه جنم  
ابن الطرس في الفواكه البدرية وحكمها وجوب الجواب على الخصم وهو  
المدعى عليه بلا او نعم حتى لو سكت كان انكارا فتسمع البيئته عليه  
الا ان يكون اخر من اختياره وسحقه وسبها تعلق البقاء للمقدّر يتعاطى  
المعاملات فلو كان ما يدعيه منقولا في يد الخصم ذكر المدعى انه في  
يده بغير حق الاحتمال كونه مرهونا في يده او محبوسا باليمن في يده  
وطلب المدعى حضاره ان امكن فعلى الخصم حضاره ليسار اليه  
في الدعوى والسهادة والاستخلاف وذكر المدعى قيمته ان تعذر  
احضار العين وان كان في نقلها مونة وان قلت بن الحكم مع  
للخيانة بهلاكها او غيبتها لانه مثله معنى وان تعذر حضارها  
مع بقائها كرجي وصية طعام وقطيع غنم بعث القاضي امينه ليسار  
اليها ولا تكن باقية الكفة في الدعوى بذكر القيمة وقالوا لو ادعى انه  
غصب منه عين كذا ولم يذكر قيمتها تسمع فيحلف خصمه او يجبر على البيعة  
دره و ابن ملك وهذا لو ادعى عبدا مختلفا الجنس والنوع والصفة  
وذكر قيمة الكل جملة كفي ذلك الاحمال على الصحيح وتقبل بيئته  
او يحلف خصمه على الكل من وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة لانه  
لما صغ دعوى الغصب لا بيان فلان يصح اذا بين قيمة الكل جملة  
او لم يقل في دعوى السرقة يستلزم ذكر القيمة ليعلم كونها ايضا  
فاما في غيرها فلا يستلزم عمادة وهذا كله في دعوى العين لا الدين  
فلو ادعى قيمة شئ مستهلكا استلزم بيان جنسه وبقعه في  
الدعوى والسهادة ليعلم القاضي بماذا يقضي واختلف في الزكوة

22  
والانونة في الدابة فشرط ابوالنبت ايضا واختاره في الاختيار وشرط  
الشهود بيان السن ايضا فتمامه في العمادة وفي دعوى الايداع  
لا بد من بيان مكانه اي مكان الايداع سواء كان له محل ولا وفي  
الغصب ان له ومونة فلا بد لصحة الدعوى من بيانه والاجل له  
لا وفي غصب من المثلين قيمته يوم غصبه على الظاهر عما دلت  
وشرط التي تدعى دعوى العقار كما يستلزم في الشهادة عليه  
ولو كان العقار مشهورا خلافا لهما الا اذا عرف المشهور الدار بعينها  
فلا يحتاج الى ذكر حدودها كما لو ادعى من العقار لانه دعوى الدين  
حقيقة بحرم ولا بد من ذكر بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدا  
بالاعم ثم بالاضرب فالاضرب كما النسب في بذكر ثلاثة فلو ترك  
الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا ملتنى لان المدعى يختلف به ثم  
انما ثبت العلق باقرار الساهد فصولين وذكر اسماء اصحابها  
اي الحدود واسماء انسابهم ولا بد من ذكر الجدل لكل منهم ان لم يكن  
الرجل مشهورا والا اكتفى باسمه لحصول المقصود وذكر كونه اي العقار  
في يده ليضرب خصما ويزيد عليه بغير حق ان كان للمدعى منقولا لما س  
ولا تثبت يده في العقار بتصادقها بل لا بد من بيئته او علم قاض  
لاحتمال تزويرها بخلاف المنقول لمعاينة يده ثم هذا ليس على  
الطريق بل اذا ادعى العقار ملكا مطلقا ما في دعوى الغصب دعوى  
الشئ من ذي اليد فلا يفتقر لبيئته لان دعوى الغصب كما تصح على  
ذي اليد تصح على غيره ايضا بزازية وذكر انه يطالب به لتوقفه  
على طلبه ولا حتمال رهنه او حبسه باليمن وبه استغنى عن زيادة  
بغير حق فافهم ولو كان ما يدعيه ديناميكلا او موزونا نقدا او  
غيره ذكر وصفه لانه لا يعرف الا به ولا بد في دعوى التلبيات من  
ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب فلوا ادعى كبر  
دينا عليه ولم يذكر سببا لم تسمع واذا ذكر في السلم انما له المطالبة



في مكان عيناه وفي حققرض وغصب واستهلاك في مكان القرض  
وحقه بحر في حفظ ويسأل القاضي المدعي عليه عن الدعوى فيقول لا  
ادعي علم كذا فاما تقول بعد صحتها ولا تصدري صحة لا يسأل  
لعدم وجوب جوابه فان اقرضها وانكر فبرهن المدعي قضي عليه  
بلا طلب المدعي والا برهن حلفه الحاكم بعد طلبه اذ لا بد من طلبه  
اليمن في جميع الدعاوي الا عند الثاني في اربع على ما في النزازية  
قال واجهوا على التحلف فلا طلب في دعوى الدين على الميت واذا  
قال المدعي عليه لا اقر ولا انكر لا يستخلف بل يجلس ليقرأ وينكر  
وكذا لو لم يسمكوت بلا اقرار عند الثاني خلاصه قال في الحرف  
افيت لما ان الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضاء انتهى  
نقل عن البدايع الاستبادة انكار فيستخلف قيدا بتخلف الحاكم  
لانها لو اصطحا على ان يحلف عند غير قاض ويكون بريئا فهو باطل  
لان اليمن حق القاضي مع طلب الخصم ولا عبرة ليمن ولا نكول عند  
غير القاضي ولو برهن عليه اي على حقه يقبل ولا يحلف ثانيا عند قاض  
بزازية الا اذا كان حلفه الاول عنده فيكفي درر ونقل المص من  
القنينة ان التحلف حق القاضي فما لم يكن باستخلافه لم يعتبر  
فكذلك لو اصطحا ان المدعي لو حلف فالخصم ضامن للمال وحلف  
اي المدعي ليرضخ الخصم لان فيه تغيير الشرع واليمن لا ترد على مدعي  
لحديث البيهقي عن المدعي وحديث الشاهد واليمن ضعف بل  
رده ابن معين بل انكره الراوي عيني برهن المدعي على دعواه فطلب  
من القاضي ان يحلف لمدعيه في الدعوى وعلى ان الشهود  
صادقون او محققون في الشهادة لا يجيبه القاضي لطلبه لان  
الخصم لا يحلف برين فكيف الشاهد لان لفظ اسهاده عندنا بمن  
ولا يكرر اليمن لانا امرنا باكرام الشهود ولذا لو علم شاهدان  
القاضي يحلفه ويعمل بالمشوخ له الامتناع عن اراء الشهاده

لانه لا يلزمه بزازية وبينه الخارج في الملك المطلق وهو الذي لم يذكر  
سبب حق من بينة ذي اليد لانه المدعي والبينة له بالحديث  
بخلاف المقيد بسبب كنتاج ونكاح فالبينة لذى اليد اجماعا كما  
سيجي وقضى القاضي عليه بنكوله مرة لو نكوله في مجلس القاضي  
حقيقة بقوله لا احلف او حكا كان سكت وعلم انه من غير اقرار  
كثير وطرس في الصحيح سراج وعرض اليمن ثلاثا ثم القضا احوط  
وهل يشترط القضا على فورا لنكول خلاف درر ولم يرفعه ترجحا  
قال المص قلت قد منا انه يفترض القضا فورا الا في ثلاث  
قضى عليه بالنكول ثم اراد ان يحلف لا يلتفت اليه والقضا على حاله  
ما ضره درر فبلغت طرق القضا ثلاثا وعداها في الاشياء سبعة  
بينه واقرار صحت ونكول عنه وقسامة وعلم قاض على المرجوح  
والسابع قرينة فاطقة كان ظهر من دار خالية انسان خاف مسلين  
مسلوث بهم فدخلوها فورا فزادوا مذبوحا لحينه اخذ به اذ لامته  
احدا انه قاتله شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف  
تحرزا عن الوقوع في الحرام وان ابا خصمه الاحلف ان اكبر لايه  
ان المدعي مطالب حلف والا بان غلب على ظنه انه محق لا يحلف  
بزازية وتقبل البينة لو اقامها المدعي وان قال قبل اليمن  
لا بينة لي سراج خلافا لما في شرح المجموع عن المحط بعد يمن  
المدعي عليه كما تقبل البينة بعد القضا بالنكول خاتمة عند  
العامة وهو الصحيح لقول شرح اليمن الفاجرة احق ان ترد  
من البينة العادكة ولان اليمن كالحلف عن البينة فاذا حال اصل  
انتهى حكم الحلف كانه لم يوجد صلاحا ويظهر كذبه باقامتها  
اي البينة لو ادعاه اي المال بلا سبب فحلف اي المدعي عليه  
ثم اقامها حتى يحلف في يمينه وعليه الفتوى طلاقا ثانيا  
خلافا لاطلاق الدرر وان ادعاه بسبب فحلف انه لا دين عليه



ثم اقامها المدعي على السبب لا يظهر كذبه لجواز انه وجبا لقرض  
ثم وجبا لبر او لا يفاء وعليه الفتوى فصولين وسراج شمسي  
وغيرهم ولا تخلف في نكاح انكره هو او هي ورجعة جحدا هو او  
هي ورجعة بخيها بعد عدة وفي ايلة انكره احدها بعد المدة  
واستلاد تدعيه الامه ولا يتاقي عكسه لثبوت باقراره ورق ونسب  
بان ادعى على مجهول نه قنة او ابنه وبالعكس وولا عتاقه او مولا  
ادعاه الاعلى والاسفل وحد ولعان والفتوى على انه يحلف المنكر في  
الاشياء التسبعة ومن عدتها الحق امومية الولد بالنسب او  
الرق والحاصل ان المفتي به التخلف في الكل الا في الحدود ومنها  
حد زنى ولعان فلا يمين احاطا الا اذا تضمن حقا بان علق عتق  
عده بزنا نفسه فلا يعد تخلفه فان نكل ثبت لعق لا الزنا  
وكذا يستحلف المسارق لاجل المال فان نكل ضمن ولا يقطع وان  
اقربها قطع وقالوا يستحلف في التعزير كما بسطه في الدرر وفي  
الفصول ادعى نكاحا فحيلة دفع يمينها ان تزوج فلا يحلف في  
الخائنة لا استحلاف في احدي وثلاثين مسألة النيابة تجري  
في الاستحلاف لا الحلف وفذرع على الاول بقوله فالوكيل والوصي  
والمقولي واب الصغير على الاستحلاف فله طلب يمين خصمه  
ولا يحلف احدهم الا اذا ادعى عليه العقد او صح اقراره على الاصيل  
فيستحلف كالموكيل بالبيع فان اقراره صحيح على الموكل فكذا  
نكوله وفي الخلاصة كل موضع لو اقر لزمه فان انكره يستحلف  
الا في ثلاث وذكرها والصواب في اربع وثلاثين لما مر من الخائنة  
وزاد ستة اخرى في البحر وزاد اربعة عشر في تنوير البصائر  
حاشية الاشياء والنظائر لابن المصنف ولو حشيت التطويل السود  
كلها التخلف على فعل نفسه يكون على البتات اي لقطع بانه

ليس كذلك والتخلف على فعل غيره يكون على العلم اي لانه لا يعلم انه  
كذلك والتخلف على فعل غيره يكون لعدم علمه بما فعل غيره ظاهرا  
الامر الا اذا كان فعل الغير شيئا يتصل به اي بالخالف وفذرع عليه  
بقوله فان ادعى مستريك بعد سرقه العبد او باقده واثبت ذلك  
يحلف لبايع على البتات لا يملك الكد مع انه فعل الغير وانما صبح باعتبار  
وجوب تسليمه سلما افرجع الى فعل نفسه فحلف على البتات لانها  
اكدم ولذا تعتبر مطلقا بخلاف لعكس درر عن الزيلعي وفي شرح مجمع  
منه هذا اذا قال المنيكر لا علم لي بذلك ولو ادعى العلم حلف على البتات  
كودع ادعى قبض ربهما فذرع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله اذا ادعى  
بكر سبق الشراء على شرا زيد ولا يمينه يحلف خصمه وهو بكر على العلم اي  
انه لا يعلم انه اشتراه قبله لما سركذا اذا ادعى ديننا او عينا على فارت  
اذا علم القاض كونه ميراثا او اقر به المدعي وبرهن الخصم عليه فحلف  
على العلم ولو ادعاهما اي الدين واليهين الوارث على غيره يحلف المدعي  
عليه على البتات كوهو في شراء درر ويحلف جاحد القود اجماعا فان  
نكافان كان في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف وفيما دونه يقتصر لان  
الاطراف خلقت وقاية للنفس كالمال فيجري فيها الاستدال خلافا  
لها قال المدعي لي بينة قاضية في المصرو طلت يمين خصمه يحلف  
خلافا لهما ولو حاضرو في مجلس الحكم يحلف اتفاقا ولو غائبة عن  
المصرو حلف اتفاقا ابن مالك وقدر في المحتجب الغيبة بمدة السفر فياخذ  
القاضي في مسألة الماتن فيما لا يسقط شبهة كفيلا لثقة يوم من هو فيه  
بحفظه من خصمه ولو وصيها والمال حقه في ظاهر المذموم  
بنفسه ثلاثة ايام في الصحيح وعن الثاني الى مجلسه الثاني وصح فان  
امتنع من اعطاء ذلك الكفيل لزمه بنفسه او يمينه مقدار مكره  
التكفيل لئلا يعيب الا ان يكون الخصم غريبا اي مسافرا فيلا او يكفل  
الى انتها مجلس القاضي دفعا للمصرو حتى لو علم وقت سفره يكفل اليه



وينظر في زيه اويستخبر بفقهه لو انكر المدعي بزانية قال لا بينة لي وطلب  
يمينه فحلفه القاضي ثم برهن على دعواه بعد اليمين قبل ان يكره ان  
عند الامام منه وكذا لو قال المدعي كل بينة اتى بها فهي شهيد زور  
او قال اذا حلفت فانت برئ من المال فحلف ثم برهن على الحق قبل  
خائنة وبه جزم في المسراج لما مر وقيل لا يقبل قابله محمد كما في العادة  
وعكسه ابن الملك وكذا الخلاف لو قال لا دفع لي ثم اتى بدفع او قال  
الشهادة لا شهادة لي ثم شهد والاصح القول لجواز النسيان ثم  
التذكر واقره المصنف ادعى المدعيون الا يصل فانكر المدعي ذلك ولا  
بينه له على مداه فطلب يمينه فقال المدعي جعل حقي في الختم  
ثم استخلفني له ذلك غنية واليمين بالله تعالى لحديث من كان  
خالفا فحلف بالله او ليدبر وهو قول والله خزانة وظاهره  
انه لو حلف بغيره لم يكن يميناً ولم اراه صريحاً في بطلان وعناقوان  
الح الخصم وعليه الفتوى تاثر خائنه لان التحليف بها حرام خائنه  
وقيل ان مست الضرورة فوض الى القاضي اتباع البعض فلو حلفه  
القاضي به فنكل ففضي عليه بالمال لم ينفذ قضاءه على قول الأكثر  
كذا في خزانة المفتين وظاهره انه مفرغ على قول الأكثر اما على القول  
بالتحليف بها فيعتبر نكوله ويقضي به والا فلا فائدة بحسب عمدة  
المصنف قلت ولو حلف بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعي على  
المال ان شهدوا على السبب كما لا يفرق وان شهدوا على  
قيام الدين يفرق لان السبب يستلزم قيام الدين وقال محمد  
في الشهادة على قيام المال لا يثبت لاحتمال صدقة خلافاً الى يوسف  
كذا في شرح الوهبانية للسرخسي وقد تقدم ويغلظ بذكر اوصافه  
تعالى وقيد بعضهم بناسق وما لا خطر والاختيار فيه وصفته الى  
القاضي ويحتمل لعطف لئلا يتكرر اليمين فلو حلف بالله ونكل عن  
التغليظ لا يقضي عليه به اي بالنكول لان المقصود التحلف بالله وقد

٢٧  
حصل زيلعي لا يستحب لتغليظ على المسلم بزمان ولا مكان كذا في  
الحاوي فظاهره انه مباح ويستخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة  
على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله  
الذي خلق النار في غلظ علي كل معتقده فلو اكتفى بالله كفى للمسلم اختيار  
والوثني بالله تعالى لانه يقربه وان عبد غيره وجزم ابن الكاكي ان  
الدهرية لا يعتقدونه تعالى قلت وعليه فيما اذا يخلفون وبقي تخلف  
الاخرى ان يقول له القاضي عليك عهد الله ويشاقه ان كان كذا  
وكذا فاذا ادعى براسه صار خالفا ولو اصرم ايضا كتب له ليحجب  
ان عرفه والاقبائسارته ولو ادعى ايضا فابوه او وصيه او من نصبه  
القاضي شرح وبهاينة ولا يخلفون في بيوت عباداتهم كراهة زخارفها  
بحسب تخلف القاضي في دعوى سبب يرتفع على الحاصل اي على صورة انكار  
النكر وفسره بقوله اي بالله ما بينكم نكاح قائم وما بينكم بيع قائم  
وما يجب عليكم ردده لو قائما او بطله لو كالحا وما هي باين منكم  
وقوله الا ان متعلق بالجميع مسكين في دعوى نكاح وبيع وغصب وطلاق  
فيه لف ونشر لا على السبب اي بالله ما نكحت وما بيعت خلافا  
للساني نظر المدعي عليه ايضا لاحتمال طلاقه واقلته الا اذا لزم من  
الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي فيحلف بالاجماع على السبب اي  
على صورة دعوى المدعي كدعوى مشفوعة بالجوار وفقته مستقاة للخصم  
لا يراها لكونه شافعي اصدق حلفه على الحاصل في معتقده فيتضرر  
المدعي قلت ومفاده انه لا اعتبار بمذهب المدعي عليه واما مذهب  
المدعي ففيه خلاف والاوجه ان يسئله القاضي هل تعتقدت وجوب  
شفعة الجوار او لا واعتمده للصواب وكذا اي حلف على السبب اجماعا  
في سبب يرتفع برفع بعد ثبوته كعبد مسلم يدعى على مولاه عتقه  
لعدم تكرار رقه واما في الامة ولو مسلمة والعبد الكافر فلتكرار رقه  
بالحق حلف مولاها على الحاصل والاعتبار بالحاصل الا لضرر



جدع وسبب غير متكرر وهو فدا المهر والصلح منه لحديث زبوعن  
اغراضكم يا موالكم وقال الشهيد الاحقران عن المهر الصادقة واجب  
قال في البحري ثابت بدليل جواز الخلف صادقاً ولا يخلف المنكر بعد  
ابداله استقطاقه بقيد الفدا والصلح لان المدعى لو اسقطه اي  
المهر قصد ابا ان قال برئت من الخلف او تركته عليه او وهبته لايصح  
وله الخلف بخلاف البراءة عن المال لان الخلف للحاكم بزازية وكذا  
اذا اشترى يمينه لم يخبر لعدم ركن البيع في ركنه فشرع استخلفه  
خضه فقال حلفتني مرة ان عند حاكم او محكم وبرهن قبل والا فله  
تحلفه درر قلت ولم ار ما لو قال اني قد حلفت بالطلاق اني لا اطلق  
فخبر **باب الخلف** بما قدم يمين الواحد كزيمين الاثنين  
اختلفا اي للتبايعات في قدر يمين او وصفه او جنسه او في قدر مبيع  
حكم لمن برهن لانه نورد عوا به بالحجة وان برهننا فليثبت الزيادة  
از البيان للائببات وان اختلفا فيهما اي الثمن والمبيع جميعاً قدم  
برهان البايع لو الاختلاف في الثمن وبرهان المشتري كوفي المبيع  
نظر الالباب الزيادة وان عجز في الصور الثلاث عن البينة فان  
رضي كل بمقالة الاخر فيها وان لم يرض واحد منها بدعوى الاخر  
تخالفاً ما لم يكن فيه خيار ففسخ من له الخيار وبداء يمين المشتري  
لانه ابادي بالانكار وهذا لو كان بيع عين بدن والام بان كان  
مقايضة او صرفاً فهو مخير وقيل بقرع ابن مالك يقتصر على النفي في  
الاصح وفسخ القاضي لبيع بطلب خدماً او طلبها ولا يفسخ بالتخالف  
ولا يفسخ احدهما بل يفسخهما بحسب من نكل منهما لزمه دعوى  
الاخر بالقضا واصله قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف التبايعان  
والسلعة قائمة بعينها تخالفوا وترا هذا كله لو الاختلاف في  
البدل مقصوداً فلو في ضمن شيء كما ختلفا في الزرق فالقول للمشتري  
في انه الزرق ولا تخالف كما لو ختلفا في وصف المبيع كقوله اشتريته  
على انه كاتب وخيار وقال لبايع لم اشترط فالقول للبايع ولا

٢٠٨  
تخالف ظهريه وقيد باختلافها في ثمن ومبيع لانه لا تخالف في غيرها  
لانه لا يختل به قوام العقد بخلاف شرط رهن او خياراً وضمان  
وقبض بعض ثمن والقول للمكر يمينه وقال زفر والسافعي يتخالفان  
ولا تخالفان اذا ختلفا بعد هلاك المبيع او خروجه عن ملكه او تعيبه  
بما لا يرد به وحلف المشتري الا اذا استهلك في يد البايع غير المشتري  
وقال محمد بالسافعي يتخالفان ويفسخ على قيمة الهالك وهذا القولين  
دينافلو مقايضة تخالفان اجاء لان المبيع كل منهما ويرد مثل الهالك  
وقيمة كمالوا ختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بان قال  
احدهما دراهم والاخر دنانير تخالفان ولزم المشتري رد القيمة سلاح  
ولا تخالف بعد هلاك بعضه او خروجه عن ملكه او تعيبه بما  
لا يرد به وحلف المشتري كعبد من مات احدهما عند المشتري بعد  
قبضها ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتخالفا عندا في حنفية رحمه الله  
تعالى الا ان يرضى البايع بترك حصته الهالك الاصل في يتخالفان هذا  
على تحريم الجهور وصرف مخرج بلح الاستئثار الى يمين المشتري  
ولا في قدر بدل كتابة لعدم لزومها وقدر رأس مال بعد اقالته  
عقد المسلم بل القول للعبد والمسلم اليه ولا يعود المسلم وان ختلفا  
اي المتعاقدان في مقدار الثمن بعد الاقالة ولا بدنة تخالفان واد  
البيع لو كان كل من البيع واليمن مقبوضاً ولم يرد المشتري الى  
بايعه بحكم الاقالة فان رده اليه بحكم الاقالة لا تخالف خلافاً  
لمحمد وان اختلفا اي الزوجان في قدر المهر او جنسه قضى لمن  
اقام البرهان وان برهننا فللمرأة اذا كان مهر المهر شاهد للزوج  
بان كان بمقالاته او اقل وان كان شاهداً لها بان كان بمقالاتها  
او الترفيسته اولى لايباتها خلاف الظاهر وان كان غير شاهد  
لكل منهما بان كان بينهما فالتها نزل الاستقار ويجب مهر المثل في  
الصحة وان عجز عن البرهان تخالفوا ولم يفسخ النكاح لتبعية المهر بخلاف



البيع ويبدا بيمينه لان اول التسليمين عليه فيكون اول اليمينين  
عليه ظهريه ويحكم بالتشديد اي يجعل هر مثلها حكما لتسقوط اعتبار  
التسمية بالخالف فيقضي بقوله لو كان كمالته او اقله بقولها لو  
كفالتها او اكثر ربه لو بينت بها اي بين ما ندعيه ويدعيه ولو اختلفا  
اي لو جرد المستاجر في بدل الاجارة او في قصر المدة قبل الاستيفاء  
للمنفعة تحالفا وترادا وبدا بيمين المستاجر لو اختلفا في البدل والموجر  
في المدة وان برهنا فاليمين للموجر في البدل والمستاجر في المدة وبعد  
لا والقول للمستاجر لانه منكر للزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من  
استيفاء البعض من المنفعة تحالفا وفسخ العقد في السابق والقول  
في الماضي للمستاجر لان مقدار الساعة فساعة فكل جزؤ كعقد  
بخلاف البيع وان اختلف الزوجان ولو مملوكين او مكاتبين او صغيرين  
والصغير بجامع اوزمية مع مسلم قائم للكلح اول في بيت له مال  
اولا حادها خزانه الاكل لان العرق للولد للمالك في متاع هو ههنا ما كان  
في البيت ولو نهبا او فضاة فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع يمينه  
الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للاخر فالقول له تنعارض  
الظاهرين دمر وغيره والقول له في الصالح لانها وما في يدها في يده  
والقول لذي اليد بخلاف ما يختص بها لان ظاهرها اظهر من  
ظاهره وهو يد الاستعمال ولو اقام يمينه يقضي بيمينها لانها  
خارجة فانية والبيت للزوج الا ان يكون لها يمينه بحره وهذا الوجهين  
وان مات احدهما واختلف وارثه مع الحي المشكل الصالح لهما  
فالقول فيه للحي ولو رقيقا وقال الشافعي وما لك الكل بينهما  
وقال ابن ابي ليلى الكل له وقال الحسن البصري الكل لها وهي  
المسبعة ومدة في الخيانة تسعة اقوال ولو احدهما مملوكا ولو  
مادونا او مكاتبين او قالا والشافعي هما كالحر فالقول للحر في الحي  
وللحي في الموت لان يد الحر اقوى ولا يبدل الميت اعتقت لامته والمكاتبه

اول الدبرة واختارت نفسها فما في البيت قبل العتق فهو للرجل وما  
بعده قبل ان تختار نفسها فهو على ما وصفناه في الطلاق بحره وفيه  
طلقها ومضت العدة فالمشكل للزوج ولو رثته بعده انها  
صارت جنسية لا يملكها ولما ذكرنا ان المسكل للزوج في الطلاق  
فكذلك وارثه اما لو مات وهي في العدة فالمشكل لها كما انه لم يطلقها  
بدليل ارثها ولو اختلف المورث والمستاجر في متاع البيت فالقول  
للمستاجر بيمينه وليس للمورث الا ما عليه من ثياب بدنه ولو اختلف  
اسكا في وعطارة في الات لاسا كفه والات العطارين وهي في ايديهما  
فهي بينهما بل انظر لما يصلح لكل منهما وتما في السراج رجل معروف  
بالفقر والحاجة صار بيته غلاما على عنقه يدبره وذلك بداره فادعاه  
رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار في المعروف باليسار وكذا  
كناس في منزل رجل على عنقه قطيفة يقول لذي يميني على عنقه هي لي  
وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل جلان في سيفته بها رقيق  
فادعي كل واحد السفينة وما فيها واحدهما يعرف ببيع الدقيق والاخر  
يعرف بانه ملاح فالدقيق للذي يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف  
انه ملاح عملا بالظاهر ولو فيها راكب خرمسك خرمسك خرمسك  
بمداهما فكلهم يدعونها فهي بين الثلاث تالا ثا ولا شيء للمادر رجل يقود  
قطارا بدوا خرمسك ان على الكل متاع الراكب فكلها له والقايد اجرة وان  
لا شيء عليها فالراكب هو راكبه والباقي للقايد بخلاف البقرة والغنم وتما  
في خزانه الاكل **فصل في دفع الدعاوي** لما قدم من يكون  
خصما ذكر من لا يكون قال ذواليد هذا الشيء المدعى منقولا كان او  
عقارا او دعيته او عارينه او اجرينه او رهينه زيد الغايك او غصبته  
منه من الغائب وبرهن عليه على ما ذكرنا العين قائمة لاهالكه وقال الشافعي  
نعرفه باسمه ونسبه او بوجهه وسرط محمد معرفته بوجهه ايضا فلو  
خلف لا يعرف فلانا فهو لا يعرفه الا بوجهه لا بحيث ذكره النزيلعي في



السنة الثانية عن خط العلامة المقدسي عن البرازية ان تعويل الائمة على قول  
محمد انتهى فليحفظ دفع خصومة المدعي للملك المطلق لان يد  
هؤلاء ليست بخصومة وقال ابو يوسف ان عرفد واليد بالحيل  
لا تدفع وبه يؤخذ ملتقى واختاره في المختار وهذه خمسة كتاب  
الدعوى لان فيها اقوال خمسة علماء كما بسطه في الدرر اولا نصوصها  
خمس عيني وغيره قلت وفيه نظر الحكيم كذلك لو قال وكلني صاحبه  
لحفظه او اسكنني فيه زيد الغائب او سرقته منه او انتزعت منه او ضل  
منه فوجدته بحرا وهي في يدي مزارعة برازية فالصور احد عشر قلت لكن  
الحق في البرازية المزارعة بالاجارة او الوديعة قال فلا يزال على المحسن وقد  
حررته في شرح الملتقى فان كان هالكا او قال لشهود او دعه من  
لا يعرفه او اقر ذوال اليد بخصومة كان قال ذوال اليد استر بية  
او اتبته من الغائب ولم يدع الملك المطلق بل ادعى عليه الفعلان ان  
قال المدعي غصبته مني او قال سرق مني وبناء لفصول السنة عليه فكانه  
قال سرقته مني بخلاف غصب مني او غصبه مني فلان الغائب كل شيء  
حيث تدفع وهل تدفع بالمصدر الصحيح لبرازية وقال ذوال اليد  
في الدفع او دعه فلان وبرهن عليه لا تدفع في الكلام اقلنا قال في  
غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه مذوعة عدي وهرن من  
فالان تدفع مع البرهان على ما ذكر ولو برهن المدعي على مقالة الاولى  
بجعله خصما وحكاه عليه لسبق اقراره من دفع برازية وان قال المدعي  
استر بية من فلان الغائب وقال ذوال اليد او دعه فلان ذالك لا ي  
بنفسه فلو بوكيله لم تدفع بالبرينة دفعت الخصومة وان لم يبرهن  
لتوافقها ان اصل الملك للغائب لا اذا قال استر بية وكلني بقبضه  
وبرهن ولو صدقه في السر الميوسر بالتسليم لئلا يكون قضا على الغائب  
باقراره وهي عجيبه ثم اقتصار الدبر وعينها على دعوى السر قبل  
اتفاق فلذا قال لو ادعى انه له غصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه

٢١٠  
وزعم ذوال اليد ان هذا الغائب ودعه عنده اندفعت لتوافقها  
ان البدل ذلك الرجل ولو كان مكان دعوى الغصب لم يدرى سرقته لا  
تدفع بزعم ذي اليد ادع ذلك الغائب استحسانا برازية وفي شرح  
الوهبانية للسنة الثانية ولو اتفقا على الملك لزيد وكل يدعى الاجارة منه  
ليكن الثاني خصما الاول على الصحة ولا مدعى برهن او شرعا للمشتري  
فخصم للمدعي وع قال المدعي عليه لي دفع يهمل الى المجلس الثاني  
مضرك المدعي تحليف مدعي لا يدع على البتات دبرونه تحليف المدعي  
على العالم وتماه في البرازية وكل ينقل منه فبرهن اذا اعتقه باقبل للدفع  
الا لاعتق ما لم يحضر الوكيل من ملك باب دعوى الرجلين  
تقدم حجة خارج في ملك مطلق اي لم يذكر له سبب كما مر على حجة ذي اليد  
وان وقت احدهما فقط وقال ابو يوسف ذوال وقت الحق ومثرتة فيما لو  
قال في دعواه هذا العبد لي غاب عني منذ شهر وقال ذوال اليد لي منذ  
سنة قضى للمدعي لان ما ذكره تاريخ غيبة لا ملك فلم يوجد التاريخ  
من الطريقين فقضى ببيته الخارج وقال ابو يوسف يقضى للمورخ ولو  
حالة الانفراد وينبغي ان يفتي بقوله لانه اوفق واظهر كذا ذكره في  
جامع الفصولين واقدره المصدر ولو برهن خارجان على سني قضى به  
لها فان برهننا في دعوى نكاح سقطت الحجة لوجبة ولو ميتة  
قضى به بينهما وعلى كل نصف المهر وبرتان ميراث زوج واحد ولو ولد  
ثبت النسب منهما وتماه في الخلاصة وهي لمن صدقته اذا لم تكن في  
يد من كذبته ولم يكن دخل من كذبته بها هذا اذا لم يورخا فان ارخا  
فالسابق احق بها فلوارخ احدهما فهي لمن صدقته اول ذي اليد  
برازية قلت وعلى ما مر عن الثاني ينبغي اعتبار تاريخ احدهما  
ولم أر من ينه على هذا فتأمل وان اقرت لمن لا حجة له فهي له وان  
برهن الاخر قضى له ولو برهن احدهما وقضى له ثم برهن الاخر لم يقض  
لها الا اذا ثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى منه بدونه



كالم يقض برها خارج على ذي يدرنكا احد الا اذا ثبت سبقه اي ان  
نكاحه اسبق وان ذكر اسبق الملك بان برهننا على سراح سني من ذي  
يد لكل نصفه بنصف الثمن ان شاء او تركه أما خيرة تفريق الصفة  
عليه وان ترك أحدهما بعد ما قضى لهما لم يأخذ الآخر كله لانفسا  
بالقضاء فلو قبله فله وهو اي ما اذ عينا سراحه لسابق تاريخا ان فرد  
البائع ما قبضه من الآخر سراح وهو الذي يدان لم يورخا وارح  
أحدهما واستوي تاريخهما وهو الذي وقت ان وقت أحدهما فقط  
والحال انه لا يدلها وان لم يورثا فقد مر ان لكل نصفه بنصف  
والسراح حق من هبة وصدقة ورهن ولو مع قبض وهذا ان لم يورخا  
فلو رخصا او اتحادا للملك فالاسبق احق لقوته ولو اختلفت أحدهما فقط  
فالورخة اولى ولو اختلف الملك استويا وهذا فيما لا يقسم اتفاقا  
واختلف النقص فيما يقسم كالدار والاصح ان الكال المدعي السراح  
لان الاستحقاق من قبيل اليسوع المقارن لا الطاري هبة الدر  
والسراح والمهر سوا بنصف وترجع له بنصف القيمة وهو بنصف الثمن  
او يفسخ لما مر هذا اذ لم يورخا وارخا واستوي تاريخهما فان سبق  
تاريخ أحدهما كان احق قيد بالسراح لان النكاح احق من هبة او رهن  
او صدقة عما دية والمراد من النكاح المهر كما حرره في البحر مغاطا للجامع  
لعمري يستوي النكاح والسراح وتنازعا في الامة من رجل واحد ولا يرجح  
فتكون ملكا له منكوحة لا اخر فتدبر ورهن مع قبض احق من هبة  
بلا عوض معه استحسانا ولو به فهي احق لانها بيع انتهت والبيع ولو  
بوجه اقوى من الرهن ولو العن بغيرها استويا ما لم يورخا واتحداهما  
اسبق وان برهن خارجا على ملك مورخ او سراح مورخ من واحد  
غير ذي يد وبرهن خارج على ملك مورخ وذو يد على ملك مورخ اقدم  
فالسابق احق وان برهننا على سراح متفق تاريخهما او مختلف  
عيني وكل يدعي السراح من رجل اخر وقت أحدهما فقط استويا

ان تعدد البائع وان اختلفت ذوا الوقت احق ثم لا بد من ذكر المدعي وشهوده  
ما يفيد ملك بايعة ان لم يكن للبيع في يد البائع ولو شهدوا ببيعه  
فقولان بزازية فان برهن خارجا على الملك وذو اليد على السراح منه  
او برهننا على سبب ذلك لا يتكرر كالتنازع وما في معناه كسبح لا يحا  
وغزل قطن وحلب لبن وخرصوف وكحوها وتوعند بايعة درر  
وذو اليد احق من الخارج اجماعا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كالعقب  
او ودیعة واجارة وكحوها في رواية درر او كان سببا يتكرر كبناء  
وغرس وسبح خن وزرع بر وكحوها او اشكل على اهل الخبرة فهو للخارج  
لانه الاصل ما نأخذ لنا عنه بحديث التنازع وان برهن كل من  
الخارجين وذوي الايدي والخارج وذو اليد عيني على السراح من  
الاخر بلا وقت سقطا وترك المال المدعي به في يده من عهد وقال محمد  
يقضي للخارج قلنا الاقدام على السراح اقدار منه بالملك له ولو اثبتنا  
قبضا نهاترقا اتفاقا درر ولا يرجح بزيادة عدد الشهود فان  
الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم فرع على هذا الاصل بقوله  
فلو اقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فما سوا في ذلك  
فكذا لا ترجح بزيادة العدالة لان المعتمد اصل العدالة اذ لا حد  
للاعدلية دار في بداخر ادعى رجل نصفها واخر كلها وبرهننا الاول  
ربعها والباقى الاخر بطريق المنازعة وهو ان النصف للمدعي الكل  
بلا منازعة ثم استوت منازعتها في النصف الاخر فينصف وقال  
الملك له والباقى للمنازعة بطريق العول لان في المسئلة كالا ونصفا  
فالمسئلة من اثنين وتقول في ثلاثة واعلم ان انواع القسمة  
اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو ثمان ميراث وديون  
ورصية ومحاباة وذراهم رسالة وسعاية وجناية رقيق وبطريق  
المنازعة اجماعا وهو مسئلة الفضولين وبطريق المنازعة عنده  
والعول عنده والعول عندها وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب



واذا اوصى لرجل بكل ماله او بعدد معينه واخذ بنصف ذلك وبطريق  
الصول عنده والمنازعة عندها وهو حسن كما بسطه الزيلعي والعيني  
وتما في الحق والاصل عنده ان القسمة متى وجبت لحق ثبات في  
عين او دمنة شايها فحولية والافنازعة فليحفظ ولو الدار في يد  
فهي للمنازعة نصف لا بالقضا ونصف بدلالة خارج ولو في يد ثلاثة  
واذعى خدعهم كلهم واخذ نصفها واخر ثلثها وبرهنوا قسمة عنده  
بالمنازعة وعندها بالصول وبيانها في الكافي ولو برهنوا على تنازع  
دابة في يدها واخذها او غيرها وارضا قضى لمن وافق سنها تاريخه  
بشهادة الظاهر فلو لم يورثا قضى بها الذي ليدولها ان في  
ايدىها او كانا خارجين في يد ثالث وان لم يوافقهما بان خالف  
او اشكل فلهما ان كانت في ايدىها او كانا خارجين فان في يد احدها  
قضى بها له هو الاصح قلت وهذا أولى مما وقع في الدرر والكنز  
والملقى فتصبر برهن احد الخارجين على الغصب من زيد والآخر  
على الودعة منه استويا لانها بالحق رخصت غضبا للناس حرار  
تلايان الا في اربع الشهادة والحدود والقصاص والقتل كذا  
في نسخة المصنف في نسخة والعقل وعبرة الاشياء والدية  
وحي فلو ادعى على مجهول الحال حرام لانه عبده فانكر وقال لنا خير  
الاصل بالقول له لتمسكه بالاصل والابس للتوب حق من اخذ  
الكم والراكب حق من اخذ الحمام ومن في السراج من رد يده  
ودولها من علق كوزها بها لانه ان ترصروا والجالس على البساط  
والمتعلق به سواء الجالس والراكب سراج كمن معه توب وطرفه مع  
الآخر لاهدته اي طرقة الغير متوجبة لانها ليست بتوب بخلاف  
جالس دار تنازعها حيث لا يقضى لهما احتمال انها في يد غيرها  
وهنا علم انه ليس في يديها عيني الخاطي لمن جذوعه علمه او متصل  
به اتصال تربيعة بان تتداخل انصاف لسانات في لسانات الاخر

٢١٢  
ولو من خشب فبان تلك الخشبة مركبة في الاخرى لدلالته على انها  
بينام معا ولذا سمي بذلك لانه ح يبنى مربعا لا لمن عليه له اتصال  
ملازقة او نقل واذا خال او هراوي كقصب وطبقا توضع على الجذوع بل  
يكون بين الخارجين لوتنازعا ولا يختص به صاحب الهراوي بل صاحب  
الجذوع الواحد اذ حقه منه خائفة وتكون لهما جذوع والاخر اتصال  
فلاذني الاتصال والاخر حق التوضع وقيل الذي الجذوع ملتقى وتما  
في العيني وغيره واما حق المطالبة برفع جذوع وضعت تقديرا فلا  
تسقط ببراء ولا صلح وعقود وبيع واجازة اشباه من احكام الساقط  
لا يعود فليحفظ ودوييت من دارها بيوت كثيرة كذي بيوت  
منها في حق ساحتها فهي بينهما نصفين كالطريق بخلاف الشرب اذا  
تنازعا فيه فانه يقدر بالارض بقدر رقيقها برهنها اي الخارجان  
عليه لكل منهما في ارض قضى بيدها في نصف ولو برهن عليه اي على اليد  
احدها او كان تصرف فيها بان بين اويني قضى بيده لوجود تصرف  
ادعى الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا القين كان ملكه تقبل  
لان ما ثبت في زمان حكم ببقائه ما لم يوجد المزيل درر صبي يعبر  
عن نفسه اي يعقل ما يقول قال ناجر القول لانه في يد نفسه  
كالبايع فان قال انا عبد فلان لغير ذي ليد قضى به لذي اليد  
كمن لا يعبر لقراره بعينه يده فلو كبروا ادعى الحرية تسمع مع البرهان  
لما تقر ان التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى  
**دعوى النسب** وهو بخلافه والاول اقوى لسبقه واستناده الوقت  
العلاق لاقتصار دعوى التحريم على الحال ويستفح مبيعة ولدت  
لاقل من ستة اشهر مذبذبة فادعاه البايع ثبت نسبه منه استحسا  
لعلاقه في ملكه في النسب على الخفاء في فيه التناقض واذا صحت  
استندت فصارت ام ولد فيفسخ البيع ويرد المهر ولكن ان



ادعاه للمشتري قبله ثبت نفسه منه لوجود ملكه وامتنها باقراره  
وقيل يحمل على انه نكحها واستولدها ثم استلها ولو ادعاه معها اي مع  
ادعائه البايع او بعده لان دعوته تحرر والبايع استلاد وكات  
اقوي كما مر وكذا ثبت من البايع لو ادعاه بعد موت الام بخلاف  
موت الولد لقوات الاصل وياخذ البايع بعد موت امه ويستتر  
المشتري كذا التمس وقال احصته واعتاقها اي اعتاق المشتري الامر  
والولد كونهما في الحكم والتدبير كالاعتاق لانه ايضا لا يحمل الاطلاق  
وبرد حصته اتفاقا ملتقى وغيره وكذا حصتها ايضا على الصحة  
من مذهب الامام كما في القهستان والبرهان ونقله في الدرر والمختار  
عن الهداية على خلاف ما في الكافي عن المبسوط وبجارية الموهب  
وان ادعاه بعد عتقها او موتها ثبت منه وعليه رد التمس واكتفيا  
برد حصته وقيل لا يرد حصتها في الاعتاق بالاتفاق انتهى فليحفظ  
ولو ولدت لامة المذكورة لاكثر من حولين من وقت البيع وصدقه  
المشتري ثبت النسب بتصديقه وهي مولده على المعنى اللغوي  
نكاحا محلا لامره على الصلاح بقى لو ولدت فيما بين الاقل والاكثر  
ان صدقه فحكمة كالاول لا احتمال العلوق قبل بيعه والا لا  
ملتقى ولو تنازعوا القول للمشتري اتفاقا وكذا البينة عند الثاني  
خلاف الثالث شرنا لينة وشرح مجمع وفيه لو ولدت عند المشتري  
ولدين احدهما لدون ستة اشهر والاكثر خيرا كما مر ادعي البايع الاول  
ثبت نسبهما بالتصديق للمشتري باع من ولد عنده وادعاه بعد  
بيع مشتريه ثبت نسبهما لكون العلوق في ملكه ورديعه لان البيع  
يحمل التقض وكذا الحكم لو كاتب الولد او رهنه او اجبره او كاتب  
الام او رهنها او اجبرها او زوجها ثم ادعاه فيثبت نسبها وتردها  
التصرفات بخلاف الاعتاق كما مر باع احد التومين المولودين يعني

٢١٢  
علقا وولدا عنده واعتقه المشتري ثم ادعي البايع الولد الاخر ثبت  
نسبهما وبطل عتق المشتري بامر فوقيه وهو حرية الاصل لانها علقا في  
ملكه حتى لو استلها جلي لم يبطل عتقه لانها دعوى تحرر فتقتضي عتقي  
وغيره وحزم به المصالح قال وحيلة اسقاط دعوى البايع ان يقرب البايع  
انه ابن عبدة فلان فلا تصح دعواه ابدا محتبي وقد افاده بقوله  
قال عمر ولصبي معه اي مع غيره عيني هو ابن زيد الغائب قال هو  
ابني لم يكن ابنة ابدوان وعلية جحد بن يثوبته خلافا لها لان النسب  
لا يحمل التقض بعد ثبوتها حتى لو صدقه بعد تلذيبه مع وكذا لو قال  
لصبي هذا الولد مني ثم قال لسر مني لم يصح نفيه لانه بعد الاقرار به  
لا يشفي بالنفي فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا ولا سهو في عبارة العماد  
كما زعمه مثلا خسر وكما افاده السريلا في وهذا اذا صدقه الابن اما  
بدون ذلك الا اذا عاد الابن الى التصديق ببقاء اقراره لا بولوا نكر الاب  
الاقرار فزهره عليه الابن قبل ما الاقرار بانه اخوه ولا يقبل لانه  
اقرار على الغير فشرع لو قال لست وارثه ثم ادعي انه وارثه  
وبين جهة الارث صح اذا تناقض في النسب عفو ولو ادعي بنوه  
العمر لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو يركن انه اقراني ابنه تقبل التمس  
النسب باقراره ولا تسمع الا على خصمه هو وارث او ابن او مذبون  
او يوصي له ولو احضره جلا ليدعي عليه حقا لبيه وهو مقربه او لا  
فله اثبات نسبته بالبينة عند القاضي بحضرة ذلك الرجل ولو ادعي  
ارثا عن ابيه فلو اقر به امر بالرفع اليه ولا يكون قضاء على الاب  
حتى لو جاء حيا ياخذ من الدافع والدافع على الابن ولو انكر قيل  
للابن برهن على موت ياك فانك وارثه ولا يمين والصحة تخلفه  
على العلم بانه ابن فلان وانه مات ثم كلف الابن للبينة كذا وكذا  
في جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين ولو كان الضبي مع سلم  
وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو عبدي فهو حر ابن الكافر



لنقل الحجة حالا والاسلام مالا لكن جزم ابن الكمال بانه يكون مسلما  
لان كل حكم دار الاسلام وعنا له للتحفة قلحفظ قال زوج امرأة  
لصبي معها فهو ابني من غيرها وقالت له ابني من غيره فهو ابني  
ان ادعيها معا والافقيه تفصل ابن كمال وهذا لو غير معبر والابان  
كان معبرا فهو من صدقه لان قيام ايديها وفراسيهما بفيدانه  
منها ولو ولدت امة استرها فاستحق غرم الاب قيمة الولد  
يوم المنع وهو حر لانه مغرور من بطن امراة معتدلة على ملك يمين  
او نكاح قتل منه ثم تستحق فلذا قال كذا الحكم لو ملكها بسبب  
اخراي سبب كان عيني كما لو تزوجها على انها حرة فولدت له ثم  
استحق غرم قيمة ولده فان مات الولد قبل الخصومة فلا شيء  
على بغير لعدم المنع كما مر وارته له لانه حر الاصل في حقه في ربه  
فان قتله ابوه او غيره وقبض الاب من دينه قدر قيمته غرمه لان  
قيمته المستحق كما لو كان حيا ولو لم يقبض شيئا كما يرجع بمثلها  
ولو هالكه على رايها وكذا لو استولت بها المشتري الثاني لكن لما  
يرجع المشتري الاول على بايع الاول باليمن فقط كما في المواهب  
وغيرها لا يعقرها الذي اخذ منه المستحق للزومه باستنفاء  
منافعها كما مر في باب المراجعة والاستحقاق مع مسائل القضا  
وغالب في متفرقات القضا ويجوز في الاقرار في روع التناقص  
في موضع الخفاء عفو لا تسمع الدعوى على غريم ميت الا اذا ولى جميع  
ماله الاجنبي وسلم له فانها تسمع عليه لكونه زائدا لا يجوز للمدعي  
عليه الانكار مع علمه بالحق الا في دعوى العصبية فيمكن من  
الرد وفي الوصي اذا علم بالدين لا تحليف مع البرهان الا في ثلاث  
دعوى دين على ميت واستحقاق مبيع ودعوى بقاء الاقرار لاجماع  
البينة الا في ربيع وكالة ووصاية واثبات دين على ميت واستحقاق  
عين من مشترو دعوى لابق لا تحليف على حق مجهول الا في ست

216  
اذا اتم القاضي وصي يتيم ومتولى وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة  
وغصب وخيانة مودع لا يحلف المدعي اذا حلف المدعي عليه في مسألة  
في دعوى البحر قال وهي غريبة يجب حفظها اشباه قلت وهي لو  
قال المصوب منه كانت قيمة ثوبني مائة وقال لغاصب لم ادر  
ولكنها لا تبلغ مائة صدق بيمينه والزم ببيانها فلو لم يبين يحلف  
على الزيادة ثم يحلف المصوب منه ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر  
خير الغاصب بن اخذه او قيمته فليحفظ **كتاب الاقرار**  
مناسسته ان المدعي عليه ما منكر او مقدر وهو اقرب لغلبة الصدوق وهو  
لغة الاثبات يقال قرأت الشيء اذا ثبتت وشيئا اخبار بحق عليه للغير  
من وجه انسا من وجه قيد بعليه لانه لو كان لنفسه يكون دعوى  
لاقرار ثم فرع على كل من الشهادين فقال فللوجه الاول الاول وهو  
الاقرار صح اقراره به بالملوك الغير ومتى اقر بملك الغير يلزمه  
تسليمه اليه لمقر له اذا ملكه برهانه من الزمان لنفاذه على نفسه ولو  
كان انشاء لما صح لعدم وجود الملك وفيما لا يشبهه اقرار بحرية عبد  
ثم سراه عتق عليه ولا يرجع باليمن او بوقفية دارهم سراه او ورثها  
صارت وقفا مواخذه له بزعمه ولا يصح اقراره بطلاق وعناق مكرها  
ولو كان انشاء الصلح لعدم التحلف وهو اقرار الماذون بعين في  
يده والمسلم بخمر ونصف داره متاعا وامراة بالزوجة من غير مهر  
ولو كان انشاء لما صح ولا تسمع دعواه عليه بانه اقر له بشيئ معين  
بناء على الاقرار له بذلك به يقتضي لانه اخبار بحتم الكذب حتي  
لو اقر كاذبا لم يحل له لاق الاقرار ليس سببا للملك نعم لو سلم برضاء  
كان ابتداء لهته وهو الاوجه بزازية الا ان يقول في دعواه هو ملك  
واقربى به او يقول لي عليه كذا او هكذا اقر به فتسمع اجامعا لانه لم  
يحلل الاقرار بسبب الوجوب ثم لو انكر الاقرار هل يحلف الفتوى  
انه لا يحلف على الاقرار بل على المال وما دعوى الاقرار في الدفع



فتسمع عند العامة والوجه الثاني وهو الإنشاء لورد المقر له اقراره ثم  
قبل لا يصح ولو كان اخبارا لصح واما بعد القول فلا يرتد بالرد  
ولو عاد المقر اقراره فصدقه لزمه لانه اقرارا اخر ثم لو انكر اقراره  
الثاني لا يحلف ولا تقبل عليه بيعة قال البدر والاشبه قوليها واعتد  
ابن السحنة واقدره السرة لآلي الملك الثاني به بالاف اقرارا لا يظهر  
في حق الزوايد المستملكة فلا يملكها المقر له ولو اخبر بالملكها اقرح  
مكلف يقظان طايحا وعبد او صبي او معتوه ما ذون له ان  
اقراره تجارة كاقراء محجور مجذوق ود والاف بعد عتقه وبان ومغني  
كجنون وسجى السكران ومر المكره بحق معلوم او مجهول صح لان  
جهالة المقرية لا تضر الا اذا من سبب تضرر الجهالة كبيع واجارة  
واما جهالة المقر فيضرك قوله لك على احدى الف درهم جهالة المقض  
عليه الا اذا جمع بين نفسه وعبد فيصح وكذا تضرر جهالة المقر  
ان فحشت كالتواحد من الناس على كذا والا الا كاحد هذين  
على كذا فيصح ولا يحسن على البيان لجهالة المدعى بحقه ونقله في الدرر  
لكن باختصار مخلا بيمينه عزمي زاده ولزمه بيان ما جهل كشي  
وحيث بقي قيمة كفلس وجعزة لا بما لا قيمة له كحبة حنطة وخلد  
حبة وصبي حر لانه رجوع فلا يصح والقول للمقر مع خلفه لانه المنكر  
ان ادعى المقر اكثر منه ولا يبيته ولا يصدق في اقل من درهم في على  
مال ومن النصاب اي نصاب الزكاة في الاصح اختيار وقيل ان المقر  
فقير فنصاب السرقة وصح في مال عظيم كوبيعة من الذهب  
الفضة ومن خمس وعشرين من الابل لانها ادرى نصاب يؤخذ  
من جنسه ومن النصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلاثة نصيب  
في احوال عظام ولو فسرهم بغير مال الزكاة اعتبر قيمتها كما مروني  
دراهم ثلاثة وفي دراهم ودينار او ثياب كثيرة عشرة لانها نهاية  
اسم الجمع وكذا درهما درهم على المعتمد ولو خفضه لزمه مائة وفي

درهم او درهم عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد الاحبة زباجي  
وكذا كذا درهم او درهم واحد عشر وكذا واحد وعشرون لان نظيرة  
بالواحد واحد وعشرون ولو قلت بالواحد واحد عشر اذ لا نظير له فحلف  
على التلار ومعهما فمائة واحد وعشرون وان ربع مع الواو زيد الف  
ولو خمس زيد عشرة الف ولو سدرس زيد مائة الف ولو سبع زيد الف  
الف وهكذا يعتبر نظيره ابدأ ولو قال على اوله قبلي فهو اقرار بدين  
لان على الاحباب وقبله لضمان غالبا وصدقان وصل به فهو  
وربعة لانه يحتمل ما زامن فصل لا يصدق لتقره بالسكوت  
عندي ومعني او في بيتي او في كسبي او صندوق اقرار بالامانة عملا  
بالعرف جميع ماله او ما املكه له اوله من ماله او من درهمي كذا فهو  
هبة لا اقرار ولو عبر في ماله او في درهمي كان اقرارا بالسرقة فلا بد  
لصحة الهبة من التسليم بخلاف لاقراره والاصل انه متى ضايف المقر  
بداله ملكه كان هبة ولا يردها في بيتي لانها اضافة نسبة لملك  
ولا الارض التي حدودها كذا الطفلي فلان فانه هبة وان لم يقبضه  
لان في يده الا ان يكون مما يحتمل القسمة فيسقط قبضه مقسرا بالاضافة  
تقدرا بدليل قول المقر لاخر معين ولم يصفه لكن من المعلوم لكثير  
من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا او تملكيا ينبغي الثاني فيراعي  
فيه شرائط التملك فراجعده قال في كتاب الف فقال اتزنها وتنقد  
او جلني به او قضيتك يا ه او ابراتي منه او تصدقت به على او وهبته  
لي او احدثك به على زيد وخود لك فهو اقرار له بها الرجوع الضمير  
اليها في كل ذلك عزمي فكان جوابا وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء  
فان كان ومهدد السهم به بذلك لم يلزمه شيء اما لو ادعى الاستهزاء  
لم يصدق وبلا ضمير مثل اتزن الى اخره وكذا انما استقرت  
من احد سواك او غيرك او قبلك او بعدك لا يكون اقرارا لعدم  
انصرافه الى المذكور فكان كلاما مستترا والاصل ان كلما يصح



جوابا لا ابتداء يجعل جوابا لا ابتداء وما يصلح للابتداء لا يصلح  
لها يجعل ابتداء فلا يلزمه المال بالابتداء اختيار وهذا اذا  
كان الجواب مستقلا فلو غير مستقل كقوله نعم كان اقرارا مطلقا  
حتى لو قال اعطني ثوب عبدي هذا او افترج باب دارى هذه  
او خصص لى دارى هذه او اسرح رابتي هذه او اعطني سرجها  
او نجما فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والدار والداية  
كما في قال ليس لى عليك الف فقال لى فهو اقرار له بها وان قال  
نعم لا وقيل نعم لان الاقرار يحمل على العرف لا على دقائق الصرية  
كذا في الجهرة والفرق ان لى جواب لا استفهام للنفي بالاثبات  
ونعم جوابه بالنفي والايما بالراس من الناطق ليس باقرار  
بالمعنى وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء  
ونسب اسلام وكفر وامان كافر واسارة محرم لصيد الشيخ  
براسه في رواية الحديث والطلاق في انت طالق هكذا واسار  
بثلاث اشارة الاشياء ويزاد اليهن كخلفه لا يستخدم  
فلانا ولا يظهر سره ولا يدله عليه واسار حنت عمارة فتحرر  
بطلان اشارة الناطق الا في تسع فليحفظ وان اقر بدين موجب  
و ادعى المقر له حله لزمه الدين حالا وعند السافعي موقلا يمينه  
كاقراره بعبد في يده انه لرجل وانه استأجره منه فلا يصدق  
في تأجيل واجارة لانه دعوى بلا حجة وح يستخلف المقر له فيها  
بخلاف ما لو قربا لدرهم السود فكذب في صفتها حيل لزمه ما اقر  
به فقط لان السود نوع والاجل عارض لثبوته بالشروط والقول  
للمقر في النوع والمنكر في العوارض كاقرارا كغيبيل بدين موجب  
فان القول له في الاجل لثبوته في كفالة الموجل بالاشتراط وشروط  
امة متفقة اقرارا بالملك المبيع كقوب في خراب وكذا الاستيلاء  
والاستبداع ... وقبول الوديعة بخلاف الاعادة والاستيلاء

والاستيلاء ولو من وكيل فكذلك للاقرار بملك لى اليد فيمنع دعواه  
لنفسه ولغيره بوكالة او وصاية للتناقض بخلاف برائه عن جميع  
الدعاوى ثم الدعوى بها لعدم التناقض ذكره في الدرر قبيل الاقرار  
وصحة في الجامع خلافا لصحة الوهبانية ووفق سارحها الشنبل  
بانه ان قال يعني هذا كان اقرارا وان قال تباع هذا لا يبيده  
مسئلة كتابته وتختد على صك البيع فانه ليس باقرار بعدم ملكه  
وله على مائة ودرهم كلتا دراهم وكذا المكمل والموزون استحسانا  
وفي مائة وثوب ومائة وثوبان بفسر المائة لانها مبهمة وفي مائة  
وثلاثة اثواب كلها اثياب خلافا للسافعي قلنا الاثواب لم تذكر  
بحرف العطف فانصرف لتفسيرها بالاستقواء بها في الحاجة اليها والاقرار  
بداية في اصطبل تلزمه الداية فقط والاصل ان ما يصلح ظرفا ان  
امكن نقله لزمه والالزم المظروف فقط خلافا للمجد وان لم يصلح  
لزم الاول فقط كقوله درهم في درهم درهم اقلت ومفاده انه  
لو قال دابة في خيمة لزمه ولو قال ثوب في درهم لزمه الثوب لم  
اره في رواية بخاتم تلزمه حلقة وفصه جميعا وبسيف جفنه  
وجماله ونضله وكحلة جافحيم بيت مزين يستوي وسر  
العبدان والكسوة ويتمر في قوصرة او بطعام في جوالقا وفي سفينة  
او ثوب في منديل او ثوب يلزمه الظرف كالمظروف لما قد مرناه  
ومن قوصرة مثلا وتلزمه القوصرة وخوها كقوب في عشرة  
وطعام في بيت فيلزم المظروف فقط لما مرنا في العشرة لا تكون  
ظرفا لواحد مادة وبخسته في خمسة وعني معنى على والضرب خمسة  
لما مرنا لزمه زفر بخسته وعشرين وعشرين ان عني مع كامن في الطلاق  
ومن درهم الى عشرة او مابين درهم الى عشرة تسعة لدخول الغاية  
الاولى ضرورة الوجود لما فوق الواحد بدونه بخلاف الثانية  
وما بين الخاططين فلذا قال وفي له كرخطة الى كرسية لزمه



جميعا الاقنن الا انه الغاية الثانية ولوقال له على عشرة دراهم الى  
عشرة دنانير يلزمه الدراهم تسعة دنانير عند ابي حنيفة لما مر  
نهاية وفيه من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط ما بينهما  
فقط لما مر وصح الاقرار بالحمل المحتمل وجودة وقته اي وقت الاقرار  
بان تملكه نصف حول لومر زوجة اولدون حولين لو معتدة  
لثبوت نسبه ولو الحمل غير ادعى ويقدر بدارني مدة يتصور ذلك  
عند اهل الخبرة زيلعي لكن في الجوهرة اقل مدة حمل الساة اربعة اشهر  
واقله بقية الدواب ستة اشهر ومع له ان بين المقر سببا صالحا  
يتصور الحمل كالارث والوصية كقوله مات ائوه فوزرته او اوصى له  
به فلان فيجوز والا كاياتي فان ولدت حيا اقل من نصف حول  
مذاقر فله ما اقروا وولدت حين فلها نصفين ولو احدى ذكر  
والاخر انثى فكذلك في الوصية بخلاف الميراث وان ولدت ميتا  
فقد لورثته ذلك الموصي والمورث لعدم اهلية الجنين وان فسره  
بما لا يتصور كهبته او بيع او اقراض او اقرار بين سببا صالحا وحمل  
محل البهيم على السبب كصلح وبه قالت الثلاثة واما الاقرار للرضيع  
فانه صحيح وان بين المقر سببا غير صالح منه حقيقة كالاقراض او  
من مبيع لان هذا المقر محل الثبوت للدين للصغير في الجملة اسباه  
اقرب شي على انه بالخيار ثلاثة ايام لزمه بالخيار لان الاقرار اخبار  
فلا يقبل الخيار وان وصلة صدقة المقر في الخيار لم يعتبر صدقة  
الا اذا اقر بعد بيع وقع بالخيار له فصح باعتبار العقد اذا صدقة  
او برهن فلذا قال الا ان يكذب المقر فلا يصح لانه منكر والقول  
كاقراره بدين بسبب كفاية على انه بالخيار في مدة ولو المدة  
طويلة او قصيرة فانه يصح اذا صدقة لان الكفاية عقدا ايضا  
بخلاف ما مر لانها افعال لا تقبل الخيار زيلعي لامر بكتابة الاقرار  
اقرار حكما فانه كما يكون باللسان يكون بالبيان فلو قال للصكاك

٢٨٧  
اكتب خط اقرارى بالف على واكتب بيع دارى وطلاق مرا تى صح كتب  
امر لم يكتب وحل للصكاك ان يشهد في حد وقدر خائنة وقد مرنا  
في الشهادات عدم اعتبار مسأله الخطأ من احد الورثة اقرب بالدين  
للمدعى به على مورثه وحمله الباقيون يلزمه الدين كله يعني ان وفي  
ما ورثه به برهان وشرح بجمع وقيل حصته واختاره ابو الليث ودعا  
للضريح ولو شهد هذا المقر مع اخرا ان الدين كان على الميت قبلت  
وهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه بحكم اقراره بل يقض القاض عليه  
باقراره فلتحفظ هذه الزيادة دهر الشهد على الف في مجلس والشهد  
رجلين اخرين في مجلس اخر بالبيان السبب لزم المالكان القات  
كما لو اختلف السبب بخلاف ما لو اتحد السبب والشهود او شهد  
على صك واحد واقر عند الشهود ثم عند القاضي او بعكسه ابن سدر  
والاصح ان المعرف والمنكر اذا اعيد معهما كان الشان عين الاول  
او منكر او غير ولو نسي الشهود في موطن او موطنين فها ما لان بالم  
يعلم تخاذه وقيل واحد منهما في الخائنة اقر تخم دعي لمقر انه كاذ  
في الاقرار يحلف المقر ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند الثاني  
وبه يفتي دهر وكذا الحكم بحري لو ادعى وارث للمقر فحلف وان  
كانت الدعوى على ورثة المقر فالتيمن عليهم بالعلم انا لانعلم انه  
كان كاذبا صدر كسر بعبه **باب الاستئنا وباقى**  
**معناه** في كونه مغفرا كالشرط وخوفه هو عندنا تكلم بالباقي بعد  
الثبوت باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفي باعتبار الاجزا  
فالقائل له على عشرة الاثلاثة له عبارتان مطولة وهي ذكرنا ومختصرة  
وهي ان يقول بتداء له على سبعة وهذا معنى قولهم تكلم بالباقي  
بعد الثبوت اي بعد الاستئنا وشرط فيه الاتصال بالاستئنا  
منه الاول ضرورة كتنفسا وسعيا لا واخذ فيه به يفتي والندا  
بينهما لا يضر لانه للتنبيه والتاكيد كقوله لك على الف درهم فلان



الا عشرة بخلاف ألف فاشهدوا بالكذا وخو ما بعد فاصلا لان  
الشهاد يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح الاستثناء فمن استثنى  
بعد ما اقرب به مع استثناءه ولو الاكثر عند الاكثر ولم يزمه الباقي  
ولو مما لا يقسم كهذا العبد فلان الثلاثة او ثلثه مع على المذهب  
والاستثناء المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع كوصيته لان استثناء  
الكل ليس رجوع بل هو استثناء فاسد هو الصحيح جوهرة وهذا ان  
كان الاستثناء بعين لفظ الصدر لو مساوية كما ياتي وان غيرها  
كعبيدي احرار الا هؤلاء والا سالما وغائما ورشدا ومثله نسائي  
طوائق الا هؤلاء والا زين وعمرة وهند وهم الكل مع الاستثناء  
وكذا ثلث مالي لزيد الا الف والثلث الف مع فالاستحقاق شيئا اذ  
الشرط اتمام البقاء لاحقيقته حتى لو طلقها ستا الا اربعه وقع  
ثنتان كما مع استثناء الكافي والوزني والمعدود الذي لا يتفاوت  
احاده كالفلوس والجوز من الدراهم والدنانير ويكون المستثنى  
القيمة استحسانا لثبوتها في الذمة فكانت كالثلثين والباقي  
استغرقت لقيمة جميع ما اقرب به لاستغراقه بغير المساوي بخلاف  
له على دينار الامة درهم لا يستغرقه بالمساوي فيبطل لانه  
استثناء الكل كمن في الجملة وغيره على مائة درهم لا عشرة  
دنانير وقيمتها مائة او اكثر لا يلزمه شيء فجزوا ان استثنى عدد من  
بينها حرف لشك كان الاقل مخرا بخوله على الف درهم الامة  
درهم وخمس درهما يلزمه تسعمائة وخمسون على الاصح مخرا  
كان استثنى مجهولا ثبت الاكثر بخوله على مائة درهم الاشياء  
او الاقل لا او لا بعضا يلزمه احد وخمسون لوقوع الشك في المخرج  
فيحكم بخروج الاقل ولو وصل اقراره بان شاء الله او فلان او علقه  
بشرط على خطر لا يباين كان مت فانه ينجز بطل اقراره بقوله  
ادعي المسينة هل يصدق لم ره وقد منافي الطلاق ان المعتمد لا

فليكن الاقرار كذلك علق حق العبد قاله المصنف مع استثناء  
البيت من الدار لا استثناء البناء منها لدخوله تبعا فكذا وصفا  
واستثناء الوصف لا يجوز وان قال بناؤها على وعرضتها كذا فكذا  
قال لان العرضة هي النقعة لا الساخية لو قال وارضها لك  
كان له البناء ايضا لدخوله تبعا له ازا قال بناؤها لزيد والارض  
لعمر وفكا قال واستثناء فضل الخا تخلة البستان وطوق الحارة  
كالساقية وان قال مكلف له على الف من ثمن عبد ما قبضته  
لجملة صفة عبد وقوله موصولا باقرار حال منها ذكره في الخا وفي فلحفظ  
او عينه اي عين العبد وهو في يد المقر له فان سلمه المقر لزمه  
الالف والا لاعلام بالصفة وان لم يعين العبد لزمه الالف مطلقا  
وصل مفضل وقوله ما قبضته لغولا لانه رجوع كقوله من ثمن  
خمر او خنزير او مال قمار او حرا وميتة او دم فيلزمه مطلقا وان  
وصل لانه رجوع الا اذا صدقه او اقام بيته فلا يلزمه ولو قال له  
على الف درهم او رباه في لزمه مطلقا وصل ام فضل لاحتمال حله  
عند غنمه ولو قال زورا او باطلا لزمه ان كذبه المقر له والا بان  
صدق له لا يلزمه والاقرار بالبيع تلجيه هي ان يلجيك الي ان تاتي  
امر ابا طنه على خلاف ظاهره فانه على هذا التفصيل ان كذبه  
لزمه البيع والا ولو قال له على الف درهم زيف ولم يذكر السبب  
فهو كما قال على الاصح مخرا ولو قال له على الف من ثمن متاع او قرص  
وهو زيف مثلا لم يصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال من غصب  
او ودعة الا انها زيف او نهرجه صدق مطلقا وصل ام فضل  
وان قال ستوقه او رصاص فان وصل صدق وان فصل لا لانها  
درهم مجازا وصدق بيمينه في غصبه او ادعي ثوبا اذا جاء  
بمعيب ولا بيته وصدق في له على الف ولو من ثمن متاع مثلا  
والا انه ينقص كذا اي الدرهم وزن خمسة لا وزن سبعة



متصلا وان فصل بلا ضرورة لا يصدق لصحة استئنا القدر  
كالزياة ولو قال اخرا خذت منك ألفا وديعة فهلك في يد  
بلا تعد وقال اخرا خذتها مني غصبا ضمن المقر لا قراره بالاخذ  
وهو سبب الضمان وفي قوله انت عطيتني وديعة وقال الاخر  
من غصبتني مني لا ضمن بل لقوله لانكار الضمان وفي هذا  
كان وديعة او قرضا لي عندك فاخذته منك فقال المقر له بل هو  
لي اخذه المقر له ولا قيمته لا قراره بالبدل ثم بالاخذ منه وهو  
سبب الضمان وصدق من قال اجرت فلانا قريسي هذا وتوفي  
هذا فركبه او لبسه او اعزته ثوبيا او اسكنته بيتي ورده او خاط  
فلان توفي هذا بكذا فقضيه منه وقال فلان بل ذلك لي قال قول  
للمقر استحسانا لان البدل في الاجارة ضرورة بخلاف الوديعة  
هذا الف وديعة فلان لا بل وديعة فلان فالالف الاول  
وعلى المقر الف مثله الثاني بخلافه فلان لا بل فلان لا ذكر  
ايداع حيث لا يجلي عليه الثاني سببي لانه لم يقر بايداع وهذا  
ان كانت مهينة وان كانت غير مهينة لزمه ايضا كقوله غصبت  
فلانا مائة درهم ومائة دينار وكرخطة لا بل فلان لزمه لكل  
واحد منها كله ولو كانت بعينها فهي الاول وعليه الثاني سببا  
ولو كان المقر له واحدا لزمه اكثرها قدرا وافضلها وصفا  
خوله الف درهم لا بل لفان او الف درهم حيا لا بل زبوف  
او عكسه ولو قال الدين الذي لي على فلان لفان او الوديعة  
التي عند فلان هي لفان فهو اقرار له وحق القبض للمقر ولكن لو سلم  
الى المقر له برى خلاصه لكنه يخالف لما مر ان الاضاف لنفسه  
كان كونه في ائتم التسليم ولذا قال في الحاوي القديسي ولو لم يسلط  
على القبض فان قال واسمي في كتاب لدي عارية صح وان لم  
يقبله لم يصح قال المصنف وهو المذكور في عامة المعبرات خلافا

٢١٨  
للخلاصة فتأمل عند الفتوى **باب اقرار المريض** يعني مرض  
الموت وحده سر في طلاق المريض وسجى في الوصاء باقراره بين  
اجنبي فدين كل ماله بائنه عمر ولو بعين فكذلك الا اذا علم تملكها  
في مرضه فيثبته بالثبوت ذكره المصنف في مصنفه فليحفظ واخر الارث  
عنه ردين الصحة مطلقا وبالزمنه في مرضه بسبب معرفته بينته  
او معاينة قاض قدوم على ما اقربه في مرض موته ولو المقر به وديعة  
وعند السافعي الكل سواء والسبب المحرقة ليس يتبع كسكاح شاهد  
بهر للمثل ما الزيادة فباطلة وان جاز النكاح عناية وبيع شاهد  
فان لا يذكري شاهد للمريض ليس له ان يقضي دين بعض الغرماء  
دون ولو كان كذلك اعطاهم روايا اجرة فلا يسلم لها الا في مسئلتين  
اذا قضى ما استقرض في مرضه او نقد من ما استرك فيه لو تمثل  
القيمة كالم في البرهان وقد علم ذلك اي ثبت كل منها بالبرهان لا باقراره  
للتهمة بخلاف عطاء المهر وكفوه وما اذا لم يرد حتى مات فان البايع  
اسوة للغرماء في الثمن اذا لم تكن العين للبيعة في يده اي بدل البايع  
فان كانت كان اولى واذا اقر المريض دين ثم اقر بدين خاصا  
وصل وفصل للاستواء ولو اقر بدين ثم بوديعة خاصا وبعكسه  
الوديعة اولى وبراوه مديونه وهو مديون عن جازي لا يجوز  
ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض  
مديونا او لا للتهمة وحيلة صحته ان يقول الحق لي عليه كما افاده  
بقوله وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب سببي يشهد الوارث وغيره  
صح فضا لا ربانة فترفع به مطالبة الدنيا لا مطالبة الاخرة حاوي  
الا للمهر فلا يصح على الصحيح جازية اي لظهور رانده عليه غالبا بخلاف  
اقرار البنت في مرضها بانك السبي الفلاني ملان ابوي وامبي لا حق لي فيه  
او انه كان عندي عارية فانه يصح ولا تسمع دعوى زوجها فيه  
كما بسطه في الاشباه قايل افا غنم هذا التحير فانه من مفردات



كتابي وان اقر المريض لوارثه بمفرده او مع اجنبي بعين اورد من  
بطل خلافا للسافعي ولنا حديث لا وصية لوارث ولا اقرار له بد من  
الا ان يصدق ببقية الورثة فلو لم يكن وارث اخر ووصي لزوجته  
او هي له صحت الوصية واما غيرها فبرث الكل فرضا ورثا فلا  
يحتاج لوصية شرعيا لثمة وفي شرحه للوصاية اقر بوقف ولا وارث  
له فلو على جهة ثمة صح تصديق السلطان او نائبه وكذا لو وقف  
خلافا لما زعمه الطرسوسي فليحفظ ولو كان اقرار بقبض دينه  
او غصبه او رهنه وكخود لا عليه اي على وارثه او مكانه لا يصح لقوله  
لموله ولو فعله ثم مات جاز كل ذلك لعدم مرض الموت اختيار  
ولو مات لمقر له ثم المريض وورثه المقر له من ورثة المريض جاز اقراره  
كاقراره للاجنبي بحر وسيجي عن الصيرفة بخلاف اقراره لداي لوارثه  
بوديعة مستهلكة فانه جائز وصورة ان يقول كانت عندي  
وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهره والحاصل ان الاقرار  
للو ارث موقوف لا في ثلاث مذكورة في الاشباه منها اقراره بالامانة  
كلها ومنها النقي كالحق لي قبل ابي وامى وهى الحيلة في ابراء  
المريض وارثه ومنه هذا السبب الفلاني المذكور ابي وامى كان عندي  
عارية وهذا حيث لا قرينة وتامها فيها فليحفظ فانه مهم اقر فيه  
اي في مرض موته لوارثه يوم في الحال بتسليمه الى الوارث فاذا مات  
يرده بزازيه وفي القنية تصرفات المريض نافذة وانما تشق بعد  
الموت والعبرة بكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار فلو اقر  
لاخيه مثلا ثم ولد له صح الاقرار لعدم ارثه الا اذا صار وارثا  
وقت الموت بسبب حديد كالزوج وعقد المولاة فيجوز كما  
ذكره بقوله فلو اقر لها اي لاجنبية ثم تزوجها صح بخلاف اقراره  
لاخيه المحجوب كقراوين اذا زال حجبهما باسلامهما وموت  
الابن فلا يصح لان ارثه بسبب قديم لا جديد وبخلاف الائمة لها

في مرضه والوصية لها ثم تزوجها فلا تصح لان الوصية تملك بعد  
الموت وهي آخ وارثه اقر فيه انه كان له على بنته الميثة عشر  
درهم وقد استوفيتها وله اي للمقر من ذلك صح اقراره لان الميت  
ليس بوارث كما لو اقر لامرأته في مرض موته بد من ثم مات قبله  
وترك منها وارثا صح الاقرار وقيل لا قاي له بد من الدين صير فيه ولو اقر  
فيه لوارثه ولا اجنبي بد من لم يصح خلافا للمحدثين وان اقر لاجنبي  
مجهول نسبه ثم اقر بدينقته وصدقه وهو من اهل التصديق ثبت  
نسبه مستند الوقت العلوق واذا ثبت بطل اقراره لما مر ولو لم يثبت  
بان كذبه او عرف نسبه صح الاقرار لعدم ثبوت نسب شرعيا لثمة  
معها الدنيا يصح فلو اقر لمن طلقها ثلاثا يعني بائنا فيه اي في مرض موته  
فلها الاقل من الارث والدين ويدفع لها ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث  
حتى لا تصير شريكة في اعيان التركة شرعيا لثمة وهذا اذا كانت في العدة  
وظلقها بسواها فان مضت العدة جاز لعدم التهمة عزمة فان طلقها  
بلاسواها فلها الميراث بالغاما بالغ ولا يصح الاقرار لها لانها وارثه  
او هو فاروا له اكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق وان اقر  
لغلام مجهول النسب في مولده او ولد هو فيها وهما في السن بحيث لا  
مسألة لثمة انه ابنه وصدقه الغلام لو ميزوا لا يمتح لصدقه كما  
مروخ ثبت نسبه ولو المقر مريض او اذ ثبت لثمة الغلام لورثه  
فان انتفت هذه الشروط واخذ المقر من حيث استقرار المال كما  
لو اقر باخوة غيرهم كما مر عن النابيع كذا في الشرع لثمة فيمضي عند  
الفتوى وصح اقراره اي المريض بالولد والوالدين قاله في البرهان وان  
عليها قال المقدسي وفيه نظر لقول النابيع لو اقر بالجد وابن الابن لا يصح  
لان فيه حمل النسب على الغيرة بالسروطة الثلاثة المتقدمة في الابن  
وصح بالزوج بشرط خلوها عن زوج وعدته وخلوها اي المقتضى  
عن اختها مثلا واربع سواها وصح بالمولى من جهة العتاقة



ان لم يكن ولا فرع ثابت من جهة غيره اي غير المقر نفسه حجة لاعلى  
غيره قلت وما ذكره من صحة الاقرار بالام كالاب هو المشهور  
الذي عليه الجمهور وقد ذكر الامام العتابي في فرائضه ان الاقرار  
بالام لا يصح وكذا في صفو السراج لان الانتساب للاباء لا للامهات  
وفيه عمل الزوجية على الغير فلا يصح انتهى ولكن الحق محتج بما مع  
الاصالة فكانت كالاب فليحفظ ولذا صرح بالولدان شهدت  
امراة ولو قابلة بتعيين الولد ما بالنسب فبالفراس شمني ولو معتدة  
حدثت ولا رتبه في حجة تامة كما مر في باب ثبوت النسب او صدق  
الزوج ان كان لها زوج او كانت معتدة منه وصح مطلقا  
ان لم تكن كذلك اي زوجة ولا معتدة او كانت من زوجة وادعت  
انه من غيره فصار كما لو ادعاه منها لم يصدق في حقها الا بتصديقها  
قلت بقي لو لم يعرف لها زوج غيره لم اره في مير ولا بد من تصديق هؤلاء  
الا في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه لما مر انه ح كالمستاع ولو كان المقر  
له عبد الغنم شرط تصديق مولاه لان الحق له وصح التصديق من  
المقر له بعد موت المقر لبقاء النسب لعدة بعد الموت الا تصديق  
الزوج بعد موتها مقدر لانقطاع النكاح بموته ولهذا يسره  
عسها بخلاف عكسه وان اقر رجل بنسب فيه تحمل على غيره لم يقل  
من غيره ولا دكا في الدرر لفساده بالحد وابن الابن كما قال كالاخ  
والعم والجد وابن الابن لا يصح الاقرار في حق غيره الا بهر ان  
ومنه اقرار اثنين كما في باب ثبوت النسب فليحفظ وكذا  
لو صدقه المقر عليه والورثة وهم من اهل التصديق ويصح  
في حق نفسه حتى يلزمه اي المقر الاحكام من النفقة والحضانة  
والارث اذا تصادق عليه اي على المقر لان اقراره حاجته  
عليها فان لم يكن له اي هذا المقر وارث غيره مطلقا الاقرينا  
كذوي الارحام ولا يعبد له الولاة عينية وغيره ورثه والا لان

نسبه لم يثبت فلا يلزم الوارث المعروف والمراد غير الزوجين لان  
وجودها غيره ما نفع قاله ابن الكمال ثم المقر ان يرجع عن اقراره لانه  
وصية من وجه زيلعي اي وان صدقه المقر له كما في البدائع  
لكن نقل المصنف عن شروخ الشراعية ان بالتصديق يثبت النسب  
فلا ينفع الرجوع فليحمر عند الفتوي ومن مات ابوه فاقرباؤه  
شاركه في الارث فيستحق نصف نصيب المقر ولم يثبت نسبه  
لما تقر لان اقراره مقبول في حق نفسه فقط قلت بقي لو اقر الاخ  
بابن هل يصح قال الشافعية لا لان ما ادى وجوده الى نفقه انتف  
من اصله فله ان لا تمتنا صريحا وظاهر كلامهم نعم فليراجع وان  
ترك شخص ابين وله على اخر مائة فاقرا حدها بقبض ابنة حسين  
منها فلا شئ للمقر لان اقراره ينصرف الى نصيبه والاخر خصون  
بعد طفله انه لا يعلم ان اباه قبض شطرا لمائة قاله الاكل قلت  
وكذا الحكم لو اقر ان اباه قبض كل المدين لكنه هنا يحلف بحق الغنم  
زيلعي **فصل** في مسائل شتى اقرت الحرة المكلفة بين  
لاخر فكلد بها زوجها صح اقرارها في حقها ايضا عند ابى حنيفه  
فتحبس المقررة وتلازم وان تضر الزوج وهذه احاديث المسائل  
الست الخارجة من قاعدة الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا  
تعدى الى غيره وهي في الاشياء وينبغي ان يخرج ايضا من كان  
في اجارة غيره فاقرا لاخرين فان له حبه وان تضر المستاجر  
وهي واقعة الفتوي ولم يرها صريحة وعندنا لا تصدق في حق الزوج  
ولا تحبس ولا تلازم درر وينبغي ان يعول على قولها افتا وقضا  
لان الغالب ان الاب يعلمها الاقرار له او لبعض اقرارها بالتوصل  
بذلك الى منعها بالحس عنده عن زوجها كما وقفت عليه مرارا حتى  
انتقلت بالقضا كذا ذكره المصنف مجهولة النسب اقرت بالرق  
لانسان وصدقها المقر له ولها زوج واولاد منه اي الزوج



وكذبها زوجها صح في حقها خاصة فولد على بعد الاقرار رقيق خلافا  
لحكمه في حقه برده عليه انتفاص طلاقها كالحققة في الشبهة الالية وحق  
الاولاد وفسر على حقه بقوله فلا يبطل النكاح وعلى حق الاولاد بقوله  
واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقت اقرار حصولهم قبل  
اقرارها بالرق مجهول النسب ربه ثم اقرب بالرق لانسان وضد  
للمقر له صح اقراره في حقه فقط دون ابطال العتيق فان مات  
العتيق برته واريته ان كان له وارث يستغرق التركة والا فبرث  
الكل والباقي كافي وشبهة الالية المقر له فان مات لمقرهم العتيق فارته  
لعتيقه المقر ولو جنى هذا العتيق سعي في جناية له لانه لا عاقلة له ولو جنى  
عليه يجب رثن العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حرته بالظاهر  
وهو يصلح للدفع للاستحقاق قال رجل اخبرني عنك الف فقال  
في جوابه اصدق او الحق واليقين او انكر بقوله حقا وخوف او كرم  
لفظ الحق والصدق كقوله الحق الحق او حقا حقا وخوف او كرم بها  
البر كقوله البر حق الحق بر الخ فاقرا ولو قال الحق حق او اصدق  
صدق واليقين يقين لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما مر  
لانه لا يصلح للابتداء فجعل جوابا فكانه قال ادعيت الحق الخ قال  
لا متد يا سارقة بازانية يا مخنونة يا ابقة او قال هذه السارقة  
فعلت كذا او باعها فوجد فيها واحدا منها اي من هذه العيوب  
لا ترد به لانه ندأ او نسته لا اخبار بخلاف هذه سارقة او  
هذه ابقة او هذه زانية او مخنونة حيث ترد باحدها لانه اخبار  
وهو لتحقيق الوصف بخلاف باطالق او هذه المطلقة فعلت  
كذا نطقا مراته لتمكن من اثباته شرعا فجعل اجابا ليكون  
صادقا بخلاف الاول واد اقرار السكران بطريق محظور راي منع  
مجمهم صح في كل حق فلو اقر بقود اقيم عليه الحد في سكره  
وفي السرقة يضمن المسروق كما بسطة سعد بن افندي

في باب السرب الالي ما يقبل الرجوع كالردة وحدا الزنا وشرب الخمر وان  
سكر بطريق مباح كشربه مكرها لا يعتبر بل هو كالاغواء الا في سقوط القضا  
وتمايه في احكامات لا يشبه المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره لما  
تقرانه يرتد بالرد الالي ست على ما هنا تبعا لاشباه الاقرار بالحرية  
والنسي وفي العتاقة والوقف في الاسعاف لو وقف على رجل  
فقبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول رتد والطلاق والرق فكلها  
لا ترد ويزاد الميراث بزانية والنكاح كافي متفرقات قضاء العهر وتامة  
ثمة لا ترد ويزاد الميراث بزانية مستكين من الابراؤ وهما البر الكفيل  
لا يرتد وبرا المديون بعد قوله ابرني فابراه لا يرتد وبرا المديون  
بعد قوله ابرني فابراه لا يرتد والمستثنى عشرة فلتحفظ وفي  
وكالة الوهبانية ومتى صدقه فيها ثم رده لا يرتد بالرد وهما  
يسترط لصحة الرد مجلس الابراخلاف والصنا بطان ما فيه تملك  
مال من وجه يقبل الرد والا فلا كابطال النفقة وطلاق وعتاق  
لا يقبل الرد وهذا صابط جيد فليحفظ صالح احد الورثة وبرا ابر  
عامة او قال لم يبق لي حق من تركة ابي عند الوصي وقبضت الجميع وخو  
ذلك لم يظهر في يد وصيه من التركة شي لم يكن وقت الصلح وتحققه  
تسمع دعوى حصته منه على الاصح صلح البرازية ولا تناقض لحمل قوله  
لم يبق لي حق اي مما قبضته على ان الابرا عن اعيان باطل وخ فالوجه  
عدم صحة البراءة كما افاد ابن السحنة واعتمد الشبهة الالية كحققة  
في الصلح اقر رجل بمالي في صلح وشهد عليه به ثم ادعى ان بعض  
هذا المال المقر به قرض وبعضه ربا عليه فان على ذلك بيينة تقبل وان  
كان متناقضا لانا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار شرعا وهبانية  
قلت وحرر شارحا السرب الالي الى انه لا يفتي بهذا الفرع لانه لا عند  
لمن اقر غايته ان يقال بان حلف المقر له على قول ابي يوسف المختار  
للفتوي في هذه وخونها انتهى قلت وبه جزم المصنفين اقرت



أقرب الدخول من هذا إلى كتاب الصلح ثابت في نسخ المتن ساقط من  
نسخ السرح أنه طلقها قبل الدخول لزمه هذا الدخول ونصف بالقرار  
أقر الشرط له الربع أو بعضه أنه ربع الوقف يستحقه فلان دونه  
وهو سقط حقه ولو كتاب الوقف بخلافه ولو جعله لغيره أو أسقطه  
لأحد لم يصح وكذا الشرط له النظر على هذا كما مر في الوقف وذكره  
في الأشباه ثمه وهنا وفي الساقط لا يعود فراجعها القصص المرفوعة  
إلى القاضي لا يواخذها فعيها بما كان فيها من اقرار وتنقض لما قد مرنا  
في القضا أنه لا يواخذ بما فيها إلا إذا أقر بلفظ صريحاً قال له على الف  
في علمي وفيما أعلم واحسب أو اظن لا شيء عليه خلافاً للثاني في الأول  
قلنا هي للشك عرفاً نعم لو قال قد علمت لزمه اتفاقاً قال غصبنا  
الغائب فلان ثم قال كذا عشرة أنفس مثلاً وادعى الغاصب كذا  
في نسخ المتن وقد علمت ذلك من نسخ السرح وصوابه وادعى الطالب  
عبر به في الجمع وقال سراج أحلى المقصوب منه أنه هو وحده  
غصبها لزمه ألف كلها والزمه زفر بعشرها قلنا هذا الضمير يستعمل  
في الواحد والظاهر أنه خبر بفعله دون غيره فيكون قوله كذا عشرة  
رجوعاً فلا يصح نعم لو قال غصبناه كلنا صح اتفاقاً لأنه لا يستعمل  
في الواحد قال رجل وصي لي بثلاث مائة كزيد بل محمد بل بلبل  
فالثلاث الأولى وليس لغيري شيء وقال زفر لكل ثلث وليس للابن  
شيء قلنا نفاذ الوصية في الثلث وقد أقر به الأول فاستحقه  
فلم يصح رجوعه بعد ذلك الثاني بها بخلاف الدين لنفاذه من الكل  
الكل من الجمع **فروع** أقرب شيء تخارفاً الخطأ لم يقبل إلا  
إذا أقر بالطلاق بنا، على افتاء المفتي ثم تبين عدم الوقوع لم يقع  
يعني ديانة قسمة اقرار المكره باطلاً إلا إذا أقر بالسارق مكرهاً فافتي  
بعضهم بصحة ظهوره اقرار بشيء محال وبالدين بعد الإبراء  
منه باطلاً ولو لم يرد بعد هبتها إلى على الأشبه نعم لو أعارنا

بسبب حادث بعد الإبراء العام وأنه أقرب به يلزمه ذكره المصنف في فتاويه  
قلت ومفاده أنه لو أقر ببقاء الدين أيضاً فحكمه كالأول وهو واقعة  
الفتوى فتأمل المفعول في المرض حط من فعل الصحة إلا في مسألة  
استأذناظر النظر لغيره بلا شرط فإنه صحيح في المرض لا في الصحة ثمه  
وتما فيه الأشياء وفي الوهبانية **كتاب**  
أقربهم المثل في ضعف موته فبينة الإيجاب من قبل تهردر  
واسناد ربيع فيه للصحة قبلين وفي القبض من ثلث التراتيد  
وليس بالإشهاد مقدر بعد ولو قال لا تخبر لي خلف بسطر  
ومن قال ملكي الذي كان منشأ ومن قال هذا ملك ذافر مظهر  
ومن قال لا دعوي لي اليوم عندنا فما يدعي من بعد منها فمكرر  
**كتاب الفصل** مناسبتة أن انكار المقر بسبب الخصومة  
الستدعية للصلح هو لغة اسم من المصالححة وسرعاً عقدر رفع  
النزاع ويقطع الخصومة ركنه الإيجاب مطلقاً والقبول فيما يتعين  
أما فيما لا يتعين كالدراهم فيتم بالقبول عناية وسيجيء بشرطه  
العقل لا البلوغ والحرية فصحة من صبي ما دون أن يجري صلحه  
عن ضربين وصح من عبد ما دون ومكانت لو فيه نفع وبشرطه  
أيضاً كون المصالح عليه معلوماً أن كان يحتاج إلى قبضه وكون  
المصالح عنه حقاً يجوز الاعتراض عنه ولو كان غير مال كالقصاص  
والنقمة ومعلوم ما كان المصالح عنه أو مجهولاً لا يصح لو المصالح  
عنه مما لا يجوز الاعتراض عنه وبينه بقوله الحق شفعة وحده  
قدف وكفالة بنفسه وتبطل به الأول والثالث وكذا الثاني  
لو قبل المرفوع للحاكم لأحدنا وشرب مطلقاً وطلب لصلح كاف  
عن القبول من المدعي أن كان المدعي به مما لا يتعين بالتعيين  
كالدراهم والدنانير وطلب المصالح على ذلك لأنه إسقاط للبعض وهو  
يتم المسقط وإن كان مما يتعين بالتعيين فلا بد من قبول المدعي عليه لأنه



كالبيع بحكمه وقوع البراءة عن الدعوى ووقوع الملك في مصلحه  
عنه وعنده لو مقل وهو صحيح مع اقرار او سكوت وانكار الاول  
حكمه كبيع ان وقع عن مالك بمال وح فتحرك فيه احكام البيع  
كالشفعة والرد بعيب وخيار روية وشرط ويفسده جهالة  
البدل المصلح عليه لاجهالة المصلح عنه لانه يسقط وتشتط  
القدرة على تسليم البدل وما استحق من المدعى الى المصلح عنه  
بر المدعى حصته من العوض اي لبدل ان كلا فكل او بعضا فبعضا  
وما استحق من البدل يرجع المدعى حصته من المدعى كما ذكرنا  
لانه معاوضة وهذا حكمها وحكمه كاجارة ان وقع الصلح عن مال  
بمنفعة كخدمة عبد وسكن دار فشرط التوقيت فيه ان احتج  
اليه والا لا يصح ثوب ويبطل بموت احدهما وبذلك المحل في المدة  
وكذا لو وقع عن منفعة بمال او منفعة عن جنس اخر ان كان  
لانه حكم الاجارة والاخر ان اي الصلح بسكوت وانكار معاوضة  
في حق المدعى وفدا بين وقطع نزاع في حق الاخ وح فلا شفعة  
في صلح عن دار مع احدهما اي مع سكوت وانكار لكن للشفيع  
ان يقوم مقام المدعى فيدلي بحجة فان كان للمدعى بينة اقامها  
الشفيع عليه واخذ الدار بالشفعة لان باقامة البينة تبين  
ان الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له بينة فخلف المدعى  
عليه فنكس شربلا لينة ونج في صلح وقع عليها باحدهما  
او باقرار لان المدعى باخذها عن المال فيؤخذ زعمه وما  
استحق من المدعى رد المدعى حصته من العوض ورجع بالخصو  
فيه فخاص المستحق بالخصو المعوض عن العوض وما استحق  
من البدل رجع الى الدعوى في كله او بعضه هذا اذا لم يقع الصلح  
لفظ البيع فان وقع به رجع بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان  
اقدامه على المبايعة اقرار بالملكية عيني وغيره وهلاك البدل

كل او بعضا قبل التسليم له اي للمدعى كاستحقاقه كذلك في  
الفصلين اي مع اقرار ومع سكوت وانكار وهذا لو ابدل  
ما يتعين والا لم يبطل بل يرجع بمثله عيني صالح عن كذا نسخ  
المتن والشرح وضوانه على بعض ما يدعي اي عيني يدعيها الجوار  
في الدين كما سيحفل فلو ادعى عليه دارا فصالحه على بيت معلوم  
منها فلو من غيرها صح فثبت اني لم يصح لان ما قبضه من عيني  
حقه وحيلة صحته ما ذكره بقوله الاجزائة شئ اخر كقوب  
ودرهم في البدل فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي ويلحق به  
البراءة عن دعوى الباقي لكن ظاهر الرواية الصحة مطلقا شربلا لينة  
ومشي عليه في الاختيار وفي العزيمة للبرازية وفي المحالة لينة  
الاستلام وجعل ما في المتن رواية ابن سماعه وقوله البراءة عن  
الاعيان باطل معناه بطل البراءة عن دعوى الاعيان ولم يصح  
للمدعى عليه ولذا الوظيفة تلك الاعيان حل له اخذها لكن لا تسمع  
دعواه في الحكم وما الصلح على بعض فيصح ويبطل عن دعوى الباقي  
اي قضاء لاريانة فلذا الوظيفة اخذها فثبت اني وتمامه في احكام  
الدين من الاشياء وقد حقت في شرح الملتقى وصرح الصلح  
عن دعوى المال مطلقا ولو باقرار ومنفعة وعن دعوى المنفعة  
ولو بمنفعة من جنس اخر وعن دعوى الرق وكان عتقا على مال  
ويثبت لو لا لو باقرار والا لا البينة در رققت ولا يعقود  
بالبينة رقيقا كذلك في كل موضع اقام بينة بعد الصلح لا تستحق  
المدعى لانه باخذ البدل باختياره نزل باغا فليحفظ وعن دعوى  
الزوج النكاح على غير زوجة وكان خلع او لا يطب لو مبطلا  
ويحل لها الزوج لعدم الدخول ولو ادعت المرأة فصالحها لم  
يصح وقاية ونقابة ودر روملتقى وصح في الحبني والاختيار  
وصح الصفة في در الجار وان العبد المازون له رجلا عمدا



لا يجوز صلحه عن نفسه لانه ليس من التجارة فلم يلزم المولى لكن  
 يسقط به ويؤخذ بالبدل بعد عتقه وان قتل عبده اى المازون  
 رجلا عمدا وصالحه المازون عنه جائز لانه من تجارته والمكاتب  
 كالى والصلح عن الغصوب الها لدر على اكثر من قيمته قبل القضا  
 بالقيمة كما ينزك صلحه بغيره فلا تقبل بينة الغاصب بعده  
 اى الصلح على ان قيمته اقل مما صلح عليه ولا رجوع للغاصب على  
 الغصوب منه شئ لو تصادقا بعده اى الصلح على ان قيمته  
 اقل مما صلح عليه ولا رجوع للغاصب على الغصوب منه شئ  
 لو تصادقا بعده اى اقل بحسب قولوا عتق موسى عبدا مشتركا  
 فصالح المولى الشريك على اكثر من نصف قيمته لا يجوز لانه مقدرا  
 شرعا فبطل الفضل اتفاقا كالصلح في المسئلة الاولى على اكثر من  
 قيمة الغصوب بعد القضا بالقيمة فانه لا يجوز لان تقدير القاض  
 كالشارع وكذا الوصاح بعرض فصح وان كانت قيمته اكثر من قيمة  
 غصوب تلف لعدم الربا و صح في الحانة العهد مطلقا ولو في  
 نفس مع اقرار باكثر من الدية والارشاء باقل لعدم الربا  
 وفي الخطا كذلك لا تصح الزيادة لان الدية في الخطا مقدرة  
 حتى لو صلح بغير مقدارها فصح كيف كان بشرط المجلس مثلا  
 يكون ديناً بدنيا وتعين القاضي احدها يصير غيره كجنس اخر ولو  
 صلح على ضم فسد فتلزم الدية في الخطا ويسقط القود لعدم  
 ما يرجع اليه اختيار وكل زيد عمرو بالصلح من دم عمدا على بعض  
 دين يدعيه على اخر من مكيل او موزون لزوم كبدله الموكل لانه  
 اسقاط فكان الوكيل شفع الا ان يضمنه الوكيل فعواخذ  
 بضمانه كما لو وقع الصلح من الوكيل عن مال بال عن اقرار  
 فيلزم الوكيل لانه كبيع اما اذا كان عن انكار لا يلزم الوكيل  
 مطلقا بحسب رد صلح عنه فضولي بلا امر صح ضمن المال واضنا

الصلح الى ماله او قال على هذا وكذا وسلم المال صح وصار متبرعا في البدل  
 الا اذا ضمن بامر عزمي زاده والا يسلم في الصورة الرابعة فهو موقوف  
 فان اجازته المدعى عليه جاز ولزمه البدل والابطال والخلع في جميع  
 ما ذكرنا من الاحكام الخمسة كالصلح ادى وبقية ارض ولا بينة  
 له فصالحه المنكر لقطع الخصومة جاز وطا له البدل لو صادقا  
 في دعواه وقبل قبله صاحب الاجناس لا يطبق له نه بيع معنى وبيع  
 الوقف لا يفتح كل صلح بعده صلح فالثاني باطل الا في ثلاث مذكورة  
 في بيع الاشياء الكفالة والشر والاحارة فلتر اجمع اقام المدعى  
 عليه بينة بعد الصلح عن انكار ان المدعى قال قبله قبل الصلح  
 ليس له قبل فلان حق فالصلح ما ضمن على الصحة ولو قال المدعى  
 بعده ما كان لي قبله قبل المدعى حق بطل الصلح بحسب قول المصنف  
 وهو مقيد لاطلاق العارية ثم نقل عن دعوى البرازية انه لو ادعى  
 المالك بجهة اخرى لم يبطال في روى الصلح عن الدعوى الفاسدة  
 يصح وعن الباطلة لا والفاسدة ما يمكن تصحيحها بحسب وحده  
 في الاشياء ان الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد الا في  
 دعوى فاسدة فاسد الا في دعوى مجهول فحائز فاحفظ وقيل  
 اشترط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا فيصح الصلح  
 مع بطلان الدعوى كما اعتمد صدر الشريعة اخرا الباب  
 واقره ابن الكمال وغيره في باب الاستحقاق كما مر فراجع  
 و صح الصلح عن دعوى حق الشرب بحق الشفعة وحق وضع  
 الجحود على الاصل الاصل انه متى توجهت اليمين نحو الشخص في  
 اى حق كان فافتدى اليمين بدلهما جاز حتى في دعوى التعزير  
 بخشي بخلاف دعوى حد وشب در الصلح ان كان مع  
 المعاوضة بان كان ديناً بعين ينتقض بنقضها اى بفسخ  
 المتصالحين وان كان لا بعينها اى بالمعاوضة بل بعين

هذا النكاح بعد النكاح والمحال  
 هذا النكاح بعد النكاح والمحال  
 وانما النكاح باطل



استيفاء البعض واسقاط البعض فلا تصح اقالته ولا نقضه لان  
الساقط لا يعود قنية وصيرفيه فليحفظ ولو صالح عن دعوي  
دار على سكن بيت منها ابدا واصلح على دراهم الى الحصاد او صالح  
مع الورع بغير دعوي الهلاك لم يرجع الصلح في ظهور الثلاث  
سراجية قيد بغير دعوي الهلاك لانه لو ادعاه وصالحه قبل  
المين صح به يفتي خاتمة ويصح الصلح بعد حلف المدعي عليه  
دفعاً للزاع باقامة البينة ولو برهن المدعي بعده على اصل الدعوي  
لم تقبل الحرف في الوصي عن مال اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه  
ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل ولو  
طلب بيمته لا يحلف اشباه وقيل لا جزم بالاول في الاشباه  
وبالتالي في السراجية وحكامها في القنية مقدماً للاول  
طلب الصلح والابرا عن الدعوي لا يكون اقراراً بالدعوي عند  
المتقدمين وخالفهم المتأخرون والاول اصح بزازية بخلاف طلب  
الصلح عن المال والاقرار عن المال فانه اقراراً بشاه صلح عن عيب  
او دين وظهر عدمه او زال العيب بطل الصلح وبر ما اخذه اشباه  
ودرر **فصل** في دعوي الدين الصلح الواقع على بعض  
جسمه عليه من دين او غصب اخذ بعض حقه وخط لباقيه  
لا معاوضة للربا وحق فصل الصلح بالاستحارة قبض بدله عن  
الف حال على مائة حالة او على الف موجد وعن الف جبار على مائة  
زيوف ولا يصح عن دراهم على دينار مفعلة لعدم الجنس فكان  
صرفاً لم تجز بئسئة او عن الف موجد على نصفه جالا الا في صلح  
المولى مكانه فيجوز زباني او عن الف سود على نصفه بئسئة  
والاصل ان الاحسان ان وجد من الدايين فاسقاط وان منها  
فمعاوضة قال الغزالي خمس مائة عن الف في عليك على انك  
برئي من النصف الباقي فقبل وادي فيه بري وان لم يورد لك

في الفدر عاردينه كما كان لفوات لتقييد بالشرط ووجوبها خمسة  
أحدها هذا والثاني ان لم يوقت بالغدر لم يعد لانه ابراء  
مطلق والثالث وكذا لو صالح من دينه على بعضه بدفعه اليه  
عذاه وهو بري مما فضل على انه ان لم يدفعه عذاه فالكمل عليه لان  
الامر بالوجه الاول كما قال لانه صرح بالتقييد والرابع فان  
ابراه عن نصفه على ان يعطيه ما بقي عذاه وهو بري ادي الباقي في  
الفدر الابتدائي بالابرا بالاداء والخامس لو علق بصريح الشرط كان  
اديت لي كذا او اذا او متى لا يصح الا بزمان تقدر ان تعليقه بالشرط  
صريحاً باطل لانه تملك من وجهه وان قال المديون لاخر سنة لا اقدر  
لك بما لا رحتي توخره عني وتخط عني ففعل الدايين التاخير والخط  
صح لانه ليس بمكر عليه ولو اعلن ما قاله سرا اخذ منه الكل للحال  
ولو اعلن لفا وحده فقال اقر لي بها على ان احط منها بمائة  
جاز بخلاف ان اعطيك مائة لانه رشوة ولو قال ان اقررت لي احطت  
لك منها بمائة فاقترض الاقرار بالخط مجتبي الدين المستترك  
بسبب متحد كمن يبيع صفقة واحدة او دين موروثة وقيمة  
مستراك مشترك اذا قبض احدها شيئاً منه شارك الاخر فيه  
ان شاء او اتبع الغريم كما ياتي وح فلو صالح احدهما عن نصيبه  
على ثوب ي على خلاف جنس الدين اخذ الشرط الاخر نصفه الا ان  
يضمن له ربع اصل الدين فلا حقه في الثوب ولو لم يصالح الملتزم  
بنصفه شيئاً ضمنه شريكه الربع لقبضه النصف بالمقاصة او اتبع غيره  
في جميع ما مر لبقا حقه في ذمته واذا ابراء احد الشريكين الغريم  
عن نصيبه لا يرجع لانه خلاف لا قبض وكذا الحكم ان كان للمديون  
على احدهما دين قبل وجوب دينها عليه حتى وقعت المقاصة  
بدينه السابق لا قاض لا قابض ولو ابراء الشريك المديون عن البعض  
قسم الباقي على سهامه ومثله المقاصة ولو اجل نصيبه عند الثاني



والغصب والاستيجار بنصيبه قبض لا الترويج والصلح عن جنابة  
عمد وحيلة اختصاصه بما قبض ان يسهل الغشيم قد رتبته ثم يبر  
او يبيعه به كفا من ثم مثلاً ثم يبر به ملتقط وغيره ومرت في  
الشركة صلح احدهم سلم عن نصيبه على ما دفع من راس المال  
فان اجاره الشريك لا خرفند عليها وان رده رد لان فيه قسمة  
الدين قبل قبضه وانه باطل نعم لو كان شريكين مفاوضة جاز  
مطلقاً **فصل** في التخرج اخرجت لورثة احدهم  
عن التركة وهي عرض وهي عقار مال اعطوه له او اخرجوه عن  
تركة هي ذهب بفضة دفعوها له او على العكس او عن نقدين هما  
صح في الكل صرفا الجنس بخلاف جنسه قل ما اعطوه او اكثر لكن  
بشرط التقابض فيها فهو صرف وفي اخراجه عن نقدين وغيرهما باحد  
النقدين لا يصح الا ان يكون ما اعطى به اكثر من حصته من ذلك  
الجنس تحرر عن الربا ولا بد من حضور النقدين عند الصلح وعلمه  
بقدر نصيبه شرعاً لانه وجلا لية ولو بعرض جاز مطلقاً لعدم الزا  
وكذا لو انكروا ارضه لانه ليس ببدل بل لقطع المنازعة وبطل  
الصلح ان اخرج احدا الورثة وفي التركة يكون بشرط ان تكون  
الدينون لبقيتهم لان تملك الدين من غير من عليه الدين باطل  
ثم ذكر لصحته حلالاً فقال وضح لو ابرأ الغرض منه اي  
من حصته لانه تملك الدين من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر  
لصحته حلالاً فقال وضح لو شرطوا ابرأ الغرض منه اي من حصته  
عليه فيسقط قدر نصيبه عن الغرض او قضوا نصيب المصالح منه  
اي الدين تبرعاً منهم واحالهم بحصته واقضوه قدر حصته منه والحق  
عن غيره بما يصلح بدلا واحالهم بالقرض على الغرضما ويقبلوا الحوالة  
وهذه احسن الخيل ابن كمال والاوجه ان يبيعهوه كفا من ثم  
او يحوه بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرضما ابن مالك وفي صحة صلح

٢٢٦  
عن تركة مجهولة اعيانها ولا دين فيها على مكمل وموزون متعلق  
بصلح اختلاف والصلح الصحة زيل على تقدم اعتبار شبهة البهنة  
وقال ابن الكمال ان التركة جنس بدل المصلح لم يحز والاجاز وان لم  
يدبر فعلى الاختلاف ولو التركة مجهولة وهي غير مكمل وموزون في  
يد البقية من الورثة صح في الاصح لانها لا تقضي للمنازعة لقيامها  
في يدهم حتى لو كانت في يد المصالح او بعضها لم يحز ما لم يعلم جميع  
ما في يده للحاجة الى التسليم ابن مالك وبطل الصلح والقسمة مع  
احاطة الدين بالتركة الا ان يضمن الوارث الدين بلا رجوع او  
يضمن اجنبى بشرط براءة الميت او يوفي من مال اخر ولا ينبغي ان  
يصلح ولا يقسم قبل القضاء للدين في غير دين محيط ولو فصل الصلح  
والقسمة صح لان التركة لا تخلو عن قليل دين فلو وقف الكا تضرع  
الورثة فيوقف قدر الدين استحسانا وقاية لئلا يحتاجوا  
الى نقض القسمة بحر ولو اخرجوا واحدا من الورثة فحصة تقسم  
بين الباقي على السواء ان كان ما اعطوه من مالهم غير الميراث  
وان كان المعطى مهورا ورثوه فعلى قدر ميراثهم يقسم بينهم  
وقيده الخطاف بكونه عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء  
وصلح احدهم عن بعض الاعيان صحيح ولو لم يذكر في صلح التخرج  
افى التركة دين املا فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى  
فيفق بالصحة ويحمل على وجود شرطها بجميع الفتاوى والموصي  
له يبلغ من التركة كوارث فيما قدمناه من مسألة التخرج  
صالحوا اي الورثة احدهم وخرج من بينهم ثم ظهر للدين  
او عين لم يعلموا هل يكون ذلك داخل في الصلح المذكور قولان  
اسهرها الا بل بين الكل والقولان حكاهما في الخانية مقدرا  
لعدم الدخول وقد ذكر في اول فتاويه انه يقدم ما هو الاسهر  
فكان هو المعتمد كذا في البحر قلت وفي البرازية انه الاصح



ولا يبطل الصلح وفي الوهبانية  
وفي مال طفل بالشهود فلم يجز وما يدعى خصم ولا يتصور  
وضع على الأبرار من كل عائب ولو زال عيب صلح الهدية  
ومن قال ان تخلف فتبرأ لم يجز ولو مدع كالاجني يصور  
**كتاب المضاربة** هي لغة مفاعلة من الضرب  
في الأرض وهو السير فيها وشرعا عقد شركة في الربح بمال من جانب  
رب المال وعمل من جانب المضاربة وركنها الإيجاب والقبول  
وحكمها النوع لانها ايداع ابتداء ومن حيل الضمان الادرها ثم يعقد  
شركة عنان بالدرهم وبما اقرضه على ان يعمل والربح بينهما ثم يعمل  
المستقرض فقط فان هلك فالقرض عليه وتوكيل مع العمل تصرفه  
بامر وشركة ان ربح وعصبان خالف وان اجاز رب المال بعده  
لصيرورته غاصبا بالخالفه واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح  
للمضارب بل له اجر مثل عمله مطلقا ربح او لا لزيادة على المشروط  
خلاف المحر والثلثة الا في وصي اخذ مال يتيم مضاربة فاسدة  
كشرطه لنفسه عشرة دراهم فلا شيء له في مال يتيم اذا عمل  
اشباه فهو استثناء من اجر عمله والفاسدة لاضمان فيها ايضا  
كصححة لانه امين ودفع المال الى اخذ مع شرط الربح كله للمالك  
بضاعة فيكون وكيل متبرعا ومع شرطه للعامل قرض كقوله ضرره  
وشرطها امور سبعة كون راس المال من الأثمان كما مر في الشركة  
وهو معلوم للعاقدين وكفت فيه الاسارة والقول في قدره وصفه  
للمضارب بيمينه واليمين للمالك وما المضاربة بين فان علمي  
المضارب لم تجز وان علمي ثالث جاز كقوله لغاصب وكره ولو قال  
اشترى عبدانية ثم تبعه وضارب بيمينه ففعل جاز كقوله  
لغاصب او مستنور او مستضع اعلم في ذلك مضاربة بالنصف  
جاز مجتبي وكون راس المال عينا لا ديننا كما بسطه في الدرر

٢٢٧  
وكونه مسلما الى المضارب لم يكن التصرف بخلاف الشركة لان العمل  
فيها من الجانبين وكون الربح بينهما شائعا فلو عين قدر الفسدت  
وكون نصيب كل منهما معلوما عند العقد ومن شرطها كون  
نصيب المضارب من الربح حتى لو شرط له من راس المال او منه  
ومن الربح فسدت في الحال لانه كل شرط يوجب جهالة في الربح او  
يقطع الشركة فيه يفسدها والابطال الشرط وضع العقد اعتبارا  
بالوكالة ولو ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال ويعكسه  
فالمضارب لا يصلح ان يقول للمدعي الصحة في العقود الا اذا قال  
رب المال شرطت لك الربح الاعسرة وقال المضارب التلت  
فالقول لرب المال ولو فيه فسادها لانه ينكر زيادة يدعيها المضارب  
خائفة وما في الاشباه فيه اشتباه فافهم ويملك للمضارب في المصلحة  
التي لم تقيد بمكان او زمان او نوع البيع ولو فاسدا بنقل ونسيته  
متعارفة والسر والتوكيل هما والسفر برا وبحرا ولو دفع له المال  
في بلد على الظاهر ولا بضاعة اي دفع المال بضاعة ولو لرب المال  
ولا تقسده المضاربة كما يجي ويملك الايداع والرهن والارنهان  
والاجارة والاستيجار فلو استاجر ارضا ايضا لزراعتها او غيرها  
جاز ظهيرة والاحتياالي قبول الحوالة باليمن مطلقا على الاسير  
والاعسرة لان كل ذلك من صنيع التجار لا يملك المضاربة والشركة  
والخلاف بما لنفسه الا بآذن او عمل براكذ الشيء لا يتضمن مثله  
ولا الاقراض والاستدانة وان قيل له ذلك اي عمل براكذ لا يملكها  
من صنيع التجار فلم يدخل في التعيين ما لم ينص المالك عليها فمما كرها  
واذا استدان كانت شركة وجوه ووج فلو اشترى بمال المضاربة  
ثوبا وقصر بالماء او عمل متاع المضاربة بماله وقد قيل له ذلك فهو  
متطوع لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة وانما قال بالماله لانه  
لو قصره بالنشأ في كبد كصبغ وان صبغه احمر فسره براكذ



الصنع ودخل في العمل راكبا الخلط وكان له حصة قيمة صبغة  
ان يبيع وحصة الثوب يبيع في مالها ولو لم يقل عمل راكبا يكن  
شركا بل غاصبا وانما قال احمر لما ران السواد نقص عند الامام  
فلا يدخل في العمل راكبا ولا يملك ايضا تجاوز بلد او سلعة  
او وقت وشخص عينه المالك لان المضاربة تقبل التقييد المقيد  
ولو بعد العقد ما لم يصير المال عرضا لانه لا يملك غزله فلا  
يملك تخصيصه كما سيجي فيدنا بالمقيد لان غير المقيد لا يعتبر  
اصلا كنهية عن بيع الحال واما المقيد في الجملة كسوق من مصر  
فان صرح بالهني صح والا لان فان فعل ضمن بالمخالفة وكان ذلك  
الشرك له ولو لم يتصرف فيه حتى عاد للوفاق عادت المضاربة  
وكذا لو عاد في البعض اعتبارا للجزء بالكل ولا يملك تزويج قن  
من مالها ولا شرا من يعتق على رب المال بقراءة او بيمين بخلاف  
الوكيل بالشرا فانه يملك ذلك عند عدم القرينة المقيدة للوكالة  
كاشترى عبدا ببيعة او استخدمه او جارية اطواها ولا من يعتق  
عليه اي المضارب اذا كان في المال ربح هو ههنا ان تكون قيمة  
هذا العبد اكثر من راس المال كما بسطه العيني فليحفظ فان  
فعل شرا من يعتق على واحد منها وقع الشرا لنفسه وان لم  
يكن ربح كما ذكرنا صرح بالمضاربة فان ظهر الربح بزيادة قيمته بعد  
الشرا عتق حظه ولم يضمن نصيب المالك لانه عتق لا يصح بعد سعي  
العبد المقتق في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من  
يعتق على شركه او الاب او الوصي من يعتق على الصغير نقدي على  
العاقدا لان نظيره للصغير والمأذون الا اشترى من يعتق  
على الولي صح وعتق عليه ان لم يكن مستغرقا بالدين والا خلافا  
لما زيلجي وضارب معه الف بالنصف اشترى امه فولدت  
ولدا متساويا له اي للاف فادعاه موسى فصارت قيمته اي

٢٢٨  
الولد وحده كما ذكرنا الف ونصفه اي وخمسائة نفذت دعوته لوجوب  
المالك بظهور الربح المذكور فعتق سعي لرب المال في الالف وربعه  
ان شاء المالك واعتقه ان شاء ولرب المال بعد قبض الف من  
الولد تضمن المدعي ولو معسر لانه ضمان تملك نصف قيمتها  
اي الامة لظهور نفوذ دعوته فيها وحمل نه تزوجها ثم اشترىها  
حلي منه ولو صارت قيمتها الف ونصفه صارت ام ولد وضمن  
للمالك وربعه لو موسى فلو معسر فلا سعاية عليه لان ام الولد  
لا تسعي وتماه في البيع **باب المضاربة بضارب**  
قديم المقدر سعي في المركبة فقال ضارب المضارب خربلا اذن  
المالك يضمن بالدفع ما لم يعمل الثاني ربح الثاني او لا على لظاهر  
لان الدفع ابداع وهو عمل كذا فاذ عمل تبين انه مضاربة فيضمن  
الا اذا كانت لثانته فاسئلة فلا ضمان وان ربح للمضارب اجر  
مثله على المضارب الاول والا للربح المشرط فان ضاع المال  
من يد الثاني قبل العمل الموجب للضمان فلا ضمان على احد وكذا  
لا ضمان لو عصب المال من الثاني وانما الضمان على الغاصب فقط  
ولو استعمله الثاني او وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل حتى  
ضمن خرب المالك ان شاء ضمن المضارب الاول راس مال وان  
شاء ضمن الثاني ولو اختارا خذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك  
فان اذن المالك بالدفع ودفع بالثلث وقد قيل الاول رزق  
الله فيبيننا نصفان فلما كان النصف عملا بشرطه فلا الاول للسدس  
الباقى وللثاني الثلث المشرط ولو قيل ما رزق الله بكاف الخطأ  
وللسئلة محالها فللثاني ثلثه والباقي بين الاول وللمالك نصفان  
باعتبار الكاف فيكون الثلث والثلث ومثله ما رجحت من سعي او ما كان  
لكفيه من الربح وتخلف ذلك وكذا لو شرط للثاني اكثر من الثلث  
او اقل فالباقي بين المالك والاول ولو قال له ما رجحت بيننا نصفان



٩  
ودفع بالنصف فالثاني بالنصف واستويا فيما بقي لانه لم يخرج  
ولو قيل ما رزق الله فلي نصقه وما كان من فضل فبينا نصفا  
فدفع بالنصف فلما اكمل النصف والثاني كذلك ولا شيء للاول  
لجعله ماله للثاني ولو شرط الاول للثاني ثلثيه والمسالمة  
بحالها ضمن الاول للثاني سلبا بالتسمية لانه التزم سلامة  
الثاني وان شرط المضارب للمالك ثلثه وشرط لعبد المالك ثلثه  
وقوله على ان يعمل معه عادي وليس يقيد بشرط لنفسه ثلثه  
صح وصار كأنه اشتراط للموئى ثلثي الربح كذا في عامة الكتب وفي نسخ  
المتن والشرح هنا خلط فاجتنبه ولو عقد بها المازون مع اجنبي  
وشرط المازون عمل مولاه لم يصح ان لم يكن المازون عليه دين  
لانه اشتراط العمل على المالك والاصح لانه لا يملك كسبه واشتراط  
عمل رب المال مع المضارب مفسد للعقد لانه يمنع التخلية  
فينع الصحة وكذا اشتراط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب  
المال مع المضارب لثاني بخلاف مكاتب شرط عمل مولاه كما لو  
ضارب مولاه ولو شرط بعض الربح للمساكين او للمجاهدين او  
اولاد المضارب ومكاتبه صح العقد ولم ينكح الشرط  
ويكون المشرط رب المال ولو شرط البعض من ثمن المضارب  
فان شاء لنفسه او لربا لمال صح الشرط والابان شاء  
الاجنبي لا يصح ومتى شرط البعض لاجنبي ان شرط عليه عمله  
صح والا فلا تكتب كمن في القهستان ان صح مطلقا والمشرط  
للاجنبي ان شرط عمله والا فللمالك ايضا وعزاه للذخيرة خلافا  
للبرجندي وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب  
او دين المالك جاز ويكون المشرط له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه  
لغيره انه يجوز تبطل المضاربة بموت أحدهما ككوتها وكأله وكذا  
بقتله وحجبه طرعا على أحدهما وجنون أحدهما مطبقا قهستان

٢٢٩  
في النزائية مات المضارب والمال عروض باعها وصيه ولو مات  
رب المال والمال نقد تبطل في حق التصرف ولو عرضا تبطل في  
حق المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرضه ونقد وبالحكم بحقوق  
المالك مرتد فان عاد بعد لحوقه مسلما فالمضاربة على حالها  
حكم بالحقاقه ام لا عنابة بخلاف الموكل لانه لا حق له بخلاف المضارب  
ولو ارتد المضارب غريبا على حالها فان مات او قتل او حرق بدار  
الحرب وحكم بالحقاقه بطلت وما تصرف نافذ وعهدته على المالك  
عند الامام كبحر ولو ارتد المالك فقط اي ولم يلحق فتصرفه اي  
المضارب موقوف وردة المرأة غير مؤثرة وينعزل بعزله لانه وكيل  
ان علم به بخبر جليلين مطلقا او فضولي عدلي ورسول ميمز والاربع  
لانه عزل فان علم بالعزل ولو حكما كوت المالك ولو حكما والمال  
عروض هو هنا ما كان خلاف جنس راس المال فالدراهم والدينار  
هنا جنسان باعها ولو نسيئة وان نكاه عنها ثم لا تصرف في  
ثمنها ولا في نقد من جنس راس ماله وبهذا خلافا به استحسانا  
لوجوب رد جنسه ويظهر الربح ولا يملك المالك فسخها في هذه  
الحالة بل ولا تخصص الازن لانه عزل من وجه نهاية بخلاف حد  
السريكين اذا فسخ الشركة وماله ما متعة صح افتراقه في المال  
ديون وربح يحجر المضارب على اقتضاء الديون اذ حينئذ يعمل  
بالاجرة والاربح لا جبر لانه حينئذ متبرع ويومر بان يوكل المالك  
عليه لانه غير العاقد وحق الموكل بالبيع والمستضع كالمضارب  
يومر ان بالتوكيل والسهميات يحجر على التقاضي وكذا الدلال  
لانها يعملان بالاجرة فشرع استوجبه على ان يبيع ويشتري  
لم يجز لعدم قدرته عليه والحيلة ان يستأجره مدة للخدمة  
ويستعمله في البيع زلعى وما هلك من مال المضاربة يصرف الي  
الربح لانه قبيح فان زاد الهالك على الربح لم يضمن ولو فاسد



من عمله لانه أمين وان قسم الرج وبقيت المضاربة ثم هلك المال  
او بعضه تراء الرج لياخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو  
بينهما وان نقص لم يضمن لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت  
المضاربة فقال وان قسم الرج ونسخت المضاربة والمال في  
يد المضارب ثم عقلاها فله المالك لم يترار وبقيت المضاربة  
لانه عقد جديد وهي الحيلة النافعة للمضارب **فصل**  
في المتفرقات المضاربة لا تفسد بكل المال وبعضه تفسد الهداية  
بالبعض اتفاقا عناية الى المالك بضاعة المضاربة لما مر وان  
اخذه اي المالك المال بغير المضارب وباع واشترى بطلت  
ان كان رأس المال نقدا لانه عامل لنفسه فان صار عرضا لا  
لان النقص الصريح لا يعمل فهذا ولي عناية ثم ان باع بعض  
بقيت وان بنقد بطلت لما مر واذا سافر ولو يوما فطعام  
وشرا به وكسوته وركوبه بفتح الدرا ما يركب ولو بكرة وكلها  
يحتاجه عادة بالحرف في مالها ولو صح حجة لا فائدة لانه  
اجير فلا نفقة له كاستبضع ووكيلك شركك كافي وفي الاخير  
خلاف وان عمل في المصاير سواء وليد فيه واتخذته دارا فنفقة  
في ماله كرواية على الظاهر اما اذا نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ  
دارا فله النفقة ابن مالك ما لم يات خزا لانه لم يجتسب بها  
ولو سافر بماله وماله او خلط باذن او بمالين لرجلين انفق  
بالخصصة واذا قدم ردا بقي مجمع ويضمن الزايد على المصروف  
ولو انفق من ماله ليرجع في ماله ذلك ولو هلك لم يرجع  
على المالك وبأخذ المالك قد ردا انفق للمضارب بين رأس المال  
ان كان ثمة رج فان استوفاه وفضل سبي من الرج اقتسماه  
على السطر لان ما انفق يجعل كالمالك وان لم يظهر رج فلا  
شيء عليه اي المضارب وان باع المتاع مراحته حسب النفق

على المتاع من الخلاف واجرة السمسار والقصار والصباغ وحفوه  
مما اعتد منه ويقول البائع قام على هذا وكذا يضمن الى رأس المال  
ما يوجب زيادة في حقيقة او حكما او اعتاده التجار كاجرة السمسار  
هذا هو الاصل بنهاية لا يضمن ما انفق على نفسه لعدم الزيادة والعادة  
مضارب بالنصف شر بالظن بزا اي ثابا وباعه بالفين وبشري  
بها عبدا فضاء في يده قبل تقدها لبائع العبد غرم المضارب نصف  
الرج ربعها وغرم المالك الباقي ويصير ربع العبد ملكا للمضارب  
خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه ومال المضاربة امانة  
بينهما تناف وباقية لها ورأس المال جميع ما دفع المالك وهو  
الفان وخمسمائة ولكن راج المضاربة في بيع العبد على الفين فقط  
لانه شره بها ولو بيع العبد بضعفها باربعة الاف فخصها  
ثلاثة الاف لان ربعه للمضاربة والرج منها نصف الالف  
بينهما لان رأس المال الفان وخمسمائة ولو شرى من رب المال  
بالف عبدا شره رب المال بنصفه راج بنصفه وكذا عكسه لانه  
وكيله ومنه علم جواز شر المالك من المضارب وعكسه ولو شرى  
بالظن عبدا قيمته الفان فقتل العبد رجلا خطا فثلاثة ارباع  
القدر على المالك وربعه على المضارب على قدر ملكها والعبد خديم  
المالك ثلاثة ايام والمضارب يوما يخرج من المضاربة بالقدر  
للتناهي كما مر ولو اختار المالك الدفع والمضارب لفظه ذلك  
لتوهم الرج ايضاح اشترى بالظن عبدا وهلك الثمن قبل النقد  
للبيع لم يضمن لانه أمين بل دفع المالك للمضارب الفان اخرى  
ثم وشم اي كلما هلك دفع اخرى في غير نهاية ورأس المال جميع ما دفع  
بخلاف لو كبل لان يده ثانيا يداستيفا لامة معه الفان  
فقال للمالك دفعت لي الفان ورجحت الفان وقال المالك دفعت  
الفين فالقول للمضارب لان القول في مقدار المقبوض للقابض امينا



اوضحنا كما لو انكره اصلا ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الرج  
فالقول لرب المال في مقدار الرج فقط لانه يستفاد من جهة  
وايهما اقام بينة تقبل وان اقامها فالبينة بينة رب المال  
في دعواه الزيادة في راس المال وبينة المضارب في دعواه الزيادة  
في الرج قد لا يختلف بكونه في المقدار لانه لو كان في الصفة  
فالقول لرب المال فلذا قال معه الف فقال هو مضارب به بالنصف  
وقد رج الف وقال المال هو بضاعة فالقول للمالك لانه منكر  
وكذا لو قال المضارب يقرض وقال رب المال هو بضاعة او ودعة  
او مضاربة فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب لانه يدعي  
عليه التملك والمالك ينكر وما لو ادعى المالك القرض والمضارب  
المضاربة فالقول للمضارب لانه ينكر الضمان وايهما اقام بينة  
قلت وان اقام بينة رب المال اولى لانها اثباتات واما  
الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم والاطلاق وادعى  
المالك الخصوص فالقول للمضارب متمسك بالاصل ولو ادعى كل نوعا  
فالقول للمالك والبينة للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه ويلزمها  
نفي الضمان ولو قفت البينتان قضى للمتاخذه والافينة المالك  
في روع دفع الوصي مال الصخر الى نفسه مضاربة جاز  
وقيده الطرسوسي بان لا يجعل الوصي لنفسه من الرج الترخا  
يجعل الامثاله وتماه في شرح الوهبانية وفيها ما يتصل بالمضارب  
ولم يوجد بالمضاربة فيما خلف عا دعيما دينا في تركته وفي الاختيار  
دفع المضارب شيئا للعائش ليكيف عنه ضمن لانه ليس من امور  
التجارة لكن صرح في جميع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا  
قال وكذا الوصي لانها يقصد ان الاصلاح وسيجي اخذ الوديعة  
وفيه لو شري بما الهامتا عا فقال اننا لمسكه حتى جدد رجلا كثيرا  
واذا المالك يبيعه فان في المال رج اجبر علي بيعه لعلمه باجر

كما لا ان يقول للمالك اعطيك راس المال وحصتك من الرج  
فيجب المالك على قبول ذلك وفي البرازية اليه الفانصفها هبة ونصفها  
مضاربة فهلكت يضمن حصة الهبة انتهى قلت والمفتي به  
انه لا ضمان مطلقا في المضاربة لانها امانة ولا في الهبة لانها فاسدة  
وهي تلك بالقبض على المفتي به كما سيحى فلا ضمان فيها وبه يضعف قول  
الوهبانية. واورد عشر على ان خمسة له هبة فاستهلك الخمس **كتاب الابداع** لا خفاء في اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو الامانة  
فهو امانة من الودع وهو الترخا وتسرع تسليط الغر على حفظ ماله  
صريحا او دلالة كان انفق رجل فاحذره رجل بعينه ماله  
ثم تركه ضمن لانه بهذا الاخذ التزم دلالة بحر والوديعة ما تترك  
عند الامين وهي اخص من الامانة كما حققه المص وغيره وركنها الاجابة  
صريحا او دعوى او كناية كقوله لرجل اعطني الف درهم واعطني  
هذا الثوب مثلا فقال اعطيتك كان وديعة بحر لان الاعطاء  
يحمل الهبة لكن الوديعة ادنى وهو متيقن فصا ركنانية او فعلا  
كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل لم يقل شيئا فهو ايداع والقبول  
من الودع صريحا كقبلي او دلالة كما لو سكت عند وضعه فانه  
قبول دلالة كوضع ثوبه في حمار يبري من الثيابي كقوله لرب  
الحان ابن اربطها فقال هناك ايداعا خائنة وهذا في حق وجوب الحفظ  
واما في حق الامانة فتتم بالايجاب وحده حتى لو قال الغاصب  
اورعتك المصوب بداع عن الضمان وان لم يقل اختيارا وشروطها  
كون المالك بالاثبات ليدعيه فلو ادع صديقا فاستهلكها  
لم يضمن ولو عبد المحجور اضمن بعد عتقه وهي امانة هذا حكمها  
مع وجوب الحفظ والاداع عند الطلب استجاب قبولها فلا  
تضمن بالهلاك الا اذا كانت الوديعة باجرا شيئا مغزيا للزبلي  
مطلقا سواء امكن التحريم لاهلك معها شيء او لا الحديث



الدارقطني ليس على المستورع غير المغفل ضمان واشترط الضمان  
على الامتنان كالحامي والخاني باطل به يفتي خلاصه وصدر الشريعة  
والموردع حفظها بنفسه وعياله كاله وهم من يسكن معه حقيقة  
او حكما لا من يورثه فلو دفعها لولده المميز ونفجته ولا يسكن معها  
ولا ينفق عليها الا ضمن خلاصه وكذا لو دفعها لزوجها لان العبرة  
للمساكنة لا للنفقة وقيل يعتبران معا عيني بشرط كونه اي من  
في عياله امينا فلو علم خيانتة ضمن خلاصته وجاز لمن في عياله الدفع  
لمن في عياله ولو نهاه عن الدفع الى بعض من في عياله فذفع ان  
وجد بدله منه بان كان له عيال غير ابن ملك ضمن والا الا وان  
حفظها بغيرهم ضمن وعن محمد ان حفظها ماله كوكيله وما ذونه  
وسركه مفاوضة وعنا ناجاز وعليه الفتوى ابن ملك واعده ابن  
الكمال وغيره واقره المص الا اذا خاف الى قى او الغرق وكان غالبا  
محيطا فلو غرق محيط ضمن تسليمها الى جاره او الى فلان اخر الا ان امكنه  
دفعها لمن في عياله او القاه فوقع في البحر ابتداء او بالتدريج ضمن  
زبلي فان ادعاه اي الدفع لجاره او فلان اخر صدق ان علم وقوعه  
اي الغرق ببسته اي بدار الموردع والا يعلم وقوع الحريق في داره لا  
يصدق ببسته فحصلين كلامي الخلاصة والهداية التوفيق  
وبالله التوفيق ولو منع الوديعة ظلما بعد طلبه لرد وديعته فلو  
حلمها اليه لم يضمن ابن ملك بنفسه ولو حكما كوكيله خلاف رسوله  
ولو علامة منه على الظاهر قادر على تسليمها ضمن والا كان عجن  
او خاف على نفسه او ماله بان كانت مدفونا معها ابن ملك لا  
يضمن كطلب الظالم فلو كانت الوديعة سيفا اراد صاحبه ان  
ياخذها ليضرب به رجلا فله المنع من الدفع الى ان يعلم انه ترك  
الراي الاول وانه ينتفع به على وجه مباح جوازها لو ادعت امرأة  
كتا بانيه اقرار منها للزوج بمالك وبقبض مهرها منه فله منعه

منها الا يذهب حق الزوج خاينة ومنه اي من المنع ظلما موته  
اي موت الموردع مجهلا فانه يضمن فتصير دينها في تركته الا اذا علم ان  
وارثه يعلمها فلا ضمان ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب  
ان فسرهما وقال هي كذا وانا علمتها وهلكت صدق هذا ومالو  
كانت عنده سوا الخ في مسألة وهي ان الوارث اذا رد لسارق  
على الوديعة لا يضمن والموردع اذا رد ضمن خلاصه الا اذا منعه من  
الاخذ حال الاخذ كما في سائر الامانات فانها تنقل مضمونة  
بالموت عن تجهيل كسرك ومفاوض الا في عسر على ما في الاشباه  
منها ناظر اوردع غلات الوقف ثم مات مجهلا فلا يضمن قيد بالظن  
لان الناظر لو مات مجهلا لمالك لدل ضمنه اشباه اي لمن الارض  
المستدل قلت فلعين الوقف بالاولى كالداراهم الموقوفة على الفقير  
بجوازده قاله المص واقره ابنه في الزواجر وقيد موته بكتاب الفقه  
فلو بمرض وخوف ضمن لتمكنه من بيانها فكان مانعا لها ظنا  
فيضمن ورد ما جحدته في انفع الوسائل فتنبه ومنها قاضيات  
مجهلا لاموال ليتامى زار في الاشباه عند من اوردعها ولا بد  
منه لانه لو وضعها في بيته ومات مجهلا ضمن لانه موردع بخلاف  
مالو اوردع غيره لان للقاضي ولاية اداغ مال اليتيم على المعتمد  
تنوير البصائر فيلحفظ ومنها سلطان اوردع بعض الغنيمه  
عند غان ثم مات مجهلا وليس منها مسألة احد المتقاضين  
على المعتمد لما نقله المص هنا وفي الشركة عن وقف الخاينة ان الصواب  
يضمن نصيب سركه بموته مجهلا وخلافه غلط قلت واقره محشوا  
فتي المستثنى تسعة فيلحفظ وزاد السرخس لاي في شرحه للوهبا نية  
على العشرة تسعة الجدد وصيه ووصي القاضي وستة من  
المجورين لان الحجرة تشمل سبعة فانه لصغر ورق وجوز وغفلة



ودين وسفه وعته والمعتوه كصبي وان بلغ ثم مات لا يضمن المان  
يشهد لها انها كانت في يده بعد بلوغه لزوالم المانع وهو الصبا  
وان كان الصبي والمعتوه مازونا لهما ثم ماتا قبل البلوغ والافاقه  
ضمنا كذا في شرح الجامع الجيز قال بلغ تسعة عشر ونظم طفا على بيتي الوهبانية  
كل امين مات والعين تحصر وما وجدت عينا فدين نصير  
سوى متولى الموقف ثم مفاوض ومودع مال الغنم وهو المور  
وصاحب زالقت الريح مثليا لو القاه ملاك باليسر يسعر  
كذا والجد وقاض وصيهم جميعا ومحجوف فوارثي سطر  
وكذا لو خلطها المورع بجنسها او بغنم بماله او نال اخرا من كمال  
بغير اذن المالك بحيث لا يتميز له بكلفة كخطة شعير ودرهم  
جبار يزوف مجتبي ضمنا لا يشترط الا بالخط لكن لا يباح تناولها  
قبل اداء الضمان وقص الا بالخط يردى ضمنا لا يردى عليه  
شريك لعدم مجتبي وان باده اشتراكا بشركة املاك كالمو  
اختلطت بغير صنعة لعدم التعدي ولو خلطها عن المورع بالخط  
ولو صغيرا ولا يضمن بوه خلاصه ولو اتفق بعضها فرد متكررا  
فخطه بالباقي خلطا لا يتميز معه ضمن الكا الخط ماله بها فلو تاي  
التميز او اتفق ولم يرد او ادع ودعتين فانفق احدهما ضمن  
ما اتفق فقط مجتبي وهذا اذا لم يضره التبعض واذا تعدي  
عليها فلس ثوبها او ركب ابتها واخذ بعضها ثم ردها اليه  
حتى زال التعدي زال ما يوردي الى الضمان اذا لم يكن من نية العود  
اليه اشباه من شروط النية بخلاف المستعير والمستاجر فلو  
ازالاه لم يبرأ لعلها لنفسها بخلاف مودع ووكيل بيع وحفظ او  
اجارة او استيجار ومضارب ومستبضع وشريك عانا او  
مفاوضه ومستعير رهن اشباه والحاصل ان الامين اذا

تعدي ثم زال لا يبرأ الضمان الا في هذه العشرة لان درهم كسر المالك  
ولو كذبه في عودته للوفاق فالقول له وقيل للمودع عمارة وبخلاف  
اقراره بعد جوده اي جوده الابداع حتى لو ادعى كسره او بيعا لم  
يضمن خلاصه وقيد بقوله بعد طلب ربه اذ حاساله عن حالها  
فحجها فهاكت لم يضمن بحج بقوله ونقلها من مكانها وقت  
الانكار اي حال الجحود لانه لو لم ينقلها وقتها فهاكت لم يضمن خلاصه  
وقيد بقوله وكانت لودعة منقولة لان العقار لا يضمن بالجحود  
عندها خلافا للحجود في الاصح غصب المزبوع وقيد بقوله ولم يكن هناك  
من يخاف منه عليه فلو كان لم يضمن لانه من باب الحفظ وقيد بقوله  
لو حضرها بعد جحودها لانه لو حجبها ثم احضرها فقال له ربه  
دعها ودعة فان امكنه اخذها لم يضمن لانه ايداع جديد لا ضمنا  
لانه لا يرد اختيار وقيد بقوله مالا لهما لانه لو حجبها لغرم لم يضمن  
لانه من الحفظ فاذا تمت الشروط لم يبرأ بقرانه الا بقدر جديد  
ولم يوجد ولو حجبها ثم ادعى ردها بعد ذلك وبرهن عليه قبل  
وبركي كالمورع ان ردها قبل الجحود وقال غلط في الجحود راوشت  
او طنت في دفعها قبل برهانه ولو ادعى الاكها قبل جحوده حلف  
لما لك ما يعلم ذلك فان حلف ضمنا وان نكل بري وكذا العارية  
منهاج ويضمن قيمتها يوم الجحود وان علم بالافنوم الا ايداع عمارة  
بخلاف مضارب جحودا شتر لم يضمن خاينه والمودع له السفر  
بها ولو لم يعمل في سفره عند عدم هي المالك وعدم الخوف عليها بالاجرا  
فلونها او خاف فان له بد من السفر ضمن والا فان سافر بنفسه  
ضمن وباله لا اختيار ولو ادعها شيئا بئليا او قيميا لم يجز ان  
يدفع المودع اليه احدها حظه في غيبته صاحبه ولو دفع كل واحد  
في الدبر نعم وفي الجحود الاستحسان لا فكان هو المختار فان  
ادع رجل عند رجلين مما يقسم قسميه وحفظ كل نصفه كرهين



ومستضعفين ووصيين وعلى رهن ووكيلي شرا ولو دفعه أحدهما إلى  
صاحب ضمن الدافع بخلاف ما لا يقسم تجوز حفظ أحدهما بآذن  
الأخر ولو قال لا تدفع إلى عيالك وا حفظ في هذا البيت فدفعها إلى  
مالأبدمنه وحفظها في بيت آخر من الدار فان كان بيوت الدار  
مستوية في الحفظ وآخر لم يضمن والأضمن لأن التقيد مفيد  
ولا يضمن مودع المودع في ضمن الأول فقط ان هلك بعد مفارقة  
وان قبلها الاضمان ولو قال المالك هلك عند الثاني وقال  
بل ردك وهلك عندك لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لأنه  
أمين تاجية وفي المحتبى القصار اذا غلط فدفع ثوب رجل غيره  
فقطعه فكلاهما ضامن وعن محمد صاحب لوديعة شئ فأمر  
المودع رجلا ليعالجها فغطت من ذلك فله فيها تضمن من شئ  
لكن ان ضمن المعالج رجع على الأول ان لم يعلم نها الغريم والالم  
يرجع انتهى بخلاف مودع الغاصب فيمن ايا شئ واذا ضمن المودع في  
رجع على الغاصب فان علم على الظاهر من خلاف المالك القميصا  
والباقي في البرجندي وغيرهم فتنبه معه الفادعي رجلا ان  
كل منها انه له او دعه اياه فنكل عن الحلف لهما فبولتا وعليه الف  
اخر بينهما ولو حلف لاحدهما ونكل للاخر فالالف لمن نكل له دفع إلى  
رجلنا وقال ادفعها اليوم إلى فلان فلم يدفعها حتى ضاع علم يضمن  
اذا لا يضمن ذلك كما لو قال له اعمل في الوديعة فقال افعلم ولم يفعل  
حتى مضى اليوم وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخلية عما دونه  
قال رب لوديعة المودع ادفع الوديعة إلى فلان فقال دفع  
وكذب في الدفع فلان وضاعت الوديعة صدق المودع مع يمينه  
لانه امين سر حية قال المودع ابتداء لا ادري كيف ذهبت لا يضمن  
على الاصح كما لو قال ذهبت ولا ادري كيف ادري ذهبت فان القول  
قوله لا ادري ضاعت لم تضع أولا ادري وضعتها او دفتها

في داري وموضع اخوانه يضمن ولم يبين مكان الدفن لكنه قال  
سرق من المكان المدفون فيه لا يضمن وتما في العارية  
فروع هدد المودع او الموصي على دفع بعض المال ان خاف  
تلف نفسه او عصبوه فدفع يضمن وان خاف الحسب والقصد  
ضمن وان خشي خذماله كله فهو عذر كما لو كان الجاني هو المأخذ  
بنفسه فلا ضمان عارية خيف على الوديعة الفساد دفع الامر للحاكم  
ليبيعه ولو لم يرفع حتى فسد فلا ضمان ولو انفق عليها بالامر قاض  
فهو مستبرع قرا من مصحف لوديعة او الرهن فله حال القراءة  
فلا ضمان لان له ولاية هذا التصرف صيرفية قال وكذا الموضع  
السراج على المنارة وفيها او وضع ضكا وعرف اداء بعض الحق او  
مات الطالب وانكر الوارث الاداء حبس المودع الصك ابد وفي  
الاشباه لا يبرأ مديون الميت بدفع الدين إلى الوارث وعلى الميت  
ليس للسيد اخذ وديعة العبد العامل بخير امانة لا اجرة له المأوى  
والناظر اذا عملا قلت فعلم منه ان لا اجرا لناظر في المستفاد  
اجل عليه المستحقون فالحفظ وفي الموهبات  
ودافع الف مقرضا ومقرضا رضا ورج القاض شرط جاز ويجذر  
وان يدعي ذوالمال قرضا وخصه قرضا فربك الما قد قيل اجدر  
وفي العكس بعد الرج فالقول في ذلك الايضاع ما يتغير  
وان قال قد ضاعت من ابنتي وحدها يصح ويستخلف فقد يتصور  
وتارك في قوم لا سر صخيفة قرا حوا وراحت يضمن المتاجر  
وتارك لشرا يصوف صيفا فغشم يضمن وقرض الفاربا العكس يبر  
اذا لم يسد الثقب من بعد علمه ولم يعلم المالك ما به تنقر  
**كتاب العارية** اخبرها عن الوديعة لان فيها تليكا  
وان اشترى كافي الامانة ومحاسنها النيابة عن الله تعالى في  
اجابة المضطر لانها لا تكون الاحتياج كالقرض فلذا كانت



الصدقة بعشرة والقرض بمائة عشر هي لغة مستدرة وتخفف اعاره  
السعي ونسب تملك المنافع بخانا افاذ بالتملك لزوم الإيجاب  
والقبول ولو فعلا وحكمها كونها امانة وشرطها قابلية المستعاب  
للانتفاع وخلوها عن شرط العوض لانها تصير جارة وصرح في  
العارية بجواز اعادة المشاع وايداعه وبيعه يعني لان جهالة العين  
لا تقضي للجهالة لعدم لزومها وقالوا عطف الدابة على المستعير كذا  
نفقة عبده اما كسوته فعلى المعير وهذا اذا طلب الاستعارة فلو  
قال المولى خذه واستخدمه من غير ان تستعيره فنفته على المولى  
ايضا لانه ودعيه وتصعب باعترافه لانه صريح والعمد اني غلتها  
لانه صريح بجاز من اطلاق اسم المحل على الحال ومختك بمعنى  
اعطيتك ثولي وجاريته هذه وحملتك على دابتي هذه اذ لم يرد  
به بمختك وحملتك الهبة لانه صريح ففقد العارية بلانية والهيئة بها  
واخدمتك عبدي واجرتك شهر بخانا وداري مبتدالك خبركني  
تيميز اي طريق السكنى وداري لك عمري مفعول مطلق اي عمرها  
لك عمري سكنى تيميز يعني جعلت سكنها لك مدة عمرك لعدم  
لزومها يرجع المعير متى شاء ولو موقنة او فيه ضرر فبطل وتبقى  
العين باجر المثل لكن استعارة لترضع ولده وصار لا ياخذ الا  
بديها فله اجر المثل في الفطام وتماه في الاشباه وفيها معزها  
للقسنة بلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع خذو  
فوضعها ثم باع المعير الجدار ليس المشتري رفعها وقيل نعم الا اذا  
شرطه وقت البيع قلت وبالقيل جزم في الخلاصة والبرازية  
وعندها واعتمده محسبها في تنوير البصاير ولم يتعقد ابن المصنف  
ارتضاه فليحفظ ولا تضمن بالهلاك من غير تعهد بشرط الضمان  
باطل كشرط عدمه في الرهن خلافا للحق ولا تجبر ولا تركن لان  
السعي لا يتضمن ما فوقه كالوديعة فانها لا تجبر ولا تركن بل

ولا تجبر ولا تركن خلافا لعارية على المختار واما المستأجر  
فيواجر ويودع ويعار ولا يرهن واما الرهن فكل الوديعة  
وفي الوهبانية نظم مسائل لا يملك فيها تملك الغير بدون  
اذن سوا قبض او لا فقال  
وما لك امر لا يملك بدون امر وكيل مستعير وموَجَر  
ركوبا ولبسا فيها ومضار ومزمن ايضا وقاض يوم  
ومستودع مستبضع ومزارع اذ لم يكن من عندك بذر  
قلت والعاشرة وما للمسا في ان يساقى غيره وان ادن المولى له يسكن  
فان اجر المستعير او رهن فملك فممنه المعير للتعدي ولا رجوع  
له المستعير على حد لانه بالضمان ظهر انه اجر ملك نفسه ويتصدق  
بالاجر خلافا للثاني اوضح المستاجر سكت عن المراتين وفي شرح  
الوهبانية الخامسة لا يملك المراتين ان يرهن فيضمن ولما لك  
الخيار ورجع التل في الاول ورجع المستاجر على المستعير اذ لم  
يعلم بانه عارية في يده دفعا لضرر الغير ولان يعيرها اختلف  
استعماله اولا ان لم يعين المعير منتفعا ويعير ما لا يختلف ان يعين  
وان اختلف لا للتفاوت وعزا في زوال الجواره للاختيار  
ومثله اي كالمعار لم يجر وهذا عند عدم الذي فلو قال لا تدفع  
لغيرك قد دفع فملك ضمن مطلقا خلاصة فمن استعار راية  
واستأجرها مطلقا لا تفيد بحمل ما شاء ويعير للمحل وركوبها  
بالاطلاق وايا فعل ولا تعين سرارا وضمن بغيره ان عطيت  
لوا ليس واركس غيره لم يركب بنفسه بعد هو الصحيح كافي  
وان اطلق المعير او المجر لا انتفاع في الوقت والنوع انتفع ما  
شاء في اي وقت شاء لما مروا ان قبله بوقت او نوع ابها ضمن  
بالخلاف الى سرفقط لا الى مثل وخير وكذا تفيد الاجارة بنوع او قدر  
مثل العارية عارية الثمن والمكيل والموزون والمعدود والمتقار



عند الاطلاق قد فرض ضرورة استهلاكها فضمن المستعير بهلاكها  
قبل الانتفاع لانه فرض حتى لو استعارها لغيره لكان او يزين  
الذكان عارية ولو اعارة قصعة ثريد فرض ولو بينهما باسطة  
فاحة وتصح عارية السهم ولا يضمن لان الرمي يخشى مجرى الهلاك  
صيرفيه ولو اعارة لارض البنا والغرس من حق القاتم بالمنفعة وله ان  
يرجع متى شاء لما تقررت اثارها غير لازمة ويكلفه قلعها الا اذا كان فيه  
مضرة بالارض فيتركها بالقيمة مقلوعا عن اثار تلف ارضه وان  
وقت لعارية فزجع قبله كلفه قلعها وضمن المعير للمستعير  
ما نقص لبناء والغرس بالقلع بان يقوم قائما الى المدة المضروبة  
وتعتبر القيمة يوم الاسترداد الحزم واذا استعارها لزرعها لم تؤخذ  
منه قبل ان يحصد الزرع وقتها ولا فترك باجر المثل مراعاة  
الحقير ولو قال للمعير اعطيك البذر وكلفتك ان كان لم يثبت  
لم يجز لان بيع الزرع قبل ثباته باطل وبعد ثباته فيه كلام شارح  
الجواز في المغني نهاية ومونة الرد على المستعير فلو كانت موقفة  
فاسلمها بعده فهلكت ضمنها لان مونة الرد عليه نهاية الا اذا  
استعارها ليركها فتكون كالاجارة رهن الخائفة وكذا الموصى  
بالخدمة مونة الرد عليه وكذا الموهب والغاصب مونة الرد  
عليهم لحصول المنفعة لهم هذا هو الاخراج باذن رب المال والافونة  
مستاجر ومستعار على لذي اخذ اجارة الزاوية بخلاف شركة  
ومضاربة وهبة قضى بالرجوع محتبي وان راس المستعير الدابة مع  
عبد او اجير مستأجرة لا مائة او مع عبد بها مطلقا يقوم عليها  
اولا في الاصح واجيره اي مستأجرة كما مر فهلكت قبل قبضها لري  
لان اتى بالتسليم المتعارف بخلاف تفسير كجوهرة بخلاف الرد  
مع الاجنبي اي بان كانت لعارية موقفة فمضت مدها ثم يعيدها  
مع الاجنبي لتعديده بالامساك بعد المدة والا فالمستعير يحسد

الا بداع فيما يملك الا اذارة من الاجنبي به يفتي زيلحي فتعين حال كلاهما  
على هذا وتختلف رد ودية ومغصوب الى ان المال لانه ليس تسليم  
واذا استعارها لرضا ايضا للزراعة يكت المستعير انك المعتبر في ارضه  
لا زرعها فيخصص له لا يعم البناء ويخو العبد المازون يملك  
الا اذارة والمجور اذا استعار واستهلكه يضمن بعد العتق ولو  
اعارة عبد محجور عبد محجور امثله فاستهلكه يضمن الثاني الحال  
ولو استعار زدها فقلد ضلبي فسرق الذهب منه اي من الصبي  
فان كان الصبي يملكها ووضعها اي لعارية بين يديه فنام فضاها  
لم يضمن لو نام جالس الا انه لا يعد مضيعا لها وضمن لو نام مضطجعا  
لتركه الحفظ ليس بالاب عارة مال طفله لعدم التبدل وكذا القاض  
والوصي طلب شخص من رجل ثوبا عارية فقال اعطيتك غدا فلما كان  
الغد ذهب الطالبي خذه بغير اذنه واستعمله فمات لتوراهما  
عليه خائفة عن ابراهيم بن يوسف لكن في المجتبى وغيره انه يضمن  
جهزا بنته بما يجهز به مثلا ثم قال كنت اعرضها لامتعة ان العرف  
مستمر بين الناس ان الاب يدفع ذلك الجها زملك الا اذارة لا يقبل  
قوله انه اذارة لان الظاهر يملكه وان لم يكن اعرف كذلك  
او تارة وتارة فالقول له به يفتي كما لو كان اكثر مما يجهز به مثلا  
فان القول له اتفاقا والام ووثي لصغيرة كالاب فيما ذكر وفيما  
يدعيه الاجنبي بعد الموت لا يقبل الا بينه شرح ومهانة  
وتقدم في باب المهر وفي الاشياء كل ما من ادعى ايصا الامانة  
الى مستحقها قبل قوله بيمينه كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل  
والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعني من الاولاد والفقراء  
وامثالهم وما اذا ادعى الصرف الى وظائف لم تنزقة فلا يقبل قوله  
في حق ارباب الوظائف لكن لا يضمن ما انكروه له بل يدفعه فانما  
من مال الموقوف كما بسطه في حاشية اخي زادة قلت وقد



مرفى الوقف عن الولي الى لسعود واستحسنه المص واقرب ابنه  
 فليحفظ وسوا كان في حيوة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل  
 يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في  
 حيوة لم يقبل قوله الابينة بخلاف الوكيل يقبض العين كوربعة  
 قال قبضتها في حيوة وهلكت وانكرت الورثة او قال دفعها اليه  
 فانه يصدق لانه ينفي الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل يقبض  
 الدين لانه يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض  
 فلا يصدق وكالة ولو الحجة قلت وظاهره انه لا يصدق لانه  
 حق نفسه ولا في حق الموكل وقد افتى بعضهم انه يصدق في حق  
 نفسه لا في حق الموكل وعمل عليه كالكلام في الوكيل فاما عند الفتوى  
 في ربيع او صبي بالعارية ليس للورثة الرجوع العارية كما لا جارة  
 تنفس بموت حذها مات وعلم دين وعنده ودعة بغير عنها  
 فالتركة بينهم بالحصص استاجر بعيرا الى مكة فعلى الذهاب والى العارية  
 على الذهاب والى الجحى لان ردها عليه استعارة رابة للذهاب قامسها  
 في بيته فهلك ضمن لانه اعارها للذهاب لا للاسكان استقرض  
 ثوبا فاغار عليه الا تراك لم يضمن لانه عارية عرفا استعار ارضا  
 لبني ويسكن واذا خرج فالبناء للمالك فلما الك اجر مثلها مقدارا  
 السكنى والبناء للمستعير لان الاعارة تملك بلا عوض فكانت اجارة  
 معني وفسدت بجهالة المدة وكذا الوشرط الخراج على المستعير  
 لجهالة البدل والحيلة ان يوجره الارض سين معلومة بيدك  
 معلوم ثم يامر باداء الخراج منه استعار ثوبا فوجد فيه خطا  
 اصلحه ان علم رضا صاحبه قلت ولا ياتم بتركه الا في القليل  
 لان اصلاحه واجب بخط مناس في الوهبانية  
 وسفر راي صلاحه مستعيره يجوز اذا مولاه لا يتاثر  
 راي غيره ليس يملك خذما اعاره في غير الرهان التصور

وهل واهب لى بن جونة رجوعه وهل مورع ماضع المال مجز  
**كتاب الهبة** وجه المناسبة ظاهر هو لغة التفضل  
 على الغير ولو غير مال وشرا تملك العين بجانا اي بلا عوض لان  
 عدم القوض شرط فيه واما تملك الدين من غير من علمه الدين فان  
 امره بقبضه صححت الرجوع بها الى هبة العين وسببها ارا الحجة للواهب  
 دينوي كعوض ومجبة وحسن فناء واخروي قال الامام ابو منصور  
 يحكي المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان اذ حب الدنيا  
 راس كل خطية نهابة وهي مندوبة وقبولها سنة قال عليه الصلاة  
 والسلام تهازلها بول وشرايط صحتها في الواهب العقل والبلوغ  
 والمالك فلا تصح هبة صغير ورفيق ولو مكا تبا وشرايط صحتها  
 في الموهوب بان يكون مقبوضا غير مساع من غير مشغول كما  
 يستفهم ولكنها الاجاب والقبول كما سيجي وعلمها ثبوت المالك  
 للموهوب له غير لازم فله الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط  
 فيها فلو شرطت صحت ان اختار قبل تفريقها وكذا الواهب صلا لبرا  
 وبطل الشرط خلاصه وجعلها انها لا تبطل بالشرط والفاستدرة  
 فيه عبد علم ان يعتقه تصح ويبطل الشرط وتصح بايجار كوهبت  
 وتخلت واطعمت كهد الطعام ولو ذلك على وجه المزاج خلاف  
 اطعمتك رضى فانه عارية لرقتها واطعام لفلتها بخر والاضافة  
 الى ما اى جزو يعبر به عن الكل كوهبت لك فرجها وجعلته لك لا  
 الام للتمليك خلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكذا هي لك  
 حالا الا ان يكون قبله كلام يفيد الهبة خلاصة واعترافك هذا  
 الشئ وجعلتك على هذه الدابة نا وباجل الهبة كما مر وكسوتك  
 هذا الثوب ودارني لك هبة او عرى تسكنها لان قوله تسكنها  
 مشورة لا تفسير لان الفعل لا يصلح تفسير الاسم لا لو قال  
 هبة سكني او سكني هبة بل تكون عارية اخذ بالمتيقن وحاصله

كما يجب عليه ان يعلم  
 ان يرضى به



ان اللفظ ان ابناء عن تملك الرقبة فبه او المنافع فعارية  
او احتمال اعتبار البينة نوازك في البحر اعترته باسمه اني الاقرب الصحة  
وتضع بقول اي في حق الموهوب له اما في حق الواهب فتصح بالايجاب  
وحكمه لانه تبرع حتى لو حلف ان يهب عبده لفلان فهو هبة لم  
يقبل رد بعكسه حيث بخلاف لبيع وتصح قبض بالاذن في المجلس  
فانه هنا كالقبول فاختص بالمجلس وبعبارة به اي بعد المجلس بالاذن  
وفي المحيط لو كان امره بالقبض حين وهبه لا يتقيد بالمجلس  
ويجوز قبضه بعده والتمكن من القبض كالقبض فلو وهب لرجل  
ثيابا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا  
لعدم تمكنه من القبض وان مفتوحا كان قبضا لتمكنه منه  
فانه كالخلية في لبيع اختيار وفي الدرر والختار صحة الخلقة  
في صحة الهبة لا فاسدها وقت التبرع بلالة عشر عقلا لا تصح  
بالقبض ولو نهاه عن القبض لم يصح مطلقا ولو في المجلس لان المخرج  
اقوى من الدلالة وتتم الهبة بالقبض الكامل ولو الموهوب شاغلا  
ملك الواهب مشغولا به والاصل ان الموهوب ان مشغولا بملك  
الواهب منع تمامها وان شاغلا فلا وهو جربا فيه طعام الواهب  
او دار فيها متاعه او دابة عليها سرجه وسليها كذلك لا تصح وبالعكس  
تصح في الطعام والمتاع والسرج فقط لان كلاً منها شاغل لملك الواهب  
لا مشغولا به لان شغله بملك غيره واهبه لا يمنع تمامها كرهن وصدة لان  
القبض شرط تمامها وتامر في العارية وفي الاستبأه هبة المشغول لا تحوز  
الا اذا وهب لاب طفله قلت فكذا الدار المعارة والتي وهبت بالزواج  
على المذهب لان المرأة ومتاعها في نكاح الزوج نصه التسليم وقد غنرت  
بيت الوهبانية فقلت ومن وهبت للزوج دارا لها بها متاع وهم  
فيها تصح للحزب وفي الجور حيلة هبة المشغول ان يودع السائل ولا  
عند الموهوب له ثم يسلمه الدار مثلا فتصح لشغلها بالمتاع في يده

في

في متعلق بتتم بحزم مفرع مقسوم ومشاع لا يبق متفعلا به بعد ان  
يقسم كبيت وتمام صغيرين لانها لا تتم بالقبض فيما يقسم ولو وهبت لشريكه  
او لاجنبي لعدم تصور القبض الكامل في غرضه الكتب فكان هو المذ  
وفي الصيرفة عن العتاي وقيل يجوز شريكه وهو المختار فان قسمه  
وسلمه صح لزوال المانع ولو سلمه سائعا لا يملكه فلا ينقل تصرفه فيه  
فيضمنه وينفذ تصرف الواهب درر لكن فيها عن الفصولين الهبة  
الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يعني ومثله في النزاع على خلاف  
ما صح في العارية لكن لفظ الفتوى ان من لفظ النص كاسطر  
المصرع بقية احكام المشاع وهذا القرب الرجوع في الهبة الفاسدة  
قال في الدرر نعم ولعقبه في الشرع بالية بانه غير ظاهر على القول المقتضى  
به من افادتها الملك بالقبض فيلحفظ والمانع من تمام القبض شيوع  
مقارن للعقد لا طاري كان يرجع في بعضها سائعا فانه لا يفسد  
اتفاقا والاستحقاق شيوع مقارن لا طاري فيفسد الكل حتى  
لو وهب رضا وزرا وسليها فاستحق الزرع بطلت في الارض لاستحقاق  
البعض الشائع فيما احتمل القسمة والاستحقاق اذا ظهر بالبينة كان  
مستند الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طاريا كما زعم صمد  
السريرة وان تبعد ابن الحال فتنبه ولا تصح هبة لمن في ضرر وصو  
على غنم وتخل في ارض وشتر في نخل لانه كشاع ولو فصله وسلمه جاز لزوال  
المانع وهل يكفي فصل الموهوب له بادن الواهب ظاهر الدرر نعم  
بخلاف دقيق في برودهن في سمسر وسمن في لبن حيث لا يصح اصلا  
لانه معدوم فلا يملك لا بعقد جديد وملك بالقبول لا قبض جديد  
لو الموهوب في يد الموهوب له ولو بغصب وامانة لانه حامل لنفسه  
والاصل ان القبضين اذا تخانسانا بحدما عن الاخر واذا  
تغايروا بانه لا على عن الارضي لا عكسه وهبة من له ولاية على الطفل  
في الجملة وهو كل من يعوله قد دخل الاخ والععم عند علم الاب لو في عيالهم



١  
تم بالعقد للوهاب معلوما وكان في يده او يد مودع لان قبض  
الولي يوجب عنه والاصل ان كل عقد يتولاة الواحد يكتفي فيه بالإيجاب  
وان وهب اجنبي يتم قبضه عليه وهو واحد اربعة الآب ثم وصيه  
ثم الجد ثم وصيه وان لم يكن في حجرهم وعند عدمهم تتم قبض من  
يعوله كعمه وامه واجنبي ولو منقطع الوفاة في حجرها والا لفوات الولاية  
بقبضه لو ميراث يعقل التحصيل ولو مع وجود ابيه مجتبي لانه في النافع  
المحض كالبالغ حتى لو وهب له لا تقع له وتلقه موثقة لم يصح قبوله  
اشباه قلت لكن في البر حذركي اختلف فيما لو قبض من يعوله  
والاب حاضر فقيل لا يجوز والصحيح الجواز انتهى في ظاهر القهستاني  
ترجحه وعنه الخلاصة لكن مستحتمل بوصول ولويامه والاجنبي  
ايضا فامل وضع رده لها كقبوله سراجيه وفيها حسنات الصبي  
له ولا يجوز اجرا تعلم وخوفه ويباح لوالديه ان ياكل من مأكول  
وهب له وقبل لا انتهى فاذا ان غلب المأكول لا يباح لها الحاجة وهو  
هدايا الختان بين يدي لصبي فما يصلح له ككتاب الصبيان  
فالهدية له والافان للهدى من اقارب الاب ومعارفه فلا يلزم  
او من معارفه لم فلا لام قال هذا للصبي اولا ولو قال اهديت لاب  
اولام فالقول له وكذا زفاف البنت خلاصه وفيها اختلاف قوله  
اولم هذه ثيابا ثم راد دفعها لغيره ليس له ذلك ما لم يبين وقت  
الاختار انها عارية وفي المتفق ثياب البدن يملكها بلبسها بخلاف  
كحول حفة وسادة وفي الخائفة لا بأس بتفصيل بعض الاولاد  
في المحبة لانها عمل القلب وكذا في العطايا اذ لم يقصد به الاضرار  
وان قصده يسوي بينهم يعطى البنت كالابن عند الثاني وعليه  
الفتوى ولو وهب في صحته كل المال للولد جازوا ثم وفيها لا يجوز  
ان يهب شيئا من مال طفله ولو بعوض لانه ابتداء وفيها  
ويبيع القاضى الصغير حتى لا يرجع الواهب هبته ولو قبض زوج

الصغيرة اما البالغة فالقبض لها بعد الزفاف ما وهب لها صح قبضه  
ولو جفرت الاب في الصحيح لنيابة عنه فصح قبض الاب لقبضها  
مبينة وقبله اي لزفاف لا يصح الولاية وهب ثنان دارا الواحد صح  
لعدم الشيوع وقبضه للكبير عنه للشيوع فيحمل القسمة لهما  
ما لا يحتملها كالبنت فصح اتفاقا قيد بكبيرين لانه لو وهب لكبير  
وصغير في عيال الكبير او لا بينه صغير وكبير لم يحجز اتفاقا وقيدنا  
بالهبة لجواز الرهن والاجارة من اثنين اتفاقا ولا تصدق بعشرة  
دراهم او وهبها لفقرتين صح لان الهبة لفقر صدقة والصدقة  
يراد بها وجه الله وهو واحد فلا شيوع لا لغنيين لان الصدقة  
على الغني هبة فلا تصح للشيوع اي لا تملك حتى لو قسمها وسلمها  
فصح رجوع وهب لرجلين رزقا ان صححنا مع وان مفسو  
لانه مما يقسم كونه حكم القوض معد رهن فقال لرجل وهبت  
لك احدهما ونصفها ان استويا لم يحجز وان اختلفا جاز لانه مشاع  
لا يقسم ولذا لو وهبت لهما جاز مطلقا بخور هبة حائط بين داره  
ودار جاره لجاره وهبة البيت من الدار فهذا يدل على كون سقف  
الواهي على الحائط واختلاط البيت بحيطان الدار لا يمنع صحة الهبة  
**باب الرجوع في الهبة** صح الرجوع فيها بعد القبض اما  
قبله فلم تتم الهبة مع انتفاء مانعة كالتى وان كره الرجوع تحتها  
وقيل تنجز بانهاية ولو مع استقاط حقه من الرجوع فلا يسقط باستقائه  
خائفة وفي الجواهر لا يصح الا برأى عن الرجوع ولو صالحه من حق الرجوع  
على شيء صح وكان عوطا عن الهبة لكن سيجى استراطفة العقد يمنع  
الرجوع فيها ومع خرقه يعنى الموانع السبعة الاتية فالدار الزيادة  
في نفس العين الموجبة لزيادة القيمة المتصلة فان زالت قبل الرجوع  
كان سبب ثم سآخ لكن في الخائفة ما يخالفه واعتمد القهستاني  
فليتنبه له كسنا وغيره من اعدا زيادة في كل الارض والاربع ولو







فلا اول الرجوع سواء كان بقضا او رضاء لما سيجي ان الرجوع فسخ  
حتى لو عادت بسبب جديد بان تصدق بها الثالث على الثاني او  
باعتها منه لم يرجع الاول ولو باع نصفه رجع في الباقي لعدم  
المانع وقيل يخرج بقوله بالكلمة بان يكون خروجا عن ملكه من كل  
وجه ثم فرع بقوله فلو ضحي الموهوب له بالشاة الموهوبة او نذر التصديق  
بها وصارت لما لا يمنع الرجوع ومثله المتعة والقران والنذر مجتبى  
وفي المنهاج وان وهب له ثوبا صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافا  
لثاني كما لو ربحها من غير تصحية فله الرجوع اتفاقا فرع  
عبد عليه دين او جناية خطافه مولا له غريمه او لولي الجناية  
سقط الدين والجناية ثم لو رجع مع استحسانا ولا يعود الدين  
والجناية عند محمد ورواية عن الامام كما لا يعود النكاح لو وهبها  
لزوجها ثم رجع خائنة والزنا الزوجية وقت الهبة ولو وهبت لمرأة  
ثم نكحها رجع ولو وهبت لمراته لا يعكسه فشرع لا تصح هبة المولى  
لام ولده ولو في مرضه ولا تنقلب وصيته اذ لا يدلي بها المولى اوصى لها  
بعد موته تصح لعنتها بجهته فيسلم له كافي والاتفاق القرينة ولو  
وهبت لمراته ثم نكحها رجع ولو وهبت لمراته لا يعكسه فشرع  
لا تصح هبة المولى لام ولده ولو في مرضه ولا تنقلب وصيته اذ لا يدلي بها  
المولى اوصى لها بعد موته تصح لذي حرم منه نسب ولو ذميا  
او مستامنا لا يرجع شئ وان وهبت لمراته لا رجوع كما خذ رضاعا  
ولو ابن عمه ولم يهرم بالمصاهرة كما ميات النساء والربا يبيح خيه  
وهو عبد الاجنبي ولعبد اخيه رجع ولو كانا اى العبد ومولا له  
ذرحم محرم من الواهب فالرجوع فيها اتفاقا على الاصح لان الهبة  
لا يمازقعت منع الرجوع بحر وهب لاجنبي ما لا يقسم  
فقبضاه له الرجوع في حظ الاجنبي لعدم المانع ذم والها هلاك  
العين الموهوبة ولو ارعاه اى الهلاك صدق بل حلف لانه ينكر

الرد فان قال الواهب هبة هذه العين حلف لمنكرانها ليست هذه  
خلاصة كما يحلف الواهب ان الموهوب ليس باخيه اذا ادعى الاخ  
ذلك لان يدعى سبب لنسب النسب خائنة ولا يصح الرجوع الا بتراضها  
او بحكم الحاكم للاختلاف فيه فيضمن منه بعد القبض الا قبله واذا  
رجع باحدهما بقضاء او رضاء كان فسخ العقد الهبة من الاصل واعادة  
ملكه القديم لا هبة للواهب فلا بد لا يستتر فيه قبض الواهب مع الرجوع  
في السابغ ولو كان هبة لما صح فيه والواهب رده على باعه مطلقا بقضاء  
او رضاء بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قضا لان حق المشتري  
في وصف السلامة لا في الفسخ فافتراقهم بالفسخ من الاصل  
ان لا يترتب على العقد اثر في المستقبل لا بطلان اثره اصلا والا  
لعاد المنفصل الى ملك الواهب برجوعه فصولين اتفاقا الواهب والموهوب  
له على الرجوع في موضع لا يصح رجوعه من المواضع السبعة السابقة  
كالهبة لقربته حاز هذا الاتفاق منها جوهرية وفي المجتبى لا يجوز  
الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض لانها هبة ثم قال  
وكل شئ يفسخه الحاكم اذا اختصا اليه فهذا حكمه ولو وهبت الدين  
لطفل للديون لم يرجع لانه غير مقبوض وفي الدرر قبض بطلان الرجوع  
لما منع ثم رآل المانع غادر الرجوع تلفت لعين الموهوبة واستحققتها  
مستحق وضمن المستحق للموهوب له لم يرجع على الواهب كما ضمن  
لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة والاعانة كالهبة هنا لان  
قبض المستعير كان لنفسه ولا غرور لعدم العقد وتامه في العمادية  
واذا وقعت الهبة بشرط العوض لعين فهي هبة ابتداء فيشترط اتفاقا بين  
في العوضين ويبطل العوض بالسيوع فيما يقسم بيع انتهاء فترد بالعيب  
وخيار الروية ويوجد بالسفحة هذا اذا قال وهبتك على ان تعطيني  
كذا اما لو قال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهى وقيد العوض  
بكونه معيناً لانه لو كان مجهولاً بطل شرطه فيكون هبة ابتداء



وانتهى شرع وهب لواقف ارضا شرط استبداله وهب الواقف  
 ارضا شرط استبداله بلا شرط عوض لم يجز وان شرط كان بيع  
 ذكره الناضح في الجمع واجاز محمد بن مال طفله بشرط عوض ساو ومعا  
 قلت فيحتاج على قولها الى الفرق بين الوقف ومال الصغير  
فصل في مسائل متفرقة وهب امة لاهلها او على ان يرد  
 عليه او يعتقها او يستولدها او وهب دارا على ان يرد عليه شيئا منها  
 ولو معيناً كثلث الدار ورعها او على ان يعوض في الهبة والصدقة  
 شيئا منها صحت الهبة وبطل الاستثناء في الصورة الاولى وبطل  
 الشرط في الصورة الباقية لانه بعض او مجهول والهبة لا تبطل بالشرط  
 ولا تنس ما من من اشترط معلومة العوض اعتق عمل امة ثم وهبها  
 صح ولو دبره ثم وهبها لم يصح لبقاء الحمل على ملكه فكان متصولا به  
 بخلاف الاول كما لا يصح تعليق الابرار عن الدين بشرط محض كقوله بلادي  
 اذا جاء عدا او ان مت بفتح التاء فانت بذي من الدين او ان مت  
 من مرضي هذا امت من مرضي هذا فانت في محل من هري فهو باطل  
 لانه مخاطرة وتعلق الاب شرط كائن ليكون تقييد كقوله بلادي  
 ان كان لي عليك دين ابرائك منه مع العمري للمعركة ولو رقت  
 بعده لبطلان الشرط لا يجوز التوقيف لانها تعليق بالخطر واذ لم يصح  
 تكون عارية شمني لحديث احمد وغيره من عمر عمري فهي لمعمره  
 حياته وماله لا ترقبوا من ارقب شيئا فهو سبيل الميراث بعث  
 الامراته متاعا هدايا اليها وبغيت له ايضا هدايا عوضا للهبة  
 صرح به الهبة ولا تسمى افترقا بعد الزفاف وادعى الزوج انه عارية  
 لاهبة وحلف وادى الاستدراك وادى له الاستدراك ايضا  
 كل منهما ما اعطى اذ لاهبة فلا عوض ولو استهلكا احدهما ما بعده الاخر  
 ضمنه لانه من استهلك العارية ضمنها هبة الدين من عليه الدين  
 وادى له مديونته من غير قبول اذا لم يوجب نفسه عقد صرف

او سلم لكن يرتد بالرد في المجلس وغيره لما فيه من معنى الاستقاط  
 وقيل بتقييد المجلس كذا في العناية لكن في الصيرفة لو لم يقبل  
 ولم يرد حتى افترقا ثم بعد ايام لا يرتد في التصحيح لكن في المجتبى  
 الاصح ان الهبة تملك والابرار اسقاط تملك الدين من ليس عليه  
 الدين باطل الا في ثلاث حوالة ووصية واذ اسقطه اي سلط المالك  
 غير المدين على قبضه اي الدين فيصح ومنه ما لو وهبت من ابنتها  
 ما على ابيه فالمعتمد الصحة للتسليم ويتفرع على هذا الاصل الوقفي  
 دين غير على ان يكون له لم يجز ولو كان وكسلا بالبيع فصولين  
 وليس منه ما اذا اقر الدائن ان الدين لفلان وان اسمه في كتاب  
 الدين عارية حيث صح اقراره لكونه اخبارا لا تملك كالمقر له قبضه  
 بزازية وتمايد في الاشياء من احكام الدين وكذا لو قال الدين  
 الذي لي على فلان لفلان بزازية وغيرها قلت وهو مشكل لانه  
 مع الاضاقه لنفسه يكون تملك وتملك الدين من ليس عليه باطل  
 فتامله وفي الاشياء في قاعدة تصرف الامام معزيا الصلح بزازية  
 اصطلاحا ان يكتسب سهما احدهما في الديوان فالعطاء من كتب سمي له  
 والصدقة كالهبة بجامع التبرع وح لا تصح غير مقبوضة ولا في مستأجر  
 يقسم ولا رجوع فيها ولو على غنى لان المقصود فيها التوابع العوض  
 ولو اختلفا فقال الواهب هبة والاخر صدقة فالقول الواهب خاينة  
فصل روع كتب قصته الى السلطان يسئله تملك ارض محدودة  
 فامر السلطان بالتوقيع فكتب كتابه جعلتها ملكا له حاجتا  
 الى القبول في المجلس لقياس نعمه كمن لما تعذر الوصول اليه اقيم  
 السوان بالقصة مقام حضوره اعطت وجهها ما لا يسواله ليتوسع  
 به فظفر به بعض غرمانه ان كان قهرا واقرضته ليس لها  
 ان تسترده من الغريم وان اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلما  
 ذلك لاله دفع لابنه ما لا يتصرف فيه ففعل فكثر ذلك فمات



الابن اعطاء هبة فالكل والافهارات وتماه في جواهر الفتاوى  
بعث اليه يهدية في انا كايباح اكلمها فيه ان كان تريد ان يحق  
مما لو حوله الى انا اخذ ذهبت لذته يباح والافان بينهما انسا ط  
يباح ايضا ولا فلا رعى قوما الى طعام وقرهم على خونة  
ليس لاهل خوان مناولة اهل خوان اخذ ولا اعطاء سايك خادم  
وهو لغرض رب المنزل ولا كلف لولرب البيت الا ان يناوله الخبز  
المحترق للاذن عادة وتماه في الجوهرة وفي المشابه لاجبر على الصلوات  
الا في اربع شفعة ونفقة زوجته وعين موصى بها وما لو وقف وقد  
حررت ابيات الوهبانية على وفق ما في شرحها للسنة الى فقلت  
وواهب بن ليس يرجع مطلقا واذا اذني نصف يصح المحرر  
على جميعها او تركه ظلم لها اذا وهبت مراهرا ولم يوف بخبر  
معلق تطلقا براهرها وانكاح اخري لو يرد فيظفر  
وان قبض الانسان بالسيعة فابرا يوحذ منه كالدين اظهر  
ومن دون ارض في البناء صحه وعندي فيه نفقة في كس  
قلت وجه توقيفي تصححهم في كتاب الرهن بان رهن البناء  
دون الارض وعكسه لا يصح لانه كالشائع فتامله لا يرجع واختار  
بعض المشايخ ويظفراي بنكاح ضررها لان يرد له لا يرد ابطله فلا  
حنت فيلحفظ كتاب **الاجارة** قد تم الهبة لانها تملك  
عين وهذه تملك منفعة هي لغة اسم للاجرة وهو ما يستحق على  
عمل الخير ولذا يدعى به يقال اعظم لله اجره وتساع تملك نفع  
مقصود من العين بعوض حتى لو استأجر ثيابا او اوان ليحجر  
بها او دابة ليجنبها بين يديه او دارا ليسكنها او عبدا او دراهم  
او غير ذلك لا يستعمله بل ليظن الناس به له فالاجارة فاسدة  
في الكل ولا اجبر له لانها منفعة غير مقصودة من العين بزازية  
وسيجي مكل ما صلح ثمنا اي بدلا في البيع صلح اجرة لانها مكن

المنفعة ولا ينعكس كليا فلا يقال ما لا يجوز ثمنا لا يجوز اجرة لحوار  
اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما سيجي وتنقذ باعترك  
هذه الدار شهر كذا لان العارية بعوض اجارة بخلاف العكس  
او وهبتك اجرة منافعتها شهر كذا افاد ان ركنها الايجاب والقبول  
وسرطها كون الاجرة والمنفعة معلومتين لان جهاتها تنقضي في  
المنازعة وحكمها وقوع الملك فيا لبدلين ساعة فساعة وهبتك  
تنقذ باعترافي ظاهر الخلاصة نعم ان علمت المدة وفي المنازعة  
ان قصرت نفع والا ويعلم النفع ببيان المدة كالسكنى والزراعة  
مدة كذا اي مدة كانت وان طال وتو مضافة كاجرتك غدا  
والموجر بيعها اليوم وتبطل الاجارة به يفتي خانية ولم يزد في  
الاقواق على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها كما مر في  
بابه والمجمل ان يعقد عقود متفرقة كل عقد سنة كذا فيلزم  
العقد الاول لانه ناجز لا الباقي لانه مضاف للمتولي فسخه  
خانية وفيها لو شرط لواقف مدة يتبع الا اذا كانت اجارته  
اكثر نفعها فوجرها القاضى لا المتولي لان ولايته عامة قلت وقد مرنا  
في الوقف ان الفتوى على بطلان الاجارة الطويلة ولو بعقد وسيجي  
متنا فليراجع وليحفظ فلو اجرها المتولي اكثر لم يصح الاجارة وتنسخ  
في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسدت كاه فناء قاري  
الهداية ووجه المص على ما في نفع الوسائل وافارفسار ما يقع  
كثيرا من اخذ كرم الوقف واليتيم مساقاة فيستاجر ارضه  
الحالية من الاشجار بمبلغ كثير ويساق على شجاره يسهم من  
الفسهم فالخط ظاهر في الاجارة لانه المساقاة فيفساد  
المساقاة بالاولى لان كلا منها عقد على حدة قلت وقد مرنا  
بسرارية الفساق في باب البيع الفاسد بالفساد القوي المجمع  
عليه فيسري لجمع بين حر وعبد بخلاف الضعيف المختلف



فقتصر على محله ولا يتعداه كجمع بين عبد مدين فتندين وجعلوه  
أيضا من الفساد الطاري فتنبه ومن حوادث الروم وصي يد  
باع ضبعة من تركته لدين على أنها ملكه ثم ظهر أن بعضها وقف  
مسجل لهل يبيع في الباقية أجاب فريق بنعم وفريق بلا والى  
بعضهم رسالة ملخصها ترجيح الأول فتأمل وفي جوابها الفتاوى  
أجر ضبعة وقفا ثلاث سنين وكتب في الصك أنه أجر ثلاثين  
عقد كل عقد عقيد آخر لا تصح الإجارة وهو الصحيح وعليه الفتوى  
صيانة الأوقاف ثم قال ولو قضى قاض بصحتها تجوز ويرتفع  
الخلاف انتهى قلت وسجي أن المتولي والوصي لو أجرب دون  
أجر المثل يلزم المستأجر تمام أجر المثل وأنه يعمل بالانفع للوقف  
ويعلم النفع أيضا بسيان العمل كالصناعة والتبغ والخطاطة  
بما يرفع الجمالة فيشترط في استيجار الدابة للركوب بيان  
الوقت والموضع فلو خلا عنها فريضة نازية ويعلم أيضا  
بالإشارة كنقل هذا الطعام إلى كذا واعلم أن الأجر لا يلزم بالعقد  
فلا يجب تسليمه به بل بتجمل أو شرطه في الإجارة المتخيرة  
أما المضافة فلا تملك فيها الإجارة بشرط التعجيل حاشا  
وقيل تجعل عقود في كل الأحكام فيفتي رواية تملكها بشرط  
التعجيل للحاجة شرح وهبانية للبشر بتدلي والاستيفاء  
للمنفعة أو تمكنه منه إلا في ثلاث مذكورة في الاستباه ثم فزع  
على هذا بقوله فيجب الأجر لا رقبضت ولم تسكن لو حوّل  
تمكن من الانتفاع وهذا إذا كانت الإجارة صحيحة أما في  
الفاصلة فلا يجب الأجر إلا بحقيقة الانتفاع كما تبسط في  
العمارية وظاهر ما في المسعاف إخراج الوقف فتحل حريته  
في الفاسدة بالتمكن كذا في الاستباه قلت وهل مانع من  
والمعدل لا تستغال والمستأجر في البيع وفا على ما أفتي

به علماء الروم كذلك محل تردد فليراجع ويقولوه ويسقط الأجر الغصب  
أي بالحيلولة بين المستأجر والهيئ لأن حقيقة الغصب لا تجري  
في العقار وهل تنسخ بالغصب قال في الهداية نعم خلافا لقاضي خان  
ولو غصب في بعض المدة فبحسابه إلا إذا أمكن إخراج الغاصب  
من الدار مثلاً بشفاعته أو حمانته أشباه ولو أنكر ذلك أي الغصب  
للموخر وأرغاه المستوخر ولا بينة له بحكم الحال كمسألة الطاحونة  
ولا يقبل قول الساكن لأنه فرد زخيرة ويقولوه ولا يعتق قريب الموخر  
لو كان إجارة لأنه لم يملكه بالعقد المراد من تمكنه من الاستيفاء  
تسليم المحل إلى المستأجر بحيث لا مانع من الانتفاع فلو سلمه  
العين الموقرة بعد مضي المدة الموقرة فليس لأحدهما الامتناع من  
التسليم والتسليم في باقي المدة إذا لم يكن في مدة الإجارة وقت  
يرغب فيها لأجله فإن كان فيها أي في العين الموقرة وقت ذلك  
كبيوت مكة ومضى وحوالتيهما من الموسم فانه لا يرغب فيها  
بعد الموسم فلو لم يسلم في الوقت الذي يرغب لأجله خير في قبض  
الباقى كما في البيع كذا في الحجر ولو سلمه المفتاح فلم يقدر على الفتح  
لضيقه أن أمكن الفتح بالكلفة وجب الأجر إلا لأشبهه  
قلت وكذا لو عجز المستأجر عن الفتح بهذا المفتاح لم يكن تسليماً  
لأن التحلية لا تصح صيرفية ولو اختلفا بحكم المحل ولو برهننا فبينة  
الموخر زخيرة وكذا البيع وقيل إن قال له أقبض المفتاح وافتح فهو  
تسليم ولا لا كما بسطة المص والموخر طلب الأجر للدار والارض كل يوم  
والدابة كل مرحلة إذا طلعت ولو بين تعين وللخطاطة وخوفها من  
الصنایع إذا فزع وسلم فملك قبل تسليمه يسقط الأجر وكذا كل من  
لعله أتروا لا ترجح له الأجر كما فزع وإن لم يسلم بحراً وان وصليته  
عمل في بيت المستأجر نعم لو سرق بعد ما خاط بعضه أو أهدم  
سأبناه فله الأجر بحسابه على مذهب بحر وابن كمال ثوب خاطه



او انهدم ما بناه فله الاجر بحسابه على المذهب بحسب ما بن كالب  
ثوب خاطه الحياط باجر ففتقه رجل قبل ان يقبضه رب الثوب  
فلا اجر له بله تضمن الفاتق ولا يجبر على الاعادة وان كان الحياط  
هو الفاتق فعليه الاعادة كانه لم يعمل بخلاف فتق الاجنبى فقل  
للحياط اجرا لتفصيل بالحياطة الاصح لا اشباه لكن في حاشيتها  
معزيا للمضرات المفتي به نعم وقال المحقق ينبغي ان يحكم بالعرف  
انتهى ثم رايت في التاتريخانية معزيا للكبرى ان الفتوى على الاول  
فتأمل وللخناز طلب الاجر للخز في بيت مستاجر بعد اخراجه من  
التور لان تمامه بذلك وباخراج بعض بحسابه جوهره فان احترق  
بعده بعد اخراجه بغير فعله فله الاجر لتسليمه بالوضع في بيته ولا عزم  
لعدم التعدي وقال ايضا من شاك فيقه ولا اجر وان ساء ضمه الخبز  
واعطاه الاجر ولو احترق قبله لا اجر له ويعزم اتفاقا لتقصيره  
بحرود هوان لم يكن الخنز فيه اى في بيت مستاجر سواء كان في  
بيت الخناز او لا فاحترق او سرق فلا اجر له لعدم تسليم حقيقة  
ولا ضمان لو سرق لانه في يده امانة خلافا لهما وهى مسئلة الاجير  
المستتر جوهره وان احترق الخنز او سقط من يده قبل اخراج  
فعليه الضمان ثم المالك بالخيار فان ضمنه فمتمه مخبوز فله الاجر وان  
ضمنه قيمته دقيقا فلا اجر له لهلاك قبل التسليم ولا يضمن الخطب  
والملح والطبخ بعد الغرق الا اذا كان لاهل بيته جوهره والاصل  
في ذلك العرف فان افسده اى الطعام الطباخ او احرقه او لم ينفقه  
فهو ضامن للطعام ولو دخل بنا الخنز او يطبخ بها فوقع منه  
سراقة فاحترق البيت لم يضمن للاذن ولا يضمن صاحب الدار  
لو احترق شئ من السكان لعدم التعدي جوهره ونظرب  
اللبن بعد الاقامه وقال بعد تسريح اى جعل بعضه على بعض ويقول  
يفتي بن كمال معزيا للمعون وهذا اذا ضرب في بيت مستاجر

٢٤٥  
فلو في غيره ملكه فلا اجر حتى يعبه منصوبا عنده ومسرعا عنده  
زبلع في روع اللبن على اللبن والبراب على المستاجر واردا  
الحمل المنزل على الحال لاصية في الجواق او معودة في الغرفة البسطة  
وايكاف دابة للحمل على الكاري وكذا الجبال والجواق والحجر على الكا  
واشتراق الورق عليه يفسدها طهرية ومن كان له عمل اثر في  
العين كالصباغ والقصار حسبها لاجل الاجر وهال المراد بالاثار  
عين مملوكة للعامل كالنشا والخرام محرمة ما يعين ويرى  
قولان اصحهما الثاني فغاسل الثوب وكما سرق الفستق بالخط  
والطمان والحياط والخفاف وطاق زاس المصداق لهم حبس العين  
بالاجر على الوجه مجتبي وهذا اذا كان حالا ما اذا كان الاجر  
موجلا فلا يملك حبسها كعمله في بيت مستاجر غائبة فان حبس  
فضاع فلا اجر ولا ضمان لعدم التعدي ومن لا اثر لعمله كالحمار  
على ظهر اوردة والملاح وغاسل الثوب لا تطهره لا التحسينه  
مجتبي فليحفظ لا يحبس العين للاجرة فلو حبس ضمن ضمان الغصب  
وسحق في بابه وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها اى بدلها  
سراقة محتملة فله الاجر وان شاء غير محمولة ولا اجر جوهره واذا  
سرق عمله بنفسه بان يقول له اعمل بنفسك او بيدك لا يستعمل  
غيره الا الظرف فلها استعمال غير هابس شرط وغيره خلاصة وان اطلق  
كان له اى الاجير ان يستاجر غيره افاد بالاشتيجار انه لو دفع  
لاجنبى ضمن الاول لا الثاني وبه صرح في الخلاصة وقيد بشرط العمل  
لانه لو شرطه اليوم او غدا لم يفعل وطالبه مرارا ففرض حتى سرق  
لا يضمن واجاب نعمس الائمة بال ضمان كذا في الخلاصة وقوله على ان  
تعمل الطلاق لا تقيد مستصفي فله ان يستاجر غيره استأجره  
ليأتى بعياله فمات بعضهم فجاء بمن بقي فله اجره بحسابه لانه  
او في المعقود عليه وقيد بقوله لو كانوا اى عياله معلومين اى



للعاقدين ليكون الاجر مقابلا لاجلته ولا يكونوا معلومين فكله  
اي له كل الاجر ونقل بن الكمال ان كانت لمؤنة نقل بنقصان  
عدهم فحسابه والا فكله اي له كل الاجر استاجر رجلا لايصال  
قطاي كتاب وزاد الى زيدان رده اي المكتوب والزاوية اي زيد  
او غيبته لا شيء له لانه تقضه بعوده كالحياطة اذا خاط ثم فشق في  
الحاينة استاجر ليذهب لموضع كذا ويدعو فلانا باجر مسمى فذهب  
للموضع فلم يجد فلانا وجب فان دفع القط الى ورثته في صورة  
الموت او من سلم اليه اذا حضر في صورة غيبته وجب الاجر بالانفا  
وهو نصف الاجر المسمى كذا في الدرر والعرض وتبعد المص ولكن تعقبه  
المحشون وعولوا على لزوم كل الاجر لكن في القهستاني عن النهاية  
انه ان شرط المحي بالحواب فنصفه والا فكله فليكن التوفيق وان  
وجده ولم يوصله اليه لم يجب له شيء لا انتفاء المعقود عليه وهو  
الاصال واختلف فيما لو منقذه متولى ارض الوقف اجرها بغير  
اجر المثل على المفتي به كما في البحر عن التلخيص وغيره ولذا حكم  
وصي باب كافي مجمع الفتاوى يفتي بالضان في غيب عقال الوقف  
ونصب منافعه وكذا يفتي بكل ما هو نفع للوقف وصيانة حقوق الله  
تعالى جاي قدسي مات الاجر عليه ديون مرفوعة العقد بعد تعجيل  
البدل فالمستاجر لو العين في يده ولو بعقد فاسد لاسباه احق  
بالمستاجر من غزائه حتى يستوفي الاجرة المعجلة الا انه لا يسقط  
الدين بهلاكه اي بهلاك هذا المستاجر لانه ليس برهن من كل وجه  
بخلاف رهن فانه مضمون باقل من قيمته ومن الدين كما سيحكي بابه  
مجمع فتاوى فشروع الزيادة في الاجرة من المستاجر تصح  
في المدة وبها وما الزيادة على المستاجر فان في المالك ولو لم يملك  
لم تقبل كما لو رخصت وان في الوقف فان الاجارة فاسدة اجزا  
الناظر بلا عرض على الاول لكن الاصل صحتها باجر المثل علما رعي رجل

نام اجر المثل  
 لا يجوز  
 ان يكون  
 له  
 ان يملك  
 ان يملك  
 ان يملك

انها بغبن فاحش فان اخبر القاضي بخبرها انها كذلك فسخها وقبل  
 الزيادة وان شهدوا وقت العقد انها باجر المثل والا فان  
 كانت اضارا وتعنتا لم تقبل وان كانت لزيادة اجر المثل فالتخا  
 قبولها ففسخها المتولى فان امتنع فالتقاضي ثم يوجرها من  
 زاد فان كانت دارا او خانوتا او ارضا فارغة عرضها على المستاجر  
 فان عرضها فهو احق ولزم مستلزيادة من وقت قبولها وان انكر  
 زيادة اجر المثل وارعى انها اضارا فلا بد من البرهان عليه وان  
 لم يقبلها اجرها المتولى وان كانت مزرعة لم تنفع اجارة بها لغير  
 صاحب المزرعة لكن تضم عليه لزيادة من وقتها وان كان بني او  
 غرس فان كان استاجرها مشاهرة فانها توجر لغيره اذا فرغ الشهر  
 ان لم يقبلها لان عقارها عند راس كل شهر والبناء تملكه الناظر  
 قيمته مستحق القلع للوقف ويصبر حتى يتخلص بناؤه وان كانت  
 المدة لم توجر لغيره وانما تضم عليه لزيادة كالزيادة وبها زرع  
 وما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد المتولى  
 فسخها وعليه الفتوى وما لم تفسخ كان على المستاجر للسمي سباه  
 معزيا للصغري قلت وظاهر قوله والبناء تملكه الناظر لانه  
 تملكه لجهة الوقف فمر ا على صاحبه وهذا لو الارض تنقص بالقطع  
 والاسطرطرساه كما في عامة الشروط منها البحر والمخ فيقول  
 عليها لانها الموضوعة لنقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى وفي  
 فتاوى مؤيد زاده من الوقف مغزيا للفصولين جانيق وقف  
 بني فيه ساكنه بلا اذن متوليها ان لم يضره فبعد رفعه وان ضره  
 المضيع ماله فليتر بصري ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم ياخذ  
 ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره اذا لا يملك على ذلك  
 السائح لا يملك رفعه ولو اصاب الجوار ان يجعلوا ذلك للوقف بين  
 لا يجاوز اقل القيمتين من روبا ومبنيافيه صح ولو حقا لاجر دين



رفع الامر للقاضي ليفسخ العقد وليس الاجران يفسخ بنفسه  
وعليه الفتوى وتجوز جعل الاجرة اقبالا وكرا وباقلا بما يتغابن  
فيه الناس لا بما يتغابن فتكون فاسدة فيوجز اجارة صحيحة  
اما من الاول ومن غيره باجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى به  
المستأجر انتهى وفي فتاوى المحنفين بينة للامثبات مقدمة  
وهي التي شهدت اولاً بان الاجرة اجرة المثل وقد اتصل بها القضا  
فلا تنقض قال به اجاب بغيره المذهب فيحفظ **باب**  
**ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها** اي في الاجارة  
تصح اجارة حائوت اي دكان ودار بالبيان ما يعمل فيها  
لعرفة للمتعارف والبيان من يسكنها فله ان يسكنها غرض  
باجارة وغيرها كما سيجي قوله ان يعمل فيها اي الحائوت والدار  
كل ما اراد فيتمدد ويربط دوابه ويكسر خطبه ويستجى بجداره  
ويتخذ بالوعة ان لم تضر ويطن برحى ليدوان ضربه يفتي  
قنية غير انه لا يسكن بالسنا للفاعل والمفعول **جداد اوقصاراً**  
**او طحاناً من غير رضى المالك او استراطة** ذلك في عقد الاجارة  
لانه يوهن البناء فتوقف على الرضا ولو اختلفا في الاستراطة  
فالقول للموخر كما لو انكر اصل العقد وان اقام البينة فالبينة  
بينه المستأجر لا ثباتها الزيادة خلاصة وفيها استأجر للقضا  
فله الحدادة ان اخذ ضررها ولو فعل ما ليس لزمه الاجر  
وان اهدم به البناء ضمنه ولا اجر لانها لا يجتمعان وله السكن  
بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها وكذا كل ما يختلف  
بالمستعمل يبطل التقيد لانه غير مفيد بخلاف ما يختلف  
به كما سيجي ولو اجر باكثر تصدق بالفضل الى في مسئلتين  
اذا اجرها بخلاف الجنس واصلح فيها شيئاً ولو اجرها من الموخر  
لا تصح وتنسخ الاجارة في الاصح بحسب معنينا المحقق وسيجي

تصح خلافه فتنبه وتصح اجارة ارض للزراعة مع بيان ما يزرع  
فيها او قال على ان ازرع فيها ما اشاء كالاتقاع المنازعة والافى  
فاسدة للحجالة وتنقلب صحيحة بزراعتها ويجب المسمى للمستأجر  
السرب والطريق ويزرع زرعين ربيعاً وخريفاً ولا يسكنه  
الزراعة للحال الاحتياجهما السقي وكثيراً ان امكنه الزراعة في مدة  
العقد جاز ولا لا وتامه في القنية اجرتها وهي مشغولة بزرع  
غيره ان كان بحق لا تجوز الاجارة لكن لو حصده وسلمها انقلب  
جائزة ما لم يستحصد الزرع فتجوز ويومر بالحصاد والتسليم به  
يفتي بزازية الا ان يوجرها مضاقاً الى المستقبل فتجوز مطلقاً  
وان كان الزرع بغير حق صح لا مكان التسليم به يجبره على قلعه  
ادراكاً ولا فتاوى قارى الهداية وفي الوهبانية تصح اجارة الدار  
المشغولة يعني ويومر بالتسليم وابتداء المدة من حين تسليمها  
وفي الاشباه استأجر مشغولة وفارغاً صح في الفارغ فقط وسيجي  
في المتفرقات وتصح اجارة ارض لبنا والغرس وسائر الانتفاعات  
كطبخ اجر وخزف ومقبلا ومرا حاشا حتى تلزم الاجرة بالتسليم  
اسكن زرعها ام لا بحسب فان مضت المدة قلعهما وسلمها فارغاً  
لعدم نهايتها الا ان يغرم له الموجد قيمته اي لبنا والغرس  
مقلوباً بان تقوم الارض بها وبدونها فيضمن ما بينهما اختيار  
وتملكه بالنصب عطف على غرضه لان فيه نظرها قال في البحر  
هذا الاستثناء من لزوم القلع على المستأجر فاراد ان  
لا يلزمه القلع لو رضى الموجد بدفع القيمة يكن ان كانت  
تنقص بملكها جبراً على المستأجر ولا فترضاؤه او رضى الموجد  
عطف على يغرم بتركه على البنا او الغرس **مقلوباً بان تقوم الارض**  
بها وبدونها فيضمن ما بينهما اختيار فيكون البنا والغرس لهذا  
والارض لهذا وهذا الترتيب ان باجر فاجارة والافاء اجارة



فلها ان يوجراهما التالت ويقتسم الاجر على قيمة الارض بلا  
بناء وعلى قيمة البناء بلا ارض فاخذ كل حصته تجتبي وفي وقف  
القنينة بنى في الدار المسئلة بلا اذن القيم ونزع البناء بضر الوقف  
بحسب القيمة على دفع قيمته للباقي الخ ولو استأجر ارض وقف وعمر  
فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فالمستأجر استبقاها  
باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر بالوقف كذا في القنينة قال في  
الحر وبهذا تعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا  
في اوقاف الخضان والرطوبة لعدم نهايتها كالشجر فيقلع بعد مدة  
المدة ثم المرار بالرطوبة ما يبقى صلبه في الارض ابدًا وانما يقطف ورتة  
وباع ارضه وما اذا كان له نهاية معلومة كما في الفحل والخمر  
والبادجان فينبغي ان يكون كالزراع يترك باجر المثل الى نهايته  
كذا حرره المصنف في حواشي الكفر وقواه بما في معاملة الخانة فليحفظ  
قلت لوله نهاية معلومة لكنها بعيدة طويلة كالقصبة فيكون  
كالسور كما في فتاوى ابن الحلبي فليحفظ والزراع يترك باجر المثل  
الى ارضه رعاية للجانبين لان له نهاية بخلاف موت احدهما  
قبل ارضه فانه يترك بالمسعى على حاله الى الحصاد وان انقضت  
الاجارة لان ابقاه على ما كان اتولى ما دامته باقية ما بعد ذلك  
فباجر المثل يلحق بالمستأجر المستعير فيترك الى ارضه باجر  
المثل وما الغاصب فيومر بالقلع مطلقا نظمه ثم المراد بقوام  
ترك الزرع باجر اي بقضاء او بعقد حتى لا يجب الاجر الا باحد  
كما في القنينة فليحفظ تصح اجارة الدابة للركوب والحمل والتو  
لبس لا تصح اجارة الدابة لجنبتها اي لان يجعلها جنبية من دابة  
ولا يركبها ولا تصح اجارها ايضا لاخلان يربطها على باب داره  
ليراها الناس فتقولوا له فرس او لاجل ان يدين بيته او جافوته  
بالتوب قد مر ان هذه منفعة غير مقصودة من العين والا

فسدت فلا اجر وكذا لو استأجر بيتا ليصلي فيه او طيبا ليشه  
او كتابا ولو شهرا ليقراه او مصحفا لشرح وبيانها وان لم يقدرها  
بركوب لا يسر ليس واركب من شاة وتعين اول ركوب لا يسر ولو لم  
يبين من يركبها فسدت للجهالة وتنقلت صحبة ركوبها وان قيد  
بركوب لا يسر فخالف ضمن اذا عطبت ولا اجر عليه وان سلم بخلاف  
خافوت تعد فيه حاد ملاحية بحسب الاجر اذ اسلم لانه لما اسلم  
تبين انه لم يخالف وانه ما لم يركب الدابة في الغاية لانه مع  
الضمان متمتع ومثله في الحكم كما يختلف بالاستعداد كالفسطاط  
وفيما لا يختلف به بطل تقييده به كما لو شرط سكنى واحد له ان  
يسكن غيره لما مر ان التقيد غير مفيد وان سمي نوعا وقدر  
ككربله حمل مثله واخف لا ضرر كالماله والاصل ان من استحق  
منفعة مقدرة بالعقد فاستوفها او مثله او ردها حاز ولو اكره  
لن يجر ومنه تحميل وزن البرقطين لا سعيه في الاصح ولو اردف من  
يستملك بنفسه وعطبت الدابة بضمن النصف ولا اعتبار  
للثقل لان الارضى غير موزون وهذا ان كانت الدابة تطبق  
عمل الاثنين والافال لكل بكل حال كما لو حمل الراكب على عاتقه  
فانه بضمن الكل وان كانت تطبق حملها للكونه في مكان واحد  
وان كان الرديف صغيرا لا يستمسك بضمن بقدر ثقله كحمله  
شاة اخر ولو من ملك صاحبها كولد الناقة لعدم الاذن وليس  
المراد ان الرجل يوزن بل ان يسأل هل الخبزة كمر يزيد ولو ركب على  
موضع الحمل ضمن الكامل ما وكذا لو لبس ثيابا كثيرة ولو ما لبسه  
الناس ضمن بقدر ما زاد مجتبي واذا هلك بعد بلوغ المقصد  
وجب جميع الاجر لركوبه بنفسه مع التضمن اي لنصف القيمة  
لركوب غيره ثم ان ضمن الراكب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع  
لو مستأجر من المستأجر والا لا قيد يكونها عطبت لانها لو سلمت







برجل في السوق لبيع متاعه فطلب منه اجرا فالعبرة لعادتهم  
وكذا لو دخل رجل في خانوته ليفعل له وفي الدار مرد دفع غلامه  
او ابنه لحايك مدة كذا ليعمله النسخ بشرط عليه كل شهر كذا جاز  
ولو لم يشترط فبعد النسخ طلب كل من المعلم والمولى اجرا  
من الاخر اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل وفيها استأجدراته  
الى موضع فجاوز بها الى اخر ثم عاد الى الاول فغطت ارضها مطلقا  
في الاصح كما في العارية وهو قولهما والله رجع الامام كما في جميع الفتاوى  
وفيه خوف المكارى فراجع واعاد العمل لجلد الاول لاجل ذلك وينبغي  
ان يجبر على الاعادة وفيه دفع ابريسا الى صباغ ليصبغه بكذا ثم  
قال لا تصبغه وردة على فلم يرده ثم قللك لضمان وفيه مثل ظهر  
الدين عن من استاجر رجلا ليعمل في الصنعة فلما خرج ترك المطر  
واقنع بسببه هاله الاجر قال لا استأجر دابة ليحملها كذا فمضت  
فحملها وذهبت هل يستكرى الرجوع بحصته قال لا ارضى بذلك استاجر  
رجل نبيذ الحيران عن الطحن لتوهين البناء وحكم القاض بنبذه  
هل تسقط حصته مدة المنع قال لا ما لم يمنع حسا من الطحن استاجر  
حما ساسنة فغرف مدة هل يجب كل الاجرة قال نعم تجب ما كان منفعا وفي  
الوهبانية ويسقط وقت العارة مثل ما لو ائذ بعض الدار فالهدم خرب  
وخالف في قدر العارة امر يقدم فيها قوله لا المهدم  
قلت ومفاده رجوع المستأجر عما ثبت على الموجد بحكم الامر  
الا في تفرد وبلوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار  
سقط كل اجر ولا تنسخ به ما لم يفسخها المستأجر بحضرة الموجد  
هو الاصح واذا ثبت لا خيار له وفي سكنى المسمى اما اجرة المثل  
او حصته العرصة فلا مانع من لزومها فتأمل وينبغي في فسخاها  
ما يفيد فتنبه استأجر عما وشرط حط اجرة شهرين للعطلة  
فان شرط قدر العطلة مع بزازية اجرة السجن والسجان

في زماننا يجب ان يكون على رب الدين خزانه الفتاوى انقضت  
مدة الاجارة ورب الدار غائب فيمكن المستأجر بعد ذلك سنة  
لا يلزمه الكراء هذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك  
لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يد امرأة لان المرأة لم  
تسكنها باجرة اجر دارم كل شهر فكل الفسخ عند تمام الشهر  
فلو غاب المستأجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومتاعه فيها  
لم يكن للاجر الفسخ مع المرأة لانها ليست بخصم والحيلة اجارة بها  
الاخر قبل تمام الاخر الشهر فاذا تم تنسخ الاولى فتنفذ الثانية فخرج  
منها المرأة وتسلم للثانية خاتمة **باب الاجارة الفاسدة**  
الفاسد من العقود ما كان مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما ليس  
مشروعا اصلا لا باصله ولا بوصفه وحكم الاول وهو الفاسد  
وجور اجر المثل بالاستعمال لو المسمى معلوما ابن كمال بخلاف الثاني  
وهو الباطل فانه لا اجر فيه بالاستعمال حقايق ولا تملك المنافع في  
الاجارة الفاسدة بالقبض بخلاف لبيع الفاسد فان المبيع يملك  
بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى لو قبضها المستأجر ليس له ان  
يوجرها ولو اجرها وجب جر المثل ولا يكون غاصبا ولا اول  
نقض الثانية بحرمها بالخلصة وفي الاشياء للاستأجر فاسد لو اجر  
صحى جاز ويسحق فساد الاجارة بالشرط المخالفة لمقتضى العقد  
فكل ما افسد البيع مما يفسدها كجهالة ما جورا واجرة او مدة  
او عمل وكسر طعمام عبد وعلف لابة ومرة دار ومغارها وعسر  
او خراج ومونة ردا شياه وتفسد ايضا بالسجوع بان يوجر نصيبا  
من داره او نصيبه من دار مشتركة من غير شركه او من احد شركيه  
انفع الرسايل وعما ديم في الفصل الثلاثين واخترت بالاصل عن  
الطاري فلا يفسد على الظاهر كان اجر الكل ثم فسخ في البعض  
او اجر الواحد فمات احدها او بالعكس وهو الحيلة في اجارة للشاع



كالوقضي بجوازها الا اذا اجر كل نصيبه او بعضه من شريكه او من احد  
شركته اتفق الرسائل وعاديه في الفصل الثلاثين فيجوز وجوازها  
بكل حال وعليه لفتوى زيلعي ومجزمه بالمعنى لكن رده العلامة  
قاسم في تصحيحه بان ما في المعنى ساذ مجهول لقابل فلا يعول  
عليه قلت وفي ابدا يعولوا جريشا محتمل القسمة فقسمة سلم  
حازلزو ال مانع ولوا بطلها الحاكم ثم قسم وسلم له بحج وتفسد  
بجهالة المسمى كله او بعضه كتسمية ثوب او دابة او مائة درهم  
على ان يرهبها المتاجر لصيرورة المرومة من الاجرة فيصير الاجر مجزوا  
وتفسد بعدم التسمية اصلا او بتسمية خيرا وخيرا فان  
فسدت بالاجزئين بجهالة المسمى وعدم التسمية وجب جبر المشكل  
يعني الوسط منه لا بالتمكين بل باستيفاء المنفعة حقيقة كما مر بالغيا  
ما بلغ لعدم ما يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى والاتفسد بها بالشرط  
او الشئوع مع العلم بالمسمى لم يزد اجدا المشكل على المسمى لرضاها  
به وينقص عنه لفساد التسمية واستثنى الزيلعي ما لو استاجر دارا  
على ان لا يسكنها ففسدت وتحتج بان سكنها اجرا للملك انما ما بلغ  
وحمل في الجرح على ما اذا جهل المسمى لكن ارجعه قاضي خان في  
شرح الجامع الى جهالة المسمى فافهم وعلى كل فلا استثناء فتنبه قلت  
وينبغي استثناء الوقف لان الواجب فيه اجر المثل بالغا ما بلغ  
فتأمل فان اجر داره تفريع على جهالة المسمى به بعد مجهول ففسد  
مدة ولم يرفع فعلية المدة اجر المثل بالغا ما بلغ وتفسد في  
الباق من المدة اجر حاقا نوتا كل شهر وكذا صح في واحد فقط وفسد  
في الباقي لجهالة المدة والاصل انه متى دخل كل قنما لا يعرف منها  
تعيين اذ ناه واذ اتم الشهر فلكل فسحها بشرط حضور الآخر  
لانها العقد الصحيح وفي كل شهر سكن في اوله هو الليلة الاولى  
ويومها عسرا وبه يفتي صح العقد فيه ايضا وليس له جبر اخرجه

حتى يتقضى لا بعد زكوا لوعجل جرة شهرين فاكثرت لكونه كالمسمى  
زيلعي الا ان يسمى كل اى جملة شهر معلومة فيصح لزوال المانع  
تكونه كالمسمى يلغي واذا اجرها سنة بكذا صح وان لم يسلم اجر كل  
شهر وتقسيم سنوته واول المدة ما سمي ان سمي في الوقت العقد فان  
كان العقد حين يهلك بضم ففتح اى يتصر باللال والمراد اليوم الاول  
من الشهر سمي عشر الاهلة والا فالايام كل شهر ثلاثون وقالا يتسم  
الاول بالايام والباقي بالاهلة استاجر عبد باجر معلوم وبطعام لم  
يجز جهالة بعض الاجر كما مر وجازا جارة الحمام لانه عليه الصلاة والسلام  
دخل حمام الحنفية والحرف وقال عليه الصلاة والسلام ما رآه المؤمنون  
حسنا فهو عند الله حسن قلت والمهروف وقفه على ابن مسعود  
كما ذكره ابن حجر جاز بناؤه للرجال والنساء هو الصحيح للحاجة بل  
حاجتهم اكثر لكثرة اسباب غتساليهن وكراهة غتسالهن على  
ما فيه كشف عورة ويلغى في حمامات النساء ويكره لها دخول  
الحمام في قول وقيل الا ترىضة او نفسا والمعتدان لا كراهة مطلقا  
قلت وفي زماننا لا شك في الكراهة لتحقيق كشف العورة وقد  
في النفقة والحج ام لانه عليه الصلاة والسلام احتجم واعطى اجرته  
وحديث النبي عن كسبه منسوخ والظاهر بكسبه من الرضعة في  
باجر معين لشعاعل الناس بخلاف بقية الحيوانات لعدم التعار  
وكذا بطعامها وكسوتها ولها الوسط وهذا عند الامام كجبان  
العادة بالتوسعة على الظرف نفقة على الولد والزوجة ان يطاها  
خلافا لما لا في بيت المستاجر لانه ملكه فلا يدخله الا باذنه  
والزوج له نكاح ظاهر اى معلوم بغير الاقرار فسحها مطلقا  
شأنها اجازتها ولا في الاصح ولو غير ظاهر بان علم باقرارها  
ينسخها لان قولها لا يقبل في حق المستاجر والمستاجر فسحها  
كسبها ومرضها ونجورها فخورا بينا ونحو ذلك من الاعذار لا يفرها



لانه لا يضرب بالصبي ولو مات بالصبي والظن ان تقضت الاجارة ولو  
مات ابوه لا وعليها غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه ودهنه  
بفتح الدال ي طلبه بالدهن للعرف وهو معتبر فيما لا يضرب فيه لا يلزمها  
من شئ من ذلك وما ذكره محمد بن ان الدهن والريحان عليها  
فعادة اهل الكوفة وهو اي عنه واجرة عليها على ابيد ان لم يكن له  
للصغير مال لا يقع ماله لانها كالنفقة فاذا ارضعته بلبن ساة  
او غلته بطعام ومضت لمدة لا اجر لها لان الصحيح ان المعقود  
عليه هو الارضاع والتربية لا اللبن والتغذية عناية بخلاف ما لو  
دفعته الى خادمتها حتى ارضعته واستأجرت من ارضعته حتى  
تستحق الاجرة الا اذا شرط ارضاعها على الاصح شربها الى عن  
الاخيرة ولو اجرت نفسها لذلك لقوم اخرين ولم يعلم الاولون  
فارضعتهما وفرغت لثمت ولها الاجرة كما لا على الفريقين تشبهها  
بالاجير الخالص والمسترك وتما مضي العناية لانها اجارة لعصب  
التيس وهو ترويه على الاناث ولا لاجل المعاصي مثل الغنا والنوح  
والملامى ولو اخذ بلا شرط يباح ولا لاجل الطاعات مثل الاذان  
والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه ويفتي اليوم بصحة تعليم  
القرآن والفقه والامامة والاذان ويجبر المستأجر على دفع  
ما قبل فجب المسمى بعقد واجرا للمثل اذا لم يذكر مدة شرح  
وهي انية من الشركة ويجبس بده يفتي ويجبر على دفع الخلق  
المرسومة هي ما يهدى للمعلم على راس بعض السور سميت بها  
لان العادة اهدا الى الاولى ولقد دفع غز لا اخر ليسجد له بنصف  
اي بنصف الغز لا واستأجر بغيره لاجل طعامه ببعضه او لو  
ليطحن به ببعض دقيقه فسدت في ذلك لانه استأجره بخلاف  
من عمله والاصل في ذلك نهية عليه الصلاة والسلام عن قفيز الطحان  
وقد مناه في بيع الوفا والخيلة ان يفرز الاجرا ولا ويسمى قفيزا

بالاعيين ثم يعطيه قفيزا بالاعيين منه فيجوز ولو استأجره  
ليعمل له نصف هذا الطعام بنصفه الاخر لا اجر له اصلا الصيغة  
شريكة وما استشكله الزيلعي جاب عنه المص قال وصرحوا بان  
دلالة النص لا عموم لها فلا يخص منها شئ بالعرف كما زعم  
مشايخ بلخ او استأجر خبازا ليخبز له كذا كقفيز دقيق اليوم بدهم  
فسد عند الامام لجمعه بين العمل والوقت ولا ترجع لاحدها فينفق  
للمنازعة حتى لو قال في اليوم او على ان تفرغ منه اليوم جازت اجماعا  
او ارضا بشرط ان يتبينها اي تحريتها مرتين او يكرى نهارها العطا  
او يسرقها البقاء ان هذه الافعال كرت لارض فلو لم يبق لم تفسد  
او بشرط ان يزرعها بذر عا راضا خري لما يحج ان الجنس بانقراض  
بحرم النساء وقوله فسدت جواب لسبب وهو قوله ولو دفع  
الحج وصحت لو استأجره على ان يكرىها ويزرعها او يسقيها ويزرعها  
لانه شرط يقتضيه العقد ولو استأجره لاجل طعام مشترك بينهما  
فلا اجر له لانه لا يعمل شئ بالشركة الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق  
الاجر كراهن استأجر الرهن من المير من فانه لا اجر له لنفعه بملكه  
وفي جواب الفتاوي لو استأجرها ما فدخل الموجد مع بعض  
اصدقائه الحمام لاجر عليه لا يستحق بعض المعقود عليه وهو  
منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شئ من الاجرة لانه ليس بمعلوم  
استأجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها واي شئ يزرعها فسد  
الا ان يعمر بخلاف ذلك لموقعه على السكنى كما مر واذا فسدت  
فزرعها فمضى الاجل عاد صححا فله المسمى استحسانا وكذا  
لو لم يضمن الاجل لارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد قلت  
فلو حذف قوله فمضى الاجل كفاضي خات في شرح الجامع لكان  
اولى وان استأجره الى بغداد ولم يسم حمله فله المعتاد  
فهذا الحمام لم يضمن لفساد الاجارة فالعين امانة طاف في الصحفة



فان بلغ فله المسمى لما مر في الزراعة فان تنازعا قبل الزرع في مسألة الزرا<sup>عة</sup>  
او الحقل في مسئلتنا فسخت الاجارة دفعا للفساد لقيامه بعد  
استأجر دابة ثم حجب الاجارة في بعض الطريق وجب عليه اجزا ما ركب  
قبل الانكار ولا يجب له بعدة عند أبي يوسف لانه بالجحور صار غاصبا  
ولا حرج والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى من كان له لا قول  
للإمام وفي الإشباه قصر التوب للجحور فان قبله فله الاجر والا لا  
وكذا الصباغ والنساج اجارة المنفعة بالمنفعة يجوز اذا اختلفا  
جنسا كالاستجار سكني دار بزراعة ارض واذا اختلفا لا يجوز كاجارة  
السكني بالسكني واللبس باللبس والركوب بالركوب وخوذه كركوبه  
ان الجنس بانفراده يحرم النساء فيجب اجر المثل باستفاء النفع كما مر  
العقد استأجره ليصيده او يحطط فان وقت لذكر وقتا جاز ذلك  
والا لا ولولم يوقت وعين الخطب فسد الا اذا عين الخطب وهو الخطب  
ملكه فيجوز مجتبي وبه يفتي صيرفيه شروع استأجر امرأته  
لتخبز له خبزا الا كل لم تجز ولبيع جاز صيرفيه اجرت دارها الزوجها  
فسكنها فلا اجرة خائنه واسباه قلت لكن في حاشيته بتوفير  
البصائر عن المضمرات مذهبنا للكبرى قال قاضي خان هنا الفتوى  
على الصحة لتبعتهما في السكني وجاز اجارة الماسطة لتزوين  
العروس ان ذكر العمل والمدة بزازية وجاز اجارة القناة والنهر مع  
الباب به يفتي لعموم البلوى مضمرات **باب ضمان الاجرة**  
الاجرة على ضربين مشترك وخاص فالاول من يعمل لواحد كالحياط  
وخوذه او يعمل له عملا غير مؤقت كان استأجره الحياط في بيته  
غير مقيد بمدة كان اجيرا مستبرا وان لم يعمل لغيره او مؤقتا بالا  
تخصيص كان استأجره لغيره لغيره شهر ابد رهنه كان مشتركا الا  
ان يقول لا تزعي غنم غنمي ويستضع وفي جوفه الفتاوى استأجر  
حايكا لينسج ثوبا ثم اجر الحايك نفسه من اخر النسيج صح كلا

العقد من لان للعقد عليه العمل بالمنفعة ولا يستحق المسمى الا جرت  
يعمل كالتصاير وخوذه كفتال وصال وملاح ودلال وله خيار الرؤية  
في كل عمل يختلف باختلاف المحل مجتبي ولا يضمن ادميا مطلقا ولا  
متاعا هلك بالاعمال وقيل يصالح على نصف قيمته ويجبر عليه واجره  
بحسب ما به ان ضمنه في مكان كسره والحجام وخوذه ان جاوز المعتاد  
ضمن الزيادة ما لم يهلك فيضمن نصف دية النفس ففي قطع الختان  
الحسنة الدية ان بري ونصفها ان مات لموته بفعل من مازون فيه  
وعنه مازون ولا يضمن ما هلك فيه وان شرط عليه الضمان لا يشترط  
الضمان باطل كالمودع وبه كما في عامة المعتمرات وبه جزم اصحاب  
المتون فكان هو المذهب خلافا للاسباه وافتي المتأخرون بالصحة  
على نصف القيمة وقيل ان الاجير مصلحا لا يضمن وان بخلافه يضمن  
وان مستورا فحال يومر بالصحة على نصف القيمة وقيل ان  
الاجير مصلحا لا يضمن وان بخلافه يضمن وان مستورا فحال يومر  
بالصحة عمادية قلت وهل يجبر عليه حري في توفير البصائر نعم كمن  
تمت مدته في وسط البحر او البرية تبقى الاجارة بالحجر ويضمن ما هلك  
بعمله كتخنيق التوب من دقه وزلق الحمال وغرق السفينة من مدة  
جاوز المعتاد ادميا بخلاف الحجام وخوذه كما ياتي عمادية والفرق في  
الدرر وغيرها على خلاف ما بحسبه صدر الشريعة فتأمل لكن  
قوي القسستان في قول صدر الشريعة فتنبه وفي المنية هذا اذا  
ليكن رب المتاع او وكيله في السفينة فان كان لا يضمن اذا  
لم يتجاوز المعتاد لانه محل العمل غير مسلم اليه وفيها عمل رب  
المتاع متاعه على الدابة وركبها فساقتها المكاري فعثرت وفسد  
المتاع لا يضمن اجماعا قلت وقد مناعنا عن الاسباه معزيا  
لذي يلعن ان الوردية باجر مضمونة فليحفظ ولا يضمن به بني  
ادم مطلقا من غرق في السفينة او سقط من الدابة وان



كان بسوقه او فوده لان الارضى لا يضمن بالعقد بل بالجناية  
ولاجنبية لاذن وان انكسر ذلك في الطريق ان شاء المالك ضمن  
الحال فتمتد في مكان حمل ولا اجرا وفي موضع الكسر واجره بحسبه  
وهذا لو انكسر بصدقه والابان رحمه الناس فانكسر فلا ضمان  
خلافهما ولا ضمان على حمام وبراع اي يطار وفصا لم يجاوز  
الموضع المعتاد فان جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها اذ المالك  
المجنى عليه وان هلك ضمن بنصف دية النفس لتلفها بما زوت  
فيه وغيره اذون فيه فيتنصف ثم فرع عليه بقوله فلو قطع الخنا  
الحسنة وبرى المقطوع يجب عليه دية كاملة لانه لما برى كان  
عليه ضمان الحسنة وهي عضو كامل كاللسان وان مات فالواجب  
عليه نصفها لخصول تلف النفس بفعل واحد ما زوت فيه وهو قطع  
الجلدة والآخر غير ما زوت فيه وهو قطع الحسنة فيضمن النصف ولو  
شرط على الحمام وكفه العمل على وجه لا يسري لا يصح لانه ليس في  
وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عمارية وفيها سئل  
صاحب المحيط عن فساد قال له ثلاث ام افصدني ففصد ففسدا  
معتادا فأت بسببه قال يجب دية الى وقمة العبد على عاقلة  
الفصاد لانه خطأ وسأل عن من فصد كائنا وتذكر حتى مات  
من السيلان قال يجب القصاص والثاني وهو الاجر الخاص  
ويسمى جبر واحد وهو من يعمل لواحدا لا موقفا بالتخصيص  
ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استقر  
شهر الخدم او شهر الرعي الغنم المسمى جبر مستبى بخلاف مالو  
آخر المدة بان استاجره للرعي شهرا حيث يكون مشتركا  
الا اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يرعى غيره فيكون خاصا  
وتحقيقه في الدرر وليس الخاص ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من  
اجره بقدر ما عمل وقتا وفي الموازل ان هلك في مدة نصف الغنم والتم

من نصفه فله الاجرة كاملة مادام يرعى منها شيئا لما مر ان المعقود  
عليه تسليم نفسه جوهرا وظاهرا لتعجيل بقاء الاجرة لئلا يهلكها  
وبه صرح في العمارية ولا يضمن ما هلك في يده او بعلمه كتحريق الثوب  
من دقه الا اذا اتهم بالفساد فيضمن كالمودع ثم فرع على هذا الاصل  
بقوله فلا ضمان على ظئر في صبي ضاع في يدها او سرق ما عليه من  
الحلى لكونها احبر وحده وكذا لا ضمان على حارس السوق وحافظ الخنا  
وصح ترديدا لاجر بالترديد في العمل كان خطبة فارسية فبدرهم  
او روميا فبدرهمين ونزهاة في الاول كذا بخط المصنف ملحقا ولم  
يشرحه ويستظهر قال شيخنا الرملي ومعناه يجوز في اليوم  
الاول دون الثاني كان خطبة اليوم فبدرهم وعذا فنصفه ومكانه  
كان سكنت هذا فبدرهم وعذا فنصفه ومكانه كان سكنت  
هذه فبدرهم وهذه فبدرهمين والعامل كان سكنت عطارا فبدرهم  
او حدا فبدرهمين والمسافة كان ذهبت للكوفة فبدرهمين  
او للبصرة فبدرهمين والحمل كان حملت شغلا فبدرهمين وبرا فبدرهمين  
وكذا لو خيرهم بين ثلاثة اشياء ولو كان اربعة لم يحسن كما في البيع ويجب  
اجرا ما وجد الا في تخيير الزمان فيجوز طئنه في الاول ما سمي وفي العذر  
اجرا مثل لا يزار على درهم ولو خاطبه بعد عذلا يزار على نصف  
درهم وفيه خلافتا بنى المستاجر تنويلا او دكانا عمارا لدرهم  
او كائنا في الدار المستاجرة واحرق بعض بيوت الحيران او  
الدار لا ضمان عليه مطلقا سواء بنى بادن رب الدار ولا الا ان يجاوز  
ما يصنعه الناس في وضعه وايقاد نار لا يوقد مثلها في التنوير  
والكائنون استاجروا حمارا فضل عن الطريق ان علم انه لا يجد بعد  
الطلب لا يضمن كذا فرع من طبيعة ساة فيناف على الباقي الهلاك  
ان تبغها لانه انما ترك الحفظا بعد رفا لا يضمن كدفع الودعة



حالة الغريق وقال ان كان الراعي مستر كاضن والا لو خلط  
الغنم ان امكنه التمييز لا يضمن والقول له في تعيين الدواب  
بانها افلان وان لم يكن ضمن قيمتها يوم الخلط والقول له في  
قدر القيمة عما دية وليس للراعي ان يترى على شيء منها بلا  
اذن ربها فان فعل فقطعت ضمن وان ترى بلا فعل فلا  
ضمن جوفه ولا يسافر بعبد استاجر له الخدمة لمشتقة الا بشرط  
لان الشرط املك عليك ملك وكذا لو عرف بالسفر لان المعروف  
كالمستروط بخلاف لعبد الموصى بخدمته فان له ان يسافر به  
مطلقا لان موته عليه ولو سافر المستاجر به فهلك ضمن قيمته  
لانه غاصب ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر والضمان لا يجتمعان  
وعند الشافعي له اجر المثل ولا يسترد مستاجر من عبدا او  
صبي محجورا جارا فعه اليه لاجل عمله لعوده فاعيد الفداء  
صححة استحسانا ولا يضمن غاصب عبدا اكل الغاصب  
من اجره الذي جره العبد نفسه به لعدم تقويمه عندا في حصة  
كما لا يضمن اتفاقا لواجبه الغاصب لان الاجر له لا المالك  
وجاز للعبد قبضها لو اجر نفسه لواجبه المولى لا بوجوب كاله  
لانه اعاقذ عنانية فلو وجدها مولاة قائدة في يد اخذها لبقاء  
ملكه كمنسوق بعد القطع استاجر عبدا شهرين شهرين اربعة  
وشهر خمسة صح على الترتيب المذكور حتى لو عمل في الاول فقط  
فله اربعة وبالعكس خمسة اختلفا الاجر والمستاجر في ابا ق  
العبدا ومرضه او جري ماء الرحي حكم الحال فيكون القول هو  
من شهد له الحال مع يمينه كما حكم الحال لو باع شيء فيه ثمر  
واختلفا في بيعه اي الثمر معها اي الشيء فالقول قول من  
في يده الثمر والاصل ان القول من يشهد له الظاهر في الخلاصة

انقطع ماء الرحي سقط من الاجر بحسابه ولو عار عادت ولو اختلفا  
في قدر الانقطاع فالقول للمستاجر ولو في نفسه حكم الحال والقول  
قول رب الثوب يمينه في القبيص والقباء والحجرة والصفر وكذا  
في الاجر وعدمه قال ابو يوسف ان كان الصانع معاملا له فله الاجر  
والا وقيل لا وقال محمد بن كات الصانع معروفا بهذه الصنعة  
بالاجر وقيام حاله بها اي بهذه الصنعة كان القول قوله بشهادة  
الظاهر والافلا وبه يفتي زلمي وهذا بعد العمل ما قبله في مخالفا  
اختياره في شروع فعل الاخير في كل الصناعات يضاف لاستازة  
فما تلفه يضمنه الاستاذ اختياره يعني ما لم يتعد فيضمنه كعمارة  
وفي الاشياء اربع نازل الخات وداخل الحمام وساكن المعدل لا يستغلا  
الفصيص لم يصدق ولا اجر واجب قلت فكذا مال اليتيم على المفتي  
به فتنبه وفيها الاجرة للارض كالخراج على المعتمد فاذا استاجر  
للزراعة فاصطلم الزرع افة وجب مثلهما قبل الاصطلام وسقط  
ما بعده قلت وهو ما اعتمدته في الولو الجيد لكن جزم في الخاتبة  
برواية عدم سقوط شيء حيث قال صاب الزرع افة فهلك  
او غرق ولم ينبت لنزما لاجر لانه قد نزع ولو غرقت قبل ان  
يزرع فلا اجر عليه **باب فسخ الاجارة فسخ**  
بالقضا او الرضا بخيار شرط وروية كالبيع فلا فالشافعي  
وخياره عيب قبل العقد او بعده بعد القبض وقبله يفتي  
النفق به صفة عيب كخراب الدار وانقطاع ماء الرحي وانقطاع  
ماء الارض وكذا لو كانت تسقي بها فانقطع المطر فلا اجر  
خاتمة اي وان لم تنفسخ على الاصح كما مر في الجورة لو جاز  
من الماء ما يزرع بعضها فالمستاجر بالخيار ان شاء فسخ  
الاجارة كلها او ترك ودفع بحساب ما روي منها وفي  
الولو الجيد لو استاجرها بغير شرط فانقطع ماء الزرع على وجه



لا يرجي فله الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرجي منه المستقي فالاجر  
واخت وفيه لسان الحكم استأجرهما ما في قرية ففزعوا ورجل  
سقط الاجر عنه وان نفر بعض الناس لا يسقط الاجر ويخل عطف  
على يفتوت به اي بالنفع بحيث ينتفع به في الجملة كمرض العبد و  
الدابة اي فرجتها وسقوط حايطة في الدارين دار وفي الشئين لو  
انقطع ماء الرحي والبيت ما ينتفع به لغير الطين فعليه من الاجر  
بخصته لبقاء بعض الحقود عليه فاذا استوفاه لزمته خصته فان لم  
يخل العيب به او ازاله الموجد او انتفع بالخل سقط خياره لزوال  
السبب وعمارة الدار المستأجرة وقطعها واصلاح المزاق ما  
كان من بناء على رب الدار وكذا كل ما يخل بالسكن فان ابي صاحبها  
ان يفعل كان المستأجر ان يخرج منها الا ان يكون المستأجر استأجرها  
وهي كذلك وقد رآها الرضا بالعبث واصلاح بر الماء والبالوعة  
والمخرج على صاحب الدار لكن لا يجبر عليه لانه لا يجبر على اصلاح ملكه  
فان فعله المستأجر فهو متبرع وله ان يخرج ان ابي بها خائنة  
اي لا اذا رآها كما مروى في الجوهرة وله ان ينفرد بالفسخ بلا انقضا  
ولو استأجر دارين فسقطت او تعيبت احدها فله تركها لو  
عقد عليها صفقة قلت وفي حاشية الاشياء مهن بالذم  
ان العذر ظاهر لا ينفرد وان مشتبه لا ينفرد وهو الاصح وبعد  
عطف على خيار شرط ضرر لم يستحق بالعقد ان يبقى له قبل  
كما في سكون ضرر استوجر لقلعه وموت عمر من واختلاعهما  
استوجر طباخ لطبخ وليمتها وبعد لزوم دين سوا كان ثابتا  
ببيان من الناس وبيان اي بينة او اقرار والحال الامال له  
غيره اي المستأجر لانه يحسن به فيقتضيه الا اذا كانت الاحدية  
المعجلة تستغرق قيمتها اشياء وبعد فلا من مستأجر دار كان  
لنتح وبعد فلا من خياط يعمل بالذم لا يبراته استأجر عبدا

ليخط فترك عمله وبعد ربه استكري دابة من سفر ولو في نصف  
طريقه فله نصف الاجر ان استويا صهوة وسهولة ولا يفقد  
شرح وهبانية وخائنة بخلاف بدل المكارى فانه ليس بعذر اذا  
مكنه ارسال جيره وفي الملتقى ولو مرض فهو عذر في رواية الكرخي  
دون رواية الاصل قلت وبالاولي يفتي ثم قال ولو استأجر  
دكانا لعمل الخياطة فتركه لعمل اخر فعذر وكذا لو استأجر  
عقارا ثم اراد السفر انتهى وفي القهستان في سفر مستأجر  
دار للسكنى عذر دون سفر متوقفا جرحا ولو اختلفا بالقول  
للمستأجر فيجلف بانه غرم على السفر وفي الاول الجية تحوله من  
صنعة الى غيرها عذر وان لم يفسح حيث لم يكن ان يتعاطاها  
فيه وفي الاشياء لا يلزم المكارى لذهاب معها ولا ارسال غلام  
وانما يجب الاخر بخليتها بخلاف ترك خياطة مستأجر عذر ليخط  
ليعمل متعلق بترك في الصرف لا مكان الجمع وبخلاف بيع ما جره  
فانه ايضا ليس بعذر بدون حقوق دين كما مروى بوقف بيعه الى  
انقضاء مدتها فهو المختار لكن لو قضى بجوازه نفذ وتامه في شرح  
الوهبانية وفيه معزى بالخائنة لوباع الاجر المستأجر فاراد المستأجر  
ان يفسخ بيعة لا يملكه هو الصحيح ولو باع الراهن الرهن للمرتهن  
فسخه وتنفخ بالاجابة الى الفسخ بموت احد العاقدين عندنا  
لا يجفونه مطلقا عقدها لنفسه الا لضرورة كموث في طريق مكة  
ولا حاكم في الطريق فتبقى مكة فيرفع الامر الى القاضي ليفعل المصلح  
فيوجرها لو امينا او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الايات  
برهن على دفعها وتقبل البينة ههنا لا خصم لانه يريد الاخذ من  
من ساق في يده اشياء وفي الخائنة استأجر دارا او عامسا او رضا  
فسكن شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني ان معدا الاستعمال  
نعم والا لا وبه يفتي قلت فكذا الوقف ومال البيت وكذا



لوتقاضاه المالك وطالبه بالاجر فمكن يلزمه الاجر يسكنه بعده  
ولو سكن المستاجر بعد موت المورث هل يلزمه ذلك قيل نعم لمضيه  
على الاجارة وقيل هو كالمسالة الاولى وينبغي ان لا يظهر الانفساخ  
هنا ما لم يطالب الوارث بالتفريق او بالتزام اخراجه ولو معدا  
للاستقلال لانه فصل مجتهد فيه وهل يلزم المسمى واجرا المثل  
ظاهر القينة الثاني وتامر في شرح الوهبانية وفي المسئلة مات  
احدها والتزم بقرع بقل بقي العقد بالمسمى حتى يدرك وبعد المدة باجر  
المثل وفي جامع الفصولين لو رضى المورث وهو كبير بقا الاجارة  
ورضى به المستاجر جازا انتهى اي فيجعل المرضا بالبقا ان ساعد  
اي تجوزها بالمقاضي فاملة وفي حاشية الاسماء المستاجر والمورث  
والشترى الحق بالعين من سائر العزم والعقد صحيح ولو فاسدا  
فاسوة العزم فليحفظ فان عقدها لغيره لا تنفسخ كوكيل اي  
بالاجارة ولما الوكيل بالاستيجار اذا مات جطل الاجارة لان  
التوكيل بالاستيجار وكيل بشر المانع فصار كالتوكيل بشرا  
الامان فيصير مستاجر نفسه ثم يصير موقرا للموكل فهو معني  
قولنا ان التوكيل بالاستيجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة  
قلت ومثله في شرح الجمع والبرازية والعمادية ثم قال المص  
قلت هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي من ان المالك يثبت  
للوكيل ثم ينتقل الى الموكل وما على ما قاله ابو ظاهر من انه يثبت  
للموكل ابتداء وبه جزم في الكفر وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم والله  
اعلم انتهى قلت وتعقب شحنا بانه غير مستقيم على ما ذكره  
الكرخي ايضا لاتفاقهم على عدم عتق قريب لو كسب المالك ملكا غير  
مستقر والموجب للعق والفساد المالك المستقر ثم قال والحاصل  
ان الاصح ان الاجارة لا تنفسخ بموت المستاجر والنقلية مستفيض  
استفي والله اعلم وصي وادب وحيد وقاض ومتولي الوقف الا اذا

لان متولي وقف خاص به وجميع غلته له كما في وقف الاشياء معا  
للوهبانية قال واطلاق المتون بخلافه قلت وباطلاق المتون  
افتي قاري الهداية فكان هو المذهب المعتمد قاله المصنف في حاشيته  
على الاسماء ولذا قال في الاسماء بعد اربع ورقي لا تنفسخ الاجارة  
بموت موقر الوقف الا في مسلتين ما اذا اجرها الوقف ثم ارتد  
ثم مات لبطان الوقف برده وفيما اذا اجرارضه ثم وقفها على  
معين ثم مات تنفسخ وفي وقف فتاوي ابن نجيم سئل اذا اجر الناطق  
ثم مات فاجاب لا تنفسخ الاجارة في الوقف بموت الموقر والمستأجر  
كذا رايت في عدة نسخ كثر مخالفا لما في اجارة فتاوي قاري الهداية  
فتنفسخ وفيها ايضا لا تنفسخ بموت المتولي ولو الغلة له بمقدرة ثبته  
وفي الفيض الواقف لو اجر الوقف بنفسه ثم مات ففي الاستقنا  
لا يتطل ان اجر لغيره ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم عزل  
القاضي والمتولي كالموت فلا تنفسخ وتنفسخ ايضا بموت احد  
مستأجرين او موقرين في حصته اي حصته الميث لو عقدها لنفسه  
فقط وبقيت في حصته البحر في وقف الاشياء تخلية البعيد  
باطلة فلما استاجر قرية وهو بالمصر لم تصح تخليتها على الاصح  
فيذبح للمتولي ان يذهب للقرية مع المستاجر وغيره فيحالي بينه  
وبينها او يرسل وكيله او رسوله احياء المالك الوقف فليحفظ  
قلت لكن نقل محشها ابن المصنف في زواجر الجواهر عن بيع  
فتاوي قاري الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب  
اليها قال دخول فيها كان قابضا والا فلا فتنبه مسائل شني  
احرق حصا يد اي بقايا اصول قصب محصور في ارض مستاجر  
او مستعارة ومثله ارض بيت المال للمعدة لحق القوافل والرحال  
وسرى الدواب وطرح الحصان قلت وحاصله انه ان لم يكن  
لحق الانتفاع في الارض يضمن ما احرق في مكانه بنفس الوقف



لما نقلته الريح على ما علمه الفتوى قاله شيخنا فاحترق شيء من أرض  
غيره لم يضمن لأنه تسبب لا مباشرة ان لم تضرب الريح فلو كانت  
مضربة ضمن لأنه يعلم أنها لا تستقر في أرضه فيكون ماسرا وكذا  
كل موضع كان للواضع حق الموضع فيه أي في ذلك الموضع لا يضمن على كل  
حال إذا تلف بذلك الموضع شيء سوا تلف به وهو في مكانه  
او بعد ما زال عنه بخلاف ما إذا لم يكن للواضع فيه حق الموضع  
حيث يضمن الواضع إذا تلف به شيء وهو في مكانه وكذا بعد  
ما زال المنزل كوضع جرة في الطريق ثم اخذتم اخري فتدحرجت  
فانكسرت ضمن كل جرة صاحبه وإن زال بمنزل كريح وسيل  
لا يضمن الواضع هذا هو الأصل في هذه المسائل كما حققته في  
الخاتمة ثم فرغ عليه بقوله فلو وضع جرة في الطريق فاحترق  
بذلك شيء ضمن لتعدي به بالوضع وكذا يضمن في كل موضع  
ليس له فيه حق الموضع وإذا أذا هبت بغيره بالوضع الريح فلا ضمان  
لتسحقها فعلة وكذا لو خرج السيل إلى وجه يفتي خائفة  
ولو أخرج الحداد من الكير في مكانه ثم مضى بمطرفة فخرج السيل  
إلى الطريق واحترق شيء ضمن ولو لم يضربه وأخرج الريح لا  
يضمن سقي أرضه سقيا لا تحتل فتعدي الماء إلى أرض جارة  
فأفسدتها ضمن لأنه مباشر لا متسبب فعلة ضا ط أو صباغ  
في حائوته من يطرح عليه العمان النصف سوا اتحاد العمل ما خلت  
كحناط مع قصاصه استحسانا لأنه شركة الصانع كما استيجار  
جمل ليجل عليه محلا أو واكبين إلى مكة وله الحمل المعتاد وروى  
وكذا إذا لم ير الطراحة والخاف وفيه ولو تكاري إلى مكة  
أبلا مسماة بغير عيانها جاز ويجعل المعقود عليه عملا في زمرة المتكاري  
والأبل الله وجهاتها لا تنفسد قلت فما فعله الحاج من  
الإجارة للحمل والركوب إلى مكة بلا تعيين الأبل صحيح والله أعلم

استأجر جمل الحمل مقدار من الزاد فاكل منه رد عوضه من زاد  
وخوفه قال الغاصب له رد فرغها والإجارة فاجبرها كل شهر بكذا  
فلم يفرغ وجب على الغاصب للمسمى أن يسكنه رضا إلا إذا انكر  
الغاصب ملكه وإن أثبتته بيئته لأنه إذا انكره لم يكن راضيا بالإجارة  
أو أقر عطف على نكره أي بملكه ولكن لم يرض بالأجرة لأنه صرح  
بعلم الرضا في الإجارة السكوت في الإجارة رضى وقبول  
فلو قال الساكن أسكن بكذا أو لا فانتقل وقال لراعي لا أرضي  
بالمسمى بل بكذا فسكت لزم ما سمي بقي لو سكت ثم لما طالبه  
قال لم اسمع كالأملك هل يصدقان به ضم نعمة والأعمال  
بالظاهر استأجران بوجرد المجر بعد قبضه أو قبله من غير  
موجبه وأما من موجه فلا يجوز أن تخلل ثالث به يفتي المرقوم  
تملك المالك وهل تبطل الإجارة لما لا يصح له أو هبائه  
قلت وصحح قاضي خان وغيره وفي المضدرات وعليه  
الفتوى وقد منعت الجرح من الجرح الأصح نعم واقره  
المصنعة وتقل هنا عن الخلاصة ما يفيد أنه إن قبضه منه بعد  
ما استأجر بطلت ولا أقلين التوفيق فتأمل وهل تسقط  
الأجرة مادام في يد الموجه خلاف مبسوط في شرح الوهبانية وكذا  
باستيجار عقار ففعل الوكيل قبض ولم يسلمها أي لم يسلم الوكيل  
العين الموجهة إليه أي إلى الموكل حتى مضت المدة فالأجر على الوكيل  
لأنه أصل في الحقوق ورجع الوكيل بالأجر على الأمر نيابته عنه في  
القبض فصار قايضا حكما وكذا الحكم أن شرط الوكيل تعجيل الأجر  
وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلب من الدار منه فإنه يرجع أيضا  
لصيرورة الأمر قايضا بقبضه تالم ينظر المنع وإن طلب الدار  
وأي الوكيل لم يحصل الأجرة لا يرجع لأنه لما حبس الدار بحق لم  
يبقى له نائبة فلم يصير الموكل قايضا حكما فلا يلزمه الأجر



يستحق القاضي الاجر على كتاب لو تابق والمحاضر والسجلات قد  
ما يجوز لغيره كالمفتي فانه يستحق اجر المثل على كتابة الفتوى  
لان الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة باليد  
ومع هذا الكفاي ولي حترار عن القيل والقال وصيانة لما  
الوجه عن الابتذال بزازيه وتمايده في قضا الوهبانية وفي الصيرفة  
حكم وطلب حرة ليكتب شهادته جاز وكذا الفتوى لو لم يبد  
غيره وقيل مطلقا لان كتابته ليست بواجبة عليه وفيها استاجر  
ليكتب له تعويذا لاجل النحر جازان بين قدر الكاغد والخط  
وكذا المكتوب المستاجر لا يكون خصما لمدعي الاجارة والرهين  
والسرا لا تكون الاعلى مالكتين بخلاف المشتري والموهوب له الملك  
العين وان يشترط حضور الاجرم مع المشتري قولان وتصح الاجارة  
وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والارضا  
والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتاق والوقف حال تو  
كل واحد ما ذكر مضافا الى الزمان المستقبل كاجرتك او فاسخك  
راس الشهر مع بالاجماع لا يصح مضافا الاستقبال كل ما كان تملك  
لحال مثل البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة  
والنكاح والرجعة والصلح عن مال وبراء الدين وقد مر في متفرقات  
اليوم زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزداد احد فلما تولى فسخها  
وما لم يفسخ كان على المستاجر المسمى به يفتي فسخ العقد بعد  
تعيين البدل للمحل جبر المبدل حتى يستوفي مال البدل  
صحح ان العقد فاسد لو العين في يد المستاجر فيلحق  
استاجر مشغولا وفارغ في الفاسخ فقط لا المشغول كما مر  
حرر بحسب الاشياء ان الكراخ صحة اجارة للشغول ويومر  
بالنقر بغير التسليم ما لم يكن فيه ضرر فله فسخها فتنبه استاجر  
شاة الارضاع ولده او جدره لم يجز لعدم العرف المستاجر فاسدا

اذا اجر صححا جازت لو بعد قبضه في الاصل منه وقيل لا وتقدم  
الكفاي الكافي في الاشياء ف شروعا علم ان المقاطعة اذا وقعت  
بشرط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة بالمعاني وقد مر في الجهاد  
مع استيجار فانه يبين الاجر والمدة استاجر شيئا لينتفع به  
خارج المصروفات تنفع به في المصروفات كان ثوبا لزم الاجر وان كان  
دابة لا ساقها ولم يركبها لزم الاجر لا العذر بها اخطا الكاتب  
في البعض ان الخطا في كل ورقة خير ان شاء اخذه واعطا اجر مثله  
او تركه عليه واخذ منه القيمة وان في البعض اعطاه بحسابه من  
المسمى الصير في باجر اذا ظهر الزيادة في الكال استرد الاجرة وفي  
البعض بحسابه ان دلي على كذا فله كذا فله فله اجر مثله  
ان مشي له جله من دلي على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر له  
الا اذا عين الموضع استاجر محفر حوض عسرة في عسرة وبين  
الحق لمحفر خمسة في خمسة كان له ربع الاجر الكل من الاشياء  
وفيها جاز استيجار طريق للمروان بين المدة قلت وفي  
حاشيتها هذا قولها وهو المختار شرح مجمع وفي الاختيار من  
دنا على كذا جاز لان الاجرة تتعين بدلا لته وفي الغاية داري  
لك اجارة هبة صحت غير لازمة فكل فسخها ولو بعد القبض  
فلحقه وفي لزوم اجارة المضافة تصحح ان واد عدم  
لزومها بان عليه لفتوي وفي المجتبى لا تجوز اجارة البناء عن محمد  
يجوز لو منتفع به كجدار وسقف وبه يفتي ومنه اجارة  
بناء مكة وكرة اجارة ارضها وفي الوهبانية  
وفي الكا والباري قولان والبناء كام القرى وارضها ليس تجز  
ولو دفع الدال ثوبا لتاجر يقبله لو راح ليس بخسر  
ومن قال قصدي ان اسافر فافسخ فله او فاسد لا يذكر  
ويفسخ من ترك التجارة ما اكترى ولو كان في بعض الطرق وموج



له فسخها لو مات منها معين . واطلق يعقوب بن الصنفى ذكر  
وايجاز ذى ضعف من الكلايين . ولو ان اجرا مثل من ذاك الكثر  
ومن مات مديونا واجر عقاره . توفاه للمساخر الجسر جدر  
**كتاب المكاتب** مناسبة للاجارة ان في كل  
منها ملك لرقبة لشخص ومنفعة لغيره الكتابة لغة من الكتب  
وهو جمع الحروف سمي لان فيه ضم حرية السيد في حرية الرقبة  
وتسرا تخير المملوك يد اي من جهة السيد لا ورقبة ما لا يعني  
عند اد البذل حتى لو اراه خالا لا يعتق خالا وركبها الاجابة لا يقول  
بلفظ الكتابة او ما يوردي معناه بشرطها كون البذل المذكور  
فيها معلوما قدره وجنسه وكون الرق في المحل قائما لا كونه  
مخيا او موجلا لصحتها بالرجال وحكمها في جانب العبد انتفاء  
الحق في الحال وثبوت الحرية في حق السيد لا بالاراء وفي  
جانب المولى ثبوت ولاية مطالبة البذل في الحال ان كانت حالة  
والمالك في البذل اذا قبضه وعوزه للملك اذا عجز كاتب عنه ولو  
الغن صغير يعقل بحال حاله نقلا كذا وموجب كذا او مخيم اي  
مقسط على اشهر معلومة او قال جعلت عليك لقاو ديه بخوميا  
اولها كذا واخرها كذا فان اريته فانت حر وان عجزت فغن وقيل  
العبد ذلك صرحا ومكاتب بالاطلاق قوله تعالى فكاتبوهم  
والامر للسيد على الصبح والمراد بالخبر ان لا يضر بالمسلم بعد  
العتق فلو يضر فالافضل تركه ولو فعل صح ولو كاتب نصف  
عبد حاز ونصفه الاخر ما دون له في التجارة ولو اراد منعه ليس  
له ذلك كيلا يبطل على العبد حق العتق وتما مرف في التاخر خائفة  
واذا صحت الكتابة خرج من يده دون ملكه حتى يورى كل  
البذل الحديث لبي داود المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ثم فرغ  
عليه بقوله وغرم المولى العقدان وطى مكاتبته لحرمة عليه وجنى

عليها فانه يغرم ارشها او جنى على ولدها او اتلف المولى ماله  
لانه يعقد الكتابة صار كل منهما كالاجنبي نعم لا خد ولا قود  
على المولى للشيء شئني ولو اعتقه عتق محانا لا سقط حقه  
وفسد ان كاتبه على خسر او خسر بر بعد ماله في حق المسلم  
فلو كانا زمينين جائزا وعلى قيمته اي قيمة نفس العبد لجهالة  
القدر ولو على عين معينة لغرم لعجزه عن تسليم ملك الغير  
او على مائة دينار لم يرد سيده عليه وصفا غير معين لجهالة  
القدر فهو اي عقد الكتابة فاسد في الكلام اذ كرنا فان ادى  
المكاتب الخسر عتق بالاراء وكذا الخسر بر ما ليتها في الجملة وسعى  
المكاتب في قيمته بالغة ما بلغت يعني قبل ان يرفع القاضى ابن  
كل اعلانه متى سعى بالاراء وفسد الكتابة بوجه من الوجوه لم ينقص  
من المسمى بل يزد عليه ولو كاتبه على صفة ومخفها كالدم بطل  
العقد لعدم ما ليتها اصلا عند احدث فلا يعتق بالاراء الا اذا  
علقه بالشرط صريحا فيعتق الشرط لا للعقد وصرح العقد على جوا  
يز جنسه فقط اي لا نوعه وصفته ويورى لوسط او قيمته ويحبر  
على قبولها وصرح ايضا من كاتبات قنا كازا مثله على خسر  
لما ليتها عندهم معلومة اي مقدرة لي علم البذل اي من المولى  
والعبد اسلم فله قيمة الخسر وعتق بقبضها التعليق عتقه بدار  
الخسر كن مع ذلك يسعى في قيمته كما مر وصرح ايضا على خدمته  
شهر له اي المولى ولغيره او حفرة يرا او بنا دارا اذا بين  
قدرا المعول والاجر بما يرفع النزاع لحصول الركن والشرط  
لاتفسد الكتابة بشرط تشبهها بالنكاح ابتداء لانها مبادلة  
بغير مال وهو التصرف الا ان يكون الشرط في صلب العقد ففسد  
تشبهها بالبيع انتهى لانه في البذل هذا هو الاصل  
**باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله وما لا يجوز**



للمكاتب البيع والسر ولو بحاباة يسيرة والسفر وان شرط المولى  
عدم تزويج أمته وكتابة عبده والولاء ان ارى الثاني بعد  
عتقه والابان اذاه قبله او اذيا معا فليس له الا تزوج بغير  
مولا والمهنة ولو بعوض ولا التصديق لا يبيعه منها ولا التكفل  
مطلقا ولو باذن بنفس لا يبرع ولا الاقراض واعتاق عبده  
ولو بالبيع نفسه منه وتزوج عبده لنقصه بالمره والنفقة  
ووصي وقاض وامته في رفيق صغير تحت حجهم كما تبين في ذكر  
خلاف مضارب ما زون وسريك ولو مفاوضته على الاشبه لاختصاص  
تصرفهم بالتجارة ولو اشتري بابه او ابنته تكاتب عليه تبعا له  
والمراد قرابة الولاد ولو اشتري محرما غير الولاد كالاخ والعم لا  
يتكاتب عليه خلافا لها ولو اشتري مولا مع ولده منها وكذا  
لو اشتراها ثم سار جوهرة لا يخرج بيعة الولد لها ولكن لا تدخل  
في كتابته ثم فرع عليه بقوله فلا تعتق بعثقه ولا يفسخ نكاحه  
لانهم يملكها فجازله ان يطاها ملك النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى  
بعلا غير ان لها بيعه مطلقا لان الحرية لم تثبت من المكاتب  
جهتها ولو ملكها بدون اي بدون الولد جازله بيعها خلافا لها  
وان ولد له من امته ولد فاعاده تكاتب عليه تبعا له وكان  
كسبه له لانه كسب كسبه زوج المكاتب منه من عبده فكان تبعا  
فولدت دخل في كتابتها وكسبه لو قتلها لان تبعها ارجح  
مكاتب وما زون النكاحه زعم انها حرة باذن مولا متعلق  
بنك فولدت منه ثم استحققت فالولد رقيق فليس له اخذ  
بالقيمة خلافا للمحمد لانه ولد للمغور وخصا للمغور بالحرة  
باجماع الصحابة واستشكل الزيلعي ولو اشتري المكاتب  
شرا فاسد فوطئها ثم ردّها لفساد شراؤها او شرا  
صحيحا فاستحققت وجب عليه العقر في حالة الكتابة

٢٦١  
قل عتقه لدخوله في كتابته لان الاذن بالشرا اذن بالوطئ ولو  
وطئها بنكاح بلا اذن اخذ به بالعقر من عتق اي بعد عتقه  
لعدم دخوله فيها كما مر والمكاتب اذن كالمكاتب فيها في الفصلين  
واذا اولدت مكاتبته من سيدها فلها الخيار ان شاءت مضت  
على كتابتها وتأخذ العقر منه او ان شاءت تجزيت نفسها وهي  
ام ولده وثبتت نسبته بالتصديق لانها ملكة رقبة ولو  
كاتب شخص ام ولده او مديره مع وعقته ام الولد مجانا بموته  
بالاستيلاء وسعى المدير في ثلثي قيمته ان شاء او سعى في كل  
البدل بموت سيده فقوله لم يترك غيره ولو دبر مكاتبته مع فان  
عجز بقي مديرا ولا سعى في ثلثي قيمته ان شاء او في ثلثي البدل  
لموته اي المولى معسلا لم يترك غيره وان كان مات مؤسلا  
بحيث يخرج المدير من الثلث عتق بالتدبير ويسقط عنه  
بدل الكتابة كما لو اعتق المولى مكاتبه فانه يعتق مجانا القيام  
ملكه كانه على الف موجد ثم ضاحه على نصفه مع استحسان  
مريض كاتبت عبده على الفين الى سنة فمات المريض والحال ان  
قيمة المكاتب الف درهم ولم تجز الورثة التاجيل ولم يترك  
غيره ادى المكاتب ثلثي البدل وعند محمد ثلثي القيمة حالا  
وسقط الباقي او رد رقيقا اتفاقا لوقوع المحاباة في القدر والنا  
فتنفذ بالثلث حرقا لمولى عبد كاتبت عبدك فلان الغائب  
على الف درهم على ان ادبت اليك لفا فهو حرقا كاتبت المولى  
على هذا الشرط وقبل المولى ثم ادى الحرقا عتق العبد بحكم  
الشرط وكذا لو لم يقل ان ادبت فادى يعتق استحسانا  
تصرف الفضولي في كل ما ليس بضر ولا يرجع الحرقا على العبد  
لان متبرع واذا بلغ العبد هذا الامر فقبل صار مكاتبنا انما  
يحتاج لقبوله لاجل لزوم البدل عليه قال عبد حاضر لسيده



كاتبني على نفسي وعن فالان الغائب فكاتبها فقبل العبد الحاضر  
 مع العقد استحسنانا في الحاضر اصاله والغائب تبعا وانما  
 ادي بذلك الكتابة عتقا جميعا بالارحوم وجبر المولى على القبول  
 للبدل من احدهما ولا يبطال بالعبد الغائب بسبب لعدم التزامه  
 وقبوله للكتابة لغو لا يعتبر كرده اياها ولو حرم سقط عن الحاضر  
 حصته ولو حرم الحاضر او مات ادي الغائب حصته حالا ولا يراد  
 قنا ولو ابر الحاضر او وهبه له عتقا جميعا وان كاتب لا يمتنع  
 عن نفسها وعن ابنين صغيرين لها مع استحسانا لما مر  
 في شرح كاتب نصف عبد فادى الكتابة عتق نصفه وسعي  
 في بقية قيمته وقال العبد كله مكاتب على ذلك المال وبه تأخذ  
 حاوي قدسي **باب كتابة العبد المبتدع عبد**  
**السري يكن اذن احدها لصاحبه ان يكاتب حظه بالف ويقبض**  
**بذلك الكتابة فكاتب السري الماذون له تقدي في حظه فقط عند**  
 الامام لتجري الكتابة عنده وليس لسريه فسخي لادنه واذا قبض  
 بعضه بعض الالف فسخ فالمقبوض كله للقابض لاذن له بالقبض  
 فيكون متبرعا ولو قبض الالف عتق حظ القابض منه بين سريين  
 كاتبها فوطئها احدها فولدت فادعاه الواطي ثم وطئها السري  
 الاخر فولدت فادعاه الواطي الثاني صحت دعوته لقيام ملكة  
 ظاهرا فلا قالها فان عجزت بعد ذلك جعلت لكتابة كان لم  
 تكن وتخرج في الحقيقة امر ولد الاول لنزول المانع من الانتقال  
 ووطئ سابق وضمن الاول لسريه نصف قيمتها ونصف عقرها  
 وضمن سريه عقرها كما ملا الوطئ ام ولد الغير حقيقة وفيه ولد  
 ايضا وهو ابنه لا ينزله المخرور وادى من السريين دفع الى  
 العقر للمكاتبه صح اي قبل العج لا اختصاصا بها فسخها  
 فاذا عجزت تردد للمولى وان دبر الشك ولم يطلها والمساله

بحالها فعجزت بطل التدبير وضمن الاول لسريه نصف قيمتها  
 ونصف عقرها والولد الاول هو موله وان كاتبها فسخها  
 احدها مولا فسخت ضمن المعتق لسريه نصف قيمتها ورجع  
 الصامن به علمه بالماتقير ان الساكت اذا ضمن المعتق يرجع  
 عنده لا عندهما فشرع عبد جليلين دبره احدهما ثم حررا الاخر  
 غنيا وعكسها اعتق المديان ثناء او استسجى في الصورتين  
 او ضمن سريه في الاول فقط **باب موت المكاتب**  
**وعجزه وموت المولى** مكاتب عجز عن اداء ما كان له مال  
 سيصل اليه لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة ايام لانها ماله ضربت لا  
 بلا عذر ولا عجزه الحاكم في الحال وفسخها بطلان له او فسخ مولا  
 برضاه ولو كانت الكتابة فاسدة فالمولى له الفسخ بغير رضاه  
 وبطلان المكاتب فسخها مطلقا في الحائز والقاسدة وان لم يرض  
 المولى عاد رقة بفسخها وما في ذمه لولاه والمكاتب ذامات  
 وله مال بقي بالبدل لم يفسخ وتؤدي كتابته من ماله وحكم بعقده  
 في اخر جزؤ من اجزاء هيئته كما حكم بعقود اولاده المولودين في  
 كتابته لا قبلها والباقي من ماله ميراث لورثته ولو لم يترك ما لورث  
 ولدا ولد في كتابته ولا وفاء بقيت كتابته وسعي الابن في كتابته ابيه  
 على نحو المقتسطة فاذا ادي حكم بعقود ابيه قبل موته وبعتقه  
 تبعا ولو ترك ولدا سريه في كتابته ادي لبدل حالا او زده الى  
 حاله رقيقا وسوي بينهما واما الابوان فيرذان للرق كما مات  
 وقالان ادبا حالا عتق والا لا اشترى لمكاتب ابنه فمات عن وفاء  
 ورثة ابنه لموته حرا عن ابن حركا مولا وكذا يرثه لو كان هو اي المكاتب  
 وابنه الكبير مكاتبين كتابة واحدة لصيرورتهما كشخص واحد  
 ضروريه اتحاد العقد فان ترك المكاتب ولدا من حرة اي مقيمة  
 وترك دينا في يده ببدلها فخير الولد فقضي به بما جني على عاقلة امه



ضرورة ان الاب لم يعتق بعد لم يكن ذلك لقضا تعجز الابيه  
لعدم المنافاة ولا رجوع قيد الدين لان في العين لا يتاقي  
القضا بالاحاق بالام مكان الوفا في الحال ولو قضا به بالولا  
لقوم امه بعد خصوصتهم مع قوم الاب في ولاته فهو اي القضا  
بما ذكر تعجز لانه في فصل مجتهد فيه وطاب لسيده وان لم يكن مصرا  
للمصدق ما ادى اليه من الصدقات فحج لتبدل الملك واصله  
حديث بركة هي كصدقة ولنا هدية كما في وارت شخص فقير  
عن صدقة اخذها واربه الغني وكما في ابن السيل خذنا ثم  
وصل اليه ماله وهي في يده اي الزكاة وكففت استغني وهي في يده  
فانها طيبه بخلاف فقير تاح لغني اوها تسمى عن زكاة اخذها  
لاجل لان الملك لم يتبدل فان جني عبد وكاتبه سيده جاهلا  
بجانيته او جني مكاتب فلم يقض به بما حج جني فان  
شاء المولى دفع العبد او فدي لزوال المانع بالعجز وان قضى  
به عليه حال كونه مكاتباً فحج بيع فيه لا نقال الحق من  
رقبته الى قيمته بالقضا قد بالعجز لان جانيات المكاتب  
عليه كسبة ويلزمه الاقل من قيمته ومن الارش وان تكررت  
قبل القضا فعليه قيمة واحدة ولو بعد فقير ولو اقرب جانيته  
خطا لزمته في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه حتى عجز بطلت  
وان مات السيد لم تنسخ الكتابة كالتدبير ما مؤمنة الولد  
وكا جل الدين اذا مات الطالب ويودي المال الى ورثته على  
خومه كا جل الدين بخلاف موت المطلب لخزات ذمته هذا  
اذا كاتبه وهو صحيح ولو في مرضه لا يصح تاجيله الا من التلث  
وان حرر مائة كل كورثة في مجلس واحد عتق مجانا استحسننا  
وجعل ابر القضا فان حرره بعضهم في مجلس والاخر في اخر  
لم ينفذ عتقه على الصحيح لانه لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى

عادره مكاتب تحت امه طلقها ثنتين فملكها لالحال ان يطاها  
حتى تنكح زوجها غيره وكذا الحر كالتقير في محله كاتبا عبدا ككتابة واحدة  
اي بعقد واحد وعجز المكاتب يعجزه القاض حتى يجتهدا لانهما كواحد  
بخلاف الورثة فان القاضي يعجزه بطلب ادهم مجتبي وفيه مكاتب  
عبدية فمرة فحج احدهما فزده المولى في الرق او القاض ولم يعلم بكتابة  
الاخر لم يصح فان غاب هذا المردود وجاء الاخر ثم عجز فليس للاخر  
رد في العتق شرع اختلف المولى والمكاتب في قدر البدل  
فالقول للمكاتب عندنا ولا يجبس المكاتب في دين مولاه في الكتابة  
وفيما سوي دين الكتابة قولنا ان سراجيه قلت وفي عتاق الوهابية  
وفي غير جتس الحق يجبس سيده مكاتبه والعبد فيها خير  
ولا اولاد لزوجين حررا لمولى ابهم ليس للام معبر  
توفي وما وفي قاتما ميت من الولد ربع والحي تسعي تخضر  
اي لم يكن معها ولد بيعت وان كان استسجيت على خومه  
صغرا كان ولدها وكبرا وعندها تسعي مطلقا كتاب  
الولاء لغة النصرة والمحبة مستق من المولى وهو القرب وسرع  
عبارة عن التناصر بولاء العتاقة او بولاء الوالاة زيلعي ومن اثاره  
الارث والعقل وولاية الانكاح وهذا علم ان الولاء ليس بنفس  
الميراث بل قرابة حكمته تصلح سببا للارث وسببه العتق على ملكه  
لا الاعتاق لان بالاستيلاء وارث القريب يحصل العتق بلا اعتاق  
واما حديث لولاء لمن اعتق فحري على الغالب من عتق اي حصل له  
عتق باعتاق ولو من وصية او بضرع له ككتابة وتدبير واستيلاء  
او بملك قريب فولاؤه لسيده ولو امرأة او ذميا او ميتا حتى تنفذ  
وصاياها وتقضي ديونه منه ولو شرط علمه بالحق الفقه للشرع فيبطل  
ومن اعتق امته والحال ان زوجها قن العتق فولدت لاقل من نصف  
حول من عتقت لا ينتقل ولا الحمل الموجود عند العتق عن مولى الام



أبدا وكذا ولدت ولدين أحدهما الأقل من ستة أشهر والاخر أكثر  
منه وبينهما أقل من نصف حول ضرورة كونها تومين فاذا ولدت  
بعد عتقها أكثر من نصف حول لولا لمولى الام ايضا تعذر تبعية  
لاب لرقه فان عتق الفتن وهو الاب قبل موت الولد لا بعده حر  
ولا ابنة لوالده لزوالم مانع هذا اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فولدت  
لأكثر من نصف حول من العتق ولدون حولين من الفراق لا ينتقل  
لمولى الاب عجمي لمولى مولاة او لم يكن له ذلك وقيد بالعجمي لان  
ولاد للوالدة لا يكون في الحرب لقوة انسابهم كعقده ولولعزني  
فولدت منه فولد ولدها لمولاة بالقوة ولا العتق حتى اعتبر  
فيه الكفاة لاني العجمي ولولا الموالاة والعتق مقدم على الرز ومقدم  
على ذوى الارحام موخر عن العصبة النسبية لانه عصبة سببية  
فان مات المولى ثم العتق ولا وارث له نسبي فميراثه لا قرب عصبة  
المولى المذكور وستحقق في بابه وليس للنساء من الولد الا ما اعتقن  
كما في الحديث المذكور في الدرر وغيرها لكن قال العيني وغيره انه  
حديث منكر لا اصل له وسيجي الجواب عنه في الفرائض ثم فرع على  
الاصل المذكور بقوله فلو مات المعتق ولم يترك لابنة معتقة  
فلا سبي لها اي لابنة المعتق ويوضع له في بيت المال هذا ظاهر  
الرواية وذكر الزيلعي معز باللهاية ان بنت المعتق تترك في زماننا  
لنساء وبيت المال وكذا ما فضل عن فرض احد الزوجين برده عليه  
وكذا المال يكون للابن او البنت رضاعا كذا في فرائض الاشباه  
واقهر المص وغيره فاذا ملك الرمي عبدا ولو مسلما واعتقه فولد  
له لان الولد كالنسب فيتوارثون به عند عدم الحاجب كالمسلمين  
فلو مسلما لا يرثه لا يعقل عنه وبهذا اتضح فساد القول بان الولد  
هو الميراث حق الاتصاح ولو اعتق حر في دار الحرب عبدا حربي  
لا يعق بجره عتاقه الا ان يخلى سبيله فاذا خلاه عتق ح ولا ولده

٤٦٦  
حتى لو خرجا النسا مسلمين لا يرثه خلافا للثاني وكان له ان يوالي  
من شاء لانه لا ولاد لاخذ عليه ولو دخل مسلم في دار الحرب فبستري  
عبدا ثمة واعتقه بالقول عتق بلا تخليه ولو كان العبد مسلما  
فاعتقه مسلم او حر في دار الاسلام فولد له اي لمعتقه  
فشرع اذ عيا ولا ميت برهن كل ان اعتقه يقضى بالولاد  
والميراث كلها المولى يستحق ميراث الولد او لاحتى تنفذ منه  
وصاياه وتقضي منه ديونه الكفارة تعتبر في ولاد العتاقه فمعتقه  
التاجر كفولمعتقه العطار دون الدباغ الام اذا كانت حرة  
الاصل يعني عدم الرقي في اصلها فلا ولاد على ولدها والاب اذا كان  
كذلك فلو غريبا لا ولاد عليه مطلقا ولو عجميا لا ولاد عليه لقولهم لا  
يرث معتق الام وعصيته خلافا للثاني فقص في الولاد  
الموالاة اسلم رجل مكلف على يد اخر ووالاه او ولى غيره الشرط  
كونه عجميا لا مسلما على ما مر وسيجي على ان يرثه اذا مات ويقتل  
عنه اذا جني مع هذا العقد وعقله عليه وارثه له وكذا لو شرط الارث  
من الجانبين ولو ولى الصبي اقل بان ابية او وصيه مع عدم  
المانع كما والى العبد اذن سنده اخرا فانه يصح ويكون وكيل عن  
سيده بعقد الموالاة واخر ارثه عن ذي الرحم لضعفه ولذا النقل  
عنه محضرم الى غيره ان لم يعقل عنه او عن ولده لا ينتقل لتأكيد  
ولا يوالي معتق احد الزوم ولا العتاقه امرأة والت ثم ولدت  
مجهول النسب تتبعها المولود فيما عقدت وكذا لو اقرت  
بعقد الموالاة وانشأه والولد معها لانه نفع محض في حق صغير  
لم ير له اب وعقد الموالاة شرطه ان يكون حرا مجهول النسب  
بان لا ينسب الى غيره اما نسبه غيره اليه فغير مانع عنائه والثاني  
ان لا يكون عجميا والثالث ان لا يكون له ولاد عتاقه ولا  
ولاد موالاة مع احد وقد عقل عنه والرابع ان لا يكون عقل عنه



بيت المال والخامس ان يشترط العقل والارث واما الاسلام  
فليس بشرط فتجوز مولاة المسلم الذمي وعكسه والذي وان اسلم  
الاسفل لان المولاة كالوصية كما بسط في البدايع وفي الوهبانية ومقتضى  
عبد عن ابيه ولأول له وابوه بالمشيئة يوجب يعني اعتق عبده عن  
ابيه الميت فالولاء له والاجر للابن شاء الله من غير ان ينقصد  
من اجرا لابي وكذا الصدقات والدعوات لا يوجب وكل مؤمن  
يكون الاجر له من غير ان ينقص من اجرا لابن مصبرات  
**كتاب الاكراه** لغة حمل الانسان على شئ يكرهه  
وشرا فعلا يوجد من المكره فيحدث في المحل معنى يصير  
به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وهو نوعان تام وهو  
الحال الملحق بتلف نفسا وعضوا وضرب مباح والانتقاص وهو  
غير الملحق بشرط ربعة امور قدرة المكره على ايقاع ما هدر  
به سلطانا اولها اوجوه والثاني خوف المكره بالفتح ايقاع  
اي ايقاع ما هدر به في الحال بعلية ظنه ليصير ملجأ والثالث  
كون السبب المكره به متلفا نفسا او عضوا او موجبا غما  
يعدم الرضا وهذا في مراتبه وهو يختلف باختلاف الاشخاص  
فان الاشرف يخشون بكلام خشن والارذال يخشون بالانحاص  
الا بالضرب المبرح ابن كمال والرابع يكون المكره متمسعا عما  
اكره عليه قبله اما الحق كبيع ماله او الحق بخص اخر كاتلاف  
مال الغير وحق السرة كسر الحجر والزنا فلو اكره بقتل او  
ضرب بتعدي متلف لا بسوط او سوطا على المذكور والعين  
بزانية او خسر او قيد مديد بن خلاف حبس يوم او قتل او ضرب  
غير تديدا الذي جاءه ربه حتى باع او اشتري او اقرا او  
أجر فسخ ما عقده لا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت  
المشتري ولا بالزيارة المنفصلة وتضمن بالتعدي وتضمن

260  
انه يستردوان تداولته الايدي او امضى لان الاكراه الملحق  
وغير الملحق عدلان الرضا والرضا بشرط الصحة هذه العقود  
وكذا الصحة الاقرار فلذا صار له حق الفسخ والامضاء ان  
تلك العقود نافذة عندنا ورح يملك المشتري ان قبض فيصنع عتقا  
وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه ولزمه قيمته وقت الاعتاق  
ولو معسر زاهدي لا تلافة بعقد فاسد فان قبض منه او سلم  
المبيع طوعا قيد المذكورين نصد يعني لزم لما مر ان عقود المكره  
نافذة عندنا والمعلق على الرضا والاجازة لزمه لانفاذه ازاله  
امروا بالنفاذ كما حققه ابن الكمال قلت والضابط ان مالا  
يصح مع الرضا ينقصد فاسدا فله ابطاله وما يصح فيضمن الحامل  
كما سيجي وان قبض الثمن مكرها لا يلزم ورده ان بقي في يده لفساد  
العقد لكنه يخالف البيوع الفاسدة في اربع صور يحوز بها الاجازة  
القولية والفعلية والثاني انه ينقص تصرف المشتري منه وان  
تداولته الايدي والثالث تعتبر القيمة وقت الاعتاق دون وقت  
القبض والرابع الثمن والمؤمن امانه في يد المكره لا خذه باذن  
المشتري فلا ضمان بالتعدي الا في الفاسد بزازية امر السلطان  
اكراه وان لم يتوعدة وامر غير الا ان يعلم الما موربد لاله  
الحال انه لو لم يمتثل منه يقتله او يقطع يده او يضرب ضربه بخاف  
على نفسه او تلف عضوه منه للفتي ويه يفتي وفي بزازية الزوج  
سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه اكره المحرم على قتل صبي  
فالي حتى قتل كان ما جوارا عند الله تعالى استباحه ولو اكره البايع  
على البيع لا المشتري وهذا المبيع في يده ضمن قيمته للبايع بقضيه  
بعقد فاسد والبايع المكره له ان يضمن اياها من المكره بالكسر  
والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمته وان ضمن  
للمشتري يعني جاز لما مر كل شر بعده ولا ينقض ما قبله لو ضمن



المشتري لثأته متلاصبة ورثه ملكه فيجوز ما بعده لا ما قبله فيجوز  
المشتري الضامن بالثمن على ما نعد بخلاف ما اذا اجاز المالك أحد  
البياعات حيث يجوز الجميع ويأخذ الثمن من المشتري الأول  
لزوال المانع بالاجازة فان اكره على اكل ميتة او دم او لحم خنزير  
او شر بهيمة باكره غير ملجئ بحبس او ضربا وقيدهم بحل الاضرة  
في الاكره غير ملجئ نعم لا يحل للشرب للشبهة وان اكره بملجئ يقتل او  
قطع عضو او ضرب مبرج ابن كمال حل الفعل بل فرض فان صغر قتل  
اقم الا اذا اراد به مغايطة الكفار فلا بأس به وكذا الولم يعلم باخته  
بالاكره لا يا ثم لحفائه فحاش بالجهل بالجهل بالخطاب في اول  
الاسلام او في دار الحرب كما في المحصنة كما قد مناه في الحج وان اكره  
على الكفر بالله او بسب النبي عليه الصلاة والسلام جميع وقد وري  
بقطع او قتل رخص له ان يظهر ما امر به على لسانه ويؤري وقلبه  
مطمئن بالايمان ثم ان وري لا يكفر ويانت سرائره قضا لا ديانة وان  
خطر به التورية ولم يور كفو وبانت ديانة وقضا نواز وجلالته  
ويوجران صبر لتركه الاجر المحرم ومثله سائر حقوقه تعالى كافساد  
صوم وصلاة وقتل صيد حرم او في احرام وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب  
اختيار ولم يرخص بغيرها بغير القطع والقتل يعني بغير الملجئ بن كمال  
اذ التكليم بكلمة الكفر لا يحل ابداء رخصته اتلاف مال مسلم ورمي اختيار  
بقتل او قطع ويوجب لو صبر ابن مالك ويضمن رب المال المكروه بالكسر  
لان المكروه بالفتح كالالة لا يرخص قتله او سبه او قطع عضوه وما لا يستباح  
بحال اختياره ويقاد في القتل العمد المكروه بالكسر لو مكلفا على ما في المبسوط  
خلافا لما في النهاية فقط لان القاتل كالالة وواجبه الشافعي عليها ونفاه  
ابو يوسف عنها للشبهة ولو اكره على الزنا لا يرخص له لان قتله نفس  
لكنه لا يحل استحسانا بل يغيره ولو طاعة لانها لا تستقطان جميعا  
شرح وهبانية وفي جانب المرأة يرخص لها الزنا بالاكره للملجئ لان

نسب لولده لا ينقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل  
لا يغيره لكن يسقط الحد في زناها لارتبائه لانه لما لم يكن الملجئ رخصته له  
لم يكن غير الملجئ شبهة له فشرع ظاهر تعليلهم ان حكمه للوطاة حكم  
للزنا لعدم تولد في رخص الملجئ الا ان يفرق بكونها ارشدة حرمة من الزنا  
لانها لم ترجع بطريق ما ولو كانت قبيحا عقليا ولذا لا تكون في الجنة على  
الصحة قاله المصنف وصح نكاحه وطلاقه وعقده ولو بالقول لا بالفعل  
كشرائه ابن كمال ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطا ونذره  
ويمسك وظهاره ورجعيته واولاده وفيه اي في الا لا يقول او  
فعل واسلامه ولو زميا كما هو اطلاق كثير من المشايخ وما في الخائفة  
من التفصيل فقياس والاستحسان صحته مطلقا فلحفظ بالقتل  
لورجع للشبهة كما في باب المرتد وتوكيله بطلاق وعتاق وما في الانباء  
من خلافه فقياس والاستحسان وقوعه والاصل عندنا ان كل ما يصح  
مع الهزل لم يصح مع الاكره لان ما صح مع الهزل لا يحتمل الفسخ وكل  
ما لا يحتمل الفسخ يورث فيه الاكره وعدها ابو الليث في خرائر الفقه  
ثمانية عشر وعدها في باب المطلاق نظا عشرين لا يصح مع الاكره  
ابراؤه مديونه او ابراهه كفيله بنفسه او مال لان البراءة لا تقع مع  
الهزل وكذا لو اكره الشفيع الذي سكت عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل  
شفعته ولا رده بل سانه وقلبه مطمئن بالايمان فلا تبين زوجته  
لانه لا يكفر به والقول له استحسانا قلت وقد مناعن النوازل  
خلافه فلعله قياسا فتامله اكره القاضي رجلا بقر سرقه او قتل  
رجل بعد ما ولي بقر بقطع رجل بعد ما قربذ لك فقطعت يده او قتل  
على ما ذكر ان كان المقر موصوفا بالصالح اقتصر من القاضي بان  
متهما بالسرقه معروفة بها او بالقتل لا يقتصر من القاضي استحسانا  
للسبهة خائفة قيل له الا ان تشرب هذا السراب وتبيع كرمك فهو  
الراه ان كان سرايا لا يحل الخمر والافلاقية قال ولذا الزنا



وسائر المحرمات من السلطان ولم يعن بيع ماله فباعه مع لعد  
لعينه والحيلة ان يقول من اين اعطى الاموال لي فاذا قال الظالم  
بع كذا صار مكرها فيه بزازيه خوفها الزوج بالضرب حتى وهت  
لم تصح البتة ان قدر الزوج على الضرب وان هدد بها بطلاق او تزويج  
عليها او تنسب فلسس باكره خائنه وفي مجمع الفتاوى منع امراته  
المريضة الى ابويها الا ان تهب مهرها فوهت بعض المهر فالهبة  
باطلة لانها كالمكرهه قلت ويؤخذ منه جواب جادة الفتوى  
وهي زوج بنته السكر من رجل فلما ارادت الزفاف منعها الاب  
الا ان تشهد عليها انها استوفت منه مهرات امها فاقترت ثم  
اذن لها بالزفاف فلا يصح اقرارها لكونها في معنى المكره وبه  
افتي ابو السعور مفتي التروم قاله المصنف في شرح منظومه تحفة  
الاقربان في بحث الهبة المكره باخذ المال لا يضمن ما اخذه اذا  
نوى لاخذ وقت لاخذانه برده على صاحبه ولا يضمن اذا اختلفا  
اي المالك والمكره في السنة فالقول للمكره مع يمينه ولا يضمن مجتبي  
وقنه للمكره على الاخذ والدفع انما يسعه ما دام حاضرا عند المكره  
والا لم يحل الزوال لقدره والالحاق بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عذر  
للعوان الظلمة في الاخذ عند غيبة الامر او رسوله فليحفظ في وقوع  
اكره على كل طعام لنفسه ان جائعا لارجوع وان شبعانا رجع  
بقيمتة على المكره لحصول منفعة الاكل له في الاول والثاني قال هك  
لحم بنبي اخذوه ان قلت لست بنبي تركناك والاقتلناك  
لا يسعه قولك ذلك وان قيل لغر بني ان قلت هذا ليس بنبي  
تركنا نبيك وان قلت بنبي قتلناه وسعه لا متناع الكذب  
على الانبياء قال حرمي لرجل ان دفع جاريتك لازني بها دفعت  
لك الف يسير لم يخجل اقر بعق عبده مكرها لم يعق في الاصح وكل  
الاكره باخذ المال معتبر في شرع ظاهر القينة نعم وفي الوهبانية

عن السيوطي

وان يقل المديون اني مرائع لتبري فالاكراه معقصور  
وصح في الاستحسان اسلام مكره ولاقتل ان يرتد بعد ويجبر  
**كتاب المحرمات** لغة المنع مطلقا وشرعا **منع من**  
**نفاذ تصرف قوي** لا فاعلي لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده  
فلا يتصور المحرم عنه قلت تشكل عليه الرقيق لمنع نفاذ فعله في الحال  
بل بعد العتق كما صرح به في البدايع اللهم الا ان يقال الاصل فيه ذلك  
لكنه اخذ لعقده لقيام المانع فتأمل وسببه صغر وجنون نعم  
القوي والضعيف كما في المعتوه وحكمه كمنزكا سيجي في المازون  
ورق فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب اي لا يفتق بحال  
واما الذي يحن وينفق فحكمه كمنزكا نهاية ولا اعتاقها واقراها  
نظر اليها وضع طلاق عبدا قراره في حق نفسه فقط لاسيما فلو  
اقر بما لا حرج له عتقه ولو غرم مولا له ولوله هدر ويجوز قود اقيم  
في الحال لبقائه على اصل الحرية حيثما في حقهما ومن عقد عقدا  
بدور بين نفع وضرر كما سيجي في المازون منهم من هو لا للمحرمين  
وهو يعقله يعرف لبيع سالت للملك والشرع جالب جاز وليه  
اورد وان لم يعقله فباطل نهاية وان اتلفوا اي هو لا للمحرمين  
سواء عقولوا او لا درر شيئا مقوما من مال او نفس فممنوا اذا  
لا حرج في الفعل لكن ضمان العبد بعد العتق على ما مر وفي الاشياء  
الصبي المحرم مواخذ بافعاله فيضمن ما اتلفه من المال للحال  
واذا قتل فالدية على ما قلته الا في مسائل لو اتلف ما اقترضه  
وما اودع عنده بلا اذن وليه وما اعير له وما بيع منه بلا اذن  
ويستثنى من ابداعه ما اذا اودع صبي محرم وشكوهي ملك  
عنه فقلما الك تضيمن الدافع او الاخذ ولا يحجر حرمه كلف تبسفه  
لهو تبسيرا للمالك وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع او العقول در  
ولو في الخير كان يصرفه في بناء المستاجد ويحوز ذلك فيجوز عليه



عندها وتامد في فوائدها من الأسباب وفسق ودين وغفلة  
بل يمنع مفت ما جن يعلم الحيل الباطلة كتعلم الردة لتبين  
من زوجها وتسقط عنها الزكوة ولجيب جاهل ومكارم فليس  
وعندهما على الحق بالسفوف والفضلة به أي بقوله ما يفتي صيانة  
لماله وعلى قولها المفتي به فيكون كاف في أحكامه كصغير ثم  
هذا الخلاف في تصرفات تحتل الفسخ ويبطلها الهزل وما  
ما لا تحتمله ولا يبطل الهزل فلا يحل عليه بالإجماع فلذا قال في  
نكاح وطلاق وعتاق واستيلاد وتدير وجوب زكوة  
وفطر ورجوع وعبادات وزوال لثة أيبه وحده وفي صحة اقرا  
بالعقوبات وفي الانفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من تلك  
فهو في هذه كباغ وفي كفارة كعبدا سباه والحاصل ان كل ما استوي  
فيه الهزل والجحد ينفل من المحجور وما لا فلا إلا باذن القاضي خاتمة  
فان بلغ الصبي عشر سنين لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس عشرة  
سنة فصع تصرفه قبله أي قبل القدر المذكور من المدة وبعد  
يسلم اليه وجوبا حتى لو منعه مدة بعد طلبه ضمن وقبل طلبه  
لا ضمان حتى يونسر رشده ولا يجوز تصرفه فيه والرشد المذكور  
في قوله تعالى فان انتم منهم رشدا هو كونه مصلحا في ماله  
فقط ولو فاسقا قاله ابن عباس والقاضي يجبس الحر المديون لبيع  
ماله لدينه وقضى رايهم دينه من رايهم يعني بلا امره  
وكذا لو كان دناير وبيع دناير لراهم دينه وبالعكس  
استحسننا الاختارهما في الثمن لا يبيع القاضي عنه ولا  
عقاره للدين خلافا لما وبه أي بقوله ما يبيع ههنا الدين  
يفتي ختار وصحة في تصح كالتدريك ويبيع كل ما لا يحتاج  
في الحال ولو اقر بما يلزمه بعد التدريك ما لم يكن تابا ببينة  
او علم قاض فيزاحم الغرماء كمال استهلاكه اذ لا حجر في الفعل

كما من افلس ومعه عرض سراه فقبضه بالاذن من بايعه ولم يولد  
ثم انه فبايعه اسوة للغرماء في ثمنه وان افلس قبل قبضه او بعده  
لكن بغير اذن بايعه كان له استرها زده وجبته بالثمن وقال  
السافعي للبائع الفسخ حجب القاضي عليه ثم رفع القاض اخر فاطلقه  
واجاز ما صنع المحجور كذا في الخاتمة وهو ساقط من الدرر والملاح  
جاز اطلاقه وما صنع المحجور في ماله من بيع او شر قبل اطلاقه  
اثنائي وبعده كان جائزا لان حجر الاول مجتهد فيه فتوقف  
امضا قاض اخر فشرع يصح المحجور على الغائب لكن لا ينبغي  
مالم يعلم خاتمة ولا يرتفع الحجر بالرشد بل باطلاق القاضي ولو  
ادعى الرشدا وادعى خصمه بغاه على السفه وبرهنا ينبغي تفويت  
بينه بقاء السفه اسباب وفي الوهبانية

ومن يدعى قراره قيل كحج ومن يدعيه وقته فهو احدث  
ولو باع والقاضي جاز وقال لا تؤدي فيما اراه من بعد خمسة  
**فصل في بلوغ الغلام بالاختلام والاحبال والانزال**  
والاصل هو الانزال والحارثية بالاختلام والحجض والمجمل ولم يذكر  
الانزال صريحا لانه قل ما يعلم منها فان لم يوجد فيها شيء حتى  
يتم لكل منها خمسة عشر سنة به يفتي بقصرهما راها زمانتا  
وادي مدته اثنتي عشرة سنة ولها تسع سنين هو المختار  
كما في أحكام الصغار فان راها قبان بلغا هذا السن فقالا بلغنا  
صدقا ان لم يكنهما الظاهر كذا قيده في العارية وغيرها بعد  
اثنتي عشرة سنة يشترط شرط اخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان  
يكون بحال يحتلم مثله فلا لا يقبل قوله شرح وهبانية وهما ح  
كباغ حكما فلا يقبل جوده ابلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله  
فلا ينقض قسمته ولا يبعد وفي السرايانية يقبل قول المراهقين  
قد بلغنا مع تفسير كل بما اذا بلغ باليمين وفي الخزانة اقر بالبلوغ



فقبل اثنتي عشرة سنة لا تصح البينة ويصح **كتاب**  
**المأذون** الاذن لغة الاعلام وتنتقل في أي التجارة  
لان المحل لا ينفك عن العبد المأذون في غير باب التجارة ابن كمال  
واسقاط الحق المسقط هو المولى للمأذون رقيقا والمولى لوصيها  
وعند زفر والسافعي هو وكيل في امانة ثم يتصرف العبد لنفسه باهله  
فلا يتوقف بوقت ولا يتخصص بنوع تفريع على كونه اسقاطا ولا يرجع  
بالعهدة على سيده لفك المحل فلو اذن لعبده تفريع على فك المحل يوما  
او شهرا صار مأذونا مطلقا حتى يحجر عليه لان الاسقاطات لا تتوقف  
ولم تخصص بنوع فاذا اذن بنوع عم اذنه في الانواع كلها لانه فك المحل  
لا توكيل ثم اعلم ان الاذن بالتصرف النوعي اذن بالتجارة وبالشخص  
استخدام ويثبت الاذن دلالة فعبد رآه سيده يبيع ملك  
اجنبي فلو ملك مولا له لم يجز حتى ياذن بالنطق بزازيه ودره  
عن الخائنة لكن سوي بينهما الزيلعي وغيره وجزم بالتسوية  
ابن الكمال وصاحب الملتقى ورجحه في الشرح لانه بان ما في  
المتون والشرح اولى ما كتب في الفتاوى فليحفظ ويستتري  
ما اراد وسكت السيد ما ذكروا خبر السيد الا اذا كان المولى  
قاضيا اشباه ولكن لا يكون مأذونا في بيع ذلك الشيء وبطلانه  
فلا ينفذ على المولى بيع ذلك المتاع لانه يلزم ان يصير مأذونا  
قبل ان يصير مأذونا وهو باطل قلت لكن قد عرفت ان في بعض  
الذخيرة ما يبيع دون السرا من مال مولا أي فيصح فيه ايضا  
وعليه فيفتقر الى الفرق والله للوفق ويثبت صريحا فلو اذن مطلقا  
بالقد صرح كل تجارة منه اجماعا اما لو قيد فعندنا يصح خلافا  
للسافعي فيبيع ويستتري ولو بغين فاحسن خلافا لها ولو كان لها  
ويرهن ويرهن ويعبر الثوب والذابة لانه من مادة التجارة ويصالح  
من قصاص وجب على عبده ويبيع من مولا بمثل القيمة وما

269  
باقل منها فلا يبيع مولا منه بمثل القيمة او اقل والمولى جالس  
للمبيع لقبض منه من العبد وبطل الثمن خلافا لما صححه شراح  
المجمع معزي بالحج ط الواسع المبيع قبل قبضه لانه لا يجب له على عبده  
دين فخرج مجانا حتى لو كان الثمن عرضا لم يبطل له عهده بالعقد  
وهذا كله لو المأذون مديونا والا لم يجز بينهما بيع نهائية ولو باع  
المولى منه بالترحط الزايدا وفسخ العقد أي يومر السيد بان يفعل  
واحدا منهما الحق الغرماء فيما كان من التجارة وتقبل الشهادة عليه  
أي على العبد المأذون بحق ما وان لم يحضر مولا له ولو جحد لا تقبل  
يعني لا تقبل على مولا بل عليه فيما خذبه بعد العتق ولو حضرا  
معا فان الدعوى باستهلاك مال وغصبه قضى على المولى  
وان باستهلاك ورعيته او بضاعة على المحجور تسمع على العبد  
وقيل على المولى ولو شهدوا على اقرار العبد بحق لم يقض على  
المولى مطلقا وتما في العبادية وياخذ الارض اجارة ومساقاة  
ومزارعة ويستتري بذرا يزرعه ويواجر ويزارع ويشترك  
عنا لا مفاوضة ويستاجر ويوجد ولو نفسه ويقرب بوجه  
وغصب ودين ولو عليه دين لغير زوج وولد والد وسيد  
فان اقراره له بالدين باطل عنده خلافا لهما ممد ولو بعين  
صح ان لم يكن عتقا مديونا وهبانية ويهدي طعاما يسير  
لا يعاد شرفا ومفاده انه لا يهدي من غير المأكول اصلا ابن  
كمال وجزم به ابن الشحنة والحج لا يهدي شيئا وعن الثاني  
اذا دفع للمولى رقت يومه فذاع بغض رفقائه فلا كل معه فلا بأس  
بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولا بأس للمرأة ان تتصدق من  
بيت سيدها او زوجها بالسير كغرف وخوف ملتقى ولو علم منه  
عدم الرضا لم يجز ويصنف من يطعمه الضيافة التسمية بقدر  
ماله ويحط من الثمن بعيب قدر ما يحط التجار ويحجب ويوجب



مجتبي ولا يتزوج الا باذن ولا يتسرى وان اذن له المولى فلا  
يزوج رقيقه وقال ابو يوسف يزوج الامه ولا يكاتبه الا ان يجزى  
للمولى ولادين عليه وولاية القبض للمولى ولا يعتق بمال الا ان  
يجزى للمولى الخ ما مر ولا يغير ولا يقرض ولا يهب ولو يعوض  
ولا يكفل مطلقا بنفسه وماله ولا يصالح عن قصاص وجب عليه  
ولا يعفو عن القصاص ويصالح عن قصاص وجب على عبده خزانة  
الفقه وكل دين وجب عليه بتجارته او بما هو في معناها امثلة  
الاول كبيع وشراء جارة واستيجار وامثلة الثاني غرم ودية  
وعصب وامانة مجدها عبارة الذرة وغيرها مجدها بالميم  
فتنبه وعقر وجب بوطئ شرية بعد الاستحقاق كل ذلك  
بتعلق رقبته كذيت لا استهلاك وامر ونفقة الزوجة يباع فيه  
ولم يستعاه ايضا زبلي ومفاده ان زوجته لو اختارت  
استعاه لنفقة كل يوم ان يكون لها ذلك ايضا جرم من النفقة  
بحضرة مولاه او نائبه لاحتمال ان يقديه بخلاف بيع الكسفة  
لاحتجاج بحضور المولى لان المولى خصم فيه ويقسم عنه بالخصم  
وتتعلق بكسب قبل الدين او بعده وتعلق بما وهب له  
وان لم يحضر مولاه هذا قيد للكسب والاتهاب لكن يشترط حضور  
العبد لانه الخصم في كسبه ثم انما يبدأ بالكسب وعند عدمه  
يستوفى من الرقبة قلت وما الكسب الخاص قبل الاذن  
فحق المولى فله اخذه مطلقا قال شيخنا ومفاده انه لو اكتسب  
المحرر شيئا وارده عند اخر وهلك في يد المودع للمولى تضمينه  
لانه كموذع الغاصب فتأمل لا يتعلق الدين بما اخذه  
مولاه منه قبل الدين وطول المأذون بما بقي من الدين  
زايد عن كسبه ومنه بعد عتقه ولا يباع ثانيا ولو لا اخذ  
غله مثله بوجود دينه وما زاد للغرما يعني لو كان المولى

ياخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحوق الدين  
كان له ان ياخذها بعد لحوقه استحسانا لانه لو منع منها  
بحر عليه فينسند باب لاكتساب ويحكي عن ان علم هو نفسه  
لذفع الضرر عنه واكثر اهل سوقه ان كان الاذن شايعا  
ام لا لم يعلم به اي بالاذن الا العبد وحده كفى في حجه  
عليه به فقط ولا يشترط مع ذلك علم اكثر اهل سوقه لانقضاء  
الضرر وفي الميزان باع عبده المأذون ان لم يكن عليه دين  
صار محجورا علم حال سوقه ببيعه ام لا لصحة البيع وان علم  
دين ماله يقتضيه المشتري لفساد البيع وهل لغرما فسخه  
ان ديونهم حالة نعم الا اذا كان بالثمن وفا او ابرو والعبد  
او ادنى للمولى وتماه في السراجية وموت سيده وجنونه  
مطبعا وحقوقه وكذا يجنون المأذون وكحقوقه ايضا بدار  
الحرب يرتد وان لم يعلم احد به لانه موت حاكم ونحو حكما  
بإبقائه وان لم يعلم احد بجنونه ولو عاد منه او افاق من جنون  
لم يعد الاذن في الصحيح زبلي وقهستاني وباستيلادها  
بان ولدت منه فارعا كان خيرا دلالة ما لم يصرح بخلافه  
لا تخفى بالتدبير ومن بها قيمتها فقط للغرما لو علمها دين محيط  
اقراره مبتدأ بعد حجه اما معه امانة او عصب ودين عليه  
لاخر صحيح خبر فيقتضيه منه وقال لا يصح احاط دينه بماله ورقبته  
لو ملك سيده ما معه فلم يعتق عبد من كسبه بتحرير مولاه وقال  
ملكه فاعتق وعليه قيمته موثرا ولو مهر فلهم ان يضموا العبد  
المعتق ثم يرجع على المولى بن كمال ولو استسرى ذار حرم محرم من  
المولى لم يعتق ولو ملكه لعق ولوا تلف المولى ما في يده من الرقيق  
ضمن ولو ملكه لم يضمن خلافا لما بناء على بقوت الملك وعدمه  
وان لم يحيط دينه بماله ورقبته صح تحريره اجماعا وصح اعتاقه



حال كون الماذون مديونا ولو تخطى وضمن المولى للغرماء الاقل من  
 دينه وقيمته وان سألوا اتبعوا العبد بكل دينهم واتباع احدها  
 لا يبرأ الاخر فها ككفيل مع مكفول عنه وطولب بما بقي من دينهم  
 اذا التفت به قيمته بعد عتقه لتقره في ذمته وصح تدبيره ولا يخرج  
 ويخير الغرماء كعتقه الا ان من اختار اهدم الشيكين ليس له  
 الرجوع شرح تكلمه وفي الهداية ولو كان الماذون مديرا وام  
 ولد لم يضمن قيمتها لان حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما لانها لا يمانان  
 بالدين ولو اعتقه المولى باذن الغرماء فلم يضمن مولاة زيلعي  
 والماذون ان باعه سيده باقل من الدين وغيبه المشتري  
 قيده لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع كما  
 مر ضمن الغرماء البايع قيمته لتعديده فان رد العبد عليه يعيب  
 قبل القبض مطلقا او بخيار رهونه او بشرط او بعده بقضا رجع  
 السيد بقيمته على الغرماء وما رجعهم في العبد لنزول المانع وان  
 رد بعد القبض لا يقضاه فلا سبيل لهم على العبد ولا للمولى على  
 القيمة لان الرد بالتراضي قاله وهي بيع في حق غرماء  
 وان فضل من دينهم سعى رجوعا به على العبد بعد الحرية  
 كما مر وضمنوا مشتريه عطف على البايع اي ان ساءوا ضمنوا  
 مشتريه ورجع المشتري بالثمن على البايع او اجازوا البيع  
 واخذوا الثمن لا قيمة العبد وان باعه السيد معلما بدينه  
 يعني مقاربه لا منكرا كما سيجي لتحقيق الخاصة ويسقط خيار  
 المشتري لا الغرماء فلا غرماء رد البيع ان يصل ثمنه اليهم لان  
 قبضهم الثمن دليل الرضا للبيع الا اذا كان فيه محاباة فاما ان  
 ترفع او ينقض البيع ابن كمال وقال للمصنف هذا اذا كان الدين  
 حالا وكان البيع بلا طلب الغرماء والتمن لا يفي بدينهم والا  
 فالبيع نافذ لنزول المانع وان غاب البايع وقد قبضه المشتري

فالمشتري ليس بخصم لهم لو منكر دينه خلافا للثمن ولو مقر فخصم  
 كما مر ولو بقلبه بان غاب المشتري والبايع حاضر فالحكم كذلك  
 اي لا خصوصية اجماعا حتى يحضر المشتري لكن لهم تضمين البايع  
 قيمته او اجازة البيع واخذ الثمن عدم قدم مصلح وقال انا عبد فلا ن  
 ماذون في التجارة فباع واستري فهو ماذون وجب له من كل شيء  
 من التجارة وكذا الحكم لو استري لعبد وباع سائقا عن اذنه  
 وجب له كان ماذونا استحسانا لضرورة التعامل وامر المسلم  
 محمول على المصالح فيحل عليه ضرورة شرح الجامع ومفاده  
 تقييد المسألة بالمسلم ابن كمال لكن لا يباع لدينه اذا لم يفسد  
 الا اذا اقر مولاة به اي بالاذن او اثبتته الغرماء بالبينة وتصرف  
 الصبي والمعتوه الذي يعقل لبيع والشراء ان كان نافعا  
 محضاً كالاسلام والالتحاق بصبح بلا اذن وان ضاراً كالطلاق  
 والعقاق والصدقة والقرض لا اذن به ولها وما تردد  
 من العقود بين نفع وضركا لبيع والشراء فوقف على الاذن حتى لو  
 بلغ فان اذن لها المولى فيها في شل وبيع لعبد ماذون في كل احكامه  
 والشرط لصحة الاذن ان يعقل البيع سائبا للملك عن البايع  
 والشرع جالب له زاد الزيلعي وان يقصد الربح ويصرف الغبن  
 اليسير من الفاحش وهو ظاهر ووليده ابوه ثم وصيه بعد موته  
 ثم وصي وصيه فمستل في زاد الزيلعي والقاساني ثم الوالي  
 بالطريق الاولى ثم القاضى او وصيه ايها تصرف ولذا لم يقل  
 ثم دون الام او وصيه او عبيدها او عبد نفسه كما مر ببيع ويشترى  
 فسكت لا يكون ساكوتة في التجارة والقاضى له ان ياذن لليتيم  
 والمعتوه اذا لم يكن له ولي ولعبيدها اذا كان لهما اذنا واجد منهما  
 من الصبي والمعتوه ولي وامتنع المولى من الاذن عند طلب المنة

كانا نقضنا  
 النصف وان علا نجم وصيه ثم وصي وصيه  
 ان عن العا دية ثم بعد جده  
 فانما نقضنا



اي من القاضى قلت وفي البر جندى عن الخزانة لو ابنى ابوه ووصيه  
صحا اذن القاضى له زاد سارح الوهبانية ولا يخفى بعد ذلك اصلا  
لانه حكم المحكم قاض اخر فتدبر في روع لواقرا لثان بما معها من  
كسبا وارث حكم على الظاهر كما زون دهر المازون لا يكون مازونا  
قبل العلم به المحكم مسألة ما اذا قال يا يعقوب ابى الصغير لا يصح  
الاذن الا بوقول الموصى المحكم ولا يمينه ولا يصح بحججها على الصبي في الوهبانية  
ولو اذن القاضى لطفل وقدا بى ابو يعقوب الاذن منه فيكون  
وضمن يعقوب الصغير دية **وتخلفه يفتى به حيث ينكر**  
ولو رهن المحكم راوباع او شرى **وجوزه للمولى فما يتخير**  
لوقوف تصرف المحكم على الاجازة فلو لم يكن اذن له بالتجارة فاجازتها  
العبد جازا استحسانا ولو لم ياذن له فاعتقه فاجازها له تصح  
اجازته قال والصبى الممنوع قلت ولا يخفى ان ما هو تبرع ابتداء  
ضار فلا يصح باذن ولي الصغير كالتراض **كتاب الغصب**  
لغة اخذ الشيء مالا او غيره كالحر على وجه التغلب وسر ازالة  
يد حقة ولو حكم المحكم له ما اخذه قبل ان يحوله باثبات يد  
مبطله واعتبر الشافعى رضي الله عنه اثبات اليد فقط والتمرة  
في الزوائد بستان موصوب لا تضمن عندنا خلافا له دهر في  
مال فلا يتحقق في مئة وحر متقوم فلا يتحقق في خم مسمي محترم  
فلا يتحقق في مال حربي قابل للنقل فلا يتحقق في العقار خلافا  
لمحمد بن اذن مالك اخترنا به عن الوديعه واعلم ان الموقوف مضمون  
بالانلاف مع انه ليس بمملوك اصلا صرح به في البدائع فلو قال يا  
اذن من له الاذن كما فعل ابن الكمال لكان اولى لا يخفى غصب  
لازاله يد المالك لا جلوسه على بساط لعدم اذنتها فلا تضمن مالم  
يهلك بفعله وكذا لو دخل واخذ متاعا وحده فهو ضامن وان

لا يحوله ولم يحكم له ضمن مالم يهلك بفعله او يخرج من الدار خائنه  
وحكمه الا بيمين علم نه مال الغير ورد العين قائمة والغرم هالكه  
والغير من علم لا ضمان فلا اثم لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث المصنوع  
منه مخبر بين تضمن الغاصب غاصب الغاصب لا اذا كان في الوقف  
المقصوب بان غصبه وقيمه اكثر وكان الثاني صلى من الاول  
فان الضمان على الثاني كذا في وقت الخيانة وفي غصبها غصب عجل  
فاستهلكه ويضمن لمن غصبه قيمة العجل ونقصان الام وفي كراهيتها  
من هدم جائط غير ضمن نقصانه ولم يور بعمارته الا في حايط  
المسجد وفي القنية تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه  
فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امراته فماتت وادعى انه كان  
بازنها وانكر الوارث فالقول للزوج **وجب دعوى الموصوب**  
مالم يتغير تغيرا فاحشا محتمى في مكان غصبه لتفاوت القيمة  
باختلاف الاماكن وببر بردها ولو بغرم المالك في البرازية غصب  
درهم انسان من كيسه ثم رد كافته بالعلمه برأ وكذا الواسلها  
اليه بجهة اخرى كصبة وايداع او شرى وكذا الواسلها فاكله خلافا  
للشافعى رحمه الله تعالى زيلعى ويجب رد مثله ان هلك وهو  
مسلح من انقطع المثل بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه  
وان كان يوجد في البيوت ابن كمال فقيمه يوم الخصومة اي  
وقت لقضا وعند ابى يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم  
الانقطاع ورجحنا قهستانى **وتجب القيمة في القيمة يوم غصبه**  
اجاءا والمثل المخلوط بخلاف جنسه كبر مخلوط بثلثه وشيزج  
مخلوط بنزيت ويخوذ ذلك كرهن بخمس قيمتيه فقيمه يوم غصبه  
وكذا كل موزون يختلف بالصنعة كقنينة وقدر دهر ورين  
ذكره في الجواهر زاد للصواب وقطر لان كلامها يتفاوت  
بالصنعة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت دينها في الذمة قلت



وفي الذخيرة والمجبن قيمتي الضمان مئلي في غيرم كالسلم وفي المجتبي  
السويق قيمتي لتفاوتته بالقلبي وقيل مئلي في المشابه وفي المشابه  
الفهم والخم ولو نيا والاجر ولو نيا وفي حاشيتها لابن المصنف هنا وفيما  
يجلب المتيسر مصر يا للفضولين وغيرهم وكذا الصابون والسرقرين والورق  
والايرة والعصفر والصرم والجذر والذهن للتجسس وكذا الحفنة  
وكل مكيل وموزون مسرف في الهلاك مضمون بقيمة في ذلك الوقت  
كسفينه موقورة اخذت في الغرق والقي للملاح ما فيها من مكيل  
وموزون يضمن قيمتها ساعة كما في المجتبي وفي الصيرفة صنف  
حنطة فافسدها وزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل صيدها مثلها هذا  
اذا لم ينقلها فلو نقلها المكان ضمن المثل لانه غصبه وهو مثل بخلاف  
ما لو صب الماء في الموضع الذي فيه الحنطة بغير نقل انتهى والحاصل  
كما في الدرر وغيرها ان كل ما يوجد له مثلي الاسواق بلا تفاوت  
يعتد به فهو مئلي وما ليس كذلك فقيمته في الحفظ فان ادعى هلاكه  
مرتبطه بوجوب رد العين لانه الموجب الاصل ورد المثل والقيمة  
مخالص على الراجح حبس حتى يعلم الحاكم انه لو بقي لظهر اي لظهوره ثم  
قضى الحاكم عليه بالبدل من مثل قيمته ولو ادعى الغاصب الهلاك  
عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك اي ادعى الهلاك عند  
الغاصب واقام البرهان فبرهان الغاصب انه رده وهلك عند  
المالك اولى خلافا للثاني ملتي ولو اختلفا في القيمة وبرهنا  
فالبينة للمالك وسيجي لو في نفس المصوب فالقول للغاصب  
والغصب لما يتحقق فيما ينقل فلوا خذ عقارا وهلك في يده بافة  
سماوية كغلة سيل لم يضمن خلافا لمحمد وبقوله قالت الثلاثة  
وبه يفتي في الوقف ذكره العيني وذكر طهري الدين في فتاوى الفتوى  
في غصب العقار والدور الموقوفة بالضمان وان الفتوى في  
غصب منافع الوقف بالضمان وفي فتاوى صاحب المحيط الشري

دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للصغير لمزمه اجر المثل  
صيانة لمال الوقف والصغير في اجارة الفيض انما لا يتحقق الغصب  
عندهما في العقار في حكم الضمان اما فيما وراء ذلك فيستحق الا ترى انه  
يتحقق في الرد فكذا في استحقاق الاجرة انتهى فليحفظ قيل قاله الا  
ستروثني وعما الدين في فضولها والاصح انه اي العقار يضمن بالبيع  
والتسليم وكذا بالحبس في العقار والوديعة وبالرجوع عن الشهادة في  
بعد القضاء وفي الاشياء العقار لا يضمن الا في مسائل وعد هذه الثلاثة  
واذا نقص العقار بسكناء وزرعاته ضمن النقصان بالاجماع فيعطى  
ما زاد البذر وصح في المجتبي وعن الثاني مثل بذره وفي  
الصيرفة هو المختار ولو ثبت له قلعده وتامه في المجتبي كما يضمن  
اتفاقا في النقلي ما نقص بفعله كما في قطع الاشجار ولو قطعها رجلا اخر  
او هدم البناء ضمن هو لا الغاصب كما لو غصب عسلا او اجره ينقص في  
هذه الاجازة بالاستعمال وهذا ساقط من نسخ السرح لدخوله تحت  
قوله وان استغله فنقصه الاستغلال واجر المستعار ونقص ضمن  
النقصان وتصدق بما بقي من الغلة والاجرة خلافا لابي يوسف  
كذا في الملتقى لكن نقل المصنف عن البرازية ان الغني يتصدق بكل الغلة  
في الصحيح كما لو تصرف في المصوب والوديعة بان باعه ورجع فيه  
اذا كان ذلك متعينا بالاسارة او بالسر بالدرهم والوديعة او  
الغصب ونقدتها يعني يتصدق برج حصل فيها اذا كانا معا  
يتعين بالاسارة وان كانا مالا يتعين فعلى اربعة اوجه فان  
اشارة اليها ونقدتها فكذلك يتصدق وان اشار اليها ونقدتها  
او اشار اليها ونقدتها او اطلق ولم يشر ونقدتها لا يتصدق  
في الصور الثلاث عند الكرخي قيل وبه يفتي والمختار انه لا يحل  
مطلقا كذا في الملتقى ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى  
الموازل واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا الكثرة



الحرام وهذا كله على قولهما وعند أبي يوسف لا يتصدق بشيء منه كماله  
اختلف الجنب ذكره الزيلعي فليحفظ فان غصب وغير المضمون  
فزال اسمه واعظم منافع أي أكثر مفاصله اخترازا عن دراهم فكلها  
بلا ضرب فانه وان زال اسمه لكن يبقى اعظم منافعهم ولذا لا ينقطع  
حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم زال الاسم معن عن اعظم منافع  
كما ظنه ملا خسر وغيره واختلط المضمون بملك الغاصب بحيث  
يمنع امتيازها لا اختلاط بربها او يمكن بحرج كبير شعير ضمنه وملكه  
بلا حل انتفاع قبل راضاه أي رضاء مالكه براءه او ابراءه او تضمين  
قاصد القياس حله وهو رواية فلو غصب طعنا ما فوضه حتى صار  
مستهلكا بملكه خلافا في روايته وحراما على المعتمد جسم المادية  
الفساد كزج ساءة التنوين بدل الاضافة أي ساءة غيره ذكره  
ابن سلطان وطعها او يشها وحقن برا وزرع وجعل حديد  
سيفا وصفر لينة والبناء على ساجدة بالجم خسبة عظيمة تنبت بالهند  
وقيمة أي لبنا أكثر منها أي من قيمة الساجدة بملكها الباقي بالقيمة  
وكذا لو غصب رضاء فبني عليها وعزسها وابتلعت رجاجة لؤلؤة  
او اذا دخل البقر راسه في قدر او اودع فصلا فأكبر في بنت الموضع  
ولم يمكن اخراجه الا بهدم الحدار او يسقط ديناره في محبة غير  
ولم يخرج الا بكسرهما وكفؤ ذلك يضمن صاحب الأكثر قيمة الأقل  
والاصل ان الضرر لا يسديزا الا لاخف كما في هذه القاعدة  
من الاشياء ثم قال ولوا بتلع لؤلؤة فمات لا يسق بطنه لان  
حرمة الارض اعظم من حرمة المال وقيمتها في تركته وجوزاء  
السافعة قياسا على الشق لاخراج الولد قلت وقد مناجف  
الحناظر عن الفتح انه يشق ايضا فلا خلاف وفي تنوير البصائر  
انه الاصح فليحفظ بقي لو كانت قيمة الساجدة والبناء سوا  
فان اصطحا على سببي جاز وان تنازعا يباع عليها ويقيم

التمن على قدر ما لها تسبب لينة عن النزلية بقولها اراد الغاصب  
البناء ورده الساجدة هل له ذلك ان قضى عليه بالقيمة لا محل وقبله قول  
لتضييع المال بالافائدة وتماه في المحتجب وان ضرب إلى بين درهما  
ودينارا او انا لا يملكه وهو لا يملكه بحا نا خلافا لها فان زج ساءة  
غيره ويخوها ما يوجب كل طرحها المالك عليه واخذ قيمتها او اخذها  
وضمنه نقصانها وكذا الحكم لو قطع يدها او قطع طرف رابته الغير  
غير ما كولة كذا في الملتقى ولفظ غير سديد هنا قلت  
قوله غير سديد غير سديد بثبوت الخسارة في غير الماكولة ايضا لكن  
اذا اختار ربها اخذها الا بضمنه شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن  
العمادية فليحفظ بخلاف طرف العبد فان فيه الارش وخرق ثوب  
خرقا فاحشا وهو ما فوق بعض العين وبعض نفعه لا كلفه فلو كان  
ضمن كلها وفي خرق يسير نقصه ولم يفوت شيئا من النفع ضمنه  
النقصان مع اخذ عينه ليس غير لقيام العين من كل وجه ما لم  
يجدد فيه منعة او يكون ربويا كما بسطه الزيلعي قلت ومنه  
يعلم جوابا دنة وهي غصبت خاصة فضة موهبة بالذهب فنال  
تويعها فتخير ما لكنت بين تضمينها موهبة واخذها بلا شيء لانه تابع  
مستهلك ولو كان مكان الغصب سيرا بوزنها فضة فلا رد لتعيها  
ولا رجوع بالنقصان للزوم الرضا فاعتقه فقل من صرح به قاله  
شيخنا ومن بني وعزس في أرض غير اذنه امر بالقلع والرد  
لوقمة الساجدة أكثر مما سرق فلما كان يضمن له قيمة ماء او سحر  
او بقلعه أي مستحق القلع فتقوم بدونهما ومع أحدهما مستحق  
القلع فيضمن الفضل ان نقصت لا رض به أي بالقلع ولو زرعها  
يعتبر العرف فان اقتسموا الغلة انصافا فواربا اعتبروا لا  
فالخارج للزراع وعليه اجر مثل الارض وما في الوقف فحبب المحصة  
او الاجر بكل حال فتولين غصب ببا نصبغ لا عبرة للالوان



بل الحقيقة الزيادة والنقصان أو سويقاً فلتة بيمين فالمالك مخير  
أن شاء ضمنه قيمة ثوبه أبيض ومثل لسويق عبره في المصبوط بالقيمة  
لتغيره بالقليل فلم يبق مثلياً وسماه هنا مثلاً لقيام القيمة مقامه  
كذا في الاختيار وقد منا قولين عن المجتبي وإن شاء أخذ  
المصبوغ أو الملقوت وعزم ما زاد الصبغ وعزم السمن لأنه  
مثلي وقت اتصاله بملكه والصبغ لم يبق مثلياً قبل اتصاله  
بملكه لا متزاجه بالماء مجتبي رد غاصب المصبوب على الغاصب  
الأول بل عن ضمانه كالموكل المصبوب في يد غاصب الغاصب  
فأدى القيمة إلى الغاصب فإنه يبرأ أيضاً لقيام القيمة مقام العين  
إذا كان قبضه القيمة معروفاً بقضاء أو سنة أو تصديق المالك  
لأقرار الغاصب لا في حق نفسه وغاصبها عمادية غصب شيئاً  
ثم غصبه آخر منه فأراد المالك أن يأخذ بعض الضمان من الأول  
وبعضه من الثاني له ذلك سلك جيه والمالك بالخيار في تضمين  
أيهما شاء وإذا اختار تضمين أحدهما لم يمكن تركه وتضمين وقيل  
بملكه عمادية الإجازة لا تلحق إلا بالرف فلو اتلف ما لغيره تعدياً  
فقال المالك أجزت أو رضيت لم يبرأ من الضمان أشباهه مع  
للبرازية لكن نقل المص من العمادية أن الإجازة تلحق الأفعال  
هو الصحيح قال وعليه فتلحق الإللاف لأنه من جملة الأفعال  
فليحفظ كسر الغاصب الخشب كسر فاحشاً لا يملكه  
ولو كسر الموهوب له لم ينقطع الرجوع أشباهه وفيها اجراء  
الغاصب ورجوعها إلى المالك تطب له لأن أخذ الإحادة  
إجازة فرفع استعار منشأراً فانقطع في النشر فوله  
بلاذن مالكة انقطع حقه وعلى المستعير قيمة منكسر الشرج  
وهباً يتركه أو غيره لا طفاً تحريق وقع في البلد فانهدم  
شيئاً بركوبه لم يضمن لأن ضرر الحريق عام فكان لكان دفعه

جوهراً لا يجوز دخول بيت إنسان إلا بإذنه إلا في الضرر وفيها  
إذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو علمه أخذه حفر قبراً  
فدفن فيه آخر ميتاً فهو على ثلاثة أوجه أن الأرض للمخاف فله  
نسيته وله تسويته وإن مباحة فله قيمة حفره وإن وقفاً فذلك  
ولا يكره لو الأرض متسعة لأن المخاف لا يدري بأي أرض يموت  
لا يجوز التصرف في مال غيره بلا إذنه ولا ولاية إلا في مسائل  
مذكورة في الأشياء غصب حارره فتبعها جحشها فأكله  
الذئب ضمنه كما في معاينة الوهباء نسيته  
وغاصب شيء كيف يضمن غيره وليس له فعل بما يتخير  
وغاصب نهر هلك منه شربة وقيل ثم نهر طاهر لا يطرز  
**فصل** غيب بمحجة ما غصبه وضمن قيمته لما كره ملكه  
عندنا ملكاً مستنداً إلى وقت الغصب فتسلم له الأكساب  
لا الأولاد ملتقى القول به يمينه لو اختلفا في قيمته أن لم يبرأ  
المالك على الزيادة فإن برهن أو برهننا فلما لك ولا تقبل بينة  
الغاصب لقيامها على نفي الزيادة هو الصحيح زيلعي ونقل المص  
عن البحر والجواهر لو قال الغاصب والمودع المتعدي لا أعرف  
قيمه لكن علمت أنها أقل مما تقوله فالقول للغاصب بيمينه ويجبر  
على البيان فإن لم يبين حلف على الزيادة فإن نكل لزمته ولو  
حلف للمالك أيضاً على الزيادة أخذها ثم انظر المصوب  
فإن الغاصب أخذه ودفع قيمته أو رده وأخذ القيمة وهي من خواص  
كتابنا فلتحفظ فإن ظهر المصوب وهي أي قيمته أكثر مما ضمن  
أو مثله أو دونه على الأصح عمالية فالأولى ترك قوله وهي أكثر  
وقد ضمن بقوله أخذه المالك ورد عوضه أو مضى الضمان ولا  
خيار للغاصب ولو قيمته أقل للزوم به بقراره ذكره الوائى نعم  
متى ملكه بالضمان فله خيار عيب روية مجتبي ولو ضمن بقول



المالك او يبرهانه او نكوله الغاصب فهو له ولا خيار للمالك لرضا  
حيث رغبى هذا المقدار فقط وان باع الغاصب المخصوص فضمنه  
المالك تقديرا بعد وان حرراى الغاصب لان تحرير المشتري  
من الغاصب فذني الاصح عناية تضمنه لان الملك الناقص  
يكفي لنفاذ البيع لا العتق وزوايد المخصوص مطلقا متصلة كسمن  
وحسن او منفصلة كدروغرا مائة لا تضمن الا بالتعدي او للمنع  
بعد طلب المالك لانها امانة ولو طلب المتصلة لا تضمن وما نقصته  
لجارية بالولادة مضمون وجبر بولدها بقيمته او بغرضه وان وفا  
به والا فيسقط بحسابه ولو ماتت وبالولد وفان في هو الصحيح اختيار  
زني بامته مضمونة اى غصبها فردها حاملا فماتت بالولادة ضمن  
قيمتها يوم طلقت بخلاف الحرة لانها لا تضمن بالغصب لبقى  
ضمان الغصب بعد فساد كدرد ولوردها فماتت لا تضمن  
وكذا لو زنت عنده فردها فجلدت فماتت به ملقتى ولو زني  
بها واستولدها يثبت لنسب والولد رقيق قد رزق وبخلاف  
الفصل ستوفاهما او عطلها فانها لا تضمن عندنا ويوجد في  
بعض المتون ومنافع الغصب غير مضمونة الخ لكن لا يلزم ما ياتي  
من عطف خمر المسلمين مع انه اخصر فتدبر الا في ثلاث فيجب اجر  
المثل على اختيار المشاخرين ان يكون المخصوص وقفا للسكنى  
او للاستغلال ومال يتيم الا في مسألة سكنت امه مع زوجها  
في داره بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر عليها كذا في الاسماء معزيا  
للوصايا القنية قلت وليستنى ايضا سكنى سربك ليتيم  
فقد نقل المصنف عن القنية انه لا شئ عليه وكذا الاجنبي بلا  
عقد وقيل دار ليتيم كالوقف انتهى قلت ويمكن حمل كلام القنية  
على قول المتقدمين بعدم اجرة وما على القول المصنف انها كالوقف  
فتجب الاجرة على السربك والزوج لكون السكنى للمرأة واجبة عليه

عليه وهو غاصب لدار ليتيم فلزمه الاجرة وبه افتي ابن نجيم وما في  
الصيرفة من التفصيل لولا ليتيم بقدر على المنع فلا اجر ولا فعلها  
غير ظاهر وعليه فهو عليه لا عليها كما افاده في تنوير البصائر ثم نقل  
عن الحائنة ان مسألة الدار كمسألة الارض وان الحاضر اذا سكن  
فيما اذا كان لا يضرها فللغائب ان يسكن قدر سركه قالوا وعليه  
الفتوى ومعدرا اى اعده صاحب الاستغلال بان بناءه لذلك  
او اشتراه لذلك قيل او اجرة ثلاث سنين على الولاء وفي الاشياء  
لا تصير لدار معدة لها باجارتها بل بينائها او شراؤها ولا  
باعدا البائع بالنسبة للمشتري ويستترط علم المستعمل بكونه  
معدرا حتى يجب الاجر وان لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب  
قلت ولما اختلفنا في العالم وعدمه فالقول له بيمينته لانه منكر  
والآخر مدع قاله شيخنا وبوت ربك لدار وبيعه بطل الاعلاد  
ولو بني لنفسه ثم اراد ان يعده فان قال بلسانه وخير الناس  
صار ذكره المصنف الا في المعدل الاستغلال فلا ضمان فيه اذا سكن  
بتأويل ملك كبيت سكنه احد السركاء في الملك ولو ليتيم على ما مر  
عن القنية فتنبه امانة الوقف اذا سكنه احدهما بالغلبة بلا  
اذن لزم الاجر او عقد كبيت لهن اذا سكنه المرأتان ثم بان للغير  
معد للاجارة فلا شئ عليه بقى لواجب الغاصب حدها فعلى  
المستاجر المسمى لاجر المثل ولا يلزم الغاصب الاجر بل يرد ما قبضه  
للمالك اسباه وقنية وفي السرب بالية وينظر ما لو عطل المنقصة  
هل يضمن الاجرة كالكوسكن وبخلاف خمر المسلم وخنزيره بان اسلم  
وهما في يد اذا اتلفها مسلم او ذمي فلا ضمان وضمن المتلف لمسلم  
قيمتها لان الخمر في حقنا قيمى حكما لو كانا لذي والمتلف غير  
الامام او ما مورده يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الزرق خلافا لمحمد  
مجبني فلا ضمان في ميتة ودم اصلا بخلاف ما لو اشتراها اي الخمر



منه اي لذي وسر بها فلا ضمان ولا فمن لانه فعلة بتسليط بايعه  
بخلاف غصبها مجتبي وفيه ائلف زمي خرمي ثم اسلم الى واحد  
لا شيء عليه الا في رواية عليه قيمة الخمر غصب خمر اخلها بما لا  
قيمة له كمنظاتي ملح يسير لا قيمة له او شمس او غصب جلد  
ميتة فدفعه به بما لا قيمة له كتراب وشمس خذها المالك مجانا  
ولكن لو ائلفها ضمن لا لو تلفا وفي شرح الوهبانية يضمن قيمته  
مدبونا واعتمده في المملكتي ولو خلد بها بذي قيمة كالمخ الكسرة والخل  
ملكه ولا شيء عليه لانه خلافها ولو دفع به بذي قيمة كقسط وعوض  
الجلد اخذ المالك ورد ما زاد الدفع وللغاصب حبسه حتى يأخذ  
حقه ولو تلفه لا يضمن كما لو تلف ولا ضمان باتلاف الميتة ولو لذي  
ولا باتلاف متروك لتسمية عمدا ولو لم يبيحه ملتقى لان ولاية  
الحاجة ثابتة وضمن بكسر معرف بكسر ايم التالهو ولو لكافر ابن  
كالم فتمتة خسبا منحوتا صاحبها غير اللهو وضمن القيمة لا المثل باراقة  
سكرو ومنصف سيجي بيان في الاسئلة ومع بيعها كلها وقال لا يضمن  
ولا يبيع بيعها وعليه الفتوى ملتقى ودر روز يلعي وغيرها ما قره  
المصدا وما طبل الغزاة زاد في حظر الخلاصة والصيداين والدن  
الذي يباح ضربه في العرس فضمنوا اتفاقا كالامة المغنية ونحوها  
ككسش نظوح وحمالة طيارة ودين مقاتل وعبد خصي حيث  
يجب قيمتها غير صالحة لهذه الامور ولو غصبك م ولد قهركت  
لا يضمن بخلاف موت المدير لتقوم المدير دون ام الولد وقال  
يضمنها لتقومها حل قيد عبد غيره او رباط رابته اوفتح باب  
اصطبارها وقصر طايره فذهبت هذه المذكورات او سعي  
السلطان بمن يوزيه والحال انه لا يدفع بل ارفع الى السلطان  
او سعي بمن يباشر الفسق ولا يمنع منه اوقال السلطان  
قد يغرم وقد لا يغرم فقال انه وجد كثيرا فغرمه السلطان

شيئا الا يضمن في هذه المذكورات ولو غرم السلطان البتة مثل هذه  
السعاية ضمن وكذا يضمن لو سعي بغير حق عند محمد زجره اي  
للساعي وبه يفتي وعذر ولو الساعي عبد اطول بعد عتقه ولو  
مات تساعي فلم يسعي به ان ياخذ قدره الخسران من تركته هو الصحيح  
جواهل الفتاوي ونقل المصدا انه لو مات المتكوي عليه بسقوطه من  
سطح الخوفه غرم الساعي دية لا لومات بالضرب لذوره وقدر  
في باب السرقة امر شخص عبد غيره بما لا باق اوقال له اقتل نفسك  
ففعل ذلك وجب عليه قيمته ولو قال له ائلف مولك فائلف لا يضمن  
الامر والفرق ان بامره بالابق والقتل صار كانه استعمله في ذلك  
وبامره بالائلف لا يصير غاصبا للمال بل للعبد وهو قائم لم يتلف  
واما التلف بفعل العبد واعلم ان الامر لا ضمان عليه بالامر الا في  
سنة اذا كان الامر سلطانا او ابا او سيدا او الما مورصيا او  
عبدا امره بالائلف مال غير سيده واذا امره بحفر باب في حائط  
الغير غرم الحافر ورجع على الامر اسباه استعمل عبد الغير لنفسه  
بان ارسله في حاجته وان لم يعلم انه عبد اوقال ذلك للعبد الذي  
استعمله اني حر ضمن قيمته ان هلك العبد عمادية وفيها جارجل  
الي خروقال اني حر فاستعملني في عمل فاستعمله فملكه ثم ظهر  
انه عبد ضمن به علم ولم يعلم هذا اذا استعمله في عمل نفسه ولو استعمله  
لغيره اي في عمل غيره لا ضمان لانه لا يصير به غاصبا كقوله لعبد ارق  
الشجرة وانت الشمس لتاكل انت فسقط لم يضمن الامر ولو قال  
لتاكل انت وانا ضمنا من قيمة كلب لانه استعمله كلبه في نفعه غلام  
جاء الى فصار وقال الفصد في فصد فصد معتادا فغيره  
بالاولى فمات من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة الفصد وكذلك  
الحكم في الصبي تحت يده على قلة الفصد عمادية فشرع غصب  
عبدا ونحوه مال لولي صار غاصبا للمال ايضا بل قالوا يضمن ثيابه



تبع الضمان عنده بخلاف العمارة وفي الوهبانية  
ولو نسي الحرقان يضمن نقصها ولو نسي لقران او شاح يذكر  
ولو علم الدلال قيمة سلعة فقوم للسلطان نقص بخمس  
ومتلفا حدي فردتين يسلم البقية والمجموع منه يحضر  
قلت وعن ابي يوسف لا يضمن الا النقص التي اثلها وفي البرازية  
هو المختار وقره الشربلاي وذكر ما يفيد ان السلطان ليس  
بقيد وانه ينبغي القول بتضمن القاض ايضا سيما في استبدال  
وقف وما يقيم فليحفظ **كتاب الشفعة** من انية  
تلك مال الغير بغير رضاه هي لغة الضم وسر عاتليك البقعة  
جبر على المشتري بما قام عليه مثله لو ماليا والقيمة وسبيل  
اتصال ملك الشفعة بالمشتري بشركة او جوار وسرطها ان يكون  
المحل عقارا سفلا كان او علوا وان لم يكن طريقه في السفل لانه الحق  
بالعقار بماله من حق القرار رددت واما ما جزم به ابن  
الكافي اول باب ما هي فيه من ان البناء اذا بيع مع حق القرار ملحق  
بالعقار فرد شيوخنا الرمي وافتى بعدمها تبعا للبرازية ومنها  
فليحفظ ولكنها اخذ الشفعة من احد المتعاقدين عند وجوه  
سبها وسرطها وحكمها جوارا الطلب عند تحقق السبب وهو البيع  
ولو بعد سنين وصفها ان الاخذ بها بمنزلة شر مبتدأ فينت  
بها ما ثبت بالشركا لرد خيار روية وعيب تجب له لاعليه  
بعد البيع ولو فاسدا القطع فيه قولنا لك كما ياتي او خيار  
للمشتري وتستقر بالاشهاد في مجلسه اي طلب الموائمة فلا تبطل  
بعده وتلك بالاحذ بالترضي ويقضاء القاضى عطف على الاخذ  
لثبوت ملك الشفعة بحكم الحكم قبل الاخذ كما خرد من خلافه  
وبقدره **وسر الشفعة** لا الملك خلافا للشافعي للخلط متعلق  
بتجيب نفس المبيع ثم ان لم يكن او سلم له في حق المبيع وهو الذي

فاسم في حق المبيع العقار كالشرب والطريق خاصين ثم فسر ذلك  
بقوله كشراب امر صغير لا تجري فيه السفن وطريق لا ينفذ فلو  
عامين لا شفعة بها بياض شرب امر مشترك بين قوم تسقى ارضهم  
منه بيعت ارض منها فلكل اهل المشراب لشفعة فلو انهم ارضا  
والمسئلة حالها فالشفعة للجار الملاصق فقط ثم جار ملاصق  
ولو زما او ما دونها او مكانا بابه في سكة اخرى وظهر داره  
لظرفها فلو بابه في تلك السكة فهو خليف كما مر وارضع جذع على  
حائط وشريك في خسة عليه جار ولو في نفس الجدار فشريك  
ملتقي قلت لكن قال المصنف ولو كان بعض الجيران شريكا  
في الجدار لا يتقدم على غيره من الجيران لان الشركة في البناء المحرم  
تدون الارض لا يستحق بها الشفعة وفي شرح الجميع ولذا  
لجار المقابل في السكة الغير النافذة الشفعة بخلاف النافذة  
اسقط بعضهم حقه من الشفعة بعد القضا فلو قبله فلم يبق  
اخذ الكل لزو ال المزاحمة ليس لمن بقي اخذ نصيب التارك لانه  
بالقضا قطع حق كل واحد منهم في نصيب الاخر زيلعي ولو كان بعضهم  
غائبا يقضي بالشفعة بين الحاضرين في الجميع لاحتمال عدم طلب  
فلا يوخربا لسك وكذا لو الشريك غائبا فطلب الحاضر يقضي  
بالشفعة كلها ثم اذا حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الاول  
قضى له بنصفه ولو فاقه فبذلك ولو دونه منعه خلاصه اسقط  
الشفيع الشفعة قبل الشراء لم يصح لفقد شرطه وهو البيع اراد  
الشفيع اخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جبر على المشتري  
لغيره تفريق الصفقة ولو جعل بعض الشفعة نصيب لبعض  
لم يصح وسقط حقه به لاعراضه ويقسم بين البقية بل لو طلب  
احد الشريكين النصف بناء انه يستحقه فقط تطلبت شفعة  
اذا شرط فحقها ان يطلب لكل كما بسطه الزيلعي فليحفظ



وصح بيع دور مكة فتجب الشفعة فيها وعليه الفتوى شبهة قلت  
ومقارده صحة اجازتها بالاولى وقد قدمناه فليحفظ لكنه يكره  
وسنحققه في المحظر وفيها ويصح الطلب من وكيل الشراء ان لم يسلم  
الى موكله وان سلم لا وبطلت هو المختار ولا شفعة في الوقف ولا  
له نواز ولا جواره شرح مجمع وخاتمه خلافا للخلاصة والبرازيه  
ولعل الاسقاطه قاله المصنف قلت وحمل شيخنا الزلي الاول  
على اخذ به والثاني على اخذه به بنفسه اذا بيع ففي القبض  
حق الشفعة ينشئ على صحة البيع انتهى فمقارده ان ما لا يملك  
من الوقف بحال لا شفعة فيه وما يملك بحال ففيه الشفعة  
اذا بيع اما اذا بيع بجواره او كان بعض المبيع ملكا وبعضه  
وقف وبيع الملك فلا شفعة للوقف والله اعلم **باب طلب**  
**الشفعة وبطلانها الشفع في مجلسه** من مشتري او رسوله  
او عدل وعذر بالبيع وان امتد البيع كالخبره هو الصحيح  
وعليه المتون خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه  
الفتوى بلفظ يفهم طلبها كطلبت لشفعة ونحوها كانا طالبا لها  
او اطلبها وهو يسمى طلبا لمواتية اي لمبادرة ولا شها ر فيه ليس  
بالزمن بل بخافة الحق ثم يشهد على البايع لو العقار في يده  
او على المشتري وان لم يكن زائدا لانه مالك او عند العقار فيقول  
اشترى فلان هذه الدار وانا شفعتها وقد كنت طلبت الشفعة  
واطلبها الان فاشهدوا عليه وهو طلب اشهاد ويسمى طلب تقدير  
وهذا الطلب لا بد منه حتى لو تمكن ولو بكتاب ورسول ولم  
يشهد بطلت شفعته وان لم . . . حتى يتمكن منه لا تبطل ولو  
اشهد في طلب المواتية عند حكمه ولا كفاه وقام مقام الطلبين  
ثم بعد هذين الطلبين يطلب عند قاض فيقول اشترى  
فلان دار كذا وانا شفعتها بدار كذا الى لوقال سبب كذا كذا في

الملتقى لشمس السرياني في نفس المبيع فزرة يسلم الدار الى هذا الوقفها  
المشتري وطلب الخصومة لا يتوقف عليه وهو يسمى طلبا لمالك  
وخصومه وبناخير مطلقا بعذر وبغيره شهر او اكثر لا تبطل  
الشفعة حتى يستقطها بلسانه به يفتي وهو ظاهر المذهب وقيل  
يفتي بقول محمد ان اخره شهر او اقل بطلت كذا في الملتقى يعني  
دفع العذر قلنا دفعه برفعه القاضى ليا امره بالاختار والترك  
واذا طلب الشفع يسال القاضى الخصم عن ملكية الشفع بما شفع  
به فان اقربها اي بملكته ما يشفع به او انكل عن الحلف على العلم  
وبرهن الشفع انها ملكه ساله عن الشراء هل اشتريته ام لا فان  
اقر به او انكل اليه من على الحاصل في شفعة الخليفة او على المشتري في شفعة  
الحوار خلافا لسافعي كما مر في كتاب الدعوى او برهن الشفع  
قضى له بها هذا اذا لم ينكر المشتري طلب الشفع الشفعة فان  
انكر فالقول له يمينه ابن كمال وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى  
ما اذا قضى لزومه احضاره والمشتري حبس الدار لقبض ثمنه  
فلو قيل للشفيع ان الثمن فاخر لم تبطل شفعته والخصم للشفيع  
المشتري مطلقا والبايع قبل التسليم الاول ملكه الثاني يده  
ابن كمال ولاكن لا تسمع البيعة عليه حتى يحضر المشتري لانه للمالك  
ويغيب بحضوره ولو سلم المشتري لا يشترط حضور البايع  
لزوال الملك واليد عنه ابن كمال ويقضى القاضى بالشفعة  
والعهدة لضمان الثمن عند الاستحقاق على البايع قبل تسليم  
المبيع الى المشتري والعهدة على المشتري لو بعد تسليم الشفع  
خيار التروية وان شرط المشتري لبراءة منه دون خيار الشرط  
والاجل خيار وفي الاشياء الشفعة بيع في سائر الاحكام الا  
ضمان الغرور والجبر وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن والدار  
مقبوضة والثمن منقود صدق المشتري بيمينه لانه ينكر ولا



يتحالفان وان برهنا فالشفيع احق لان بينته ملازمة مادي  
المشتري ثمتا وارعي ربحه اقل منه بالقبضه فالقول له اي البايع  
ومع قبضه للمشتري ولو عكسا فبعد قبضه القول للمشتري  
وقبله يتحالفان واي نكل اعتبر بول صاحبه وان حلقا فسخ البيع  
وياخذ الشفيع بما قال البايع مطلقا ملتقى وحط البعض بظرفه  
حق الشفيع في اخذ البايع وكذا هبة البعض الا اذا كانت بعد  
البعض تشبها وحط الكل والزيادة لا فخذ به لكل المسمى ولو  
حط النصف ثم النصف الاخير ولو علم انه سره بالف فسلم ثم حط  
البايع مائة فله الشفعة كما لو باعه بالف فسلم ثم زاد البايع له حارة  
او متاعا فبقيت وفي السر بمثل ولو حقا كالحجر في حق المسلم ابن كمال  
ياخذ بمثله وفي السر بالقيمة ففي بيع عقار بعقارا ياخذ  
الشفيع كلا من العقارين بقيمة الاخر وفي شراء ثمن موجد ياخذ  
بحال او طلب الشفعة في الحال واخذ بعد الاجل ولا يتعمل ما على  
المشتري لو اخذ بحال ولو سكت عنه فلم يطل في الحال وضرب حتى  
يطلب عند حلول الاجل بطلت شفعته خلافا لابي يوسف وياخذ  
بمثل الخمر وقيمة الخمر ان كان البايع والمشتري والشفيع زمينا  
لا بد ان يكون البايع ايضا زمينا ولا يفسد البيع فلا تثبت الشفعة  
ابن كمال مذهبنا بالمسقط ياخذ بقيمة الما مر لو كان الشفيع مسلما  
لمنع عن تملكها وتملكها ثم قيمة الخمر برهنا قائمة مقام الدار  
لامقام الخمر برولذا لا يحرم تملكها بخلاف المروءة على العاشر وطريق  
مصرفه قيمة الخمر والخمر بر بالرجوع الى ربي سلم او فاسق تاب  
ولو اختلف فيه فالقول للمشتري عناية وياخذ الشفيع بالثمن  
وقيمة البناء والغرس مستحق القلع كما مر في باب الغصب قلت  
واما لو ذهبا بالوان كثيرا وطلاها بحصن كثير خبير الشفيع بين  
تركها واخذها واعطا ما زاد الصبيع فيها لتعذر نقضه ولا

قيمة لنقضه بخلاف البناء واوي الزاهدي وسيجي لو بني المشتري  
او غرسه وكلف الشفيع المشتري قلعها وعن الثاني ان شاء  
اخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس او ترك وبه قال الشافعي ومالك  
رحمهما الله قلنا بئني فيما لغره فيه حق اقوي ولذا تقدم عليه فينقضه  
كما ينقض الشفيع جميع تصرفاته اي للمشتري حتى الوقف والمسجد  
والمقبرة والهبة والبيع وزاهدي واما الزرع فلا يرفع استحسانا  
لان له نهاية معلومة ويبقى بالاجر ورجع الشفيع بالثمن فقط  
ان اخذ بالشفعة ثم بنى غرس ثم استحققت ولا يرجع بقيمة البناء  
والغرس على حد لانه ليس بمغزو وبخلاف المشتري وياخذ بكل الثمن  
ان خرجت وجفت التربة بالافعال خذوا الاصل ان الثمن يقابل  
الاصل لا الوصف وهذا اذا لم يبق شيء من نقض او خشب فلو  
بقي واخذ المشتري لانفصاله من الارض حيث لم يكن تبعا  
للارض تسقط حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد  
وعلى قيمة النقض يوم لاخذ زبلي قلت فلو لم ياخذ المشتري  
كان هلك بعد انفصاله لم يسقط شيء من الثمن لعدم حبسه  
اذ هو من التوابع والتوابع لا يقابلها شيء من الثمن وبالاخذ  
بالشفعة تحولت الصفة الى الشفيع فقله لك ما دخل تبعا  
قبل القبض ولا يسقط بمثله شيء من الثمن قال شيخنا بخلاف  
ما اذا تلف بعض الارض بغير شيء يسقط من الثمن بحصته  
لان الفات بعض الاصل زبلي ياخذ بحصة العروة من الثمن  
ان نقض المشتري البناء لانه قصد الانلاف في الاول لافه سماوية  
ويقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف هذا كما مر  
لتقومه بالحبس ونقض الاحني كنقضه اي للمشتري والنقض بالكم  
المنقوض له اي للمشتري وليس للشفيع اخذه لزال التبعية بانفصاله  
وياخذ بثمرها استحسانا لاتصاله ان ابتاع ارضا بخلا ومرا او امر



بعد الشراء في يده وان جده المشتري فليس الشفع اخذها لها  
مراوكلك باقية ساهوية وقد استراها بغيرها سقط حصته من الثمن  
في الاول اي شراها بغيرها وبكال الثمن في الثاني لحدوث بعض القبض  
قضى بالشفعة للشفيع لئلا يتركها تسرح وهما منه لتحويل الصفة  
اليه بخلاف ما قبل القبض اطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع  
اتفاقا وفي هبة بعوض مشروط لا يشوع فيها وقت التقا بضر  
وفي بيع قضوي او خيار رابع وقت لبيع عند الثاني وقت  
الاجازة عند الثالث وخيار مشتري وقت البيع اتفاقا يجتبه  
من لم ير الشفعة بالحوار كالسنا في عهد الله تعالى مثلا طلبها  
عند حاكم يراه يقول له كل تعتقد وجوبها ان قال نعم اعتقد  
ذلك حكم له بها والا فقل لا حكم منبه وبزازيه في شروع  
اخر الشفع احباب لطلب يكون القاضي لا يراها فهو معذور  
وكذا لو طلب من القاضي حضارة فامتنع بخلاف سبب اليهودي  
كما ياتي تسرا ارضا بمائه فرفع ثراها وباعه بمائة ثم اخذها  
الشفيع بالشفعة اخذها بخمس لان ثمنها يقسم على خمسة الاربع  
يوم التسرا قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه  
وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالحجاب لا يتفاوت ويقال  
للمشتري رفع ما كبست فيها فهو ملكك كما وي الزاهدي وفيه  
شري دار الى الحصاد ليس للشفيع ان يحلل الثمن وياخذها  
بالشفعة لانه ملأها ببيع فاسد انتهى قلت وسيجي ان لا شفعة  
فما يبيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط  
الفسخ ببناء ونحوه وجبت وفي المبسوط الهبة بشرط العوض  
انما ثبت للملك للهوب له اذا قبض الكل فلو وهب دارا على عوض  
الف درهم فقبض احد العوضين دون الاخر ثم سلم للشفيع الشفعة  
فهو باطل حتى اذا قبض العوض الاخر كان له ان ياخذ الدار

بالشفعة **باب ما ثبتت هي فيه اولا** ثبتت لا تثبت  
فصد الا في عقار ملك بعوض خرج الهبة هو ما اخرج المهر وان  
لم يكن يقسم خلافا للسنا في عهد الله كرخي اي بيت الرحي مع الرحي  
نهايه وحمام وببر ووزر وثبت صغير لا يمكن قسمه لانه عوض  
بالسكون ما ليس بعقا ريفيكون ما بعده من عطف الخاص على  
العام وفلك خلافا لما لك وبناء وتخل اذا بيعا قصدا ولو مع حق  
القرار خلافا لما فهمه من الكمال لمخالفة المنقول كما افاده شيخنا  
الرملي ولان في ارض وصدقة وهبة لا بعوض مشروط ودار قسمت  
او جعلت حرة او بدخلع او عتق او صلح عن دم عدا ومهر وان  
قوبل ببعضها اي لدار مال لان معنى البيع تابع فيه ووجباها  
في حصته المال او دار بيعت بخيار البائع ولم يسقط خياره فان  
سقط وجبت ان طلب عند سقوط الخيار في الصحيح وقيل  
عند البيع او بيعت لدار ببيع فاسدا ولم يسقط فسخه  
فان سقط حق فسخه كان بئى المشتري فيها تثبت بالشفعة  
كما مر او رد بخيار روية او شرط او عيب بقضاء متعلق بالخير  
فقط خلافا لما زعم المصنف بعد ما سلمت اي ان البيع  
وسلمت بالشفعة ثم رد البيع بخيار روية او شرط كيف ما كان  
او عيب بقضاء فلا شفعة لانه فسخ لا بيع بخلاف الرد بعيب  
القبض بقضاء او باقالة فان له الشفعة لان الرد بعيب بلا  
قضاء والاقالة بمنزلة بيع مبتدأ وثبت بالشفعة للعبد المادون  
المستغفر بالدين احاطة الدين برفقته وكسبه ليس بشرط  
ابن كما في بيع سيده وثبت لسيده في مبيعه بناء على ان الاخذ  
بالشفعة بمنزلة التسرا وشرا احدهما من الاخر وثبت لمن شرا  
اصالة او وكالة او اشتري له بالوكالة وفايده انه لو كان  
المشتري الموكل بالشر اشريها ولدار شريك اخر فلها الشفعة



ولو هو شريك والدار جار فلا شفعة للحار مع وجوده لا شفعة  
لمن باع اصاله او وكالة او بيع له اي وكيف لا يبيع او ضمن الدر  
والاصل ان الشفعة تبطل باظهار الرغبة عنها لا فيها **باب**  
**ما يبطلها** يبطلها ترك طلب الموائمة تركه بان لا يطلب في مجلس اخر  
فيه يبيع ابن كمال او تقدم ترخيجه او ترك طلب الاشهاد عند عقار  
او ذي بدل الا لشهاد عند طلب الموائمة لانه غير لازم مع القدرة  
كما مر ولو تسلمها من اب ووضي خلافا لمحمد فما يبيع بقيمة او اقل  
ملتقى الوكيل بطلبها اذا سلم الشفعة او اقر على الوكيل بتسليمه  
الشفعة مع لو كانت التسليم والاقرار عند القاضي والالم يقع  
لكنه يخرج من الخصومة وسكوت من يملك التسليم تسليمه ويطلبها  
صاحبه منها على عوض اي غير المستفوع لما ياتي وعليه ركة لانه رشوة  
ويبطلها مع شفعتها بمال ولا يلزم المال وكذا الكفالة بخلاف  
القود ولو صالح على اخذ نصف الدار ببعض الثمن مع ولو صالح  
على اخذ بيت حصته من الثمن لاجهالة الثمن عند الاخذ ولا تسقط  
شفعته ويبطلها موت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب وقبله ولا  
تورث خلافا للسنا فعي رحمه الله تعالى ولو مات بعد القضا  
لم تبطل لا يبطلها موت المشتري لبقاء المستحق ويبطلها بيع  
ما يشفع به قبل القضا بالشفعة مطلقا لم يبيعها ام لا وكذا  
لو جعل ما يشفع به مسجدا او مقبرة او وقف مسجدا  
ولو باع بشرط الحظر لنفسه لا تبطل ببقاء السبب ويبطلها  
تسليم الشفيع من المشتري فلن دونه او مثله اخذها منه بالشفعة  
بالعقد الاول والثاني بخلاف ما لو اشترها ابتداء حيث  
لا شفعة لمن دونه وكذا يبطلها ان استاجرها او ساومها بها  
او اجارة ملتقى او طلب منه ان يوليها عقد الشراء او ضمن الدر  
مستدرك بما مر انفا فتبطل في الكل لدليل الاعراض يلغي

قبل الشفيع انها يبعث بالف فسلم ثم علم انها بيعت باقل وبير  
او شعيرا او عددي متقارب قيمته الف والترفه الشفعة والفقر  
بينهما ان هذا قيمتي وذلك مثلي فمن يسهل عليه وان كثرت ولو علم  
ان المشتري زيد فسلم ثم بان انه بكر فله الشفعة ولو علم ان  
المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب غيره لعدم التسليم في حقه  
ولو بلغه شرا النصف فسلم ثم بلغه شرا الكل فله الشفعة في  
الكل وفي حقه عكسه بان اخبر بشرا الكل فسلم ثم ظهر شرا النصف  
لا شفعة له على الظاهر لان التسليم في الكل تسليم في كل ابعاضه  
بخلاف عكسه ثم شرع في الحيل فقال وان باع رجل عقارا الا ذراعا  
مثلا في جانب حد الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال والقول  
بان نصيب ذراعا سهو سهو وكذا لا شفعة لو وهب هذا القدر  
للمشتري وقبضه وان ابتاع سهما منه بمن ثم ابتاع بقيتها  
فالشفعة للحار في السهم الاول فقط والباقي للمشتري لانه  
شريك وخيلة كل ان يشتري لذرعا والسهم بكل الثمن الادرا  
ثم الباقي الباقي وليس له تخليفه بالله ما اردت به ابطال شفعتي  
وله تخليفه بالله ان البيع الاول ما كان نالجته مويد زاده معزيا  
للوحيروان ابتاعه بمن كثير ثم دفع ثوبا عنه فالشفعة بالثمن  
لا بالتوب فلا يرعب فيه وهذه حيلة تعم الشريك والحار لكنها  
تضر بالبايع اذ يلزمه كل الثمن اذا استحق المنزل فالاولى بيع ذرا  
الثمن بدنيا لا يبطل الصرف اذا استحق وخيلة اخرى احسن  
واسهل وهي للتعارفة في الامصار ذكرها بقوله وكذا لو اشترى  
بدراهم معلومة بوزن او اشارة مع قبضه فلوس سبل لها وجهه  
قدراها وضيع الفلوس بعد القبض في المجلس لان جهالة الثمن  
تمنع الشفعة دمر قلنت وخوف في المضاربات وينبغي  
ان الشفيع لو قال لنا علم قيمة الفلوس وهي كذا ان ياخذ



بالدراهم وقيمتها كما لو اشترى دارا بعوض او عقار للشفيع اخذها  
بقيمتها كما مر قاله المصنف ثم نقل عن مقطعات لظهير ما يوافق  
قلت ووافق في تنوير البصائر وافرده شيخنا لكن تعقبه ابنه في  
زواجر الجواهر بانه مخالف الاول وما في المتن والشرح مقدم  
على الفتاوى كما مر مرارا انتهى وقد منا انه لا شفعة فيما بيع فاسدا  
ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ نعم اذا سقط  
الفسخ بالبنا وكفه وجبت والله اعلم تكرر الحيلة لا سقط الشفعة  
بعد ثبوتها وفاقا لقوله للشفيع اشترى مني ذرره البراري ولم  
الحيلة لدفع ثبوتها ابتداء فعن ابي يوسف لا تكرر وعند محمد تكرر  
ويفتي بقول ابي يوسف في الشفعة قديم في السراجية بما اذا كان  
الجار غير محتاج اليه واستحسنه محشي الاشباه وبضده  
وهو الكراهة في الزكاة والحج واية السجدة حقه ولا حيلة  
موجودة في كلامهم لا سقط الحيلة نرازيه قال وطلبنا كثيرا  
فلم نخذها اذا اشترى جماعة عقارا والبائع واحد يتعدد  
الاخذ بالشفعة بتعدد هم فالشفيع ان ياخذ نصيب بعضهم  
ويترك الباقي بعكسه وهو ما اذا تعدد البائع واتخذ المشتري  
لا يتعدد الاخذ بها بل ياخذ الكل او يترك لان فيه تفريق الصفقة  
على المشتري بخلاف الاول لقيام الشفع مقام احدهم فلم تنفرد  
الصفقة بلافراق بين كونه قبل القبض او بعده سمي كل بعضنا  
او سمي لكل حيلة لان العبرة لاتحاد الصفقة لا لاتحاد الثمن واعلم  
انه لو طلب الحصة فهو على شفعة ولو اشترى دارين او قريتين  
بمصرين صفقة اخذها شفيعهما معا او تركهما الا احدهما  
ولو احدهما بالمشرق والاخرى بالمغرب شرح مجمع وباني للمعتبر  
في هذا اي لعدد واتحاد العاقد لتعلق حقوق العقد دون  
المالك فلو وكل واحد جماعة فالشفيع اخذ نصيب بعضهم

اشترى نصف دار غير مقسوم فقا سم المشتري البائع اخذ الشفع  
نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمة وان وقع في غير جانبه  
في الاصح وليس له اي للشفيع نقضها مطلقا سواء قسم حكم او رضا  
على الاصح لانها من تمام القبض حتى لو قاسم الشريك كان للشفيع  
النقض كما ذكره بقوله بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه  
من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون  
للشفيع نقضه كنقضه ببيعته كما لو اشترى ثنان داراها  
شفيعان ثم جاء شفيع ثالث بعد ما اقتسما بقضاء او غيره  
فله اي للشفيع ان ينقض القسمة ضرورة نصرة النصف لثلاث شرح  
وهما بنه اختلف الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها الشفع  
الذي هو الجار فالقول للمشتري لانه ينكر استحقاق الشفعة  
وللجار تخليفه اي تخلف المشتري على العلم عند ابي يوسف وبه يفتي  
كما لو انكر المشتري طلب الموأنة فانه يخلف على العلم وان انكر المشتري  
طلب الاشهاد عند لقائه طفلا لمشتري على البتات لانه لا يحيط به  
علم دون الاول حاوي الزاهدي ولو برهننا فبينة الشفع احق وقال  
ابو يوسف بينة المشتري **في** روع باع في اجارة الغر وهو شفيعها  
فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطالت لاجارة وان ردها  
شري لطفله والاب شفيع له الشفعة والوصي كالاب قلت لكن  
في شرح المجمع ما يخالفه فتنبه لو كانت دار الشفع ملاصقة  
لبعض البيع كان له الشفعة فيها لاصقة فقط ولو فقه تفرق الصفقة  
الا براء العام من الشفع يبطلها قضاء مطلقا لادبانه ان لم يعلم  
بها اذا صبح المشتري لبثا فحق الشفع خيرا ان شاء اعطاه ما زاد  
الصبح او ترك اخرا فحقا لطلبه لكون القاضى لبرها فهو معذور  
يهودي سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا قلت  
يؤخذ منه ان اليهودي اذا طلب خصه من القاضى احصاؤه يوم



سببه فانه يكلفه الحضور ولا يكون سببه عذرا وهي واقعة الفتوى  
قاله المص وهو ح واقعات الحسامي رعى الشفع على المشتري  
انه احتال لا بطلانها يحلف وفي الوهبانية خلافة قلت وسند  
لا ان ابن المص في حاشيته للاشبهاء بالامز يدعيه فليحفظ  
تعلق بطلانها بالشرط جائز له دعوى في رقعة الدار وشفعته  
فيها يقول هذه الدار داري وانا اريها فان وصلت الى والا  
فانا على شفعتي فيها استولى الشفع عليها بالقضاء ان اعتمد على  
قول عالم لا يكون ظاهرا ولا كان ظاهرا شيئا على عدد الروس العقل  
والشفعة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه الكافي الاشبه  
لا شفعة لمرتد عنانية صلي شفع بالاولى تبطل شفعته وان نصب  
القاضي فيما يطلبها جاز جواهر شري كرمنا وله شفع غائب ثمر  
الاشجار فما كلها المشتري ثم اتى الشفع واخذة ان الاشجار  
وقت القبض ثمرة سقط بقدره والا لانه لا حصه له من الثمر  
ح مويد زاره معزى بالواقعات الحسامي في الوهبانية  
وياخذ فيما يشتري تصغيره اب ووصي للتبوع يوحده  
وليس له تفريق دارين معناه ولو عن جاز والتفريق احذر  
وما ضر اسقاط التحيل مستقطا وتختلف في النكر لا شك انكر  
**كتاب القسمة** ومناسبة ان اخذ الشريكين اذا اراد  
الاقتراق باع فنجب الشفعة او قسم وهي لغة اسم للاقسام  
كالقدوة للاقتدا وشرع جمع نصيب شيئا يعلو في مكان معين  
وسببها طلب الشريكا وبعضهم لا انتفاع بل كونه على وجه الخصوص فلو لم  
يوجد طلبهم لا تصح القسمة وراكنها هو الفعل الذي يحصل به الافراز  
والتمييز بين الانصبا ككيل ودرع وشرطها علم فوت المنفعة  
بالقسمة ولذا لا يقسم كخو جائط وحام وحكمها تعيين نصيب  
كل من الشريكا على حدة وتشمل مطلقا على معنى الافراز وهو

اخذ عين حقه وعلى معنى المبادلة وهي خذ عوض حقه والافراز هو  
الغالب المتلقى ما في حكمه وهو العدرى المتقارب فان معنى الافراز  
غالب ايضا ابن كمال عن الكافي والمبادلة تغالبية غير اي غير المتلقي  
وهو القمي اذا انقر هذا الاصل فباخذ الشريك حصته بنفسه صاحبه  
في الاول اتى المتلقي لعدم التفاوت لا الثاني اي القمي لتفاوت في الخاتمة  
مكيل وموزون بين حاضر وغائب وبالف وبعينه فاخذ الحاضر او بالغ  
نصيبه نفذت القسمة ان سلم حظ الاخرين والا لصبره بين دهقان  
وزراع امره الدهقان بقسمها ان ذهب بما افترزه الدهقان او لا فله  
البالي عليها وان حظ نفسه او لا فله الاك على الدهقان خاصة كذا قال بعض  
المساح انتهى لمحض وان اجبر عليها اي على قسمة غير المتلقي في متحد  
الجس منة فقط سوي رقيق غير المغنم عنه طلب الخصم فحصر لما فيها  
من معنى الافراز على ان المبادلة قد يجري فيها الجبر عند اتفق حق  
الغير كما في الشفعة ويبيع مالك المديون لوفاء دينه وينصب قاسم  
يرزق من بيت المال يقسم للاخذ جبر منهم وهو واجب وما في  
بعض النسخ واجب غلط وان نصبت جبرا لمصلحة لانها ليست بقضاء  
حقيقة فجازله اخذ الاجرة عليها وان لم يجز على القضا ذكره اخي  
زاده وهو على عدد الروس مطلقا لا الانصبا خلافا لما قد يال قاسم  
لان اجرة الكيال والوزان بقدر الانصبا اجماعا وكذا سائر الموزن  
كاجرة الراعي والحمل والحفظ وغيرها شرح مجمع زاد في المتقن ان  
لم يكن للقسمة وان كان لها فاعلى الخلاف لكن ذكره في الهداية لم يفظ  
نيل وتما منه فيما علقه عليه والقاسم يجب كونه عدلا امينا عالما بها  
ولا تعين واحد لها لتلا تحكم بالزيادة ولا يشترك القسام خو  
تواظهم وصحت برضا الشريكا الا اذا كان فيهم صغير او مجنون  
لانائب عنه وغائب لا وكيل عنه لعدم لزومها ح الا باجازه القاض  
او القاض والشري اذا بلغ او وليه هذا لو ورثة ولو شريكا بطلت



منه المغني وغيره وقسم نقلي يدعون ارضه بينهم او ملكه مطلقا او  
سراة صدر شريعة فالافزق في النقل بين سائر وارث وملك مطلق  
قلت ومن النقل البناء لا سيما حيث لم تبد المنفعة بالقسم  
وان تبدلت فلا خبر قاله شيخنا وعقار يدعون سراة او ملكه  
مطلقا فان ادعوا انه ميراث عن زيد لا يقسم حتى يبرهنوا على  
موته وعدله ورتبه وقال لا يقسم باعترا فهم كما في الصور الاخر ولا ان  
برهنا ان العقار معها حتى يبرهنوا انه اتفاق في الاصل لانه  
يحتال به معها باجارة او امانة فتكون قسمة حفظ والعقار يحفظ  
بنفسه ولو برهنا على الموت وعدله الورثة وهو اى لعقار قلت  
قال شيخنا وكذا المنقول بالاولى معها وفيه صغيرا وغايب قسم  
بينهم ونصب قابض لها نظرا للغايب والصغير ولا بد من  
البينة على اصل الميراث عنده ايضا خلافا لما كان ميراثا برهنوا  
واحد لا يقسم اذ لا بد من حضور اثنين ولو احدهما صغيرا او موصى  
لها وكانوا اى الشريكاء مسترلين اى شريكا بغير الارث وغايب  
احدهم لان في السر لا يصلح الحاضر خصما عن الغائب بخلاف  
الارث او كان في صورة الارث لعقارا وبعضه مع الوارث  
الطفل والغائب وكان شئ منه لا يقسم للزوم القضاء  
على الطفل والغائب بالاختصاص حاضرهما وقسم المال المشترك  
بطلب احدهما ان انتفع كل حصته بعد القسمة وبطلب ذي  
الكثير ان لم ينتفع الاخر لقلته حصته وفي الخائفة يقسم بطلب  
كل وعلية الفتوى لكن المتون على الاول فعملها المعول وان تضر  
الكل لم يقسم الارض لهم لئلا يعود على موضوعه بالنقص في المجتبى  
حانوت لهما يعملان فيه طلب احدهما القسمة ان امكن لكل  
ان يعمل فيه بعد القسمة ما كان يعمل فيه قسم والا لا يقسم  
عروض اخذ جنسها لا الجنس ان ولا الرقيق وحده لفحش

التفاوت في الادمي وقالا لا يقسم لو ذكورا فقط او اناثا فقط كما يقسم  
الابل ودقيق المغنم ولا يجوز لفحش تفادتها والحمام والبرد والحي  
والكتف كلما في قسمه ضررا لا برضا لهم لما مر ولو اراد احدهم البيع  
والى الاخر لم يجبر على نصيبه خلافا لما لك وفي الجواهر لا تقسم الكتب  
بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمها بآية ولا تقسم بالاوراق ولو برضا لهم  
وكذا لو كان كتابا ذا مجلدات كثيرة ولو تراضوا ان تقوم الكتب  
ويأخذ كل بعضها بالقيمة بالتراضي جاز ولا لا وفي التاتر خاينه  
دارا وحانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها تشاجرا فيه فقال  
احدهما الاكبري ولا انتفع وقال الاخر اريد ذلك امر القاضى بالمها بآية  
ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان سدت فانتفع وان سدت  
فاغلق الباب ثم ورث مشتركة او دار وضعية او دار وحانوت  
قسم كل وحدها منفردة مطلقا ولو متلازمة او في محلتين او  
مصرين مسكين اذا كانت كل كلها في مصر واحد او لا فقال  
ان الكل في مصر واحد فالراي فيه للقاضى وان في مصرين  
فقولها كقوله ويصور القاسم ما يقسمه على قرطاس ليرفعه  
للقاضى وليعد له على سهام القسمة ويدرعه ويقوم البناء وفرض  
كل نصيب بطريقه وسرته ويلقب الانصبا بالاول والثاني والثالث  
وهلم جرا ويكتب ساميهم ويفرع لتطيل القلوب فمن خرج سهمه  
اولا فله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني الى ان  
ينتهي الاخر واعلم ان الدار لهم لا تدخل في القسمة كعقار ومنقول  
الارض لهم فلو كان ارض وبناء قسم بالقيمة عند الثاني وعند  
الثالث يرد من العرصية بمقابلة البناء فان بقي فضل ولا يمكن  
التسوية رد الفضل رد لهم للضرورة واستحسنه في الاختيار  
قسم ولا جد لهم مسيل ما را وطريق في ملك الاخر والى الابد لهم  
يستترط في القسمة صرف عنه ان امكن ولا تسخت القسمة



اجماعا واستونفت ولو اختلفوا فقال بعضهم ببقينه مستك كما  
كان ان امكن افران كل فعل كما بسطه الزيلعي واختلفوا في  
مقدار عرض الطريق جعل عرضها قدر عرض باب الدار بطوله اتي  
ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه ان فوق الباب  
لا ينادونه لان قدر طول الباب من الزوايا مشتركة والبناء على الارتفاع  
المشترك لا يجوز الا برضا الشريك جاليله ولو شرطوا ان يكون  
الطريق في قسمة الدار على التفاوت جاز وان وصله كان سهامهم  
في الدار متساوية وذلك لان القسمة على التفاوت بالتراضي في  
غير الاموال الربوية جائزة فجاز قسمة التين بالاكرا لانه ليس يوزن  
لا العنب المستحب على الصحيح بل بالقياس او الميزان لانه وزني سفل  
له اي فوقه علو مشترك كان وسفل بجرد مشترك والعلو لا يوزن  
مجرد مشترك والسفل لا يوزن مجرد واحد من ذلك على حدة وقسم  
بالقسمة عند محاربه يقتضي انكر بعض الشريك بعد القسمة استيفاء  
نصيبه وشهد القاسمان بالاستيفاء بحقه يقبل ان قسما باجر  
في الاصح ابن ملك ولو شهد قاسم واحد لانه فزد ولو ادعى أحدهم  
من نصيبه شيئا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان اقربا لاستيفاء  
اولي بقره ذكره البرخنجدي لم يصدق الا بهان او قرار الخصم  
او نكوله فلو قال لا حجة لعت ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الامين  
ثم ظهر غلظه وان قال قبضته فاخذ شريكه بعضه وانكر شريكه  
ذلك حلف لانه منكر وان قال قبل اقراره بالاستيفاء اصابني  
من ذلك كذا الى كذا ولم يسمه الي وكذبه شريكه تخالفوا وتفسخ  
القسمة كاختلاف في قدر المبيع ولو اقتسما دارا وصاب كلا  
طائفة فادعى أحدهما بيتا في يد الاخر انه من نصيبه وانكر الاخر  
فعليه البينة لانه مدعى وان اقام ما قاله العبرة لبينة المدعي  
لانه خارج وان كان قبل الاشهاد على القبض تخالفوا فسخت

استحقاق بعض شائع  
في كل تفسخ اتفاقا وفي

وكذا لو اختلفوا في الحدود وان استحق بعض معين من نصيبه  
لا تفسخ القسمة اتفاقا على الصحيح وفي استحقاق بعض شائع  
لا تفسخ من نصيبه لا تفسخ جبر اخلا قال الباقاني بل المستحق منه يرجع  
بحصة ذلك في نصيب شريكه ان شاء وانقض القسمة دفعا للضرر  
التشقيص قلت بقي ههنا احتمال اخر وهو ان يستحق بعض من  
نصيب كل واحد فان كان شائعا فسخت وان كان معين  
فان تيسر او با فظاهرا والا فالحبرة لذلك الزايد كما مر فلذا لم يذكر  
بالذكر ظهري في لركة المقسومة تفسخ القسمة الا اذا قصوه  
اي الذين او ابراء الغرماء ذمير الورثة او يبقى منها اي من التركة  
ما يفي به لزوال المانع ولو ظهر عين فاحتل لا يدخل تحت التقويم  
في القسمة فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضي  
مقيده بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تبطل ايضا  
في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها  
خلافا لتصحح الخرافة قلت فلو قال كالكسر تفسخ لكان  
اولي تسمع دعواه ذلك اي ما ذكر من العين الفاحش ان لم يقرب  
بالاستيفاء وان اقربه لا تسمع دعوى الغلط والعين للتناقض  
الا اذا ادعى الغصب فتسمع دعواه وتماه في الحاشية ادعى احد  
المقاسمين للتركة فيها في التركة مع دعواه لانه لا تناقض لتعلق  
الدين بالمعنى والقسمة بالصورة ولو ادعى عينا باي سبب كان  
لا تسمع للتناقض اذا الاقدام على القسمة اعتراف بالشركة وفي  
الحاشية اقتسموا دارا وارضا ثم ادعى أحدهم في قسم الاخر بناء  
او بخلاف علمه بناءه وغرمه لم يقبل بئس وقعت شجرة في نصيب  
أحدهما اغصانها متدلية في نصيب الاخر ليس له ان يحرم على  
قطعها به يفتي لانه استحق الشجرة باغصانها اختار بيني أحدهما  
اي احد الشريكين بغير ان الاخر في عقار مشترك بينهما فطلب



شريكه رفع بناءه قسم العقار فان وقع البناء نصيبا لباي فيها  
ونعت والاهدم البناء وحكم العرس كذلك بزازية القسمة تقبل  
النقض فلما قسموا واخذوا حصتهم ثم تراضوا على الاشتراك بينهم  
صح وعادت الشركة في عقار او غير لان القسمة التراضي مبادلة  
ويصح فسخها ومبادلتها بالتراضي بزازية المقبوض بالقسمة الفا  
كقسمته على شرط هبة او صدقة او بيع من المقسوم او غير يثبت  
الملك فيه ويفيد جواز التصرف فيه لقابضه ويضمنه بالقيمة  
كالمقبوض بالشرا الفاسد فانه يفيد الملك كما مر في باب وقيل لا  
يثبت جزم بالقل في الاشباه وبالأولى في البزازية والقسمة ولو  
تهايا في سكني دار واحدة سكن هذا بعضا وذا بعضا وهذا  
سهر وذا سهر او دارين يسكن كل دارا وفي خدمة عبد خد  
هذا يوما وذا يوما او عبد من خدم هذا هذا والاخر الاخر او غلة  
دار او دارين كذلك صح التهايو في الوجوه الستة استحسانا اتفاقا  
والاصح ان القاضي يهاي بينهما جبر بطلب احدها ولا تبطل  
بموت احدها ولا بموته ولو طلب احدها القسمة فيما يقسم بطلت  
ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جاز استحسانا  
بخلاف الكسوة وما زاد في نوبة احدها في الدار الواحدة مشترك  
لا في الدارين ويجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في  
كل مختلف المنفعة ملتقى وتماه فيما علقته عليه ولو تهايا في غلة  
عبد او في غلة عبد من او تهايا في غلة بغل وبغلين او في ركوب  
بغل وبغلين او في ثمرة شجرة او في لبن شاة لا يصح في المسائل  
الثمان وخيل التمار ونحوها ان يشترى حظ شريكه ثم يبيع كلها  
بعد مضي نوبته او ينتفع باللين بمقدار معلوم استقرضا نصيب  
صاحبه اذ فرض المشاع جائز فشرع الغرامات ان كانت  
لحفظ النفس فعلى عدد الروس ولا يدخل صبيان ونساء فلو غنم

السلطان قرية تقسم على هذا ولو خيف لعرق فانفقوا على القامة  
فالغرم بعدد الروس لانها لحفظ النفس المشترك اذا نهى  
فابي احدها الغارة ان احتمل القسمة لا جبر وقسم والا بنى ثم اجز  
ليخرج بها انفق لو بامر قاض والافقية البناء وقت لبناله التصرف  
في ملكه وان تضر جاره في ظاهر الرواية الكل في الاشباه وفي  
المجتبي وبه يفتي وفي اسراجية الفتوي على المنع قال المصنف  
اختلف الافتاء وينبغي ان يقول على ظاهر الرواية انه يفتي  
ومر في متفرقات القضا وفي شرح الوهبانية

ولو زرع الانسان ارضا بداره فليس لجار منعه لو يضر  
وحيط له اهل فحبل واحد ولا حمل فيه قبل ليس بغير  
وبالشريك ان يعلى حيطه وقيل اتعالي جاز فيجر  
وينفق في المختار قاض بآزنه ومنع نفعا من ابني قبل يجر  
وخد متفقا بالاذن منه لحاكم وخدقة ان لا وهذا المحرر  
**كتاب الزراعة** مناسبتها ظاهرة هي لغته مفاعلة  
من الزرع وشرط عقد على الزرع ببعض الخارج واركانها اربعة  
ارض وبذر وعمل وبقر ولا تصح عند الامام لانها كقنن الطحان  
وعندها تصح وبه يفتي الحاجة وقياسا على المضاربة بشرط  
ثمانية صلاحية الارض للزرع واهلية العاقدين وذكر المدة  
اي مدة متعارفة فتفسد بما لا يتمكن فيها منها وبما لا يعيش  
اليها احدها غالبا وقيل في بلادنا تصح بلا بيان مدة ويقع على  
اول زرع واحد وعليه الفتوي مجتبي وبزازية واقرب المص  
وذكر رب البذر وقيل بحكم العرف وذكر جنسه لا قدر بعلمه  
بعلام الارض بشرطه في الاختيار وذكر قسط العامل الاخر  
ولو بينا خط رب البذر وسكتا عن خط العامل جاز استحسانا  
وبشرط التحلية بين الارض ولومع البذر والعامل وبشرط



الشركة في الخارج ثم فرع على الآخر بقوله فتبطل ان شرط واحد  
قفران مسماة او بالخرج من موضع معين او رفع رب البذر  
بذره او رفع الخراج الموقوف وتنصيف الباقي بعد رفعه بخلاف شرط  
رفع خراج المقاسمة كذلك ورب او شرط رفع العشر للارض او  
لاحداهما والآخرى تبطل لقطع الشركة فيما هو المقصود او شرط  
تنصيف الحب لتبين لغير رب البذر لانه خلاف مقتضى العقد  
او شرط تنصيف التبن والحب لحداهما لقطع الشركة في المقصود  
وان شرط تنصيف الحب لتبين لصاحب البذر كما هو مقتضى  
العقد ولم يتعرض للتبين صحت والتبين لرب البذر وقيل  
بينهما تبعاً للحب كذا قال المصنف تبعاً للمصدر وغيره لكن  
اعتد صاحب الملتقى الثاني حيث قدمه ففك التبين بينهما  
وقيل لرب البذر قلت وفي شرح الوهبانية عن القنية  
المزارع بالربيع لا يستحق من التبن شيئاً وبالكس يستحق  
النصف وكذا صحت لو كان الارض والبذر للبذر والبقر  
والعجل للآخر والارض له والباقي للآخر والعمل والباقي للآخر  
فهذه الثلاثة جائزة وبطلت في اربعة اوجه لو كان الارض  
والبقر للبذر والبقر والبذر له والآخران للآخر والبقر والبذر  
له والباقي للآخر ففي التقسيم العقلي سبعة اوجه لانه اذا كان  
من احدهما احدهما والثلاثة من الآخر ففي اربعة اوجه اذا كان  
من احدهما اثنان واثنان من الآخر ففي اربعة اوجه اذا كان  
احدهما اثنان واثنان من الآخر وفي دخل بالربح خمسة  
واذا دخلت صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل ان  
لم يخرج شيئاً في الصحبة وجبر من ابي عن المصنف لرب البذر  
فلا يجبر على القائه وبعده يجبر من ابي ومتى فسدت فالخارج  
لرب البذر لانه ناسك فيكون للآخر مثل عمله وارضه ولا يزار

لا ارضها  
 الشركة في الخارج  
 لا ارضها

قبل

على الشرط وبالعامل ما بلغ عند محمد وان لم يخرج شيئاً في الفاسدة  
فان كان البذر من قبل العامل فعليه اجر المثل للارض والبقر  
وان كان من قبل رب الارض فعليه اجر العامل حاوي ولو منع  
رب الارض من المصني فيها وقد كبر العامل في الارض فلا شيء  
له تكراره حكماً اي في لقضاء الاقيمة للمنافع ويسترضى بانه  
يفتني بان يوفيه اجر مثله لضرة وتفسخ المزارعة بدتين  
مخوفاً الى بيعها اذ لم ينبت الزرع لكن يجب ان يسترضى المزارع  
ربانة اذا عمل كل سراً ما اذا نبت ولم يستحصل منه الارض  
لتعلق حق المزارع حتى لو اجاز فان مضت المدة قبل اداء  
الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه من الارض الى راكم اي  
الزرع كما في الاجارة بخلاف مالومات احدهما قبل اداء الزرع  
حيث يكون الكل على العامل او وارثه لبقاء العقد استحساناً  
كما سيحجى فمع رجل ارضه الى اخر على ان يزرعها بنفسه وبقره  
والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعلى هذا  
فالمزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على  
رب الارض اجر لشيء منه والعامل يجب عليه اجر نصف الارض  
لصاحبها لفساد العقد وكذا لو كان البذر ثلثاه من احدهما  
وثلثه من الآخر والربيع بينهما نصفين او على قدر بذرها فهو  
ايضاً لا ستراطه للاجارة في المزارعة عمارية واعلم ان نفقة الزرع  
مطلقاً بعد مضي مدة المزارعة عليها بقدر المحصول وما قبلها  
فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنفقة بذره ومونة حفظ وكري نهر  
على العامل ولو بلا شرط فاذا تناهى بقي ما لا مشترك بينهما فتجب  
عليها مونة كحصار ودياس كذا قرره المصنف وحمل عليه اصل صدر  
الشريعة فلم يحفظ فان شرطه على العامل فسدت كما لو شرطه  
على رب الارض بخلاف مالومات رب الارض والزرع بطل فان العمل فيه



جميعا على العامل ووارثه لبقاء مدة العقد والعقد يوجب  
على العامل عمل يحتاج اليه الى انتهاء الزرع كما مر ولو مات قبل  
البذر بطلت ولا يبقى كثراته كما مر وكذا لو فسخت يد من محوج  
بجني صح استراط العمل لحصاد ورياسة ونسفت على العامل  
عند الشاي للتعامل وهو الامر وعليه الفتوى ملتقى الغلة في  
المزارعة مطلقا ولو فاسدة امانة في بذل الزارع ثم فرع عليه بقوله  
فلا ضمان عليه لو هلكت الغلة في يده بالاصنعته فلا تصح بها الكفالة  
نعلم لو كفله بخصته ان استهلكها صحت المزارعة والكفالة ان  
لم يكن على وجه الشرط والافساد المزارعة خائنه ومثله في الحكم  
المعاملة اى المساقاة فان حصة الدهقان في بذل العامل مائة  
واذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع بهذا السبب  
لم يضمن المزارع في المزارعة الفاسدة ويضمن في الصالحة  
لوجوب العمل عليه فيها كما مروى في يده امانة فيضمن بالتقصير  
في السراجية ان كان ترك السقي عمدا حتى يبس الزرع ضمن  
وقت ما ترك السقي قيمته نابتا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة  
قومت الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما  
في روع اخرا لا كما راسى حتى ان تاخر اعداد الا يضمن والا  
ضمن شرط عليه الحصاد فتعاقل حتى هلك ضمن الا ان يؤخر تاخيرا  
معتادا ترك حفظ الزرع حتى اكله الدواب ضمن وان لم يرد  
الحجر احتى اكل كله ان امكن طرده ضمن والا لا بزايد زرع  
ارض رجل لا امره طال به حصة الارض فان كان العرف جري في  
تلك المقربة بالنصف وبالثلث ونحوه وجب ذلك حث بين  
رجلين باقى حدها ان يسقيه اجبر فلو فسد قبل رفعه للحاكم  
وامره بذلك ثم منعت ضمن جواهر الفتاوى بشرط البذر على المزارع  
ثم زرعها رب الارضان على وجه الامانة فمن زارعة ولا تقتضها

دفع الارض للمستأجرة من الاجر مزارعة جازان البذر من المستأجر  
ومعاملة كمن استأجر ارضا ثم استأجر صاحبها ليعمل فيها جاز  
الكل من مخ المص قلت وفيه اخرباب جناية البهيمه معني يا  
للخلاصة يستأجر ضيعا من البستان وغفل حتى دخل الماء وتلفت الكروم  
والحيطان قال يضمن الكروم لا الحيطان ولو فيه حصص ضمن الحصص  
لا العيب لنهايته فصار حفظه عليها قلت وقال قد يضمن العيب  
في عرفنا انتهى انفق بلا اذن الاخر ولا امر قاض فهو متبرع كمرته  
دار مستركية مات العامل فقال وارثه انا اعلم الى ان  
يستحصل فله ذلك وان ابي رب الارض ملتقى وفي الوهبانية  
وباخذ ارضا للثمن وصية مزارعة ان كان ما هو يبذر  
ولو قال يبذر ارضا مني مزارع له القول بعد الحصد والخضير  
**كتاب المساقاة** لا تخفى مناسبتها لى المعاملة بلغة  
اهل المدينة فهي لغة وسرع معاقدية دفع الشجر والكروم وهل  
المزارع بالشجر ما يعمر غير الممر كالحوار والصفصاف كما رآه الى  
من يصلحه بحرق معلوم من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافا  
وكذا شروطها تمكن هنا الخرج بيان البذر ونحوه الا في اربعة  
اشياء فلا تسترط هنا اذا امتنع احدها بحسب عليه اذ لا ضرر بخلاف  
المزارعة كما مر واذا انقضت المدة ترك بلا اجر وعمل بلا اجر  
وفي المزارعة باجر واذا استحق الخيل يرجع العامل باجر مثله  
وفي المزارعة بقيمة الزرع والرابع بيان المدة ليس بشرط هنا  
استحسننا للتعليم بوقته عادة وخرج يقع على اول ثم يخرج في  
اول السنة وفي الرطوبة على اركان زرعها ان الرعية فيه وحده  
فان لم يخرج في تلك السنة ثم فسدت ولو ذكر مدة لا يخرج  
الثمرة فيها فسدت ولو تبلغ الثمرة فيها او لا تبلغ مع عدم اليقين  
بنوات المقصود فلو خرج في الوقت المسمى على الشرط لصحة



العقد والافسدت فللعامل اجر المثل ليدوم عمله الى ادراك  
الثمر ولو دفع غراسا في ارض لم تبلغ الثمرة على ان يصير لها  
فما خرج كان بينهما تفسد هذه المساقاة ان لم يذكر العواما  
معلومة وان ذكر اذ لك صح وكذا لو دفع اصول رطبة في  
ارض مساقاة ولم يسم للمدة بخلاف الرطبة فانه يجوز ان لم  
يسم المدة ويقع على اقل جزف يكون ولو دفع رطبة انتهى حرارها  
على ان يقوم عليها حتى يخرج زهرها ويكون بينهما نصفان  
جاز ببيان مدة والرطبة لصاحبها ولو شرط الشركة في  
اي في الرطبة فسدت لشركتهما الشركة فيما لا ينوب عمله وتصح  
في الكرم والشجر والطاب المراد فيها جميع البقول واصول البادجيا  
والنخل وخصها السافعي رحمه الله في الكرم والنخل لوفيه اي الشجر  
المذكور ثمرة غير مدركة يعني تزيد بالعمل وان مدركة قد انتهت  
لا تصح كالزراعة لعدم الحاجة دفع ارضا ايضا مدة معلومة  
ليغرس وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح لاشتراط الشركة  
فما هو موجود قبل الشركة فكان كقفيظ الطحان ففسد الثمر  
والغرس لرب الارض تبعا لارضه ولا اخذ قيمة غرسه يوم الغرس  
واجز مثل على وحيلة الجواز ان يبيع نصف الغراس بنصف الارض  
ويستاجر رب الارض العامل ثلاث سنين مثلا بشئ قليل  
ليعمل في نصيبه صدر شريعة ذهبت للرجح بفاة رجل واقتها  
في كرم اخذ فندت منها شجرة فهي لصاحب الكرم اذ لا قيمة للنواة  
وكذا لو وقعت خوخة في ارض غيره فنبتت لان الخوخة لا تنبت  
الا بعد زهاب لحمها وبطل المساقاة كالزراعة بموت حذها  
ومضي مدتها والثمر في هذا قبل لصورتي الموت ومضي المدة فان  
مات العامل تقوم ورثته عليه ان شاء فاحتمل يدرك الثمر وان  
كره الدافع اي رب الارض وان ارادوا القلع لم يجبروا على العمل

وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع يقوم  
العامل دفعا للضرر وان ماتا فالحيار في ذلك لورثة العامل  
كما مروا ان لم تمت حذها بل انقضت مدتها اي المساقاة فالحيار  
للعامل ان شاء عمل على ما كان وتفسخ بالعذر كما المزارة كما في  
الاجارات ومنه كون العامل عاجزا عن العمل وكونه سارقا يخاف  
على ثمره وسعفه منه دفعا للضرر فرفع ما قبل الادراك  
كسقي تليق وحفظ فعلى العامل وما بعده لجذاز وحفظ فعلها  
ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا ملتقى والاصل ان ما كان  
من عمل قبل الادراك كسقي فعلى العامل وبعده كحصار فعلها  
كما بعد القسمة فليحفظ دفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد احدا  
على النصف ان زاد رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع يقسم وان زاد  
العامل جاز لانه اسقاط دفع الشجر لشريكه مساقاة لم تجز فلا اجر  
له لانه شريك فيقع العمل لنفسه وفي الوهبانية قال

وما للساق في ان يساقى غيره وان اذن المولى له ليس ينكر  
واي شياه دون زرع يحلها واين المساق في الزارع يلفز  
**كتاب الدبايح** مناسبتها للمزارعة كونها اتفاقا في الحال  
لا انتفاع بالنبات واللحم في المال الذي حقه اسم ما يذبح كالذبح  
بالكسر وما الفتح فقطع الاوداج حرم حيوان من سبانه الذبح خرج  
السك والجراد فيحلان بلاد كاة ودخل بالتردية والنطحة وكل  
ما لم يذك ذلك شرعا اختياريا كان او اضطرارا وكاة الضرورة  
خرج وطعن وانها ردم في اي موضع وقع من البدن ودكاة الاختيار  
ذبح بين الخلق والبه بالفتح المنح من الصدر وعرقه الحلقوم  
كله وبسطه واعلاه واسفله وهو مجرى النفس على الصحيح والمري  
وهو مجرى الطعام والسرايب والودجان محيى الدم وحمل المذبح  
يقطع اي ثلاث منها اي لا تترك لحم الكل وهل يكفي قطع اكثر كل منها



خلاف وصحح التزاري قطع كل حلقوم ومري واكثر ورج وهاك سيجي  
انه يكفي من الحيوة ما يبقى في المذبح وحل الذبح بكل ما افري الاوداج  
اراد بالوداج كل الاربعة تغلبا وان لم يدر اي سالة ولو ينار  
او بليطة اي قشرة او من روة كحجج ابيض كالسكن يذبح بها الاسنان  
وظفر اقاين ولو كانا من روة عين حل عندنا مع الكراهة لما فيه  
من الضرر بالحيوان كزجاجة سفرة كليله ونذبح حذرا شففة  
قبل الاشجاع وكره بعده كالجبرجلها الى المذبح وذبحها من  
قفاها ان بقيت حية حتى تقطع العروق والا لم تحل موتها  
بالذكاة والنخع بفتح فسكون بلوغ السكن النخاع وهو عرق ابيض  
في عظم الرقبة كره كل تعذيب بلا فائدة مثل قطع الرأس والسنخ  
قبل ان يتردى اي تسكن عن الاضطراب وهو تفسير باللازم كها  
لا يخفى وكره ترك التوجه الى القبلة مخالفة السنة وشرط كون  
الذبح مسلما خلا لا خارج الحرم ان كان صيدا فصيد الحرم  
لا تحل الذكاة في الحرم مطلقا او كتابيا ذميا او حربيا الما اذا  
سمع منه عند الذبح ذكر المسيح فتحل ذبحته ولو الذابح مجنون او  
امرأة او صبيا يعقل التسمية والذبح ويقدر اذا اقلق واخرس لا تحل  
ذبحه غير كتابي من وثني ومجوسي ومريد وجني وجبري  
لو ابوه سنيا ولو ابوه جبريا حلت نسبا لانه صار كمرتد فنيه  
بخلاف يهودي او مجوسي تنصر لا يفر على ما انتقل عليه عندنا  
فيعتبر ذلك عند الذبح حتى لو تجسس يهودي لا تحل ذكواته ولو  
بين مسرك وكتابي ككتابي لانه اخف وتارك تسمية عمدا خلافا  
للسا فعي فان تركها ناسا حل خلافا لما لا وان ذكر مع اسمه  
تعالى غيره فان وصل بلا عطف كره كقوله بسم الله اللهم تقبل  
من فلان او مني ومنه بسم الله محمد رسول الله بالرفع  
لعدم العطف فيكون مبتدأ لكن يكره للتوصل صوته ولو بالجر

او النصبح حرم در قيل هذا اذا عرف الخو والوجه لا يعتبر الاعراب  
بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف زيلعي كما افاده بقوله وان  
عطف حرمت نحو بسم الله واسم فلان او فلان لانه اهل بدعي  
الله قال عليه الصلاة والسلام موطنان لا ذكر فيها عند العطاس  
وعند الذبح فان فصل صوته ومعني كالدعاء قبل الاشجاع ولذا  
قبل التسمية وبعد الذبح لا بأس به لعدم القرآن اصلا  
والسنة في التسمية هو الذكر الخالص عن شوب لدعا وغيره  
فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي لانه دعا وسؤال بخلاف الحمد لله وحام  
الله مريد به التسمية فانه يحل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله  
لا يحل في الاصح لعدم قصد التسمية بخلاف الخطبة حيث يجزى  
به قلت ينبغي حله ما اذا نوي والا لا يوقف بينه وبين  
ما مر في المحرقة فتأمل والمستحب ان يقول بسم الله الله  
الكر بلا وكره بها لانه يقطع في التسمية كما غراه الزيلعي  
للحوالي وقال قبله والمتداول المنقول عن النبي عليه الصلاة والسلام  
بالواو ولو سمي لم تحضر النية مع بخلاف ما لو قصد بها التبرك  
في ابتداء الفعل او نوي بها امرا اخر فانه لا يصح فلا تحل كما لو قال الله  
الكر واراد به متابعة المؤذن فانه لا يصح كحاربا في الصلاة بزازيه  
وفيهما وتشتراط التسمية من الذابح حال الذبح او الرمي لصيد  
او الارسال او حال وضع الحديد لحمار الوحش اذا لم يقعد عن طلبه  
كما سيجي والمعتبر الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس حتى لو  
اضجع ثباتين احدهما فوق الاخر في ذبحها ذكوة واحدة  
بتسمية واحدة خلافا لما لو ذبحها على التمتع فلكان الفعل  
يتعدد فتعدد التسمية وذكره الزيلعي في الصيد ولو سمي المذابح  
ثم استغفل باكل وشرب ثم ذبح ان طال وقطع الفؤاد حرم والا  
وجد الطول ما يستكره الناظر واذا احدث شففة ينقطع الفؤاد



بزازيه وجب بالحاء نحو الابل في اسفل العنق وكره ذبحها والحكم في  
غنم وبقر غنسه فندب ذبحها وكره بخرها لترك السنة ومنعه مالك  
ولا بد من ذبح صيد مستأنس لان ذكاة الاضطرار انما يصار اليها  
عند العجز عن ذكاة الاختيار وكذا جرح نعم كبقر وغنم توحش  
فيجرح تصيدا وتعذر ذبحه كان تردى في بئر او نذا وصال حتى  
لوقتله المصول عليه مريد ذكاة حل في النهاية بقرة تعسرت ولا ذكاة  
فادخل بها يده وذبح الولد حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم  
يقدر على ذبحه حل وان قدر لا قلت وتقل المص ان من التعذر  
ما لو اترك صيده حيا واشرف ثوره على الهلاك وضاق الوقت على  
الذبح او لم يجد الذبح فجرحه حل في رواية وفي منظومته النبي قوله  
ان الجنين مفرد بحكمه لم يتذكر بذكاة امه  
فحذف المص ان وقال ان تم خلقه اكل لقوله عليه الصلاة والسلام  
ذكاة الجنين ذكاة امه وحمله الامام على التشبيه اي ذكاة  
امه بدليل انه روي بالنصب ليس في ذبح الامام اضاعة الولد  
لعدم الثيق بموته ولا يحل ذناب يصيد بناه فخرج نحو البعير  
او مخلب يصيد بمخلبه اي طهر فخرج نحو الحمامة من سبع  
بيان لذى ذناب والسبع كل مختطف منهب خارج قاتل عادة  
او طهر بيان الذي مخلب ولا الحشرات هي ضفادع واب الارض  
واخذها حشرة والحبر الالهية بخلاف الوحشية فانها ولبنها  
حلالا لبغل الذي امه حارة فلوا امه بقرم اكل اتفاقا ولو  
فرسا فكامه والمخلب وعندها والسافعي تحل وقيل ان اباحفة  
رجع عن حرمة قبل موته بثلاثة ايام وتعلمه الفتوى عادية ولا  
باس لبسها على الأوجه والضبع والتعلب لان لها نابا وعند  
الثلاثة محل والساحفة بريئة ومحرمة والغراب لا يقع الذبح بالكل  
الجيف لانه ملحق بالجنائث قاله المص ثم قال والتخبيث

ما تستحبته الطباع السلمية والمغذاف بوزن غراب لنسبه  
غذافات قاموس والفيل والضب وما روي من اكله محمول على  
الابتداء والبروج وابن عرس والرخم والبغات هو طائر رتبة  
الهامة يشبه الرخمة وكلها من سباع الهمائم وقيل الخفاش  
لانه ذو ناب ولا يحل حيوان ما في الا السمل الذي مات بافة  
ولو متولدا في ماء نجس ولو طافية مخرجة وهبانية غير لطافي  
على وجه الماء الذي مات حتف أنفه وهو ما بطنه من فوق فلو ظهر  
من فوق فليس بطاف فيوكل كما يوكل ما في بطن الطافي وما مات  
بالماء او برده والمربطة او القايسة فموتة بافة وهبانية والالحيت  
سمك اسود والمار ماهي في صورة الحية وافردهما بالذكر للحنفا  
وخلاف محل الحراذ وان مات حتف أنفه بخلاف السمك والنواع  
السمك بلا ذكاة لحديث احدث لنا ميتتان السمك والحراذ وديان  
الكبد والطحال والكيس الطاء وحل غراب الزرع الذي ياكل الحب  
والارنب والعقور هو غراب يجمع بين اكل الحب والحيف  
والاصح حله معها اي مع الذكاة وذبح ما لا يوكل بطهر الحية ونحوه  
وحله تقوم في الطهارة ترجيح خلافة الا ادرمي والخنزير كما مر  
ذبح ساة مريضة فتحركت او خرج الدم حلت والا لان لم تدر  
حياته عند الذبح وان علم حيوته حل مطلقا وان لم يتحرل لم يخرج  
الدم وهذا يتأني في منخقة ومتردة وطيحة والذي قسم  
الذبح بطنها فذكاة هذه الاشياء تحلل وان كانت حيوتها  
خفية وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما زكيتم من غير فصل  
وسيجي في الفتية ذبح ساة لم تدر حيوتها وقت الذبح ولم  
تتحرك فلم يخرج الدم ان فتحت فاما لا توكل بان ضمت  
الكلت وان فتحت عنها لا توكل بان ضمتها الكلت وان مدت  
رجلها لا توكل وان قبضتها الكلت وان نام شعرها لا توكل وان قام الكلت



لان الحيوان يسترخى بالموت ففتح فم وعين ومدرجل ونوم  
علامة الموت لانها استرخاء ومقابلتها حركات تختص بالحي  
وذلل على حيوته وهذا كله اذا لم يعلم الحيوة وان علمت حيوتها  
وان قات وقت الذبح اكلت مطلقا بكل حال ذلعي سمك في  
سمكة فان كانت المظروقة صحيحة قلت يعني المظروقة والمظروف  
لموت المبلوعة بسبب جارت والا تكن صحيحة حل المظروف والمظروف  
كما لو خرجت من دبرها لاستحالتها عذرة جوهرة وقد غير المص  
عبارة مثله الى ما سمعته ولو وجد فيها ذرة مكلمها حلالا ولو  
خامئا او دينا را مضروبا لا وهو لفظة ذبح لقوم الامير ونحو  
كواحد من العظما بحرم لانه اهل العزلة به لو وصلته ذكر اسم  
الله تعالى ولو ذبح للضيف لا يحرم لانه سنة الخليل وكرام الصنف  
الكرام لله والفارق انه ان قدمها لياكل منها كان الذبح لله والمنفعة  
للضيف وللوليمة او للرج وان لم يقلها لياكل منها بل يدفعها  
لغيره كان التعظيم غير الله فتحريم وهذا يكفر قولان بزازيه وشرح  
وهبانية قلت وفي صيد المينة انه يكره ولا يكفر لانا الانبيى  
الظن بالمسلم انه يتقرب الى الادي بهذا الخ ونحوه في شرح  
الوهبانية عن الذخيرة ونظمه فقال وقال جهم وهيم الكافي  
وفضل واسما عيل ليس كفر العضو يعني الجرة والمنفصل من الحي  
حقيقة وحكم لانه مطلقا كما حققه فيصرف للكمال في تنوير  
البصائر قلت لكن ظاهر الممن التعميم بدليل الاستئناس فتامله  
كمنته كالازن المقطوعة والسن الساقطة الا في حق صاحبه  
فظاهر وان كثر اسبابه من الطهارة وهو المختار كما في تنوير  
البصائر قلت الامن مذبح قبل موته فيحل الكد لو من الحيوان  
الماكول لان ما بقي من الحيوة غير معتبرا صلا بزازيه  
قلت لكن يكره كما مر وحررنا في الظهارة قول الوهبانية

وقد حلال اللحم لبقال وامها من الخيل قطعها والكراهة تذكر  
وان ينز كلب فوق عنز فحماها نتاج له راس كلب فينظر  
فان اكلت لحما فكلت جيفها وان اكلت تبنا فذا الراس ينظر  
ويوكل باقها وان اكلت لدا وذا فاضربها والصباح نجس  
وان استكملت ذبح فان كثرها بذا فعنز والا فهو كلب فيطهر  
وفي معانيها فاي سنام دون ذبح يحلها ومن ذا الذي ضحي ولا دم ينهر  
**كتاب الاضحية** من ذكر الخا ص بعد العام هي لغة  
اسم ما يذبح ايا ما لا ضحي من تشيئة السمي باسم وقته وشرا ذبح  
حيوان مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص وشرا نطقها الاسلام  
والاقامة واليسار الذي يتعلق به كما مر صدقة الفطر لا الذكوة  
فتح على الانبي خائفة وسببها الوقت وهو ايام النحر وقيل الراس  
وقد مر في التاترخا انه ولكنها زج ما يجوز من النعم لا غير فذكره  
ذبح رجاجة وديك لانه تشبه بالحيوس بزازيه وحكمها الخروج  
عن عمدة الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله  
في العقبى مع صحة البنية اذ لا ثواب بدونها فتجب التضحية  
اي راقاة الدم من النعم عملا لا اعتقادا بقدره ممكنة لا ميسرة  
كما مر في الفطر بدليل وجوب تصدقه بعينها او بقيتها لو مضت  
اياها على حر مسلم مقيم بمصر او قرية او بادية عيني فلا تجب على  
حاج مسافر فاما اهل مكة فتلتزمهم وان حجوا وقيل لا تلزم للحرم  
سراج موسر يسار الفطرة ساة بالرفع بدل من ضم تحجب ان فاعله  
او سبع بدنة هي الابل والبقر سميت به لضخامتها ولولا حذرها قل  
من سبع لم تجز عن احد وتجزى عما دون سبعة بالاولى فحجرت كلب  
على الظرفية يوم النحر الى اخر ايامه وهي ثلاثة افضلها اولها  
ويضحى عن ولده الصغرى من ماله صحيحة في الهداية وقيل لا صحه  
في الكافي قال وليس الا ب ان يفعله من مال طفله ورجله بن



السحنة قلت وهو المحدث لما في متن مواهب الرحمن من  
انه اصح ما يفتى به وعمله في البرهان بانه ان كان المقصود  
الاتلاف فالأب لا يملكه في مال ولده كالعتق او بالتصدق بالحم  
قال المصنف لا يخل صدقة التطوع وعنه للبسوط فليحفظ  
ثم فرع على القول الاول بقوله واكثر منه الطفل وارخر له قدر  
حاجته وما بقي يبذل بما ينتفع الصغير بعينه كالثوب وخف  
لا بما يستهلك كخنزير وخوص ابن كمال وكذا الحد والوصي وصح اشتراك  
ستة في بدنة شريت لأفحمة استحسانا وذا التي لا شراك  
قبل الشرا احب ويقسم اللحم وزنا لاجزافا الا ارضه معه من  
الاكارع او الجلد صرفا الجنس بخلاف جنسه واول وقتها بعد  
الصلاة ان ذبح في مصري بعدا سبق صلاة عبده لوقبل  
الخطبة لكن بعدا احب وبعدا مضى وقتها لولم يصا والعذر  
ويجوز في الغد وبعدة قبل الصلاة لان الصلاة في الغد تقع  
قضاء لا اداء زيلعي وغيره وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في  
غيره واخره قبل غروب يوم الثالث وجوزه السافعي في  
الرابع والمعتبر مكان الافحمة لا مكان من عليه فحيلة مصري  
اراد التحجيل ان يخرجها الخارج المصريف حتى بها اذا طلع  
الفجر محتبى والمعتبر اخر وقتها للفقير وصلة والولادة والموت  
فلو كان غيبا في اول الايام فقيرا في اخرها لا يجب عليه وان  
مات فيه لا يجب عليه تبين ان الامام صلى بغير طهارة تعاد  
الصلاة دون التوضئة لا من العلماء من قال لا يعيد الصلاة الا  
الامام وحده فكان للاجتهاد فيه مسانغا زيلعي وفي المجتبى  
انما تعاد قبل التفرق لا بعده وفي البرازية بلدة فيها فتنة فلم  
يصاوا وضجوا بعد طلوع الفجر خازية المختار وقيل لا يجوز  
قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في بقية الايام قلت

وقد منا انه مختار الزيلعي وغيره وبه جزم في المواهب فتنبه كمالو  
شهدوا انه يوم العيد عند الامام فصلى ثم ضجوا ثم بان انه يوم  
عرفة اجزأهم الصلاة والتوضئة لانه لا يمكن التحرز عن مثل هذا  
الخطا فيحكم بالجواز صيانة لجمع المسلمين زيلعي وكرة تنزهها الذبح  
ليلا لاجتئال الغلط ولو تركت التوضئة ومضت ايامها تصدق بها  
حيث نازر فاعل تصدق بعينه ولو فقرا ولو زحفا تصدق بلحمها  
ولو نقصها تصدق بقيمة النقصان ايضا ولا ياكل النازر منها  
فان اكل تصدق بقيمة ما اكل وبقية تحطف عليه شرها لهما الوجوه  
عليه بذلك حتى يمنع عليه بيعها تصدق بقيمة غني شرها واول  
تعلقها بذمة شرها واولا فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزي فيها  
وصح الجذع وروسته اشهر من الضان ان كان لو حط بالثنايا  
لا يمكن التمييز من بعده وصح التي فصاعدا من الثلاثة والثني  
هو ابن خمس من الابل وخولين من البقر والجاموس وحول من  
السياسة والمعز والمتولد من الابل والوحش تتبع الام قاله المصنف  
وبعضي بالجماع والخصم والتولا اي المجبوبة ازالهم بمنعها من الصوم  
والبرعي وان منعها لا يجوز التوضئة بها والحج بالسمينة  
فلو مزولة لم تجز لان الحرب في اللحم نقص لانها لحماء والعور  
والعجفاء المهنولة التي لا ينج في عظامها والعرج التي لا تمشي الى  
المسك اي المذبح والمريضة البين مرضها ومقطوع اكثر الاذن  
او الذنب والعرج التي التي ذهب لثمن نور عينها فاطلق القطع على  
الذهاب محازا وانما تعرف بتقريب العلف واكثر الالية لان لاكثر  
حكم الكل بقاء وهذا بافك بقاء الاكثر وعليه الفتوى مجتبى ولا  
بالهتاء التي لا استنان لها ويكفي بقاء الاكثر وقيل ما تعلف به  
والسكا التي لا اذن لها خلقة فلولها اذن صغيرة خلقة اجزاء  
زيلعي والجذع مقطوعة روس ضرعها او باسها ولا الجذع



مقطوعة الانف ولا المصرمه اطباوها وهي التي عوجت حتى انقطع  
لبنها ولا التي لا البية لها خلفه مجنبي ولا بالحنسي لان حكمها  
لا ينضم شرح وهما منه وتما منه ولا الجلالة التي تاكل العذرة  
ولا تاكل غيرها ولو استلها سلمية ثم تعبدت بعيت ما نفع  
كما مر فعليه اقامة غيرها مقامها ان كان غنيا وان فقرا جزا  
ذلك وكذا لو كانت معيبة وقت الشراء لعدم وجوبها عليه  
خلاف الغني ولا يضر تعيبها من اضطرارها عند الذبح وكذا لو  
ماتت فعلى الغني غيرها لا الفقير ولو ضلت وسرقت فشري  
اخرى فظهرت فعلى الغني احدها وعلى الفقير كلها سمي وان  
مات احد السبعة المستكرين في البدنة وقال الورثة اذ جوا عنه  
وعنكم صرح الكل استحسانا لقصد القرية من الكل ولو ذبحوا  
بلا اذن الورثة لم تجزهم لان بعضها لم يقع قرية وان كان شريك  
الستة نصراينا او مرىدا للحم لم تجز عن واحد منهم لما مر وبكل  
من حكم الاضحية وبوكل غنيا وبذخر وندب ان لا ينقص الصدقة  
من الثلث وتندب تركه لذني عيال او شفعة عليهم وان يذبح  
بيده ان علم ذلك ولا يعلم شهدها بنفسه ويأمر غيره بالذبح  
كيلا يجعلها ميتة وكره زج الكتاني ويتصدق بجلدها او بعجل  
منه نحو غراب وجراب وقرية وسفيرة ودلو وبديل ما ينتفع  
به باقيا ما مر لا يستهلك كحل وكحوة كدراهم فان بيع او  
الجلد به اى يستهلك وبدرهم تصدق بكنهه ومفارقة صحة  
البيع مع الكراهة وعن الثانی باطل لانه كالوقف مجتبي وكراه  
الاتفاع بلبنها قبله كما في الصوف ومنهم من اجازها للغني لوجوبها  
في الذمة فلا تتعين زيلعي ولو غلط الثمان وزج كل شاة صاحبه  
يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله غلط قاله ابن كمال استحسانا  
بلا غرم ويتحالات وان تشا خاض كل صاحبه قيمته

فيها ولا التي لا البية لها خلفه مجنبي ولا بالحنسي لان حكمها لا ينضم شرح وهما منه وتما منه ولا الجلالة التي تاكل العذرة ولا تاكل غيرها ولو استلها سلمية ثم تعبدت بعيت ما نفع كما مر فعليه اقامة غيرها مقامها ان كان غنيا وان فقرا جزا ذلك وكذا لو كانت معيبة وقت الشراء لعدم وجوبها عليه خلاف الغني ولا يضر تعيبها من اضطرارها عند الذبح وكذا لو ماتت فعلى الغني غيرها لا الفقير ولو ضلت وسرقت فشري اخرى فظهرت فعلى الغني احدها وعلى الفقير كلها سمي وان مات احد السبعة المستكرين في البدنة وقال الورثة اذ جوا عنه وعنكم صرح الكل استحسانا لقصد القرية من الكل ولو ذبحوا بلا اذن الورثة لم تجزهم لان بعضها لم يقع قرية وان كان شريك الستة نصراينا او مرىدا للحم لم تجز عن واحد منهم لما مر وبكل من حكم الاضحية وبوكل غنيا وبذخر وندب ان لا ينقص الصدقة من الثلث وتندب تركه لذني عيال او شفعة عليهم وان يذبح بيده ان علم ذلك ولا يعلم شهدها بنفسه ويأمر غيره بالذبح كيلا يجعلها ميتة وكره زج الكتاني ويتصدق بجلدها او بعجل منه نحو غراب وجراب وقرية وسفيرة ودلو وبديل ما ينتفع به باقيا ما مر لا يستهلك كحل وكحوة كدراهم فان بيع او الجلده اى يستهلك وبدرهم تصدق بكنهه ومفارقة صحة البيع مع الكراهة وعن الثانی باطل لانه كالوقف مجتبي وكراه الاتفاع بلبنها قبله كما في الصوف ومنهم من اجازها للغني لوجوبها في الذمة فلا تتعين زيلعي ولو غلط الثمان وزج كل شاة صاحبه يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله غلط قاله ابن كمال استحسانا بلا غرم ويتحالات وان تشا خاض كل صاحبه قيمته

بها قلت وفي اوائل القاعدة الاولى من الاشياء لو شراها  
بنية الاضحية فذبحها غيره بلا اذنه فان اخذها مذبوحة  
ولم يضمنه اجزائه وان ضمنه لا تجزئه وهذا اذا ذبحها عن  
نفسه اما اذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه انتهى كما يصح  
لوضعي شاة الغضبان ضمنه قيمتها حية اظهر ان ذبحها  
بالضمان وقت الغضبان لا الوردية وان ضمنها لان سبب ضمانه  
هنا بالذبح والمالك ثبت بعد تمام السبب وهو الذبح فيقع  
في غير ملكه قلت ويظهر ان العارية كالوردية والرهونة  
كالعضوية لكونها مصنونة بالدين وكذا المشتركة فليس اجمع  
في ذرع لو ان اضحيتها عليه الصلاة والسلام سودا انذر  
عشر اشنيات لزمه ثنتان لمجتي الامر بها فانيه والاصح  
وجوب الكل لا يحابه ما لله من جنسه ايجاب شرح وهما منه  
قلت ومقارده لزوم النذر بها من جنسه واجب اعتقادي  
او اصطلاحى قاله المصنف ليحفظ غنم بين رجلين ضحياها جاز  
بخلاف لعتق لصحة فسمية الغنم لا الرقيق ضحي ثنتين  
فالاضحية كالهما وقيل الزايد لحم والافضل لا لثمة فسمية  
فان استويا فالكثر لحما فان استويا فاطيبها ولو ضحي بالكل  
فالكل فرض كاركان الصلاة فان الغرض منها ما ينطلق عليه  
الاسم فاذا طولها يقع الكل فرضا مجتبي امر رجلا بذبحها فقال  
تركت للشبهة عمدا لزمه قيمتها ليشتري الامر بها اخرى ويضحي  
ويتصدق ولا ياكل الويام الخ باقية ولا تصدق بقيمتها  
على الفقير اخاينة وفيها اراد التضحية فوضع يده مع القصاب  
في الذبح وانما على الذبح سمي كل وجوبا ولو تركها احدها  
او ظن ان تسميته احدها تكفي حرمت وهي تصلح لغزاف قال في  
شاة لا تاكل بالشبهة مرة بل لا تاكل ان يسمي بملك امرئين وقد



تظهر شيخنا الخير الرملي فقال  
اي ذبح لا بد للحل فيه ان يثني بذكر ذي النزاهة  
فأجاب عنه بالقرينة لا نراه نثرا ولا نرضيه  
قلت في الجواب  
خذجوابا نظما كما تبتغيه من فقيه مرويه عن فقيه  
هي شاة في ذبحها اشتراكا اثنان فتكرار الذكر شرط كما نرويه  
وفي الوهبانية وشرحها  
ولو ذبح شاة معا ثم واحد اخل بسم الله فالشاة تجزى  
وان يشترى منها اثنان لا يشترى واحد واشكال في التوكيل بالذبح يذكر  
وكيل شر الشاة للغير ان يشترى يصح خلاف العكس والعود بخمس  
ولو قال سورا فغير صحيح الا اذا كان في قرنا عينا بغير  
بنتين مما يندل العشر الزوا وتصحيح ايجاب الجميع محرم  
وعن ميت بالامر الزم تصدقا والافكل منها وهذا المحرم  
ومن قال اطفالا والصحيح سقوطها وعن ابنه في حقه وهو اظهر  
وواهب شاة راجع بقدر ذبحها فيجزي من ذبحها ويوحى  
**كتاب الخطر والاباحة** من سبته ظاهرا والمحظر  
لغة المنع والحبس ومنع من استعماله شرعا ضد المباح  
والمباح ما اجزل للكفين فعلة وتركه بالاستحقاق لتواب عقاب  
نعم كاسب عليه حسا باسيرا كل مكروه اي كراهة تحريم حرام  
اي كراهة في العقوبة بالنار عند محمد واما المكروه كراهة تنزيه  
فالي الحل اقرب تقا وهو الصحيح المختار ومثله البدعة والشبهة  
وعندها الى الحرام اقرب فالمكروه محترم بالنسبة الى الحرام كنسبة  
الواجب الى الفرض فيثبت بما ثبت به الواجب يعني بظن الثبوت  
وياثم بارتكابه كما ياتحتم ترك الواجب ومثله السنة الموكدة  
وفي الزيلعي في حجت حرمة الخيل القريب من الحرام ما يتعلق به

محذور دون استحقاق العقاب بالنار بل لعقاب كترك  
السنة الموكدة فانه لا يتعلق به عقوبة النار ولكن يتعلق به  
الحرجان عن سفاغة النبي صلى الله عليه وسلم كحديث من ترك  
سنتي لم ينل شفاعتي فترك السنة الموكدة قريب من الحرام  
وليس يحرام ان يترك الاكل للعدا والسرب للعطش ولو من حرام  
او ميتة او مال غير وان ضمنه فرض يثاب عليه بحكم الحديث  
ولكن مقدار ما يدفع الانسان الهلاك عن نفسه وما يجوز عليه  
وهو مقدار ما يتمكن به من الصلاة قائما ومن صومه مفادته  
جواز تقليل الاكل بحيث يضر عن الفرض لكنه لم يحرم كما في  
الملتقى وغيره قلت وفي المبتغي بالغين الفرض بقدر ما ينفع  
به الهلاك ويمكن معه الصلاة قائما انتهى فتنبه ومباح الى  
السبع لزيد قوته وحرام عبر في الخائفة بتركه وهو ما فوقه اي  
السبع وهو اكل طعام غلب على ظنه انه افسد معدته وكذا في  
السرب فمستأني الا ان يقصد قوة صوم العدا ولنا لا يستحي  
ضيقه او يجوز ذلك ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضر  
عن اداء العبادة ولا لباس بانواع الفواكه وتركه افضل  
واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز فوق الحاجة وسنة  
الاكل البسلة اوله والحمد له اخره وغسل اليدين قبله وبعده  
وبدا بالسباب قبله وبالسبوح بعده ملتقى وكراهة الاثنان  
اي الحارة الالهية خلافا لما لك ولبنها ولبن الحلاله التي في كل  
العدنة ولبن الرمكة اي الفرس وبول الابل واجازة ابو يوسف  
للتداوي وكراهة لحمها اي لحم الحلاله والرمكة وتحبس الحلاله  
حتى يذهب نثر لحمها وقد رتبلا ثمانية ايام لرجاحة واربعه لثاة  
وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولو اكلت الخجاسة وغيرها  
بحيث لم ينثر لحمها حلت كما حل كل جدي غذي بلبن



خزير لان لحمه لا يتغير وما عذري به يصير مستهلكا لا يبقى  
له اثر ولو سقي ما يولد لحمه خسر فاذبح من ساعته هل اكله  
وبكره زيلعي حيد شرح الوهبانية وذكره الاكل والشرب  
والادهان والتطيب من انا، ذهب فضة للرجل والمرأة لاطلاق  
الحديث وكذا ذكره الاكل بمعلقة الفضة والذهب لا كتحال  
بيلها وما اتبته ذلك من الاستعمال كالحلة ومرة وقلم  
ودواة وخوها يعني اذا استعملت ابتداء فما صنعت له بحسب  
تعارف الناس والا فلا كراهة حتى لو نقل الطعام من انا، الذهب  
الى موضع اخر او صب الماء او الدهن في كفه لا على راسه ثم  
استعمله لا بأس به محتبي وغيره وهو ما حرره في الدرر في حفظ  
واستثنى الفهستان وغيره استعمال البضعة والجوشتين  
والساعات منها في الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للبدن  
واما الغيرة تجملها باوان متخذة من ذهب فضة وشتر كذلك  
وفرش عليه من ريباج وخوفه فلا بأس به بل فعله السلف خلاصة  
حتى اباح ابو حنيفة تفسد الدباج والنوم عليه كما يأتي ويكره  
الاكل في خاص او صفر والافضل الخنزير قال صلى الله عليه وسلم  
من اتخذ اواني بيته خرفا زارته الملائكة اختار لا يكره  
ما ذكر من انا، رصاص وزجاج وبلور وعقيق خلافا للساجي  
رحم الله وجل الشرب من انا، مفضض اي مزوق بفضة  
والركوب على سرج مفضض والجلوس على كرسي مفضض ولكن  
 بشرط ان يتقى اي يجنب موضع الفضة بغير قبيل ويد وجلوس  
سرج وخوفه وكذا الاناء المصنوعة بذهب وفضة والكرسي المصنوع  
بها وتخليته مرة ومصحف بها كما لو جعله اي التفضيض في فصل  
سيف وسكين وفي قبضتها او حمام او ركاب ولم يضع يده  
موضع الذهب والفضة وكذا كتابة الثوب بذهب وفضة

٢٩٥  
وفي المحتبي لا بأس بالسكين المفضض والمجاير والركاب وعن  
الثاني يكره الكافر الخلاق في المفضض اما المطاف فلا بأس به  
بالاجماع بل افرق بين الحمام وركاب وغيرهما لان اطلاق مستهلك  
لا يخلص ولا عبرة للونه عيني وغيره ويقبل قول كافر ولو محجوب  
قال استرقت المحرم كتابي فحلف او قال من محجوب في محرم  
ولا يرد به بقول الواحد واصله ان خبر الكافر مقبول بالاجماع  
في المعاملات لا في الديانات وعليه يحمل قول الكافر ويقبل قول  
الكافر في الحل والحرمه يعني الحاصلين في ضمن المعاملات لا مطلق  
الحل والحرمه كما توهمه الزيلعي ويقبل قول المملوك ولو انثى والصبي  
في الهدية سواء اخبر باهلا الموتى غنم او نفسه والا زن سواء كان  
بالتجارة او بدخول الدار مثلا فقيده في السراج بما اذا غلب  
رايه صدقه فلم يشرى صغيره صابون واشنان لا بأس  
بيعه ولو محجوز بيت حلوي لا ينبغي بيعه لان الظاهر كذبه  
وتما فيه ويقبل قول الفاسق والكافر والعبد في المعاملات  
لكثرة وقوعها كما اذا اخبرانه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء  
منه ان غلب على الراي صدقه كما مر وسيجي آخر المحظر بشرط  
العائلة في الديانات هي التي بين العبد والرب كالمخبر عن  
نجاسته الماء فيتيقن ولا يتوضا ان اخبر بها مسلم عدل منزجر  
عما يعتقده حرمة ولو عبدا او مته وتحرى في خبر الفاسق نجاسته  
الماء وخبر المستور ثم يعمل بغالبه ولو اراق الماء فثبم اذا  
غلب على رايه صدقه ويتوضا فيتيقن فيها اذا غلب على رايه كذبه  
كان احوط وفي الجوهرة وثبم بعد الوضوء احوط قلت فاما  
الكافر اذا غلب صدقه فاراقته احب فاستان وخلاصة وخائنه  
قلت لكن لو ثبم قبل الارقاة لم يخبر تمهيد بخلاف خبر الفاسق  
لصلاحيته ملزم في الجملة بخلاف الكافر ولو اخبره عدل بطهارته



وعلى نجاسته حكم بطهارته بخلاف الذي يحه وتعتبر الغلبة في اوان  
 طاهر ونجسته وذكته ومسته فان الاغلب طاهر بخبري وبالعكس  
 والسوا الا لعطس وفي الباب يتجرى مطلقا دعوى الى ولية ومسته  
 لعب وغنا قعدوا كالمناكر في المنزل ولو على المادة لا ينبغي  
 ان يقعد بل يخرج مع عرض القولة تعالى فلا تقعد بعد الذكرى  
 مع القوم الظالمين فان قدر على المنع فقل لا يقدر صبر ان لم ين  
 من يقتدى به فان كان مقتدا ولم يقدر على المنع خرج ولا يقعد  
 لان فيه شبهة الدين والمحكي عن الامام كان قبل ان يصير مقتدا  
 به وان علم ولا بالعب لا يحضر اصلا سوا كان من يقتدى به اولا  
 لان حق الدعوة انما يلزمه بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفي السراج  
 ودلة المسئلة ان الملاهي كلها حرام ويدخل عليهم بلا انهم  
 لانكار المنكر قال بن مسعود صوت الاله والغبنا ينبت النفاق  
 في القلب كما ينبت الماء النبات قلت وفي البرازية  
 استماع الملاهي كضرب على قصص وكحرق حرام لقوله عليه الصلاة  
 والسلام استماع الملاهي مخصنة والمجلوس عليها فسق والتلذذ  
 بها كفر اي بالنعمة فصرف الجوارح الى غير ما خلق له كفر بالنعمة  
 لا سكر فالواجب كل الواجب ان يجتنب كما لا يسمع لما روي  
 انه عليه الصلاة والسلام ارسل اصبعه في اذنه عند سماعه وانما  
 اللعب لو فيها ذكر الفسق تلهي انتهى وتغليظ الذنب كما في الاختار  
 اول الاستحلال كما في النهاية **فان** **لله** ومن ذلك ضرب  
 النوبة للتفاخر ولو للتنبيه فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلاثة اوقات  
 لتذكر ثلاث نفحات **لله** الصور المناسبة بينها فبعد العصر  
 للاستشارة الى نفحة الفزع وبعد العشاء الى نفحة الموت وبعد  
 نصف الليل الى نفحة البعث وتماه فيها على الملتقى  
**فصل** في اللبس بحرم لبس الحر ولو جازل بينه وبين يده

لاجله

على المذهب الصحيح وعن الامام انما يحرم اذا مس الجلد قال في القنية  
 وهي خضعة عظيمة في موضع عم به البلوى او في الحرب فانه يحرم  
 ايضا عنده وقا لا يحل في الحرب على الرجال لا المرأة الا قدرا ربعة  
 اصابع كاعلام النوب مضمومة وقيل منسوبة وقيل بين بين  
 وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في عمامة كما في القنية وفيها  
 عمامة طرزها قد رابع اصابع من ابريسم من اصابع عمر رضي  
 الله عنه وذلك قس شربا يرض فيه وكذا النوب المنسوج بذهب  
 يحل اذا كان هذا المقدار رابع اصابع والا لا يحل للرجل زيلعي وفي  
 المجتبى العلم في العمامة في موضعين او اكثر يجمع وقيل لا وفيه  
 وعن ابي حنيفة عمامة عليها علم من قصب فضة قدر ثلاث اصابع  
 لا بأس ومن ذهب بكرة وقيل لا بكرة وفيه بكرة الجبة المكفوفة بكرة  
 قلت وهذا ثبت كراهته ما اعتاده اهل زماننا من القصص  
 وفيه الصبرية المرخص العلم في عرض النوب قلت ومفاده  
 ان القليل في طوله بكرة انتهى قال لمصر وبه جزم من لا خسرو  
 وصدر السريعة لكن اطلاق الهداية وغيرها مخالف في السراج  
 عن السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا قال المص وهو  
 مخالف لما مر من التقييد بربع اصابع وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلى  
 به في زماننا انتهى قلت قال شيخنا واظن انه الراية وما  
 يعقد على المرح فانه حلال لو كبير لانه ليس بلبس وبه يحصل التوفيق  
 ولا بأس بكرة ديباج هو ما سداة وحكمة ابريسم شرح وهما منه  
 للرجال الكلمة بالكسر البشخانة والنا موسية لانه ليس بلبس وتظهر  
 شارح الوهبانية فقال وفي كلمة الديباج فالنوم جائز وفي قنية المنقذ امسطر  
 وتكره التكة اي من الديباج هو الصحيح وقيل لا بأس بها وكذا تكره  
 القلنسوة وان كانت تحت لعمامة والكيس الذي يعلق قنينة  
 واختلف في عصب الجراحة به اي بالحبر كذا في المجتبى وفيه

بح



له ان يزين بيته بالديباج ويتجمل باواني ذهب فضة بلا تفاخر  
وفي القنية يحسن للفقهاء لف غمامة طويلة ولبس ثياب بسيطة  
وفيها لباس بسند خمار اسود على يمينه من ابريسم لعذر قلت  
ومنه الرماد في شرح الوهبانية عن المنتقى لالباس بعروة القمص  
وزره من الحرير لانه تبع في المتأخر خاينه عن السير الكبير لالباس  
بازرار الديباج والذهب فيها عن مختصر الصلحي اوى لا يكره علم الثوب  
من الفضة ويكره من الذهب قلوا وهذا مستكمل فقد رخص الشرع  
في الكفاف والكفاف قد يكون من الذهب انتهى ويجل توسده  
وافتراسه والنوم عليه وقال السافعي ومالك حرام وهو الصحيح  
كما في المواهب قلت فليحفظ هذا لانه خلاف المشهور وامر  
جعله دثارا وازارا فانه يكره بالاجماع سراج ولما جالس على الفضة  
فحرام بالاجماع شرح مجمع ويجل لبس ما سداه ابريسم ولحمته عنزة ككتا  
وطون وخذلان الثوب ثانيا يصير ثوبا بالنسج والنسج بالحمة  
فكانت لها المعتبرة دون السدا قلت وفي السير نبالة  
عن المواهب يكره ما سداه ظاهر كالعتابي وقيل لا يكره ويحوى  
في الاختيار قلت ولا يخفى ان المرحم اعتبار الحمة كما يعلم  
من الغرضية بل في المجتبى ان اكثر المسامحة افتوا بخلافه وفي شرح  
المجمع الحز صوف غنم لجر انتهى قلت وهذا كان في زمانهم  
واما الان فمن الحرير يروح فيجزم به جندي وتاخر خاينه  
فليحفظ وحل عكسه في الحرب فقط لوصفها يحصل به اتقاء  
العدو فلور فيقا حرم بالاجماع لعدم الفائدة واما خالص  
فكره فيها عنده خلافا لها منتقى قلت ولم ار ما لو ظلت  
الحمة بابريسم وغيره والظاهر اعتبار الغالب في حاوي الزاهدي  
يكره ما كان ظاهرا قرا وخط منه فخر وظاهر المذهب عدم  
جمع المتفرق لا اذا كان خط منه قرا وخط منه غير بحيث يري

٢٩٧  
كله قرا فاما اذا كان كل واحد مستبينا كالطراز في العمامة فظاهر  
المذهب انه لا يجمع انتهى واقره شيخنا قلت وقد علمت ان العبرة  
للحمة لا للظاهر على الظاهر فافهم وكره لبس المعصفر والمنزعج  
الاخضر والاصفر للرجال مفاده انه لا يكره للنساء ولا لباس سائر الالوان  
وفي المجتبى والقهستاني وشرح النقاية لا يكره لكارم لالباس بلبس  
الثوب الاخضر انتهى ومفاده ان الكراهة تنزهية لکن صرح في التحفة  
بالحرمة فاذا رانها تحريمية وهي المحمل عند الاطلاق قاله المصنف  
قلت وللبس نبالة في رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها  
انه مستحب ولا يتجمل الرجل بذهب وفضة مطلقا لا بخاتم منطقة  
وحلية سيف منها اي القضة اذ الميزر به التزين وفي المجتبى لا يحل  
استعمال منطقة وسطها من ديباج وقيل يحل زالم يبلغ عرضها  
ارباع اصابع وفيه بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة حلقة حديد  
ونحاس وعظم ويسجى حكم لبس اللؤلؤ ولا يتختم الا بالفضة لحصول  
الاستغناء بها فيكره بغيرها كالحجر وصح الشريفي جواز لبس العقيق  
وعمر من الاخضر وذهب وحديد وصفر ورصاص وزجاج وغيرها  
لما مر فاذا ثبت كراهة لبسها للتختم ثبت كراهة بيعها ومنعها  
لما فيه من الاعانة على ما لا يجوز وكل ما اري الى ما لا يجوز لا يجوز  
وتامر في شرح الوهبانية والعبرة بالحلقة من الفضة لا بالفص فيجوز  
من حجر عقيق وباقوت وغيرها وحل مسمار الذهب في حجر الفص  
ويجعله لبطن كف في يده اليسرى وقيل اليمنى الا انه من شعائر  
الروافض فيجب التحريم عنه قهستاني وغيره قلت ولعله كان  
وبان فتبصر في نفسه اسمه او اسم الله تعالى لا تمثال انسان  
او طير ولا محمد رسول الله ولا يزيد على مثقال وترك التختم لغير  
السلطان والقاضي مذي حاجة اليه كنسولي فضل ولا يسلك  
سنة المتحرک بذهب بالفضة وجوزها محمد ويتخذ انفا منها لان



الفضلة تنقته وكره الباس الصبي ذهباً وحريراً فان ما حرم ليه  
 وشربه حرم الباسه واسر به لا يكره خرقه لو صنف بالفتح بقية بلل  
 او مخاط او عرق او الحاجة ولو التكره ولا الريمة هي فيط يربط  
 باصبع او خاتم لتذكر السي والحاصل ان كل ما فعل تجر اكره  
 فعل الحاجة لا غناية **ف** شرع في المحبتي التيمة المكروهة ما كان  
 بغير العربية **ف** في النظر والمس وينظر الرجل من الرجل  
 ومن غلام بلغ حد الشهوة مجتبي ولو امر صبيح الوجه وقدم  
 في الصلاة والاولى تنكير الرجل لئلا يتوهم ان التاك في عين الاول كذا  
 الكلام فيما بعد فاستان قلت وقرينة المقام تكفي فتدبر ثم نقل  
 عن الزاهدي انه لو نظر لعورة غيره باذنه لم يأت ثم قلت وفيه نظر  
 ظاهر بل لفظ الزاهدي انه لو نظر لعورة غيره وهي باذنه لم يأت ثم انتهي  
 فيلحظ سوى ما بين ستره الى تحت ركبته فالركبة عورة لا السرقة  
 ومن عرسه وامته الحلال له وطئها فخرج المحسنة والمكاتبنة والسترة  
 ومنكوحة الغير ومحرمه برضاع او مصاهرة فحكمها كالاجنبية مجتبي  
 ويسكن بالفضاة فانه لا يحل وطئها وينظر اليها فاستان قلت  
 وقد جاب بانه اغلب في فرجها شهوة وغيرها والاولى تركه لا يور  
 النسيان ومن محرمة هي من لا يحل له نكاحها ابداً بنسب او سبب  
 ولو بزنا الى الراس والوجه والصدر والساق والعصدا ان امن  
 شهوته وشهوتها ايضا ذكره في الهداية فمن قصر على الاول فقد قصر  
 ابن كمال والا لا الى الظهر والبطن خلافاً للشافعي رحمه الله والفخذ  
 واصله قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن الآية وذلك  
 المذكورات مواضع الزينة بخلاف الظهر وكفه وحكم امته غيره ولو  
 مدبرة وام ولد كذلك فينظر اليها كغيره وما حل نظره مما من  
 ذكر او اني حل مسه اذا امن الشهوة على نفسه وعليها لانه عليه  
 الصلاة والسلام كان يقبل راس فاطمة وقال عليه الصلاة والسلام

قيل

من قبل رجل امه فكما قبل عتبه الحنة وان لم يامن ذلك او شك  
 فلا يحل له المس والنظر كشف الحقائق لابن سلطان والمجتنبي الا  
 من اجنبية فلا يحل لمس وجهها وكفها وان امن الشهوة لانه اغلظ  
 وكذا ثبت به حرمة المصاهرة وهذا في الشابة اما العجوز التي  
 لا تشتهي فلا باس بمصافحتها ومس يدها ان امن ومنى جاز للمس  
 والنظر جاز سفرها ويحلوا زامن عليه وعليها والا لولا في الاشياء  
 الخلو بالاجنبية حرام الا لما لزمه مدونة هربت ودخلت خربة  
 او كانت عجوزاً شوهاً او جالداً والخلوة بالمحرم مباحة الا اخت  
 رضاعاً والصهرة الشابة وفي السر بلانية معزياً بالحق ولا يكلم  
 الاجنبية الا عجوزاً عطست وسلمت فبشمتها ويرد السلام عليها  
 والا لا انتهى وبه بان ان لفظه لا في نقل القهستاني ويكلمها  
 بما لا تحتاج اليه زائدة فتنبه وله مس ذلك ما حل نظره  
 ان اراد الشرا وان خاف شهوته للضرورة وقيل لا في زماننا  
 وبه جزم في الاختيار وامته بلغت حد الشهوة لا تعرض على البيع  
 في زار واحد يستر ما بين السر والركبة لان ظهرها وبطنها عورة  
 وينظر من الاجنبية ولو كافر مجتبي الى وجهها وكفها فقط للضرورة  
 وقيل والقدم والذراع اذا اجرت نفسها للخنز تاتر خائنه وعبد  
 كالاجنبي معها فينظر لوجهها وكفها فقط يدخل عليها بلا اذانها اجاب  
 ولا يساقرا جاعاً خلاصة وعند الشافعي وبالك ينظر كغيره فان خاف  
 الشهوة او شك متنع نظره الى وجهها فحل النظر مقيد بعدم الشهوة  
 والا فحرام وهذا في زمانهم ما في زماننا من الشابة قهستاني وغيره  
 الا بالنظر للمس الحاجة كقاض وشاهد يحكم ويشهد عليها الف ونسب  
 مرتب لا التحمل الشهادة في الاصح وكذا مر يد نكاحها ولو عن شهوة  
 بنيت السنة لا قضاء الشهوة وشراؤها ومداواتها فينظر الطبيب  
 الى موضع مرضها بقدر الضرورة اذا الضرورة تتقدر بقدرها



وكذا نظر قابلة وختان وينبغي ان يعلم امراة تداوي بها لان نظر  
الجنس الى الجنس اخف وتنظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل  
من الرجل كنظر الرجل للرجل ان امنت شهوتها فلو لم تامن او  
خافتا وشكت حرم استحسانا كالرجل هو الصحيح في الفصلين  
تأخر خانية معزى بالمضمرات والذمة كالرجل الاجنبي في الاصح  
ولا تنظر الى بدن المسلمة محتبي وكل عضو لا يجوز النظر اليه  
قبل الانفصال لا يجوز بعد ذلك ولو بعد الموت كسعرها ننته  
وشعرها لها وعظم ذراع حرة مئة وساقها وقلامه ظفر جلها  
دون يدها محتبي وفيه النظر الى ملالة الاجنبية بشهوة حرام  
وفي الاختيار ووصل الشعر بشعر الاذني حرام سواء كان  
شعرها او شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة  
والمستوصلة والواشمة والمتوشمة والواشمة والمستوشمة والناتقة  
والمشتمة النامصة التي تذف الشعر من الوجه والمتمسكة التي  
يفعل بها ذلك والحصى والمحبوب والمحنت في النظر الى الاجنبية  
كالخل وقيل لا بأس بمحبوب حنف ماؤه لكن في الكري ان من جوار  
فن قلة التجرة والديانة وجاز عزله عن امته بغير اذنها وعن  
عرسه به اي باذن خرة او مولي امته وقيل يجوز بدونه لفساد  
الزمان ذكره ابن سلطان **باب** الاستبراء وغيره من ملك  
استمتاع امته بنوع من انواع الملك ككسرها وارث وسبي ودفع  
بجناية وفسخ بيع بعد القبض وخوها وقيدت بالاستمتاع  
لتخرج شر الزوجة شر الزوجة كما سيجي ولو بكر او مشربة  
من امراة او عبد ولو عبده كما كاتبه وما ذونه لو مستغفرا  
بالدين والا الاستبراء ومن محرمها غير زوجها كمالا تعتق عليه  
او من مال صبي ولو طفلا حرم عليه وطنها وكذا ذوا عيه في الاصح  
لاختلال وقوتها في غير ملك بظهورها حيلي حتى يستبرأ بها

حيضة فمن تحيض ويُسهر في ذات اشهر وهي صغيرة وايستة وثلاثة  
حيض ولو حاضت فيه بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع حيضها  
بان صارت ممتدة الطهر وهي من تحيض استبراءها بشهرين وخمسة  
ايام عند محروبه يفتي والمستحاضة يدعيها من اول الشهر عشرة  
ايام برجندي وعبرة فليحفظ وبوضع الحمل في الحامل ولا يعتد بحيضة  
ملكها فيها ولا التي بعد الملك قبل قبضها ولا بولادة حصلت  
كذلك اي بعد ملكها قبل قبضها كما لا يعتد بالحاصل من ذلك  
اي من حيضة وخوها بعد البيع قبل جازة بيع فضولي وان كانت  
في يد المشتري ولا يعتد ايضا بالحاصل بعد القبض في الشهر القادر  
قبل ان يستبرأ بها شر اصحى الانتفاء الملك ويجب شر انصيب  
شرايكه من امن مشترك بينهما التمام ملكه الا ان يجتري بحيضة  
حاضتها وهي محبوسة او مكاتبه بان اشترى امته محبوسة او مسلمة  
وكاتبها بعد الشراء قبل الاستبراء فحاضتها ثم اسلمت المحبوسة  
او عجزت المكاتبه لوجودها بعد الملك ولا يجب عند عود الابنة  
اي في دار الاسلام خانية ودر المعصوبة اي زالم يجهها الغاصب  
خانيه والمستأجرة وفك الموهونة لعدم استحلال الملك  
ولو اقال لبيع قبل القبض لا استبراء على البائع كما لو باعها  
بخيار وقبضت ثم ابطله بخياره لعدم خروجها عن ملكه  
وكذا لو باعها لغيره او ام ولد وقبضت ان لم يطلها للمشتري  
وكذا لو طلقها الزوج قبل الدخول ان كان زوجها بعد  
الاستبراء وان قبله فالخيار وجوبه زيلعي قلت وفي  
الحال التي شرى معتدة الغير وقبضها ثم مضت عدتها لم يستبرأ بها  
لعدم خل وطنها للبائع وقت وجود السب لا بأس بحيلة  
اسقاط الاستبراء اذا علم ان البائع لم يقربها في طهر ذلك  
والا لا يفعلها به يفتي وهي اذا لم تكن تحت حرة او اربع اما



ان ينكحها ويقبضها ثم يستري بها فتحل له الحال لانه بالنكاح  
لا يجب ثم استري زوجته لا يجب ايضا ونقل في الدرر عن  
ظاهر الدين استر طوطيه قبل الشراء وذكر وجهه وان كانت  
تحت حرة فالجيلة ان ينكحها البائع اي بزوجه من يتق به كما  
سيجي قبل الشراء وان ينكحها المشتري قبل قبضه لها فلو بعد  
لم يسقط من موثوق به ليس تحت حرة او بزوجه بشرط ان  
يكون امرها بيده او بيده يطلقها متى شاء ان خاف الا يطلها  
ثم يستري الامة ويقبض او يقبض فيطلق الزوج قبل الدخول  
بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقيل المسئلة التي  
اخذها بنو يوسف عليها مائة الف درهم ان زبده خلقت  
الرئيسة ان لا يستري عليها جارية ولا يستوهبها فقال يستري  
نصفها ويوهب له نصفها ملتقطا ويكاتبها المشتري بعد  
الشراء والقبض كما يفيد اطلاقهم وعليه فنطلب الفرق بين  
المكاتبة والنكاح بعد القبض وقد نقله المصنف عن شيخه بحسب  
سند كره لكن في الشبهة الالية عن المواهب التصريح بتقييد الكاتبة  
بكونها قبل القبض فليحرق قلبك ثم وقفت على البرهان شرح  
مواهب الرحمن فلم ار القيد المذكور فتدبر ثم نفسخ برهانها  
فيجوز له الوطى بالاستبراء لزوال ملكه بالكتابة ثم تحدد  
بالتعجيل لكن لم يحدث ملكه حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء  
وهذه اشهل الجبل تاخر خائنه له امتان لا يجتمعان نكاحا  
اختان ام لا قبلها فلو قبل او وطى احدهما محال له وطئها  
وتقبيلها دون الاخرى بشهوة الشهوة في القبلة لا تعتبر  
بالمرء والنظر ابن كمال حرمتا عليه وكذلك يحرم عليه  
الدواعي كالنظر والتقبيل حتى يحرم فرج احدهما عليه ولو  
بغير فعله كاستيلاء كفار عليها ابن كمال بملك ولو لبعضها باي

سبب كان او نكاح صحيح لا فاسدا لا بالدخول وعشق ولو لبعضها  
او كتابة لانها تحرم فرجها بخلاف تدبير وهن واجارة قلت  
والمستحب ان لا يمسها حتى تمضي حقيقتها على المحرم كما بسطته في  
شرح الملتقى وكره تحريمها فاستبان تقبيل الرجل فم الرجل او يده  
او شئ منه وكذا تقبيل المرأة للمرأة عند لقاء او ذراع فنية وهذا  
لوعن شهوة واما على وجه البرهان عند الكمال خائنة وفي الاختيار  
عن بعضهم لا بأس به اذا قصد به البراءة من الشهوة كتقبيل وجه فقيه  
وخوّه وكذا معانقته في ازار واحد وقال بنو يوسف لا بأس  
بالتقبيل والمعانقة في ازار واحد ولو كان قمصا وجبة حاز بلا  
كراهة بالاجماع وصححه في الهداية وعليه المتون وفي الحقايق  
لو القبلة على وجه المبررة دون الشهوة جاز بالاجماع كالمصافحة  
اي كما تجوز المصافحة لانها سنة قديمة متوارثة لقوله عليه الصلاة  
والسلام من صالح اخاه المسلم وحرك يده تناثرت زفوفه  
واطلاق المصافحة للدرر والكنز والوقاية والنقاية والمجمع والملتقى  
وغيرها يفيد جوازها ولو بعد العصر وقولهم انه بدعة احي مباحة  
حسنة كما افاده النووي في ازاره وغيره في غيره وعليه يحمل ما نقله  
عنه شارح المجمع من انها بعد الفجر والعصر ليس بشيء تنويفا  
فتأمل وفي القينة السنة في المصافحة بكتابتها وتامد فاعلمت  
على الملتقى ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وان كان كل واحد  
منهما في جانب من الفراش قال عليه الصلاة والسلام لا يفضي الرجل  
الى الرجل في ثوب واحد ولا تفض المرأة الى المرأة في الثوب الواحد  
واذا بلغ الصبي او الصبية عشرين سنين يجب لتفرق بينهما بين اخيه  
واخته وامه وابيه في المضجع لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا  
بينهم في المضاجع وهم اثني عشر وفي آتشف اذا بلغوا ستا  
كذا في المجتبى وفيه الغلام اذا بلغ حد الشهوة كالنخل والكافرة



كالسيرة عند أبي حنيفة لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة وحجبه  
لختان وقيل في ختان الكبير ان يكتن نفسه فعل ولا  
ليرفع الا ان لا يمكن النكاح او شر الحارثية والظاهر في الكبير انه  
يكتن ويكفي قطع الاكثر ولا بأس بتقبيل يد الرجل العالم والمتورع  
على سبيل التبرك دره ونقل المصنف عن الجامع لا بأس بتقبيل يد  
الحاكم المنتدب والسلطان العادل وقيل سنة مجتبي وتقبيل  
رأسه اي العالم اجود كما في البرازية ولا رخصة فيه اي في تقبيل  
اليد لغرضها اي لغرض العلم وعاذل هو المختار مجتبي وفي المحيط  
ان تعظم اسلامه والرامه جازوان ليل الدنيا كره طلب من  
عالم وزاهد ان يدفع اليه قدمه ويمكنه من قدمه ليقبل اجابه  
وقيل لا يرخص فيه كما يكره تقبيل المرأة فمناخري وخذها عند التقا  
او الوداع كما في القنية مقدما للقبيل قال ما يفعله الجهال من تقبيل  
يد نفسه اذا التقى غيره فهو مكروه فلا رخصة فيه واما تقبيل يد  
صاحبه عند التقا فمكروه بالاجماع وكذا ما يفعلونه من تقبيل  
الارض بين يدي العلماء والعظماء فخارم والفاعل والراعي به اثمان  
لانه يشبه عبادة الوثن وهل يكفر ان على وجه العبادة او تعظم  
كفر وان على وجه التحية لا وصار انما تركها للكثرة وفي المتقاضي  
التواضع لغرض الله حرام وفي الوهابية يجوز بل يندب القيام  
تعظيما للقادم كما يجوز القيام ولوللقيام بين يدي العالم  
وسيجي نظها فان سنة قبل التقبيل على خمسة اوجه قبلة  
المودة للولد على الحذر وقبلة الرحمة لو اريد على الراس وقبلة  
الشفقة لاختيه على الجبهة وقبلة الشهوة لامراته او امته على  
الفم وقبلة التحية للمؤمنين على اليد ويزاد بعضهم قبلة الديانة  
على الاسود جوهره قلت وتقدم في الحج تقبيل عتبة الكعبة  
وفي القنية في باب ما يتعلق بالمقابرت تقبيل المصحف قبل بدعة

٤١١  
لكن مروي عن عمر رضي الله عنه انه كان باخذا المصحف كل صلاة  
ويقبله ويقول عهد لي ومنشور ربي عز وجل وكان عثمان رضي  
الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه واما تقبيل الخبز فخر  
السافعية انه بدعة مباحة وقيل حسنة وقالوا بكرة دوسه  
لابوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر  
في بحث الوليمة وقوا عدنا لا تبايه وجاء لا تقطعو الخبز بالسكين  
واكرموه فان الله اكرمه فنه في البيع كره بيع العذرة  
رجيع الا دمي خالصة لا يكره بل يصح بيع السرقة اي التزبل خلافا  
للسافعي رحمه الله وصح بيعها حتى لو طه بترابك وما ذلت عليها  
في الصحيح كما صح الانتفاع بمخلوطها اي العذرة بل بها خالصة  
على ما صحح الزيلعي وغيره خلافا لتصحيح الهداية فقد اختلف  
التصحيح وفي المتقاضي ان الانتفاع كالبيع اي في الحكم فانهم  
وجاز لحد زدين على كافر من بين خمر لصفة بيعه بخلاف زدين  
على المسلم لطلانه الا اذا وكل من يبيعه فيجوز عنده خلافا لهما  
وعلى هذا لو مات مسلم وترك ثمن خمر باعه مسلم لاجل الورثة كما  
يسطه الزيلعي وفي الاشباه الحرمه تنقل مع العلم الا للوارث  
الا اذا علم رتبة قلت ومروى في البيع الفاسد لكن في المجتبي  
مات وكسبه حرام فالمرات حلال ثم رمز وقال لا ناخذ  
بهذا الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فتنبه وجاز تحلية  
مصحف لما فيه من تعظيمه كما في نقش المسجد وتفسيره ونطقه  
اي اظهار اعزابه وبه يحصل الفرق جدا خصوصا للصحف فيستحسن  
وعلى هذا لا بأس بكتابة اسماء السور وعدا اليه وغلامات  
الوقف وبحرفها في بدعة حسنة درر وقنيه وفيها لا بأس  
بكونها غدا خيرا وبحرفها في مصحف وتفسيره وفقا وبكره في كتب  
بخوم وادب وبكره نصخر مصحف وكتابة بقلم ذوق يعنى



تزيها ولا يجوز لف شيء في كاذب فقه وخوف وفي كتب الطب وجاز  
دخول الذمي مسجد لا مطلقا وكراهه ماله مطلقا وكراهه محمد  
والشافعي وأحمد للمسجد الحرام قلنا النهي تكوييني لا تكليفي وقد  
جوزوا عبور عابر السبيل جنباً وح فمعنى لا يقربوا لا يحجوا ولا  
يعتمر وأعرأة بعد حج عامهم عام تشع حين أمر الصديق وناري  
على هذه السورة براءة وقال لا لا يحج بعد ما هذا مشرك  
ولا يطوف عريان زواة الشجارت وغيرهما فليحفظ قلت  
ولا تنس ما مر من فصل الجزية وجاز عيادته بالأجماع وفي عيادة  
المجوسي قولان وجاز عيادة فاسق على الأصح لأنه مسلم والعبادة  
من حقوق المسلمين وجاز خصاء البهائم حتى الهرقة وما خصاء  
الارمي فحرام قتل الفرس وقيد بالمنفعة والافحام واثره  
الحبر على الخيل كعكسه فستانى والحقنة للتداوى ولو  
لرجل بظاهر لا ينحس وكذا كل تداء ولا يجوز الا بظاهر وجوز  
في النهاية لمجرم اذا اخبره طبيب مسلم ان فيه شفاء ولم يجد  
مباحا يقوم مقامه قلت وفي النزاهة ومعنى قوله عليه  
الصلاة والسلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حذر منكم فحق  
الحمة عند العلم بالشفاد عليه جواز ساعة القيمة بالخبر وجواز  
شربه لازالة العطش وقد قدمناه وجاز رزق لقاضي من بيت المال  
لو بيت المال جلا جمع بحق والالم يحل وعبر بالرزق ليفيد تقديره  
بقدر ما يكفيه وأهل في كل زمان ولو غشاه في الأصح وهذا لو بلا  
شرط ولو به كالأجرة فحرم لان القضا طاعة فلم يحجز كسائر  
الطاعات قلت وهل يجري فيه كلام المتأخرين في جواز  
سفر الامه وام الولد والمكاتب والمعتقة بلا محرم هذا في  
زمانهم ما في زماننا فلا لغلبة اهل الفساد وبه يفتي ابن كمال  
وجاز شر ما لا بد للصغير منه ويبيعه اي بيع ما لا بد للصغير منه

لاخ وعمر وام وملقط هو في حرمهم أي كنفهم والا لا وجاز اجارته  
لامه فقط لو في حجرها وكذا الملقط على الأصح كذا عزاه المصنف  
المجمع ولماره فيه وياتي متنا ما ينافيه فتنبه وكذا العمد عند  
الثاني خلافا للثاني ولواجر الصغرة نفسه لم يجز الا اذا فرغ  
العمل التحصنه نفعا فيجب المسمى ومع اجارته اب وجد وقاض وق  
بدون اجر المثل في القبح كما يعلم من الدرر فتنبه وجاز بيع  
عصير غنم ممن يعلم انه يتخذ خمر الان المعصية لا تقوم  
بعينه بل بعد تغير وقيل يكره لا عانة على المعصية وتقل المص  
عن السلاح والمستكالات ان قوله من اي من كاف ما يبيعه  
من المسلم فيكره ومثله في الجوه والباقي وغيرهما زار القسطنطين  
معزى بالخائنة انه يكره بالاتفاق بخلاف بيع امرء من يلو ط  
به وبيع سلاح من اهل الفتنة لان المعصية تقوم بعينه ثم  
الكرهية في مسألة الامرء مصرح بها في بيع الخائنة وغيرها  
واعتمده على خلاف الزيلعي والعيني وان اقره المصنف باب  
البغاة قلت وقد متنامة معزى بالذهران ما قامت المعصية  
بعينه يكره بيعه تحريما والافتقار بها فليحفظ توفيقا وجاز  
تعبير كنيسته حل خمر ذي بنفسه او راتبه باجر لا عصرها القيام  
المعصية بعينها وجاز اجارة بيت بسوار الكوفة اي قراها  
لا يغرم على الأصح واما الامصار وقري غير الكوفة فلا يمكن  
لظهور شعاع الاسلام فيها وخصر سوار الكوفة لان غالب  
اهلها اهل الذمة ليتخذ بيتا وكنيسة او بيعته او بيع  
فيه الخمر وقال لا ينبغي ذلك لانه اعانة على المعصية وبه قالت  
الثلاثة زيلعي وجاز بيع بيوت مكة وارضها بالكرهية وبه  
قال الشافعي رحمه الله وبه يفتي عيني وقد مر في السبعة وفي  
البرهان في باب العسر ولا يكره بيع ارضها كبنائها وبه يعمل



وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بنائها  
وأجارتها لكن في الزيلعي وغيره بكرة أجارتها وفي آخر الفصل  
الخامس من التاترخانية وأجارة الوهبانية قال أبو حنيفة  
أكره أجارة بيوت مكة في أيام الموسم وكان يفتي لهم أن ينزلوا  
عليهم في دورهم لقوله تعالى سوا العاكف فيه والباد وخصها  
في غير أيام الموسم انتهى قلت وهذا يظهر الفرق والتوقيف  
وهكذا كان يناركي من الخطاب رضي الله عنه أيام الموسم  
ويقول يا أهل مكة لا تتخذوا البيوتكم بيوتا للنزل لباري حيث  
شاء ثم يتلو الآية فليحفظ وجاز قيدا لعبد تحرزا عن التمدد  
والإباق وهو سنة المسلمين في الفساق وقبول هديته تاجرا  
وأجابه دعوته واستعارة رابته استحسانا وكره كسوته أي  
قبول هديته العبد ثوبا وأهذوا النقد من لعدم الضرورة  
واستخدام الخصي ظاهر الإطلاق وقيل بل دخوله على الحرم ولو  
سنة خمس عشرة وكره أقرض أي أعطى يقال كخيار وغيره  
دراهم وبر الخوف هلكة لو بقي بيده يشتري بها خذ متفرقا  
منه بذلك ما شاء لأنه فرض جرنفعا وهو بقاء ماله فلو أورد  
لم يكره لأنه لو هلك لم يضمنه وكذا لو شرط ذلك قبل الإقراض  
ثم قرضه بكرة اتفاقا فهي تاني وسر بلائيه وكره تحسب اللعب  
بالزرد وكذا الشطرنج بكسر القاء وهمل ولا يفتح إلا نادرا وأباحه  
الشافعي رحمه الله وأبو يوسف في رواية ونظمها شيخ الوهبانية  
فقال نظام ولا بأس بالشطرنج وهي رواية عن الخبرين الشري والعرب تقول  
وهذا إذا لم يقام ولم يداوم ولم يخل بواجب ولا يحكم بالأجاء  
وكره كل ما هو لقوله عليه الصلاة والسلام كل ما هو لمومن حرام  
الإثلاثة ملاعبة أهل وتاديبه لفريسه ومناضلة لقوسه  
وكره جعل الفل طوق له رايته في عنق العبد يعلم بأباقة وفي

رسانة لا بأس به لغلبة الإباق خصوصا في السوران وهو المختار  
كما في شرح المجمع للعيني بخلاف لقيد فإنه حلال كما مر وكره  
قوله في رعايته بمقتضى العزم من عرشك ولو يتقدم العزم عن  
إلى يوسف لا بأس به وبه أخذ أبو الليث اللاتري والاحوط الاستماع  
لكونه خبرا وحدها بخلاف القطعي أنه المشتبه إنما يثبت بالقطعي  
هداية وفي التاترخانية معزيا للمنتقى عن أبي يوسف عن أبي  
حنيفة لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به والدعاء المأذون فيه  
المأمورية ما استفيد من قوله تعالى والله الأسما الحسنى فادعوه  
بها قال وكذا لا يصح أحد على حد الأعلى النبي صلى الله عليه وسلم  
وكره قوله بحق رسلك وأنبأك وأولياك أو بحق البيت لأنه  
لاحق الخلق على الخلق ولو قال الحق لله أو بالله أن يفعل  
كذا لا يلزمه وإن كان الأولي فعله دبر وفي المختار أن يقال  
ابن المبارك سأل بوجه الله وبحق الله يعجبني أن لا يعطيه شيئا  
لأنه عظيم حقه الله وفيها قدر القرآن ولا يعمل بوجهه ثبات بقائه  
كمن يصلي ويعصى في شرع هل يكره رفع الصوت بالذكر والدعاء  
قبلهم وتمامة قبيل الجنائيات النزاهة وكره احتكار قوت  
السنة كسنة وعنب ولوز وألبها ثم كتب في وقت في بلد يضرب أهله  
لحديث الحال مرزوق والمحتار ملهون فإن لم يضرب لم يكره  
ومثله تلقى الجلب ويجب أن يامر القاضي ببيع ما فضل عز قوت  
وقوت أهله فإن لم يبيع بل خالف أمر القاضي عزه بما يراه رارعا  
له وباع القاضي عليه طعاما وفاقا على الصحيح وفي السراج لو  
خاف لامام على أهل بلد الهلاك خذ الطعام من المحتكرين وقرق  
عليهم وإذا وجدوا سعة ردوا مثله وهذا ليس بحج بل للضرورة  
ومن اضطر لما لا غير وخاف الهلاك تناوله بالأرضاء ونقل الزيلعي  
عن الاختيار وفاقه ولا يكون احتكارا بحسب غلة أرضه بخلاف



ومجلوبه من بلاد اخر خلافا للثاني وعند محمد ان كان يجلب عادة كره  
وهو المختار ملتقى ولا يسع الحكام لقوله عليه الصلاة والسلام  
لا تسعروا فان الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق الا اذا تعدي  
الارباب عن القيمة تعديا فاحشا فيسعهم مستورة اهل الرأي وقال  
مالك على الوالي التسعير عام الغلا وفي الاختيار ثم اذا سعى وخاف  
البايع ضربا لا امام لونه فليس له ان يقول له  
بغني يا تحب لو اطمحوا على سعر الخبز واللحم وزان ناقصا  
رجع المشتري بالنقصان في الخبز لا اللحم لشبهة سعره بخلاف  
الحكم قلت وافاد ان التسعير في القوتين لا غير وبه صرح  
العتابي وغيره لكنه اذا تعدي ارباب عن القوتين وظلموا على  
العامة فيسع عليهم الحكم بناء على ما قاله ابو يوسف ينبغي ان  
يجوز ذكره القهستاني فان ابا يوسف يعتبر حقيقة الضرر كما  
تقرر فتدركه امساك الحمامات ولو في برجهما ان كان يصير  
بالناس بنظرا وجلب والاحتياط ان تصدق بها ثم يستأجرها  
او توهب له مجتبي فان كان يطير فوق السطح مطعما على  
عورات المسلمين وليسز حاجات الناس برمي تلك الحمامات  
عزروا منع استد المنع فان لم تمتنع بذلك ذبحها اي الحمامات  
للتحسب صرح في الوهبانية بوجوب التعزير وذبج الحمامات  
ولم يقيد به بامر ولعله اعتمد عاداتهم واما الاستئناس  
فبما كثر اعصا فير ليحتملها ان قال من اخذها وهي له  
ولا يخرج عن ملكه باعتاقه وقيل بكرة لانه تضبيع المالك جامع  
الفتاوي وفي المختارات سيب رابته وقال هي لمن اخذها  
لم يخذها من اخذها ومرت في الحى وجاز ركوب النور وتحميله  
والكراب على الحمار لا جحد وضربك الالة استد من الذي وظلم  
الذي استد من المسلم ولا باس بالمسا بقتة الرمي والفرس والبغل

والحمار كذا في الملتقى والمجمع واقرو المصنف هنا خلافا لما ذكره في مسائل  
نشتي فتنبه والارباب على الاقدام لانه من اسباب الجهاد فكان  
مندوبا وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام اي بالجعل ما يدونه  
فيباح في كل الملاعب كما ياتي حل الجعل وطاب لانه يصير مستحقا  
ذكره وغيره وعلمه البرازي بانه لا يستحق بالشرط شيئا لعدم  
العقد والقبض انتهى ومفاده لزومه في كذا العقد كما يقول القسمة  
فتنصر ان شرط المال في المسابقة من جانب واحد وحرم لو  
شرط فيها من الجانبين لانه يصير قمارا الا اذا ادخلا ثلثا محلا  
بينهما بفرس كفول فرسيهما يتوقفان يسبقهما والامر ثم اذا سبقها  
اخذ منها وان سبقاه لم يعطهما وفيما بينهما ايها سبقا اخذ  
من صاحبه وكذا الحكم في المتفقره فاذا شرط لمن معه الصواب  
صح وان شرطاه لكل على صاحبه لادري ومجتي والمصارعة  
ليست ببدعة الا للتملح فيكره بر جندي واما السباق بلا جعل  
فيجوز في كل شيء كما ياتي وعند الشافعية المسابقة بالاقدام  
والطير والسفن والبقرة والساحة والصولجان والبندق ورمي  
الحجر واسالته باليد والسباك والوقوف على رجل ومعرفة ق  
ما ينده زوج او فرد واللعب بالخاتم وكذا تجل كل لعب خطر الحاز  
تغلب سلامته كرمي لرام وصيد الحية وحل التفرج عليهم وحد  
حد ثوا عن بني اسرائيل فيدخل سماع الاما جيب والغراب من كل  
ما يتيقن كذبه بقصد الفرجة لا الحجة بل ومما يتيقن كذبه لكن بقصد  
ضربا لا مثال والموا عظة وتعليم نحو السجاعة على السنة ادميين  
او حيوانات ذكره ابن حجر ويستحب قلم اظافره الا لما اهدى في دار  
الحرب فيستحب توفير ساريه واطفاره يوم الجمعة وكونه بعد  
الصلاة افضل الا اذا اخره تاخيرا فاحشا فيكره لان من كان  
ظفره طويلا كان رزقه ضيقا وفي الحديث من قلم ظفاره يوم



الجمعة اعاده الله من البلايا الى الجمعة الاخرى وزيارة ثلاثة ايام  
ذروا عنه عليه الصلاة والسلام من قلم ظفاره مخالفا لترمذ عنه  
ابدا يعني كقول علي رضي الله عنه نظم  
قلوا اظفاركم بسنة وارب بينها خوايس سارها اوسب  
وبيانه وتما مده في مفتاح السعادة وفي شرح القربى روي انه صلى  
الله عليه وسلم بدا بسجدة اليمنى الى الخصر ثم بخصر اليسرى  
الى ايهام وختم بايهام اليمنى وذكره الفري في الاحياء وجها وجها  
ولم تثبت في اصابع الرجل نقل والاولى تليها كتحليلها قلت  
وفي المواهب اللدنية قال الحافظ ابن حجر انه يستحب كيف ما احتاج  
اليه ولم تثبت في كيفيته شيء ولا تعيين يوم له عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وما يعزى من النظم في ذلك للامام علي ثم لابن  
حجر قال شحنا انه باطل ويستحب طلق عانته وتنظيف بدنه  
بالاغتسال في كل اسبوع مرة والافضل يوم الجمعة وجاز في كل  
خمسة عشرة تركه وراء الاربعين محبتي وفيه خلق اسرار  
بدعة وقيل سنة ولا بأس بتفليس في خد اطراف اللحية  
والسنة فيها القبضة وفيه قطعت شهر راسها ائمت ولعنت زادة في  
البرازية وان يادى الزوج لانه لا طاعة لخلق في معصية الخالق  
ولذا يحرم للرجل قطع لحية والمعنى الموتر التنسية بالرجال انتهى  
قلت وما خلق راسه ففيه الوهبانية قال نظما  
وقد قيل خلق الرأس في كل جمعة يجب بعض الجواز يعبر  
رجل تعلم علم الصلاة او يحوم ليعلم الناس واخر ليعلم به فالاول  
افضل لانه متعددي وروي مذاكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة  
وله الخروج لطلب العلم الشرعي بلا اذن والديه لو ملتحقا تمامه  
في الدرر واذا كان الرجل يصوم ويصلي ويصبر الناس بيده ولسانه  
فذكره بما فيه ليس بغيبة حتى لو اخبر السلطان بذلك لينزجر

لا اثم عليه وقالوا ان علم ان اياه يقدر على منعه اعلمه ولو بكتابة  
والا لا كيد لا تقع العداوة وتما مده في الدرر وكذا لا اثم عليه لوقد  
مساوي اخيه على وجه الاهتمام لا يكون غيبة انما الغيبة ان يذكر على  
وجه الغضب يريد السب ولو اغتاب كل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد  
به كلهم بل بعضهم وهو مجهول خائفة فتباح غيبة مجهول ومتطاهر  
بقبح ومضاخرة وليسوا اعتقاد وتحذير منه وشكوى ظلامه  
للمحك شرع وهما ينه وكما تكون الغيبة باللسان من حيث تكون  
ايضا بالفعل وبالتعريض وبالكناية وبالحركة وبالرمز وبغير  
العين والاشارة باليد وكلما يفهم منه المقصود فهو داخل في  
الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة رضي الله عنها  
دخلت علينا امرأة فلما ولت ومات بيديها قصة فقال  
عليه الصلاة والسلام اغتبتها ومن ذلك الحكاية كان يمشي  
متعارجا وكما يسمى فهو غيبة بل اقبح لانه اعظم في التصويت  
والتفهم من الغيبة ان يقول بعض من مدينا اليوم او بعض من  
راينا اذ كان المخاطب يفهم شخصا معينا لان المحذور تفهيم  
دون سابه التفهم وانما الذي يفهم عنه جاز وتما مده في شرح السب  
وفيها الغيبة ان تصف خاك حال كونه غائبا بوصف يكرهه  
اذا سمعه عن امرئ قال قال عليه الصلاة والسلام تدرون  
ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ان ذكرك خاك بما كره قيل  
افرايت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول اغتبت  
وان لم يكن فيه فقد اغتبت واذ لم تبلغه بكفه التندم والاشترط  
بيان كل ما اعتابه به وصلة الرحم واجبة ولو كانت بسلام وخفية  
وهدي ومعاونة ومجالسة ومكاملة وتلطف واحسان ويزوهم  
غبا ليزيد حبا بل يزور اقرباه كل جمعة او شهر ولا يرد حاجتهم  
لانه من انقطعت في الحديث ان الله يصل من وصل رحمه ويقطع



من قطعها وفي الحديث صلة الرحم تزيد في العمر وتماه في الدرر  
ويسلم المسلم على أهل الذمة لوله حاجة اليه ولا كره هو الصحيح  
كما كره المسلم مصافحة الذي كذا نسخ السجح وأكثر المتن بل يقط  
ويسلم فاولئك هكذا ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الاحسن  
فافهم وفي شرح البخاري للعيني في حديثي الاسلام خير قال  
تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف قال  
وهذا التعميم مخصوص بالمسلمين فلا يسلم بتداعي كافر لحديث  
لا تبدوا اليهود ولا النصارى بالاسلام وكذا يخص منه الفاسق بدليل  
اخر وما من شك فيه فالاصل فيه البقاء على العموم حتى يثبت  
ويمكن ان يقال ان الحديث كان في ابتداء الاسلام لمصلحة  
التأليف ثم ورد النهي انتهى فلحفظ ولو سلم يهودي او نصراني او  
مجوسي على مسلم فلا بأس بالرد ولكن لا يزيد على قوله وعليك كما في  
الخاتمة ولو سلم على الذي يجادل الكفر لان تجيل الكافر كقول  
قال المجوسي يا استاذي تجيلا لا كفرن في الاشياء وفيها لوقا الطال  
الله بقال ان نوي بقلبه لعله يسلم او يودي الجزية ذليلا لاسيما  
ولا يجب رد سلام السائل لانه ليس بالتحية ولا من يسلم وقت الخطبة  
خائنه وفيها اذا اتى دار انسان يجب ان يستاذن قبل السلام  
ثم اذا دخل يسلم ولا ثم يتكلم ولو في قضاء يسلم ولا ثم يتكلم ولو  
قال السلام عليك يا زيد لم يسقط برده غيره ولو قال يا فلان او انشأ  
لمعين سقط بشرط في الرد وجواب اعطاس سماعه فلو اصر  
بريه تحريك شفتيه انتهى قلت وفي المتن يسقط  
عن الباقيين برده صبي يعقل لانه من اهل اقامة الفرض في الجملة  
بدليل كل ذي حجة وقيل لا وفي المجتبى ويسقط برده المجور  
وفي رد السأبة والصبي والمجنون قولان وظاهر التاجية  
ترجيح عدم السقوط ويسلم على الواحد بلفظ الجماعة وكذا الرد

ولا يزيد الراد على وبركاته ورد السلام وتسميت العاطس على الفو  
وجب رد جواب كتاب التحية كرد السلام ولو قال الاخر اقرا  
فلانا السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام على الفاسق لو علمنا  
والا كما يكره على عاجز عن الرد حقيقة كالكامل او شرعا كصلى وقاري  
ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى وقد مناه في باب ما يفسد الصلاة  
كراهيته في نصف وعشرين موضعا وانه لا يجب رد سلام عليكم  
بحزم الميم ولو دخل ولم يرا احدا يقول سلام علينا وعلى عباد الله  
الصالحين فردع يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يتخط  
رقاب الناس في المختار كما في الاختيار ومتن مواهب الرحمن لان  
علما تصدق بخاتم في الصلاة فمدحه الله بقوله ويوتون الزكاة  
وهم راكعون احسن الاسماء الى الله عز وجل عبد الله وعبد الرحمن  
وجاز التسمية بعلى ورشيد وغيرهما من الاسماء المشتركة ودراد  
في حقنا غير ما يرا في حق الله لكن التسمية بغير ذلك في زماننا  
اولى لان العوام يصرفونها عند السند كذا في السراجية وفيها  
ومن كان اسمه محمدا لا بأس ان يكنى ابا القاسم لان قوله عليه  
الصلاة والسلام سمو ابا سمي لا تكثروا بكينيتي قد نسخ لان عليا  
رضي الله عنه يكنى بن محمد بن الحنفية ابا القاسم وفيها يكره الكلام  
في المسجد وخلف الخنازة وفي الخلا وفي حالة الجماع وزاد ابو اللست  
في البستان وعند قراءة القرآن وزاد في الملتقى تبعا للمختار وعند  
التذكر فما طمك به عند الغنا الذي يسمونه وجدا للعزينة فضل  
عن سائر الاسماء وهو لسان اهل الجنة تعامها او علم غيره فهو مجور  
وفي الحديث حب لعرب ثلاثة لاني عزي والقران عزي ولسان  
اهل الجنة في الجنة عزي وفيها تطيبين القبور لا يكره في المختار وقيل  
يكره وقال البردوي لو احتج بالكتابة كسلا يذهب لائرا ولا يمتن  
لا بأس به ذكره المصنف في اخرايج الوصية للاقارب وقد مناه في



الجنائز بكرة ثم في الموت لغضب وضيق عيش الخوف الوقوع في  
معصية أي في تكره خوف الدنيا لا الدين كحديث فبطن الأرض  
خير لكم من ظهورها خلاصة لباس لبس الصبي المولود وكذا البالغ  
كذا في شرح الوهبانية معز بالمنية وقاس عليه الطرسوي بقية  
الأخبار كبقوت وزمرد ونازعة ابن وهبان بانه يحتاج إلى نقل  
صريح وجزم في الجوهرية بحديث المولود قلت وحمل المص ما في المنية  
على قوله وما في الجوهرية على قولها قال وقد رجحوا قولها في الكافي  
قوله ما أقرب إلى عرف ديارنا فيفتي به ثم قال المص وعليه  
فالمعتمد في المذهب حرمة لبس المولود وخوفاً على الرجال الأئمة من  
حلي النساء وبكره المولى لباس الخخال والسوار للصبي ولا بأس  
بثقب ذلك البنت والطفل استحساناً ما يلتقط قلت  
وهل يجوز الخزام في الأنف لم أراه وبكره للذكر والإناث في الكتابة  
بالقلم المتخذ من الذهب فضة أو من دواة كذلك سراجيه  
ثم قال لا بأس بتمويه السلاح بذهب فضة ولا بأس بسرج والحمام  
وتغير من الذهب عند أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف جارية لزيد  
قال بكره وكذا زيد يبيعها حل بعد وشراؤها ووطنها القبول قول  
بكران أكبر رايه صدقة كما مروان أكبر رايه كذبه لا نقل قوله  
ولا يشتري منه ولو لم يخبره أن ذلك الشيء فلا بأس بشرائه  
منه كما حل وطى من زفت ليه وقال النساء هي مراتك وحل  
نكاح من قالت طلقني زوجي وانقضت علي أو كنت متة فلان  
واعتقني أن وقع في قلبه صدقها وثامه في الخيانة قلت  
وحاصله أنه متى أخبرت بامر محتمل فإن ثقة أو وقع في قلبه  
صدقها لا بأس بتزوجها وإن بامر مستنكر لا ما لم يستفسرها  
فمنه وقع كتيب قول السافعي بكتب جواب أبي حنيفة  
وإذا كتب المفتي به من يكتب ولا يصدق نصاً يقضي القاطع بحسنه

الترجيع بالقرآن والأذان بالصوت الطيب لأن لم يزد فيه  
الحروف وأن زاد كره له ولم يستمرعه وقول أحسن أن لسكو  
فحسن وأن لتلك القراءة يحسن عليه لكفر المناظرة في العلم لنصرة الحق  
عبادة ولا حد ثلاثة حرام لقهر مسلم وأظهر علمه ونيل دنيا مال  
أو قبول التذكير على المنابر للوعظ والإيقاظ سنة الأنبياء والمرسلين  
ولرياسته ومال وقبول عامة من ضلالة اليهود والنصارى قراءة  
القرآن بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة كما في الحياوي لقد  
يستحب للرجل خضام شعوره وحسنه ولو في غير حرب في الأصح  
والأصح أنه عليه الصلاة والسلام لم يقلعه وبكره بالسواد وقيل  
لجميع الفتاوى والكل من منح المص الكتب التي لا ينتفع بها  
بشيء منها المص الله وملائكته ورسله ويحرق لها في ولا بأس أن  
تلق في ما جارك كما هي وتدفن وهو أحسن كما في الأنبياء القصص  
المكره أن يحدثهم بما ليس له أصل معروف ويعظمهم بما لا يعظم  
أو يزيد وينقص يعني في أصله أما التزيين بالعبارة الطيبة  
للمرققة والشرح لقوايده فذاك حسن الأفضل مشاركة أهل  
محلته في إعطاء النائبة في زماننا أكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن  
نفسه فحسن وإن أعطى فليعط من عجز ليس لذي الحق أن يأخذ  
غير جنس حقه وحوزة الشافعي وهو الأوسع معلوم طلب من  
الصبيان اثمان الحصر لجمعها وسري ببعضها وأخذ بعضها  
له ذلك لأنه تملك له من الآباء لا بأس بوطئ المنكوبة بمعانينة  
الإمة دون عكسه وحدهما لا قيمة له لا بأس بالانتفاع به ولو لقيمة  
وهو غني تصدق به لا بأس بالجماع في بيت فيه مصحف للبليوي  
لا تركت مسئلة على سراج الحديث هذا الولد للمثلي ولو الحاجة عزو  
أوح أو مقصد ديني أو دينوي لا بد لها منه فلا بأس به تغني  
بالقرآن وأولم يخرج بالخانة عن قدر ضجيج في العربة مستحسن



ذكر الله من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولى من قراءة القرآن  
وتسحب القراءة عند الطلوع والغروب لا بأس للإمام  
عقب الصلاة بقراءة آية وخواتيم البقرة والأخفار افضل قراءة  
الفتاح بعد الصلاة جهرا اللهم اني بدعة قال استاذنا  
لكنها مستحسنة للعادة والآثار الرشوة لا تملك بالقبض  
لا بأس بالرشوة اذا خاف على دينه والى عليه الصلاة والسلام  
كان يعطى الشعر ولم يخاف لسانه وكفى بسهم المولفة من  
الصدقات دليلا على مثاله جمع اهل المحلة للإمام فحسن ومن  
السحت ما يؤخذ على كل مباح كملح وكلا وما ومعادن  
وما يؤخذ غا زلغلة وشاعر كسفر ومسخرة وحكاياتي قال  
تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث واصحاب  
جميع المغازف وقواد وكاهن ومقامر واسمة وفروعه كثيرة  
قبله يا خبيث وخوفه جازله الرد في كل شبهة لا توجب الحجة  
وتركه افضل كره قول الصائم المتطوع اذا سئل ما تم حتى  
انظر فانه نفاق وحق من له اطفال ومالك قليل لا يوصي بقدر  
من صلى او تصدق يراي به الناس لا يعاقب بتلك الصلاة ولا  
بباب بها قبل هذا في الفرائض وعمه الزاهدي في النوافل القوام  
الربا لا يدخل الفرائض غزل الرجل على هيئة غزل امرأة بكرة بكرة  
للرأة سور الرجل وسورها له كره ضرب زوجته على ترك الصلاة  
على الاظهر لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة لا يجوز الوضوء من  
الحاض المعدة للشرب في الصحح ومنع من الوضوء منه وفيه  
وخله لاهله ان يازونا به جاز ولا الكذب مباح لاحياء  
حقه ودفع الظالم عن نفسه والمراد التعريض لان عين الكذب  
حرام قال وهو الحق قال تعالى قتل الخراصون الكاذب من  
المجنبي وفي الوهبانية قال

والصالح جازا للكذب ورفع ظالم واهل الترضي والقتال ليظفر  
ويكره في الحمام تغيير خادهم ومن شاء تنوير فقال ينور  
وتيسق معتاد المرورجا مع ومن علم الاطفال فيه ويوزر  
ومن قام اجلا للشخص فحائز وفي غير اهل العلم بعض يقرب  
وجوز نقل الميت لبعض مطلقا وعن بعضهم ما فوق ميلين يحظر  
وللزوجة التسمين لا فوق تسبعها ومن ذكرها التعميد للمختار  
ويكره ان تسقى لا يسقط حملها وجاز لعذر حيث لا يتصور  
وان اسقطت ميتا ففي السقط غرة لوالده عن اقل الام يحضر  
وفي يوم عاشوراء يكره كحلهم ولا بأس بالمعتاد خطا ويحذر  
وبعضهم المختار في الكحل جائز لفعل رسول الله فهو المقرر  
وضرب عبيد الغر جازيا مرة وما جاز في الاحرار والاثام  
والثواب من ذكر القرآن استماعه وقالوا ثواب الطفل لا يحضر  
ودرسك باقية الذكر اولى من الصلاة نفلا ودرس العلم اولى وانظر  
وقد كرهوا والله اعلم وخوفه لا اعلام ختم الدرس حين يقرب  
**كتاب حيا الموات** لعل منا سبته ان فيه ما يكره  
وما لا يكره الحية نوعان حساسة وبامية والمراد هنا النامية  
وسمي مواتا لبطان الانتفاع به واحياؤه ببناء او غير من  
او كرتب واستفاد الحيا مسلم وذمي رضا غير منتفع بها وليت  
بملوكة مسلم ولا ذمي فلو بملوكة لم تكن مواتا فلو لم يعرف  
مالكها القطة يتصرف فيها الامام ولو ظهر مالكها ترد اليه ويضمن  
نقصانها ان نقصت الزرع وهي بعيدة من القرية وجه قالت  
الثلاثة اذا صاح من باقصي القاسر وهو مروي الصنوت بزازية  
لا يسمع بها صوته ملكها عند ابي يوسف وهو المختار كما في  
المختار وغيره واعتبر محمد عدم ارتفاق اهل القرية وبه قالت  
الثلاثة قلت وهذا ظاهر الرواية وبه يفتي كما في زكوة ذكره



القهستاني وكذا في البرجندي عن المنصورية عن قاضي خان ان الفتوى  
على قول محمد فالج من الشراعي كيف لم يذكر ذلك فليحفظ  
اذا ادن له الامام في ذلك وقال لا يملكها بلا اذنه وهذا هو مستل  
فلو ميا سطر الاذن اتفاقا ولو مستان لم يملكها اصلا اتفاقا  
فهستان ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره فالاول الحق بها  
في الاصح ولو احيا ارضا ميتة ثم احاط بالاحياء بجوانبها الاربع  
من اربعة نفع على التعاقب تعين طريق في الارض للاربعة ومن  
حجر ارضا اى منع الاول غيره منها بوضع علامة من حجر او غيره ثم  
اهملها ثلاث سنين دفعت الى غيره وقبلها هو الحق بها وان لم  
يملكها لانه انما يملكها بالاحياء والتعمير لا بالحرمان ولو  
كرها او ضرب عليها المسنات وشق لها نهرا او بذر بها قرو  
احياء ولا يجوز احيا ما قرب من العام بل يترك مزرعي لهم موطا  
لخصايدهم لتعلق حقهم به فلم يكن موانا وكذا لو مختطا واعلم انه  
ليس للامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من المعادن الظاهرة  
وهي ما كان جوهرها الذي ارد الله في جواهر الارض بارزا  
كعادن الملح والكحل والنفط والابار التي يستقى منها  
الماء زياحي كعني التي لم تملك بالاستنباط والسعي فلو قطع  
المعادن الظاهرة لم يكن لاقطاعها حكم بل لقطع وغير سوا  
فلو منعهم المقطع كان بمنعها متعديا وكان لما اخذه مالك كالا  
متعديا بالمنع وصرف عن مداومة العمل لثا لاسببه اقطاعه  
بالصحة او يصير معه في حكم الاملاك المستقرة ذكره العلامة  
قاسم في رسالته احكام اجارة اقطاع البرجندي وحرتم بير  
النافع وهي التي نزع الما منها بالمعبر كنير العطن وهي التي  
نزع الما منها باليد والعطن مناخ الابل حول البير ان يعون  
زارعا من كل جانب وقال ان لنا ضح فستون وفي شربلية

عن شرح المجمع لو عمق البير فوق رعين يزار عليها انتهى لكن  
نسبه القهستاني لمحمد ثم قال ويقتي بقول الامام وعزاه للتممة  
ثم قال وقيل بالتقدير في بيرو عين بما ذكر في اراضيهم لصلاتها  
وفي اراضيها خاوة فزارا لا ينتقل الماء الى الثاني وعزاه للهداية  
وعزاه البرجندي للحا في فليحفظ ازا حفرها في موات باذن الامام  
فلو في غير موات او فيه بلا اذن امام لم يكن الحكم كذلك كما ذكره  
المص وعبارة القهستاني وفيه رمز الى انه لو حفر في ملك الغير  
لاستحق الحرثم ولو حفر في ملكه فله من الحرثم ما شاؤا الى ان  
الماء لو غلب على الارض تركها الملاك او ماتوا وانقرضوا لم يحز  
احدا وها فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن حرما للغير  
جاز احياؤها وعزاه للمضرت وحرثم العين خمسة اذرع  
من كل جانب كما في الحديث والذراع هو المكسرة وهو سب  
قبضاة وكان ذراع الملاك اى ملك لا كاسرة سبع قبضات فكسرة  
منه قبضة وينع غير من الحفر وغيره فيه لانه ملكه فلو حفر في الارض  
او تضمنه وتامه في الدار ولو حفر الثاني بيرا في متهى حرثم البير الى  
باذن الامام فذهب ماء البير الاولى وتحول الى الثانية فلا شيء عليه  
لانه غير متعدي والماء تحت الارض لا يملك فلا مخاصمة كمن بنى حائوتا  
بحسب حائوت غيره فكسدت الحائوت الاولى بسببه فانه لا شيء  
عليه درر وزياحي وفيه لو هدم جدار غيره فاصاحبه ان يواخذه بقيمة  
لا يبن الجدار وهو الصحيح والحاق الثاني بالحرثم من الجوانب الثلاثة  
دون الجانب الاول لستى ملك الاول فيه والقناة هي مجرى الماء  
تحت الارض حرثم بقدر ما يصلح لالقاء الطين وتحويله وعن محمد  
كالبير ولو ظهر الماء فكل العين وفي الاختيار فوضه لراي الامام  
لو باذنه والافلاسي لذكره البرجندي وحرثم سبعة اذرع  
في الارض للموات خمسة اذرع من كل جانب فليس لغيره ان



يغرس فيه ويلحق بما امتنع عود رجلة والفرات اليه بالموات اذا لم يكن  
ذلك حريما عامروا ان كان حريما او جازعوه لم يحز احدا  
لانه ليس بموات والنهر في ملك الغير لا حرم له الا بغيرها قال له  
مسألة النهر لم يشبهه ولقي طينه وقدره محمدا بقدر عرض النهر من كل  
جانب هو ارفق ملتقى وقدره ابو يوسف بنصف بطن النهر وعليه  
الفتوى فلهستانى مخرجا للكرمانى وفيه مخرجا للاختصاص والحق  
على هذا الاختلاف وفيه مخرجا للكفاية ولو كان النهر صغيرا احتج  
الكردي في كل حين فله ختم بالاتفاق وفيه مخرجا للكرمانى ان  
الخلاف في نهر مملوك له مسألة فارغة بلزقها ارض الغير صاحب النهر  
فالمسألة له عندهما ولصاحب الارض عنده وفيه مخرجا للتنمية  
الصحة ان له حريما بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لالقاء  
الطين وكحوه انتهى قلت ومن نقل الاتفاق ايضا السراي  
عن الاختيار وشرح المجمع **فصل في السرب** لغة تصيب  
لما وسر غايته الانتفاع بالماء سقيا للزراعة والدواب والسفة  
سرب يمي دم والبهائم بالسفاه ولكل حقها في كل ما لم يحز باناء  
اوجب ولكل سقى ارضه من بحر او نهر عظيم كرجلة والفرات وكحوا  
لان الملك بالاحراز ولا احراز لان قهر الماء يمنع قهر غيره ولكل سق  
نهر لسقى ارضه منها ولنصب لرحى ان لم يضرب العامة لان الانتفاع  
بالمباح انما يجوز اذا لم يضرب احد كما لا انتفاع بسمسم وقمر وهو  
لا سقى دوابه ان خيف تخريب النهر بكثرتها ولا سقى ارضه وسجده رز  
ونصب دواب وكحوها من نهر غيره وقنائه وبيرة الاباذنه لان الحق  
له فينوقف على اذنه وله سقى سقى سقى او خضر زرع في داره حاله  
بحراره واوانه في الاصح وقيل لا الا باذنه والمحزنة في كوز وجب  
بمهمة مضمومة الخابطة لا تستفع به الا باذن صاحب الملك باحرازه  
ولو كانت البيرة والحوض والنهر في ملك رجل فله ان يمنع مرید

السفة من الدخول في ملكه اذا كان مجرما بقره فان لم يجد يقال  
له اي لصاحب البيرة وكحوه اما ان تخرج الماء اليه او تتركه ليأخذ  
الماء بشرط ان لا يكسر صفته اي جانب النهر وكحوه لان له حق السفة  
كحديتة عمل المسلمون شركا في ثلاث في الماء والكلاء والنار وحكم  
الكلاء حكم الماء فيقال للمالك ما ان تقطع وتدفع اليه ولا تتركه  
ليأخذ قدرا ما يريد زيلعي ولو منعه الماء وهو يخاف على نفسه  
ودابته العطش كان له ان يقاتله بالسلاح لانه عمر رضي الله عنه  
وان كان محزرا في الاواني قاتله بغير سلاح اذا كان فيه فضل  
عن حاجته لملكه بالاحراز فصار نظير الطعام وقيل في النهر وكحوه  
الاولى ان يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب معصية فكان كالنهر  
كافي وكري نهر اي خفه غير مملوكة من بيت لما قال لم يكن له  
اي في بيت المال شئ يجبر الناس على كريد ان امتنعوا عنه دفعا  
للضرر وكري النهر المملوك على الله ويجبر من ابي منهم على ذلك وقيل  
في الخاص لا يجبر وهل رجعت ان بامر القاضي نعم وموند كركي  
النهر المشترك عليهم من اعلاه فاذا جاوزوا ارض رجل منهم بري من  
مونة الكري وقالوا عليهم كريد من اوله الى اخره بالخصص كما يستوي  
في استحقاق السفة ولا كري على كل السفة وتصح دعوى السرب  
بغير ارض استحسانا واذا كان لرجل ارض ولا خرفها نهر فاراد  
رب الارض ان لا يجري النهر في ارضه لم يكن له ذلك ويتركه على حاله  
وان لم يكن في يده ولم يكن جاريا فيها اي في الارض فعليه بيان  
ان هذا النهر له وانه قد كان له مجري في هذا النهر يستوفيه  
لسقى ارضه وعلى هذا المصبي نرا وسطا والميزاب والمهشما  
كل ذلك في دار غيره فحكم الاختلاف فيه نظيره في السرب زيلعي  
نهرين قوم اختصموا في السرب فهو بينهما على قدر ارضيهما  
لانه المقصود بخلافه اختلافهم في الطريق فانهم يستويون في ملك



رقيقته بلا اعتبار سعة الدار وضيقتها لان المقصود الاستطراق  
وليس لاحد من الشركاء في النهر ان يسبق منه نهرا او ينصب عليه رعي  
الارض في موضع في ملكه ولا يضر نهرا ولا ماء وقاية او دابة كناعوة  
او حشرة او قنطرة او يوسع فم النهر او يقسم بالايام والحال انه قد  
كانت لقسمته بالكلية بكسر الكاف جمع كوة بفتحها التقب لان  
القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه او يسوق نصيبه الى ارض له  
اخرى ليس له منه اى من النهر يشرب بالارضاء لم يتعلق بالجميع  
ولهم لقضه بعد الاجازة ولو رثته من بعدهم وليس الا على سكر  
النهر بالارضاء وان لم يشرب رضاهم بدون ملكي لطريق مشترك  
اراد احدهم ان يفتح فيه الى دار اخرى سالها عن ساكن هذه  
الدار التي مفتحة في هذا الطريق بخلاف ما اذا كانت ساكن الدارين  
واحدا حيث لا يمنع لان المارة لا تزداد ويورث الشرب ويوصى  
بالانتفاع به اما الايصا يبيعه فباطل ولا يباع الشرب ولا يوهب  
ولا يوجر ولا يتصدق به لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية  
وعليه الفتوى كما سيحكي لا يوصى بذلك اى ببيعه واخوته ولا يصح  
الماء بدل خلع وصلة عن رجم عدوهم نكاح وان صحت هاتاه  
العقود لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة لان الشرب لا يملك  
بسبب ما حتى لو مات وعليه دين لم يبيع الشرب بالارض ولو  
لم يكن له ارض قيل يجمع الماء في كل نوبة في حوض فيباع الماء الى  
ان ينتضي دينه وقيل ينظر الامام لارض لا يشرب لها ينضم  
اليها فيبيعهها برضاها فنظر لقنطرة الارض لا يشرب ولقيمتها  
معه فيصرف تفاوت ما بينها الدين الميت تمامه في الزبالي  
ولا يضمن من مالا يضمن ما فترت ارض جاره او عزفت لا شرب  
غير متعده وهذا اذا سقاها سقيا معتادا تتحمل ارضه عارة  
والا فيضمن وعليه الفتوى وفي الذخيرة وهذا اذا سقي في نوبته

بابا

مقدار حقه وما اذا سقي في غير نوبته او زاد على حقه يضمن على ما قال  
اسماعيل الزاهد في قنستانى ولا يضمن من سقى رضى او زرع  
من شرب غيره بغير اذنه في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهباينه  
وابن كمال عن الخلاصة لما مر انه غير متقوم ولو تصدق بئر له فحسن  
لبقاء الماء المحرام فيه بخلاف العلف المقصوب فان الدابة اذا سمن  
به انعدم وصار شيئا اخر قنستانى فان تكرر ذلك منه لضمان  
واذ به الامام بالضرر بالحسن ان راي الامام ذلك خائنه وتمايه في  
شرح الوهبانية قال وجوز بعض مشايخ بلخ بيع الشرب لتعامل  
الاهل بلخ والقياس يترك لتعامله ونوقض بانه تعامل اهل البلدة  
واحدة وافق الناصح رضاه ذكره في جواب الفتاوى قال فنفذ  
الحكم بصفحة يتبعه فليحفظ قلت وفي الهداية وشروحه  
من البيع الفاسد انه يضمن بالاتلاف فلو سقى ارض نفسه بما غمر  
ضمنه وبه جزم في النقاية هنا فافهم قلت وقدم ما عليه  
الفتوى فتنبه وفي الوهبانية نظم  
وسارق يشرب لغيره ليس بضامن ٥ وضمنه بعض وما مر اظهر  
وما جوزوا اخذ التراب الذي على ٥ جواب اردون اذ يقر  
فلوحف واثير والقوات اربعة ٥ فلو في حرم ليس بالنقل  
**كتاب الاشربة** هي جمع شراب والشراب لغة كل ما يباع شربا  
وامطلاحا ما سكر ولحم منها اربعة انواع الاول الخمر وهي التي  
يكسر فتشرب من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف الى رمي  
بالزبد اى البرقعة ولم يشترط اذنه وبه قالت الثلاثة وبه اخذ  
ابو حفص الكبير وهو الاظهر كما في الشربة لانه عن المواهب وياتي  
ما يفيد وقد تطلق الخمر على غير ما ذكر مجازا ثم شرع في احكامها  
العشرة فقال وحرم قليلها وكثيرها بالاجماع لعينها اى لذاتها  
وفي قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية عشر دلائل على حرمتها



مبسوطة في المحتجب وغيره وهي نجاسة نجاسة غليظة كالبول ويكفر  
مستحلبا أو سقط تقوم بها في حق المسلم لا ما لغيره في الأصح وحرم  
الاشفاق بها ولو لسقي روبا ولطين نظر للتدبير وفي رواية أخرى  
أو طعام أو غير ذلك لا لخليل أو خوف عطش بقدر الضرورة فلو  
زاد فسكر حذ مجتبي ولا يجوز بيعها لحديث مسلم أن الذي حرم  
شربها حرم بيعها ويحذر سائر بها وإن لم يسكر منها ويحذر  
شرب غيرها أن سكر ولا يؤثر فيها الطبخ إلا أنه لا يحد فيه لم  
يسكر منه لاختصاص الحديث بالنبي ذكره الزبلي واستظهره  
المصنف وضعف ما في القينة والمجتبي ثم نقل عن ابن وهبان  
أنه لا يلتفت لما قاله صاحب القينة مخالفا للقواعد ما لم  
يعضده نقل من غيره انتهى وفيه لابن السكينة ولا يجوز زهرها التداوي  
على المعتد قاله المصنف قلت ولو باحتقان أو إقطار يؤول في  
أخليل زهارة ويجوز تخليها ولو بطرح شيء فيها خلافا للشافعي والثاني  
الطلا بالسكر وهو العصير يطبخ حتى يذهب قل من تشبه ويصير  
مكرا وصوب المصنف أن هذا يسمى المازق وما بالطلا فاذا كره  
بقوله وقيل باطن من ماء العنب حتى يذهب لثاه ويبقى ثلثه  
وصار مسكرا وهو الصواب كما خبرني عليه صاحب المخطوطة وغيره  
يعني في التسمية لا في الحكم لأن كل هذا المثل يسمى بالطلا على  
ما في المخطوطة ثابت بشرب كبار الصبية رضي الله عنهم كما في  
الشرع لا يثبت قال وسمى بالطلا لقول عمر رضي الله عنه ما تشبه  
هذا بطلا البعير وهو القطران الذي يطال به البعير الجربان  
ونجاسته أي الطلاء على التفسير الأول كذا قال المصنف كالحبر به  
يفتي والثالث السكر بفتح السين وهو النبي من الرطب إذا اشتد  
وقذف بالزبد والرابع نقيع الزبيب وهو النبي من ما الزبيب  
بشرط أن يقذف بالزبد بعد الغليان والكل أي الثلاثة

المذكورة حرام إذا غلا واشتد والالتحريم اتفاقا وإن قذف حرم  
اتفاقا وظاهر كلامه بكيفية المتون أنه اختار هنا قولها قاله  
البرجندي نعم قاله القهستاني وترك لقيد هنا لأنه اعتمد على  
السابق انتهى فتنبه ولم يبين حكم نجاسة السكر والنقيع ومفاد  
كلامه أنها خفيفة وهو مختار السرخسي واختاره في الهداية أنها  
غليظة وحرمته دون حرمة الخمر فلا يكفر مستحلبا لأن حرمتها  
بالاحتياط والحال منها أربعة أنواع الأول نبيذ التمر والزبيب  
أن طبخ أدنى طخه يحل شربه وإن اشتد وهذا إذا شرب منه  
بالألو وطرب فلو شرب بالهوق قليله وكثيره حرام وما لم يسكر فلو  
شرب ما يغليظ ظنه أنه يسكر فيحرم والثاني الخلطان من  
التمر والزبيب إذا طبخ أدنى طخه وإن اشتد حل بالألو والثالث  
نبيذ العسل والنخ والعسل والسعير والذرة يحل سوا طخه أو لا  
بالألو وطرب والرابع المثلث العنبى وإن اشتد وهو سوا طخه من  
ماء العنب حتى يذهب لثاه ويبقى ثلثه إذا قصد به استعمال  
الطعام والتداوي والتقوي على طاعة الله ولولا هو لا حل جماع  
حقائق ومع بيع غير الخمر كما مر ومفاده بيع الحسنة والافون  
قلت وقد سئل ابن نجيم عن بيع الحسنة هل يجوز فكتب  
لا يجوز فيحمل على أن مراده بغير الجواز عدم الحل قال المصنف  
هذه الاشربة بالقيمة لا بالمثل لأنها عن مالك عنه وإن جاز فعله  
بخلاف الصليب حتى تضمن قيمته صليبا لأنه ما لم يتقوم في  
حقه وقد أمرنا بتبركهم وما يدينون زبلي وحرمها محمد بن  
الاشربة المتخذه من العسل والنخ ونحوها قاله المصنف مطلقا  
قليلها وكثيرها وبه يفتي ذكره الزبلي وغيره واختاره ساج  
الوهبا نية وذكر أنه مروى عن الكل ونظيره فقال شعر يسكر  
وفي عصرنا فاختير جدوا وقهولا طلاقا لمن من سكر الحبت يسكر



وعن كلامه روى وافى محمد بن يحيى ما قد قل وهو المحرم  
قلت وفي طلاق كزازته وقال محمد بن اسكر كثره فقله حرام  
وهو بخس نسا ولو سكر منها المختار في زماننا انه يحذر زاده في المني  
وفوق طلاق من سكر منها تابع للحرمه والكل حرام عند محمد بن يفتي  
والخلاف انما هو عند قصد التقوى ما عند قصد التلذذ في احوالها  
انتهى في تمامه فيما علقته عليه زاد القهستاني ان ليس الا بال اذا استدل بحل  
عند محمد بن خالفا لها واسكر منه حرام بلا خلاف والحد والطلاق  
على الخلاف وكذلك الرمال اي الفرسه اذا استدل بحل وصح في  
الهداية حله وفي الخزانة انه يكره تخربا عند امته المشايخ على قوله  
وحل الانتباه اذا اتخذ النسيئة الربا جمع دباه وهي القرع والحتم  
جته خضرا والمزق المطلي بالزفتى اي القير والنقر الحشيشه  
المنقوره وما ورد من النهي بسخ وكره شرب در دني الخمر اي عار  
والامتناع بالدردي لان فيه اجزا الخمر وقليله ككثيره كما مر  
ولكن لا يحسد شارب عندنا بلا سكر وبه حد اجماعا وكثيره اكل البغ  
والحشيشه هي ورق القنب والافيون لانه مفسد للعقل ويضد  
عن ذكر الله ومن الصلاه لكن دون حرمة الخمر فان اكل شيئا من  
ذلك لاحد عليه وان سكر منه بل يعزى بما دون الحد كزاد في الجوهرة  
وكذا تحريم جوزه الطيب لكن دون حرمة الحشيشه قاله المنصور  
ونقل عن الجامع وغيره ان من قال بحل البغ والحشيشه فهو  
زنديق مبتدع بل قال نجم الدين الزاهد انه يكفر ويباح قتله  
قلت ونقل شيخنا الخجسته الغزي السافعي في شرحه على منظومه  
ابيه البدر المتعلقه بالكائنات والصغائر عن ابن حجر المكي انه صرح  
بتحريم جوزه الطيب اجماع الامة الاربعه وانها مسكرة ثم قال  
شيخنا النجاشي والشيخ الذي حدث وكان محدوده بكمسوق  
في سنة خمس عشر بعد الالف لحديث محمد بن احمد عن ام سلمة قالت



في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفترا قال ليس من  
الكباير تناوله المرة والمرة ومن زوى الى امر حرم قطعا على ان  
استعماله مثله وما اضرب بالبدن نعم الاضرار عليه كغيره كساير الاضغاث  
انتهى بحرفه وفي الاشباه في قاعدة الاصل الاباحه والتوقف ويظهر  
فيما اشكر حاله كالحبوان المسكر من والنبات المجهول تسميته  
قلت في غير من حكم النبات الذي شاع في زماننا المسمى  
بالتن فتنه وقيل كرهه شيخنا العماري في هديته الحاقالة  
باليوم والبصل بالاولى فتدبر ومن حزم بحرمة الحشيشه  
شارح الوهبانية في الحظر ونظمه فقال  
وافتوا بتحريم الحشيش وحرقه وتطبيق محتش لزج وقره  
لبايعه التاديب لفسق تبتوا وزندقة المستحل وحره  
**كتاب الصيد** لعل مناسبه ان كلامها ما يورث  
السور وهو مباح بخمسة عشر سوطا مبسوطة في العناية وينظر لها  
في اننا المسائل المحرمه في غير المحرم او التلذذ كما هو ظاهر وحرقه  
على ما في الاشباه قال المنصور وانما اوردته تعالاه والافا لتحقيق عند  
اباحه اتخاذ حرفة لانه نوع من الاكثساب وكل انواع الكسب  
في الاباحه سواء على المذهب الصحيح كما في الزاوية وغيرها نصب  
شركة لصيد ملك ما يتعلق بها خلاف ما اذا نصبها الخفاف فانه  
لا يملك ما تعقل بها وان وجد المفلس او غيره خائما او دينا راضيا  
بقرب لا سلام لا يملكه ويجب تعريفه اعلم ان اسباب الملك ثلاثة  
ناقض كبيع وهبة وخلافة كارت واصالة وهو الاستيلاء حقيقة  
بوضع اليد وحكما بالنسيئة كنصب بكرة لصيد لا الخفاف على المباح  
الخالي عن مالك فلو استولى في مفازة على قطيع غيره لم يملكه  
ولم يحل للمفلس ما يجد به بلا تعريف وتام التفرغ في الطولات  
ويحل الصيد بكل ذي ناب ومخلب تقدم ما في الذبايح من طيب



وبازوخوها بشرط قابلية العلم وبشرط كونه ليس بنجس العين ثم  
فرع على ما مر من الاصل بقوله فلا يجوز الصيد بدب واسد لعدم  
قابليتها فانها لا يعلان للغير لاسيما لعلو همتهم والرب نجس استه  
والحق بعضهم بالذبح لحرارة نجس استه ولا يجوز بل نجاسة عينه  
وعليه فلا يجوز بالكل على القول بنجاسة عينه الا ان يقال ان النضر  
ورده فيه فتنبه به يندفع قول القهستاني ان الكلب نجس العين عند  
بعضهم والخنزير ليس بنجس العين عند ابي حنيفة على ما في التحريم  
وغيره فتأمل بشرط علمهما علم ذي ناب ومخلب وهذا بترك الاكل  
اما الشرب من الصيد فلا يضر فقهنا في وياتي ثلاثا في الكلب  
وخوفه وبالزجوع اذا دعوت في البازي وخوفه وبشرط جرحها في اي  
موضع منه على الظاهر وبه يفتي وعن الثاني محل بالاجرح وبه قال  
الشافعي رحمه الله وبشرط ارسال مسلم وكتابي وبشرط التسمية  
عند الارسال ولو حكاها فالشرط عدم تركها عمدا على حيوان متمتع  
اي قادر على الامتناع بقوايمه وجناحه متوحش فالذي وقع في  
الشبكة او سقط في البئر واستانس لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذا  
قال يوكل لان الكلام في صيد الاكل وان حل صيد غيره كما سيجي  
او اعم لحل الانتفاع بالحل مثل الاكل ياتي فتأمل وبشرط ان لا يترن  
الكلب لمعلم كلب لا يحل صيده كالت غنم معلم وكلب مجوسي  
لم يرسل ولم يسم عليه وبشرط ان لا تطول وقفته بعد ارساله  
ليكون الاصطبار مضافا للارسال بخلاف ما اذا لم يستخفي  
كالقهداي كما يمكن القهد على وجه الخيلة لا الاستراحة والقهد  
خصا حسنة ينبغى لكل غافل العمل بها كما بسطه المصنف فان اكل  
منه البازي كل لان تعلمه ليس بتركه اكله وان اكل الكلب وخوفه  
لا يوكل مطلقا عندنا كما كلف منه اي كما لا يوكل الصيد الذي اكل الكلب  
منه بعد تركه للاكل ثلاث مرات لانه علامة الجهل وكذا لا يوكل

ما صار بعده حتى تعلم تايينا بترك الاكل ثلاثا او ما صار له قبله لو  
بقي في ملكه فان ما اتلفه من الصيد لا يظهر فيه الحرمة اتفاقا لقول  
الحل وفيه استكمال كره القهستاني كصغر فر من صاحبه فملك حينما  
ثم رجع اليه فارسله فصار له يوكل لتركه ما صار به معلما فيكون كالكلب  
اذا اكل ولو اخذ الصياد الصيد من الكلب وقطع منه بضعة وانقاها  
اليه فاكلها او خطف الكلب منه واكله اكل ما بقي كما لو شرب الكلب  
من دمه لانه من غايته علمه ولو شرب لصيد فقطع منه بضعة فاكلها  
ثم ادركه فقتله ولم ياكل منه لا يوكل لانه حالة الاصطبار ولو اكل  
ما نهشه واجمع الصيد فقتله ولم ياكل منه حتى اخذ صاحبه ثم اكل  
ما القح حل لان ذلك لو اكل من نفس الصيد لم يضر كما مر ولا ادرك  
المرسل والرامي الصيد جبا حيا ففوق ما في المذبوح ذكاه وجو  
وبشرط حله بالرمي التسمية ولو حكا كما مر وبشرط الجرح ليحقق  
معنى الذكاة وبشرط ان لا يقع عن طلبه لو غاب لصيد متحاما لا  
بسهمه فادامه في طلبه يحل وان وقع عن طلبه ثم اصابه ميتا لا  
لاحتمال موته بسبب اخر وبشرط في الخائبة لحله ان لا يتواري عن  
بصره وفيه كالم مبسوط في الزيلعي وغيره فان ادركه الرامي او  
المرسل حيا ذكاه وجوبا ولو تركها حرم وسيجي والحياة المعتبرة  
هنا ما يكون فوق ذكاة المذبوح بان يعيش يوما وروي كثره  
مجمع اما مقداره وهو ما لا يتوهم بقاؤه كما في الملتقي فلا يعتبر هنا  
حتى لو وقع في ماء لم يحرم والمعتبر في المتردية واحواها كنطحة  
وموقورة وما اكل السبع والمريضة مطلق الحياة وان قاتلها  
اسرها اليه وعليه لفتوي وتقدم في الذبايح فان تركها اي الذكوة  
عمدا مع القدرة عليها فاحرم وكذا يحرم لو عجز عن التذكية  
في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة والي يوسف محل وهو قول  
الشافعي رحمه الله قال المصنف في متني ومئين الوقاية اشارة



إلى حله والظاهر حله انتهى قلت وجه الظاهر ان العج عن التذ  
 في مثل هذا لا يحل الحرام وارسل مجوسي كلبا فزجره مسلم فانزجر  
أو قتله معارض بعرضه وهو سهم لا يرسله يميني لاصاته بعرضه  
ولو راسه حدة فاصاب بحده حل أو بندقية ثقيلة ذات حدة  
تقتلها بالثقل لا بالحد ولو كانت خفيفة بها حدة حل لقتلها  
بالحد وحل ولو لم يحرقه لا يوكل مطلقا بشرط في الحرج الادما  
وقيل لا يلتقي وتما به فيما ملقته عليه او رمى صيدا فوقع في ماء  
لاحتما القتل بالماء فيجوز ولو الطير ما نجا فوقع فيه فان انفس  
جرحه فيه حرم ولا حل ملتقى او وقع على سطح او جبل فتري منه  
الى الارض حرم في المسائل كلها لان الاحتراس عن مثل هذا ممكن  
فان وقع على الارض ابتداء اذا احتراس عنه غير ممكن فيحل وارسل  
مسلم كلبه فزجره اي غراه بصياحه مجوسي فانزجره الزجر  
دون الارسل والفعل يرفع بما هو فوقه او مثله كشيخ الحديث  
او لم يرسله احد فزجره مسلم فانزجره الزجر ارسل حكما  
او اخذ عنه ما ارسل اليه لان عرضه اخذ كل صيد يمكن منه  
حتى لو ارسله على صيد كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل اكل الكل  
اكل في الوجوه المذكورة لما ذكرنا كصيد رمي فقطع عضو منه  
فانه يوكل منه لا العضو خلافا للسأفي ولنا قوله عليه الصلاة والسلام  
ما ائين من الحي فميت ولو قطع ولم يبينه فان احتمال التمام  
اكل العضو ايضا والا ملتقى وان قطعه الرامي اثلاثا او اكثره  
مع عجزه او قطع نصف راسه او اكثره او قد نصفه اكله لان  
في هذه الصور لا يمكن حيوة فوق حيوة المذبوح فلم يتناول له الحد  
المذكور بخلاف ما لو اكثره مع راسه لا يمكن المذكور وحرم صيد  
مجوسي ووثني ومرد ومجسم بخلاف كتابي لان ذكوة الاضطرار  
كذكوة الاختيار وان رمى صيدا فلم يتخذه فرماه اخر قتلته فهو

١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦

الثاني وحل وان اتخذه الاول بان اخرجيه عن حيزه لا مشاع  
 وفيه الحيوة ما يعيش فالصيد الاول وحرم لقتله على ذكوة  
 الاختيار فصا رقابا لاله فيجوز من ضمن الثاني الاول قيمته  
 كلها وقت اتلافه غير ما نقصه جراحته وحل اصطاد ما يوكل به  
 وما لا يوكل بالمنفعة جلده او شعره او ريشه او لدغ شرم وكله  
 مشروع لا طلاق لنصر وفي لقنية يجوز ذبح الحرة والكل النفع  
 ما والا لوزج الكلب اذا اخذته حرارة الموت وبه يظهر حكم  
 غير خمس العين كخنزير فلا يظهر اصلا وجلده وقيل يظهر جلده للحمة  
 وهذا الصم ما يفتي به كافة الشرع لانه عن المواهب هنا ومرفى  
 الطهارة اخذ الطير ليلا مباح والا لولا عدم فعله خائنه بكرة تعلم  
 البازي بالطير الحي لتعذيبه سمع الصائد حسن انسان او غيره ممن  
 الاهليات كفر وشاة فرمى اليه فاصاب صيدا لم يحل بخلاف  
 ما اذا سمع حسن سدا وخنزير فزجى اليه او ارسل كلبه فاذا هو صيد  
 حلال الاكل حل ولو لم يعلم ان الحسن حسن صيدا وغرم لا يحل جوفه  
 لانه اذا اجتمع المبيع والمحي مر غلب المحرم رمي طيا فاصاب قدره  
 او ظلفه فمات ان ارباه اكل لوجود الحرج والا لا والعبرة بحالة  
 الرمي في حل الصيد بدريه اذا رمى سلمي الا باسلامه ووجب الجزاء  
 بجله اذ ارمي محرم ما وسيجي قبل كتاب الدييات فشرع  
لوان بازيات على اخذ صيد لا يقتله ولا يدري رساله انسان او  
الا يوكل لوقوع الشك في الارسل ولا باخه بدونه وان كان  
مرسلا فهو مال الغنم فلا يجوز تناوله الا باذن صاحبه زيلعي قلت  
وقد وقع في عصرنا حادثه الفتوى وهي ان رجلا وجد شاة مذبوحة  
ببستانه هل يحل له اكلها ام لا وقتضى ما ذكرنا انه لا يحل لوقوع  
الشك في ان الذابح ممن تخذ ذكوة ام لا وهل سمي الله تعالى عليها  
ام لا لكن في الخلاصة من اللفظة قوم اصابوا بعين مذبوحا



في طريق البادية ان لم يكن قريبا من الماء ووقع في القلب ان  
صاحبه فعلى ذلك اباحة للناس لبا من الاخذ والاز كل لان  
الثابت بالدلالة كالشاي بالصرح انتهى فقد اباح الكل بالشرط  
المذكور فعلم ان العلم يكون الدراج اهلا للمذكاة ليس بشرط  
المصر قلت قد يفرق بين حادثة الفتوى واللقطة بان الذبح  
في الاول غير المالك قطعاً وفي الثاني يحتمل ورايت بخط الفقه سرق شاة  
فدبحها بتسمية فوجد صاحبها هل توكل الاصح لا لكفر بتسميته  
على الحرام القطعي بالتملك ولا اذن شرعي انتهى فيحذرون في الوضوء قال  
وما مات لا تطعمه كلها فانه خبيث حرم تفعه فنعذر  
وتعليك بمصغور لو اجد اجز واعتاقه بعض الاثمة ينكر  
وان يلقه مع غير جاز اخذه كقصة لرمات رماه المقشر  
وفي معانياتها  
واي جلال الاجل مطباده صودا وما صيدت وهي لا تنفر  
**كتاب الرهن** مناسبه ان كلام الرهن والصيد سلب  
لتحصل المال هو لغة حبس الشيء وشرعاً حبس شيء مالي اي  
جعله تحبوسا لان الحابس هو المرتهن يمكن استيفاءه اي اخذه  
منه كالا وبعضا كانت كانت قيمة المرهون اقل من الدين كالدين  
كاف لا استقصا لان العين لا يمكن استيفاءه من الرهن الا اذا صار  
دينا حكما كما يسجي حقيقة وهو دين واجب ظاهراً وباطناً او  
ظاهراً فقط كتمن عبداً واخل وجداً خيراً او حكماً كالاعيان  
المضمونة بالمثل والقيمة كما يسجي وينعقد بايجاب وقبول كالكون  
غير لازم وحق فله الرهن تسليمه والرجوع عنه كما في الرهنة فاز اسلمه  
وقبضه المرتهن حال كونه محوزاً لا متفرقاً كتمر على شجرة مفعلاً  
لا متصرفاً بحق الراهن كشيء يدرك الثمر من الامتساك ولو حكم  
بان اتصل المرهون بغير المرهون خلقة كالسج ويستفح لزم

٢١٥  
افاد ان القبض شرط للزوم كما في الرهنة وصح في المجتبى انه شرط  
الجواز والتخلية بين الرهن والمرتهن قبض حكماً على الظاهر كما بيع  
فانها فيه ايضا قبض وهو مضمون اذا هلك بالاقول من قيمة من الدين  
وعند استأفعي رحمه الله هو امانة والمعتبر قيمته يوم القبض لا يوم الهلاك  
كما توهمه في الاشياء المخالفة للمنقول كما حرره المصنف المضمون على يوم  
الرهن اذا المرتهن المقدار اي مقدار ما يريد اخذه من الدين ليشن مضمون  
في الاصح كذا في القنية والاشياء فان هلك وسأوت قيمته الدين صار  
مستوفياً دينه حكماً او زادت كانت الفضل امانة تضمن بالتعدي  
او نقصت سقط بقدره ورجع المرتهن والفضل لان الاستيفاء قدر  
المال وضمن المرتهن بدعوى الهلاك بالمرهون مطلقاً سواء كان  
من أموال ظاهرية او باطنية وخصه ما ذكر بالباطنية وله طلب دينه  
من رهنه وله حبسه به وان كان الرهن في يده لان الحبس خبزاء  
مطلوب وله حبس رهنه بعد الفسخ للعقد حتى يقبض دينه  
او يبريه لان الرهن لا يبطل بحرق الفسخ بل يبقى رهناً ما بقي القبض  
والدين معاً فاذا فات حذوها لم يبق رهناً بل يردت وعندها  
لا الانتفاع به مطلقاً لا باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة  
او اعادة سواء كان من مرتهن او لا من الا باذن كل الاخر وقيل  
لا يحل للمرتهن لانه ربا وقيل ان شرطه كان ربا والا فلا وفي الاشياء  
والجواهر اباح الراهن للمرتهن كل التماسا وسكنى الدار والدين  
الشاة المرهونة فاكلها لم يضمن وله منعها ثم اقر في الاشياء  
انه يكره للمرتهن الانتفاع بذلك وسجي اخر الرهن قلو فعمل  
الانتفاع قبل اذنه صار متعدياً ولم يبطل الرهن به واز اطلب  
المرتهن رهنه دينه امر باحضار رهنه لئلا يصير مستوفياً مرتين  
الا اذا كان له حمل او عند العدل لانه لم ياتمه شرح مجمع  
فان احضر سلم له كل دينه او لا ثم سلم المرتهن رهنه تحقيقاً



للتسوية وان طلبت منه في غير بلد العقد للرهن فكذا الحكم ان  
 لم يكن للرهن مونة فان كان لحمله مونة سلم دينه وان لم يحضره  
 لان الواجب عليه التسليم بمعنى التخلية لا النقل من مكان الى  
 مكان ونقل القهستاني عن الذخيرة انه لو لم يقدر على احضاره  
 اصلا مع قيامه لم يورثه انتهى فليحفظ ولكن المراهن ان يحل  
 بآدمه ما هلك وهذا كله اذا ارغى المراهن هلاكه ما اذا لم يدع  
 فلا فائدة في احضاره وكذا الحكم عند كل تخلف كما حرره ابن الشيخ  
 وقال نظم ولا دفع ما يحضر الرهن لو كان بغير مكان العقد والحمل بعينه  
 كذا الخجولادون دعوى دينه فلا كما وهذا في النهاية يذكر  
 ولا يكلف مرتين قد طلبت منه احضار رهن قد وضع عند العدل  
 بامر المراهن ولا احضار رهن بآدمه المراهن بآدمه اي بامر المراهن  
 حتى يقبضه لانه بذلك ربح فاذا قبضه اي لمن يكلف احضاره  
 لقيام البديل مقام البديل ولا يكلف مرتين معه رهنة يمكن المراهن  
 من بيعه ليقضي دينه بتمنه لان حكم الرهن المحبس الدائم حتى  
 يقبض دينه ولا يكلف من قبض دينه او ابراءه بعضه تسليم بعض  
 رهنه حتى يقبض البقية من الدين او ببراءتها اعتبارا بحبس المبيع  
 وحكم المرتين ان يحفظه بنفسه وعياله كما في الوديعة فضمن  
 ان يحفظ بغيرهم كما مرفها وضمن باياداه واما رده واجارته  
 واستخدامه وتعدية كل قيمته فيسقط الدين بقدره وكذا يضمن  
 كل قيمته بجعل خاتم الرهن في خنصره سواء جعل نفسه ليقبض  
 كفه او لا وبه يفتي برجندي اليسري واليماني على ما اختاره  
 الرضي لكن قد مناه في الخطر عن البرجندي هنا انه يشعير الواهب  
 وانه يحسب الخمر عنه فتنبه قاتل ولكن جارة العادة في  
 زماننا بلبسه كذا في فتاوى لزوم الضمان قياسا مسئلة السيف  
 الاية فليحذر لا يجعله في اصبع اخري الا اذا كان المرتين امرأة

فتضمن لان النسب يلبس كذلك فيكون استعماله لا حفظا ابن كمال  
 معزيا للنيلعي ومثله تقدر سيفي الرهن لا الثلاثة فان الشفعة  
 تقدر في العادة بسيفين لا الثلاثة وفي لبس خاتمة اي خاتم  
 الرهن فوق اخر يرجع الى العادة فان كان ممن يتحمل لبس خاتمين  
 ضمن والا كان حافظا فلا يضمن ثم ان قضى بها اي بالقيمة المذكورة  
 من جنس الدين يلتفتان قصاصا بحكم القضا بالقيمة اذا كان  
 الدين حالا وطالب المرتين المراهن بالفضل ان كان ثمة فضل  
 وان كان الدين موقفا لا يضمن المرتين قيمته وتكون رهنا عنده  
 فاذا حل الاجل اخذه بدينه وان قضى بالقيمة من خلاف جنسه  
 كان الضمان رهنا عنده الى قضاء دينه لانه يدرك الرهن فاخذ حله  
 واجرة بيت حفظه وحافظه وما وى الغنم على المرتين واجرة راعيها  
 لو حيوانا ونفقة الرهن والخراج والعشر على المراهن والاصل فيه ان  
 كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فعلى المراهن لانه  
 ملكه وكلما كان لحفظه فعلى المرتين لان حبسه له واعلم انه لا يلزم  
 شيء منه لو استرط على المراهن قهسا في عن الذخيرة واما مونة  
 رده لجعل ابقا ورد جز منه كذا واة جريح الى يده اي الى المرتين  
 فتقسم على المضمون والامانة والمضمون على المرتين والامانة مضمونة  
 على المراهن لوقيمة اكثر من الدين والافعال المرتين وكذا معالجة  
 امراض وتروخ وفدا حناية وكل ما وجب على احداهما فراه الآخر  
 كان متبرعا الا ان يامر القاضي به ويجعله ديننا على الآخر فحينئذ  
 يرجع عليه فكذا امر القاضي لا تصرح بجعله ديننا عليه لا يرجع كما  
 في الملتقط وعن الامام لا يرجع لو صاحبه حاضرا مطلقا خلافا للثاني  
 وهي فرع مسئلة الزجر يلعى قال المراهن الرهن عن هذا وقال  
 المرتين بل هذا هو الذي رهنته عندي فالقول للمرتين لانه القابض  
 بخلاف ما لو ارغى المرتين رده على المراهن بعد قبضه فان القول

في  
 القضا



للاهن لانه المنكر فان برهنا فللمراهن ايضا ويسقط الدين لاثبات  
الزيادة ولو قبل قبضه فالقول للراهن لا نكارة دخوله في ضمانه وان  
برهنا فللمراهن لا يثبت الضمان بزمانه يجوز له السقف بالرهن اذا كان  
الطريق منا كما في الوديعة وان كان له حمل وموتة وكذا الانتقال عن  
البلد وكذا العقد الذي الرهن فيه كما في العارية معز بالعدة  
على خلاف ما في فتاوى القاضيين ولعل ما في العدة قول الامام وما  
في الفتاوى قولها كما يفيد كلام القنية فان **قوله** في الحديث  
از اعطى الرهن فهو ما فيه قالوا معناه اذا استبنت قيمته بعد ذلك  
بان قال كل الادري كم كانت قيمته ضمن بما فيه من الدين كذا ذكره  
المصنف **باب** ما يجوز ان يرهنا وما لا يجوز **قوله**  
رهن مساع لعدم كونه ضمنا كما مر مطلقا مقارنا او طاريا من  
شريكه او غيره يقسم ولا تخم الصحة انه فاسد يضمن بالقبض وجوز  
الشافعي في الاشياء ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة المساع  
والمستغول والمتصل بغيره والمعلق بغيره بشرط قبل وجوز  
غير المدبر فيجوز بيعها لانه يرهنا كوفها الحيلة في جواز رهن المساع  
ان يبيعه النصف بالخصم ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع قال المصنف  
وفيه نظر وله مفرع على الضعيف في السوء الطاري قلنا بل  
ولا عليه لانه بالخيار لا يخلو اما ان يبقى في ملكه او يقر بملكه وعلى كل  
يكون رهن المساع ابتداء كما بسط في تنوير البصائر فتنبه  
قلنا **قوله** والحيلة الصحيحة في حيل منه المفتي اراد رهن  
نصف داره مساعا يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض منه الثمن  
على ان المستري بالخيار ويقبض الدار ثم ينقض البيع بحكم الخيار  
فتبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتمده ابن المصنف في زاهر الجواهر  
وفيهما السيوع الثابت ضرورة لا يضر ما في الولو الجنية ولو جاز  
بتوئين وقال خلاصها رهننا والاخر بضاعة والاخر بضاعة

عندك فان نصف كل منها يصير رهننا بالدين لان احدها ليس  
باولي من الاخر فيشيع الرهن فيها بالضرورة فلا يضر ولا رهن ثمرة  
على تخلدونه ولا يزرع ارض او يخل او يبنو بدونها وكذا عكسها كرهن  
السج لا الثمر والارض لا التخل والاصل ان المرهون متى اتصل بغير المرهون  
خلفه لا يجوز لا مشاع قبض المرهون وحده **قوله** عن الامام جواز  
رهن الارض بالسج ولو رهن السج بمواضعها او الدار بما فيها جاز  
ملتقى لانه اتصال بجاورة وفي القنية رهن دارا والحيطان شبيهة  
بينه وبين الجيران صح في العرصة ولا يضر اتصال لسقف بالخطا  
المستركة لكونه تبعا ولا رهن الحرد والمدبر والمكاتب ولم تولد  
والوقوف ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن به  
فقال ولا بالامانات كوديعة وامانة ولا بالدرك خوف استحقا  
المبيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر ولا بعين بغيرها اي بغير  
مثل او قيمة مثل المبيع في يد البايع فانه مضمون بالثمن فاذا هلك  
ذهب بالثمن ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصاص مطلقا في نفس وما  
دونها بخلاف الجناية خطا لامكان استيفاء الارش من الرهن  
ولا بالشفعة وباجرة الناحية والمغنية وبالعبد المجاني والمدبر  
واذا لم يصح الرهن في هذه الصور فللمراهن اخذه فلو هلك عند  
المرآة قبل الطلب هلك مجانا اذ لا حكم للبطل فبقى القبض باذن  
الملك صدر شريعة وابن كمال ولا رهن خمر وارثها من مسلم او  
زمن للمسلم اي لا يجوز للمسلم ان يرهن خمر او رثتها من مسلم او زمن  
ولا يضمن له الكي للمسلم من رثتها حال كونها زميا وفي عكسه الضمان  
لتقومها عندهم لا عندنا وصح الرهن بعين مضمونة بنفسها اي  
بالمثل او بالقيمة كما لم يوصى وبطل الخلع والمهر وبطل الصلح  
عن دم عمدا اعلم ان الايمان بثلاثة غير مضمونة اصلا كالامانات  
وعين غير مضمونة ولكنها تشبه المضمونة كبيع في يد البايع



وعين مضمونة بنفسها كالمغضوب وخوفه وتماه في الدرر ووجه  
بالدين ولو موعود بان رهن ليقضه كذا كالف مثالا فلو دفع  
له البعض وامتنع لا جبر اشباه فاذا هلك هذا الرهن في يد المدين  
كان مضمونا عليه بما وعد من الدين فسلم الا للراهن جبرا  
اذا كان الدين مساويا للقيمة او اقل ما اذا كان اكثر فهو مضمون  
بالقيمة هذا اذا سمي قدرا للدين فان لم يسم به بان رهنه على ان  
يعطيه شيئا فذلك في يده هل يضمن خلاف بين الامامين مذكور  
في البرازية وغيرها والاصح انه غير مضمون وقد تقدم ان المقبوض  
على سؤم الرهن اذا لم يبين المقدار غير مضمون في الاصح ووجه براس  
مال المسلم ومن الصرف والمسلم فيه فان هلك الرهن في المجلس  
ثم الصرف والمسلم وصار للرهن مستوفيا حكما خلافا للتلاوة  
وان افترقا قبل نقد هلاك بطلان اي تسليم والصرف واما المسلم  
فيه فيصح مطلقا فان هلك الرهن ثم العقد وصار عوضا للمسلم  
فيه ولو لم يهلك ولكن تفاسخا المسلم وبالمسلم فيه رهن فهو رهن  
براس المال استحسانا لانه بدله فقام مقامه وان هلك الرهن  
بعد الفسخ المذكور هلك بداي بالمسلم فيه فيلزم رب المسلم  
رفع مثل المسلم فيه لبقاء الرهن حكما الى ان يهلك والاب ان  
يرهن بدين كان عليه عبد لطفه لان له ايداعه فهذا اولى به لا كمن  
مضمونا والورع امانة والوصي كذلك وقال ابو يوسف لا يملك  
ذلك ثم اذا هلك ضمننا قدر الدين للصغير لا الفضل لانه امانة  
وقال التمر تاسي يضمن الوصي القيمة لان للاب ان ينتفع بمال الصبي  
خلاف الوصي لكن جزم في الذخيرة وغيرها بالتسوية بينها اول  
اي للاب رهن ماله عند ولده الصغير بدين له اي للصغير  
خلاف الوصي فانه لا يملك ذلك سراحيه وكذا عكسه فلا رهن  
متاع طفله من نفسه لانه لو فور شقيقته جعل كشيخصا

وعبارتين كسرايه ما لطفه بخلاف الوصي لانه وكيل محض فلا يتولى  
طرفا العقد في رهن ولا بيع وتماه في الزيلعي ووجه بيمين عبد او رجل  
او زكته ان ظهر العبد حرا والرجل حرا والذكية مستد ووجه بيمين  
عن انكار ان اقر بعد ذلك ان لا دين عليه والاصل ما مر ان وجوب  
الدين ظاهر يكفي لصفة الرهن والكفيل ووجه رهن الحجة بن والحكيل  
والموزون فان رهن المذكور بخلاف جنسه هلك بغيره وهو ظاهر  
وان بجنسه وهلك هلك بمثله وزنا او كيدا لا قيمة خلافا لما مر من الدين  
ولا عبرة بالجودة عند المقابلة بالجنس ثم ان تساويا فظاهر وان  
الدين ازيد فالزاد في ذمة الراهن وان الرهن ازيد فالزاد  
امانة دره وصد رة رة باع عبد اعلى ان رهن المشتري بالثمن  
شيئا بعينه او يعطى كفيلا كذلك بعينه صح ولا يجبر المشتري على  
الوفاء لما مر انه غير لازم والبايع فسخه لفوات الوصف للعرب  
الا ان يدع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن المستروط رهن  
لحصول المقصود وان قال المشتري لبايعه وقد اعطاه شيئا غير  
مبيعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن لتلفظه بما يفيد  
الرهن والعبرة للمعاني خلافا للثاني والثالثة ولو كان ذلك الشيء  
الذي قال له المشتري مسكه هو المبيع الذي يشتريه بعينه لوجب  
قبضه لانه ح يصلح ان يكون رهنًا ثمه ولو قبله لا يكون رهنًا لانه  
محبوس بالثمن كما مر في لو كان المبيع مما يفسد بمكته كالحب وحده  
فابطا المشتري وخاف البايع تلفه جاز بيعه وتساوه ولو باعه  
بازيد اصدق به لان فيه شبهة رهن رجل عينا عند رجلين  
بدين لكل منهما صح وكله رهن من كل منهما ولو غير شريكين فان تباينا  
فكل واحد منهما في نوبته كالعدي في حق الاخر هذا لو مما لا يتجزئ  
وان مما يتجزئ فعلي كل حبس النصف فلو دفع له كله ضمن عنده  
خلافا لما اؤصله مسئلة الورع زيلعي ولو هلك ضمن كل حصته



لتجزي الاستيفاء فان قضى دين احدهما فكل رهن الاخر لا ير  
ان كل الرهن رهن في يد كل منهما بالتفرق وان رهن رجل رهن  
واحد دين عليهما مع بكل الدين فمسكه الى استيفاء كل الدين  
اذ لا يشيوع ولو رهن عبد دين بالف لاي اخذ احدهما بقضا حصته  
لحسب الكل بكل الدين في يد البايع فان سمي كل واحد منهما  
شيء من الدين له ان يقبض احدهما اذا ارى ما سمي له بخلاف  
البيع لتعدد العقد بتفصيل الثمن في الرهن لا البيع هو الاصح  
ويظهر منه كل منهما اي من الرجلين على رجل انه اي ان كل واحد  
رهنه هذا الشيء كعبد مثلاً عنه وقبضه لاستحالة كون كل  
رهنا لهذا وكل رهنا لذلك في ان واحد ولا يمكن تنصيف للزوج  
الشيوع فتها ترونا وح فيهلك امانه اذ الباطل لا حكم له هذا اذ لم  
يؤرخا فان ارضا كان صاحب التاريخ الاقدام اولى وكذا  
اذا كان الرهن في يد احدهما كان ذوا اليد احق لقبضه سبعة  
ولو مات رهنة اي رهن العبد مثلاً وانما ان الرهن معها اي  
في ايديها ولا اي وليس العبد معها فان الحكم واحد بلعي رهن  
كل كذلك وصفتا كانت في يد كل واحد منهما نصلة اي العبد رهن  
بحقه استحسانا لانفلا به بالموت استيفاء والسابع يقبل  
اخذ عامة المديون لتكون رهنا عنده لم تكن رهنا وازا هلك تملك  
هالك الموهون قال وهذا ظاهر اذ ارضى المطلوب بترك رهنا عار به  
ومفاده انه ان رضى بتركه كان رهنا والا لا وعليه يحمل اطلاق  
السرانية وغيرها كما افاده المصنف في المجتبى رتب المال مسك  
مال المديون رهنا بالا اذنه وقيل اذا ايسر فله اخذه مكان  
حقه قضا عن دينه واقره المصدر رفع ثوبين فقال خذ ايها الشئ  
رهنا بكذا فاخذها لم يكن واحد منها رهنا قبل ان يختار احدهما  
سراجيه فوضع غصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب في

حال انتفاع مرتين باذن رهن امره بدفعه للدلال فدفعه فهلك  
لرهن حامي وضع المصحف الرهن في صندوق ووضع عليه قصعة  
ماء للسرب فانصبت الماء على المصحف فهلك ضمن ضمان الرهن  
لا الزيادة والمورد لا يضمن شيئا قنية الا حلف الرهن نفسه سلطه  
بيع الرهن ومات المرتن بيعه بالا تحضر وارثه غاب الرهن غيبه  
منقطعة فرفع المرتن امره للقاضي لبيعه بدنه ينبغي ان يجوز  
ولو مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره حاز كذا في  
متفرقات يبيع التهر وفي الذخيرة ليس للمرتن بيع ثمة الرهن  
وان خاف تلفها لان له ولاية الحسب لا البيع ويمكن رفعه الى القاضي  
حتى لو كان في موضع لا يمكن الرفع للقاضي او كان بحال ففسد  
قبل ان يرفع جازله ان يبيعه الرهن يوضع  
على يد عدل سمي به لعد القدر في زعم الراهن والمرتن اذا وضع  
الرهن على يد عدل صح ويتم قبضه ولا ياخذ احدهما منه ضمن لو  
رفع الى احدهما لتعلق حقهما به فلو رفعه فلف ضمن لتقديره  
واخذ منه قيمته وجعلها عنده او عند غيره وليس للعدل جعلها  
رهنا في يده لتلا يصير قاضيا ومقضيا وهل للعدل الرجوع منسوط  
في المطولات واذ هلك مال من ضمان المرتن فان وكل الراهن  
المرتن او وكل العدل وغيرها يبيعه عند حلول الاجل صح توكله  
لواوكيل اهلا لذلك اي للبيع عند التوكيل والابن اهلا لذلك  
عند التوكيل لاتصه الوكالة وح فلو وكل ببيعة صغير لا يعقل  
فباعه بعد بلوغه لم يصح خلافا لما فان شرطت الوكالة في عقد  
الرهن لم ينعزل بعزله ولا بموت الراهن ولا المرتن للزومها بالزوم  
العقد فهي تخالف لو كانت المفردة من وجوه احدهما هذا والناج  
الوكيل هنا يجبر على البيع عند الامتناع وكذا الوشرط بعد  
الرهن في الاصح زيلعي على خلاف ظاهر الرواية وان صحى ها قافه



خان وغيره على ما نقله القهستاني وغيره فتنبه بخلاف الوكالة  
المفردة والثالث انه يملك بيع الولد والارث والاربع ارباع  
خلاف جنس الدين كان له ان يصرفه الى جنسه اي الدين  
خلاف الوكالة المفردة والخامس اذا كان عبدا وقتله عبدا  
خطا فلدفع بالجنابة كان له بيعه بخلاف المفردة متعلق بالجميع  
وله بيعه بغيبته ورثته اي ورثة الراهن كما كان له حيوته  
البيع بغير حضرته اي حضرته الراهن وتبطل الوكالة بموت الوكيل  
مطلقا وعن الثاني ان وصيه يخلفه كونه خلاف جواب الاصل  
ولو اوصى الى اخيه بعد لم يصح الا اذا كان مشروطا له ذلك  
في الوكالة ولا يملك راهن بغير رضا الاخر فان حل  
الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل على بيعه كما هو الحكم في الوكيل  
بالخصوص اذا غاب موكله واباه فانها يجبر عليه بايان بحسبه اياها  
ليبيع فان لم يبع ذلك باع القاضى دفعا للضرر وان باعه العدل  
فالتمن رهن كالمتمن فهلك كرهلك فان اوفى منه بعد بيعه  
للمرته فاستحق الرهن ضمن فان كان المبيع كالكا في يد  
المشتري ضمن المستحق الراهن ان شاء لانه غاصب وحق  
البيع والقبض لتمامه ايضا او ضمن المستحق العدل للتعدي  
بالمبيع ثم هو اي العدل ضمن الراهن وصحا ايضا او ضمن  
للمرته ثمته الذي رآه الله وهو اي التمن له اي العدل لانه  
بدل ملكه ورجع المرته على رهنه بدنه ضرورة تطلان قبضه  
فان كان الراهن قائما في يد مستري اخذه المستحق من  
مستريه ورجع هو اي المشتري على العدل بتمنه لانه العاقد  
ثم يرجع هو اي العدل على الراهن به اي بتمنه وازا رجع عليه  
صح القبض وتسلم التمن للمرته او رجع العدل على المرته  
بتمنه ثم رجع هو اي المرته على الراهن به اي بدنه زارها

في الدرر والوقاية وان شرطت الوكالة بعد الرهن رجع المالك على  
الراهن فقط سوا قبض المرته ثمنه او لا فان هلك الرهن عند  
المرته فاستحق الرهن ضمن قيمته هلك الرهن بدنه وان ضمن  
المرته القيمة يرجع على الراهن بقيمتها التي ضمنها لضربه وبدنه  
لا تقاض قبضه **ف** شرع في الوالجنة وهبت عين دابة المرته  
يسقط ربح الدين وسيجي **ب** التصرف في الرهن  
والجنابة عليه وجنابته اي الرهن على غيره توقف بيع الراهن رهنه  
على جازة مرته او قضا دينه فان وحدا حدها نفذت وصار  
تمنه رهنا في صورة الاجازة وان لم يجز المرته البيع وفسخ بيعه  
لا يفسخ بفسخه في الاصح واذ ابقى موقوفا فالمشتري بالخيار  
ان شاء صبر الى فك الرهن او رفع الامر الى القاضي ففسخ البيع  
وهذا اذا اشترى ولم يعلم انه رهن ابن كمال ولو باعه الراهن  
من رجل ثم باعه الراهن ايضا من رجل اخر قبل ان يجيز المرته  
البيع فالثاني موقوف ايضا على اجازة او الموقوف لا يمنع توقف  
الثاني فايها جاز لزم ذلك وبطل الاخر ولو باعه الراهن ثم اجره  
او رهنه او وهبه من غيره فاجاز للمرته الاجارة او الرهن او الهبة  
جاز البيع الاول لحصول النفع بتحول حقه للتمن على ما تقرروا في  
محله بخبر دون غيره من هذه العقود المذكورة الا لمنفعة  
للمرته فيها فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع فنفسد  
البيع وفي الاشباه باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه من المرته  
انفسخ الاول وضع اعتاقه وتدييره واستلاره اي نفذ اعتاق  
الراهن رهنه فان كان غنيا وكان دينه اي المرته حالا اخذ  
للمرته دينه من الراهن وان موقولا اخذ قيمته للرهن بدله  
الى زمان خلوله فاذا حل استوفى حقه لو من جنسه ورا الفضل  
وان كان الراهن معسرا ففي العتق سعي العبد في الاقل من



قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنيا وفي التدبير والاستيلاء  
سعي كل في كل الدين بالكسب لمدر واما الولد ملك المولى واما  
ان تلف الرهن الرهن فحكم بحكم ما اذا اعتقه غنيا كما مر والرهن  
ان اتلفه اجنبي اي غير الراهن فالمرتهن يضمنه اي المتلف  
قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنا عنده كما مر واما ضمانه  
على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق  
زيلعي وباعارته اي المرتهن الرهن من رهنه يخرج من ضمانه  
تسليمها عارية مجازا فلو هلك الرهن في يد الراهن هلك ضمانه  
حتى لو كان اعطاه به كفلا لم يلزم الكفيل شيئا لخروج من  
الرهن نعم لو كان اعطاه به كفلا لم يلزم الكفيل شيئا لخروج من  
المرتهن جاز ضمان الكفيل ان ترخا عنه فان عارقه ضمانه ولم يكن  
استرداده منه اليه فلو مات الراهن قبل ذلك اي قبل الاستيلاء  
فالمرتهن احق به من سائر الغرماء بقا حكم الرهن ولو اعارة او اودع  
احدهما اجنبا باذن الاخر سقط ضمانه ولكل واحد منهما ان يعيده  
رهنا كما كان بخلاف الاجارة والبيع والهبة والرهن من المرتهن  
او من اجنبي ازايا شرها احدهما باذن الاخر حيث يخرج عن  
الرهن ثم لا يعود الا بعقد مبتدأ لانها عقود لازمة بخلاف  
العارة وبخلاف بيع المرتهن من الراهن لعدم لزومها بقول  
مات الراهن ثانيا فالمرتهن اسوة الغرماء ولو اذن الراهن للراهن  
في استعماله او اعارة العمل فهلك الرهن قبل ان يشترع في العمل  
او بعد الفراغ منه هلك بالدين بقاء عقد الرهن ولو هلك في  
حالة العمل والاستعمال هلك امانة لسبوت بدل العارية ولو  
اختلفا في وقت اي وقت هلك فقال المرتهن هلك في حالة العمل  
وقال الراهن في غيرهما فالقول للمرتهن لانه منكر والبينة للراهن  
لانها اتفقا على زوال يد الرهن فلا يصدق الراهن في عوده الا

نقطة

حجة بزارية وفيها اذن للمرتهن في لبس ثوب المرتهن الرهن يوما فجا  
به المرتهن مخرقا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال الراهن  
ماله بستانه فيه ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان اقر الراهن باللبس  
فيه ولكن قال تخرق قبل لبسه او بعده فالقول للمرتهن في قدر  
بما عاين الضمان فروع رهن الاب من مال طفله شيئا  
بدين على نفسه جاز فلو الرهن قيمته اكثر من الدين فهلك ضمن  
الاب قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصي فانه يضمن قيمته والفرق  
ان للاب ان يتنفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي ولو  
ادرك الابن ومات الاب ليس لابن اخذه قبل قضاء الدين ويرجع  
الابن في مال الاب ان كان رهنه لنفسه لانه مضطركم غير الرهن  
ولو رهن شيئا ثم اقر بالرهن لغيره لا يصدق في حق المرتهن ويوم يقضا  
الدين ورده اليه المقر له ولو رهن دار غيره فاجاز صاحبها جاز  
وبينة الراهن على قيمة الرهن اولى وصح استعارة شيء لرهنه  
في رهن بما شاء اذا اطلق ولم يقيد به بشي وان قيده بقدره او  
جنس او مرتين او ببلد تقيد به وح فان خالف ما قيد به المعبر  
ضمن المعبر المستعير والمرتهن لتعدي كل منهما الا اذا خالف الى خير  
بان عين له اكثر من قيمته فله ان ياكل من ذلك لم يضمن لمخالفته  
الى خير فان ضمن المعبر المستعير ثم عقد الرهن لملكه بالاضمان  
وان ضمن المرتهن يرجع بما ضمن وبالدن على الراهن كما هو في الاستحقاق  
فان وافق وهلك عند المرتهن صار المرتهن مستوفيا لمدينه وجب  
مسئله اي مثل الدين للمعبر على المستعير وهو الراهن لقضاء دينه  
به ان كان كله مضمونا والا يكن كله مضمونا ضمن قدر المضمون  
والباقي امانة وكذا لو تعيب فيذهب من الدين بحسابه ويجب  
مسئله للمعبر ولو افضته اي الرهن للمعبر جاز المرتهن على القبول  
ثم يرجع المعبر على الراهن لانه غير متبرع لتخليص ملكه بخلاف



بخلاف الاجنبي بما اري ان ساوي الدين القيمة وان الدين ازيد  
فالزائد تبرع وان اقل فالاجبري على التسليم در الرهن استشكله  
الزبلي وغيره واقروا المصداق فلذا لم يخرج عليه في مثله مع كمال متابعتي  
للدرر فقلت ولو هو انك لو رهن المستعجرا مع الراهن قبل رهنه  
او بعد فله كرضي وان استخدمه او ركبته وكف ذلك ممن قبل  
لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا للسافعي لكن  
في الشربلية عن العارية المستأجرة والمستعجرا اذا خالف ثم عاد  
الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى انتهى بقي لو اختلفا  
فالقول للراهن لانه لا ينكر الايفاء له ولو اختلفا في قدر ما امر  
بالرهن به فالقول للمعير هداية اختلفا في الدين والقيمة بعد الهلاك  
فالقول للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح تكملة ولومات  
مستعير مفلسا مديونا فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضى  
المعير لانه ملكه ولو اراد للمعير بيعه والحق للراهن البيع ببيع  
بغير رضاه ان كان به اى بالرهن وفا والا لا يباع الا برضاه  
ولومات المعير مفلسا وعليه دين امر الراهن بقضاء دين  
نفسه وبرد الرهن ليصل لكل ذي حق حقه وان عجز لفقره  
فالرهن على حاله كما لو كان المعير حيا ولورثته اى ورثة المعير  
اخذه اى الرهن بعد قضاء دينه كهورت فان طلبت ما  
المعير من ورثته ببيعة فان به وفا ببيع والا فلا يباع الا برضا  
المرتهن كما مر لما مر فاعلم ان جناية الراهن على الرهن كالاو  
بعضا مضمونة كجناية المرتهن عليه ويسقط من دينه اى  
دين المرتهن بقدرها اى الجناية لانه اتلف ملك غيره فلم يره  
ضمانه واذا الزمه وقد حل الدين سقط بقدره ولزمه الباقي  
بالاتلاف لا بالرهن وهذا هو الدين من جنس الضمان واللام  
يسقط منه شئ والجناية على المرتهن والمرتهن ان يستوفي

دينه لكن لو اعور عينه يسقط نصف دينه عنده قهستاني  
وبرجندي وجناية الرهن عليها على الراهن او المرتهن وعلى مالهما  
هذا اى باطل اذا كانت الجناية غير موجبة للقصاص في النفس  
دون الاطراف اذ لا قور بين طرف حرو وعبد وان كانت موجبة  
للقصاص فمعتبرة فيقتصر منه ويبطل الدين خائنه وعبارة  
القهستاني وشرح الجميع ويبطل الرهن كجنايته اى الرهن  
على ابن الراهن او على ابن المرتهن فانها معتبرة في الصحيح حتى  
تدفع بها او يفدي وان كانت على المال فيباع كما لو جنى على الاجنبي  
از هو اجنبي لتبائن الاملاك زبلي ولو رهن عبدا يساوي الفأ  
بالف موجب فزجعت قيمته الى مائة فقتله رجل وعمر مائة  
وحل الاجل والمرتهن يقبضها الى مائة قضاه الحق ولا يرجع على  
الراهن بشئ كونه بلا قتل في الاصل ان نقصان السعر  
لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين  
باقيا وبطل المرتهن يدا الاستيفاء فيصير مستوفيا الكل من ابتدا  
ولو باعه اى العبد المذكور بمائة بامر الراهن قبض المائة قضاه  
لحقه ورجع تسعمائة لانه لما كان الدين باقيا وقد اذن ببيعه  
بمائة كان الباقي في ذمته كانه استرده وباعه بنفسه ولو قتله  
عبد قيمته مائة فدفع به افتكه الراهن وجوبا بكل الدين وهو لاله  
قيام الثاني مقام الاول كما ورد ما قال محمدان شاء افتكه  
بكل دينه او تركه على المرتهن بدينه وهو المختار كما في الشربلية  
عن المواهب فان جنى ترك التفريع او الرهن خطا فلا  
المرتهن لانه ملكه ولم يرجع على الراهن بشئ ولا يملك ان  
يدفعه الى الرهن الجناية لانه لا يملك التملك فان ابى المرتهن  
من الفداء دفعه الراهن ان شاء وفداه وسقط الدين  
بكل منهما لو اقل من قيمة الرهن او مساويا ولو اكثر سقط قدر



قيمة العبد فقط ولا يسقط الباقي من الدين ولو استهلك مالا  
مستغرق رقبته فذاه المرتزق فان ابا باعه الراهن او فذاه  
ولو قتل ولد الراهن انسانا واستهلك مالا دفعه الراهن  
وخرج عن الرهن او فذاه وبقي هنا مع امه واما جناية  
الدابة فهدب ويصير كانه ذلك بافاه ساهوية وتما مدي في الخاتمة  
ما تال راهن باع وصيه رهنه باذن مرتبه وقضى دينه  
لقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصيبا لقاضي له وصيا  
او امره بسبعة لان نظره عام وهذا لو ورثته صغارا فلو  
كبارا خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه جوهر  
**ف**روى رهن الوصي بعض التركة للدين على الميت عند عزم  
من عزمائه توقف على رضى البقية ولم يرد فان قضى دينهم قبل  
الرد نفذ ولو اتحد العزم جاز ويبيع في دينه واذا اراد ان يدين الميت  
على خراج رده روى في معنى المضي للمص لا يبطل الرهن بموت الراهن  
ولا بموت المرتزق ولا بموتهما وبقي الرهن رهنا عند الورثة **فصل**  
في مسائل متفرقة رهن عشرين قيمة عشرة فخر ثم خلد  
وهو يساوي العشرة فهو رهن بعشرة كما كان ثم للمعتبر فيه في  
الزيادة والنقصان القدر لا القيمة على ما افاده ابن كمال وعليه  
فان انتقص شيء من قدره سقط بقدره والا فلا ولو رهن ثمانية  
قيمتها عشرة بعشرة هذا قيد ولا بد منه لانه لو كان قيمتها اكثر  
من الدين يكون الجلد ايضا بعضه مائة بحسابه فتنبه فماتت  
بالايج فذبح جلدها بما لا قيمة له فلوله قيمة ثبت للمرتزق حق  
حبسه بما زاد ربا غه وهل يبطل الرهن قولان وهو اي الجلد  
يساوي درهما فهو رهن به بخلاف ما اذا ماتت لسبابة المبيعة  
قبل القبض فذبح جلدها حيث لا يعود البيع بقدره على المشهور  
والفرق ان الرهن يتقرر به الهالك والبيع قبل القبض يفسخ به

ولو ابق عبد الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يعود الدين  
في الرهن خلافا للزفر ونما الرهن كالولد والتم والدين والصوف  
والوبر والاريس ويحوز ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن  
مع الاصل تنعاه بخلاف ما هو يدل عن المنفعة كالنكاح والاحرة  
وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخل في الرهن وتكون للراهن  
الاصل ان كل ما يتولد من عين الرهن يسري اليه حكم الرهن وما لا فلا  
مجمع الفتاوى واذا هلك النما المذكور هلك مجازا لانه لم يدخل تحت  
العقد مقصودا واذا بقى النما اي ولو حكا بان اكل بالارز فانه  
لا يسقط حصته ما اكل منه فيرجع به على الراهن كما اذا هلك الاصل  
بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما قسما اي كما ذكره بقوله  
بعد هلاك الاصل فك حصته من الدين لانه صار مقصودا  
بالفكاك والتبع يقابله شيء اذا كان مقصودا ووح يقسم الدين  
على قيمته يوم الفكاك وقيمة الاصل يوم القبض ويسقط من الدين  
حصته الاصل وفك النما حصته كما لو كان الدين عشرة وقيمة الاصل  
يوم القبض عشرة وقيمة النما يوم الفك خمسة فثلثا العشرة  
حصته الاصل فيسقط وتلك العشرة حصته النما فيفك به ولو اذن  
الراهن للمرتزق في اكل الزوايد اي كل زوايد الرهن بان قال له  
مها زاد فلكه فاكلها ظاهرا لم ينعكس كل منهما ويدا فتي المص قال  
الا ان يوجد نقل بخصص حقيقة الاكل فيتبع فلا ضمان عليه اي على  
المرتزق لانه اتلفه باذن المالك والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخط  
بخلاف التملك ولا يسقط شيء من الدين قال في الجواهر رجل  
رهن دارا قوا باح السكنى للمرتزق فوقع بسكناه خلد وخرب البعض  
لا يسقط شيء من الدين لانه لما اباح له السكنى اخذ حكم الغاربية  
حتى لو زاد منه كان له ذلك وفي المضرات ولو رهن ثمانية  
فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا



لو اذن له في بشرة البستان فصاير كله كالكراهن ثم نقل عن  
التهذيب انه نكره للمرته ان يفتفع بالرهن وان اذن له الراهن  
قال المص وعليه يحمل ما عن محمد بن اسلم من انه لا محل للمرته ذلك  
ولو بالاذن لانه باق في ملكه وتعليقه بفيدانها تخريجه فقام له  
وان لم يفتك الراهن بالرهن بل بقي عند المرته على حاله حتى  
هلك الرهن في يد المرته قسم الدين على قيمة النامي لزيادة التي  
اكلها المرته وعلى قيمة الاصل فما اصاب الاصل سقط وما اصاب  
الزيادة اخذه المرته من الراهن كما في الهداية والكا في الخاتمة  
وغيرها وفي الجواهر الاصل ان الائلاف باذن الراهن كما تلاف  
الراهن بنفسه لتسليطه وفيها اباح للمرته نفعة هلك المرته  
ان يوجهه قال الاقل فلو اجره ومضت المدة فالاجرة له ام لا  
قال له ان اجره بلا اذن وان باذنه فلما اكره وبطل الرهن  
وفيها رهن كرميا وتسليم المرته ثم دفعه للراهن ليسقطه ويقوم  
بصالحه لا يبطل الرهن رهن كرميا و اباح ثمره ثم باع الكرم  
فقبض المرته الثمن ان ثمره حصل بعد البيع فلا يسترى وان قبل  
للراهن ان يقضي بين المرته والا يكون رهنا ويجعل البيع رجوعا  
عن الاباحة فانها تقبل الرجوع كما مر وفيها زرع المرته ارض  
الرهن ان ابيع له الانتفاع لا يجب شي وان لم يبع لزوم نقصان  
الارض وضمان الماء لو من قناة مملوكة فلم يحفظ زرعها الراهن  
او غرسها باذن المرته ينبغي ان يبقى رهنا ولا يبطل الرهن  
فتنبه استحق الرهن ليس للمرته طلب غيره مقامه استحق بعضه  
ان شائعا يبطل الرهن فيما بقي وان مفرورا بقي فيها بقي يحبس  
بكل الدين لكن هلكه حصته اجره لغيره ثم رهنا منه  
مع وبطلت الاجارة ولو ارتهن ثم اجره من رهنه فالاجارة  
باطلة ابق الرهن سقط الدين كماله فان عار سقط بحساب

نقصه لان الباقي عيب حدث فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية  
ذكر الزيادة القصديت فقال والزيادة في الرهن تصح وتعتبر  
قيمها يوم القبض ايضا وفي الدين لا تصح خلافا للثاني فالاصل  
ان الحاق باصل العقد انما يتصور ان كانا زيادة في موقوف  
به او عليه والزيادة في الدين ليست منهما فان رهن تسخيم المرته  
والشرح بالقامع انه ينفذ في شرحه على انه انما عطفها بالواو  
لا بالفا ليفيد انها مسألة مستقلة لا فرع للاولى فتنبه  
عبدالالف قد دفع عبدا اخر رهنا مكان الاول وقيمة كان من  
العدين الف فالاول رهن حتى يرد له الراهن والمرته  
في الاخر من حتى يجعله مكان الاول بالف برده الاول  
الى الراهن فحينئذ يصير الرهن مضمونا لراهن المرته الراهن  
عن الدين او وهبه منه ثم هلك الرهن في يد المرته هلك بغير  
شي استحقنا بالسقوط الدين الا اذا منعه من صاحبه  
تصير غاصبا بالمنع ولو قبض المرته دينه كله او بعضه من  
راهنه او غيره استطوع اوي سري المرته بالدين غنيا او صالحا  
عنه اي عن دينه على شيء لانه استيفاء او حال الراهن مرته  
بدينه على اخر ثم هلك رهنه معه اي في يد المرته هلك بالدين  
وردها قبض الي من ادي في صورة ابقاء رهن او متطوع او  
سرا او صلح وبطلت الحوالة وهلك الرهن بالدين لانه في معنى  
الابرا بطريق الارادة هداية ومفادته عدم بطلان الصلح وان  
الدين ليس بالكر من قيمة الرهن والا فينبغي ان لا يبطل الحوالة  
في قدر الزيادة فستلك وكذا اي كمال الرهن بالدين في  
الصور المذكورة هلك به ايضا لو تصادقا على ان لا دين  
عليه ثم هلك الرهن بالدين لتوهم وجوب الدين بتصادقها  
على قيامه فتكون المطالبة باقية بخلاف الابرافانه يسقط



الدين صلا كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفا  
 كما في العارية قال وذكر الخزان المقنن حكم الرهن يتعلق به  
 الضمان وفيها ايضا وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا  
 الا انه فقد بعض شرائط الجواز كرهن المتناع بنقد الرهن لوجوه  
 شرط الانعقاد لكن بصفة الفساد كالفساد من البيع وفي كل  
 موضع لم يكن الرهن كذلك اي لم يكن مالا والمقابل به مضمونا  
 بعض شرائط الجواز كرهن المتناع بنقد الرهن لوجوه شرط الانعقاد  
 لكن بصفة الفساد كالفساد من البيع وفي كل موضع لم يكن الرهن  
 كذلك ولم يكن المقابل مضمونا لا بنقد الرهن أصلا وحيد  
 فاذا هلك ملكك بغير شيء بخلاف الفساد فانه يهلك بالاقبل  
 من قيمته ومن الدين ولو ماتت ولو غير ما فالرهن احق به كما في الرهن  
 الصحيح **وع** رهن الراهن باطل كما حررناه في العارية  
 معزيا للوهبانية وفي معاياتها قال **و**  
 واي رهن لا يرام انفا كره **و** جنيته لو مات بالموت يستطرد  
**كتاب الجنائيات** مناسسته ان الرهن لصيانة المال  
 وحكم الجنائية لصيانة النفس والمال وسيلة للنفس فقدم ثم الجنائية  
 لغة اسم لما يكتب من السرور وسرعا اسم لفعل محرم حال او  
 نفس وخص الفقهاء الغصب والسرقة بما حل به مال والجنائية بها  
 حل نفس واطراف القتل الذي يتعلق به الاحكام الالئمة من قود  
 ودية وكفارة واثم وجرمان آرت خمسة والافانواع كثيرة  
 كجرم وصلب قتل حربي الاول عمدا وهو ان يعمد ضربه  
 اي ضرب لا ذمي في أي موضع من جسده بالة تفرق الاجزا  
 بمثل سلاح ومثقل لو من حديد حكمة ومحدد من خشب  
 وزجاج وحجر بارة في مقتل برهان ولبطة وقوله ونار عطف على  
 محدد لانها تشق الجلد وتعمل على الذكاة حتى لو وضعت في المذبح

فاحترق لعروق كل يعني ان سال بها الدم والا كما في الكفارة  
 قلت وفي شرح الوهبانية كلما به الذكاة به القود والا فلا  
 انتهى وفي البرهان في حديد غير محدود كالسحجة روايتان اظهرهما  
 انه عمدا وفي المجتبى واعطاء التنوير يكفي للقود وان لم يكن فيه نار  
 وفي معين المفتي لفسد الابرة اذا اصابته لمقتل ففيه القود والا  
 فالانتهى في حفظ وقالا في الثلاثة ضربه قصدا بما لا تطيق البنية  
 كخشية عمدا وموجبه الاثم فان حرمة استمد من حرمة  
 اجرا كلمة الكفر بجوارحه المكره بخلاف القتل فموجبه القود عينا  
 ولا يصح الا بالتراضي فيصح صليحا ولو بمخل المدينة واكثر ابن  
 كما ان الحقاق لا الكفارة لانه كبيرة محضة وفي الكفارة معنى  
 العباداة فلا يناط بها قلت لكن في الجائنة لو قتل مملوكه او ولده  
 المملوك لغير عمدا كان عليه الكفارة والثنائي شبهة وهو ان  
 يقصد ضربه بغير ما ذكر اي بما لا يفرق الاجزا ولو بحجر وخشب كسب  
 عنده خلافا لغريم وموجبه الاثم والكفارة ودية مغلظة على العامة  
 سيحى تفسير ذلك لا القود لشبهه بالخطا نظر الاله الا ان يتكرر  
 منه قالا امام قتله سياسة اختيار وهو اي شبه العهد فيادون  
 النفس من الاطراف عمدا موجب للقصاص فليس فيما دون النفس  
 شبه عمدا والناك خطا وهو نوعان لانه اما خطا في ظن الفاعل  
 كان يرمى شخصاً ظنه صيدا او حربيا او مرتدا فاذا هو مسلم  
 او خطا في نفس الفعل كان يرمى غرضا او صيدا فاذا صاب رميا  
 او رمى غرضا فاذا صاب به ثم رجع عنه او تجاوز عنه الى ما وراؤه فاذا صاب  
 رجلا او قصدا رجلا فاذا صاب غرضا او اراد رجل فاذا صاب غرضا  
 ولو عنقه فعمدا قطع او اراد رجلا فاذا صاب حائطا ثم رجع اليهم  
 فاذا صاب الرجل فهو خطا لانه اخطا في اصابته الحائط ورجوعه سبب  
 اخر والحكم بيفاض لا خرا سببا به ابن كمال عن المحيط قال وكذا



لوسقط من يده خسيه اولية فقتل رجلا يتحقق الخطا في  
 الفعل ولا قصد فيه فكل ام صدر الشريعة فيه ما فيه وفي الوهبانية  
 وقاصد شخص ان اصاب خالفه فذا خطا والقتل فيه معذرة  
 وقاصد شخص حالة النوم ان يمت فيقتصر ان يقع وما منه من  
 والرابع ما جرى مجراه مجرى الخطا كما تم انقلب على رجل فقتله  
 لانه معذور كما الخطي وموجبه اني موجب هذا النوع من الفعل  
 وهو الخطا وما جرى مجراه الكفارة والدية على العاقلة والائمة  
 دون اثم القتل اذ الكفارة تؤذن بالاسم لتركه العزيمة والخمس  
 قتل بسبب كذا فالبير وواضع الحق في غير ملكه بغير اذن من  
 السلطان ابن كمال وكذا وواضع خسيه على قارعة الطريق ويحوق  
 ذلك الا اذا مسمى على السر ويحوق بعدلته بالحضر ويحوق درر وجوه  
 الدية على العاقلة لا الكفارة ولا اثم القتل بل اثم الحضر والوضع في  
 غير ملكه درر وكل ذلك موجب لارت لو الحافر مكلفا ابن كمال  
 الا هذا اي القتل بسبب لعدم قتله والحقق الشافعي بالخطا  
 في احكامه **فصل** فيما يوجب القود وما لا يوجبه  
 يجب لقود اي القصاص بقتل كل يحقون الدم بالنظر لقائه  
 درر ويستضع عند قوله ولو قتل القاتل جاني على التاميد  
 عمدا وهو المسلم والذمي لا المستامن والحربي بشرط كون القاتل  
 مكلفا لما تقر به انه ليس لصي ويحقوق عمدا في البرازة حكم عليه يقول  
 نحن قبل دفعه للولي انقلب دية من جبن ويفيق قتل في افاقة  
 فان جن بعده ان تطبقا سقط وان غير مطبق قتل عبد  
 مولاة عمدا لا رواية فيه وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد الوقف  
 عمدا لا قود فيه قتل خسته عمدا وينته في نكاحه سقط القود انتهى  
 بشرط انتفاء الشبهة لولادها وملكها واعم كقوله اقتلني فقتله  
 بينهما كما سيجي فيقتل الحر بالحر وبالعبد غير الوقف كما مر

للسافعي لنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه ناسخ  
 لقوله تعالى الحر بالحر لانه كما رواه السيوطي في الدر المنثور  
 عن النجاشي عن ابن عباس على انه تخصيص لا ذكر فلا يفتي مع اعداه  
 كف ولو دل لوجب لا يقتل لذكر بالانثى ولا قابلية قتل ولا  
 الحر بالعبد ورد بدخوله بالاولى ولا اني الفتح البستي نظما قوله  
 خذوا بدمي هذا الغزاة فانه رما لي بسهم يقتله على عمدا  
 ولا تقتلوه اني انا عبده ولم ارحل قط يقتل بالعبد  
 فاجابة بعض الحنفية راد عليه  
 خذوا بدمي من رام قتلي لحظة ولم يخش بطش الله في قاتل العبد  
 وقود ما به جبر وان كنت عبده ليعلم ان الحر يقتل بالعبد  
 والمسلم بالذمي خلافا له لاها مستامن بل هو عملة قياسا للمساواة  
 الاستحسان القياس لم يلج هداية ومجتي ودرر وغيرها قال  
 المصويبيغي ان يقول على الاستحسان لتصرف حكمه بالعبد  
 به في المسائل مضبوطة ليست هذه منها وقد اقتصر من لا خسر  
 في منته على القياس انتهى يعني فتبعه المصدر حمد الله على اذنه  
 قلت ويعضده تمامه المتون حتى الملتقي ويقتل العاقل  
 بالمجنون والبالغ بالصبي والصحيح بالاعمى والزمن وناقص  
 الاطراف والرجل بالمرأة بالاجماع والفرع باصله وان علا لا  
 بعكسه خلافا لما لك فيما اذا زج ابنه ذبحا اي لا يقتصر الاصول  
 وان علوا مطلقا ولو انا ثامن قتل الام في نفس او اطراف بغير علم  
 وان سفلوا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يقاد الوالد بولده  
 وهو وصف معاد الجزوية فيتهدي لمن علا لانهم سباب حياته  
 فلا يكون سببا لانهم وحق فتجب الدية في مال الاب في ثلاث  
 سنين لان هذا عمدا والعاقلة لا تغفل العمد وقال الشافعي رحمه  
 الله تجب حالة كبدك ابلغ ذيلعي وجوههم وسيجي في العاقل

فيما يوجب القود وما لا يوجبه



وفي الملتقى ولا قصاص على سربك الاب والمولى والمخطي او الصبي  
او المجنون وكل من لا يجب لقصاص بقتله لما تقر من عدم  
تجزي القصاص فلا يقتل العاقد عندنا خلافا للسافعي برهان  
ولا سيد بعده ابي يعبد نفسه ومدا بده ومكانه وعبد  
ولده هذا اذا خل تحت قولهم ومن ملك قصاصا على ابيه سقط  
كما يسجد ولا يعبد به ملك بعضه لان القصاص لا يتجزى ولا يعبد  
الرهن حتى يجتمع العاقدان وقال محمد لا قود وان اجتمع جوهرة  
وعليه يحمل ثا في الدرر معز باللكا في كما في المنع لكن في الشرع بلالة  
عن الظهيرة انه اقرب الى الفقه بقي لو اختلفا فاما القيمة تكون  
رهناسكانه ولو قتل عبدا الاجارة فالقود للجور واما المبيع اذا  
قتل في يد بايعه قبل القبض فان اجاز المستري لبيع فالقود  
له وان رده فللبايع القود وقيل لقيمة جوهرة ولا بمكان  
وكذا ابند وعنده شرع بلالة قتل عبدا لا حاجة لقيده العبد لانه  
شرط في كل قود عن وفا وارث وسدوان اجتمعا لاختلاف  
الصحابة في موته حرا او رقيا فاستبة الولي فارتفع القود  
فان لم يدع وارثا غير سيده بنواترك وفاة او لا وارثا وارثا  
ولا وفا اقا دسيده لتعينة وفي اولى الصور الاربع خلاف محمد  
وسقط قود قدورته على ابيه اى صله لان الفرع لا يستوجب  
العقوبة على اصله وصورة المسئلة فما اذا قتل الاب اب امراته  
مثلا ولا وارث له عنهما ثم ماتت المرأة فان ابنها من ذرت  
القود الواجب على ابيه فسقط لما ذكرنا واما تصوير صدر  
السريعة فتشوته فيه للابن ابتدا لارثا عند ابي حنيفة  
وان اتخذ الحكم كالاخ في وفي الجوهرة لو عفي المحرق او وارث  
قبل موته صح استحسنانا لانفقاد السبب لهما لا قود بقتل  
مسلم مسلما طنة مشركا بين الصفيين لما مر انه من الخطا

وانما اعاده ليسين موجهه بقوله بل القاتل عليه كفارة ودية قالوا هذا  
اذا اختلطوا فان كان في صف المشركين لا يجب سبي لسقوط عصمة  
قال عليه الصلاة والسلام من كثر سواد قوم فهو منهم قلت  
فاذا كان مكثر سوادهم منهم وان لم يتر يا نذرهم فكيف بمن تريا  
قاله الزاهدي قال المصالحى لو تشكك ما يباح قتله كحة فيذبح  
الاقدام على قتله ثم اذا تبين انه جنى فلا يسبي على القاتل والله  
اعلم ولا نقاد الا بالسيف وان قتله بغيره صح خلافا للسافعي  
وفي الدرر عن الكا في المراد بالسيف سلاح قلت وبه صرح  
في صحاح المصنفات حيث قال والتخصيص باسم العبد لا يمنع الحاق  
غيره به الا ترى ان الحقنا الرمح والخنجر بالسيف في قوله عليه الصلاة  
والسلام لا قود الا بالسيف فما في النسب جية من له قود بالسيف  
فلو لقاه في بر او قتله كحرا وبنوع اخر عن زر وكان مستوفيا  
يحمل على ان مراده بالسيف سلاح والله اعلم ولا يلى المعتوه  
القود تشفيا للصدر واداملكه ملك حقه الصلح بالاولى لا العفو  
مجانا يقطع يد اى المعتوه وقتل قريبه لانه ابطال حقه ولا  
يملكه وتنفيد صلحه بقدر الدية او اكثر منه وان وقع باقل منه لم  
يصح الصلح ونحو ذلك لدية كاملة لانه انظر للمعتوه والفا صي  
كالاب في جميع ما ذكرنا في الامم كن قتل الاولى للمحار قتله  
والصلح لا العفو لانه ضرر للعامة والوصي كالاخ يصلح عن  
القتل فقط بقدر الدية وله القود في الاطراف يستحسنانا  
لانه يسلك بها مسلك الاموال والصبي كالمعتوه فما ذكره للكا  
القود قبل كبر الصغار خلافا لهما والاصل ان كان ما لا يتجزى  
اذا وجد سببه كاملا ثبت المالك على الكمال كولاية النكاح ولما كان  
الاذا كان الكبر اجنبيا عن الصغر فلا يملك القود حتى  
يبلغ الصغير جانا زيلقى فليحفظ ولو قتل القاتل جنبي



وحب القصاص عليه في القتل العمد لانه محقون الدم بالنظر  
لقائله كما مروا لدية على عاقلة اي لقائله في الخطا ولو قال  
ولي القتل بعد القتل اي بعد قتل الاجنبي كنت مرتبة  
بقتله ولا بينة له على مقالته لا يصدق فيقتل الاجنبي درر  
بخلاف من خفي بيل في دار رجل فمات فيها شخص فقال  
رب الدار كنت مرتبة بالحرف صدق مجتبي يعني لانه لما كان  
استينافه الحال في صدق بخلاف الاول المحل بالقتل كما هو  
القاعدة وظاهره ان حق الولي يسقط راسا كما لو مات القاتل  
حتفائه ولو استوفاه بعض الاولياء لم يضمن سنا وفي المجتبي  
والدرر دم بين اثنين فعني احدهما وقتله الاخر ان علم ان  
عفو بعضه يسقط حقه بقار والا فلا والدية في ماله بخلاف  
مسك رجل يقتل عمدا فقتل ولي القتل المسك فعليه القود  
لانه مما لا يشك على الناس جرح انسانا ومات المجرم  
فاقام اولياء المقتول بينة انه مات بسبب الجرح واقام  
الضارب بينة انه بري من الجراحة ومات بعد مدة  
فبينه ولي المقتول ولي كذا في معان الحكم معزيا للحاوي  
اقام اولياء المقتول البينة على انه جرحه زيد وقتله واقام  
زيد البينة على ان المقتول قال ان زيدا لم يجرمني ولم يقتلني  
فبينه زيدا ولي كذا في المشتك معزيا لجمع الفتاوي قال  
المجروح لم يجرمني فلان ثم مات المجرم ليس لورثته الدعوى  
على الجراح بهذا السبب مطلقا وقيل ان الجرح معزيا عند  
التقاضي والناس قبلت قنبه وفي الدرر عن المسعودي  
لوعني المجرم او الاولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو  
استحسننا وفي الموهبا بنية جرح قال قتلني فلان ومات  
فنهين وارثه على اخراجه قتله لم تسمع لانه حق الموت وقد

الذهر ولو قال جرحني فلان ومات فنهين امته على ابن اخراجه  
جرحه خطا قبلت لقيامها على حرمانه الارث ستقاه سماحتي ما  
ان دفعه اليه حتى اكلمه ولم يعلم به فمات لا قصاص ولا رية  
لكنه يحبس ويعزر ولو اوجر السم اجارا تحب لدية على قتلته  
وان دفعه له في شره فشرب ومات منه فكالاول لانه شر  
باختياره الا ان الدفع خدعه فلا يلزم الا التعزير والاستغفار  
خائفة وان قتله بمر فتح الميم ما يعمل به في الطعن يقتصر ان اصابه  
حد الحديد او ظهره وجرحه اجماعا كما نقله المصنف عن المجتبي  
والايصبة حله بل قتله بظهره ولم يجرحه لا يقتصر في رواية  
الطحاوي وظاهر الرواية انه يقتصر بالجرح في حد يد ونحاس  
وزهب وكفوها وعزاه في الدرر لقاضي خان لكن نقل المصنف عن  
الخلاصة ان الاصحاب يعتبر الجرح عند الامام لوجوب القود  
وعليه جري بن الحكم وفي المجتبي ضرب بسيف في عنقه  
فخرق السيف العمد وقتله فلا قود عند ابني حنيفة كالحنفي  
والنخعي خلافا لهما والشافعي رحمه الله ولو ادخله بيتا فمات  
فيه جوع لم يضمن سنا وفي التحب لدية ولو دفنه حيا فمات  
عن محمد يقاد به مجتبي بخلاف قتله بموالاة ضرب السيوط  
كما ينبغي وفيه لو اعتاد الحنفي قتل سائسا ولا تقبل توبته  
لو بعد مسكه كالساحر وفيه قوطر جلا وطرحه قدام اسد  
او سبع فقتله فلا قود فيه ولا رية ويعزر ويضرب ويحبس  
الى ان يموت زاد في البرازية وعن الامام عليه الدية ولو قس ط  
صديا والقائمة الشمس والبر حتى مات فعلى قتلته الدية  
وفي الخائفة قوطر جلا والقائمة في البحر فربس وعرق كما القاه  
فعلى عاقلة الدية عند ابني حنيفة ولو سب ساعة ثم عرق  
فلا رية لانه عرق بعجزه وفي الاول عرق بطرحه في الماء



قطع عنقه وبقي من الخلقوم قليل وفيه الروح فقتله آخر فالقول  
فيه عليه لانه في حكم الميت ولو قتلته وهو في حالة النزاع قتل به  
الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه كذا في الخائنة وفي البرازية شق  
بطنه تجديده وقطع آخر عنقه ان توهم بقاؤه حيا بعد الشق  
قتل قاطع العنق والقتل المساق وعنه القاطع ومن جرح رجلا  
عمدا فصار ذافرا شرا ومات يقتصر الا اذا وجد ما يقطع به الخرق  
والبر منه وقد مرنا انه لو غلب الحرج او الاوليا قبل موته صح استحسانا  
وان مات شخص بفعل نفسه وزيد واسد وخية فمن زيد  
ثلث الدية في ماله ان كان القتل عمدا والافعل على قلته لان فعل  
الاسد والخية جنس واحد لانه هدر في الدارين وفعل زيد  
معتبر في الدارين وفعل نفسه هدر في الدنيا لا العقبى حتى ياتى  
بالاجماع فصارت الثلاثة اجناس ومفاده ان يعتبر في المقتول  
التكليف ليكون فعله جنسا اخر عن فعل جنس الاسد والخية  
وان لا يزيد على الثلث لو تعدد قاتله لان فعل الكل جنس واحد  
ابن كمال ويجب قتل من شهر سيف على المسلمين يعني في الحال  
كما نرى عليه ابن كمال حيث غير عبارة الوقاية فقال ويجب دفع  
من شهر سيف على المسلمين ولو قتلته ان لم يمكن دفع ضرره الا به  
صرح به في الكفاية اي لانه من باب الصالح صرح به السمي  
وعنه وياتي ما يفيد ولا شيء بقتله بخلاف الجمل الصالح  
ولا يقتل من شهر سلاح على رجل ليلا او نهارا في مصر وغيره او شهر  
عليه عصي ليلا في مصر او نهارا في غير فقتله المشهور عليه وان  
شهر المحنون على غير سلاح فقتله المشهور عليه عمل تحب الدية  
في ماله ومثله الصبي والدابة الصالحة وقال الشافعي لا ضمان  
في الكل لانه يدفع الشر ولو ضربه الشاهر فانصرف وكف عنه  
على وجه لا يريد ضربه ثانيا فقتله الاحد اي المشهور عليه او

غيره وكذا عمه ابن كمال تبعا للكا في الكفاية قتل القاتل  
لانه بالانصراف عادت عصمته قلت فتح رايه ما دام شاهر  
السيف له ضربه والا فلا يحفظ ومن دخل عليه غير ليلا فخرج  
السرقه من بيته فاتبعه رب البيت فقتله فلا شيء عليه لقوله  
عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك وكذا الوقت قبل الاخذ  
اذ اقصد اخذ ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل صدق سرعة  
وفي الصغير قصد ماله اث عشر او اكثر له قتله وان اقل قاتله  
ولا يقتله وهل يقبل قوله انه كابره ان بينه نعم والافان للمقتول  
معروف بالسرقه والسرقة يقتضيان استحسانا والدية في ماله  
لورثة المقتول بنار فيه هذا اذا لم يعلم انه لو صاح عليه طرح ماله  
وان علم ذلك فقتله مع ذلك وجب عليه القصاص لقتله بغير حق  
كالغصب منه اذا قتل الغاصب فانه يجب القود لقد رتته  
على دفعه بالاستغانة بالمسلمين والقاضي مباح الدم ليجال الى  
الحرم لم يقتل فيه خلافا للشافعي ولم يخرج عنه للقتل لكن يمنع  
الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج من الحرم فيقتل يقتل  
خارجا وما فيها دون النفس فيقتصر منه في الحرم اجاعا ولو انشأ  
القتل في الحرم قتل فيه اجاعا سراجية ولو قتل في البيت لا يقتل فيه  
ذكره للمصنف في المحل ولو قال اقتلني فقتله بسيف فلا قصاص وتحب الدية  
في ماله في المحل لان الاباحة لا تجرى في النفس وسقط القول  
لتسببه الاذن وكذا المواقيل اخي او ابني او ابني فتلزمه الدية  
استحسانا كما في البرازية عن الكفاية وفيها عن الوقعات  
لو ابنه صغير يقتصر وفي الخائنة بعتك بدمي بفسل وبالف فقتله  
يقتصر وفي قتل ابني عليه دية لا ينه وفي اقطع يده يقتصر وفي شج  
ابني فشيء لا شيء عليه فان مات فعليه الدية وقيل لا تجب  
الدية ايضا وصح ركن الاسلام كما في العمادية واستظهره



الطرسوسي كثر رده ابن وهبان كما لو اقبل عهدي واقطع يده ففعل  
 فلا ضمان عليه اجماعا كقوله اقطع يدي ورجلي وان سري لنفسه  
 ومات لان الاطراف كالاموال ففصل الامر ولو قال اقطع يدي على ان  
 تعطيني هذا الثوب وهذه الدراهم ففقطع بحك رتب المبدل القود  
 وبطل الصلح بزازية **ف** روع هبة القصاص لغير القاتل افضل  
 من القصاص وكذا عفو المخرج بقوة القاتل لا تصح حتى يسلم نفسه  
 للقود وهبانة الامام شرط استيفاء القصاص كالحمد عند  
 الاصوليين وفروق الفقهاء اشباه وفيها في قاعدة الحدود قد رايها  
 القصاص كالحمد الا في سبع يجوز القصاص بعد في القصاص دون  
 الحد القصاص يورث والحد لا يصح عفو القصاص لا الحد التقادم  
 لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوى حد القذف ويثبت  
 بالسارية اخرس وكتابتة بخلاف الحد تجوز التسفاعة في القصاص  
 لا الحد السابعة لا بد في القصاص من الدعوى بخلاف الحد سوى  
 حد القذف انتهى وفي القنية نظري باب دار رجل فقفا الرجل عنده  
 لا يضمن ان لم يمكنه تخييته من غير فقيهها وان امكن ضمن وقال  
 السافعي لا يضمن فيها ولو ادخل راسه فرماه بحجر فقفاها لا يضمن  
 اجماعا انما الخلاف فيمن نظر خارجها والله تعالى اعلم **باب**  
**القود** فيما دون النفس وهو في كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المماثلة  
 وح فبقاد قاطع اليد عمدا من المفصل فلو اقطع من نصف ساعد  
 او ساق او من قصبة ساعد او من قصبة انف لم يقد لا متناع حفظ  
 المماثلة وهي الاصل في جريان القصاص وان كانت يده البرصية  
 لا اتحاد المنفعة وكذا الحكم في الرجل بالمارة والاذن وكذا عين من  
 فزال صونها وهي قامة غير منخسقة فيجعل على وجهه قطعة رطب  
 ويقابل عينه بمراة محماة ولو قلعته لا قصاص لتعذر المماثلة  
 في المجتبي فقا اليميني ويسري الغاي في ذاهبة اقتصر منه وترك

اعني عن الثاني لا قود في فقي عن حوله وكما هو ايضا في كل سجة  
 براعي في تحقيق فيها المماثلة كموضحة ولا قود في عظم السن  
 وان تفا وتا طول الما برقتع ان قلعته وقيل تبر الى اللحم موطن  
 اصل السن ويسقط ما سواه لتعذر المماثلة اذ رها بنفسه  
 لهاته وبه اخذ صاحب الكافي قال المصد وفي المجتبي وبه يفتي  
 كما تبر الى ان يتساوي ان كسرت وفي المجتبي ويوجب حوله  
 فان لم تنبت يقتصر وقيل يوجب الضم لا البائع فلو مات في الحو  
 برا وقال ابو يوسف فيه حكومة عدك وكذا الخلاف اذا حل في  
 تحريكه فلم يسقط فعند ابي يوسف تجب حكومة عدك الا لم  
 اي اجر القلاع والطبيب انتهى وسنحققه وتوخذا الثانية  
 بالثنية واناب بالناب ولا يوجب الا على الاسفل ولا الاسفل  
 بالا على مجتبي والحاصل انه لا يوجب عضو الا بمثله ولا قود عندنا  
 في طرفي رجل وامرأة وطرفي حر وعبد وطرفي عبد من تعذر  
 المماثلة بدليل اختلاف دينهم وقيمتهم والاطراف كالاموال  
 قلت هذا هو المشهور لكن في الواقعات لو قطعت المرأة  
 يد رجل كان له القود لان الناقص يستوفي الكامل اذا رضى  
 صاحب الحق فلا فرق بين حر وعبد ولا بين عبد من واقره  
 القهستاني والرحمدي وطرف مسلم والكافر سيان للتساوي  
 في الارش وقال السافعي كل من يقتل به يقطع به ومن لا فلا  
 ولا في قطع يد من نصف ساعد لما مر ولا في جافية برت فلو  
 لم يترقان سارية يقتصر ولا ينتظر البر او السرية ابن كمال  
 ولسان وذكر ولو من اصلها به يفتي شرح وهبانة واقره المص  
 لانه ينقبض وينسط قلت لكن جزم قاضي خان بلزوم  
 القصاص وجعله في المحيط قول الامام ونصفه قال ابو حنيفة  
 ان قطع الذكر من اصله او من الحشفة اقتصر منه اذ له حد



معلوم واقده في الشربلية فالحفظ الا اذا قطع كل الحشفة فيقتصر  
ولو بعضها لا وسيجي ما لوقطع بعض اللسان ويجب المقصا صحت  
الشفة ان استقصاها بالقطع لا مكان المتأثرة والاستقصا  
لا يقتصر بجبتي وجوههم وفي لسان اخر من وصي لا يتكلم حكومه  
عذرا ان كان القاطع اشمل وناقص الاصابع او كان راس  
الشاحج اكبر من الشجوج خذ المجني عليه بين القود واخذ الارش  
وعلى هذا في السن وسائر الاطراف التي تقاد اذا كان طرف  
الضارب والقاطع معينا بخير المجني عليه بين اخذ المعب والارش  
كاملا قال برهان الدين هذا لوالسلا ينتفع بها لم يكن محلا للقود  
فله دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوي مجتبي وفيه لا يقطع الصحيحة  
بالسلا ويسقط القود بموت القاتل لغوات المحل ويعفو الاوليا  
وبصلحهم عن مال ولو قليلا ويجب جلا عند الاطلاق وبصلحهم  
وعفوهم ولكن بقي من الورثة حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل  
هو الصلح وقيل على العاقلة ملتنقى من الحرح القاتل وسيد العبد  
القاتل رجلا بالصلح عن ربهما الذي شتركا فيه على الف ففعل  
المأمور الصلح عن ربهما فالالف على الحر والسيد الاميرين  
نصفان لانه مقابل بالقود وهو عليه بالسوية فذلكه كذا لو قتل  
جمع بفران جرح كل واحد جرحا مهلكا لان زهوق الروح  
يتحقق بالمشاركة لانه غير منجز بخلاف الاطراف كما سيجي في الا  
كما في تصحيح العلامة قاسم وفي المجتبي انما يقتلون اذا وجد  
من كل جرح يصلح لزهوق الروح فاما اذا كانوا نظاره او  
معززين او معينين با مساك واحد فلا قود عليهم والا ولي  
ان يعرف الجميع بلام العهد فانه لو قتل فر جمع احدهم ابوه  
او محنون سقط القود قهستا في ويقتل فر جمع الكفء  
به للباقيين خلافا للسافعي ان حضر وياهم فان حضر ولي

واحد قتله وسقط عندنا حق المقتية كموت القاتل حثفا نفيه  
لفوات المحل كما مر قطع رجلان فاكثر يد رجل او رجلا وقطع  
ويحذر ذلك مما دون النفس جوههم بان اخذ سكينها وامرها على يد  
حتى انفصلت فلا قصاص عندنا على واحد منهما او منهم لا نعدا  
المماثلة لان الشرطي في الاطراف المساواة في المنفعة والقيمة  
بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة في العصة فقط ربه  
وضمنا او ضموا رتبها على عدلهم بالسوية وان قطع واحد  
بميتي رجلين فلهما قطع يمسه ودية يدينهما ان حضر معا  
وان حضر احدهما وقطع له قودا اخر عليه اي على القاطع نصف الدية  
لما مر ان الاطراف ليست كالنفس ولو قضى بالقصاص بينهما  
ثم عني احدهما قبل استيفاء الدية فلا اخر القود وعند محمد  
له الارش ويقاد عبد اقرب قتل عمدا خلافا للزفر ولو اقر خطا او  
بمال لم ينفذ قدره على مولاة بل يكون في رقبته الى ان يعتق كما نقله  
المصنف عن الجوهري قال وظاهر كلام الزيلعي بطلان اقراره بالخطا  
اصلا يعني لا في حقه ولا في حق سدة وخوفه في احكام العبيد  
من الاشياء معللا بان موجبه الدفع او الفداء انتهى فتأمل  
لكن علمه القهستا في بانه اقرار بالدية على العاقلة انتهى فتدبره  
از قد اجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه الصلاة والسلام لا تقبل  
العواقل عيدا ولا عمدا ولا صلحا ولا اعترافا حتى لو اقر الحر بالقتل  
خطا لم يكن اقراره على العاقلة اي لا يصدقوه وكذا اقره القهستا في  
في العاقل فتدبره ربي رجلا عمدا فنقد السهم منه الى اخره فاما يقتصر  
للاول لانه عمد وللثاني الدية على عاقلة لانه خطا وقعت حية  
عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على اخر فدفعها عن نفسه  
فوقعت على الثالث فلسبته اي لثالث فهاك فعل من الدية  
هكذا استدل ابو حنيفة بحضرة جماعة فقال لا يضمن الاول



لان الحجة لا تضر الثاني وكذلك لا يضر الثاني والثالث ولو كثر  
 واما الاخير فان لسعة مع سقوطها فوراً من غير ملة فعل  
 الدافع الدية لورثة المالك ولا تسعة فولا لا يضر دافعها  
 عليه ايضاً واستصوبوا جميعاً وهذه من مناقبه رضي الله عنه  
 صريحه ومجمع الفتاوى قال المصنف وهذا التفصيل الجيت في  
 حادثة الفتوى وهي ان كلباً عقوراً وقع على اخر فالتقاء على الثاني  
 والثاني على الثالث والله اعلم **ف** رجع الفقيه حجة او عقرب في  
 الطريق فكذلك رجل اذنحوت ثم لزمته وضع سيفاً  
 في الطريق فعثر به انسان ومات وكسر السيف فدينه على رب  
 السيف وقمته على العاثر ثور يطوح سيفه للمرعى فخطب ثور غيره  
 فمات ان اسهت عليه ضمن والا وقال المبدع لاضان لان  
 الاشهاد انما يكون في الحائط لا في الحيوان واعلم انه اذا اشرك  
 قاتلاً العمد مع من لا يجب عليه القود كما جني سارك الاب في  
 قتل ابنه وكما جني سارك الزوج في قتل زوجته وله منها  
 ولد وكما مد مع محطى وعاقب مع مخنون وبالف مع صغير وشرك  
 حية وسبع كل في الخائنة فلا قود على احدهما اي لا قصاص على واحد  
 منها فيما ذكره رجل دخل بيته فراه رجل مع امراته او جاريته  
 فقتله حاله ذلك ولا قصاص عليه هذا ساقط من نسخ المتن  
 ثابت في نسخ الشرح معناه الشرح الوهبانية وقد حققنا في  
 باب التعزير **ف** رجع صبي محب قال له رجل سدا فرسي  
 فاراد سدا فرسته فمات فدينه على عاقلة الامر وكذا لو اعطى  
 صبياً عصاً وسلاحاً او امره بحمل شيء او كسر خطب وخوفه لك بلا  
 اذن عليه فمات ولو اعطاه سلاحاً ولم يقل مسكه فقولان  
 صبي على حائط صاح به رجل فوقع فمات صاح به فقال لا تقع  
 فوقع لا يضر ولو قال وقع فوقع ضمن بدية وقبل لا يضر مطلقاً تاجيه

**ف** في الفعلين قطع يد رجل ثم قتله اخذنا الامر من  
 اي بالقطع والقتل ولو كانا عمداً او كانا خطائين او كانا  
 مختلفين اي احدهما عمداً والاخر خطائين لم يخل بينهما برؤا ولا فخذ  
 بالامر من في الكا لا تدخل الا في خطائين لم يخل بينهما برؤا  
 بتداخلان فتجب فيها دية واحدة وان تخلل برؤا بتداخلهما  
 غلت فالخاص ان القطع اما عمداً وخطا والقتل كذلك صا  
 اربعة ثم ان يكون بينهما برؤا ولا صار ثمانية وقد علم حكم كل منها  
 كن ضربه مائة سوط فبر من تسعين ولم يبق اثرها اي اثر الجرح  
 ومات من عشرة ففيه دية واحدة لما بر من تسعين لم يبق  
 معتبر الا في حق التعزير وكذا كل جراحة اندملت ولم يبق لها  
 اثر عند اي حنيفة وعن ابي يوسف في مثله حكومة عدل وعن محمد  
 حجب اجرة الطبيب جرة الادوية دزر وصد شرعية وهداية  
 وغيرها وتجب حكومة على مع دية النفس في مائة سوط جرحته  
 وبقي اثرها بالاجماع لبقاء الاثر وجوب الارش باعتبار الاثر  
 هداية وغيرها وفي جواب الفتاوى رجل جرح رجلاً فمات الجرح  
 عن الكسب يجب على الجراح النفقة ولداً واهاً وفيها رجل جاء  
 بعوان الى رجل فضر به العوان وعجز عن الكسب فمداواة المضرور  
 ونفقة على الذي جاء بالعوان انتهى قال المصنف والظاهر انه مفرع  
 على قول محمد قلت وقد منا معتر بالبحراني عن ابي يوسف  
 يحرم وسخ حقه في الشجاج ومن قطع اي عمداً او خطا بدليل  
 ما ياتي وبه صرح في البهان كما في الشريعة لانه تكن في القهستاني  
 عن شرح الطحاوي ان الدية على العاقلة في الخطا ومن ظن انها  
 على القاطع في الخطا فقد خطا وكذا الوسخ او جرح فعفا عن قطعه  
 او سخته او جراحته فمات منه ضمن قاطع الدية في ماله خلافاً  
 لما قلنا انه عفي عن القطع وهو غير القتل ولو عفي عن الجناية او عن



القطع وما يحدث عنه عفو عن النفس فلا يضمن سنا ورح فالخطا  
يعتبر من ثلث ماله فان خرج من الثلث فنها والافعال العاقلة  
ثلث الدية كما في شرح الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ  
قطعا ومفاده انه عفوا صحيح لا يعتبر من الثلث ذكره الفهستائي  
والعهد من كله لتعلق حق الوترية بالدية لا القود لانه ليس بمال  
والسحبة مثله اي مثل القطع حكما وخلافا قطع امرأة يد رجل  
عدا اني وخطا لما ياتي فلوا طلق كما سبق وكما الملتقى وغيره كان  
اولي قتلا مل فنكحها المقطوع يد على يده ثم مات فلولم يم  
من السيرة فمهرها الارش ولو عدا اجما عجب عند ابي حنيفة  
مهر مثلها والدية في حالها ان تعذر وتقع المقاصة بين المهر والدية  
ان تساويا والارشاد الفضل وعلى قلته ان اخطات في قطع يد  
ولا تقاضا لان الدية على العاقلة في الخطا بخلاف العهد فان  
الدية عليها والمهر على الزوج فتقاضا ان قلت وقال صاحب  
الدرر ينبغي ان تقع المقاصة في الخطا ايضا لانها عليها بدون  
العاقلة على القول المختار في الدية لكنه ليس على طلاقه بل في  
العجه ولعله اطلقه لاحالته لمحل فليحفظ وان نكحها على اليد  
وما يحدث منها او على الجناية ثم مات منه وجب لها في العهد  
مهر المثل ولا شيء عليها الرضا بالسقوط ولو خطا رفع عن  
العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم اي للعاقلة فان خرج من  
الثلث سقط والا سقط ثلث المال فقط ولو قطعت يده  
فاقتصر له فمات لمقطوع الاول قبل الثاني قتل الثاني به  
لسرايته وعن ابي يوسف لا قود لانه لما اقدم على القطع فقد  
ابراه عما وراه وظاهر اسكال بن الكمال يفيد ثقوية قول ابي  
يوسف قال المهر ولو مات مقتصر منه فدية على عاقلة المقتصر  
له خلافا لما قلنا هذا استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم

واما الحاكم والحجام والختان والفصاد والبنراغ فلا يتقيد فعملهم  
بشرط السلامة كالاجير وتما منه في الدرر والاصل ان الواجب  
لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به ومنه ضرب لاب  
ابنه تاديبا والام او الوصي ومن الاول ضرب لاب والوصي او العلم  
بازن الاب تعلما فمات فلا ضمان فضرب لتاديب مقيد لانه  
مباح وضرب لتعليم لانه واجب ومجمله في الضرب المعتاد  
اما غيره فهو جيب لضمان في الكا في تمامه في الاشياء وان قطع ولي  
القتيل يد القاتل وبعد ذلك عفي عن القتل ضمن القاطع دية اليد  
لانه استوفى غير حقه لكن لا يقتصر للشبهة وقالا لا شيء عليه  
وضمان الضمي اذ مات من ضرب به او وصية تاديبا اي  
للتاديب عليهما اي على الاب والوصي لان التاديب يحصل  
بالجبر والتفريق وقالا لا يضمن لو تعنا دا وما غير المعتاد  
ففيه الضمان اتفاقا كضرب معلم صبيا او عبدا بغير اذن ابيه  
ومولاه لف ونشر مرتبة لضمان على المعلم اجما وان اضر به اذها  
لا ضمان على المعلم اجما قيل هذا رجوع من ابي حنيفة الى قولها  
وكذا يضمن زوج امرأة ضربها تاديبا لان تاديبها للولي كذا  
عنه المص لسر الجوع للعبثي قلت وهو في الاشياء غيرها  
كما قد مضاه وفي ذوات المجتبي الزوج والوصي كالاب تفصيلا  
وخلافا فعليه الدية والكفارة وقيل رجوع الامام الى قولهما  
وتما منه ثمه فمات روع ضرب امرأة فافضاها فان كان  
تستمسك بعولها ففيه ثلث لدية والافكال الدية وان افتض  
بكرها الزنا فافضاها فان مطاوعة حدا ولا غرم وان مكرهه  
فعليه الحد وارش الا فضا الا العقر جاري قدسي قطع الحجام  
لحما من عينه وكان يخرج ارق فعميت فعليه نصف الدية انشاه  
وفي القنية سنل محمد عن صبيته سقطت من سطح فانفج



راسها فقال كثير من الجرحى ان ستقتل راسها تموت وقال  
واحد منهم ان لم تشقه اليوم تموت وانا اسقه وابريها فسقه  
فانت بعد يومين ويومين هل يضمن فتامل مليا ثم قال لا اذا  
كان الشق باذن وكان الشق معتادا ولم يكن فاحشا خارج  
الرسم قيل له فلو قال ان ماتت فانا ضامن قال لا انتهى قلت  
انما لم يعتبر شرط الصنان لما تقر بان شرطه على الامين باطل  
على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم **باب الشهادة**  
في القتل واعتبار حالته اى حالة القتل القود يثبت للورثة  
ابتداء بطريق الخلاف من غير سبق ملك المورث لان شرعية  
القود لتشفى الصدور ودرء الشار والميت ليس باهل له وقوله  
تعالى فقد جعلنا الوليه سلطانا نصرفه وقال بطريق الارث  
كلوا انقلب ما لا وثمره الخلاف بافاده بقوله فلا يصير احدهم  
اى احد الورثة خصما عن البقية في استيفاء القصاص خلافا لما  
والاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الوراثة فاحدهم خصم  
عن الباقيين وقائم مقام الكل في الخصومة وما يملكه الورثة  
لا بطريق الوراثة يصير احدهم خصما عن الباقيين ثم فرع عليه  
بقوله فلو اقام حجة بقتل ابيه عمدا مع غيبة اخيه يريد  
القود لا يقبل اجابا حتى يحضر الغائب لكنه يحبس لانه صار  
متما فان حضر الغائب بعد ما ثابنا ليقبلا القاتل وقال لا  
لا يعيد في القتل الخطا والدين لا يحتاج الى اعاده البينة  
بالاجماع لما مر فلو برهن القاتل على عقو الغائب فالخاص  
خصم لا نقلا به ما لا وسقط القود وكذا لو قتل عبدا عمدا  
او خطا والحال ان السيد من احدهما غائب فهو على التفصيل  
السابق ولو اخبر وليا قود بعفو اخيهما الثالث فهو اى  
اخبارها عفو للخصاص منها عملا بزمعها وهي باعية فالاول

ان صدقها اى المخبرين القاتل والاخ الشريك فلا يسئ له  
اى للشريك عملا بتصديقه ولها ثلثا الدية والثاني ان كذبا  
فلا يسئ للمخبرين ولا خيهما ثلث لدية والثلث لثلاث صدقها  
القاتل ووجه فكل من ثلثها والرابع ان صدقها الاخ فقط  
فله ثلثها لان اقراره ارتد بتكذيب القاتل اياه فوجب له  
ثلث لدية ولكنه يصرف ذلك الى المخبرين استحسانا وهو الاصح  
زيلعي لانه صار مقرا لها بما اقر له به القاتل وان شهدا انه  
ضربه بسنن جريح فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتضيان  
الثابت بالبينة كالثابت معاندة ولا يحتاج الشاهدان  
يقول مات من جراحة بزازيه وان اختلفا شاهدا قتل في  
الزمان او في المكان او في التة اقال احدهما قتله بعضا  
قال الاخر لم ادر بماذا قتله او شهدا احدهما على معاندة القتل  
والاخر على اقرار القاتل به بطلت لان القتل لا تكرر وكذا  
تبطل الشهادة لو كمل المنصب في كل واحد منها ليتيقن القاضي  
بكذب حد الفريقين ولا اولوية ولو كمل احدا الفريقين دون  
الاخر قبل الكمال منها لعدم المعارض وان شهدا بقتله  
وقال اجهلنا التة تحب لدية في ماله في ثلاث سنين شرعا لانه  
استحسانا عملا على لا دنى وهو الدية وكانت في ماله لان  
الاصل في الفعل العمد وان اقر كل واحد منهما اى من الرجلين انه  
قتله وقال لولى قتلناه جميعا له قتلها عملا باقرارهما  
ولو كان مكان الاقرار والمسئلة جالها شهادة لغت الشهادة لان  
التكذيب تفسق وتفسق الشاهد يبطل شهادته اما  
فسق المقر لا يبطل الاقرار ولو قال لولى في صورة الاقرار اسما  
صدقنا بسره ان يقتل واحدا منها لان تصديقه بانفراد  
كل يقتله ووجه اقرار بان الاخر لم يقتله بخلاف قوله



قتله لانه دعوى القتل لا تصديق فيقتلها باقرارها بل يعي ولو  
اقر رجل بانه قتله وقامت البينة على اخراجه قتله وقال الولي قتله  
كلاهما كان له للولي قتل المقر دون المشهود عليه لان فيه تكراراً  
لبعض موجب كذا مر ولو قال الولي لاحد المقرين صدقت انت  
قتله وحذرك كان له قتله لتصادقهما على وجوب القتل عليه وحده  
كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليه ما كان له قتله لعدم تكذيبه  
شهوده عليه وانما كذب الاخرين وكذا حكم الخطا في كل ما ذكرناه  
ذكره الزبلي شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية على العاقلة  
فجاء المشهود بقتله حيا ضمن العاقلة الولي لقبضه الدية بلا حق او  
الشهود ورجعوا اي المشهود عليه على الولي لتملكهم المضمون الذي  
في يد الولي والشهادة على القتل العمدية في هذا الحكم كالخطا فاذا جاء  
حيا بخير الورثة بين تامين الولي الدية او المشهود كمالا في الرجوع فلا  
رجوع للمشهود على الولي لا زهم وجبوا له القود وهو ليس بالعقلا  
وقال يرجعون كالخطا ولو شهدا على اقرار اي اقرار القاتل بالخطا  
او العمد ثم جاء حيا او شهدا على شهادة غيرهما في الخطا وقضى بالدية  
على العاقلة ثم جاء حيا لم يضمن اذ لم يظهر كذبا في شهادتهما وضمن  
الولي الدية في الصورتين للعاقلة اذ ظهر انه اخذها منهم بغش  
والمعتبر حالة الرمي في حق الحل والضمان لا الوصول بل في حق الدية  
في ماله وسقط القود للشبهة برودة الرمي قبل الوصول وقال لا  
لا يبنى عليه لا تجب ية الرمي اليه باسلامه بالاجماع وتجب القية  
بعنفه بعد الرمي قبل الامابة ويجب الجناح على محرم رمي صيدا  
فحل فوصل لا على حلال رماه فاحرم فوصل ولا يضمن من رمي  
مقضا عليه برجم فرجع شاهده فوصل وحل صيده رماه  
مسلم فتجس فوصل لا على حلال رماه مجوسي فاسلم فوصل لما  
عرفت ان المعبر حالة الرمي لغز اي جان لو مات مجنيه

فعليه نصف الدية ولو عاش فالدية فقل ختان قطع الحشفة  
بازن اميه اي انسان بقطع اذنه يجب نصف دية وبقطع راسه  
عشرها فقل جنين خرج راسه ففيه العزة اي شيء يجب تلافيه  
دية وثلاثة اخماسها فقل دية الاسنان اساه **كتاب**  
**الديات** الدية في السرع اسم للمال الذي هو بزل النفس لا تسمية  
للمفعول المصدر لانه من المنقولات السريعة والارسل اسم للواجب  
فما دون النفس دية شبه العمد مائة من الابل رباة من بنت  
مخاض وبنت لبون وحقه الى جذعة با دخال الغاية وهي الدية  
المغلظة لا غير والدية في الخطا اخماس منها ومن ابن مخاض او الف دينار  
من الذهب وعشرة الاف درهم من الورق وقال المسافعي رحمه الله  
انما عشر الفا وقل الامنها ومن البقرة ما تباقرة ومن الغنم الفاخيم  
ومن الحلل ما تاحلة كل حلة ثوبان ازار ودرء هو المختار وكفار  
اي الخطا وشبه العمد عتق قن مو من فان عجز عنه صام شهرين  
ولاء ولا اطعام فيها اذ لم ير ربه النصر والمقارير توقيفية وصح  
اعتاق رضيع احدا بويه مسلم لانه مسلم تبعه لا الجني ودية  
المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها  
روي ذلك عن علي موقوفا ومرفوعا والذمي والمسلم من والمسلم  
في الدية سواء خلافا للمشافعي وصح في الجوهرة انه لا دية في المسلم من  
المسلم في الدية سواء خلافا للمشافعي وصح في الجوهرة انه لا دية في  
المسلم من واقره في السر بن لالة لكن بالسقوية جزم في الاختيار  
وصححه الزبلي في النفس خبر المبتدأ وهو قوله الاتي الدية  
والانف وما رثته وارثته وقيل في ارثته حكومتها على الصحيح والذكر  
والحشفة والعقل والسم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع  
النطق افاد ان لسان الاخر من حكومتها جوهرة وهذا ساقط من  
نسخ الشرح فتنبه او منع اداء اكثر الحروف والاقسيت الدية



على عدد حروف الهجاء الثمانية والعشرين او حروف اللسان الستة  
عشر صحح ان فما اصاب لفات بلزمه وتماه في شرح الوهيانية  
وغرها وحيدة خلقت فلم تنبت ويوجد سنة فان مات فيها  
برأ وفي نصفها نصف الدية وفيما دونه حكومة عدل كسار  
وحيدة عبدني الصحيح ولا شيء في حيدة كوسج على ذقنه شعرات  
معدودة ولو على حده ايضا ولكنه غير متصل بحكومة عدل ولو  
متصلا فكل الدية وشعر الرأس كذلك اي اذا حلق ولم ينبت كذا  
روي عن علي عند الشافعي فيها حكومة عدل واعلم انه لا قصاص  
في الشعر مطلقا ولو مات قبل تمام السنة ولم ينبت فلا شيء  
عليه كسعر صدر ووسا عدو ساق والعينان والشفقتان  
والجانبين والرجلين والاذنين والانتبين اي الخصيتان  
وتدلي المرأة وحلمتيها والانتبين اذا استأصلها والاحكومة  
عدل وكذا فرج المرأة من الجانبين الدية وفي تدلي الرجل حكومة  
عدل وفي كذا احد من هذه الاشياء المزدوجة نصف الدية وفي  
استفار العين الاربعة جمع شفرم بضم السين وتفتح الجفن والاذن  
الدية اذا قلعه ولم تنبت وفي احدها ربعها ولو قطع جفون  
استفارها فدية واحدة لانها كشي واحد وفي جفن لا شيء عليه  
حكومة عدل لكن المعتمدان في كل دية كاملة جفنا او شعرم وفي كل  
اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرها وما فيها مفاصل ففي  
احدها ثلث دية الاصبع ونصفها اي نصف دية الاصبع لو فيها  
مفصلان كابهام وفي كل سن يعني من الرجل دية سن المرأة  
نصف دية الرجل جوفهم خمس من الابل يعني نصف عشر دية  
او خمسون دينارا وخمسة دية رهم لقوله عليه الصلاة والسلام  
في كل سن خمس من الابل يعني نصف عشر دية لو خرا ونصف  
عشر قيمته لو عدا فان قلت تزيد دية الاسنان كلها على

دية النفس ثلاثة اخماسها قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص  
على خلاف القياس كما في الغاية وغيرها وفي العناية وليس في البدن  
ما يجب بتفويته اكثر من قدر الدية سوى الاسنان وقد وجد  
نواجا ربعة فتكون سنانه ستا وثلاثين ذكره القسستاني قلت  
وح فالد كوسج دية وخمسة دية ولغيره امارية ونصفا وثلاثة  
اخماسا واربعة اخماسا وعلت ك المرأة على النصف فتبصر  
وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعة بضرب ضارب  
كيد شلت وعين ذهب صنوها وصلب تقطع ماؤه وكذا لو  
سلس بوله او احده ولو زالت الحدوية فلا شيء ولو بقي اثر  
الضربة فحكومة عدل وتجب حكومة عدل باتلاف عضو ذهب  
نفعة ان لم يكن فيه جمال كاليد السلا او ارسه كاملا ان كان  
فيه جمال كاليد السلا او ارسه كاملا ان كان فيه جمال كالاذن  
الشاحصة هو الطرس وسيجي مع الوالصقة فالتحيم في اواخر هذا الفصل  
**فصل في الشجاج** وتختص الشجة بما يكون بالوجه والبر  
لغة وما يكون بغيرها فخر اية اسمي جراحة وفيها حكومة عدل  
محتبي ومسكين وهي اي الشجاج عشر الحارضة مائة وهي  
التي تحترق الجلد اي تحترق الدامعة مائة التي تظهر الدم  
كالدمع ولا تسيله والدامية التي تسيله والباضة التي  
تبضع الجلد اي تقطعه والمتلاحمة التي تاحذ في اللحم والسمحاق  
التي تصل الى السمحاق اي جلة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس  
والوفحة التي توضع العظم اي تظهره والهاشمة التي تسمى العظم  
اي تكسره والمنقلة التي تنقله بعد الكسر والائدة التي تصل الى  
امر الدماغ وهي الجدة التي فيها الدماغ وبعدها الدماغ  
بغير معجدة وهي التي تجرح الدماغ ولم يذكرها محمل الموت بعد  
عارة فتكون قتلا لا شيلا فعلم بالاستقرار حسب الاثار انما



لا تزيد على عشر ويجب الموضحة نصف عشر الدية أي لو غرص  
والأفقيها حكومة لأن جلده انقص من غيره فستلحق عن  
الذخيرة وفيها عشرة عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي  
الأمه والجائفة ثلثها فان نفدت الجائفة فثلثها لانها اذا نفدت  
صارت جائفتين فيجب في كل ثلثها وفي الحارضة والدامعة والداية  
والباضعة والمتلاحة والسمحاق حكومة عدل ذلك ليس فيه ارش  
مقدر من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل  
وهي أي حكومة العدل ان ينظر كم مقدار هذه السحرة من  
الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية قاله الكرخي  
وصححه شيخ الاسلام وقيل قايله الطحاوي يقوم المشجوع  
عبد الله هذا الامر ثم معه فقد اتفقت بين القيمتين في الحر  
من الدية وفي العدل من القيمة فان نقص العشر فقيمة اخذ  
عشر دية وكذا في النصف والثلث لهما في هذا التفاوت هي  
أي حكومة العدل به يفتي كما في الوقاية والنقابة والمليق والدر  
والخائنة وغيرها وجزم به المجمع وفي الخلاصة انما يستقيم قول  
الكرخي لو الجناية في وجهه ورأسه فح يفتي به ولو في غيرهما او  
تعرض على المفتي يفتي بقول الطحاوي مطلقا لانه ايسر انتهى  
وحق في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه  
من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ ولا قصاص  
في جمع السجاج الا في الموضحة عمدا وما لا قود فيه يستوي العمد  
والخطا فيه لكن ظاهر المذهب وجوب القصاص فيما قبل  
الموضحة ايضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصح درر ومجتي  
وابن الكمال وغيرها الامكان المساواة بان يسبر عورها بمسار  
ثم اتخذ حديثه بقدره فيقطع واستثنى في السربلية  
السمحاق فلا تقاد اجامها كما لا قود فيها بعدها كالحا سمة

والمنقلة بالاجماع وعزاه للجوهرة فليحفظ ثم قال في المجتبى ولا قود  
في جلد راس وبدن وحشم فخذ وبطن وظهر ولا في لطمة ووكزة  
وجاة وفي سلع جلد الوجه كالدية وفي كل اصابع اليد الواحدة  
نصف دية ولو مع الكف لانه تبع للاصابع ومع نصف ساعد  
نصف دية الكف وحكومة عدل النصف لساعد وكذا الساق وفي  
قطع كف وفيها اصبع او اصبعان عشرها او خمسها كف ونشر مرتب  
ولاشي في الكف عند اي خنيفة كما لو كان في الكف ثلاث اصابع  
فانه لاشي في الكف بالاجماع از لاكثر حكم الكف وفي جواهر الفتاوي  
ضرب يد رجل قوبري لانه لا اتصل به الى قفاه فقد انقصان  
يؤخذ من جملة الدية ان نقص السندان فثلثا الدية وهكذا  
واقره المصنف ولو قطع مفصلا من اصبع فثلث الباقي او قطع الاصابع  
فثلث الكف لزم دية المقطوع فقط وسقط القصاص فافهمه  
وان خالف الدرر ذكره السربلي وسيجي متناو في الاصبع  
الزائدة وعن الصبي وذكره ولسانه ان لم يعلم صحته بنظر  
في العين وحركة في الذكر وكلام في اللسان حكومة عدل فان  
علمت المصحة فكما لو في خطا او عمدا ثابت بدنة او باقرار  
الحاني وان انكر وقال لا اعرف صحته فحكومة العدل جوهرة  
ودخل ارش موضحة اذهبت عقله او سحره اسد في الدية لدخول  
الحز في الكل لمن قطع اصبع فثلث ليدوان اذهبت سمعه  
او بصره او نطقه لا تدخل لانه كاعضاء مختلفة بخلاف العقل  
لعود نفعه للكل ولا قود ان اذهبت عيناه بل لدية فيها خلافا  
لها ولا يقطع اصبع شل جاره خلافا لهما ولا اصبع قطع مفصلا  
الا على فثلث ما بقي من الاصابع بل دية المفصل والحكومة فما بقي  
ولا قود بكسر نصف سن سودا واصفر واحمر باقية تاكل كل  
دية السن اذا فات منفعة المضغ والا فلو ما يري فالدية



ايضا والا فحكومة عدل زيلعي فقول المدرروا لا فلا شيء فيه فيه  
ما فيه ثم الاصل ان الجناية متى وقعت على محلين متباينين  
حقيقة فارتش احدها لا يمنع قود الاخر ومتى وقعت على محل  
واتلف شيئين فارتش احدها يمنع القود ونحو الارش على من  
اقار سنة بعد مضي حول ثم نبت بعد ذلك اثبتين الخطا  
ح وسقط القود للشبهة وفي الملتقي يستاني في اقتصاص السن  
والموضحة حول وكذا لو ضرب سنة فتمركت ككن في الخلاصة  
الكبير الذي لا يرجي بناته لا يوجب به يفتي قلت وقد يوفق  
بما نقله المصوغ وغيره عن النهاية الصحيح تأجيل البالغ لغير الاسنة  
لان بناته نادر او قلعه قدرت اي ررها صاحبها الى مكانها  
ونبت عليها الحمد لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية  
قال شيخ الاسلام ان عادت الى حالتها الاولى في المنفعة  
والجمال لا شيء عليه كما لو نبت وكذا الاذن اذا الصقها فالتحت  
يجب الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه درر الا ان قلت  
السن فثبتت اخرى فانه يسقط الارش عنده كسن الصغير  
خلافهما ولو نبت معوجه فحكومة عدل ولو نبت الى النصف  
فعليه نصف الارش ولا شيء في ظفر نبت كما كان او التحم  
سجة او التحم جرح حاصل ذلك بضرب ولم يبق له اثر  
فانه لا شيء فيه وقال ابو يوسف عليه ارش الالم وهي حكومة  
عدل وقال محمد قدما الحق من النفقة الى ان يبرأ من اجرة  
الطبيب عن رواد وفي شرح الطحاوي فسر قول بي يوسف  
ارش الالم باجرة الطبيب والمداواة فعليه الا خلاف بينهما قاله  
المصوغ ثم قلت وقد قدما نحوه عن المجتبي وذكر  
هنا روايتين فتنبه ولا يقار جرح الا بعد برئه خلاف للسابع  
وعمد الصبي والمجنون والمعتوه خطأ بخلاف السكران

والمجنون عليه وعلى قلته الدية ان بلغ نصف الحشر فالترو لم يكن  
من التحم والا فقي ماله درر ولا كفارة ولا حرمان ارت خلافا  
للسابع ولو جرح بعد القتل قتل وقيل لا وتماه فيما علقته على  
الملتقي صبي ضرب سن صبي فانزعها ينتظر بلوغ المضر وب  
ان بلغ ولم يثبت فعلى قلته الدية ولو من العجم فقي ماله درر  
وسخفة في المعاقلة **مسألة** حكومة الغدر لا تحملها  
العاقلة مطلقا على الصحيح كما في تنوير البصائر معزيا للناظر خاتمه  
**فصل** في المجنين ضرب بطن امرأة حرة حامل خرج  
الامه والبهيمة وسيجي حكمها قلت بل السرة طرية الجين  
دون امه كما علقته من سيدها او من المضرور ففيه الغيرة  
على العاقلة كما في الدرر عن الزيلعي فالعجب من المصنف كيف لم يذكر  
ولو كانت المرأة كتابية او مجوسية او زوجته فالقت جنينا  
ميتا حرا وجب على العاقلة غرة غرة الشهر اوله وهذه اول  
مقارير الديات نصف عسري دية الرجل لو المجنين ذكر او عسر  
دية المرأة لو انثى وكل منهما خمسمائة درهم في سنة وقال السافع  
في ثلاث سنين كالدية وقال مالك في ماله ولنا فعليه الصلاة  
والسلام فان اقلته حيا فمات فدية كاملة وان اقلته ميتا  
فمات لامر فدية في الامرو غرة في المجنين لما تقر بان الفعل يتعد  
تعدد اثره وصرح في الذخيرة بتعدد الغرة لو ميتين قاله  
انتهى قلت وظاهر تعدد الدية ولم اره فليراجع وان  
ماتت فالقت ميتا فدية فقط وقال السافع غرة ودية وان القته  
حيا بعد ما ماتت يجب عليه ديتان كما اذا اقلته حيا وماتا وما  
يجب فيه من غرة او دية يورث عنه وترث منه امه ولا يرث  
من ارثه منها فلو ضرب بطن امراته فالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة  
الاب غرة ولا يرث منها لانه قاتل ولقي جنين الامه الرقيق



الذكر نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو انثى لما تقر بان دية  
الريق قيمته ولا يلزم زيادة الانثى كزيادة قيمة الذكر غالبا  
وفيه اشارة الى انه اذا لم يكن الوقوف على كونه ذكرا وانثى فلا  
يشتى عليه كما اذا القى بالراس لانه انما تحب لقيمة اذا انفج فيه  
الروح ولا تنفخ من غير راس ذخيرة في مال الضارب حاله ولو القته  
حيا وقد نقصتها الولادة فعليه قيمة الجنين لانقصاها لوقيمة  
وفاته والافعله تمام ذلك محتمل وقال ابو يوسف فيه نقصاها  
كالهبة وقال تشافعي فيه عشر قيمة الام صدر شريعة ولا يخفى  
انها للمولى فان حرره اى الجنين سيدة بعد ضرب بطن الام  
فالقتل حيا فمات ففيه قيمته حيا للمولى لادبته وان مات بعد  
القتل لان المعتبر حالة الضرب وعند الثلاثة تحب دية وهو  
رواية عنا ولا كفارة في الجنين عندنا وجوبا بل ندبا زيلعي اذ وقع  
ميتا وان خرج حيا ثم مات ففيه الكفارة كذا صرح به في الحاوي  
القدسى وهو مفهوم من كلامهم لتصريحهم بوجوب الذبح  
فتح الكفارة فيه كما لا يخفى فليحفظ وما استبان بعض  
خلقه كظفر وشعر كتاس فما ذكر من الاحكام وعدة ونفاس  
كما مر في بابها وضمن العزة عاقلة امرأة حرة في سنة واحدة وان  
لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة ايضا صدر شريعة ولم تأثم  
ما لم يستبين بعض خلقه ومرة في الحظر نظما اسقطته ميتا عمدا  
بدوا او فعل كضربها بطنها بالاذن زوجها فان اذن اولم  
تعمل لاغرة لعدم التعدي ولو امرت امرأة ففعلت لا تضمن  
المأمورة واما ام الولد اذا فعلته بنفسها حتى سقطته فلا شئ  
عليها الاستحالة الدين على مملوكه ما لم تستحق في تحب للمولى  
العزة لانه مغرور وفي الوقعات شربت دية لانسقطه  
عمدا فان القتل حيا فمات فعليه الدية والكفارة وان ميتا

فالغرة ولا تترك في الحالين وتحب في جنين الهبة ما نقصت  
الام ان نقصت فان لم تنقص الام لا تحب فيه شئ سراجيه  
**ف**يخرج في البرازية ضرب بطن امراته بالسيف فقطع البطن  
ووقع احد الولدين حيا مجروحا بالسيف والاخر ميتا وبه جراحة  
السيف وماتت ايضا يقتض لاجل الزوجة لانه عمد وعلى عاقلة  
دية الولد الحيا اذا مات وتحب عزة الولد الميت لانه لما ضرب  
ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب **باب ما يجدته**  
الرجل في الطريق وغيره لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه تسديدا  
فقال اخرج الى الطريق العامة كيفما هو بيت الخلا او ميزابا او  
روشنا لبرج وجذع وممر علو وحوض طاقه وكحوها عيني  
او دكانا جازا احدا انه ان لم يضرب العامة ولم يمنع منه فان ضر  
لم يحل كما سيجي وما كل احد من اهل الخصومة ولو ذميا منعه  
ابتداء مطالبة بنقصه ورفع بعد اى بعد البناء سوا كان  
فيه ضررا ولا قبل انما ينقص خصومته اذا لم يكن له مثل ذلك  
والا كان نعتنا زيلعي هذا كله اذا بنى لنفسه بغرا زن الامام  
زال الصغار ولم يكن ليطالب به وان بنى للمسلمين كمسجد ونحوه  
او بنى باذن الامام لا ينقص وان كان يضرب العامة لا يجوز احدا  
لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والفقهاء  
في الطريق لبيع وشراء يجوز ان لم يضرب احدا ولا على هذا التفصيل  
السابق وهذا في النافذ وفي غير النافذ لا يجوز ان يتصرف  
باحداث مطلقا اضربه ولا الا باذنه لانه كالمالك الخاص لم  
ثم الاصل فيما جهل حاله اى يجعل حديثا لوفى طريق العامة  
وقد بما لوفى طريق الخاصة برحدي فان مات احد من الناس  
بسقوطها عليه فديته على قتلته اى عاقلة المخرج لتسبيه كما  
تدي لعاقلة لو خفي بيل في طريقا ووضع حجر او ترابا او



طنا ملتقى فتألف به انسان لانه سبب فان تلف به اي بواحد  
من المذكورات بهيمة ضمن في ماله ان لم ياذن به الامام فان  
اذن الامام في ذلك او مات واقع في بئر طريق جونا او عطشا  
او غما لاضمان به يفتي خلافا للمحمد ولو سقط الميراث فاصاب  
ما كان في الدخايل رجلا فقتله فلا ضمان اصلا لكونه في ملكه فلم  
يكن تعديا وان اصابه الخارج او وسطه بزازيه فالضمان على  
واضعه لتعديله ولو مستأجرا او مستعجرا او غاصبا  
ولا يبطل الضمان بالبيع لبقاء فعله وهو الموجب للضمان  
بخلاف الحائض المائل كما بسطه الزيلعي ولو اصابه الطرفان  
من الميراث وعلم ذلك وجب على واضعه النصف وهذا  
النصف ولو لم يعلم اي طرف منها اصابه ضمن النصف استحسانا  
زيلعي ومن كحاجر او وضعه اخر فعطبت به رجل ضمن لان فعل  
الاولى ينسخ بفعل الثاني كمن حمل على راسه او ظهره شيئا في  
الطريق تسقط على اخر او دخل بحصير او قنديل او حصاة في  
مسجد غيره اى جغل فيه حصي وبواري ابن كمال او جلس فيه  
للاصلاة ولو قرآن او تعلم فعطبت به احد كاعني ضمن  
خلافها لا يضمن من سقط منه رداء لبسه عليه او ادخل  
هذه الاشياء في مسجد حبه اى محله لان تدبير المسجد  
لاهل دون غيره ففعل الغرم مباح فيتعذر بالتسليم  
او جلس فيه للصلاة الحاصل ان الجائز للصلاة في مسجد  
حبه او غيره لا يضمن ولغير الصلاة يضمن مطلقا خلافا لها  
واستظهر في السر نبلاية معزيا للزيلعي وغيره قولهما  
وقد حققته في شرح الملتقى وفيه لو استأجره لبني او  
يخفله في فناء حايوته او داره فتلف به شيء ان قبل  
قراغه فعلى الاجير وان بعده فعلى الامر كما لو كان في غير

فناؤه ولم يعلم به الاجير فان علمه فعليه كما لو كسر بالبناء في وسط  
الطريق لفساد الامر ولو قال الامر هو فتاى وليس لي حق الحفر فعلى  
الاجير قياسا اى لعلمه بفساد الامر فما اغره على المستأجر استحسانا  
انتهى قلت وقد قدم هو وغيره القياس هنا وظاهره ترجحه  
سيما على راب صاحب الملتقى من تقدمه الاولى قوي فتأمل  
ومن حفر بالوعة في طريق بامر السلطان او في ملكه او وضع  
خسبة فيها اى الطريق وقنطرة بلا اذن الامام وكذا كل ما فعل  
في طريق العامة فتعذر رجل المرور عليها لم يضمن لان الاضافة  
للباشر اولى من المتسبب بهذا تبين ان المتسبب بما يضمن في  
حفر البئر ووضع الحجر اذا لم يتعمد الواقع المرور كذا في المجتبى  
وفيه حفر في طريق ملكه او غيره من الفناء لم يضمن بخلاف  
الامصار قلت وهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب  
الطريق في الامصار دون الفناء والصحاري لانه لا يمكن  
العدول عنه في الامصار غالبا دون الصحاري ولو استأجر  
رجلا ربعة لحفر بئر له فوقع تحت لبس عليهم جميعا من  
حفرهم فمات حدهم فعلى كل من الثلاثة الثلاثة ربع الدية  
ويسقط ربعها لان البئر وقع بفعلهم فقد مات من جنايته  
وجناية اصحابه فيسقط ما قبل فعله خاينه وغيره زائدة  
الجوهرة وهذا هو البئر في الطريق فلو ملك المستأجر فينبغي  
ان لا يجب شيء لان الفعل مباح فما يحدث غير مضمون  
انتهى قلت ويؤخذ منه جواب حادثة هي بان رجلا  
له كرم وارضه تارة تكون مملوكة وعليها الخراج كما في بيت  
المال وتارة يكون الموقف وتارة يده مدة طويلة يورى خراجها  
ويملك الانتفاع بها بغرس وغيره فنسأجر هذا الرجل جماعة  
يحفرون له بئرا ليغرس فيه اشجار العنب وغيره فتسقط



على احدهم هل لو رآه مطالبته بدبته قال المص والحكم فيها وشبهها  
 عدم وجوب شيء على المستأجر وكذا على الاجر كما يفيد كلام  
 الجمهور ويحمل اطلاق الفتاوى على ما وقع مقيدا لا تخا الحكم  
 والحادثة والله اعلم **فصل في الحايط المائل مال حايط**  
 الى طريق العامة ضمن اربعة حقيقة او حكما كالواقف والقيم ولو  
 حائط المسجد فتضمن عاقلة الواقف وكالقيم الوالي والراهن والمالك  
 والعبد الشاخر وكذا اهل الشرك ولو الورثة استحسننا ان نعزم  
 في الظهيرة لو مات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق في الاشهاد  
 على الابن وان لم يملك للدار برجندي وغيره بنقصه مكلف مسلم  
 او ذمي يعني من اهل الطلب فيستتر في اوصي والعبد اذن وليه  
 ومولاه بالخصومة زيلعي خرا ومكاتب وان لم يشهد ولا يصح الطلب  
 قبل الميل لعدم التعدي والحال انه لم ينقصه وهو ملك بنقصه  
 في مدة يقدر على نقصه فيها لان دفع الضرر العام واجب ثم ماتلف  
 به من النفوس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه لان العاقلة  
 لا تعقل المال ولا ضمان الا بالاشهاد على ثلاثة اشياء على التقدم  
 اليه وعلى المالك بالسقوط عليه وعلى كون الحائل ملكا له اي  
 من وقت الاشهاد الى وقت السقوط وكذا قال ولو تقدم الى من  
 لا يملك بنقصه ممن يسكنها باجارة او اعاره او الى المرتن والودع  
 لا يعتد به لعدم قدرتهم على التصرف وخ فلو سقط بعد التقدم  
 لمن ذكر وتلف شيئا فلا ضمان اصلا لا على ساكن ولا مالك كالمخرج  
 الحايط عن ملكه يبيع او غيره كهيئة حاوي قدسي وكذا الوجبت  
 مطبقا او ارتد وحق وحكم بالحاقه ثم عاد ووافق خائنه بعد  
 الاشهاد ولو قبل القبض لزوال ولايته بالبيع وخو وان عاد ملكه  
 بعده حاوي وخائنه بخلاف خوا الحجاج كبقا فعله كما مر وان  
 مال الجدار انسان من مالك وساكن باجارة او غيرها فالانسان

في حايط الجدار انسان من مالك وساكن باجارة او غيرها فالانسان

لا دني ملايسة قهستاني فالطلب اليه لان الحق فيه تاجيله  
 وبراؤه منها اي من الجنابة وان مال الى الطريق فاجله القاضي  
 او من طلب النقص لا يبر الا انه حق العامة وتصرف القاضي في حق  
 العامة نافذ فيما ينقصهم لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تاجيل من  
 بالدار ولو مال بعض الطريق وبعضه للدار فاي طلب صحيح الطلب  
 لانه اذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل برجندي فان بني ما يلا  
 ابتداء ضمن بالطلب كافي اسراع الحجاج وخو كيزاب لتعدي به حايط  
 بين خمسة اشهاد على احدهم فسقط على رجل ضمن عاقلة خمس الدية  
 اي خمس ما تلف به من نفس او مال التمكن من اصلاحه بمرافعة للحكام  
 دارين ثلاثة حفر احدهم فيها بيرا وبني حائط فغط به رجل ضمن  
 ثلثي الدية لتعدي به في الثلثين وقد حصل التلف بعلة واحدة  
 فيعتبر بالحصة وقال الانصاف لان التلف قسمان معتبر ههنا  
 الاشهاد على الحائط اشهاد على النقص بالكسرة ما ينقص من  
 الجدار روح فلو وقع الحائط على الطريق بعد الاشهاد فحصر  
 انسان بنقصه فمات ضمن لان النقص ملكه فتفريغ عليه وان  
 عثر رجل يقتيل مات بسقوطها اي الحائط لا يضمنه لان تفريغه  
 لا وليا الا ليه بخلاف الحجاج حيث يضمن ربه القتل الثاني  
 ايضا بقاء جنابته فيلزم تفريغ الطريق عن القتل ايضا بويده  
 انه لو باع الحايط والنقص بري ولو باع الحجاج لا يلعى ولا يصح  
 الاشهاد قبل بيع الحائط لانعدام التعدي ابتداء وانتهاء  
 وتقبل فيه شهادة رجل وامرأتين لانه شهادة على التقدم لا على  
 القتل **فصل في روع حائط بعضه صحيح وبعضه واه فاشهد**  
 عليه فتسقط كله وقتل انسانا ضمنه ان يكون الحائط طويلا  
 فيضمن ما اصاب الواهي فقط لانه كالحائطين فالاشهاد يبع  
 في الواهي لا في الصحيح حائطان احدهما مائل والاخر صحيح



فأشهر على الماء فيسقط الصحيح فالتلف شيئا كان هدرًا خائفة  
مسجد مال حائطه فالأشهاد على من بناه والدية على عاقلة  
من بناه وحائط الوقف على المساكين على عاقلة الواقف وحائط  
العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو مستغرقا استحسانا قال  
ولي القتل إذا جاء عند عفوت عن القصاص لا يصح لانه تملك  
دلت عليه مسألة الأصل جارية قتلت رجلا عمدا فزنا بها ولي  
القتل قبل ان يقتض لا تحدد لانها صارت مملوكة ولو الحية  
باب جنابة البهيمة والجنابة عليها المصلان المروء  
في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه  
ضمن الركب في طريق العامة ما وطئت ابدته وما اصاب  
بيدها او رجلها او راسها او كثرمت بفمها او خبطت بيدها  
او صدمت فلو حدثت المذكورات في السير في ملكه لم يضمن  
ربها الا في الوطى وهو ركبها لانها مباشر لقتله بثقله فحرم  
الميراث ولو حدثت في ملك غيره باذنه فهو كملكه فلا يضمن  
كما اذا لم يكن صاحبها معها قهستانه والا يكن باذنه ضمن  
ما تلف مطلقا لتعديده لا يضمن الركب ما نفخت برجلها  
او ذنبها سائرة خلافا للشافعي وعطى نسيان بما رأت  
او بالتي الطريق سائرة او واقفة لاجل ذلك لان بعض  
الدواب لا يفعل الا واقفا فلو واقفها لعزم فالتص  
لتعديده بايقافه الا في موضع اذن الامام بايقافه فلا  
يضمن ومنه سوق الدواب وما باب المسجد فكل الطريق  
الا اذا اعد الامام لها موضعا فان اصاب بيدها او رجلها  
حصاة او نفاة او انارت عيارا او حجر صغيرا ففقا عسا  
او افسدت بول لم يضمن لعدم امكان الاحتراز عنه ولو  
الحجر كبير اضمن لامكانه وضمن السابق والقائد ما ضمنه الركب

وضوح في الدبر لانه مطرد ومنعكس والراكب عليه الكفارة في الوطى كما  
مركبها اي لا على سابق وقائد ولو كان سابقا وقائدا وراكب  
لا يضمن السابق على الصحيح خلافا لما جزم به القهستاني وغيره  
لان الاضافة للبائس او ولي من المتسبب كما ترى اذا كان  
سببا لا يعمل بانفراده بل لا فاكما هنا اما في سبب يعمل بانفراده  
فيشتركان كما ياتي في مسألة نخس الدابة باذن ركبها فليحفظ  
وضمن عاقلة كل فارس ورجل دية الاخران اصطدا وما تاتا  
منه فوقع على القفالوكا ناحرين ليسا من العجم ولا مدين  
ولا وقع على وجهها ولو كانا عدينا او وقع على الوجه ابن  
كال يهدر دمها في العمد والخطا سربا لدية وغيرها ولو كانا  
من العجم فالدية في مالهم كما مر مرارا ولو كانا عامدين فعلى  
كل نصف الدية ولو وقع احدهما على وجهه هدر دم فقط  
ولو احدهما حر او اخر عبد فعلى عاقلة الحرقمة العبد في الخطا  
ونصفها في العمد كما لو تجاوز رجلان حبالا فقطع الحبل فسقطا  
وماتا على القفال هدر دمهما الموت كل بقوة نفسه فان وقع على  
الوجه وجب دية كواحد منهما على عاقلة الاخر لموت كل بقوة  
صاحبه فان تعاكسا فوقع احدهما على القفال والاخر على الوجه  
فدية الواقع على الوجه على عاقلة الاخر لموته بقوة صاحبه وهدر  
دم من وقع على القفال لموته بقوة نفسه ولو قطع الحبل بينهما  
فوقع كل منهما على القفال فماتا فديتهما على عاقلة القاطع لتسببه بالقطع  
وعلى سابق دابة وقع اراتها اي التها كسرح وحقوه على رجل  
فمات وقائد قطار بالكرس قطارا لابل ووطى بعير منه رجلا الدية  
وان كان معه سابق ضمنا لا استواءهما في التسبب لكن ضمان  
النفس على العاقلة وضمان الحال في ماله هذا والسائق من جانب  
من الابل فلو توسطها واخذ بزمام واحد ضمن ما خلفه وضمنا



ما قد امة وراكب سقطها يضمنه فقط ما لم ياخذ زمام ما خلفه فان قتل  
بغير ربط على قطار سائر بالعلم قايده رجلا مفعولا قتل ضمن عاقلة القايده  
 الدية ورجعوا بها على عاقلة الرابطة لانه دية لا خسران كما تفرقه صدر  
 الشريعة فلوربط والقطار واقف ضمنها عاقلة القايده بالرجوع لقوله  
بالاذن ومن رسل يمينه او كلبا ملتقى كان خلفها سابقا لها فاصابت  
 في فورها ضمن لانه الحامل لها وان لم تمس خلفها فما رامت في فورها  
 فسايق حكما وان تراخي نقطع السوق فالمرار بالسوق المتسبي  
 خلفها والمرار بالدابة الكلب زيلعي وان ارسل طيرا ساقدا ولا  
 اودابة او كلبا ولم يكن سابقا له وانفلتت دابة بنفسها واصابت  
 ما لا اودميا نهارا او ليلا الاضمان في الكال لقوله عليه الصلاة والسلام  
الجاء جباراى لمنفلتة هدر كالوجه تحت الدابة به اي بالراكب ولو  
 سكران ولم يقدر الراكب على ردّها فانه لا يضمن كالمنفلتة لانه خ  
 ليس بمسرها فلا يضاف سبها اليه حتى لو تلفت انسانا قدمه  
 هدر عادية ومن ضرب دابة عليها راكب ونحسها بعود بلا اذن  
 الراكب فنفت او ضربت بيدها شخصا اخر غير اطاع عن او نفرت  
 فصدمة وقيلته فمن هو اي لنا خمس لا الزايب وقال ابو يوسف  
 يضمنان نصفين كما لو كان موقفا دابة على الطريق لتعديده  
 في الايقاف ايضا وكما لو كان باذنه ووطئت احدا في فورها  
 قدمه عليه او لو نفت لنا خمس ثم الناحس انما يضمن او لو طوى فور  
 لخمس والا فالضمان على الراكب لا يقطع اثر الخمس درر وبرزانية  
 وضمن في فقي عين دجاجة او شاة قصاب او غيره ما نقصها  
 لانها اللحم وفي عينها خير بها ان شاء تركها على الفاقه وضمنه قيمتها  
 او امسكها وضمنه النقصان زيلعي وفي عين بقرة جزار وجزوة اي  
 ابله فائدة الاضافة عدم اعتبار الاعداد للحكم الا في ابن كمال  
 وهما وبغل ونرس ربع القيمة لان اقامة العمل بها انما يمكن بربع

اعين عينها وعينا مستعملها فصار ت كانهذا من اربع وقال  
 الشافعي رحمه الله كالشاة والفرق ما قدمناه لكن يرد عليه انه  
 لوفق اعيني حمار مثلا انه يضمن نصف قيمته وليس كذلك كما مر  
 فالاولى التمسك بما روي انه عليه الصلاة والسلام قضى في عين  
 الدابة بربع القيمة والتقييد بالعين لانه لو قطع اذنها او ذنبها يضمن  
 نقصانها وكذا لسان الثور والحمار وقيل جميع القيمة كما لو قطع جميع  
 احدي قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى اي لو غير ما كوال  
 وان ما كوالا خيرا كما مر في العينين لكن في العين ان امسكه  
 لا يضمنه شيئا عندنا في حنيفة وعليه الفتوى وعرجها كقطعها  
 فروع نقل المصنف عن الدرر له كلب ياكل عند الكروم فاشهد  
 عليه فلم يحفظه حتى اكل العنب لم يضمن انما الشاهد عليه في اخاف  
 تلف بني ادم كالحايط المائل ونظم الثور وعقر كلب عقر فيضمن  
 اذا لم يحفظه انتهى قال المصنف ويمكن حمل المتلف في قول المزني  
 وان اتلف الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل  
 الاتلاف والا فلا كالحايط المائل انتهى على الارمى فيحصل التوفيق  
 قلت وقد وقع الاستفتاء عن له خل يضره في بستانه  
 فيخرج فياكل عنب الناس وفواكههم هل يضمن رب الخلد المتلف  
 الخلد من العنب ونحوه ام لا وهل يومر بتحويله عنهم الى مكان  
 اخر ام لا وجوابه انه لا يضمن ربه شيئا مطلقا تشهدوا عليه ام لا  
 اخذ من مسألة الكلب بل اولى وكذا ذكره المصنف في معينه لكن راي  
 في فتاويه انه افتى بالضمان في مسألة الخلد فراجع عند الفتوى  
 وما تحويلة من ملكه فلا يومر بذلك على ما هو ظاهر المذهب وما  
 جواب المسأله فينبغي ان يومر بتحويله اذا كان الضرر بينا على  
 ما عليه الفتوى وفي الصيرفة حاريا كل حنطة انسان فلم يمنع  
 حتى كل الصبح ضانه اذ دخل غنما وثورا وخرسا او حمارا في نزع او

ضمن فيه



كرمان سابقا بما تلف ولا وقيل يضمن وتامه في النزازية  
**باب** جناية المملوك والجناية عليه اعلم ان جنایات المملوك  
لا توجب الادفعاء واحدا لولا ولا فقيمة واحدة ولو قد القن ثم  
جنى غك الاول ثم بخلاف المديروا خسته فانه لا تجب الاقيمة واحدة  
ويستفح جنى عبد خطا التقيد بالخطا هنا انما يفيد في النفس لان  
بعده يقتصر وما فيها دونها فلا يفيد الاستواء خطائه وعمدها فيها  
دونها ثم انما يثبت الخطا بالبينة واقرار مولاه وعلم القاضي لا بقر  
اصلا بدائع قلت لكن قوله او علم القاضي على غير المفتي به  
فانه لا يعمل بعلم القاضي في زماننا سر بنالايه عن الاشياء وتقدم  
دفعه مولاه ان شاء بها فليملكها وليها او ان شاء فذاه بارشها  
حالا لكن الواجب الاصل هو الدفع على الصحيح ولذا سقط الواجب  
بموته بخلاف موت المحكوم ذكره المصنف وغيره لكن في السر بنالاي عن السراج  
والجوهرة عن البرزوي ان الصحيح انه الفدا حتى لو اختاره ولم يقدر  
عليه اذ اه متي وجد ولا يبرأ بالاك العبد وعلمه الزيلعي وغيره بانه  
اختار اصل حقهم فظل حقهم في العبد عند ايصنفة انتهى ومفاده  
ان الاصل عنده الفدا لا الدفع واذا شارح المجمع في تعليل الامام  
ان الواجب احدهما وانه متي اختار احدهما تعين لكن قدم ان  
الدفع هو الاصل وانه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه فان فذاه  
فجنى بعده فهي كالاولى حكما فان جنى جنايتين دفعه بها الي  
وليها او فذاه بارشها فان وهبه المولى وبياعه او عتقه او دبره او  
استولدها غير عالم بها بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن الارش  
وان علم بها عزم الارش فقط اجماعا كبعده عالما بها وكتعليق  
عتقه بقتل زيد او رميه او شحه ففعل ذلك كما يصير فارق قوله  
ان مرضت فانت طالق فان قطع عبد يد حر عمارا ورفع اليه  
فاعتقه فانت من اسرية فالعبد صلح بها اي بالجناية لان عتقه

في

دليل تصحيح الصلح فان جنى ما ذون مديون خطا فاعتقه سيده  
بالعلم بها عزم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه وعزم لوليها  
الاقل منها اي القيمة ومن الارش ولو تلفه اي العبد الجاني اجنى قيمة  
واحدة لمولاه لا غير فان ولدت ما ذونة غير مديونة بيعت مع ولدها  
في الدين ان كانت المولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت ثم لحقها الدين  
لم يتعلق حق الضرر بالولد بخلاف كسائها فان جنت فولدت لم  
يدفع الولد له اي لولي الجناية لتعلقها بدمه المولى لازمتها بخلاف  
الدين عبد رجل زعم ان سيده حرره فقتل العبد المعتق وليه اي ولي  
الزاعم عتقه خطا فلا يسيئ للمحر عليه لانه بزعمه عتقه اقراره لا يثنى  
العبد بل المدية لكنه لا يصدق على العاقلة الانجحة فان قال معتق  
رقه معروف لرجل قتلته اذاك يخاطب به مولاه الذي عتقه خطا  
قبل عتقى فقال الاخ الذي هو المولى لا بل بعده صدق الاول لانه  
منكر المضمان وان قال لها قطعت يدك وانت متي وقالت هي  
لا بل فعلته بعد العتق فالقول لها لانه اقرب سبب لضان ثم  
ارعى ما يريد فلا يكون القول له وكذا القول لها في كل ما اخذه  
المولى منها من المال ما ذكرنا استحسانا الاجماع والغلة فالقول  
له لا تساره لحالة معهودة منافية للضان عبد مجبور او صبي امر  
صبا بقتل رجل فقتله فدينه على عاقلة القاتل لان عمدا صبي خطا  
ورجعوا على العبد بعد عتقه وقيل لا على الصبي الامر ابد القصور  
اهليته وان كان مامورا العبد عبد مملوك دفع السيد القاتل او فذاه  
في الخطا ولا رجوع له على الامر في الحال ويرجع بعد العتق الاقل من  
الفدا او قيمة العبد لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر وكذا الحكم  
في العمدان كان العبد القاتل صغيرا لان عمده فان كبر اقتصر منه  
عبد حفر بيل فاعتقه مولاه ثم وقع فيها انسان او اكثر فذلك فلا يسيئ  
لان جناية العبد لا توجب عليه شيئا ويجب على المولى قيمة واحدة



ولو الواقع الفارسي فان قتل عبد عبد رجلين حرين لكل منهما ولان  
فعلى احدولي كالفها دفع السيد نصفه الى الحرين الذين لم يعفو بغيره  
بدية كاملة لانه بذلك العفو سقط القود وانقلب ما له وهوديتان  
وقد سقط دية نصيب العاوين وبقي دية نصيب الساكنين او يدفع  
نصفه لهما فان قتل العبد احدهما عمدا والاخر خطأ وعفى احدولي  
العهد في بدية لولي الخطا ونصفها لاحدولي العهد الذي لم يعف  
او دفع اليها وقسم اثلاثا عولا عنده وارباعا مازعة عندها فان قتل  
عبداهما قريهما وعفى احدهما بطل كله وقالا يدفع الذي عفا نصف  
نصيبه الاخر او يفديه بربع الدية وقيل محرم مع الامام وجهه  
انه انقلب بالعفو مال المولى لا يستوجب على عبده دين فلا تخلفه  
الورثة فيه **فصل** في الجناية على العبد دية العبد قيمته  
فان بلغت هي دية الحر وبلغت قيمة الامه الحرة نقص من كل من  
دية عبدوا مئة عشرة دراهم اظهارا لا خطا ط رتبة التوقيع عن الحر  
وتعيين العشرة باثنا عشر مسعودا يعني الله عنه وعنه من الامة  
خمسمة ويكون خ على العاقلة في ثلاث سنين خلافا لابي يوسف وفي  
الغصب تجب لقيمة بالغة ما بلغت بالاجماع وما قدر من دية الحر  
قدر من قيمته وخرج في يده نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح  
وقيل لا يزاد على خمسة الاف الا خمسة وجزم به في الملتقى وتجوز حكومة  
عدي في خمسة في الصحيح وقيل كل قيمته قطع بدية في زه سيد  
فسري فمات منه وله العبد ورثة غيره غير المولى لا يقتصر لا تشابه  
من له الحق ولا يكن له غير المولى اقتصر منه خلافا لما قاله العبد احدكما  
حرف سجا فبين المولى العتق في احدهما بعد السخ فارسلها للسيد لان  
البيان كالانشاء ولو قتل افدية حروقة عبد لوالقاتل واخذ معا او على  
وقيمتها سوا وان قتل كلا واحد معا وعلى المتعاقب ولم يدرك الاول  
فقيمة العبد بن زيلعي فقارجل عيني عبد خير مولا ان سارفع مولا

عبد المفقول المفاقي واخذ منه قيمته كاملة او امسكه ولا ياخذ منه النقصا  
وقال له اخذ النقصان وقال لسيافعي ضمنه القيمة وامسك الجنة العيا  
ولو جني مدبر او ام ولد ضمن السيد من القيمة ومن الارش لقيام  
قيمتها مقامها فان دفع القيمة بقضا جني المدبر او ام الولد جناية  
اخرى يشترك الثاني الاول ليس فيه جنابات كلها الا القيمة الواحدة  
والاشي على المولى لانه مجبور على الدفع ولو دفع القيمة لولي الاول  
بغير قضا اتبع السيد بحصته من القيمة ورجع بها على الاول  
او اتبع ولي الجناية الا في قول الاشبي على المولى وان اعتق المولى  
المدبر وقد جني جنابات لم يلزمه اي المولى الا قيمة واحدة علم بالجنا  
قبل العتق ولا لان حق المولى لم يتعلق بالعبد فلم يكن مفقوتا  
بالاعتاق واما الولد كالمدر فيما سرق المدبر واما الولد بجناية توجب  
المال لم يحجز قراره لانه اقرار على المولى بخلاف ما اذا اقر بالقتل  
عدا فانه يصح اقراره على نفسه فيقتل به ولو جني المدبر خطافات  
لم تسقط قيمته عن مولا ولو قتل المدبر مولا خطا سعي في قيمته  
ولو عدا قتله الوارث او استسعا قيمته ثم قتل در **فصل**  
في غصب لقن وغيره قطع يد عبده فغصبه رجل وسري فمات  
منه ضمن الغاصب قيمته اقطع وان قطع يده وهو في يد غاصب  
منه بري الغاصب لصيرورته متلفا فيصير مستردا غصب عبد مجبور مثله فمات  
في يده ضمن لان المجبور مواخذ بافعاله لا باقواله الا بعد عتقه مدبر  
جني عند غاصبه فردد ثم جني عند سيده اخرى ضمن السيد قيمته  
لها نصفين ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب ودفعه اي دفع  
المولى نصف قيمته الى ولي الجناية الاول لان حقه لم يجب والا لزمهم  
قام ثم رجع المولى به على الغاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند  
الغاصب بعكسه بان جني عند مولا ثم عند غاصبه لا يرجع المولى  
على الغاصب به ثانيا لان الجناية الاولى كانت في يد مالكه والقز في



الفصل من كالمدرغ غيران المولى يدفع العبد نفسه هنا وئمة  
اي في المدرغ القيمة كما مر يدبر جني عند غاصبه فزده فغصب ثانيا  
فجنى عنده كان على سيده قيمته لهما ورجع بقيمته على الغاصب  
لكونها عنده ودفع المولى نصفها اي القيمة الماخوذة ثانيا  
الى ولي الجناية الاول ورجع المولى بذلك النصف على الغاصب قام  
الولد في كلها كما دبر غصب رجل صبيا حرا لا يعبر عن نفسه  
والمراد بغصبه الذهاب به بلا اذن وليه فمات هذا الحر في يده  
فجاءه او بجي لم يضمن وان مات بصاعقه او نرس حية فذبحه على  
عاقلة الغاصب ستحسانا لتسببه بنقله لمكان الصواعق  
او الحيات حتى لو نقله لموضع يغلب فيه الحيوان الامراض ضمن  
فتجب لدية على العاقلة لكونه قتلا سببا هداية وغيرها  
قلت بقي لو نقل الحر الكبير لهذه الاماكن تعديا از مقيد  
ولم يمكن التحرز عنه ضمن وان لم يمنع من حفظ نفسه لانه  
بتقصير محكم صغير كبير مقيد عناية ولو غصب صبيا فغاب  
عن يده حبس الغاصب حتى يحجبه او يعلم موته خائنة كالمو  
خدع امرأة رجل حتى وقعت لفقة بينهما فانه يحبس حتى  
يردها او يموت خلاصه امر ختانا لختن صبيا ففعل الختان  
ذلك فقطع حشفته ومات الصبي من ذلك فعلى عاقلة الختان  
نصف دية وان لم تمت فعلى قتلته كلها وقد تقدمت في  
باب ضمان الاجير وفي معايات لو هبانية نظم  
ومن الذي ان مات مجنونا فاعلى اذا مات بالموت يسطر  
كن حمل صبيا على رابة وقال مسئلا في فسق الصبي ولم يكن  
منه تسبب فمات كان على عاقلة من حمله دية اي دية الصبي  
كان الصبي من يركب مثله او لا يركب وتما في الخائنة  
كصبي ودرع عبدا فقتله اي قتل الصبي العبد المورع ضمن

عاقلة الصبي قيمته فان اودع طعاما بلا اذن وليه وليس بلا اذن  
وليده وليس ما ذرنا في التجارة فاكله لم يضمن لانه سلطه عليه وقال ابو  
يوسف والسافعي يضمن وكذا لو اودع عبدا محجورا ما لا فاستهلكه ضمنه  
بعد عتقه وعند ابي يوسف والسافعي في الحال وكذا الخلاف لو اعيروا او  
اقرضا ولو كان باذن او ما ذرنا ضمن بالاجماع كما لو استهلك الصبي  
مال الغير بلا اذنية ضمنه للحال قلت وهذا كله لو الصبي  
عاقلا ولا فلا يضمن بالاجماع وتما في العناية والسر بنال لدية عن  
السببي ومسكين على خلاف ما في الملتقى والهداية والزبلي فيلحفظ  
**باب القسامة** هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا  
وسمى اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعلة مخصوص على شخص  
مخصوص على وجه مخصوص سيجي بيانه ميت حر ولو ذمنا او مجنونا  
سربا لدية به جرح او اثر ضرب او خرق وخروج دم من اذنه او  
عينه وجلية محجلة او وجد بدنه او اثر من اي جانب كان او نصفه  
مع راسه والنصر وان ورد في البدن لكن لا اكثر حاكم الكل حتى لو وجد  
اقل من نصفه ولو مع راسه لا لئلا يوزي لتكرار القسامة في قتل  
واحد وهو غير مشروع ولم يعلم قاتله اذ لو كان هو الخصم وسقط القسا  
مته وادعى عليه القتل على اهلها اي المحلة كلهم وادعى على بعضهم حلف  
ضمنون رجالا منهم يختارهم المولى بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا  
يان يحلف كل منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا لا يحلف المولى  
وقال السافعي ان كان ثمة لو استخلف الاولياء خمسين يمينا  
ان اهل المحلة قتلوه ثم يقضي بالدية ثم يقضي بالدية على المدعي عليه  
وقضي مالك بالقول لو ادعوى بالعد ثم قضى على اهلها بالدية  
لا مطلقا بل ان وقعت ادعوى بقتل عدوان وقعت المدعوى  
بخطا فعلى اي فيقضي بالدية على عواقلم كما في نسخ معن بالذخيرة  
والخائنة ونقل ابن الكمال عن المسبوط ان في ظاهر الرواية القسامة



على اهل المحلة والديار على عواقبهم اي في ثلاث سنين وكذا قيمة الفتن  
تؤخذ في ثلاث سنين شرب الكثرة وان لم يتم العدد كسر الخلف عليهم  
ليتم خمسين يمينا وان تم العدد وارا را لولي تكراره ومن نكل منهم  
حبس حتى يحلف على المذكور هنا هذا في دعوى لقتل العمد ما في الخطا  
فيقضي على عاقبتهم ولا يحبسون ابن كمال معزيا بالخيانة ولو اقر  
على نفسه او عبده قبل اقراره ولو على غيره فصدقه الولي سقط التخلية  
عن اهل المحلة ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة  
ولا دية في ميت لا اثر به لانه ليس بقتيل لان القتل عرفا هو فوات  
الحياة بسبب مباشر الحية لانه مات حتف انفه والعزامة تتبع  
فعل العبد او بسبب من من فمه وانفه ودينه او ذكره لان الدم يخرج  
منها عادة بالافعل احد بخلاف الاذن والعين او نصف من اى ولا قسامة  
في نصف ميت شق طولا او اقل منه اى من نصفه ولو بعد الرأس  
لما مر او على رقبته اى الميت حية ملتوية لان الظاهر انه مات بها  
بنازية وما تم خلقه ككبر اى وجد سقط تام الخلق به اثر الضرب وجبت  
القسامة والدية وفي الظاهر يتم ما يخالفه فان ادعى الولي على احد من  
غيرهم كان ابرامه لاهل المحلة لانه في يده فصار كأنه في داره ولو  
اجتمع فيها سابقا وقايد وراكب لدية عليهم جميعا وان لم تكن ملكا  
لهم عملا بيدهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدار وقيل  
لا يجب على السابق الا اذا كان يسوقها مختفيا وبه جزم في الجوه  
وان لم يكن معها احد فالدية والقسامة على اهل المحلة التي فيها  
القتيل على الدابة وان مرت دابة عليها قتل بين قريتين او قبيلتين  
فعلى قرية الماروي لانه عليه الصلاة والسلام امر في قتيلا وحدين  
قريتين بان يذرع فوجد الى احدهما اقرب بسبب فتضى عليهم بالقسامة  
ولو استويا فعليهما وقيل الدابة اتفاقا في قهستان بسبب طاعتها  
الصوت منهم هالذا عبارة الزيلعي وعبارة الدرر وغيرها منه

قوله في الدابة وان مرت دابة عليها قتل بين قريتين او قبيلتين  
فعلى قرية الماروي لانه عليه الصلاة والسلام امر في قتيلا وحدين  
قريتين بان يذرع فوجد الى احدهما اقرب بسبب فتضى عليهم بالقسامة  
ولو استويا فعليهما وقيل الدابة اتفاقا في قهستان بسبب طاعتها  
الصوت منهم هالذا عبارة الزيلعي وعبارة الدرر وغيرها منه

وعبارة البرجندي نقلا عن الكافي لا يسمعون صوته ثم ح يحقه الفوت  
فينسبون الى التقصير في النصرة والا بان كان في موضع لا يسمع منه الصوت  
لا تلزمهم نصرة ولا ينسبون الى التقصير فلا يجعلون قاتلين تقديرا  
ويراعى حال المكان الذي وجد فيه القتل فان ملوكا تجب القسامة  
على الملاك والدية على عاقبتهم وكذا لو موقوف على ارباب معلومين لان  
العبرة للملك والولاية كما افادته المص مستند القولو الحجة والبرازية  
قلت وسيجي التصريح في المتن تبعا للدرر وغيرها وح فلا  
عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك لاحد ولا يد ولا فعل ذي  
الملك واليد والمراد بالولاية واليد الخصوص ولو جماعة يحصون قلو  
لعامة المسلمين فلا قسامة ولا دية على احد بدايع لكن سيجي وجوبها في بيت  
المال غنامل والمراد باليد ايضا اليد المحقة وما الاراضى التي لها مالك  
اخذها والظلماء فيبغي ان يكون القتل فيها هدر لانه ليس على الغاصب  
دية قهستان عن الكرماني فليحروا ان مباحا لكنه في ايدي المسلمين  
تجب لدية في بيت المال لما ذكرنا انما اذا كان بحال يسمع منه الصوت  
يجب عليه الفوت كذا في القولو الحجة وفيها ولو وجد قتل في ارض رجل  
الى جانب قرية ليس صاحب الارض منها اى من اهل القرية في عليه على  
رب الارض لا على اهلها اى القرية لان العبرة للملك والولاية انتهى  
قلت فهذا صريح في ان القرب انما يعتبر اذا وجد في ارض مباحة  
لا مملوكة ولا موقوفة لان تدبيره لا ربا به وسيجي متناقضه وان  
وجد في دار انسان فعليه القسامة ولو عاقلته حضورا دخولا في  
القسامة ايضا خلافا لابي يوسف ملثقي والدية على عاقلته ان  
ثبت انها بالحق كما سيجي وكان له عاقلة ولا فعله وهي اى  
الدية والقسامة على اهل الخطه الذين خط لهم الامام او الفخ  
ولو بقي منهم واحد دون السكان والمستترين وقال ابو يوسف  
كلهم مشتركون فان باع كلهم فعلى المستترين بالاجماع وان وجد



في دارين قوم لبعض كثر في على عدد الروس كالسفحة وان  
بيعت ولم تقبض حتى وجد فيها قتيلا فعلى عاقلة البائع وفي البيع  
بخيار على عاقلة ذي اليد خلافا لها ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود  
بها اي لدار الذي فيها قتل لذي اليد ولو هو القاتل كما سيجي ولا يفي  
مجرى اليد حتى لو كان به لمد عاقلة ولا نفسه درر معلا بانه  
لا يمكن الاجاب على الورثة لكن فيه بحيث لا تقدر ان الدية للمقتول  
حتى يقضى منها ربه وان يبق للورثة شيء ثم الورثة خلفونه  
فيكون الاجاب على الورثة الميت لا للورثة كذا قيل قلت  
وقد يقال لما كان هو نفسه لا يدي فغيره بالاولى لقوة الشهادة فتال  
وان وجد في الفلك القسامة والدية درر على من فيها من الركا  
والملاحين اتفاقا لانه في ايدهم كالدابة وكذا العجلة حكمها الفلك  
وفي مسجد محلة وسارعهما الخاص باهلها كما افاده ابن الكمال مستندا  
للبدايع وقد حققه من اخبره المصري على اهلها وسوق مملوك  
على الملاك وعندنا بي يوسف على السكان ملتقى وفي غير اي غير المملوك  
والسارح الاعظم هو النافذ والسجن والتجامع وكل مكان يكون  
التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا الجماعة يخصوصون  
لا قسامة ولا دية ابن كمال وانما الدية على بيت المال لان العزم  
بالغنم ثم انما تجب لدية فيما ذكر على بيت المال اذا كان نائبا اي  
بعيدا عن المحلات ولا يكن نائبا بل قريبا منها فعلى قري المحلات  
اليه الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فتكون القسا  
والدية على اهل المحلة وكذلك في السوق النائي اذا كان من يسكنها في  
الليالي وكان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه  
يلزم صيانته ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب  
التقصير كما في العناية مقصرا بالنهاية قلت وفيه افتي المرحوم  
ابو السعود مفتي الروم واعتمده المص و ان خلا عنه المتون لانه

٤٤٨  
مصرح به في غالب لقاوي والشرح فليحفظ في هذا لو وجد  
في بركة او وسط الفلاة اذا كان يهربه الماء لا محتسبا كما سيجي  
ان لا يد لاحد وقيل اذا كان موضع انبعاث مائه في دار الاسلام  
تجب لدية في بيت المال لانه في ايدي المسلمين ابن كمال وفيه من صغير  
هو ما يستحق به السفحة على هله لا اختصاصهم به ولو كانت  
البرية مملوكة او وقفا لاحد كما مر وسيجي وكانت قريبة من  
القرية او لاهية او الفسطاط بحيث يسمع منه الصوت تجب على  
المالك او ذي اليد وعلى اهل القرية او اقرب الاخوية زيلعي ولو  
محتسبا بالسط او بالجنينة او مربوطا او ملقى على السط فعلى اقرب  
المواقع اليه من القرى والامصار اذ في الخائفة واقره المص اذا كان يصل  
صوت اهل الارض والقرى اليه والا كما مر وان التقى قوم بالسيف  
فاجلوا اي تفرقوا عن قتل فعلى اهل المحلة لان حفظها عليهم الا ان  
يدعي المولى على اولئك او على بعض معين منهم فلم يكن على اهل المحلة شيء  
حتى يبرهن لان ثجرة الدعوى لا تثبت الحق وبري اهل المحلة لان  
قوله حجة عليه ومستحلف على صيغة اسم المفعول قال قتله زيد  
حلف بالله ما قتلت ولا عرفت له قاتلا غير زيد ولا يقبل قوله في حق  
من يزعم انه قتله وبطلان شهادة اهل المحلة بقتل غيرهم خلافا لهما  
او بقتل واحد منهم بعينه للهمة ومن جرح في صي فنقل منه فبقى  
فراش حتى مات فالدية والقسامة على ذلك الحي خلافا لابي يوسف فلو  
معه جرح به رفق فحمله اخر لاله فذلك مدة فمات لم يضمن الحامل عند  
ابي يوسف وفي قياس قول ابي حنيفة يضمن وفي رجلين بل انما وجد  
احدهما قتيلا ضمن الاخر لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه رشم  
عند ابي يوسف خلافا لحمد وفي قتل قرية لامرأة كثر الحلف عليها  
وتدعي عاقلة لها وعندنا بي يوسف القسامة على العاقلة ايضا قال  
المشايرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسألة



كذافي الملق وهو الأصح ذكره الزيلعي وان وجد قتل في دار نفسه  
فالدية على عاقلة ورثته عند أبي خنيفة وعندهما وزفر لا شيء فيه  
أي في القتل المذكور وبه يفتي كذا ذكره من لا خسر وتبعنا لما رجحه  
صدر الشريعة وتبعهما المصنف والفهم ابن الكمال فقال لهما  
ان الدار في يده حين وجد المجرح فيجعل كانه قتل نفسه فيكون  
هدرا وله ان القسامة انما تجب بظهور القتل وحال ظهور  
الدار لو رثته فديته على عاقلة لا يقال العاقلة انما يتحلون  
ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الانجاب على الورثة للورثة لان  
الانجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى يقضي منه ديونه وتنفذ وصاياه  
ثم يحلف الوارث فيه وهو نظير لصبي والمعتوه ان قتل ابا يجب  
الدية على عاقلة وتكون ميراثا فتنبه ولو وجد في ارض موقوفة او دار  
كذلك تعني موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية على  
اربابها لان تدبير اليهم وان كانت الارض والدار موقوفة على المسجد  
فهو كما لو وجد فيه اي في المسجد زيلعي ودرر وسراجية وغيرها  
وقد قدمناه قلت والتقريب يكون الارباب للموقوف عليهم معلوم  
ليخرج غير المعلومين كما لو كان وقف على الفقراء والمساكين فان الظاهر  
ان الدية تكون في بيت المال لانه يكون من جملة ما اعد لمصالح المسلمين  
فان شبه الجامع قاله المصنف بحثا ولو وجد في معسكر في فلاة غير محمية  
مملوكة ففي الخيمة والفسطاط على من يسكنها في خارجها اي الخيمة  
والفسطاط ان كانوا اي ساكنوا خارجها قبايل فعلى قبيلة وجد  
القتل فيها ولو بين القبيلتين كان حكمه كما بين القريتين ولو  
نزلوا جملة مختلفين فعلى كل العسكر ولو كانوا قد قاتلوا عدا ولا  
قسامة ولا دية ملق وتكون الارض التي تزل فيها العسكر مملوكة  
فعلى المالك بالاجماع لانهم سكان ولا يراحمون المالك في القسامة  
والدية درر لكن في الملتقى خلافا لابي يوسف فتنبه وفيها لو وجد

في قرية لا يتام لم يكن على لا يتام قسامة وهي على قتلهم كمنهم ليسوا سوا  
بن اهل اليمن ولو كان عليهم مدرر فعليه لانه من اهل اليمن ولو لم يجبه  
شروع لو وجد في دار صبي فعلى قتلها ولو في دار ذمي حلف خمسين  
ويدي من ماله ولو قاتلوا فعلى العاقلة ولو من رجل في محلة فاصابه سهم  
او حجر ولم يدر من اين ومات منه فعلى اهل المحلة القسامة والدية مدرجيه  
وفي الخائنة وجد بهيمة او دابة مقتولة فلا شيء فيها وان وجد مكاتب  
او مدبر او ام ولد قتل في محلة فالقسامة والقيمة على عاقلة في ثلاث  
سين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فله الا مدبونا فقيمة على مولاه  
لغير ماله حاله وان مكاتبها فقيمة على مولاه موجهة ولو وجد المولى قتيلا  
في دار مازونه مدبونا او لا فعلى قلة المولى ولو وجد المجر قتيلا في دار ابيه  
او امه او المراف في دار زوجها فالقسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من  
الميراث **كتاب المعاقلة** هي جمع معقلة بفتح فسكون فضم  
وهي لدية وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء ان تسفك اي تسكن من  
العقل لانه يمنع القبايل والعاقلة على الدوان وهم العسكر وعند الشافعي  
اهل العسيرة وهم العصابات لمن هو منهم فوجب عليهم كل دية وجبت  
بنفس القتل خرج ما انقلب لا يصلح او يشبهه كقتل الاب بنه عمدا  
فديته في ماله كما مري في الجنايات فتؤخذ من عطاياهم او من ارزاقهم  
والفرق بين العطية والرزق ان الرزق ما يفرض في بيت المال بقدر  
الحاجة والكفاية مستأجرة او مياومة والعطايا يفرض كل سنة  
لا بقدر الحاجة بل لصبر وعناية في امر الدين في ثلاث سنين من وقت  
الغضا وكذا ما يجب في مال القاتل عمدا بان قتل الاب بنه يؤخذ في  
ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي يجب لا فان خرجت عطايا  
في اكثر من ثلاث سنين او اقل تؤخذ منه لحصول المقصود وان لم يكن  
قاتل من اهل الدوان فعاقلة قبيلة واقارب وكل من يتناصر  
له يوجب تنوير البصائر وتقسيم الدية عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل



سنة الادبهم ودرهم وثلاث ولم تزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث  
سنين على اربعة على الاصح ثم السنين بمعنى العطايا قهستاناني  
فلحفظ فان تسع القبيلة لذلك منهم اياهم قربا لقبائل نسبها على  
ترتيب لعصبات والقاتل عندنا كاحدهم ولو القاتل امرأة او صبيا او  
مجنونا فيسأركم على الصحيح زيلعي وعاقلة المعتق قبيلة سيده ويعقل  
ويعقل عن مولى المولات مولاة وقبيلة مولاة واعلم انه لا تعقل عاقلة  
حناية عبد ولا عمدا وان سقط قود بهيمة او قتله ابنه عمدا كما مر  
ولا ما لزم بصلح واعتراف ولا ما دون نصف عشر الدية لقوله عليه  
الصلاة والسلام لا تعقل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا  
ولا ما دون ارش الموضحة بل الجاني الا ان يصدق في اقراره او تقوى  
حجة وانما قبلت البيعة هنا مع الاقرار مع انها لا تعتبر معه لانها  
تثبت ليس ببات باقرار المدعي عليه وهو الوجوب على العاقلة  
ولو تصادق القاتل بوليائه للقتول على ان قاضي بلد كذا قضى بالدية  
على عاقلة بالبيعة وكذاها العاقلة فلا شيء عليها اي على العاقلة  
لان تصادقها ليس بحجة عليهم ولا عليه في مال الاخصه لان تصادقها  
حجة في حقها زيلعي واعلم ان الخصم في ذلك هو الجاني لان الحق عليه  
ولو كان صبيانا لخصم ابوه خانية قلت يوخذ من قوله الخصم  
هو الجاني لا العاقلة جواب حادثة الفتوى وهي ان صبيانا  
عين صبيته فانت فارادولها تخلفا لعاقلة على نفى الصبي  
والجواب انه لا تخلف لان ذلك فرع حصة الدعوى وهي متوخة  
على العاقلة وبقي هنا شيء وهو ان العاقلة لو اقرت بفعل الجاني  
هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقضى عليهم بالدية امر لا فان  
قلت نعم ينبغي ان يجزي الخلف في حقهم لظهور قايده قاله  
المصنف في جريه وان جنى جريه على نفسه عيبا خطا فهو على عاقلة  
يعني اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل طراف العبد وقال الشافعي

لا تتحمل النفس ايضا ولا يدخل صبي وامرأة في العاقلة اذ الم  
يتناصروا يعني لو القاتل غيرهم والا فيدخلون على الصحيح كما مر  
ولا يعقل كافر عن مسلم ولا بعكسه لعدم التناصر وكفار  
تعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان الكفر كله ملته  
واحدة يعني ان تناصروا والا فقي ماله في ثلاث سنين كالمسلم  
كما بسطته في المحتبي واذا لم يكن للقاتل عاقلة كلقيط وحزبي سلم  
فالدية في بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى درر وبنازيه  
وجعل الزيلعي رواية وجوبها في ماله رواية ساذرة قلت وظاهرها في  
المحتبي عن خوارزمي من ان تناصروهم قد انعدم وبيت المال قد انهم  
يرجع وجوبها في ماله فيموري في كل سنة ثلاثة دراهم واربعة  
كما نقله في المحتبي عن الناطقي قال وهذا حسن لا بد من حفظه  
واقربه المصنف فليحفظ فقد وقع في كثير من المواضع انها في ثلاث سنين  
فانهم وهذا اذا كان القاتل مسلما فلو زميما ففي ماله اجماعا بنازية  
ومن له وارث معروف مطلقا ولو بعيدا او محرما بوقا وكفر لا يعقل  
بيت المال وهو الصحيح كما بسطته في الخانية ولا عاقلة للمحم وبجزم  
في الدرر قال المصنف لعدم تناصروهم وقيل لهم عواقل لانهم تناصروا  
كالاساكفة والصيادين والصرايين والسرايين فاكل محلة القاتل  
وصنعتة عاقلة وكذلك طلبية العلم قلت وبه افتي الحلواني  
وغيره خانية زار في المحتبي والحاصل ان التناصر اصل في هذا  
الباب ومعنى التناصر انه اذا حزبه امر قاموا معه في كفائته وتماه  
فيه وفي تنوير البصائر معزيا بالمحافظية والحق ان التناصر فيهم  
بالجوف فهم عاقلة الخ فيلحفظ واقربه القهستاني لكن حرر شيخه  
شيخنا الحلواني ان التناصر مشتق لان لغلبة الحسد والبغض  
ومني كل واحد المكروه لصاحبه فتنبه قلت وحسب قبيلة  
ولا تناصر فالدية في ماله او بيت المال والله اعلم



**كتاب الوصايا** يعبر الوصية والايضا يقال الوصي الفلان  
اي جعله وصيا والاسم منه الوصاية وسيجي في باب مستقل  
واوصي فلان بمعنى ملكه بطريق الوصية فتح هي تملك مضاف  
الى ما بعد الموت عينا كان او دينا قلت يعني بطريق  
التبرع ليخرج نحو الاقرار بالدين فانه نافذ من كل المال كما سيجي  
ولا ينافيه وجوبها لحقه تعالى فتامله وهي على ما في المجتبى اربعة  
اقسام واجبة بالزكاة والكفارات وفدية الصيام والصلاة  
التي فرط فيها ومباحة لغني ومكروهة لاهل فسوق والافسحة  
ولا تحب للوالدين والاقربين لان اية البقرة منسوخة بآية  
النسائين ما هو سبب التبرعات وشرايطها كون الموصي هلال التملك  
فلم تجز من صغير ومجنون ومكاتب الا اذا اضاف لعقده كما سيجي  
وعدم استغراقه بالدين لتقدم على الوصية كما سيجي وعدم  
استغراقه بالدين وكون الموصي له حيا وقتها تحقيقا او تقدير  
ليشمل الحمل الموصي له فافهمه فانه فيه يسقط اثر الدلالة  
وكونه غير وارث وقت الموت ولا قاتل وهل يشترط كونه معلوما  
قلت نعم كما ذكره ابن سلطان وغيره في الباب الا في وكون  
الموصي به قابلا للتمليك بعدم موت الموصي بعقد من العقود  
مالا او نفعا موجودا للحال امر معدوما وان يكون بمقدار  
الثالث وركنها قوله اوصيت لفلان وما يجري مجراه من اللفظ  
المستعملة فيها وفي البدايع ركنها الاحجاب والقبول وقال زفر الجاني  
فقط قلت والمراد بالقبول ما يعبر الصريح والدلالة بان يموت  
الموصي له بعدم موت الموصي بالقبول كما سيجي وحملها كون الموصي  
به ملكا جديدا للموصي له كما في الهبة فيلزمه استبرار الجارية بها ونحو  
بالثالث للمجنون عند عدم المانع وان لم يجز الوارث ذلك  
لا الزيادة عليه الا ان يجز وركنه بعدا جازتهم حال حيوته

مؤيد لا يقبل

املا بلا بعد وفاته وهو كيار يعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت  
الموت لا وقت الوصية على عكس اقرار المريض للوارث ونذبت باقل  
منه ولو عند غي ورثته او استغناهم بخصته كتركها اي كيا  
نذب تركها بالا احدهما اي غنا واستغنا لانه ح صلة وصدقة فتوزع  
عن الدين لتقدم حق العبد وصحت لالحال عند عدم ورثته ولو  
حكما كاستنا من لعدم المزاحم ولم يملكه بثلث ماله اتفاقا وتكون  
رضية بالعنق فان خرج من الثلث فيها والاسعي ببقية قيمته  
وان فضل من الثلث شيء فهو له او يدنا ينراود راءهم رسالة له  
تصح في الاصح كما لا تصح بعين من اعيان ماله له وصحت لمكاتب  
نفسه او لمكاتبه او لام ولله استغنا لانه لم يملكه بثلث وارثه وصحت  
للحمل وبه كقوله اوصيت بحمل جاريتي او دابتي لفلان ثم انما تصح  
ان ولد الحمل لاقل من ستة اشهر لتوزع للحامل حيا ولو ميتا وهي  
معدومة حين الوصية فلاقل من سنتين بدليل ثبوت نسبة اختيار  
وجوهه ولا فرق بين الارضي وغيره من الحيوانات فلو اوصي لمائة  
بطن دابة فلان لينفق عليه مدة الحمل الارضي ستة والفضل  
احد عشر سنة وللابل والخيل والحمار سنة وللبقرة تسعة اشهر  
وللساة خمسة اشهر وللسنور شهران وللكلب ربعون وللطير  
احد وعشرون يوما فتساي معز باللاستيفاء من وقتها اي وقت  
الوصية وعليه للتون وفي النهاية من وقت موت الموصي وفي الكافي  
ما يفيد انه من الاول ان كان له ومن الثاني ان كان به زاده في الكفر  
ولا تصح الهبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية عليه ليقبض عنه بلعي غيره  
فلو صالح ابو الحمل عنه بما اوصي له لم يجز لانه لا ولاية للاب على الجنين  
ولو الحية قلت وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي انه ليس  
للموصي ولو مختارا بالتصرف فيها وقف للحمل بل قالوا الحمل لا يلي ولا  
يولي عليه وصحت بالامة لاعلمها لما تقر بان كل ما صح افرادة بالعقد

لا حد



صح استثنائه منه وما لا فاله ومن المسلم للذي وبالعكس لا حرج في دارة  
قيده لانه المستامن كالذي كما افاده المتأخرات قلت وبه  
صرح الحداري والزليعي وغيرهما وسيجي متنا في وصايا الذي ولا  
لوارثه وقائله مباشرة لا تسببا كما مر الا باجازه ورثته لقوله عليه السلام  
والسلام لا وصية لوارث الا ان يحجزها الورثة يعني عند وجود وارث  
اخر كما يفيد اخرا الحديث وسنحقيقه وهم كبا عرقا فلم يحجز اجازة  
صغيرة ومجنون واجازة المريض كابتدا وصيته ولو اجاز البعض ورث  
البعض ورث البعض جائز على المحجز بقدر حصته او يكون القاتل نصيبا  
او مجنونا فتجوز بلا اجازة لانها ليسا اهلا للعقوبة او لم يكن وارثا  
سواه كما في الخائنة اي سوي الموصي له القاتل والوارث حتى لو وصي  
لزوجه او هي له ولم يكن ثمة وارثا خر تصح الوصية ابن كمال زاد في  
المحبية فلو وصت لزوجها بالنصف كان له الكل قلت وانها  
قد قبل الزوجين لان غيرها لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل برد  
او رحم وقد قلناه في الاقرار بمنزلة لالة وفي الفتاوى والنفاز  
او وصي لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا امراته فان تجز فلها  
السدس والباقي للموصي له لان له الثلث بلا اجازة فبقي الثلثان  
فلها ربعها وهو سدس الكل ولو كان مكانها زوج فان لم تجز فلله  
الثلث والباقي للموصي له ولا من صبي غيرهم اصلا ولو في وجوه  
الخير خلافا للشافعي وكذا لا تصح من مملوك في تجهيزه وامر  
دفنه فتجوز استحسانا وعليه تحمل اجازة عمر رضي الله عنه لو وصي  
بافع يعني المراهق وان وصية مات بعد الادراك واضافها  
اليه كان ادركت فتلحق لفلان لم تجز لقصور ولايته فلا يملكه  
تجهيزا وتعلقا كما في الطلاق بخلاف العبد كما افاده بقوله ولا  
من عبد ومكاتب وان ترك المكاتب وفاء وقبل عندها تصح  
في صورة ترك الوفاء دمر الا اذا اضافها كل منهما بعبارة الدرر

اضافها الى العتق فتصح لزوال المانع وهو حق المولى ولا من معتقل  
اللسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى صار له اشارة فهو  
فهو كآخرس وقدر الامتداد سنة وقيل ان امتدت لموته اجاز  
اقراره بالاشهاد عليه وكان اخرس قالوا وعليه الفتوى دمره وحي  
في مسائل شتى وانما يصح قبولها بعد موته لان اوان ثبوت  
حكمها بعد الموت فبطل قبولها وردها قبله وانما تملك بالقبول الا  
اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو اي المال الموصي به لورثته  
بلا قبول استحسانا لعدم من يلي عليه ليقبل عنه كما مر وله اي  
الموصي الرجوع عنها بقول صريح او فعل يقطع حق المالك عن المخصون  
بان ينزل اسمه واعظم ما فعه كما عرف في الغصب وفعل يزيد في  
الموصي به ما يمنع تسليمه الابه كالتسويق الموصي به بيمين والبناء  
في الدار الموصي بها بخلاف تجصيصها وهدم بنائها لانه لا يمنع تصرف  
في التابع وتصرف عطف على بقول صريح وعطف بن كمال عليه تبع الدار  
وعليه وهو اصل الثالث في كون فعله يفيد رجوعه عنها كما يفيد من الدار  
فتدبر ينزل ملكه فانه رجوعه عما رث ملكه ثانيا ام لا كالبيع والهبة  
وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تميزه لا يكون راجعا لفعل ثوب  
او وصي به لانه تصرف في النفع واعلم ان البعير بعد موت الموصي لا يضر  
اصلا ولا يحجز دمه وركن وقاية وفي الجمع به يفتي ومسلم في العين  
ثم نقل عن ابيون ان الفتوى علم انه رجوع وفي السراجية وعلم الفتوى  
واقره المص وكذا لا يكون راجعا بقوله كل وصية او وصيت بها محرام  
اوربا او اخرتها بخلاف قوله تركتها بخلاف قوله كل وصية او وصيتها  
فهو باطل او الذي وصيت به لزيد فهو لعمره واولاد ان وارثي فكل  
ذلك رجوع عن الاول وتكون لوارثه بالاجازة كما مر ولو كان فلان  
الاخر ميتا وقتها فالاولي من الوصيتين بحالها بطان الثانية  
ولو حيا وقتها فمات قبل الموصي بطلت الاولى بالرجوع والثانية



بالموت واليه تبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها بعدها اي بعد الرتبة  
والوصية لما تقدر ان يتركها لغيره يعتبر كجواز الوصية كون الموصي له وارثا او غير  
وارث وقت الموت لا وقت الوصية بخلاف الاقرار لانه يعتبر كون المقصود  
له وارثا او غير وارث يوم الاقرار فلو اقر لها فنكحها فمات جاز وبطل  
اقراره ووصيته وهبته لابنه كافر او عبدا او مكاتباً ان اسلام واعتق  
بعد ذلك لقيام البسوة وقت الاقرار فيورث آتية الايثار وهبته مقعد  
ومفلوج واسئل ومسئول به علة السلة وهو قرح في الرية من كل ماله  
ان طالت مدته سنة ولم يخف موته منه ولم تطل وخيف موته من ثلثه  
لانها امراض مزمنة لا قاتلة قيل مرض الموت ان لا يخرج لحوائج نفسه  
وعليه اعتماد في التحديد بزازية والمختار انه ما كان الغالب منه الموت  
وان لم يكن صاحب قرارش قهستاني عن هبة الذخيرة واداء اجتماع  
الوصايا باقدم الفرض وان اخبره الموصي وان تساوت قوة قدم قدم  
اذا ضاقت الثلث عنها قال الربيعي كفارة قتل وظهار ومبين مقدم على  
الفطرة لوجوبها اجاء دون الاضحية وفي القهستاني عن الظهيرة  
عن الامام الطحاوي يبيد بكفارة قتل ثم يبين ثم ظهار ثم افطار  
ثم النذر ثم الاضحية وقدم العشرة على الخراج وفي البرجندي مذهب  
ابي حنيفة اخراجه النفل افضل من الصدقة اوصى بحج اى حجة  
الاسلام اجماعه ركبوا فلولم تبلغ النفقة من بلده فقال رجل اننا  
اجم عنه بهذا المال ما نسا لا يجزيه قهستاني معزياً بالتمتع من بلده  
ان كفى نفقته ذلك والام من حيث نكح وان مات حاج في طريقه وادى  
بالحج من بلده ركبوا وقالوا من حيث مات استحسن انا هداية ويحتمل  
وملتقى قلت ومفاده ان قوله قياس وعظيم المتون فكان القياس  
هنا هو المعتمد فافهم ان تبلغ نفقته ذلك والام من حيث تبلغ ومن  
لا وطن له من حيث مات اجاء اوصى بان يشتري بكل ماله  
عبد فيعتق عنه عن الموصي ولم تجز الورثة بطلت كذا اذا اوصى بان يشتري

عنه

له عبد بالف درهم وزاد الالف على الثلث وقال يشتري بكل الثلث  
في المسئلة من جميع مريض اوصى بوصايا ثم برك من مرضه ذلك حاش  
سنتين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يفلت من مرضه هذا فقد  
اوصيت بكذا كذا في الخاتمة اوصى بوصية ثم جن ان اطبق الحنون حتى  
بلغ ستة اشهر بطلت والا وكذا لو اوصى ثم اخذ الوساوس فصار  
معتوها حتى مات بطلت خاتمة اوصى بان يعار بتمه من فلان او  
بان يسقى عنه الماء شهرا في الموسر وسيل الله فهو باطل في قول ابي  
حنيفة خاتمة كذا لو اوصى بهذا التبن لدواب فلان فان الوصية  
باطلة ولو قال يعلف بها دواب فلان جاز ولو اوصى بان ينفق على  
فرس فلان كل شهر كذا وتبطل ببيعها ولو اوصى بسكنى داره لرجل  
ولا مال له سواها جاز وله سكنها ما دام حيا وليس للوارث بيعها  
وقال ابو يوسف له ذلك وله ان يقاسم الورثة ايضا ويفرز الثلث للوصية  
خاتمة ولو اوصى بقطنه لرجل ويحبه لآخر اوصى بحكم شاة معينة  
لرجل ويجلدها لآخر اوصى بخنطة في سنبلها لرجل وبالتبن لآخر  
جازت الوصية لهما وعلى الموصي لهما ان يدوس في سلع الشاة اوصى  
بثلث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق في عمارة بيت المقدس  
وفي سراجيه ويحرقه قالوا وهذا يفيد جواز النفقة من وقف المسجد  
على قناديله وسراجيه وان يشتري بذلك الزيت والنفط للقناديل  
في رمضان خاتمة وفي المجتبى اوصى بثلث ماله لبعبة جاز وضرر  
لفقر الكعبة لا غير وكذا المسجد والقدس وفي الوصية لفقر الكوفة  
جاز لغيرهم وفي الخاتمة اوصى بعبده لخدم المسجد ويؤذن فيه  
جاز ويكون كسبه لو ارث الموصي ولو اوصى بثلث ماله لعمال البر  
لا يصرف ثلثه لبناء السجى لان اصلاحه على السلطان اوصى بان  
يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة ايام فالوصية باطلة كما في  
الخاتمة عن ابي بكر البخلي وفيها من ابي جعفر اوصى باتخاذ الطعام



بعد موته ويطعمه لذين يحضرون التعزية حاز من الثلث وكل  
 لمن طال مقامه ومساقتة لمن يطل ولو فضل طعام ان كثيرا  
 يضمن والا لا انتهى قلت **وعمل المصداق الاول على طعام تجتمع له**  
 الناحيات بقيد ثلاثة ايام فتكون وصيته لمن قبضت والثاني  
 على ما كان لغرضه **فروغ** اوصى بان يصلي عليه فلان او يحمل  
 بعد موته الى بلد اخر او يكفن في ثوب كذا او يطحن قبره او يضرب على  
 قبره قبة او ين يقر عند قبره بشي معين فهي باطلة سار جيه  
 وسحقه اوصى بثلث ماله لله فهي باطلة وقال محمد تصرف  
 لوجوه البر قال وصيت لفلان بالف وهو عشر مائة لم يكن له الا  
 الالف وفي اوصيت له بجميع ما في هذا الكيس وهو الف فاذا فيه  
 الفان وذناير وجواهر فكله له ان خرج من الثلث مجتبي قال  
 لم يونه اذا مت فانت برئ من ديني عليك صحت وصيته  
 ولو قال ان مت لا ير للمخاطبة يدخل المجنون في الوصية كالمريض  
 وفي الوصية للعلماء يدخل العلماء المتكلمون في بلاد خوارزم دون  
 بلادنا ولو اوصى للعقلاء بصرف للعقلاء الزاهد من لا همهم  
 العقلاء في الحقيقة فتنبه واعلم ان الوصية في يد الموصي او ورثته  
 بمنزلة الورثة سراج **باب الوصية بثلث ماله**  
 اذا اوصى بثلث ماله لزيد ولاخر بثلث ماله ولم تجز لهما  
 نصيبين اتفاقا وان اوصى بثلث ماله لزيد ولاخر بسدس  
 ماله فالثلث بينهما الاثلاثا اتفاقا وان اوصى لاحدهما جميع  
 ماله ولاخر بثلث ماله ولم تجز الورثة ذلك فثلثه بينهما  
 نصفان لان الوصية بالكثر من الثلث زالم تجز تقع باطلة  
 فيجعل كانه اوصى لكل بالثلث فينصف وفقا لاربعا لان  
 الباطل ما زاد على الثلث فاضرب الكا في الثلثين يحصل  
 اربعة تجعل بثلث ماله ولا يضرب الموصي بالكثر من الثلث عند ابي حنيفة

الميراث بالضرب لمصطلح بين الحساب فعند سهام الوصية  
 اثنان فاضرب نصف كل في الثلث يكن سدسا فلكل سدس  
 سدس المال وعندهما اربعة اربعة كما قدمنا الا في ثلاث مسايل  
 وهي المحاباة والسعاية والدرهم لمصلحة اي المطلقة غير المقدرة  
 بثلث ونصف وكفوها ومن صور ذلك ان يوصي لرجل بالف درهم  
 مثلا او يجايبه في بيع بالف درهم او يوصي بعنق عبد قيمته الف درهم  
 وهي ثلث ماله ولاخر بثلث ماله ولم تجز الثلث بينهما الاثلاثا  
 اجماعا وبمثل نصيب بنده صحت له ابن او ابنة نصيب بنده الاول  
 ابن موجود وان لم يكن له ابن صحت عناية وجوهه زاد في شرح  
 التكملة وصار كما لو اوصى بنصيب بن لو كان انتهى وفي المجتبي  
 ولو اوصى بمثل نصيب بن لو كان فله النصف انتهى ونقل المص  
 عن السراج ما يخالفه فتنبه وله في الصورة الاولى ثلث اوصى  
 مع ابنه ونصف مع ابن واحد ان اجاز ومثلهم البنات والاصل  
 انه متى اوصى بمثل نصيب بعض الورثة زاد مثله على سهام الورثة  
 مجتبي وكجزواو سهم من ماله والبيان ان الورثة يقال  
 لهم اعطوه ما شئتم ثم التسوية بين الجز في السهم عرفنا واما اصل  
 اصل الرواية فبخلافه وان قال سدس ماله ثم قال ثلث ماله واجازوا  
 له ثلث اي حقه الثلث وان اجازت الورثة لدخول السدس في  
 الثلث مقدم ما كان او موخر اخذ بالمتيقن وهذا اندفع سوال  
 صدر الشريعة واسكال ابن الكمال وفي سدس ماله مكررا له  
 سدس لان المعرفة قد اعيدت معرفة وثلث درهم وعنده  
 ثمانية متفاوتة او متحدة فكالدرهم وعبيده ان هلك ثلثاه فله جميع  
 ما بقى في الاولين اي للدراهم والغنم ان خرج من ثلث باقي جميع  
 اصناف ماله اخرج جلي وثلث الباقي في الاخرين اي السياب والعبيد  
 وان خرج الباقي من ثلث كل المال وكالاول كل واحد جنس كميل



وموزون وثياب متينة وضابطه ما يقسم خيرا وكالباقي كل مختلف  
الجنس وضابطه ما لا يقسم خيرا وبالف وله دين من جنس الالف  
وعين فان خرج الالف من ثلث لعين دفع اليه والا يخرج فثلث  
العين يدفع له وكلما خرج شيء من الدين دفع اليه ثلثه حتى  
يستوفي حقه وهو الالف وثلثه لزيد وعمر وهو اي عمرو ميت  
لزيد كله اي كل الثلث والاصل ان الميت والمعدوم لا يستحق  
شيئا فلا يزاحمهم وصار كلوا وصي لزيد وجدار هذا اذا خرج  
المزاحم من الاصل اما اذا خرج المزاحم بعد صحة الاجاب  
يخرج بخصته ولا يسلم الاخر كالثلث لنبوت الشركة كما لو قال  
ثلث مالي لفلان وفلان ابن عبد الله ان مت وهو فقير فمات الموصي  
وفلان ابن عبد الله فقير عني كان لفلان نصف الثلث وكذا لو مات  
احدهما قبل الموصي وفروعه كثيرة واصله للمعول عليه انه متى دخل  
في الوصية ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة في حق الاخر ومتى  
لم يدخل في الوصية لفقد الاهلية كان الكل الاخر ذكره الزليعي وقيل  
العبرة لوقت اموت الموصي واليه يشير كلام الدرر تبعا للكل في  
حيث قال وله ولولد يات فوات وكذا قبل موت الموصي الخ لكن  
قول الزليعي فيما مر اذا خرج المزاحم بعد صحة الاجاب الخ  
صريح في اعتبار حالة الاجاب وقيل فيه زوايان ولو قال بين زيد  
وعمر وهو ميت لزيد نصفه لان كلمة بين توجب التنصيف حتى  
لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله نصفه ايضا وثلثه وهو اي  
الموصي فقير وقت وصيته له ثلث ماله عند موته سواء اكتسبه  
بعد الوصية او قبلها لما تقر بان الوصية اجاب بعد الموت  
ازالم يكن الموصي به عينا او فروعا معينا اما اذا بعين او نوعا  
معينا اما اذا بعين او نوع ماله كذلك غنمه فهاك قبل موته  
بطلت تعلقها بالعين فتبطل بفواتها وان اكتسب غيرها

٤٥٥  
ولو لم يكن غنم عند الوصية فاستفادها اي لغنم ثم مات صحت  
في الصحيح لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال ولو قال له سائة من  
مالى ليس له غنم يعطى حصة السائة بخلاف قوله له سائة من غنم  
ولا غنم له يعني لا سائة له فانها تبطل وكذا لو لم يصفها بماله ولا غنم  
له وقيل تصح وكذا الحكم في كل نوع من انواع المال كالبقرة والثوب  
وخوها زليعي بثلثه لامهات اولاده وهن ثلاث والفقير وسهم  
للمساكين وعند محمد يقسم سبعا لثلاث اي امهات الاولاد لثلاثة  
اسهم من خمسة وسهم للفقير وسهم للمساكين وعند محمد يقسم سبعا  
لان لفظ الفقير والمساكين جمع واقوله اثنان قلنا ان الجنسية تبطل  
للمجموعة وثلثه لزيد والمساكين لزيد نصفه ولهم نصفه وعند محمد  
اثنان كما مر ولو وصي بثلثه لزيد والفقير والمساكين قسم اثنان  
عند محمد وانصافا عند ابى يوسف وخامسا عند محمد ختيا  
ولو وصي للمساكين كان له الصنف في مسكين واحد وقال محمد  
لاثنين على ما مر فلا يجوز صرف للمساكين لاقول من اثنين عنده والخلاف  
فيما اذا يشر الى المساكين فلو اشاء الجماعة وقال ثلث مالي لهذه  
المساكين لم تجز صوفه لواحد اتفاقا ولو وصي لفلان الخ فاعطى غنمهم  
جاز عند ابى يوسف وعليه الفتوى خلاصه وشره لثلاثة ومائة  
لرجل ومائة لآخر فقال لآخر شركتك معهما لثلاث كل مائة  
لتساوي نصيبهما فامكتك لمساواة فلكل ثلث المائة ولو باربعائة  
مثاله ومائتين لآخر فقال لآخر شركتك معهما لثلاث كل مائة  
منها لتفاوت نصيبهما فمساوي كالمساواة وثلث ماله لرجل ثم  
قال لآخر شركتك وارخلتك معه فالثلاث بينهما لما ذكرنا  
زان قال لو رقت لفلان على دين فصدقوه فانه يصدق وجوبا  
الى الثلث استحسننا بخلاف قوله كل من ارعى شيئا فاعطوه  
لانه خلاف السريعة الا ان يقول اي الموصي ان يعطيه فيجوز من الثلث



ويصير وصية ولو قال ما ادعى فالان من مال فهو صادق فان سبق  
منه دعوى في شيء معلوم فهو له والا لا مجتبي فان اوصى  
بوصايا مع ذلك اي مع قوله لورثته لقان على دين فصدقوه عز  
الثلاث لصحاب الوصايا والثلاثان للورثة وقيل بكل من اوصى  
الوصايا والورثة صدقوه فيما شئتم وما بقي من الثلث للوصايا  
والدين وان كان مقدما على الحقين الا انه محمول وطريق تعينه  
ما ذكر في اخذ الورثة بشئ ما اقر به والموصي لهم ثلث ما اقر  
به وما بقي فلهم ويحلف كل على العلم لو ادعى الزيادة قلت بقى  
لو كانت الوصايا دون الثلث هل يعزك الثلث كله ام يقدر  
الوصايا لمره وبقي ايضا هل يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث  
يراجع الكمال به ولا مجتبي ووارثه اوقاته له نصف الوصية  
ويطرح وصيته للوارث والقاتل لانها من اهل الوصية على ما سير  
ولذا تصح باجازه الورثة بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه  
ولا مجتبي حيث لا يصح في حق الاجنبي ايضا لانه اقرار بعقد سابق  
بينهما فاذا الغي بفضله لغى باقية ضرورة قيل هذا اذا تصادقا  
فان انكر احدهما شركة الاخر مع اقراره في حصة الاجنبي عند  
محمد وعندهما تبطل في الكمال قلنا زيلعي ولو اوصى بثلث باب  
متفاوتة حيد ووسط وردي لثلاثة انفس لكل منهم بقى نصيب  
منها ثوب ولم يدري هو والوارث يقول لكل منهم هلك حقه  
بطلت الوصية لجهالة المستحق كوصية لاحد هذين الرجلين  
الا ان يسامحوا ويسلموا ما بقي منها فتصور صحة لزوال المانع  
وهو الحي الذي يقتسمه لذي الحيد ثلثا ولذي الردى ثلثاه ولذي  
الوسط ثلث كل واحد منهما لان التسوية بقدر الامكان لو اوصى  
احد الشريكين ببنت معين من دابة مشتركة ووقع في حصة  
فهو للموصي له والا يقع في حصة مثل زرعه صرح صدر الشريعة

456  
وعنه بوجوب القسمة فلو قسم فان وقع الخ لكان اولي والاقرار  
ببنت معين من دابة مشتركة مثلها اي مثل الوصية في الحكم المذكور  
وبالف عمن اي معين بان كانت وديعة عند الموصي من مال اخر  
فاجاز رب المال الوصية بعد موت الموصي ودفعه اليه صح وله  
المنع بعد الاجازة لان اجازته تبرع فله ان يمنع من التسليم  
وما بعد الدفع فلا رجوع له شرح تكلم بخلاف ما اذا اوصى  
بالزيادة على الثلث ولقاتله او لوارثه فاجازتها الورثة حيث لا يكون  
لهم المنع بعد الاجازة بل يجزوا على التسليم لما تقر بان المجاز له  
يملكه من قبل الموصي عندنا وعند الشافعي من قبل المجاز ولو اقر  
احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث صح اقراره في ثلث  
نصيبه لانصيبه استحياسا لانه اقر له بثلث شايع في كل التركة  
وهي معهما فيكون مقرا بثلث ما معه وبثلث ما مع اخيه بخلاف  
ما لو اقر احدهما بدين على ابيهما حيث يلزمه كله لتقدم الدين على  
الميراث وبامته فولدت موت الموصي ولدا وكلاهما بخير جان من  
الثلث فلهما للموصي ولا يخرج اخذ الثلث منها ثم منه لان التبع  
الاصل وقالا ياخذ منها على تسوا هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل  
الموصي له فلو بعدهما فهو للموصي له لانه نأمله وكذا لو بعد القبول  
وقبل القسمة على ما ذكر القادر في ولو قبل موت الموصي للورثة  
والكسب كالولد فيما ذكر **باب** العتق في المرض يعتبر حال  
العقد في تصرف منجز هو الذي وجب حكمه في الحال فان كان في الصحة  
فمن كل ماله والا فمن ثلثه والمراد بالتصرف الذي هو انشاء ويكون  
فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال  
والنكاح فيه ينفذ بقدر مهر المثل من كل المال والمضا في موته  
وهو ما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موتها وهذا الزيد  
بعد موتها من الثلث وان كان في الصحة ومرض صح منه كالصحة



وللقعد والمفلوج والمسلول اذا تطاول ولم يقعه في الفراش كالحج  
 مجتبي ثم من خلال التطاول سنة وفي المرض للمعتبر المبيع لصلاته  
 قاعدا اعتاقه ومحاباته وبعثته ووقفه وضمانه كانه كالحج كحكم  
 وصيته فنعته من الثلث قد مناه في الوقف ان وقف المولى المديون  
 يحبط باطل فليحفظ وليحرم ريزا حرم صاحب الوصايا في الضرب  
 ولم يسمع العبد ان اجيز عتقه لان المنع لحقهم فيسقط بالا اجازه  
 فان جازي فحريم وصاقي الثلث عنها فهي اي المحابة احق وبعبثه  
 بان حرر فحاجي ستويا وقال اعتقه اولى فيها ووصيته بان يعق  
 عنه هذه المائة عبدا تنفذ الوصية بما بقي ان هلك درهم لان  
 القرية تفاوتت بتفاوت قيمة العبد بخلاف العبد المجع وقالها سوا  
 وتبطل الوصية بعق عبده بان اوصى بان اوصى بان يعق  
 الورثة عبده بعد موته ان جنى بعد موته فدفع بالجنانية كما  
 لو بيع بعد موته بالدين وان قدى الورثة العبد لا تبطل وكان  
 الفداء في اموالهم بالتزامهم ولو اوصى بثلث المال لثلاثة  
 عبدا فارق كل من الوارث وبكران الميت اعتق هذا العبد فادعي  
 بكر في الصحة لينفذ من كل المال ما ادعي الوارث عتقه في المرض  
 لتنفيذ من الثلث ويقدم على بكر فالقول للوارث مع اليمين  
 لانه ينكر استحقاق بكر ولا يشيئ لزيد كذا نسخ المتبرع والشرع  
 قلت صوابه لباكر لانه المذكور اولا غاية الامر ان يقوم  
 متوا بزيد فغيره المضا ولا ونسبه ثانيا والله اعلم الا ان يفضل  
 من ثلثة شئ من قيمة العبد او تقوم حجة على دعواه  
 فان الموصي له خصم لانه ثبت خقه وكذا العبد ولو ادعي رجل  
 ديناً على الميت فادعي العبد عتق في الصحة ولا مال له غيره  
 فصدقهما الوارث سعي في قيمته وتدفع الى الغريم وقال لا يعق  
 ولا يسعي في شئ وعلى هذا الخلاف لو ترك ابنا والف درهم فادعاها

عتقه

رجل ابنا واخا وديعة وصدقهما الابن فالالف بينهما نصفان  
 عنده وقال الوديعه اقوي قلت وعكس في الهداية فقال  
 عنده الوديعه اقوي وعندهما سوا الاصح ما ذكرنا كما في الكافي  
 وتمايه في الشر بنبلالة فليحفظ **باب الوصية للأقارب**  
 وغيرهم جارهم من لصق به وقال من يسكن في محله ويحبهم  
 مسجد المحلة وهو استحسان وقال الشافعي الجار الى ربع  
 دار من كل جانب صهره كل ذي رحم محرم من عمره كبايائها  
 واعمامها واخوانها واخواناتها وغيرهم بشرط موته وفي منكوحته  
 او معتدته من رجعي فلو من بائن لا يستحقها وان ورثت منه  
 قال الحلواني هذا في عرفهم ولما في عرفنا فختص بابوها عناية  
 وغيرها واقدر القهستاني قلت لكن حزم في البرهان وغيره بالاول  
 واقدر في الشر بنبلالة ثم نقل عن العيني ان قول الهداية وغيرها  
 انه عليه الصلاة والسلام لما تزوج صفية صوابه جويرة بنت  
 الحارث قلت فلتحفظ هذه الفائدة وختنه زوج كل ذي  
 كذا النسخ قلت الموافق لعامة الكثر ان رحم محرم منه  
 كان زوج بناته وعماته وكذا كل ذي رحم من ازواجه قبل هذا  
 في عرفهم وفي عرفنا الصهر ابو الملة وامها والختن زوج محرم  
 فقط ريلعي غيره زاد القهستاني وينبغي في ريارنا ان يختص  
 الصهر بابي الزوجة والختن بزواج البنت لانه المضمون واولاه  
 زوجته وقال الكل من في عياله ونفقته غير ما ليكه وقولهما  
 استحسان شرح تكملة قال ابن الكمال وهو مويد بالنظر قال  
 تعالى فحسناه والاهله الامراته انتهى قلت وجوابه  
 في المظولات والله اهل بيته وقبيلته التي ينسب اليها وخذل  
 فيه كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصى اب لغيره الاسلام  
 سوى الاب لا قضي لانه مضاف اليه قهستاني عن الكرماني



الاقرب والايجل المذكور والاني والمسلم والكافر والصغير والكبير  
 فيه سواء ويدخل فيه الغني والفقير ان كانوا الاخصون كما في  
 الاختيار ويدخل فيه ابوه وجده وابنه وزوجته كما في شرح التكملة  
 يعني اذا كانوا لا يرتبون ولا تدخل فيه اولاد البنات واولاد الاخوات  
 ولا احد من قرابة امه لان الولد ينسب اليه لا لامه وجنسه اهل  
 بيت به لان الانسان يتجنس بابيه لا بامه وكذا اهل بيته  
 واهل نسبه كاله وجنسه فحكمه حكمه ولو اصبحت امرأة تجنسها  
 اولادها بيتها لا يدخل في ذلك اي ولد المرأة لانه ينسب اليه لا اليها  
 الا ان يكون ابوه اي الولد من قوم ابيها في يدخل لانه من جنسها  
 درر وكافي وعنه قلت ومفاده ان الشرف من الام فقط  
 معنر كما في فتاوي ابن نجيم وبه افق شيخنا الرملة نعم له منزلة  
 في الجملة وان اوصى لقاربة او لذي قرابته كذا النسخ قلت  
 صوابه لذوي ولا رجاءه ولا نسابة فهي للاقرب فالاقرب من  
 كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان كل من قال للوالدة  
 فهو عاق والولد ولو ممنوعين بكفر او رق كما يفرضه عموم قوله والولد  
 وما الحدد وولد الولد في ظاهر الرواية وقيل لا واختاره  
 في الاختيار ويكون للاثنين قضا على يعني اقل الجمع في الوصية  
 اثنان كما في الميراث فان كان له الموصي عات وخالان فهي له عية  
 كالارث وقال اربابا ولوله عم وخالان كان له النصف ولهما  
 النصف وقال اثنان ولو عم واحد لا غير فله نصفها ويرد النصف  
 الاخر الى الورثة لعدم من يستحقه ولو عم وعمه استحقا استويا  
 قرابتها ولو اوصى لغيره بطلت خلافا لهما ولو ولد فلان  
 في المذكور والاني سواء لان اسم الولد يعطى الكل حتى الحمل  
 ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب فلوله بنات لصلبه وينقل  
 اب في البنات عملا بالحقيقة فلو تعذر صرف للمجاز

تحريم من التعطيل ولا يدخل اولاد البنات وعن محمد بن خلون اختيار  
 ولورثة فلان المذكور مثل حظ الانثيين لانه اعتبر الورثة وسرط  
 صحتها اي الوصية لهما اي في الوصية لورثة فلان وما في معناها  
 كعقب فلان موت الموصي لورثته او لعقبه قبل موت الموصي لان  
 الورثة والعقب انما يكون انما يكون بعد الموت ثم ان كان معهم  
 موصي له اخر قسم بينهم وبينه على عدد الروس ثم ما اصاب الورثة  
 يقسم بينهم للذكر كالثنتين كما مر فلو مات الموصي قبل موته اي  
 الموصي لورثته او لعقبه بطلت الوصية لورثته او لعقبه ثم ان كان  
 معهم موصي له اخر قوله اوصيت لفلان ولورثته او لعقبه كانت  
 الوصية كلها لفلان الموصي له ذوات ورثته وعقبه لان الاسم  
 لا يتناولهم الا بعد الموت وتامه في السراج وفنده عقبه ولده  
 من الذكور والاناث فان ماتوا فوله ولده كذلك ولا يدخل  
 ولذوات لانهم عقب الابائهم لاله وفي ايتام بنه اي بتي فلان  
 واليتيم سهر من مات ابوه قبل الحلم قال عليه الصلاة والسلام  
 لا يتم بعد البلوغ وعمها منهم وزمناهم وارا ملهم الارمل الذي  
 لا يقدر على شئ رجلا كان او امرأة ويؤيده قوله دخل في الوصية  
 فقهرهم وغيرهم وذكرهم وانما لهم وقسم سوية ان اخصوا بغير  
 كتاب وحساب فانه ح يكون تملكها لهم بالالفقير انهم يعطى  
 الموصي من شئ منهم شرح تحلة لتعذر التملك ح فزار به  
 القربة وفي بني فلان يختص بذكرهم ولو اعني الا اذا كان  
 فلان عبارة عن اسم قبيلة او اسم فخذ فيتناول الاناث  
 لان المراد ح مجرد الانساب كما في بني ارم هذا يدخل فيه ايضا  
 مولى المعتاق ومولى الموالاة وخلفاء وهم عبي وهم حصون  
 والا فالوصية باطله والاصل ان الوصية متى وقعت باسهم  
 ينبي عن الحاجة كايتم بني فلان تصح وان لم يخصصوا على امر



لوقوعها لله تعالى وهم معلوم وان كان لا ينبغي عن الحاجة فان  
احصوا وصحت فيجعل تليكا والابطالت وتماه في الاختيار  
او وصي له معيقون ومعتقون لوالده بطلت لان اللفظ مشترك  
ولا عموم له عندنا ولا قرينة تدل على حدها ولا فرق في ذلك عند  
عامه اصحابنا بين النفي والاثبات واختار شمس الامة وصاحب  
الهداية انه يعم اذا وقع في حيز النفي وج فقوله لو حلف لا يكلم  
مولى فلان يعم الاعلى والاسفل لا لوقوعه في النفي بل لان الحامل  
على انهم من بغضه وهو غير مختلف فيه عناية واقرة المصدا لا اذا  
عينه اي الاعلى والاسفل قبل موته في تصح لزوال المانع ويدخل  
فيه اي في المولى من اعتقه في صحته ومرضه لا يخل فيه مدبره وامها  
اولاده وعن ابني يوسف يدخلون اوصى بثلث ماله الفقهاء دخل  
فيها من يدقق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع  
ادلها كذا في القضية قال حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل  
يدخل تحت الوصية اوصى بان يطحن قبة او يضرب عليه قبة فهي  
باطلة كافي الخائنة وغيرها وقد مناه عن السراحيته لكن قد مناه  
عنها في الكراهية انه لا يكره تطيين القبور في المختار فينبغي ان  
يكون القول بطلان الوصية بالتطيين مبنيا على القول بالكراهية  
لانها ح وصية بالمكروه قاله المصنف قلت وكذا ينبغي ان يكون  
القول بطلان الوصية لمن يقرا عند قبر بناء على القول بكراهية  
القراءة على القبور او بعدم جواز الاجارة على الطامات اما على  
المفتي به من جوازها فينبغي جوازها مطلقا وتماه في حواشي  
الاشباه من الوقف وحرر في تنوير البصائر انه يتعين المكان  
الذي عينه الواقف لقراءة القرآن والنداء بين قلوب بنيائهم  
لا يستحق المشروط لمبا في شرح المنظومة ترجب اتباع شرط  
الواقف وبالمباشرة في غير المكان الذي عينه الواقف يفت

من

عنه من احياء تلك البقعة قال في تحقيقه في الدرة السنية في مسألة  
استحقاق الجارية **باب الوصية** بالخدمة والسكنى والتم  
صحت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معلومة وابدان يكون  
محبوسا على ملك الميت في حوال المنفعة كما في الوقف كما بسط في الدرر  
وبغلة فان خرجت لرقبة من الثلث سلمت لاي الى الوصي له  
لها اي لاجل الوصية ولا يخرج من الثلث تقسيم الدار لثلاث اي  
في مسألة الوصية بالسكنى اسكن في الوصية بالعلقة ولا تقسم على الظاهر  
كافي وتهايا العبد فيخدمهم الا ان هذا اذا لم يكن له مال غير  
العبد والدار والخدمة العبد وقسم الدار بقدر ثلث جميع  
المال كما افاده صدر السريعة وليس للورثة بيع ما في ايديهم  
من ثلثها على الظاهر لثبوت حقه في سكنى كل ما يظهرونها الو  
بخراب ما في يده في نواحيهم في باقيةا والبيع ينافيه فمنعوا عنه  
وعن ابني يوسف لهم وليس للموصي له بالخدمة او السكنى ان يوجر  
العبد والدار لان المنفعة ليست بمال على اصلنا فاذا ملكها  
بعوض كان مملكا اكثر مما ملكه معنى وهو لا يجوز ولا للموصي له  
بالقلة استخداه اي لعهده ان سكنها اي لداره في الاصح ومثله  
الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح الوهبانية لان حقه في  
المنفعة لا العين وقد علمت الفرق بينهما ولا يخرج الموصي له العبد  
الموصى بخدمته من الكوفة مثلا الا اذا كان ذلك مكانا مكانا  
واكثر في موضع اخر ان خرج من الثلث والا فلا يخرج الا باذن  
الورثة لبقاء حقهم فيه ويموت اي للموصي له في حياة الموصي بطلت  
الوصية وبعد موته يعود العبد والدار الى الورثة اي ورثة  
الموصي بحكم الملك ولحقا لثبوت الورثة ضمنوا قيمته ليستري بها عبد  
يقوم مقام الاول ولهذا يمتنع المريض من التبرع بالكثر من الثلث  
كذا ذكره المصنف في الرهن ولو وصي بهذا العبد افلات وبخدمته



لاخر وهو يخرج من الثلث مع تمامه في الدراهم في السنين لامة  
ونفقته اذا لم يطق الخدمة على الموصي له بالرقبة الى ان صدرت  
الخدمة فيصير كالكبيرة ونفقة الكبير على من له الخدمة وان ابا  
الاتفاق عليه رده الى من هو له كالمستعير مع المعير فان جنى فلذا  
على من له الخدمة ولو ابي فله صاحب الرقبة او يدفعه ويطلب  
الوصية وبثمة بستانه فمات والحال ان فيه ثمرة له هذه الثمرة  
فقط وان زاد ابداله هذه الثمرة وما يستقبل كما في الوصية بغلة  
بستانه فان له هذه وما يحدث ضم ابداء ولا وان لم يكن فيه  
اي لبستان والمسئلة بحالها ثمرة حين الوصية فهي كالوصية  
بالغلة في تناولها الثمرة المعروفة ما عاين الموصي له زيلعي وفي  
العناية السقي والخراج وما فيه اصلاح البستان على صاحب الغلة  
لانه هو المستفيع به فصار كالنفقة في فصل الخدمة تنبيه  
الغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكرايتها واجرة الغلام وخود ذلك  
كذا في جامع اللغة قلت وظاهر دخول ثمن الحور وخوفه في  
الغلة في رويصوف عنده ولد كما ولد لها ما يقع في وقت موته  
سوا قال ابداء اولاد المعنوم منها لا يستحق بشئ من  
العقود فلذا بالوصية بخلاف الثمرة بديل صحة المساقاة اوصي  
بجعل داره مسجدا ولم يخرج من الثلث واجاز واجعل مسجدا  
لزوال المانع باجازهم وان لم يجزوا يجعل ثلثها مسجدا رعاية  
لجانب لو ارت الوصية ويظهر من كبر في سبيل الله بطلت  
لان وقفا لمنقول باطل عنده فلذا الوصية عندهما يجوز ان  
ذكر في المصنف وفيه نظر لان الوصية تصح حيث يصح الوقف  
في موضع كثير كما لو وصيته بالغلة والصوف وخود ذلك كما مر  
اوصي بشئ للمسي لم تجز الوصية لانه لا يملك وجوزها  
محمد قال المصنف يقول محمد اني مولا نا صاحب الجرا ان يقول

الموصي بنفق عليه فيجوز اتفاقا قال وصيت بثلثي لفلان او فلان  
بطلت عند ابي حنيفة لجهالة الموصي له وعند ابي يوسف لهما  
ان يصطالحا على اخذ الثلث وعند محمد بخير الورثة فايهما  
شأوا اعطوا **فصل** في وصايا الذمي وغيره زمي جعل داره  
بيعة او كنيسة او بيت نارية في صحته فمات فهي ميراث لانه لو وقف  
لم يسجل وما عندهما فلان معصية وليس هو كالمسجد لانهم  
يسكنون ويدفنون موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك يورث  
قطعا قاله المصنف وغيره لانه خ لم يصح محررا خالصا لله تعالى وان  
اوصي الذمي ان يبني داره بيعة او كنيسة للعينين فهو جائز من  
الثلث ويجعل تمليكاً وان اوصي بداره ان تبني كنيسة او بيعة  
في القرى فلو في المصنف لم تجز اتفاقا القوم غير مسلمين صحته عنده  
لا عندهما لما مر انه معصية وله انهم يتركون وما يذنبون فتصح كوصية  
حرثي مستامن لا وارث له هنا بكمالها لمسلم وزمي كذلك في  
الوقاية ولا عبرة بمن ثمة لانهم موات في حقنا ولو اوصي بنصفه مثلا  
نفذ ورد باقية لورثته لا اربا بل لانه مستحق له في دارنا وكذا لو  
اوصي لمستامن مثله ولو اعتق عبده الموت او دبره نفذ من الكل  
لما قلنا ولو اوصي له مسلم وزمي جائز على الاظهر زيلعي وصاحب الهوى  
اذا كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في الوصية لانا امرنا ببنا الاحكام  
على ظاهر الاسلام وان كان يكفر فهو بمنزلة المرتد فتكون موقوفة  
عنده نافذة عندهما تسح الجميع والمراد في الوصية كذمت في الاصح  
لانها لا تقتل الوصية المطلقة كقوله هذا القدر من مالي او ثلثي مالي  
وصية لا تحل للغني لانها صدقة وهو على الغني حرام وان عمت  
كقوله باكل منها الفقير والغني لان اكل الغني منها انما يصح بطريق  
التملك والتملك انما يصح لعين والغني لا يعين ولا يحصى ولو  
خصت الوصية به اي بالغني كقوله هذا القدر من مالي وصية



لزيد وهو غني أو يقوم أغنيا محصورين حلت لهم لصحة تملكهم  
وكذا الحكم في الوقف كما جزم من ملاحقة وفي جامع الفصولين  
المتولي على الوقف كالموصي **باب** روج أو وصي بثلث ماله للصلاة  
جاز للموصي صرفه للورثة لو محتاجين يعني لغير قرابة الولاد من  
يجوز صرف الكفارة إليهم بخلاف مطلق الوصية للمسكين فإنها  
تجوز لكل ورثة ولا حصرهم يعني ومحتاجين حاضرين بالغين  
راضين فلو فيه صغر أو عايب أو حاضر غير راض لم يجز أو وصي  
بكفارة صلاته لرجل معين لم يجز لغيره به يفتي لفساد الزمان  
أو وصي لصلواته وثلث ماله ديون على المعسر من فتركها الوصي لهم  
عن الفدية لم يجز ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم ولو أمر  
أن يتصدق بالثلث فمات فغصب ما صلب ثلثها مالا ويستملك  
فتركه صدقة عليه وهو معسر يجزى له لحصول قبضه بعد الموت  
بخلاف الدين الكل من القنية وفي الجواهر أو وصي لرجل بعقار  
ومات فقسمة التركة والموصي له في البلد وقد علم بالقسمة  
ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى ولم تسمع ولا يبطل بالتأخير  
أن لم يكن رد الوصية أو وصي له بالرفق بها بعد موته قبل صح  
لجواز التصرف في الموصي به قبل قبضه وقفت ضبعة على ولدها  
وجعلت عم الولد متوليا وللولد اب فالمتولي ولي من الأب  
شري رارا أو وصي بها لرجل فاخذها السفيح من يد الموصي  
يوخذ الثمن ولو استحق الدار لا يرجع الموصي له على الورثة  
بشيء لأنه ظهران أو وصي بمال الغير **باب الوصي**  
وهو الموصي إليه أو وصي إلى زيد أي جعل وصيا وقبل عنده  
صح فإن رد عنده أي بعلة يرتد ولا يصح الرد بغيره  
لأنه يصير مغرورا من جهته ويصح أخراجه عنها ولو في غيبته  
عند الإمام خلافا للشافعي بزازية فإن سكنت الوصي إليه فمات

موصيه فله الرد والقبول ولزم عقد الوصية ببيع شيء من التركة وإن  
جهل به أي بكونه وصيا فإن علم الوصي بالوصاية ليس بشرط في صحة  
تصرفه بخلاف الوكيل فإن علمه بالوكالة شرط فإن سكنت ثم رد بعد  
موته ثم قبل صح إلا إذا نفذ قاض رده فلا يصح قبوله بعد ذلك ولو  
أوصي إلى صبي وعبد غيره وكافر وفاسق بذلك أي بلهم القاضي بغيره  
أتما ما للنظر ولفظ يدل يفيد صحة الوصية فلو تصرفوا قبل الإخراج  
جاز سراجيه فلو بلغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر أو المرتد  
وتاب لفاسق مجتبي وفيه فوض ولاية الوقف لصبي صح استحسانا  
لمحضر جهته لقاضي عنها أي عن الوصايا الزوال الموجب للعزل  
إلا أن يكون غيرا من اختياره وإلى عبده والحال أن ورثته صغار  
صح كإيصائه إلى مكانه أو مكاتب غيره ثم إن رد في الرق فكذلك العبد  
والأولاد لا يصح مطلقا رده ومن عجز عن القيام بها حقيقة  
لا تجز إخباره ضم القاضي إليه غيره ثم إن رد في الرق رعايته للموصي  
والورثة ولو ظهر للقاضي عجزه أصلا استبدل غيره ولو عزل أي  
الوصي المختار القاضي مع أهلية لها نفذ عزله وإن جاز القاض  
وأمر في الأشياء اختلفوا في صحة عزله والأكثر على الصحة كما في شرح  
الوهبانية لكن يجب الافتاء بعدم الصحة كما في الفصولين وأما  
عزل الخائن فواجب انتهى قلت وعبارة جامع الفصولين  
من الفصل السابع والعشرين الوصي من الميت لو عدل كافيا  
لا ينبغي للقاضي أن يعزله فلو عزله قيل بعزل أولي الصحيح  
عندئذ لا يعزل لأن الموصي أشفق بنفسه من القاضي  
فكيف يعزله وينبغي أن يفتي به لفساد قضاء الزمان  
انتهى قال المصنف قال شيخنا فقد شرح عدم صحة العزل فكيف  
بالوظائف في الأوقاف وبطلان كمال حد الوصيين كالمتولين  
فإنهما في الحكم كالوصيين أشباه ووقف القنية ومفاده لو أجز



أحدهما أرض الوفاق لم تجز بلا رأي الآخر وقد صارت واقعة الفتوى  
ولو وصليته كان أيضا وكل منهما على الانفراد وقيل ينفره قال أبو  
الليث وهو الأصح وبه نأخذ لكن الأول صحيح في البسوط وجزم به  
في الدرر وفي القهستان في أنه أقرب إلى الصواب قلت وهذا  
إذا كانا من جهة قاضين من بلدين فينفرد أحدهما بالتصرف  
لأن كلام القاضيين لو تصرف جاز تصرفه وكذا نائبه ولو  
أراد كل من القاضيين عزل منسوب لقاضي الآخر جاز أن رأي  
فيه مصلحة والآلة وما في وكالة تنوير البصائر معزلة للنقطات  
وعنها فليحفظ وفي وصايا السراج لو لم يعلم القاضي أن الميت  
وصيًا فنصب له وصيًا ثم حضر الوصي فأراد إدخاله في الوصية  
فله ذلك ونصب القاضي لآخر لا يخرج الأول إلا بشرط كفته وتجهزه  
والخصوصية في حقوقه وشرح حاجة الطفل والانتهاج له واعتاق  
عبد معين ورد وديعة وتنفيذ وصية معينتين زاد في شرح  
الوهابية عشرة أخرى منها رد مغبوب ومشتري شر فاسد  
وقسمة كسلي ووزني وطلب من وقضاد بن مجنس حقه وبيع  
ما يخاف تلفه وجمع أموال صابغة وقال أبو يوسف ينفر كل  
بالتصرف في جميع الأمور ولو نص على الإفراز أو الاجتماع اتبع اتفاقا  
شرح وهابية وإن مات أحدهما فإن أوصى إلى الحي أو إلى آخر  
فله التصرف في التركة وحده ولا يحتاج إلى نصب القاضي وصيا  
والأوصى ضم القاضي إليه غيره درر وفي الانتباه مات أحدهما  
أقام القاضي الآخر مقامه أو ضم إليه آخر ولا بطل الوصية إلا إذا  
أوصى لهما أن يتصدقا بثلثه حيث شاء انتهى وتما في شرح  
الوهابية وهل فيه خلاف أبي يوسف قولان وتغني عن المشرف  
ينفر دون الوصي كما قدرته فيما علقته على الملتقى وباتي ووصي  
الوصي سوا أوصى إليه في ماله أو في مال موصية وقاية وصي

٢٧١  
في الترتين خلافا للشافعي ونص قسمته أي الوصي حال كونه نائبًا  
عن وريثه كبار عيب وصغار مع الوصي له بالثلث ولا رجوع  
للورثة عليه أي الوصي له أن ضاع قسطهم معه أي الوصي لصحة  
قسمته ح و ما قسمته عن الوصي له الغائب والمحاضر بلا إزنه معهم  
أي الورثة ولو صغارًا زيلعي فلا تصح وح فيرجع الوصي له بثلث  
مابقي من المال أن ضاع قسطه لأنه كالشريك معه أي مع الوصي  
ولا يضمن الوصي لأنه أمين وصح قسمة القاضي وأخذه قسط الوصي  
له أن غاب له فاشي له أن هلك في يد القاضي وأمينه وهذا  
في المكمل والموزون لأنه إفراز وفي غيرها لا يجوز لأنه مبادله  
كالبيع وبيع مال الغير لا يجوز فكذا القسمة وإن قاسمهم الوصي  
في الوصية حجج عن الميت بثلث مابقي أن هلك المال في يده أو في يد  
من دفع إليه ليحج خلافا لهما وقد تقر في المناسك ولو أفرز الميت  
شيئا من ماله ليحج فضاع بعد موته لا يحج عنه بثلث باق لأنه باق  
عنه فإذا هلك بطلت وصح بيع الوصي عبدا من التركة بغيبته  
الغرماء للغرماء يتعلق خبرهم بالمالية وضمن وصي باع ما أوصى  
ببيعه ويتصدق ثمنه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه أي  
ضياعه عنده لأنه العاق فالعهدة عليه ورجع الوصي في التركة  
كلها وقال محمد في الثلث قلنا أنه مغرور فكان ديناً حتى لو  
هلكت التركة أو عرفت فلا رجوع وفي المنتقى أنه يرجع على من  
تصدق عليهم لأن غنمه لهم فغرم عليهم كما يرجع في مال الطفل وصي  
باع ما أصابه أي الطفل من التركة وهلك ثمنه فاستحق  
المال المبيع والطفل يرجع على الورثة بحصته لا تتفاضل القسمة باستحقاق  
ما أصابه وصح احتياله بمال اليتيم لو خير بأن يكون الثاني المبيع  
ولو مثله لم تجز منه وصح بيعه وشراءه من اجنبي بما يتغابن الناس  
لما يتغابن وهو الفاحش لأن ولايته نظرية فلو باع به كان فاسدا



حتى يملكه المستري بالقبض فمستأني وان باع الوصي واستري مال  
اليتيم من نفسه فان كان وصي القاضى لا يجوز ذلك مطلقا لانه  
وكيله وان كان وصي الاب جاز بشرط منفعة ظاهر للصغير وهي  
قدرا لنصف زيادة او نقصا وقالا لا يجوز مطلقا وبيع الاب مال  
صغير من نفسه جائز مثل القيمة وما يتغابن فيه وهو اليسير  
والالا وهذا كله في المنقول ما العقار فيسبحي ولو زاد الوصي على  
كفن مثله في العدة ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشر له وحي ضمن  
ما دفعه من مال الميت ولو الحجية وفيها لو دفع للمال الى ليتيم  
قبل ظهور رسله بعد الادراك فضاء ضمن لانه دفعه الى من  
يسر له ان يدفع اليه وجاز بيعه اي الوصي على الكبير الغائب في غير  
العقار الا الدين او خوف هلاكه ذكره عزه في زادة معزيا الخائنه  
قلت وفي الزيلعي والقهستاني في الاصح لانه نادر وجاز  
بيعه عقار صغير من اجنبي لا من نفسه بضعف قيمته او لنفقة  
الصغير او دين الميت او وصية مرسله لانفاذ لها الامنه او لكون  
غلاته لا تزيد على مومنته او خوف خرابه او نقصانه او كونه في  
يد متغلبه من رعاياه ملخصا قلت وهذا لو البائع لا من  
قبل امراخ فانها لا يملك ان يبيع العقار مطلقا ولا شرعا عن طعم  
وكسوة ولو البائع ابا فان محمودا عند الناس او مستورا حال  
يجوز ان كان لا يتجر الوصي في ماله اي ليتيم لنفسه فان فعل  
تصدق بالرجح وجاز لو اتخ من ليتيم ليتيم وتما في الدرر  
قلت وفي الاشباه لا يملك الوصي بيع شئ باقل من ثمن  
المثل الا في مسئلة الوصية ببيع عبده من فالات وفيها في الكلام  
في اجر المثل المتولي اجر مثله فلو لم يعمل لا اجر له واما وصي  
الميت فلا اجر له على الصحيح وهذا اذا عين القاضى المتولي اجرا  
فان لم يعين وسقي فيه سنة فلا شئ له وعزاه للقنية

في الوقف ثم ذكر ما يخالفه فافهم واما وصي القاضى فان نصبه  
باجر مثله جاز انتهى في القهستاني معزيا للذخيرة لو كانوا  
صغارا وكبارا باع حصته الصغار كما مروا وكذا الكبار على ما مر  
من التفصيل ونقل عن العارضة ان في بيعه للعقار فوفا اختلاف  
المسايخ وجوزه صاحب الهداية لان فيه استبقاء ماله مع دفع  
الحاجة وان لعين الوصي التصرف لحوق متغلب عليه الفتوى  
وتمايه فيما علقته على الملتقى لا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ  
من تركته انه لفلان الا ان يكون وارثا فيصح في حصته ولو اقر  
الوصي بعين لاخر ثم ادعى انه للصغير لا شمع درر ووصي اب  
الطفل احق بماله من جده وان لم يكن وصية فالجد كما تقر في الحجر  
وفي المسنة ليس للجد بيع العقار والعروض لقضاه الدين وتنفيذ  
الوصايا بخلاف الوصي فان له ذلك والله اعلم **فصل** في شهادة  
الوصي وبطلت شهادته الوصيين لو ارتكبا غير ماله مطلقا  
او كبير ماله الميت وصحت شهادتهما بغيره اي بغير ماله الميت لا نقطا  
ولايتهما عنه فلا تهمه في كسها دة رجلين لاخرين بدين الف على ميت  
وشهادة الاخرين للاولين مثله بخلاف شهادة كل فريق بوصية الف  
وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا وقد تقدم في الشهادات  
وشهادة الاولين بعبد الاخرين بثلث ماله او الدرهم المرسله  
لا ثباتها للشركة فتبطل ويصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين  
اخرى كالعبد وشهد الشهود لهما اللسا هدين بالوصية بعين اخرى لانه  
لانه لا شركة فالرثمة زيلعي شهد الوصيان ان الميت وصى الى زيد  
معهما لغت الاثباتهما لانفسهما معينا وخ فيضم القاضى لهما ثلثا  
وجوز الاقرارهما باخر فيمنع تصرفهما بدونه كما تقر به الا ان يدعي زيد  
ذلك اي يدعي انه وصى معهما في تقبل شهادتهما استحسانا  
لانها اسقطا مونة التعيين عنه وكذا بناء الميت اذا شهدا ان اباها



أوصى إلى رجل ليجعلها نفعا للتركة وهذا الوكيل ولو يدعي  
تقبل استحقاقا بخلاف شهادتهما بأن أباهما وكل زيدا يقبض ديونه  
بالكوفة حيث لا تقبل مطلقا ادعى زيد الوكالة أم لا لأن القاضي  
لأن القاضي لا يملك نصب الوكيل عن المحي بطلها ذلك بخلاف  
الوصية وشهادة المحي الوصي تصح على الميت لاله ولو بعد العزل  
وان لم يخاصم ملتقى وصي نفذ الوصية من مال نفسه يرجع مطلقا  
وعليه الفتوى إذا كان الوكيل الذي التمس من ماله فان له ان يرجع وكذا  
الوصي إذا اشترى كسوة للصغير أو اشترى ما ينفق عليه من مال  
نفسه فانه يرجع إذا شهد على ذلك في الزاوية وأما شرط الشهاد  
لأن قول الوصي في حق الانفاق يقبل لا في حق الرجوع بلا اشهاد  
قول الوصي انتهى فليحفظ قلت لكن في القنية والخلاصة والخيانة  
له ان يرجع بالتمس وان لم يشهد بخلاف لا يوثق وسيجي ما يفيد  
فتنه أو قضى دين الميت الثابت شرعا أو كفته أو أدى خراج اليتيم  
أو عسره من مال نفسه أو اشترى لوارث الكبر طعما أو كسوة  
للصغير أو كفن الوارث الميت وقضى دينه من مال نفسه فانه  
يرجع ولا يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه أو اشترى  
الوارث الكبر طعما أو كسوة للصغير أو كفن الوارث الميت  
أو قضى دينه من مال نفسه قبل قوله فنه قبل هو مستدرك بقوله  
أو كفته ولو باع الوصي شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه بالكر  
مبايعه يرجع القاضي فيه إلى حال البصيرة والأمانة أن أخبر  
اثنان منهم أنه باع بقمته وأن قيمته ذلك لا يلتفت القاضي إلى  
من يزيد وان كان في الزيادة يشترى بالكر وفي السوق باقلا لا ينقص  
بيع الوصي لذلك لاجل تلك الزيادة بل يرجع إلى حال البصيرة فان  
اجتمع رجالان منهم على شيء يؤخذ بقوله عند محمد وكفى قول واحد  
في ذلك عندهما كما في التزكية وعليه هذا فيم الوقف إذا جبر مستغل

الوقف ثم جاء آخر يزيد في الاجر كما في الدرر معز بالخائفة **فدروع**  
يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الانفاق بلا بينة الا في ثنتي عشرة  
مسألة على ما في الاشياء اذ عي قضا دين الميت اوارعى قضاءه من  
ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها اوان اليتيم استهلك ماله  
اخر فدفع ضمانه اوارزن له بتجارة فركبه ديون فقضاها عنه  
اوارضى خراج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة اوجعل عبدا لابق  
اوفدى عبده الجاني اوالانفاق على محرمه اوعلى رقيقه الذين  
ما تولا اوالانفاق عليه مما في ذمته وكذا من مال نفسه حال غيبته  
ماله واراد الرجوع اوانه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله  
وهي ميتة ااتحروم زوج ثم ادعى انه كان مضاربا والاصل ان كل شيء  
كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما الا فلا ينصب القاضي وصيا  
في سبعة مواضع مبسوطة في الاشياء منها اذا كان له دين او عليه  
اول تنفيذ وصيته وزاد في الزواله موضعين اخرين اشترى الابن  
طفله شيئا فوجده معيبا ينصب القاضي وصيا ليرده عليه واذا اتهم  
الابن حق صغير ابوه غائب غيبة منقطعة ينصب الا فلا وعزها  
لجميع الفتاوى وصي القاضي كوصي الميت الا في ثمان لسر الوصي القاضي  
الشركة لنفسه ولا ان يبيع ممن لا تقبل شهادته له ولا ان يقبض  
الا باذن مبتدأ من القاضي ولا ان يوجر الصغير لعلها ولا ان يجعل  
وصيا عند عدمه ولو خصصه القاضي لخصص ولو نهاه عن بعض التصرفات  
صح نهيه وله عزله ولو عدل لا بخلاف وصي الميت في ذلك كله وفي الخزانة  
وصي القاضي كوصيه لو الوصية مائة انتهى وبه يحصل التوفيق انتهى  
وفي الفتاوى الصغير يبرعه في مرضه انما ينفذ من الثلث عند عدم  
الاجازة الا في برة في النافع فنفذ من الكل بان اجر باقل من اجر المشك  
لانها تبطل بموته فلا اضرا على الورثة وفي حياته لا ملك لهم لكن في  
العادية انها من الثلث فلعله روايتان باع مال اليتيم وصيغته



والمستري مفلس بوجله ثلاثة ايام فان نقد والافسخ قلوبا انكر البشرا وقد  
قبض برفع الوصي لا امر الحاكم فيقول ان كانت بينكما بيع فقد فسخته  
قبل الوصاية ثم اراد عزل نفسه لتجنس الا عند الحاكم دفع اليتم  
ماله بعد بلوغه واشهد اليتم على نفسه انه لم يبق له من تركته طائل  
لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا في يد الوصي انه من تركته ابو برهن  
تسمع للوصي الاكل والركوب بقدر الحاجة قال تعالى ومن كان فقيرا  
فلما اكل بالعرف وله ان يتفوق في تعليم القرآن والارباب تاهل  
لذلك والا فلينفق عليه بقدر ما يتعلم لقراءة الواجب في الصلاة  
مجتبي وفيه جعل الوصي مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف  
ان يتصرف وفيه الاب تامة طفلة اتفاقا لا ماله على الاكثر وفيه ملك  
الاب لا الحمد عند عدم الوصي ما يملكه الوصي يملك الاب تسمة مال مشترك  
بينه وبين الصغير بخلاف الوصي يملك الاب والمجد بيع مال احد  
طفليه لاخر بخلاف الوصي ولو باع الاب والمجد مال الصغير من اجنبي  
بطل قيمته جازا لم يكن فاسدا للراي ولو فاسده فان باع عقاره  
لم تجز وفي المنقول روايتان ولو اشتري لطفلة ثوبا وطعاما  
واشهد انه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لوجوبها عليه  
ومثله لو اشتري له دارا او عبدا يرجع سوا كان له مال اولادان  
لم يشهد له يرجع كذا عن ابى يوسف وهو حسن بحفظه **كتاب**  
**الخثي** لما ذكر من غلق جوده ذكرنا ذرا وجوده ووزو فرج وذكر  
او من عمرى عن الاتيين جميعا فان بال من الذكر فغلام وان بال من  
الفرج فانتى وان بال من انهما فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل  
ولا تعتبر الكثرة خلافا لها هذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت الحيضة  
او وصل الى امرأة او احتلم كما يحتلم الرجل فزحل وان ظهر له تدى  
اولين او خاض وجبل وامكن وطئه فامراة وان لم تظهر له علامة  
اصلا او تعارضت له الامات فمشكل لعدم المراح وعن الحسن  
تعدا ضلعه فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بواحد ذكره الزيلع

وج فيؤخذ في امره بما هو الا حوط في كل الاحكام قلت  
لكن قد مضى انه لا يجب الغسل بالايلاج فيه وانه لا يتعلق التحريم  
بليته فتنبيه فيقف بين صف الرجال والنساء واذ ابلغ حد الشهرة  
تبتاع له امه تختنه من ماله لتكون امته او مثله ويكره ان  
يختنه رجل وامراة احتياطا ولا ضرورة لان الختان عندنا  
سنة وان لم يكن له مال فمن بيت المال ثم تبتاع او يزوج امراة  
ختانه لختنه لانه ان ذكر امه النكاح وان انثى فنظر الجنس  
اجف ثم يطلقها وتعتد ان طلقها احتياطا ويكره له لبس الحرير  
والخلى لا يخلو به غير محرر وان قبله رجل تبنت حرمة المصاهرة  
ولا يسافر بغير محرم لاحتمال انه امراة وان قال ان رجل او  
امراة لا عبرة به في الصحيح لانه دعوى بلا دليل وقيل يعتبر  
لانه لا يقف عليه غير لكن في الملتقى بعد تقرير اسكالة لا يقبل  
وقيله يقبل قلت وبه يحصل التوفيق ويضعف ما نقله  
القهستاني عن شرح الفرائض للسيد وغيره الا ان يحمل على  
هذا فتنبه ولو مات قبل ظهور حاله لم يغسل ويمسك بالصعد  
لتعذر الغسل ولا يحضر حال كونه مراها غسلا ميتا ذكرنا  
وانثى وتندب تسجئة قبره ويوضع الرجل بقرب الامام ثم هو  
ثم المرأة اذا صلى عليهم رعاية لحق الترتيب وتماز فروعها في الجامة  
من الاشياء بل عندي فيه تاليف مجلد منفله في الميراث  
اقل النصيبين يعني اسوا الحالين به يفتى كما سخرقه وقال  
نصف النصيبين فلو مات ابوم وترك معه ابنا واحدا  
له سهمان وللخنثى سهم وعند ابى يوسف له ثلاثة من سبعة  
وعند محمد له خمسة من اثني عشر وعند ابى يوسف له ثلاثة  
خسفة له سهم من ثلاثة لانه الاقل وهو متيقن به فيقتصر  
عليه لان المال لا يجب بالشك حتى لو كان الاقل تقديره



ذكر اقدارنا كزوج وامر وشقيقة لمي خشي فله السدس على انه  
عصبته لانه اقل ولو قدر انني كان له النصف وعالت الى ثمانية  
ولو كان محرم على احد التقديرين فلا شيء كزوج وامر وولدها  
وشقيق خشي فلا شيء له لانه عصبته ولو قدر انني كان له النصف  
وعالت الى تسعة ولو مات عن عم وولدا خني قدر انني  
وكان المال للعم والله اعلم **مسائل ثلثي** جمع شتيت معنى  
متفرقة وهو من راب لمصنفين لثلاث اربك ما لا تذكر فما كان  
بحق ذكره فيه قلت وقد اُخفيت غايتها بحالها والله الحمد  
عرو من الخمر خارج خمس هذه مقدمة صغرى في تسليمها  
كلام وقد عدتلك به في اول ناقض الوضوء وكل خارج خمس  
ينقض الوضوء هذه مقدمة كبرى وهي مسألة عندنا فيلزم ان  
عرق مدم من الخمر ينقض الوضوء لكنه يحتاج لاثبات الصغرى  
وحاصله ما في الذخائر الا شرفه لان السجدة معزى للمجنبي  
عرق الدجاجة الحلاله خمس قال وعليه فغرق مدم من الخمر  
خمس بل اولي ثم قال وما اسمي من كان عرقه كعرق الكلب  
والخنزير قال العنبر في ينقض الوضوء وهو فرع عن عرق الخنزير  
ظاهر قال المصنف وظهره عولنا عليه قلت **الزمل حفظه**  
الله تعالى كيف يعول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية  
ولا رواية اما الاولى فظاهر اذ لم يرو عن احد من يعتمد عليه  
واما الثانية فلعدم تسليم المقدمة الاولى ويشهد لطلالها  
مسألة المجدي اذا عذكي بلبن الخنزير فقد علوا حل الكلب بصيرة  
مستهلك لا ينبغي له اثر فكذا نقول في عرق مدم من الخمر وكفينا  
في ضعفه غرابته وخروجه عن الجادة فوجب عن السج من متن  
وشرح خبر وجد في خلاه خروفاة فان كان الخنزير مسلما  
رعي به واكل الخنزير ولا يفسد خروفاة الدهن والماء والخنطة

470  
للضرورة الا اذا ظهر طعمه او لونه في الدهن وحوه لغشيه وامكان  
التحرر عند خبايته في السنن الرواتب لا يصلح ولا يفتقح تقدم في  
باب لو ترا الدعوة المستجابة في الجمعة وقت العصر عندنا على  
قول عامة مسألتنا الشباه وقد مناه في الجمعة عن التاخر خاينه  
الخروج من الصلاة لا يتوقف على قوله عليهم ورح فلو دخل رجل في  
صلاته بعده لا يصير اخلالها قد مناه في صلاة الصلاة لف توب بحس  
ربط ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبة على ثوب طاهر كذا النسخ وعبار  
الكثر على الثوب طاهر لكن لا يسيل الوضوء لا يتنجس قدمناه قبيل  
كتاب الصلاة كما لو نشر الثوب المبلول على جبل خمس يابس وغسل  
رجله ومشي على رهن خمسة او نام على فراش خمس فغرق ولم يظهر اثره  
لا ينجس خاينه نوى الزكاة الا انه سماه قرضا جاز في الاصح لان العبرة بالقلب  
لا اللسان من له حظ في بيت المال كالعليا ظفرها هو وجه البيت  
المال فله اخذه ديانة قد مناه قبيل المصنف فطر رمضان في يوم ولم  
يكفر حتى افطر في يوم اخر فعليه كفارة واحدة ولو في رمضان يان  
على الصحيح وقد مناه في الصوم ولو نوى قضا رمضان ولم يعين  
اليوم صح ولو عن رمضان كفصا الصلاة صح ايضا وان لم ينو  
في الصلاة او الصلاة عليه او اخر صلاة عليه كذا في اكثر قال المصنف قال  
الزمل والاصح اشتراط التعيين في الصلاة وفي رمضان الخ قلت  
وهكذا قد منته في باب قضا الفوائت تبع الدرر وعينها ثم راي  
في الحجر قبيل باب اللعان ما نصه ونية التعيين لا تسترط باعتبار  
ان الواجب مختلف متعادل بل باعتبار ان الواجب مختلف متعادل  
بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكن مراعاة الابنية  
التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت بكيفية الظاهر  
لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات ينبغي حفظه  
انتهى بلطفه ثم رايته نقله عنه في الاشباه في بحث تعيين المنوي



ثم قال وهذا مسكوك ما ذكره اصحابنا القاضي خان وغيره خلافه وهو  
للصديق كذا في التبيين انتهى بحرفه فليتبينه لذلك راس ساء ملتصق  
بدم حرق لراس وزا عنده الدم فاختل منه مرقعة جاز استعمالها  
والحق كالفصل وقد مناه من المهرات سلطان جعل الخراج لز  
الارض جاز وان جعله العشرة لانه زكاة قلت وقد مر في  
الجهاد وقد مر في الزكاة ايضا عن اصحاب الخراج عن زكاة الارض  
واراء الخراج ودفع الامام الاراضي الى غيرهم بالاجرة ليعطوا الخراج  
من اجرتها المستحقة جاز فان فضل شيء من اجرتها دفعه  
لملكها رعاية للحق فان لم يجد الامام من يستاجرها باعمال القادرا  
واخذ الخراج المأضي من اليمن ليعلمهم خراج ورد الفضل لاربابها  
زبلي قلت وقد مناه في الجهاد ترجيح سقوطه بالتدخل في حال  
على الرجوع او على ان مراده اخذ خراج السنة الماضية فقط عنهم مذبوحة  
وميتة فان كانت المذبوحة اكثر تحري والابان كانت الميتة اكثر او  
استويا لا يتجربون في حالة الاختيار بان يجد ذكية والاخرى  
واكل مطلقا ومر في امار الاخرى وكتابتها كالبيان باللسان بخلاف  
معتقل اللسان وقال السافعيها سواء في وصيته ونكاح وطلاق  
وبيع وشراء وقود وغيرها من الاحكام اي ايماء الاخرى فيما ذكر  
معتبر ومثله معتقل اللسان ان علمت شأريته وامتنعت عقلته  
الى موته به يفتي قلت ومر في الوصايا وذكره هنا الاكمل  
وابن الكمال والنزلي وغيرهم ثم مفاد كلامهم انه لو اقر بالاشارة  
او طلق مثلا لتوقف متلا فان مات على عقلته نفذ مستند او لا  
لا وعليه فلو تزوج بالاشارة لاجله وطوقها لعدم نفاذه لكنه  
اذا مات بحاله حال لها المهر من تركته قال المصنف لكن ذكر ابنه  
في الزواهر عند ذكر الاشياء الاحكام الاربعه ان قوله والضابط  
للمقتصر والمستند ان ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتضا وما

هو

لا يصح تعليقه يقع مستندا كما في البحر من باب التعليق بخالف  
ذلك لمقتضاه وقوع الطلاق والعتاق ومخوفا مما نص عليه تعليقه  
بالشرط مقتصر فتنبيه لا تكون اشأريته وكتابتها كالبيان  
في حد لانها تدروا بالشبهة لكونها حق الله تعالى ولا في شهادة  
ماضية وهل يصح اسلامه بالاشارة ظاهر كلامهم نعم ولم اره  
مريحا الاشياء ابتلع الصائم بصفاف محبوبه يقضي ويكفر والا يكن  
محبوبه لا يكفر ومري في الصوم قتل بعض الحجاج عذري في نزل الح  
مري في الح منعها زوجها من الدخول عليها وهو يسكن معها في  
بيتها كشوز حكا كما حررنا في باب النفقة ولو كان المنع لينقلها  
الى منزله فليست بشرة لوجوب السكنى عليها او كان يسكن  
في بيت الغصب فامتنعت منه لا تكون ناشرة لانها محقة  
اذا السكنى فيه حرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة قالت لا سكن  
مع امك واريد بيتا على حدة ليس لها ذلك وكذا مع ام ولد  
وكله مري في النفقة قال لعبد تامل كي وقال لا متبه انا عبدك  
لا يعق لانه ليس بصرح ولا كناية بخلاف قوله لعبد يا مولاي  
لانه كناية على ما مري في محله العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد  
ذي اليد ما لم يبرهن المدعي على وفق دعواه بخلاف المنقول  
او يعلم به القاضي ولا يكفي تصديق المدعي عليه انه في يده في الصحيح  
لاحتمال المواضعة قلت قد مناه غير مرة اخرها في باب  
جناية المملوك ان المفتي به في زماننا انه لا يعمل بعلم القاضي  
فتأمل وهذا اذا راعاه ملكا مطلقا اما اذا ادعى الشر من ذي  
اليد واقدم بانه في يده فانكر الشر او اقر بكونه في يده فمضى الى  
لربها ان على كونه في يده لان دعوى لفعل كما تصح على ذي اليد  
نص على غيره ايضا كما بسط في النزاع عقار لا في ولاية القاف  
يصح فضاؤه فيه كمنقول هو الصحيح وتقدم في القضاء

لا يصح



ان المصير ليس بشرط فيه يفتي وليكتب بالحكم لقاضي تلك الناحية  
ليأمره بالتسليم وقيل لا يصح ونسب عليه في الكثر والملقب  
قاضي القضاة ببغداد في حادثة ثم قال رجعت عن قضائي  
او بدلي غير ذلك او وقعت في تلبس المشهور وبطلت حكمي  
وكذلك لا يعتبر قول القاضي في كل ذلك لتعلق حق الغرض  
وهو المدعى والقضا ما صان ان كان بعد دعوي صحيحة وشهاد  
مستقيمة الا في ثلاث مرات في القضا لو بعله او بخلاف مذهبه  
او ظهر خطأ او اذا قال المشهور قضيت وانكر القاضي فالقول  
له به يفتي قال ابن الغرس في الفواكه البدرية زاد في النزاع  
خلاف المحمد زاد في البحر ما لم ينفذه قاض اخر في لا يكون  
القول قوله في انه لم يقض لو جرد قضا الثاني به يفتي قال  
المصير وهو قد حسن لم اقف عليه لغرض ما حب البحر شرط  
نفاذ القضا في المجتهدين من حقوق العبادات يصير الحكم  
في حادثة بان يتقدم دعوي صحيحة من خصم على خصم  
حاضر منازع شرعي فلو برهن بحق على اخر عند قاض فقط  
به برهانه بدون منازعة ومخاصمة شرعية وتداخ بينهما  
لم ينفذ قضاؤه لفقده شرطه وهو التداخي بخصوصية شرعية  
وكان افتاء فحكم بمذهبه لا غير كما قدمناه في القضا وافتاء  
بقوله فلو رفع اليه اي الخنفي قضا ما لكى بلا دعوي لم  
يلتفت اليه وعمل الخنفي بمقتضى مذهبه لعدم تقدم ما يمنعه  
من ذلك الخروج قضا لما لكى يخرج الفتوى لعدم تقدم  
الخصوصية الشرعية التي هي شرط انعقاد القضا في حقوق  
العباد اذا ارتأت لتفاته في حكم القاضي الاول له طلب المشهور  
الاصل مري في القضا قبل تباركاه في حكم الاول فاذا رآه  
اذا لم يرتب فيه لا يتعذر حلة قال في الفواكه البدرية قالوا

قضا العدل لا ينقض ويحكم على السداد بخلاف قضا غيرهم يعني اذا  
بين وجه فساد به بطريقة فلان في نقضه اذا ترتب بيع التعاطي  
على بيع باطل او فاسد لا ينقض في اوله لبيع عن الخلاصة والنزاهة  
والبحر حقا فوما ثم سأل رجال عن شيء فاقرب به وهم يرونه ويسمعون  
كلامه وهو لا يرهم جازت شهادتهم عليه بذلك الا في امر وان سمعوا  
كلامه ولم يرووه لا يجوز شهادتهم لان النسخة تشبه فتقع الشهادة  
الا اذا علموا انه ليس فيه غيره بان دخلوا البيعة ثم خرجوا وجلسوا  
على بابيه ولا مسلك لهم غير ثم دخل رجل فسمعوا اقراره ولم يرووه  
وقته باع عقارا او حيوانا او ثوبا وابنه وامراته او غيرهما من اقراره  
حاضر يعلم به ثم ادعى اليه مثلا انه ملكه التسميع دعواه كذا اطلعت  
في الكثر والملقب وجعل سكوتة كالا فصاح قطعاً للتزوير والحيل  
وكذا الوضوح الذرك او تقاضي اليمن وقالوا فمن روجوه بلا ركا  
جها ان سكوتة عن طلب الجهاز عند المزقاف رضى ولا يملك  
طلب الجهاز بعد سكوتة كما مر في باب علم بخلاف الاجنبى  
فان سكوتة ولو جاز لا يكون رضى الا اذا سكبت الحار وقت البيع  
والتسليم وتصرف لمستري فيه زرعاً وبناى فخ لا تسمع دعواه  
على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع الفاسدة وبخلاف ما اذا باع  
الفضولي ملك جارك لما لك ساكت حيث لا يكون شكوتة رضاعاً عندنا  
خلاف الابن ابني بزازيه اخر الفصل الخامس عشر وعزم باع  
ضيعة ثم ادعى انها وقف عليه او على سجد كذا وكنت وقفتها  
واراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك اتفاقاً للتناقض وان اقام بيته  
تقبل على الاصح لا صحة الدعوى بل لقبول البيعة في الوقت وباب  
الاستحقاق وهبت امرها لزوجها فماتت وتوالت بها لم يركا وقالوا  
كانت له بيته في مرفق موتها وقال بل في الصحة فالقول للورثة  
هذا ما اعتمد في الخانية تبعا لرواية الجماعة الصغرى بعد نقله



لما في فتاوى النسف ان القول للزوج فقالوا لا اعتماد على تلك الرواية  
 لانهم تصادقوا على جواب لم يروا اختلافوا في السقوط قال القول  
 لمنكره الخ قلت واقره في تنوير البصائر واعتمد شيخنا على خلاف  
 ما جزم به في الملتقى كالكنز من ان القول للزوج وان جزم به سراحه  
 قال القول لمنكره كالزبلي وابن سلطان بل انه الاستحسان فتنبه  
 قلت وانتظروا ابن الرهايم في اخر المهر فقال وجه الظاهر  
 ان الورثة لم يكن لهم حق بل لها وهم يدعونها لانفسهم والزوج  
 ينكر القول له وكلها بطلانها لا يملك عزلها بل من جهة  
 وكلتكم بكرا على اني متى عزلتكم فانت وكلتي فطريقه ان  
 يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك لان متى تجوز الاوقات  
 اما كلما فاجوز الاوقات فلو كما عزلتك فانت وكلتي يقول  
 في عزله رجعت عن الوكالة المتعلقة وعزلتكم عن التوكيل المنجز  
 الحاصلة من لفظ كلما في بعض بدل الصلح شرط ان كان  
 دينيا يدوم بان صلح على ذراهم على ذراهم او عن شئ اخر في الذمة  
 والا يكن دينيا بدنيا لا يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على عين  
 تبطل لا يبقى دينيا في الذمة فجاز الافتراق عنه قال المذموم لا بينة  
 لي فيهن ولو بعد خلف خصه جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند  
 طلبه ليمينه اذا خلفت فانت برك من المال الذي لي عليك وحلف  
 ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال خائفة او قال الشاهد  
 لا شهادة لي فشهدت قبل لا مكان التوثيق بالنيابة ثم التذكر  
 كما لو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد او قال لا حجة  
 لي على فلان ثم اتى بها بالحجة فانها تقبل لما قلنا بخلاف ما اذا  
 قال ليس لي حق وادعى حقا لم يسمع له في الامام الذي ولاه  
 الخليفة ان يقطع من الاقطار انسانا من طريق المجادة ان لم  
 يضرب بالماراة لان الامام ولاية ذلك فكذا نائبه صادره السلطان

ولم يعين بيع ماله فلو عينه فمكره الا ان باخذ القم طوعا فباع ماله  
 بسبب لمصادرة صح بيعه لانه غير مكره كما مر في الاكراه كالدين  
 اذا حبس بالدين فباع ماله لقضائه صح اجاء خوفها زوجها او غير  
 بالضرب حتى وهبت مهرها لم يضر ان قدر على الضرب لانها مكرهة  
 عليه وان اكرهها على الخلع ووقع الطلاق ولا يسقط المال لان طلاق  
 المكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا ولو اختلفت نساء على الزوج  
 ثم وهبت لهن الزوج لم يضر قالوا وهو الحيلة قلت انما تتم  
 بقوله فيعلم حيلتها الا ان يقال انه يتمكن للحال من مطالبته برفعه  
 الى من يشترط قبوله اخذ بغيره في ملكه او بالوعة فترمها حائط جاره  
 وتطلب جاره تحويله له بغيره ومفاده انه يومر بالرفق دفعه للاراء وان  
 سقط الحائط منه لم يضمن لعدم تعديده اذ احضره في ملكه فكان  
 تسببا ومرة في اخر الاجارة انه لو سقى رضة سقيا لا تخلفه فتعدي  
 لجاره ضمن عمره ورجته بماله باز بها فالعمارة لها والنفقة دين عليها  
 لصحة امرها ولو عمر لنفسه بالاراء لها فالعمارة لها وهو متطوع  
 في البناء وهو جوع له ولو اختلف في الاذن وعدمه ولا بينة فالقول  
 لمنكره يمينه وفي ان العمارة لها اوله فالقول له لانه هو المالك كما افاده  
 شيخنا وتقدم في الغصب قال هذه رضية عتي ثم اعترف بالخطا  
 وصدفته في خطائه فله ان يزوجها اذا لم يثبت عليه بان قال افاد  
 انه لا يثبت الا بالقول كقوله هو حق او صدق او كما قلت واسهر عليه  
 بذلك فهو راء وما في معنى ذلك من الشك اللفظي المدال على المثبات  
 النفسي وهل يكون تكرارا قراره بذلك خلاف منسوط في المسوط  
 وخاصة ان التكرار لا يثبت به الاصرار ولو اخذ رجل غريمه  
 فترعه انسان من يده لم يضمن لانه تسبب وكذا اذا دل السارق على  
 مال غيره وامسك ما ربا من عدو حتى قتله عدوه لما قلنا في يده  
 مال انسان فقال له سلطان ارفع الي هذا المال ولا تدفعه الي

فيكون غاصا للعصية فيكون بالنفس  
 فيكون ذلك ولو لم يباله لا قاله ان كان

سواء



اقطع يدك واضربك خمسين فدفعه ليعين الدافع لانه مكره فان  
تركت دعوى على فلان وفوضت امرى الى الاخرة لا تسمع دعواه بعده  
اي بعد هذا القول ذكره في القصة الاحزان تلحق الافعال على الصحيح  
فلو غصب عينا انسان فاجاز المالك غصبه صح اجازته وخ فيسب  
الغاصب عن الضمان ولو انقعه به فامره بحفظه لا يبرأ عن الضمان  
ما لم يحفظه وتما منه في العمدية وضع منجلا في الصخر ليصيده طار  
وحشر وسمى عليه وجا في اليوم الثاني قيلا اتفاقا از لوجده ميتا  
من ساعته لم يحل زبلي ووجد الحمار مجرعا ميتا لم يوكل ان السط  
ان ينجده انسان او يخرجه ولا فهو كالنطيحة كره تحتها وقيل  
تنزها والاول اوجه من الساة سم الحمار والخضه والغدة والمثانة  
والمرارة والدم المسفوح والذكر للآثر الوارد في كراهة ذلك  
وجمعها بعضهم في بيت فقال  
فقل زكروا اثني عشر مثانة كذا دم ثم المرارة والغدة  
وقال غيره  
اذا ما ذكيت ساة فكلها سوي سبع ففهم الويال  
فخار ثم خاء ثم عين ودال ثم ميمان ودال  
للقاضي اقراض مال الغائب والطفل واللقطة بشر وطقد  
في القضا بخلاف الاب والوصي الملتقط الا اذا انشدها حتى  
شاع تصدقه فاقراضه اولى زبلي قال ان الله يعذب المشركين  
فامراته طالق لا تطلق امراته لان من المشركين من لا يعذب  
كذا في الخيانة وظاهر توجيهه ان المراد بهذا البعض من يصدق  
عليه الشرك في الجملة بان يكون مشركا في عمره ثم يحنث له بالحسنة  
او اطفال المشركين فانهم مشركون شرعا وان ثبت ان البعض  
لا يعذب وهي سألته جزوية لم تصدق الموجبة الكلية القايلة  
كل مشرك يعذب قاله للص وقد ورد هذا الخبر على غير هذا الوجه ابن

قوله

وهان فقال وهل قليل لا يدخل النار كافر ولكنها بالمؤمنين تعمر  
قال ومعناه ان الكفار لما يرون النار يؤمنون بالله ورسوله ولا  
ينفعهم قال تعالى فلم يك ينفعهم ايما لهم لما راوا باسنا ولع البيت  
معنى اخر وهو ان عمارها خزننها القايمون بامرها وهم مؤمنون  
في البيت سوالان قال ابن السكينة وعندي ان هذا ما ينكر ذكره  
والتلفظ به ولا ينبغي ان يدون ويسطر ولا يقبل تاويل قايله انتهى  
قلت هذا مع وضوح وجهه تكلم فيه فكيف الاول فلا تغفل  
ثم رايت شيخنا قال قد افضى بنقله على نفسه بالانكا وان كان  
ينبغي له ان يدونه وبالله التوفيق صبي حنيفة ظاهرة بحيث لو راها  
انسان ظنه مختونا ولا يقطع جلدة ذكره الا بتشد يد له ترك على  
حاله كشيخ اسلم وقال هل الخمر لا يطبق الختان ترك ايضا ولو  
ختر ولم يقطع الجلدة كلها ينظر فان قطع اكثر من النصف كان ختانا  
وان قطع النصف فادونه لا يكون ختانا يعتد به لعدم الختان  
حقيقة وحكما والاصل ان الختان سنة كما في الخبر وهو من شعائر  
الاسلام وخصايصه فلو اجتمع اهل بلدة على تركه حاربهم الامام  
فلا يترك الا لعذر وعذر شيخ لا يطبقه ظاهرا ووقته غير معلوم  
وقيل سبع سنين كذا في الملتقى وقيل عشر وقيل اقصاه اثني عشر  
وقيل العبرة لطاقتة وهو الاشبه وقال ابو حنيفة لا علم لي بوقته  
ولم ير دغنها فيه شيء فلذا اختلف المسايخ وختان المرأة ليس سنة  
بل مكرمة للرجال وقيل سنة وقد جمع الاسويطي من ولد مختونا من الانبياء فقال  
وفي الرسل مختونا لعن خلقه ثمان وتسع طيبوا كادهم  
وهو زكريا شيتا درسين يوسف وحنظلة عيسى وموسى وارم  
ونوح شعيب سام لوط وصالح سليمان يحيى هوذا سر آدم  
وبجور الى الصغرى وبطرقته وغيره من المداواة للمصاحبة وبجور فصد البهايم  
وكيها وكل علاج فيه منفعة لها وجاز قتل ما يضر منها كالدب عقور وهرة



تضربونها أي الهرة ذبحا ولا يضربها لأنه لا يفيد ولا يحرقها في  
 المبتغي يكره احراق جرار وقملة وعقرب ولا بأس بحرق حطب  
 فيها ثمل والقاء القملة ليس بآرب وجازت المسابقة بالفرس  
 والابل والارجل والرمي ليرتاض للجهاد وحرمة شرط الحجل من  
 الجانبين استحسانا ولا يجوز الاستباق في غزوة الدبعة كالبغل  
 بالجعل وإنما لا جعل فيجوز في كل شيء وتماص في الزيلعي ولا  
 يصلي على غير الانبياء ولا على غير الملائكة الا بطريق التبع وكل  
 يجوز الترحيم على النبي فقل ان زيلعي قلت وفي الذخيرة  
 انه يكره وجوز السيوطي تبعا للاستقلال فلا يمكن التوفيق وبالله  
 التوفيق ويستحب لترضي للصحابة وكذا من اختلف بنوعه  
 كذي القرنين وقيل يقال صلى الله على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح  
 المقدمة للقرماني والترحم للتابعين ومن بعدهم على المراجع ذكره  
 القرماني وقال الزيلعي الاولي ان يدعو للصحابة بالترضي والتابعين  
 بالرحمة لمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز والاعطاء باسم النور  
 والمهرجان لا يجوز اي الهدايا باسم هذين حرام وان قصد  
 تعظيمهما كما يعظم المشركون يكفر قال ابو حفص الكبير لو ان رجلا  
 عبد الله خمسين سنة ثم اهدي المشرك يوم النور زبيضة  
 يريد تعظيم يومه فقد كفر وخط علمه انتهى ولو اهدي لمسلم  
 ولم يرد تعظيم اليوم بل جرى على عادة الناس لا يكفر وينبغي ان  
 يفعله قبله او بعده نفيا للشبهة ولو شري فيه ما لم يستشره  
 ان اراد تعظيمه كفر وان اراد الاكل والشرب والتعظيم لا يكفر  
 زيلعي لا بأس بلبس القلائس غير حرير وكرايس عليه ابرتسيم فوق  
 اربع اصابع سراجيه وصح انه عليه الصلاة والسلام لبسها وقد  
 لبس السواد وارسال رتب العمامة بين كنفه الى فسطاطه  
 وقيل الوضع الجالس وقيل شبر ويكره اي للرجال كما في باب

فيمن لبس القلائس غير حرير وكرايس عليه ابرتسيم فوق اربع اصابع سراجيه وصح انه عليه الصلاة والسلام لبسها وقد لبس السواد وارسال رتب العمامة بين كنفه الى فسطاطه وقيل الوضع الجالس وقيل شبر ويكره اي للرجال كما في باب

الكرهية لبس المعصفر والمزعفر لقول ابن عمر فيها نار رسول الله

الكرهية لبس المعصفر والمزعفر لقول ابن عمر فيها نار رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصفر وقالوا يا كرم والاحمر  
 فانها زينة لسطان ويستحب لتجمل وياح الله الزينة  
 بقوله قل من خرق الله وخرج عليه الصلاة والسلام وعليه رداء  
 قيمته الف دينار زيلعي وللشباب لعالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل  
 ولو قر شيا قال تعالى والذين اوتوا العلم درجات فالرافع هو  
 الله فمن يضعه يضعه الله في جهنم وهم اولوا الامر على الاصح  
 وورثة الانبياء بالاخلاق اختصت جل التزيين للنساء وتجمل  
 جازي الاصح ويكره بالسوار وقيل الاوس في الحظر كما يجوز ان  
 ياكل متكيا في الصحيح لما روي انه عليه الصلاة والسلام اكل متكيا  
 مجمع الفتاوى اختلته الزلزلة في بيته ففقر الى الفضا لا يكره  
 بل يستحب لفرا النبي صلى الله عليه وسلم عن الحايط المائيل  
 واذا خرج بلدة بها طاعون فان علم ان كل شيء بقدر الله تعالى  
 فلا بأس بان يخرج ويدخل وان كان عنده انه لو خرج نخا ولو  
 دخل ابتلى به كره له ذلك فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده  
 وعليه حال النبي في الحديث مجمع الفتاوى فقيه في بلدة ليس فيها  
 غير افقه منه يريد ان يغزو وليس له ذلك بزازيه وغزاه فاضي  
 المديون الدين الوجل قبل الحول ومات فخل بموته فاخذ من  
 تركته لا ياخذ من المراجعة التي جرت بينها الا بقدر ما مضى  
 من الايام وهو جواب المتأخرين عنه وبه افتى المرحوم ابو  
 السعود افندي مفتي الروم وعلمه بالرفق للجانبين وقد قدمه  
 قبل فصل القرص في شرح في اخر الكفر ينبغي لحافظ القرآن  
 في كل اربعين يوما ان يختم **كتاب الفرائض** هي  
 علم باصول من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة  
 والحقوق همنا خمسة بالاستقراء لان الحق ما للميت وعليه



اولاً ولا الاولي التجهيز والثاني اما ان يتعلق بالذمة وهو  
 الدين المطلق او لا وهو المتعلق بالعين والثالث اما  
 اختياري وهو الوصية او اضطراري وهو الميراث وسمي  
 فرائض لان الله تعالى قسمه بنفسه ووضحه وضوح الهام  
 بسمه قلت وكذا سماء عليه الصلاة والسلام نصف العلم  
 لثبوتها بالنص لا غير وما غيرهما بالنص تارة وبالقياس اخرى  
 وقيل لتعلقه بالموت وغيره بالحياة او بالضرورة وغيره بال  
 لا اختيار وهو هل رث الحي من الحي ام من الميت المعتمد الثاني  
شرح وهبانية بعد من تركه الميت الخالية عن تعلق حق الغير  
 بعينها كالرهن والعبد المجاني والمازول المديون والمبيع المحبوس  
 بالثمن والدار المستأجرة وانما قدمت على التكفين لتعلقها بالمال  
 قبل صيرورته تركه بتجهيزه يعلم التكفين من غير التجهيز ولا  
 تبذير ككفن السنة وقد مرها كان يلبسه في حياته ولو هلك كفته  
 فلو قبل تفسخه كفن مرة اخرى وكله من كل ماله ثم تقدم  
 ديونه التي لها مطالب من جهة العباد ويقدم دين الصحة على  
 دين المرض ان جهل سببه والافسيان كما بسط السيد واما  
 دين الله فان اوصى به وجب تنفيذه من تلك الباقي والا لا  
 ثم تقدم وصيته ولو مطلقاً على الصحة خلافا لما اختاره  
 في الاختيار من تلك ما بقي بعد تجهيزه وديونه وانما  
 قدمت في الآية اهتماماً ما لكونها مظنة التفریط ثم راعى  
 خامساً بقسم الباقي بعد ذلك بين ورثته اي الذين ائتمت اركانهم  
 بالكتاب والسنة كقوله عليه الصلاة والسلام اطعموا الجراد  
 السيد والاجماع يجعل الجد كالأب وابن الابن كالابن ويستحق  
 الارث ولو لمصحف به يفتي وقيل لا نورث وانما هو للقياري  
 من ولديه صير فيه باحد ثلاث برحم وتكاح صحيح فلا توارث

بعد

نقد

بفاسد ولا باطل اجماعاً ولا والمستحقون للتركة عشرة اصناف  
 مرتبة كما افاده بقوله فيبدأ بدوي الفروض اي لسهام المقدرة  
 وهم اثني عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة  
 من النساء واثنا عشر من النسب وهما الزوجات ثم بالعصبات  
 الجنس فيستوي فيه الواحد والجمع وجهه للائحة رواج النسبة  
 لانها اقوى ثم بالمعتق ولو انني وهو العصبية السببية ثم عصبية  
 الذكور لانه ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن ثم الرز على ذوي  
 الفروض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوي الارحام ثم بعد ذلك  
 مولى المولاة كما مر في كتاب الولاء وله الباقي بعد فرض احوال الزوجات  
 ذكره السيد ثم المقر له بنسب على غير ما ثبتت فلو ثبت بان  
 صدق المقر عليه او اقر بمثل اقرامه او شهد رجل اخر ثبت نسبه  
 حقيقة ومراحم الورثة وان رجع المقر وكذا الوصدق المقر له قبل  
 رجوعه وتامد في شروح السراجيه سيما روح الشروح وقد  
 لخصته فيما علقته عليها ثم بعد ذلك الموصى له بما زاد على الثلث  
 ولو بالكل وانما قدم عليه المقر له لانه نوع قرابة بخلاف الموصى  
 له ثم يوضع في بيت المال لا ارثاً بل فئاً للمسلمين وموانع على  
 ما هنا اربعة الرق ولونا قصاصاً كما تبين وكذا بعض عند  
 ابو حنيفة ومالك وقالاهو خير فيك ويحفظ من ما فيه من  
 الحرية قلت وقد ذكر الشافعية مسألة يورث فيها الرقيق  
 مع رقبته صورتهما مستان جني عليه فلحق بدار الحر فاسترق  
 ومات موقفاً بسراية تلك الجناية فذنبه لورثته ولم اره لا يمتنا  
 فيحرر والقتل الموجب للمقود او الكفارة وان سقطا بحكمة  
 الابوه على ما مر وعند الشافعية لا يرث القاتل مطلقاً ولو مات  
 القاتل قبل المقتول ورثه المقتول اجماعاً واختلفا في المقتولين  
 اسلاماً وكفراً وقال احمد اذا سلم الكافر قبل قسمه التركة



ورث وأما المرتد فيورث عندنا خلافا للشافعي قلت وذكر الشافعي  
مسئلة يورث فيها الكافر صورته كافر مات عن زوجته حاملا وورث  
ميراث الحمل فاسلمت ثم ولدت ورث الولد ولم يره صرعا لا ممتنا و  
الرابع اختلاف الدارين فيما بين الكفار عندنا خلافا للشافعي حقيقة  
كحري وذي وحمك امستام من وذي وكحري بين من دارين  
مختلفين كحري وهندي لا تقطع العصبة فيما بينهم بخلاف المسلمين  
قلت وبقي من الموانع جهالة تاريخ الموتي كالعراقي والحري في  
والهري والقتلي كما سيجي ومنها جهالة التوارث وذلك في خمس  
مسائل او اكثر مبسوطة في المجتبى منها امرضعت صبيا مع ولدها  
وماتت وجعل ولدها فلا توارث وكذا الواشتبه وادرسلم من ولد  
نصراني عند الظئر وكبرافها مسلمان ولا يرثان من ابوينها زاذني  
المنية الا ان يصلحا فلها ان ياخذ الميراث بينهما ثم بين ذوي  
الفروض مقدما للزوجة لانها اصل الولاد اذ منها تتولد الاولاد فقال  
في فرض الزوجة فصاعدا الثمن مع ولدا وولدا بن وان سفل والرابع  
لها عند عدمها فللزوجة حالتان الرابع بلا ولد والثمن مع الولد  
والرابع للزوج فاكثر كالوارث على جلان فالقرن كاح ميتة وبرها ولم  
تكن في بيت واحد منهما ولا دخل بها فانهم يقتسمون ميراث زوج  
واحد لعدم الاولوية مع احدهما اي الولد او ولدا الابن والنصف له  
عند عدمها فللزوجة حالتان النصف والرابع والاثالث  
احوال الفرض المطلق وهو السدس وذلك مع ولدا وولدا بن والنصيب  
المطلق عند عدمها والفرض والنصيب مع البنت او بنت الابن  
قلت وفي الاشباه الجد كالأب الا في ثلاثة عشر مسئلة  
خمس في الفرائض وباقيها في غيرها وزاد ابن المصنف زواجر  
اخرى من الفصولين ضمن الاباء رصبة فادري رجع لو شرط والا  
ولو ليا غيرهم او وصيا رجع مطلقا انتهى فقوله او ليا غيرهم يعم

الجد فراجع كما لوصي بخلاف الاب والام ثلاثة احوال لسدس مع  
احدهما او مع الاثنين من الاخوة او من الاخوات فصاعدا من اي  
جهة كانا ولو مختلطين والثالث عند عدمهم وثالث الباقي مع الاب  
واحد الزوجين والسادس للحدة مطلقا كما امر واما اب فصاعدا  
يستر كن فيه اذ كن ثابتات اي صحبات كالمذكورين فان الفاسدة  
من ذوي الارحام كما سيجي تتخاربات في الدرجة لان القرني تحجب  
البعدي مطلقا كما سيجي والسادس لبنت الابن فاكثر مع البنت الواحدة  
تكملة الثلثين والسادس للاخت لاب فاكثر مع الاخت الواحدة  
لابوين تكملة الثلثين والسادس لواحد من ولدا الام والثلث لاثنتين  
فصاعدا من ولدا ام زكوريهم كاثم والثلث للام عند عدمهم  
لها مع السدس كما مر ولها ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين  
كما قلنا وذلك في زوجة وابوين وامر فلها ح الربع او زوج  
وابوين وامر فلها ح السدس وسمي ثلثا تاربا مع قوله تعالى وورثه  
ابواه فلامه الثلث والثلثان لكل اثنين فصاعدا من فرضه النصف  
وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لابن كزوج  
الا الزوج لانه لا يتعد **فصل في العصبات لعصبات النسبة**  
ثلاثة عصبه بنفسه وعصبه بنفسه وعصبه بغيره مع غيره نحو  
العصبه بنفسه وهو كل ذكر فالانثى لا تكون عصبه بنفسها بل بغيرها  
اربع غيرها لم يدخل في نسبته الي الميت انثى فان دخلت لم تكن عصبه  
كولدا الام فانه زوفرض وكابا لامر ابن البنت فانها من ذوي  
الارحام ما اقبلت الفرائض اي جنسها وعند الانفراد يجوز جميع  
المان بحجة واحدة ثم العصبات بانفسهم اربعة اصناف جزو  
الميت ثم اصله ثم جزو ما بينه ثم جزو جده ويقدم الاقرب لا قرب  
منهم بهذا الترتيب فنقدم جزو الميت كالابن ثم ابنه وان سفل ثم اصله  
الاب ويكون مع البنت فاكثر عصبه وذا سهم كما مر ثم الجد الصحيح



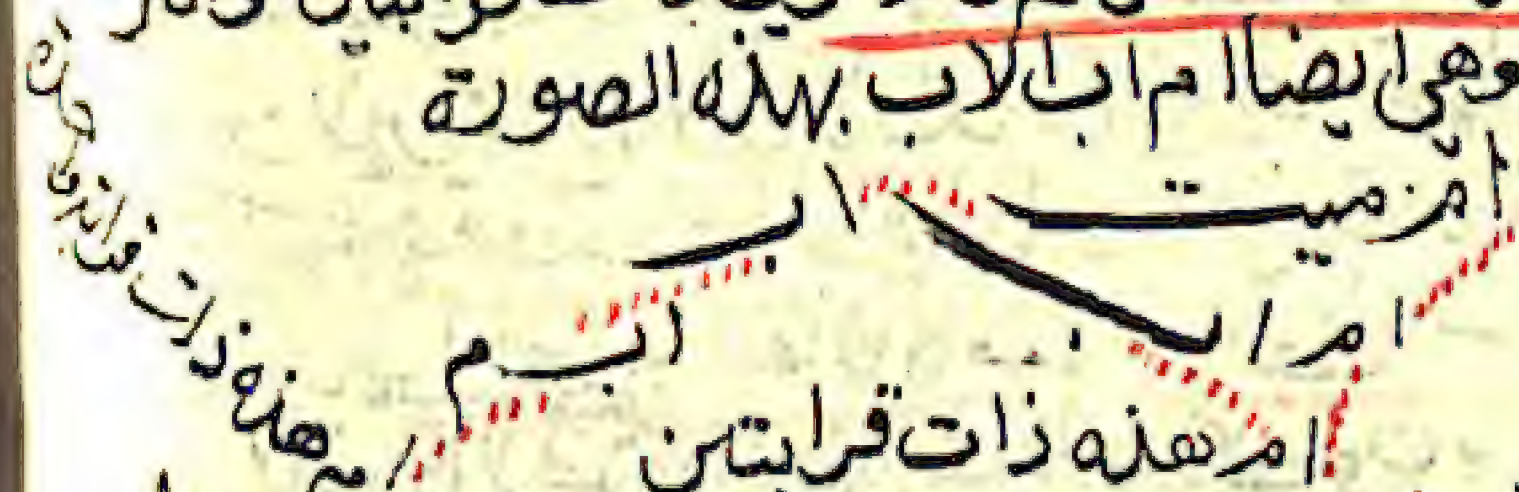
وهو اب الاب وان علا واما اب الام ففاسد من ذوي الارحام  
 ثم جزا بيه الاخ لا يوين ثم لاب ثم ابنه لا يوين ثم لاب وان  
 سفلت اخيرا لاختوة عن الجد وان علا قولك في حنيقة وهو المختار  
 للفتوى خلافا لهما والشافعي قبل وعليه الفتوى ثم جزا بيه  
 العم لا يوين ثم لاب ثم ابنه لا يوين ثم لاب وان سفلت ثم عم الاب  
 ثم الاب ثم ابنه ثم عم ثم ابنه كذلك وان سفلت فاسبا بها اربعة  
 بنوه ثم ابوه ثم اخوه ثم عمومه وبعد ترتيبهم بقرب الدرجة  
 عند التفاوت كما مر من جحون بقوة القرابة فمن كان لا يوين  
 من العصبات ولو انني كالسقيقة مع البنت يقدم على الاخ لاب  
 مقدم على من كان لاب لقوله عليه الصلاة والسلام ان اعيان بني  
 ادم يتوارثون دون بني الولاة والحاصل انه عند الاستواء في الدرجة  
 يقدم ذو القرابتين وعند التفاوت فيهما يقدم الاعلى ثم شرع في  
 العصبية بغيره فقال ويصير عصبية بغيره البنات بالابن وبنات  
 الابن بابن الابن وان سفلتوا والاخوات لا يوين اولاب باخيهن  
 فمن ربح ذوات النصف والثلثين يصرن عصبية باخوتهن ولو  
 حكما كان ابن ابن يعصب من مثله او فوقه ثم شرع في العصبية  
 مع غيره فقال ومع غيره الاخوات مع البنات او بنات الابن لقول  
 الفضيلين اجعلوا الاخوات مع البنات عصبية والمراد من الجمع  
 هنا الجنس وعصبه ولد الزنا وولد المملعة مولى الام والمراد بالمولى  
 ما يعم المقتضى والعصبية لعمه ما لو كانت الام حرة الاصل كما سطر  
 العلامة قاسم لانه لاب لها ويفترقان في مسألة واحدة وهي ان  
 ولدا الزنا يرث من توامه ميراث اخ لام وولد المملعة يرث من  
 توامه ميراث الاخ لا يوين ويختص العصبية بالعصبية السببية  
 اي المقتضى ثم عصبية بنفسه على الترتيب المذكور المتقدم  
 لقوله عليه الصلاة والسلام القولا لخدمة النسب وانك

المقتضى اب مولاة وابن مولاة فالكل لابن وقال ابو يوسف لاب  
 السدس وترك جده اي جده مولاة واخاه فهو جده على الترتيب  
 المتقدم وقال لا بينهما كما لم يرث وليس هنا عصبية بغيره ولا مع  
 غيره لقوله عليه الصلاة والسلام ليس للنساء من الولاة الا ما اعتقن  
 الحديث وهو وان كان فيه شك ولكنه تأكد بكلام كبار الصحابة  
 فصار بمنزلة المشهور كما بسطة المص ثم شرع في المقتضى ولا  
 حكم سنة من الورثة بحال البتة الاب والام والابن والبنت  
 اي الابوان والولدان والزوجان وفريق يرثون بحال ويجبون  
 حجب الحسان بحال خري وهم غير هؤلاء الستة سواء كانوا عصبية  
 او ذوي فروض فهو مبني على اصلين احدهما انه يحجب اقرب  
 بمن سواه ثم لا بعد لما مر انه يقدم الاقرب فالاقرب اخذا  
 في السبب مالا والنائي من ادنى شخص لا يرث معه كما بن  
 الابن لا يرث مع الابن الا ولدا الام ويرث معها اعداها استغناء  
 للتركة بجهة واحدة والمحرم كما بن كما فر وقاتل لا يحجب  
 اصلا ويحجب المحجب اتفاقا كما لم الاب يحجب بالاب ويحجب  
 ام الام وكما الاخوة والاخوات فانهم يحجبون بالاب يحجب  
 حرمان ويجبون الام من الثالث الى السادس حجب نقصان  
 ويختص حجب النقصان بخمسة بالام وبنت الابن والاخت  
 لاب والزوجين ويسقط بنوا اعيان وهم الاخوة والاخوات  
 لاب وام ثلاثا بالابن وابنه وان سفلت بالاب اتفاقا  
 وبالحج عند ابو حنيفة وقال لا يقاسمهم على اصول زيد ويفتي بالا  
 وهو السقوط كما هو مذهب حنيفة واصول زيد مبسوط في المطول  
 وفي الوهبانية وما اسقط اولاد غير عمه وقد اسقط النعمان وهو المحرم  
 وعليه الفتوى كما في المقتضى والمسارحة وان قال مصنفها في شرحها  
 وعلى قولها الفتوى ويسقط بنوا العلات وهم الاخوة والاخوات

سيد



لابنهم اي بني الاعيان ايضا هؤلاء اي بالابن وابنه وبالاب  
 والحيد وكذا بالافت لابوين اذا صار ت عصبه كما علمته ويسقط  
 بنو الاعيان وهم الاخوة والاحوات لام والولد وولد الابن وان  
 سفلوا لا يثبت الجدا بالاجماع لانهم من قبيل الكلاله كما بسطه  
 السيد وتسقط الجدا مطلقا ابويات ام اميات بالام  
 والابويات بالام وكذا بالجد الام الاب وان علت فانها  
 تترت مع الجد لانها ليست من قبله بل هي من وجته فكانا كالابوين  
 ويجب القرينة من اي جهة كانت البعدي وارتة كانت  
 القرينة محجوبة كما قدمناه واذا اجتمعتا وكانت احدهما ذات  
 قرابة واخذت كام الاب كذا في نسخ المتن والشرح والصواب  
 الموافق للسراجية وغيرها كام ام الاب وقد قدم ان القرينة  
 تحجب البعدي مطلقا فانهم والاخري ذات قرابتين او اكثر  
 كام ام الام وهي ايضا ام اب لاب بهذه الصورة



وتوضحها ان امراة من زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولدت بينهما  
 ولدا فهذه المرأة جدته لابويه قسم السدس محمد بينهما اثلاثا  
 باعتبار الجهات وهما ابو حنيفة وابو يوسف نصافا باعتبار  
 الابدان وبه قال مالك والشافعي وبه جزم في الكفر فقالوا ذات  
 جهتين كذا في جهة اذا استكمل البنات والاحوات لابوين  
 فرضهن وهو الثلثان سقط بنات الابن وسقط الاخوات لاب  
 ايضا لم نعصب ابن ابن في الصورة الاولى واخ في الثانية موافق  
 اي مساو وانزل اي ساقل في عصبهن ويكون الباقي للذكر  
 كما نسيين قاله المصنف في شرحه قلت وفي اطلاقه نظر

ظاهر لتعصبهم بن ابن الاخ لا يعصب اخته كالعم لا يعصب  
 اخته وابن العم لا يعصب اخته وابن المعتقد لا يعصب اخته  
 بل المال المذكور دون الانثى لانها من زوي لا من حرام قال في السراجية  
 وليس ابن الاخ بالنعصب من مثله او فوقه في النسب  
 بخلاف ابن الابن وان سفل فانه يعصب من مثله وفوقه من لم  
 تكن ذات منهم ويسقط من دونه فلو ترك ثلاث بنات ابن  
 بعضهم اسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن اخر كذلك ثلاث  
 بنات ابن ابن كذلك هذه الصورة  
 فالعلماء من الفريق الاول لا يوارونها احد  
 فلها النصف والوسطى من الفريق الاول  
 توارونها العلماء من الفريق الثاني فيكون  
 لها السدس تكلمه الشافعي ولا يشي للسفليات الا ان يكون مع  
 واحدة منهن غلام فيعصبها ومن يجازيها ومن فوقها من لا تكون  
 صاحبة وسقط السفليات وياخذ ابن عم كذا في نسخ المتن والشرح  
 وبما رآه السيد وغيره وياخذ اخا ابني عم هو اخ لام السدس للفريق  
 وكذا لو كانت الاخيرة وجافله النصف وتقسيمان الباقي بينهما  
 نصفين بالعصوبة حيث لا مانع من اربعة بنات بجهتي  
 فرض وتعصب ما يفرض وتعصب معا جهة واحدة فليس  
 الا لاب وبوه قلت وقد يجتمع جهتا تعصب كما بن له وابن  
 ابن عم بان تنكح ابن عمها فتلد ابنا وكما بن معتق وقد يجتمع  
 جهتا فرض وانما يتصور في المحوس لنكاحهم المحارم ويتوارثون  
 بها جميعا عندنا وعند الشافعي باقوى الجهتين وتما في كتب  
 الفرائض وتأتي الاشارة اليه في الغرض فلو تركت زوجا وامراة  
 حلة واخوة لام واخوة لابوين خذ الزوج النصف والام والحلة  
 السدس وولد الام الثلث ولا يشي للاخوة لابوين لانهم



عصبة ولم يبق لهم شيء وعند مالك والشافعي يشرك بين الصنفين  
الاخرين كان الكل اولاد ام وكذلك يفرض مالك والشافعي  
للاخت لا بونين اولاد لنصف وللجد السدس مع زوج وام  
فتعول الى تسعة وعند ابى حنيفة واحد يسقط الاخت  
وحاصله انه ليس عند الحنفية مسألة المشتركة اتفاقا ولا مسألة  
الاكدرية على المفتي به كما مر **باب العول** وهذه الرد  
كما سيجي هو زيادة السهام اذا كثرت الفروض على مخرج الفرضية  
ليدخل التنقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص ارباب لليون بالحي  
واول من حكم بالعول عمر رضي الله عنه ثم الخارج سبعة اربعة  
لا تعول الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية وثلاثة قد  
تعول بالاختلاط كما سيجي في باب الخارج فستة تعول اربع  
عولت الى عشرة وترا وتسفعا فتعول السبعة كزوج وشقيقتان  
ولثمانية كهم وام وتسعة كهم واخ لام وتسعة كهم واخ  
لام واثنان عشر تعول ثلاثا الى سبعة وترا لا تسفعا فتعول الثلاثة  
عشر كزوجة وشقيقتان وام والخمسة عشر كهم واخ لام وتسعة  
عشر كهم واخ لام واربعة وعشرون تعول الى سبعة عشر  
فقط كما مره وبنين وابوين وتسمى المنبرية والرد صده كما مر  
وح فان فضل عنها اي عن الفروض والحال انه لا عصبة ثمه رد  
ذلك الفضل عليهم بقدر سهامهم اعماء الفسار ديت المال الاعلى  
الزوجين فلا يردها وقال عثمان رضي الله عنه يردها ايضا  
وقاله غيره قلت وجزم في الاختيار بان هذا وهم من  
الراوي فراجعه قلت وفي الاثني عشر انه يردها في زماننا  
لفساد ديت المال وقد مناه في الاول ثم سأل الاربعة اقسام  
لان الردود عليه اما صنف واكثر وعلى كل ما ان يكون من  
لا يرده عليه ولا يكون فالاول ان اتخذ جنس الردود عليهم كبنين

اواختين او جدتين قسمت المسئلة من عدد رواسهم بتدقيقا  
للتطويل قال الثاني ان كان الردود على جنسين او ثلاثة لا اكثر لا تنظر  
فمن عدد سته منهم فمن اثنين لو سدرسان ثلاثة لو ثلث وسدر  
واربعة لو نصف وسدرس وخمسة كثلثين وسدرس تقصير المسافة  
والثالث ان كان مع الاول الى الجنس الواحد من لا يرده عليه وهو  
الزوجان اعطى من لا يرده عليه فرضه من اقل محارجه وقسم الباقي  
على رواس من يرده عليه كزوج وثلاث بنات فهي من اربعة للزوج  
واحد بقي ثلثة وهي تستقيم عليهم فلا حاجة الى الضرب فان لم  
يستقيمات وافق رواسهم اي رواس من يرده عليهم كزوج وست  
بنات ضرب وفقها وهو هنا اثنان في مخرج فرض من لا يرده عليه وهو  
هنا اربعة تبلغ ثمانية للزوج اثنان وللزوج للبنات ستة  
والاوافق بل بين ضرب كل عدد رواسهم فيه اي المخرج المذكور  
كزوج وخمس بنات فالمخرج هنا اربعة للزوج واحد بقي ثلثة  
تباين الخمسة فاضرب الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين كان للزوج  
واحد اضرب في المضروب يكن خمسة فهي له والباقي ثلاثة اضربها  
في المضروب تبلغ خمسة عشر فلكل بنت ثلاثة والرابع لو كان  
مع الثاني اي الجنسين فقط لا اكثر هنا يحكم الاستقرار لا يرده  
اربع طوايف اضربها بالاستقرار ولعل هذا لكثرة اقتصاره فيما مر منها  
على الجنسين والافراد الثاني بعضه لاكله فتأمل من لا يرده عليه  
فانقسم الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه على مسألة من يرده عليه  
ان استقام كزوجة واربع جدات وست خوات لام فخرج من لا يرده  
عليه اربعة للزوجة بقي ثلاثة اسهم تستقيم الجدات وسهمي الاخوات  
لكنه منكسر على حاد كل فريق كما سيجي وان لم يستقيم ضرب جميع  
مسئلة من يرده عليه في مخرج من لا يرده عليه فالمبلغ الحاصل بهذا  
الضرب مخرج فرض الفرضين كما ربح زوجات وشع جدات وست جدات



فخرج من لا يرده عليه ثمانية للزوجات الثمن بقي سبعة لا تستقيم على  
 مسئلة من يرده عليه وهي هنا خمسة لان الفريضة ثلثان وسدس  
 فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ اربعين فهو مخرج فزوج الفريضة  
 ثم ضربت سهام من لا يرده عليه وهو سهم للزوجات في خمسة مسئلة  
 من يرده عليه يكن خمسة فهي حق الزوجات من الاربعين واضرب  
 سهام كل فريق من يرده عليه وهي اربع للبنات وسهم للجدات فيما بقي  
 اي في السبعة الباقية من مخرج فرض من لا يرده عليه يكن للبنات  
 ثمانية وعشرون وللجدات سبعة فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر  
 على احد كل فريق فصحي بالاصول السبعة الائمة في باب المخرج  
 تصه من الف ولدي ثمانية واربعين وتصه الاولى ثمن ثمانية واربعين  
 ولولا خشية الاطالة لا وسعت الكلام والله اعلم **باب**  
 توريث ذوي الارحام هو كل قريب ليس بهي سهم ولا عصبة فهو قسم  
 ثالث ولا يرث مع ذي سهم ولا عصبة سوى الزوجين لعدم الرعية  
 في اخذ المنفعة جميع المال بالقرابة وبحسب اقربهم الاعدل ترتيب العصبات  
 فهم اربعة اصناف جزو الميت ثم اصله ثم جزوا يديه ثم جزو جدي  
 او جدته وح تقدم جزو الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات  
 الابن وان سفلوا ثم اصله وهم الجد الفاسل والجدات الفاسلات  
 وان علوا ثم جزوا بويه وهم اولاد الاخوات لابوين اولاد واولاد  
 الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة لابوين اولاد وان نزلوا  
 وتقدم الجد عليهم خلافا لها ثم جاز وجدته او جدته وهم الاخوال  
 والخالات والعلمات والاعمام لام وبنات الاعمام واولاد هؤلاء ثم عمات  
 الاباء والامهات واخوالهم وخالاتهم واعمام الاباء لام واعمام الامهات  
 كلهم واولاد هؤلاء وان بعدوا بالعلو والسفل وتقدم الاقرب  
 في كل صنف واذا استووا في درجة واتحدت الجهة قدم ولد الوارث  
 فلواختلفت فقرابة الاب ثلثان وقرابة الام ثلث وعند

الاستواء فان اتفقت الاصول المذكورة او الاثنية اعتبر ابدان الفروع  
 اتفاقا وما اذا اختلفت الفروع والاصول كبنات بن بنت وابن  
 بنت بنت اعتبر بمخرج ذلك الاصول وقسم المال على اول بطن  
 اختلفت بالذكورة والاثنية وهو هنا البطن الثلث وهو ابن بنت  
 وبنت بنت فمخرج اعتبر حصة الاصول في البطن الثاني في مسئلتنا  
 قسم عليهم الثلثا واعطى كل من الفروع نصيب صله في يكون ثلثاه  
 لبنت ابن البنت نصيب بها وثلثه لابن بنت البنت لانه  
 نصيب منه وتامة في السراجية وشروحها وهما اعتبار الفروع  
 فقط لكن قول محمد بن الرويتين عن ابي حنيفة في جميع ذوي  
 الارحام وعليه الفتوى كذلك في شرح السراجية لمصنفها وفي الملتقى  
 وبقول محمد بن يفي سئل عن من ترك بنت شقيقة وابن  
 وبنت شقيقة كيف تقسم فاجبت بانهم قد شرطوا عدل الفروع في  
 الاصول في تصريفة كسقيقتين فيقسم المال بينهما نصفاً  
 ثم يقسم نصيب الشقيقة من اولادها اثنان **فصل**  
 الغرة والحرق وغيرهم ولا توارث بين الغرق والحرق الا اذا  
 علم ترتيب الموتى فيرث المتأخر فلو جهل عنه اعطى كل بالبقين  
 ووقف المسكوك فيه حتى يتبين او يصطلحوا شرح مجمع قلت  
 وقره للملك لكن نقل شيخنا عن صف السراج معنى يا محمد انه لو مات  
 احدهما ولم يدبرها هو يجعل كانهما ماتا معا لتحقيق التعارض  
 بينهما وهو مخالف لما مر فتدبر واذا لم يعلم ترتيبهم يقسم مال  
 كل منهم على وريثه الاحياء لا توارث بالشك والكافر يرث بالنسب  
 والسبب كالمسلم ولو اجتمع له قرابتان لوتفرقتا في شخصين  
 حب احدهما الاخر فانه يرث بالحقاب وان لم يحب احدهما  
 الاخر يرث بالقرابتين عندنا كما قدمناه ولا يرثون بانكحة  
 مستحالة عندهم كي يستحلوا كزوج محوي مد لان النكاح 2



الفاسد لا يوجب التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المجوس كذا  
 في الجوهرة قال كل نكاح لو أسلم إقرار عليه يتوارثان وما لا فلا انتهى  
 وصح في الظهيرية ويرث ولد الزنا واللعان بحقه الام فقط لما  
 قدمنا في العصابات أنه لا باب لها ووقف للحمل حظ ابن واحد ابنت  
 واحدة ايها كان أكثر وعليه الفتوى لأنه الغالب يكفلوا احتياطاً  
 كما لو ترك ابوين وبنت وزوجة وحلي فإن المسئلة من أربعة وعشرين  
 ان فرض الحمل ذكر او تعول السبعة وعشرين ان فرض انثى لان البنين  
 الثلثان قلت هذا على كون الحمل من الميت والا فمثله كسرة كما  
 لو تركت زوجاً وما حلي فللزوجة النصف وللأم الثلث وللحملة  
 ان قدر اذكر السدس لأنه عصبة فقدر انثى لغيره النصف وتعو  
 الثمانية كما لا يخفى قلت ولم أر ما لو كان على أحد التقديرين  
 يرث وعلى الآخر لا يرث واحدين لان قدر لم يبق شيء قيل يعني  
 ان يقدر انثى وتعو التسعة احتياطاً وفي الوهبانية قال  
 وحاملة ان تات باين فلم يرث وان ولدت بنتاً لها الثلث قال  
**فصل في المناسختة** مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة  
 صحيحة المسئلة الأولى واعطيت كل وارث ثم الثمانية الا اذا  
 اتحدوا كان مات عن عشرة تبين ثم مات احدهم عنهم فان  
 استقام نصيب الميت الثاني على تركته فيها ونعت وان لم يستقم  
 فان كان بين سهامه ومسئلته موافقة وفق النصيحة في كل  
 التصحيح الاول والاين بينهما موافقة بل مبانية ضربت كل الثاني  
 في كل الاول بحصول مخرج المسئلتين فتضرب سهام ودرته  
 الميت الاول المضروب اي في التصحيح الثاني وفي وفقه وسهام  
 ودرته الميت الثاني في كل ما في يده وفي وفقه من التصحيح الاول  
 وان كان فيهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الورثة الثاني  
 او وفقه ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت الثاني او وفقه ولو مات

ثالث قبل القسمة جعل المبلغ الثاني مقام الاولى وجعل الثالث مقام  
 الثانية في العوان هكذا كل مات واحد تقدم مقام الثانية والمبلغ  
 الذي قبله مقام الاولى الى ما لا يتناهي وهذا علم العمل فلا تغفل  
**باب** المخرج الفروض المذكورة في القرآن نوعان الاول  
 النصف ومخرج كل سرسمة كالربع من أربعة الا النصف فإنه  
 من اثنين والربع من أربعة والثلث من ثمانية والثاني الثلث  
 والثالثان كلاهما من ثلاثة والسدس من ستة على التضعيف والتنصيف  
 فتقول مثلاً الثلثين وضعفه وضعفه او تقول النصف ونصفه  
 ونصف نصفه قلت واخصر الكل ان تقول الربع والثلث  
 ونصف كل وضعفه فاذا جاز في المسئلة من هذه الفروض احاد  
 فمخرج كل فرض منفرد سمة الا النصف كما مر واذا جاز مثني او ثلاث  
 وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرج الحصة فذلك العدد  
 ايضا يكون مخرج الضعف واضعافه كالسنة هي مخرج للسدس  
 والضعف والضعف ضعفه فاذا اختلط النصف من النوع الاول بكل  
 النوع الثاني اي الثلاثة الاخرى وبعضها فاذا كان في المسئلة نصف  
 وثلثان وثلاث وسدس كزوج وشقيقتان واختين لام وام من سنة  
 لتركها من ضرب ثنين في ثلاثة او اختلط الربع من النوع الاول  
 بكل الثاني او ببعضه فاذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر من انثى  
 عشر لتركها من ضرب الاربعة في ثلاثة لموافقة الستة بالنصف  
 او اختلط الثلث من النوع الاول ببعض الثاني وما بغيره متصور  
 الاعلى رأي بن مسعود او في الوصايا فليحفظ فمن أربعة وعشرين  
 زوجة وبنتين وام لتركها من ضرب الثمانية في ثلاثة لما قد مرنا  
 من موافقة الستة بالنصف ولا يجتمع أكثر من اربع فروض  
 في مسئلة واحدة ولا يجتمع من اصحابها أكثر من خمس طوائف ولا  
 ينكسر على أكثر من اربع فرق واذا انكسر سهام فزريق عليهم ضربت



عددهم في اصل المسئلة وعولها ان كانت عيلة كما مرة واخوين  
 للمراة الربع يبقى لها ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب اثنين في  
 اربعة فتصح من ثمانية وان وافق سهامهم عددهم وفق عددهم  
 في اصل المسئلة وعولها كما مرة وست خوة فلم يلائم توافقهم  
 بالتك فاضرب اثنين في اربعة فتصح من ثمانية ايضا فان  
 انكسر سهام فريقين او اكثر وعددهم متماثل ضربت احد  
 الاعداد في اصل المسئلة تكن تسعة منها تصح وان انكسر على ثلاث  
 فرق واربع فاطلب المشاركة اوليين السهام والاعداد ثم  
 بين الاعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقين في المدا  
 والمسائلة والموافقة والمباينة فما حصل بسبب جز السهم فاضرب  
 في اصل المسئلة اشار اليه بقوله وان دخل بعض الاعداد في بعض  
 كما ربع زوجات وثلاث جذات واثنى عشر عما ضربت اكثر الاعداد  
 لتداخلها في اصل المسئلة وهو اثني عشر تكن مائة واربعين منها تصح  
 وان توافق بعضها بعضا كما ربع زوجات وخمسة عشر حدة  
 وثمان عشر بنتا وستة اعمام ضربت وفق احدها اي هذا الاعداد  
 في جميع الاخر والخارج في الثالث ان وافق والاي جميعه ثم الرابع  
 كذلك ثم المجتمع وهو جز السهم وهو في مسئلتنا مائة وثمانون  
 في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل اربعة الاف ثمانية  
 وعشرون منها تصح وان ثباينت اعداد روس من انكسر عليهم سهام  
 كما مراتهم وعشر بنات وست جذات وسبعة اعمام ضربت  
 احدها احد الاعداد في جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث  
 والحاصل في جميع الرابع يحصل جز السهم وهو هنا مائتان  
 وعشر لتوافق روس البنات والجذات لسهامهم بالنصف  
 فاضربها في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل خمسة الاف  
 واربعون ومنها تستقيم واذا اردت معرفة التماثل والتداخل

في اربعة اقسام  
 ١- اربعة اقسام  
 ٢- اربعة اقسام  
 ٣- اربعة اقسام  
 ٤- اربعة اقسام

والتوافق والتباين بين العددين هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم  
 التركة فتأمل العددين المختلفين باحدا من علي ما هنا اما بان يعد  
 اقلها الاكثر اي يفتيه او يكون اكثر العددين مستقيما على الاقل قسمه  
 صحبة لا كسر كقسمته الستة على ثلاثة او اثنين وتوافق العددين  
 ان لا يعدي لا يفي اقلها الاكثر لكن بعدهما عدد ثالث كالثمانية  
 مع العشرين بعدهما اربعة فتوافقان بالربع وتباين العددين  
 المختلفين معا عدد ثالث اصلا كالسبعة مع العشرة واذا  
 اردت معرفة التوافق والتباين بين العددين المختلفين اسقط  
 الاقل من الاكثر من الجانبين مراا حتى تتفقا في درجة واحدة  
 فان توافقتا في واحد تباينا ولا وفق وان توافقتا في اثنين فبالنصف  
 او ثلاثة فبالثالث هكذا الى العشرة وتسمى الكسوة بالمنطقة او احد  
 عشر فجز من احد عشر وهكذا ويسمى الاضم واذا اردت معرفة  
 نصيب كل فريق كالبنات والجذات والاعمام وغيرهم من التصح  
 الذي استقام على الكل فاضرب ما كان له اي لكل فريق من اصل  
 المسئلة فيما اتي في جز السهم الذي ضربته في اصل المسئلة بخارج  
 نصيبه اي ذلك الفريق ثم اذا اردت معرفة نصيب كل واحد من  
 احاد ذلك الفريق ضربت سهام كل واحد في جز السهم المضروب  
 بخارج نصيبه والوضع طريق النسبة وهو ان تنسب سهام كل فريق  
 من اصل المسئلة الى عدد روسهم وخدمهم ثم تعطى كل النسبة  
 من المضروب لكل واحد من احاد ذلك الفريق واذا اردت قسمة  
 التركة بين الورثاء والعزما يعني كلا واحد لا مع التقديم العزما  
 على قسمة الموارث كما في شرح الشراعية لحيدر خان كان بين التركة  
 والتصحيح مماثلة فظاهر او موافقة ضربت سهام كل وارث من  
 التصحيح في جميع التركة كذا نسخ المتن والشرح والموافق للسراجية  
 وغيرها في وفق التركة عند المباينة وهذا المعرفة نصيب كل فرد

ان لا يعدي العددين



وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم وإما قضاء الديون فان  
وفي فيها وان لم يف وتعد الغرماء ينزل مجموع الديون كالنصف  
للمسئلة ويترك كل من غنمهم كسها موارث وتعمل كل مترجم شرح  
في مسئلة التخرج فقال من صالح من الورثة والغرماء على شئ  
معلوم منها طرح اي طرح سهمه من التصحيح وجعل كانه  
استوفي نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح او الديون على سهام  
من بقي منهم فتصح منه كزوج وام وعم وصالح الزوج ما في ذمته  
من المهر وخارج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح  
وهي ثلاثة وتقسم باقية التركة وهو ما عدا المهر بين الام والع  
اشلا فبقدر سهامها من التصحيح قبل التخرج وح يكون سهام  
الام وسهم للعم ولا يجوز ان يجعل الزوج كان لم يكن ينقلب  
فرض الام ومن تلك اصل المال الى تلك الباقى لانه لا يكون للام  
سهم وللعم سهامات وهو خلاف الاجماع قاله السيد وعنه قلت  
وهذا هو الصواب ولقد غلط في تسمية المسئلة صاحب المختار  
وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما عدي من النسخ فانها قسمها  
الباقى للام سهم وللعم سهامات وقد علمت انه خلاف الاجماع وقال  
العلامة قطب الدين محمد بن سلطان في شرحه للكنز فتولى  
فاجعله كان لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحرى فتدبر  
**قال** مولفه العبد الفقير العاجز الحقير محمد  
علاء الدين بن الشيخ على الامام الحنفى العباسى بجامع بنى  
امية ثم المفتى بدمشق المحمدي قد فرغت من تاليفه واخر  
شهر محرم الحرام سنة احدى وسبعين والفا لله على  
صاحبها افضل الصلاة واخبر التحية وقد بالغت في  
تخليصه وتحريه وتنقيحه وتبعث المصم رحمه الله تعالى  
في تغييره لمواضع كثيرة من متنه وتصحيحه ونهت عليها

غاليا وعلى مواضع سهوا خروا بالحيلة فالسلامة من هذا الخطر  
امر يعجز على البشر فستر الله تعالى على من ستر وغفر لمن غفر  
وان تجد عيبا فسد الخلالا حل من لافيه عيب ولا  
كيف لا وقد بيضته وفي قلبي من نار البعاد عن البلاد والاولاد  
والاخوان والاحفاد ما نفتت الا كبراد فرحم الله التفتازاني  
حيث اعتذر وارجا رحمت قال **نظي**  
يومما بخزني ويومما بالحق وبك عذيت ويومما بالخليصا  
لكن الله الحمد اول وآخر اظاهرا وباطنا فلقد من بابتدأ تبينه  
تجاه صاحب الرسالة ولقد للمنف وبختمه تجاه قري صاحب  
هذا المن الشريف فلعله علامة القبول منهم والتشريف  
**قال** مولفه احمد الله تعالى  
فيا شرفي ان كنت لي قبلته وان كان كل الناس ردي عن حسد  
فتقبلني مع ما تن واساتد وتحسن اجمع مع المصطفى احمد  
واخواننا المسندي لنا الخير دائما والدنا داع لنا طالع السد  
وكان الفراع من كتابته في ليلة الاربعاء المبارك  
في ثلاث وعشرين خلت من شهر صفر الخير من شهر  
سنة اربعين ومائة والف من الهجرة النبوية  
على صاحبها ازكى السلام واتم التحية وذكر  
على يد علي بن الحاج محمد بن الشيخ  
كان غفر الله ولو الدين ولسا تحية  
ولمن دعا لهم بالمغفرة وكل  
المسلمين اجمعين امين  
واخر دعوانا ان الحمد  
لله رب العالمين  
امين

٤٧٧  
٥١٩





Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or letter. The text is written in a cursive style and includes several lines of prose. There are some red ink markings or initials interspersed within the text.

